مجموع مقالات

الدكتور

فيصل بن علي المنصور

في علوم العربيّة

المحرّم ١٤٤٢ هـ

النسخة الأولى


بسم الله الرحمن الرحيم

تمهيد

الحمد لله. والصلاة والسلام علىٰ رسول الله. أما بعد:

فهذا سِفْر يشتمل علىٰ عامّة ما نشرتُه من مقالات وبحوث وتغريدات وفتاوَىٰ في علوم العربية في مختلِف وسائل النشر مدةً تناهز خمسة عشر عامًا[1]. وقد كانت أشتاتًا متفرِّقةً، فتتبعتُها وجمعتُها، ثم أقبلتُ علىٰ النظر فيها فصنّفتُها بحسب علومها وأبوابها، وأرّختُ لها ليُعرف سابقها من لاحقها، ولفَفْتُ كل مسألة منها بأمثالها، ولززتُها إلىٰ أشكالها، وأجَلْتُ فيها مِـجهر الفحص والتدقيق، وأعملتُ فيها قلم الإصلاح والتهذيب، وظَلَتُ أنشرها في مدوّنتي بُعيداتِ بَينٍ حتىٰ تكامل نشرها. وقد تقاضاني ذلك نحوًا من ثلاثة أعوام. ثم انتَدَب أخي المهذَّبُ الفاضلُ محمود المسعودي إلىٰ جمعها في سِفر واحد لتَسهُل قراءتُها ومراجعةُ مسائلها من كثَبٍ، فكابدَ نسخها من المدونة وجَهَد في تنسيق آيها وأبياتها وحواشيها، فشكر الله له وأجزل مثوبته وبارك في عمله. والشكر أيضًا لكلّ من أفادني بفائدةٍ أو أسدَىٰ إليّ عارفةً.

وما نشرتُه في هذا المجموع فهو المعتمَد المعوَّل عليه لأنه النسخة الأخيرة المصحَّحة. والنيّة أن يُحدَّث كلّ حينٍ علىٰ قدر ما يجتمع من الزّيادات ويتوافَىٰ من التصحيحات. وأرجو أن تكون كثرةُ صفحاته مَنْبَهةً علىٰ كثرة إصابته، وأن تكون كثرةُ إصابته سببًا لعِظَم الانتفاع به. وأسأل الله أن يعصمني من العُجب

(١) ينتهي في هذه النسخة الأولىٰ إلىٰ تاريخ ٢٤/ ١/ ١٤٤٢هـ.

بصوابه، وأن يَجنُبني المكابرة علىٰ خطئه، وأن يُعيذني من الخطَل والزَّلل، ومن تكاذب القَول والعمَل.

وما يكُ في هذه المقالات من اختلاف في الرأي – وهو قليل جدًّا – فعن عمْدٍ تركتُه، ولغرضٍ أبقيتُه، وذلك ليكون آيةً تشِفّ عن حرَكة الفِكَر وعن تقلّب النظَر في ما عالجتُه من المسائل، ولأن كثيرًا من المسائل تحتمِل الاختلاف، وتقبَل الرأي وأخاه، والمذهبَ وضدَّه، فجائزٌ أن يكون ما رجعتُ عنه هو الصواب، وما أخذت فيه هو الخطأ.

وإني حين أنشر مقالاتي هذه لَأتذكّر صاحبًا لي عرَفتُه في مَطلع الصِّبا أيّامَ كنت أكتب أُولَىٰ مقالاتي فعرَفتُ منه رجلًا نقيّ الجيب مأمون الغيب. وكان لا يفتأ يشجّعني ويَنصح لي. وكنتُ ربّما استشرتُه الفينةَ بعد الفينة في ما أكتبه، فأجد منه الرأي المؤيَّد بالسّداد، والتدبيرَ المحفوفَ بالحكمة، وهو الصديق محمد بن عبد الرحمن الجنيدلي – سلّمه الله –، فله الشكر والتَّجِلّة. وإليه أهدي هذا العمل.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيۡهِ تَوَكَّلۡتُ وَإِلَيۡهِ أُنِيبُ ٨٨﴾.

وكتبه:

أبو قصيّ

فيصل بن علي المنصور

٢٢/ ١/ ١٤٤٢هـ.

فهرس الموضوعات

أدب القدماء وشِعْرهم

وأخبارهم وعاداتهم

شرح حماسية معن بن أوس المزني[1]

❁ القصيدة[2]:

قال معن بن أوسٍ المُزَنيّ[3]: [بحر الطويل]

١- لعَمرُكَ ما أدري – وإني لأوجَلُ – عـلى أيِّنا تَعدو المَنيّةُ أوّلُ

٢- وإنّي أخوكَ الدّائمُ العهدِ لم أَحُلْ إنَ ابزاكَ خصمٌ أو نَبا بكَ مَنزِلُ

٣- أحاربُ مَن حاربتَ من ذي عداوةٍ وّأحبِسُ ماليْ إن غَرِمتَ فأَعقِلُ

٤- ستَقطعُ في الدُّنيا إذا ما قطعتَني يمينَكَ، فانظرْ أيَّ كَفٍّ تَبَدَّلُ!

٥- وفي النّاسِ إن رَّثّتْ حِبالُكَ واصلٌ وّفي الأرضِ عن دارِ القِلَىٰ مُتحوَّلُ

٦- إذا أنتَ لم تُنصِفْ أخاكَ وجدتَّهُ علىٰ طَرَفِ الهِجرانِ إن كانَ يَعقِلُ

٧- ويَركبُ حَدَّ السَّيفِ مِن أن تَضيمَهُ إذا لم يكن عن شَفرةِ السَّيفِ مَزحَلُ

٨- إذا انصرفتْ نفسي عن الشّيءِ لم تَكَدْ إليهِ بوجهٍ آخرَ الدّهرِ تُقبِلُ

---

(١) نُشر في التلجرام في قناة (مختارات شعرية للحفظ) وفي فسبك وتويتر في ١٧/ ١٠/ ١٤٤١هـ.

(٢) كتبتُ شرحَ هذه القصيدة استجابةً لطلب أخي الشيخ سليمان العبودي من أجل نشرها في قناة (مختارات شعرية للحفظ).

(٣) هو معْن بن أوس المُزَنيّ، شاعرٌ مجيد فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام. له مدائح في بعض الصحابة. كان معاوية يفضّله ويقول: (أشعر أهل الجاهلية زهير بن أبي سلمىٰ. وأشعر أهل الإسلام ابنه كعب ومعن بن أوس). رحلَ إلى الشام والبصرة. وكُفّ بصرُه في أواخر أيامه. مات في المدينة عام ٦٤هـ. وهذه الأبيات من مختار أبي تمام في «ديوان الحماسة» والبصريِّ في «الحماسة البصرية».

❁ **مناسبة الأبيات:**

كان معنٌ قد تزوَّج بأخت صديقه، فاتّفق أن طلقها معنٌ، فهجرَه صديقُه وحلَف لا يكلمه أبدًا، فقال معنٌ هذه الأبيات يعاتبه ويستعطفه.

❁ **شرح الأبيات:**

١- لعَمرُكَ ما أدري – وإني لأوجَلُ –   علىٰ أيِّنا تَعدو المَنيّةُ أوّلُ

- التفسير[1]:

أ- اللفظ: لَعَمْرك: العَمْر بفتح العين معناه العُمر، أي مدةُ الحياة. ولا يُستعمَل في القسم إلا بالفتح. أوجَل: من الوجَل، وهو الخوف. ويجوز أن يكون في هذا البيت فعلًا مضارعًا، أي: وإني لأخافُ. أو أفعلَ تفضيل، أي: وإني لأخْوَفُ منك. وحذفَ (منك)، وهو جائز. أو صفةً مشبَّهة، أي: وإني لخائفٌ، فيكون بمعنىٰ (وجِلٍ). وهو الراجح. ونظيره (أعمىٰ) و(عمٍ)، غير أنهم لم يقولوا في مؤنثه: (وجلاء) كما قالوا: (عمياء).

ب- التركيب: جملة (وإني لأوجلُ) معترضة بينَ الفعل (أدري) ومفعولِه الذي هو جملةُ (علىٰ أيّنا تعدو المنية أوّلُ).

يقول: وحياتِك يا صاحبي لا أدري أيُّنا يفجؤه الموت قبل الآخر. وإني لخائف وجِلٌ من كلا الاحتمالين.

---

(١) المراد به بيانُ ظاهر المعنىٰ بشرح دلائل منطوقه إفرادًا وتركيبًا، أي بيانُ معنىٰ ما قاله الشاعر باللفظ.

- التأويل[1]: أراد أن يقول لصاحبه: اعلمْ يا صاحبي أن حالنا لا تخرج عن أحد أمرين: فإمّا أن أموت قبلك، وإما أن تموت قبلي، فإن متُّ قبلك لم تلبث أن تندم علىٰ صرمك لي وزهادتك في إخائي، وذلك أن الموت من ما ينزِع البِغضة ويقطع المنافسة ويوجب الشفقةَ ويدعو إلىٰ التنويه بمآثر الميّت ويدلّ علىٰ حاقّ قدره وعلىٰ مكانه الذي كان يسدّه ويملؤه. وقد ألمَعَتِ الشعراءُ إلىٰ هذا المعنىٰ، فمنه قول تأبّط شرًّا:

لتقـــرعنّ عـــلي السِّـــنَّ مـــن نـــدَمٍ إذا تـــذكّرتَ يومًـــا بعـــضَ أخلاقـــي

وقولُ عَبيد بن الأبرص:

لا أعرفنّـــك بعـــد المـــوت تنـــدُبني وفي حيـــاتيَ مـــا زوّدتنـــي زادي

وإن متَّ قبلي كان افتراقنا عن قِلًىٰ لا ودَّ بعده، وعن هجرٍ لا وصل يمحو أثرَه، وعن سُخط لا مستعتَب منه، وكان آخرُ أمرنا بعد هذه العشرة الطويلة وهذا الإخاء الوثيق التدابرَ والشحناء، وإنما الأمور بخواتيمها. وإني لوجلٌ مشفق من كلا الأمرين اللّذَينِ لا أدري أيُّهما يقع أولُ.

- النقد[2]: أحسن الشاعر في استفتاحه القصيدةَ بهذا البيت، وذلك أنه

---

(١) المراد به بيانُ باطن المعنىٰ أو معنىٰ المعنىٰ أو ظلالِ المعنىٰ، فهو تغلغلٌ إلىٰ تعرُّف ما يريد الشاعر أن يقوله من ما لم يصوِّره لفظه. وتأويل اللفظ في اللغة: تفسير ما يئول إليه معناه.

(٢) المراد به ذكرُ محاسن البيت ومساويه، وغُررِه وعُرَرِه. وكذلك أصلُ معنىٰ (النقد) في اللغة. ولفظَا (الغُرر) و(العُرر) في استعمال المتقدّمين قريبان من لفظَي (الإيجابيات) و(السلبيات) في كلام المحدَثين. وانظر «البيان والتبيين ٢/ ٢٢».

ذكَّرَ صاحبه بفجاءة الموت ووشْكان الرحيل وحَتْم الافتراق، وأخَّرَ تعدادَ فضائله معه والتنويه بحسن بلائه وصدقِ إخائه إلىٰ البيت الثاني، وذلك كي يستميل قلبه ويسكّن من نافر إقباله أوّلًا لأن للموت هيبةً ترتدع منها النفوس وتخشع لها القلوب. وعلِمَ أن ذكره هذا للموت مستلزمٌ للتذكير بسالف الإخاء، والتحذير من القطيعة والبغضاء. ولو ابتدأ الأبيات بعدِّ فضائله وشواهد أخوَّته لم يأمَن أن يَهيج ذلك صاحبَه فيغريَه بالمراء والمكابرة فيدافعَه عن بعض ما ادّعاه أو يوردَ عليه مثله أو أزيد منه.

ومن محاسنه أيضًا لُطف الاعتراض بقوله: (وإني لأوجلُ)، إذ نبّه بذلك علىٰ أنه خائف من كلا الأمرين: أن يموت صاحبُه قبله، وأن يموتَ هو قبل صاحبه. واحترس بذلك من أن يُظنّ أنه يودّ لو مات قبل صاحبه فيعرفَ قدرَه بعد موته ويندمَ علىٰ ما فرطَ منه في حقّه، أو يُظنّ أنه يودّ لو مات صاحبُه قبله استعجالًا لفراقه والتماسًا لنسيان ذِكَراته معه وتشفّيًا منه لسوء جزائه، بل هو خائفٌ أن يموت صاحبُه قبله فيخسرَ مودته، وخائفٌ أيضًا أن يموت قبل صاحبه فلا يعرف صاحبه قدرَه إلا بعد موته. والصُّلح أحبّ إليه، والتراضي آثرُ عنده. وفي هذا استرقاقٌ بالغ وتلطُّف بديع. ثم أحسن أيضًا الإحسان كلَّه بأن جعل هذه الجملة معترضة في جوف قوله: (ما أدري علىٰ أيّنا تعدو المنية أولُ) ليعرِّف صاحبه من أول الكلام احتراسَه هذا ويبيِّن له إشفاقه من نزول الموت بأحدهما وينفيَ عنه ما قد يسبِق إلىٰ قلبه من توهّم رغبته في مفارقة أحدهما الآخرَ بالموت.

ومنه دقّة وصفه لمجيء الموت إذ جعله عدوانًا، وذلك قوله: (تعدو المنيّة)، فشبّهه في فجاءته وفي سرعة حلوله بالأسَد حين يعدو علىٰ فريسته وينقضّ في إثرها. ومعلومٌ لمن شاهد ذلك منه أنه يكون في غاية الفجاءة وسرعة الوثبة وعن تمام الاستخفاء وشدّة المخاتلة. ومن ذلك قول الفِند الزِّمّاني، في إحدىٰ الروايتين:

مشَـــــينا مِشـــــية الليـــــثِ عـــــدا واللّيـــــثُ غضـــــبانُ

وأنكرها المرزوقيّ، وآثر عليها رواية (غدا). وفي ذلك نظر.

وقولُ عبد يغوث الحارثي:

وقـد علمـتْ عِـرسي مُليكـة أنني أنـا الليـثُ معـديًّا عليـه وعاديـا

وإنما أراد الشاعر من وراء ذلك حثَّ صاحبه علىٰ تلافي الأمر وعلىٰ المبادرة إلىٰ الصلح محاذرةً من أن يثِب الموت عليهما مغترَّينِ فيخطَفَ أحدَهما.

ورُوي (تغدو المنيّة). والرواية الأولَىٰ أشعر وأجود خلافًا للنمَريّ.

ومنه براعة الإيجاز، فإنه استطاع أن يطوي في هذا البيت كلا الاحتمالين اللذين ذكرتُ، وذلك في قوله: (ما أدري علىٰ أيّنا تعدو المنية أولُ). وقد أغنته هذه اللمحة المقتضَبة عن الإسهاب في بيانهما إذ أمكنه أن يدلّ عليهما باللزوم. وفي هذا من حُسن الخطاب وتمام الرِّفق ومن حسم دواعي المنازعة والمجاذبة ما لا يخفَىٰ.

٢- وإنّيْ أخوكَ الـدّائمُ العهـدِ لم أَحُـلْ إنَ ابـزاكَ خصـمٌ أو نَبـا بـكَ مَنـزِلُ

- التفسير:

أ- اللفظ: لم أَحُلْ: لم أتحوّل أو أتغيّر، من (حال يحول حَولًا وحُئولًا). إنَ ابزَاكَ: أصله (إنْ أبزاك) فحُذفت همزة (أبزاك) ونقِلت حركتها إلى النون الساكنة قبلها. وهي لغة بعض الحجازيين. وأبزاك: أثقلك وأعياكَ. والظاهر أنه مشتقّ من بزِيَ الرجلُ يبزَىٰ، فهو أبزَىٰ: إذا تقدَّم صدرُه وتأخّر ظهره ودخلَ. وهو ضدُّ الأحدب، فكأن معنىٰ (أبزاك) جعلكَ أبزَىٰ بإثقال ظهرك بالتكاليف والمطالب، علىٰ تشبيهها بالمحسوس الذي يُحمل علىٰ الظهر. وهي قريبة من معنىٰ (آده يئوده). وهذا أصحّ من تفسيره بـ(غلبك وقهرك). ومنه قول الفرزدق:

إن كـــان أنفُـــكَ قـــد أبـــزاكَ محملُـــه ... فاركــبْ أتانَــكَ ثــم اخطُــبْ إلىٰ زِيــقِ

نبا بك: إذا جعلك تنبو. والذي أراه أن الباء هنا بمعنىٰ التعدية، فهي بمعنىٰ (أنباك) كما قالوا: (ذهب به وأذهبه). ونبوّ المرء عن منزله هو أن يمتنع عليه القرار والاطمئنان فيه لأذًىٰ أو همّ.

ب- التركيب: يقول: أنا صاحبك الذي تعرف، لم أتغيّر عن ما عهدتَّني عليه من الغوث والنجدة متىٰ ما أثقلك خصم أو أقلقك منزل.

- التأويل: لما فرغ من تحذير صاحبه فجاءةَ الموت وتفريقَه بينهما، وبَعَثَه بالإيماء الرفيق علىٰ تذكُّر حسن صنيعه معه وصدقِ ولائه له رأىٰ أن السبيل قد تمهَّدت له ليصرِّح بما أومأ إليه، فذكّر صاحبه بأنه أخوه الثابت الإخاء، الدائم المودّة، الحاضر النّجدة، وأنه لا يزال علىٰ ما عهِده عليه لم يتغيَّر، وأنه إن احتاج

إليه في أوقات الشدّة وجده سريعًا إلىٰ معونته منحازًا إلىٰ صفِّه قائمًا بنصرته، وذلك إذا أعياه خصمه وثقُل عليه أو لم يطمئن به منزله من ما يجده فيه من الأذىٰ والإهانة. ونظير ذلك قول لبيد في معلقته:

تـــــرّاكُ أمكنـــــةٍ إذا لم أرضَـــــها أو يَعتلــقْ بعــضَ النفــوسِ حِمامُهــا

وقولُ امرئ القيس:

وإذا أَذِيــــتُ ببلــــدةٍ فارقتُهــــا ولا أقـــيمُ بغـــير دار مُقـــامِ

وقول عبد قيس البُرجميّ:

واتــركْ محــلَّ السّــوءِ لا تحلُــلْ بــه وإذا نبــا بــك منــزلٌ فتحــوَّلِ

- النقد: أحسن الشاعر في إيثاره التعريفَ حيث قال: (أخوك الدائم العهد)، ولم يقل: (أخٌ لك دائم العهد)، فكأنه يقول: إن يكن لك أخٌ دائم العهد معروف بذلك فأنا الأخ الدائم العهد. ولست أخًا منكورًا من جملة الإخوان وحسبُ. وأحسنَ أيضًا في تعبيره عن الوفاء بدوام العهد ثم في توكيده لذلك بقوله: (لم أحُلْ) مع أن دوام العهد مقتضٍ له ومغنٍ عنه، إذ أراد لِيقول لصاحبه: إن حُلتَ أنت عن العهد فقطعتني وتغيّرت عليّ أو توهّمت أني تغيّرت فأنا لم أحُلْ ولم أتغيّر. وهذا من التوكيد البليغ الموافق لموضعه.

والرواية المعروفة (إنَ ابزاكَ خصمٌ). وروَىٰ بعض العلماء (إنَ ابزاكَ خطبٌ). وأراها أصحّ وأسَدّ لأن الذي يُثقِل ظهرَ المرء ويُعييه هو الخطبُ، أي المصيبة أو المشكلة، وليس الخصم، إذ الخصم إنما يوصف بالمحاربة أو الإيذاء. علىٰ أنّ الكريم يأنَف أن يقول له قائل: (إن غلبك خصمك أو أعياك فأنا

أنجدك)، ويأبَىٰ أن يُنسب إلىٰ ذلك أو يقِرَّ به لأن هذه صفة الأذلّة المستضعفين. هذا مع أن في انتحال هذا القائلِ النجدةَ والمعونةَ وادعائه أنه هو المخلّص له والمفرّج عنه إنزالًا لنفسه منزلةَ القويّ وإنزالًا لصاحبه منزلةَ المستضعَف الذليل. وهذا خطَل من القول، ونقضٌ للغرض من الأبيات، فبعيدٌ أن يكون هو ما قاله هذا الشاعر.

٣- أحاربُ مَن حاربتَ من ذي عداوةٍ وَّأحـــبِسُ مـــاليْ إن غَرِمـــتَ فأَعقِـــلُ

- التفسير:

أ- اللفظ: مالي: المالُ هنا الإبل. وكذلك هو معناه إذا أُطلق في كلام العرب. غرِمتَ: الغُرم ما يلزم المرءَ سدادُه من دين ونحوِه في غير جناية. أعقِل: أدفع العَقْل عنك، وهو الغرامة.

ب- التركيب: يقول لصاحبه: أحاربُ من تحاربه من أعدائك. وإذا أصابتك غرامة منعت إبلي أن تخرج للمرعىٰ وقضيتُ بها غرامتك.

- التأويل: لما بيّن في البيت السابق صدق إخائه لصاحبه وصحّةَ وفائه وقيامَه بنجدته في أوقات الشدّة فسّرَ ذلك في هذا البيت فذكَر أنه يبذل له أنفس ما يُبذَل، وهو النفس والمال، فأما نفسُه فإنه يجود بها للمناضلة عنه والقتال معه. وأما مالُه فإنه يهُون عليه أن يؤديَه عن صاحبه متىٰ أثقله المغرَم وطولِب بالأداء.

- النقد: أحسن الشاعر في قوله: (أحارب من حاربت) إذ جعل نفسه تابعًا لصاحبه وجعل إرادته منقادة لإرادته، وجعل صاحبه هو المبتدئ للحرب

المقتدحَ لزَندها، فهو له كما قال المتنخِّل الهذلي:

إذا ســـــدتَّه ســـــدتَّ مِطواعـــــةً ومهـــــما وكلـــــتَ إليـــــه كفـــــاهُ

وهذا من ما يَزيدك شكًّا في الرواية السابقة (إنَ ابزاك خصم) لأنها تصوِّره بصورة البطل القويّ المخلِّص وتصوِّر صاحبه رجلًا ضعيفًا مقهورًا. وقولُه: (من ذي عداوة) ليس بالجيّد لأنه إن يكن صاحبه لا يُحارِب إلا ذا العداوة فهو حشو لا طائل منه. وإن كان قد يحارب غيرَ ذي العداوة فهو اشتراطٌ غير مستحسَن لأن غاية النصرة في مذهب الشعراء ممالأةُ الصديق لصديقه وإنجادُه والانضواء إلىٰ صفّه من غير شرط ولا تردّد ولا سؤال. وعلىٰ ذلك قول الحماسيّ:

لا يســـألون أخـــاهم حـــين يَنـــدبُهم في النائبـــات عـــلىٰ مـــا قـــال برهانـــا

وقول الحماسي الآخر:

إذا اســتُنجدوا لم يسـألوا مـن دعـاهمُ: لأيّـــــة حـــــربٍ أم بـــــأيّ مكـــــانِ؟

وهم يذكرون مثل ذلك في خِصال الكرم. ومنه قول الشاعر:

لا ينكتُـــون الأرض عنـــد ســـؤالهم لتطلّـــبِ العِـــلّات بالعِيـــدانِ

وأسلَم من بيت معْنٍ وأحسنُ إيجازًا قولُ الحماسيّ الآخر:

أخـــوكَ أخـــوكَ مـــن يـــدنو وترجـــو مودّتَـــــه وإن دُعـــــيَ اســـــتجابا

إذا حاربـــتَ حـــاربَ مـــن تعـــادي وزاد ســـــلاحُه منـــــك اقترابـــــا

إذ وضعَ (تعادي) موضع (تحارب) وبرَأ من التَّكرار والحشو.

وقوله: (أحبس مالي) تخيُّر بارع للّفظ، إذ كان يمكنه أن يقـول: (وأحـبس

المال) أو (مالًا)، ولكنه أضاف المال إلىٰ نفسه بياء المتكلّم إمعانًا في الدلالة علىٰ تمام الإيثار، فهو يؤثر التفريج عن صاحبه من ماله الخاصّ. ثم لم يقل: (مالًا لي) أو (مِن مالي)، بل قال: (مالي)، فهو (ماله) كلُّه. وفي قوله: (وأحبس) تصوير بديع، إذ لم يقل: (وأدفع مالي عنك) لأنه أراد أن يكشف عن مقدار تقديمه لحظّ صاحبه علىٰ حظّ نفسه، فهو يمنع إبله أن تخرج للمرعىٰ مع ما في هذا من فوات التمتّع بجمالهنّ وبهاء منظرهن الذي ذكره الله تعالىٰ في قوله: ﴿ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ ﴾ [النحل:٦]، ومِن مغالبة المحبّة لهن والطمَع في نمائهن الذي جاء في قوله: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ ﴾ حتىٰ قال: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمِ ﴾ [آل عمران:١٤]، وتسمحُ نفسه عوضًا من ذلك بأدائهن عن صاحبه ابتغاءَ التنفيس عن كربه والقضاءِ لذمامه!

٤- ستَقطعُ في الدُّنيا إذا ما قطعتَني يمينَكَ، فانظرْ أيَّ كَفٍّ تبَدَّلُ!

- التفسير:

أ- اللفظ: تَبَدَّلُ: مضارع (تبَّدلَ). وأصله (تَتبدَّلُ)، فحُذفت إحدىٰ التاءين جوازًا. وذلك كثير في القرآن وفي كلام الفصحاء نحو قوله تعالىٰ: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾﴾ [الليل:١٤] أي: تتلظّىٰ، وقوله: ﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ ﴾ [الأحزاب:٥٢] أي: تتبدّل. ولا تُستعمَل في الفصحىٰ المعاصرة، ولكنها مستعمَلة في العامّيّة!

ب- التركيب: يقول لصاحبه: إنك إن قطعتني في هذه الدنيا فكأنما

قطعت يمينك، فانظر هل تجد من كفٍّ تحلّ محلّها وتغني غَناءها!

- التأويل: لما صدّر أبياته بتذكير صاحبه بتفريق الموت بينهما واستفتح خطابه بالإيماء والكناية ثم تحوَّل بعد ذلك إلى التصريح والإبانة فعَدَّ عليه آيات إخائه وعرّفه صدقَ مودّته في الماضي والمستقبَل تجاسر قليلًا على الإيغال في التصريح بعد أن ألقَى إليه ما هو حقيق أن يستميل به قلبه وبعد أن اطمأنّ إلى نَفاق ذلك عليه وتأثّره به، فأدلّ عليه بعض الإدلال فحذّره عاقبة فراقه إياه في حياتهما كما حذَّره في البيت الأول عاقبةَ فراقه بعد موت أحدهما. وقوله: (إذا ما قطعتَني) يُراد به (إن استمررتَ على قطيعتي) لأنه قد كان قطعَه، فهو نظير قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦﴾ [الفاتحة:٦]، يقول لصاحبه: إن استمررت على قطيعتي كنتَ كما لو قطعت كفّك اليمنى، لأن الكفّ أداة العمل ومحلّ التصرّف. وجعلَها اليمنى لأنها أشرفُ وأكثر نفعًا. ومن ذلك قول ابن الدمينة:

أبيني أفي يُمنَى يديكِ جعلتِني ... فأفرحَ أم صيّرتِني في شِمالكِ[1]

فجعل اليمنى دليل الرفعة، والشِّمالَ دليل الضّعة.

وقولُ الآخر:

فأنت امرؤ كلتا يديكَ مفيدةٌ ... شِمالُك خيرٌ من يمين سِواكا

(١) (الشِّمال) للجهة المعروفة بكسر الشين. وفتحُها خطأ شائع. أما إذا أريد بها الرِّيح فإنها بالفتح (شَمال).

ثم سأله أن يفتِّش وينظر أيجد صديقًا يقوم مقامه ويغني عنه؟ وقد علم أنه لن يجد.

- النقد: جمعَ الشاعر في هذا البيت إلىٰ تحذير صاحبه الندمَ علىٰ صرمه بعد الموت تحذيرَه الندمَ علىٰ ذلك قبل الموت أيضًا، فسدّ عليه المخارجَ ولم يدع له متنفَّسًا يلوذ به ويُخلد إليه. وهذا بيانٌ عالٍ. وقد اختار الشاعر لفظَ (قطعتني)، ولم يقل: (هجرتني) أو (صرمتني) ليستوفيَ تشبيه الهجر بقطع اليمين، فكأنه يقول: (قطعك لي هو قطع ليمينك)، فانظر كيف تأتّىٰ له أن يجمع بين اللفظين مع أن القطع الأول بمعنىٰ الهجر، والقطع الثاني بمعنىٰ البتر الحسِّي، ثم انظر كيف سخّر ذلك في إحكام التشبيه وعقد المشاكلة. ولو قال: (إذا ما هجرتَني) لسقط شطرُ الحسن من هذا البيت. ومن محاسنه أيضًا اختياره لفظَ (يمين) دون (كفّ) لما ذكرتُ لك آنفًا من فضيلة اليمنَىٰ وكثرة منافعها. ثم قال: (فانظر أيّ كفٍّ تبدّل) بصيغة الأمر فالاستفهامِ، فأمر صاحبه أن ينظر: هل من كفٍّ يستطيع أن يتبدَّلها بيمينه؟ وقد أيقن أن صاحبه لن يستطيع ذلك، ولكنه أحبَّ أن يكون هو المجيب عن ذلك وبعد النظر والبحث ليكون ذلك أدعىٰ لتسليمه وإذعانه، وأنفَىٰ لمكابرته.

٥- وفي النّاسِ إن رَّثّتْ حِبالُكَ واصلٌ وَّفي الأرضِ عــن دارِ القِــلَىٰ مُتحــوَّلُ

- التفسير:

أ- اللفظ: رثَّت: قدُمت فبلِيت وضعُفت. القِلىٰ: البغض. ومنـه ﴿مَا وَدَّعَكَ

﴿رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ۝٣﴾ [الضحى:٣]. مُتحوَّل: اسم مكان من (تحوَّلَ)، أي مكان يُتحوَّل ويُنتقَل إليه.

ب- التركيب: يقول: إن ضعُف وصلك أو انقطع ففي الناس أبدالٌ منك. وإن ضاق عليّ المُقام بأرضك التي أجدُ فيها البغض والأذىٰ انتقلت عنها إلىٰ أرض غيرِها.

- التأويل: كأن الشاعر حين عرَّف صاحبَه مقدارَ ما سيلحقه من الخُسْر بتفريطه في حقّه وتجافيه عن صلته توهّمَ أن صاحبه قد يقول في نفسه: (وأنت أيضًا يا معنُ سيلحقُك من ذلك ما يلحقني) فعطفَ عليه بهذا البيت فقال: أنت أشدُّنا خُسرًا لما جرّبتَه من موالاتي لك ومسارعتي إلىٰ نصرتك. وأما أنا فإني وإن كرهتُ القطيعة وأحببت استئناف المودّة ومراجعة الصِّلة فلا تظنّنّ إن أبيتَ إلا قطيعتي أني لن أجد أخًا أعتاضه منك أو أصيبَ أرضًا تحملُني عنك.

- النقد: قدَّم الشاعر في هذا البيت لفظَي (الناس) و(الأرض) ليوكّد معنىٰ الاستغناء عن صاحبه إن أصرّ علىٰ الهجر والقطيعة.

٦- إذا أنتَ لم تُنصِفْ أخاكَ وجدتَّهُ ... علىٰ طَرَفِ الهِجرانِ إن كانَ يَعقِلُ[١]

- التفسير:

- التركيب: يقول: إن لم ينصف المرء أخاه من نفسه ولم يقض حقوقه عليه فإنه لن يلبث أن يراه مائلًا إلىٰ هجره ومختارًا لمفارقته علىٰ صحبته إن كان له

(١) (الهِجران) بكسر الهاء. وضمُّها خطأ شائع.

عقل يحجزه عن الإقامة علىٰ الذلّ والرّضا بالظلم.

- التأويل: بدأ الشاعر أبياته مترفّقًا بمخاطبة صاحبه حتىٰ إذا ألقَىٰ إليه ما تنهض به الحجّة عليه من تذكيره بأدلّة صدقه وآيات مودّته وتعريفه عظَمَ غَنائه لدَيه وشدّةَ حاجته إليه، هاجَه ذلك علىٰ الأنفة لنفسه أن تحمله المعاتبة والاستعطاف علىٰ إذلالها والإزراء بها فجنح إلىٰ التعزُّز والتأبّي وإظهار الاستغناء وإلىٰ الإمعان في التحذير فأخبر صاحبه أنه إن أقام علىٰ جفائه له وقلّة إنصافه معه فسيجده مُشفيًا علىٰ الهِجران صائرًا إليه، وذكرَ له أن هذا هو مقتضَىٰ العقل. وإنما قال: (علىٰ طرَف الهِجران) ولم يقل: (علىٰ الهجران) أو (هاجرًا لك) ليبيِّن له أنه لا يزال مواصلًا له وأنه لمّا يهجره مع قلّة إنصافه له، وليدلَّه بذلك أيضًا علىٰ إمكان تدارك الأمر ومعاودة سالف الإخاء.

- النقد: من محاسن هذا البيت أن الشاعر جعل الخطاب عامًّا فقال: (إذا أنت لم تنصف أخاك) ولم يقل: (إذا أنت لم تنصفني). و(أنت) هنا ليست خطابًا لمعيَّن في ما أرىٰ، بل هي مثل (أنت) في مثل قول امرئ القيس في معلّقته، في إحدىٰ الروايتين:

وأنت إذا استدبرتَه سدَّ فرجَه ... بضافٍ فُويق الأرضِ ليس بأعزلِ

يريد معنىٰ (ومَن استدبرَه). ومنه أيضًا قوله تعالىٰ: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمۡسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَٰوَرُ عَن كَهۡفِهِمۡ ذَاتَ ٱلۡيَمِينِ﴾ [الكهف:١٧]، أي (ومن يرىٰ الشمس حين إذٍ يراها تَزَاورُ). وإنما اختار الشاعر هذا الأسلوب ليجعل القضية عامّة

والحكم شاملًا له ولغيره، وذلك كي يبرّئ نفسه من تُهمة الجنَف والتحيّز وليكون أدعىٰ للرضا والقبول. ثم ذيّله بقوله: (إن كان يعقل) ليبيِّن سبب الإشراف علىٰ الهجران، وهو أن ذلك من ما يوجبه العقل من لزوم خصال الأنفة ومنابذة دواعي المذلّة والمهانة. وفي ذكره لهذه العلّة حسنُ تتميم للعذر.

٧- ويَركبُ حَدَّ السَّيفِ مِن أن تَضيمَهُ   إذا لم يكن عن شَفرةِ السَّيفِ مَزحَلُ[1]

- التفسير:

أ- اللفظ: تَضيمه: تظلمه. مَزحَل: اسم مكان من (زحَل يزحَل) إذا تنحّىٰ وتباعد. ويقال: (زحَل له عن موضعه) إذا فسحَ. مِن أن تضيمه: معنىٰ (مِن) هنا البدل، أي (بدلَ أن تضيمه). ومنه قوله تعالىٰ: ﴿أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِۚ﴾ [التوبة:٣٨].

ب- التركيب: يقول: وإنّ المرء العاقل أيضًا ليحمله إباءُ الظلم وكراهيةُ الإقامة عليه علىٰ أن يفرّ منه وإن أفضىٰ به ذلك إلىٰ احتمال المشاقّ الممضّة التي في ركوبها من الإيلام والإضجار وامتناعِ الاطمئنان مثلُ ما في ركوب حدّ السيف إن هو لم يجد بدًّا من ذلك يَزحَل إليه.

- التأويل: كأنّ الشاعر أجاب عن اعتراض خشي أن يَحيك في صدر صاحبه، وهو أن يقول صاحبُه: ولكنك إن اعتضتَ منّي صاحبًا غيري ومن أرضي أرضًا أخرىٰ فإنك واجدٌ من مرارة فقدي مثلَ ما حذّرتَني من مرارة

---

(١) تَضيمه: بفتح التاء من (ضامَه ضَيمًا). ولا يجوز ضمّها.

فقدك، فلستَ بأهوننا خسارة ولا أيسرنا ألَمًا. فأجاب الشاعر عن ذلك بأن فصَل بين الأمرين، فبيَّنَ أنّ أمَرَّ من فقده هو لصاحبه بقاؤُه محتملًا للضَّيم، وأنه متىٰ تبدَّل به غيرَه استحالت هذه المرارة حلاوةً عنده لأنها نقلتْه من مرارةٍ أشدّ منها. وأما هو – أي صاحبُه – فليس أمره كذلك لأنه لم يَلحقه ظلمٌ ولا ناله ضيمٌ من جهته.

– النقد: من محاسن هذا البيت أنه شبَّه ما يلقاه المرء من احتمال الظلم براكبٍ حدَّ السيف، وذلك أنه لا يطمئنّ البتةَ ولا يقِرّ له قرارٌ، فهو لا يزال يتأذّىٰ ويتململ ويتجافىٰ. وهذا تشبيه بديع. ومنها أنه لما أعاد ذكر (الحدّ) عبّر عنه بـ(الشفرة) لأنهما وإن كانا مترادفين ففي كلّ واحد منهما من الظِّلال والوحْي ما ليس في الآخر، ففي عرضهما علىٰ خاطر المخاطب زيادةٌ في توكيد المعنىٰ ومعونةٌ علىٰ استحضار صورة اللفظ. علىٰ أن في ذلك أيضًا تطرية للسمع ونفيًا للملالة وإتحافًا للمخاطَب. وذلك كثير في كلام الله تعالىٰ وكلام العرب، منه قوله تعالىٰ: ﴿أَمۡ جَآءَهُم مَّا لَمۡ يَأۡتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٦٨﴾ [المؤمنون:٦٨]، و(جاء) بمعنىٰ (أتىٰ)، وقولُه: ﴿أَمۡ تَسۡـَٔلُهُمۡ خَرۡجٗا فَخَرَاجُ رَبِّكَ﴾ [المؤمنون:٧٢] و(الخرج) هو (الخراج). ومنه قول طرفة في معلقته:

فما لي أراني وابنَ عمّيَ مالكًا ... متىٰ أدنُ منه ينْءَ عني ويبعُدِ

و(النأي) هو (البعد). وقولُ عَديّ بن زيد، في إحدىٰ الروايتين:

وقدّمتِ الأديمَ لراهشَيهِ ... وألفَىٰ قولَها كذبًا ومَينا

و(الكذب) هو (المين).

٨- إذا انصرفتْ نفسي عن الشّيءِ لم تَكَدْ إليهِ بوجهٍ آخرَ الدّهرِ تُقبِلُ

- التفسير:

- التركيب: (إليه بوجهٍ آخر الدهر تُقبل). قوله: (بوجه) متعلّق بـ(تُقبل)، أي: تقبل إليه بوجهٍ آخرَ الدهر.

يقول: إذا عافت نفسي الشيءَ وأدبرت عنه فإنها لا تكاد تُقبل إليه بوجهها أبدًا مرّة أخرىٰ.

- التأويل: انتهَىٰ الشاعر في هذا البيت إلىٰ الغاية في تخويف صاحبه عاقبةَ إجحافه به وهضيمتِه له وبخسِه لحقِّه. وكأنه أحسّ أن صاحبه قد يستهين بما ذكره آنفًا من تحذيره لأنه ربما توهَّم أنه وإن صار إلىٰ هِجرانه ومباعدته فإنه لا ينشَب أن يرجع إليه ولو بعد حين، فسدّ علىٰ صاحبه هذا المنفذ وأغلق عليه باب التعلُّل به فقال له: ولا تتوهَّمْ أني إن هجرتك لسوء صنيعك معي فإني سأعاود وصلَك يومًا، فإن طباعي تأبَىٰ ذلك. واعلمْ أني لست سريعًا إلىٰ القطيعة، ولكن متىٰ اضطُررت إليها وحُمِلتُ عليها انصرفت نفسي عن الشيء وزهدتْ فيه، ومتىٰ وقع ذلك منها فإنها لا تُقبل عليه بوجهها آخر الدهر ومنتهىٰ أمد الحياة.

- النقد: أجاد الشاعر في نسبته الانصرافَ إلىٰ نفسه فقال: (إذا انصرفت نفسي) ولم يقل: (إذا انصرفتُ)، كأن ذلك أمر خارج عن سُلطان يده، فليس له

إلا الطاعة والاتّباع. وهذا على حدّ قولهم: (لا تطاوعني نفسي). ومثلُه بيتُ اللاميّة المنسوبة إلى الشنفرَى:

ولكــنّ نفسًــا حُــرّةً لا تقــيمُ بي   عــلى الضّــيمِ إلا ريــثما أتحــوَّلُ

فنسب إباء الضيم إلى نفسه.

ثم قال: (عن الشيء) ولم يقل: (عنك) ليكون أبعدَ من التحيّز وأحظى بالقَبول إذ لم يخصُّه بهذا الأمر ولا قصرَه عليه، بل هو عامٌّ فيه وفي غيره، وليكون أيضًا أدلّ على اللزوم والثبات لجريانه في الجميع، فهو بمنزلة العادة الماضية والطبع الراسخ الذي لا يتغيّر ولا يزول.

❁ بلاغة الأبيات:

جمع الشاعر في هذه الأبيات المعدودة ألوانًا شتى من الخطاب، وتصرَّف في معانيها بوجوهٍ من التصرُّف، فقد بدأها بالإيماء الليِّن الموادع، ولم يزل يتدرّج حتى ختمها بالتصريح الجريء الصادع، وجمع فيها بين الإيجاز والإطناب، وبين الترهيب والترغيب، وبين الإطماع والإيئاس، وبين التعميم والتخصيص، ووفَّى المعنى حقّه، وقرَن إلى كل شيءٍ لِفقه، فخوّف صاحبَه عاقبة الهجر بعد موت أحدهما، وعاقبةَ الهجر في حياتهما، وعرَّف صاحبه حاجته إليه، ثم أحسن التنصُّل من لزوم حاجته إلى صاحبه، وأحكم عَقد الحجج، وسدّ مخارج الاعتذار، وفرَّق بين المختلفات، وأنزلَ التصوير في موضعه، واستعان بالتقديم والتأخير في محلّه، وتقلّبَ بين الإخبار والأمر والاستفهام للتوصل إلى غرضه،

وألطفَ التفهُّم أيضًا لما قد يعتلج في صدر صاحبه، ثم أجاب عن هذا كلِّه بأوضح عبارة وأعذب بيان.

❁ ❁ ❁

مواضع من معلقة امرئ القيس يكثر خطأ الناس فيها[1]

١- (بسقط اللّوىٰ بين الدَّخول فحومل). (الدَّخول) بفتح الدال لا بضمها. وهو موضع.

٢- (وإن شفائي عبرة مُهَراقةٌ). (مُهَراقة) بفتح الهاء هنا وجوبًا لأن لّا يختلّ الوزن. وإسكانها في غير هذا الموضع لغة.

٣- (حتىٰ بلّ دمعيَ مِحْمَلي). (مِحْملي) بكسر الميم. علىٰ بناء اسم الآلة.

٤- (فجئت وقد نضَت لنومٍ ثيابَها). (نضَت) بتخفيف الضاد لا بتشديدها، أي: خلَعت وألقَت. وهي الثابتة عن المتقدمين الثقات. وذكر أبو العلاء في «رسالة الغفران» أن من المعلمين من ينشدها بالتشديد، ولكنه لم ينسبه إلىٰ عالم، وضعّفَه.

٥- (وما إن أرىٰ عنك الغَواية تنجلي). (الغَواية) بفتح الغين.

٦- (ومن يحترث حرثي وحرثكَ يُهزَل). (يُهزَل) بضم الياء وفتح الزاي علىٰ صيغة المبني للمجهول. والصحيح أن هذا البيت والثلاثة التي قبله لتأبط شرًّا.

٧- (كما زلّت الصفواء بالمتنزِّل). (المتنزِّل) بكسر الزاي المشددة. وهو

---

(١) في رواية الشعر والأدب.

نُشر في تويتر في ٨/ ١١/ ١٤٣٣هـ وملتقى أهل اللغة في ٩/ ١١/ ١٤٣٣هـ.

مضبوط في كثير من الكتب بفتحها. ولم أجد له وجهًا من السماع أو القياس.

٨- (دراكًا ولم يَنضِحْ بماء فيُغسَل). (يَنضَحْ) بفتح الياء لا بضمها، أي: يعرق، ذكر هذا ابن قتيبة في «المعاني الكبير» مرويًّا عن شيخه أبي حاتم عن الأصمعي. ويجوز في الضاد الكسر والفتح، نصّ على ذلك أبو بكر البطليوسي في «شرح الأشعار الستة». ولم أر من احتجّ بهذا النقل الصريح.

٩- (وأيسرُه على السِّتَار فيذبُل). (السِّتَار) بتخفيف التاء لا بالتشديد.

١٠- (من السيل والغُثاء فَلْكة مغزَل). (فَلْكة) بفتح الفاء. ويجوز الكسر. ولا تُضَمّ.

❀ ❀ ❀

تعقيبات على نقد السيد صقر لتحقيق أحمد شاكر لكتاب «الشعر والشعراء» لابن قتيبة[1]

كنتُ قرأتُ المقالين اللذين صَدَّر بهما الشيخُ أحمدُ شاكر كتاب «الشعر والشعراءِ» لابن قتيبةَ . وهما مقالانِ كتبَهما السيد صقر ينتقدُ بهما تحقيقَه. فرأيتُه أنكرَ بعضَ الرِّواياتِ الصحيحةِ الثابتة، فأحببت أن أبين ما عرفتُه منها في هذه المقالة دالًّا على مواضعها من كتب العلماء.

١- قال السيد صقر (١ / ١٠):

(وقال الآخر:

أرأيت إن بكـرت بليـلٍ هـامتي　　وخرجــت منهــا باليًــا أثــوابي

...

وهو خطأ، والصواب:

وخرجــت منهــا عاريًــا أثــوابي

... لأن الإنسان لا يخرج من الدنيا باليَ الأثواب، بل يخرج منها عاريًا).

قلتُ :

هذا ليس خطأً كما ذكرَ، فقد رواها كذلك أبو عليّ القالي (ت٣٥٦

---

(١) في رواية الشعر والأدب.

نُشر أصله في المجلة الثقافية في ٩/ ٧/ ١٤٣٠هـ و١٦/ ٧/ ١٤٣٠هـ. ونُشر ملحقه في بعض المنتديات.

في«أماليه» (٢ / ٢٧٩) . ويمكنُ أن يخرَّج علىٰ وجهينِ ذكرَهما أبو عبيد البكريُّ (ت٤٨٧) في «اللآلي ٢ / ٩٢٢»:

أحدُهما: أن الأكفانَ لا تكون إلا من ما يلِيَ عادةً.

الآخر: أن يكون هذا مجازًا مرسَلاً عَلاقتُه المستقبليَّةُ، أرادَ أنَّ مصيرَها للبِلىٰ كما قالَ تعالىٰ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف:٣٦] وكما يقال: قتلتُ القتيلَ. و يشهدُ لهذه الروايةِ قولُ النابغة الجعدي:

أرأيت إن صرخت بليلٍ هامتي وخرجت منها باليًا أوصالي

وهو شاهدٌ للسماعِ لأنه اهتدمَ هذا البيتَ لم يغيِّر فيه إلا الكلمة الأخيرة، وشاهدٌ للقياسِ لأن المرء لا تبلَىٰ أوصالُه حالَ خروجه من الدنيا، وإنما تبلَىٰ بعد ذلك.

٢- قالَ السيد صقر (١ / ١٣):

(كقول العباس بن مرداس السلمي:

ومـا كـان بـدرٌ ولا حـابسٌ يفوقـان مـرداسَ في مجمـعِ

وكذلك وردَ مرةً أخرَىٰ ...، وهو خطأٌ. والصواب: (وما كان حصنٌ ولا حابسٌ) [ثم أخذ يعدِّد المصادر التي فيها هذه الرواية]).

قلت :

ما خطَّأه ليس بخطأ، فقد رواهُ كذلكَ ابنُ سعدٍ (ت٢٣٠) في «طبقاتِه ٤ / ٢٧٢» ومسلمٌ (ت٢٦١) في« صحيحه، رقم ١٠٦٠» . وهو في «العقد

الفريد ٥ / ٣٥٧» لابن عبد ربه (ت٣٢٨) عن أبي حاتمٍ السجستانيّ.

وله وجهٌ من النظرِ، فإن عيينةَ هو ابن حصن بن حذيفة بن بدرٍ، فـ(بدرٌ) جدُّه وإن كنت أرىٰ أن الأرجحَ روايةُ (حصن) حتىٰ يقابِلَ (حابسًا) و(مرداسًا) لأنهما أبوان وليسا جدَّينِ، ولكن لا يجوز أن تُقدَّم روايةُ نسخةٍ علىٰ أخرَىٰ إذا كانت الأولَىٰ أوثقَ عند المحقِّق وكانتِ الرِّوايةُ التي فيها محتملةً مقبولةً. وللمحقِّق أن يعلِّق في الحاشية بما يشاءُ.

٣- قال السيد صقر (١ / ١٤):

(وقــدَّمتِ الأديــمَ لراهشَــيهِ وألفــىٰ قولهــا كــذبًا وميــنــا

هكذا جاء في الطبعتين: (وقدَّمتِ الأديمَ). وهو خطأ، والصواب: (وقدَّدتِ)).

قلتُ :

هذه الرّواية ليست خطئًا، فهي رواية أبي زكرياءَ الفراء (ت٢٠٧) في «معاني القرآن ١ / ٣٧» وأبي عبيدةَ معمرِ بنِ المثَنَّىٰ (ت ٢١٠) في «الديباج ١١٢» وابنِ سلامٍ الجمَحيِّ (ت٢٣١) في «طبقات فحول الشعراء ١ / ٧٦». ونقلَ كلامَه أبو عبيد الله المرزبانيُّ (ت٣٨٤) في «الموشح ١٥٥» بهذه الرواية. وهي أيضًا روايةُ أبي بكرٍ الأنباريِّ (ت٣٢٨) في «الزاهر في معاني كلام الناسِ ١ / ١٥٧» وقدامةَ بنِ جعفر (ت٣٣٧) في «نقد الشعر ١٨٢» والجوهريِّ (ت٣٩٣) في «الصحاح ٧ / ٦٠» والشريفِ المرتضىٰ (ت٤٣٦) في «أماليه ٢ /

٢٥٨» والزمخشريِّ (ت٥٣٨) في «المستقصىٰ في أمثال العرب ١ / ٢٤٣» وغيرِهم.

وهذا البيتُ لعَديٍّ بن زيد العِباديِّ يصِف فيه خبرَ جَذيمةَ الأبرشِ مع الزبَّاء عندما دعته إليها وأوهمتْه أنها ستتزوجُه وتَدينُ له، فلما جاءَ غدرت به وقدَّمت الأديمَ (وهو الجلد المدبوغ) فجعلته تحت ذراعيه حتىٰ لا يسيلَ الدمُ ثم قطعت راهشَيْهِ (وهما عرقان في باطن الذراعِ تراهما ظاهرينِ) حتىٰ ماتَ.

بل إنَّ رِواية (قدَّمت) أبلغُ من (قدَّدت)، فهي تصوِّر جَذيمةَ وهو قادِمٌ إلىٰ الزبَّاءِ يطمعُ أن تقدِّم له نفسَها ومُلكَها كما وعدته، فإذا هي تقدِّمُ له الأديمَ لتقتلَه . وهذه مفارقةٌ بلاغيَّةٌ بديعيَّةٌ تعملُ علىٰ إبراز مفاصلِ الحدثِ ومواضعِ العجَب منه بأجلَىٰ صورةٍ، ألا ترىٰ أن ذلك أدلّ علىٰ مقدار الخيبة والخُسْر اللذينِ مُنِي بهما. ونظيرُ هذا اللون من البلاغة قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّآ أَعْتَدْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَٰفِرِينَ نُزُلًا ١٠٢﴾ [الكهف:١٠٢] وقوله: ﴿هَٰذَا نُزُلُهُمْ يَوْمَ ٱلدِّينِ ٥٦﴾ [الواقعة:٥٦].

٤- قال السيد صقر (١ / ٢٧):

(ودُكينٌ هو القائل:

...

وإن هو لم يُضْرِعْ عن اللؤمِ نفسه فليس إلىٰ حسن الثناء سبيل

قال الشيخ في شرحه: (أصلُ الضَّرَعِ – بفتح الراء – الذل والتخشع، يقال: ضرع له وإليه: استكان وخشعَ، فالمراد هنا: إن لم يمنع نفسه عن اللؤم

ويغلبها) قلتُ [القائل السيد صقر]: والصواب: إن هو لم يَضرَح عن اللؤم نفسَه. جاء في «اللسان ... الضرح: التنحية. وقد ضرحَه: أي نحَّاه ودفعَه»).

قلتُ :

بل الصواب ما ذكرَه الشيخُ شاكر. وأما ما ذكرَه السيد صقر فمردود من ثلاثة أوجهٍ:

الأول: أنَّ لفظَ (الضَّرْح) لا يصلح في هذا الموضعِ لأن معناه عندَ التحقيقِ ليس التنحية كما نقلَ إذ التنحية إبعادُ الأشياء الكبيرة الجِرم برفقٍ، وإنما الضَّرْح إبعادُ الأشياء الصغيرة الجِرم بعنفٍ، فاللفظان يشتركان كما ترىٰ في جنسِ الإبعاد، ولكنهما يفترقانِ في ما وراءَه، يشهدُ لهذا قولُ الشاعرِ:

فلـــما أن أتـــين عـــلىٰ أُضـــاخٍ ضرحْـــنَ حصـــاه أشـــتاتًا عِزِينـــا

وقول الفرزدق:

كـــأنَّ نَجـــاء أرجلِهـــنَّ لَمَّـــا ضرحْـــنَ المـــروَ يقتـــدحُ الشَّـــرارا

وقولُ صاحب «العينِ» – وقد أبانَ -: (والضَّرْح: الرمي بالشيءِ)، فهو إذن بمعنىٰ الرمي أو الطرحِ وليس بمعنىٰ التنحية والدفعِ. والذي في «اللسان» منقولٌ عن «الصحاح» وقد تجوّز صاحب «الصحاح» في تفسير هذا المعنىٰ. ومتىٰ ثبتَ هذا أوجب لنا العلمَ بأنه لا يقال: (ضرح الإنسان نفسَه عن اللؤم) كما لا يقال: (رمَىٰ الإنسان نفسَه عن اللؤم) لا من جهة الحقيقة ولا من جهة المجاز.

الثاني: أنَّا لو صححنا رواية (يضرَح) كما رأىٰ السيد صقر لكان المعنىٰ: إذا المرء لم يجانب اللؤمَ لم يستطع أن ينال ثناء الناس عليه. وهذا معنًىٰ قريبٌ ساذج. وإنما أرادَ الشاعر أنه إذا لم يهِنِ المرء نفسَه ويذلَّها ويصبِّرها عن مقارفة أسباب اللؤمِ لم يجِد له مثنيًا. وهذا معنًىٰ معروفٌ عندَ العربِ، منه قولُ الخنساء:

نهينُ النفوسَ وهونُ النفو　　سِ يومَ الكريهة أبقىٰ لها

وقولُ الآخرِ:

أهينُ لهم نفسي لأكرمَها بهم　　ولن تكرم النفس التي لا تهينها

وقد أخذ دكينٌ بيتَه من قول عبد الملك الحارثي:

وإن هو لم يحمل علىٰ النفس ضيمها　　فليس إلىٰ حسن الثناء سبيلُ

وضيمُ النفس وإهانتها متقاربان. وفي هذا مرجِّح لرواية (يُضرِع).

الثالث: أنَّ أبا بكر الدينوريّ (ت٣٣٣) روىٰ هذا البيتَ في «المجالسة وجواهر العلم ٤ / ٣١٦» برواية (يُضرِع) . ويظاهرُه أيضًا ما رواه ابن قتيبة نفسُه في «عيون الأخبار ٣ / ٥٩٩»، فإنها فيه (يصرع)، فلعله وقعَ في الحرفِ تصحيفٌ من النُسَّاخِ. وإنما كان ظهيرًا للرواية التي صححناها لأنه دال علىٰ أن الحرف الأخير لا يخرج عن أن يكون عينًا أو غينًا ولا سيَّما أن التقارب الذي بينَهما أدنىٰ من التقارب بينهما وبين الحاء، علىٰ أنه لم يروِ هذا اللفظَ بالحاءِ أحدٌ من العلماء في ما أعلمُ، وإنما هو اجتهاد من السيد صقر رحمه الله.

وتفسير الشيخ شاكر لـ(أضرع) ليس مستقيمًا كلَّ الاستقامة، فإنه ذكر أن (الضَّرع) الاستكانة والخشوع ثم عدل عن هذا في التفسير فقال: (فالمراد هنا إن لم يمنع نفسَه عن اللؤم ويغلبها). والصواب: إن لم يُذِلَّ نفسَه عن اللؤم، أي مباعدًا لها عن اللؤم، كما تقدَّم. ويصدِّق ذلك قول العرب في المثل: (الحمَّى أضرعتني لك) أي أذلّتني لك.

٥- قال السيِّد صقر (١ / ٢١):

(من شعر هشام أخي ذي الرمة:

حتى إذا أمعروا صفقَي مباءتهم وجـرَّد الخُطْـبُ أثبـاجَ الجـراثيمِ

...

شرحَ الأستاذ [يعني شاكرًا] البيت الأول بقوله: (أمعروا: أكلوا. الصفقتان: الناحيتان. المباءة: منزل القوم حيث يتبوءون. الخُطْب: جمع أخطَب، وهو الحمار تعلوه خضرة). [قال صقر] وهو خطأ لأن الشاعر لم يرِد بالخُطْب الحميرَ، وإنما أراد النوق التي كانت ترعَى...).

قلتُ:

تكلف الأستاذان تفسير معنى (الخُطب) فلم يصنعا شيئًا لأن هذه الكلمة مصحَّفة عن (الحَطْب) بالحاء المهملة، مصدَر (حطَبَ)، فصواب البيت:

وجـرَّد الحَطْـبُ أثبـاجَ الجـراثيم

والأثباج هنا: الأعالي.

والجراثيم: جمع جرثومة، وهي الترابُ يكون أصلاً للشجرة ويكون

مرتفعًا عن ما حولَه.

يريد أنهم لما أكلوا ما قِبَلَهم من النبات ورعَوا ما حولَهم من المرعَىٰ وجرَّد الاحتطابُ أصولَ الشجر من الشجر علىٰ حينِ إدبار من الربيع وإقبال من الصيفِ ردُّوا الجمالَ فانصرفوا إلىٰ أعدادِهم ومياههم التي كانوا عليها وقد سمِنت جمالُهم كما قال في بيت بعده:

عركركٍ مهجر الضؤبان أوَّمَه روضُ القِذاف ربيعًا أيَّ تأويمِ

و(أوَّمَه): سمَّنه.

وكما قال الشماخ:

تربعَ أكنافَ القَنانِ فصارةٍ فماوانَ حتىٰ قاظَ وهو زهومُ

أي: سمين.

ويصحِّح بيتَ هشام المتقدِّمَ قولُ ذي الرمَّة أخيه:

به عرصاتُ الحيِّ قوَّبن متنَه وجرَّد أثباجَ الجراثيم حاطبُهْ

وهو ثابت علىٰ الصواب في «العباب» و«التكملة» و«تاج العروس» ومعدولٌ عنه في «التهذيب» و«اللسان».

وفي هذه القصيدة أخطاءٌ كثيرةٌ من التصحيفِ والتحريفِ ورداءة الشرحِ تركتُ التعرُّض لها لأنها ليست داخلة في حدِّ ما ذكرت.

فهذه بعضُ التعقيبات علىٰ بعض نقَداتِ السيد صقر كرهت أن أطويَها، يدفعُني إلىٰ ذلك ما قاله السيد صقر: (وإني علىٰ نهجي الذي انتهجتُ منذ أول كتابٍ نشرتُ أدعو النُقَّادَ إلىٰ إظهاري علىٰ أوهامي فيها وتبيين ما دقَّ عن

فهمي من معانيها أو ندَّ عن نظري من مبانيها وفاءًا بحقِّ العلم عليهم وأداءًا لحقّ النصيحة فيه).

۞ مُلحق في تفصيل بعض هذه التعقيبات:

١- هل رواية «باليًا أثوابي» خطأ؟

قال السيد صقر (١ / ١٠):

(وقال الآخر:

أرأيت إن بكـرت بليـلٍ هـامتي　　وخرجـت منهـا باليًـا أثـوابي

...

وهو خطأ، والصواب:

وخرجـت منهـا عاريًـا أثـوابي

... لأن الإنسان لا يخرج من الدنيا باليَ الأثواب، بل يخرج منها عاريًا).

فقلت في أصل الموضوع:

هذا ليس خطئًا كما ذكرَ، فقد رواها كذلك أبو عليّ القالي (ت٣٥٦) في «أماليه ٢ / ٢٧٩» . ويمكنُ أن يخرَّج علىٰ وجهينِ ذكرَهما أبو عبيد البكريُّ (ت٤٨٧) في «اللآلي ٢ / ٩٢٢»:

أحدُهما: أن الأكفانَ لا تكون إلا من ما يلِيَ عادةً.

الآخر: أن يكون هذا مجازًا مرسَلاً عَلاقتُه المستقبليَّةُ، أرادَ أنَّ مصيرَها للبِلىٰ كما قالَ تعالىٰ: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف:٣٦] وكما يقال: قتلتُ القتيلَ.

و يشهدُ لهذه الروايةِ قولُ النابغة الجعدي:

أرأيت إن صرخت بليلٍ هـامتي وخرجـت منهـا باليًـا أوصـالي

وهو شاهدٌ للسماعِ لأنه اهتدمَ هذا البيتَ لم يغيِّر فيه إلا الكلمة الأخيرة، وشاهدٌ للقياسِ لأن المرء لا تبلَىٰ أوصالُه حالَ خروجه من الدنيا، وإنما تبلَىٰ بعد ذلك.

ولمزيد من البيان أقول:

ليس يجوز أن تُخطَّأ رواية ما لافتقارها إلىٰ بعض التأويل أو لاشتمالها علىٰ قدر من الغموض. ولو فعلنا ذلك لكان لنا أن نبطلَ كثيرًا من رواياتِ الشعرِ. ولو جازَ هذا وأشباهُه لكانَ لي أن أقول مثلًا:

إن الصوابَ هو رواية (باليًا أثوابي) . وأما رواية (عاريًا أثوابي) فمغيَّرة منها. ودليل ذلك أربعة أمور:

الأول: أنَّها روايةُ أبي عليّ القالي خاتمةِ الحفَّاظ، بل روايةُ شيخِه أبي بكرٍ الأنباريِّ الحافظِ الكبير في «الزاهر ١ / ٤٦١». هذا غيرُ ورودِها في «الشعر والشعراء».

الثاني: أنَّ الرّوايةَ الأخرَىٰ روايةَ (عاريًا أثوابي) أولُ مَن رواها – في ما أعلمُ – أبو تمّام في «الوحشيات ٢٥٦»، ومعلومٌ عن أبي تمامٍ تغييرُه للرِّواية.

الثالث: أنَّ الأصلَ في الرِّواية وفي كثير من الأشياء أن يُحمَل الغريب منها علىٰ المعروف والمغمور علىٰ المشهور والخفيُّ علىٰ الواضح. و(باليًا أثوابي) أدنَىٰ

أن تكونَ هي الأصلَ لخروجِها عن الظاهر ثمَّ غُيِّرت إلى (عاريًا أثوابي) وليس العكس.

الرابع: أنَّ هذا البيتَ إنما هو اهتِدامٌ لبيت النابغة الجعديّ:

أرأيت إن صرخت بليلٍ هـامتي وخرجـت منهـا باليًـا أوصـالي

حيث نسخَه ولم يغيِّر فيه إلا الكلمةَ الأخيرةَ. وليس لبيت النابغة إلا هذه الرّوايةُ. وهبْنا غيَّرنا (باليًا أثوابي) فماذا نصنع بهذا البيت؟ أوليست أوصالُ المرء لا تبلَىٰ إلا بعد مدَّة من دفنِه؟

فهل نبطلُه ونخرجه من عِداد الشِّعر؟

وبعدُ،

فهذا كلامٌ أردتّ أن أبيِّن به أنا لو أسلمنا تراثَنا إلىٰ أذواق المحقِّقين واستحساناتِهم لوجدنا من يخطِّئ ما صحَّحَه السيد صقرٌ ويصحِّح ما خطَّأه. وبذلك يصبحُ التراثُ نهبًا للأيدي لأنّ العقولَ تختلِفُ والأذواقَ تتبايَنُ، وكل إنسان بعقلِه واثقٌ وبذوقِه راضٍ معجَبٌ.

٢- تحقيق مادة (الضرح).

ذهب ابن فارس إلىٰ أن هذه المادة أصلان . والذي يظهر لي أنها ثلاثة أصولٍ هذا بيانُها:

الأصل الأول:

إبعاد الأشياء الصغيرة الجِرم بعُنف (أي بشيء من الجهد). وإن شئتَ تعريفَها بمرادفها قلتَ: (هي بمعنىٰ الرمي أو الطرح).

ومن صور استعمالها حقيقةً:

١- ضرْحُ الحصَىٰ كما قالَ الشاعر:

فلـــما أن أتـــين عـــلىٰ أُضـــاخٍ   ضَرَحْــنَ حصــاه أشــتاتًا عِزِينــا

٢- ضرْحُ السَّهم كما قالوا: (قوسٌ ضَروح) إذا كانت شديدةَ الرمي للسهم.

٣- ضرْحُ القذَىٰ كما قال أبو تمام:

شوقٌ ضرحتُ قذاتَه عن مشربـي   وهوًىٰ أطرتُ لِحاءَه عـن عُـودي

ومن صور استعمالها مجازًا:

١- ضرْحُ الرجُلِ كما قالوا: (اضطرحوا فلانًا) إذا رمَوه في ناحية، وتكون كأنك شبهتَه بالأشياء التي ترمَىٰ كالحصَىٰ ونحوها. وهذه استعارة مكنيَّة. وفيها من البلاغة وحسن التصوير ما لا يخفَىٰ. وفي «اللسان» ط بولاق وصادر في هذا الموضع تصحيفٌ، قال: (وجائز أن يكون اطَّرحوه افتعالاً من الطرح)، والصواب (الضرح) كما في «التهذيب» وكما يدل عليه تمامُ الكلام.

ومنه ضرحُ النيَّة لصاحبِها كما قالوا: (نيَّة ضرَح).

٢- ضرْحُ الشَّهادة كما قالوا: (ضرحت شهادة فلان) إذا رميتَها ولم تعتدَّ بها. وهي استعارةٌ مكنيَّة أيضًا.

٣- ضرْحُ العارِ ونحوِه من المعاني غيرِ الحسيَّة كما قال ابن الرومي:

سلاحي لِســانٌ لا يُفَـلّ وجُنَّتـي   أديمٌ صحيحٌ يضرَح العارَ أملـسُ

وهي استعارة مكنيَّة أيضًا.

٤- ضَرْحُ الكَلام، فقد قالوا: ضارحَه بمعنىٰ سابَّه وشاتمَه، علىٰ جهة الاستعارة التصريحية التبعية، كأنَّه راماه بالحجارة.

٥- الرَّمحُ بالرِّجْل كما قالوا: (فرس ضروحٌ). وذلك أنَّ من لوازمه غالبًا الضرحَ. ومنه قول الأفوه الأوديّ:

والخَــيرُ لا يــأتي ابتغــاءٌ بــه   والشَرُّ لا يُفنيه ضَرْحُ الشّموسْ

وهو مجاز مرسَلٌ عَلاقته اللازميَّة.

تصاريفُه (المسموعُ منها من مَّا لا يوجِبه القياس إيجابًا):

يقال: ضرَحه يضرَحه، من باب (فتح) ضَرْحًا (وهو مصدرٌ قياسيّ) وضِراحًا (وهو خاصٌّ بالرَّمح بالرجلِ. وهو قياسيّ في ذلك لدَلالته علىٰ الامتناع كالإِباء والنِّفار والفِرار والشِّماس، ذكرَه سيبويه).

فانضرحَ (وذلكَ في المعاني المجازيَّة خاصَّةً).

واضطَرحه (ويكثر استعمالُه في رمي الرجُلِ لثِقَلِه، فزادوا في المبنَىٰ لزيادة المعنَىٰ).

وضارحَه مضارحة (وهو مصدر قياسي) وضِراحًا (والأصح أنه سَماعيّ).

وفي «اللسان» ط صادر تصحيفٌ أدَّىٰ إلىٰ زيادة تعدية هذا الفعل بالهمزة، وذلك قوله: (وأضرحه عنك أي أبعده)، والصواب - نصًّا لا تفسيرًا -: (واضرحْه عنك أي أبعِدْه) كما في «الصحاح» وكما يَدلّ عليه سائرُ المادَّة.

وصيغة المبالغة من (ضرَحَ) ضَروحٌ (وهي قياسية)

وضرَحٌ (وهي علىٰ غير قياس متلئبّ، ولا تدخل التاء علىٰ مؤنثها)

وقالوا: (رجلٌ ضَريحٌ). وهو فعيلٌ بمعنىٰ مفعول كما قالوا: جريح بمعنىٰ مجروح وقتيل بمعنىٰ مقتول. والمراد أنَّه كالمرميِّ بعيدًا.

وقالوا: (رجلٌ ضَرَح) بمعنىٰ (فاسد). و(ضرَح) هنا نائبٌ هنا عنِ المفعول كحسَب وعدَد وقنَص ووَلَد إلا أنَّه لا يَزال باقيًا علىٰ وصفيَّته. وتأويلُه: المرميّ لفساده.

التفريعات الاشتقاقية علىٰ الأصل الأول :

خصَّصتِ العربُ سببًا من أسبابِ الضَّرْح بمعنىٰ الرَّمي من طريق التغيير بالزيادة فقالوا: (أضرحَه) بمعنىٰ أفسدَه، وذلك أنَّ الفسادَ سببٌ من أسباب الرَّمي إذْ كان معنًىٰ من المعاني اللازمة التي لا تُجاوِز صاحبَها. فلمَّا بقِيَ علىٰ أصلِه ثلاثيًّا مجرَّدًا احتاجوا إلىٰ بناء آخرَ يدلُّون به علىٰ إيقاعِ الفسادِ فأخذوا بالقياسِ الغالبِ، وهو التعديةُ بالهمزةِ، فزادوا (أفعلَ) لهذا الغرضِ.

علىٰ أنَّ في ثبوت هذا المعنَىٰ نظرًا لأنَّ مرجعه إلىٰ المؤرِّج السَّدوسيِّ، وقد قال الأزهريّ في «التهذيب»: (وكلّ ما جاء عن المؤرّج فهو من مَّا لا يعرَّج عليه إلاّ أن تصحّ الرواية عنه) . ولا ندري مَن رَوىٰ هذا عنه.

تصاريفُه:

يقال: أضرحتُ فلانًا والسوقَ ونحوَها فضرحَ يضرَح (من باب فتح) ضُروحًا (وهو مصدر قياسي) وضَرْحًا (وهو سَماعي عند أكثرهم في اللازم).

الأصل الثاني:

الشَقُّ. وغلَبَ علىٰ شَقِّ القبر.

تصاريفُه:

يقال: ضرحَه يضرَحه (من باب فتح) ضَرْحًا فانضرح.

وقولهم: (ضريح) للقبرِ فعيلٌ بمعنَىٰ مفعول. وهو اسمٌ غيرُ وصفٍ. وقد زادوا التاء في آخِره توكيدًا للنَّقلِ فقالوا: (ضريحة) كما قالوا: (طبيعة) و(خليقة).

الأصل الثالث:

اللونُ الأبيضُ، يقال: نسرٌ مَضْرحيٌّ وصقرٌ مَضْرحيٌّ كما قال طرفة:

كأنَّ جنـاحَي مَضـــرحيٍّ تكنَّفـا حِفافَيه شُكّا في العسيبِ بمِســردِ

فحذفَ الموصوفَ لدلالة الكلام عليه.

ورجلٌ مضرحيٌّ كما قال جرير:

بــأبيضَ مــن أميــةَ مَضْــرَحيٍّ كـــأنّ جبينَـــه ســـيفٌ صَـــنيعُ

فأتَىٰ بـ(مَضْرحي) بعد (أبيضَ) توكيدًا كما تقول: (أبيض يقَق). والبياضُ من ما تمتدح به العربُ كما قال زهيرٌ:

أغرّ أبيضُ فيَّـاضٌ يفكِّـك عــن أيدي العناةِ وعن أعناقِها الرِّبَقـا

وكما قال أبو طالب:

وأبيض يُستسقَىٰ الغَـمامُ بوجهِـه ثِـمال اليتـامىٰ عصـمة للأرامـلِ

إذْ كان رمز الصفاء والنقاء. وهم لا يريدونَ بهذا وصفَه بالبياضِ حقيقةً، وإنما يريدونَ أنه طاهرٌ لم يخالطه دنَسٌ كالشيء الأبيض، فهو استعارة تصريحية تبعية. ومتىٰ وافقَ هذا بياضًا في الممدوح كانَ أبلغَ وأوفقَ.

تصاريفه:

لم يجئ منه إلا (مَضْرَح) و(مَضْرَحِيّ). والياء في آخرِه ليست ياء النسب وإن كانت علىٰ صورتِها، فهي كـ(كرسيّ) و(بُخْتي) إلا أنه مشتقٌّ غيرُ جامد.

الأعلام:

ذكروا من الأعلام (الضُّراح) – وهو بيت في السماء –، وقيل: (الضريح)، و من أسماء الرجال (ضَراح) و(مضرِّح) و(ضارح) و(ضُريح) و(مَضْرحي).

حواشٍ علىٰ ما تقدَّم :

١- تعريف الضَّرْح بالدفع غير صالحٍ إذ هو من تعريف الشيء بالمبايِن له، ذلك أنَّ طريقةَ (الدفع) غيرُ طريقة (الضَّرْح)، فالدفعُ – في حقيقته – إزجاء الشيء من غير قبضٍ له، و(الضَّرْح) – والرميُ مثلُه – غالبًا ما يكون عن قبضٍ. وأما قوله تعالىٰ: ﴿فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ﴾ [النساء:٦] فمضمَّن معنىٰ (أوصلَ).

والمفعول في (الدفع) قد يكون صغيرًا كما تقول: دفعتُ الكأسَ. وقد يكون كبيرًا كما قال الحماسيّ:

دفعناكم بالكَفِّ حتىٰ بطِرتمُ   وبالرَّاحِ حتىٰ كان دفعُ الأصابعِ

والضَّرْح كما سلفَ لا يكون مفعولُه – في الحقيقة – إلا صغيرًا.

٢- تعريف الضَّرْح بالتنحية غيرُ صالحٍ أيضًا. وقد تقدَّم في أصل الحديث بيان ذلك.

٣- فسَّر بعضُ اللُّغويِّين الانضراح والضَّرْح بالتباعد والاتِّساع. وهذا تفسيرٌ غيرُ دقيق إذ هو تفسير باللازمِ، وهو أخصُّ من المعرَّف، ذلك أنَّ الانضراح والضَّرْح في أحد معنييه هو الانشقاق – كما بينتُ –، والشيء إذا انشقَّ تباعدَ طرفاه واتَّسَع وسَطُه، ولكنَّه ليس تباعدًا مطلَقًا، كما أنك لا تقول: (انشقَّ الشيء) ولا (شققتُه) تريد (بعُد) و(أبعدتُّه).

٤- المضارحة التي زادَها بعضهم وذكرَ أنها بمعنَى المقابلة لا أعلمُ لها دليلاً من السَّماع، وإنما المضارحة المراماة حقيقةً أو مجازًا، فلا يصِحّ أن تفسَّر بالمقابلة بإطلاق، فلو قيلَ: (المقابلة بالرمي أو السبّ ونحوه) لكانَ مقارِبًا.

٥- لا يَدلُّ الضَّرْح بمعناه المجازيِّ على الإبعاد، وإنما معناه الرَّمي. ولذلك لا يكون مفعولُه إلا مكروهًا منبوذًا كالعار والشرّ والخلقِ السيئ أو ما يَجري مَجراه، ولا يقال: ضرحَ الإنسانُ نفسَه.

خلاصة القول :

بما تقدَّم تفصيلُه يتبيَّن أنَّ الضَّرْح بجميع أصوله وتفريعاته لا يأتي بمعنى البُعدِ بإطلاقٍ لا حقيقةً ولا مجازًا. وإذا كان كذلك كانَ ما اقترحه السيد صقر غيرَ صوابٍ. وزدْ على امتناعِ معنى الضَّرْح هنا ما اعتضدتُّ به من ضَعف معنى البيت لو سلَّمنا أن (يَضْرَح) بمعنى يُبعِد، وما احتججتُ به من ثبوتِ

الكلمة في «المجالسة وجواهر العِلْم»: (يُضرِع)، وفي «عيون الأخبار»: (يَصْرَع). ولا مدخلَ لـ(يَضرَح) بينها.

❁ ❁ ❁

رأي في نسبة لامية العرب للشنفرى[1]

اللامية المنسوبة إلىٰ الشنفرىٰ هي من القصائد الجِيادِ المحبَّرَة، لا أنازع في ذلك، ولكنِّي أرىٰ أنها مصنوعةٌ، صنعَها خلفٌ الأحمرُ (ت١٨٠). وكانَ أقدرَ الناس علىٰ قافيةٍ. وهذا رأيٌ مسلوكٌ وقولٌ مطروقٌ. ويشايِعُه شواهدُ كثيرةٌ بعضُها يتَّصِل بالرِّواية وبعضُها يتَّصِل بالمتنِ. وشرحُ ذلك طويلٌ لا يسعُه هذا الموضعُ. وجملةُ القولِ أنَّ هذه القصيدةَ لا تكادُ تعرَف عندَ الرعيلِ الأوَّلِ من الرُّواةِ، وقلَّما وجدتَّهم يستشهِدون بشيءٍ منها. وإنما اشتهرت وذاعت من بعدهم. ولو كانَت للشنفرَىٰ وهي ما علمتَ من طولٍ وجودةٍ لعرضوا لها ودلُّوا عليها. ولم نرَهم فعلُوا ذلك. وأمرٌ آخَر، وهو أنَّ أبا عليٍّ القاليَّ (ت٣٥٦) روَىٰ في «أماليه» عن شيخِهِ ابن دريدٍ (ت٣٢١) أنها لخلَفٍ الأحمرِ. وابن دريدٍ بصريٌّ، فلا يُظنُّ به البَهْت والطَّعنُ علىٰ خلَفٍ. كما أنكرَ نسبتَها أيضًا أبو رِياشٍ القيسيُّ (ت٣٣٩).

فأمَّا متنُ القصيدةِ فإنك لتقرؤها فتعجَب من طولِها مع ترتيبِ معانيهَا وأنَّ التحوُّلَ فيها من معنًىٰ إلىٰ معنًىٰ لا يكونُ إلا بعدَ استيفائه علىٰ نحوٍ لا يشبِه شعر الشنفرَىٰ ولا يكادُ يشبه شعرَ الصعاليك ولا شعرَ الجاهليين عامَّةً.

---

(١) في رواية الشعر والأدب.

أصله تعليق علىٰ نقاش جرىٰ في ملتقى أهل اللغة في هذه القضية، وذلك في ١٣/ ٦/ ١٤٣٣هـ.

وكأنَّ واضعَها أرادَ أن يُفرِغ فيها جميعَ ما يعرِفه من أحوالِ الصعاليكِ وطرائقِ معيشتِهم وضروبِ أخلاقهم. ولذلكَ لا تجِد لها مناسبةً ولا ترَىٰ فيها أخبارًا، والأعلامُ المذكورةُ فيها قليلة بالنسبة إلىٰ الأعلام المذكورة في تائيته، إذ نجد في كل نحو ١٤ بيتًا علمًا واحدًا، أما تائيته فإنا نجد في كل نحو ٣ أبيات منها علمًا، وذلك أن عدّة أبيات تائيته ٣٦ بيتًا، وفيها ١٣ علمًا بالتكرار. وهي مع ذلك أعلام خاصة كأميمة وأم عمْر وحَلي ومشعل والجبا وسلامان ومفرج والبريقين وغيرها، وعدة أبيات اللامية ٦٨ بيتًا، وليس فيها إلا ٥ أعلام بالتكرار اثنان منها لقبه (الشنفرىٰ)، وواحد (الشعرىٰ) نجمٌ معروف، وواحد (أحاظة) بلد في اليمن ليس من مواضع الشنفرىٰ، جرَّه إلىٰ ذكرِه طلب التشبيه لا لصلةٍ له به.

فبين القصيدتين كما ترىٰ بونٌ بعيدٌ يلقي الشكَّ علىٰ هذه القصيدةِ. هذا مع أنَّ الصنعةَ اللفظيَّة ظاهِرةٌ فيها، إذْ ترَىٰ فيها كثيرًا من البديعِ وعطفِ اللفظِ علىٰ اللفظِ والتقسيمِ وقِلَّةِ الزِّحاف أيضًا.

وبحسبِك أن توازِن بينها وبينَ تائيتِه الثابتةِ النسبةِ إليه بشيءٍ من التأمُّلِ والأنَاةِ لتتعرَّفَ مقدارَ اختلاف ما بينهما في المعانِي والألفاظِ وغيرِها. وهو أمرٌ سيوصِلُك بلا شكٍّ إلىٰ أن قائلَهما ليس واحدًا.

❁ ❁ ❁

قد علِمنا احتيالَ أبي إبراهيم حينَ سمَّىٰ هذا التذاكرَ والمباحثَة (مناظرةً)

ثمَّ جعلَ يحشُّها وينفُخ فيها إذْ علِمَ أنَّ له غُنمَها وعلينا غُرمَها. وما هذه بمناظرةٍ. وما أردنا أن تكونَ كذلك لأنَّ المناظرةَ لا بُدَّ أن يتفقَ عليها المتناظران ثمَّ لا بُدَّ أن يكون رأيُ كلٍّ منهما الذي يخالف به الآخَرَ بيِّنًا معروفًا. ولم يكن شيءٌ من هذا في ما ذكرْنا.

ولو شئنا أن نجعلَها مناظَرةً لأحْوَجنا ذلك إلى أن ننقطعَ عن شغولِنا ونفرِّغَ أنفسَنا لبحثِها ودرسِها وتقصِّي شُعَبِ القولِ فيها لأنَّ هذه المسألَةَ، أعنِي نسبةَ القصيدةِ لا يكادُ يفي بها مجلَّدٌ كبيرٌ في ما أرىٰ. ولستُ أستحسِنُ التسرُّع في الأحكامِ إلا بعدَ التروِّي والتثبُّت الشديدِ. وليس هذا في طاقَتي الآنَ.

غيرَ أني أقولُ: إني عجِبت للإخوةِ الكرامِ كيف انصرفوا عن القولِ في تحقيق نسبةِ القصيدةِ - وهو قطبُ الكلام ولبُّ القضيَّة - إلىٰ القولِ في خلَفٍ ووصفِ حالِه. وذلك أنَّا لو برَّأنا خلفًا من وضعِها وقامَ الدليلُ الصَّريح والشاهِد العَدْلُ علىٰ ذلك لما امتنعَ أن يكون واضعُها غيرَه ولجازَ أن تكونَ لغيرِ الشنفَرَىٰ من المولَّدين.

علىٰ أن الحكمَ بوضع خلَفٍ لهذه القصيدةِ لا يقتضِي أن يكونَ كذَّابًا، فقد يكذِب الرجل الصادقُ في بعضِ أحوالِه وأوقاتِه لعلَّةٍ تعرِضُ ولا يسمَّىٰ كذَّابًا ولا يخرِجه هذا من اسمِ الصدقِ، إذْ كان هو الأغلبَ عليه والألزمَ له. وقد يجوزُ أن يضع الرجلُ القصيدةَ ولا ينسُبها إلىٰ أحدٍ ثمَّ يلتبِس الأمرُ علىٰ مَن بعدَه فينسُبها إلىٰ غيرِه ثم لا يكونُ بذلك كاذبًا لأن خطأ النِّسبة لم يأتِ من جهتِه. وليسَ كلُّ تعديلٍ لأحدٍ مقبولاً بالجملةِ كما أنَّه ليس كلُّ جرحٍ مقبولاً

كذلك. وللنفوسِ أسرارٌ وخلائقُ خفيَّةٌ قد يهتدِي إلىٰ معرِفتها الناسُ وقد تخفَىٰ عليهم وتوصَد دونهم. وليس من سَدادِ الرأيِ أن نسلِّم بمقالةٍ من المَقالاتِ لحجَّة مَّا حتَّىٰ نعرِضَها علىٰ غيرِها من المقالاتِ ولا سيَّما إذا كانَت كثيرةً وكانَ ظاهرها يوهِم التدافعَ والاختلافَ.

وأنا أعلَمُ أن هذا كلامٌ مجمَلٌ، ولكن عذرِي أنِّي لا أجِد الوقتَ لتفصيلِه وبيانِه.

❁ ❁ ❁

[1]وقد أعدت النظر في لامية العرب قبل أيام وأطلت المكث عليها وقايستُها بصحيح شعر الشنفرىٰ وصحيح شعر خلف فما زادني ذلك إلا ثقة بأنها منحولة علىٰ الشنفرىٰ وأنها بشعر خلف أشبه وتكشّف لي فيها من آيات الصنعة ما لم أذكره في هذه الكلمة الموجزة.

وهذا بحث وقفت عليه البارحة فرأيته أجادَ في تفصيل أدلة نسبة «لامية العرب» ونسبةِ أختها (إن بالشعب الذي دون سلع) إلىٰ خلف وأتىٰ علىٰ كثير من ما في نفسي، علىٰ هنوات فيه وشيء من الخلل في إقامة بعض الحجج لا يقدح في عمود القضية:

https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=58701

❁ ❁ ❁

(١) كُتبت هذه التعليقة في ٨/ ٨/ ١٤٤٠هـ ونُشرت في تويتر وفسبك.

في عادات القدماء ومعاني شعرهم[1]

- قال أبو حيان: (أصل الكُنى اعتبار ما وُلد للإنسان... وهذا موجود في العرب، يكنون حتى بالإناث، فكنوا حاتمًا بأبي سفّانة...).

قلت:

ولكن منهم أيضًا من كان يعيب الاكتناء بأنثى، فقد حُكي أن حسان لقي الحطيئة فقال: ما كنيتك؟ قال: أبو مليكة. قال: ما كنت قطّ أهون عليّ منك حين اكتنيت بامرأة.

- ذكر أبو الفرج في «الأغاني» أن الغناء العربي لم يكن معروفًا في زمن عمر رضي الله عنه إلا ما كان من النصب والحداء. وهما جاريان مجرى الإنشاد إلا أنهما يقعان بتطريب وترجيع يسير.

قلت: لعله يريد أن ذلك لم يكن ظاهرًا في مجتمعهم وإن كان موجودًا سواءًا الناي ونحوه وذوات الأوتار كما قال لبيد:

وصَبوح صافية وجذب كرينةٍ   بموتّر تأتاله إبهامها

وقال الحماسي:

والكُثر والخفض آمنًا   وشِرَع المِزهَر الحَنون

والشِّرَع: الأوتار.

---

(١) نُشر مفرّقًا في تويتر وآسك وفسبك في أوقات مختلفة.

- المطاعم قديمة، ففي ترجمة إسماعيل بن يسار في «الأغاني» أن أباه كان يصنع طعام العُرس ويبيعه.

- ذكر الجاحظ في «البيان والتبيين» أن الناس قد يلبسون الخِفاف في الصيف إذا دخلوا علىٰ الخلفاء والأمراء لأن ذلك أشبه بالاحتفال والتعظيم.

- الظاهر أن الأرآم التي تُذكر في الشعر القديم قد انقرضت لأن العلماء يصفونها بأنها خالصة البياض، وأنه لا يخالط بياضها شيءٌ. وهذه صفة لا نجدها في شيء من الظباء الموجودة اليومَ.

- س: هل يجوز التفدية بالهيّن الدُّون كقولهم: (يفديك كلُّ جبان)؟

ج: الأصل في التفدية أن تكون بالشريف الغالي كقولهم: (فداك أبي وأمي) وكقول أبي الغول الطهوي:

فدت نفسي وما ملكت يميني ... فوارسَ صدّقت فيهم ظنوني

وكقول الأعشىٰ:

فدًىٰ لبني ذهل بن شيبان ناقتي ... وراكبها يوم اللقاء، وقلّتِ

ولكن قد تكون التفدية بما يُظنّ أو يَظنّ نفسَه غاليًا وهو هيّن رخيص، وذلك كقول الشاعر:

ولا تبعَد أبا هند، ولكن ... فِداكَ العاجز الجِبس البخيلُ

وقد يكون منه قول حسان:

أتهجوه ولست له بكفءٍ؟ ... فشرّكما لخيركما الفداءُ

- اتخاذ نعل خاصّ للكنيف أمر قديم، قال الواساني (ت ٣٩٤):

فانتفا لحيتي وجزّا سبالي   وبنعل الكنيف فاستقبلاني

- ذكر ياقوت في ترجمة أبي هفان في «معجم الأدباء» أن اسمه الكنيف عند أهل بغداد المستراح، وعند أهل البصرة المتوضأ، وعند أهل الكوفة الكنيف، وعند أهل الحجاز الحشّ. وذكر ابن عبد ربّه في «العقد الفريد» أن أهل اليمن يسمون الكُنُف المراحيض، وأهل مكة يسمونها المخارج، وأهل الشام يسمونها المذاهب. وقد استفدتّ هذا النقل الأخير من صاحبي أبي تراب الحزمي.

- ذكر الجاحظ أن أهل البصرة إذا أرادوا تصغير إنسان صيّروه على (فعلويه) كما قالوا في (محمد): (حمدويه) وفي (عَمْر): (عمرويه). وقرأت في بعض الكتب ما يدلّ على أن من صِيَغ التصغير في عامية ذلك العصر (فَعلونة). وذلك كقولهم في (عائشة): (عيشونة).

- كان الرجل قديمًا إذا اشتدّ عليه البرد فربما أدخل يديه ورجليه في الكرش ليدفأ، قال الشاعر:

وليلةٍ يصطلي بالفرثِ جازرُها   يختصّ بالنقَرى المثرين داعيها

- أشدّ الهجاء عند العرب ما كان فيه حطّ للمرء عن أقرانه وأنداده. ولهذا فضّلوا بيت جرير:

فغضّ الطرف، إنك من نمير   فلا كعبًا بلغتَ ولا كلابا

- السّفَر يغيّر أخلاق الرجال. ولهذا قال الشاعر:

مِن أين ألقَى صاحبًا مثل عُمَـرْ؟

يــزداد طيبًــا كلــما زاد السّــفَرْ

- في وقت الغيوم والأمطار يلَذّ اللهو كما قال المنخل اليشكري:

ولقـــد دخلـــت عـــلى الفتـــا ة الخـــدرَ في اليـــوم المطـــير

ومنه قول امرئ القيس:

وبيتِ عذارى يومَ دجـن ولجتـه يطفــن بجـمّاء المرافــق مكســالِ

وقول طرفة:

وتقصير يوم الدجن، والدجن معجب ببهكنـــةٍ تحـــت الخِبـــاء المعمَّـــدِ

- قد تمدح العربُ الرجلَ وإن كان مسِنًّا بوصفه بـ(الفتى). وهو مستفيض ذائع في شعرهم، ولكنهم لا يستحبون الوصف بـ(الغلام) إلا لمن كان حدثَ السنِّ.

- قال الشاعر يمدح قومه:

جُفاة المحزّ لا يصـيبون مفصِـلًا ولا يـأكلون اللحـم إلا تخـذُّما

فمدحهم بأنهم ملوك لا يحسنون تقطيع اللحم لأن لهم كُفاة.

- تشبّه العرب عضلات الرجل البارزة بالأرانب والجِرذان، قال الراجز:

كـأنّ تحـت جلـده إذا احتفـزْ

في كـلّ عضـوٍ جُـرَذينِ أو خُـزَزْ

- كثرة الأكل مذمّة عند العرب بلا شك. وشواهد ذلك كثيرة، منها قول أعشىٰ باهلة:

طاوي المصير علىٰ العزاء منصلت   بالقوم ليلة لا ماء ولا شجرُ

وقول دُريد بن الصِّمّة:

تراه خميص البطن والزاد حاضر   عتيد ويغدو في القميص المقدَّدِ

- لا يُمدح الرجل بدوام جِدّه، ولكن يمدح بجده في موضع الجد وهزْله في موضع الهزل، يؤيّد هذا قول العُجير السلولي:

أخو الجد إن جد الرجال وشمروا   وذو باطل إن شئتَ ألهاك باطلُه

مسائل في رواية الشعر والأدب[1]

- نسبة الشعر إلى غير قائله، وتداخل أبيات الشعراء، واضطراب ترتيب أبيات القصيدة من معضلات الشعر القديم. ولا بد من النظر فيها وإصلاحها ما أمكن.

- في كثير من قصائد القدماء اضطراب مُبين في ترتيب الأبيات يجذّ حبلَ تسلسلها ويُخلّ بمعانيها ويُلوي بحُسنها.

- صعوبة حفظ أبيات القصيدة متسلسلةً والربطِ بين آخر البيت والذي يليه قد يدلّ على وقوع الاضطراب في ترتيبها من قِبَل الرواة. وما أكثر هذا!

- لعلّ من أقدم من وصلت إلينا روايته لخبر داحس والغبراء المفضّل الضبيّ (ت١٧٨) في كتابه «أمثال العرب».

- من تحلّى بغير ما هو فيه   فضحته شواهد الإمتحانِ

أقدم من وجدته ذكر هذا البيت في كتاب هو المفضل بن سلمة (ت٢٩٠) في «الملاهي». ولم ينسبه.

- شعر الحطيئة آية في إحكام النظم وقلة الحشو، قال عنه أبو عبيدة: (ما تشاء أن تطعُن في شعر شاعر إلا وجدت فيه مطعنًا. وما أقل ما تجد ذلك في شعره)! وديوانه جدير أن يُحفظ كلُّه لتناهيه في الصحة والجودة وتمام التنقيح

---

(١) نُشرت في تويتر وملتقى أهل اللغة في أوقات مختلفة.

والصناعة. وعِدّة أبياته في ما ذكر محققه ٨٣٣ بيتٍ.

- كثير من الاختلاف في رواية الشعر تصحيف لا سماع. ولعل منه مثلًا:

قـــوم إذا لبســـو الحديـــــ ـــــد تنمـــروا حَلَقًـــا وقِـــدّا

إذ يُروىٰ (خُلُقًا وقَدّا).

وفي هذه القصيدة رُوي (يفحصن بالمعزاء) و(يمحصن بالمعزاء)، و(ولا يردّ بكاي زندا) و(ولا يردّ بكاي زيدا). وظاهر أن إحداهما تصحيف. وأمثال هذا كثير جدًّا، ولكنّ الحكم في ذلك يحتاج إلىٰ قدر وافر من التثبّت والحذر.

- كثرة الاختلاف في روايات ألفاظ القصائد القديمة قرينة علىٰ صحة القصيدة وبراءتها من الوضع والنّحْل.

- يقرأ كثير من طلبة العلم البيتَ المنسوبَ خطَئًا إلىٰ الزمخشريّ:

وصريـر أقلامـي علىٰ أوراقهـا أحـلىٰ مـن الـدَّوكاء والعُشّـاق

هكذا، ويفسّرون (الدَّوكاء) بالجماع. وهذا خطأ، فإن هذا اللفظ لا يُعرف في العربية. ثم ما العلاقة بين صرير الأقلام والجماع؟ وكيف يكون صرير الأقلام أحلىٰ من (العُشّاق)؟

وصواب الكلمة (الدُّوكاه). و(الدُّوكاه) و(العُشّاق) نوعان من المقامات الصوتية، يريد الشاعرُ أن صوت صرير الأقلام أحلىٰ في أذنه من نغمة هذين المقامين الجميلين.

- إن الكـلام لفـي الفـؤاد، وإنـما جُعِل اللسـان علىٰ الفـؤاد دلـيلا

هذا البيتُ رواه أبو عثمان الجاحظ في «البيان والتبيين ١/ ٢١٨»، ولكنّه لم ينسُبه. وقد كنتُ أراه في كثيرٍ من كتبِ النحو وأرىٰ اختلافَهم فيه وتنازعَهم في صحَّة الاحتجاجِ به علىٰ الكلام النفسي، فمنهم من يطعُن في روايته ويزعم أنها (إنّ البيان لفي الفؤادِ)، ومنهم من يقول: هو غير ثابت في ديوان الأخطل، فلا حجّة فيه. وأعجَبُ من هذا مَن يأبىٰ الاحتجاج به لأن الأخطلَ نصرانيّ!

علَىٰ أنّي وجدتّ أبا الطيّب الوشّاء (ت٣٢٥) في كتابه «الموشّىٰ ١٦» ينسُبه إلىٰ الأخطل. ولعلّه من أقدَم من ذكرَ هذه النّسبة. وفيها مجالٌ للبحث.

❀ ❀ ❀

في كتب الشعر والأدب[1]

- من كتب الأدب التي يستلذّها المبتدئ ولا يجفو عنها المنتهي وفيها بيان عالٍ وأدب جمّ «سرح العيون» لابن نباتة و«كليلة دمنة» و«الأدب الكبير» و«الأدب الصغير»، ثلاثتها لابن المقفع، و«رسالة الغفران» لأبي العلاء المعري و«الأمثال» لأبي عبيد و«البخلاء» للجاحظ و«زهر الآداب» للحُصْري و«عيون الأخبار» لابن قتيبة و«أخلاق الوزيرين» لأبي حيان، وكتب المنفلوطي والطنطاوي.

- في «رسائل ابن أبي الدنيا» كثيرٌ من الأدب والشِّعر المسنَد يغفُل عنه الباحثون والمحققون. وهو مهمّ لأنه توفي عام ٢٨١هـ، فهو في طبقة المبرّد.

وفي كتاب «المجالسة وجواهر العلم» لأبي بكر الدينوري (ت ٣٣٣هـ) شيءٌ من ذلك أيضًا. وهو من تلاميذ ابن قتيبة والمبرّد.

- س: ما رأيك في تسمية كتاب ابن سلام بـ«طبقات فحول الشعراء»؟

ج: الكتاب لا يُعرف عند العلماء المتقدمين إلا باسم «طبقات الشعراء» من أبي الطيب اللغوي وأبي بكر الزبيدي وأبي الفرج النديم إلى أبي حيان الأندلسي فمن بعدَه. ولم أجد لمحمود شاكر حجة مقنعة في تغيير عنوانه.

- كتاب «على السفود» من الكتب التي أستحبّها. وقد قرأته مرارًا لأن فيه ثلاث خلال مجتمعة: الأسلوب الأدبي الرفيع، والجدل المنطقي المستقصي

---

(١) نُشرت في تويتر وفسبك وآسك وملتقى أهل اللغة في أوقات مختلفة.

المفحم، والنقد الساخر المضحك، فهو من الكتب التي تجمع بين تعليم الأدب والعقل.

- رحم الله ابن المقفع! فقلّما يُشكل عليّ شيء من أمور دنياي إلا وأجد في كتابيه «الأدب الكبير» و«الأدب الصغير» مشورةً صائبة فيه وقولًا سديدًا.

- كتب ابن المقفّع تحتاج إلى إعادة تحقيق علميّ دقيق بعد الفحص عن أقدم نسخها المطبوعة وأصحّها.

- كتابا «جمهرة رسائل العرب» و«جمهرة خطب العرب» لأحمد زكي صفوت من أجمع الكتب لمادّة البيان. وهما كافيان لمن أراد الاختصار.

- كتاب «مختارات من الشعر الجاهلي» لأحمد راتب النفاخ يشتمل على قدر كافٍ من أجود قصائد الشعر الجاهلي مع شرحها، تصلح للحفظ بعد حفظ المعلقات.

- كتاب «جمهرة أشعار العرب» لأبي زيد القرشي ليس بالمرضيّ سندًا ولا متنًا، فمؤلفه أبو زيد مجهول، وشيوخه كذلك. وقد تفرّد عن جميع العلماء المتقدمين الثقات الذين شافهوا العرب بما لا يقبل تفرده به. والأبيات التي تفرّد بها ركيكة غثّة، فليحذَرِ الذين يريدون حفظ الشِّعر الصحيح من الاعتماد على روايته. فأما ما اختاره من القصائد فهو في الجملة جيّد، فيمكن أن يطَّلَع عليها ثم تُحفظ من كتب موثوقٍ بها.

- س: ما رأيك في كتاب «التيجان في ملوك حمير» لابن هشام؟

ج: هذا الكتاب مشحون بالأخبار المكذوبة والأشعار المصنوعة، فلا يُوثق

به. علىٰ أن أصل الكتاب لوهب بن منبّه، وإنما ابن هشام راويه. وله تعاليقُ عليه.

- أصحّ طبَعات «حماسة أبي تمام» رِواية وضبطًا حتىٰ الآن هي النسخة التي استلّها كريم محمدي من «شرح المرزوقي» وراجعها أيوب الجهني وعائشة بنت علي. وقد نشرتُها علىٰ الشبكة. ورواية المرزوقي أقدم رواية تامّة مطبوعة للحماسة.

وهذا رابط احتمالها:

https://drive.google.com/file/d/1pHwwlREW3DNQzSJtva24x8UjQ_iXI5hr/view

- لا تزال «حماسة أبي تمام» مفتقرة إلىٰ شرح شافٍ يُبدي ما وُوري من زينتها ويكشف عن مليح أسرارها وبديع معانيها.

- ما أعياك فهمه من «حماسة أبي تمام» ولم تجد بيانه في شرحي المرزوقي والتبريزي فالتمسه في شرح الشنتمري، فإن فيه فوائد زائدة ونكتًا لطيفة.

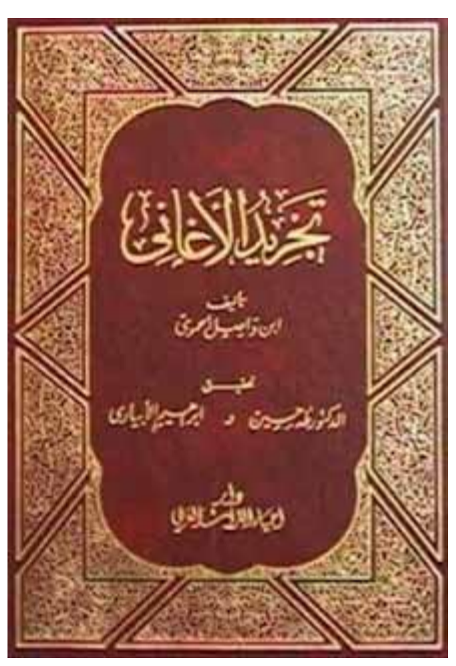
وما أعياك فهمه من «المعلقات» فلم تجد بيانه في شرحَي الأنباري والنحاس ولا في شرح الزوزني فالتمسه في شرح أبي سعيد الضرير أقدمِ الشروح (وسيُطبع إن شاء الله)، فإن فيه ما ليس في غيره.

- شرح المرزوقي علىٰ «حماسة أبي تمام» أصلح للمبتدئين لإسهابه وجزالة لفظه. وشرح التبريزي أنفع للمتقدمين لأنه لخّص عامة شرح المرزوقي (وإن لم ينسبه إليه) وزاد عليه النقل عن شروح بعضها مفقود كشرح أبي رياش أقدمِ الشرح وشرح شيخه أبي العلاء المعرّي.

- كادت «مقامات الحريري» تكون إعجازًا.

- «الحماسة البصرية» قد تفضُل حماسة أبي تمام. ولولا تأخرها لكانت أحقَّ بالتقديم. وتحقيق عادل جمال لها في غاية الحسن والإتقان.

- من قصّر عن قراءة «الأغاني» لأبي الفرج فليقرأ «تجريد الأغاني» لابن واصل الحموي. وهو كتاب مُنفِس فائق. وقد حذف فيه من «الأغاني» الأصواتَ والأسانيد والمكررات. وربما زاد فيه أشياء ليست في «الأغاني».



في بيان الجاحظ وكتبه[1]

- إذا أردت أن تكون من الإبانة بحيث لا يستعصي عليك معنىً وإن غمض ولا فكرة وإن دقّت فلا بد أن يكون لك ورد أسبوعي أو شهري من كتب الجاحظ خاصةً. ومن قرأ للجاحظ استغنىٰ به عن غيره. ومن قرأ لغيره لم يستغن عنه. إنّ كتب الجاحظ تعلّم العقل والأدب كما قال ابن العميد!

- إني لأونس في روحي فدامة وفي قلمي عُقْلَةً كلما أبطأت عن القراءة في كتب الجاحظ.

- أحصيت عدد صفحات جميع كتب الجاحظ المطبوعة الصحيحة النسبة إليه فوجدتها تبلغ أكثر من سبعة آلاف صفحة.

وهذه هي مع بيان أفضل طبعاتها:

١- الحيوان. تح عبد السلام هارون.

٢- البيان والتبيين. تح عبد السلام هارون.

٣- الرسائل. تح عبد السلام هارون.

٤- البخلاء. تح طاها الحاجري.

٥- العثمانية. تح عبد السلام هارون.

---

(١) في كتب الشعر والأدب.

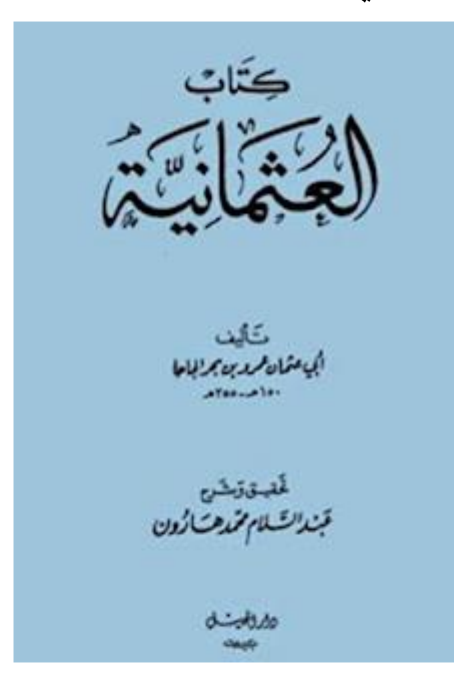
نُشر في تويتر وفسبك وآسك في أوقات مختلفة. وبعضٌ منه لم يُنشر من قبل.

٦- البرصان والعرجان والعميان والحولان. تح عبد السلام هارون.

٧- الفصول المختارة من كتب أبي عثمان الجاحظ لحمزة الأصفهاني. وأكثر فصوله موجود في المطبوع من كتبه إلا فصولًا قليلة. وله طبعة واحدة سيأتي نقدها.

أما الآمل والمأمول والتاج في أخلاق الملوك والمحاسن والأضداد فلا تصحّ نسبتها إليه.

- حين علمتُ أن لأبي عثمان الجاحظ كتابًا اسمه «العثمانية» ألّفه في الردّ علىٰ الروافض ونقض حججهم قلت في نفسي: وماذا عسىٰ الجاحظ أن يتحدّث في هذه المسألة العويصة المتراحبة وإنما صناعته الأدب، فلما قرأت كتابه علمت أن النساء لا يلدن مثلَ أبي عثمان!

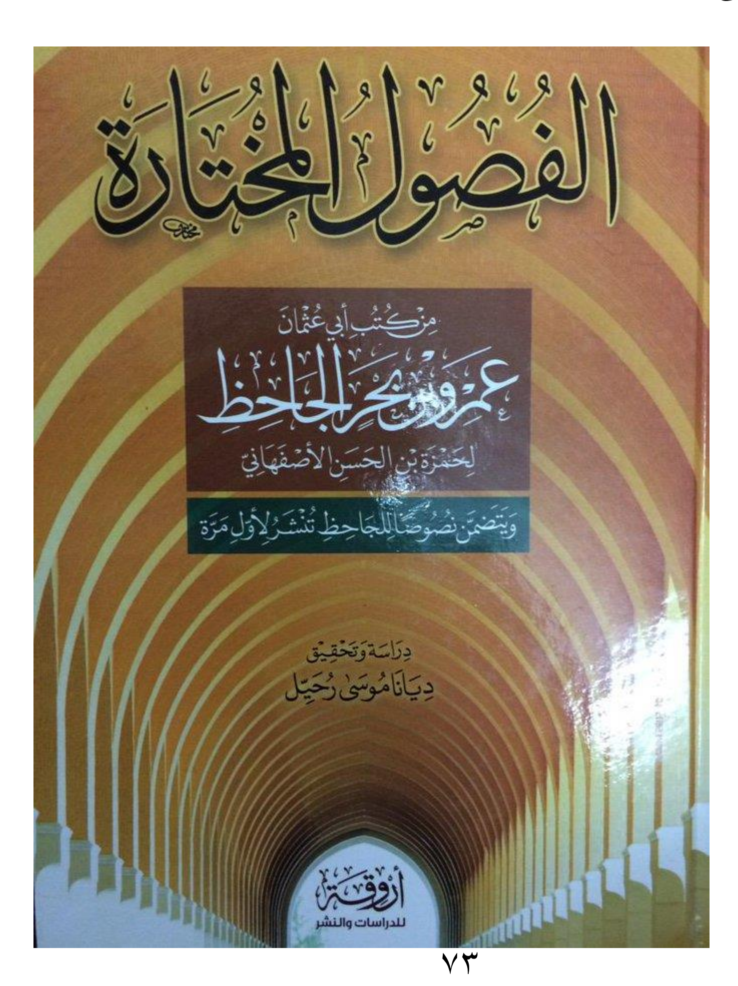


- س: هل من ترتيب لقراءة كتب الجاحظ؟

ج: ابدأ بـ«البخلاء» أو ببعض رسائله واختم بـ«الحيوان». وأنت في ما بينهما بالخيار.

- هذه النشرة لكتاب «الفصول المختارة» جناية علىٰ كتب التراث وعلىٰ أبي عثمان الجاحظ! وذلك أن الكتاب زيدٌ علىٰ ثلاث مئة صفحة، في كل صفحة ما لا يقِلّ عن ثلاثة أخطاء، بل ربما تزيد، فهذه ألف خطأ في رسالة ماجستير مناقَشةٍ! وأكثرها ليست من جنس الأخطاء الطباعية، وإنما هي أخطاء تدل علىٰ جهل بأصول التحقيق وقراءة النص وقواعد النحو. وفي علامات الترقيم والتعليقات في الحواشي ما يصدّق ما ذكرتُ.

وهذه أمثلة علىٰ ذلك:



والتَوَهُّم[١] أفسَح، وما ظَنُّكُم بِمَن يُمسي في غَضَبِ الله [تعالىٰ][٢] وسَخَطِه، ويُصبحُ في خِذلانِ الله وتَخليتِه من يَدِه، وما ظَنُّكُم بِمُتكلِّمٍ لا يَعرِفُ قَولَه، ولا يَقضي علىٰ مَذهَبِه، سَواءٌ عِندَهُ التَشبيهُ ونَفيُه[٣]، والخَيرُ[٤] وضِدُّه، والإرجاءُ[٥] وخِلافُه، لا يُعادي الخارِجيّ، ولا يَتَوَلّىٰ النّابِتيّ، ولا يَحفَلُ بالجَماعيّ، ولا يَغضَبُ علىٰ الرّافِضي».

وقال الحُصَينُ بنُ الحُسَين[٦] في كَلام له: «إنَّ مِمّا يُؤيِسُ[٧] [مِن][٨] رُجوعِه، ويُقنِطُ مِن نُزوعِه، وأنّ الله قد طَبَعَ علىٰ قَلبِه في اللُّؤم، وضَرَبِ علىٰ سَمعِه في البُخلِ، أنّ البَخيلَ الموسِر، والمَنوعَ[٩] المُثري[١٠]، إذا كانَ عاقِلاً، وبأُمورِ النّاسِ عارِفًا، لا يَسوغُ له شَرابٌ، ولا يَطيبُ له عَيش، وأنّه لا يَقدِرُ علىٰ مُخالَطَةِ النّاس، ومُلابَسَتِهم، ومُجاوَرَتِهم[١١]،

---

(١) التوهم: التفرّس والتوسّم والتبيّن، وأيضاً التخيّل والتمثّل. (اللّسان: وهم).

(٢) ما بين المعقوفين من الحاجري ص٣٥.

(٣) في الأصل (التسبيه وبغيه)، وهو تصحيف.

والتّشبيه: التشبيه الإلهي، وهو عبارة عن الجمال الإلهي؛ لأن الجمال الإلهي له معانٍ، وهي الصور والأوصاف الإلهية، وله صور وهي تجلّيات تلك المعاني فيما يقع عليه من المعقول والمحسوس.

(انظر: عبد المنعم الحنفي، معجم مصطلحات الصوفية: ص٤٤ – ٤٥).

(٤) في الحاجري ص٣٦: والجبر. هو الصواب

(٥) الإرجاء: التأخير، ومنه سميّت المرجئة الّذين يقولون الإيمان قول لا فعل. (اللّسان: رجا).

(٦) لم أجد له ترجمة.

(٧) يؤيس: من اليأس.

(٨) ما بين المعقوفين من حاشية الأصل.

(٩) المنوع: الضنين الممسك. (اللّسان: منع).

(١٠) المثري: كثير المال. (اللّسان: ثرا).

(١١) في الحاجري ص٣٦: ومجاراتهم.

ووجَدنا المُعتَصِمَ بالله علىٰ خِلافِ ذلك وضِدِّه، ووجَدناهُم في كُلِّ حالٍ فيه أرغَب، وعَليه أحدَب، وإليه أميَل، وبه أكلَف، وحُسباني لك دَليلاً، وكَفاكَ به شاهِدًا، وقد كانوا وغايَةُ مُناهُم أنْ يُنفِقَ في مَصالِحِهم مِن بَيتِ مالِ عامَّتِهم، وأن يَرُدَّ عليهم ما أُخِذَ مِن حَواشي أموالِهم، فَلَم يَرضَ المُعتَصِمُ بالله مَبلَغَ مُناهُم، ومُنتَهىٰ آمالِهم، حَتّىٰ وقىٰ بَيتَ مالِهم بِمالِه، وأنفَقَ علىٰ عَوامِّهم مِن خاصَّةِ مُلكِ يَدِه، ولَم يَمتَحِن إلا صاحِبَ ظِنَّة[1]، ولَم يُوَقِّع إلا بَعدَ زَوالِ الشُّبهَة.

يُوَفي الأشرافَ حُقوقَ أقدارِهم[2]، ويَزيدُهُم فَوقَ استِحقاقِهِم، ويُؤَلِّفُ بَينَ قُلوبِ المُختَلِفين، ويَزيدُ في بَصيرَةِ المُتَّفِقين. وهٰذا كُلُّه عِيانٌ يُغني عن الإسناد، وظاهِرٌ يُغنيكَ عن السُّؤال. وقد كانَت للخُلَفاءِ فُتوح، ولكِنَّه لم يُنفِق لأحَدٍ مِثلَ ما أُنفِقَ لِلمأمونِ[3] وعَبدِ المَلِكِ بنِ مَروانَ[4] ومُحارَبَتِهِما[5] إنَّما كانَت لِمَن قَصَدَ إلىٰ مُلكِهِما، فقد بَلَغا لَعَمري في ذلك مَبلَغًا لم يَبلُغه أحَدٌ من مُلوكِ الإسلام.

---

(١) صاحب ظنّة: صاحب تهمة وفجور. (اللّسان: ظنن).

(٢) في الأصل (اقداهم)، وهو تصحيف.

(٣) المأمون: أبو العباس، عبد الله بن هارون الرشيد بن محمد المهدي بن أبي جعفر المنصور العباسي، ولد سنة (١٧)، وبايع الناس المأمون في أول سنة (١٩٨) ومات في رجب في الثاني عشرة سنة (٢١٨) وله ثمان وأربعون سنة.

(انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء: ٩/ ٤٤، وابن عساكر، تهذيب ابن عساكر: ١٤/ ٩٢).

(٤) عبد الملك بن مروان: أبو الوليد الأموي، ابن الحكم بن أبي العاص بن أمية الخليفة الفقيه، ولد سنة (٢٦)، توفي في شوال سنة (٨٦) عن نيف وستين سنة. (انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ٥/ ٢٣٤، والذهبي، العبر ١/ ٧٥).

(٥) في الأصل (ومحاربها)، وهو تصحيف.

الفِناء، وصَيَّرَنا لكَ الوِقاء، ومن السّوءِ الفِداء.

مَع سُموِّ الذِّكر، وعُلوِّ القَدر، وشَرحِ الصَّدر، وشَدِّ الأزر، ورُسوخِ[5] الأصل وبُسوقِ الفَرع[6]، وعُمومِ النَّفع، وبَسطِ اليَد، وكَرَمِ المُحتِد، وعِزِّ العُنصُر، وطيـ المَغرَس، وبُعدِ الصَّوت، والبَيتِ الرَّفيع، والجَنابِ المريع[7]، وعُصوفِ الريـ والحَسَبِ الزَّكي، والعَدَدِ النّامي. قَريرَ العَين، مَرقومَ[8] الغَدَق[9]، فائزَ القِدح[10] وافِرَ الحَظّ، تامَّ القِسم[11]، سَعيدَ الجِدّ، ماضي الحَدّ، مَغبوطَ الحال، رَخي البال.

[٥٣] فصل[12]

جَنَّبَكَ اللهُ الشُّبهَة، وعَصَمَكَ من الحَيرَة، وجَعَلَ بَينَكَ وبَينَ المَعرِفَةِ نَسَبًا، وبين

---

(١) اللأواء: الشّدة وضيق العيش. (اللّسان: لأي).

(٢) في الدّروبيّ ص١٢٣: عليك.

(٣) الحِباء: العطاء. (اللّسان: حبا).

(٤) في الأصل (رين) وهو تصحيف.

(٥) في الأصل (رسوح) وهو تصحيف.

(٦) بسوق الفرع: تمّ طوله. (اللّسان: بسق).

(٧) في الدّروبيّ ص١٢٤: المنيع.

(٨) المرقوم: البيّن الواضح. (اللّسان: رقم).

(٩) الغدق: المطر الكثير العامر. (اللّسان: غدق).

(١٠) القدح: قطعة من خشب الميسر والأزلام يعرف بها الإنسان حظه. (اللّسان: قدح).

(١١) القسم: الحظ والنصيب. (اللّسان: قسم).

(١٢) هذا الفصل جديد لم ينشر من قبل.

[٦٣] فصل[٢]

أعاذَكَ الله مِن سُكرِ الثَّروَة، وبَطرِ الغِنىٰ، وأوزَعَكَ الشُّكرَ[٣]، ووَهَبَ لَكَ القَناعَة، وبَغَّضَ إليكَ المُكاثَرَة[٤]، وكَفاكَ ما أهَمَّكَ، وجَعَلَكَ كَنَفًا للأُدَباء، ومَفزَعًا لِلحُكَماء، وجَعَلَكَ مِمَّن يَنفي عنه، شُبَهَ خَلقِه، ولا يُفَرِّقُ بَينَ أحَدٍ مِن رُسُلِه، ولا يَجحَدُ كتابًا مِن عندِه، ولا يُضيفُ إليه ما لَيسَ منه، إنَّه حَميدٌ مَجيدٌ [فَعَالٌ لِما يُريد][٥].

[٦٤] فصل[٦]

اللَّهُمَّ نَعوذُ بِكَ من التَّكَلُّفَ لِما لا يَحسُن، كَما نُعوذُ بكَ من العُجبِ بِما يَحسُن[٧]، ونَعوذُ بكَ من السَّلاطَةِ[٨] والهَذر[٩]، كَما نَعوذُ بكَ من العيِّ[١٠] والحَصر[١١].

---

(١) اللجاج: الخصومة الشديدة التي لا تنتهي إلىٰ شيء. (اللّسان: لجج).

(٢) ورد هذا الفصل عند الدّروبيّ: ص١٢٨ - ١٢٩.

(٣) في الدّروبيّ ص١٢٨: شكر النعمة.

(٤) المكاثرة: كثرة الكلام. (اللّسان: كثر).

(٥) ما بين المعقوفين من الدّروبيّ: ص١٢٩.

(٦) هذا الفصل جديد لم ينشر من قبل.

(٧) انظر القول في الحيوان: ٤/ ١٠٧ «اللّهم جنّبنا التكلّف، وأعذنا من الخطل، واحمنا من العُجب بما يكون منّا، والثّقة بها عندنا، واجعلنا من المحسنين».

(٨) السّلاطة: طول اللسان وحدّته. (اللّسان: سلط).

(٩) الهذر: الكلام الكثير الرديء أو سقط الكلام. (اللّسان: هذر).

(١٠) العي: العجز في النطق وعدم القدرة علىٰ بيان المراد. (اللّسان: عيي).

(١١) الحصر: العي في النطق وعدم القدرة علىٰ القراءة. (اللّسان: حصر).

حب ما يتصل بالمحبوب[1]

من معاني الشِّعر ما أقِف عنده أردِّد النظرَ فيه وأتأمَّل وجوهَ الحسنِ في مطاويه. ومنها معنًى رأيتُه شائعًا عندَ الشعراء كثيرَ الدروان في شعرِهم، وهو حبُّ المرءِ الشيءَ لعَلاقةٍ تربطه بالمحبوبِ.

فمن ذلكَ:

حبُّ الأرضِ التي يسكنها المحبوب كما قال مجنون بني عامر:

أمـــرُّ عـــلى الـــدِّيار ديـــارِ لـــيلَىٰ ... أقبِّـــل ذا الجـــدارَ وذا الجـــدارا

ومـــا حـــبُّ الـــدِّيار شـــغفنَ قلبـــي ... ولكـــن حـــبُّ مَـــن ســـكنَ الـــدِّيارا

وقالَ سَوَّارُ بن المضرَّب السَّعدي:

أحـــبُّ عُـــمانَ مـــن حبِّـــي سُـــليمىٰ ... ومـــا طِيِّـــي بحـــبِّ قُـــرَىٰ عُـــمانِ

وقالَ نُصيب:

لقـــد زادني للجفْـــرِ حبًّـــا وأهلِـــه ... ليـــالٍ أقـــامتهنَّ لـــيلىٰ عـــلى الجَفْـــرِ

وقالَ الآخَر:

أُحِـــبُّ الأرضَ تســـكنُها سُـــليمَىٰ ... وإن كانـــت توارثُهـــا الجُـــدوبُ

ومـــا دهـــري بحُـــبِّ تـــرابِ أرضٍ ... ولكـــنْ مَـــن يحُـــلّ بهـــا حبيـــبُ

---

(١) في معاني الشعر.

نُشر في ملتقى أهل اللغة في ٢٤/ ١/ ١٤٣١هـ.

وقال الآخر:

وأنتِ التي حبَّبتِ شغبًا إلىٰ بدا إليَّ وأوطاني بلادٌ سِواهما

ومنه حبُّ مَن يجتمِع والمحبوبَ في نسبٍ كما قالَ جميلٌ أيضًا:

وقالوا: يا جميل، أتَىٰ أخوها فقلتُ: أتىٰ الحبيبُ أخو الحبيبِ

أحبُّك أن نزلتَ جبالَ حِسمَىٰ وأن ناسبتَ بثنةَ من قريبِ

وكما قالَ الحسينُ بنُ مطيرٍ الأسديُّ:

ومِن بيِّناتِ الحُبِّ أن كانَ أهلُها أحبَّ إلىٰ قلبي وعينيَّ من أهلي

وكما قال الآخر:

أحِبُّ بني العوَّام من أجل حبِّها ومن أجلها أحببتُ أخوالَها كلبا

ومنه حبُّ مَن يجتمعُ والمحبوبَ في صفةٍ كما قالَ مسلمُ بنُ الوليدِ:

وأحببتُ من حبِّها الباخليـ ـنَ حتىٰ ومِقتُ ابنَ سلمٍ سعيدا

علىٰ سبيلِ الذمِّ لابنِ سلمٍ. وهو بيتٌ طريفٌ.

وكما قالَ الآخَر:

أحبُّ لحُبِّها السودانَ حتىٰ أحبُّ لحبِّها سودَ الكلابِ

وكما قالَ جميلٌ:

أحبُّ الأيامَىٰ إذْ بثينةُ أيِّمٌ وأحببتُ لما أن غنِيتِ الغوانيا

وقالَ الحماسيُّ:

فأقســـمُ لـــو أني أرَىٰ شـــبَهًا بهـــا ذئِـــابَ الفـــلا حبَّـــت إليَّ ذئابُهـــا

وفي رواية المرزوقي والتبريزي: (أرَىٰ نسَبًا لها).

وقد شطَّ الهوَىٰ أبعدَ الشططِ بأبي الشيصِ الخُزاعيِّ حين قالَ:

أشـــبهتِ أعـــدائي فصـــرتُ أحـــبُّهم إذْ صـــارَ حظِّـــي منـــكِ حظِّـــي مـــنهمُ

وهو في الحقِّ بيتٌ طريفٌ جارٍ علىٰ مذهبِ الشُّعراء في حبِّ المبالغة وتطلُّبِ الإغرابِ!

ومنه حبُّ مَن يُحِبُّ المحبوبَ كما قال دِعبِل الخزاعي:

أحبُّ قَصـيَّ الـدارِ مـن أجـلِ حـبِّهم وأهجُــرُ فــيهم زوجتــي وبنــاتي

ومنه حبُّ اسمِ المحبوبِ كما قالَ جميلُ بنُ معمرٍ:

أحبُّ مـن الأسـماء مـا وافـقَ اسـمَها أو اشـــبهَه أو كـــان منـــه مـــدانيا

ومنه حبُّ تابعِ المحُبِّ لتابعِ المحبوبِ كما قالَ المنخَّل اليشكريُّ:

وأحبُّهـــــــــا وتحبُّنـــــــــي ويحـــــبُّ ناقتَهـــــا بعـــــيري

وما هذه إلا أمثلة لهذا المعنىٰ. ولو تتبع أحدٌ شواهده لوجدها أكثر من ذلك.

تغطية النساء وجوهَهنّ في الجاهلية[1]

من الأبيات التي تدل علىٰ أن النساء في الجاهلية كن يغطين وجوههن عن الرجال قول الحماسي:

ونسوتكم في الروع باد وجوهها ... يُخلن إماءًا والإماء حرائرُ

يريد أنه سقط الحجاب عن وجوههن من هول الخطب حتىٰ يحسبهنّ من يراهنّ إماءًا. وقيل: إنهن فعلن ذلك تشبهًا بالإماء لأن لّا يُسبين.

وقول الحماسي الآخر:

قد كن يخبأن الوجوه تستّرًا ... فاليوم حين بدون للنظّارِ

يريد أنهن ذهَلن عن ستر وجوههن من شدة الفاجعة بمقتل المرثيّ.

وقول أبو دُوَاد الإيادي:

ويصنّ الوجوه في الميسانيْـ ... ـيِ كما صانَ قرنَ شمسٍ غمامُ

وقول عنترة:

إن تغدفي دوني القناع فإنني ... طبّ بأخذ الفارس المستلئِمِ

وقول خُفاف بن ندبة:

وأبدىٰ شهور الحج منها محاسنًا ... ووجهًا متىٰ يحلل له الطيبُ يُشرقِ

---

(١) في عادات القدماء.

نُشر في تويتر في ١٠/ ١١/ ١٤٣٣هـ.

رأي في ضبط بيت أبي تمام (فلينظرن المرء من غلمانه)[(١)]

يَظهر لي أنَّ الصوابَ في رِواية هذا البيت هو:

فَلْيَنْظُـــرَنَّ المـــرءُ مَـــن غِلْمانُـــه   فهـــمُ خلائفُـــه عـــلَىٰ أخلاقِـــهِ

يقولُ أبو تمَّامٍ: ليفتِّشِ المرءُ في حالِ غلمانِه، وليتفقَّدْ أخلاقَهم، فإنَّ صلاحَ أخلاقِهم دَليلٌ علَىٰ صلاحِ خُلُقِه وفسادَ أخلاقِهم دَليلٌ علَىٰ فسادِ خلُقِه. ونظيرُ هذا ما نقلَه أخونا صالحٌ عن الجاحظِ. ومن الأبيات المعروفة في ذلك قولُ الشاعرِ:

سَـــهلُ الفِنـــاءِ إذا حللـــتَ ببابِـــهِ   طَلْـــقُ اليـــدَينِ مـــؤدَّب الخُـــدَّامِ

و(مَن) في البيت استفهاميَّةٌ، وهي وما بعدَها في محلِّ نصبٍ مفعـولٌ بـهِ لـ(ينظُر). ونظيرُه قـولُ الله تعـالَىٰ: ﴿فَلۡيَنظُرِ ٱلۡإِنسَٰنُ مِمَّ خُلِقَ ٥﴾ [الطارق:٥]، وقـولُ النبي عليه السلام: «المرءُ علَىٰ دينِ خليلِه، فلينظر أحدُكم مَـن يُخالِـل». فقـايس

---

(١) في رواية الشعر والأدب.

أصله تعليق علىٰ رأي الأستاذ صالح العمري أن يُقرأ بيت أبي تمام هكذا:

فليُنظَـــرنّ المـــرءُ مِـــن غلمانِـــه   فهـــمُ خلائفـــه عـــلى أخلاقـــه

وتخطئتِه أن يُقرأ: (فليَنظَرنّ المرءُ مَن غلمانُه). وقد نُشر في ملتقى أهل اللغة في ٨ - ١٠/ ٤/ ١٤٣٢هـ.

بيتَ أبي تمامٍ بهذين الشاهدينِ ينجلِ لكَ معناه.

وبصددٍ من هذا المعنَىٰ مدحُهم الرجلَ إذا كانَ كلبُه ذا أنسٍ بالضَّيفِ واستِدلالُهم بهذا علَىٰ كرَمِ ربِّه وحسنِ قِراهُ، قالَ نُصيبٌ:

وكلبُـــــك آنَـــــسُ بـــــالمعتفينَ مـــــن الأمِّ بابنتِهـــــا الزائـــــرَهْ

وهو بيتٌ مستطرَف التشبيه وإن كان معناه معروفًا مطروقًا.

وأمَّا ضبطُ بيتِ أبي تمام هكذا:

فَلْيُنْظَـــرَنَّ المـــرءُ مِـــن غِلْمانِـــهِ فهـــمُ خلائفُـــه عـــلَىٰ أخلاقِـــهِ

فبعيدٌ في رأيي. وذلكَ أنَّ (يُنظَر) هنا متعدِّيةٌ بنفسِها. ولذلكَ أُسنِد مفعولُها إلىٰ الفعلِ لما بُنِي للمجهولِ فارتفعَ. والمعروفُ في (نظَر) تعدِّيه بحرف جرٍّ. وبذلكَ نزلَ القرآنُ ونطقَت الفصحاءُ، قالَ تعالَىٰ: ﴿فَلْيَنظُرِ ٱلْإِنسَٰنُ إِلَىٰ طَعَامِهِۦٓ ﴿٢٤﴾﴾ [سورة عبس:٢٤]، ثمَّ قالَ امرؤ القيس:

نظـــرتُ إليهـــا والنجـــومُ كأنَّهـــا مصـــابيحُ رهبـــانٍ تُشَـــبُّ لقُفَّـــالِ

وقلّما عدّوا (نظر) بنفسه وإن كان ذلك قد ورد في أبيات قليلة من الشعر.

وعلَىٰ أنَّ في البيت إذا قرأناه بهذه الرِّوايةِ شيئًا من الركاكةِ متىٰ تأمَّلتَ في معنَىٰ (يُنظَر) وموضع (مِن) ودلالتها ووازنتَها بقولِك مثلاً: (يُنظَر الإنسانُ مِن منطقِه) تريدُ أنَّ الإنسان يعرَف معدِنه بمنطقِه أي: كلامِه. وهذا كما ترَىٰ غايةٌ في العِيِّ والرَّداءة.

فقد انتهينا إذن إلىٰ بيانِ فسادِ هذا الضبطِ:

فَلْيُنْظَــرَنَّ المــرءُ مِــن غِلْمانِــهِ   فهــمُ خلائفُــه عــلَىٰ أخلاقِــهِ

ووقفَ الأستاذ الكريم صالح عند هذا الضبطِ:

فَلْيَنْظُــرَنَّ المــرءُ مَــن غِلْمانُــه   فهــمُ خلائفُــه عــلَىٰ أخلاقِــهِ

منكِرًا له وطاعنًا عليه بأنَّه ضعيفُ الارتباطِ بما قبلَه غيرُ متعلِّقٍ به في المعنَىٰ. وإذْ كانَ صوابُ الرِّوايةِ دائرًا علىٰ هذينِ الاحتمالينِ فلا بُدَّ لأخينا الكريمِ أن يختارَ أحدَهما أو يأتيَنا باحتمالٍ آخَرَ غيرِهما بريءٍ من المطاعنِ التي ذكرَها. فأمّا أن نرضَىٰ بالتفويضِ والتوقُّفِ وأن يكونَ حظُّنا من العلمِ الإنكارَ وحسبُ فأمرٌ لا يَشفي سائلاً ولا يكشِف حقًّا ولا باطلاً.

علَىٰ أني أعجَبُ من إنكارِ أخينا صالحٍ لارتباطِ هذا البيتِ بما قبلَه في المعنَىٰ وهو البصيرُ بالشِّعر المطَّلِع علىٰ تصرُّفاتِ الشعراءِ ومذاهبِهم. والحقُّ أني لم أغفُل عن النظرِ إلىٰ البيتِ السابقِ لهذا البيت، ولكنِّي تركتُ الإشارةَ إليهِ والكلامَ عليه لاعتقادِي أنَّه بيِّنُ التعلُّق بما بعده والاستدعاءِ له. وذرنِي أشرحْ لك ذلك.

لا بُدَّ أن نعرِف أولُ أنَّ هذين البيتين من أبياتٍ يعاتِب بها أبو تمَّامٍ بعضَ أصحابِه وكأنَّه آنَسَ من لقائه له جفوةً وفُتورًا ووجدَ مثلَ ذلكَ من استقبالِ خدمِه له، فقولُه:

حشَــم الصــديقِ عيــونُهم بحَّاثــةٌ   لصــديقِه عــن صــدقِه ونِفاقِــه

تنبيه علَىٰ أنَّ للعيونِ لسانًا ناطقًا ولغةً مُبينةً. وهذا كما قالَ الشاعرُ:

والعـــينُ تعـــرِف في عينَـــي محـــدِّثِها　　إنْ كان من حزبِها أو مـن أعاديها

وقالَ الآخَر:

أشـارت بطـرفِ العـين خيفـةَ أهلِهـا　　إشـــارةَ مـــذعورٍ ولم تـــتكلَّمِ

فأيقنـت أن الطـرفَ قـد قـال: مرحبًـا　　وأهـــلاً وسَـــهلاً بالحبيـــب المتـــيّمِ

وقد أكثرتِ الشّعراء في ذلك.

والمتمرِّس بالشِّعرِ يعلمُ أنَّه لم يرِد قصرَ ذلكَ علىٰ العيونِ، وإنما ذكرَ العيونَ مِثالاً وأرادَ جملةَ الأخلاقِ. وذلكَ أنَّ دلالةَ العيونِ دلالةٌ خفيَّةٌ غامِضةٌ. وإذا عرَف المرءُ ما في سريرةِ صديقِه بعيونِ خدمِه فأجدَرُ أن لا يخطئَ معرِفةَ سريرته بأوضحَ من ذلكَ من الأخلاق الظاهرةِ لنفسِه. وقد رأيتَ كيفَ أحسنَ أبو تمام الإبانةَ عن هذا المعنَىٰ بأن جعلَ معرفةَ ما في نفسِ الصديقِ قِبَلَ صديقِه ومبلغَ إخلاصِه الودَّ له معقودًا بأمرينِ بعيدَينِ، أوَّلهما خدمُه. ثمَّ لم يكتفِ بذلكَ حتَّىٰ ناطَ ذلكَ بعيونِهم. وهو الأمر الثاني. وقد علمتَ أنَّ دلالةَ العيونِ وإن كانَت مفهومةً أحيانًا، فإنَّها أدقُّ وأغمض من دلالةِ غيرِها من الكلامِ أو الفعلِ.

وهذا البيتُ يتضمَّنُ معانيَ عِدَّةً، منها أنَّ للعيونِ لغةً وإبانةً، ومنها أنَّ الصديقَ وإنْ جهَدَ أن يستُرَ ما في نفسِه تُجاهَ صديقِه فإنَّه لا يلبَثُ أن ينمَّ عليه ما لم يجرِ منه علَىٰ بالٍ، ومنها أنَّ الخدمَ صورةٌ صادقةٌ لسيِّدِهم يَظهرُ عليهم ما يُكِنُّ في نفسِه. وكأنَّ أبا تمامٍ أعجِبَ بهذا المعنَىٰ الأخيرِ واستحسنَه، فانسلَّ منه إلىٰ ما

بعدَه وآثَرَ أن يُعقِبَه بحكمةٍ عامَّةٍ منسرِبةٍ من هذا المعنَىٰ ينبذُها إلىٰ مخاطَبِه وتكونُ خِتامًا لأبياته هذه فقالَ:

فَلْيَنْظُـــرَنَّ المــــرءُ مَــــن غِلْمانُــــه فهــمُ خلائفُــه عــلَىٰ أخلاقِـــهِ

يقولُ: إذا كانَ الغِلمانُ صورةً تخبرُك عن غيبِ سيِّدِهم إذا كانَ صديقًا لكَ فاعلَمْ أنَّ الغِلمانَ أيضًا تبَعٌ لسيِّدِهم في سائرِ أخلاقِه، فلينُهم دَليلٌ علَىٰ لينِه وشِدَّتُهم دليلٌ علَىٰ شِدَّتِه وكرَمُهم دليلٌ علَىٰ كرمِه وبخلُهم دَليلٌ علَىٰ بخلِه. ولهذا الأمرِ مدحَ الشاعرُ ممدوحَه بأنه: (مؤدَّبُ الخُدَّام).

وإذن فليتفقَّدِ المرءُ غِلمانَه، وليحرصْ علَىٰ أن تكونَ أخلاقُهم حميدةً، فإنَّهم وَجهُه، وبِهِم يُستدَلُّ علىٰ خُلُقِه ويُعرَف معدِنه! وهذا معنًىٰ معروفٌ، فإنَّك إذا رأيتَ أبناءَ الرجلِ وأهلَه يحتفُونَ بكَ ويكرِمونَك علِمتَ أنَّهم علِموا محبةَ أبيهم لكَ فعاملوكَ بذلك. والضدُّ بالضدِّ.

فقد رأيتَ علاقةَ هذا البيتِ بما قبلَه عَلاقةً واضحةً لا لبسَ فيها وأنَّ أبا تمَّامٍ لم يُفسدِ المعنَىٰ ولم يخطئ فيه وأنَّه لا ينبغي أن يقرأ بيتُه بحروفِه إلا هكذا ما لم يكن محرَّفًا. وهو ما لم نتبيَّنه حتىٰ الآنَ.

ولست أرَىٰ حاجةً لطولِ التشكُّك في هذا البيت وقد ظهرَ أنه إن لا يكن ارتباطه بما قبلَه واضحًا كلَّ الوضوحِ فإنه ليس بمستنكَرٍ ولا مدفوعٍ. وفي كتابِ الله تعالَىٰ من الآياتِ ما لا يَظهر ارتباطُها بما قبلَها إلا لبعضِ الراسخينَ في العِلْم. وكثيرٌ من الشِّعر علَىٰ هذا النحو. معَ أني أزعُم أنَّ الارتباطَ بين البيتينِ

واضِحٌ كلَّ الوضوحِ.

ولعلَّ ما ذكرتُه يكشِف لكَ عن المعنَىٰ الجامع لهذا البيتِ بالأبياتِ التي أوردها أبو عثمانَ وكيفَ ترجِع إلىٰ بابٍ واحدٍ ومقدارِ ما بينَها من التآخي والائتلافِ.

❀ ❀ ❀

كلام النساء وخطّهنّ[1]

١ - قال أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) في «أصوله»: (وقال الأخفش: النُّدبة لا يعرفها كلُّ العرب، وإنما هي من كلام النساء).

٢- قالَ أبو عليٍّ القالي (ت ٣٥٦ هـ) في «أماليه»: «ما له سبِدَ نحرُه، وويِد» أي: سبِدَ من الوجد على المال، والكسب، لا يجِدُ شيئًا. وقد سبِدَ الرجلُ، وويِدَ: إذا لم يكن عنده شيءٌ. وهو رجلٌ سبِدٌ. قاله أبو صاعد. وقال أبو الغمراء: إنما نعرفه من دعاء النِّساء «ما لها سبِد نحرُها»).

قلتُ:

قوله: (أبو الغمراء) كذا في مطبوعة «الأمالي». وفي «المزهر» للسيوطي (ت ٩١١ هـ) نقلاً عن «الأمالي»: أبو عَمْر. وكلاهما تصحيفٌ. وليس أحدٌ من العلماء، أو الرواة يُعرَف بهذا الاسم. والصواب: أبو الغَمْر. وهو وأبو صاعد أعرابيَّان فصيحان من بني كلابٍ قدِمَا بغدادَ، وروَىٰ عنهما أبو عَمْرٍ الشيبانيّ (ت ٢١٣ هـ) ، وابنُ السكِّيت (ت ٢٤٤ هـ). توفِّيَا بعد المئتين[2].

---

(١) نُشر في ملتقىٰ أهل اللغة في ١٢/ ٢/ ١٤٣٢ هـ وفي المجلة الثقافية في ٢٢/ ٢/ ١٤٣٢هـ .

(٢) في مسنَد إسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨ هـ)، ونقلَه عنه ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ) قالَ: (سألت أبا الغَمْر الأعرابيَّ - وهو ابنُ ابنة ذي الرمة - عن تفسير ذلكَ [أي: قوله صلىٰ الله عليه وسلّم: (المتشبع بما لم يعط كلابس ثوبَي زور] ...).فلا أدري أهو أبو الغَمر الكلابي، أم غيرُه. فإن كان إياه، فقد أفادَنا هذا الخبرُ فائدةً نادرةً. وهي أنَّه سِبطُ ذي الرمَّةِ. وهذا غيرُ بعيدٍ، لأن ذا الرمة توفي عامَ =

ويظهر أن أبا عليٍّ نقلَ هذا النصَّ من كتاب ثعلب (ت ٢٩١ هـ) «الأيمان والدواهي». وهو مفقود. ولعلَّ ثعلبًا اقتبسَه من «نوادر» أبي عَمْر الشيبانيِّ، وقد كان تلقَّاها روايةً عنه من طريق ابنِه عَمْرٍ (ت ٢٣١ هـ) ، أو اقتبسَه من كتابٍ آخَرَ من كتبه المفقودة.

٣- قالَ أبو الفرج النديمُ (ت ٣٨٠ هـ) في «فهرسته»: (وكان في خِزانة المأمون كتابٌ بخطِّ عبد المطلب بن هاشم في جلد أدَمٍ فيه: (ذِكْرُ حقّ عبد المطلب بن هاشم من أهل مكة علىٰ فلان بن فلان الحميري من أهل وزل صنعاء، عليه ألف درهم فضة كيلاً بالحديدة. ومتىٰ دعاه بها أجابه. شهِد الله والمَلَكان). قالَ: وكان الخطُّ يشبه خطَّ النساء).

قلتُ:

قوله: (وزل) كذا في نشرة أيمن فؤاد سيد للكتاب. وهي مصحَّفة عن (زَوْل)، نصَّ علَىٰ ذلك ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) في تعليقه علىٰ «العشرات في غريب اللغة» لأبي عمر الزاهد (ت ٣٤٥ هـ)، قالَ: (والزَّوْل: اسم مكان باليمن، وُجِد بخط عبد المطلب بن هاشم، وأنهم وصلوا إلىٰ زول صنعاء).

(١١٧ هـ). وإذا قدَّرنا حِسبةَ الأجيالِ أربعينَ عامًا كما يرىٰ ابنُ خلدون، فإنَّ وفاةَ ابنته قد تكونُ عامَ ١٥٧ هـ، ووفاةَ ابنِها قد يكون عامَ ١٩٧ هـ. وإذن فجائِز أن يكونَ هو أبا الغمر الكلابيَّ الذي رَوىٰ عنه أبو عَمْر الشيبانيُّ (ت ٢١٣ هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨ هـ)، وابن السكيت (ت ٢٤٤ هـ). وزدْ عليهِم ابنَ الأعرابيِّ (ت ٢٣١ هـ).

٤- قال أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) في «إعجاز القرآن» بعقِبِ سياقتِه لبيت امرئ القيس:

ويـومَ دخلـتُ الخِـدْرَ خِـدْرَ عُنيـزةٍ فقالت: لكَ الويلاتُ، إنك مُـرجِلي!

قالَ: (وقولُه في المصراع الأخير من هذا البيت: «فقالت: لك الويلات، إنك مرجلي» كلامٌ مؤنَّثٌ من كلام النساء).

٥- قالَ أبو عبيدٍ (ت ٢٢٤ هـ) في «أمثالِه»: (يا عَبْرَىٰ مُقبِلةً، وسَهْرَىٰ مُدبِرةً! وهو من أمثال النِّساءِ، إلا أن أبا عبيدةَ حكَاه!).

٦- وفي «أمثال» أبي عبيدٍ أيضًا: (لو قيل للشحمِ: أين تذهب؟ لقال: أُسوّي العَوَج. يعني أنه يذهب بالعيوب ويُحسّنها. قال أبو عبيد: وهذا مثل مبتذَل. وأكثر من يتكلّم به النّساء).

٧- قالَ أبو منصورٍ الأزهريُّ (ت ٣٧٠ هـ) في «تهذيبه» : (ومِن أمثالِهم: إلا حَظيَّة فلا أليَّة. وهي [كذا] من أمثال النِّساء).

٨- وفي كلام العاّمة نظيرٌ لهذا، كنحو ما جاء في كتاب محمد العبودي (كلمات قضت): (الأُوال: الإياب بعد الغياب. أكثر ما تستعمَل في قول النساء للمرأة التي قدِم قريب لها من غيبةٍ، سواء أكان زوجًا، أو ولدًا، أو قريبًا أدنى: يا فلانة، هَنَاك الأُوال... ولا يستعمل الرجالُ هذه الكلِمة).

وقد سألت عنها والدتي -حفظها الله-، فذكرت لي أن جدتها كانت تقولُها. و(الأُوال) أصلها من (آل يئولُ): إذا رجَعَ.

قلتُ:

هذه النصوص التي عرضتُها لك تنبئك أنَّ للنِّساء في الكلامِ، والخطِّ مذاهبَ، وأنماطًا فارقَت بها الرِّجالَ. وهو أمرٌ عرفَه العلماءُ المتقدِّمونَ، وفطنوا له، وما زالَ اليومَ قائمًا مشاهدًا، فإنَّك تجِد للنِّساء ضروبًا من الأدعية لا يقولُها الرِّجالُ. وهنَّ بذلكَ أطلقُ لسانًا، وأكثرُ تصرُّفًا، ولا سيَّما العجائز منهنَّ. ومثلُ ذلكَ الخطُّ، فإنك لترَىٰ الخطَّ لا تعرِف كاتبَه، فستَدلُّ بصورته علَىٰ أنه خطُّ امرأةٍ. وذلكَ أنهنَّ في الجملة أقلُّ تجويدًا لصورِ الحروفِ، وحدودِها، وزواياها من الرِّجالِ، لِمَا فُطِرن عليه من الرِّقَّة، والتأوُّد، والخطُّ يَحتاج إلىٰ يدٍ محكَمةِ القبضةِ، متماسِكة الأناملِ، مأمونة الاختلاجِ. ولذلك كانت النِّساء في الرسمِ أمهرَ منهنَّ في الخطِّ، إذْ كانَ الرسمُ أقلَّ حدودًا، وزوايا، معَ ما ينطوي عليه من الحسِّ الحديدِ، والخيالِ المحلِّق. وذلكَ من مَّا رُكِّبَ في طباعهنَّ، وسبقْنَ به الرِّجالَ. كما أنَّ غلبةَ العاطفةِ عليهنَّ جعلَتهنَّ عندَ المصيبةِ أسرعَ دموعًا، وأكثرَ نُدبةً، وعويلاً، حتىٰ زعمَ أبو الحسن الأخفش أنَّ الندبةَ من كلامِ النِّساء. وهذا وإن كانَ مدفوعًا بالشواهدِ الصحيحةِ علىٰ صدور النُّدبة من الرجالِ، فإنَّه دالٌّ علىٰ شيوعِها فيهنَّ.

أصول النحو والصرف

وعِللهما

علة رفض الاحتجاج بكبار الشعراء والكتّاب الذين جاءوا بعد زمن الفصاحة(١)

لِمَ لا يجوز الاحتجاج في اللغة بكبار الشعراء والكتّاب الذين جاءوا بعد زمن الفصاحة كأبي تمام والمتنبي والجاحظ وأمثالهم؟

الجواب عن هذا أن الواحد من هؤلاء إمّا أن يكون قد أتىٰ باللفظ أو الأسلوب الذي يُراد الاحتجاج به من طريق النظر والمقايسة، وإما أن يكون قد جاء به من طريق السليقة غير الواعية. فإن كان الأول لم يجز الاحتجاج به لأنه يُعدّ رأيًا منه واجتهادًا مع ما يحتوشه من احتمال الاضطرار الشعري. وليس رأي العالم بحجة إلا بما معه من البرهان الصحيح والدليل المقنِع، فكيف بالشاعر أو الكاتب! وإن كان الثاني فإن المحدَثين إنما لقِنوا العربية بالدرس والتعلُّم لا بالتنشئة والسماع والمحاكاة للفصحاء، فقد يجوز أن يدركوا بطول الدُّربة والمراس وبمداومة الاشتغال بالكلام الفصيح ودرسِه بعضَ السليقة لا كلَّها، لأن السليقة لا تستوي للمتكلِّم ولا تتمّ تمامَها ولا تؤتي أكلَها إلا إذا لبث المتكلِّم مُلاوة من صدر صباه يتقلّب بين الفصحاء ويسمع كلامهم المرة بعد المرة في جميع شئون حياتهم ومختلِف أغراضهم ثم يُجريه علىٰ لسانه المرّة بعد المرة أيضًا من غير أن يدخل علىٰ سليقته ما يخلّ بها من الكلام الملحون. فأما

---

(١) في السماع.

نُشر في فسبك وتويتر في ٢٦/ ٥/ ١٤٤١هـ.

الكبير الذي شبّ عن الطوق وانقادت له سليقة أخرىٰ من كلام العامة الملحون فإنه لا يستطيع أن يدرك بمجرَّد القراءة للكلام الفصيح والحفظِ له سليقةً قويّة تامّة في اللغة التي يرومها، وإنما غاية أمره أن يدرك سليقة في بعض أنظمة اللغة وقوانينها، فتجده مثلًا لا يخطئ في باب الفاعل ولا المجرور بحرف أو بإضافة وإن أغفل الحذر والتحفّظ. وربما استطاع بالسليقة أيضًا أن يصيب في جمع بعض الألفاظ أو تصغيرها. ولقد سمعت بعض الصبية يقول في جمع (جبَل): (جُبول) وسمعتُ آخر يقول في جمع (كتَب): (أكتاب). وسمعت ثالثًا يسمي الكلمة: (القَرية) أي المقروءة، علىٰ صيغة اسم المرّة. فأصابوا إنفاذ القياس من غير سماع سالف. ولكن من يجيد أمثال هذا بالسليقة قد لا يكون محكِمًا باب النسب وباب التصغير وباب الاستثناء ونصب المضارع وجزمه مثلًا بجميع تفاصيلها ومسائلها لأنه لم ينل من طول المراس والتجريب ولا من كثرة الاستماع ما يناله من خالط الفصحاء في أول صباه، فإذا استهدىٰ بسليقته في هذه الأبواب خانته وأسلمته إلىٰ الخطأ المحض. ونحن إذا سوغنا الاحتجاج بكلام المحدَث فقد أجزنا لأنفسنا أن نحتجّ بكل كلمة وردت في شعره أو نثره مع أنا لا ندري ما مقدار قوة سليقته ومضائها في هذه الكلمة التي قالها ولا مبلغَ إجادته للحكم المتعلِّق بها، فقد يجوز أن يكون ارتكب ذلك عن إجادة منه واقتدار، وقد يجوز أن يكون ذلك عن وهَن فيه واختلالٍ دخل عليه من قلّة ممارسته لبابها.

علىٰ أنه ليست بنا حاجة أصلًا إلىٰ أن نحتجّ بكلامِ المحدَثين البتةَ لأن

المحدَث لا يسعه أن يستعمل في كلامه لفظًا أو أسلوبًا مرتجَلًا لا يُدرك بالقياس، وإنما غايته أن يُولِّد بعض الألفاظ أو الأساليب بما عندَه من إدراكٍ سليقيّ بالأقيسة حازه من خلال استقرائه لكلام العرب القديم وطول نظره فيه. وجميع ما استقراه من كلامهم حاضرٌ عندنا ومطروح بين أيدينا ومدوَّن في الكتب التي وصلت إلينا لم يُحتجَن منه شيء ولم يفت منه فائت، فنحن قادرون علىٰ أن ندرك بالاستقراء الفعلي الواعي له ما أدركه هو بالسليقة غير الواعية مع أمننا من عوارض الضرورة والوهم ومغامز الضعف والوهن.

نبذة في نشأة علم أصول النحو[1]

أوّلُ من رام أن يصنّف في علم (أصول النحو) هو ابن جني (ت٣٩٢هـ) في «الخصائص»، فقد ذكر أن من ما حمله على تأليفه أنه لم ير (أحدًا من علماء البلدين تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه)، ولكنه لم يخلّصه للأصول ولم يستقص مسائله ولم يجوّد ترتيبه.

ثم جاء من بعده أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) فألّف كتابَيه «لُمع الأدلة في أصول النحو» و«الإعراب [أو الإغراب] في جدل الإعراب» في جدل النحو، وزعم أنه هو واضع العلمين: علمِ أصول النحو، وعلمِ الجدل في النحو. وقد جعل أدلّة النحو ثلاثة: نقل (سماع)، وقياس، واستصحاب حال. ولم يَعرِض في النقل للكلام على القراءات ولا الحديث، ولم يشر إلى «خصائص» ابن جني ولا نقل عنه. ونصّ على أنه ألّفه على حدّ أصول الفقه. وهو كذلك حتى إنه لا يكاد يكون له في الكتاب من فضلٍ إلا تغيير الأمثلة.

ثم خلَفَه السيوطي (ت٩١١هـ) فألّف كتابه «الاقتراح» وذكر أنه لم يُسبق إلى ترتيبه وتهذيبه، ونصّ أيضًا على أنه رتّبه على ترتيب أصول الفقه، وزعم أنه لم يرَ كتابَي الأنباري إلا بعد فراغه من كتابه، وأنه أخذ لبابهما بعدُ وأدخله في خلل كتابه. وقد جعل أدلة النحو أربعة، وهي الثلاثة التي ذكرها الأنباري،

---

(١) نُشر في تويتر وفسبك في ٢٠/ ٥/ ١٤٤١هـ.

والرابع الإجماع، تعويلًا علىٰ ما نقله عن ابن جنّي في «الخصائص» من أنها ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس. وليس ذلك في المطبوع من كتاب ابن جني. ولعلّه أخذه منه استنباطًا. وأكثر كتابِ السيوطيّ منقولٌ عن كتاب ابن جني وكتابَي الأنباري.

هل يجوز للمحدَث القياس على جميع لغات العرب؟[1]

س: هل يجوز للمحدَث القياس علىٰ جميع لغات العرب؟

ج: في هذا قولان للعلماء:

الأول: أنه يجوز القياس عليها. ومن من قال بذلك ابن جني في «خصائصه»، قال: (اللغات علىٰ اختلافِها كلّها حُجة). وتابعه عليه كثير من العلماء كابن هشامٍ اللخميِّ في «المدخل إلىٰ تقويمِ اللِّسان» وأبي حيانَ في مواضعَ من «التذييل والتكميل» وغيرهما.

الثاني: أنه لا يقاس إلا علىٰ اللغات المعروفة دون اللغات القليلة. وهو مذهب الفراء، نقلَه عنه الجواليقي.

والأول هو الراجح لأن كثيرًا من اللغات المعروفة والنادرة قد جاءت بها قراءات القرآن متواترها وشاذّها، فالقول بحظر استعمالها علىٰ المحدَث تسوئة عليها وتخطئة لها إذ الصحيح أن الأصل في أحكام التركيب المحاكاة والقياس، فالشاهد الواحد منها كافٍ في تسويغ القياس عليه.

---

(١) في القياس.

نُشر أصله في ملتقى أهل اللغة في ٣٠/ ٧/ ١٤٣٢هـ.

حكم استعمال القياس مع ورود السماع المغني عنه[1]

س: هل يجوزُ استعمالُ القياس مع ورودِ السَّماع المغنِي عنه في بابِه؟

ج: الذي أَراه أنّ ذلك علىٰ ضربينِ:

الأوَّل: أن يردَ في البابِ صُورةٌ كثيرةُ الأفرادِ بحيثُ تكونُ هي الأكثرَ، ولكنَّ كثرتَها لم تهيمِن علىٰ البابِ حتىٰ تشامَّ التَّمامَ. وذلكَ أن توجَد صُورٌ غيرُها تشرَكها في حظِّها من القِسمةِ وإن كانت هي الأكثرَ كأن تكون نسبتُها إلىٰ جميع المسموعِ ٦٠٪، وهناكَ غيرُها ٢٠٪ و١٠٪ و٥٪ و٥٪، فهذا يجِبُ أن يُكتفَىٰ باستِعمال السَّماع فيه ولا ينبغي تخطِّيه إلىٰ القياسِ لأنَّه لم يستحكِم في البابِ الاستحكامَ كلَّه، بل ضعُف بما زاحمَه من غيرِه وتفرَّقت مظِنَّة قياسيَّتِه شَعاعًا في غيرِه من الصُّوَرِ. ومثالُ هذا مصدرُ الثلاثيِّ المتعدِّي لـ(فعَلَ) و(فعِلَ)، فإنَّ الأكثرَ فيه أن يجيءَ علىٰ (فَعْل)، ولكن هذه الكثرةَ ليست قريبًا من استيفاءِ السَّماعِ إذْ جاءَ مصدرُه علىٰ أبنيةٍ أخرَىٰ كثيرةٍ كـ(فُعال) و(فِعْل) و(فَعول) وغيرِها، فلو قلتَ: (عَلِمه عَلْمًا) في (عِلْمًا)، و(سألَه سَأْلًا) في (سُؤالًا)، و(قَبِلَه قَبْلًا) في (قَبولًا) كنتَ مخطئًا، وذلكَ أنَّ السَّماعَ هو المقطوعُ بهِ من كلامِ العربِ، والقياس إنما هو آلةٌ ظنِّيّة لمعرِفةِ كلامِهم. ولا يصِحُّ الظنُّ بأنَّ ضربًا من السَّماعِ قد غلبَ علىٰ عقولِ العربِ الباطنةِ حتىٰ اعتقدوه قياسًا

(١) في القياس.

كُتب في ١/ ٢/ ١٤٣٣هـ ونشر في تويتر في ٢٦/ ٢/ ١٤٣٦هـ.

مطَّردًا، وأخلدوا إليه إلا إذا كانَ هو المهيمِنَ علىٰ البابِ. ولا يكفِي أن يكونَ هو الأكثرَ نِسبةً. وفي هذا أخطأ عباس حسن حينَ أجاز قياسَ مصدر (فعَلَ)، و(فعِلَ) المتعدِّيين علىٰ (فَعْل) مع وجودِ السَّماع، فأجاز أن يقالَ: (علِمه عَلْمًا) [النحو الوافي ٣/ ١٨٩].

الثاني: أن ترِدَ في البابِ صورةٌ غالبةٌ جدًّا علىٰ الباب بحيثُ تكادُ تستغرِقُه، فتكونُ نسبتها إلىٰ مجموع السَّماع أزيدَ من ٩٠٪ ويكونُ ما خالفَها نوادرَ تُعدُّ عَدًّا، فيجوز لك أن تستعمِلَ القياسَ وإن وردَ السَّماع بخلافِه. ومثالُه اسم المكان، فإن قياسَه في (فعَل يفعُل) هو (مفعَل)، ولكن قالتِ العربُ: (المشرِق) و(المسقِط)، وغيرَها. وقد قال في ذلك الفرّاءُ (ت٢٠٧): (والفتح في هذا كلِّه جائزٌ وإن لم نسمعْه) [إصلاح المنطق لابن السكيت تح قباوة ص١٨٩]. وانظر أيضًا شرح القصائد السبع الطوال للأنباري تح هارون ص٢٤١]. وقال أبو عليّ الفارسي (ت٣٧٧): (وقد يجوز الشيءُ في القياسِ وإن لم يأتِ به سماعٌ كما جاز في القياس تعليلُ العين من (استحوذ) وإن لم يأتِ به سماعٌ) [الإغفال له ٢/ ٧]. وإنما صحَّ استعمال القياس مع ثبوتِ السَّماع المغني عنه والنائبِ مَنابَه من قِبَلِ قُوَّة قياسِه واستمرارِ اطِّرادِه حتَّىٰ نفَىٰ ذلك عنه الشركاءَ والأندادَ. وفي هذا دلالةٌ علىٰ أنَّه قد جرَىٰ في نفوسِ العربِ مَجرىٰ القوانينِ المطَّردة التي لا تنكسِر وحلَّ منها مَحَلَّ العادةِ والإلفِ، فهم وإن شَذّوا في القليلِ النادرِ عنه لعِلَّة استهوتهم فعسَىٰ أن يكونَ عدمُ علمنا باستعمالهم للسَّماع الموافِقِ للقياسِ محمولًا علىٰ أنَّ العلماء لم يستوعبوا كلَّ ما قالتْه العربُ. علىٰ أنه لو ثبتَ أنَّهم لم

يستعمِلوا القياس قطعًا حين جمع العلماءُ اللغةَ فإنَّ من الممكن أن يستعمِلوه من بعدُ أو يستعمِلَه بعضُهم لقوَّتِه وتمكّنه حتّىٰ كأنَّ ألسنتَهم لا بدَّ أن تنازِعَهم إليه. وحتىٰ لو لم يفعَلوا هذا فإنَّهم لو سمِعوه من غيرِهم لم يستوحشُوا منه ولم يرَوه متجافيًا عن قوانينِهم. وهذا كافٍ في جعلِه من كلامِهم.

وعلىٰ هذا يجوز لك أن تقولَ: (وذرَ) في الماضي من (يذَرُ) وإن لم يُسمَع خلافًا لجمهور النّحاةِ لأنَّ استعمالَ الماضي من مَّا يُعرَف له مضارعٌ قد كثُر كثرةً غالبةً جدًّا حتَّىٰ لم يشِذَّ عنه إلا هذه الكلِمة [وقد أجاز هذا ابن درستويه. انظر [تصحيح الفصيح ص٢٦٠، ٤٦٧].

❀ ❀ ❀

شواهد اتساع الرواة الأوائل في التقصي والسماع[1]

من الشواهد التي تدلّك على اتساع الرواة الأوائل من اللغويين في السماع وشدّة تقصّيهم لألفاظ اللغة من أفواه العرب:

١- قال الكسائي عن (ينمو): (لم أسمعها إلا من أخوين من بني سُليم).

٢- قال الكسائي أيضًا عن (الفِكاك) بالكسر: (لم أسمعها إلا من رجلين).

وهذان الشاهدان يدلّان على أنهم يعدّون ما سمعوه من واحد أو اثنين شيئًا شاذًّا لا يُحفَل به.

٣- قال أبو زيد الأنصاري عن حركة عين الفعل الثلاثي: (طُفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منه بالضم أولى وما كان بالكسر أولى فلم أعرف لذلك قياسًا).

٤- قال أبو حاتم السجستاني: (حدثني أبو زيد أنه سمع من الأعراب مَن إذا قيل: أين فلانة؟ وهي حاضرة، قال: ها هو ذِه. فأنكرته وتعجبت فرددته عليه مستفهمًا فقال: «سمعته من أكثر من مئة نفس». وكان صدوقًا).

٥- قال الجرمي: (خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحدًا يقول: «لأضربنّ أيُّهم» بالضم).

---

(١) في أحوال الرواة.

نُشر أصله في تويتر في ١/ ١/ ١٤٣٦هـ ثم زيدت عليه شواهد لم تُنشر من قبل.

٦- روىٰ الأصمعي عن العرب قولهم: (يا عاقد اذكر حلًّا) فخالفه ابن الأعرابي ورواه (يا حامل..) وقال: (سمعته من أكثر من ألف أعرابي فما رواه أحد «يا عاقد»)!

علىٰ أن في هذا الخبر مبالغة لا تُقبل ولا تُصدَّق، وذلك أن ابن الأعرابي كان شديد الخلاف علىٰ الأصمعي والتغيظ منه. وما أظنه قال هذا إلا في ساعة غضب.

علّة الاستخفاف[1]

ذكرَ سيبويهِ في كتابه أنَّ العربَ تحذِفُ من بعضِ الألفاظِ كحذفِها النونَ من (لم يكُ) والألفَ من (لم أُبَلْ) والياءَ من (لا أدرِ) . وهذه المسألة تحتاجُ إلى شيءٍ من البيانِ يوضّحها ويجلّيها. وذلكَ أنَّ العِلَّة الصحيحةَ لهذا الحذفِ إنما هي الاستخفافُ لكثرةِ الاستعمالِ. فالاستِخفافُ هو العِلَّة الثانية، أو هي العِلَّة القياسية كما يسمِّيها الزجَّاجيُّ، أو عِلَّة العِلَّة كما يسمِّيها ابنُ السرَّاج، أو تتميم العِلَّة وشرحها كما يسمِّيها ابنُ جني. وكثرةُ الاستِعمالِ هي العِلَّة الثالثةُ. ألا تَرىٰ أنَّك لو سألتَ العربيَّ: لِمَ حذفتَ؟ كانَ جوابُه: (الاستخفافَ) أي طلبَ الخِفَّة. فإذا قلتَ له: (ولِمَ طلبتَ الخِفَّة في هذه الأفعالِ ولَمْ تطلبها في غيرِها؟) قالَ: (لكثرةِ استعمالِها في الكلامِ). فقد رأيتَ أنَّ كثرةَ الاستِعمال لا تكونُ علَّةً ثانيةً للحكْمِ ولا جزءًا من عِلَّةٍ مركَّبةٍ. ولا يجوز ذلكَ لأنَّ جميعَ عِلَل النَّحو عِللٌ غائيةٌ ترجعُ إلى بواعثَ نفسيَّةٍ كالاستِثقالِ وكراهيةِ اللبسِ. فأمَّا علةُ الفَرقِ والتوكيدِ ونحوُهما فإنَّما يُرادُ بها طلبُ الفَرقِ والتوكيدِ. والطلبُ باعثٌ نفسيٌّ يصِحُّ أن يكونَ عِلَّةً غائيةً. فكلُّ ما وردَ عليكَ من هذا الضربِ فهذا سبيلُه. وعِلَّةُ الاستِخفافِ لكثرةِ الاستِعمالِ ظاهرةٌ طبيعيَّةٌ لا تكادُ تعرَىٰ منها لغةٌ من اللّغاتِ. وهي لا تَزالُ في لسانِ النَّاسِ إلى اليومِ، ففي بعضِ الأقطارِ

---

(١) نُشر في المجلة الثقافية في ٩/ ٤/ ١٤٣١هـ.

يقولونَ مثلاً: (أبَمشي). وأصلُها (أبغي أمشي) ثمَّ كثرت في كلامِهم فحذفوا الغينَ فقالوا: (أبي أمشي) ثم حذفُوا الياءَ. وفي بعضِ البلدانِ يقولون: (أشتِي). وأصلها (أشتهي). وقد تحذِفُ العربُ من الكلمةِ الحرفَ بعدَ الحرفِ إذا طالَ تعاورُها بينَهم، وذلكَ نحوُ قولِهم: (مُ اللهِ)، أصلُها (أيمُنُ اللهِ) ثم لم يزالوا يُسقِطونَ منها حتىٰ بقِيت علىٰ حرفٍ واحدٍ. ونظيرُها السِّين الدالَّة علىٰ الاستِقبالِ، فإنَّ أصلَها (سوفَ) فحذفُوا منها الفاءَ فقالوا: (سَوْ). وهي لغةٌ لناسٍ من أهلِ الحِجازِ حكَاها الكسائيُّ عنهم ونقلَها عن الكسائيِّ أبو جعفرٍ النحَّاسُ في «إعراب القرآن». ثمَّ حذفُوا الواوَ فبقِيتِ السِّينُ وحدَها. ولمَّا كانت (سوفَ) أصلاً للسِّينِ، كانَ معناهما واحدًا. وقد استَدلَّ ابنُ مالكٍ في «شرح التسهيل» علىٰ هذا بقوله تعالَىٰ: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ١٤٦﴾ [النساء:١٤٦] وقولِه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ١٦٢﴾ [سورة النساء:١٦٢] وقولِه: ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ٤﴾ [سورة النبأ:٤] وقولِه: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ٣﴾ [التكاثر:٣] والمعنَىٰ واحدٌ. وقلَّما يتجاوزُ الحذفُ الحرفينِ والثلاثةَ. وفي هذا ردٌّ علىٰ مَن زعمَ أن قولَ العامَّة: (سَمْ) أصلُه (سَمعًا وطاعةً). والصوابُ أنَّ هذه الكلمةَ باقيةٌ علىٰ أصلِها لم يمسَسْها شيءٌ من الحذفِ. وهي فعلُ أمرٍ من (التسمية) أي سَمِّ ما تريدُ. والدليلُ علىٰ ذلك أمورٌ ثلاثةٌ، أحدُها الاحتجاجُ بالغالبِ المطَّرِد في الحذفِ، وهو أنَّه لا يكادُ يُجاوِز الحرفينِ والثلاثةَ. ومقتضَىٰ هذا الاحتجاجُ بعدمِ النظيرِ لقولِهم. وإنما احتججتُ بالحذفِ في كلامِ العربِ علىٰ كلامِ العامَّة لأنَّ

الحذفَ من الظواهرِ اللُّغويَّة الطبيعيَّة لا الوضعيَّة الاصطلاحيَّة. والثاني الاحتجاجُ بالنظيرِ المعنويِّ، وذلكَ أنَّ بعضَهم يقول مكانَ هذه الكلمة: (اومُرْ). وهي قريبةٌ من معنَىٰ (سَمْ) ولفظِها أيضًا. والثالث الاحتجاجُ بالبقاء علىٰ الأصلِ، وذلكَ أنَّ القولَ بالحذفِ خروجٌ عن الأصلِ في الكلمةِ، وهو عدمُ الحذفِ .

وقد يكونُ الاستِخفافُ عِلَّةً للإبدالِ كما أبدلُوا واوَ (وَناة) همزةً فقالوا: (أناة) ولم يبدلوا واوَ (وَصاة) ولا (وَباء) ولا ما أشبهَهما. والعِلَّة الثالثةُ في هذا الموضعِ ليست كثرةَ الاستعمالِ لأنَّ (وناةً) ليست أكثرَ من (وصاة) و(وباءٍ) وغيرهما، وإنما هي عِلَّة التفنُّنِ في الأوضاعِ . وعِلَّة التفنُّنِ وعلَّة الاستِخفافِ أيضًا عِلَّتانِ شبيهتانِ بالعِلَّةِ الاعتباطيَّة من قِبَلِ أنَّه ليسَ شيءٌ من الكلامِ أحقَّ بهما من الآخَر لأنَّ كلَّ موضعٍ من المواضعِ تُستحَبُّ فيه الخِفَّة ويجوز أن يصرفَ عن أصلِه تفنُّنًا واقتدارًا، وليس لذلكَ حدٌّ يُنتهَىٰ إليه. وقد يخلطُ بعضُ النّحاةِ بينَ الاستخفافِ والاستثقالِ. وبينَهما تباينٌ إذِ الاستِثقالُ عِلَّتُه متمكِّنةٌ، فهوَ من مَّا يحتاجُ إليه بعضُ المواضعِ دونَ بعضٍ. ومثالُ ذلكَ إبدالُهم الواوَ المضمومةَ ضمًّا لازمًا همزةً كما قالوا في (وُجوه): (أُجوه) إذْ كانت الواوُ حرفًا ثقيلاً، فإذا اجتمع إلىٰ ثِقَلِه ثِقَلُ الضَمِّ ازدادَ ثِقَلاً. وهذا كما تَرَىٰ داعيةُ الإبدالِ. وذلكَ علىٰ خلافِ الاستخفافِ، فإنه لا يوجِبه ثِقَلٌ صوتيٌّ، وإنما هو استزادةٌ من الخِفَّة. ولذلكَ كانَ جائزًا أن يقعَ في كلِّ موضعٍ من الكلامِ.

❁ ❁ ❁

الأصوات والعَروض

مسائل متفرقة في العروض[1]

س: البيت المشهور:

وقـــبرُ حــــرب بمكـــان قفــــرٍ   ولــيس قــربَ قــبرِ حــربٍ قــبرُ

أهو من تامّ الرجز فيُكتب في سطر، أم من مشطوره فيكتب في سطرين؟

ج: يجوز أن يكون:

١- من تامّ الرجز. ويعيبه أن مجيء تام الرجز مقطوعَ العروض والضرب شاذ.

٢- من مشطور الرجز (أو السريع). ويعيبه الإقواء.

والأول في رأيي أحسن.

(١) نُشر في تويتر وفسبك في ٨/ ١٠/ ١٤٤١هـ.

حكم إشباع الحركات في إنشاد الشعر[1]

س: هل يجوز لمنشد الشعر أن يُشبع بعض حركاته مجاراة للنغَم؟

ج: قد ثبت أن العرب تشبع بعض الحركات في الشعر، وذلك كقول الشاعر:

وأنني حيثما يَثني الهوىٰ بصري | من حيثُ ما سلكوا أدنو فأنظورُ

وقوله:

أعوذ بالله من العقرابِ

وقوله:

قلتُ وقد خرَّت علىٰ الكلكالِ

أي الكلكل.

وقوله:

لو أنَّ عَمْرًا همَّ أن يرقُودا

أي يرقد.

وقوله:

---

(١) في العروض.

نُشر أصله في ملتقى أهل اللغة في ٥/ ٨/ ١٤٢٩هـ.

لا عهـــــــــدَ لي بنيضـــــــالْ

أي بنضال.

وهو كثير لا سبيل إلىٰ حصره.

وما إخالهم فعلوا ذلك إلا لأنهم ربما نظموا الأبيات مغنّاة، ومعلوم أن من خصائص التغنّي المدّ والإشباع، فسهّل لهم ذلك إشباع الحركات أحيانًا جريًا علىٰ عادتِهم في التغنّي.

وكما أشبعوا في نحو هذا من ما لو أنشدناه من غير إشباع لاختلّ وزنه فليس بمستبعَد أن يكون من عوائدهم أحيانًا أن يبنوا بعض الكلم علىٰ إشباع حركاتها في ما لو لم ننشده بهذا الإشباع لوقع فيه زحاف. وذلك كبيت امرئ القيس:

تـــــرَىٰ بعَــــر الأرامِ في عرصـــــاتِها وقيعانِهـــا كأنَّـــه حـــبُّ فلفـــلِ

فإن هذا الجزء (نها كأنْ) قد دخلَه زِحاف القبضِ.

ومن الجائز أن يكون امرؤ القيس قد قاله متغنّيًا بالإشباع:

(نِها كأأَنْ) علىٰ (مفاعيلن).

وهذا وإن كان القياس دالًّا عليه ومسوّغًا له فإنا لا نستطيع أن نقطع به خلافًا للضرب الأول إذ لولا القول بإشباعه لاختلّ وزنه.

ولعلَّ هذا يفسِّر لنا كثرة الزحافاتِ في شعرِهم مع ما عُرِفوا به من ذوقٍ مرهَفٍ وإحساسٍ فارع.

وقد كانَ إنشاد الشعر من عوائدهم، قال طرفةُ:

إذا نحـن قلنـا: أسـمعينا، انـبرت لنـا عــلىٰ رِســلِها مطروقــةً لم تَشــدَّدِ

وقال المسيَّب بن عَلَس:

تــرِد الميــاهَ فــما تــزال غريبــةً في القــوم بــين تمثّــل وســماعِ

والسماع : الغِناء .

وقال حسان:

تغــنَّ في كــلِّ شِــعرٍ أنــت قائلُــه إن الغنــاءَ لهــذا الشــعر مضــمارُ

وإذن لا أرىٰ بأسًا في أن يشبع المنشد بعض الحركات حتىٰ تستحيل حروف مدٍّ التماسًا لاتساق اللحن، من غير إيغال في ذلك يحجُب المعنىٰ.

طرق معرفة وزن البيت وبحره بسهولة[1]

س: كيف يمكنني أن أعرف وزن البيت وبحره بسهولة؟

ج: لهذا طرق عدّة، منها:

١- الإدراكُ بالأذنِ، فإذا عُرِضَ عليكَ البيتُ من الشِّعرِ عرفتَ من نمَطِ إيقاعِهِ بحرَه. وهذا لا يتأتّى إلا لذي أذُنٍ مرهفةٍ ودُربةٍ في هذا العلمِ. وهذه الطريقة تلائم البحور البسيطة، وهي التي تفاعيلُها متماثلةٌ كـ(فعولن فعولن فعولن فعولن) في المتقارِبِ، و(مستفعلن مستفعلن مستفعلن) في الرجز.

٢- أن تحفظَ لكلِّ بحرٍ بيتًا، فإذا صادفت بيتًا لا تعرف بحره عرضتَه على هذه الأبيات المحفوظة، فإذا أحسستَ بأذنِك أنَّ إيقاعَهما واحدٌ علمتَ أنَّ بحرَهما الذي يُنميانِ إليهِ واحدٌ.

مثالُ ذلكَ أن تحفظَ لبحرِ الطويلِ بيتَ امرئ القيس:

قفا نبـكِ مـن ذكـرىٰ حبيـبٍ ومنـزلِ　　بسقطِ اللِّوىٰ بينَ الدَّخول فحومـلِ

فإذا سمِعتَ هذا البيتَ:

لـــولا الحيـــاءُ لهـــاجني اســـتعبارُ　　ولـــزرتُ قـــبرَكِ والحبيـــبُ يـــزارُ

ولحنتَه متغنّيًا علمتَ غيرَ شكٍّ أنه يفارقُ بيتَ امرئ القيسِ كلَّ المفارقةِ.

---

(١) في العروض.

نُشر في ملتقى أهل اللغة في ٣/ ٦/ ١٤٢٩هـ.

وإذا سمِعتَ هذا البيتَ:

ومن نكـدِ الـدنيا عـلىٰ الحـرِّ أن يـرىٰ   عــدوًّا لــه مــا مِــن صــداقتِهِ بــدٌّ

وجعلتَه بإزاءِ بيتِ امرئ القيسِ علمتَ أنهما بحرٌ واحدٌ لتماثلِهما في الإيقاعِ.

٣- أن تقطّعَ أولَ البيتِ إذا عُرِضَ عليكَ، فإن كانَ مثلًا علىٰ زنة (فعولن) عرفتَ أنَّه لا يخلو إما أن يكونَ من بحر الطويل وإما أن يكون من بحر المتقارب لأنه ليس من البحور ما يبدأ بـ(فعولن) إلا هما. ولهذا عليك أن تعرف التفعيلة الأولىٰ من كلِّ بحرٍ ثمَّ تعيِّن أحدَهما من طريقِ الإيقاعِ أو غيرِهِ، فمثلاً إذا كان البيت من بحر المتقاربِ فإنك تدركه بسرعةٍ لأنه كلَّه مبني علىٰ (فعولن) ثماني مراتٍ. فإن لم يكن من بحر المتقارب أدركت أنه من بحر الطويل. وهكذا تصنع في كلِّ بحر.

٤- أن تقطِّعَ البيتَ تقطيعًا كاملاً ثم تعرف من خلالِ ذلك إلي أيّ بحرٍ ينتمي. وهذه الطريقة تصير إليها إن أعيتك الطرق السابقة.

مسائل متفرقة في الأصوات[١]

- نصُّ سيبويهِ واضحٌ جدًّا في بيانِ صفةِ الكسكسةِ، ولكنَّ العجيبَ أنَّ بعضَ المحدَثين كرمضان عبد التواب لم يرتضِ وصفه له، وزعمَ أنَّه حرفٌ مزدَوَجٌ (تس) وأوَّلَ كلامَ سيبويهِ وغيرِهِ بـ(أنهم لم يستطيعوا كتابتَها بالضبطِ) [فصول في فقه العربية ١٤٨]. وهذا بيِّنُ البُطلانِ، فإن سيبويهِ رحمه الله قد وصفَ من الأصوات ما هو أدقُّ من ذلكَ وأخفى وصفًا مبينًا لا يشوبه نقص ولا تقصير. وهو بلا شكّ لم يقل ذلك إلا بسماعٍ عن العربِ ومشافهةٍ لهم، فكيفَ يُصرَفُ كلامُه إلى ما لا دليلَ عليهِ ولا بُرهانَ يُسندُهُ؟

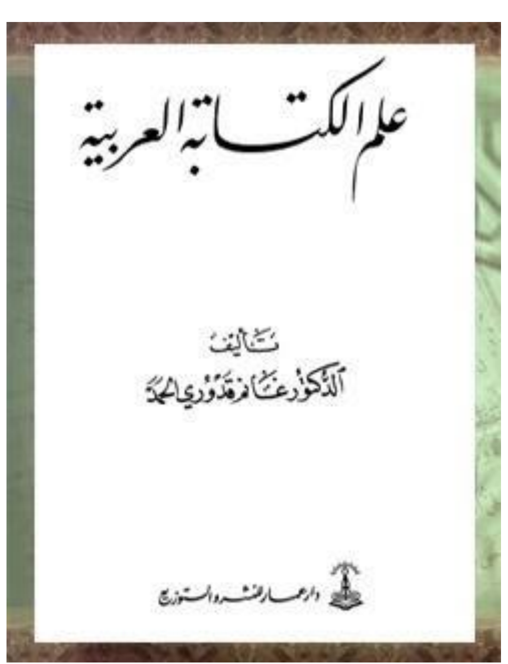
- ذكر العكبري أن من العرب من يرقِّق لام لفظ الجلالة على كلِّ حال. وقد أُنكِر بعض العلماء هذا القول عليه.

❀ ❀ ❀

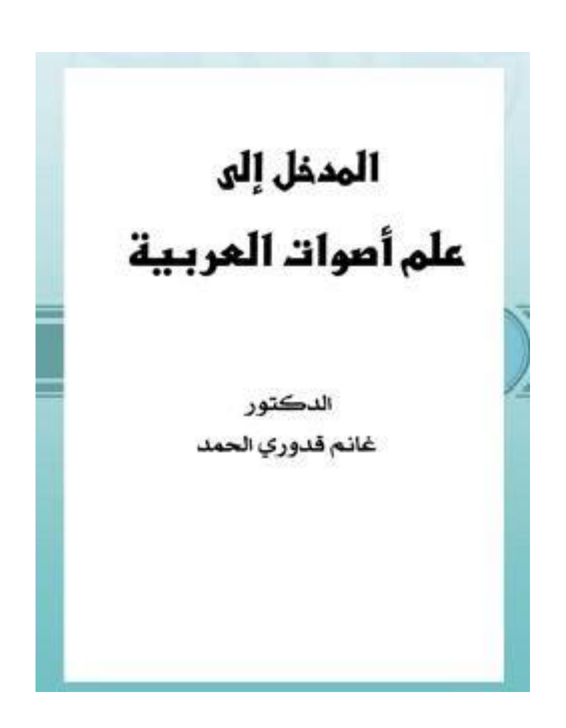
(١) نُشر مفرّقًا في ملتقى أهل اللغة وتويتر في أوقات مختلفة.

في كتب الأصوات والعروض[1]

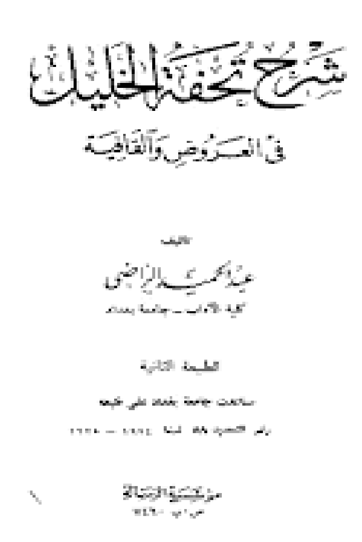
- أستحسن مصنفات غانم قدوري الحمد كما أستحسن مصنفات أبي حيان الأندلسي، وذلك لما فيهما من استيعابٍ للآراء المختلفة وجودةٍ في عرضها وتصنيفها ولسهولة أسلوبهما. وكتابا غانم في الإملاء وفي الأصوات من أجود الكتب في هذين الفنّين جمعًا للأقوال قديمها وحديثها وحسنَ عرض وتلخيص.



(١) نُشر مفرّقًا في تويتر في أوقات مختلفة.



- كتاب «شرح تحفة الخليل» لعبد الحميد الراضي من أجلِّ كتب العروض وأنفعها. وفيه تحقيق ومناقشات رصينة.



الإملاء وعلامات الترقيم

المنقوص النكرة في آخر البيت يرسم بإثبات الياء أم بحذفها؟[1]

س: أيُكتب المنقوص النكرة المرفوع والمجرور إذا وقع آخر كلمة في البيت كقول زهير:

وأعلم ما في اليوم والأمس قبله ... ولكنني عن علم ما في غدٍ عَمِ

بحذف الياء (عمِ) أم بإثباتها (عمِي)؟

ج: في هذا وجهان:

الأول: أن تكتبه بحذف الياء. وهو أجود. وذلك لأن قوافي الشّعر تُبنىٰ علىٰ رِعاية حال الوقفِ إلا أنه إذا كان حرفُ الرويِّ مطلقًا فإن حركته تُشبع إن لم تكن كذلك حتىٰ تستحيل حرفًا من حروفِ العِلّة ألفًا أو واوًا أو ياءً، ولكنه لا يُصوّر في الخطّ منها إلا الألفُ.

مثال ذلك قولُ قطريّ:

سبيلُ الموت غايةُ كلّ حيّ ... فداعيه لأهلِ الأرضِ داعِ

فأصلُ الوقفِ علىٰ (داعِ) بالإسكان لأنه اسمٌ منقوصٌ مجرور نكرة. والياء التي تُنطق في آخرِه هي ياء الإطلاقِ كالياء التي في قولِ امرئ القيس:

---

(١) في الوقف والابتداء.

نُشر في فسبك في ٩/ ٥/ ١٤٣٧هـ.

قِفا نبـك مـن ذكـرىٰ حبيـبٍ ومنـزلِ

وياء الإطلاق تُنطق ولا تُكتب.

وهذا القول هو الراجح علىٰ قياس قول سيبويه وابن السرّاج وغيرهما. ونصَّ علىٰ اختيارِه في القوافي أبو العلاء المعرّيّ (عبث الوليد ص١٨٢).

الثاني: أن تكتبه بإثبات الياء. وذلك عـلىٰ لغـةِ مـن يقـف عـلىٰ المنقـوص المرفوع أو المجرور النكرة بالياء، فيقول: (هذا قاضٍ عادل)، فـإذا وقـفَ قـال: (هذا قاضي) فردَّ الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين لأن التنوين يُلقَـىٰ في الوقـفِ فلا يلتقي ساكنان حين إذ. وقرأ ابن كثير وابن محيصـن: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هـادي﴾ [الرعد: ٧] ونحوَه بالوقف عليه بالياء.

فتكتبها علىٰ هذا الوجه:

فداعيـــــه لأهـــــل الأرض داعِـــــي

وهذا الوجه هو المختار في قياس قول المازني والزجاجي لأنهم يكتبون (هذا قاضي عادلٌ) بالياء إذ ينوّنونها في الوصل، فإذا وقفوا عليها ردّوا الياء المحذوفة. وإنما كتبوها بالياء مراعاة لحال الوقفِ، والإملاءُ مبني علىٰ الوقفِ. وهم يرون الوقف عليها بالياء أجودَ من الوقف عليها بالإسكان لزوال علّة حذف الياء. وقولهم هذا مخالفٌ لما عليه أكثرُ العرب من الحذف، ولما يصحّحه القياس لأن العِلّة وإن زالت فالوقف عارضٌ، فلا يُعتدّ به. وفي هذا يقول ابن السرّاج: (وقد حُكي عن بعض العرب أنه يقول في الوقف: هذا قاضي.. فمن

كانت هذه لغته فحقّه أن يكتب جميع هذا بالياء كما أنه يقف على الياء. والأكثر وما عليه الناس ما بدأت به من الوقوف والكِتاب بغير ياء).

وإذن فالأجود أن تكتب قولَ زهيرٍ:

وأعلــمُ مــا في اليــومِ والأمــسِ قبلَــه ولكنني عــن علــمٍ مـا في غـدٍ عـمِ

بالحذف. ويجوز الإثبات (عمِي).

❀❀❀

حكم إثبات الألف المبدلة من تنوين النصب في الاسم الممدود[1]

س: ما الراجح في الألف المبدلة من تنوين النصب في الاسم الممدود، أن تُكتب نحو (نداءًا) أم تُحذف نحو (نداءً)؟

ج: في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

الأول: رسمها هكذا (نداأًا) بألفات ثلاث.

الثاني: رسمها (نداءًا) بألفين. وهو مذهب جمهور البصريين. وزعم الأخفش الأصغر أن البصريين لا يجيزون غيرَه.

الثالث: رسمها (نداءً) بألف واحدة. وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين. وعليه رسم المصحف. وهو الشائعُ اليومَ.

والراجح عندي هو المذهب الثاني (نداءًا). وذلك لعللٍ منها:

١- أنه حدُّ القياس لأن الأصل (نداأًا) بثلاث ألفات، الأولى للمدّ والثانية صورة الهمزة والثالثة البدل من التنوين، فيلتقي مثلان أحدهما صورة للهمزة فيُحذف كما يُحذف في (ساءَل) و(براءة) و(مآب) و(رءُوف). والأصل (ساأل) و(براأة) و(مأاب) و(رؤوف). وذلك كراهية اجتماع حرفين من جنس واحد أحدُهما ليس مؤثّلًا، وإنما هو صورةٌ للهمزة ومتّكأً لها.

---

(١) في باب الحذف.

نُشر في فسبك في ١٢/ ٥/ ١٤٣٧هـ.

٢- أنّه يفرق بين المصروف والممنوع من الصرف فيحولُ دون التباس أحدهما بالآخر. وذلك أنك إذا أثبت الألف الثانية عرَف القارئ أنها مصروفة لأن الألف إنما تثبت في الوقف بدلًا من التنوين في الوصل فينوّنها إذا وصلَ ويقفُ عليها بالألف. مثال ذلك أنك إذا كتبت (سمعتُ أنباءًا كثيرة) عرف أنها مصروفة فنوّنها وصلًا ووقفَ عليها بالألف. فإذا رآك كتبتَ (لقيتُ علماءَ راسخين) عرف أنها ممنوعة من الصرف فسلبَها التنوين وصلًا ووقف عليها بإسكان الهمزة. ولو رُسم المصحف على هذا لامتاز المصروف المنصوب بالممنوع من الصرف فلم نرَ من يخطئ فيقف على ﴿وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾ [إبراهيم: ٣٢] بالإسكان (ماءْ)، ولا من يخطئ أيضًا فيقف على نحو ﴿جَعَلَهُۥ دَكَّآءَ﴾ [الكهف: ٩٨] بالألف. والتنوين لا يفي بهذا لأنه قد يُحذف في الرسمِ أحيانًا. وهو أيضًا يبيّن حال الوصل، ولكنه لا يبيّن صفةَ الوقف. وكثير من الناس قد يخفىٰ عليه أن ما يُنوّن في الوصل يوقف عليه بالألف، وما لا يُنوّن يوقف عليه بإسكان الهمزة.

أما المذهب الأول فهو جارٍ على القياس الأول. غير أنه قياس ماضٍ في ما لم يلتق فيه مثلان لأنه ينبغي حين إذ حذف أحدهما.

وأما المذهب الثالث، وهو رسمُها بألف واحدة، فيُعترض عليه بأمور منها:

١- أنّ فيه خروجًا عن القياس لغيرِ علّة مرضيّة إذ اجتماع مثلينِ بينهما

همزةٌ (اءا) غير مستكرَه ولا مرفوض. وقد يقع ذلك كما في نحو (قراءات).

٢- أنا لو سلّمنا باجتماع المثلين في هذا فإن في رسم ألف واحدة إجحافًا مخِلًّا إذ فيه حذف ألفين من ثلاثة. وقد رأيناهم احتملوا التقاء مثلين ونكلوا عن طردِ قياس الحذف. وذلك في الفعل المسند إلى ألف الاثنين نحو (هما قرَأَا) محميةً من إفضاء ذلك إلى اللبسِ لو حذفوا. فكذلك ينبغي أن يُحتمل اجتماع مثلين لو صحّ هذا مخافةَ الإجحاف. والإجحاف من موانع طردِ القياس.

٣- أنّا لو سلّمنا أيضًا باجتماع المثلين وأنه ليس في حذف ألفين من الثلاثة إجحاف فإنه ينبغي أن يردعَنا عن هذا الحذفِ أداؤه إلى الخلط بين ما ينصرف وما لا ينصرف كما مرّ تِبيانُه، فيُمتنع منه كما امتُنع منه في (قرأا).

❀ ❀ ❀

حكم رسم (على) (عَ)[1]

س: هل يجوز رسم (علىٰ) إذا جاء بعدها (أل) عينًا فقط، فيُكتب نحو (عَلَىٰ البيت) هكذا (عَ البيت)؟

ج: الحكم في هذه المسألة من جهتين جهةِ النطق، وجهةِ الرسم.

أما النطق فيجوز حذف لام (علىٰ) إذا وليتْها (أل) مظهرةً أي قمرية، قال سيبويه: (وهي عربية). ومنه قول الشاعر:

غـداة طفــت عَ المــاء بكــر بــن وائــلٍ وعجنــا صــدور الخيــل نحــو تمــيمِ

أي علىٰ الماء.

فإن كانت اللام بعدها مدغمة أي شمسية، فلا تحذف نطقًا، فلا تقول: (عَ الدّار) لأن لام (علىٰ) إنما تُحذف استثقالًا لالتقاء مثلين، وهما اللامان، وليس ثَمّ لامان.

وأما الرسمُ دونَ النطقِ، وذلك إذا كان المتكلِّم يُثبت اللامَ نطقًا، ولكنه يرومُ حذفَها رسمًا التماسًا للاختصارِ فيكتبها (عَ البيت) و(عَ الدار) وينطقها (علَىٰ البيت) و(علَىٰ الدار)، فأراه جائزًا بشرطِ أن يصطلحَ المتخاطِبون علىٰ أنَّ الحذف مقصورٌ علىٰ الرسمِ دون النطق ولا سيّما في ما اتصل بلامٍ شمسية نحو (عَ الدّار) لأن حذف اللام حين إذٍ نطقًا لا يجوز كما بينتُ. وهذا كما اصطلحوا

---

(١) نُشر في فسبك في ١٢/ ١٢/ ١٤٣٧هـ.

علىٰ اختصار المئينَ من الكلمات في رموزٍ كـ(ص = صلىٰ الله عليه وسلم) (رض = رضي الله عنه) و(س = سؤال) و(ج = جواب) و(١ = واحد) (٢ = اثنان) وكذلك جميع الأرقام. ولهذا فإن من الخطأ أن يُظنّ أن (ص) تقرأ صادًا. وهذا الذي حمَلَ بعضهم علىٰ تقبيحِها، وإنما تُقرأ (صلىٰ الله عليه وسلم). وكذلك (س) لا يصِحّ أن تُقرأ سينًا، وإنما يقرؤها القارئ (سؤال).

وليس كلّ كلمة يحسُن فيها هذا الاختصار، وإنما يحسُن ذلك إذا كثُر دورانُها في الرسمِ إذ كانت كثرة استعمالِ الشيء داعيةً لاستثقالِه والضّجر منه.

وأنت ترىٰ هذا في المسألة المذكورةِ، فهي كثيرة الدوران شيئًا مّا. هذا علىٰ ضيقِ المقام في تويترَ واضطرارِ الكاتب إلىٰ الإيجاز وحذف الفضول، وزدْ علىٰ هذا أنه قد أُلِف حذفُها في لسان بعض العرب إذا وليتْها اللام القمريّةُ، وأنها قد تفشّت اليومَ في عمَل الكتّاب ودلّهم العُرف علىٰ معناها وأنِسوا إليها. وهذه الأسبابُ الأربعةُ باجتماعِها محسّنةٌ للحذف ومقوّيةٌ له.

ولك في رسمِها بعد حذف اللام وجهان صحيحان:

١- وصلُها بالكلمة بعدها، فتكتبها (علْبيت) و(علْماء) أي علىٰ البيت، وعلىٰ الماء. وهذا هو الرسم المشهور في مصنّفات العلماء. وهذا إذا نطقتَها بالحذف، فأما إذا قصدتّ اختصار الرسم فقط دون النطق فلا أراه جائزًا.

٢- فصلُها عن ما بعدها، فتكتبها (عَ البيت) و(عَ الماء). وهو الأصح في رأيي لأن بقاء الكلمة علىٰ حرف واحد عارضٌ، والعارض لا يُعتدّ به، فلا توصل بما بعدها. ومثلُه (بَ العنبر) أي بنو العنبر. و(مِ الآنَ) أي منَ الآن.

هذا مع وقايتِهِ من اللبس.

وخلاصة القول أنه يجوز لك أن تكتبها في القمرية (عَ البيت) بنطق اللام وحذفها، و(علْبيت) بحذفها نطقًا دون إثباتها، وفي الشمسية (عَ الدّار) بنطق اللام. ولا يجوز كتْبها (عدّار) وأنت تنطقها (علىٰ الدار) لأنه لا يجوز حذفها في النطق.

أمثلة على ضرر مخالفة بعض المذاهب الإملائية للقياس(١)

من الأمثلة علىٰ ضرر تنكّب بعض المذاهب الإملائية لسنن القياس ما أنا ذاكره. وفيه ردّ علىٰ من يزعم أن الإملاء اصطلاح وحسبُ وأنه ليس من العلوم التي تخضع للقياس والنظر:

- كتابتهم (عمرو) بالواو هكذا أوهمت بعض الناس أن الواو تنطق، فتراهم يقرءونها (عمرُو). والرأي كتابتها (عَمْر) كما ذهب إلىٰ ذلك المبرد والنحاس وابن الدهان وغيرهم. وقد فصلت ذلك في حديث مستقلّ.

- كتابتهم (مائة) بالألف هكذا جعلت بعض من نحِس حظّه من المعرفة يقرؤها (ماءَة). والصواب كتابتها (مئة). واختاره أبو حيان.

- كتابتهم (الحارث) هكذا (الحرث) جعلت بعضهم يقرؤه (الحَرْث). وهو كالمتروك الآن.

- حذفهم الألف المبدلة من تنوين النصب في الاسم الممدود نحو (سمعت نداءً) أدّىٰ إلىٰ الخلط بين المصروف والممنوع من الصرف كما بينت ذلك في حديث آخر.

❁ ❁ ❁

(١) نُشر أصله في تويتر في ١/ ١/ ١٤٣٦هـ.

مقدمة تعريفية بعلم الإملاء[1]

- تعريفُه :

هو علمٌ تُعرفُ بهِ أصولُ رسمِ الحروفِ العربيةِ من حيثُ تصويرُها للمنطوقِ.

- أسماؤه:

يسمَّىٰ قديمًا (الكِتَابَ) و(الكِتابَةَ) و(الخطَّ) و(الهِجاءَ) و(الرَّسمَ) و(تقويمَ اليدِ). واصطلحَ المتأخِّرونَ علىٰ تسميتِهِ بـ(الإملاءِ) لأنَّ الإملاءَ من قِبَلِ المعلِّمِ من مَّا يُمتحَنُ بهِ المرءُ في أماكنِ التعليمِ ليُعرفَ مبلغُ إتقانِهِ لهذا العلمِ.

- واضعُه:

لا يُعرفُ علىٰ وجهِ القَطْعِ واضعُ الحروفِ العربيةِ. وكانتِ الحروفُ العربيةُ قبلَ الإسلامِ خاليةً من النَّقْطِ معَ تشابهِ صُوَرِها، وذلكَ لقلةِ الكتابةِ يومَئذٍ وقلَّةِ أهلِها. وكانوا يستعينونَ علىٰ التفريقِ بينَها بزيادةِ بعضِ الأحرفِ ككتابتِهم (مئة) هكذا (مائه) وكتابتِهم (ألئك) هكذا (أولئك).

فلما جاءَ الإسلامُ وانتشرتِ الكتابةُ وخِيفَ اللَّبسُ ابتدعَ أبو الأسودِ الدؤليُّ (٦٩ هـ) صورَ الشَّكْلِ الفتحةَ والضمةَ والكسرةَ وصورةَ التنوينِ غيرَ

---

(١) نُشر في ملتقى أهل اللغة في ٣٠/ ٧/ ١٤٢٩هـ مقدمةً لدروس الإملاء.

أنها كانت جميعًا علىٰ هيئةِ نُقَطٍ معيَّنةٍ (.).

فلمَّا جاءَ نصرُ بنُ عاصمٍ الليثيُّ (٩٠ هـ) ويحيا بنُ يعمَرَ العَدوانيُّ (١٢٩ هـ) ابتدعَا بأمرٍ من الحجَّاجِ بنِ يُوسفَ نَقْطَ الحروفِ، فبدَلَ أن كانتِ الباء والتاء والثاء لها صورةٌ واحدةٌ أضحَىٰ لها ثلاثُ صُوَرٍ. وهكذا سائرُ الحروفِ. وبذلكَ أصبحتِ الحروفُ نوعينِ: حروفًا منقوطةً. وتسمَّىٰ مُعْجَمةً. وحروفًا غيرَ منقوطةٍ. وتسمَّىٰ مُهمَلةً.

ثمَّ خلفَهم الخليلُ بنُ أحمدَ (١٧٠ هـ) فابتدعَ الهمزةَ (ء) والشدَّةَ (ّ) وغيَّرَ صُوَرَ الحركاتِ والتنوين إلىٰ الصورِ المعروفةِ الآنَ (َ ُ ِ) و (ً ٌ ٍ) حتىٰ لا تلتبسَ بالنُّقَطِ. وكان المصحفُ الشريفُ مرسومًا بغيرِ شَكلٍ ولا نَقطٍ. فلما تمَّت صورةُ الرسمِ بنُقطهِ وشَكلِهِ أُجريَ هذا علىٰ المصاحفِ من بعدُ وانتشرَ في الكتابةِ عامّةً.

- أهمّ كتبه:

لعلَّ أقدمها «أدبُ الكاتب» لابنِ قتيبةَ، فقد أفردَ للإملاءِ فصلاً سمَّاه «تقويمَ اليدِ». ومنها «الخط» لابن السراج، و«الجمل في النحو» للزجَّاجيِّ، ففيه بابٌ سمَّاه «باب أحكام الهمزة في الخط»، وله أيضًا كتاب مفرد اسمه «كتاب الخطّ». و«كِتاب الكِتَابِ» [هكذا، وليس الكُتَّاب] لابنِ دُرستويهِ، و «باب الهِجاء» لابن الدهَّانِ. هذا غيرُ كتبِ رسْم المصاحفِ ككتابي «النَّقط» و«المقنع»، كلاهما لأبي عمْر الداني. وغيرُ كتبِ النحوِ والتصريفِ التي عرَضتْ له كـ«شافيةِ» ابن الحاجب ، و«تسهيل» ابنِ مالكٍ ، و«همع

الهوامعِ» للسيوطيِّ.

أما العصرُ الحديثُ فمن أهمِّ كتبه كتابُ «المطالع النصرية» لنصر الهوريني و«كتاب الإملاء» لحسين والي و«رسم المصحف» لغانم الحمد.

- فضلُه:

ليس شيء من العلوم يحتاج إليه الناس كحاجتهم إلىٰ الإملاء، وذلك أن الجهل بها لا يغضُّ في الغالب من قدرِ المرء ولا يضَع من شأنِهِ. أمَّا الإملاءُ فالخطأ فيهِ عيبٌ لصاحبِهِ ودلالةٌ علىٰ نَقصٍ فيهِ. لذلكَ كانَ حقًّا علىٰ كلِّ مَن يعرفُ الكتابةَ أن يضبطَ أصولَهُ ويتحفَّظَ من الزللِ فيهِ .

- أنواعُه:

للإملاءِ أنواعٌ ثلاثةٌ:

١- رسمُ المصحفِ. ولا يُقاسُ عليهِ وإن كانَ أصلَ الإملاءِ الذي عليهِ الناسُ. وذلكَ لخروجِه عن القياسِ مراعاةً لأمورٍ:

الأول: بناء الكلمة علىٰ وجهٍ يمكن معَهُ تعدّدُ القراءةِ.

الثاني: أنّه كان قبل ظهور الشكل والنقط، فربما زُيدَ فيه بعض الأحرفِ دلالةً علىٰ حركةِ ما قبلها.

الثالث: أنّ الصحابة لما رسموا المصحفَ كانوا في بداءته، فلا عجب أن تظهرَ بعض الشواذّ والآراء غيرِ المحكَمة إذ الرسمُ اجتهادٌ من الصحابة رضيَ الله عنهم وليس وحيًا من الله.

٢- رسمُ العَروضِ. وهو خاصٌّ بتقطيعِ الشِّعْرِ. وهو يكتب كل ما يُنطق

دون ما لا يُنطق.

٣- الرسمُ القياسيُّ. وهو الذي يَعنينا. وفرقُ ما بينه وبينَ رسم العروض أنَّ هذا الرسمَ تدخلُه الزيادةُ والحذف ومراعاةُ الأصلِ وأشياءُ أُخَرُ.

مسائل إملائية متفرقة في الهمزة الابتدائية[1]

- س: كيف أفرق بين همزة الوصل وهمزة القطع؟

ج: إن كان عندك أثارة من سليقة صحيحة فاعتبر ذلك بإدخال واو قبل الهمزة، فإن لم تنطقها فهي همزة وصل نحو (واكتُبْ). وإن نطقتها فهي همزة قطع نحو (وأكرِمْ). ولهذا كان الوجه في هذا المبحث أن لا يدخل في الإملاء لأنه جار على الأصل إذ ليس بين منطوقه ومكتوبه تخالف لولا فساد سلائق كثير من الناس.

فإن لم يتهيّأ لك ذلك فاعلم أن كل همزة في أول الكلمة همزة قطع إلا أمر الثلاثي (اكتب) وماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما (انطلقَ، انطلقْ، انطلاق) (استغفرَ، استغفرْ، استغفار) وإلا الأسماء العشرة (اسم، است، ابن، ابنة، ابنم، اثنان، اثنتان، امرؤ، امرأة، ايمن) ومن الحروف (أل) التعريف فقط.

- إذا سمعتَ أحدًا يقول أو يكتب: (يا إبني) أو (ما إسمك) بقطع الهمزة فلا تخطّئه، فقد حكى الأخفش في «معاني القرآن» عن الثقة أنه سمع من العرب من يقول ذلك.

- إذا اتصل بالهمزة في أول الكلمة شيء قبلها فإنه لا يتغير حكمها ولا

(١) نُشر مفرّقًا في آسك وتويتر وملتقى أهل اللغة في أوقات مختلفة.

تعامل معاملة المتوسطة إلا في ثلاثة ألفاظ (هؤلاء) و(لَئِن) و(لئلّا). وأرىٰ أن تُردّ إلىٰ القاعدة فتكتَب (هاأُلاء) و(لَإِن) و(لِأن لّا).

- أرىٰ أن تُرسم همزة الوصل إذا وقعت أول صدر أو عجز بالقطع لأنها تُنطق بالقطع في الابتداء والدّرج، مثال ذلك قول الأعشىٰ:

إِســــتأثر الله بالوفـــــاء وبالـــــــ ـــــــحمد وولّىٰ الملامـــة الــــرجلا

وقول الحماسي:

مــاذا يكلفــك الروحــات والــدُّلَجَا أَلبرّ طـورًا وطـورًا تسـلك اللججـا

وذلك أنك لو رمت أن تصل قوله: (إستأثر) بآخر البيت الذي قبلَه، وهو:

وإن في السفْر مـا مضــىٰ مهَـلا

لوجب عليك أن تقطعها لأن لا يختلّ وزن البيت.

وكذلك قوله: (ألبرّ طورًا)، فإنك إذا أنشدته موصولًا بصدره لم يكن لك مزحلٌ عن قطع همزة (ألبرّ)، فقد صارت بذلك في لفظها همزة قطع لا همزة وصلٍ علىٰ سبيل الضرورة. والخطّ نائب عن اللفظ.

ومثلُ هذا التاء المربوطة إذا أُبدِلت هاءًا في آخر البيت، وذلك كقول ابن مالك:

والله يقضـــــي بهبـــات وافـــرهْ لي ولـــه في درجـــات الآخـــرهْ

ألا ترىٰ أنك إذا وصلت (وافرهْ) بـ(لي وله...) في الإنشاد لم تردّها تاءًا.

وكذلك إذا وقعت التاء المفتوحة محركةً في آخر البيت كقول الحماسي:

حلّـــت تمـــاضر غربـــة فاحتلـــتِ   فلجًـا وأهلـك بـاللّوىٰ فالحَلّــتِ

فإنك تكتبها (فالحلّتِ). وأصلها (الحلّة). وذلك لامتناع الوقف عليها بالهاء في هذا الموضع، فاعرف هذا وقس عليه.

- تُرسم همزة (يا أللهٰ) بالقطع والوصل، وذلك أن فيها لغتين، فمن ينطقها بالقطع يكتبها بالقطع، ومن ينطقها بالوصل يكتبها بالوصل.

- رأيي أنه إذا اتصل بهمزة الوصلِ فاء أو واو فإنها تبقىٰ علىٰ أوّليتِها ولا تُقدَّر في حكمِ المتوسِّطةِ فتُكتب (فاؤْمر - واؤمر) و(فائتِ - وائت).

والمشهور رسمُها علىٰ هذه الصورة (فأمر - وأمر) و(فأتِ - وأتِ).

والعلةُ التي اعتلوا بها لقولِهم هذا هي أنَّها لو ثَبَتَتْ لكانَ ذلك جمعًا بين أَلِفَيْنِ صورة همزة الوَصْل وصورة الهمزة الَّتي هي فاء الكلِمة، مع كونِ الواو والفاء شديدي الاتِّصال بما بعدهما، لا يُوقَفُ عليهما دُونَه.

ويُرد عليها من وجهين:

الأول: عدمُ اطرادِها، فإنهم يكتبون (سائل) ونحوَها بهذه الصورة مع أنها مثلُ (فائتِ) ولم يكرهوا اجتماعَ همزةٍ وألفٍ. وإنما الذي يُكرَه هو أن يجتمعَ حرفانِ متماثلان ليس بينهما حاجزٌ أحدُهما صورةٌ للهمزةِ نحو (شؤون) أو نحو هذه الصورة (اأ).

الثاني: تركيبُ العلةِ تركيبًا فاسدًا ملفَّقًا من أمرينِ، هما الاتَّصال، واجتماع

المثلينِ. فإنْ كانَ اجتماعُ المثلينِ من بابِ (شؤون) فتكونُ دعوىٰ الاتِّصال زيادةً عن العلَّةِ لا حاجةَ لها ويكونُ اجتماع المثلينِ اعتلالاً غيرَ صحيحٍ لبيانِ الفرقِ بينه وبينَ (شؤون). وإنْ كانَ اجتماعُ المثلينِ أمرًا آخرَ غيرَ اجتماعه في (شؤون) فتكونُ هذه أولاً علةً لا نظيرَ لها في كلامِهم، وثانيًا لا مناسبةَ لها للحُكمِ لأنَّ الاجتماعَ إنما كُرِهَ لكونِه لمثلينِ في الرسم لا في الحقيقةِ. وإنما سوَّغ لهم حذفَ أحدِهما لأنه صورةٌ للهمزةِ وليس حرفًا أصليًّا، فحذفُه لا يُوقِع في لبْسٍ وليس فيهِ إجحافٌ. وكلُّ هذا مفقودٌ في هذه المسألةِ.

مسائل متفرقة في علامات الترقيم[1]

- س: هل توضع علامة استفهام في مثل قول بعض العلماء: (ألا ترى أن كذا وكذا...)؟

ج: الاستفهام هنا استفهام تقريري لا يلتمَس به الجواب، فكأنه يقول: (قد رأيت كذا)، فالأجود إذن أن لا يُتبع بعلامة استفهام إيثارًا لمراعاة المعنى كما فعلت العرب ذلك في نحو ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ ﴿٥٦﴾﴾ [سورة الحجر:٥٦].

- الاستكثار من علامات الترقيم عُقلةٌ للكاتب، والإقلال منها سببٌ لاستعجام الكلام واستبهامه على القارئ، والتوسُّط بينهما خير.

- علامات الترقيم علمٌ مضطربٌ، ولا خليلَ له.

- أرى أن توصل علامات الترقيم بما يجاورها من غير فراغ نحو (جاء زيد، ولكن لم يصحبه محمد.) وليس (جاء زيد ، ولكن لم يصحبه محمد .). والحجّة لذلك القياسُ على الكلِم الأحادية، فإنهم إذا كانوا يوجِبون وصلَها مع استقلالها من جهةِ المعنَى محمِيةً من أن تبقَى مفردَةً، وذلك كواو العطف نحو (وقالَ) وليس (و قال)، فأن يصِلوا علاماتِ الترقيم أقمَن وأجدَر لأنها ليست كلِمًا، وإنما هي دلائلُ وصُوًى يؤتَى بها لبيانِ عَلاقةِ ما بعدها بما قبلَها من قِبَل

---

(١) نُشر مفرّقًا في تويتر وملتقى أهل اللغة وآسك في أوقات مختلفة.

التعلّق أو الانفصالِ. وهذا التنوينُ، وهو نونٌ تلي اللفظَ، نراهم يكتبونَه علىٰ الحرفِ، وليس بعدَه مع أنه يُنطَق بعدَه.

- لا أحبّ وضع علامة (=) بين أجزاء الكلام. وأجدني أنفر من القراءة لمن يولَع بها.

-لا بأس أن تضاف هذه العلامة :) إلىٰ علامات الترقيم لتكون دلالة علىٰ أن الكلام محمول علىٰ الممازحة أو ملحوظٌ به موضعُ طرفة.

❁ ❁ ❁

أيّ هذين الرسمين أصوب (إذن) أم (إذًا)؟[1]

س: أيّ هذين الرسمين أصوب (إذن) أم (إذًا)؟

ج: في هذا مذهبان مشهوران للعلماء. وهما قائمان علىٰ اختلافِهم في الوقفِ عليها، فمَن يقِف عليها بالنونِ يكتبها بالنون (إذن). وهو مذهب المازنيّ وتلميذِه المبرَّد. وقال المبرَّد: (أشتهي أن أكوي يدَ من يكتبها بالألف لأنها حرفٌ مثل أن ولن). وعلىٰ ذلك كثيرٌ من المعاصرين. واختارَه مجمع اللغة بالقاهرة. ومَن يقِف عليها بالألف يعتدّها تنوينًا لأن التنوين هو الذي يُبدل في الوقف ألفًا إذا كان نصبًا، فيرسمها (إذًا). وهو مذهب القرّاء. وشايعَهم عليه جماعة من النّحاة. وذلك لأنَّ الرسمَ مبنيّ علىٰ مراعاة حال الابتداء والوقفِ.

وحجّة من يقف عليها بالنون أنّها حرفٌ، والحروف لا يلحَقها التنوين لأنه من خصائصِ الأسماء.

وحجّة من يقِف عليها بالألف متابعةُ رسمِ المصحف لأنَّها رُسِمت فيه بالألفِ. ووقوفُ القرّاء عليها بالألف اتباعٌ للرسمِ.

وأرجّح كتابتها بالنونِ للحجّة التي بيّنتُ. فأمّا رسمُها بالمصحف ألفًا فلا يُحتجّ به لأن في رسم المصحف أشياءَ كثيرةً خارجةً عن حدِّ القياسِ لا علـةَ لهـا

---

(١) في الوقف والابتداء.

نُشر في آسك في ٢٧/ ٧/ ١٤٣٦هـ.

لائحةً. وقد يجوز أن يكونوا رسموها فيه ألفًا لأن نطقَ النون والتنوين في الوصلِ سواءٌ. هذا مع شِدّة التشابه بين (إذا) الشرطية و(إذًا) الحرفية الناصبة للفعلِ حتّىٰ زعم بعضهم أن الناصبة اسمٌ، ولم يُعمِلوا الأصلَ الإملائيَّ الذي يجعلُ الاعتداد برسم الكلمةِ في حال الابتداء والوقفِ. وأنا أذكر أمثلةً من رسم المصحفِ تشهَد لهذا.

فمن ذلك رسمهم ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١] بحذف ألف (أيّها) رعاية لحال الوصل. ولم يعبئوا بحال الوقف. ولو فعلوا ذلك لأثبتوها إذْ كانت الألف تُنطق في الوقف، وإنما حُذفت في الوصل لالتقاء الساكنين. ومنه رسمهم ﴿وَيَدْعُ ٱلْإِنسَٰنُ﴾ [الإسراء: ١١] بحذف الواو، و﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [النساء: ١٤٦] بحذف الياء لهذه العِلّة.

علىٰ أن من يرسمها نونًا وهو مُقِرّ بأنها تُبدلُ ألفًا في الوقف كالتنوينِ له أن يحتجّ بأنّ ذلك مُشبّه بالتنوين، وليس تنوينًا حقيقةً لأن التنوين لا يَلحق الحروف. ومتىٰ كان ذلك حسُن أن يُفصَل بينه وبينَ الاسم حتىٰ لا يُتوهّم أنه تنوينٌ فيُرسمَ نونًا. وكذلك يقال في نون التوكيد الخفيفة في نحو ﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥﴾ [العلق: ١٥].

وللفرّاء مذهب ثالثٌ، وهو التفرقة بين أن تُعمل فتكتب نونًا، وبين أن تُهمَل فتكتب ألفًا.

❀ ❀ ❀

مسائل إملائية متفرقة في الهمزة المتوسطة[1]

- س: هل نرسم (جزءَين) أم (جزأين)؟

ج: يجوز رسمها (جزءَين) علىٰ حدّ من يرسم (مسئلة) هكذا مراعاة لوجه تخفيفها في مذهب أكثر العرب، أو علىٰ حدّ من يرسمها (مسألة)، ولكن من غير اعتداد بالتوسط العارض كما لم يعتد به بعضهم في نحو (قرأوا).

ويجوز أيضًا (جزأين) علىٰ مذهب من يرسم (مسألة) هكذا مع الاعتداد بالتوسط العارض. وهو أصحّ.

- س: أيُّ هذين الرسمين هو الصواب (سُئِلت) أم (سُؤِلت)؟

ج: في رسم هذه الكلمة ونظائرِها مذهبان:

١- وضع الهمزة علىٰ ياء هكذا (سُئلت). وهو مذهب سيبويه لأنّه يعتدّ بحركة الهمزة إذا كانت مكسورة وما قبلها مضموم أو كان العكسُ فيسهّلها إلىٰ الحرف الذي يُجانس الحركةَ بينَ بين. ولهذا تُكتب الهمزة في (مستهزؤون) في مذهبه علىٰ واو.

٢- وضع الهمزة علىٰ واو هكذا (سُؤِلت). وهو مذهب الكوفيين والأخفش لأنهم في مثل هذه الحال يُراعون حركة ما قبل الهمزة فيسهّلون الهمزة إلىٰ الحرف المجانس لها بين بينَ. ولهذا تكتب (مستهزئون) في مذهبهم

(١) نُشر مفرّقًا في آسك وتويتر في أوقات مختلفة.

علىٰ ياء.

والناس اليومَ يلفقون بين المذهبين فيكتبون (سُئلت) علىٰ مذهب سيبويه، ويكتبون (مستهزئون) علىٰ مذهب الكوفيين والأخفش طردًا منهم لقاعدة الأقوىٰ التي كشف عنها بشير سلمو عام١٩٥٣م لأن الكسرة أقوىٰ من الضمة.

- س: ما الصواب في حال الرفع (أسْوَأُهم) أم (أسْوَؤُهم)؟

ج: تكتب (أسْوَءُهم) في أجود الأوجه لأن الهمزة مضمومة وقبلها فتحة، والضمة أقوىٰ، فكُتبت (أسوؤهم) فالتقىٰ مثلان أحدهما صورة للهمزة فحُذف.

وبعضهم لا يبالي اجتماعهما فيكتبها (أسوؤهم).

وآخرون لا يعتدّون بما اتصل بالكلمة في آخرها، فيجعلونها في حكم المتطرفة فيكتبونها (أسوأُهم). ففيها كما ترىٰ أوجه ثلاثة.

- س: ما الصواب (كئابة) أم (كآبة)؟

ج: المتقدمون يكتبونه (كئابة) من غير سنّ، ولكن لا تمثيل لها في المِجسّات الحاسوبية. وذلك أن أصلها (كأابة) فكرهوا التقاء مثلين أحدهما صورة للهمزة فحذفوه فصارت (كئابة). وهو رسم المصحف. ومن قياسه رسم (ءامن) و(قرءان) هكذا.

والمتأخرون ينقلون الهمزة إلىٰ الألف بعدها ويصوّرونها مدّةً اختصارًا فيكتبونها (كآبة) كما يكتبون (آمن) و(قرآن) كذلك. وهو المأخوذ به.

- س: أيٌّ الصواب في الرسم (مفاجَئات) أم (مفاجَآت)؟

ج: تكتب في الرسم القديم (مفاجَئات)، ولكن من غير سنّ. وأصلها (مفاجَأات)، فالتقى حرفان متماثلان أحدهما صورة للهمزة وكرسي لها، وهذا مستثقل، فحُذف فصارت (مفاجءات) فوُصل ما قبلها بما بعدها. ويجوز كتابتها بسنّ (مفاجَئات) ليكون حيّزًا لها.

والمتأخرون يكتبونها (مفاجآت) لأن من قياسهم إذا وقعت همزة وبعدها ألف أن ينقلوا الهمزة ويجعلوها مدّة فوق الألف اختصارًا. ومثله (قُرآن).

ولكن يشكل على هذا أنهم خصوا ذلك بالألف دون الواو والياء، إذ يلزمهم أن يكتبوا (شئون) بنقل همزتها وجعلها مدّة فوق الواو. وكذلك (زئير) ونحوها إلا أن يدعوا الفرق، ولا فرق ظاهرًا.

- س: ما الصواب في الرسم (مسألة) أم (مسئلة)؟

ج: في رسم (مسألة) وجهان:

الأول: كتابتها (مسئلة). وهذا هو حاقّ القياس فيها. وهو أقدم الوجهين لأن تخفيفها (مسَلة). والرسم موضوع على مراعاة مذهب التخفيف، ولكن يلزم من يكتبها هكذا أن يكتب (يسأم) و(يلؤم) و(يزئر) هكذا (يسئَم) و(يلئُم) و(يزءِر).

الثاني: كتابتها (مسألة). ويمكن أن يُحتج له بثلاثة أمور:

١- أن الكسائي والفرّاء يجيزان تخفيف (مسألة) إلى (مسالْة) بإبدال الهمزة ألفًا. وقد حُكي في (المرأة) و(الكمأة) (المرَاْة) و(الكماْة)، فتكون بذلك جارية

علىٰ مذهب التخفيف.

٢- أنها رسمت في بعض نُسخ المصحف في موضع واحد علىٰ ألف. وذلك في قوله تعالىٰ ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠].

٣- أنّ رسمَها كذلك جارٍ علىٰ سَنن قاعدة الأقوىٰ التي أقام دعامتَها بشير سلمو. وهي من ما يسهّل الإملاء ويقرّبُه للمتعلِّم. وهذا غرضٌ مطلوبٌ.

- يجوز في رسم الهمزة في نحو (شئون) و(رءوف) ثلاثة مذاهب:

١- رسمها علىٰ واو، فتجتمع واوان فتُكتب هكذا (شؤون) (رؤوف). وهو مذهب العراقيين والشاميين اليومَ.

٢- حذف الواو التي هي صورة للهمزة كراهية لاجتماع الأمثال كما كُره ذلك في (ساءَل)، فتكتب هكذا (شئون) (رءوف). وهو مذهب أكثر العلماء. وعليه رسم المصحف. وبه صدر قرار مجمع اللغة بالقاهرة. وهو الشائع في رسم المصريين اليوم. وهو الذي أرجّحه.

٣- حذف واو المدّ فتُكتب هكذا (شؤن) (رؤف). وفيه إلباس، مع أن الوجه حذف الواو التي هي صورة للهمزة لا واو المدّ. وهو غير مستعمل الآن إلا ما وجدته من بعض علماء الجيل المنصرم كمحمد محيي الدين عبد الحميد في نشرته لـ«شرح الحماسة» للتبريزي.

- يجوز في رسم (مَئُونة) ثلاثة أوجه:

١- (مئونة). وهو المختار.

٢- (مؤونة).

٣- (مَؤُنة).

وفيها لغة ثانية، وهي (مُؤْنة) علىٰ وزن (غرفة). وأنشدوا لها شاهدًا من الشعر. ويحتاج ثبوتها إلىٰ بحث. وكثيرًا ما يرسم المتقدمون (مَئونة) هكذا (مَؤُنة) علىٰ الوجه الثالث فيضبطها المحققون خطئًا (مُؤْنة).

ويظهر أن (مُؤْنة) علىٰ زنة (غُرفة) قد اشتهرت في العصر العباسي كما يدلّ علىٰ هذا بعض شعر أهل ذلك العصر. ومن الغريب ما وجدته من اضطراب اختيار عبد السلام هارون بين هاتين اللغتين وأوجه رسمها في صفحات متجاورة من «الحيوان»:

- ١١ -

ومؤلِّفه مُتعَبٌ مكدود ، فقد كُفِى مَؤُونَة جمعه وخزنِه ، وطلبِهِ وتتبُّعِه ، وأغناه ذلك عن طول التفكير ، واستنفادِ العمر وفَلِّ الحدّ ، وأدرَك أقصى حاجتِه وهو مجتمعُ القُوَّة . وعلى أنّ له عند ذلك أن يجعَلَ هُجومَه عليه من التوفيق ، وظفَره به باباً من التسديد .

-١٣-

ولو كنتَ فطِنت لعجزك ، [و(١)] وصَلْتَ نقصَك بتمامِ غيرِك ، واستكفَيْتَ من هو موقوفٌ على كفايةِ مثلك ، وحَبِيسٌ على تقويم أشباهك كان ذلك أزينَ فى العاجِل ، وأحقَّ بالمثُوبة فى الآجل ، وكنتَ إنْ أخطأتكَ الغنيمةُ لم تُخطِئك السلامة ، وقد سَلِم عليك المخالفُ بقدر ما ابتُلِى [به] منكَ الموافِق . وعلى أنّه لم يُبتَل منك إلا بقدْرِ ما ألزمتَه من مُؤْنةِ تثقيفك ، والتشاغُلِ بتقويمك . وهل كنتُ فى ذلك إلاّ كما قال العربىُّ :

« هَلْ يَضُرُّ السَّحابَ نَبْحُ الكِلابِ » .

-١٥-

فلو شئتُ أدْلى(١) فيكما غير واحد … عَلانيةً أو قالَ عندى فى السِّرِّ

فإنْ أنا لم آمُرْ ولم أنْهَ عنكُما … ضَحِكْتُ له كيما يَلَجَّ ويَسْتَشْرِى(٢) ٨

وقال النَّمِر بن تَولَب :

جزَى اللهُ عنِّى جَمْرَةَ ابنةَ نوفلٍ … جزَاءَ مُغِلٍّ بالأمانةِ كاذِبِ(٣)

بما خَبَّرَتْ عنِّى الوُشاةَ ليكذِبوا … علىَّ وقد أوليتُها فى النوائِبِ

يقول : أخرجتْ خبرَها ، فخرج [إلى(٤)] من أحبُّ أن يعابَ عندها .

ولو شئتَ أن نعارضَك لعارضناك فى القول بما هو أقبحُ أثراً وأبقى وَسْماً ، وأصدقُ قِيلاً ، وأعدلُ شاهداً . وليس كلُّ مَن تَركَ المعارَضةَ فقد صفح ، كما أنّه ليس من عارَضَ فقد انتصرَ . وقد قال الشاعر قولاً ، إن فهمتَه فقد كفيتَنا مئُونةَ المعارَضة ، وكفيتَ نفسك لزومَ العارِ . وهو قوله(٥) :

- أسهل القواعد التي تضبط كتابة الهمزة المتوسطة هي التي صدرَ بها قرار مجمع القاهرة في الدورة السادسة والأربعين. وما سوىٰ ذلك فعسِر لا يكاد يُحفظ.

- الأصوب كتابة (هيئة) هكذا مراعاة لمآلها عند التخفيف. ومن

المعاصرين من يكتبها (هيأة). وهو ضعيف. ويُخرّج علىٰ أوجه:

١- أن يكون علىٰ مذهب من يلتزم كتابة الهمزة علىٰ الألف مطلقًا. وهذا مذهب قديم، ولكنه مهجور مطّرَح.

٢- أن يكون من من يراعي مذهب التخفيف، فيكتبها كذلك علىٰ لغة من يخففها إلىٰ (الهيَاة). وهي لغة حكاها الكسائي وسيبويه، ولكن يلزمه أن يكتب (سَوأة) هكذا.

٣- أن يكون من من يلتزم قاعدة الأقوىٰ مطلقًا، فيلزمه أن يكتب (سوأة) و(الخَطيأة) و(الحُطيأة) هكذا. وهذا لا يقول به أحد يعول عليه.

❀ ❀ ❀

مسائل إملائية متفرقة في الهمزة المتطرفة[1]

- تُرسم الهمزة المتطرفة المفتوح ما قبلها على الألف أبدًا أيًّا كانت حركتها، فتكتب (هذا خطَأٌ - رأيت الخطَأَ - أصلحت من الخطَإِ) هكذا. ولا ترسمها (من الخطإٍ) لأن الهمزة المتطرفة لا تُراعى حركتها البتة، وذلك من جهة أن الرسم مبنيٌّ على الابتداء والوقف لا على الوصل، فإذا رسمتَها تحت الهمزة (من الخطإِ) فقد راعيتَ وصلَها فاعتددت بحركتها، وهي الكسرة. وهذا مخالف للقاعدة. على أنه ينبغي إذِ اعتددت بوصلها أن تكتبها (من الخطَئِ). ويلزمك فوق هذا كما راعيتَ الكسرة أن تراعي الضمة فتكتبها (هذا خطؤ). ويلزمك أيضًا لوازم أخرى معروفة.

وليس يجوز قياسها على الهمزة الابتدائية لأن الهمزة الابتدائية جارية على قياس الرسم، وهو أنه مبني على الابتداء والوقف، وذلك أن حركتها تُعرف في حال الابتداء بها والوقف عليها خلافًا للهمزة المتطرفة إذ لا تُعرَف حركتها إلا بمراعاة وصلها.

- يُكتب الأمر والمضارع المجزوم من (نأى) ونحوه هكذا (انْء) (لم يَنْء) لأن الهمزة متطرفة وما قبلها ساكن. وبعضهم يراعي الأصل، وهو كونها متوسطة قبل الحذف، فيكتبها (انْأَ) (لم ينأ). ولا أستحسن ذلك.

---

(١) نُشر مفرّقًا في ملتقى أهل اللغة وآسك وفسبك في أوقات مختلفة. وبعضه لم يُنشر من قبل.

- إذا اتصل بالهمزة المتطرفة ضمير أو علامة تثنية أو جمع فإنها تأخذ حكم المتوسطة علىٰ الراجح نحو (هذا خطؤك، ورأيت خطأك، وعجبت من خطئك). وهو مذهب أكثر المتقدمين والمعاصرين. وبه صدر قرار مجمع القاهرة. ومن العلماء من لا يعتدّ بما اتصل بها فيجري عليها حكم الهمزة المتطرفة فيكتبها (هذا خطأُك، ورأيت خطأَك، وعجبت من خطأك). وعليه بعض المعاصرين.

- أرىٰ رسم الهمزة المتطرفة المفتوح ما قبلها إذا كانت منصوبة منونة كهذا المثال (خطَئًا). وذلك أن أصله (خَطَأًا) فالتقت ألفان إحداهما صورة للهمزة فحذفت كما هو القياس في نحو (ساءَل) و(رءوف) إذ أصلهما (سائل) و(رؤوف)، فصارت (خطءا) ووُصل ما قبلها بما بعدها علىٰ حد القياس كما فُعل بـ(شءون) ووُضع لها سِنّ ليكون حيّزًا لها فصارت (خطَئًا). ومثله أيضًا (مبتدءًا) إذ أصله (مبتدأًا) ثم (مبتدءًا).

وأكثر العلماء يرسمونها بألف واحدة (خطأً) ويضعون الهمزة عليها. ويُنتقَد هذا المذهب بأن فيه خروجًا عن القياس لأنهم لما التقت ألفان حذفوا الألف المبدلة من التنوين. والوجه أن تُحذف الألف التي هي صورة للهمزة كما تُحذف في (ساءَل) وغيرها.

وبعضهم يرسمها بألفين (خطأا). ويُنتقَد بأن فيه التقاء مثلين أحدهما صورة للهمزة. وهو مكروه في الرسم.

- لا يجوز في اصطلاح الإملاء المعاصر رسم (سيّء) و(طيّء) هكذا، بل

ترسم (سيّئ) و(طيّئ)، ولكن يظهر لي أن قياس من يكره من المتقدمين التقاء المثلين إن كانا ياءين كما يكرهه في الألفين والواوين فيرسم (إسراءيل) هكذا أن يكره ذلك في (سيّئ) إذ لا فرق بينها وبين وبين (إسرائِيل) إلا في التطرف، وهو فرق غير مراعًى لأنهم يرسمون (مقروء) و(السماء) من غير ألف، وأصل قياسها أن تُرسم (مقروؤ) و(السماأ). وفرقٌ ثانٍ، وهو أنها مشددة، وهو غير مراعًى أيضًا لأنهم يرسمون (التبوّء) بواو واحدة مع تشديدها.

فإن صحّ هذا - وأرجو أن يكون صحيحًا - فهو مذهب قديم لبعض المتقدمين، ولكنه كالمطّرح في عصرنا. على أنه يلزم من أخذ به مستصحبًا حجّته أن يطرد هذا فيرسم (إسراءيل) و(جزءِيّ) ونحوهما بياء واحدة.

ولعلي أظفر في مستقبل الأيام بنصّ يجلو يقين هذه المسألة.

❁ ❁ ❁

مسائل إملائية في باب الفصل والوصل[1]

- س: هل صحيح أن وصل (إن شاء الله) بهذه الصورة (إنشاء الله) يعني أن القائل أنشأ اللهَ وأوجدَه؟

ج: لا يجوز وصل (إن) بـ(شاء) لأنهما كلمتان منفصلتان، غير أن الوصل على خطئه لا يوجب هذا المعنى المذكور لثلاثة أمور:

الأول: أنَّ المصدر قد يضاف إلى فاعله كما يُضاف إلى مفعوله، فجائِز أن يكونَ معنى (إنشاء الله) أن المنشئ هو الله كما قال تعالَى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصۡرُ ٱللَّهِ وَٱلۡفَتۡحُ ١﴾ [النصر:١]، وقال: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمۡ نُصۡحِيٓ﴾ [هود: ٣٤]، وقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَرۡجُونَ رَحۡمَتَ ٱللَّهِۚ﴾ [البقرة: ٢١٨].

الثاني: أنَّ كلمةَ (إنشاء الله) قد تجيءُ بعد قولك مثلاً: (سأذهب إنشاء الله)، فلا يصِحّ احتمالُها ما زعموه من المعنَى لأن الفعل (أذهب) فعلٌ لازمٌ لا ينصب مفعولًا.

الثالث: أنا لو سلَّمنا بأنَّ هذه الكلمة لا تنفكّ عن هذا المعنَى المحظور شرعًا فإن كَتبَ الكاتب لها على هذه الصورة ناشئ عن جهله بمبحث الوصل والفصل لا عن إرادة منه لهذا المعنى المنكَر.

- س: كيف يُرسم نحو (أربعمئة) بالوصل أم بالفصل؟

---

(١) نُشر مفرّقًا في ملتقى أهل اللغة وآسك وتويتر في أوقات مختلفة. وبعضه لم يُنشر من قبل.

ج: في رسم (أربعمائة) ونحوها علىٰ هذه الصورة خروج عن القياس من وجهين:

الأول: زيادة الألف في (مائة).

الثاني: وصل (أربع) بـ(مائة).

أما الألف فالرأي حذفها. وبه قال المبرد وأبو حيان. ويكاد ينتهي إليه رأي المعاصرين.

وأما الوصل فلا مسوّغ صحيحًا له.

وإذن تكتبها (أربع مئة) بالفصل. وكذلك سائر أخواتها. وهو رأي مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- س: ما الرسم الصحيح لـ(معديكرب)؟

ج: من يُعربه إعراب الممنوع من الصرف، وهو اللغة العُليا، يجعله كلمة واحدة (معدِيْكرب) لأنه مركب مزجيّ.

ومن يضيف أول جزأيه إلىٰ الثاني يكتبه (معدِيْ كرب) لأنه حين إذ كلمتان.

- الراجح في رأيي فصلُ (مَن) و(ما) الموصوليتين والشرطيتين والاستفهاميتين عن حروف الجرّ (في) و(مِن) و(عن) إذا دخلت عليهما، فتكتبها (في مَن) (في ما) (من مَن) (مِن ما) (عن مَن) (عن ما). وهذا قول أبي جعفر النحاس في هذه المواضع كلها. ورأىٰ فصل أكثرها أو بعضها ابن الدهان وابن عصفور وأبو حيان في تفصيل يطول ذكرُه. وخالف في ذلك

آخرون فرأوا الوصل في هذه المواضع جميعًا، منهم ابن قتيبة. وكذلك الزجاجي وابن مالك وغيرهما في بعضها. وعلىٰ هذا الإملاء الحديث.

وعلة ترجيح مذهب الفصل في جميع هذه المواضع البقاءُ علىٰ الأصل، وهو أن كل كلمة تُرسم منفصلةً ما لم يوجد موجب لوصلها بما يجاورها. ولا موجب صحيحًا ها هنا يمكن طرده علىٰ نظائره.

- المشهور وصل (كي) بـ(لا)، فتُرسم (كيلا). وأنا أرجح الفصل (كي لا) لأنهما كلمتان مستقلتان لا مسوغ كلّيًّا لوصلهما. وهو قول ابن قتيبة وأبي جعفر النحاس.

- أرىٰ رسم (حينئذٍ) هكذا (حين إذ) خلافًا للمشهور لأنهما كلمتان منفصلتان. وكذلك نظائرها، وذلك أنه لم يعرض فيها ما يوجب الوصل. وقد نص علىٰ ذلك ابن بابشاذ، وذكر أنها توصل إذا بنيتَ جزأها الأول علىٰ الفتح علىٰ إحدىٰ لغتَيها.

- س: لمَ لا تُفصل الواو عن ما بعدها نحو (وقالَ) مع أنها كلمة مستقلة؟

ج: صحيح أنها كلمة مستقلة، ولكن من موجبات وصل الكلمة بما قبلها أو ما بعدها أن لا يمكن الابتداء بها والوقف عليها لكونها علىٰ حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الجر وبائه. فإن كانت علىٰ أكثر من حرف فُصلت نحو (قد قال).

مسائل إملائية في الشكل[1]

- من العلماء من يرىٰ الضبط التامّ لكلِّ حرفٍ ما يُشكِل منه وما لا يُشكِل. وقد ذكر ياقوت في تَرجَمةِ عليِّ بن زيد القاشانيِّ (ت بعد ٤١١) أنه (صاحب الخطِّ الكثير الضَّبْطِ المعقَّد. سلكَ فيه طريقة شيخِه أبي الفتحِ) [معجم الأدباء ٤/ ١٧٥٩]، فهذا يدلّ علىٰ أن ابن جني كان يرىٰ هذا الرأي.

ومنهم من يرىٰ الاقتصار علىٰ ضبط ما يُشكِل. وقد نقل ابن السراج عن أبي محمد اليزيدي (ت٢٠٢) أن الإيجاز في الضبط أحسن، وذلك قوله: (فإذا جاء شيء يُستدل بغيره عليه تُرك [أي ضبطُه] للإيجاز). ومثّلَ لهذا.

والمذهب الثاني أسَدّ وأجودُ، فينبغي أن يُضبط من الأحرف ما يُخشىٰ زللُ كثير من أوساط قرّائِه فيه عادةً أو أن يُبطّئ من تحدّر قارئه في قراءته بسبب حاجته إلىٰ التأمّل في النصّ للاهتداء إلىٰ صواب الضبط. وهذا أمر تقريبيّ لا حدّ قاطع له.

- من المؤسف أن تُضطرّ أحيانًا إلىٰ الاستعانة بالترجمة الإنجليزية لعلَمٍ عربيٍّ لتتعرَّف ضبطَه! أفليس في العربيَّة من الشَّكل ما يؤدّي هذا الغرض، فلِمَ لا يُوضَع؟!

- إذا دخلت لام التعريف علىٰ كلمة أولها لام، فحق الشدَّة أن توضع علىٰ

(١) نُشر مفرّقًا في تويتر وملتقىٰ أهل اللغة في أوقات مختلفة.

اللام الثانية كـ(اللَّيل) لأن الأولىٰ مدغمة فيها إذْ كانتا متماثلتين. وقد كان الوجه في الإملاء أن تكتب بلام واحدة مشددة (الّيل) كما تكتب (شَدْدَ) هكذا (شدَّ)، ولكنهم عدُّوا لام التعريف كالكلمة المستقلّة فألحقوها بنحو (بل لّا).

- س: ما القول في ضبط (الْلَذان) هكذا بسكون علىٰ اللام الأولىٰ وفتحة علىٰ اللام الثانية؟

ج: إذا التقىٰ مِثلانِ وجبَ إدغامُ أحدِهما في الآخَرِ، فإن كانا في كلِمة رُسِما حرفًا واحدًا مشدَّدًا نحو (جلَّ)، أصلُها (جَلْلَ). وإن كانا في كلمتينِ أو شِبههما رُسِما حرفينِ الثاني منهما مُشَـدَّدٌ نحـو ﴿بَل لَّا يَخَافُونَ ٱلْأٓخِرَةَ ﴿٥٣﴾﴾ [المدثر: ٥٣]. ولا تنطِقُها ثلاثَ لاماتٍ لأن اللام الأولَىٰ جُعِلت لامًا مُدغمةً في اللام الثانيـة، كما أنك لا تنطقُ النونَ في نحوِ ﴿فَمَن يَعْمَلْ﴾ [الزلزلة: ٧]. ولو قرأتَها كما هـو مقتضَىٰ الخطِّ لنطقتَ نونًا وياءَينِ. وهذا لا يصِحُّ. ومن هـذه البابـةِ (اللَّـذانِ)، فلو كانَت اللامانِ في كلِمةٍ واحدةٍ لكُتبتا (الَّذانِ)، ولكنَّهم عـدُّوهما في كلِمتـينِ فتركُوا اللامَ الأولَىٰ إشعارًا بالأصلِ ودلالةً عليه، فلذلك تكتبها (اللَّذانِ).

أما من يكتبها (الْلَذانِ) فمخطئ لأنه لم يُدغِم، ولو أدغَم لشدَّدَ لأن علامةَ الإدغام الشدَّةُ. والإدغامُ هنا واجبٌ لأنهما مِثلانِ.

فإن قالَ: وما يمنع من أن أدغِمها وهي مكتوبةٌ علىٰ هذه الصورةِ؟

قيلَ له: لا بُدَّ لك حين إذٍ من وضع الشدَّة علىٰ اللام. وهذا اصطلاحُ الكُتَّابِ، قال الخليلُ: (التشديدُ علامةُ الإدغامِ).

فإن قالَ: هَبْ أني لم أدغِم، فأيُّ شيءٍ يختلِف؟

قلتُ: الإدغامُ يوجبُ نطقَ الحرفينِ جُملة واحدةً من غير مُهلةٍ بينهما حتى كأنَّهما حرفٌ واحدٌ. ولهذا زعم بعضُهم أن زمان نطقهما أقصر من زمان النطق بالصوتينِ غيرِ المدغَمين . وآيةُ ذلكَ أنَّك لا تدغِم الواو في نحو ﴿قَالُواْ وَمَا﴾ [البقرة: ٢٤٦]، فلا تقول: (قالوا وَّما) لأنك لو أدغمتَها لسلبتَها المَدَّ. وهذا مرفوضٌ.

مسائل إملائية في باب الحذف(١)

- س: ما علة الحذف في رسم نحو (الله) و(هذا) و(لكن) وغيرها؟

ج: يظهر لي أن هذا من بقايا الرسم القديم لأن العرب لم يكونوا قديمًا يثبتون صورة الألف إذا كانت في وسط الكلمة. فلما راجع الكُتَّاب قوانين الخطّ بعد ظهور الإسلام تكلّفوا حمل الألفاظ على القياس فاستقامت لهم ما خلا بعضَ الألفاظ المشهورة، فإنهم تهيّبوا الإقدام عليها لطول إلفهم لها وكثرة جوَلانها في كتاباتهم فتركوها على حالها كـ(بسم) و(الله) و(الرحمن) و(لكن). ومنها ألفاظ تهيّبوا تغيير صورتها في بادئ الأمر ثم لم يلبثوا أن أقدموا عليها شيئًا بعد شيء كـ(إسماعيل) و(إسحاق) و(الحارث) و(السماوات)، وذلك لأنها أخفتُ ذكرًا وأقلّ سيرورةً من (بسم) و(الله) ونحوهما.

- س: هل يجوز حذف الألف من (باسم الله) إذا لم تُذكر البسملة كاملةً؟

ج: صور البسملة خمس:

الأولى: أن تُذكر كاملةً (بسم الله الرحمن الرحيم)، فيجب حذف ألفها قولًا واحدًا بلا خلاف.

الثانية: أن يُقتصَر على (باسم الله) دون (الرحمن الرحيم). وفيها قولان:

الأول: أنه لا يجوز حذفُها. وهو قول الجمهور.

(١) نُشر مفرّقًا في تويتر وفسبك وآسك في أوقات مختلفة.

الثاني: أنه يجوز حذفُها وإثباتُها. وهو قول الكسائي والفرّاء.

الثالثة: أن يضاف (الاسم) إلىٰ غير لفظ (الله) نحو (باسم الرحمن) أو (باسم ربِّك). وفيها قولان:

الأول: أنه لا يجوز حذفُها. وهو قول الجمهور.

الثاني: أنه يجوز حذفُها. وهو قول الكسائيّ. وأنكرَه الفرّاء.

الرابعة: أن يكون العامل المتعلَّق به ظاهرًا نحو (بدأت باسمِ الله)، فلا يجوز حذف الألف بالإجماع إلا أن تقدِّرهما جملتين إن أمكن التقدير. نصَّ علىٰ هذا ثعلب.

الخامسة: أن يُجرّ الاسم بغير الباء سواءٌ أأُضيف إلىٰ لفظ (الله) أم أُضيف إلىٰ غيرِه نحو (لاسمِ الله حلاوةٌ علىٰ اللسان) و(لاسمِ الرحمن نورٌ)، فلا يجوز حذف الألف بالإجماع.

- س: كلمة (داوود) أبواو هي أم بواوين؟

ج: مذهب أكثر المتقدمين علىٰ أنه إذا اجتمع حرفا لين متماثلان حُذف أحدهما ما لم يحصل لبس، فيحذفونه من نحو (داوود) و(طاووس) و(يستوون) وغيرها. وبعضهم يرىٰ إثباتهما علىٰ الأصل. وهو الراجح.

- س: رأيت بعضهم يثبت ألف (ابن) بعد الكنية نحو (أبو عبيدة ابن الجراح)، فما وجه ذلك؟

ج: هذا مذهب حكاه الزجاجي وابن جني ونسباه إلىٰ بعض كتاب عصرهم. وهو مذهب مرجوح. وحجته أن علة الحذف كثرة الاستعمال، ولم

يكثر استعمال الكنية كثرة استعمال الاسم. وفي الردّ عليه تفصيل لا يتسع له هذا الموضع.

- س: هل لرسم كل ما ينطق نحو (هاذا) و(لاكن) وجه سائغ؟

ج: لم أجد أحدًا من المتقدمين أجاز إثبات الألف في (هذا) و(لكن) ونحوهما من الألفاظ المشتهرة. وأجاز ذلك بعض المعاصرين. وهو مقتضى القياس، ولكن يلزم من أخذ به أن يطرد الأخذ بجميع القياس فيثبت كل ما يُنطق فيكتب مثلًا لفظ الجلالة (الله) هكذا (الْلَلاه) بثلاث لامات لأن الحرف المشدد عبارة عن حرفين، وبردّ الألف المحذوفة.

ويلزمهم أيضًا كما أثبتوا كل ما يُنطق أن يحذفوا كل مزيد لا يُنطق كواو (أولئك) و(عمرو) وألف (مائة). وبعضهم لا يلتزم ذلك فيقع في التفرقة بين المتماثلين. فإن هو التزم ذلك كله أحدث رسمًا منكرًا لا تألفه الأعين ولا تقبله الأنفس، وباعد به بيننا وبين إِلف كتب تراثنا.

❀ ❀ ❀

في كتب الإملاء[1]

- س: ما أهمّ الكتب المصنّفة في علم الإملاء؟

ج: من أهمّ ما كُتب في الإملاء:

١- باب تقويم اليد من كتاب «أدب الكاتب» لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ). وهو أقدم ما وصل إلينا في الإملاء.

٢- «الخط» لابن السرّاج (ت٣١٦هـ). وهو أقدم كتاب مطبوع في الإملاء. وقد نُشر في مجلة المورد. وطبعتْه أيضًا دار الكتب العلمية غير بعيد.

٣- بعض أبواب «صناعة الكتّاب» لأبي جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ). وقد طُبع أيضًا باسم «عمدة الكتّاب».

٤- «الخط» للزجاجي (ت٣٤٠هـ).

٥- «الكِتاب» لابن درستويه (ت٣٤٧هـ).

٦- «باب الهِجاء» لابن الدهّان (ت٥٦٩هـ). وهو باب من «الغرة» له طُبع مستقِلًّا.

٧- باب الخط في «الشافية» لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، وشرح الرضي (ت٦٨٦هـ) له.

٨- «كتاب الهجاء» لأبي حيان (ت٧٤٥هـ). وهو جزء من «التذييل

(١) نُشر مفرّقًا في آسك وفسبك وتويتر في أوقات مختلفة.

والتكميل» له طُبع مستقلًّا.

٩- باب الخط في «همع الهوامع» للسيوطي (ت٩١١هـ).

١٠- «المطالع النصرية» لنصر الهوريني (ت١٢٩١هـ).

١١- «مشكلة الهمزة العربية» لرمضان عبد التواب (ت١٤٢٢هـ).

١٢- «رسم المصحف» لغانم الحمد.

- من ما قد يخفى علمُه أن لابن جني رسالتين مطبوعتين في (الإملاء) هما الألفاظ المهموزة، وعقود الهمز. وقد حققهما مازن المبارك.

- كتاب «علم الكتابة العربية» لغانم قدروي الحمد من أنفع كتب الإملاء ولا سيما لغير المتخصصين إذ جمع فيه مؤلفُه الإملاء وتاريخه ومشكلاته والشكل والترقيم والخط، مع سهولة أسلوبه ووضوح عرضه.

مسائل إملائية في باب الزيادة[١]

- في العربية حروف تُكتب ولا تنطَق، منها ألف الفصل أو الألف الفارقة التي تلحق الواو. وقد اختلف العلماء في مواضعها، فبعضهم يكتبها بعد كل واو نحو (ضربوا، هو يرجوا، بنوا فلان). وهو مذهب متقدِّمي الكتَّاب. وصحَّحه الكوفيون. وعليه رسم المصحف. وبعضهم يقصرها على واو الجماعة التي تلحق الأفعال نحو (ضربوا). وهو مذهب متأخر عن المذهب الأول، ولكن الناس آثروه وحملو العامّةَ على الأخذ به مع ما في ذلك من الشطَط ومن تجشُّم الكلفة في التفرقة بين الواو الأصلية وواو الجمع، ثم ألزموهم معرَّة الخطأ في ذلك وعابو عليهم الوقوع فيه مع أنا لا نرى لهذه الألف علّة صحيحة ولا غرضًا قائمًا. وكلّ اعتلالاتهم لذلك ضعيفة واهية.

والذي أقترحه أن تُحذف هذه الألف من جميع هذه المواضع. وكما جاز لمن قبلنا أن يعدِلو عن المذهب الأول إلى الثاني وهو مذهب مخترَع، كذلك يجوز لنا أن نئُوب إلى القياس فنطّرحها. ويؤنس بهذا قول الزجاجي في «الخطّ»: (وكان جماعة من متقدِّمي الكُتَّاب يكتبونه كلّه بغير ألف على الأصل) وقول ابن بابشاذ: (والمحققون من أصحابنا لا يثبتون ألفًا في جميع ذلك). وإلى هذا ذهب بعض المعاصرين. ويعجبني قول المبرّد حين ناظر ثعلبًا في كتابة (الضحى)

---

(١) نُشر مفرّقًا في تويتر وآسك في أوقات مختلفة.

بالياء فاحتج عليه بأنهم توهمو أن أصلها ياء، قال: (أفلا يزول هذا الوهم إلىٰ يوم القيامة؟). وكذلك نقول: أفلا تزول هذه الألف التي لا معنىٰ لها إلىٰ يوم القيامة؟

وقد أسقطتُ هذه الألف من جميع كلامي السابق لأريَك أن المعنىٰ لا يحتاج إليها في شيء.

- استقرّ الإملاء علىٰ زيادة حروف لا تنطق في سبعة مواضع (مائة) (الألف الفارقة) (أولئك) (أولو) (أولات) (أولَى الإشارية) (عمرو). وأرىٰ حذفها كلها.

- تُكتب ميم الجمع المشبعة مضمومة من غير واو علىٰ الصحيح، كقوله: (أحبكمُ ما دمت حيًّا، فإن أمت) لأن الرسم مبني علىٰ الوقف، والإشباعُ يحذف حين إذ.

علة زيادة واو (عمرو) والرأي في حكم زيادتها[1]

من أوهام الإملاء الفاشية زعمهم أن علة زيادة الواو في (عمرو) هي مخافة التباسها بـ(عُمَر). والعلة الصحيحة لذلك أن لحاق الواو للأعلام سنّة معروفة في النبطية انسربت قديمًا إلىٰ العربية كما دلّت علىٰ ذلك النقوش المكتشفة، فلما راجع الكُتَّاب قوانين الخطّ بعد ظهور الإسلام تكلّفوا حملها علىٰ القياس فاستقامت لهم ما خلا بعضَ الألفاظ المشهورة، فإنهم تهيّبوا الإقدام عليها لطول إلفهم لها وكثرة جوَلانها في كتاباتهم فتركوها علىٰ حالها. ومنها (عمرو). وكذلك (بسم الله الرحمن) و(لكن) و(هذا) ونحوها، فإنهم كرهوا أن يردوها إلىٰ القياس فيلحقوها الألفات المحذوفة لشهرتها وكثرة ذكرها. وإنما حُذِفت منها الألف جريانًا علىٰ الرسم القديم إذ كانوا لا يكتبونها إذا كانت في وسط الكلمة. ومثلها كتابتهم (الحرث) و(ملك) و(إسمعيل) و(إسحق) يريدون (الحارث) و(مالكًا) و(إسماعيل) و(إسحاق) إلا أن هذه الألفاظ حيث كانت أقل ذكرًا لم يلبثوا أن راجعوا فيها القياس بعد العصور الأُوَل فألحقوها الألفات المحذوفة.

ويدلّك علىٰ بطلان علتهم في (عمرو) أن (عمرو) أقدم من (عُمَر)، وقد

---

(١) في الزيادة الإملائية.

نُشر أوله في تويتر في ١٧/ ٧/ ١٤٣٤هـ، وآخرُه في فسبك في ٦/ ٤/ ١٤٣٨هـ.

رأيناهم في النقوش القديمة يلحقونها الواو. وذلك قبل أن ينشأ لفظ (عمَر) ويشيع. علىٰ أن (عمرو) هو الأصل والأكثر، و(عُمَر) هو الفرع والأقلّ، فكان الوجه أن يكون هو الذي تلحقه الواو.

هذا والأعلام المحتملة اللبس عندهم كثيرة كـ(سَليم) و(سُليم) و(عَقيل) و(عُقيل)، فما بالهم اختصُّوا (عمرو) بالواو دون سائر الألفاظ؟ كما أنا لا نفهم وجه العلاقة بين رفع اللبس واختيار الواو سبيلاً إلىٰ هذه العلة!

ومهما يكن فالذي أراه أن تحذف هذه الواو ويعتاض منها بالشَّكل إن خُشي اللبس بينه، وبين (عُمر). وهذا هو حاق القياس. وهو قول قال به جمع من المعاصرين. وأقدم من وجدته أجازه من المتقدّمين أبو العباس المبرَّدُ (ت٢٨٥)، بل جعلَه هو الصواب، قال: (فمن اتبع الكتّاب كتب (مائة) كما يكتبون. ومن «آثر الصواب» كتبها بياء واحدة وهمَزَها. «وكذلك عَمْر»). وتبعه علىٰ ذلك تلميذ تلاميذه أبو جعفر النحاسُ (ت٣٣٨)، وجعلَ الشكل مغنيًا عن الواو، قال: (فإن شكلت (عَمْرًا) في موضع الخفض والرفع لم تُلحق فيه واوًا لأنه لا يُشكل بـ(عُمَر)).

وهذان النصّان نادران إذ لم أرَ من احتجّ بهما علىٰ تقدّمهما، وإنما يحتجّون في ما رأيت بنصّ لابن الدهّان (ت٥٦٩) وهو قوله: (وبعضهم يستغني بتسكين الميم، أو بفتحة العين عن الواو). وهو متأخّر عنهما.

كيف تفرق بين الضاد والظاء؟ ومسائل أخرى في هذا الباب[1]

مسألة التفريق بين الضاد والظاء من المسائل التي لم تزل مشكلة علىٰ الناس قديمًا وحديثًا. ولذلك ألف فيها بعض العلماء كتبًا مستقلّة كأبي عمر الزاهد والصاحب بن عباد والصقلي والزنجاني وابن الدهان والأنباري وابن مالك وغيرهم.

ويُمكن إجمال طرق التفريق بينهما بثلاث طرق:

الأولىٰ: حفظُ الكلمات التي فيها ظاء لأنها الأقلّ. والمستعمل المتعاوَر منها دون ذلك. فإذا حفظتَها علمتَ أن ما خلاها يُكتب بالضاد. وأوسع من حصرها في كلام العرب عامةً يوسف المقدسي في كتابه «الظاء». وهو مطبوع. ونظم أشهرَها في كلام العرب الحريريُّ في «المقامة الحلبية» وابنُ جابر الأندلسي أيضًا. ونظمَ الظاءات في كتاب الله تعالىٰ الدانيُّ في أربعة أبيات شرحها بعض العلماء.

وهذه منظومة الحريريّ:

---

(١) نُشر أصله في ملتقىٰ أهل اللغة في ١٩/ ٧/ ١٤٢٩هـ.

أيهـا السـائلي عـنِ الضّـادِ والظّـا ... ء لكَيْـلا تُضِلّـهُ الألْفـاظُ

إنّ حِفظَ الظّاءات يُغنيـكَ فاسمعـ ... ـها استِماعَ امـرِئٍ لـهُ استيقـاظُ

هـيَ ظَمْيـاءُ والمظـالِـمُ والإظْـ ... ـلامُ والظَّلْـمُ والظُّبَـى واللَّحـاظُ

والعَظـا والظّليمُ والظبـيُ والشّيْـ ... ـظَمُ والظّـلُّ واللّظـى والشّـواظُ

والتّظَنّـي واللّفْـظُ والنّظـمُ والتقـ ... ـريظُ والقَيـظُ والظّمـا واللَّمـاظُ

والحِظـا والنّظـيرُ والظّئـرُ والجـا ... حِـظُ والنّاظِـرونَ والأيْقـاظُ

والتّشظّي والظِّلفُ والعظمُ والظّنـ ... ـبوبُ والظَّهْـرُ والشّـظا والشِّظـاظُ

والأظافيـرُ والمظَفَّـرُ والمحْـ ... ـظـورُ والحافِظـونَ والإحْفـاظ

والحَظيـراتُ والمَظِنّـةُ والظِّنْـ ... ـنَةُ والكاظِمـونَ والمُغْتـاظُ

والوَظيفـاتُ والمُواظِـبُ والكِظْـ ... ـظَةُ والإنتِظـارُ والإلْظـاظُ

ووَظيـفٌ وظـالِـعٌ وعظيـمٌ ... وظَهيـرٌ والفَـظُّ والإغْـلاظُ

ونَظيـفٌ والظَّـرْفُ والظّلَـفُ الظّـا ... هِـرُ ثـمّ الفَظيـعُ والـوُعّـاظُ

وعُكـاظٌ والظَّعْـنُ والمَـظُّ والحنْـ ... ـظَـلُ والقارِظـانِ والأوْشـاظُ

وظِـرابُ الظِّـرّانِ والشّظَـفُ البـا ... هِـظُ والجعْظَـريُّ والجَـوّاظُ

والظَّرابيـنُ والحَناظِـبُ والعُنْـ ... ـظُـبُ ثـمّ الظّيّـانُ والأرْعـاظُ

والشَّناظِي والدَّلْظُ والظّأبُ والظَّبْـ ... ـظـابُ والعُنظُـوانُ والجِنْعـاظُ

والشّناظيـرُ والتّعاظُـلُ والعِظْـ ... ـلِـمُ والبَظْـرُ بعْـدُ والإنْعـاظُ

هيَ هذي سِوىٰ النّـوادِرِ فاحفَـظْـ ـهـا لتَقْفـو آثـارَكَ الحُـفّـاظُ
واقضِ في ما صرّفـتَ منهـا كـما تقـ ـضيهِ في أصْـلِهِ كقَيْـظٍ وقاظـوا

وتزيد علىٰ هذا بأن تحفظ الكلم التي وردت بالضاد والظاء باتفاق الوزن والمعنىٰ. وقد عقد لها ابن مالك فصلًا في كتابه «وفاق المفهوم»، والتي وردت بالضاد والظاء باتفاق الوزن واختلاف المعنىٰ. وأفضل الكتب في ذلك «الاعتماد في نظائر الظاء والضاد» لابن مالك.

الثانية: كثرةُ النظرِ في الكتبِ والتفكّر في الكلمةِ قبل كتابتِها، فإن من طال نظره في الكتب يبعُد أن يُسيغ كتابة (الظبي) بالضاد هكذا (الضبي) لأن إلفَه حريّ أن ينكره لغرابته.

الثالثة: النظر في تصريف الكلمةِ واستدعاء نظائرِها في الاشتقاقِ، فإذا مرّت عليك كلمة (ظلمات) فلم تدرِ كيفَ تُكتب فانظر في اشتقاقها وتصاريفها تجد أنها من (أظلم يظلم فهو مظلم، وهي ظلمة) فقد تدلك معرفتك برسم سائر تصاريفها إلىٰ معرفة رسمها. ومثال آخر كلمة (الظِّلال) فإن مفردها (ظِلّ)، ومن تصاريفها (المِظلّة) فتقطع بذلك أنها بالظاء لا بالضاد خلافًا لـ(الضَّلال) الذي هو ضد الهدىٰ.

❁ ❁ ❁

مسائل متفرقة في الضاد والظاء[1]

- التفرقة بين الضاد والظاء ليست مسألة إملائية في الأصل، وإنما هي مسألة لغوية، وذلك أن موضوع علم الإملاء هو بيان مدىٰ التطابق بين اللفظ والرسم. وما يُرسم بالضاد من كلام العرب يُنطق نطقًا مخالفًا لما يُكتب بالظاء، ولكنْ لما كان الناس ينطقون الضاد والظاء نطقًا واحدًا التبس أمر رسمهما عليهم، فصارتا كأنهما حرف واحد له أكثر من صورة كالهمزة والألف. ولهذا تُلحق هذه المسألة بعلم الإملاء.

- يقال: (قرائن متضافرة) ونحوُ ذلك بالضاد علىٰ الأفصح، من (ضفْر الشعر والحبل)، وهو فتلُه. ومنه (الضفيرة). وحكىٰ الصغاني مجيئها بالظاء، فتقول: (قرائن متظافرة). والأول أجود.

- (ضفيرة) الشَّعر، وجمعها (ضفائر) هي بالضاد لا بالظاء.

- من أشهر ألفاظ الضاد والظاء التي يخلط الناس بينها:

١- (الضَّلال) ومشتقاتها كـ(ضلّ يضلّ وضالّ ومضلّ) ونحوها بالضاد. و(ظلّ الرجل يفعل كذا يظَلّ) و(الظلّ) أيضًا وجمعه (الظِّلال) بالظاء.

٢- (الضمّ) ومشتقاته كـ(الانضمام وانضمّ ومنضمّ ويَضُمّ) بالضاد. و(النّظام) ومشتقاته كـ(نظّم ينظّم) و(تنظيم) و(منظّم ومنظّمة) بالظاء.

---

(١) نُشر بعضها في تويتر، وبعضها لم يُنشر من قبل.

٣- (الحَضّ) بمعنى الحثّ على الشيء، ومشتقاتُه كـ(التحضيض) بالضاد. و(الحَظّ) بمعنى البَخْت ومشتقاته كـ(حُظوظ ومحظوظ) بالظاء.

٤- (الضَّنّ) بالشيء بمعنى البخل، ومشتقاته كـ(الضَّنين). ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴿٢٤﴾﴾ [التكوير: ٢٤] بالضد. و(الظنّ) وهو ما قارب اليقين، ومشتقاتُه بالظاء.

٥- (الغَيض) بمعنى النقصِ، ومشتقاته (كغاض يَغيض). ومنه قولهم: (غَيض من فَيض) بالضاد. و(الغَيظ) بمعنى الغضب بالظاء كقوله: ﴿وَٱلْكَـٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ﴾ [آل عمران: ١٣٤].

٦- (الناضر) بمعنى الحسن المنعَّم، ومشتقاتُه كـ(النَّضرة). ومنه قوله: ((وجوه يوم إذ ناضرة)) بالضاد. و(الناظر) ومشتقاته كـ(نظر ينظر نظرًا) بالظاء كقوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٣].

٧- (المحضور) بمعنى المشهود، ومشتقاتُه كـ(حضَر يحضر حضورًا، وهو حاضر) بالضاد. و(المحظور) بمعنى الممنوع، ومشتقاتُه كـ(حظَرَه يحظره حَظْرًا) بالظاء. ومنه قوله: ﴿وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ﴿٢٠﴾﴾ [الإسراء: ٢٠].

مسائل رسم الهمزة الابتدائية[1]

قد علمتَ أنَّ حروفَ العربيةِ تسعةٌ وعشرونَ حرفًا - علىٰ الصحيح -، لكلِّ حرفٍ منها صورةٌ خاصَّةٌ بِهِ لا تتغيَّرُ، فالعينُ مثلاً صورتُها (ع) والميم (م). والياءُ صورتُها علىٰ التحقيقِ (ي) لا (ىٰ) كما يَرسمُها بعضُ أهلِ الأقطارِ لأنَّها إذا كانت تُنقَط في الوصلِ فالقياسُ نَقطُها في الانفصال أيضًا، ولأنَّ في تركِ نَقطها التباسًا لها بالألف المقصورة، والرسمُ مبنيٌّ علىٰ إزالةِ اللَّبسِ.

وذلكَ في ما خلا الهمزةَ والألفَ، فإنَّه ليس لهما صورةٌ ثابتةٌ، فأما الألف فيأتي التفصيلُ فيها. وأما الهمزةُ فإنها تُكتبُ مرَّةً (أ) وأخرَىٰ (ؤ) وثالثةً (ئ) ورابعةً (ء)، فهي كما رأيتَ تفتقر في الغالب إلىٰ كرسيٍّ تستوي عليهِ. وهذه صِفةُ ضَعفٍ فيها. وذلكَ أنَّ من العربِ - وهم أهلُ الحجازِ- من يحوّلها غالبًا إلىٰ حرف مدٍّ، فيقولُ مثلاً: (راس) في (رأس) و(مُوَن) في (مُؤَن) و(بير) في (بئْر). فلمَّا ابتدعَ الخليل (ت١٧٥) صورةً للهمزةَ، وإذْ كانَ المصحفُ مبنيًّا علىٰ مذهب أهل الحجاز في التخفيفِ وضعوها فوقَ ما تُخَفَّفُ إليهِ، فـ(مومنون) [بدون نقط] أصبحت (مؤمنون). ولو رُسِمت علىٰ مذهبِ من يُحقّقُ الهمزةَ أي ينطقُها، لوجَب أن تُرسَم علىٰ ألفٍ في كلِّ حالٍ وتكون صورتُها أبدًا واحدةً

---

(١) أصله دروس في الإملاء لم تكتمل نُشرت في ملتقىٰ أهل اللغة من ١٦/ ٨/ ١٤٢٩هـ إلىٰ ٢٩/ ١٢/ ١٤٢٩هـ.

كسائرِ الحروفِ، فتصبح (مؤمنون) (مأمنون)، ولكنهم اتّبعوا في رسمِ الهمزةِ في المصحفِ مذهبَ التخفيفِ حتىٰ لا يغيِّروا في رسمِ المصحفِ بعد ما استقرَّ. ثمّ غلبَ هذا في سائرِ الخطّ لأن رسم المصحف هو الأعرفُ والأشهرُ، فكان لذلكَ أحقَّ بالاتّباعِ.

وهذا هو الأصلُ الأولُ من أصولِ الإملاءِ، وهو أنَّ الهمزةَ تُرسَمُ بحسبِ ما تئولُ إليهِ إذا خُفِّفتْ.

فإن قيل: وما فرقُ ما بينَ الهمزةِ والألفِ؟

فالجواب أنهما حرفانِ متباينانِ، لكلِّ واحدٍ منهما مَخرجٌ، فأمّا الهمزةُ فمخرجُها كما يَرىٰ علمُ الأصواتِ الحديثُ الحَنجرةُ. وربما سمَّوها (الألفَ اليابسةَ) إذا رُسِمت علىٰ ألفٍ. والألفُ مخرجُها من الجوفِ. ثمَّ انبنَىٰ علىٰ اختلافِ حقيقتيهما أن اختُصَّ كلٌّ منهما بخصائصَ، فالهمزةُ لها رسمها الذي ذكرنا، والألف تُرسَم في الأصلِ (ا)، وربَّما رُسِمت (ىٰ)، والهمزة تكون في الكلِمِ أصليةً وزائدةً ومنقلبة عن أصل، والألفُ لا تكون إلا زائدة أو منقلبةً عن أصل، ولا تكون أصليةً. والهمزة يمكن تحريكها، والألف لا تكون إلا ساكنةً مفتوحًا ما قبلها. ولذلكَ لا تقعُ في أولِ الكلمةِ لامتناعِ الابتداء بساكنٍ.

وإذا عرفتَ حقيقةَ الهمزةِ فاعلمْ أنها تقعُ أولَ الكلمة ووسطَها وآخرَها، مثَلُها مثَلُ سائرِ الحروفِ.

أولاً: الهمزةُ في أوَّل الكلمة.

اعلمْ أنَّ الأصلَ في الهمزةِ أن تُنطقَ في البدءِ والوصلِ أي إذا بدأتَ بها

كلامَك وإذا تقدَّمَها كلامٌ، حالُها في ذلكِ حالُ سائرِ الحروفِ، فتقولُ مثلاً في الاسمِ: (هذا أمرٌ) وفي الفعلِ: (لا أفعلُ) وفي الحرف: (لِي أو لكَ)، فقد رأيتَ بالتجرِبةِ أنّك نطقتَ الهمزةَ في الحالينِ حالِ الوصلِ وحالِ البَدءِ. وتسمَّى حينَ إذٍ (همزةَ قطعٍ). وتقعُ في أولِ الكلمةِ ووسطها وآخرِها. فإن وقعت في أولِ الكلمةِ فإنْ كانت مفتوحةً كـ(أَحمد) أو مضمومةً كـ(أُجاج) كُتِبت فوقَها. وإن كانت مكسورةً كـ(إيمان) كُتِبت تحتَها. وإنَّما لزِمت الألفَ لأنَّ الهمزةَ لا تُخفَّف إذا كانت في أوَّل الكلمةِ، فلذلك بقِيت صورتُها واحدةً.

ولكنهم ربَّما احتاجوا أن ينطقُوا الهمزةَ في بعضِ المواضعِ إذا ابتدءُوا بها كلامَهم، فإذا وصلوها بكلامٍ قبلَها حذَفوها ، ويرسُمونها ألفًا من غيرِ همزةٍ (ا)، ويسمّونَها حينَ إذٍ همزةَ وصل. ولا تكون إلا في أوَّل الكَلِمِ، ولا تكون في وسطها ولا في طرَفها. وإنَّما فعلوا ذلكَ لعللٍ ثلاثٍ نذكرُها بعدَ قليلٍ.

فإن قلتَ: ولِمَ جعلوا لها صورةً معَ أنها لا تُنطَق إلا في البدءِ؟

فالجواب أنَّ الإملاء مبنيٌّ على النظرِ إلى حالِ الكلمة في البدءِ والوقفِ. وهذا هو الأصل الثاني من أصولِ الإملاء. وكلُّ ما أولُه همزةُ وصلٍ فإنك إذا ابتدأت به ووقفتَ عليه نطقتَ الهمزةَ كما في (اِسم) و(انطلاق).

- مسائل همزة القطعِ:

- المسألة الأولى: إذا اتصلَ بهمزة القطعِ حرفٌ قبلَها فهل تكون في حُكم المتوسِّطة؟

قد يَلحق بهمزة القطعِ في أوَّلها بعضُ الحروفِ فلا تُغيِّر حكمَ أوَّليَّتِها.

وذلك إذا كانت تلكَ الحروفُ في حُكم المنفصِلةِ كحُروف الجرِّ نحو (بِأمنٍ) وحروف الاستفهام نحو (أَأَنت؟) وحروف التنفيسِ نحو (سأُصلّي).

فإن كانت هذه الحروفُ في حُكم المتَّصلة. وآيةُ ذلكَ أنها لا تُعربُ إعرابًا منفصِلاً نحو (يُؤْمن) فإنك تنقُلُ حكمَها إلى حُكمِ المتوسِّطة.

- المسألة الثانية: حُكم وصلِ همزةِ القطعِ:

لا يَجوز وَصلُ همزةِ القطعِ أي حذفُها في درجِ الكلام وكتابتُها كما تُكتب همزةُ الوصلِ إلا في ضرورةِ الشِّعرِ على قبحٍ. ومنه قولُ الشاعر:

إن لَّم أقاتـــل فالبِسُـــوني برقُعـــا

وفتَخـــاتٍ في اليـــدينِ أربعـــا

يريد فألبسوني.

-عللُ همزة الوصلِ:

زادتِ العربُ في كلامِها هذه الهمزةِ لعللٍ ثلاثٍ هي:

الأولى: التوصُّلُ إلى النطقِ بالساكنِ. وذلك أنَّ مِن الكلمِ كلِمًا مبدوءة بحرف ساكن. ولما كانتِ العربُ لا تبتدئ بساكنٍ اجتلبت همزةً متحرِّكةً لتتوصَّلَ بها إلى النُّطقِ بالسَّاكنِ. فإذا ابتدأتْ بكلامٍ قبلَها حذفتْها لزوالِ الغرضِ منها. وهذا من لطيفِ حكمتِها ومن البرهان على سلامةِ عِللِها.

ويطَّرِدُ هذا في موضعينِ:

الأوَّلُ: أمرُ الفِعل الثلاثيِّ نحو: (اُكتُبْ) وماضي الفِعل الخماسيّ والسداسيِّ وأمرُهما ومصدرُهما، فالخماسيُّ نحوُ (انطلقَ، انطِلقْ، انطِلاق)

والسداسيّ نحوُ (استغفرَ، استغفرْ، استغفار). وحِسابُ الحروفِ إنَّما هو للماضي، فـ(اكتبْ) ثلاثيَّة لا رباعية لأن ماضيَها (كتبَ).

فلمّا سكنت أوائلُ هذه الأفعالِ احتاجوا إلى همزةِ وصلٍ قبلَها.

فإن قلتَ: كانَ يُمكِنهم أن يفتحوا أوائلَها فيستغنوا عن اجتلابِ همزةِ وصلٍ لها فيقولوا مثلاً: (نَطَلَقَ) في (اِنطلقَ)، وكانَ يُمكِنُهم أيضًا أن يجعلوا همزةَ الوصلِ همزةَ قطعٍ كما فعلوا في الرباعيِّ مثلِ (أكرمَ).

فيقال: إنَّما صدفُوا عن الفتحِ فرارًا من ثِقَل توالي أربعِ حركاتٍ في الخماسيِّ نحو (نَطَلَقَ) وكراهيةً لاجتماعِ أربعِ حركاتٍ بينها ساكنٌ في الصحيحِ اجتماعًا لا يبرَحُ في السداسيِّ خِلافًا للمبدوء بتاء المطاوعةِ نحوِ (تباعدَ) و(تقطَّعَ)، فإنهما بناءان فرعيَّانِ أصلُهما (باعدَ) و(قطَّعَ).

وأمَّا لِمَ لمْ يجعلوها همزةَ قطعٍ فذلك أنَّهم لو جعلوها كذلكَ لكانَ يجِبُ أن تفيدَ معانيَ كالتعديةِ والاعتقادِ وغيرِها. وهذا مناقِضٌ للمعاني التي تُفيدُها صيغتا الخماسيِّ والسداسيِّ كالمطاوعةِ في نحو (انطلقَ) والطلبِ في نحو (استغفرَ).

وإذا ثبتَ وجهُ العلّةِ في ماضي الخماسيِّ والسداسيِّ فاعلمْ أنَّ الأمرَ منهما والمصدرَ محمولٌ عليهما. وذلكَ أنَّ القاعدةَ توجِب اشتقاقَ فعلِ الأمرِ من المضارعِ بحذفِ ياء المضارعة، فإذا أردنا أن نصوغَ الأمرَ من (ينْطلِقُ) حذفنا ياءَ المضارعةِ فتصبح الكلمة (نْطَلِقْ) ساكنةَ الأوّل فنجتلبُ لها همزةَ وصلٍ. ومثلُ هذا أمرُ السداسيّ وأمرُ الثلاثيِّ. أمَّا المصدَر فمن شأنِهم أن يُعِلّوه بإعلالِ

الفعلِ كما قالوا: (لذتُ لِياذًا).

الثاني: الألفاظُ المحكيَّة [أي التي يُراد كتابتُها كما تُنطَق] إذا كان أولُها ساكنًا كحكايتك لفظَ (اِمْحَمَّد) في كلامِ العامَّةِ، وكلمةَ (اِقْرُوب [group] (في الإنجليزيةِ مثلاً). وإن شئتَ حذفتَ همزةَ الوصلِ وحكيتَها مبتدأةً بساكنٍ لأنَّ الصحيحَ أنَّ الابتداءَ بساكنٍ ممكنٌ في الواقعِ. وهو كثيرٌ في اللغاتِ الأعجميَّةِ.

العلة الثانية: التعويض عن المحذوفِ. وذلكَ أنَّ في العربيةِ كلماتٍ حَذفت العربُ منها حرفًا للتخفيفِ فبقيت علىٰ حرفينِ فأرادت أن تعوِّضَ عن هذا الحرفِ المحذوفِ حرفًا آخرَ فلم تشأ أن يكونَ العِوضُ في درجةِ المعوَّضِ عنه فاختارت همزةَ الوصلِ في نحو (اِسم) لأنها تُنطَق في البدءِ وتُحذَف في الوصلِ. ولهذا نظائرُ منها أنها عوَّضت بالتاءِ المربوطة في نحوِ (عِدة) لأنها ترجع في الوقفِ هاءًا، والهاءُ حرفٌ خفيٌّ مهموسٌ يُشبِه الألفَ. ومنها أنها جمعتْ بعضَ ما حُذِف منه حرفٌ جمعَ مذكر سالمًا ابتغاءَ التعويضِ كما في نحوِ (سنون) و(عِضون) لأنَّ الجمعَ طارئٌ. ومنها أنها أشبعت حركاتِ الأسماء الستّةِ علىٰ قول المازنيِّ إذا أضيفت إلىٰ غير ياء المتكلّم لأنَّ الإضافةَ شيءٌ عارِضٌ. ومنها أنها عوضت عن المحذوفِ بالتضعيف كما في (دمّ) و(أبّ) و(أخّ) و(فمّ) في لغةٍ لأنَّه يُحذف في الوقفِ. كلُّ ذلك لكي لا يكون العِوضُ في درجةِ المعوَّضِ عنه. وهذا سرٌّ لطيفٌ لم أجِد من أشارَ إليهِ.

فإذا تبيَّن لك أنَّ من عللِ اجتلابِ همزةِ الوصلِ طلبَ التعويضِ فاعلمْ أنَّ ذلكَ محصورٌ في أسماءٍ تسعةٍ، وهي (اسم واست وابن وابنة وابنم وامرؤ وامرأة

واثنان واثنتان).

فإن قلتَ: قد علمنا أنَّ اسمًا واستًا وابنًا وابنة وابنمًا واثنين واثنتين محذوفة اللامِ، فنحتمِلُ فيها دعوىٰ كونِ الهمزةِ للتعويضِ، ولكنَّ امرأً وامرأة لم يُحذف من أصولهما شيءٌ، فكيف زعمتَ أنَّ الهمزةَ فيهما للتعويضِ؟ فالجواب أن (امرأ) أصله (مرْءٌ) – وهو مستعمَل –، فتصرَّفوا فيهِ كما تصرَّفوا في غيرِهِ فحذفوا اللامَ فقالوا: (مَرٌ) – وهو مسموع –، فلمَّا حذفوا اللامَ أرادوا التعويضَ كما عوَّضوا في (اسم) فزادوا في أوَّلِهِ همزةَ وصلٍ وأعادوا المحذوفَ معًا فصارَ (امْرؤ). وهم من مَّا يفعلُون ذلكَ كما قالَ النابغةُ – وهو من شواهد سيبويه:-

كليني لهمٍّ يا أُميمةَ ناصبِ

فغيَّروا الأصلَ، وذلكَ بالحذفِ، ثمَّ بنوا علىٰ التغييرِ حُكمًا إذْ زادوا همزةَ الوصلِ، فلمَّا راجعوا الأصلَ بردِّ المحذوفِ لم يغيِّروا الحُكمَ المنبنيَ علىٰ التغييرِ، وهو زيادةُ الهمزةِ، أي أنَّ العلةَ زالتْ وبقيَ الحُكمُ. وآيةٌ أخرَىٰ علىٰ ذلكَ أنَّ عينَه تتبعَ لامَه في الإعرابِ، تقولُ: (هذا امرُؤٌ ورأيتُ امرَأً ومررتُ بامرِئٍ) لأن العينَ قبلَ استعادةِ المحذوفِ كانت هي محلَّ الإعرابِ.

فإن قلتَ : إنَّه لم يبلغنا عنهم أنهم قالوا: (امْرٌ)، فكيف تزعمُ أنها كانت كذلك ثمَّ راجعوا الأصلَ فقالوا: (امْرؤ)؟

قلتُ: ليس كلُّ تغييرٍ صرفيٍّ ينبغي أن يكونَ استعملته العربُ، ألا ترَىٰ أنك تدَّعي في (خطايا) ونحوِها تغييراتٍ أفضت إليها معَ أنَّ العربَ لم

تستعملها. وإنما أدّاك إلىٰ هذا قياسُك علىٰ أصولِ العربِ ومقاصدِها التي تنحُو إليها في كلامِها.

أمَّا (امرَأَة) فإنما هي (امرَأ) بزيادةِ تاء التأنيثِ، فلمَّا فتحُوا الهمزةَ لأجلِ تاء التأنيثِ أتبعُوا الراءَ حركتَها ففتحوها للعلةِ التي تقدَّمَ بيانُها.

واعلمْ أنَّك إذا ثنيتَ ما يجوزُ تثنيتُه من هذه الأسماء التّسعةِ أو زدتَّ في آخرِهِ ياءَ النسَبِ فإن همزتَه تبقَىٰ همزةَ وصلٍ، تقولُ: (هذا اسمان وابنان...) و(الجملة الاسمية). فإذا جمعتَ أحدَها جمعَ تكسيرٍ رددتَّ المحذوفَ وحذفتَ همزةَ الوصلِ وزدتَّ في اللفظِ الأحرفَ التي يقتضيها الجمعُ لأنَّ جمع التكسير يرَدُّ الأشياءَ إلىٰ أصولِها نحو (الأسماء) و(الأبناء)، فقد جعلتَها (سمو) و(بنو) ثمَّ صُغتَها علىٰ (أفعالٍ) فأصبحت (أسماو) و(أبناو) فأبدلت الواو همزةً لتطرفها بعد ألف زائدة فأضحت (أسماء) و(أبناء)، فالهمزةُ إذًا همزةُ الجمعِ لا همزةُ الوصلِ.

العلة الثالثة: كثرةُ الاستعمالِ.

ويطَّرد ذلك في موضعينِ:

الأولُ: حرفُ التعريفِ (أل)، ويعاقِبُه (أم) في لغة طيِّئ وحمير، تقولُ: (الكِتاب) و(الرَّجل). وفي الحديثِ: (ليس من امبرِّ امصيامُ في امسفرِ). وذلكَ أنَّ الصوابَ أنَّ أصلَها (أل) بالقطع مثلُ (هلْ) وِفاقًا لابنِ كيسانَ، فلمَّا كانت من مَّا يكثرُ استعمالُه في كلامِهم جعلوا همزتَها همزةَ وصلٍ ليكونَ أخفَّ عليهم، يشهدُ لذلكَ أنَّهم أظهروها في بعضِ الألفاظِ كلفظِ الجلالةِ في النداءِ (يا أللهُ)

والقسمِ (أفأَلله). وظهورُها في بعضِ المسموعِ دليلٌ علىٰ الأصلِ المتروكِ. ولا يُقالُ: إنّها همزةُ وصلٍ قُطعتْ. لأنَّ ذلك شاذّ، ألا ترَىٰ أنه لو صَحَّ ذلكَ لبلغَنا في الأفعالِ المبدوءِة بهمزةِ وصلٍ ومصادرِها شواهدُ في قطعِها. ولم يبلغنا إلا في ضرورةِ الشِّعرِ. ويشهدُ له أيضًا أنهم فتَحوا الهمزةَ، ولو كانت همزةَ وصلٍ لكانَ القياسُ كسرَها. ثمَّ ليس ببدعٍ أن يّخفف اللفظُ لكثرةِ استعمالِهِ، ألا تراهم حذفوا نونَ (لم يكن) وياء (لا أدري) ونونَ (مِن) في لغةٍ، فلأن يحذفوا الهمزةَ وهي حرفٌ واحدٌ، في الوصلِ فقط أهونُ عليهم وأيسرُ .

أمَّا كتابةُ بعض المتأخرينَ (البتة) هكذا (ألبتة) وزعمُهم أنَّ الوجهَ فيها القطعُ فخطأ محضٌ ناشئ عن وهمٍ. وليس لِما يدَّعون شاهِدٌ من السَّماعِ ولا عاضدٌ من القياسِ، بل القياسُ يَنفيه أشدَّ النفيِ. كما إنه لا يعرفه السابقونَ الأوَّلونَ من العلماءِ. ولو عرفوه لذكروه ولو واحدٌ منهم. ولعلَّ سببَ هذا الوهم أنَّ الذي أذاعَه قرأ في صحيفةٍ (البتة: القطع)، وهذا معناها اللُّغويُّ، فتوهَّمها هكذا (البتة بالقطع) أي بهمزة القطعِ.

الثاني: كلمة (ايمُن) في القسمِ وفرعُها (ايم) بحذف النونِ. وذلك أنَّ أصلَ (ايمن) أنها جمع (يمين) وِفاقًا للكوفيِّين، فلمَّا كثرَت في كلامِهم خفَّفوها كما خفَّفوا (أل) التعريفِ، غيرَ أنَّ الأصلَ هنا مستعمَل، فيجوز لكَ أن تقطعَ الهمزةَ فتقول: (أيمُن) و(أيم). وجوازُ قطعِ الهمزةِ شاهِدٌ علىٰ أنها جمعُ (يمينٍ). وشاهدٌ آخرُ، وهو فتحُ الهمزةِ. ومن مَّا يدلّك علىٰ كثرة دوَران القسمِ في كلامِهم التماسُهم التصرُّفَ والتخفيفَ فيهِ، فقد حذفوا فعلَه واستغنوا عنه بأكثر

من حرفٍ، وهي الباء والواو والتاء واللام، وحذفوا خبرَه في نحو (لعمركَ لأفعلنَّ) ولم يعتدّوا بالقسم فاصِلاً في الإضافةِ، وبعد (إذن) الناصبةِ وغيرها. فلأن يحذفوا حرفًا واحدًا من جملةِ القسمِ في الوصلِ فقط أهونُ وأيسرُ.

- مسائلُ همزة الوصل:

- المسألة الأولى: إبدالُ همزةِ الوصلِ إلى همزةِ قطعٍ.

ولذلكَ ثلاثةُ مواضِعَ:

الأول: ضرورةُ الشعرِ كقولِ حسان بنِ ثابت:

وشـقَّ لـه مـن إسـمِه ليُجِلَّـه   فذو العـرشِ محمـودٌ وهـذا محمَّـدُ

وقولِ جميلِ بثينةَ:

ألا لا أرىٰ إثنـينِ أحسـنَ شـيمةً   علىٰ حدَثان الدهْرِ منِّي ومن جُمْلِ

وقولِ الآخَر:

لا نسـبَ اليـومَ ولا خُلَّـةً   إتَّسـعَ الخَـرقُ علىٰ الراقـعِ

وهذا في ضرورةِ الشعرِ قياسٌ يشمَل كلَّ ما أوَّلُه همزةُ وصلٍ.

الثاني: الأفعال والحروف المبدوءة بهمزة وصلٍ إذا نقلتَها إلىٰ العلميةِ، تقولُ: (هذا محلُّ إِجلِس) و(هذه قناة إقرَأ) و(جاء إستغفِر) في رجلٍ لقِّبَ بهذا لكثرةِ لهَجه بهِذه الكلمة، وتقولُ: («أل» أداة تعريف) تقطعُها لأنها أصبحت علَمًا.

فإن قلتَ: وما وجهُ علميَّتِها ؟

قلتُ: لأنَّهَا تنتمي إلىٰ جنسِ الحروفِ، فوسموها بسِمةٍ تتميَّزُ بها عن سائرِ أفرادِها إذا أرادوا الإخبارَ عنها، وذلكَ هو الاسمُ العلمُ عليها. فأمَّا إذا شاءوا أن يخبِروا بها لا عنها كقولِهم مثلاً: (القمَر)، فإنَّهَا لا تكونُ علَمًا. وآية ذلكَ أنَّك تقولُ: (أل: حرف تعريف) فتخبِرُ عنها. فلولا أنَّهَا اسمٌ معرِفةٌ لما جازَ ذلكَ.

أمَّا الأسماءُ فلا يَجوز لك أن تقطعَها إذا سمَّيتَ بها لأنه إنما جازَ لك القطعُ في الأفعالِ والحروفِ دونَ الأسماءِ لأنَّ الأفعالَ والحروفَ إذا سُمِّيَ بهما خرجَا إلىٰ حيِّز الأسماءِ فأصبحَ يجري عليهما أحكامُها، والأصلُ في الأسماء القطعُ كما تقدَّمَ.

أمَّا الأسماءُ فإنَّ التسميةَ بها لا تؤثِّرُ في اسميَّتِها شيئًا إذ هي أسماءٌ قبلَ التسميةِ وبعدَها، غيرَ أنها كانت منكَّرةً فأصبحت معرَّفةً. وهذا لا يسيغُ الحملَ علىٰ الغالبِ في الأسماءِ لأنَّهَا استحقَّت النادرَ أولاً، وهو الوصلُ، فإذا عرَّفتَها لم يكن تعريفُك لها سالبًا لها هذا الاستحقاقَ ولا رافعًا عنها هذا الحُكمَ. ولم يمكنهم أن يتجرءوا عليها كما تجرّءوا علىٰ الأفعالِ والحروفِ إذْ كانت الأفعالُ والحروفُ قد انتقلت من ديارِها وموطنِها إلىٰ الأسماءِ، والداخلُ علىٰ قومٍ ليس منهم يتجرءون عليهِ ما لا يتجرءون علىٰ من هو منهم ولا يغفِرون له ما يغفرونه للآخَر كما قالَ خالدُ بنُ نَضلةَ:

إذا كنـــتَ في قـــومٍ ولم تـــكُ مـــنهمُ   فكل ما عُلِفتَ مـن خبيـثٍ وطيِّـبِ

أمَّا الأسماءُ فامتنعتْ منهم لمكانِها من القرابةِ التي تُدلي بها. ولو ساغَ لهم

أن يقطعوا همزتَها حملاً علىٰ الغالبِ لوجبَ هذا قبلَ النَّقلِ. وهذا لا يجوزُ كما هو معلومٌ.

قال سيبويه: (وإذا سمَّيتَ رجلاً بـ«إضربْ» أو «أقتلْ» أو «إذهبْ» لم تصرفه وقطعتَ الألفاتِ حتىٰ يصير بمنزلة الأسماء لأنك قد غيَّرتَها عن تلك الحال، ألا ترىٰ أنك ترفعُها وتنصبُها. وتقطع الألفَ لأن الأسماء لا تكونُ بألفِ الوصلِ. ولا يُحتجّ بـ«اسم» ولا «ابن» لقلة هذا مع كثرة الأسماء...، وإذا سميتَه «انطلاقًا» لم تقطع الألفَ لأنك نقلتَ اسمًا إلىٰ اسم...، وإذا أردتَّ أن تجعل «اقتربت» اسمًا قطعتَ الألفَ كما قطعتَ ألف «إضرب» حين سمَّيتَ به الرجلَ...، فإذا جعلتَ «إعضضْ» اسمًا قطعتَ الألفَ كما قطعتَ ألف «إضربْ» [الكتاب: ٣ / ١٩٨، ١٩٩، ٢٥٦، ٣١٩].

وقالَ الزجَّاج: (وإذا سمَّيتَ رجلاً «ابنٌ» وصلتَ ألفَه فقلتَ: «هذا ابنٌ قد جاء») [ما ينصرف وما لا ينصرف: ٢٦].

فلذلكَ إذا سمَّيتَ امرأةً بـ(انتصار) أو (ابتهال) أو (ابتسام) لم تقطعِ الهمزةَ كما لا يَجوز لك أن تقطعَ همزةَ (الاثنين) علمًا لليومِ وإنِ ادَّعىٰ ذلك مَن ادَّعىٰ. وهذا هو الثابتُ قياسًا - كما مرَّ - وسَماعًا كما في مُعجَماتِ اللُّغةِ. ومن مَّا وردَ من الشِّعرِ قولُ حسان:

بأبي وأمِّي من شهدتُّ وفاتَه ... في يومِ الاثنينِ النبيُّ المهتدي

صلَّىٰ الله وسلَّمَ عليه.

ويجوزُ قطعُها في الشِّعرِ كما جازَ قبلَ العلميَّةِ. ومنه قولُ العَرْجيِّ:

بعادلــةِ الإثنــينِ عنــدي وبــالحَرَىٰ   يكــونُ ســواءًا مــنهما ليلــةُ القــدْرِ

فإن قيلَ: ولكنَّ الهمزةَ صارت جزءًا من الاسمِ العَلَم.

قلتُ:أجل، هي جزءٌ منه، ولكنَّها تظلُّ همزةَ وصلٍ كما كانت قبلَ النقلِ. وليس شيءٌ يوجب أن يكونَ الجزءُ من العلمِ يُنطَق في البدءِ والدرجِ. ولو قلنا بقطع همزةِ الاسمِ إذا أصبحَ علمًا احتجاجًا بهذه الحُجَّةِ لجازَ هذا أيضًا في الحرفِ فوجبَ أن تقولَ: (ألنُّعمان)، فتقطعَ همزته. وهذا بيِّن البُطلانِ.

ثمَّ إنَّ يوم (الاثنين) لم يَزل علمًا مذ عرفَه العربُ، فأيُّ شيءٍ استجدَّ لدىٰ المتأخرينَ لم يكن في العُصُرِ الخالي!

الثالث: لفظُ الجلالةُ خاصَّةً في موضعينِ، أحدُهما في النداءِ نحو (يا أَللهُ). ويجوزُ فيهِ الوصلُ (يا الله). والثاني في قولهم في القسمِ: (أفأَللهِ لأفعلنَّ كذا).

فإذا استبانت لكَ مواضعُ همزةِ الوصلِ وأبصرتَ عللَها علمتَ أنَّ كلَّ اسمٍ أعجميٍّ منقولٍ إلىٰ العربيَّةِ مستعمَلٍ فيها هو في لغتِهِ التي نُقِلَ منها مبتدئ بصوتِ الهمزةِ تُقطَع همزتُه لأنه ليس من مواضعِ همزةِ الوصل التي ذكرنا سواءٌ أكانَ مبدوءًا بساكنٍ نحو (إستراتيجية)، أصلُها (Strategy) أم كان مبدوءًا بمتحرِّكٍ كـ (E) نحو (إلكتروني)، أصلُها (Electronic) وغيرِها. وهذا إذا أردتَّ استعمالَ اللَّفظِ لا حكايةَ طريقةِ نطقِهِ، فإنك إن أردتَّ حكايةَ طريقةِ نطقِهِ فقد ذكرنا خبرَه في ما تقدَّمَ. وإنما وجبَ القطعُ هنا لأنك لَمَّا نقلتَه إلىٰ

الأسماء العربيَّةِ وأجريتَه مُجراها وجبَ عليكَ أن تحملَه على الغالبِ فيها، وهو القطعُ، كما فعلتَ في الأفعالِ المنقولة إلى العلميةِ.

- المسألة الثانية: إذا اتصلَ بهمزة الوصلِ حرفٌ قبلَها فهل تكون في حُكم المتوسِّطة؟

اعلم أنَّ همزةَ الوصلِ إذا اتَّصلَ بها حرفٌ لا حاجزَ بينها وبينَه، وهو الفاء والواو، فإنك تبقيها على أوَّليتِها ولا تقدِّرُها في حكمِ المتوسِّطةِ فتكتبها (فاؤمر - واؤمر) و(فائتِ - وائت). وإنما التزمتَ هذا لأنَّك لو غيَّرتَها هنا للزمَك هذا في همزة القطع فكنتَ تكتب (سأُصَلِّي) هكذا (سَؤُصَلِّي) على ما يقتضيه حكمُ المتوسطة كما سيأتي. وفي هذا تغييرٌ لصورةِ الكلمةِ تغييرًا مخِلاًّ. فإن تركتَها هناكَ وغيرتَها هنا كانَ في هذا تناقضٌ.

فإن قيلَ: قد ذكرتَ أنَّ الأصلَ الأوَّل من أصولِ الإملاءِ أنَّ الكلمةَ تُكتبُ بحسَب ما تئولُ إليه إذا خُفِّفت. ولو خففتَ (فائتِ) لقلتَ: (فاتِ)، فكان ينبغي أن تُكتب (فأتِ).

قلتُ: هذا الأصلُ الإملائيُّ ليس مطَّردًا إذ لو طردناهُ لكانَ فيهِ عُسرٌ على خاصَّة الناسِ، فكيفَ بعامَّتهم.

من أجلِ ذلكَ جعلنا هذا الأصلَ مرعيًّا إلا إذا عارضَ قاعِدة يُرادُ طردُها لأنَّ طردَ القواعدِ التي سنذكرُها والتي لا تَخرجُ عن هذا الأصلِ إلا قليلاً أيسرُ بكثيرٍ من طَرْد هذا الأصلِ وأخفُّ مئونةً على المتعلِّمِ من أن يكونَ المرجعُ إليه وحدَه.

وإنَّما خرجنا عن هذا الأصلِ حتىٰ لا تكثرَ الشواذّ والاستثناءاتُ والمسائلُ الفرعيَّة وحتىٰ لا يقعَ التناقضُ بينَ حكمِ همزةِ القطعِ وحكمِ همزةِ الوصلِ وحتَّىٰ لا يفضيَ هذا إلىٰ الإثقالِ علىٰ المتعلِّم بشروطِ تحوُّلِها إلىٰ حكمِ المتوسِّطةِ كوجوبِ كونها فاءًا أو واوًا دونَ (ثمَّ) وكوجوبِ أن يكون ما بعدَ همزةِ الوصل أي فاء الكلمة همزةً.

وأمرٌ آخرُ يمنعُنا منَ الاعتداد بالأصلِ هنا، وهو أنَّ الأصلَ إنما يجري إذا جرَىٰ علىٰ الكلمةِ المفردةِ. فأمَّا إذا اتصلت كلمةٌ بكلمةٍ فإنَّهما تُعدَّان كالمنفصلتينِ وتقضي في الثانية كما لو لم يتصل بها شيءٌ، ألا ترىٰ لو أنك لم تعتدَّ بهذا لكان يجب عليك أن تكتب (ثم ائتوا) هكذا (ثم أتوا) لأنك إذا خففتَها نطقتَها كذا. فأمَّا إذا اتصلت بآخر الكلمةِ كلماتٌ أخرَىٰ فإنك تعدُّها من تمامِ الكلمةِ لكثرة التغيير في الآخِرِ وكثرةِ ما يلحقونه بالكلمةِ من هذا المكانِ. ولم يفعلوا هذا في أول الكلمةِ لقلتِهِ.

- ثم اعلمْ أنَّ أحكامَ همزة الوصلِ التي ذكرنا كانَ الحقَّ أن تكونَ من مباحث علم التصريفِ لأنَّ الإملاءَ يتعلَّق برسمِ الكلمةِ وهل هو موافِقٌ للنطقِ أم غيرُ موافقٍ. وجميعُ أحكامِ همزةِ الوصلِ إنما يوافِق رسمُها نطقَها، فهي إذن جاريةٌ علىٰ الأصلِ، فلِمَ إذن ذكرنا أحكامَها هنا؟

إنما فعلنا ذلكَ لبُعدِ الناسِ اليومَ عن معرفةِ كيفيةِ نُطقِها، فلا يدرونَ مثلاً كيف ينطقونَ كلمة (الاستماع) أهكذا أم (الإستماع)؟ إلا بقيَّةً قليلةً لم تفسُد سليقتُها في هذا الأمر. ولو عرفَ الناسُ كيفَ ينطقونَها وأمثالَها لسهُل الأمرُ

جدًّا ولقلنا لهم: (إذا أردتَّ أن تعرِفَ أتكتبُ الهمزة بالقطع أم بالوصل فضعْ قبلَها حرفَ الواو مثلاً، فإن نطقتَها فضعْ لها همزةً وإن لا فلا تضعْ)، ولكنَّ الذين تسعِفهم سلائِقهم بهذا قليلٌ.

❀ ❀ ❀

رسم (أءوّل) إذا اتصلت بها همزة الاستفهام[1]

في رسمِ (أُءَوِّل) إذا اتصلت بها همزةُ الاستفهامِ عدَّةُ وجوهٍ أشهَرُهنَّ خمسةٌ بالتركيبِ:

١- (أَأُءَوِّل). وهو أعْدلُ الوجوهِ وأحظاها بالصَّواب. وذلك أنّ أصلها (أُؤَوِّل)، كُتِبت الهمزةُ الأولىٰ علىٰ ألفٍ لأنّها في أوّل الكلمةِ، فلا أثَر لحركتِها فيها لأنها لا تكونُ إلا محقَّقةً. وكُتبت الهمزة الثانية علىٰ واوٍ لأنَّها متوسِّطة وقد انفتحت وانضمَّ ما قبلها، وأقوىٰ الحركتين الضمّة، ومجانسُها الواو. ثمَّ التقَىٰ حرفا مدٍّ متماثلان، وهما الواوان وأحدهما صورةٌ للهمزةِ فحُذِفت كما حُذِفت في (مآب) وأصلها (مأاب) و(ساءَل) وأصلها (ساأل) و(آمن) وأصلها (أامن) وغيرها فصارت (أُءَوِّل). وهو مذهب من يكتب (شئون) و(رءُوف) هكذا بالحذف كراهية اجتماع الأمثال. وليس من شرطِه أن يكون أحدهما حرف مدٍّ لأن عِلّة الحذف اجتماع المثلين في الصّورة، ولا فرقَ مؤثِّرًا بين أن يكون حرفَ مدٍّ أو حرفًا مشدّدًا. فلمّا اتَّصلت بها هَمزةُ الاستفهامِ لم تخرجها عن أوَّليَّتِها إلىٰ التوسُّط. وهذا ما انتهَىٰ إليه الرسمُ واختارَه ابن قتيبة وابن السرّاج والنحّاس وغيرهم، فتكتبُها (أَأُءَوِّل).

---

(١) في الهمزة في أول الكلمة.

نُشر في تويتر في ٢٤/ ٢/ ١٤٣٦هـ.

٢- (أَأُؤَوِّل). وتأويلُه تأويلُ المذهب الأوّل إلا أنَّه لمّا اجتمع مثلانِ لم يُحذف أحدُهما. وهو مذهب من يكتب (شؤون) و(رؤُوف) بالإتمامِ. وهو مذهب مشهورٌ إلا أنَّ فيه تناقضًا لأنّه يلزَم أصحابَ هذا المذهب أن يكتبوا (مأاب) و(ساألَ) و(أامنَ) بإثبات الألفاتِ فيهنَّ.

٣، ٤ -(أَؤُءَوِّل)، (أَءُؤَوّل). وذلك علىٰ مذهبِ من يعتدُّ بدخولِ همزةِ الاستفهام علىٰ همزة القطعِ في إخراجها عن حُكم الأوليَّة إلىٰ حكمِ التوسُّط. وأصلُ أوَّل هذين الوجهين علىٰ هذا المذهب (أُؤَوِّل) ثمّ (أُءَوِّل) بالحذف كراهية اجتماع مثلين، فلمّا لحِقت بها همزة الاستفهامِ نقلتْها إلىٰ حكم المتوسِّطة فكُتبت (أَؤُءَوِّل) لأن الهمزة الثانية مضمومة وما قبلَها مفتوح والضمّ أقوىٰ فكُتبت علىٰ مجانسه، وهو الواو. ولك أن لا تحذف أحد المثلين إلا بعد دخول همزة الاستفهام وتختار حذف صورة الهمزة الثانية فتكتبها (أَءُؤَوِّل). وليس لكَ أن تحذف صورة الهمزة الثالثة فتجعلَها (أَءُءَوّل) لأن هذا إجحافٌ. ويجوز أيضًا حملُ هذا الوجه الرابع علىٰ مذهبِ الكسائيِّ والفرّاءِ وثعلبٍ لأنَّهم يرون حذف إحدىٰ الصورتين في مثلِ ذلك. وعليه وردَ في رسم المصحف ﴿ أَءُلْقِيَ ٱلذِّكْرُ عَلَيْهِ مِنۢ بَيْنِنَا ﴾ [القمر: ٢٥] و﴿ أَءُنزِلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ مِنۢ بَيْنِنَاۚ ﴾ [ص:٨] وغيرهما.

والاعتدادُ بدخولِ همزة الاستفهام علىٰ همزة القطع في نقلِها إلىٰ حكم التوسُّط مذهبٌ قديمٌ حكاه ابن قتيبة وابن كيسان والنحاس وغيرُهم. وهو رسم المصحف كما في ﴿ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْۚ ﴾ [آل عمران: ١٥]. وهو

مذهبٌ ضعيفٌ مهجورٌ. ومن لازمِه كتابةُ (بِإِمام) هكذا (بـئِمام) و(سَـأُكرِمك) هكذا (سَؤُكرِمك) إذْ لا فرقَ بينها لأنَّها تئـولُ جميعًـا عنـد إرادةِ التخفيـف إلىٰ ذلك. علَىٰ أنَّه لا تزالُ بعضُ الكلمِ جاريةً علىٰ هذا المذهبِ في الإملاءِ الحديثِ، وذلك ككتابتهم (لَئِن) و(هؤلاء) و(لِـئَلّا). والأحسـن عنـدي كتابتهـا (لَإِن) و(هاألاءِ) و(لِأن لّا) طردًا للبابِ لأنّ ما اتَّصل بالهمزةِ في أول الكلمةِ لا يُحيلها عن أوّليّتها.

٥- (أَؤُوَّل). وهو كالوجهين السابقين في الاعتداد بهمزة الاستفهام إلا أنَّه جارٍ علىٰ مذهبِ من لا يرىٰ التخلُّص من اجتماع الأمثالِ.

هذه أشهرُ المذاهبِ في كتابة هذه الكلِمة. وثَمّ مذاهبُ غيرُها لا يُعوَّل عليها.

رأي في الفاصلة المنقوطة[1]

س: لِمَ تركتَ استعمال الفاصلة المنقوطة في كتابك «رسالة في مسألة كل عام وأنتم بخير» ونبّهتَ على ذلك في المقدّمة؟

ج: (خليلٌ) دعا والرملُ بيني وبينَه فأسمعَني، سَقيًا لذلكَ داعيا

[الفرزدق]

ولكنْ عَداني أن أكونَ (أجبتُه) عقابيلُ أوصابٍ يُشبَّهنَ بالخَبْلِ

[ذو الرمَّة]

إنّه لتمرُّ بي أيَّامٌ ما شيءٌ أثقلَ عليَّ فيها من أن أخطَّ حرفًا. ولقد سألني أخي هذا السُّؤالَ وأرسلَ إليَّ يذمُرني إلى الجوابِ على حينِ أعالِجُ من نفسي هذه الحالَ التي وصفتُ، ثمَّ لم أكد حتَّى تسربلَنِي طائفٌ من الحمَّى لم ينزِعني حتى أبلاني. وبينَ هذا وذاكَ كانَ الجوابُ.

كنتُ ولم أزل طويلَ التعهُّدِ لعلاماتِ الترقيمِ شديدَ التفقُّدِ لها. وكانَ من شأني أن أُصدِرَها عن قواعدِ النَّحوِ وأن أُقِيمَها على حدٍّ من الاطِّرادِ لا يتخلَّفُ ولا يتناقضُ. وكنتُ أحاولُ في (الفاصلة المنقوطة) ما أحاوِلُه في غيرِها من العلاماتِ، غيرَ أنَّه استبانَ لي بطولِ التجرِبةِ وكثرةِ الممارسةِ أنَّها مُقحَمةٌ في

---

(١) في علامات الترقيم.

نُشر في ملتقى أهل الحديث إجابةً عن سؤال (خليل الفائدة) في ١٧/ ٨/ ١٤٣١هـ.

العلاماتِ إقحامًا وأنَّ من الخيرِ الاستغناءَ عنها. وأنا أشرحُ كيفَ ذلكَ.

مراجعة الغرض الأول:

لنمضِ إلىٰ الغرضِ الأول الذي احتيج من أجله إلىٰ هذه العلاماتِ فننظر أيقتضي هذه الفاصلةَ المنقوطةَ أم لا.

إنَّ الغرض من هذه العلاماتِ هو بيانُ الأواصرِ بينَ الجملِ وعَلاقةِ بعضِها ببعضٍ. وذلكَ لينتفيَ اللبسُ علىٰ القارئ.

والجُمَلُ إما أن يكون بعضُها متعلِّقًا ببعضٍ في المعنَىٰ وإما أن لا يكون.

فإن كانَ متعلِّقًا فإنه يأتي علىٰ ضربين:

الأول: أن يكونَ متعلِّقًا بما قبلَه في الإعراب. وذلك نحو قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجۡرَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ٩٠﴾ [يوسف: ٩٠]. فهذا لا يحتاج إلىٰ علامة إذ ترك العلامة له علامة علىٰ اتصاله.

الثاني: أن لا يتعلَّق في الإعراب، ولكن يكونُ كالتَّمامِ لمعنَىٰ ما قبلَه. وذلك كالجملةِ التي تكونُ جوابًا للنداءِ، نحو ﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۚ﴾ [يوسف: ٢٩] أوللقسمِ نحو ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصۡنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧] أو الجملةِ التي تكون تعليلاً لما قبلها نحو (اتقِ الله، فإنه يراك) و﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة: ٤٠].

وإن لم تكن متمّمة لمعنىٰ ما قبلها وليست متعلقة به في الإعراب فحقُّها النقطة (.). وذلك نحو (الصدق أمانة. والكذب خِيانة).

وهذا الذي ذكرتُه هو أهمُّ مواضعِ وقوع هاتين العلامتين. وقد وجدتّهما مغنيتينِ في الدلالة علىٰ هذا الغرضِ. وتسقطُ بينَهما الفاصلة المنقوطة لغوًا لانتفاء الحاجةِ إليها بمراجعةِ الغرض الأول من الوضع.

فحص القواعد الموضوعة للفاصلة المنقوطة:

زعموا أنه يؤتَىٰ بالفاصلة المنقوطة بين الجمل الطويلة وقبل الجملة التي تكون سببًا لما قبلَها أو مسبَّبةً عنه. وهذا باطلٌ.

أمَّا الجمَل الطويلةُ فليس لها حدٌّ ينتهَىٰ إليه أولاً ثمَّ لا علةَ لها معقودةً بالغرضِ الرئيسِ ثانيًا إذْ كيفَ كان الطُّول والقِصَر من مَّا يُعتدُّ به في بيانِ العلائقِ بينَ الجُمَلِ، فقد تكونُ الجملةُ الطويلةُ متعلِّقةً بما قبلَها غيرَ منفكّةٍ عنه كما تقول: (محمدٌ يقرأ كل يومٍ سورة البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام ....، ويصوم اليوم الأول والثاني والثالث ... من كل شهر). وقد تكونُ الجملة القصيرة مقطوعة الصِّلة بما قبلَها نحو (زيدٌ عالمٌ. وعَمْرٌ جاهلٌ).

وكذلك زعمُهم أنه يؤتَىٰ بها قبل الجملة التي تكون سببًا لما قبلَها أو مسبَّبةً عنه، فإنَّ هذه العِلَّة لا بدَّ أن يكونَ لها اتِّصالٌ بالغرضِ الرئيسِ من وضعِ العلاماتِ، وهو بيان العَلائقِ. ولا فائدةَ من تخصيص هذا الأمر بعلامةٍ. والوجه في ذلك أن يُسبَق بالفاصلة غير المنقوطة لأنه تعليلٌ كما بُيِّن آنفًا.

جِماعُ الخلل الواقع في هذا البابِ:

١- ردُّ قواعدِ الترقيم إلىٰ غير العِلة الأولىٰ كما فعل أحمد زكي حين ردَّها إلىٰ الوقف أو كردِّها إلىٰ الطُّولِ والقِصَر أو عدمُ ردِّها إلىٰ علةٍ البتةَ كما يفعلُ

أكثرُهم. والصوابُ أن تُردَّ إلىٰ النَّحو لاطِّرادِ أحكامِه ولكونِه الأصلَ الذي ينبني عليه كثيرٌ من المسائلِ كمعرفة الوقفِ وأنواعِه.

٢- بناء القواعد علىٰ أمورٍ لا حدَّ لها كالطول والقِصَر.

٣- الاجتزاء ببعضِ ما ينشقُّ عن العِلَّة الأولَىٰ كاجتزائهم بالسببية والمسبَّبية وتركِهم مواضعَ أخرَىٰ توجد فيها العِلَّة نفسُها.

٤- مخالفةُ القاعدةِ الرئيسة عن القواعد الفرعيَّة كما فعلَ أحمد زكي حيثُ زعمَ أن الفاصلة غير المنقوطة تكون بين الجمل التي يكون بينها ارتباط في المعنىٰ لا في الإعراب. ثمَّ ذكرَ من مواضعها أن تكون بين الجمل المعطوف بعضها علىٰ بعض نحو (خير الكلام ما قل ودلَّ؛ ولم يطُل فيمل). والصواب أنَّ جملة (ولم يطُل فيمل) متعلقة بما قبلها في الإعراب والمعنَىٰ إذ كانت معطوفة عليها.

إلىٰ غيرِها من التناقضات.

ومنها أن بعضَهم يضعُ هذه الفاصلة قبلَ (لأنَّ) نحو قولك: (أتيت إليك؛ لأني أحبك). وهذا خطأ بالنظر إلىٰ ما قعدوا. وذلك أنَّ (لأنَّ) وما بعدها في تأويل مفرَدٍ لا جملةٍ. وهم إنما يَرون وضع هذه الفاصلة قبلَ الجملةِ التي تكونُ سببًا لما قبلَها، وليس قبلَ المفرَد.

والحديث أوسعُ من ذلك شُعوبًا وأطولُ ذيولاً. وإنما ذكرتُ ما لا بُدَّ منه ليضِح الجواب ويستبين الصواب.

من الأخطاء الإملائية الشائعة(١)

- (الثِّقات) تكتب بالتاء المفتوحة. وكتابتُها بالمربوطة (الثّقاة) خطأ شائع لأنها جمع مؤنث سالم وليست جمع تكسير على زنة (فُعَلة) كـ(قُضاة) و(دُعاة).

- (حيّ الله فلانًا) خطأ إملائي شائع. والصواب إثبات الألف (حيّا الله فلانًا).

- كتابة بعض الناس (عبدالله) ونحوه هكذا من غير فصل بين الكلمتين خطأ فاش، إذ حق كل كلمة أن تكتب مفصولة عن الأخرى نحو (عبد الله). ويلزمه أن يكتب (شمسالدين) هكذا.

- من أخطاء الضبط كتابة حركة على الحرف المنصوب المنون وحركةٍ وتنوين على الألف المبدَلة منه بعده نحو (كتابَاً). ونسبه الداني إلى جهلة النُقّاط.

- الصواب في علامات الترقيم أن توصل بالكلمة قبلها دون فراغ نحو (ذهب، ولكنه لم يرجع) وليس (ذهب ، ولكنه لم يرجع) لأنهم إذا كانوا يكرهون أن يكتبوا الحرف المفرد منفصلاً فأن يكرهوا أن تكون علامة الترقيم منفصلةً أَولى.

- تُرسم الألف اللينة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ياء، على صورة الألف نحو (استحيا) (يعيَا). ورسمها بالياء (استحيَى) (يعيَى) خطأ شائع.

---

(١) نُشر معظمها في تويتر في أوقات مختلفة.

- (طَيِّئ) هكذا يُكتب اسم القبيلة المعروفة بياء مشدّدة مكسورة فهمزة علىٰ الياء. ومن الخطأ الشائع كتابتها هكذا (طيء) بهمزة علىٰ السطر.

- من أكثر الأخطاء الإملائية شيوعًا كتابة (شيئ) هكذا. والصواب (شيء) لأن الهمزة متطرفة وما قبلها، وهو الياء، ساكن، فتكتب مفردة علىٰ السطر.

- من أخطاء الإملاء الفاشية زيادة حروف المدّ في كتابة الألفاظ الأعجمية، نحو (فيلم) و(بكالوريوس). والصواب (فِلْم) و(بَكَلُرْيُس).

- من الخطأ في الإملاء تكرار حرف المدِّ للإشعار بالتوكيد، نحو (جمييل) (أرجووووك). والصواب كتابة ذلك بحرف مدٍّ واحد في جميع الأحوال.

-يُجمع (الأخ) علىٰ (إِخوة) و(أُخوة) بكسر الهمزة وضمّها، ولكن بعض الناس ينطقها (إخوة) بالكسر ويكتبها (إخوة). وهذا خطأ إملائي.

❁ ❁ ❁

مسائل إملائية في الألف اللينة[1]

- س: هل تختلف كتابة (يحيا) الفعل عن الاسم العلم؟

ج: القياس كتْب (يحيىٰ) العلم كـ(يحيا) الفعل لأنه وإن كان قد أجري مُجرىٰ الأسماء العربية فأُميل في بعض القراءات فقد وقع قبل آخره ياء فانبغىٰ كَتْبه علىٰ ألف (يحيا) كما يكتب (استحيا) و(سُقيا). وذلك كراهية لاجتِوار ياءين إحداهما مستعارة لا أصل، ولكن المعروف في الإملاء كتابته (يحيىٰ) بالياء. ثم احتجّوا لذلك بعلة الفرق بينه وبين الفعل. وهذه العلة تئول إلى علّة خشية اللبس لأنهم لم يلتمسوا التفرقة إلا بعد خشية اللبس بينهما، وإن لّا كان مجرد التفرقة بين شيئين مختلفين لغير لبسٍ عبثًا محضًا.

وهذا القول فاسد. ويُردّ من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه ليس من شأن الرسم الفصل بين المتشابهات لأن الرسم نائبٌ عن اللفظ وصورة له، فما لم يبيّنه اللفظ بنفسه فلا ينبغي أن يبيّنه الرسم. وهما في اللفظ شيء واحد كما هو معلوم.

الثاني: أن اللبس إنما يعرض بين المتماثلين اللذين تكثر بينهما الخلطة ويستعمَلان في مواضع متشابهة. وشتان ما الفعل يحيا والعلم يحيىٰ. وما أظنهما يلتبسان قط في موضعٍ لأن الفعل لا يُسند إليه ولا يقع مواقع الأسماء، فإذا

---

(١) نُشرت في تويتر وفسبك وآسك في أوقات مختلفة.

قلت: (يحيا كريم) لم يتوهّم أحدٌ أنك تريد الفعل. وإذا قلت (يا يحيا) لم يسبق إلىٰ فهم أحد أنك ناديتَ الفعل إذْ كان الفعل لا ينادَىٰ. وقِس علىٰ هذا ما شئتَ.

الثالث: أنه لو صحّ هذا المزعم وسلّمنا بوقوع اللبس بين العلم الموافق للفظ الفعل والفعلِ لكان يجب أن يُفصل بين كل ما كان علىٰ هذا النحو بعلامةٍ ما يُحدثونها فيفرقوا بين أحمد العلم وأحمد الفعلِ. وكذلك يزيد ويشكر وغيرها.

ثم يلزمهم أن يفرقوا أيضًا بين كل علم وما نُقل منه فيخالفوا بين محمود العلم ومحمود اسم المفعول، وبين صَخر العلم وصخر اسمِ الجنس. وكذلك فضل وصالح ومحمد وكل علم منقول إذ لا فرق بين القبيلين!

فتبين بهذا سقوط هذه الحجة التي أدلَوا بها وزيفُها.

والحقّ أن مجيء (يحيىٰ) علىٰ هذه الصورة منبتًّا عن نظائره ليس إلا اتّباعًا لرسم المصحف. ورسم المصحف ليس كله جاريًا علىٰ القياس.

ولهذا أرىٰ كتابة (يحيا) العلم هكذا كما يُكتب الفعل.

- س: هل من وجه لرسم الفعلين (دعَا) و(عفَا) بالياء (دعَىٰ)، (عفَىٰ) كما في بعض المخطوطات؟

ج: أما (دعَا) فالمشهور أنه واويٌّ. وما كان كذلك فإنه يُرسم بالألف، غير أن بعض اللغويين حكىٰ أن من العرب من يقول: (دعيت) فيجعل لامها ياءًا. فعلىٰ هذه اللغة يجوز رسمُها بالياء أيضًا (دعَىٰ).

وأما (عفا) فواويّ لم يرد فيه غيرُ ذلك، فلا يُرسم إلا بالألف بإجماع

العلماء إلا ما كان من أبي الطيب الوشَّاء (ت٣٢٥)، فإن ظاهر قولِه إجازة رسم ما أصلُه الواوُ بالياء وإن لم يكن مكسور الأول ولا مضمومه. ولا وجه لذلك، خلافًا لما كان أصلُه الياء كـ(بنَىٰ) و(مشَىٰ)، فقد أجاز رسمه بالألف (بنَا) و(مشَا) جماعة من العلماء، واختاره أبو علي الفارسيّ لأن فيه رجوعًا إلىٰ الأصل.

- س: ما الصواب في رسم جمع (قوّة) أهو (قُوَىٰ) أم (قُوَا)؟

ج: مذهبُ جمهورِ النّحويين والصرفيّين واللُّغويّين أن تركيب (القُوّة) من (ق و و)، فالواو الثانية أصلٌ لا بدَلٌ. وما كان كذلك فإنه يُرسمُ عند البصريِّين بالألف مطلقًا كـ(العِدا) و(الرِّبا) و(الضُّحا) و(العُلا) ونحوِهنّ. فعلىٰ هذا ترسمها (القُوا).

ويجوز رسمها بالياء (القُوىٰ) علىٰ ثلاثة أوجه من التأويل:

١- موافقة صاحب «العين» وبعضِ من قفَّىٰ علىٰ أثرِه من أصحابِ المعاجم من من يرىٰ أن ألفها بدل من الياء، إذ هي عندهم من تركيب (ق و ي) لا من (ق و و).

٢- متابعة رسم المصحف لقوله تعالىٰ: ﴿عَلَّمَهُۥ شَدِيدُ ٱلْقُوَىٰ ۝٥﴾ [النجم: ٥]. وإنما رُسمت في المصحف بالياء لتشاكلَ جاراتِها كما فعلوا في (الضُّحىٰ) و(سجىٰ) ونحوِهما، وحدُّهما أن يُكتبا بالألف (الضُّحا) (وسجا) لأنَ أصلهما الواو.

٣- الأخذ بقول الكوفيين إذ يرون رسمَ كل ما كان علىٰ (فُعَل) بضمّ الفاء أو (فِعَل) بكسرها علىٰ ياء وإن كان أصل ألفه الواو.

وإذن يجوز أن ترسمَها (القُوا) بالألف. وهو الوجه الشريف الجيِّد. وأن ترسمها (القُوىٰ) بالياء. وهو صالحٌ وإن كانَ دون الأوّلِ. وقد نصّ علىٰ ذلك ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) مبيِّنًا الوجهَ الأخيرَ المذكورَ فقال: (فعلىٰ مذهب الكوفيين يُكتب [القُوىٰ] بالياء لانضمام أوله. وعلىٰ مذهب البصريين بالألف [القُوا] لأن ألفَه مبدلة من واو) [شرح مقصورة ابن دريد ص١٨٥].

- تُرسم (الضُّحا) بالألف علىٰ مذهب البصريين لأن أصلها واو. وتُرسم بالياء (الضُّحىٰ) علىٰ مذهب الكوفيين لأنها مضمومة الأول وإن كان أصلها واوًا. وهي في الحالين تُسمىٰ ألفًا مقصورة. وتسميتها ممدودة إذا رُسمت ألفًا (الضحا) خطأ، وإنما الممدودة نحو (الضّحاء)، قال ابن خالويه: (أهل الكوفة يكتبون ذوات الواو إذا انضم أول الاسم أو انكسر بالياء نحو (الضُّحىٰ) و(الرِّضىٰ) و(العِدىٰ) بالياء. وأهل البصرة بالألف علىٰ القياس). وقال المبرد البصري: (والضحا يكتب بالألف لا غير).

قلت: بعض من يأخذ بمذهب البصريين هنا يرسم (الضحا) بالياء فيلفق بين المذهبين!

- زعم ابن خالويه أن (الصَّدا)، وهو الصوت الذي يجيبك في بهو، ونحوِه يكتب بالألف لأنهم قالوا: صدا يصدو إذا صاح. ثم قال: وهذا غريب، فاعرفه!

- س: ما الصحيح في رسم جمع (دُنيا) أهو (دُنا) أم (دُنَىٰ)؟

ج: يجوز فيها الوجهان:

١-(دُنا). وهو الأصح لأن أصلها واو.

٢-(دُنَىٰ). وهو مذهب الكوفيين، يكتبون كل ما كان مكسور الأول أو مضمومه علىٰ صورة الياء وإن كان أصله الواو، نحو (العِدىٰ) و(الرُّبىٰ).

-قولهم: (لَحَىٰ فلانٌ فلانًا) بمعنىٰ (لامَه) يائي اللام وواويّها. والياء أجود. ويجوز أن ترسمها أيضًا (لحَا) علىٰ لغة الواو.

❀ ❀ ❀

الراجح في موضع تنوين النصب[1]

س: ما الصحيح في موضع رسم تنوين النصب؟

ج: في موضع رسم تنوين النصب ثلاثة مذاهبَ:

١- رسمُه علىٰ ما قبل الألف نحو (اشتريت كتابًا). وهو مذهب الخليل وأصحابه.

٢- رسمُه علىٰ الألف نحو (اشتريت كتاباً). وهو مذهب اليزيدي. ورجّحه أبو عَمْر الداني.

٣- رسمُ الفتحة علىٰ ما قبل الألف والتنوينِ علىٰ الألف نحو (اشتريت كتابَاً).

وأصحّها في رأيي المذهب الأوَّل.

وتفسيرُه أنّ الرسمَ موضوع علىٰ الوقفِ والابتداء. وهذا أصلٌ مُهِمّ من أصولِ الرسمِ يغفُل عنه كثير من الناس.

ولمّا كانت الكلِمة يُوقف عليها بالألف المبدَلة من التنوينِ وجب أن تُكتَب وإن كنتَ إذا وصلتَ صيّرتَها تنوينًا. والتنوينُ، وكذلك سائرُ الحركات إنّما يُراعَىٰ فيها حالُ الوصلِ لا الوقفِ خلافًا للأصلِ في الرسمِ، ألا ترىٰ أنك

---

(١) في الشكل.

نُشر في آسك في ١٥/ ٧/ ١٤٣٦هـ.

إذا وقفت علىٰ قولك (جاء زيدٌ) سكنتَ الدالَ، ومع ذلك تُلحقها تنوينَ الضمّ اعتبارًا بحالِ الوصلِ.

فإذا تبيّن هذا ظهرَ أن رسم الألف في (كتابًا) إنما هو رعاية لحال الوقفِ، ورسم التنوين إنما هو اعتداد بحال الوصلِ، والألف في الوصل تنوينٌ، فرجعَ أمرُ تنوينِ النصب إلىٰ تنوين الرفع والجرّ، فكما أنك فيهما تضع التنوينَ علىٰ الحرف الأخيرِ كذلك تفعلُ في تنوينِ النصبِ.

وإذن فلا تعلّق للألف بالتنوين الذي أُبدِلت منه، وليست حالاهما بواحدةٍ فيوضعَ التنوين علىٰ الألف كما زعم اليزيديُّ لأن التنوين يُبنىٰ علىٰ حال الوصل، والألفَ تُبنىٰ علىٰ حال الوقف.

وشبيهٌ بهذا الاسم المنقوص في الرفع والجرّ، فإنّ من العرب من يقف عليه بإثبات الياء، فيقول: (جاء قاضي)، فإذا وصل أسقطَها. ومن كانت هذه لغتَه فإنه يكتبها، فيقول مثلًا (جاء قاضٍي عادلٌ)، وينوّن الضادَ أيضًا. أما إثباته الياء فرعاية لحال الوقف. وأما التنوين فرعاية لحال الوصلِ. وعلىٰ هذا يُحمَل ما جاء في (الرسالة) للشافعيّ. ولا يجوز أن يُظنّ أن لغته إثبات الياء في الوصل كما وهم بعضهم، إذ ليس هذا من كلام العرب.

❁ ❁ ❁

القول المحكم في رسم (ضوءه) و(الهيئة) و(التوءم)[1]

س: أي الرسمين هو الصحيح (توءَم) أم (توأَم)؟ وكذلك (ضَوءُه) أم (ضَوؤُه)؟

ج: هاتان مسألتان مختلفتان، فأما (توءم) فقد وقعت همزتها مفتوحةً بعد واو ساكنة غيرِ مدّيّة [أي ليست مسبوقة بضمة، خلافًا لنحو: مرُوْءَة]. وحكمها عند المتقدّمين حكمُ المسبوق بياء ساكنة غيرِ مدّيّة نحو (هيئة) [أي ليست مسبوقة بكسرة، خلافًا لنحو: بِيْئة]. ولهم في ذلك قولان:

الأول: رسمها مفردةً علىٰ السطر (هيئة) [بنبْرة عند المعاصرين] (توءَم). وحجتهم في ذلك مراعاة صورتها في مذهب التخفيف إذ يحذفها أكثر العرب فيقولون: (هيَة) و(توَم). وهذا القول هو مذهب الجمهور.

الثاني: رسمها علىٰ ألف (هيأة) (توأم) إذ كان من العرب من يخفّفها بإبدالها ألفًا فيقول: (هيَاْة) و(توَاْم) كما تُخفَّف (مرْأَة) و(يسْأَل) إلىٰ (مرَاْة) و(يسَاْل). وقد حكىٰ ابنُ السراج (ت٣١٦هـ) جواز هذا القول عن البغداديين. وهو مذهب ابن جني (ت٣٩٢هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ). وظاهر إطلاقهما أنه يشمل عندهم ما ياؤه أصلية كـ(هَيأة) وما ياؤه زائدة

---

(١) في الهمزة المتوسطة.

نُشر في فسبك وتويتر في ١٣/ ١٠/ ١٤٤١هـ.

كـ(الخُطيأة)، غير أنه يُشكل علىٰ هذا أن (الخُطيْئة) ونحوها لا تُخَفَّف هذا التخفيف، بل تخفيفها (الخُطيَّة) فقط.

أما المعاصرون فقد اختلفوا علىٰ هذين القولين أيضًا، فرجّحَ مجمع اللغة العربية بدمشق في نشرته الأولىٰ لـ«قواعد الإملاء» عام ٢٠٠٤م القول الأول مطلَقًا، ورجَّحَ مجمع اللغة العربية بالقاهرة في قراره الأول عام ١٩٦٠م القولَ الثاني مطلقًا، ثم فرَّق مجمع القاهرة في قراره الثاني الأخيرِ عام ١٩٨٠م بين النوعين فاختار في المسبوق بياء القولَ الثانيَ (هيأة) وفي المسبوق بواو القولَ الأولَ (توْءم). وفرّقَ مجمع دمشق في نشرته الثانية عام ٢٠١٠م بين النوعين أيضًا، ولكنه أخذ بعكس قول مجمع القاهرة، فاختار في المسبوق بياء القولَ الأول (هيئة) وفي المسبوقِ بواو القول الثاني (توأم). ولا وجه لهذا التفريق.

وأما ما عليه عملُ الناس اليوم فإن معظمهم علىٰ التفريق الذي هو رأي مجمع دمشق الثاني، وذلك أنهم يرسمون الهمزة في نحو (هيئة) مفردة علىٰ السطر، وفي نحو (توأم) علىٰ ألف.

ومنهم من لا يفرّق بينهما فيرسمها جميعًا علىٰ السطر (هيئة) و(توءَم). وله شيوع في سورية. ومنهم من يرسمها جميعًا علىٰ الألف (هيأة) و(توأم). وهو الشائع في العراق.

وكلا القولين سائغ، ولكنّ التفريق بين النوعين لغير علّة صحيحة ليس بمرضيّ. وأنا أستحبّ رسمها جميعًا علىٰ السطر (هيئة) و(توءَم).

وأما (ضَوْءُه) ونظائرها كـ(وضُوْءُه) و(نَوْءُها) - وحدُّها أن تكون الهمزة

مضمومة بعد واو ساكنة - فإنها تُرسم مفردة علىٰ السطر. وليس أحد من المتقدّمين والمعاصرين يرسمها علىٰ واو. ولم يشِذّ عن هذا في ما أعلم إلا الغلاييني (ت١٣٦٤هـ). وتبِعه مجمع اللغة العربية بدمشق، فإنهم يرسمونها علىٰ واو (ضَوْؤُه) و(وضُوْؤُه) و(نَوْؤُها). ولا وجه لذلك، لأن رسم الهمزة مبنيّ علىٰ مذهب التخفيف، وتخفيف هذه المسألة بالإبدال والإدغام أو الحذف، فيقال: (ضَوُه) و(وضوُّه) و(نَوُها)، فلا وجه لزيادة واو ثانية في الرسم.

وجه قطع همزة (البتة)[1]

س: ما وجه قطع همزة (البتة)؟

ج: لجّ المتأخرون في قطع همزة (البتة) وشغبوا بذلك من غير سماع صحيح ولا قياس قائم، بل القياس المطّرد المستمرّ وصل نظائر هذه الكلمة جميعِها. والنظر الصحيح يدفع ذلك أيضًا لأن أقدم من رأيناه ادّعىٰ فيها القطع تاج الدين الإسفراييني (ت٦٨٤) في «اللباب ص٢٨٠»، وجميع من قال بذلك بعده فمنه أخذوا وعليه عوّلوا. والإسفراييني متأخر. ولم نرَ أحدًا من علماء النحو البصريين ولا الكوفيين ذكر هذا خلال خمسة قرون ولا رأينا أحدًا من أصحاب المعاجم وغيرِهم أثبته مع أن الهِمم تشرئب عادة إلىٰ تقييد مثله وحكايتِه لما فيه من الغرابة والخروج عن القياس. وهم يحكون أقلّ من هذا وأخفىٰ. هذا مع أنهم تعرضوا للكلام علىٰ مواضع قطع الهمزة ووصلها فذكروا أن أل التعريف لا تقطع إلا في لفظ الجلالة في بعض أحواله ولم يذكروا (البتة)، علىٰ أنهم لو كانوا يعرفون فيه القطع لاحتجّوا به لمذهب الخليل وابن كيسان وغيرهما من من يرىٰ أن همزة أل التعريف همزة قطع. وقد احتج ابن مالك (وقد توفي قبل الإسفراييني باثنتي عشرة سنة) في «شرح التسهيل» لصحة

---

(١) نُشر في آسك في ١٥/ ١١/ ١٤٣٥هـ. وأصل الرأي منشور في ملتقىٰ أهل الحديث في ٢٠/ ٩/ ١٤٢٨هـ وملتقىٰ أهل اللغة في ٢/ ١١/ ١٤٢٩هـ.

هذا المذهب بقطع همزة لفظ الجلالة مع أنها لا تقطع إلا في بعض أحوالها، فلو كان بلغَه ثبوت قطع (البتة) لكان له فيه حجة أقوىٰ من ذلك.

والإسفراييني وإن سلمنا أنه ثقة فلا يقبل تفرّده بهذه المسألة المهمّة التي تتوفر الدواعي إلىٰ ذكرها مِن مّن سبقَه من الأيمة الثقات الأثبات. هذا مع تأخره ومع إرساله هذه الدعوىٰ من غير أن يُسندها إلىٰ راوية أو ينقلها عن عالم متقدم أو يورد لها شاهدًا من كلام العرب ومع وجود شبهة الوهم أيضًا. وذلك أنه في ما يظهر وجد قولهم: (البتة القطع). وهذا معناها في اللغة، فقرأها لاستعجال منه (البتة بالقطع) فأوهمه هذا أن همزتها همزة قطع.

وإذن فلا يصِح في (البتة) إلا الوصل. ومن قطعها فهو مخطئ سبيل السماع والقياس.

البلاغة

مسائل بلاغية متفرقة[1]

- س: هل يصح قول بعضهم لمن يريدون ذمّه: (فلان ليس رجلًا) مع أنه رجل في حقيقة الأمر؟

ج: نعم، صحيح لأنَّ الناسَ إنَّما ينفونَ عنهُ معانيَ الرجولةِ وكمالَها لا حقيقتَها. وهذا مذهبٌ معروفٌ في كلامِ العربِ، قالَ سيبويهِ: (ومثلُ ذلكَ: مررتُ برجلٍ رجلٍ أبوه، إذا أردتَّ معنًى أنه كاملٌ) [الكتاب ٢ / ٢٩ تح هارون].

ولذلكَ نفىٰ النبيُّ - عليه السلام - عن طائفةٍ من الناسِ الإيمانَ وأرادَ انتفاءَ كمالِهِ. وهذا بابٌ من البلاغةِ لطيفٌ دقيقُ المسلَكِ خفيُّ المأخذِ له شواهد كثيرة، منها قولُك إذا صادفتَ شعرًا ضعيفًا ساقِطًا: (هذا ليسَ بشعرٍ) معَ أنَّه مستوفٍ شروطَ الشعرِ الواجبةَ من الوزنِ والقافيةِ. ومنه أيضًا قولُك للكلامِ تُنكِرُه وتستجفيهِ: (هذا ليسَ كلامًا) معَ أنّك لم ترِد إخراجَه من جُملةِ الكلامِ، وإنَّما أردتَّ التهوينَ منه والحطَّ من شأنِهِ. ومنه قولُ شوقي:

لــيسَ اليتــيمُ مــن انتهــىٰ أبــواهُ مِــن   هــــمّ الحيــــاةِ وخلّفــــاه ذلــــيلا

وقبلَه قولُ عديِّ بنِ الرعلاءِ الغسانيِّ:

---

(١) نُشر مفرّقًا في ملتقى أهل اللغة في أوقات مختلفة.

لــيسَ مــن مــاتَ فاســتراحَ بميــتٍ   إنَّـــما الميْـــتُ ميِّـــتُ الأحيـــاءِ

وقد يجوزُ أن يكونَ هذا من قَبيلِ حذفِ الصفةِ.

- س: ما الفائدة البلاغية من وصف الله تعالىٰ النارَ بأنها ذات لهب في قوله: ﴿سَيَصْلَىٰ نَارًا ذَاتَ لَهَبٍ ﴿٣﴾﴾ [المسد: ٣] مع أن النار لا تكون إلا كذلك؟

ج: لما كانت البلاغةُ قائمة علىٰ مراعاةِ حالِ الخِطابِ ومراعاة حالِ المخاطَبِ وكانَ الخِطابُ في ما ها هنا خِطابَ تهديدٍ ووعيدٍ، وكانَ المخاطَبُ مُصِرًّا علىٰ كفرِه مقيمًا علىٰ محادّتِه لله تعالَىٰ ورسولِه ناسبَ أن يُذكَر اللازمُ وإن كانَ ملزومُه مغنيًا عنه لِما يقعُ للمخاطَب أحيانًا من الغفلةِ عن تصوُّر الشيء بجميعِ لوازمِهِ والذهابِ عن تعقُّلِ معناه حقَّ التعقُّلِ، فإذا ذُكِرت كانت كالتنبيه له وكانَت أبعدَ أثرًا في نفسه.

ولهذه الآيةِ نظائرُ، منها قولُـه تعـالَىٰ: ﴿نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ﴿٦﴾﴾ [الهُمـزة: ٦]، والنار لا تكونُ إلا موقَدةً ، وقوله: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴿٢٧﴾﴾ [فاطر: ٢٧]، والغربيبُ هو الأسودُ الشديدُ السَّوادِ، ثم قولُ الأعشَىٰ:

ما روضةٌ مـن ريـاضِ الحَـزْنِ معشِـبةٌ   خضـراءُ جـادَ عليهـا مسـبِلٌ هطِـلُ

فوصفَ الروضة بالخضرةِ معَ أنَّ الروضةَ لا تكونَ إلا كذلكَ.

وهذا ضربٌ من الإطنابِ من طريقِ التصويرِ يدورُ معَ حالِ الخِطابِ والمخاطَبِ. ولا أعرِفُ البلاغيِّين ذكرُوه. وإذا أردتَّ أن تعرِفَ ما فيه من البلاغة فاحذف اللوازمَ من الشواهدِ السابقةِ ثم اذكرها ووازن بينَ أثرِ الحالينِ

في نفسِك، فإذا أحسستَ أنَّ في ذكرِها فضلَ فائدةٍ فاعلمْ أنّ ذلك هو الداعية إلىٰ ذكرها في الكلام.

- س: أيٌّ أبلغ (سأعود بعد قليل) أم (سأعود بعد حين)؟

ج: أما (سأعود بعد قليلٍ) فالزمنُ محدَّدٌ فيها.

وأما (سأعود بعد حين) فالزمن غير محدَّد فيها.

فالأولىٰ تُستعمَل في مقامات الإخبار المجرَّدةِ التي لا يُراد بها غرضٌ من الأغراض المعروفة كالتهويل والتهديد ونحوها لأنه لم يجرِ فيها خروجٌ عن الأصلِ. وهي إذا استعمِلت فإنما تدلّ علىٰ القليلِ فحسبُ.

وأما الثانية فإنَّك حذفتَ الصِّفةَ منها. ولها استعمالان:

الأول: استعمال حقيقيٌّ. وذلكَ في ما لا تعرفُ مقدار الزمن فيه. ومنه قول أبي الطيِّب:

فإن الجرحَ ينفِر بعد حين   إذا كان البناء علىٰ فسادِ

الثاني: استعمال بلاغيّ. وذلكَ إذا حذفتَ الصِّفةَ وأنت تعرفُها طلبًا للإبهامِ لما له من عمَل في جعلِ الذهنِ يذهبُ في استنباطه كلَّ مذهبٍ. ولذلك كان صالحًا استعمالُه في السياقات القائمة علىٰ الترقُّبِ أو التي تدعو إليه كسياق التهديد. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَلَتَعۡلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعۡدَ حِينِۭ ٨٨﴾ [ص: ٨٨].

وسياقِ التشويق كقولك للرجلِ يطلب خبرًا: (سأخبرك به بعد حين) تريد أن تشوِّقَه.

ولو ذكرتَ الصِّفة في هذه السياقاتِ لخلت من حسن البلاغة ولعادت كلامًا لا رُوحَ فيه.

فقد ظهرَ إذن أن فرقَ ما بين الجملتين أن الأولىٰ مخصوصةٌ بالقليلِ، والثانية قد يُراد بها القليل وقد يُراد بها الكثير. وهي أيضًا في أكثر أحوالِها تُستعمل لأغراضٍ بلاغيّةٍ.

والله أعلمُ بمراده .

- س: ما الأجود في قولك:

أيـــامَ أهتـــزُّ ريَّـــانَ المُنـــىٰ طربًـــا   كـــالعود يهتـــزّ في أغصـــانه نـــضِرا

أن تُضبط الراء بالفتح (طرَبًا) أم بالكسر (طرِبًا)؟

ج: أختار وجه الكسر من أجل طلب مناسبتِها للكلمة التي في آخِر العجُز (نضِـرا) إذْ هي مكسورةٌ، والشعراءُ من مَّا تستحِبُّ ذلكَ. وقد ذكر ابنُ جني في «الفسرِ ٢ / ٦» شرحِه علىٰ ديوان أبي الطيِّب أنَّ من ما استدلَّ به علىٰ حصافة لفظ أبي الطيِّب وصحَّة صنعته ودقَّة فكره أنه سأله يومًا عن قوله:

وقد عادتِ الأجفانُ قرْحًا من البُكـىٰ   وعــادَ بهــارًا في الخــدود الشــقائقُ

فقال ابن جنِّي: أقرحَىٰ ممالٌ أم قرحًا منوَّنٌ جمع قرحةٍ؟

فقال أبو الطيب: قرحًا منوَّنٌ. ثم قال: ألا ترىٰ أنَّ بعدَه:

وعادَ بهارًا في الخدود الشقائقُ

يقول كما أنَّ (بهارًا) جمعُ (بهارة)، وإنما بينهما الهاءُ، فكذلك (قرحًا) جمع

(قرحة)، وإنما بينهما الهاءُ، يوفِّق بذلك بين أجزاء الكلام.

وقرأتُ أيضًا في «تثقيف اللِّسان ٢٨٠» لابنِ مكِّيّ الصقِلِّيّ: (وقد يترك الأحسن لما هو أحسن منه كما قال عبدُ المحسن الصوريُّ حينَ قُرِئ عليه من شعرِه:

يـا حـارِ إن الركـبَ قـد حـارُوا ‌ ‌ ‌ فاذهـبْ تحسَّـسْ لِمَـنِ النـارُ

قال: إني لأعلمُ أن كسرَ الراء أحسنُ [يريدُ كسرَ راء (حارِ) علىٰ لغة من ينتظِر]، ولكن لا يُقرأ عليَّ شِعري إلا باختياري، فإني لا أختارُ في هذا الموضعِ إلا (يا حارُ) بضمِّ الراءِ.

وإنما اختارَ عبدُ المحسنِ ذلك ليجانِس أولُ القسيمِ آخرَه).

- الذي يظهر لي في بلاغة (مثل) في قوله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ﴾ [الشورىٰ: ١١] هو أنك إذا قلتَ للرجلِ يعمل الخطأ: (مثلك لا يفعل هذا) ففي ذلك تعليل للحكم وتبيان لوجه المنع وتعليق له بصفاته لا بذاته. ولو قلتَ: (أنت لا تفعل هذا) لظنَّ أن امتناع ذلك بالنظر إلىٰ ذاته. وليس في هذا كما ترىٰ حجَّة علىٰ المخاطب ولا إقناع له. وربَّما ظنَّه تحيُّزًا وتحكمًا. ومثل هذا قول جرير يهجو الفرزدقَ:

نفـاكَ الأغـرُّ ابـن عبـد العزيـز ‌ ‌ ‌ ومثلـك يُنفَـىٰ مِـن المسـجدِ

يريد أن مَن اجتمع فيه مثل صِفاتك كان حقًّا أن ينفَىٰ من المسجدِ.

وهذا أبلغُ من التجريدِ من وجوه:

الأول: ما فيه من إيجازِ القِصَر حيث حكمتَ علىٰ المثيل بدلالة اللفظ وحكمت علىٰ المراد الإخبارُ عنه بالكناية لأنه إذا ثبت الحكمُ للشيء ثبت أيضًا لمثيله. فلهذا كان معنَىٰ قول جرير: (ومثلك ينفىٰ ...) هو (هذا الجنس حقّه أن ينفىٰ...).

الثاني: تعليل الحكم وظهوره بمظهر الإنصافِ إذ تكونُ بيَّنت أنَّ الحكمَ حقّ لكلّ مَن اجتمعت فيه هذه الصفات.

الثالث: ما فيه من الكناية التي تثبِت الحكم ثم يفهمُه المخاطَب من غير تصريحٍ به، ألا ترىٰ أن قولك: (مثلك لا يفعل هذا) أدعىٰ للقَبول وألطفُ موقعًا في النفس من قولك: (لا ينبغي لك أن تفعل هذا)،وذلك لخلوِّه من التصريح.

وليس منها المبالغة التي ذكرها بعضهم لأنه فهِم أن المثلية تقتضي فرعية المحكوم عليه به. وليس الأمر كذلك، فالمثلية تقتضي التساوي لأن معنىٰ (مِثل) هو (مماثل)، و(المماثلة) علىٰ بنية (المفاعلة) التي يكون الفاعل والمفعول فيها سواءًا في الفاعلية والمفعولية كـ(المضاربة) ونحوها. أما الذي يقتضي الفرعية فهو التشبيه، وذلك إذا قلتَ: (هذا يشبه هذا).

فإذا أجرينا هذا علىٰ قوله تعالىٰ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾ [الشورىٰ: ١١] كان المعنىٰ أن الخالقَ المتفرِّد بالكمال والبقاء لا يمكن أن يكون مثلَه شيءٌ من خلقِه، كأنه قال: (كلُّ مَن كان خالقًا امتنع أن يكون له مثيل. والله هو الخالق وحدَه،

فلا يمكن أن يكون له مثيل). ولو قال: (ليس مثلَه شيء) لم ينبِّه على العلة التي استحقَّ بها امتناع المثلية وصار نفيًا محضًا مجرَّدًا عن الدليل بعيدًا عن الإقناعِ. وهذا كقوله في سورة النحل: ﴿ أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ ﴾ [النحل: ١٧] ولم يقل: (آلله كمثل معبوداتكم الأخرى)، فنبَّه على العلة كما ترى بألطف مسلك، وذلك أن هذه السورة مكيَّة، وهذا الخِطابُ أدنى أن يوافق حالَ كفَّار قريش لما اقترن به من الحجة المنطقيَّة.

فإن قلتَ: أليس مقتضى هذا إثبات المثيل لله؟

قلت: كلا، فهذه كنايةٌ، والكناية لا يجِب ثبوت ملزومِها.

- س: في كلام العرب ألفاظ ظاهرها الشَّتم، ولكنهم يستعملونها في معرِض التعجُّب والاستحسان، وذلك كقولهم: (قاتله الله) و(لا أبا له) و(ويل أمّه). فكيف جاز أن تدُلّ على هذا المعنى وتوضع في هذا الموضع؟ وما تفسيرها؟

ج: الذي يظهر لي أنه لما كانت شدّة استحسان الشيء قد تتناهى إلى أن تنال من المستحسِن حتى تكاد توفي به على العطَب وحتى تكرُبه وتغمَّه لما ينوبه من التحيّر في أمر هذا المستحسَن، وذلك كما يقول المحِبّ لمحبوبه أو لشيء يُعجبه: (قتلتَني وعذَّبتَني)، فلمّا كان كذلك أنزلوه منزلة العدوِّ لما يصيبهم من أذى العُجْب به والعجَب منه فدعوا عليه بما يدعون به على العدو. وهذا إسرافٌ منهم في حُسن الإبانة وبراعة الدلالة على المعنَى الكامن في نفوسهم.

وهو من باب الاستعارة المكنيّة.

❀ ❀ ❀

لِمَ عُرِّفت (السفينة) في سورة الكهف ونُكِّر (الغلام) و(القرية)؟[1]

قال تعالى: ﴿ فَٱنطَلَقَا حَتَّىٰٓ إِذَا رَكِبَا فِى ٱلسَّفِينَةِ خَرَقَهَا ۖ قَالَ أَخَرَقْتَهَا لِتُغْرِقَ أَهْلَهَا ﴾ [الكهف: ٧١]، فعرَّفَ (السفينة).

وقالَ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا لَقِيَا غُلَٰمًا فَقَتَلَهُۥ﴾ [الكهف: ٧٤]، وقالَ: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَتَيَآ أَهْلَ قَرْيَةٍ ﴾ [الكهف: ٧٧]، فنكَّرَ (الغلام) و(القرية).

فكيف فرَّقَ بين هذه الثلاثةِ؟ وكيف عرَّف (السفينة) ولم يتقدَّم لها ذكرٌ؟

ينبغي أن نعلمَ أولُ أنَّ التعريفَ والتنكيرَ مبحثٌ نحويٌّ متصِلٌ بعلم المعاني من قِبَل دورانِ الكلمةِ بينَ هاتين الحقيقتينِ دورانًا ربَّما أشكلَ الفصلُ فيه على المتكلِّم غيرِ البصيرِ بمواقعِ الكلام ووجوهِ الخِطابِ ودقائقِ الأحوالِ، ينبيك بهذا قولُ امرئ القيس بن حُجْرٍ:

مِسحٍّ إذا ما السابحات على الونَى ... أثرن الغبار بالكَديد المركَّلِ

فقد روىٰ جمهور الرُّواة (الغبار)، وروىٰ الأصمعيُّ (غُبارًا).

وقولُه:

فعنَّ لنا سِربٌ كأنَّ نِعاجَه ... عذارىٰ دوار في مُلاءٍ مذيَّلِ

---

(١) نُشر في ملتقى أهل اللغة في ١/ ٥/ ١٤٣٠هـ.

فقد رویٰ جمهور الرواة (ملاءٍ)، وروی الأصمعيُّ (الملاءِ).

ولا شكَّ أيضًا أنك ترىٰ مقدارَ الاختلافِ بينَ نُقَّاد القصائدِ، فمنهم من يدَّعي أن التنكير في موضعٍ مَّا للتحقيرِ، ومنهم من يقولُ: هو للتعظيمِ. ومنهم من يقول: هو لا يفيدُ هذا ولا ذاك. ثم لا تجدُهم يُبدونَ لك عن معيارٍ منصوبٍ تستطيعُ أن تحتكم إليه وتقف عنده.

من أجل ذلك كانَ معرفةُ الفصلِ فيه من آياتِ البلاغةِ التي لا يُهدَىٰ إليها إلا مَن راضَ نفسَه بمحاسنِ الكلامِ وعوَّدَها طُرُقَ الإصابةِ وأوتيَ من الذوقِ ولُطفِ الحِسِّ ما يقوم في نفسه مقام الأصولِ الموضوعةِ والقواعدِ المستحدَثةِ.

وسأذكرُ إن شاء الله حقيقةَ هذا البابِ وأبيِّن علاقتَه بالبلاغةِ ثم ألتفِت إلىٰ الآية الكريمة فبيتي امرئ القيس المتقدِّمين.

الأصلُ في الكَلِم هو التَّنكيرُ، وذلك أنَّ الألفاظَ الموضوعةَ لتكونَ دلائلَ علىٰ الأشياءِ إنما وُضِعت لتكونَ شامِلةً لكلِّ فردٍ من أفرادِ الجنسِ ما توفَّرت فيهِ حقائقُ معيَّنةٌ لا تقومُ ماهيَّتُه إلا بها، فإذا قلتَ: (كتاب) دخلَ في هذا كلُّ ما كانَ مؤتلِفًا من أوراقٍ علىٰ نحوٍ معلومٍ ولم يستبن فردٌ منها عن فردٍ، فاحتاجت العربُ إلىٰ الفصلِ بينها وتمييز بعضها من بعضٍ فلجأت إلىٰ طرائقَ مختلِفةٍ كلُّها يجمعُها اسمُ التعريفِ، منها التعريف بـ(أل)، فألحقتها أوائلَ الكلِمِ لتَدلَّ علىٰ أنَّ هذا الشيءَ معروفٌ عندك أيُّها المخاطبُ وأن لك به سابقَ علمٍ وأنه ليس كسائرِ الأفرادِ. والسبيلُ إلىٰ معرفةِ هذا الفرْد المعرَّفِ أن يكونَ أوَّلاً مشارًا إليهِ كما لو قالَ لك قائِلٌ: (اقرأ الكتاب) وأعطاكه بيدِه، فهو معرِفةٌ عندَك بالحالِ.

فإن عِدمتَ هذا ففتِّش عن الكلمةِ المعرَّفةِ في ما مضىٰ من الكلامِ، فإذا وجدتَّها سبقت فهي المراد تعيينُها. ومن ذلك قوله: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا ١٥ فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥،١٦]، فإنَّ قولَه: (الرسول) مقتضاه أنَّه معروفٌ لديكَ، فلمَّا عدِمتَ دَلالة الحالِ انتقلتَ إلىٰ الكلامِ. فإذا عدِمتَ دَلالة الكلامِ ولم تجِد لها ذكرًا سابقًا انتقلتَ إلىٰ دَلالة العهدِ، فقد يكونُ بينَك وبينَ المتكلِّم عهدٌ فيها كما لو قال لك: (قد وجدتُّ الرجلَ) يريد رجلاً قد حدَّثك عنه من قبلُ. فإذا وجدتَّ المخاطبَ عرَّف لك الكلمةَ ولا حالَ تشيرُ إليها ولا كلامَ تقدَّمها ولا عهدَ بينك وبينه فيها فاعلمْ أنَّه أرادَ تعريفَ فردٍ غيرِ معيَّنٍ، وهو ما يسمّونه تعريفَ الجنسِ. ولا يكون إلا مجازًا. ويأتي الحديث عنه مفصَّلاً.

فـ(أل) إذن لا تفارقُ التعريفَ في أصل وضعها. ولا يصِحُّ تقسيمُها إلىٰ جنسيَّةٍ وعهديَّةٍ ثم تقسيمُ الجنسيَّة إلىٰ دالَّة علىٰ الحقيقة ودالَّة علىٰ الاستغراقِ ثم تقسيمُ العهديَّة إلىٰ ذكريَّة وعلميَّة وحضوريَّةٍ، بل كلُّها للتعريفِ، وحقيقتُها واحدةٌ لا تختلِف، وإنما الاختلافُ بينَها في المراجِع التي يرجِع إليها التعريفُ وحسبُ. وهي في هذا تُشبِه الضمير، فكما أنَّ رجوعَه قد يكون إلىٰ اسم يتقدَّمه وقد يكون إلىٰ المفهوم من فعلٍ سابقٍ له وقد يكون إلىٰ ما لا ذكرَ له في الكلامِ، وهو مع ذلكَ لم يُقسَّم من هذا الوجه فكذلك المعرَّف بـ(أل).

فأمَّا ما استحَقَّ التعريفَ من الكَلِم فلا يجوز تنكيرُه بحالٍ ولو مجازًا، وإنما تنكِّرُه العربُ باسم الإشارةِ مع التعريفِ بأل، فأمَّا التعريفُ بأل فللتمييز من

سائر الأفراد. وأما الإشارة فلبيانِ أَنَّه نكِرةٌ حتى معَ تعريفِه، فهو يحتاج إلى تعريفٍ آخَرَ.

وأَمَّا ما استحقَّ التنكيرَ من مَّا لا يُراد بهِ فردٌ معيَّنٌ فلا يُعرَّف إلا لغرضٍ بلاغيٍّ كما سيأتي.

واعلمْ أنه لا يمكن أن يأتيَ التنكيرُ لغرضٍ بلاغيٍّ البتةَ لأن التنكيرَ هو الأصلُ وهو الذي اقتضاهُ المعنى. ومن شرط صحَّة العلَّة أن يتعلَّق الحُكْم بها وجودًا وعدمًا. وهذه لو أبطلنا العلَّة فيها، وهي إرادة الغرضِ البلاغيّ لما زالَ الحُكْم، وهو التنكيرُ.

وهذا الذي ذكرتُ من أحكام التعريف بـ(أل) إنما هو نبذة مختصرة مهَّدتُّ بها لما بعدَها. ونأتي الآنَ إلى الآية الكريمةِ فننظر لِمَ عُرِّفت (السفينة) دونَ (الغلام) و(القرية)؟

ليس في هذه الآية دليلُ حالٍ ولم يجرِ للسفينة ذِكر فيعودَ التعريف إليها، فيبقى إذن احتمالانِ:

الأول: أن يقال: إنَّ في قوله قبلُ: ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِفَتَىٰهُ لَآ أَبْرَحُ حَتَّىٰٓ أَبْلُغَ مَجْمَعَ ٱلْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِىَ حُقُبًا ﴿٦٠﴾ فَلَمَّا بَلَغَا مَجْمَعَ بَيْنِهِمَا نَسِيَا حُوتَهُمَا فَٱتَّخَذَ سَبِيلَهُۥ فِى ٱلْبَحْرِ سَرَبًا ﴿٦١﴾ ﴾ [الكهف: ٦٠، ٦١] ما يُشبِه الذكر للسفينةِ، ذلكَ أَنَّه ذكرَ أن موسى عليه السلام بلغَ البحرَ. وهذا يجعلُ السامعَ كالمنتظرِ لذكر ما يحملُهم في البحرِ، وهو السفينةُ، فعلى هذا يكون مرجِعُ (أل) مفهومًا

من ذِكْر غيرِهِ، فلذلك عرَّفَها. أما الغلام والقرية فلـم يتقـدَّم قـبلَهما مـا يـؤذِن بذكرِهما.

الثاني: أن لا يكونَ ثَمّ مرجِعٌ لـ(أل) فيكون تعريفُها تعريفًا لفردٍ منها غـيرِ معلومٍ لدى السَّامعِ من طريقِ المجازِ (اسـتعارة مكنيَّـة)، كأنَّـه يخـبِرُك أنَّ هـذا الشيءَ معروفٌ لديك ويدعوك إلى تذكُّر صفاتِه، كأنَّه قالَ: (أرأيت هذا الشـيءَ المعروفَ بعظمتِه وبحملِه الأثقالَ والبشرَ، فإنَّ الخضِر خرقَـه). وذلـك كثـيرٌ في مقامات التهويل أو التعظيم. وإنما ذلك ليبيِّن عِظم ما فعلَه من خرقِهـا في عـين موسى عليه السلام. وآية ذلك أنه قال بعدُ: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا ﴿٧١﴾﴾ [الكهف: ٧١]، والإمر أشدُّ من النُّكر. ولهذا عرَّف (السفينة) ولم يعرِّف (الغـلام) إذْ كـان خرْق السفينة سببًا لهلاكِ نفوسٍ كثيرةٍ وقتلُ الغلام إنما هو هلاك نفسٍ واحـدةٍ. هذا مع كونِ أصحابِ السفينة محسنينَ بحملِهم فيها بغير أجرٍ كما قيلَ وكـونِهم مساكينَ أيضًا كما ذكرَ الله بعدُ.

وزعمَ الشيخ محمد الطاهر ابن عاشور أنَّ لامَ (السـفينة) للعهـد الـذهنيِّ [التحرير والتنوير ٦ / ٣٧٥] ومثَّل لها بـ﴿وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ﴾ [يوسف: ١٣]، وذكرَ في هذه الآية الأخيرة آيةِ يوسفَ أنَّها لتعريف الجنسِ [السـابق ٥ / ٢٣١]، فإن كان يريدُ بلام (السفينة) العهدَ الذهنيَّ كما قال في موضعها فإما أن يكون قصدُه بالعهدِ الذهنيِّ أن يكونَ بين المتكلِّم والمخاطَب عهـدٌ سـابِقٌ فيـه فيكونُ الشيخُ لم يبيِّن في لامِ السفينة كيفَ هذا العهدُ أوَّلاً، ويكونُ هـذا المعنـى

ثانيًا غيرَ صالحٍ إجراؤُه في الآيتين، ويكون قد ناقضَ كلامَه ثالثًا لأنَّ لامَ الجنس أو الحقيقة غير لامِ العهدِ. وإن كان قصدُه بالعهد الذهنيِّ أن يكونَ المتكلِّم يريدُ بهِ فردًا مبهمًا من أفراد الحقيقة من حيث عهدُه إيَّاه في ذهنِه فهذا أوَّلاً معنًى لا يصِحّ لأنَّه حين إذٍ ليس معرفةً حقيقةً ولا مجازًا، وثانيًا لو قدَّرنا أنَّه معرفةٌ في ذهنِ المتكلِّم فليس بمعرفةٍ عند المخاطبِ، والتعريفُ إنما هو للمخاطبِ لا للمتكلِّم كما أنك لا تأتي إلى رجلٍ خالي الذهن وتقول له: (اشتريتُ الكتاب) وقرأتُه إذا كان لا يدري أيُّ كتابٍ هذا الكتاب. ولا ينفعُك أن يكون معروفًا عندكَ إذا كانَ مجهولاً عندَه. ومثل هذا الضميرُ، فإنَّك لا تقول لخالي الذهنِ أيضًا: (جاء إليَّ فأكرمته) إذا كان لا يعرفُ هذا الذي أضمرتَ عنه. وثالثًا يكون ناقض كلامَه السابقَ إذ جعلَ لام (الذئب) للجنس، والجنسُ كما ذكرتُ غيرُ العهدِ. ويكون رابعًا غيرَ مزيلٍ للإشكالِ ولا كاشفٍ عن وجه البلاغةِ إذ لِمَ لمْ يُعرَّف (الغلام) أيضًا (القرية) بهذا القصد؟

وإن كان يريدُ بلام (السفينة) الجنسَ فهو أولاً لم يبيِّن وجه البلاغة فيهِ ولا علةَ التفرقة بينه وبين (الغلام) و(القرية)، وسمَّاه بغير اسمِه ثانيًا، ولا يصِحُّ ثالثًا أن يسمَّى تعريفًا للجنس لأنَّ المعرَّف إنما هو فرْد من أفرادِه.

وزعمَ الدكتور فاضل السامرائيُّ أن سبب تعريف (السفينة) أنَّه جاءت سفينةٌ مارّةٌ فناداها الخضرُ وموسى فعرفوا الخضرَ فحملوهما بدون أجر [لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ٤١]. أما الغلام فإنهما لقياه في طريقهم وليس غلامًا محددًا معروفًا. والردُّ على هذا هو ما ذكرنا آنفًا من أن مقتضى

التعريفِ أن يَّكون معروفًا للمخاطبِ لا للمتكلِّم.

وأمَّا بيتا امرئ القيس فأولهما قولُه:

مِسحٍّ إذا ما السابحات على الونَى   أثرن الغبارَ بالكَديد المركَّلِ

وهذه هي الرِّواية الحُسنىٰ، فقد أراد أن يصِفَ سرعةَ جريِ فرسِهِ وأنَّه إذا كان بينَ الجِيادِ السابحاتِ وقد بلغَ منهنَّ الإعياء مبلغَه وجعلن يُثِرن الغبارَ لسرعةِ جريهنَّ وكرمِهنَّ وجدتَّ فرسَه ينصبُّ في جريه انصبابًا ولا يقصِّر عنهنَّ. و كانت (الغبار) بالتعريفِ أحسنَ وأبلغَ لأن هذا موضِع تهويلٍ وتوكيدٍ، كأنَّه يريدُ أن يردَّك إلىٰ تذكُّره بحقيقتِه، فكأنه يقول: إنهنَّ يُثِرن الغبارَ المعروفَ من غيرِ تجوُّزٍ. وهذا أبلغُ في الدّلالة علىٰ سرعة جريِهنَّ ثم الدلالة علىٰ سرعة جريِ فرسِهِ.

وأما الآخَر فقولُه:

فعنَّ لنا سِربٌ كأنَّ نِعاجَه   عذارىٰ دوار في ملاءٍ مذيَّلِ

وهذه هي الرِّواية الحُسنَىٰ، وذلك أن الشاعرَ أرادَ أن يصفَ قطيعَ البقرِ الذي صادفه في صيدِه فشبَّهَه بالعذارىٰ إذا لبِسنَ ملاءًا، وهو ضربٌ من اللِّباس يُلتحَف به، وكان هذا المُلاء مذيَّلاً أي سابغًا في حالِ طوافهنَّ حولَ دَوَار، وهو صنم من أصنامهم. وذلك أنَّ البقرَ تكون بيضَ الظُّهور سود القوائم، وكذلك العذارىٰ في الملاءِ المذيَّل، وأنَّ البقرَ يلوذ بعضها ببعضٍ، وكذلكَ العذارىٰ حولَ الصنمِ.

وإنما كان التنكير هنا أحسنَ لأنَّ المَقام ليس مَقام تعظيمٍ أو نحوِه، وإنما هو وصفٌ مجرَّد لا مبالغةَ فيه، وليس ذِكرُ (المُلاء) على العذارى بالذي يدعو إلى العجبِ، وليس تعريفُه بالذي يخدُم غرضَ الشّاعر ومقاصِده في شعرِه. والبلاغة ليست كلُّها في المبالغة أو التهويلِ، وإنما البلاغة أن تضعَ كلَّ شيءٍ موضعَه وتخاطبَ كلَّ امرئٍ بما يعقلُه.

المدعوّ فلانًا[1]

(المدعوُّ) اسمُ مفعول من (دعَا). ويكونُ ما بعدَه منصوبًا لأنّه مفعولٌ ثانٍ، تقولُ: (هذا المدعوُّ محمدًا). وهو لفظٌ عربيٌّ فصيحٌ معناه: (المسمَّىٰ). ومنه قولُ الشاعرِ:

أمــا الإمــاءُ فــلا يَــدعونَني ولــدًا إذا ترامَــىٰ بنــو الإمــوانِ بالعــارِ

وقول الآخَر:

دعــاني الغــواني عمَّهــنَّ وخلتُنــي لِيَ اسـمٌ، فـلا أدعَـىٰ بـه وهْـو أوَّلُ

وقد جرَىٰ استعمالُها في عُرفِ الناس واصطلاحِهم علىٰ النكرةِ المجهولِ، كأنهم أرادوا أن يُبالغوا في الدلالةِ علىٰ نكارتِه من طريقِ الانتفاءِ من إثباتِ اسمِه والبَراءةِ من القَطْعِ بمعرِفتِه والتعويلِ في ذلك علىٰ ما يدعوه به الناسُ الذينَ يعرِفونَه. ولو كانَ معروفًا مشهورًا وكانَ من أهلِ النباهةِ والذِّكر لم يَحتج المتكلّم إلىٰ أن يُحيلَ معرِفة اسمِه إلىٰ الناس ولكانَ له من ثقَتِه بثبوتِ هذا الاسمِ ما يحمِله علىٰ أن يكِلَ نسبتَه إلىٰ نفسِه. ولذلك لا يُوصَف بهذه الكلمة إلا من كانَ نكرةً مغمورًا. وهو في هذا حقيقة. أو مَن يُرادُ تحقيرُه وتنكيرُه وإلحاقُه بالدهْماء والسُّوقة ومَن لا يؤبَه له. وهو حين إذٍ مَجازٌ. ويجوزُ حملُه علىٰ وجهين بَلاغيّين:

---

(١) نُشر في ملتقى أهل اللغة في ١٨/ ٦/ ١٤٣٣هـ والمجلة الثقافية في ٣/ ٧/ ١٤٣٣هـ.

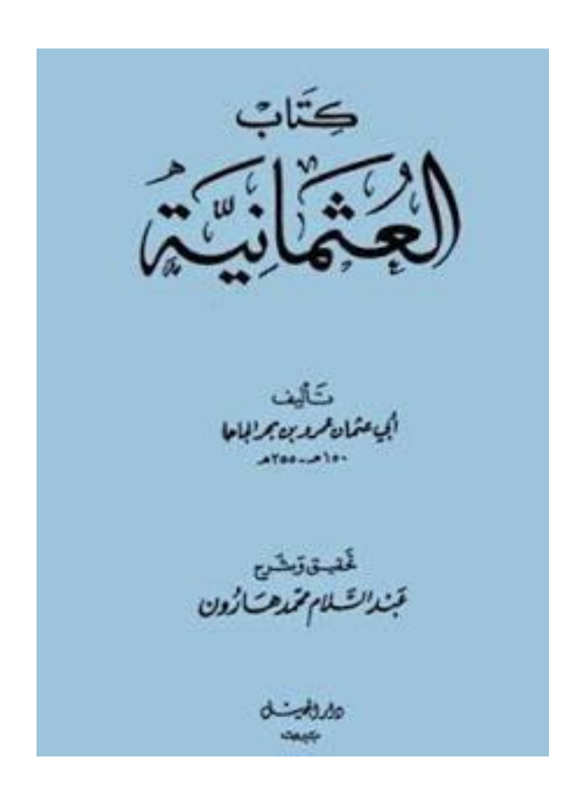
الأول: أن يكون كنايةً. وذلك من قِبَل أن كلمةَ (المدعوّ) قد أضحت من لوازِم التنكيرِ والتحقيرِ، فبدلَ أن تقولَ: (الرجل النكرة الذي لا يُعرَف فلانٌ) تقولُ: (المدعو فلانًا). وهو لازِمٌ عرفيٌّ لذلك.

الثاني: أن يكون استعارةً مكنيَّةً. وذلك علىٰ أن تكونَ أردتَّ تشبيهَه بالنكرةِ المغمورِ ولم تصرِّح بهذا المشبَّه به، وإنما ذكرتَ شيئًا من خصائصِه، وهو وصفُه بـ(المدعوّ).

❁ ❁ ❁

التحقيق والطَّبعات

نقد مواضع من تحقيق «العثمانية» لعبد السلام هارون(١)



كتاب «العثمانية» لأبي عثمان الجاحظ من أعجب كتبه إليّ وآثرها عندي لأنه أدلُّ كتبه علىٰ محلّه من لُطف النظر وثقوب الخاطر، وأشفُّها عن براعته في الجدل وفي تصريف الحجّة والتبريح بالخصم. وهو في مُعظمه من مقوله لا من منقوله علىٰ خلاف ما تراه في عامّة كتبه. وهذه مزيّة أخرىٰ. وقد تولَّى تحقيقه الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله فأبلىٰ البلاء المبين في قراءة نصّه وفي ضبطه معتمدًا في ذلك علىٰ نسخة كثيرة التحريف، وعلىٰ نسخة أخرىٰ ناقصة. فمن

---

(١) نُشر في مجلة الرقيم وفسبك وتويتر في ٢٤، ٢٥/ ٧/ ١٤٤١هـ.

أجل ذلك لحقَت عملَه بعضُ الهنوات. وقد علّقت علىٰ نسختي ما صادفني منها غير متكلّفٍ لاستقصائها ولا كان من نيّتي نشرُها يومَ علّقتها، ولكني لما تعقّبتها بالنظر وجدتُّ أن مقدارها يفي بمقالةٍ، فرأيت جمعها وتفصيل القول فيها مؤمِّلًا من وراء ذلك بركةَ الإفادة، ومثوبةَ الدلالة والإرشاد. وهذا بيانها.

١- قال الجاحظ في (ص٣): (وليس بين الأشعار وبين الأخبار فرقٌ إذا امتنع في مجيئها وأصل مخرجها التباعد والاتفاق والتواطؤ).

وعلق هارون في الحاشية: (في الأصل وب: «التشاعر»، وصوابه من ح).

قلت: بل ما عدلَ عنه هو الصواب. والمراد بالتشاعر إشعار بعضهم بعضًا، أي إعلامه. أراد أن حكم الأشعار كحكم الأخبار، فكلاهما يجب قبوله متىٰ ما امتنع إشعار بعض رواته بعضًا به واتفاقُهم عليه وتواطؤهم علىٰ توليده. ولا وجه للتباعد هنا. ويشهد له قول أبي عثمان في الكتاب نفسه (ص٢٦٢، ٢٦٣): (ولا بدّ ما دامت التقيّة من التواكل والتخاذل وإن اتّفق رأي الجميع في المغيَّب علىٰ النصرة. وليس يُنتفع باتّفاق أهوائهم ما لم يتشاعروا)، أي ما لم يُشعر به بعضُهم بعضًا. وفسّر هارون (يتشاعروا) في الحاشية بقوله: (في أساس البلاغة مادة (شعر): «وتقول: بينهما معاشرة ومشاعرة»). وهو غلط، إذ لا مدخل للمعاشرة هنا كما يدلّ علىٰ ذلك معنىٰ الكلام.

وشاهدٌ آخر علىٰ ذلك قولُه في «الحيوان ١/ ٤٤، تح هارون»: (ثم تعبّد الإنسان بالتفكّر فيها... ووصل معارفَهم بمواقع حاجاتهم إليها، وتشاعرهم

بمواضع الحكم فيها بالبيان عنها). أي تعالمهم وتخابرهم. وضُبِطت (تشاعرِهم) بالجرّ. ولعل الصواب النصبُ. أي ووصل تشاعرَهم.

وقولُه في رسالة «كتمان السرّ وحفظ اللسان» [رسائل الجاحظ ١/ ١٤٣، تح هارون]: (وبذلك ثبتت حجّة الله علىٰ من لم يشاهد مخارج الأنبياء ولم يحضر آيات الرسل وقام مجيءُ الأخبار من غير تشاعر ولا تواطؤ مَقام العِيان). وعلّق في الحاشية: (المراد بالتشاعر المخالطة والملابسة والمعاشرة)، وأحال إلىٰ الموضع السابق من «العثمانية» وإلىٰ «أساس البلاغة» و«لسان العرب». وهو خطأ كما أنبأتُك.

ومثلُه أيضًا قول الجاحظ في رسالة «حُجج النبوة» [رسائل الجاحظ ٣/ ٢٤٨]: (... العدد الكثير لا يتفقون علىٰ تخرّص الخبر الواحد في المعنىٰ الواحد في الزمن الواحد علىٰ غير التشاعر فيكون باطلًا). وعلّق هارون في الحاشية: (التشاعر: تفاعُل من قولهم: شعَر بكذا: أحسّ به)، وأحال إلىٰ الموضع السابق من «العثمانية». وبيِّنٌ هنا أنه قد شعَر بخطئه في التفسير السابق لمعنىٰ التشاعر فرجع عنه وقارب الصواب ولم يبلغه، لأن التشاعر لا يراد به الإحساس، بل إنّ مرجعَه لَإلىٰ الإعلام كما مضىٰ بيانه.

وقد وردت هذه الكلمة مرةً أخرىٰ في الرسالة نفسها «حُججِ النبوة» [رسائل الجاحظ ٣/ ٢٧٠]. وأحال هارون إلىٰ الموضع الأول من هذه الرسالة.

ولهذه الكلمة ذِكرٌ قليل في كلام أهل ذلك العصر ومَن بعدهم، من ذلك

ما حكاه عصريّه ابن طيفور (ت٢٨٠هـ) في كتاب «بغداد ٤٥» عن إبراهيم بن السندي الذي يروي عنه الجاحظُ في كتبه.

وقد دلّني بعض الأصدقاء – وجرىٰ ذِكر لهذه المسألة – علىٰ كلام لمحمود شاكر في تعليقه علىٰ «تفسير الطبري ٦/ ١٢٧» قال فيه: (في المطبوعة: «التشاغر» بغين معجمة، وهو خطأ غثّ. والصواب من المخطوط. و«تشاعروا الأمر أو علىٰ الأمر»، أي تعالموه بينهم. من قولهم: «شعر» أي «علم». وهي كلمة قلما تجدها في كتب اللغة، ولكنها دائرة في كتب الطبري ومن في طبقته من القدماء. وانظر الرسالة العثمانية للجاحظ: ٣، وتعليق: ٥، ثم ص: ٢٦٣، وصواب شرحها ما قلت. وانظر ما سيأتي ص: ١٥٥، تعليق ١).

وهو تصحيح موافق لما ذكرتُه. وقد احتجّ له بعين الموضع الذي أومأت إليه من «العثمانية»، وما كنت أدري به من قبل.

٢- قال في (ص١٠): (والناسُ بين معاند يحتاج إلىٰ التقريع، ومُرَادٍّ يحتاج إلىٰ الإرشاد، ووليّ يحتاج إلىٰ المادّة، وغُفل يحتاج إلىٰ أن يُكثر له من الحجّة ويُتابَع له بين الأمارات والدلالات).

علّق هارون في الحاشية علىٰ (مرادّ) بقوله: (ب: «ومرتاد»).

قلت: (مرادّ) لها وُجيه. وقد جاءت في كلام للجاحظ آتٍ بعدُ (ص٢٤٧) قال فيه: (... وتولّيَ مكانه الخاملَ القليل المقصِّر، فلا يُرادّ ولا يُدافَع)، ولكنّ أكثرَ مناسبةً للمعنىٰ أن يقال هنا: (ومرتابٍ يحتاج إلىٰ الإرشاد) لأن الشاكّ هو الذي يحتاج إلىٰ أن يُبيَّن له ويُرشَد، وليس المرادّ المدافِع، إذ المدافع أشبه بالمعاند

الذي حقُّه التقريع. ويؤنس بهذا رسمُ اللفظ في نسخة (ب). ويسدّده أيضًا قول أبي عثمان في الكتاب نفسه (ص٧٩): (أنقذ الله به من الضلالة والناس بين ساكت لا غَناء عنده، أو خائض مستريب يحتاج إلى التعريف، أو موقن يحتاج إلى المادّة وتلقين الحجّة).

والموقن هنا هو الوليّ هناك. وقد جعله في الموضعين محتاجًا إلى المادّة. والتعريف هو الإرشاد. وقد قرنَ به المستريب. فينبغي أن يكون اللفظ المختار هنا هو (المرتاب) لأنه بمعنى المستريب، وليس (المرادّ).

٣- قال في (ص٢٤): (ولذلك قال النبي لحسان مع سنّ حسانٍ وعلمه). وصرفَ هارونُ (حسان) وجرَّه مع أنه لم يُضبط في المخطوط. والحقّ أن النحويين حين يذكرون أن في (حسان) الوجهين الصرفَ والمنعَ فإنهم يعنون ما يحتمله اللفظُ من جهة اشتقاقه لا حقيقةَ الاستعمال، فأما في الاستعمال فإنه لا يكاد يوجَد في كلام العرب إلا ممنوعًا من الصرف. ومن شواهد ذلك في اسم حسان بن ثابت رضي الله عنه خاصّةً إذ هو المذكور في نصّ الجاحظ، قولُ حسان نفسِه:

ما هاجَ حسّانَ رسومُ المَقامْ ومظعنُ الحيّ ومبني الخيامْ

وقول أبي قيس بن الأسلت الأنصاري يخاطب حسان:

ألا من مبلغٌ حسانَ عني أسحرٌ كان طبّك أم جنونُ

٤- قال في (ص٣٧): (ألا ترىٰ إلى قوة شهامته وجلَده وصدقِ نيته في

كشف القناع والمبادأة لرأس الكفر وسيّد البطحاء عند نفسه ورهطه).

قلت: (المبادأة) لعلّ صوابها (المباداة) بالألف لا بالهمز. يريد الإظهار والمجاهرة والمصارحة وترك المداراة، من (بدا يبدو)، يدلّ على ذلك ذكرُه لـ(كشف القناع). وهي مع ذلك غير مهموزة في المخطوط. وهذا اللفظ من لغة الجاحظ، قال في رسالة «التربيع والتدوير» [رسائل الجاحظ ٣/ ٩٥]: (وأمر بالمداراة كما أمر بالمباداْة، وجوّز المعاريض كما أمر بالإفصاح) فجعلها ضدَّ المداراة، وقابلها بـ(الإفصاح). وقال بعده (ص١٠١): (ولا ترضىٰ بأن يكون أولًا حتىٰ تكون آخرًا، ولا بالمداراة دون المباداْة). هكذا ضُبِطت في الموضعين، وبذلك فسّرها هارون. وجاءت أيضًا في رسالة «مناقب الترك» [رسائل الجاحظ ٣/ ١٧٣]، قال: (ومنا الدعاة قبل أن تظهر نقابة أو تُعرف نجابة وقبل المغالبة والمبادأة وقبل كشف القناع وزوال التقيّة). هكذا ضبطها هارون بالهمز، وعلّق في الحاشية: (في الرسائل: «والمباراة» وبالراء). وأحسب صوابها (المباراة) بالراء والألف لأنها نظير (المنازعة) إذ معنىٰ المباراة: المعارضة والمجاراة. وقد يجوز أن تكون (المباداة) بالدال والألف لولا أنه فصَلَ بينها وبين (كشف القناع) بلفظ (قبل)، فكأن ذلك يقضي أنها تخالفها في المعنىٰ. فأما الهمز فغيرُ متّجِهٍ في ما أرىٰ.

٥- قال في (ص٣٩): (إن أبا بكر وإن لم يقاتِل قبل الهجرة فقد قُتِل مرارًا وإن لم يمت قبل الهجرة، ولأنه لو جُمِع جميع المكروه الذي لقي أبو بكر ثلاث عشرة سنة لكان أكثر من عشرين قتلة).

قلت: قوله: (ولأنه) كذا جاء في النشرة، وكذا وقع في المخطوط. وأرىٰ الواو مقحمة هنا لإخلالها بالمعنىٰ لأن المراد تفسير قتل أبي بكر مرارًا من غير أن يموت.

٦- قال في (ص٤٠): (وأبو بكر مفتون مفرد [ومطرود مشرّد، ومضروب معذَّب]).

وذكر هارون في الحاشية أن ما بين المعقوفين من نسخة ب. وذكَر بعضَ الاختلافات التي تدلّ علىٰ اضطراب هذا الموضع.

قلت: لعل وجه الكلام أن يقال: (وأبو بكر مفتون مشرّد ومضروب معذّب) لقوله بعد أسطر: (ولا سواءٌ مفتون مشرَّد لا حيلة عنده، ومضروب معذَّب لا انتصار به ولا دفع عنده...).

٧- قال في (ص٤٧): (واعلم أن المشي إلىٰ القِرن بالسيف ليس هو علىٰ ما يتوهمه الغِمر من الشدّة والفضل وإن كان شديدًا فاضلًا... ولكنْ معه في وقت مشيه إلىٰ القِرن أمور تَنفَحه مشجِّعة).

علّق هارون في الحاشية: (تنفَحه: تدفعه. ولم يُعجم من تلك الكلمة في الأصل إلا الفاء. وكلمة «مشجعة» رسمت في أصلها «مسحز». وانظر سياق الكلام).

قلت: هذا رسمها في المخطوط:



وقد قرأها هارون: (أمور تَنفحه مشجِّعة). وأرىٰ أن تُقرأ (أمور منفِّجة مشجِّعة)، أي تَحمله علىٰ النَّفْج، وهو الخيلاء والتعاظم. وهو من معروف لغة الجاحظ، منه قوله في «البيان والتبيين ١/ ٢٧٣، تح هارون»: (وما نشك أنه عليه السلام قد نهىٰ عن المراء، وعن التزيد والتكلف، وعن كل ما ضارع الرياء والسمعة، والنفج والبذخ)، وقوله في «الحيوان ٣/ ١٥٨»: (ومن المصّ والرّشف، ومن التنفّخ والتنفّج، ومن الخيلاء والكبرياء).

و(مشجّعة) لفظ وَفقٌ لهذا الموضع. وقد جاء في بعض كلام الجاحظ، وذلك قوله في «الحيوان ٧/ ١٣٣»: (وإذا قوي الجاموس مع هذه الأسباب المجبّنة علىٰ الأسد مع تلك الأسباب المشجّعة). وأنصعُ من هذا قوله في «العثمانية ٤٨»: (وإذا كان مع صاحب الإقدام من الأمور المشجّعة أمور فاضلة...) فقرنها بـ(الأمور) كما هي ها هنا.

فأما (تَنفحه) فلا أعرفها من لغة أبي عثمان. هذا مع أنّ في انتظامها في هذا الأسلوب شيئًا من النكارة لأن العادة أن يقال في مثل هذا: (أمورٌ مشجِّعة) فقط أو (أمورٌ مشجعةٌ تنفحه). فأما توسيطها بحيث يكون الكلام (أمورٌ تنفحه مشجِّعة) فيشبه لغة الشعر لا لغة النثر. هذا مع قلّة فائدتها، خلافًا للفظ (منفِّجة) لأن فيها زيادة بيان، إذ التنفيج غير التشجيع.

٨- قال في (ص٥٥): (وبين أن يُفردُ الله الآي ويخصُّه).

الصواب (يفردَ) و(يخصَّه) بالنصب كما هو ظاهر.

٩- قال في (ص٥٨): (مع أنكم تُزيدون في كثرة القتلىٰ).

الصواب (تَزيدون) بفتح التاء لأن ماضيه (زادَه) كما قال تعالىٰ: ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا ۝٦﴾ [الجن: ٦]. ولم يُسمع (أزادَه).

١٠- قال في (ص١١١):

(إذا تذكرتَ شجوًا من أخي ثقةٍ ... فاذكر أخاك أبا بكر بما فعلا

التاليَ الثانيَ المحمودَ مشهده ... وأولُ الناس منهم صدّق الرسلا).

قلت: (وأول) لم تُضبط في المخطوط. وقد ضبطها هارون بالرفع. والوجه نصبها علىٰ الإتباع لأنه الأصل، ولا سيما أنه عطف عليه بعدُ بالنصب فقال: (وثانيَ اثنين...).

١١- قال في (ص١١٩): (ولو كان الأمر كما قالوا ما كان أحد أعلمَ به من ابن عباس ولا أشعرَ به منه).

علق هارون في الحاشية علىٰ (أشعر) بقوله: (في الأصل: «أسعد»).

قلت: ما في الأصل أدنىٰ أن يكون هو الصواب. ومعنىٰ (أسعد) في مثل هذا الأسلوب هو (أحظّ) أو (أحقّ). ومنه قول ابن المقفع (ت١٤٥هـ) في «كليلة ودمنة ٣٣٧، ٣٣٨، تح عزام»: (فإن الآمر بالخير ليس بأسعد من المطيع له فيه، ولا الناصح بأولىٰ بالنصيحة من المنصوح له بها ولا المعلّم بأسعد بالعلم

من من تعلّمه منه)، وقول أبي حيان التوحيدي (ت٤١٤هـ) في «البصائر والذخائر ٧/ ٢٤٩»: (وقد تحلّىٰ منه بأشياء كثيرة ليست خطئًا منه، وليس المعارض له بالتكفير بأسعد منه في نقل الاسم إليه).

وأما (أشعر) فمعناها (أعلم). ولا يُعرف استعمالها في كلام أبي عثمان وأضرابه بهذا المعنىٰ، علىٰ أنها تَكرار لمعنىٰ (أعلم).

١٢- قال في (ص١٢٨): (وإذا قال حسان بن ثابت والعجاج والحارث بن هشام وأشباههم من من ذكرنا في القَدَم والقدر...).

قلت: لم تُضبط قاف (القدم) في المخطوط. وضبطها هارون بالفتح. والأصحّ أن تُضبط بالكسر (القِدَم) لأنه أراد نعتهم بفضيلة التقدّم في الزمان مع سموقهم في القَدر أيضًا ليكون هذا أدلّ علىٰ صحّة الاحتجاج علىٰ عراقة اسم (الصدّيق) والردِّ علىٰ من زعم (ص١٢٣) أنه مولَّد موضوع محدَث. أما (القَدم) بفتح القاف فمعناها التقدّم والسابقة. وهو قريب من معنىٰ (القدر)، فتكون كالتكرار له.

١٣- قال في (ص١٣٠): (حيث أمره أن يؤمّ الناس ويقوم مقامه في صلاته وعلىٰ منبره حتىٰ أن عائشة وحفصة أرادتا صرف ذلك عنه...). ومثله ما وقع في (ص١٧٦): (حتىٰ أنه كان يطويه).

قلت: الصواب (حتىٰ إِن) بكسر (إِن) لأنها جملة ابتدائية.

١٤- قال في (ص١٣٨): (... وإن لم تكن خُصوصيته موجودة في لفظ الحديث).

قلت: لم تُضبط (خصوصيته) في المخطوط. وضبطها هارون بضم الخاء. والفتح أفصح من الضمّ. وقد لخّص الزَّبيدي في «تاج العروس، خصص» الكلامَ علىٰ هذا اللفظ بقوله: (والفتح أفصح كما نقله الجوهري. وبه جزم الفَناري في «حاشية المطوَّل». وهو الذي في «الفصيح» وشروحه).

١٥- قال في (ص١٤٢، ١٤٣): (... وتركُ ما سوىٰ ذلك من ما لا يُبرئ من سقم ولا يُبرِد من حيرة. وإنما الخبر الصحيح الذي لا يعتمد بضعف الإسناد ولا يُترك لضعف الأصل ولا يوقَف فيه لكثرة المعارض والمناوئ كنحو ما روينا من مآثرهم...).

وعلّق هارون علىٰ (يعتمد) بقوله: (كذا في الأصل).

قلت: ضبَطَ هارون (يُبرِد) هكذا. وهي لغة رديئة. والأفصح (يَبرُد) من (بَرَده). وهي من ألفاظ «الفصيح». وكذا ضُبطت في المخطوط. ومنه قول الحماسيّ:

فإن أكُ قد بَرَدت بهم غليلي فلم أقطع بهم إلا بناني

وأما (يعتمد) فهي تصحيف. والصواب (يُغتمَز)، أي يُعاب ويُطعَن فيه. ومن شَكله ما جاء في الخطبة البتراء لزياد بن أبيه (ت٥٣هـ) التي رواها الجاحظ في «البيان والتبيين ٢/ ٦٣»: (فإذا تعلقتم عليّ بكذبة فقد حلت لكم معصيتي، وإذا سمعتموها مني فاغتمزوها فيّ). ومنه أيضًا قول أبي عثمان في «العثمانية ١٦٧»: (... لو وجدوا غميزة أو خلافًا أو معصية لم يدَعوا

الاحتجاج به والخوض فيه).

١٦- قال في (ص١٥١): (فإن كان أنس كما تقولون فقد ركب أمرًا عظيمًا وذهب مذهبًا قبيحًا. وكيف يصدُق على النبي صلى الله عليه من خُلُقه بهذا وكذَبَه في وجهه...).

علّق هارون على (خُلُقه) بقوله: (كذا في الأصل. ولعله وجه).

قلت: لعلّ صوابه (من خَلَفَه بهذا) أي ناب عنه وقام مقامه. وهو ما يقاوِد سياق الكلام.

١٧- قال في (ص١٥٢): (حتى أقمتم خبره وحده مقام خبر من يكذب آيًا به).

قلت: لعل صواب (آيًا به) هو (آياته).

١٨- قال في (ص١٥٦): (أو يكون وزيره على جهة المؤازرة والمكاتفة والتعاون على أن كل واحد منهما وزير صاحبه ومعاونه ومكاتفه).

قلت: كذا وقعت (المكاتفة) بالتاء مرتين. وهو خطأ، صوابه (المكانفة) بالنون، وهي المعاونة والمعاضدة. وهي ذائعة في كلام الجاحظ، منه قوله في «العثمانية ٣٦»: (ولا كان من رهطه دُنيا فيُسبَّ بترك مكانفته ومعاونته وإرفاقه»، وقوله في «الحيوان ٢/ ١١٧»: (وأنّ الذي قسم ذلك لا يحتاج إلى المشاورة والمعاونة، وإلى مكانفة ومرافدة، ولا إلى تجربة وروية)، وقوله في «مناقب الترك» [رسائل الجاحظ ٣/ ١٧٢]: (وعلى حسب ذلك التقارب تكون الموازرة والمكانفة).

وقد علّق هارون علىٰ هذا الموضع الأخير بقوله: (المكانفة، بالنون: المعاونة. ومثلها المكاتفة بالتاء، كما في المعجم الوسيط). وهذا غلط منه، فإن (المكاتفة) بالتاء لفظ مولّد لا يعرفه القدماء. وربما تصحَّفَتِ (المكانفة) بالنون في بعض الكتب إلىٰ (المكاتفة) بالتاء.

وقد رسمها بهذه الصورة الخاطئة في «مناقب الترك» [رسائل الجاحظ ١/ ١٤] وفي «رسالة في نفي التشبيه» [رسائل الجاحظ ١/ ٢٩٢].

ولفظ (المكانفة) بالنون فاشٍ أيضًا في لسان أهل ذلك العصر، من ذلك قول يزيد بن الوليد (ت١٢٦هـ) في خطبته التي نقلها الجاحظ في «البيان والتبيين ٢/ ١٤٢»: (فإن أنا وفيت فعليكم السمع والطاعة وحسن الموازرة والمكانفة)، وقولُ هارون الرشيد (ت١٩٣هـ): (... بما التمس به أمير المؤمنين اجتماع ألفتهما ومودّتهما وتواصلهما وموازرتهما ومكانفتهما علىٰ حسن النظر لأنفسهما) [تاريخ الطبري ٨/ ٢٨٤، تح محمد أبو الفضل إبراهيم]. وقد اجتمع في كلا النصين لفظا (الموازرة) و(المكانفة) كما في نصّ الجاحظ.

١٩- قال في (ص١٦٩): (فإذا كان ذلك كذلك فمَن أولىٰ بأن يكون من المخاطبين المطاعين من أبي بكر وخليله وصفيّه).

وعلّق هارون علىٰ (وخليله): (في الأصل: «وخاله»).

قلت: الواو مقحمة هنا لأن أبا بكر هو (خليله).

٢٠- قال في (ص١٦٩): (... لو جهِدتَ أن تجد...).

كذا ضبط هارون (جهِدت) بكسر الهاء. ولم تُضبط في المخطوط. وهو

خطأ شائع. والصواب (جهَدت)، من باب (نَفَع).

٢١- قال في (ص١٧٠): (وادّعوا أن هذه الأخبار كلَّها باطلٌ).

والصواب (كلُّها) بالرفع ليكون (باطل) خبرًا لها لأنها إذا نُصبت توكيدًا لـ(الأخبار) وجب أن يقال: (باطلة) ليقع التطابق بين المبتدأ والخبر لوقوعها حين إذ خبرًا عن (هذه).

٢٢- قال في (ص١٧٣): (إن كنت على يقين أنك أولى بها فاجعلها شورى، بيعه وحق دعواك من باطله).

وعلق هارون على آخر هذا الكلام بقوله: (كذا في الأصل).

قلت: هذا رسمها في المخطوط:

فاجعلها شورى بيعه وحق دعواك من باطل

وقد تكون محرّفة عن (فاجعلها شورى يتميز (أو يتبين) حقّ دعواك من باطله) أو (باطلها).

٢٣- قال في (ص١٧٦): (فهذا إلى أن يكون حجةً عليكم أقربَ).

والصواب (أقربُ) بالرفع لأنه خبر (هذا).

٢٤- قال في (ص١٧٨): (فأقبل عليهم سهيل بن عمرو واعظًا ومعرِّبًا ومذكّرًا).

وعلق في الحاشية: (التعريب: التبيين والإيضاح).

قلت: لفظ (التعريب) ليس من معهود كلام الجاحظ. ولعل الصواب

(ومعرِّفًا)، يشهد بذلك قوله قبلُ (ص٧٩): (أو خائض مستريب يحتاج إلىٰ التعريف). وهو بمعنىٰ تفسير هارون للتعريب. وقوله أيضًا بعدُ (ص١٩٩): (فبدرهم بالخطبة محتجًّا عليهم ومعرّفًا لهم مواضع غلطهم). وقال في «الحيوان ١/ ٣٧»: (وهذا كتاب موعظة وتعريف وتفقّه وتنبيه)، فجمع بين (الموعظة) و(التعريف) كما جُمع في موضعنا هذا بين (الواعظ) و(المعرِّف). وقال أيضًا في «الحيوان ١/ ٤٤»: (وهو البيان الذي جعله الله تعالىٰ سببًا في ما بينهم، ومعبّرًا عن حقائق حاجاتهم، ومعرّفًا لمواضع سدّ الخلّة ورفع الشبهة).

٢٥- قال في (ص١٩٧): (ومن رجل شديد في بأسه ضعيف في دينه مِخِفّ في ذات يده بعيد الهمّة حاملٍ في هدوء الناس وأمنهم).

قلت: (حامل) تصحيف، صوابه (خامل) بالخاء، يدلّ علىٰ ذلك قوله في السطر الذي يليه: (يرىٰ أن في الهيْج ظهور نجدته وخروجه من الخمول إلىٰ النباهة). وليس لـ(حامل) معنًىٰ.

٢٦- قال في (ص٢٠٠): (فما معنىٰ قول أبو بكر).

صوابه (أبي بكر). وكذا هو في المخطوط.

٢٧- قال في (ص٢٠٤): (ولو أن الأنصار كانوا قد سلّموا للمهاجرين في البدء فلم يفارقوا، ولم يتمادَوا...).

قلت: (ولم يتمادوا) تصحيف. والصواب (ولم ينحازوا)، يشهد بذلك قوله في «مقالة الزيدية والرافضة» [رسائل الجاحظ ٤/ ٣١٥]: (ثم الذي كان من اجتماع الأنصار حيث انحازوا من المهاجرين وصاروا أحزابًا). ويجوز أن تُقرأ

أيضًا (ولم ينمازوا) أي لم يتميزوا عنهم وينفصلوا. وهو من ألفاظه، فقد قال بعدُ (ص٢٦٤): (وإنما البلية العظمى والداهية الكبرى أن تنماز العامّة حتى يصير بعضها مع الخاصة، وبعضها مع البغاة والظلمة). ويجوز أن يكون اللفظان لفظًا واحدًا فتصحّف في أحد الموضعين المذكورين.

٢٨- قال في (ص٢٠٥): (كما ترى من فضل حال المنيع الرهط الجميل الرُّواء والمعافى في بدنه الكثير المال على الذليل الرهط الذميم في رُوائه المبتلَى في بدنه القليل ذات اليد).

قلت: (الذميم) كذا في النشرة، وكذا هي في المخطوط. وهي تصحيف، صوابها (الدَّميم). وكثيرًا ما يقع الخلط بين (الذَّميم) و(الدَّميم). وفرقُ ما بينهما أن (الدّميم) بالدال: القبيح الصورة. و(الذميم) بالذال: المذموم لأي سبب كانَ. والمراد هنا (الدّميم) لأنه قال: (في رُوائه). والرُّواءُ: المنظرُ. وقابله أيضًا بالجميل الرُّواء.

ومثلُه البيت المشهور لأبي الأسود الدّؤَليّ:

كضرائر الحسناء قلن لوجهها ... حسدًا وبغيًا: إنه لدميمُ

فإن صواب روايته (دَميم) بالدال.

٢٩- قال في (ص٢١١): (وكان لا يرى أن الفروسية أصل للإمامة).

قلت: (الفروسية) كذا كتبها هارون، وكذلك هي في المخطوط. وهي تصحيف، صوابها (القُرَشيّة) كما هو ظاهرٌ من المعنى.

٣٠- قال في (ص٢١٤): (إنما هذا زَبْد من زَبْد الشيطان).

وعلق هارون في الحاشية: (الزَّبد، بالفتح [أي فتح الزاي وسكون الباء]: الرفد والعطاء).

قلت: صوابه (زَبَد من زَبَد الشيطان) بفتح الزاي والباء، أي هو مثلُ زبد السيل لا محصول له ولا بقاء، بل يذهب جفاءً.

٣١- قال في (ص٢٢١): (والذين نحلوا عمر العصبية رجلان: رافضي أحبّ أن يَمْقُتَه إلى العجم والموالي...).

صوابه (يُمقِّته) أي يجعله ممقوتًا.

٣٢- قال في (ص٢٣٨): (... وجعل إليه طلاق نسائه وأنه قسم النار).

وعلّق هارون في الحاشية: (كذا في الأصل).

قلت: صوابه (قسيم النار). وهو حديث يُنسب إلى عليّ رضي الله عنه. والتمسْه مع تأويله في «غريب الحديث ٢/ ١٥٠، تح الجبوري» لابن قتيبة وفي غيرِه.

٣٣- قال في (ص٢٣٩): (إن أبا بكر كان مع النبي في الغار، وقد نطق به القرآن وثبّته الإجماع).

قلت: (وثبّته) غير منقوطة في المخطوط. ويجوز أن تُقرأ (وبيّنه). ولعله أليقُ.

٣٤- قال في (ص٢٤٠): (فلم يُنكِر ولم يحتجّ ولم يفرَق ولم يتعجّب).

علّق هارون في الحاشية على (يفرق) بقوله: (الفرق: الجزع. في الأصل

«ولم يعرف»).

قلت: ما في الأصل هو الصواب. وتُضبط هكذا (ولم يُعرِّف)، أي لم يبيِّن حقيقة الأمر. وانظر الكلام علىٰ هذا اللفظ في الملحوظة (٢٤).

٣٥- قال في (ص٢٤١): (إن في تسمية بنيه بأسمائهم دليلٌ علىٰ تعظيمه لهم).

والصواب (دليلًا).

٣٦- قال في (ص٢٤٥): (وحكم الإسلام غالٍ).

قلت: تابع هارونُ في رسم (غالٍ) بالغين المخطوطَ. والصواب (عالٍ) بالعين.

٣٧- قال في (ص٢٥٤): (... لم يبق حمّال أغثر ولا يطاف غثّ ولا خامل غُفل ولا غبيّ كهام ولا جاهل سفيه إلا وقف عليه ولاحاه...).

وعلق هارون علىٰ (يطاف) بقوله: (كذا في ب. والحرف الأول مهمل في الأصل).

قلت: لعل صوابها (بَطّال). ثم وجدت هارون أصلح ذلك إلىٰ (بطّال) في «مقالة العثمانية» [رسائل الجاحظ ٤/ ٤٠] وعلّق علىٰ ذلك بقوله: (البطّال: ذو الباطل... وفي النسختين وع [وهو رمز نشرته من كتاب العثمانية]: «يطاف»، ولعل وجهه [ما] أثبتُّ).

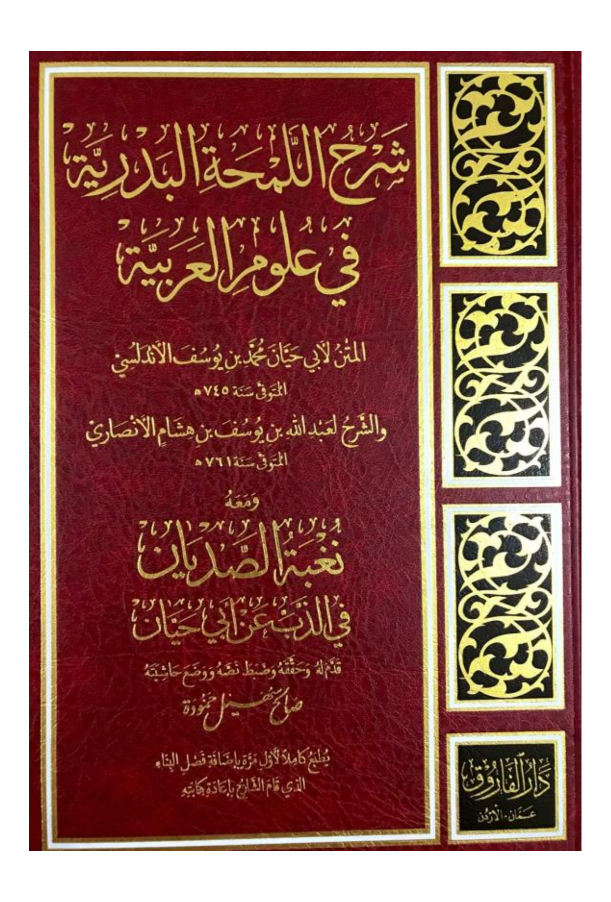
٣٨- قال في (ص٢٧١): (فإن كانوا إنما حكموا علىٰ الله بفعل ذلك لأنه أسلم لهم من الخطأ وأبعد لهم من الغلط إلا أنهم قد وجدوا بذلك خبرًا

قائمًا...).

الصواب (لا أنهم وجدوا ...) وليس (إلّا) كما يوجب ذلك تفهّمُ معنىٰ الكلام.

وقد تمّ بذلك ما وقفت عليه من الملحوظات علىٰ هذه النشرة.

نقد إحدى نشرات (شرح اللمحة البدرية) لابن هشام[1]



هذه النشرة لـ«شرح اللمحة البدرية» مخيبة للآمال، فهي مشحونة بالتصحيف والتحريف، وقلما يخلو بيت فيها من ذلك! ولم يعتمد محققها إلا علىٰ مخطوطة واحدة ليس لها كبير قيمة وعلىٰ الطبعتين السابقتين من غير أن يرجع إلىٰ مخطوطاتها الثلاث، ولم يخرج أبياتها ولا نصوصها، وخللًا غيرَ ذلك كثيرًا.

---

(١) نُشر في فسبك وتويتر في ١٧/ ٧/ ١٤٤٠هـ و ٢٤/ ٧/ ١٤٤٠هـ.

وهذا تفصيل القول فيها:

سألني بعض أصحابي أن أفصِّل ما أجملته من القول في ذمّ النشرة الجديدة لـ«شرح اللمحة البدرية» لابن هشام التي أخرجها (صالح سهيل حمودة) وأن أدلّ طلاب العلم علىٰ أخطائها، فقلت: إن هذه النشرة قد بلغت من الفساد مبلغًا لا ينفع معه التقويم. وقد حكوا أن رجلًا قرأ علىٰ الأصمعي فجعل يغلَط والأصمعي ساكت لا يردّ عليه. فقيل له: لم لا تردّ عليه؟ فقال: لو علِمت أنه يفلح لرددت عليه.

ولكني سأقتصر علىٰ بيان بعض الأصول الفاسدة التي أقيمت عليها هذه النشرة تحذيرًا للناس أن ينخدعوا ببعض المحققين الذين يتخذون من كتب التراث مرتعًا لعبثهم وجهلهم واستخفافهم ثم يحتالون لترويج ذلك بنمنمة الغلاف وتزويقه وبالأوراق الصقيلة وببعض الألفاظ الموهِمة ككَتْب بعضهم علىٰ الغلاف: (يُحقَّق علىٰ عشر نسخ خطية) أو (يُطبع كاملًا لأول مرة) أو (يُحقَّق علىٰ نسخة مقروءة علىٰ المؤلف) أو يَكتب علىٰ الغلاف أنه ألحق بالكتاب حاشية سمّاها كذا ليقع في رُوع القارئ أنه من أهل العلم وأنه جار علىٰ نهجهم، وهي لا تساوي شيئًا.

فمن هذه الأصول الفاسدة في هذه النشرة لـ«شرح اللمحة» أن المحقق (!) لم يستوف تتبّع نسخها، فلم يكلّف نفسه تحصيل النسخ الثلاث التي اعتمد عليها محقِّقا النشرتين السابقتين لكي يسبرها فيعرف منازلها وأيّها أدنىٰ إلىٰ الصحة وأحقّ بالتقديم فضلًا عن غيرها مع ضرورة ذلك في صناعة التحقيق

ومع سهولته أيضًا عليه إذ إن اثنتين منهما محفوظتان في دار الكتب المصرية. وقد وجدت بتفتيش سريع في الشبكة نسخة رابعة مصحَّحة مقابَلة لم تُعتمَد من قبل لا في هذه الطبعة ولا في اللتين سبقتاها.

وإنما اعتمد المحقق (!) على نسخة مخطوطة واحدة وصفها بأنها كُتبت سنة ٨٨٣هـ وأنها نسخة عتيقة متقنة كاملة. وقد جانب الصدق في هذه الصفات الأربع كلها، فالنسخة إنما كُتبت سنة ٩٨٣هـ كما رُسِم في آخر المخطوط. وقد نصّ الناسخ على ذلك أيضًا بالحروف في آخر نسْخه للكتاب السابق له في المجموع. ولا وجه لوصفها بالعِتق وهي منسوخة في القرن العاشر! ووصفُه لها بالإتقان عجيبة أيضًا. وهيهات منها الإتقان! وأنّى يكون متقِنًا من يصحّف (المؤلّف) إلى (المواز)، و(الرماني والكسائي) إلى (الزماني والمكاني)، و(ساهيًا) إلى (شاهدًا)، و(باعد أم عمرو) إلى (عدام عمرو)، و(يُشرب) إلى (يسري)، و(النفي) إلى (البقا)، ويلحن فيكتب (وجهان) (وجهين). وأمثال هذا كثير! ووصفُه لها بالكمال ليس بحقّ أيضًا، فإن في مصوّرة النسخة التي عوّل عليها كثيرًا من الأسقاط، بعضها يصل إلى صفحتين كما في ص١٢٠ وص٢٣، بل إلى أربع صفحات كما في ص١٦٥. على أنه لو تقصّى في البحث لوجد هذه الصفحات الساقطة ثابتةً في مصوّرة أخرى لهذه النسخة كما وجدتُّ أنا، ولكنه الكسل والاستخفاف!

وسرّ اعتماده على هذه النسخة دون غيرها هو أنها منشورة على الشبكة، فلا يحتاج تحصيلها إلى أدنى جهد.

وليته مع ذلك اكتفىٰ بنسخها وإخراجها، إذن لكانت أخطاؤه أقلّ، ولكنه جعلَ النشرتين المطبوعتين المملوءتين بالتصحيف والتحريف نسختين معتمَدتين في نشرته، وقابل نسخته الوحيدة عليهما فتفاحش خطؤه وعظُمت جنايته علىٰ هذا الكتاب، إذ ليس من الجائز أن يوثَق بدقّة نقل محققي النشرتين السابقتين لجميع ما في المخطوطات علىٰ وجهه من غير ما نقص ولا زيادة ولا تغيير، ولا أن يُطمَأنّ إلىٰ صحّة قراءتهما لجميع ما فيها اطمئنانًا يُغني عن مراجعة مخطوطاتها.

ومتىٰ اعتمد المحقق علىٰ النشرات المطبوعة المشحونة بالتصحيف والتحريف ثم لم يُرزق مع ذلك فضلَ علم ولا ثقوب نظر ولا صدق نصح ولا توخّي إتقان فلا عجب أن يخرج النصّ ممسوخًا مشوّهًا علىٰ غير ما أراده مؤلِّفه. وقد ظهر ذلك بيّنًا في أبيات هذا الكتاب إذ قلّما يخلو بيت منها من تصحيف أو تحريف. وقد اغترّ في أكثر ذلك بأخطاء المحقّقَين السابقَين في الضبط مع أنهما نصّا علىٰ أن ضبط الأبيات بالشكل إنما هو من عملهما (ط هادي نهر ١/ ٢٢٨. ط صلاح رواي ١/ ١٤٨):

إذا مــا الجُــرح رُمّ عــلىٰ فســادٍ   تبــيّن فيــه تفــريط الطبيــبِ

وفوق هذا كلّه فإنه لم يخرّج شيئًا من أبياته البتة ولا شيئًا من نصوصه إلا ما ندرَ، ولم يصنع له فهارس تُعين طلاب العلم والباحثين علىٰ سهولة الوصول إلىٰ مسائله وشواهده! ثم لا يجد مع ذلك حرجًا أن يكتب علىٰ غلاف الكتاب

(قدم له وحققه وضبط نصّه ووضع حاشيته فلان). وهذا أغيظ ما يكون كما يقول الجاحظ في شبيه بهذا الصنيع. وقد شغلَ نفسه بدلًا من ذلك بما سمّاه (الذبّ عن أبي حيّان) فكان (معترضًا لعنَنٍ لم يعنِه) كما تقول العرب، وأصبح مثَلُه:

كمرضعة أولاد أخرىٰ وضيّعت بني بطنها، هذا الضلال عن القصدِ

وأكثر المشكلات التي نعانيها إنما سببها إهمال كثير من الناس لأعمالهم الواجبة عليهم وتقصيرُهم فيها واشتغالهم بأعمال غيرهم التي لم يُطالبوا بها ولا يحسنونها وإن حاولوها.

وقد رأيت أن أعرض بعض الأخطاء التي وقعت في الأبيات فقط من هذه النشرة الجديدة. وهي كافية في بيان قيمتها وفي الإنباء عن ما وراءها:

١- ما أنت بالحكم الترضىٰ ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

(ص٣٧). الصواب (الترضىٰ حكومته) كما هو ظاهر. وكذلك هو في المخطوط والمطبوع.

٢- ما كاليروح ويغدو لاهيًا فرحًا مشمرًا مستديمَ الحزم ذا رشدِ

(ص٣٧). تابع في هذا نشرةَ هـ (وهو اختصار طبعة هادي نهر). وهو خطأ صوابه (مشمّر مستديمُ الحزم ذو رشد) كما في نسخة البلبيسي. وقد أخذت بها نشرة ط (وهو اختصار نشرة صلاح رواي)، أي ليس المشمر الحازم ذو الرشد كالذي يروح ويغدو لاهيًا فرحًا، كما تقول: (ما كزيد عمْرٌ). وهذا

البيت من موضوعات ابن مالك. وهو علىٰ الصواب في «تخليص الشواهد ١٥٤» لابن هشام نفسه. وفي خ (وهو اختصار النسخة التي اعتمدها صاحبنا) (مشمرًا ... ذو). وهو خطأ. فالمحقق (!) هنا لم يتبع ما في مخطوطته علىٰ خطئه ولم ينبه علىٰ ذلك، ولمّا خالفها لم يُوفَّق إلىٰ اختيار الصواب.

٣- وقـد بـدا هنْـكَ مـن المئـزرِ

(ص٦١). الصواب (هنكِ) لأنه خطاب لامرأة كما هو معروف. وهو في خ (فقد). ولم يأخذ به ولا نبه عليه. و(هنك) فيها غير مضبوطة. وقد ضبطها المحقّقان السابقان بالكسر علىٰ الصواب.

٤- إذا هــوىٰ في جُنّــة غادرهــا   من بعد ما كانـت خسًا وهـي زكـا

(ص٦٤). الصواب (جُثّة) كما في شروح مقصورته وغيرها، انظر مثلًا «شرح ابن خالويه ٢٤٣». وكذلك هي في مخطوطتَي حفيد ابن هشام والبلبيسي وفي مخطوطته (خ) التي اعتمد عليها. وقد أخذ بذلك نشار (هـ) فأصاب. وإنما عدل صاحبنا عن مخطوطته وأخذ بما في مخطوطة الكردي التي اعتمدها روّاي في هذا الموضع لأن روّايًا قطع بتحريف (جُثّة) جهلًا منه بوجهها، فاغترّ محققنا بذلك مع أن روايًا لم يهتد إلىٰ تخريج هذا البيت في المقصورة وشروحها وحرّفَ (زكا) إلىٰ (ذكا) ولم يصب في تفسيره مع أن ابن هشام فسّره قبل البيت!

٥- عـلىٰ أحـوذيين اسـتقلت عشـيةٌ   فـما هـي إلا لمحـة وتغيـبُ

(ص٦٦). الصواب (عشيةً) بالنصب، ظرف زمان. وكذلك هي في (هـ)

و(ط) و(خ).

٦- ووجـــوههم كأنهـــا أقـــمارُ

(ص٧٧). وهو خطأ صوابه (وجوههم) من غير واو. وكذلك جاء في (خ) و(هـ). وقد عرف محقق (هـ) تخريج هذا البيت إذ ذكر أنه وجده في «البحر المحيط»: (كأنما وجوههم أقمار)، ولكنه لم يقطع بأنه هو. وهو هو غيرَ شكّ، فقد رواه ابن داوود في «الزهرة ٢/ ٦٦٠» وغيرُه (وجوههم كأنها أقمار). فلم يأخذ صاحبنا في هذا الموضع بما في مخطوطته ولم ينبّه على عدوله عنها ولم تنبّهه حاشية محقق (هـ) إلى مراجعة البيت ولم يوفَّق إلى الصواب حين أخذ بما في (ط).

٧- أبـــى الله للشـــمّ الألاء كـــأنهم   سـيوف أجـاد القـين يـومَ صـقالِها

(ص٩٧). كذا. والصواب (يومًا صقالَها). وهي على الصواب في (خ) و(هـ). وكُتبت في (ط): (يومَ صقالَها). وهو خطأ ظاهر. وبسبب عجلة صاحبنا ألّف من هذين الضبطين هذا الضبط المتراكب الخطأ. ولو بحث قليلًا لتبيّن له أن هذا البيت من قصيدة لكثيّر عزّة رويّها لام مفتوحة ساقها ابن ميمون في «منتهى الطلب ٤/ ٩٩». وقبله:

إذا النّـاسُ سـاموها حيـاةً زهيـدةً   هي القتلُ والقتلُ الذي لا شوى لَهـا

٨- إنــما يــرضي المنيــب ربَّــه

مـــا دام معنيًّـــا بـــذكرِ قلبُـــه

(ص١١٧). في هذين البيتين ثلاثة أخطاء: أحدها (إنما). والصواب (وإنما). والثاني (بذكرٍ). والصواب (بذكرٍ). والثالث (قلبُه). والصواب (قلبَه) بالنصب. ولو قرأ تعليق ابن هشام بعده لما تدهده في هذا الخطأ القبيح، قال ابن هشام: (وأقيم الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به، وهو «قلبه»). وقد سلِمت (خ) من هذه الأخطاء إذ وقع فيها (وإنما)، ولم تضبط الكلمتين المذكورتين. وكذلك سلمت نشرة (هـ). وإنما تابع في ذلك نشرةَ (ط). والظاهر أنه ليس خطئًا من محقّقها، وإنما هو تطبيع بسبب تقدّم حركة هاء الضمير، وذلك لأنه لما أعرب البيتين في حاشيته ذكر أن (قلبه) مفعول به منصوب. وهذا ما يوكّد لك خطر الاعتماد على النسخ المطبوعة. وهذان البيتان من موضوعات ابن مالك. وقد ذكرهما في «شرح التسهيل ٢/ ١٢٨» و«شرح الكافية الشافية ٢/ ٦١٠».

٩- ما أمُّك اجتاحت المنايا كلّ فؤاد عليك أمُّ

(ص١٢٥). كذا ضبطها (أمُّك) بالضم. ولو قرأ السطر الذي بعده لوجد ابن هشام يقول: (و«أمك» مفعول مقدّم). وقد انقاد في خطئه هذا لمحقّق نشرة (هـ) في ضبطه. ولم تُضبط في (خ) ولا (ط).

١٠- لهفي عليك للَهفةٌ من خائف يبغي جوارك حين ليس مجيرُ

(ص١٤٣). والصواب (لِلهفةٍ) بكسر اللام وجرّ (لهفة). وهو من أبيات الحماسة. ولم تُضبط هذه الكلمة في (خ) ولا (هـ). وضُبطت كذلك في (ط) فتابعها على الخطأ.

١١- وقـد جعلـت قلـوص أبي جيـاد   مـــن الأكـــوار مرتعهـــا قريـــبُ

(ص١٤٧). (أبي جياد) تصحيف عن (ابني زياد) تابع فيه (ط) و(هـ). وهذا البيت من أبيات الحماسة. وروايته هناك (ابني سهيل). وربما روي (ابني زياد). ووقع في مخطوطة (خ) التي اعتمدها (بني سهيل). وهي الأصحّ لأنها رواية ابن هشام في سائر كتبه كـ«أوضح المسالك» و«مغني اللبيب»، ولم يأخذ بها صاحبنا، ولم ينبه علىٰ ذلك أيضًا، ولم يراجع مكتبة هذا النصّ، وآثر أن يواطئ الطبعتين السابقتين علىٰ الغلط.

١٢- بأنـــك ربيـــع وغيـــث مُريـــع   وأنـــك هنـــاك تكـــوُن الـــشّمالا

(ص١٥٩). في هذا البيت ثلاثة أخطاء: أحدها ضم ميم (مريع). والصواب (مَريع) كما في المعاجم. والثاني (تكوُن). الصواب (تكوْن) كما هو ظاهر. والثالث: أنه ضبط الثاء من (الشمالا) بالضم أو الفتح، ولم يتعيّن أحدهما لأن من المساوي الشائنة لنشرته انطماسَ أعالي الحركات بسبب تقريب الأسطر بعضها من بعض. وكلا الضبطين خطأ، فـ(الشمال) بالكسر كما في المعاجم. وقد تابع في هذه الأخطاء الثلاثة نشرة (ط) حذوَ القذة بالقذة، أي لم يعد عمله في ذلك (النسخ والإلصاق). وقد كانت (هـ) في هذا أحسن حالًا إذا سلمت من الخطأين الأولين دون الثالث.

١٣- إذا الجود ولم يُرزق خلاصًا مـن الأذىٰ   فلا الحمد مكسوبًا ولا المـال باقيـاً

(ص١٦٢). في هذا البيت خطآن تابع فيهما (ط) من غير إعمال فكر:

أحدهما (ولم). والصواب (لم). وبه يستقيم الوزن. والثاني تنوين (باقياً). وهذه ألف الإطلاق، فلا وجه لتنوينها. وليس هذا بسهو، فقد كرّره في كثير من الأبيات متابعًا في ذلك خطأ (هـ) و(ط). وهو في (خ) علىٰ الصواب. وهذا يدلّ علىٰ أن صاحبنا المحقق (!) لا يحسن فهم ما ينسخ.

ومرّ هذا البيت في موضع آخر (ص١٥٤) فأخطأ فيه خطئًا جديدًا ثالثًا، وهو أنه ضبط (لم يرزقَ) بفتح القاف المجزومة فكسر الوزن والنحو وكسر أذواقنا معه. والله المستعان! ولعل القارئ عرف سبب ذلك، وهو أنها وقعت في (ط) هكذا!

١٤- خرقـاء يلعـب بـالعقول حُبابهـا كتلاعـــب الأفعـــال بالأســـماءِ

(ص١٧٠). (حُبابها) بالضمّ خطأ. والصواب (حَبابها) بالفتح كما في المعاجم. وقد سلمت (خ) والنشرتان السابقتان من هذا الخطأ.

١٥- يَخال به راعي الحمولة طائراً

(ص١٧٢). هذا البيت من أبيات «كتاب سيبويه». وفيه خطآن: الأول (يَخال). والصواب (يُخال) بضم الياء. وقد نجت من ذلك (هـ) و(ط). والثاني تنوين (طائراً). وقد مضىٰ بيانه.

١٦- وما عليـك إذا مـا أخبرتِنـي دنفًـا وغـاب بعلـك يومًـا أن تعـوديني

(ص١٧٣). زيادة (ما) خطأ مخلّ بالوزن كما هو بيّن. وهي علىٰ الصواب في مخطوطة (خ) التي يزعم أنه معتمد عليها وفي (هـ) أيضًا. وإنما تابع في ذلك

(ط) علىٰ الخطأ.

١٧- وخُيِّرت سوداء الغميم مريضة   فأقبلت من أهلي بمصر أعُوُدَها

(ص١٧٣). في هذا البيت خطآن: الأول (وخُيِّرت). والصواب (وخُبِّرت) كما هو ظاهر. وهو علىٰ الصواب في المخطوطة والمطبوعتين. والثاني: (أعُوُدها). والصواب (أعُوْدها) كما لا يخفىٰ. وقد تابع في هذا الخطأ الصريح جدًّا (ط)!

١٨- ما راعٍ الخِلان ذمة ناكث   بل من وفىٰ يِجد الخَلَيِل خليلاً

(ص١٧٦). في هذا البيت خمسة أخطاء: الأول (الخِلان). والصواب (الخُلان) بضم الخاء. والثاني (يِجد). والصواب (يَجد) كما هو معلوم. والثالث والرابع (الخلِيْل). والخامس (خليلا) من غير تنوين. ولا يبرّئه أن منها ما قد يكون تطبيعًا لأن من واجب المحقّق أن يخرج النص سليمًا بريئًا من الأخطاء ما وسعه ذلك. وكثرة التطبيعات دليل علىٰ قلة المبالاة وعلىٰ التقصير في المراجعة. وكالعادة فقد تابع محققنا (!) في هذه الأخطاء الخمسةِ كلها ضبطَ محقق نشرة (ط). وقد برأت من هذه الأخطاء جميعًا نشرة (هـ). ويا سلام علىٰ هذا التحقيق!

١٩- فرم بيديك الدهر هل تستطع   نقلًا جبالًا من تهامة راسياتِ

(ص١٨٣). أخطأ المحقق (!) في هذا البيت ثلاثة أخطاء: أحدها زيادة (الدهر). وبها ينقصم ظهر الوزن. والثاني (تستطع). والصواب (تسطيع).

والثالث جعلُه (نقلًا) أول العجز، وإنما هو آخر الصدر، فمسخ المحقق البيت بذلك مسخًا شنيعًا. وهب أن عنده مخطوطات وأنها أطبقت على ذلك أفلم يكن له من الذوق والحسّ ما ينبّهه على خطئها ويأخذ بيده إلى الصواب! وهل يعلم ما معنى تقويم النصّ في علم التحقيق؟ والصواب:

فـرم بيـديك هـل تسـطيع نقـلًا   جبـالًا مـن تهامـة راسـياتِ

وهذا البيت للفرزدق. وكذلك هو في «ديوانه» وفي جميع المصادر.

٢٠- تعفّـق بـالأرطى لهـا وأرادهـا   رجـال فهلّـت نـبلهم وكليـبُ

(ص١٩٥). و(هلّت) خطأ محض. والصواب (فبذّت). وهذا البيت من قصيدة مفضلية معروفة لعلقمة بن عبَدة. وفي (خ) (قيدت). وظاهرٌ أنه تصحيفُ (فبذت). وهو في نشرة (هـ) على الصواب. وفي (ط) كأنها (فبلّت)، وليست بواضحة، ولكن محققها (!) أعرب في الشرح (فبذّت)، فقرأها محققنا (فهلّت)! ولقد عجبت له أنّى أُفِك عن الإصابة في هذه المسألة! أفما يصيب ولو بالغلط! وهذا يدلّك على أثر استهانته بأهمية مراجعة ما يكفي من النسخ الخطية واستهانته أيضًا بتخريج الشعر وعرضه على المصادر.

٢١- يـا أم عمـرو، جـزاك الله صـالحة   ردي عـليّ فـؤاديَ كالـذي كانـا

(ص٢٠٠). (فؤاديَ) بالفتح خطأ ينكسر به الوزن. وقد سلمت النشرتان السابقتان والمخطوطة من ذلك.

٢٢- أيـا جـبلي نُعـمان، بـالله خليـا   نسـيم الصـبا يخلـص إلي نسـيمَها

(ص٢٠٢). في هذا البيت خطآن: الأول (نُعمان) بالفتح. وضمه خطأ. والثاني (نسيمُها) بالرفع، فاعل. وقد سلمت نشرة (هـ) من هذين الخطأين. ووقعت فيه نشرة (ط) فقلّدها صاحبنا تقليدًا أعمىٰ.

٢٣- يبكيك ناءٍ بعيد الدار مقترب   يا للكهول وللشبان للعجبِ

(ص٢٠٣). (مقترب) تصحيف تابع فيه (ط). وفي (هـ): (مفترب). وفي (خ): (معترب). والصواب (مغترب) كما في جميع المصادر وكما يقتضيه المعنىٰ. وصاحبنا كما ترىٰ لا يكاد يُخيَّر بين أمرين إلا اختار أبعدهما عن الصواب!

٢٤- ليس من مات فاستراح بميت   إنما الميت ميت الأشياءِ

(ص٢٣١). نعم (الأشياء)، هكذا أثبتها المحقق (!). والصواب كما هو معروف في جميع المصادر (الأحياء). وكذلك هي في النسخة (خ) التي اعتمدها وفي الطبعتين السابقتين.

٢٥- إلىٰ رُدْح من الشيزىٰ مُلاءٍ   لباب البرَّ يُلبَك بالشَّهادِ

(ص٢٣٤). في هذا البيت أربعة أخطاء: الأول (رُدْح). وصوابها (رُدُح) لأن (فَعالًا) يُجمع علىٰ (فُعُل). والثاني: (مُلاء). والصواب (مِلاء) لأنه جمع (ملآن). والثالث (البرَّ). والصواب (البرِّ)، مضاف إليه. والرابع (الشَّهاد). والصواب (الشِّهاد) بالكسر، جمع (شهد). وجميع المعاجم والمصادر علىٰ ذلك. ولم تخطئ نشرة (هـ) في هذه المواضع، وإنما أخطأت نشرة (ط) في موضعين من هذه الأربعة، فاستلبها صاحبنا منها وزاد عليها خطأين آخرين وكأنه يقول

لصاحب تلك النشرة: أنا أحق بكثرة الأخطاء منك!

٢٦- بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئًا إذا كان جاثياً

(ص٢٦٢). هكذا (جاثياً) بالثاء والتنوين. وهذان خطآن. أما التنوين فقد مرّ بيانه. وهو متابع فيه لنشرة (ط). وأما (جاثيا) فصوابه (جائيا) كما هو معروف. وقد ثبَت هذا اللفظ على الصواب في (خ) وفي الطبعتين السابقتين.

٢٧- من عهد عاد كان معروفًا لنا أمر الملوك وقتلها وقتالُها

(ص٢٦٤). (أمر) خطأ. وقد خالف في ذلك مخطوطته (خ) ونشرة (هـ). وكذلك نشرة (ط) أيضًا. وكتبَ محقّقنا (!) في الحاشية: (هـ: اسر). وأقول: بل هي كذلك في مخطوطتك وفي (ط) أيضًا، ولكنك لم تحسن قراءتها. وانظر في إعراب محقق (ط) لها في الحاشية. وكذلك هي في جميع المصادر. وهو الذي يقتضيه المعنى. وهذا يوكد ما بينته من ضرورة مراجعة المخطوطات وتخريج الشواهد وعرضها على المصادر. فمن لم يفعل هذا ولا سيما إذا لم يكن له من العلم وجودة النظر ما يعتصم به فإنه مسيء عابث.

٢٨- فلا بك ما أسألُ ولا أغاما

(ص٢٧٦). كتبها (أسألُ) بهمزة وبضمة على اللام. والصواب (أَسالَ). وهي على الصواب في (خ). ووردت في (هـ): (أسأل)، وفي (ط): (أُسالُ) فأخذ صاحبنا من كل نشرة خطأها فاجتمع له خطآن لأن محقق (هـ) جعلها همزة فكسر الوزن، ومحقق (ط) لم يكسر الوزن، ولكنه جعله فعلًا مضارعًا فأفسد المعنى. وصاحبنا جمع كسر الوزن وإفساد المعنى! وهذا البيت مشهور

معروف الضبط في المصادر. و(أسال) فعل ماضٍ من السيل.

ولا بد أن أقف هنا وأن أصدّ عن النظر في سائر أبيات الكتاب لأني لو فعلت ذلك لاسترسلت في الكلام استرسالًا طويلًا، فما ذكرته هنا ما هو إلا قليل من كثير. وأنا أكره أن أضيع وقتي ووقت القارئ في تبيين مساوي تحقيق لا قيمة له فأكون في نقدي لهذا التحقيق كمثل رجل أراد أن يبين ضلال ملحدٍ من الملاحدة فذكر أنه يشرب بيده اليسرىٰ ولا يسمّي عند الأكل.

وأظنّه صار بيّنًا بلا شكّ أن هذه النشرة فاسدة من كلّ وجه أصلًا وفرعًا. ولا أحسب أن قارئًا أو طالب علم يمكن أن يثق بعد ذلك بتحقيقات هذا الرجل الذي ادّعىٰ أنه حقّق هذا الكتاب وهو لم يجمع نسخه الخطّية مع سهولة الوصول إليها ولم يصدُق في وصف النسخة الوحيدة التي اعتمد عليها ولا أصاب في تنزيلِها منزلتها الصحيحة، وعوّل علىٰ مطبوعتين مملوءتين بالأخطاء فقابل عليهما مخطوطته تلك فتضاعف خطؤه، ثم لم يكلّف نفسه مع تقصيره الشديد هذا تخريجَ شواهد الكتاب ولا نصوصِه ولا كان من همّه أن يقرّب الكتاب للقرّاء والباحثين بصنع الفهارس الكافية له! وليس له مع هذا كلّه من حسن النظر ولطف الذوق ما ينبّهه علىٰ مواضع الزلل ومكامن التصحيف.

ولو ترك القطا لنام.

❁ ❁ ❁

نقد لإحدى طبعات (قواعد المطارحة) لابن إياز(1)

لمّا اتّصَل بي نبأ نشرِ كتابِ (قواعدِ المطارحة) لابن إياز (ت٦٨١هـ) بتحقيق د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، أسرعتُ إلى اقتنائِهِ، فلا تسَل عن نشْوَتي وسروري وأنَا أقلِّبُه بين يديَّ مأخوذًا بنصاعةِ حرفِه وجودةِ ورقِهِ وحسنِ إخراجِهِ. وحسَّنَ ظنِّي به ما ذكرَه المحقِّق في المقدّمة من أنه بذلَ في تحقيقه غايةَ الجهدِ وأفنَى فيه زهرة شبابِه ونفيسَ وقتِه، بيدَ أنِّي لما شرعتُ في قراءتِه وأوغَلْت فيه جعلَ ظنِّي فيه يسوءُ، فما أتمَمْتُه حتَّى قدَّرتُ ما فيه من الأخطاءِ التي تتعلَّق بقراءةِ النصِّ وضبطِه فقط بأكثرَ من خمس مئةِ خطأ. وهذا عدَدٌ هائلٌ!

ولم أجِد من الوقتِ ما يُمكِّنني من أن أعرِض هذه الأخطاءَ كلَّها، كما أني لم أرَ من النُّصحِ للعِلْم وطلاَّبِه أن أمرَّ بها فلا أنبِّهَ عليها، فاستقرَّ رأيي علَى أن أورِدَ جملةً من جسيمِ هذه الأخطاءِ ومهِمِّها وما دقَّ منها وغمُضَ حتَّى أشبهَ الصواب. والله الموفِّق.

١- قالَ: (الحمد لله... حمدًا...، ويُمْري صَوْبَ المزيدِ فيها، ودِيَمَه) [ص ٣]. والصواب: (ويَمْري) بفتح الياءِ لأنّه يتعدَّى بنفسِه لا بالهَمزة.

٢- (... أن أضعَ كتابًا... وأرتِّبَه ترتيبًا يَقْرُبُ به نفْعُهُ، ويَحِلُّ في القُلُوب

---

(١) نُشر في ملتقى أهل اللغة ما بين ١٢- ١٩/ ٣/ ١٤٣٣هـ.

وَقْعُهُ) [٣]. وكلمة (يحِلّ) أراها مصحَّفةً عن (يجِلّ) كما يقضِي المعنَىٰ.

٣- ضبطَ هذا البيت هكذا: (يا جعفرُ، يا جعفرُ، يا جعفرُ) [٢١]. والصواب: (يا جعفرٌ، يا جعفرٌ، يا جعفرُ) بالتنوينِ اضطرارًا علىٰ حذوِ: (سلام الله يا مطرٌ عليها) لأنَّ اطِّراحه يُخِلّ بوزن البيتِ، وذلكَ أن الكفّ لا يدخُلُ بحرَ الرجَزِ.

٤- (ومَقنعٌ من الحريرِ أصفَرُ) [٢١]. والصواب: (ومِقنَع) بكسر الميمِ، اسمُ آلةٍ. وهو ما تغطِّي به المرأة رأسها ومحاسِنها كالقِناع.

٥- (ويجوز أن يكون بنىٰ من الفنِّ تفاعُلاً كما ذكر أبو زيدٍ تفاوَت الأمرُ تفاوُتًا، فقال: تفانِن) [٢٤]. والصواب في ضبط (تفاعُلاً) و(تفاوُتًا) هو (تفاعِلاً) و(تفاوِتًا). وهو بيِّنٌ لا يَحتاج إلىٰ إيضاحٍ.

٦- (فالأوّلُ نَرْجِس لأن نظيره يضرِب) [٢٦]. والصواب: (نضرِب).

٧- (... يشكُر، وتغلِب، ووزنهما يفعُل، وتفعِل، وهذان المثالان لا يكونانِ إلَّا في الأسماء) [٢٧]. والصواب حذفُ (إلا) هذه.

٨- (وهذا ظاهر مع الانصراف) [٢٨]. وذكر المحقِّق في الحاشية أنّ في نسختين مخطوطتين (مع الاتصاف). ولعلّ الصحيح (الإنصاف).

٩- (والمقصور... وما زاد علىٰ ثلاثة فالياء كقولِك: مَغْزَيان، ومُسْتَرْشِيَان) [٣٣]. والصواب/ (ومُسْتَرْشَيان) بفتح الشِّين لأنه مقصورٌ، أصلُه (مُسْتَرْشَىٰ).

١٠- (وأجازَ الكوفيّون طلَحون، وطلَحين، ووافقَهم ابن كيسان إلا أنه

يفتح اللامَ) [٣٣ الحاشية]. والصواب: (طلْحون، وطلْحين) بإسكان اللام كما هو بيّنٌ.

١١- (وتداعى مِنْخَرَاه بدمٍ) [٤٣]. وضبط (مِنْخَرَاه) بهذه الصورة خطأ. والصواب: (مَنْخِراه، أو مَنْخَراه، أو مِنْخِراه، أو مُنْخُراه).

١٢- (وهذا مشترَك نحو: أينَنٍ) [٤٥]. الصواب: (أيْنَ).

١٣- (وللفتحة عَشْرَةٌ) [٤٨]. والصواب فتحُ الشِّين (عَشَرَةٌ).

١٤- (فإني شريتُ الحلْمَ بعدكَ بالجهلِ) [٥٩]. والصواب: (بعدكِ).

١٥- (ما جاءت حاجتُك، تقديرُه: أيَّةُ حاجةٍ صارتْ حاجتُك؟) [٦٦]. والصواب: (أيَّةَ حاجةٍ...) بالنصب لأنه خبرُ (صارت) مقدَّمٌ.

١٦- (وساقت لنا مِذْحَجٌ بالكلابِ) [٦٦ الحاشية]. والصواب: (مَذْحِجٌ).

١٧- (وقال الرُّبيِّعُ بنُ ضُبَعٍ الفَزاريُّ) [٦٩]. والصواب: (الرَّبِيعُ) كأميرٍ أو (الرُّبَيْعُ) كزُهَيرٍ، بنُ (ضَبُعٍ) بفتح الضادِ وضمِّ الباء.

١٨- (إذا عُدِمُوا زادًا فإنك عاقِرُ) [٨٢]. والصواب: (عَدِمُوا).

١٩- (إلينا ولكن بَعْضُهُمْ مُتَمايِنُ) [١٠١]. وصواب الرِّواية: (بُغْضُهم).

٢٠- (أفنانُ رأسكِ كالثَّغامِ المُخلِسِ) [١٠٥]. والصواب: (رأسكَ) بفتح الكاف.

٢١- (على حشَفٍ كالشِّنِّ ذاوٍ مجدَّدِ) [١٢٤]. والصواب: (على حشِفٍ كالشَّنِّ...) بكسر الشينِ الأولَى وفتحِ الثانية. وشرحها معروف.

٢٢- (عجَبٌ لتلك قضيَّةٌ...) [١٢٦]. والصواب: (قضيَّةً) بالنصب، حالٌ.

٢٣- (وزدتّك حبًّا لم يكُ قطّ يعرَفُ) [١٤١]. والصواب: (لم يكن...).

٢٤- (يعجِبُه السُّخون والبُرودُ) [١٤١]. والصواب: (السَّخونُ والبَرودُ) بفتح السِّين والباءِ.

٢٥- (وجاء زيدٌ راكِضًا) [١٤٣]. والصواب: (رَكضًا)، مصدرٌ.

٢٦- (وأشرَبُ بـالرِّيفِ حتـى يقـا لَ ألا طـال بـالرِّيف مـا قـد دجَـنْ)

[١٥٩]. والصواب: (يقالَ) من غير فصلٍ ليستقِيم الوزنُ.

٢٧- (حقًّا إنك ذاهب) [١٦١]. والصواب: (حقًّا أنك ذاهب).

٢٨- (ولم يشفق علىٰ نغضِ الرِّجالِ) [١٧٣ الحاشية]. والصواب: (الدِّخالِ).

٢٩- (وقد عرفتَ أن الأمورَ العارضةَ لا يُعتَدّ بها في العربية بدليل صحّة «رُؤْيَا»، و«ضَوْء»، و«شَيء») [١٨١]. والصواب: («رُوْيَا»، و«ضَوٍ»، و«شَيٍ»). يريد أنّه لولا تركُهم الاعتدادَ بالعارضِ لأوجبوا قلبَ الواو في (رُوْيا) ياءًا علىٰ حدِّ (سيِّد) ولأوجبوا أيضًا قلبَ الواو في (ضَو) والياءَ في (شَي) ألفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها.

٣٠- (لو قلتُ ما في قومِها لم تِيثَمِ) [٢٠٩]. والصواب: (لو قلتَ).

٣١- (ربما تكـرَه النفـوسُ مـن الأمــ ــرِ لــه فُرجَـة كحـلِّ العِقــالْ)

[٢١٥]. والصواب: (له فَرجة) بفتح الفاء، وخبرُ أبي عَمْر بنِ العلاء في هذا معروف، و(العقالِ) بجرِّ اللامِ.

٣٢- (فحورٍ قد لهوتُ بهنّ عينٍ نواعمُ...) [٢١٧]. والصواب: (نواعمَ) لأنه نعت لـ(حور) المجرورة.

٣٣- (مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيدٍ...) [٢٢٦]. والصواب: (ضاربِ زيدٍ).

٣٤- (اقصُد الأميرَ يُنعمُ علىٰ الناس) [٢٣٩]. والصواب: (اقصِد)، من باب ضربَ.

٣٥- (إلىٰ الإصباح آثَرَ ذي أثيرِ) [٢٤٧]. والصواب: (آثِرَ) بكسر الثاء.

٣٦- (لا تجزَعي أن مُنفِسًا... فعند ذلكَ) [٢٥٨]. والثابت: (إن مُنفِسًا... فعند ذلكِ).

٣٧- (أما زيدٌ فأنا ضارب) [٢٧٦]. والصواب: (أما زيدًا).

٣٨- (أما يومُ الجمعة فزيدٌ خارج)، (أما يومُ الجمعة فإن زيدًا منطلقٌ)، (أما يومُ الخميس فإن زيدًا صائمٌ) [٢٧٦، ٢٧٧]. والصواب: (يومَ).

٣٩- (والظرفُ الواقع بعد أمَّا فضلةٌ...) [٢٧٦]. والصواب (فضلةً)، حالٌ.

٤٠- (وإنَّ لم يكن ذلك صوابًا) [٢٨٦]. والصواب: (وإنَّما...).

٤١- (لعمـرُك إننـي وطِـلابَ حُبِّـي لكـــالمتَبَرِّضِ الثَّمِـــدَ الظَّنونـــا
يُطيـــفُ بـــه ويُعجِبـــه تَــــرَاه وضِـــيقَ مجمِّـــهِ قطَـــعَ العيونـــا)

[٢٨٩]. في هذين البيتين ثلاثة أخطاءٍ، الأول: (الثَّمِد). والصواب: (الثَّمَد). والثاني: (تَرَاه). والصواب: (ثَرَاه). والثالث: (وضِيقَ). والصواب: (وضِيقُ). وخطأ رابع، وهو أنَّ المحقِّق ذكرَ أنه لم يقف عليهما. وهما في «أمالي القالي (٣/ ٦٢)»، والأول منهما في «اللسان» (ثمد)، وغيرِه. وفي «الأمالي» مكانَ (حُبِّي) (حُبَّى)، اسم امرأة. ولا أستبعد أن يكون هو الصواب، ويكون الثاني مصحَّفًا عنه. وهو أشبه بأسلوبهم.

٤٢- (وهو صاحبُ قومٍ) [٢٩٩]. والصواب: (صاحبَ قوم).

٤٣- (... ممَّا تُطيح الطوايحُ) [٣٠٤]. والصواب: (الطوائِحُ).

٤٤- (من الأرض مُومَاتٌ وبيداءُ سَمْلَقُ) [٣١٣]. والصواب: (مَوْمَاةٌ).

٤٥- (إذا هي لم يكرَمْ عليّ كريمُها) [٣١٤]. والصواب: (يَكْرُمْ).

٤٦- (لامرئ القيس بن حَجَر الكِنديِّ) [٣١٥]. والصواب: (حُجْر).

٤٧- (لعينيكِ من ماء الشؤون وكيفُ) [٣١٨]. والصواب: (لعينيكَ). والمحقِّق كثيرًا ما يخلط بين خطاب المذكر والمؤنث.

٤٨- (يوفي ويرتقب النَّجادَ كأنه) [٣٢٥ الحاشية]. والصواب: (النِّجاد) بكسر النون، جمع (نَجْدٍ).

٤٩- (ولَخَيرُ واصِلِ خُلَّةٍ صُرَّامُها) [٣٢٩]. والصواب: (صَرَّامُها) بفتح الصاد.

٥٠- الحاشية الخامسة في صفحة ٣٣٢ مُقحمة، ولا صلة لها بالمتن البتة.

٥١- (وكن حافظًا لله والدين شاكرُ) [٣٤٠]. أشار المحقق في الحاشية

الأولىٰ إلىٰ أن في بعض النسخ (وكن شاكرًا لله والدينِ شاكرُ). وكان ينبغي له أن يختارها لأنَّها اختيار المصنِّف كما ترىٰ في ص ٣٤١.

٥٢- (وكذلك حُدَيَّا بمعنىٰ مُتَّحِد) [٣٤٢]. والصواب: (مُتَحَدٍّ).

٥٣- (عَجِبتُ من ضربِ زيدٍ الظريفِ عَمْرٍو) [٣٤٣]. والصواب: (عَمْرٌو) بالرفع لأنه أراد أن يفسِّر قولَه: (حُديَّا الناسِ كلِّهمُ جميعًا) فذكَر أنَّ (حُدَيَّا) مصدرٌ مضافٌ إلىٰ مفعولِه، وهو (النَّاس)، كأنَّه قالَ: (نحن نتحدَّىٰ الناسَ كلَّهم جميعًا)، وإذن يجوز في تابعِ المضاف إليه، وهو (كلّهم)، الجرّ حملاً علىٰ لفظ متبوعِه، وهو (الناس)، والنَّصب حملاً علىٰ محلّه. ومثَّل له بقولك: (عجِبت من ضرب زيدٍ الظريفِ عَمْرٌو) إذ المعنىٰ (عجبت من أن ضربَ زيدًا الظريفَ عَمرٌو)، فـ(عَمرٌو) فاعل و(زيد) مجرور لفظًا منصوب محَلاًّ، فيجوز لك في تابعه (الظريف) الجرُّ والنصبُ.

٥٤- (تقديره: محافظين مُتَّخِذِين) (ومُتَّخِذي الناس) [٣٤٥]. والصواب: (مُتَحَدِّين) و(مُتَحَدِّي).

٥٥- (وكان الأصل: عن بَنِيْنَا) [٣٤٦]. والصواب: (بَنِيْنَنَا) بنونين.

٥٦- (بفَوْدَيه سبعونَ السِّنينِ الكوامِلِ) [٣٥٠]. والوجه المعروف: (السِّنينَ)، وهو الذي يُنبغي أن يُضبطَ به.

٥٧- (لو يخافُ لها صِرْمًا...) [٣٥٣]. والصواب: (صُرْمًا)، أو (صَرْمًا).

٥٨- (سأَحمي حِمَىٰ الأخضـريِّين إنه أبَىٰ النـاسُ إلا أن يقولـوا ابـنُ أخضـَرا
وهـل ليَ في الحُمْـر الأعـاجِمِ نِسـبةٌ فـآنَفُ ممَّـا يزعُمُـون وأُنكَـرا)

[٣٥٤].

وفي هذين البيتين ثلاثة أخطاءٍ، وهي قوله: (سأحمىٰ حِمىٰ الأخضريِّين). ولا يستقيم به الوزن. والصواب: (حِماءَ). وقوله: (فآنفُ). والصواب: (فآنفَ) بالنصب. وقوله: (وأُنكَرا). والصواب: (وأُنكِرا).

٥٩- (أو مِن بني زُهرةَ الأخيارِ قد عَلِمُوا) [٣٥٤]. والصواب: (عُلِمُوا).

٦٠- (قلتُ يومًا للرُّقاشيِّ...) [٣٥٥]. والصواب: (للرَّقاشيِّ) بفتح الراء.

٦١- (لَدنٌ بهزّ الكفِّ يعسُلُ متنُهُ) [٣٥٨]. والصواب: (يعسِلُ) من باب ضربَ.

٦٢- (لن تراها ولو تأمَّلتُ إلا) [٣٦٤]. والصواب: (تأمَّلتَ).

٦٣- (تذكَّرْتُ أرضًا بها أهلُها) [٣٦٤]. والصواب: (تذكَّرَتْ).

٦٤- (وهو لأشجعِ السُّلَميِّ) [٣٧٤]. والصواب: (لأشجعَ).

٦٥- (غداةَ الوغىٰ أَكْلَ الردينيَّة السُّمْرِ) [٣٧٧]. والصواب: (أُكْلَ) بضم الهمزةِ. والأُكلُ: الحظُّ.

٦٦- (قد علِمتُ أيَّ شيءٍ قتلك) [٣٧٩]. والصواب: (أيُّ شيءٍ).

٦٧- (لأبي الطَّمْحان القينيِّ) [٣٨١]. والصواب: (الطَّمَحان).

٦٨- (يا لهفَ نفسي مِن إذا راح أصحابي) [٣٨٢]. سقطت كلمة (غد) بعد (مِن).

٦٩- (كم شامتٍ بي إن أنا هلَكْـ ـتُ وقائلٍ: لله دَرُّهْ)

[٣٨٤]. تُحذَف كلمة (أنا) ليصِحّ الوزن. وكذلك الرِّوايةُ.

٧٠- (آذٌ)، (إذَيًا) [٣٩٧]. والصواب: (آذٍ) و(آذِيًا).

٧١- (زيدٌ يومُ الجمعةِ سريعُ الانطلاقِ) [٤١٠]. والصواب: (يومَ).

٧٢- (بنو فلانٍ أحلاسٌ خَيلُهم) [٤١٤]. والصواب: (أحلاسُ خيلِهم).

٧٣- (وما بعدُ لا يَدعون إلا الأشائما) [٤١٧]. والصواب: (لا يُدعَون).

٧٤- (كظَريف ونُصَير) [٤١٧]. والصواب إسقاط الواو.

٧٥- (أَمْوان) [٤١٨]. والصواب: (أُمْوان) أو (إِمْوان) بضم الهمزة أو كسرها.

٧٦- (وهو أن هذا الخبرَ علىٰ ثلاثة أضرُبٍ) [٤١٨]. و(الخبر) مصحّف عن (الجَبْر) بالجيم.

٧٧- (أَرْضين) [٤١٩]. والصواب (أَرَضين) بفتح الراء.

٧٨- (ولذلك يقال في تصغيرها: أُرَيضِيَة) [٤١٩]. والصواب: (أُرَيضَة).

٧٩- (ووزنه فَعَل كعمٍ وشجٍ) [٤٢٠]. والصواب: (فَعِل) بكسر العين.

٨٠- (مِفْعالاً) [٤٢٣]. والصواب: (مَفْعالاً).

٨١- (ولم يكن أبو عَمْرٍو الجاحظ) [٤٣٢]. عنى أبا عثمان عَمْرو بن بحر، و(أبو) هذه مقحمة.

٨٢- (... من شأنُهُ) [٤٣٢]. والصواب: (شأنِهِ).

٨٣- (ولولا حبُّ أهلكِ ما أتيتُ) [٤٣٣]. والصواب: (أهلكَ).

٨٤- (فُعْلُويَّة) [٤٣٤]. والصواب: (فُعْلُوْيَة) بتخفيف الياء.

٨٥- (ألاَّ يسجدوا) [٤٣٦]. والصواب: (ألا يا اسجُدُوا).

٨٦- (يا لعنةَ الله والأقوامِ كلِّهِمُ) [٤٣٦]. والصواب: (يا لعنةُ الله)، والمنادى محذوف.

٨٧- (فوزن مألُكة مَفْعُلة) [٤٤٣]. والصواب: (مَعْفُلة).

٨٨- (لا أبَا لك) [٤٤٦]. والصواب: (لا أبًا لك).

٨٩- (ولكن على أعقابنا تقطُر الدِّما) [٤٤٦]. والصواب: (يقطُر الدَّما).

٩٠- (ربَّ رِفدٍ هرقته ذلك اليومِ) [٤٤٩]. والصواب: (اليومَ).

٩١- (بأُنسيَّةٍ كأنّها خطّ تمثالِ) [٤٥١]. والصواب: (بآنِسةٍ).

٩٢- (العِداة) [٤٥١]. والصواب: (العُداة).

٩٣- (حلَبَ العصيرِ) [٤٦١]. والصواب: (حَلَبُ).

٩٤- (يَضُجُّون) [٤٦٧]. والصواب: (يضِجُّون).

٩٥- (جمع ثَنَة) [٤٦٧]. والصواب: (ثُنَّة).

٩٦- (بسجستانَ طلحةَ الطلَحاتِ) [٤٧٠]. والصواب: (بسجستانَ

طلحةِ الطلَحاتِ).

٩٧- (مررت برجلٍ لا كريمٍ ولا شجاعٍ) [٤٧٠]. والصواب: (لا كريمٌ ولا شجاعٌ).

٩٨- (هل لك والهلُّ خَيْر) [٤٧٢]. والصواب: (خِيَرْ).

٩٩- (بَقُرَّىٰ) [٤٧٤]. والصواب: (بِقُرَّىٰ).

١٠٠- (لأن الوزن فَعْلَىٰ) [٤٧٤]. والصواب: (فُعْلَىٰ).

١٠١- (أنّ وزنَه فُعَيْل، ونظيرُه عُلَيْب) [٤٧٥]. والصواب: (... فُعْيَل... عُلْيَب).

١٠٢- (أَلَهْفِي) [٤٧٧]. والصواب: (أَلَهْفَىٰ).

١٠٣- (فالوزن فَعْلان) [٤٧٨]. والصواب: (فِعْلان).

١٠٤- (فأبتُ إلىٰ فَهمٍ ولم أكُ آئبًا) [٤٨٥]. وهذه الرِّواية مخالِفة للرِّواية التي شرحَها المؤلِّف، وهي (وما كنتُ آئبًا).

١٠٥- (مَكُوْزَة) [٤٨٩]. والصواب: (مَكْوَزَة).

١٠٦- (فليس إلىٰ حسن الثناء جَميل) [٤٩٢]. وصواب الرواية (فليس إلىٰ حسن الثناء سَبيل)، وهو ما فسَّره المصنِّف.

١٠٧- (وعَوير وحْدِه) [٤٩٧]. والصواب: (عُيَيْر وحْدِه).

١٠٨- (والحديد مفعول له) [٤٩٨]. والصواب: (مفعول به).

١٠٩- (تَرْأَيَه) [٥٠١]. والصواب: (تَرْأَيُه).

١١٠- (بخلُهُم هو خيرًا) [٥٠٣]. والصواب: (بخلَهُم) بالنصب.

١١١- (فارضُوا) [٥٠٣]. والصواب: (فارضَوا).

١١٢- (يفضِلها في حسبٍ ومِيسمِ) [٥٠٦]. والصواب: (يفضُلها) علىٰ حدِّ نصَرَ.

١١٣- (عزيزٌ أسَا...) [٥٠٨]. والصواب: (أسًا) بالتنوين.

١١٤- (الحِدَق) [٥٠٨]. والصواب: (الحَدَق).

١١٥- (وقيل) [٥١٠]. والصواب: (وقبْلُ).

١١٦- (و «فيه» ضمير...) [٥١١]. تحذَف علامة التنصيص لأن المؤلف لا يتحدَّث عن كلمة (فيه) كما توهَّم المحقِّق.

١١٧- (أوَمَا عليكَ حرامُ) [٥١٩]. والصواب: (أوْمَا...).

١١٨- (دَنَائئٌ) [٥١٩]. والصواب: (دَنَائئُ) بترك التنوين.

١١٩- (وهو الذي في السماء) [٥٢٠]. تُذكر كلمة (إله) بعد السماء.

١٢٠- (كما قالوا في الفَطِن الفَطِنّ) [٥٢٣]. و(الفَطِن الفَطِنّ) مصحَّفة عن (القُطُن القُطُنّ). وهو الذي جرىٰ النحاة علىٰ التمثيلِ به لقول الراجزِ:

قُطُنَّـــة مـــن أعظَـــمِ القُطُـــنِّ

١٢١- (رجلٌ كريمٌ وكرِمٌ) [٥٣١]. والصواب: (وكرَمٌ) بفتح الراء.

وإلىٰ هنا أنتهي من استعراضِ أهمِّ المآخذ والأخطاء التي ألفيتها في هذا الكِتاب، ما يحمِلني علىٰ هذا إلا الرغبةُ في حياطة هذا التراثِ العظيم وصيانتِه

من عوادِي الخلَل وأسبابِ الفسادِ، وتنبيهِ المحقِّقين علىٰ ضرورةِ توخِّي الحذر في التعامُل مع النصِّ وعلىٰ وجوب فَهْمه قبل نسخِه وضبطِه وعلَىٰ شدّة النصح في التدقيق وإجالةِ الفِكرةِ وعدَم المبادرة إلىٰ الحُكْم بما يسبِق إلىٰ الظنِّ وما يجرِي علىٰ اللِّسان من مألوفِ القولِ من غير استعانةٍ بالمصادر الصحيحةِ الموثوقةِ واستفتاءٍ لها في كلِّ صغيرةٍ وكبيرةٍ. ولعلَّك رأيتَ شواهدَ علىٰ هذا في ما مرَّ بك من مآخذ.

❁ ❁ ❁

مسائل في تحقيق كتب العربية[1]

- إحالة المحقّق في تخريج الأبيات إلىٰ (الموسوعة الشعرية) أو (المكتبة الشاملة) عبثٌ بكتب التراث واستخفافٌ بالعلم.

- كلُّ كتاب لا يقوم علىٰ تحقيقه عالم تام الأداة معروف بالضبط والتثبت فلا تعبأ به حتىٰ وإن اعتمد علىٰ مئة مخطوطة وطُبع أفخر طبعة في أحسن دار!

- لا تستطيع أن تحكم علىٰ الكتب المتشابهة حكمًا صحيحًا وتعرفَ أقدارها وفروق ما بينَها وفضلَ بعضِها علىٰ بعض حتىٰ تلجئك إليها مضايق البحث ومشكلاته.

- (لا يغني كتاب عن كتاب). هذا النصّ من حاشية لمحمود الطناحي رحمه الله علىٰ «أمالي ابن الشجري»:

---

(١) لم أجده فى ديوان الفرزدق المطبوع ، وجاء بهامش أصل الأمالى : « صوابه الأُقَيْشر لا الفرزدق ، كما فى الأغانى وغيره ، وأول الشعر :

تقول ياشيخ أما تستحى من شربك الخمر على المكبر »

ومثل هذا ذكر البغدادى فى الخزانة ٤/٤٨٥ ، وقد طلبتُ هذا الشعرَ فى ترجمة « الأقيشر » من الأغانى ١١/٢٥١ – ٢٧٦ فلم أجده ، ثم وجدته فى ترجمته من مختار الأغانى ٧/٩ – وفى هذا وأمثاله من تراثنا دليلٌ على أنه لا يُغنى كتابٌ عن كتاب – وانظر الشعر فى شرح ابن هشام على بانت سعاد ، ص ٢٥ ، وحاشية البغدادى عليه ١/٥٥٥ .

---

(١) نُشر مفرّقًا في تويتر في أوقات مختلفة.

من التصحيفات في كتب العربية(١)

- من التصحيفات الخفيّة في نشرة «التذييل والتكميل» لأبي حيان:

[٧: ١٣/ب] /قيل له: فهذا كقولنا لا يُستعمَل حرفُ جَرٍّ إلا مع أن المضمرة.

والصوابُ أنَّ هذا من الاختصاص في الوجهين، فلم يجعلوها جارّةً إلا في الموضع الذي تكون فيه مَصدريّة، ولا مَصدريّةً إلا في الموضع الذي تكون فيه جارّةً، وهذا كجامع الحاجة، ولات مع حِين، ولَدُنْ مع غُدْوة، وعسى مع أَبْؤُس في المثَل، وهذا الباب يتسع» انتهى.

وزعمَ الكوفيون(١) أنَّ (كما) تنصب بنفسها بمعنى كَيما. وذُكِرَ(٢) أنَّ المبرد وافقَهم على ذلك. واستَدَلُّوا(٣) على ذلك بقولِ عمرَ بنِ أبي رَبيعة(٤):

وطَرْفَكَ إمّا جِئتَنا فاصْرِفَنَّهُ كما يَحْسَبُوا أنَّ الهوى حيثُ تَنْظُرُ

وقال آخر(٥):

التذييل والتكميل ١٥/ ٢٥٠

وقال أبو عُبيدة في النسب إلى العَبَلات حيّ من قيس: عَبَلِيٌّ بفتح الباء(٥)، وهم أُميّةُ الأصغر، وعبدُ أُميّة، ونوفَلٌ، أُمُّهم عَبْلة بنت عُبَيْد بن تَميم.

(١) مفرداتها: ذَكَرٌ ولَمْحة وحَسَن وشِبْه.

(٢) الكتاب ٣: ٣٧٨.

(٣) الكتاب ٣: ٣٧٩.

(٤) الكتاب ٣: ٣٧٣.

(٥) كذا! ويبدو أنّ في النص سقطًا، ففي ارتشاف الضرب ٢: ٦٠٤ ما نصه: ((ومما أُقِرّت فيه الحركة العَبَليُّ نسبة إلى العَبَلات حي من قيس ... وقال أبو عبيدة: قد قالوا في الإضافة إلى العبَلات وهم حيٌّ من قيس: عَبْلِيٌّ، أوقع الإضافة على الواحد)). وهو بسكون الباء في السيرافي ١٣: ٥٩. ونصَّ الرضيُّ في شرح الشافية ٢: ٨٠ على أنه بسكون الباء. وانظر الأصول ٣: ٧٠ - ٧١.

١٩٩

التذييل والتكميل ١٧/ ١٩٩

وهذه كلمة لم يُوفَّق المحقق إلى قراءتها قراءة صحيحة (التذييل ١٧/

(١) نُشر مفرّقًا في تويتر وفسبك في أوقات مختلفة.

٢٦٢، ٢٦٣). وإنما هي (كُسُس)، جمع (أكَسّ). وقد فسّرها أبو حيان في النصّ نفسه. وذلك معروف في المعاجم وفي شعر العرب.

فإذا كان المانع هو الوضع والاستعمال لم يكن جمعه على فُعُلٍ مَقيسًا، بل هو محفوظ، هكذا ذُكر هنا، وذكر في غير هذا الكتاب[(١)] أنَّ فُعُلًا يَطَّرد في هذا النوع كاطِّراده في أَحْمَرَ وحَمراء، فعلى هذا تقول: رِجالٌ أُلُيٌّ، ونساءٌ عُجُزٌ.

ونَقل صاحبُ (المخصَّص)[(٢)] أنَّ فَعْلاءَ التي لا أَفْعَلَ لها على ضَربَين:

إمّا أن تكون لا أَفْعَلَ لها من جهة السماع، قال: نحو دِيمة هَطْلاء[(٣)]، وحُلَّةٌ شَوكاء[(٤)]، وامرأةٌ هَيماء وَرْهاء[(٥)]، ولا أَفْعَلَ لها في ألفاظ كثيرة ذُكرت في (المخصَّص).

وإمّا من اختلاف الخِلقة نحو امرأة قَرْناء[(٦)] وعَفْلاء في ألفاظ كثيرة ذُكرت في (المخصص).

وذَكر أنه يجوز في الشعر إذا كان آخِرُ أَفْعَلَ وفَعْلاءَ صحيحًا نحو أَحْمَرَ وأَشْقَر أن تُضَمَّ عينُه في الجمع فيقال: شُقُرٌ وحُمُرٌ، قال الشاعر[(٧)]:

[٨: ٤/ب] /وما انْتَميتُ إلى خُورٍ ولا كُشُفٍ ... ولا لِئامٍ غَداةَ الرَّوعِ أَوْزاعِ

وقال آخر[(٨)]:

ولا يَخيمون في اللقاء ولا ... ميلٌ إذا ما دُعُوا ولا كُسُرُ

(صوابه (كُسُس))

وقال آخر[(٩)]:

---

(١) شرح الكافية الشافية ٤: ١٨٢٨.

(٢) المخصص ١٥: ١٢٠.

(٣) الديمة: مطر يدوم مع سكون. والهطل فوق ذلك.

(٤) حلّة شوكاء: عليها خشونة الجِدّة.

(٥) هيماء: عاشقة ذاهبة على وجهها. وورهاء: خرقاء بالعمل.

(٦) قرناء: في فرجها مانع يمنع من سلوك الذكر فيه إما غُدّة غليظة أو لحمة مرتتقة أو عظم.

(٧) تقدم البيت في ١٣: ١٥٠. ت: ولا انتميت.

(٨) لم أقف عليه في مصادري. لا يخيمون: لا يَجْبُنون. آخره في المخطوطات: ولا كسر.

(٩) طرفة. الديوان ص ٦٩. منها: من الخيل. وجردوا منها: ألقوا عنها جلالها وأسرجوها للقاء.

٢٦٢

أيُّهـــا الفِتيـــانُ في مَجْلِسِـــنا　　جَـــرِّدُوا منهـــا وِرادًا وشُـــقُرْ

وقال آخر[1]:

طَوى الجديدانِ ما قد كنتُ أنْشُرُهُ　　وأنكَـرَتْني ذَواتُ الأعْـيُنِ النُّجـلِ

فـ(كُشُفٌ) جمع أكْشَف، و(كُشُرٌ) جمع أكْشَر[2]، وهو القصير الأسنان، و(شُقُرٌ) جمع أشْقَرَ، و(نُجُلٌ) جمع نَجْلاءَ. فإن كانت لامه حرف علّة نحو: أعْمَى وعَمْياءَ، وأعْشَى وعَشْواءَ، فلا يجوز التثقيل، بل يجب التسكين.

وإنما لم يجز ذلك لأنه إذ ذاك يجيء آخر الاسم ياء قبلها ضمة في نحو عُمي؛ فيجب انقلابها واوًا، ثم تنقلب الواو في ذلك ونحوِ عُشو ياءً لِمَا تقرَّر مِن أنَّ كلَّ اسم آخرُه واو قبلها ضمة يجب انقلاب الواو ياءً والضمة كسرةً؛ فيؤول إلى أن يصير على فُعِل، وهم قد تنكَّبوا هذا البناء في أصل الوضع، فلا يفعلون ما يُصَيِّرهم إلى ما تنكَّبوه.

وقولُه **ما لم تَعْتَلَّ** يعني العين نحو أبْيَض وأسْوَد **أو تُضاعَف** نحو: أغَرّ وغَرَّاء، وأحَمّ وحَمَّاءَ، فلا يَضُمُّون العين:

أمّا في نحو أبْيَض فلأنهم لو ضَمُّوا[3] العين لأدّى ذلك إلى أحد أمرين أحدهما ضم الباء مع ضمِّ الياء[4] فيصير بُيُض، فتُستَثقَل الضمة على الياء فتحذفها، فيَصير إلى أن تنقلب الياء واوًا لضمّةِ ما قبلها، فيَصير كسُوْدٍ، فتَلتَبس ذوات الياء بذوات الواو، وتَبقى الياء ساكنة، ويُكسَر ما قبلها لتصحّ الياء، فتصير إلى بِيْضٍ، فيؤدي هذا التحريك إلى صيرورته إلى أصل استعماله، فلا حاجة إلى كثرة أعمال حتى يعود إلى ما

---

(١) هو أبو سعيد المخزومي. الأمالي ١: ٢٥٩. الجديدان: الليل والنهار. والنجل: الواسعات.

(٢) لم أقف عليه في مصادري. وفي المخطوطات: وكسر جمع أكسر.

(٣) لو ضموا: سقط من ك.

(٤) مع ضم الياء: سقط من ك.

٢٦٣

- (فظللت كالمقهور مهجتَه) تصحيف وقع في «الأغاني ٣/ ٣١٩» طبعة دار الكتب المصرية، وكذلك طبعة الشعب، وطبعة صادر. والصواب (كالمقمور) أي كمن قامر فقُمر مهجتَه، أي غُلبَ فخسر مهجته. ومثله قول

الآخر:

فأصبحت كالمقمور جفنَ سلاحه   يقلب بالكفين قوسًا وأسهما

صوت

ظَعَن الأميرُ بأحسن الخَلْقِ * وغدا بلُبّك مَطْلِعَ الشَّرْقِ

فى البيت ذى الحسبِ الرفيع ومِن * أهلِ التُّقَى والبرِّ والصِّدقِ

فظَلِلتُ كالمقهور مهجته * هذا الجنونُ وليس بالعِشْقِ

- ورد في كتاب «ما جاء على وزن تِفعال ص١١» لأبي العلاء المعري (والأول...). وذكر المحقق أن في الأصل كلمة رسمها (أملس) وأنه لم يهتد إلى معناها.

قلت: صحتها (أقيس) كما نقل عنه تلميذه التبريزي في «شرح الحماسة ٢ / ٢١».

- من غريب التحريف ما جاء في «شرح المرزوقي للحماسة»، قال: (وعَمْر بن محرز من أشجع) أي من قبيلة أشجع. فزاد الناسخ (الناس) فصارت (من أشجع الناس)!

- ورد في «المحتسب ١/ ٧٢» لابن جني: (وحكى أبو زيد في خُبَأَة أنه سمع بعضهم...) فعلق المحققون في الحاشية (امرأة خبأة: لازمة لبيتها). قلت: والصواب أن (خبأة) كتاب لأبي زيد. وقد نقل عنه أبو علي والصغاني وذكره ابن خير في «فهرسته». ونصّ الصغاني على أن ضبطه (خَبْأة) بفتح الخاء وسكون الباء.

- من طريف التصحيف والاحتجاج له ما جاء في «الفصوص ٢١٠، ٢١١» لصاعد. النص في الصورة. وتجد في الأسفل تعليق المحقق.

(قفا) وجَمَع الاثنين، وهذا خطأ، لأنه في قوله (قفا) يأمر، وهو هنا يُخبر. وقال لي عيسى بن عمر: في نصبه وجهان يَغْمُضَان في

العربية بعضَ الغموض، وهما جيران(1743) بالغانِ في حقيقة الإعراب، أما قوله: (وقوفا) فمنصوب على الحال، من قوله:

(1743) كتب أمامها في هامش ج (كذا)، ولا معنى لها، وقد تكون (حَـيْـران) والحَيْر: الحظيرة والحِمَى، أي وَجْهَانِ!!.

رأيي في طبعة دار عالم الأدب لـ(المعلقات العشر)(١)

سألني غير واحد عن نشرة للمعلّقات العشر صدرت حديثًا عن دار عالم الأدب.

وقد اطّلعتُ علىٰ هذه النشرة فلم أرَ فيها كبيرَ فضل علىٰ الطبعات التجارية الموجودة في الأسواق لأنها أغفلت أصلين مهمين جدًّا، وبُنيت علىٰ أصلين متوهَّمين.

فأما الأصلان المغفَلان فأحدهما إغفال تخليص القصائد من الأبيات المصنوعة والمنحولة والمكررة.

والآخر إغفال إعادة النظر في ترتيب الأبيات. وتركُ مثل هذا مخلّ بفهم المعنىٰ في مواضع كثيرة ومفسدٌ لتسلسل الأبيات وتحدّرِها وإفضاءِ بعضها إلىٰ بعض ومصعّبٌ لحفظها.

وأما الأصلان المتوهّمان اللذان قامت عليهما فأحدهما توهّمُ أن نسخة الشنتمري هي عين رواية الأصمعي، وذلك في جواهر الألفاظ وفي صور ضبطها وفي ترتيب الأبيات أيضًا. وهذا غير صحيح، فكثيرًا ما نجد روايات عاليةً مسندةً في كتب المتقدمين تحكي عن الأصمعي من روايات المعلقات خلافَ ما نجده في نسخة الشنتمري. فالذي ينبغي أن نسلّم به هو أن القصائد

(١) نُشر في فسبك وتويتر في ٤/ ٨/ ١٤٣٧هـ.

التي أوردها الشنتمري كان الأصمعي يثبتها ويرويها وحسبُ، فأما ادّعاء هذا في الألفاظ نفسها وفي وجوه ضبطها وفي ترتيب الأبيات فلا يصحّ.

والأصل الآخر المتوهّم هو أن كل رواية للأصمعي خالفتْ غيرها من الروايات فروايته أجود منها وأصحّ. وهذا ليس صوابًا كما يظهر لمن وازن الروايات بعضها ببعض وعرضها علىٰ المعهود من أسلوب الشاعر وامتحنها من جهة البلاغة، بل ربما وجدنا رواية الأصمعي في بعض الأبيات ظاهرة الرداءة!

والذي أكاد أجزم به أن رواية متقدمي الكوفيين كحماد والمفضل وأبي عمْر الشيباني أصحّ في الجملة من رواية الأصمعي وغيره من البصريين إذ كانوا أعلم برواية الشعر وأجمع له منهم. وهم أساتذة البصريين في هذا الضرب، فحماد الكوفي شيخ خلف والأصمعي البصريين، والمفضل الكوفي شيخ أبي زيد البصري، وقد روىٰ عنه في «نوادره».

وبحسبك أن تعلم أن رواية المعلقات لأبي بكر الأنباري تنتهي إلىٰ أبي عمْر الشيباني ونظرائه من الكوفيين، بل المشهور أن جامع المعلقات أصلًا هو حمّاد الكوفي.

وبحسبك أن تعلم أيضًا أن «المفضليات»، وهي من أصحّ مجاميع الشعر وأسناها، تنتهي إلىٰ المفضّل الكوفي، وأن تعلم أيضًا أن (كل شيء في أيدينا من شعر امرئ القيس فهو عن حماد الرواية إلا نتَفًا) كما يقول الأصمعي نفسه.

ومع ذلك لا أرىٰ اعتماد رواية هذا ولا ذاك، وإنما يُختار عند كل موضع

اختلافٍ في الرواية أجودُها وأصحُّها وَفقًا لمعايير دقيقة تحدّد الروايات المقبولة مصدرًا وزمنًا وتصطفي أجودها وأشبهها بأسلوب الشاعر وبلغة الشّعر وأليقَها بغرض القصيدة وأكثرَها مناسبةً للمعنى.

فأما هذه النشرة فهي منقولة بالنصّ من نسخة الشنتمري والتبريزي وغيرهما مع تغيير في بعض المواضع، وليس فيها شيء من التحقيق.

هذا إلى عدد من أخطاء الضبط فيها.

التصحيح اللُّغَوي

(السّخريّة) بتشديد الياء لا بتخفيفها[1]

(السُّخريَّة) مصدرُ (سخِرَ). وهي بتشديد الياءِ ليس غير. وقد أولِعت العامَّة والخاصَّة بتخفيفِها. وهو لَحن فاشٍ لم أقِف علىٰ مَن نبَّهَ عليه من جميعِ من صنَّفوا في التصحيحِ اللُّغويِّ. والذي أوقعَهم في هذا اللَّحنِ وتسفَّهَهم عن دَرك الصَّوابِ فيه أنَّهم لا يَنفكُّون يَرون هذه الكلِمةَ مضبوطةً في بعضِ معجَماتِ العربيَّةِ وأسفارِها المطبوعةِ بتخفيفِ الياءِ ضبطَ رَسمٍ لا ضبطَ نصٍّ، فاعتقَدوا صحَّتَه وأنِسوا إليه ولم يَخلِجهم فيه شَكٌّ يندُبُهم إلى البحثِ في بصيرةِ أمرِه.

ولا جرمَ أنَّ هذا الضبطَ خطأ إمَّا مِن بعض النُسَّاخِ وإمَّا مِن تصرُّفِ المحقِّقين واجتهادِهم ركونًا إلى طولِ الإلْفِ معَ قلَّة التثبُّتِ والأناةِ أو اعتمادًا علىٰ ضبطِها في الكتبِ المطبوعة.

وأنا أسوقُ الآنَ الأدلَّة علىٰ أنَّها بتشديدِ الياءِ لا بتخفيفِها. ولن أوردَ إلا النصوصَ الصريحةَ القاطعةَ غيرَ محتجٍّ بشيءٍ من الضبطِ المجرَّدِ لما بيَّنتُ، علىٰ أنَّها ثابتةٌ في أكثرِ المخطوطاتِ الصِّحاحِ بالتشديدِ[2]. وهي أربعة:

---

(١) في ما تلحن فيه العامة.

نشر في المجلة الثقافية في ٢٣/ ٦/ ١٤٣٥هـ.

(٢) راجع مثلًا حاشية تهذيب اللغة للأزهري ٧/ ١٦٧، وحاشيةَ تهذيب الصّحاح للزنجاني ١/ ٢٨٧. وفي «شرح الحماسة للمرزوقي ١/ ١٢٨»، قال: (وهذا تهكّمٌ وسُخْرِيَّةٌ). وعلَّق علىٰ هذا المحقّقُ عبد السلام هارون في الحاشية: (السخريّة، وردت في النسختين بتشديد الياء).

١- النصُّ علىٰ أنَّ في آخرها ياءَ النِّسبة. وياءُ النِّسبةِ مشدَّدة غيرَ شكٍّ. ومن مَّن ذكرَ ذلكَ ابنُ دُرُستوَيهِ (ت ٣٤٧هـ)، قالَ: (ومصدرُه السُّخريَّة، كأنها منسوبةٌ إلىٰ السُّخرة... كما يقالُ: العُبوديَّة واللُّصوصيَّة)(١). وقالَ أبو هلالٍ العسكريُّ (ت ٣٩٥هـ): (والمصدر السُّخريَّة، كأنها منسوبةٌ إلىٰ السُّخرة مثل العُبُوديَّة، واللُّصوصيَّة)(٢). وذكرَها أيضًا نشوانُ الحميريُّ (ت ٥٧٣هـ) في باب المنسوبِ مقرونةً إلىٰ (سخريّ)(٣).

٢- التمثيلُ لها بما هو متيقَّنُ البِنية. وذلك من جهةِ الاتِّفاقِ في لَحاق ياءِ النِّسبة. وقد مثَّلوا لها بالعُبُوديَّة واللُّصوصيَّة كما مرَّ. ومن جهةِ الاتِّفاقِ التامِّ في وزنِ البِنيةِ. وقد مثَّلَ لها الرَّازيُّ (ت بعد ٦٦٦هـ) بـ(العُشْريَّة) فقالَ: (والاسمُ السُّخْريَّة بوزنِ العُشْريَّة)(٤)، ومثَّلَ لها ابنُ معصومٍ (ت ١١٢٠هـ) بـ(تُرْكِيَّة) فقال: (والاسمُ السُّخريَّة كتُركِيَّة)(٥).

٣- وزنُها وزنًا صرفيًّا. وقد صنعَ ذلك ابنُ المؤدِّب (ت نحو ٣٥٠هـ) إذ سرَدَ أبنِيَةَ المصادرِ وذكرَ منها (وفُعْليَّة نحو سُخْريَّة)(٦). وتابعَه ابنُ القطَّاع (ت

---

(١) تصحيح الفصيح ١٧١.

(٢) الفروق اللُّغوية ٢٥٥، ط دار العلم والثقافة.

(٣) شمس العلوم ٥/ ٣٠١٥، ٣٠١٦.

(٤) مختار الصّحاح، س خ ر.

(٥) الطِّراز الأوَّل، س خ ر.

(٦) دقائق التصريف ٥٠.

٥١٥هـ) فعرضَ مصادرَ الثلاثيِّ وذكرَ منها (وعلَىٰ فُعْليَّة نحو سُخْريّة)[١]. وصحيحٌ أنَّ ذلك ضبطُ قلمٍ بيدَ أنَّ بِنية (فُعْليَّة) ثابتةٌ في بِنَىٰ المصادرِ بلا ريبٍ. وقد ذكرها عددٌ من النُّحاةِ ومثَّلوا لها بـ(حُقْريَّة)[٢]. و(حُقريَّة) علىٰ وزنِ (فُعْليَّة) قطعًا[٣]. ولم يذكر أحدٌ قطُّ (فُعْلِيَة) بالتخفيفِ في أبنيةِ المصادرِ، فوجبَ أن يكونَ هذا نصًّا علىٰ أن وزنَ (سُخْرِيَّة) هو (فُعْليَّة) بالتشديد.

٤- تسويتُها بلفظِ المذكَّرِ في ما خلا التأنيثَ. وذلكَ قولُ صاحبِ «العينِ»: (والسُّخريَّة مصدرٌ في المعنيين جميعًا. وهو السّخريُّ أيضًا. ويكونُ نعتًا كقولِك: هم لكَ سخريٌّ وسُخريَّةٌ مذكَّرٌ ومؤنَّثٌ)[٤]. وزادَ أبو منصورٍ (ت ٣٧٠هـ) في «التهذيب» نقلًا عن «العين»، وسقطَ من المخطوطةِ: (مَن ذكَّر قالَ: سخريّ.ومَن أنَّثَ قالَ: سُخريَّة)[٥]. وأنت تراه لزَّ (السّخريّ)، و(السُّخريَّة) في قَرَنٍ واحدٍ وسوَّىٰ بينَهما. ولو كانَت (السُّخريَّة) مخفَّفةَ الياءِ لجلَّىٰ عن ذلكَ وبيَّنَه.

وأنصعُ من هذا دلالةً قولُ ابنِ سيده (ت ٤٥٨هـ): (وكذلك سِخريّ

(١) أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ٣٧٤.

(٢) راجع تسهيل الفوائد لابن مالك ٢٠٤، وشرح المصنِّف له ٣/ ٤٦٩، وسائر الشروح، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ٤٨٤، ط الخانجي.

(٣) انظر العين ٣/ ٤٣، فما بعده.

(٤) العين ٤/ ١٩٦.

(٥) التهذيب ٧/ ١٦٧.

وسُخريَّة. مَن ذكَّرَه كسرَ السِّين، ومَن أنَّثَه ضمَّها)[1]، فلم يذكر بينَهما فرقًا غيرَ اختلافِهما في التذكيرِ والتأنيثِ إلا أنَّ المذكَّرَ مكسور السّين والمؤنّث مضمومها. ولو كانَا يختلِفان أيضًا في تشديدِ الياء وتخفيفها لما فاتَه الإبانةُ عنه والتنبيهُ عليهِ. وإذن فياء (السُّخريَّة) مشدَّدة كياءِ (السّخريّ).

هذا جملةُ القولِ في أدلَّة التشديدِ. وقد وقعَ في كتاب «الأوائلِ»[2] لأبي هلالٍ العسكريِّ بيتٌ نسبَه إلىٰ الأعشَىٰ، وهو قولُه:

لا تلُمنـــي ربَّ العبــادِ، فــما كُـــوْ   وِنـــــتِ إلا سُــــخريَّةً لِلعِبــــادِ

وهو بيتٌ يصلُح أن يكونَ شاهدًا يُظاهرُ ما ذكرنا لأنه لا يحتمِل تخفيفَ الياءِ لفسادِ وزنِه بذلك لأن الطيَّ لا يلحَق (مستفعِ لن)، غيرَ أنَّ هذا البيتَ مشكوكٌ فيهِ لأنَّه نُسِب في بعض النُّسخ المخطوطةِ إلىٰ (الآخر) من غيرِ تسميةٍ. ولم أصبه في دواوينِ العُشْوِ ولا في كتابٍ آخرَ، وأسلوبُه يشبِهُ أن يكونَ إسلاميًّا، أو مولَّدًا، فلعلَّ نسبتَه إلىٰ الأعشىٰ من وهمِ بعضِ النُسَّاخِ. ومتَىٰ كانَ كذلك لم يجُزِ الاحتجاجُ به. علَىٰ أنَّه مع ذلكَ يصفُ صورةَ نطقِهم للكلِمةِ آنَ ذاك. وهذه علىٰ كلِّ حالٍ قرينةٌ عاضِدةٌ.

فإن قيلَ:

فلِمَ لا يكونُ في (السُّخرية) لغتانِ صحيحتانِ تشديدُ الياء وتخفيفُها.

---

(١) المحكم ٥/ ٧٤، تح هنداوي.

(٢) ٢/ ١٧٢، تح قصَّاب.

قلتُ:

هذا ممتنعٌ لوجهينِ:

١- أنا لم نجِد أحدًا من أصحابِ المعجماتِ، وغيرِها صرَّحَ بذلك، وإنَّما يذكرون لفظًا هذا صورتُه (سُخرية) علىٰ اختلافٍ بين النُّسَخ المطبوعةِ في ضبطِ يائِه. ومِن شأنِهم وهجِّيراهم أن ينصُّوا علىٰ لغاتِ اللَّفظِ الواحدِ كما نراهم نصُّوا علىٰ حركةِ السِّين من (سخريّ) إذ كانَ فيها لغتانِ الضّمُّ والكسرُ تارةً بتكرارِ اللَّفظِ مشكولًا وتارةً بالتصريحِ بحركاتِه، فمن الأوَّلِ قولُ الجوهريِّ (ت ٣٩٨هـ): (والاسمُ السُّخرية والسُّخريّ والسِّخريّ)[١]، فكرَّرَ لفظ (السّخري) ولم يكرِّر لفظَ (السُّخرية). ومن الثاني قولُ ابنِ الأثيرِ (ت ٦٠٦هـ): (والاسمُ السّخريّ بالضم والكسر)[٢]، فذكرَ الحركتينِ في سينِ (السّخري). ونظائرُ هذا مستفيضةٌ شائعةٌ.

فلمَّا رأيناهم لم يكرِّروا قطُّ لفظَ (السّخرية) مشكولًا بالوجهينِ ولا نصُّوا علىٰ التشديدِ والتخفيفِ كما نصُّوا علىٰ الضمّ والكسر في سينِ (السّخريّ) علِمنا أنَّه ليس في هذه الكلِمةِ إلا لغةٌ واحدةٌ، وهي التشديدُ، للأدلَّةِ التي أوردناها آنفًا.

وعلىٰ أنَّه لو كانَت (السُّخرية) جائزةَ التخفيفِ لكان اللُّغويّون، وفيهم

---

(١) الصّحاح، س خ ر.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، س خ ر.

فِطنةٌ ودقّة تتغلغلُ إلىٰ أبعَد من هذا، خُلَقاءَ أن لا يدَعوا التنبيهَ علىٰ ما فيها من النُّكتةِ في مباينةِ (السّخريّ) فيقولوا مثَلًا: (السُّخريّ إذا ذكَّرتَها ضعَّفت الياء وإذا أنّثتَها خفَّفتَها أو جازَ تضعيفُها وتخفيفُها) كما قالوا في (الباقلَّىٰ): (إذا شدَّدتَّ اللامَ قصرتَها وإذا خفَّفتَها مددتَّ)[1]. وقد عقدَ الفرَّاء (ت ٢٠٧هـ) في كتابِه «المنقوص والممدود» في مثلِ ذلك أبوابًا منها بابٌ سمَّاه (ما يُفت، فيُمدّ ويُضمّ فيُقصر)، وكذلكَ أنشأ ابن قتيبةَ (ت ٢٧٦هـ) في كتابِه «أدبِ الكاتب» بابًا سمَّاه (باب ما يُقصَر، فإذا غُيِّر بعضُ حركاتِ بنائِه مُدَّ). وبصددٍ من هذا ما تراهُ في «إصلاحِ المنطقِ»، و«فصيح ثعلبٍ»، وغيرِهما من شِدَّة توجُّسِهم واحتراسِهم وتمامِ دقّتِهم وضبطِهم.

٢- أنه لا يُعرَف في مصادرِ الثلاثيِّ علىٰ كثرتِها بناءُ (فُعْلِيَة) بالتخفيف، وإنَّما يُعرَف فيها بِناءُ (فُعْلِيَّة) بالتشديدِ كما بيَّنَّا. وإذن لا يجوزُ أن يدَّعىٰ ثبوتُ (سُخْريَة) بالتخفيفِ. وهذا واضحٌ.

وبذلكَ يتبيَّنُ أنَّه لا يصِحُّ في هذا اللفظِ إلا (سُخريَّة) بتشديدِ الياءِ.

تذييل:

ثم أفادني أخي الأستاذ أحمد البخاري بعد نشر هذه المقالة بسماع صريحٍ يصحّح ما ذكرتُ، ولله الحمد، قال:

(في «ديوان العجّاج ٢/ ١٧٠»، برواية الأصمعي، وتحقيق الدكتور عبد

---

(١) الغريب المصنف لأبي عبيد ٢/ ٤٢٥، تح داوودي.

الحفيظ السطلي، وبعد أن ذكر أرجوزةً للعجاج مطلعها:

يـــا بِنـــتِ لاَ تَتَّخـــذي عُجبِيّـــه

إِن تُنكِرِيهـــــا فَهْـــــيَ نُكرانيَّـــــه

قالَ في الحاشية(٣): ثمة حاشيةٌ مُطولةٌ في الأصلِ سقط السطرُ الأول منها بسبب تجليدِ المخطوط وقصِّ حرفِ الورقة، وبقيَ منها:

واتَّخَـــــذَتْني حنتَّـــــي سُـــــخرِيَّه

وأَصـــبَحت فيهـــا لنَـــا عُرضـــيَّه).

تقويم التقييم[1]

مِن الألفاظِ الذائعةِ في كلامِ الناسِ اليومَ لفظُ (التقييم)، يريدون بِهِ (تحديدَ قيمةِ الشيء). وقد صحَّح هذا اللفظَ بعضُ المحدَثين[2]. وهو قولٌ باطلٌ. فأمَّا السَّماعُ فقد صفِرت أيديهم منه. وأما القياسُ فسيقولون: قد أردنا بذلكَ عِلَّةً حكيمةً وغرضًا مسلوكًا، وذلكَ أنَّا رأيناهم يقولون: (قوَّمَ الشيءَ تقويمًا): إذا أصلحَ عِوجَه، و(قوَّمَ الشيءَ تقويمًا): إذا حدَّدَ قيمتَه، فخشِينا أن يلتبِس هذان المعنَيانِ إذْ كان لفظُهما واحدًا فعمَدنا إلى لفظِ (القِيمة) بمعنى (الثمَن)، وهو المصدر المجرَّد لهذا المعنَى[3]، وأصلُه (القِوْمة)، وقَعتِ الواو ساكنةً بعد كسرٍ، فقُلِبت ياءًا، فاشتقَقنا منه فقلنا: (قيَّمَ تقييمًا) وأبقَينا البدَلَ الواقِعَ في المصدرِ حتى نفرُقَ بين المعنَيينِ. والذي نهجَ لنا هذا السبيلَ أنَّا

(١) في ما تلحن فيه العامة.

نُشر في ملتقى أهل اللغة في ٥/ ١٠/ ١٤٣٣هـ وفي المجلة الثقافية في العددين ٣٧٩، ٣٨٠.

(٢) منهم مجمعُ اللغة بالقاهرة، راجع مجلةَ المجمع ٢٤/ ٢٠٠ والمعجمَ الوسيط (قيم)، ومحمدٌ العدناني في معجم الأخطاء الشائعة ٢١٢ وإميل يعقوب في معجم الخطأ والصواب ٢٢٤. وقد لخَّصت حجتَهم بأوفى وأبينَ من ما ذكروا.

(٣) توهم صاحب معجم الخطأ والصواب ٢٢٤ أنه اسم غير مصدر. ولا يصِحّ، فإنه مصدرٌ لـ(قامَ الشيء) بمعنى (بلغَ ثمنُه)، يقال: كم قامت ناقتُك؟ أي: كم بلغَ ثمنُها. انظر تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (قوم) رواية عن أبي زيدٍ في (نوادره). وليس في المطبوع منها. وهو أيضًا في البارع في اللغة لأبي علي القالي ٥١٤ وغيره.

رأيناهم ربَّما أبقَوا حكمَ البدَلِ في الأسماءِ المفرَّعة عن الاسمِ الذي هو واقِعٌ فيهِ معَ زَوال العِلَّة الموجِبةِ له. ولذلكَ اعتدُّوا هذه الفروعَ طارئةً علىٰ الاسمِ وعارِضةً فيه ولم يجعلوها كالمستقلّة بأنفسِها، ألا تراهم جمعُوا (عيدًا) علىٰ (أعياد) ولم يقولوا: (أعواد)، ثم استمرُّوا فقالوا: (عيَّد الناسُ): إذا شهِدوا العيدَ، ولم يقولوا: (عَوَّدَ) مع زَوال عِلَّة الإبدال التي في (عِيد). وقالوا: (ديمة) للمطرِ الدائمِ، وأصلُها (دِوْمة) لأنها من دامَ يدُومُ ثم قالوا: (دوَّمتِ السَّماءُ): إذا دامَ مطرُها. و(ديَّمت) علىٰ هذا الوجه. فقد رأيتم أن (التقييم) ينزِعُ إلىٰ قياسٍ صحيحٍ. وما قيس علىٰ كلامِ العربِ فهو من كلامِهم.

والجواب عن هذا من وجوهٍ عِدَّةٍ:

الأول: أنَّ (التقويمَ) قد جاءَ في كلامِ العربِ مستعمَلاً بهذا المعنَىٰ[1]. وفي الحديثِ: (قالوا: يا رسولَ الله، لو قوَّمتَ لنا، فقال: الله هو المقوِّم)[2] أي: لو حدَّدتَ لنا القِيمةَ. ومن شرطِ صِحَّة القياسِ عدمُ السَّماعِ، إذْ كانَ السَّماعُ هو المهيمِنَ علىٰ القياسِ من قِبَلِ أنه حاقُّ كلامِ العربِ المقطوعِ به والمستوثِقِ منه، والقياسُ آلةٌ نظَريةٌ مستنبَطةٌ من استقراءِ مذاهبِهم وتتبُّعِ عوائدِهم قائمةٌ علىٰ الظنِّ في ما ينبغي أن يجيءَ عليه كلامُهم لو تكلَّموا. وليس يصِحُّ في العقلِ

(١) راجع العين (قوم) وغريب الحديث لأبي عبيد ٥/ ٢٤٧ والبارع لأبي علي ٥١٧ وتهذيب اللغة للأزهري (قوم) وغيرَها.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ٤/ ١٢٥.

العدولُ عن اليقين إلىٰ الظنِّ وعن الشاهد إلىٰ الغائبِ وعن المعلوم إلىٰ المجهولِ. وما يدريك لعلَّ العربَ لو تكلَّمتْ في ذلك، لخالفَت عن قياسِها لعلَّةٍ من العِلَلِ. ولذلك تقولُ في النسبة إلىٰ (السَّهْل): (سُهليّ) بضم السِّين، ولا تفتحُها، وتقولُ في جمعِ (فارس): (فوارس)، ولا تقولُ: (فُرَّس) ولا (فُرَّاس)، وتقولُ في مصدرِ (طلبَه): (طلَبًا)، ولا تقولُ: (طَلْبًا)، وتقولُ في اسم المكان والزمان من (نبَتَ ينبُت): (منبِت)، ولا تقولُ: (منبَت). تمتنِع من ذلك كلِّه مع أنه القياسُ.

الثانِي: أنَّ العرب لا تكاد تحفِلُ باللبسِ الناشئ عن الاشتراكِ اللفظيِّ ولا تفصِل من أجلِه أحدَ اللفظينِ عن الآخَر بضربٍ من ضروبِ التغييرِ، ألا ترىٰ أنَّ (تفعَّل) المضارعَ المحذوفَ التاء للتخفيف قد يلتبِسُ بـ(تفعَّل) الماضي، نحو (تلهَّىٰ) و(تزكَّىٰ) وأنَّ اسم الفاعل من نحو (اختارَ) قد يلتبس باسم المفعول من الفعل نفسِه لأنك تقول فيهما جميعًا: (مختار)، وأنَّ الضميرَ (هما) يقعُ علىٰ المثنىٰ المؤنَّث كما يقعُ علىٰ المثنىٰ المذكّر، وأنَّ الاسمَ المنسوبَ إلىٰ ذي التاء قد يلتبِس أحيانًا بعد إسقاطها بالعاري منها، تقولُ في النسبة إلىٰ (قائم): (قائميّ) وفي النسبة إلىٰ (قائمة): (قائميّ) أيضًا. وتصغِّر الثلاثيَّ علىٰ اختلافِ حركة فائه وعينِه علىٰ (فُعَيْل). وهي بِنيةٌ واحِدةٌ لا يؤمَن معها اللَّبسُ، إذْ لا تدُلّ علىٰ حركاتِ الاسم قبلَ تصغيرِه. هذا وألفاظُ المشترَك اللفظيّ وألفاظُ الأضدادِ كلُّها شواهدُ علىٰ ذلك، ألا ترَىٰ أنَّ كلمتي (العين) و(الخال) لهما معانٍ كثيرةٌ، وأنَّ (الجونَ) يطلق علىٰ الأبيض والأسود، و(الصريمَ) يطلق علىٰ الليل

والنهار، وشتَّان ما هما. ومع ذلكَ أبقَوا هذه الألفاظ علىٰ مكِناتِها ولم يحيلوا عليها بشيءٍ من التصرُّف، كأنَّهم آثَروا احتمالَ وحشة اللبس وظُلمةِ الاستبهام علىٰ كُلفةِ الانتقالِ ومئونةِ التغييرِ حينَ رأوا في القرائنِ التي تكنُف الكلِمةَ ما يُذهِب عنهم هذه الوحشةَ ويكشِف لهم تلك الظلمةَ. وهم في ما قلَّ استِعمالُه وضؤُل خطرُه أكثرُ احتمالاً لما شاعَ وانتشَرَ وكثُر تعاورُه. ولذلكَ لم يسيغُوا التباسَ مضارع الثلاثيِّ المعتلّ العين بالواو بالثلاثيِّ المعتلِّ العينِ بالياء فأوجبُوا الفَصْلَ بينهما محميَةً من وقوعِ اللبسِ فجعلُوا المعتلَّ بالواو علىٰ (يفعُل) كـ(يقول)، والمعتلَّ بالياء علىٰ (يفعِل) كـ(يبيع) لكثرةِ ذلك وعِظَم خطَرِه، إذْ لولا هذا التمييزُ لتداخلَت أصولُ الكلِم وعسُر التفريقُ بينها. كما أنهم في ما اشتدَّ إغماضُه وخُشِيت جَهالةُ مدلولِه أقلّ احتمالاً منهم لما أعرضَت صَفحتُه وأسفَرَ وجهُه وسهُلَ الاهتداءُ إلىٰ غرضِه. ولذلكَ أبَوا حذفَ الياءِ من (فَعيلة) المعتلِّ العينِ عند النسبةِ إليه كما حذفُوها من الصحيح، نحو (حَنَفيّ) فقالوا في النسبة إلىٰ (طَويلة): (طَوِيليّ). وذلكَ أنهم لو حذفُوها فقالوا: (طَوَليّ) لألزمَهم هذا أن يبدِلوا الواو ألفًا لتحرّكها وانفتاحِ ما قبلها فيقولوا: (طاليّ). وهذا غايةٌ في الإلباسِ لما يتعاقبُ علىٰ الكلِمة من التغييرِ المعفِّي علىٰ الأصلِ. ولم يُكرِثهم في سبيلِ ذلك أن يخرجوا عن القياسِ المستمرِّ ولا أن يختصُّوا هذا الضربَ بما يفارقُ به نظائرَه وأترابَه. علَىٰ أنَّهم في ذلك كلِّه لم يستحدِثوا حكمًا أُنُفًا ولم يرتجلوا قياسًا جديدًا، فأمَّا في مضارعِ الثلاثيّ المعتلّ العينِ فقد كانت تفرِقتهم بين الواوي واليائيّ إبَّان الوضعِ، وليس بعدَه. وأمّا في (فَعيلة) المعتلّ العينِ

فإنهم إنما راجعُوا أصلاً مهجورًا، وهو النسبة إلىٰ الاسمِ كما هو من غيرِ حذفٍ.

وقد رأيتَ في هذا البابِ سعةَ احتيالِهم ووفورَ حكمتِهم، إذْ لم يجعلُوه شَرْعًا واحدًا وجِنسًا متشاكِلاً ولم يردُّوه إلىٰ حكمٍ ثابتٍ لا يتبدَّلُ فيعتدُّوا بكلِّ لَبسٍ أو يهمِلوهُ، بل عامَلوا كلَّ فَردٍ منها علىٰ حِدةٍ ونظَروا إليه نظَرَ الوالدِ الشفيقِ في مصلحةِ ولَدِه فمايَزوا بين عِلَلِه المتجاذبةِ وأصولِه المتدافِعةِ ثمَّ قضَوا له بأشبهِها بالحكمةِ وأردِّها عائدةً علىٰ المتكلِّم. وهذا بابٌ واسِع المضطرَبِ. وقد تناوَلنا منه ما يعيننا علىٰ فَهم هذه المسألة وتعرُّفِ الصوابِ فيها.

وكلمةُ (التقويمِ) في دلالتِها علىٰ معنيينِ هي من جِنس المشترَك اللفظيِّ. وقد رأينا العربَ احتمَلت هذا وأشباهَه. ورأيناهم أيضًا في ما اعتدُّوا به من اللَّبس لم يزيدُوا علىٰ أن فطِنوا إليه قبلَ الوضعِ كما في نحو (يقول) و(يبيع) أو عرَض لهم بعدَ الوضعِ فتركُوه علىٰ أصلِه الأوّلِ ولم يُجروا عليه القياسَ الذي أجرَوه علىٰ نظائرِه كما في (طَويليّ). وذلكَ أيسَرُ وأقلُّ كُلفةً من نقلِ الشيءِ عن قياسِه وإفرادِه بحُكم جديدٍ. فكيفَ يَجوز بعد هذا أن يزعم زاعِمٌ صِحّة إبدالِ واو (التقويم) ياءًا مع أن الإبدالَ تصرّف مخرِج عن الأصلِ؟ وعلَىٰ أنَّ اللبسَ في استعمال (التقويم) في كلا المعنيينِ من ما لا يكادُ يقَعُ لأنَّه ليس بين المعنيينِ شيءٌ من التقاربِ تعيَا القرائنُ عن كشفِه، من قِبَلِ أنَّ سياقَ الكلامِ كفيلٌ بتعيينِ المعنىٰ المُرادِ، فإذا قلتَ مثَلاً: (قوَّمت السِّلعةَ أو الدرجاتِ) عُلِم أن المعنىٰ (قدَّرتُ قيمتَها). وإذا قلتَ: (قوَّمت العصا) عُلِم أنّ المرادَ إصلاحُها وتعديلُها. وهذا علىٰ خلافِ (الجَون) مثَلاً، فإنَّ سياقَ الكلامِ قلَّما دلَّ علىٰ تعيينِ

أحد المعنيينِ، فإذا سمعتَ قائلاً يقول: (رأيتُ رجلاً جونًا) لم تدرِ أأرادَ أبيضَ أم أسودَ. وقد قبِلوه مع ذلك ولم يتصرَّفوا فيه بشيءٍ.

الثالث: أنَّا لو سلَّمنا أنَّ في (التقويمِ) لبسًا يجِبُ رفعُه لم نسلِّم أنَّ ذلكَ يكون من طريقِ الاعتدادِ بالبدَل العارِض، وذلك لأمورٍ:

أولُها: أنَّ العربَ لا تعقِد الاعتداد بالعارضِ بعِلَّةٍ من العللِ لا خشيةِ لِبسٍ ولا غيرِها، وإنَّما تجرِيه إنْ أجرَتْه مجرَّدًا من ذلك.

ثانيها: أنَّ الاعتدادَ بالعارِض قليلٌ في كلامِهم. وهذه مسألةٌ محوِجةٌ إلى فَضلِ بسطٍ وبيانٍ، فنقول:

إنَّ في كلامِ العربِ ضروبًا من التفريعِ، فمن هذه الفروع ضربٌ يسمَّى طارئًا أو عارِضًا، وهو تغيير يسيرٌ يَطرأ على الكلِمة على غيرِ نيَّة الاستِقلالِ عنها، وذلكَ بالحذفِ أو الإبدالِ في الحركاتِ أو الحروفِ. وقد يكونُ حالاً طارئةً كالوقفِ ونحوِه. وهم يجعلُون حكمَه حكمَ الأصلِ. ولذلكَ لم يبالُوا أن تزولَ عنه العِلَّة التي كانت في أصلِه ويبقَى حكمُها، ألا تراهم قالُوا في تخفيف (الأحمر): (الاحمر) فأبقَوا همزةَ الوصلِ مع أنَّ الغرضَ الذي جيءَ بها من أجله، وهو التوصُّل إلى النطق بالساكن، قد زالَ. ومنهم مَن يعتدُّ بالعارضِ فيحذِفها. كما أن أصلَ (يضَع) وأمثالِها هو (يضِع) بآيةِ ما حذفوا الواوَ منها، وهي لا تُحذَف إلا إذا كانت عينُ الفِعل مكسورةً كـ(يعِد)، فلمَّا فتحُوها رعايةً لكونِ لامِ الفِعل، وهي العينُ، من حروف الحَلقِ لم يَردُّوا الواوَ المحذوفةَ مع زوالِ علَّتِها بفتحِ العينِ، إذْ كانَ ذلك طارئًا. وتأمَّلْ مبلغَ حكمتِهم كيفَ تهيَّأ لهم أن

يجمَعُوا بينَ إرادةِ التخفيفِ بالفتحِ، وهو ما يدعو إليه حرفُ الحَلقِ، وبينَ الدّلالةِ علىٰ الأصلِ بالإبقاء علىٰ حذفِ الواوِ. ونظيرُ ذلك أيضًا نداءُ المرخَّمِ كقولِك: (يا فاطم)، فإنَّ جمهور العربِ لا ينقُلون حركةَ التاء المحذوفةِ إلىٰ ما قبلها، كأنَّهم لم يعتدُّوا بالحذفِ لطروئِه. ومِنها أنهم لما حذفوا حرفَ العِلة في نحوِ (رمَتْ) لالتقاء ساكنين، إذ أصلها (رمَاْتْ) ثم وجدُوا التاء قد تتحرَّك، وذلك إذا وليَها ساكنٌ نحو (رمَتِ المرأة) لم يردّوا حرفَ العِلّة المحذوفَ فيقولوا: (رَمَاْتِ المرأةُ) مع زوالِ علّة حذفِه بتحريكِ ما بعدَه. وذلكَ لأنَّ حركةَ ما بعدَه حركةٌ طارِئةٌ. ومنها أنَّهم إذا أسكنوا العينَ في نحوِ (رَضِيَ) تخفيفًا فقالوا: (رَضْيَ) لم يَرجعوا الواوَ المبدَلة مع زَوال علّتِها لأن هذا الإسكانَ عارِضٌ. وذلك أن أصلَها (رَضِو)، فلما وقَعتِ الواو متطرِّفة بعد كسرٍ أبدِلت ياءًا. وهذا كثيرٌ معروفٌ.

وكما أبقَوا حكمَ الأصلِ في الفرعِ مع زَوال العِلّة الموجِبة له بالتفريعِ، كذلكَ لم يعبئوا بالعِلَّة الحادثةِ في الفرع بعدَ التفريعِ فلم يبنُوا عليها حكمًا، مثالُ ذلك نحوُ (جَيْئَل)، فإن منهم من يخفِّفها فيقول: (جيَل) ثمَّ لا يبدِل الياء ألفًا مع تحرُّكها وانفتاح ما قبلها إذْ كانَت هذه العِلَّة عارضةً. ومثلُه أيضًا نحو (رُؤْيا)، فإنَّهم ربَّما خفَّفوها علىٰ (رُوْيا)، ولم يدعُهم هذا إلىٰ أن يبدِلوا الواو ياءًا ويدغموها في ما بعدَها فيقولوا: (رُيًّا) مع اجتماعِهما وسكونِ السابقِ منهما إلا جماعةً منهم، فإنهم يقولون ذلك. وهو شاذٌّ. كما إنهم لا يجيزونَ إبدال الواو المضمومةِ همزةً في نحو (هذا غَزْوٌ فاعلم) لكون الضمّة طارئةً.

وقد رأيتَهم كيفَ جعلُوا الفَرع العارِضَ دونَ حكمِ الأصلِ وحطُّوه عنه درجةً، إذْ كان وجودُه تابعًا لوجودِه ومنوطًا به. وكأنَّهم أرادُوا بذلكَ أن يجعلوه دَليلاً علىٰ منبتِه ومَنبهةً علىٰ أرومتِه. كما كرِهوا أن يسوُّوا الأثيلَ التليدَ بالطارِفِ الجديدِ ويعدِلوا القديمَ الثابتَ بالمستأنَفِ الحادثِ ويعلِّقوا أحكامَهم علىٰ ما يعلمونَ سرعةَ تحوُّله ووشْكانَ رحيلِه. وهو شاهِدٌ علىٰ ثقوبِ فطنتهم وصِحَّة تدبيرِهم.

وأمَّا الذينَ اعتدُّوا بالعارِض في بعض المسائلِ فكأنَّهم وجدُوا في مراعاةِ الأصلِ مشقَّةً وعنَتًا ومحافظةً وجمودًا فآثَروا النظرَ إلىٰ الحالِ علىٰ تكلُّف ملاحظةِ المآلِ. وكلٌّ قد رامَ وجهًا وانتحَىٰ مذهبًا، إلا أنَّ الأوَّل هو الكثيرُ الغالبُ والسائرُ المنقادُ. وإذا كان ذلك كذلك لم يجُز القياسُ علىٰ اعتدادِهم بالعارض لقِلّته وشذوذِه.

ثالثها: أنَّ (التقويم) ليس لفظًا عارِضًا لـ(القِيمة)، بل هو لفظٌ مشتَقٌّ منه ومفرَّعٌ عنه علىٰ جهةِ الانفصالِ. وقد شرحنَا آنِفًا معنَىٰ العروضِ الذي قد يعتدُّون به. فأمَّا هذا فلا يُعتَدّ به بحالٍ لأنه ليس عارِضًا.

فأمَّا جَمعُهم (العِيدَ) علىٰ (أعياد) وتصغيرُه علىٰ (عُيَيْد) وقولُهم: (عيَّدَ النَّاسُ) معَ أنَّ الياءَ مبدَلة من الواوِ فإنما هو علىٰ سبيلِ التوهُّمِ لأنَّه لما طالَ عليهِم استِعمالُ (العِيد) أنساهم هذا أصلَه وظنُّوا الياء هي الأصلَ، فلمّا أرادوا الجمعَ والتصغيرَ واشتقاقَ فِعلٍ من (العِيد) لم يراجِعوا الواوَ. ونظير هذا جمعُهم (القَيل) علىٰ (أقْيال) و(الزِّير) علىٰ (أزيار) و(الحَيْز) علىٰ (أحياز) و(المِيسم)

علىٰ (مياسِم) و(المِيثرة) علىٰ (ميَاثِر) و(الرِّيحَ) علىٰ (أرياح) و(الميثاق) علىٰ (ميَاثِق)، قال الشاعِر:

حِمًى لا يُحَلّ الدَّهرَ إلا بإذنِنا ولا نَسأَلُ الأقوامَ عهدَ المياثقِ

مع أنَّ الياء في هذه الأمثلة كلِّها مبدَلَةٌ من الواو. وقد تهِمُ العربُ في أصولِ الأبنِية وتُداخِلُ بينها، وربَّما حسِبتِ الزائِد أصلاً، ألا تراهُم جمعُوا (المَسيلَ) علىٰ (مُسلان) و(المكَانَ) علىٰ (أمكنة) و(أماكن) مع أنَّ الميمَ فيهما زائدةٌ، وجمعُوا (المصيبة) و(المعيشة) علىٰ (مصائب) و(معائش) مع أنَّ الياء فيها منقلبةٌ عن أصلٍ، وقالَ بعضهم: (حلّأتُ السويقَ) و(رثأتُ الميتَ) مع أنَّ أصلَهما الياءُ. وقالوا: (أسنتَ الناسُ): إذا أصابتهم سنةٌ، توهّموا تاء التأنيث المزيدة في (سنة) أصلاً. ومثلُه إعرابُهم بابَ (سنين) بالحركاتِ. وذلك لتوهُّمِهم أصالةَ النونِ.

وإذا كان إبقاءُ الياءِ في مسألة (الأعياد) توهُّمًا لم يجُز القياسُ عليه لأنَّه لم يطَّرِد في هذه المسألةِ وإن كانَ في مسائلِ التوهُّم ما يجوزُ القياسُ عليه كالجرِّ علىٰ الجِوار عندَ بعضهم نحو (هذا جحرُ ضبٍّ خرِبٍ) وكالعطفِ علىٰ التوهُّم نحو قولِه : ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝١٠﴾ [المنافقون: ١٠].

ولا يصِحّ أن يكون التصغيرُ وجمعُ التكسير من الفروع العارضةِ لأنا رأيناهم إذا صغَّروا الكلِمة أو كسَّروها ضربُوا عنها صَفحًا، ألا تراهم إذا صغَّروا (رِيحًا) و(ميقاتًا) أو جمعوهما قالوا: (رُويحة) و(أرواح) و(مُويقيت)

و(مواقيت) فيعيدون الواوَ المبدَلة، وإذا صغَّروا (عُمَرَ) قالوا: (عُمَيرٌ) فيصرفونه جميعًا ولا يُراعون أصلَه. وإنَّما امتنَع أن يكونَ التصغيرُ وجمعُ التكسيرِ من الفروع العارِضةِ لأنهما يحيلانِ الاسمَ عن صورتِه لفظًا ومعنًى.

وهذا كافٍ في بيانِ فسادِ قولِ من جعلَ الإبدالَ في (عُيَيد) و(أعيادٍ) ونحوها لخشية التباسِه بـ(الأعواد) جمع (عُود)[1]. ويَشهَد له أيضًا أنّا رأيناهم أبدَلوا ما لا يخشَىٰ التباسُه بغيرِه كـ(مواسم) و(مياثق) ونحوِها. وعلَىٰ أنّ دعوىٰ وقوعِ اللبسِ بين جمعِ (العِيد) وجمع (العُود) لا تصِحّ لأنه شتَّانَ ما معنيَاهما، وإنما يقعُ اللبسُ بينَ المتقارِبينِ.

وأمَّا قولهم: (ديَّمتِ السَّماء) فإنه من قولِهم: (دامتِ السَّماءُ تديم دَيْمًا). وقد سُمِعَ هذا عنهم[2]. وليس هو من بابِ (دامت تدومُ) و(دوَّمت). وإذن فهما أصلانِ متبايِنان. ويدُلّك علىٰ هذا أنَّهم جمعُوا (الدِّيمة) علىٰ (دُيُوم)[3] وقالُوا: (أرضٌ مَدِيمة)[4]. ولولا ذلك لقالوا: (دُوُوم). علىٰ أن الأجوف الواويَّ لا

---

(١) منهم ابن قتيبة في أدب الكاتب ٦٠٣ والجوهري في الصحاح (عيد).

(٢) راجع شرح ديوان الحطيئة لابن السكيت ١١٩ (تح نعمان طاها) وشرح المفضليات لأبي محمد الأنباري ١/ ٢٤ (تح طريفي) وشرح القصائد السبع ٥٥٨ لابنه أبي بكر. كلاهما عن الأصمعي. ونقلَه أبو حنيفة عن الفراء كما حكىٰ عنه ابن سيده في المحكم (ديم). وليس في المطبوع من كتابه النباتِ. وانظر الخصائص لابن جني ١/ ٣٥٥.

(٣) رواه أبو منصور في التهذيب (دوم ديم) عن أبي العميثل.

(٤) رواه أبو عبيد في الغريب المصنف ١/ ٤٥٧ (تح داوودي) عن اليزيدي، وأبو مسحل في نوادره ١/ ٣٦٩.

يُجمَع علىٰ (فُعُول)، ولقالُوا: (مدُومة). وقد تتقارَب الأصولُ مع تقارُب معانِيها. ومن صُوَرِ ذلكَ أن يكونَ أحدُها معتلَّ العينِ بالواوِ والآخَر معتلَّها بالياءِ. ومثالُ هذا قولُهم: (طاح يطيح ويطوح) و(ضار يضير ويضور) و(تاه يتيه ويتوه) و(ساخ يسيخ ويسوخ) و(زاغ يزيغ ويزوغ). وقد يجوز أن تكون (الدِّيمة) من كلا البابَين. وعلىٰ أنّه لو لم يصِحَّ ثبوتُ بابِ اليائيِّ فإنَّه ينبغي حين إذٍ أن يُحمَل علىٰ الإبدالِ كما قالُوا: (تأوَّب وتأيَّب) و(تحوَّز وتحيَّز) و(تضوَّع وتضيَّع) و(تبوَّغ، وتبيَّغ). وأيُّ ذلك كان فكلا الاحتمالين شاذٌّ لا يقاسُ عليه.

ولا يَجوز أن يكون الفِعلُ (ديَّمت) لفظًا عارضًا كما لم يجُز ذلك في التصغيرِ وجمعِ التكسير للعِلّة التي بينَّا آنِفًا. هذا وليس ثَمةَ لفظٌ يُخشَىٰ أن يلتبِس به هذا اللفظُ حتىٰ يحمِلهم هذا علىٰ أن ينفصلوا عنه بالإبدال.

الرابع: أنا لو سلَّمنا بأن في (التقويم) لبسًا وأنَّ العربَ تعتدّ بالعارض كثيرًا وتعلِّقه بوقوعِ اللبسِ وأنَّ (التقييم) لفظٌ عارِضٌ لـ(القيمة) وأنَّ من شواهِد هذا الحُكم قولَهم: (عُيَيد) و(أعياد) و(عيَّد الناسُ) وقولَهم: (ديَّمت السماءُ) لم نسلِّم أنَّ ذلك من مَّا يصِحّ أن يقاس عليه لأنَّه لم يبلغ مبلغَ الاطِّراد المستمرِّ.

فقد ظهرَ إذن أنَّه ليس لكلمةِ (التقييم) حجةٌ صَحيحةٌ من السماعِ أو القياسِ.

❁ ❁ ❁

صحّة استعمال (التواجد) بمعنى الحضور[1]

س: هل يصح استعمال (التواجُد) بمعنىٰ الحضور، نحو (سنتواجد في مكان كذا)؟

ج: الذي أراه صوابُ هذه الكلِمة إذا استعملت بمعنىٰ (التلاقي) لأن بِناء (فاعَلَ) وفرعَه (تفاعلَ) يأتيان في ما جازَ أن يكون كلٌّ من المتشاركينِ فيه فاعلًا ومفعولًا نحو (ضاربَه فهو مضارِب ومضارَب إذا ضربَ كلٌّ واحد منهما الآخرَ. والمطاوعة منه تضاربا). وكذلك (واجده فهو مواجِد ومواجَد إذا وجدَ كلٌّ منهما الآخَر). و(وجدَ) يتعدَّىٰ إلىٰ مفعول واحد. وهو بمعنىٰ (لقِيَ)، فكما يجوز أن تقولَ: (الرجلان تلاقيا) فكذلك يجوز أن تقول: (تواجدا). فإذا قلتَ: (المتواجدون في هذا المكان عشَرةُ رجالٍ) فهو بمعنىٰ (المتلاقون أو الملتقون في هذا المكان عشرةُ رجال). والتلاقي يستلزِم معنىٰ الحضور وزيادةً.

ولكن هذا مشروطٌ بأن يكون فاعله أكثر من واحد، فلا يصح أن يقال: (أنا متواجد في هذا الموقع) كما لا يصح أن يقال: (أنا متلاقٍ في هذا الموقع).

فإذا استُعمِل في مثل ما ذكرتُ فلا أرىٰ فيه بأسًا لجريانِه علىٰ القياس وإن خطّأه بعضهم. ولا يوهِنُه اشتراكُه اللفظيُّ مع قولهم: (تواجد الرجلُ) إذا أظهر

---

(١) في ما تلحَّن فيه العامة وله وجه.

نُشر في آسك في ١٠/ ٢/ ١٤٣٦هـ وفسبك في ٢٥/ ٣/ ١٤٣٧هـ.

الوجدَ لأن (التواجد) هنا من (الوَجد) لا من (الوجود)، وبِنية (تفاعَل) فيه دالَّة علىٰ (التظاهر بالصِّفة) لا (التشارك).

❀ ❀ ❀

تعدية (أثرَى) صحيحة[1]

يشيع في كلام الكُتّاب تعديةُ الفعلِ (أثرَىٰ) كقولِهم: (حفظُ الشِّعر يُثري اللُّغةَ) أي يجعلُها ثريَّةً. وقد صحَّح هذا الاستعمالَ الزعبلاويُّ في (معجم أخطاء الكُتّاب ص ٧٩) من طريق القياس وذكرَ أنّه (لم يرد في المعجمات أو كلام الفصحاء أثرىٰ متعدّيًا)، غيرَ أني وجدتُّ له شاهدًا صحيحًا يقضي بسماعه عن العربِ، فقد روىٰ أبو بكرٍ الأنباريّ (ت٣٢٨) في شرحه لديوان عامرِ بن الطّفيلِ (ص ١٠) عن شيخه أبي العباس ثعلبٍ (ت٢٩١) أنّ أبا براءٍ عامرَ بنَ مالك بن جعفر بن كلاب قال: (إنّ الله قد أثرَىٰ عددَكم وكثّرَ أموالَكم). ونقلَه ابن حمدون (ت٥٦٢) في (تذكرته ٧/ ٣٩٩) باللفظِ نفسِه.

علَىٰ أنَّه لو لم يُسمَع لكانَ القياس قابلًا له ومؤدِّيًا إليه. وذلك أنَّ العرب تقول: (ثرَىٰ القومُ) إذا ازدادَ عددُهم، و(ثرىٰ المالُ) بالمعنىٰ نفسِه، فلا يمتنعُ في القياسِ أن يُعدَّىٰ بالهمزةِ فيقالَ: (أثريتُ الشيءَ فأنا أُثريه) إذا كثَّرتَه ونمَّيتَه. وهو مُشتَقٌّ من (الثَّرىٰ)، وهو اسمُ عينٍ جامدٌ، علىٰ معنىٰ النِّسبةِ لمشابهتِه له في صفةٍ ظاهرةٍ من صفاتِه، وهي الكثرةُ، لأن الثرَىٰ يُضرَب به المثلُ في ذلك كما قال عمر بن أبي ربيعةَ:

---

(١) في ما تلحّن فيه العامة وله وجه.

نشر في المجلة الثقافية في ٢/ ٥/ ١٤٣٦هـ.

ثــم قــالوا: تحبّهــا؟ قلــتُ: بهــرًا　　عــددَ الرّمــلِ والحــصىٰ والــتّرابِ

وسُمع أيضًا (أثرىٰ) لازمًا. وليس هو علىٰ التحقيق بمعنىٰ (ثرَىٰ)، وإنما هو بمعنَىٰ كثُر ما هو موصولٌ به منسوبٌ إليه. وخصُّوه هنا بالمال، فقولهم: (أثرىٰ القومُ) بمعنىٰ كثُر مالُهم لا كثُروا هم. وقد تدخلُ الهمزةُ علىٰ الثلاثيِّ المجرّد لنسبةِ معناه إلىٰ ما هو متّصلٌ بفاعلِه كما قالوا: (أبسَر النّخل) بمعنىٰ صار تمرُه بُسرًا لا صار النخلُ نفسُه كذلك. والتّمر ليس هو الفاعل، وإنما هو متّصلٌ به غيرُ مذكورٍ. وقالوا أيضًا: (أعاهَ القومُ) إذا أصابت زرعَهم عاهةٌ لا أصابتهم هم. و(ماتَ الرجلُ) إذا كان هو الميّتَ، و(أماتَ) إذا كان الميّت أحدَ أبنائِه، و(حرَّ الرجلُ) إذا كان حرّانَ أي عطشانَ، و(أحرَّ) إذا كانَت إبلُه حِرَارًا أي عطاشًا.

فانظر في حسنِ موقِع هذه الهمزةِ وما أحدَثته في الفِعل حين لحِقتْه. وهي مسألة لطيفةٌ لها نظائرُ.

(احتار) مسموعة صحيحة[1]

خطَّأ جمهرةٌ من المشتغلين بالتصحيح اللُّغوي الفعلَ (احتار) ومشتقّاتِه، منهم أسعد داغر في «تذكرة الكاتب ٦٢» وصلاح الدين الزّعبلاوي في «معجم أخطاء الكتاب ١٥٣» وعباس أبو السُّعود في «أزاهير الفصحى ١٨٠» ومحمد العدناني في «معجم الأخطاء الشائعة ٧٥» وإميل يعقوب في «معجم الخطأ والصواب ٢٩٧» وغيرهم. وكلُّهم ذكرَ أنَّ هذه الكلِمة لم تُسمَع عن العرب قطُّ ولم يشتمِل عليها معجمُ لغةٍ ولا أتَت في كلامٍ فصيحٍ.

وقد أصبتُ لها بحمدِ الله شاهدينِ من كلامِ من يُحتجُّ به، وهما قولُ جميل بُثينةَ:

وأومَت بجفنِ العين واحتارَ دمعُها ... ليقتلني مملوحةُ الدَّلّ مانعُ

رواه أبو عليّ الهجريّ (ت نحو ٣٠٠هـ) في «التعليقات والنوادر ٢/ ٥٧٦» عن أبي سليمان الهُذليّ وأبي عَمْر الزُّهيريّ.

وهو شاهدٌ صريحٌ لا مريةَ منه.

والآخَر قولُ الطِّرِمّاح الطائيّ في «ديوانه ١٥٦» يمدح خالدًا القسريّ:

وأعمَّ مَنفعةً وأعظمَ نائلًا ... لأخٍ أساف وصاحبٍ مُحتارِ

---

(١) في ما تُلحَّن فيه العامة وله وجه.

نُشر في المجلة الثقافية في ٨/ ٥/ ١٤٣٦هـ.

قال المحقق: (في الأصل المخطوط: مختار) بالخاء المعجمة.

قلتُ: و(محتار) بالحاء المهملة أخلَقُ بالشِّعر وأشبَه أن تكون هي لفظَ الشّاعرِ بدلالة وصفه الأخَ بأنه مُسيف، وهو الذي وقع السُّواف، وهو الموتُ، في ماشيتِه فأسلمَه ذلك إلىٰ الفقر، فهو أحوجُ ما يكونُ إلىٰ المنفعةِ العامّة والنائل العظيمِ. وكذلك الصاحبُ المحتارُ الذي غالَه دهرُه وتقاذفته صروفُه وتغشَّتْه الحَيرةُ من ما هو فيه من الفقرِ ومن الهمّ ومن اليأسِ حتّىٰ سدّت عليه فُروج النظَر والفِكر وصارَ لا يدري أيَّ وجهٍ يتيمّمُ ولا في أيِّ فجٍّ ينسربُ، فليس شيءٌ أحبَّ إليه من منفعةٍ من الممدوحِ تعمُّه ونائلٍ عظيمٌ يتداركُه. أما وصف الصاحب بأنه (مختار) فليس بالجيّد لأن الصاحب لم يكن صاحبًا إلا لأنه مختارٌ علىٰ غيرِه ولأنَّه قد يكون في بسطةٍ من الرّزقِ وتنفيسٍ من الدّهرِ بحيثُ لا يحتاجُ إلىٰ معونةِ أحدٍ. هذا مع ما في التشاكلِ بين كلِمة (أخ) و(صاحب)، فينبغي أن يقعَ التشاكل أيضًا بين (أساف) وصفةِ (صاحب). وهو ما يؤدّيه كلمة (محتار) لا (مختار).

ولستُ أقطَع بأنّ الشّاعر لم يقل إلا (محتار) بالمهملة، ولكنّي بيّنت ما هو أدخَلُ في صناعةِ الشِّعر وأشبَه بأسلوبِ الفحولِ وأنَّه ليس بعيدًا أن يكون ما في المخطوطِ مصحَّفًا. والله أعلم.

فإن لا يكن هذا البيت قاطعًا في إثباتِ استعمالِ هذا اللفظِ فلا شكَّ أن بيتَ جميلٍ يَقطعُ بذلك. وما أكثرَ ما في دواوينِ الشِّعر وشروحِها من ألفاظِ اللُّغة وعقائلِ النّوادر التي لم تتضمّنها المعاجمُ.

صحة لفظ (الهروب)[1]

المصدر المعروف للفعلِ (هرَبَ) هو (الهَرَب) كما قال تعالىٰ: ﴿وَأَنَّا ظَنَنَّآ أَن لَّن نُّعۡجِزَ ٱللَّهَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَن نُّعۡجِزَهُۥ هَرَبٗا ١٢﴾ [الجن: ١٢].

فأما (الهُروب) فقد نكِره بعضهم ونفاه من الصّحّة كمحمود شاكر، فإنه قال: (والهروب ليس مصدرًا عربيًا وإن كان قد كثر استعماله في زماننا هذا، وإنما المصدر الهَرَب) [تفسير الطبري ١٠/ ٢٧٤].

وقد أجازَه مجمع اللغة بالقاهرة معتمدًا علىٰ إثبات ابن القطّاع (ت٥١٥هـ) له في كتابه (الأفعال ٣/ ٣٤١١) والفيوميِّ (ت نحو٧٧٠هـ) في (المصباح المنير، هـ ر ب). وذكر محمد بهجة الأثري أنّ ابن القطّاع لم يوثّقه بشاهد، فكأنّه يوهّيه بذلك. [الألفاظ والأساليب ١/ ٣٤].

قلت:

ما في أفعال ابن القطّاع هو نصّ كلام ابن القوطية (ت٣٦٧هـ) في (الأفعال ص١٣٣). وقد نقله أيضًا أبو عثمان السرقسطي (ت بُعيد ٤٠٠هـ) في (أفعاله ١/ ١٣٢)، ورواه أيضًا ابن سيدةَ (ت٤٥٨هـ) في (المخصص ٣/ ٣٥٨) عن أبي عبيد (ت ٢٢٤هـ) إن لم يكن مصحفًا عن (الهرب).

وله شواهد صحيحة، منها قول عمر بن أبي ربيعة:

---

(١) نُشر في فسبك في ٢٤/ ٦/ ١٤٣٧هـ.

ونحـــن فـــوارسُ الهَيجـــا إذا مـــا   رئـــيس القـــومِ أجمـــعَ للهُـــروبِ

[ديوانه ص٣٧٩، ومنتهى الطلب ٤/ ٢٣٢].

وقول الطُّفيل بن عامر بن واثلة:

متى نهبطِ المِصـــرينِ يهـربْ محمـدٌ   وليس بمنجي ابن اللعـين هـروبُ

[تاريخ الطبري ٦/ ٣٤٣].

❀ ❀ ❀

ضبطُ (اشتهر) و(كمل). أثرُ محاذرة سناد التوجيه في الاستدلال على الضبط[1]

من الشُّعراء من ينظم القصيدةَ الطويلةَ ويبني رويّها علىٰ التقييد ثم تراه مع ذلك يحاذر أن يُلمّ بها سنادُ التوجيه، وهو اختلافُ حركة ما قبل الرّويِّ المقيَّد، فيلتزم في جميع أبياتها حركةً واحدةً لا تختلف.

وقد دلَّنا هذا الالتزامُ علىٰ ضبط بعض الألفاظِ ذاتِ الوجوهِ المحتمَلة فعرَفنا بذلك محلّها من الفصاحة وموضعها من الجودة.

فمن ذلك قصيدةُ العجّاجِ المعروفة التي مطلعُها:

قــد جــبرَ الــدينَ الإلــهُ فجــبَرْ

فإن عدتها ١٨٠ بيتٍ. وقد أقامها كلَّها علىٰ فتح ما قبل الرويِّ. وجاء فيها هذا البيت[2]:

فقــد تكبّــدتَّ المُنــاخَ المشــتهَرْ

فينبغي أن تكون كلمة (المشتهَر) هذه مفتوحةَ الهاء لا مكسورتَها لأن كسرَها يُحدِث سناد التوجيه، وهو ما تجانفَ عنه الشاعرُ في جميع أبيات القصيدةِ، فمن البعيد جدًّا أن يهوِي فيه في بيتٍ واحدٍ فقط وقد نجا منه في

(١) نُشر في المجلة الثقافية في ٢٤/ ٣/ ١٤٣٨هـ ونُشر أصله في فسبك في ٧/ ٨/ ١٤٣٧هـ.

(٢) ديوانه ٩٧.

١٧٩ بيتٍ.

وقد روتِ المعاجمُ فتح الهاء وكسرَها إذْ يقال: (اشتهَرَه الناسُ فهم مشتهِرون له وهو مشتهَرٌ)[١]. ومنه قولُ أبي النجم العجلي[٢]:

كــلا الفــريقَينِ المنــيماتِ اشــتهَرْ

أي استلَّ السيوفَ المنيماتِ.

ويقال أيضًا: (اشتهرَ هو)[٣]. وهي صيغة مستقلّة غير متفرّعة عن الأولىٰ.

وثبوت هذا اللفظ في بيت العجّاج بالفتح شاهدٌ صريحٌ من حيث السماع علىٰ جودةِ الفتح دون الكسر وإن كان الكسر فصيحًا صحيحًا. وذكر أبو العلاء المعرّي (ت٤٤٩هـ) أنه أيضًا أقيس[٤].

علىٰ أنّه لو لم يبلغنا قولُهم: (اُشتُهِر فهو مشتهَر) بالفتح لكان قولهم: (اشتهرَه) وقد سُمِع، ناطقًا بها ومجوّزًا لها لأنّه يصحّ بِاطّرادٍ تحويلُ كلّ فعل متعدٍّ مبنيٍّ للمعلوم إلىٰ بناء المجهول. وفي هذا ردٌّ علىٰ من غضَّ من هذا الضبط

(١) نصّ عليه الأصمعي في شرحه لديوان العجّاج ٩٧. وانظر أيضًا ديوان الأدب للفارابي ٢/ ٤٠٢.

(٢) المعاني الكبير لابن قتيبة ٢/ ١٠٨٢.

(٣) الصحاح (ش هـ ر).

(٤) شرح ديوان أبي تمام للتبريزي ٢/ ٩.

ونفاه من الفصاحة[1].

وإذن تقول: (أُشتُهر هذا الأمر فهو مشتَهَرٌ). وهو الأفصح. ويجوز أن تقول: (اِشتَهَر هذا الأمر فهو مشتهِرٌ). وهو جيّد فصيح.

ومن ذلك أيضًا قصيدةُ لبيد بن ربيعة التي مطلعُها:

إنّ تقوىٰ ربّنا خيرُ نفَلْ   وبإذن الله ريثي وعجَلْ

فعِدّتها ٨٥ بيتًا. وقد التزم فيها فتح ما قبل الرّويّ. وجاء فيها هذا البيت[2]:

طاميَ العَرْمَض لا عهدَ له   بأنيسٍ بعد حولٍ قد كمَلْ

فينبغي أن يكون الفعل الماضي (كمَل) مفتوح الميم، ويكون من باب (نصرَ). وقد ذكر اللُّغويّون مجيء هذا الفعل من باب (فرِح) وباب (عظُم) أيضًا، فيكون في ثبوتِ ضبط ميمه بالفتح في هذا البيت شاهدٌ جليّ من السّماع يُضاف إلىٰ شاهد القياس لأن اسم الفاعل المشهورَ منه هو (كامِل). و(فاعلٌ) إنما ينقاس بناؤه من الفعل اللازم إذا كان علىٰ (فعَلَ) دون (فعِلَ) و(فعُلَ). وقد نصّ المطرّزي (ت٦١٠هـ) علىٰ فضلِ الفتح علىٰ الضمّ والكسر[3].

وإذن فالأفصح أن تقول: (قد كمَل الشيء يكمُل فهو كاملٌ). ويجوز

---

(١) أشار إليه العدناني في معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ٣٥٧ وأحمد مختار عمر في معجم الصواب اللغوي ١/ ١٢٠.

(٢) ديوانه ١٨٤.

(٣) المُغرب (ك م ل).

(كمُل الشيء يكمُل فهو كميلٌ) كما هو الفاشي على ألسنة الناس. ويجوز أيضًا (كمَل الشيء يكمِل)، و(كمِل الشيء يكمَل).

مصادر قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة[1]

س: أين توجد قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في النحو والصرف والتصحيح اللغوي؟

ج: تولّى بحثَ ذلك لجنتان من لجان المجمع، هما لجنة الأصول، وتبحث مسائل النحو والصرف. ولجنة الألفاظ والأساليب، وتبحث مسائل التصحيح اللغوي (الأخطاء الشائعة). وقد نُشرت قراراتهما منفصلةً.

فأما قرارات الأصول فقد نُشرت في ثلاثة كتبٍ أصدرها المجمع نفسه، وهي:

١- كتاب «مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ١٩٣٢- ١٩٦٢، مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين» لمحمد خلف الله أحمد ومحمد شوقي أمين.

٢- كتاب «مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا ١٩٣٤- ١٩٨٤» لشوقي ضيف، أي من الدورة الأولى إلى الدورة الخمسين». وقد حوَىٰ الكتابَ السابق وزاد عليه نحو الضِّعف.

وهذان الكتابان إنما يعرضان القرارات مشفوعةً ببيان مختصَر في ذيل كلّ قرار، ولا يعرِضان ما صحِبها من بحوث ومذكّرات.

(١) نُشر في تويتر وفسبك في ٦/ ٦/ ١٤٤١هـ.

٣- كتاب «في أصول اللغة» من إعداد بعض أعضاء المجمع. وقد صدر منه حتىٰ الآن خمسُ مجلدات. وهو يحوي القرارات من عام (١٩٦٣م) إلىٰ عام (٢٠١٠م)، أي من الدورة التاسعة والعشرين حتىٰ الدورة السادسة والسبعين.

ويمتاز هذا الكتاب بأنه يورد مع كلّ قرار ما صحبه من بحوث ومذكّرات. وإذْ كان هذا الكتاب يبدأ من الدورة التاسعة والعشرين فهذا يعني أن قرارات الدورات السابقة لهذه الدورة لم تُنشر مذكّراتها في كتاب، وإنما توجد في محاضر جلسات المجمع. وقد طُبع منها محاضرُ الخمسين دورةً الأولىٰ.

وأما قرارات الألفاظ والأساليب فقد نشرها المجمع في كتابين أصدرهما، هما:

١- كتاب «القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من ١٩٣٤م إلىٰ ١٩٨٧م»، أي من الدورة الأولىٰ حتىٰ الدورة الثالثة والخمسين. وقد أعدّه محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي.

وهذا الكتاب إنما يعرض القرارات مشفوعة ببيانٍ مختصَر لكلّ قرارٍ من غير عرض لبحوث القرارات ومذكّراتها.

٢- كتاب «الألفاظ والأساليب» من إعداد بعض أعضاء المجمع. وقد بلغ المطبوع منه حتىٰ الآن خمس مجلَّدات. وهو يحوي القرارات من عام (١٩٦٨م) إلىٰ عام (٢٠١٦م)، أي من الدورة الخامسة والثلاثين حتىٰ الدورة

الثانية والثمانين.

ويمتاز هذا الكتاب بأن القرارات فيه مشفوعة ببحوثها ومذكّراتها. وإذْ كان هذا الكتاب يبدأ من الدورة الخامسة والثلاثين فهذا يعني أن قرارات الدورات السابقة لهذه الدورة لم تُنشر مذكّراتها – على قلّتها - في كتابٍ، وإنما توجد في محاضر جلسات المجمع.

❀ ❀ ❀

حكم استعمال (مؤخرًا) بمعنى (أخيرًا)[1]

- س: هل ترىٰ صحّة استعمال (مُؤَخَّرًا) بمعنىٰ (أَخِيرًا)؟ ففي «معجم أخطاء الكُتّاب» للزعبلاوي أن الكتّاب يقولون: (حدَث مُؤَخَّرًا)، قال:

وتعبيرهم هذا غير سليم؛ ذلك أن (المؤخَّر) خلاف (المُقَدَّم)، فإذا قلت: (جاء فلان مؤخَّراً)، كان معناه أنه كان عليه أن يأتي في موعدٍ فتأخَّرَ عنه؛ وإذا قيل: (حدث ذلك مؤخَّراً)، كان يعني أن الأصل أن يقع قبل موعد حدوثه فاتفق ما أخَّره عن هذا الموعد، وليس هذا هو المقصود. فالصحيح أن تقول: (حدث أخيراً أن قام فلان بكذا)، و(طُبِعَتْ أخيراً كتبٌ أدبية ممتعة شائقة). ففي (الأساس): ((وجئت أخيراً وبأخَرَة)) بفتح الخاء والراء في (أخَرَة). وفي (المصباح): ((والأخَرَة: وِزَانُ (قَصَبَة) بمعنى الأخير، يقال جاء بأخَرَة أي: أخيراً)). وفي (الكلّيات) لأبي البقاء: ((جاءني فلانٌ أخَرَةً وبأخَرَةٍ، وعَرَفَهُ بأخَرَة، أي أخيراً، وهو في موضع الحال)).

ج: أرىٰ صحتها، فـ(المؤخَّر) و(الأخير) يئولان إلىٰ معنىً واحـد، وذلـك

---

(١) في ما تلحَّن فيه العامة وله وجه.

نُشر في في فسبك وتويتر في ٢٣/ ٥/ ١٤٤١هـ.

أن (الأخير) صيغة مبالغة من (الآخِر)، و(الآخِرُ) هو المتأخر أو المؤخَّر عن الأول أو ضدُّه كما قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ﴾ [الحديد: ٣]، فإذْ جاز أن يقال: (جاءت هند أخيرًا) بمعنى (وقتًا متأخرًا عن الأول) كما قال الحارث:

وبعينيك أوقدت هندٌ النا ... رَ أخيرًا تُلوي بها العلياءُ

كذلك يجوز أن يقال: (أوقدت هندٌ النار مؤخَّرًا) أي وقتًا مؤخَّرًا عن الأول. وهذا يقتضي حداثته وقربه من الزمن الحاضر. وتكون (أخيرًا) مفعولًا فيه.

ولا يجب ما قدّره الزعبلاوي من أن (المؤخّر) هو ما تأخّر عن موعده وإبّانه، بل المؤّخر بمعنى الأخير، وهو ما تأخّر عن الأول أي ولِيَه وجاء بعده.

أيّ اللفظين أفصح (الإشاعة) أم (الشائعة)؟[1]

س: أيّ اللفظين أفصح: (الإشاعة) أم (الشائعة)؟ وهل (الأراجيف) تؤدي معنى الشائعات اليوم ؟

ج: (الأراجيف) جمع المصدرِ (إرجاف). وقد يجوز قياسًا أن تكون جمع (أرجوفة). وهي مستعملة في كلام الجاحظ وغيرِه بمعنى الشائعاتِ.

أما استعمال الناس للفظ (الإشاعة) بمعنى الخبر الكاذب أو الظَّنين أو غير المستوثَق من صحّته فقد تأتّى لهم ذلك من خلال أمرين:

الأول: أنهم أخرجوه عن حاقِّ معناه، وهو الدلالة على الحدَث إذْ هو مصدر (أشاعَ)، فجعلوه دالًّا على لازم الحدَث، وهو المفعول به، فأمسى بمعنى (المُشاع). وإطلاق المصدر بمعنى المفعول به كثير في كلامِ العرب كقولهم: (درهم ضربُ الأمير) أي مضروبه. و(هذا الثوب نَسج اليمن) أي منسوجه و﴿ هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ ﴾ [لقمان: ١١] أي مخلوقُه. وهو من باب المجاز المرسل ذي العلاقة التلازمية. ويجوز أن يكون إيجازًا بالحذف فيكون التقدير (الخبر ذو الإشاعة). وأُضيف إلى المصدرِ الإشاعةِ لأنه وقعَ عليه. ويجوز أيضًا أن يكون استعارةً، كأنك جعلت الخبر نفسَه، وهو الخبر الرائج في الناس، هو معنى

---

(١) في الأفصح.

كُتب في ٢/ ١٢/ ١٤٣٧هـ في نجوى خاصّة، ولم يُنشر من قبل.

الإشاعة نفسَه مبالغةً وتهويلًا كقولهم: (رجل عدْل) مبالغةً في نعتِه بهذا المعنىٰ. وهذا كلُّه قياس متىٰ وُجِدت القرينة.

الثاني: أنهم خصّصوا عموم الإشاعة بإشاعةِ الخبر الكاذب أو الظّنين دون الخبر الموثوق به واصطلحوا عرفًا علىٰ ذلك. وهذا من ما يجوز للمولَّد لأنه ليس فيه أكثرُ من تغليب استعمالِ اللفظ علىٰ بعض أفرادِه الثابتة سماعًا عن العرب، وليس فيه تغيير لدلالته أو إخراج له عن أصلِ وضعِه اللّغوي. ونظير هذا غلبة لفظ (الحاجب) علىٰ حاجب العين لأنه يحجب شعاع الشمس أو غيرَه، أو علىٰ البوّاب مع أنه ينطلق لغةً علىٰ كلّ ما يحجب غيره.

وأما لفظ (الشائعة) ففيه عملان:

الأول: تخصيص العموم كالذي عمِلوه في (الإشاعة).

الثاني: إلحاق التاء. وهذه التاء للنقل من الوصفيّة إلىٰ الاسمية بسبب التخصيص كما في قولهم: (الطبيعة) و(السجية) و(المصيبة) وكقول الناس: (القائمة) و(المعلومة) ونحوها. وهو جائز كثير.

فقد رأيت صحة استعمال هذه الألفاظ الثلاثة، غير أن لفظ (الأراجيف) أجودُ وأحلَىٰ لعتقِه واستعمالِه قديمًا في كلام البلغاء كالجاحظ، ولخلوِّه أيضًا من كُلفة الخروج عن الأصل.

أما الموازنة بين (الإشاعة) و(الشائعة) فهما متقاربان. وقد يقال: إن الشائعة أحسنُ لأنه اسم فاعل، فلم يخرج عن أصلِ دلالة بنيته حين دلَّ علىٰ هذا المعنىٰ.

حكم فتح الراء من (الله أكبر) في الأذان(١)

س: هل يجوز أن يقال في الأذان: (الله أكبرَ الله أكبر) بفتح الراء الأولى؟

ج: يجوز في ذلك ثلاثة أوجه:

١- ضم الراء. وهو الأصل لأن (أكبر) خبر مرفوع.

٢- إسكانها وقطع الهمزة بعدها إجراءًا للوصل مجرى الوقف، وذلك لكثرة سماعهم الوقف عليها بالسكون، فلما شاءوا وصلها بما بعدها كرهوا مفارقة عادتهم فيها وجعلوا وصلها كالشيء العارض الذي لا يُعتدّ به.

٣- فتحها تفريعًا على الوجه الثاني، وذلك على لغة تسهيل الهمز، إذ أُلقيتْ فتحة الهمزة بعد قطعها على الراء الساكنة قبلها وُحذفت كما يقال في (مسْألة): (مسَلة). وقد حكى الكسائي أنه قرأ عليه رجل من العرب:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرحيمَ ۝١ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بفتح ميم (الرحيم).

وقد أجاز هذه الأوجه الثلاثة كلها أبو العباس ثعلب وغيره.

❀ ❀ ❀

(١) في ما تُلحَّن فيه العامة وله وجه.

نُشر في تويتر وفسبك في ٨/ ٧/ ١٤٤٠هـ.

حكم استعمال (حيث) للتسبيب[1]

س: هل يجوز استعمال (حيث) للتسبيب نحو (وحيث كذا فقد حكمت بكذا)؟

ج: لو قيل: (ومن حيث) لرأيته جائزًا لأن (حيث) ظرف مكان، فكأنه قال: (ومن هذا المكان) كما يقال: (ومن هذا الوجه أو الطريق أو الجهة) أي أنه حكم عليه من خلال النظر إلى ذلك المكان، فالمكان إذن سبب للحكم مجازًا.

أما (وحيث) من غير (من) فلا أرى لها وجهًا لفساد المعنى إذ يكون التقدير (حكمت عليه في هذا المكان).

وزعم الأخفش أنها تقع ظرف زمان واحتج بقول طرفة:

للفتى عقل يعيش به ... حيث تهدي ساقَه قدمُه

وهو مئوّل بأنها هنا ظرف مكان، أي أن عقله يهديه حيث توجّه. واحتُجّ له بقول الآخر:

حيثما تستقم يقدِّر لك اللـ ... ـهُ نجاحًا في غابر الأزمانِ

وهو مطعون فيه، انظر (نقض بحث براءة ابن مالك ص ٦٣).

ولو ثبت وقوعها ظرف زمان لجاز استعمالها للتسبيب كما يقال: (وإذْ أو لما أو وحين حصل كذا فقد حكمت بكذا).

(١) نُشر في تويتر وفسبك في ١٦/ ٣/ ١٤٤٠هـ.

والخلط بين (حيث) و(حين) في الاستعمال قديم. وقد نكره الأصمعي وأبو حاتم على سيبويه وأبي عبيدة، انظر (تهذيب اللغة ٥/ ١٣٥).

من أشهر الأخطاء في ضبط الأسماء[1]

- من الأخطاء الشائعة التي لم أقف علىٰ من نبّه عليها قولُ الناس: (أُعطية) و(أُعطيات) بضم الهمزة. والصواب (أَعطية) بالفتح لأنها جمع (عطاء) مثل (قضاء) و(أقضية) و(زمان) و(أزمنة)، وليست مفردًا كما يُتوهَّم. و(أَعطيات) بالفتح أيضًا، جمعُ الجمع.

- س: قرأت لبعضهم أن (الجِرذان) بكسر الجيم لا بضمها، فهل هذا صحيح؟

ج: نعم، الصحيح أنها (جِرذان) بالكسر لأن هذا قياس جمع (فُعَل) كـ(صُرَد) و(صِردان). وقد نصّ علىٰ كسر الجيم أبو عليّ القالي في «البارع».

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (سأفعل ذلك طِوال الدهر) بكسر الطاء. والصواب (طَوال) بفتحها.

- يقال: (أرض عذِيَة) بمعنىٰ (طيّبة التربة). وهي علىٰ وزن (فرِحة) لا (غنيَّة). نصَّ علىٰ هذا الجوهري في «صحاحه»، وظاهره عليه الزَّبيدي في «تاجه».

-(الوَلوع) بفتح الواو. ولا يجوز ضمها. وقد نص علىٰ ذلك عدد من

---

(١) في ما تلحن فيه العامة.

نُشر مفرَّقًا في آسك وتويتر في أوقات مختلفة.

العلماء. وله نظائر قليلة من المصادر جاءت على بنية (فَعول) لا تكاد تتجاوز السبعة.

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (البِعثة) بكسر الباء. والصواب (البَعثة) بفتحها.

- من الأخطاء الشائعة قولهم للفِرق من الشّعَر: (خَصْلة) بفتح الخاء. والصواب (خُصْلة) بضمّها. وجمعها خُصَل وخُصُلات وخُصْلات وخُصَلات.

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (نُضرة) بضم النون كأنهم يقيسونها على (خُضرة). والصواب (نَضرة) بالفتح، قال تعالى: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا ﴿١١﴾﴾ [الإنسان: ١١].

- لا يحِلّ كسر (الحلّ). ولا يصحّ بحال كسر (التّرحال).

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (الوِحدة) بكسر الواو. والصواب (الوَحدة) بفتحها. ويجوز ضمّها.

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (رأيته عَيانًا) بفتح العين. والصواب كسرها لأنه مصدر (عاينَه) كـ(جادله جِدالًا).

- من الأخطاء الشائعة قولهم لوسط الإنسان: (خِصْر) بكسر الخاء. والصواب (خَصْر) بفتحها.

- من الأخطاء الشائعة جمع (الهَنَة) بمعنى (الشيء) على (هَنَّات)

بتضعيف النون. والصواب (هَنَات) بالتخفيف. ويجوز (هَنَوات).

- (الغُمْض): النوم. وهو بضم الغين. ولا يجوز فتحها. وبذلك يُضبط قول حِطّان بن المعلَّىٰ:

لــو هبّــت الــرّيح عــلىٰ بعضــهم لامتنعــت عينــي مــن الغُمْــضِ

- من شائع الخطأ قولهم: (ضِحْكة) بكسر الضاد. والصواب (ضَحْكة) بفتحها. وبه يقرأ قول أبي نواس:

كــان الشــباب مطيــة الجهــلِ ومحسّــن الضَّــحَكات والهــزلِ

- (النَّفرة) بمعنىٰ النفور بفتح النون، اسم مرة. ولا يجوز ضمّها.

- من الأخطاء الشائعة جمعهم (النُّقطة) علىٰ (نُقاط) بضم النون. والصواب (نِقاط) بكسرها.

- من الأخطاء الشائعة قولهم للعددِ: (الرَّقَم) بفتح القاف. والصواب (الرَّقْم) بإسكانها.

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (الكَيان) بفتح الكاف. والصواب (الكِيان) بكسرها.

- (الببغاء) فيه لغتان: (البَبْغاء) بإسكان الباء الثانية مخففةً، و(البَبَّغاء) بتشديدها. وكلاهما بفتح الباء الأولىٰ لا بضمها.

- إذا أردتَّ المرّة الواحدة من (الكذب) فقل: (كَذْبة) بفتح الكاف لا (كِذْبة). وفي الحديث: (الرجل يكذب الكَذْبة). أما (الكِذْبة) بالكسر فمصدر

مطلق كـ(الكذب).

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (هزَل) بفتح الزاي. والصواب (هزْل) بسكونها، قال تعالى: ﴿وَمَا هُوَ بِٱلْهَزْلِ ١٤﴾ [الطارق: ١٤].

- من الأخطاء الشائعة قولهم للجهة المعروفة (شَمال) بفتح الشين. والصواب (شِمال) بكسرها، قال تعالى: ﴿وَذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٨]. وبالفتح والكسر: الرّيحُ.

- من الأخطاء الشائعة قولهم في جمع (خليل): (خِلاّن) بكسر الخاء. والصواب (خُلاّن) بضمها.

-من الأخطاء الشائعة قولهم: (شيء صَلب (بفتح الصاد أي: قاسٍ). والصواب (صُلب) بضمها.

ألفاظ متقاربة يخلط الناس بينها[1]

- (ثَمَّةَ) بالتاء المربوطة ظرف مكان مبني على الفتح بمعنى (هناك). وفي تصحيح كونه بالتاء المربوطة مَقال. و(ثُمَّتَ) بالمبسوطة لغةٌ في (ثُمَّ) التي هي حرف عطف، فلا تخلط بينهما.

- (السُّراة) بضم السين جمع (سارٍ)، وهو الذي يسير بالليل. ولا يجوز فتحها. ولامها ياء. و(السّراة) بفتح السين، وهو الأجود، وضمها، حكاه أبو عليّ في "التذكرة"، جمع (سريّ)، وهو الشريف. ولامه واو.

- (عِنان الدابّة) بكسر العين، وهو السّير الذي تُمسك به. و(عَنان السّماء) بفتحها، وهو السَّحاب معنًى ووزنًا.

- (الحَيرة) بفتح الحاء مصدر (حارَ). و(الحِيرة) بالكسر بلد قريب من الكوفة.

- (القِدْح) بكسر فسكون اسم سهم الميسر. وبه يضبط قولهم: (له القِدح المعلَّى). و(القَدَح) بفتحتين إناء الشرب.

-من الأخطاء الشائعة استعمالهم) مَرْحَى (بمعنى (مرحًبا). والصواب أن (مَرْحَى) كلمة تقال للرامي إذا أصابَ تعجُّبًا منه.

---

(١) في ما تلحن فيه العامة.

نُشر مفرَّقًا في تويتر في أوقات مختلفة.

لحون مختلفة في كلام العامة[1]

- تقول: (أغليت الماءَ، فهو مُغلًى). ولا تقل: (مَغلِيّ)، فإنه خطأ شائع. (وقد غَلَى الماءُ يغلي، فهو غالٍ).

- (الراسل) و(المرسول) خطأ شائع، صوابه (المرسِل) و(المرسَل) لأن الفعل المسموع منه (أرسل) لا (رسَلَ).

- قول الناس: (دعْك من هذا الأمر) لا يجوز عند جميع النحاة لأن فيه توالي ضميرين متصلين لمسمىً واحد، فلا تقول: (أحببتُني) ونحوه إلا في أفعال القلوب نحو (حسبتُني) و(خلتُني) و(رأيتُنا). والوجه أن يقال: (دع عنك هذا الأمر) كما قالت كبشة:

ودع عنك عمرًا، إن عمرًا مسالمٌ

- قولهم: (هو مهووس بكذا) غير صحيح لأنه لم يسمع عن العرب، ولم نجدهم قالوا: (هاسَه) أو (هِيسَ). ولو قالوا ذلك لكان اسم المفعول منه (مَهُوْس) لأنه أجوف واوي، فهو نظير (مقول). والمسموع فيه (هو مهوَّس) بالتشديد.

- قولهم: (هذا أنسبُ من هذا) هو على شهرته خطأ في قياس قول أكثر العلماء. وصوابه (أكثر أو أشدّ مناسبة) لأن فعله (ناسبَ) غير ثلاثي.

---

(١) نُشر مفرّقًا في آسك وتويتر في أوقات مختلفة.

- س: أيٌّ أصح الإجارات أم الإيجارات؟

ج: الصواب (الإيْجارات) لأن المسموع (آجر فلانٌ الرجلَ الدارَ يُؤجِره إيجارًا) علىٰ زنة (أفعلَ) كأكرمَ إكرامًا. واسم المرّة (إيجارة). وتُجمع علىٰ (إيجارات).

وقد سُمع أيضًا (آجرَ فلانٌ الرجلَ الدارَ يُؤاجرُه مؤاجرةً) علىٰ زنة (فاعلَ) كقاتلَ مقاتلةً. وهذا الوزن قد يجيء مصدرُه أيضًا علىٰ (فِعال) كـ(قِتال)، ولكنه لا يبلغ الاطّراد. ولذا قالوا: (جالس مجالسة) ولم يقولوا: (جِلاسًا)، فلا يصِحّ إذن أن يقال: (إِجار) كـ(قِتال).

- س: هل لقول بعض الناس: (اللهم صلّي علىٰ محمد) بإثبات الياء وجه سائغ؟

ج: (صلِّ) فعل أمر معتلّ الآخر، فيجب بناؤه علىٰ حذف حرف العلّة، وإنما تثبت الياء عند مخاطبة الأنثىٰ نحو (يا امرأة، صلِّي)، وتكون ياءَ المخاطبة.

فأما في غير ذلك فلا يجوز إثباتها، غير أن أبا زكرياء الفرّاء حكىٰ في «معاني القرآن» أن من العرب من يثبت حروف العلّة في نحو ذلك وأنشدَ منه قول الشاعر:

ألم يأتيــــك والأنبــــاء تنمــــي ... بــما لاقــت لَبــون بنــي زيــادِ

وغيرَه، ولكن هذه المسألة كثيرة المُثُل مستفيضة الذِّكر في كلامهم، فلو كـان من لسانِهم أن يثبتوا حروفَ العلّة في مثل ذلك لانتهىٰ إلينا منه مقدارٌ صالحٌ في

غيرِ الشِّعر. ولسنا نجد في القرآن مثلًا من ما قد يُحتجّ به لهذه المسألة إلا مثالين أو ثلاثةً كقراءة حمزةَ: ﴿لَا تَخَفْ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴿٧٧﴾﴾ [طه: ٧٧]، وكلُّها بعدُ مدفوعة بضروب من التأويلِ.

هذا مع أن أبا زكرياء لم يصرِّح بسماعِه عن العرب في منثور كلامهم ولم ينسُبه إلىٰ قبيلةٍ ما، فأكبرُ الظنِّ أنه بنىٰ هذه الحكاية علىٰ أبياتِ الشِّعر المعروفةِ، فتكون إذن من الضرائر التي لا تجوز في الكلام.

- س: (الأنانيَّة) هل لها أصل في كلام العرب؟

ج: (الأنانيَّة) لا تصِحّ بهذا الوجه لأنّها منسوبة إلىٰ (أنان) لا (أنا). وقد نبَّه عليها ابن كمال باشا (ت٩٤٠) في «التنبيه علىٰ غلط الجاهل والنبيه»، قال: (ومنها لفظ الأنانية. وهي اختراع محض لا أصل لها). وشايعَه علىٰ ذلك ابن بالي القسطنطيني (ت٩٩٢) في كتابه «خيرِ الكلام في التقصّي عن أغلاط العوامّ».

وصوابُ النّسبة إلىٰ (أنا) هو أن يقالَ:

١- (أَنِّيَّة) بتضعيف النون علىٰ قولِ البصريين الذين يرون أنها ثُنائية وأن الألفَ مزيدةٌ في الوقف.

٢- (أَنِيَّة) بتخفيف النون. وهو وجهٌ آخَر مقيسٌ في الثُّنائيِّ.

٣- (أَنَوِيَّة) علىٰ قول الكوفيين الذي يَرون الكلِمة ثلاثيَّة الوضع.

ولك أن تستعملَ مكانَها (الأَثَرة)، فإنها بمعناها.

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (أينك؟). والصواب الذي لا يجوز غيره عند النّحاة (أين أنت؟). وذلك أنه لا يُضاف من أسماء الاستفهام غيرُ (أيٍّ). ولو أُضيفت (أين) لبقيت بلا مبتدأ.

بيدَ أني كنت صادفت بيتًا لكِنانة بن عبد ياليل من قصيدة طويلةٍ رواها صاعد البغدادي (ت٤١٧هـ) في «الفصوص ٢/ ١٦» عن الأصمعيّ، ولم أرها عند غيره، وهو:

فأين بِعامِ الأُنس عن علَق الهوىٰ وأينَك عنها وهْي تومٌ صحائِحُ

فلا أدري أأراد بـ(وأينك) (أين) الاستفهامية، وأضافها إلىٰ الكاف، أم أراد معنًىٰ آخر، أم كان هذا اللفظُ مصحفًا، لأني لم أتبيَّن معنىٰ هذا البيت.

- لا يصحّ أن يقال: (وفاةُ فلان) في مقام الإخبار لأنه مبتدأ لا خبر له، ولكن يقال: (تُوفِّي فلان) أو نحو ذلك. وليس شيء يوجب أن يكون التقدير (وفاة فلان حاصلة) إذ يجوز أن يكون أيضًا (غير حاصلة أو قريبة أو بعيدة أو مبكية أو مفرحة) إلىٰ ما لا يحصىٰ!

- من أشهر ما يغلط فيه المعاصرون في باب التذكير والتأنيث تذكيرهم (البئر) وتأنيثهم (الرأس)، فتسمعهم يقولون: (بئر عميق) و(رأس كبيرة). وقد أجمع العرب علىٰ تذكير (الرأس) وتأنيث (البئر). وفي القرآن ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [سورة الحج:٤٥]، ﴿وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ﴾ [سورة الأعراف:١٥٠].

- (اللُّيونة) مصدر لم تستعمله العرب. والصواب (اللِّين) أو (اللَّيَان).

- نظـــرتَ إلىٰ عنوانـــه فنبذتَـــه كنبـذك نعـلًا أخلقـت مـن نعالكـا

هكذا يُروىٰ بيت أبي الأسود (نظرتَ) (فنبذتَه) بفتح التاء للخطاب وليس بضمّها.

ومثلُه قولُ طرفة:

فسـقىٰ ديـارَكَ غـيرَ مفسـدها صـوبُ الربيـع وديمـةٌ تهمـي

فإن كثيرًا من المحققين يضبطونه (ديارِكِ) بكسر الكاف، وهو خطأ لأنه يخاطب قتادة الحنفي.

ومثلُه أيضًا بيت الأعشىٰ:

ربّ رفـدٍ هرقتَـه ذلـك اليـو مَ وأسرىٰ مـن معشـر أقتـالِ

فإنهم يضبطونه بضم التاء (هرقتُه)، وهو خطأ لأنه يخاطب الأسود اللخمي.

- من الخطأ الشائع قول بعض الناس: (بعْدَ غدًا). والصواب (بعْدَ غدٍ) لأنه مضاف إليه مجرور معرَب.

- الصواب أن يقال في الدعاء: (يا فعّالًا لما يريد) بالنصب لأنه منادًىٰ شبه مضاف. وذلك أن (فعّالًا) عامل في الجار والمجرور (لما) علىٰ غير سبيل الإضافة. ويخطئ كثير من الناس فيرفعونه فيقولون: (يا فعّالٌ لما يريد).

- (بحسْب ابن آدم لقيماتٌ) برفع (لقيمات). و(دقاتُ قلب المرء قائلةٌ له) برفع (قائلة). وربما سمعتُ من يجرّ المثال الأول وينصب الثاني، وهو لحن.

- باء (ابْن) ساكنة البتة، غير أنك إذا ابتدأت بها أثبت همزتها، وإنْ سبقها شيء حذفتها نحو (زيدُ بْن عمر). فأما نطقها (بِن) بالكسر فلا يصح بحال.

- من الخطأ الشائع قولهم: (يُثنيه عن رأيه) بضم الياء. والصواب (يَثنيه) بفتحها أي يصرفه، لأنه من (ثناه). أما (أثنىٰ يُثني) بالضم فبمعنىٰ (مدحَ).

- من أخطاء الضبط ضبطهم: (قالت بنات العمّ يا سلمىٰ وإنْنْ) بإسكان النونين. والصواب كسر الأولىٰ أو فتحها: (وإنِنْ) أو (وإنَنْ).

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (الأمر سيّانِ)، وذلك أن (سيّان) بمعنىٰ (مثلان)، وهو غير مطابق للمبتدأ، وإنما يصح ذلك في نحو (هما سيّان) أو (الأمران سيّان).

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (أبهره). والصواب (بهره). وقد ورد (أبهر) لازمًا فيجوز أن تقول: (أبهر فهو مبهر)، ولكن لا يجوز أن تعدّيه.

- من الأخطاء الشائعة جدًّا قولهم: (أتساءل) إذ لا تصحّ المشاركة في هذا خلافًا لقولك: (تساءل القومُ). والصواب (أُسائِل).

- من الأخطاء الشائعة استعمال (الغَسيل) بمعنىٰ (الغَسل)، فيقال مثلًا: (غَسيل وكوْي). والصواب (غَسل وكيّ)، فأما معنىٰ الغَسيل في اللغة فهو المغسول.

-من الأخطاء الشائعة قولهم: (إن فعلت كذا سيكون كذا). والصواب (فسيكون) بإلحاق الفاء الرابطة.

- من الأخطاء الشائعة جمع (الرَّفّ) علىٰ (أرفُف). والصواب (أَرُفٌّ)

كـ(صَكّ وأَصُكّ) و(ضَبّ وأَضُبّ) لأن الإدغام في مثل هذا واجب.

- من الخطأ الشائع قولهم: (الفرع الرئيس) لأن الرئيس لا يكون مشاركًا للفروع في الفرعيّة، بل هو أصلها، والصواب (المركز الرئيس) أو نحوه.

- لا يصحّ قول الناس اليوم: (سوف لن أضرب) بالجمع بين (سوف) و(لن) لأن (سوف) موضوعة في كلام العرب لإثبات الفعل في المستقبل، و(لن) موضوعةٌ لنفيه في المستقبل، فيتناقضان، قال سيبويه: (و«لن أضربَ» نفي لقوله: «سأضربُ»).

- من الخطأ الفاشي قولهم في جمع (سنة): (سنونٌ). والصواب (سنونَ) بإعرابه إعراب جمع المذكر أو (سنينُ) بالياء والمنع من الصرف أو (سنينٌ) بالياء وإعرابه بالحركات مصروفًا أو (سنيٌّ).

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (لم يفعل ذلك كونَه كذا). والصواب (لكونِه).

- من الخطأ الفاشي قولهم: (شُروحات) جمعًا لـ(شُروح). ومثلها كثير جدًّا كـ(فروقات) و(كشوفات) و(خصومات)، وذلك أن جمع الجمع لا يُقاس عليه لقِلّة ما سُمع منه.

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (عاطفة أُبويّة) بضم الهمزة. والصواب (أَبويّة) بفتحها.

- من مّا يُخطئ فيه الناس من النحو قولهم: (ما لك ساكتٌ؟) برفع (ساكت) ونحوِه. والصواب (ساكتًا) بالنصب، حالٌ لأن الجملة قد تمّت قبله.

- (مَعْدِيْكَرِب) يُنطق بسكون الياء وفتح الكاف. ولا يجوز نطقه بغير ذلك، فقول بعض الناس: (معدِيَكْرب) بفتح الياء وسكون الكاف خطأ.

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (وجه صبوح). والصواب: (صبيح). أما (الصبوح) فشراب الصُّبح.

- قولهم: (فلان نديّ الصوت) ليس معناه جميله، وإنما معناه أنه رفيعُه بعيد المدىٰ فيه، قال الشاعر:

فقلت: ادعي وأدعوَ، إن أندىٰ لصوتٍ أن ينادي داعيانِ

-من أكثر الأخطاء النحوية ذيوعًا صرف أفعل التفضيل إذا وليه (مِن)، نحو: (مررت بأكثرِ مِن رجل) بكسر (أكثر). والصواب (بأكثرَ) بالفتح.

❀ ❀ ❀

في قضية التصحيح اللغوي وكتبه[1]

- التصحيح اللغوي هو ثمرةُ المعرفة بعامّة علوم العربية اطّلاعًا وإحاطةً، ونظرًا واستنباطًا. وهو أعسر شيء وأبعدُه متناوَلًا، ولكنه أمسى اليومَ نُهبَى لكل أحد، يقضي فيه من لا يعرف قَبيلًا من دبير، ولا يفصل بين النقير والقطمير، ولا يعرف التمييز من الحال، ولا يفرُق بين الإبدال والإعلال!

- لا تصدّق بشيء من مواقع التدقيق اللغوي الآليّ أو برامجه، فما كان للآلة أن تفهم معنى الكلِم لكي تعرف ما تستحقّه من إعراب، وما كان لها أن تعقل سياق الكلام وقرائنه لكي تهتدي إلى مراد الكاتب. وقد اختبرت بعضها فوجدتها أبعد شيء عن الصواب.

- من أجود من كتب في التصحيح اللّغوي من المعاصرين وأحسنِهم تحقيقًا للمسائل محمد بن علي النجار في «لغويات وأخطاء لغوية شائعة» وصلاح الدين زعبلاوي في «معجم أخطاء الكتّاب».

- من أجمع كتب التصحيح اللغوي المعاصرة «معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة» و«معجم الأخطاء الشائعة»، كلاهما لمحمد العدناني، و«معجم الخطأ والصواب» لإميل يعقوب، و«معجم الصواب اللغوي» لأحمد مختار عمر. ولعل الأخير أجمعها وإن كان ضعيفًا من جهة النظر والتحقيق.

---

(١) نُشر مفرّقًا في تويتر في أوقات مختلفة. وبعضه لم يُنشر من قبل.

- نفاسة «فصيح ثعلب» ليست في نفسه، ولكن في ما قُيِّد عليه من الشروح كشرح ابن درستويه واللبلي، فإن فيها فوائد عظيمة وفرائد عزيزة.

- قول الناس عند التهنئة: (مبروك) خطأ بلا شك، ولكن ذلك لا يُجيز التشنيع عليهم إذا قالوه في سياق كلامٍ عامِّي. وهل صحَّ جميع كلامهم أصلاً؟

❁ ❁ ❁

أتقول: هذا أمر محتمِل بكسر الميم أم محتمَل بفتحها؟[(١)]

(احتمَلَ) فِعلٌ متعدٍّ أبدًا. وهو بمعنىٰ (حمَلَ) إلا أن فيه زيادةَ مبالغة. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا﴾ [الرعد: ١٧] ثم قول النابغة:

إنـــا احتملنـــا خطّتينـــا بيننـــا فحملــتُ بــرة واحتملــتَ فَجــارِ

وزعم الفيومي في «المصباحِ المنيرِ» أنه يكون لازمًا بمعنىٰ (الوهم والجواز). ولعل ما ذكرَه عن رأي منه لا عن سماع.

وإذن فالصحيحُ في قولهم: (هذه المسألة تحتمل وجوهًا كثيرة) أنَّك إذا أسندتَّ الفِعلَ إلَىٰ المسألةِ، أو نحوِها من مَّا يتضمَّن وجهًا أو وجوهًا صحيحةً أو باطلةً فإنَّك تبنِيه للمعلومِ لأنَّ المسألة هي التي وقعَ منها الاحتِمالُ أي حملُ الوجوهِ. وإذا أسندتَّه إلىٰ الوجوهِ الممكنةِ فإنَّك تبنِيه للمجهولِ لأنها في الأصلِ مفعولٌ بها لأنَّ المسألةَ احتملتْها.

وعلَىٰ ذلك تقولُ: (هذا الأمرُ غيرُ جائزٍ ولا محتمَلٍ) بفتح الميمِ لأنَّه اسمُ مفعولٍ. وذلك لإسنادِه إلَىٰ الوجهِ الممكنِ وليس إلىٰ المسألةِ، ألا ترَىٰ أن نائبَ الفاعلِ منه ضميرٌ مستترٌ تقديرُه (ولا محتمَلٍ هو). وهو يعودُ علىٰ (الأمر)، و(الأمرُ) هو هنا بمعنَىٰ (الوجه) أو (التخريج) أو (الجوازِ) الذي قد تتضمَّنُه

---

(١) في ما تلحن فيه العامة.

نُشر في ملتقى أهل اللغة في ٢٨/ ٣/ ١٤٣٥هـ.

المسألةُ.

وتقولُ: (لا يُحتمَلُ أن يأتيَ محمدٌ)، فتبني الفِعلَ للمجهولِ لأنَّه مسنَدٌ إلىٰ (أن يأتي محمدٌ). وذلك مئوَّلٌ بـ(إتيانِ محمَّد)، و(إتيانُ محمَّد) وجهٌ من الوجوهِ الممكنةِ. وأصلُ الجملةِ قبلَ حذف الفاعلِ (لا يحتمِل الحال أو الأمر أن يأتيَ محمَّدٌ). ولو قلتَ: (لا يحتمِل أن يأتي محمدٌ) فبنيتَه للمعلومِ فإن (إتيان محمدٍ) يكون هو الفاعلَ الذي يحمِلُ وجوهًا ممكنةً، وتبقىٰ الجملةُ بلا مفعولٍ. والحقُّ أنَّ (إتيانَ محمّدٍ) هو الوجهُ الممكنُ الذي نُفِيَ.

وتقولُ: (الغلطُ محتمَلٌ) لأنَّ (الغلطَ) وجهٌ من الوجوهِ أو أمرٌ من الأمورِ التي تحتمِلها المسألة أو الكلامُ، أي تحمِلها.

وتقول: (رسمُ اللفظ في المخطوطة محتمِلٌ كذا) بكسر الميمِ، اسم فاعلٍ لأنه مسنَد إلىٰ ضميرٍ يعودُ علىٰ (رسم اللفظ)، و(رسمُ اللفظ) يحمل أو يتضمَّن وجوهًا.

وإذا أجرَينا هذا التأصيلَ علىٰ بيتِ صاحبِ «الموطَّأة»:

وكلُّهـــا تقـــولُ فيـــه: يفعُـــلُ بالضـمِّ، لكــنْ في الصَّــبا يحتمــلُ

وجدنا أنه يجوز بناء الفعل للمعلومِ (يحتمِل) وبناؤه للمجهول (يُحتمَل) لأنك إن أردتَّ إسناده إلىٰ (الفعل) فإنك تقول: (يحتمِل) لأنَّ (الفِعلَ) مسألة تتضمَّن وجوهًا ممكنةً، أي لكن الفِعل في (الصَّبا) يحتمِل الضمَّ وغيرَه. وإن أردتَّ إسنادَه إلىٰ (الضمِّ) قلتَ: (يُحتمَل) لأن (الضمّ) وجهٌ من الوجوهِ الممكنةِ

في الأصلِ، أي لكن الضمَّ في (الصَّبا) يُحتمَل، أي يحتمِلُه الفعلُ وقد يجيزُ غيرَه، فيُبنىٰ للمجهولِ لأن الأصلَ (يحتمِلُ الفعلُ الضمَّ)، فلما حُذِف (الفِعل) نابَ منابَه المفعول وبُني (يحتمِل) للمجهول فصار (يُحتمَلُ).

❀ ❀ ❀

حكم التلفيق بين أكثر من لغة في الكلام الواحد(١)

س: ما حكم التلفيق بين أكثر من لغة في الكلام الواحد؟

ج: الصحيح أن هذا جائز. وقد وقع في القرآن كثيرٌ من أمثاله، منه ما هو متقارب، ومنه ما هو متباعد، وذلك كقوله تعالىٰ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [الأنفال: ١٣] في سورة الأنفال. وفي سورةِ الحشر: ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ [الحشر: ٤]. والفكُّ لغة أهل الحجاز، والإدغام لغة أهل نجدٍ. وقوله: ﴿فَمَهِّلِ ٱلۡكَٰفِرِينَ أَمۡهِلۡهُمۡ رُوَيۡدَۢا ١٧﴾ [الطارق: ١٧]، فجمعَ بين (مهِّل) و(أمهِلْ). وقال: ﴿نَكِرَهُمۡ وَأَوۡجَسَ مِنۡهُمۡ خِيفَةٗۚ﴾ [هود: ٧٠] وقال: ﴿إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ ٦٢﴾ [الحجر: ٦٢]، والأول من (نكِرَه) والثاني من (أنكره).

هذا مع أن القراءات قامت علىٰ الاختيار والتلفيق بين المَرْويّ، ولذلك جاء في رواية حفص: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾ [هود: ٤١] بإمالة (مجرىٰ) دون (مرسىٰ). وقال أيضًا: ﴿وَيَخۡلُدۡ فِيهِۦ مُهَانًا ٦٩﴾ [الفرقان: ٦٩] بإشباع الهاء في هذا الموضع دون سائر المواضع. وكذلك فعل في ضمّ الهاء في ﴿أَنسَىٰنِيهُ﴾ [الكهف: ٦٣] و﴿عَلَيۡهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] دون غيرهما. والضمّ لغة قريش. ومنه في الشعر

---

(١) في ما تلحَّن فيه العامة وله وجه.

نُشر أصله في ملتقى أهل اللغة في ٣٠/ ٧/ ١٤٣٢هـ.

قولُ النابغة الذبياني في روايةٍ:

أسرت عليـه مـن الجـوزاءِ ساريةٌ تزجِـي الشَّـمالُ عليـه جامـدَ الـبرَدِ

فجمعَ بينَ (أسرىٰ) و(سرَىٰ).

وقول لبيد بن ربيعة:

سقَىٰ قـومي بنـي مجـدٍ وأسـقَىٰ نُمـيرًا والقبائـلَ مـن هِـلالِ

فجمعَ بين (سقَىٰ) و(أسقَىٰ).

وقال الآخَر:

ألا لا بـاركَ الله في سُـهيلٍ إذا مـا الله بـاركَ في الرجـالِ

فحذف ألف (الله) الأولَىٰ ولم يحذف الثانية.

وهو أكثر من أحصيه لك.

وقد عقَد المعافَىٰ بن زكريا (ت٣٩٠) فصلاً في ذلك في كتابِه «الجليس الصالح الكافي» وابنُ جنِّي (ت٣٩٢) في «الخصائص» والسيوطيُّ (ت٩١١) في «المزهر».

علىٰ أن الأجود للمحدَث أن يلتزم لغة واحدة في كلامه.

فأما العرب الذين يُحتجّ بهم فقد يجمع الرجل منهم بين لغتين في كلام واحد إذا لم يكن لهما قانون مطّرد، وذلك كالشواهد التي سقتها آنفًا، فأما إذا كان لكلّ لغة قانون مطّرد ينتظم جملة من الأفراد فلا يقع في كلامهم الجمع بينهما، ولذلك حكم بعضهم علىٰ قول الراجزِ:

أعــــرف منهـــا الجيـــدَ والعينانـــا

ومنخِـــــرين أشـــــبها ظبيانـــــا

بالوضع، على أن الرِّواية الصحيحة عندَ أبي زيدٍ (ت٢١٥) في «نوادره»: (ومنخران).

وذلك أن العربي يتكلّم بسليقتِه، وليس من عمل السليقة أن تراعي قانونينِ مطّردين في المسألة الواحدة لأن اتفاقَهما في النوع يُحوج إلى فضلِ تعمّل ونظر، ومتى وُجد ذلك كان فيه انتقاض السليقة وبطلانها.

فأما ما ليس له قياس ينتظمه كـ(سقى) و(أسقى) وكـ(سرى) و(أسرى) فقد يقع الجمع بين مثله في كلامهم لأنه ليس له قياس مستمرّ يولِّده. وهذا تفصيل مهِمّ لم أرَ من ذكرَه.

❀ ❀ ❀

صحة حذف (عدم) في نحو (أعتذر من الحضور)[1]

أولِعَ كثيرٌ من مَّن يتعاطَىٰ التصحيح اللُّغويَّ بتخطئةِ قولِ العامَّة: (أعتذرُ من الحضورِ) من قِبَلِ أنَّ الاعتذارَ إنما يكونُ من الذنبِ والخطأ، والحضورُ لم يقع، ولو وقعَ لكانَ قاطعًا للاعتذارِ لا موجِبًا له. ويرونَ أنَّ الصوابَ: (أعتذرُ من عدمِ الحضورِ أو من تركِ الحضورِ أو من التخلُّفِ عن الحضور أو من الغِيابِ). وهذا الذي رأوه هو الصوابَ لا ريبَ أنَّه صوابٌ، ولكنَّ الوجهَ الذي خطَّئوه صوابٌ أيضًا، وذلكَ علىٰ أن يكونَ إيجازًا بالحذفِ. وهو راجعٌ إلىٰ قياسينِ:

الأولُ: قياسٌ عامٌّ. وذلك علىٰ مطلقِ الحذفِ. وهو كثيرٌ في كلامِهم. وأشهرُ ما يستدلُّونَ به عليه قولُه تعالَىٰ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أهل القريةِ. فحذفَ (أهل) وأنابَ المضافَ إليه مُنابَه.

الثاني: قياسٌ أخصُّ. وذلك علىٰ حذفِ (عدَمٍ) أو (ترْكٍ) خاصَّةً. وقد شغلتني هذه المسألةُ زمنًا وما زلتُ أتتبعُ لها الشواهدَ حتىٰ اجتمعَ لي من ذلكَ قدرٌ صالحٌ، منه قولُ النابغةِ الذبيانيِّ:

فإني لا ألامُ علىٰ دخولٍ ... ولكن ما وراءَك يا عِصامُ

---

(١) في ما تلحَّن فيه العامة وله وجه.

نُشر في المجلة الثقافية في ١٥/ ٥/ ١٤٣١هـ.

قالَ شارح «ديوان الخنساء» - ولعله أبو سعيد الضرير كما حققه بعضهم لا ثعلب-: (أي: لا ألام علىٰ تركي الدخولَ لأني محجوبٌ عنه). وقال ابن فارس في «الصاحبي»: (يقول: لا ألام علىٰ ترك الدخول لأن النعمانَ قد كان نذرَ دمَه متىٰ رآه، فخاطبَ بهذا الكلام حاجبَه).

وقالَ قيسُ بن رِفاعة:

أنــا النــذير لكــم منِّــي مناصــحةً كــي لا ألامَ عــلىٰ نَهْــي وإنــذارِ

قالَ أبو عبيدٍ البكريُّ في «اللآلي»: (أي: علىٰ تركِ نهيٍ).

وقالَت الخنساءُ:

يــا صــخرُ ورَّادَ مــاءٍ قــد تنــاذَرَه أهــلُ المــواردِ مــا في وِردِه عــارُ

قالَ شارح الديوان: (أرادت ما في تركِ وردِه عارٌ. أي: ليس يُعيَّر أحدٌ أن يعجِز عنه من صعوبة وردِه).

وقالَ المرقِّش الأكبر:

لــيس عــلىٰ طــولِ الحيــاةِ نــدَمْ ومــــن وراء المــــرء مــــا يعلــــمْ

قال في «شرح ديوان الخنساء»: (أي: ليس علىٰ فوتِ طولِ الحياةِ ما يُندَم عليه لأنَّ ذلك يؤدي إلىٰ الهرم وفساد العيش).

وقالَ ثعلبة العبديُّ:

وأهلـــكَ مُهْـــرَ أبيـــك الـــدوا ءُ لــيسَ لــه مــن طعــامٍ نصــيبُ

قالَ أبو محمدٍ الأنباريُّ في «شرح المفضليات»: (أرادَ: أهلكَه تركُ

الدواءِ).

وقالَ حِطَّان بن المعلَّىٰ:

وغـــالني الـــدهرُ بـــوَفر الغنـــىٰ   فلـــيس لي مـــالٌ سِـــوىٰ عـــرضي

قلتُ: أي بعدَم وفرِ الغنىٰ.

وذلكَ الحذفُ معقودٌ علىٰ أن يكونَ في الكلامِ أو الحالِ ما يَدلُّ علىٰ المحذوفِ ويخبرُ عنه. ولذلكَ فإن قولَ القائل: (أعتذر من الحضور) صحيحٌ إذْ كانَ في معرفةِ المخاطَب بعدمِ حضورِه وكونِ الحضورِ من مَّا لا يقتضي الاعتذارَ ما يغني عن ذكرِ هذا اللفظِ ويَدلُّ عليه.

وأحبُّ أن أبيِّنَ أنَّه قد احتجَّ بالقياس العامِّ بعضُ من صحَّحَ هذا الأسلوبَ. فأمَّا القياسُ الخاصُّ فلم أقِف علىٰ من ذكرَ شيئًا من شواهدِه التي سقتُها آنِفًا.

وهذه المسألة تقودنا إلىٰ مسألةٍ أخرَىٰ متصلةٍ منها بسببٍ. وذلكَ أنَّ المسموعَ عنِ العربِ في تعدية (اعتذرَ) إلىٰ الموجِبِ له إنما هو بـ(من). ولم يُسمَع تعديتُها بـ(عن) في ما اطلعتُ عليه. وقد حملَ هذا بعضَ من كتبَ في قضايا التصحيحِ علىٰ أن يُخطِّئ قولَهم: (اعتذرت عن عدمِ الحضور). وهذه التخطئة غيرُ مسلَّمٍ بها، فإنَّ التعديةَ بـ(عن) جائزةٌ قياسًا وإن لم يُسعف بها سَماعٌ، وذلك أنَّ حروفَ الجرِّ مقيسةٌ في رأيي متَىٰ ما لاءَمَت معنَىٰ الفِعلِ وسايرته. وأجتزِئ بمثالٍ واحدٍ ينبئ عن أصلِ البابِ ومنهاجِ النظرِ فيه، وهو كلمةُ (بعُد)، فإنهم

عدَّوها بـ(مِن) كما قالَ دُريدُ بن الصِّمَّةِ:

كميشُ الإزارِ خارجٌ نِصفُ ساقِهِ   بعيدٌ من الآفاتِ طلاعُ أنجدِ

و(عن) كما قالَ تعالَىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ١٠١﴾ [الأنبياء: ١٠١]، و(علَىٰ) كما قالَ جميلُ بُثينة:

بعيدٌ علىٰ مَن ليسَ يطلبُ حاجةً   وأمَّا علىٰ ذي حاجةٍ فقريبُ

ولكلٍّ وجهٌ من التأويلِ يُطيعُ له المعنَىٰ. وكذلكَ قياسُ سائرِ البابِ.

فأمَّا (اعتذر) فإنَّهم عدَّوه بـ(مِن) لأنَّ (الاعتذار) طلبٌ للخروجِ من المَلامة. فلمَّا كانَ له مبتدَأ يفارِقُه اقتضَىٰ التعديَ بهذا الحرفِ. وإذا كان ذلكَ كذلكَ لم يمتنع أن يتعدَّىٰ بـ(عن) أيضًا لأنَّ الانتقالَ من شيءٍ مجاوزةٌ له كما تقول: (خرج منه وعنه) و(سار منه وعنه) و(مشىٰ منه وعنه) و(انطلق منه وعنه) و(ذهب منه وعنه) و(أدبر منه وعنه). والعربُ من مَّا تتوخَّىٰ هذا المذهبَ في كلامِها وتجرِي منه علىٰ قياسٍ، ألا ترَىٰ أنَّهم قالوا: (عضَّه وعضَّ عليه) و(أزمَه وأزمَ عليه) و(قبضَه وقبضَ عليه)، وقالوا أيضًا: (غطَّاه وغطَّىٰ عليه) و(طمسَه وطمسَ عليه) و(جنَّه وجنَّ عليه) فعاوروا بينَ تعديةِ هذه الأفعالِ بنفسِها وبينَ تعديتِها بـ(علَىٰ) إذْ كانَ لها أصلٌ واحدٌ من المعنَىٰ تُنمَىٰ إليه. وكما قالوا: (قصدَه وقصد إليه) و(عمَده وعمَد إليه) و(جاءَه وجاء إليه) و(أتاه وأتىٰ إليه) و(وصله ووصلَ إليه)، فعدَّوها بنفسِها وعدَّوها بـ(إلىٰ) إذْ كانَ معناها صالحًا لكلا الوجهينِ. والعامَّة تقولُ: (حجَّ إلىٰ البيت) قياسًا علىٰ

هذا مع أن المسموعَ تعديةُ هذا الفعلِ بنفسِه. وقالت العربُ أيضًا: (جرَىٰ إليه وله) و(عادَ إليه وله) و(ساقَه إليه وله) وغيرَ ذلكَ من مَّا يطابِقُ معنَاه هذا المعنَىٰ كقولك: (ذهبت إليه وله)، فتعدِّيه بـ(إلىٰ) لأنَّ (الذهابَ) لا بُدَّ له من غايةٍ ينتهي إليها، وتعدِّيه باللامِ لأنَّ من كانَ هو غايتَك التي تريدُ بلوغَها فإنَّ ذهابَك إنما كانَ لأجلِه. فمن هذا الوجهِ جازَ أن يتعدَّىٰ باللام الدالَّة علىٰ التعليلِ. وليس بصوابٍ قولُ من جعلَ من معاني اللام الدلالةَ علىٰ انتهاء الغايةِ، فإنَّه ليس معانيها هذا المعنَىٰ عندَ التأمُّلِ. فأمَّا وقوعُها في المواضعِ التي أوردتُّ موقعَ (إلىٰ) فليسَ لأنها بمعناها، وإنما ذلكَ لأنَّ الغايةَ عِلَّة لوقوعِ الفعلِ كما تقدَّم بيانُه. وقالوا أيضًا: (أفَّفه وأفَّفَ به) و(ناداه ونادىٰ به)، فعدَّوا ما دلَّ علىٰ هذا المعنَىٰ بنفسه وبالباء. وكلُّ ذلك من مَّا يقرِّر صوابَ ما ذكرتُ مِن أنَّ حروفَ الجرِّ قياسٌ، ولكن بعدَ أن تُحقَّق معانيها ويُرحَضَ عنها ما حُمِلَ عليها (مِن اللَّغَا ورفثِ التكلُّمِ).

❁ ❁ ❁

المساوئ أبالهمز هي أم بالياء[1]

كلمة (المساوئ) كلمة كثيرة الذِّكر بعيدة الصّيت فاشية في الكتب وعلىٰ الألسُن. وقد اجتمعتْ فيها مع ذلك جملةٌ من العجائب قلّما تجتمع في كلمة!

فواحدةٌ أنك تراها في صورتين، صورةِ الهمز (المساوئ)[2] وصورةِ الياء (المساوي)[3]. وربّما صادفتَها في الكتاب الواحد بالهمز وبالياء[4].

وثانية أنك إذا استفتيتَ فيها المعاجم القديمة لم ترجع من معظمها بشيء، فقد ضَربتْ دونها حجابًا مستورًا من الجمجمة والإبهام، فهي لا تَشفي غُلّتك منها ولا تجلو حَيرتك فيها.

---

(١) في ما تُلحَّن فيه العامة وله وجه.

نُشر في مجلة مجمع اللغة العربية علىٰ الشبكة العالمية العدد الرابع عشر ذي القعدة ١٤٣٨هـ.

(٢) كما في «أدب الكتاب» للصولي ٣٩ تح إبراهيم صالح، و«البصائر والذخائر» ٥/ ١٠ تح وداد القاضي، و«التذكرة الحمدونية» ١/ ٢٥ تح إحسان عباس وغيرها.

(٣) كما في «المعمرين» لأبي حاتم السجستاني ١٤ تصحيح الشنقيطي، و«عيون الأخبار» لابن قتيبة ١/ ١٣ ط المكتب الإسلامي، و«الفاضل» للمبرد ٨٩ تح الميمني وغيرها.

(٤) انظر مثلًا «الأدب الصغير» ٣٨، ٣٩، ٦٤ تح أحمد زكي باشا، فقد جاءت في الموضعين الأولين بالياء، وفي الموضع الثالث بالهمز. وكذلك ما وقع في «الموشح» للمرزباني ٤٠، ٣٣٨ تح البجاوي، ففي الموضع الأول ضُبطت بالياء، وفي الثاني ضُبطت بالهمز!

وثالثة أنك إذا تتبعتَ خبرها في غير المعاجم لم تجد فيها على كثرتها رأيًا صريحًا في ضبط هذه الكلمة ما خلا كتبًا قليلةً أكثرُها ناءٍ عن الأيدي والأبصار. ثم ألفيتَ مصنّفي هذه الكتب القليلة التي عرَضتْ لها بين موجب للهمز مخطّئ للياء، وبين موجب للياء مخطّئ للهمز، ثمّ وجدتَّ كلّ فريق من هذين الفريقين لا يعلم أنّ فريقًا آخر يرىٰ فيها خلاف رأيِه. وهذه العجيبة الرابعة.

وخامسة أنّك إذا فحصت عنها من جهة الرّواية والدراية وجدتّ ما ظاهرُه تأييد الهمز ووجدت ما ظاهرُه تأييد الياء، فمن الأول دليل اشتقاقها إذ هي مأخوذة من (السوء)، ومن الثاني قولهم: (الخيل تجري على مَساوِيْها)، هكذا نراه مضبوطًا في الكتب. والبيتُ المشهورُ لعبد الله بن معاوية:

ولكنّ عين السخط تُبـدي المسـاويا

وغيرُه.

فإن قلتَ في نفسك: لعلهما وجهان صحيحان، فالهمز هو الأصل، والياء تخفيف. أبىٰ عليك ذلك أن قياس تخفيف (مساوئِها) مثلًا هو بإبدال الهمزة بين بينَ لا بإبدالها ياءًا خالصةً، لا خلاف بين العلماء في ذلك، وشكّكك فيه أيضًا أنّ الكُتب إنما تُضبط في الغالب على لغة التحقيق لا لغة التسهيل، فلا ترىٰ نظائرها مخفّفةً، كـ(رأس) و(بئر) و(يسأل) وغيرها.

فإن قلتَ: لعله تخفيفٌ علىٰ غير القياس يُحفظ ولا يقاس عليه. رابكَ من هذا القول أنّهم قد نصّوا علىٰ كثير من الألفاظ الخارجة عن القياس كـ(سال) في (سأل) و(المنساة) في (المنسأة) و(أرجيت) في (أرجأت) وغيرها[1]، وليس من بينها (المساوئ) مع أنّها أشهرُ من بعض ما نصّوا عليه.

من أجل ذلك رأيتُ أن أحقّق هذه المسألة وأبيّن وجهَ الصواب فيها مستعينًا بالله.

وسأعرضُ أوّلُ جميعَ ما وقع إليّ من الشواهد التي ظاهرها صحّة الاحتجاج بها ثم أُردفها بمقالات العلماء مرتّبَة ترتيبًا زمنيًّا ثم أعطِف عليها بما تقتضيه من الرأي والنظر والتمحيص. ولن أحتجّ بشيء من ضبط القلم لغلبة الخطأ عليه وكثرة التصرّف فيه من قِبَل النّسّاخ والمحقّقين[2]. ومتىٰ ذكرتُ شاهدًا محتمِلًا لأوجهٍ أخرىٰ يخرج بها عن الاحتجاج بينتُ ذلك إن شاء الله.

❁ الشواهد:

١- قالوا في المثل: (الخيل تجري علىٰ مَساوِئها) أو (مَساويْها).

٢- قال الزُّبير بن عبد المطّلب الهاشمي القرشيّ:

---

(١) راجع في ذلك «المخصص» لابن سيدة ٤/ ٢٠٠ ط دار إحياء التراث العربي.

(٢) علىٰ أني أبيّن أن هذه الكلمة توجد بالياء في أكثر الكتب ولا سيما التي تولىٰ ضبطَها أمَنة المحققين وثقاتهم.

غـــداةَ نرفّـــع التأســـيسَ منـــه ... ولـــيس عـــلىٰ مســـوّينا ثيـــابُ

قال ابن هشام: (ويُروىٰ: وليس علىٰ مساويْنا ثيابُ)[1].

٣- قال عُبيدة بن الحارث المطّلبي القرشي:

فـأكرمني الـرحمنُ مـن فضـلِ منّـه ... بثوبٍ من الإسـلام غطّـىٰ المَسـاويا

٤- قال هُبيرة بن أبي وهب المخزومي القرشي:

هـذا وبيضـاءَ مثـلَ النّهـي محكَمـةً ... نِيطـتْ عـليّ فـما تبـدو مسـاويْها

٥- قال أبو زُبيد الطائيّ:

أغمِّـض للصـديق عـن المَسـاوي ... مخافـةَ أن أعـيش بـلا صـديقِ

٦- قال عبد الله بن معاوية الهاشمي القرشي:

وعينُ الرِّضا عن كـلّ عيـبٍ كليلـةٌ ... ولكنّ عينَ السـخط تبـدي المَسـاويا

❁ مقالات العلماء:

٧- قال الأخفش الأصغر (ت٣١٥) معلقًا علىٰ قول أبي زيد الأنصاري (ت٢١٥): (وقرَف عليه قرْفًا، وعيّن عليه تعيينًا. وهما واحد: إذا أخبر السلطان عنه بمَساويه شاهدًا كان أو غائبًا)، قال: (هذا حرف استُعمل علىٰ

(١) «السيرة النبوية» ٢١٦ تح السقا ط دار المغني.

إبدال الهمز. وأصلُه الهمز. وقد نطق به كثير من العرب مهموزًا فقالوا: هي المساوئ يا فتى. وذلك أنه من سؤتُه)[1].

٨- قال الثمانيني (ت٤٤٢): (وتقول في جمع مساءة: مساوئ. كما قال الشاعر:

مساوئَهم لـو أن ذا الميـل يعـدِلُ)[2]

٩- قال ابن مكّيّ الصقلّيّ (ت٥٠١): (ويقولون: مساويْه. والصواب مساوئُه بالهمز)[3]. ونقله عنه الصفديّ (ت٧٦٤)[4].

١٠- قال التبريزي (ت٥٠٢): (ومساويْه أصلها الهمز لأنه من ساء يسوء. والتخفيف مطّرد)[5].

١١- قال الأجدابي (ت نحو٥٠٠) يردّ على ابن مكيّ كلمته السابقة في (المساوئ): (الأصل الهمز كما ذكرتُه. وترك الهمزة جائز على لغة من يقول في الخاطئين: الخاطين. وهي لغة معروفة)[6].

---

(١) «النوادر» ٥٢٣ تح محمد أحمد.

(٢) «شرح التصريف» ٥٠٢. وفيه (مساوئُهم لو أن ذا الليل). والصواب ما أثبتُّ. وهو للكميت في «شرح الهاشميات» ١١١ لأبي رياش.

(٣) «تثقيف اللسان» ٧٧.

(٤) «تصحيح التصحيف» ٤٨٠.

(٥) «شرح ديوان أبي تمام» ٢/ ٣٠٦ ط دار الكتاب العربي.

(٦) «النكت على مقدمة ابن الصلاح» للزركشي ٦٣٧ ط أضواء السلف.

١٢- قال سليمان الملتاني (ت نحو٧٥٠): (المساوي بالهمز. وقلبَ الهمز ياءًا للضرورة)[١]. يعني الحريريّ (ت٥١٦) في بيت له في مقاماته سيأتي ذكرُه.

١٣- قال الفيّومي (ت٧٧٠): (والمساءة نقيض المسرّة. وأصلها مَسْوَأة علىٰ مَفْعَلة بفتح الميم والعين. ولهذا تُرَدّ الواو في الجمع فيقال: هي المَساوي. لكنِ استُعمل الجمع مخففًا. وبدت مَساويْه، أي نقائصه ومعايبه)[٢].

١٤- قال ابن معصوم المدني (ت١١٢٠): (والمساءة خلاف المسرّة، الجمع مساوي[٣]، بترك الهمزة تخفيفًا)[٤].

١٥- قال الزَّبيدي (ت١٢٠٥): (والمساوي هي العيوب. وقد اختلفوا في مفردِها، قال بعض الصرفيين: هي ضدّ المحاسن، جمع سوءٍ علىٰ غير قياس. وأصله الهمز)[٥].

❁ من آراء المعاصرين:

---

(١) في «شرحه لمقامات الحريري» لوحة ١٣٠ أ.

(٢) «المصباح المنير» ٢٩٨ ط دار الكتب العلمية.

(٣) هذا الرسم علىٰ لغة من يثبت من العرب الياءَ في الوقف علىٰ نحو هذا المنقوص. وقد أجازه المبرّد كما حكىٰ عنه تلميذه ابن السراج في الخط ١٢٩ مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث. واختاره المازني والزجاجي لأنهما يريان لغة الوقف بالياء أجودَ احتجاجًا منهما بظاهر القياس. انظر «الخط» للزجاجي ٣٧، ٣٨.

(٤) الطراز الأول (سوأ).

(٥) «تاج العروس» ١/ ٢٧٩.

١٦- جاء في «المعجم الوسيط» (ساء): (المساوي: المعايب والنقائص، لا تُهمز).

١٧- قال عبد السلام هارون (ت١٤٠٨): (وأحبّ أن أنبّه هنا إلىٰ أن كلمة المساوئ الواردة في الشرح من ما يخطئ فيه كثير من الأدباء. وصوابها المساوي بدون همز، فإن العرب لم تهمز هذا الجمع كما في «اللسان» و«القاموس» و«المعجم الوسيط» (سوأ). ومنه قول العرب: (الخيل تجري علىٰ مساويها)[1]، ثم نقل كلام «المعجم الوسيط» المذكور آنفًا.

١٨- قال عباس أبو السعود: (ويجمعون المساءة وهي ضدّ المسرّة علىٰ مساوئ بالهمز في آخره. والفصيح الذي ورد عن العرب أن يقال في جمعها المساوي بدون همز)[2].

❁ القياس والنظر:

ونقول في هذه المسألة من جهة القياس: إنّه لا جرمَ أنّ لام (المساوئ) همزةٌ في الأصل لأنها من (ساء يسوء). وهي جمع (مساءة) علىٰ الراجح. وإذْ كان هذا هو الأصلَ فاعلم أنّ التفريع اللفظيّ في كلام العرب علىٰ ضربين:

---

(١) حول «ديوان البحتري» ٢٠. وليس في «اللسان» ولا «القاموس» نصّ علىٰ ذلك كما يوهم كلامه، وإنما هو ضبط قلم.

(٢) شموس العرفان ٢٧. وعرض لها أيضًا صاحب «معجم الصواب اللغوي» غير أنه لا يسير في أحكامه علىٰ منهج أصوليّ صحيح مطّرد، فلم أر أن أذكره من بينهم.

فالضرب الأول من الأصول ما نجدهم استعملوه كما استعملوا فرعه الذي فُرّع عليه ونُتِج منه من قِبَل أنه ليس من شأن الفرع أن يحجُب الأصل أو يُخمِل ذِكرَه. ومثال هذا أنك تراهم يقولون في نحو (رأس) و(ذئب): (راس) و(ذِيب) وفي نحو (يوجَل): (يَيجل) و(يِيجل) و(ياجل) وفي نحو (هيّن) و(ميّت): (هيْن) و(مَيْت) وفي (يستحيي): (يستحيْ) إلىٰ كثير من أشباه ذلك، ثم لا يجدون حرجًا من أن يستعملوا هذه الأصول كما استعملوا فروعها من غير أن يدعوَهم استطرافُهم لهذه الفروع لما فيها من لذّة الجِدّة ومن فضلِ المزيّة إلىٰ أن يهملوا أصولها ويطّرحوها.

علىٰ أنّهم ربّما استخفّوا الفرع جدًّا وبالغوا في استحسانه حتّىٰ لا تكاد تراهم يستعملون أصلَه، وذلك كتركِهم استعمال (يرْأىٰ) واستغنائهم عنه بـ(يرَىٰ) إلا قلّة منهم، وذلك كقول سُراقة البارقيّ:

أري عينــــيّ مــــا لم ترْأيــــاه كلانــــا عــــالمٌ بالترّهــــاتِ

وكما اجتمعوا علىٰ كسر همزة (إخال) فما يكادون يفتحونها مع أنّ فتحها هو الأصل.

والضرب الثاني من الأصول هو ما لا نعلمهم استعملوه قطّ، وذلك كـ(قام) و(باع)، فإن أصلهما (قوَم) و(بيَع)، وكنحو (ضنّ)، فإن أصله (ضنِن)، كأنّهم لشدّة استثقالهم لهذا الضرب ونبوّ طباعهم الموزونة عنه فرّعوا عليه والتمسوا إصلاحَه وهو مضمَر في صدورهم وملحوظٌ في أذهانهم من

غير أن تنطق بهذا ألسنتهم، إلا أن يُضطرّوا فيحملَهم مكانُهم من الاضطرار علىٰ أن يمذَلوا بسرّه ويراجعوا وصلَه بعد صرمه كما فعل قَعنب حين قال:

مهلًا أعاذلَ، قد جرّبتِ مـن خُلُقـي   أنّي أجـــود لأقـــوامٍ وإن ضـــنِنوا

وهو ما يُسمّىٰ بالأصل الافتراضي أو المرفوض.

وعلىٰ مقدار الخفّة والثقل، وقلّة الاستعمال وكثرتِه، وبين أن يكون مطّردًا في مسألةٍ ذات أفرادٍ وأن يكون فردًا من مسألةٍ يكون تخيّرهم بين هذين الضربين.

وكلمة (المساوئ) هي بحسب دلالة القياس من الضرب الأول لأنّها مفرَدة لا نظائر لها ولا قياس ينتظمها بالتخفيف مع غيرِها، فحقُّها إذا راموا تخفيفها لثقلِها وكثرة استعمالها ففرّعوا عليها بالإبدال فقالوا: (المساوي)، أن يُبقوا عليها فيستعملوها مع فرعها لأنّ الفردَ من الجنس متىٰ أريدَ اختصاصه دون أبناء جنسه بحُكم من الأحكام كترك استعمال أصلِه لم تنشب نظائره أن تضيّق عليه مكانَه وتجاذبَه عِنانه مستظهرةً عليه بما لها من الكثرة والذيوع حتّىٰ يفيء إلىٰ أمر الجماعة فيُستعمل منه أصلُه، ألا ترىٰ أن العرب أجمعوا علىٰ ترك همز (يرىٰ) ثم رأينا مع ذلك نفرًا منهم يخالفُ إليها فيستعملها كما في بيت البارقي المذكور آنفًا وغيرِه.

ورأيناهم أيضًا كالمطبقين علىٰ ترك الماضي من (يدعُ) ثم دلّنا طول البحث والتفتيش علىٰ أنّ منهم من راجعَ الأصل فاستعملَه كقراءة ﴿مَا وَدَعَكَ

رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ [الضحى: ٣]. ولهذا لو سمعِتُ أحدًا يستعمل الماضي من (يـذر) لم أخطِّئه لما ذكرتُ من قوّة قياسه وشدّة اقتضائه له[١].

وإذا كان الأمر كذلك فإنه لو لم تأتِنا بيّنة من السماع عن العرب تُثبت الهمز في (المساوئ) أو تنفيه لكان القياسُ وحدَه كافيًا في تصحيحه والدلالة عليه.

فكيف وقد جاءَ عنهم في هذا شاهدٌ صحيحٌ من كلامهم، وهو قولهم في المثل: (الخيل تجري على مساوِئِها)، فإنّه مرويّ بالهمز في كتاب «الخيل ٧١» للأصمعي (ت٢١٦) إذ كُتب في المخطوطة فوق كلمة (مساوئها): (مهموزة)، فعسى أن تكون هذه رواية الأصمعيّ[٢].

وحكى ذلك أيضًا أبو الحسن الأخفش الأصغر (ت٣١٥)، وذلك في نصّ نفيس لم أر من احتجّ به، ولعلّه أقدم نصّ صريح في هذه المسألة، قال: (هذا حرف استُعمل على إبدال الهمز. وأصلُه الهمز. وقد نطق به كثير من العرب مهموزًا فقالوا: هي المساوئ يا فتى. وذلك أنه من سؤتُه)[٣]. وكذلك

(١) وقد قال بذلك ابن درستويه في «تصحيح الفصيح» وشرحه ٢٦٠ تح المختون.

(٢) ورواه أيضًا غيره كأبي عبيد في «الأمثال» ١٠٩، وثابت بن أبي ثابت في «الفرق» ٩٨، ولكن الضبط فيها محتمل.

(٣) النوادر ٥٢٣.

الثمانيني (ت٤٤٢) إذ ظاهر ما ذكرَه في كتابِه أنّه مهموز[١]. وكذلك ابن مكّيّ الصقلّي (ت٥٠١) والأجدابي (ت نحو٥٠٠) والملتانيّ (ت نحو٧٥٠) إلا أنّ ابن مكيّ والملتانيّ خطّآ الإبدال، وسيأتي القول في ذلك.

وبهذا يتبيّن خطأ من صدعَ بتخطئة الهمز، وكلّهم معاصرون، وهم «المعجم الوسيط» وعبد السلام هارون (ت١٤٠٨) وعباس أبو السعود وغيرهم. وظاهرٌ من كلامهم في هذه المسألة أنهم لم يطّلعوا علىٰ ما أوردناه من نصوص العلماء المثبتة للهمز.

فهذا هو أصلُ هذه الكلمة. وهو أحد الوجهين الجائزين فيها. وقد بينّا صحةَ استعماله بالقياس والسّماع. والوجه الآخَر إبدال همزتها ياءًا (المَساوي) إبدالًا محضًا في جميع أحوالها لا علىٰ جهة الإبدال القياسيّ، فتُلحَقُ بباب (قاضٍ) فيقال: (بدت مساويْه، ورأيت مساويَه[٢]، ونظرت إلىٰ مساويْه)، و(هذه مَساوٍ[٣]، والمَساوي). وشاهدُه قولهم في المثَل المذكور آنفًا: (الخيل

(١) قلت: (ظاهر) لأن رسم الكلمة يحتمل أن تكون بالياء (مساوي)، وذلك علىٰ مذهب المازني والزجاجي الذي أومأت إليه آنفًا.

(٢) ويجوز الإسكان إلحاقًا للمنصوب بالمرفوع والمجرور. ومن من قال بهذا الفراء كما حكىٰ عنه أبو العلاء في «عبث الوليد ٣٠٩» تح ناديا الدولة، وأبو حاتم السجستاني كما حكىٰ عنه أبو حيان في «التذييل والتكميل ١/ ٢٤١» والمبرد كما حكىٰ عنه ابن جني في «المحتسب ١/ ٢٨٩»، وأبو محمد الأنباري في «شرح المفضليات ١/ ١٢١» ط صادر، وابنه أبو بكر في «شرح القصائد السبع ٢٨١» و«إيضاح الوقف والابتداء ١/ ٢٣٧، ٢٤٥». وهذا الخلاف قلما تجده مبسوطًا في كتاب.

(٣) ويجوز إثبات يائها رسمًا كما سبق بيانه.

تَجري علىٰ مساويْها)، فإنه يُروىٰ بالياء كما يُروىٰ بالهمز بآيةِ أنّ الكسائيّ (ت١٨٩) ذكر أن مفرده (مَسوًىٰ)[1]، وأنّ الصاحب بن عباد (ت٣٨٥) سلكَه في ألفاظ المساواة وفسّره بهذا المعنىٰ[2]. وهذا وإن كان غلطًا من جهة الاشتقاق فهو بيانٌ لما تأدّىٰ إليه من ضبطها.

والإبدال في (مساويها) في هذا المثَل هو علىٰ غير الإبدال القياسي لأنّ القياس في هذا أن تُجعل الهمزة بينَ بينَ لا أن تقلب ياءًا خالصةً.

ومن الشواهد أيضًا قول الزُّبير بن عبد المطّلب الهاشمي القرشيّ. وهو جاهليّ مات قبل البَعثة:

غـــداةَ نرقّـــع التأســـيسَ منـــه ولـــيس عـــلىٰ مســـوّينا ثيـــابُ

رواه ابن إسحاق (ت١٥٠) في «سيرته ٨٩» برواية (مساوينا). وأثبته ابن هشام (ت٢١٨) في «تهذيبه ٢١٦» برواية (مسوِّينا) وقال: (ويُروىٰ: وليس علىٰ مساويْنا ثيابُ)، قال السهيلي (ت٥٨١): (وقول ابن هشام: ويُروىٰ مساوينا. يريد السوآت، فهو جمع مساءة مفْعَلة من السّوءة. والأصل مساوئ، فسهّلت الهمزة)[3]، وهذا يقطع بأنّ الرواية بالياء لا بالهمز. وإذا كان الأمر كذلك فإنه يدلّ علىٰ أنّ لغة الزبير الياء لأنه ليس شيء يضطرّه إلىٰ

---

(١) حكىٰ ذلك عنه الأزهري في «تهذيب اللغة ١٤/ ٣٠».

(٢) «المحيط في اللغة ٨/ ٤١٦» تح آل ياسين.

(٣) الروض الأنف ٣٤٨ ط دار الكتب العلمية.

ترك الهمز من حيث إنّ الوزن يستقيم بهما جميعًا. وهذا ليس تخفيفًا قياسيًّا لأن العلماء مجمعون على أن تخفيف الهمزة المكسورة المكسور ما قبلها بجعلها بينَ بينَ.

ومنها أيضًا قول هُبيرة بن أبي وهب المخزومي القرشي. وهو إسلاميّ هرب بعد الفتح إلى نجران ومات بها كافرًا:

هذا وبيضاءَ مثلَ النّهي محكَمةً نِيطتْ عليّ فما تبدو مساوِيْها

رواه ابن إسحاق في «سيرته» وأثبته ابن هشام في «تهذيبه ٨١٤». وليس هذا بتخفيف قياسيّ عند سيبويه (ت١٨٠) وغيره، وإنما التخفيف القياسي عندهم في الهمزة المضمومة المكسور ما قبلها هو أن تُجعل بينَ بينَ، وهو (كلام العرب)[1] إلا ما كان من الأخفش (ت٢١٥)، فإنه يخفّفها بقلبها ياءًا خالصةً[2].

وكذلك قول أبي زُبيد الطائيّ أو غيره:

أغمِّض للصديق عن المَساوي مخافةَ أن أعيش بلا صديقِ

وأقدم من وجدته رواه هو ابن قتيبة (ت٢٧٦) في «عيون الأخبار ٢/ ٤٢٥» و«فضلِ العرب ١٩٢ ط أبو ظبي» عن ابن الأعرابي (ت٢٣١)، ولكنه لم ينسبه. ونُسِب بعدَه إلى شاعرين:

---

(١) «كتاب سيبويه ٣/ ٥٤٢».

(٢) «معاني القرآن له ١/ ٤٨» تح هدى قراعة.

الأول: أبو زُبيد الطائي، نسبه إليه أبو حيان التوحيدي (ت٤١٤) في «البصائر والذخائر ١/ ١٠١ ط صادر» و«الصداقة والصديق ٤٢ تح الكيلاني».

الثاني: عبد الله بن طاهر (ت٢٣٠)، نسبه إليه الثعالبي (ت٤٢٩) في «من غاب عنه المطرب ١٨٠» مع بيتين آخرين.

ولا أحسبه لابن طاهر لأن ابن عبد ربّه (ت٣٢٨) أنشد في «العقد الفريد ٢/ ٣١٤ تح أحمد أمين» البيتين الآخرين مع بيت ثالثٍ منسوباتٍ إلىٰ ابن طاهر وليس فيها هذا البيت. ونسبَ هذه الأبيات الثلاثة إلىٰ إبراهيم بن العباس الصّوليّ (ت٢٤٣) الأخفشُ الأصغرُ كما نقل عنه تلميذه أبو الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦) في «الأغاني ١٠/ ٤٧ ط دار الكتب» وابن أخيه أبو بكر الصوليّ (ت٣٣٥) في «أخبار أبي تمّام ٧١». ولعله الأصحّ.

فإذا بطلَ أن يكون هذا البيت لابن طاهرٍ فلعلّه لأبي زبيد كما ذكر أبو حيان. وإذا كان له فإنه يصحّ الاحتجاج به لأن أبا زبيدٍ مات في زمن معاوية. أما ابن طاهر فمولّد لا يُحتجّ بكلامه. علىٰ أن النصفة تقتضينا أن لا نقطع بصحة نسبته إليه، فلا يكون لنا إذن في هذا البيت نفسِه حجّة قاطعةٌ وإن كان يؤنِسنا بصحّة ما أصّلنا.

فأما قول عُبيدة بن الحارث المطّلبي القرشي. وهو صحابيّ استُشهد في بدر:

فأكرمني الرحمنُ من فضلِ منّه بثوبٍ من الإسلام غطّى <u>المَساويا</u>

فقد رواه ابن إسحاق في «سيرته» وأثبته ابن هشام في «تهذيبه ٧١٣» وقال: (وبعض أهل العلم بالشِّعر يُنكرها لعُبيدة). على أنّ هذا البيت لو لم يكن مشكوكًا في نسبته فإن إبدال همزة (المساوئ) فيه ياءًا جارٍ على التخفيف القياسي لأنّ الهمزة إذا كانت مفتوحة وقبلها كسرة فإنها تُبدل ياءًا قولًا واحدًا، فتقول في (مِئة): (مِيَة)، فلا يقوى هذا البيت وحدَه أن يكون حجّة لإبدالها ياءًا في جميع أحوالها.

ومثلُه بيت عبد الله بن معاوية الهاشمي القرشيّ. وقد توفّي في آخر دولة بني أميّة:

وعينُ الرِّضا عن كلّ عيبٍ كليلةٌ ولكنّ عينَ السخط تبدي <u>المَساويا</u>

وهو منسوب إليه باتفاقٍ، نسبه إليه مؤرج السدوسي (ت بعد٢٠٤) في «حذف من نسب قريش ١٨» ومصعب الزبيري (ت٢٣٦) كما حكى عنه أبو الفرج في «الأغاني ١٢/ ٢١٤» وغيرُهما.

وإذن لا يَسلَم لنا شاهد من شواهد الإبدال من كلّ اعتراضٍ إلا بيت هُبيرة بن أبي وهبٍ. أما سائرُها فإنه إما مرويّ أكثر من روايةٍ وإما مشكوك في نسبته وإما مئوّل. فإذا جمعنا إلى بيت هُبيرة - وناهيك به - هذه الشواهد مستأنسين بكثرتها كان فيها مَقنع وبلاغ.

علىٰ أنّا لو لم نقف علىٰ شاهدٍ صريح البتةَ فإن في حكاية من حكىٰ الإبدالَ من العلماء حجة شافية، وهم أبو الحسن الأخفش الأصغر في كلامه الذي سقناه آنفًا، والتبريزي (ت٥٠٢) والأجدابي والفيومي (ت٧٧٠) وابن معصوم المدنيّ (ت١١٢٠) وبعض الصرفيين كما نقلَ الزَّبيدي. وقد قال بهذا من المعاصرين «المعجم الوسيط» وعبد السلام هارون وعباس أبو السعود خلا أن هاؤلاء المعاصرين أنكروا الهمز أو ضعَّفوه. وقد عرّفناك خطأهم في ذلك. وهذا كلُّه ينفي أيضًا احتمالَ أن يكون الإبدال في بيت هبيرة ضرورةً.

فقد ظهر إذن صحّة هذا الوجه كما ظهرتْ صحّة الوجه الآخر. وعلىٰ هذا يتبيّن أن ابن مكيّ الصقلّي غير مصيب في تخطئته له، وأن الملتاني غير مصيب أيضًا في حمله علىٰ الضرورة. ولم ينصّ علىٰ صحّة هذين الوجهين جميعًا من العلماء إلا الأخفش الأصغر والأجدابيّ.

وإذن فقد كانَ ينبغي أن يُذكر هذا اللفظ في جُملة ما ذكروه من الألفاظ المخفّفة علىٰ غير القياس كـ(سالَ) و(المنساة) وغيرهما.

فأما العِلّة التي حملتهم علىٰ هذا الإبدال فلأن من العرب من يستثقل الهمزة فيخفّفها. ومن المواضع التي يكثر فيها تخفيفها أن تكون متطرّفةً، فإنها تُبدل حرفًا من جنس حركة ما قبلها إن كان متحرّكًا وتُعامل معاملة المعتلّ اللام بالياء إن كانت في فعل، ومعاملةَ المنقوص أو المقصور إن كانت في اسم. وتُحذف إن كان ما قبل آخرها ساكنًا. وهذا وإن كان عند سيبويه مقصورًا

علىٰ الشِّعر[1] فقد جاء منه مقدارٌ صالحٌ من كلامهم حتّىٰ إنك لا تكاد تجد جذرًا مهموز اللام إلا وجدتّ منهم من يبدلها ولو في بعض تصاريفِها، فلو قيل بإجازة ذلك في النثر لم يكن نُكرًا. وقد قال بهذا الكوفيون وأبو زيد الأنصاري وأبو الحسن الأخفش[2]. ومن أمثلته قولهم في (أجأ): (أجا) كما قال أبو النجم:

قــد حيّرتــه جــنُّ ســلمىٰ وأجــا

وفي (بـدأ): (بـدا) كـما قـرأ الزهـري: ﴿وبــدَاْ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ۝٧﴾ [السجدة: ٧] و(بدِيَ) كما قال عبد الله بن رواحة:

باســـمِ الإلـــه وبـــه بـــدِينا

قال أبو عبيدة (ت٢٠٩): (يقال: بدأت وبدَيت. وبعضهم يقول: بدِينا لغة)[3]. و(يبدَىٰ)[4] كما قال زهير:

جريءٍ متىٰ يُظلَم يعاقِب بظلمه سريعًا، وإن لا يُبدَ بالظلمِ يَظلِمِ

(١) «الكتاب» ٣/ ٥٥٤.

(٢) «معاني القرآن» للأخفش ١/ ٣٣٥، و«المقتضب» للمبرِّد ١/ ١٦٥، و«شرح الكتاب» للسيرافي ١٤/ ٨٥.

(٣) «مجاز القرآن» ١/ ٢١ تح سزكين.

(٤) ويجوز رسمه (يبدا) بالنظر إلىٰ عروض البدل. وكذلك نظائره.

وفي (أبطأ): (أبطَى)، وفي (جاء يجيء): (جا يجي)، قال سيبويه: (وبعض هألاء يقولون: يريد أن يجيَك ويسوَك. وهو يجيْك ويسوْك بحذف الهمزة)[1].

وفي (الحمَأ): (الحما). وأطبقوا على (الخابية) وهي من (خبأت)، قال أبو عبيدة: (ثلاثة أحرف تركت العرب الهمز فيها). وذكر منها (الخابية)[2].

وقالوا في (اختتأ): (اختتى) كما قال عامر بن الطفيل:

فلا يُرهبُ ابنَ العمّ منيَ صولتي ... ولا أختتي من قولِه المتهدِّدِ

وفي (أخطأ): (أخطى). وقرئ ﴿لَّا يَأْكُلُهُۥٓ إِلَّا الخاطُون ٣٧﴾ [الحاقة: ٣٧]

وقال أعشى باهلة:

نعيتَ من لا تُغِبّ الحيَّ جفنتُه ... إذا الكواكب أخطى نوءَها المطرُ

وفي (دارأته): (داريته)، وفي (أرجأ): (أرجى) كما في قراءة ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦]، وفي (رِدْء): (رِد) كقراءة نافع ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾[القصص: ٣٤]، وفي (رفأ): (رفا) كما قال الهذلي:

رفوني وقالوا: يا خويلدُ، لا تُرَعْ ... فقلتُ وأنكرتُ الوجوهَ: همُ همُ

---

(١) «الكتاب» ٣/ ٥٥٦.

(٢) رواه عنه تلميذه أبو عبيد في «الغريب المصنف ٢/ ٤٤٥» تح داوودي. وانظر أيضًا «مجاز القرآن ٢/ ١٤٥».

وفي (روّأ): (روّىٰ) كقولهم: (روّيت في الأمر)، وفي (سبَأ): (سبَاْ). ومنه قولهم: (أيادي سبَاْ) وفي (صَبَأَ): (صبَاْ) كقراءة نافع وغيره ﴿الصابون﴾ وفي (ضاهأ): (ضاهىٰ)، وفي (الفرَأ): (الفرَاْ) وفي (قرأت): (قرَيت) وفي (كلأَه): (كلاْه) كما قال عمر بن أبي ربيعة:

فقالت وقد لانت وأفرخَ روعُها: كلاكَ بحفظٍ ربُّك المتكبّرُ

وفي (الكمْأة): (الكمَاْة) وفي (الملأ): (الملا) كما قال حسان:

فدونَك فاعلم أن نقضَ عهودِنا أباه الملاْ منا الذين تبايعوا

وفي (تمالئوا): (تمالَوا) كما قال الطائيّ:

وقبلَك ربّ خصمٍ قد تمالَوا عليّ فما هلِعتُ ولا دعوتُ

وفي (أنبأ): (أنبىٰ). وقد قُرئ: ﴿فَقَالَ أنبُوني بِأَسۡمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ٣١﴾ [البقرة: ٣١]. ومنه قول حسان:

فأنبَوا بعادٍ وأشياعها ثمودَ وبعضِ بقايا إرَمْ

وفي (المِنسأة): (المنساْة). وقالوا أيضًا في (المناوَأة): (المناواْة) كما قال الأزدي:

وحسبُك من ذلٍّ وسوء صنيعةٍ مناواْةُ ذي القُربىٰ وأن قيل: قاطعُ

وفي (توضأت): (توضيت) وفي (أومأت): (أوميت) كقول عمر بن أبي ربيعة:

أومــــتْ بعينيهـــا مـــن الهـــودجِ   لـــولاك هـــذا العـــامَ لم أحجُـــجِ

وفي (استهزأت): (استهزيت).وقرأ أبو جعفر ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مستهزُون ﴿١٤﴾﴾ [البقرة: ١٤]. وقالوا في (هَنَأَك): (هنأك)، قال الفرزدق:

راحـــت بمَســـلمة البغـــالُ عشـــيةً   فـــارعَي فَـــزارةُ لا هنَـــاكِ المرتـــعُ

وغيرها. وإنما ذكرتُ أمثلةً لهذا الباب ولم آتِ علىٰ جميعه.

فهذه كما ترىٰ شِرعتُهم في تخفيف عامّة هذا الضرب من المهموز. فإذا اتّفقَ لشيء منه مع ذلك كثرة استعمالِه وطول دورانِه في كلامهم كانت رغبتهم في تخفيفِه أشدَّ وكانوا علىٰ التلعُّب به أحرصَ، وذلك كـ(السوء) وتصاريفه، فإنهم حذفوا الهمزة منه كما قال الهذلي[(١)]:

وأبو العيال أخي، فمن يَعـرض لـه   مـــنكم بســـوءٍ يـــؤذني ويسُـــوني

وكما قالوا: (ساءه سوايةً)[(٢)]. وقلبوا في قولهم(ساءه)، فقالوا: (سآه) كما قال كعب بن مالك[(٣)]:

لقـــد لقيـــت قُريظـــة مـــا ســـآها   وحـــلّ بـــدارهم ذلّ ذليـــلُ

---

(١) رواه السكري في «شرح أشعار الهذليين» ١/ ٤٠٩.

(٢) «الكتاب» ٤/ ٣٧٩.

(٣) «الكتاب» ٣/ ٤٦٧.

وفي قولهم: (سؤته مسائية)[1]، وأصلُها (مساوئة). وقد اجتمع في هذه الكلمة خصال كلُّها يدعو إلى استثقالها، فمنها ما ذكرناه من وقوع الهمزة طرفًا، ومنها كثرة الاستعمال، ومنها تجاورُ الهمزة والواو، وهما حرفان مستثقلان، قال سيبويه: (فمسائيةٌ إنما كان حدها مساوئةٌ، فكرهوا الواو مع الهمزة لأنهما حرفان مستثقلان)[2]، وقال: (ومثلُ ذلك قولهم: «أكره مسائيتك»، إنما جمعت المساءة ثم قلبت)[3].

فلا عجبَ إذن أن يستثقلوا (المساوئ) فيبدلوا همزتها ياءًا إبدالًا محضًا، وذلك لوقوع همزتها طرفًا، والحذف إلى الأطراف سريعٌ، ولتجاور الهمزة والواو، وكثرة الاستعمال[4]. والكلمة إذا كثر استعمالها حسُن تخفيفها بحذف أو قلب أو إبدال كما صنعوا في (يرى) وأصلها (يرأى) وفي (لم أبَل)، وأصلها (لم أبالِ)، وفي (أَيشٍ) وأصلها (أيّ شيء) وكما رخّموا (يا صاحبُ) فقالوا: (يا

---

(١) حكاها أبو زيد الأنصاري في «نوادره» ٥٦٥.

(٢) «الكتاب» ٤/ ٣٨٠.

(٣) قوله: (مسائيتك) كذا وقع في نسخة ابن خروف من «الكتاب» ل ٨٢ ب، وفي نشرة باريس ٢/ ١٣٢، وبولاق ٢/ ١٣٠ وفي بعض نُسخ نشرة هارون ٣/ ٤٦٧ ولم يعتمدها، وفي بعض نسخ شرح السيرافي ١٣/ ١٧٤ ولم يعتمدها المحقق أيضًا. ويعضده نصّ سيبويه السابق، وما جاء في أصول ابن السراج ٣/ ٦٠، وتعليقة أبي عليّ على «الكتاب» ٣/ ٣٢٠، و«المنصف» لابن جني ٢/ ٩٣، و«الممتع» لابن عصفور ٣٣٢. وهو الراجح خلافًا لما وقع في نشرة هارون و«شرح السيرافي» و«المحكم» لابن سيدة (سأو).

(٤) كثرة الاستعمال ليست من العلل الثواني، وإنما هي علة ثالثة شارحة لها ومحصّنة لها من النقض.

صاحِ) مع أنه ليس علمًا ولا مختومًا بتاء. وفي هذا يقول سيبويه: (لأن الشيء إذا كثُر في كلامهم كان له نحوٌ ليس لغيره من ما هو مثلُه، ألا ترىٰ أنك تقول: «لم أكُ» ولا تقول: «لم أقُ»، إذا أردت أقُلْ. وتقول: «لا أدرِ» كما تقول: «هذا قاضٍ». وتقول: «لم أُبَل» ولا تقول: «لم أُرَمْ» تريد لم أُرامِ. فالعرب من ما يغيرون الأكثر في كلامهم عن حال نظائره)[1]. وهذا كثير معروف.

وبيِّنٌ أن إبدال همزة (المساوئ) ياءًا كان من لغة أهل الحجاز لأنهم لم يكونوا يهمزون في الغالب كما هو معروف. وترك الهمز عندهم جارٍ في الهمزة المتطرّفة جرَيانه في غيرِها، ألا ترىٰ أن الفرّاء (ت٢٠٧) يقول: (لغة قريش تركُ الهمز فيقولون: أنبُوني)[2]، ويقول أيضًا في (مستهزئون): (وقريش وعامة غطفان وكنانة علىٰ ترك الهمزة)[3]. وأنت ترىٰ كثيرًا من الشواهد التي سقنا بعضها في إبدال الهمزة المتطرفةً ياءًا هي لشعراء حجازيّين كبيت عبد الله بن رواحة وحسان وعمر بن أبي ربيعة والهذليَّين. ورأيتَ أيضًا بيت زهير في (يبدَىٰ) وهو في غطفان. وأكثر من يقرأ بترك الهمز هم من قراء الحجاز كنافع وأبي جعفر.

---

(١) «الكتاب» ٢/ ١٩٦.

(٢) «لغات القرآن» له ٢٢.

(٣) «لغات القرآن» ١٥.

وأمرٌ آخر، وهو أنّك تجد عامة أبيات إبدال همزة (المساوئ) ياءًا لشعراء حجازيين قرشيين، وهم الزُّبير بن عبد المطلب، وعُبيدة بن الحارث، وهُبيرة بن أبي وهب، وعبد الله بن معاوية.

وعلىٰ هذا ينبغي أن يُضبط نحو قول حسان[1]:

وعلت مساويْها محاسنَها   من ما أضرّ بها من الضُّمْرِ

بالياء.

ولمكانها من الثِّقل ومن كثرة الاستعمال استخفّها الناس وآثروها علىٰ لغة الهمز وتفشّت في سائر القبائل والأمصار. وعلىٰ قدر ثِقَل اللفظ وكثرة استعمالِه يُستحبّ تخفيفه لتقلّ مئونته علىٰ الألسن، فإن طلب الخفّة موكّل بما ذاعَ وشاعَ، ألا ترىٰ أن أكثرهم يخفّفون (يرَىٰ) دون نظيرتها (ينأىٰ) و(يبأىٰ) ونحوهما، ويستجيدون إبدال همزة (أرجأت) ياءًا فيقولون: (أرجيت) حتىٰ قال الفراء: (وترك الهمز أجود)[2]، ولا يستحسنون ذلك في أخواتها كـ(أرقأت) بمعنىٰ سكّنتُ. ومثلُ ذلك (المنسأة)، فقد قال الفراء: (أهل الحجاز لا يهمزون «المِنسَاةَ». وتميم وفصحاء قيس يهمزونها)[3]. وكأنَّها غلَبت بعد ذلك علىٰ لغة الهمز لكثرة دورانها حتّىٰ صار أكثرهم يختارها. وفي

(١) رواه الأثرم وابن حبيب في «ديوانه» ١٨٧ ط المعارف.

(٢) «لغات القرآن» ٦٦.

(٣) «لغات القرآن» ١١٩.

هذا يقول الأخفش: (وذلك أن العرب تحوّل الشيء من الهمز حتىٰ يصير كبنات الياء، يجتمعون علىٰ ترك همزة نحو «المِنْسأة» ولا يكاد أحد يهمزها إلا في القرآن، فإن أكثرهم قرأها بالهمز)[1]. ومثلُه أيضًا (الخابية)، فإن العرب مطبقون علىٰ اختيار الإبدال فيها. وذلك لفشوّها وكثرة تحويلها في كلامهم. وكذلك فعلوا في (النبيّ) و(الذّريّة) وغيرهما.

ولذلك رأينا إبدال همزة (المساوئ) ياءًا هو الشائع في كلام المولّدين من شعراء وعلماء وعامّةٍ، فمن شواهدها في لسان الشعراء قولُ أبي نُوَاس (ت١٩٨)[2]:

حوادثُ أيام تدور صروفُها ... لهنّ مَساوٍ مرةً ومحاسنُ

وقول محمود الورّاق (ت٢٢٠)[3]:

لا ترجعنّ علىٰ الدنيا بلائمةٍ ... فعذرُها لك بادٍ في مَساوِيْها

وقول أبي تمام (ت٢٣١)[4]:

مساوٍ لو قُسمن علىٰ الغواني ... لما جُهّزن إلا بالطّلاقِ

وقوله[1]:

(١) «معاني القرآن» ١/ ١٠٦، ١٠٧.

(٢) رواه حمزة الأصبهاني في «ديوانه» ١/ ٣٤٥ تح إيفالد فاغنر.

(٣) رواه عنه ابن أبي الدنيا في كتاب «الزهد» ١٢٨ ط ابن كثير.

(٤) «ديوانه» ٤/ ١٠٨ ط البابطين.

محاسنُ ما زالت مساوٍ من النوىٰ تغطّي عليها أو مساوٍ من الصّدِّ

وقوله[2]:

عفّت محاسنُه عندي إساءتَه حتىٰ لقد حسُنت عندي مَساويْهِ

ومن الشاهد علىٰ شيوعها في كلام العلماء ما سقتُه آنفًا من كلام الأخفش الأصغر إذ قال معلقًا علىٰ قول أبي زيد الأنصاري: (إذا أخبر السلطان عنه بمَساويه شاهدًا كان أو غائبًا)، قال: (هذا حرف استُعمل علىٰ إبدال الهمز. وأصلُه الهمز. وقد نطق به كثير من العرب مهموزًا فقالوا: هي المساوئ يا فتىٰ. وذلك أنه من سؤتُه)[3]. فدلّت تعليقة الأخفش علىٰ هذا النصِّ علىٰ أنّ أبا زيد آخذ بلغة الإبدال، ودلّت كلمة الأخفش (استُعمِل) علىٰ أنّها شائعة في كلام الناس كذلك.

ومنه أيضًا قول الحريري (ت٥١٦)[4]:

وفي المَساويْ بدا التساوي فلا أمينٌ ولا ثمينُ

ومن دلائل شيوعها في كلام العامّة (ما حُكي أن المأمون كان في يده مساويك، فقال لولد الحسن بن سهل: ما هذه؟ فكره أن يقول: مساويك.

---

(١) «ديوانه» ٢/ ١٧٥.

(٢) ديوانه ٥/ ٣٨٠.

(٣) «النوادر» ٥٢٣.

(٤) «مقاماته» ٤٨ ط بولاق.

فقال: محاسنك)[1]. فدلّ تحاميه للفظ (مساويك) جمعًا لـ(مسواك) علىٰ أنهم ينطقون (المساوي) جمع (مساءة) بالياء.

وإذا كان ذلك كذلك فالرأي أن نختار في هذه الكلمة وجهَ الإبدال ياءًا متىٰ أصبناها في شيء من كلام المولَّدين إلا أن يقوم البرهان الناصع علىٰ أنّ القائلَ آخذ بلغة الهمز.

وإذن نضبط مثلًا قول أبي تمام[2]:

لقد أنسَت مساويَ كلِّ دهرٍ ... محاسنُ أحمد بن أبي دُوادِ

بالياء.

وكذلك ما نجده في كلام المصنّفين كابن المقفع (ت١٤٥) في قوله: (وعلىٰ العاقل أن يحصي علىٰ نفسه مساوِيَها)[3]، والجاحظِ (ت٢٥٥) في قوله: (حتىٰ يتفرغ لذكر محاسنهما ومساويهما)[4] وأمثالِهما، وكعنوان كتاب «المحاسن والمساوي» للبيهقي. كلُّ ذلك بالياء.

فأما قولُ أبي العتاهية (ت٢١١)[5]:

(١) «كنايات الأدباء» للجرجاني ٢٠٣ تح القطان.

(٢) ديوانه ٢/ ٢٦٥. وضبطها المحقق بالهمز.

(٣) «الأدب الصغير» ٣٨.

(٤) «الحيوان» ١/ ٢٠٠ تح هارون.

(٥) رواه ابن العديم بسنده إليه في «بغية الطلب» ١٧٨٦ تح زكار.

ولا أسـائلُ عـن قـومٍ عـرفتُهمُ ذوي مسـاوئَ إلا قيـل: قـد زادوا

فلا يقطع باختياره الهمزَ لأنه يجوز أن يكون بالياء، فيكون كقول الفرزدق[1]:

فلـو كـان عبـد الله مـولًى هجوتُـه ولكـنّ عبـد الله مـولىٰ مواليـا

وهذا جائز عند الجمهور في الضرورة. وقد ذكر ابن مالك (ت٦٧٢) أنه (لا خلافَ أنه في الرفعِ والجرّ جارٍ مجرىٰ قاضٍ في اللفظِ ، وفي النصبِ جارٍ مجرىٰ نظيره من الصحيح)[2]. غير أني وجدتّ في ذلك خلافًا لم أر من أشار إليه، وهو قول أبي جعفر النحاس (ت٣٣٨) في «صناعة الكتاب ١٤٥»: (ويجوز «مررت بجواريَ» بالياء تُجري المخفوض مُجرىٰ المنصوب وتشبّهه بغير المعتلّ). وهذا إذا لم يكن علمًا، فأما إذا كان علمًا ففيه خلاف مشهور.

ومن ما يدلّ علىٰ أن لغة أبي العتاهية الياء قوله[3]:

فأعظمُ الإثـم بعـد الـشرك نعلمـه في كـلّ نفـس عماهـا عـن مسـاويْها

فأما أفصح هذين الوجهين فهو وجه إبدالها ياءًا وإن كان الهمز هو القياس. وذلك لشيوعه وكثرة استعماله دون نظيره. وإنما تتفاضل اللغات

---

(١) انظر «الكتاب» ٣/ ٣١٣.

(٢) «شرح الكافية الشافية» ١٥٠٦. وانظر أيضًا «ارتشاف الضرب» لأبي حيان ٨٨٩، ٨٩٠ ط الخانجي.

(٣) «الأغاني» ٤/ ٣٥.

بقدر حظِّها من القَبول عند أهل الفصاحة وعلىٰ حسب استعمالهم لها ولهَجهم بها لا بموافقتِها للقياس[1]، ألا ترىٰ أن (ما) الحجازية أفصح من (ما) التميمية وإن كانت التميمية أقوىٰ منها قياسًا، وأنّ حذف ياء المتكلّم والاستغناء عنها بالكسرة في نحو (يا غلامِ) أفصح من إثبات الياء وإن كان إثبات الياء هو حدّ القياس، وأنّ إبدال (أرجيت) أجود عندهم من همزها مع أن همزها هو الأصل، وأنّ (نعْم) و(بئْس) بإسكان العين أفصح من تحريكها مع أن التحريك هو الأصل أيضًا. بل ربّما تمكّن الوجه عندهم لكثرة استعمالِه وأنِسوا به حتىٰ استوحشوا من استعمال القياس فصار حِجرًا محجورًا أو ضعيفًا مرذولًا كما بيّنا آنفًا.

ونتهي من هذا كلِّه إلىٰ أنه يجوز في هذه الكلمة وجهان (المساوئ) بالهمز، و(المساوي) بالياء، وأنّ الأصل منهما الهمز، وأن الياء لغة أهل الحجاز ولا سيما قريش، وأنها ذاعت في غيرهم من العرب وغلبت علىٰ لسان المولّدين من علماء وشعراء وعامّة حتّىٰ استحقّت أن تفضُلَ أختها في الفصاحة وإن كانت لغة الهمز صحيحة فصيحة وجيِّدة مرضيّة.

❁ ❁ ❁

(١) وانفرد ابن درستويه في «تصحيح الفصيح» ٣٦ بقول غريب، وهو أن الأفصح ما أفصح عن المعنىٰ واستقام لفظه علىٰ القياس لا ما كثر استعماله.

مسائل متفرقة تُلحَّن فيها العامة ولها وجه[1]

- س: خطأ بعضهم أن يقال: (قرأت شرحَي المرزوقي والتبريزي) وقال: الصواب أن يقال: (قرأت شرح المزوقي والتبريزي)، فما قولك؟

ج: قرأت هذه التخطئة قبل سنين، فما زلت أتتبع شواهدها من يومِ إذ حتى جمعت عشرة أو عشرين شاهدًا فصيحًا يقضي ببطلانها، منها:

دريد بن الصمة:

سـليمَ بـن منصـور ألّمـا تخـبَّروا ... بما كان مـن حـربَي كُليـب وداحـس

الفرزدق:

إلى الأبرش الكلبي أسندت حاجـة ... تواكلهـا حيّـا تمـيم ووائـلِ

الكميت:

أطـلال مُخلفـة الرسـو ... م بـألوتي بـرّ وفـاجرْ

مروان بن أبي حفصة:

تشـابه يومـا بأسـه ونوالـه ... فـما أحـد يـدري لأيهـما الفضـل

وأرجو أن أفصّل فيها القول في ما بعد.

- س: هل لقول الناس: (كالشمس في رابعة النهار) وجه من الصواب؟

---

(١) نُشر مفرّقًا في آسك وتويتر وفسبك في أوقات مختلفة.

ج: خطّأها بعضهم وزعموا أن الصواب (رائعة النهار). وكلتا العبارتين لم تُسمع عن العرب في ما أعلم، ولكن لـ(رابعة النهار) وجهًا سائغًا، وهو أن يكون المراد بـ(الرابعة) الساعة الرابعة من ساعات النهار لأن شعاع الشمس يكون فيها ساطعًا مبينًا. وقد وردتْ مع ذلك في عدد من كتب العلماء السابقين. وأما (رائعة النهار) فلم أجد لها معنىٰ إلا أن بعض المعاجم المعاصرة زعمت أنها بمعنىٰ (معظم النهار). وغالب ظني أنها مصحفة عن (رابعة) التي يخطّئونها.

- س: هل يصح أن يقال: (توفَّىٰ الرجلُ) بالبناء للمعلوم بمعنىٰ (مات)؟

ج: أصلُ (تُوُفّي) بالبناء للمجهول هو في ما أرىٰ (توفَّىٰ اللهُ الرجلَ مدَّتَه) أي استوفاها بإماتتِه، فـ(توفَّىٰ الرجلُ مدَّتَه) أي استوفاها، يتعدّىٰ إلىٰ مفعولين وإلىٰ مفعول واحد باللفظ نفسه، ثم بُني المتعدّي إلىٰ اثنين للمجهول فصار (تُوُفّي الرجلُ مدَّتَه)، ثمّ حُذف المفعول استخفافًا فصار (تُوُفّي الرجلُ)، وشاعَ هذا في كلامهم.

فيجوز لك إن شئتَ أن تقول: (توفَّىٰ الرجلُ) بالبناء للمعلوم علىٰ الأصل. وبه قرأ عليّ رضي الله عنه في ما حكىٰ عنه أبو عبد الرحمن السّلميّ: ﴿وَٱلَّذِينَ يَتوفّون مِنكُمۡ﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وعاصمٌ أيضًا في رواية المفضّل الضبيّ عنه.

ويجوز لك أن تقول: (تُوُفِّيَ الرجلُ) بالبناء للمجهول. وهو الكثير الجيّد.

- س: ما صحة تصدير الجملة بـ(ما دام) نحو (ما دام الإنسان كسولًا فلن يفلح)؟

ج: هذا الأسلوب عينُه بتقديم (ما دام) لا يُعرف في كلام من يحتجّ به، ولم يرد إلا في بيت من شواهد النحو، وهو:

ما دام حافظَ سرّي مـن وثقـتُ بـه فهـو الـذي لسـت عنـه راغبًـا أبـدا

غير أن هذا البيت من وضع ابن مالك، فلا تنهض به حجة من جهة السماع. علىٰ أن هذا الأسلوب صحيح قياسًا، وذلك علىٰ أن تكون (ما) مصدرية ظرفية أو شرطية ظرفية. وهو نظير قوله تعالىٰ: ﴿فَمَا ٱسۡتَقَـٰمُواْ لَكُمۡ فَٱسۡتَقِيمُواْ لَهُمۡۚ﴾ [التوبة: ٧]. وقد أجازه مجمع القاهرة محتجًّا بهذه الآية. ومثله أيضًا قول أبي صخر الهذلي:

ولَمــا بقيــتِ ليَبقــينّ جــوًىٰ بــين الجــوانح مضــرعٌ جســمي

كأنه قال: (ما دمتِ باقيةً ليبقينّ جوًىٰ).

- س: ما رأيك في توسيط ضمير في الاستفهام نحو (من هو القادم؟)

ج: خطّأ ذلك عدد من المعاصرين. وأراه جائزًا علىٰ أن يكون ما بعد (هو) مبتدءًا، و(هو) وما قبلها خبرًا مقدّمًا، فإذا قلت: (من هو القادم؟) فحدّ الكلام (القادم مَن هو؟).

- س: هل يصحّ تكرار (بين) في نحو (جلست بين زيد وبين عمْر)؟

ج: الأصل في (بين) أن تقتضي شيئين أو أكثر، فإذا قلت: (جلست بين

زيد وعَمْر) لم تحتج إلىٰ تَكرارها فتقول: (جلست بين زيد وبين عمْر)، ولكن جاء في كثير من شعر العرب ونثرهم تكرارها علىٰ جهة التوكيد. وقد جمع بعضهم لذلك أكثر من مئة شاهد منها قول امرئ القيس:

قعدت له وصحبتي بين ضارج ... وبين العُذيب، بعد ما متأملِ!

وقول عنترة:

طال الثواء علىٰ رسوم المنزلِ ... بين اللّكيك وبين ذات الحرملِ

وقول ذي الرمّة:

بين النهار وبين اللّيل من عقدٍ ... علىٰ جوانبه الأسباط والهدبُ

فيجوز أن تكرّرها خلافًا للحريريِّ في «درّة الغواص» ومن تبِعه. ويستحسن هذا عند خوف اللبس نحو (أقمت مسابقة بين محمد وخالد وبين زيد وصالح).

- س: هل يصح أن يقال: (ثم أما بعد)؟

ج: يجوز أن تقول: (ثم أما بعد) لأن (أما) قد تلي حروف العطف كالواو والفاء، قال سبحانه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ شَقُواْ﴾ [هود: ١٠٦] و﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ﴾ [هود: ١٠٨]، فلا يمتنع إذن أن تلي (ثم) لأنها حرف عطف أيضًا. وذلك أن (أما) حرف شرط، والقياس يجيز دخول حروف العطف علىٰ حروف الشرط كما تقول: (ثم إن تأتني آتك) ونحوه، غير أن هذا لا يخلو من خوَر وضعف من جهة البلاغة لا النحو. وذلك لإسهابك في غير موضع إسهاب، إذ كانت (أما)

مُغنية في الدلالة على الانتقال إلى حديث آخر.

- ضمّ السين من (سراة) بمعنى (أشراف) لغة حكاها أبو علي الفارسي في «تذكرته». وهي ثابتة في «مختارها» لابن جني.

- أجاز ابن جني جمع (باسل) صفة للمذكّر على (بواسل) كما قالوا: (فوارس) لأن البسالة والفروسة من صفات الرجال، فلا تلتبس بالمؤنث. ولها شاهد من الشعر، وهو قول الحماسي:

وكتيبةٍ سفع الوجوه بواسل   كالأسد حين تذبّ عن أشبالها

- زعم بعضهم أن (الفِراسة) بمعنى التوسُّم لا تصحّ إلا بكسر الفاء. والحقُّ أن فتح فائها لغةٌ صحيحةٌ حكاها ابن الأعرابي (ت٢٣١هـ) كما نقل عنه أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) في «التهذيب ١٢/ ٤٠٦»، وابنُ السكّيت (ت٢٤٤هـ) كما نقل عنه أبو سليمان السَّعدي (ت٥٧٣هـ) في «شرح أدب الكُتاب ص١١٢»، وحكاها أيضًا ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) في «تصحيح الفصيح ص٢١٨»، وأبو جعفر اللبلي (ت٦٩١هـ) في «لباب تحفة المجد الصريح ١/ ٢٠٩».

- يجوز أن تقول: (الدولة الأُمويّة والأَمويّة) بضم الهمزة وفتحها، كلاهما مسموع. والأول هو القياس.

- أجاز أبو جعفر اللبلي (ت٦٩١) أن تقول: (غار على أهله غَيرة وغِيرة) بفتح الغين وكسرها. هكذا ضُبطت في «لباب التحفة». ولم يحكِ الكسرَ غيرُه.

ولم يُذكر في «التاج» ولا «اللسان».

- قول بعض الناس في الأذان: (الله وَكبر) جائز علىٰ جهة الإبدال القياسي. ولا ينبغي إنكاره.

- قولهم: (معلول) في نحو (الحديث المعلول) صحيح، فقد حكىٰ بعضهم أن قطربًا رواه في كتابه «فعلت وأفعلت». وهو مفقود.

- إذا سمعتَ أحدًا يقول أو يكتب: (يا إبني) أو (ما إسمك) بقطع الهمزة فلا تخطّئه، فقد حكىٰ الأخفش عن الثقة أنه سمع من العرب من يقول ذلك.

- تقول: (همني الأمر فهو هامّ، وأهمني فهو مهمّ). ولا وجه لتخطئة الأول لأنه مسموع، انظر مثلًا «شرح القصائد للأنباري١٥٠». والقياس أيضًا يجيزه.

أيّ امرأة أم أيّة امرأة؟[1]

وردَ إليَّ سُؤالٌ يسألُ فيهِ صاحبُه عن (أيّ) المشدَّدةِ إذا أضيفت إلىٰ مؤنَّثٍ، أتبقَىٰ علىٰ تذكيرها فتقول: (أيّ امرأة) أم تلحَقُها تاءُ التأنيثِ فتقول: (أيّة امرأة)؟

والجوابُ عن ذلكَ أنَّ الوجهينِ كلاهما جائزٌ إلا أنَّ التذكيرَ أعلَىٰ وأفصحُ.

وأنا مبيِّنٌ الحُجَّة لذلك من السَّماعِ ثمَّ القياسِ.

أمَّا السَّماعُ فقد قالَ تعالَىٰ: ﴿وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤] وقالَ: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿١٣﴾﴾ [الرحمن: ١٣] وقالَ: ﴿فِيٓ أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ﴿٨﴾﴾ [الانفطار: ٨] ثمَّ قالَ الشاعرُ:

فسائلْ بني دُهمانَ أيُّ سحابةٍ ... علاهم بأُبلَىٰ ودقُها فاستهلَّتِ

فأضِيفت (أيٌّ) إلىٰ (أرضٍ) و(آلاءٍ) و(صورةٍ) و(سحابةٍ) وكلُّهنَّ أسماءٌ مؤنَّثةٌ، ولم تزايلِ التذكيرَ.

وقالَ الشاعرُ:

إذا استنجِدوا لم يسألوا من دعاهمُ ... لأيَّةِ حربٍ أم بأيِّ مكانِ

---

(١) في ما تلحَّن فيه العامة وله وجه.

نُشر في المجلة الثقافية في ٢٥/ ٣/ ١٤٣١هـ.

وقالَ الفرزدقُ:

بأيَّــةِ زنْمتيــكَ تنــالُ قــومي إذا بحــري رأيــتَ لــه عُبابــا

وقالَ الكميتُ الأسديُّ:

بــأيِّ كتــابٍ أم بأيَّــةِ سُــنَّةٍ يُـرَىٰ حـبُّهم عـارًا عـليَّ ويُحسَـبُ

فأضِيفت إلىٰ أسماءٍ مؤنَّثةٍ ولحِقتها تاءُ التأنيثِ لذلكَ.

فأمَّا اللغةُ الأولَى، وهي لزومُ التذكيرِ، فلغةٌ لا يرتابُ في ثبوتِها. وفي ما ذكرتُ من شواهدِ ورودها في القرآنِ ما يغنِي. وأمَّا اللغة الثانية، وهي تأنيث (أيّ) إذا أريدَ بها مؤنَّثٌ، فقد أنكرَها بعضُ المتأخِّرينَ لقصورٍ في الاطِّلاعِ. وهي لغةٌ صحيحةٌ ذكرتُ بعضَ ما ينصرُها من الشواهدِ. وقد حكَاها سيبويهِ عن الخليلِ في «كتابه».

وتوجيهُ ذلكَ في القِياسِ أن يقالَ: إنَّ (أيًّا) اسمٌ يصدُقُ علىٰ كلِّ شيءٍ من الموجوداتِ عاقلٍ أو غيرِ عاقلٍ ذكرٍ أو أنثىٰ، تقول: (أيَّ رجلٍ رأيتَ؟) و(أيَّ الرجالِ رأيتَ) و(أيَّ امرأةٍ رأيتَ؟) و(أيَّ النساءِ رأيتَ؟) و(أيَّ كتابٍ رأيتَ؟). فلمَّا كان كذلك ذكَّروا لفظَه في جميعِ أحوالِه إذْ كانَ اسمًا مشترَكًا يقعُ علىٰ المذكَّر كما يقعُ علىٰ المؤنَّثِ، ولم يجعلوه مؤنَّثًا لأنَّ التذكيرَ هو الأصلُ كما ألزَموا (مَن) صورةً واحدةً معَ أنَّه اسمٌ يقعُ علىٰ المؤنَّثِ، ولم يؤنِّثوه.

فإن قلتَ: فما لهم جعلُوا لأسماء الإشارةِ وبعضِ الموصولاتِ كـ(الذي) ألفاظًا خاصَّةً بالمؤنثِ ولم يفعلُوا مثلَ ذلكَ في (مَن) و(أيٍّ)؟

قلتُ: أمَّا أسماءُ الإشارةِ فإنهم أرادوا أن يختصُّوا كلَّ نوعٍ بلفظٍ له ينفرِد به عن غيرِه فجعلُوا للمؤنثِ لفظًا كما جعلُوا للمذكَّر لفظًا. ومثلَ ذلكَ صنعُوا في (الذي) الموصولة.

وأمَّا (مَن) فإنَّهم أرادوا أن يخالفُوا بها عن سَبيلِ (الذي) فجعلُوها اسمًا عامًّا يشمَل المذكَّر والمؤنَّثَ. وكانَ لهم في وضع لفظٍ مؤنَّثٍ لـ(الذي) معدِلٌ عن وضعِ لفظٍ مؤنثٍ لـ(مَن).

وأمَّا (أيّ) فإنَّهم جعلُوها اسمًا مشترَكًا كما فعلُوا في (مَن) فألزَموها التذكيرَ وإن كانَت واقعةً علىٰ مؤنَّثٍ. وقومٌ من العربِ يُلحِقونها التاءَ إذا أضيفت إلىٰ مؤنَّثٍ فيقولون: (أيةَ امرأةٍ رأيتَ؟) أو أريدَ بها مؤنَّثٌ كما قالَ زهيرٌ:

بانَ الخليطُ ولم يأْوُوا لمن تركوا ... وزوَّدوك اشتياقًا أيَّةً سلكوا

أي أيةَ طريقٍ سلكوا.

وذلكَ أنَّهم وجدُوا هذا اللفظَ مشترَكًا في أصلِ وضعِه فلم يكن لهم أن يحدِثُوا للمؤنَّثِ لفظًا خاصًّا به فألحَقوه التاءَ كما يلحِقونها بعضَ الأسماء الجامدةِ إذا أرادوا تأنيثَها نحو قولِهم: (حمار وحمارة) و(رجل ورجلة) وإن كانَ الأصلُ في تأنيثِ الأسماء الجامدة أن يكونَ بلفظٍ آخرَ مباينٍ للفظِ المذكَّر نحو (حمار وأتان) و(رجل وامرأة). وجرَّأهم علىٰ ذلكَ بُعدُ لفظِ (أيّ) عن شبهِ الحروفِ وجَريانُه علىٰ الغالبِ في الأسماءِ إذ كانَ علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ فقالوا: (أيةَ امرأةٍ

رأيتَ؟) كما أنَّ بعضهم يؤنِّثُ (كلّ) بالتاء إذا أريدَ بها مؤنَّثٌ فيقول: (كلُّ النساءِ وكلَّتُهنَّ) من حيثُ كانت على ثلاثةِ أحرفٍ. ولم يفعلوا هذا في (مَن) لقوَّة شبهِها بالحروفِ لأنَّها ثنائيةُ الوضعِ والحروفُ لا يدخلُها التأنيثُ إلا شذوذًا. فكذلكَ ما أشبهَها.

❁ ❁ ❁

الأفصح في بعض الألفاظ والأساليب[1]

- يجوز أن تقول: (كنَيته أكْنيه) بالتخفيف، و(كنّيته أكنّيه) بالتشديد. والتخفيف أفصح لكثرته في كلام العرب وإن كان أقلّهما استعمالًا اليوم، وذلك كقوله:

أكْنيه حين أناديه لأكرمه ولا ألقبه والسوءة اللقبا

وقوله:

وكنت به أُكنَى فأصبحت كلما كُنيتُ به فاضت دموعي على صدري

- يقول بعض الناس تفصّحًا: (النَّفط) بفتح النون. والأفصح (النِّفط) بالكسر، فقد ذكر أبو عمْر الشيباني أن الفصحاء لا تقوله إلا بالكسر.

- يتكلف بعض المحققين ضبط (شمله يشمله) بمعنى (عمَّه) هكذا (شمَله يشمُله) بفتح الميم في الماضي وضمها في المضارع. وهي لغة قليلة رواها بعضهم، وكان الأصمعي لا يعرفها. وأفصح منها (شمِله يشمَله) من باب (سمِع).

- قولهم: (لحِسَ الشيءَ) بكسر الحاء أفصح من (لحَسه) بالفتح إذ لم يحكِ الفتحَ غيرُ ابن مكي الصقليّ وابن طلحة الإشبيلي. وقد فاتت هذه اللغة «اللسانَ» و«التاجَ».

---

(١) نُشر مفرّقًا في تويتر وغيره في أوقات مختلفة.

- يتحامىٰ بعضهم أن يقول: (استفدت) إلىٰ (أفدتّ) ظنًّا منه أنه الأفصح. وليس الأمر كذلك، بل الأفصح (استفدت)، نصّ علىٰ هذا ابن السكيت في «الألفاظ» وأبو عمر الزاهد في «فائت الفصيح».

ومن شواهد (استفدت) قول الحماسي:

تثاقلــت إلا عــن يــد أســتفيدها وخُلّــة ذي ودٍّ أشــدّ بهــا أزري

ومن شواهد (أفدت) قول الحماسي الآخر:

دعينــي أطــوّف في الــبلاد لعلنــي أفيـد غنًـىٰ فيـه لـذي الحـق محمـلُ

- يقال: (هو لا يمَلّ ولا يكِلّ) بكسر الكاف. وهو أفصح من (يكَلّ) بالفتح إذ لم يروِه إلا العُمانيّ. وقد فاتت هذه اللغة «اللسانَ» و«التاجَ».

- (يطعُن) بضم العين أفصح من (يطعَن) بفتحها إذ ذكر الكسائي أنه لم يسمع أحدًا من العرب يقولها بالفتح. وسمِعه تلميذه الفراء.

- (طريقٌ وعْرٌ) بإسكان العين أفصح من (وعِر) بالكسر. وكان الأصمعي يخطّئ الكسر. ومن شواهد السكون قول الحماسيّ:

وفي اللين ضعف، والشراسـة هيبـةٌ ومن لا يُهب يُحمل علىٰ مركب وعْـرِ

وقول الحماسي الآخر:

فإن يك ظنّي صادقًا، وهو صـادقي بشــملةَ يحبســهم بهــا محبسًــا وعْــرا

- (صلَح) بفتح اللام أفصح من ضمها. وقد قرأ عامة القراء قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ﴾ [الرعد: ٣٢] بالفتح.

- قول العامّة: (ضِفدِع) بكسر الضاد والدال أجود من نطقها (ضِفدَع) بكسر الضاد وفتح الدال كما يفعل بعضهم تفصّحًا.

- (أرجيت الأمر فهو مرجًىٰ) أفصح من (أرجأته فهو مرجأ)، نصّ علىٰ هذا الفراء. وقرئ ﴿مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٧] و﴿مرجَئون﴾.

- القياس إبدال الهمزة في (أئمة) في هذه الكلمة ونظائرها ياءًا لأن اجتماع همزتين علىٰ هذا الحدّ مستثقل. وقد قرأ بعض القراء (أئمة) بالهمز. وهي عند النحاة غير مستحسنة. ومنهم من ردّها.

- التوكيد ومشتقاته كـ(وكّد يوكّد) أفصح من التأكيد ومشتقاته كـ(أكّد يؤكّد) لأنها لغة القرآن، قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَنقُضُواْ ٱلۡأَيۡمَٰنَ بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١].

- يقال: (نقَمت منه وعليه). والأولىٰ أفصح لأنها لغة القرآن كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ [البروج: ٨]، ﴿هَلۡ تَنقِمُونَ مِنَّآ﴾ [المائدة: ٥٩].

- يشيع في كلام العامّة قولهم: (حلُمتُ في المنام) بضم اللام. وهي لغة صحيحة. ويجوز أيضًا (حلَمتُ) بالفتح. وهو أفصح.

- قولهم: (فلان مشلول) جائز علىٰ لغة رديئة حكاها اللّحياني وابن الأعرابي. والوجه (مُشَلّ).

- (برَأ الرجل من مرضه) بفتح الراء أفصح من (برِئ) بكسرها.

- الأفصح في الاستثناء التام المنفي الإتباع، وذلك نحو (ما جاءني القومُ

إلا زيدٌ). والنصب جائز نحو (ما جاءني القومُ إلا زيدًا).

- (شعَر بالشيء) بفتح العين أفصح من (شعُر) بضمِّها.

- (فغُضِّ الطرفَ، إنك من نميرٍ) بكسر الضاد المشددة أفصحُ من فتحها. وكذلك كلّ فعل أمر أو مضارع مجزوم مضعّف ولِيته (أل) نحو (شُدِّ الحبلَ).

- قولك: (هو يخدُمه) بضم الدال أفصح من (يخدِمه) بكسرها. وكلاهما صواب.

- (خطِفَ الشيءَ يخطَفه) هي اللغة العالية. والناس مولعون بقولهم: (خطَفه يخطِفه). وهي لغة رديئة.

- قولك: (رأيت وجوهَ الرجُلينِ) أفصح من (رأيت وجهَي الرجلين) ومن (رأيت وجهَ الرجلين)، قال تعالى: ﴿فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحريم:٤] وقال: ﴿فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا﴾ [طه: ١٢١].

- (الخَصوصيَّة) بفتح الخاء أفصح من (الخُصوصيَّة) بضمِّها.

- الأفصح أن تضم آخر المضارع المضعف المجزوم والأمر منه إذا اتصلت به هاء الغائب، نحو (لم يردُّه) و(رُدُّه). والفتح (لم يردَّه) (رُدَّه) هو المشهور في كلام الناس. وهو رديء.

- ضمّ الهاء في (وهُو، فهُو، لهُو) هو الأصل، ولكن التسكين هو الأفصح لأنه الأكثر في كلام العرب كما ذكر الفراء. وبه قرأ أبو عمْر والكسائي وقالون. والأبيات التي يتعين فيها الضم في الشعر القديم قليلة بالنسبة إلى الإسكان.

ومنها قول الحارث بن حلّزة:

وهُــو الــربّ والشــهيد عــلىٰ يــو م الحيــــارَينِ والــــبلاءُ بـــــلاءُ

-يقال: عذله يعذُله ويعذِله .(وضمّ الذال أجود كما حكىٰ ذلك أبو عبيد عن أبي زيد الأنصاري).

❀ ❀ ❀

من أشهر لحون العامة في حركة عين الفعل[1]

- الصواب أن يقال: (عبِق يعبَق عبَقًا) من باب (فرِح). ويكثر الغلط فيه فيقال: (عبَق يعبِق) مثل (ضرَب).

- من الخطأ الشائع قول بعضهم: (فلان يسْكُر) بضم الكاف، وإنما هي (يسْكَر) بالفتح.

- قولهم: (يأمَل) بفتح الميم خطأ. والصواب (يأمُل) بضمِّها.

- قولهم: (كسِب يكسَب) خطأ. والصواب (كسَب يكسِب)، قال تعالىٰ: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة: ١٣٤] وقال: ﴿وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [البقرة: ٧٩]. وأحسبهم حملوها علىٰ (خسِر يخسَر) ليزدوِجا. وهذا تعليلٌ لخطئِهم لا تسويغٌ له.

- قولهم: (لعَقه) بفتح العين خطأ. والصواب (لعِقه) بكسرها.

- يقولون: (معين لا ينضَب) بفتح الضاد. والصواب (ينضُب) بالضم، وماضيه (نضَب) بالفتح. وحكىٰ المعافىٰ بن زكريا (ت٣٩٠) وغيره (ينضِب) بالكسر أيضًا.

- من الخطأ الشائع قولهم: (ثبُتَ هذا الأمر) بضم الباء. والصواب (ثبَتَ)

(١) في ما تلحن فيه العامة.

نُشر في تويتر في أوقات متفرقة.

بفتحها.

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (ينعِي) بكسر العين. والصواب (ينعَى) بفتحها.

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (أنا أعتَب عليك) بفتح التاء. والصواب (أعتِب) أو (أعتُب) بكسر التاء أو ضمّها.

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (حنَث في يمينه) بفتح النون. والصواب (حنِث) بكسرها. ومضارعه (يحنَث).

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (عبَثَ بالشيء) بفتح الباء. والصواب (عبِثَ) بكسرها.

- من الأخطاء الشائعة قولهم: (يعُجّ) بضم العين. والصواب (يعِجّ) بكسرها.

- قولهم: (يلمَس) بفتح الميم خطأ. والصواب (يلمِس) أو (يلمُس) بكسرها أو ضمها.

- قولهم: (فلان يغُطّ في النوم) بضم الغين خطأ. والصواب (يغِطّ) بكسرها. ومنه قول امرئ القيس:

يغِطّ غطيط البَكر شُدّ خِناقُه ليقتلني، والمرءُ ليس بقتّالِ

- قولهم: (صعَد في السلّم ونحوه) بفتح العين خطأ. والصواب (صعِد) بكسرها.

- قولهم: (هو ينفَخ) بفتح الفاء خطأ. والصواب (ينفُخ) بضمها.

- قولهم: (هو ينزَع) بفتح الزاي خطأ. والصواب (ينزِع) بكسر الزاي سواء أكان بمعنى (يقتلع) أم (ينجذب).

- قولهم: (هو يعذُره) و(اعذُرني) بضم الذال خطأ. والصواب (يعذِره) و(اعذِرني) بكسرها.

- قولهم: (هو يغفَل عن كذا) بفتح الفاء خطأ. والصواب (يغفُل) بضمها، قال تعالى: ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ تَغۡفُلُونَ عَنۡ أَسۡلِحَتِكُمۡ﴾ [النساء: ١٠٢].

-قولهم: (لا يحفَل به) أي: لا يبالي، بفتح الباء خطأ. والصواب (يحفِل) بكسرها.

الفعل (دهس) مسموع فصيح[1]

خطَّأ جمعٌ من الكتَبةِ استعمالَ الفعلِ (دهَسَ) بمعنَى (دعَسَ) وتناذَروه، منهم مصطَفى جواد في «قل ولا تقل» والزعبلاويُّ في «معجم أخطاء الكتَّاب» وأسعد داغر في «تذكرة الكاتب» والعدنانيُّ في «معجم الأخطاء الشائعة» وأبو تراب الظاهري في «كبوات اليراع». وقالَ الشيخُ عليُّ الطنطاويُّ في «قصص من التاريخ»: (وبعض الصحفيين عندنا يتفاصحون فيكتبون: دهَسْتُ. بالهاء بدلَ العين. وذلك خطأ) ا.هـ. ولم أر من المعاصرين من صحَّح هذا اللفظ. وحجّتهم في ذلك أنّهم لم يجدوه في شيء المعاجم. ولعمري لقد صدقوا، غيرَ أنّي وقفت عليه في بيتٍ من الرَّجَزِ للعجَّاجِ، قالَ:

سنابِكُ الخيلِ يصدِّعنَ الأيَرْ
من الصَّفا العاسي ويدهَسْنَ الغَدَرْ
عزازَه ويهتمِرنَ ما انهمَرْ

يصِفُ الخيلَ في انطلاقِها للغزوِ بأنَّها إذا مرَّت بموضعِ أيَرَّ (أي: شديدٍ) من الصَّفا دقَّته حتى يتصدَّعَ، وإذا مرَّت بالغدَرِ (وهو الموضعُ غيرُ المستوي بالأرضِ) دهسته حتى يستويَ بها. كنَى بذلك عن كثرةِ عدَدِها. قالَ الأصمعيُّ

---

(١) في ما تُلحِّن فيه العامة وله وجه.

نُشر في المجلة الثقافية في ١٢/ ٣/ ١٤٣١هـ.

في شرحِه علىٰ هذا البيت: (وقولُه: ويدهَسْن الغدَرْ. يقولُ: إذا مررنَ بموضعٍ صُلبٍ مرتفعٍ تركنَه دَهَاسًا. والدَّهَاسُ: التراب الليِّن ما لا يبلغُ أن يكونَ رملاً) ا.هـ. وكلامُه نصٌّ مبينٌ ينفي مظنَّةَ التصحيفِ. وبنحوِه قالَ أبو عَمْرٍ الشيبانيُّ كما نقلَ عنه أبو منصورٍ الأزهريُّ في «التهذيب».

ووجدته أيضًا في بيتٍ آخر لابنه رؤبة، وذلك قوله:

يدهَسْـــن منـــه عقِـــدًا مدهوســـا

أعرافَـــه والأوعـــسَ الموعوســـا

(ولا غروَ أن يحذو الفتىٰ حذوَ والدِهْ). وهذا التواطؤ بينَ العجَّاجِ وابنِه يدلُّنا بلا شَكٍّ علىٰ صِحَّة هذا اللفظ وأنَّه كانَ من لسانِ هؤلاء القومِ وإن كانَ العلماءُ لم يقيِّدوه في ما قيَّدوا في المعجَماتِ من ألفاظِ اللغةِ.

ووقعَ في «أمالي أبي عليٍّ»: (وروَىٰ أبو عبيدة عن أبي زيدٍ: هضضتُه أهضُّه هَضًّا ودهَستُه والشيءُ دهيسٌ). وهذا الكلامُ ظاهِرُه إثباتُ (دهسَ) من طريقٍ أخرَىٰ لولا أنَّ فيه تصحيفينِ، أولُهما: أنَّ روايةَ أبي عبيدةَ عن أبي زيدٍ لا تصِحُّ لأنَّه كانَ قرْنًا له ولِدةً من لِدَاتِه، وما روَىٰ عنه قطُّ. والصوابُ (وروَىٰ أبو عبيدٍ عن أبي زيدٍ). وهو القاسم بن سلامٍ. وهو كثيرُ الرِّوايةِ عنه في «الغريبِ المصنَّف» و«غريبِ الحديث» و«الأمثالِ». وثانيهما: أنَّ (دهسْتُه) مصحَّفةٌ عن (وهسْتُه) بالواوِ. والنصُّ ثابتٌ علىٰ الصَّوابِ في «الغريب المصنَّفِ». وإذن فلا يبقىٰ شاهِدًا علىٰ هذا الفِعلِ غيرُ بيتِ العجَّاجِ.

فأمَّا وجهُه مِن الاشتقاقِ فإنَّهم قالوا: (دهِسَ الشيءُ يدهَسُ دُهسَةً فهو

أدهسُ وجمعُه دُهْسٌ). وهو لونٌ من الألوانِ. ولَمَّا كانَ هذا اللونُ أكثر ما يكونُ صفةً للمكانِ السَّهلِ الذي يثقلُ المشيُ فيه اشتَقُّوا له منه فرعًا من طريقِ (التخصيصِ بالزِّيادةِ) فقالوا: (رملٌ دَهْسٌ ودَهاسٌ) بمعنَىٰ (سَهلٌ يثقلُ المشيُ فيه)، وكأنَّهم بنَوه علىٰ (فعُل يفعُل) وإن كانَ لم يُسمعْ لأنَّ (فعْلاً) و(فَعالاً) من أبنيةِ الصفاتِ المشبَّهةِ لـ(فعُل يفعُل) كـ(سَهْل) و(جَبان). فيكونُ قولُهم: (دهسَه) بمعنَىٰ (ليَّنَه حتىٰ جعلَه سَهلاً مستويًا بالأرضِ) كما قالوا: (وطِئه فوطُؤ). فإذا قلتَ: (دهسَتْه السيَّارةُ) كانَ هذا استعارةً مكنيَّةً، كأنَّك شبَّهتَ الإنسانَ بالأرضِ. وقد بقِيَ في هذه المسألةِ موضعٌ للنظرِ فيهِ مَرادٌ. وهو أنَّه لم يبلغنا من السَّماعِ إلا المضارعُ، فما ماضيه؟ أ(دهَسَ) هو أم (دهِسَ)؟ إذ جائز أن يكونَ من بابِ (فتَحَ) لأنَّه حلقيُّ العينِ وجائِز أن يكونَ من بابِ (فرِحَ). والصوابُ عندي أن يكونَ من البابِ الأوَّلِ بابِ (فتحَ) لكثرتِه في المتعدِّي. والحملُ علىٰ الكثيرِ أولَىٰ.

وبِهذا يتبيَّنُ صِحَّة قولِ المعاصرين: (دهَستْه السيارةُ تدهَسُه دهْسًا).

وهم زعبلاوي في حكاية ضم ذال (يعذر)[1]

المسموع في مضارع (عذره) هو (يعذِره) بكسر الذال ليس غير. غير أن صلاح الدين زعبلاويّ زعم في «معجم أخطاء الكتاب ٣٩٢» أن الضمّ مسموع ، ونقلَ عن ابن سيدةَ في «المخصّص ١٣/ ٨١، ط بولاق» أنه قال: (عذرته أعذِره بالكسر وأعذُره بالضمّ عذرًا ومعذِرة بكسر الذال ومعذَرة بفتحها، حكاه سيبويه). وقد رجعت إلى الكتاب فوجدتّ الكلام فيه: (عذرته أعذِرُه عذرًا ومعذِرة ومعذَرة بالفتح، حكاها سيبويه)، وليس فيه نصّ على الكسر ولا الضمّ.

وعلى ما في فعله من شناعة التصرّف في النقل بزيادة ألفاظ (بالكسر) و(بالضمّ) و(بكسر الذال) فإن منشأ وهمه أن ضمة الراء في (أعذِرُه) تقدمت قليلاً فحسِبها على الذال. وفي هذه الطبعة نظائرُ غيرُ قليلةٍ تقدمت فيها الحركةُ على الحرف الذي هي له وكأنّ ذلك من سِنْخ نضْدِ بولاق للشَّكل. وانظر مثلاً لفظ (المعْذُرة) في السطر الذي يليها وتقدُّمَ ضمتها على الذال.

ولا يجوز أن يُدّعى أن الضمة واقعة على الذال لا الراءِ لأدلة، منها:

١- أن ابن سيدةَ لو عرف الضم لنصّ عليه أو لعطف أحد الوجهين على

---

(١) في ما تلحن فيه العامة.

نُشر في تويتر في ٧/ ٤/ ١٤٣٤هـ.

الآخر مضبوطًا فقال: (أعذِره وأعذُره) كما هي عادته. وانظر مثلاً ما قاله في (عكف) ص ٩٠ من الجزء نفسه.

٢- أنه ذكر هذه الكلمة في «المحكم» مكسورة ولم يشر إلى الضم.

٣- أنا لم نجد العلماء قديمًا وحديثًا حكوا فيها غير الكسر.

فأما نسبة الزعبلاوي الضم إلى «القاموس» فوهم آخر لا أدري كيف كان. وانظر كلام الزبيدي في «التاج».

وأما نسبته ثبوت الضمّ إلى «اللسان» فإن الضمّ مقحم عليه وليس هو في أصله.

وعلى أنه لو وُجِدت الذال مضبوطة بالضمّ في بعض هذه الكتب فإنه لا يجوز أن يحتج به إلا ببرهان صريح غيرِ مُخلِف لأن من المحتمل أن يكون تصحيفًا من النساخ أو المحققين أو تصرُّفًا منهم. وهذا كثيرٌ جدًّا.

❀ ❀ ❀

عضو أم عضوة؟ ومسائل أُخَر[1]

نصَّ مجمعُ اللغة العربيةِ بالقاهرةِ علىٰ هذا القَرار: (لا يجوزُ في ألقابِ المناصبِ والأعمالِ اسمًا كانَ أو صفةً أن يّوصفَ المؤنّثُ بالتذكيرِ، فلا يقالُ: فلانة أستاذ، أو عضو، أو رئيس، أو مدير)[2].

وفي هذا القرار من الخلط ما لا يخفَىٰ.

وأنا مبتدئ بتفصيل هذه المسألة بذكرِ ما هداني إليه الاستقراءُ أوَّلًا:

الأسماءُ نوعانِ: جامدةٌ، ومشتقةٌ، فأما المشتقةُ فالأكثر فيها أن يُفصَلَ مؤنَّثُها عن مذكرِها بالتاءِ أو بغيرِها من علاماتِ التأنيثِ نحوُ: (ذاهب وذاهبة). وربَّما لزمتِ العربُ تذكيرَه في بعض الأبنيةِ كـ(فَعول) بمعنىٰ (فاعل) وكـ(مِفعال). فأما إذا كانَ معنىٰ المشتقِّ من ما يغلبُ أن يقومَ بالمذكَّرِ فإنَّ لكَ فيهِ وجهينِ: أحدُهما أن تجرِّدَه من التاءِ مطلقًا. والآخرُ أن تبقيَه علىٰ الأصلِ فتفصلَ مؤنّثَه عن مذكرِه بالتاءِ. والأولُ أحسنُ. ومن أمثلةِ هذا الضربِ

---

(١) في ما تلحن فيه العامة.

نُشر في ملتقىٰ أهل اللغة في ١٢/ ٥/ ١٤٣٠هـ وفي موقع الألوكة في ١٤/ ٥/ ١٤٣٠هـ وفي مجلة العرب عدد المحرم وصفر ١٤٣١هـ.

(٢) في أصول اللغة ٣/ ٥٩، والقرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ٥٠٨ - ٥١٠. وانظر أيضًا: لجام الأقلام لأبي تراب الظاهري ٢٢٣ - ٢٢٥، ومعجم أخطاء الكتاب للزعبلاوي ١٣ – ١٤ و ٤٠٤ – ٤٠٥.

قولك: (الشاهد والشاهدة) و(أمير المؤمنين وأميرة المؤمنين) و(الوكيل والوكيلة) و(الرئيس والرئيسة) و(المُدير والمُديرة).

وأما الجامدةُ فإن كانت من مَّا له مذكرٌ ومؤنثٌ حقيقيانِ فإنه يجِبُ تأنيث مؤنثه وتذكير مذكره. وقد استعملَ العربُ لذلك ثلاثةَ أوجهٍ:

الأولُ: أن تفصلَ المؤنثَ عن المذكرِ بلفظٍ يخالفُه كما قالوا: (حمار وأتان) و(تيس وعنز). وهو الأكثرُ.

الثاني : أن تفصِل المؤنثَ عن المذكر بالتاءِ كما تفعلُ في المشتقِّ. ومن ذلكَ (أسَد وأسدة) و(حمار وحمارة).

الثالث: أن تجعلَ للمذكر والمؤنث لفظًا واحدًا إمَّا مختومًا بالتاءِ وإما غيرَ مختومٍ، فمن الأولِ نحوُ (فرس). ومن الثاني نحوُ (حمامة). وللتفصيلِ في هذا والتعليلِ مَقامٌ آخرُ.

وأما الاسمُ الجامدُ الذي ليسَ له مذكرٌ ومؤنّثٌ حقيقيانِ فإنَّ العربَ تستعملُ له لفظًا أو ألفاظًا ولا تلتزمُ فيهِ وجهًا، فربما جعلوه مذكَّرًا نحو (قَلَم) و(قمَر). وربما جعلوه مؤنثًا إما تأنيثًا بعلامةٍ نحو (ظُلْمة) أو بغيرِ علامةٍ نحو (شمس). وربما جعلوه مذكّرًا مؤنثًا نحو (حالٍ) و(دِرْعٍ). وهذا الضربُ - أعني غيرَ الحقيقي - ليسَ له وجهٌ ثابتٌ في لُغاتِ العالَمِ، بل هيَ في أمرٍ منه مختلِفٍ.

فهذا سبيلُ الاستقراء قدَّمناه إليكَ موجَزًا.

أما بيانُ وجهِ القياسِ في ذلكَ فنقولُ:

لا يخلو ما يرِدُ عليك أن يكون أحدَ ضربينِ:

الضربُ الأول: أن يّكون لفظًا مشتقًّا، وهو هنا اسما الفاعل والمفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة، أو لفظًا موافِقًا في معناه لمعنَىٰ المشتقِّ كـ(أستاذ) و(تلميذ)، ألا ترَىٰ أن معنَىٰ (أستاذٍ) (معلِّم)[1]، ومعنىٰ (تلميذٍ) (متعلِّم)[2].

---

(١) هو لفظٌ معرّب عن الفارسية، أصلُه (أُستاد). ولم يرِد في شيءٍ من شعر الجاهليين، انظر: اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعرّي ١/ ٢٧، والمعرّب للجواليقي ٢٥، تح شاكر، وتاج العروس (س ت ذ)، وكتاب الألفاظ الفارسية المعربة لأدي شير ١٠، وتفسير الألفاظ الدخيلة لطوبيا العنيسي ٢.

(٢) هو لفظٌ معرَّبٌ عن العبرانيةِ، أصلُه (تَلْمِيد)، ومعناه (متعلِّم). وقيلَ: هو معرَّبٌ عن غيرِها. وقد وردَ في قليلٍ من الشعرِ الجاهليِّ بالدالِ والذالِ وبحذفِها، إذْ كان أصلُه أعجميًّا، والعربُ تتصرَّفُ في الكلِمِ الأعجميِّ ما لا تتصرَّف في غيره. واستعملوُه بمعنىٰ (الخادم عند صاحب الصنعة المعين له) من قِبَلِ أن الخِدمة تعلُّمٌ أو من لازمِها التعلُّم. ومعنَىٰ (التعلُّم) في العبرانيَّةِ عامٌّ. أمَّا معناه في العربيَّة قديمًا فمخصَّصٌ كما ترَىٰ. وقد توسَّعَ المتأخِّرون فيهِ فأصبحَ (المتعلِّم) بإطلاقٍ وأجروه مُجرىٰ الأسماء كما فعلوا في (صاحبٍ) ونحوِه. وانظر: «شرح مقامات الحريري» للشريشي تح محمد أبو الفضل إبراهيم ١/ ٧٠، و«المعرّب» للجواليقي ٩١، و«رسالة التلميذ» للبغدادي في نوادر المخطوطات تح هارون ١/ ٢٤٣، مع مقدمة المحقق، و«تفسير الألفاظ الدخيلة» للعنيسي ١٨. فإذا أردتَّ تصريفَه قلتَ: (تلمذَه) علىٰ زنةِ (فعلَلَه) إذا جعلَه تلميذًا له، قال أميَّة بنُ أبي الصلتِ:

فمضىٰ وأصعد واستبدَّ إقامةً ... بأُلي قُوَىٰ، فمبتَّلٌ ومتلمَدُ

فـ(تتلمذ له) و(تتلمذَ عليهِ)، فالأُولَىٰ فيها معنَىٰ الخدمةِ والتبعيَّةِ كما تقولُ: (وزرَ له). والثانية متمحِّضة الدِّلالة علىٰ التعلُّم. وإنما عُدِّيت بـ(علَىٰ) إذْ كانت بمعناهُ. أمَّا زعمُ صاحبِ «معجم الأغلاط اللغوية» أنَّ هذا لا يَجوزُ وأن الصوابَ (تلمذَ له) فزعمٌ باطلٌ، ما كان حجتَه فيهِ إلا «محيط =

وهذا الضربُ تنحو بهِ نحوَ ما ذكرنا من تذكيرِ مذكرِه بطرحِ التاءِ وتأنيثِ مؤنثِه بزيادتِها فتقولُ: (أستاذ وأستاذة) و(تلميذ وتلميذة) كما تقول: (قائم وقائمة). والعربُ كثيرًا مَّا تحملُ الشيءَ علىٰ الشيءِ لعُلقةٍ بينَهما في المعنىٰ وإن لم يجرِ لفظُه علىٰ قياسِه كما فعلوا في بعضِ الأسماءِ الجامدةِ في النعتِ والحالِ. ومن مَّا يشهد لهذا أنهم جمعوا الأوَّل منهما جمعَ مذكَّرٍ سالمًا فقالوا: (الأستاذُونَ) إذ كانَ بهذا المعنىٰ. ولولا ذلكَ لما جازَ. ومن مَّن صنَعَ هذا ابنُ قتيبة[1] والحريريّ[2]. ولو جمعتَ (تلميذًا) علىٰ (تلميذِين) لم تكن مخطئًا.

فإن قلتَ:

وأيُّ شيءٍ أجازَ لهم هذا؟

قلتُ:

لأنَّ المحدَثَ إذا صادفَ كلمةً لا يعرِف مذهبَ العربِ في بعض تصاريفِها فإنه يَحملُها علىٰ الكثيرِ الغالبِ. فإن اعترضه وجهانِ أو أزيدُ متقاربان في الكثرةِ حمَلَ الكلمةَ عليهما معًا ولو كانَ أحدُهما أكثرَ كما في مصادر

المحيط» و«أقرب الموارد» و«المتن» و«الوسيط» و«المدّ»! وأزيدُه «رسالة التلميذ». وذلك أنَّ السماعَ لم يرِد إلا بـ(تلمذه) إذا جعله تلميذًا له، فكان القياس أن تكونَ المطاوعة منه علىٰ (تفعللَ) بزيادة التاء لا (فعللَ) كما تقول: (دحرجه فتدحرج) لأن القياسَ إنما يكونُ علىٰ الأكثرِ، وهذا هو الأكثرُ. أمَّا (فعللَه ففَعلل) فلا أعرفه إلا أن يّكون نادرًا.

(١) «أدب الكاتب» ١٨ تح الدالي.

(٢) «مقاماته» ٣١١، ط دار الكتب العلمية.

الثلاثيِّ ومضارعه وأبنية المبالغةِ. و(أستاذ) منَ الألفاظ التي لم يستعملها العربُ، فلما أردنا جمعَها للحاجة المعنوية جمعناها جمعَ تكسيرٍ كما هو القياسُ المطرِد فقلنا: (أساتيذ) علىٰ الأصل و(أساتذة) علىٰ الحذف والتعويضِ. ولما كان معناها معنىٰ المشتقِّ جمعناها أيضًا جمع مذكر سالمًا ولم نكتفِ بأحد الجمعينِ إذْ كانا متقارِبَين في الكثرةِ وكان القياسُ يُجيزُهما معًا كما قالوا: (راكعون) و(رُكَّع). وهذا الأصلُ في القياسِ يُفهَم من قولِ سيبويه رحمه الله: (وإذا جاء شيءٌ مثلُ «بُرَة» لم تجمعه العرب ثم قِستَ ألحقتَ التاء والواو والنون لأن الأكثر من ما فيه هاء التأنيث من الأسماء التي علىٰ حرفين جُمِعَ بالتاء والواو والنون ولم يُكسَّر علىٰ الأصل)[1].

علىٰ أنَّ زعمَه أنَّ الأكثر من ما فيه هاء التأنيث من الأسماء التي علىٰ حرفين أن يجمع بالتاء والواو والنون ليس صوابًا بإطلاقٍ إذ الكثرة في ما حُذفت لامُه. أمَّا ما حُذِفت فاؤه فلم يُسمع فيه إلا قولهم: (لِدون) و(رِقون) و(حِشون).

ويُفهَم هذا المذهب المتقدِّم من قوله أيضًا: (ولو سميته أيضًا بـ«شية» أو «ظُبة» لم تجاوز «شيات» و«ظبات» لأن هذا اسمٌ لم تجمعه العرب إلا هكذا، فلا تجاوِزنّ ذا في الموضعِ الآخَر لأنه ثَم اسم كما أنه ها هنا اسم. فكذلك فقِس

(١) «الكتاب» ٣/ ٤٠٢، تح هارون.

هذه الأشياء)[1]، وقوله أيضًا: (وأما «عِدةٌ» فلا تجمعُه إلا «عِدات» لأنه ليس شيءٌ مثل «عِدة» كُسِّر للجمع. ولكنك إن شئتَ قلتَ: «عِدون» إذا صارت اسمًا كما قُلتَ: «لِدون»)[2]. وقد أصاب سيبويه في هذا الرأيِ، لكنه أخطأ بما ذكرَ في (عِدة) من وجهين:

الأول: أنه ناقضَ بهذا كلامَه في هذه المسألة، وهو أنَّ الكلمةَ لا يُتجاوَز بها بعد التسمية الجموعُ التي جمعتها العربُ عليها قبل التسمية، قالَ: (ولو سمَّيتَه بـ«شاة» لم تجمع بالتاء ولم تقل إلا: «شياهٌ» لأنَّ هذا الاسم قد جمعته العربُ فلم تجمعه بالتاء) [3]، وناقضَ أيضًا قولَه: (ولا يَجوز «ظبون» في «ظبة» لأنه اسمٌ جُمِع ولم يجمعوه بالواو والنون. ولو كانوا كسَّروا «رُبَة» و«امرأ» أو جمعوه بواو ونون فلم يجاوزوا به ذلك لم تجاوزه)[4]. معَ أنهم قالوا: (ظبون) وأنشدوا:

تعـــــاور أيمانُهـــــم بيـــــنهم   كئـــوسَ المنايـــا بحـــدِّ الظبينـــا

الثاني: أنه ناقضَ بهذا أصلَه الذي احتجَّ به في مواضعَ، وهو (أنَّ الحمل إنما يكون علىٰ الغالب) كما في ادِّعائه أنّك إذا سميتَ رجلاً بـ(اضرب) قطعتَ

---

(١) «الكتاب» ٣/ ٤٠٠.

(٢) «الكتاب» ٣/ ٤٠١.

(٣) «الكتاب» ٣/ ٤٠٠.

(٤) «الكتاب» ٣/ ٤٠١.

همزتَه ولم تصلها لأنَّك نقلتَها من حيِّز الأفعالِ إلىٰ حيِّز الأسماء، والأكثرُ في الأسماء القطعُ[1]. وكما ناقض هذا الأصلَ هنا ناقضه أيضًا في ادِّعائه أنك إذا سميت رجلاً بـ(مِن) لم تغيرها لأنّها تشبه الأسماء نحو (يد، و(دم)[2]. معَ أن (يد) و(دم) قليلةٌ كقلةِ ما ابتدئ بهمزة الوصل من الأسماء.

الضربُ الثاني: أن يّكون لفظًا جامِدًا. وله حالانِ:

الحال الأولىٰ: أن يبلغَك عن العربِ فيه سَماعٌ. فحكمُه أن تستعملَه كما استعملوه ولا تغيّره عن حالِه لاختلافِ المسنَد إليه تذكيرًا وتأنيثًا، بل تطلقُ عليهما لفظًا واحدًا سواءٌ كانَ حقيقةً أم مجازًا.

فأما الحقيقةُ فمعروفةٌ أمثلتُها ولا خلافَ فيها. وأما المجاز فنحوُ قولِهم: (هذا عضو مجمعِ كذا) و(هذه عضو مجمع كذا) إذْ كان هذا اللفظُ يدلُّ في حقيقة وضعِه علىٰ (العظم بلحمه)، ولكنَّ المحدَثينَ عدَلوا بهِ عن ذلك إلىٰ ضربٍ من المجازِ، حينًا من (التشبيه البليغِ) كالذي تقدَّمَ، وحينًا من (الاستعارةِ) إذا حُذف المشبَّه، ألا ترىٰ أنك إذا قلتَ: (هذه عضوُ مجمع كذا)، فكأنما قلتَ: (هذه في المجمعِ مثلُ العضوِ في البدنِ)، فتكونُ شبهتَها بالعضوِ. وذلك أنه يجمعُ بينَهما أنَّ كلاًّ منهما يؤلِّف معَ مثلِه بناءًا تامًّا قائمًا بنفسِه. ثم كثُرَ هذا في كلامِهم حتىٰ أصبحَ حقيقةً عُرفيَّةً، فلذلك يمتنعُ أن تقولَ: (هذه

---

(١) «الكتاب» ٣/ ١٩٨، ١٩٩، ٢٥٦، ٣١٩.

(٢) «الكتاب» ٣/ ٢٦٦.

عضوة) لأنك تكونُ شبهتَها بالعضوةِ. وليسَ ذلكَ من كلامِ العربِ.

فإن قلتَ:

أحملُها علىٰ معنَىٰ المشتقِّ كما قالُوا: (مررتُ برجلٍ أسدٍ أبوه) أي: شجاع، و(شربتُ ماءً عسلاً طعمُه) أي: شديد الحلاوةِ.

قلتُ:

لو سلَّمنا أنّ هذا مقيسٌ لم نُسلِّمْ أنَّه يؤنّثُ إذا أسنِدَ إلىٰ مؤنّثٍ أو كانَ وصفًا له إذ لم يردْ في كلامِهم مثلُ هذا. ذلكَ أنَّه وإن ضُمّنَ معنىٰ المشتقِّ فإنه باقٍ علىٰ إرادةِ التشبيهِ، ألا ترَىٰ أنّ معنىٰ قولِك: (هذا رجلٌ حديدٌ) هو (هذا رجلٌ كالحديدِ في الصلابةِ). ومن مَّا يُثبتُ لكَ امتناعَه أنّا لو أجزناه لكانَ لكَ أن تقولَ: (مررتُ برجلٍ بدرةٍ أمُّه) ، و(هذه امرأة بدرةٌ) أي: جميلة كالبدرِ، كما قلتَ: (هذه امرأةٌ عضوةٌ). وهذا بيِّنُ القبحِ والفسادِ. ومن مَّا يُثبتُ لك ذلك أيضًا أنك لا تجمعُ (عضوًا) إذا أردتَّ بهِ العاقلَ جمعَ مذكر سالمًا فتقول: (عضوون).

الحالُ الثانية: أن لا يبلغَك عن العربِ فيهِ سَماعٌ.

ولا أعرفُ من هذا إلا ما مؤنَّثُه غيرُ حقيقيٍّ. وحكمه أن تلتزمَ تذكيرَه لأن التذكيرَ هو الأصلُ. ولذلكَ يُخطِئ بعضُ الناسِ فيؤنثُ (الكمبيوتر).

فإن قلتَ:

ألا ترَىٰ أنَّه بمعنىٰ (الآلةِ)؟

قلتُ:

ألا ترَىٰ أنتَ كذلكَ أنّه بمعنىٰ (الجَهاز)؟ وليسَ أحدُهما بأولَىٰ من الآخرِ. وإذْ ثبتَ أن العربَ لا تستنِد في تذكيرِ ما كانَ كذلكَ وتأنيثِه إلىٰ علةٍ بيِّنةٍ فإنه ليسَ لنا أن نقيسَ علىٰ شيءٍ من ذلكَ، ألا ترَىٰ أنهم أنثوا (الشمس) وذكروا (القمر) لغيرِ علةٍ ظاهرةٍ وإن كنتَ لو فتشتَ واجدًا علةً، غيرَ أنها علةٌ غيرُ موجبةٍ، يبيِّنُ لكَ ذلكَ اختلافُ لغاتِ الأممِ في تذكيرِ ما كانَ كذلكَ وتأنيثِهِ. فلمَّا عدِمنا العلةَ الظاهرةَ امتنعَ علينا القياسُ لأنك لا تقيسُ علىٰ الشيءِ حتىٰ تعرفَ علتَه.

فإن قلتَ:

لا أقيسُ عليهِ قِياسَ علةٍ، ولكن قياسَ شبهٍ، أشبِّهُهُ بـ (الآلةِ) من جهةِ المعنَىٰ.

قلتُ:

ليسَ للمحدَثِ أن يقيسَ قياسَ شبهٍ إلا في المواضعِ التي طردتْها العربُ كالفعلِ المضارعِ إذ شبهوه بالاسمِ فأعربوه، ألا تَرىٰ أنه ليس شيءٌ إلا هو يشبه غيرَه من وَّجهٍ أو وُّجوهٍ، فلو أخذنا بالقياسِ في ذلكَ لأفضَىٰ بنا هذا إلىٰ اضطرابِ الأصولِ وانتقاضِ عُقدِ القياسِ. ولذلك لو شبهتَ (الكمبيوتر) بـ(الآلةِ) لأنه أحدُ أفرادِها للزمَك أن تشبهَه بـ(الجهاز) لأنه أحدُ أفرادِه أيضًا فتذكرَه وتؤنّثَه في حالٍ. وهذا فاسِدٌ. أمَّا خبرُ الأعرابيِّ الذي أنّثَ (الكتاب) حملاً علىٰ (الصحيفة) فشاذ. ولو أجزنا ذلك لكانَ لكَ أن تذكِّرَ كلَّ مؤنّثٍ لأنه ليسَ شيءٌ من الموجوداتِ إلا هو يقبلُ أن تُئَوّلَه بمعنىٰ (شيء). وهذا لازمٌ لا

يصِحّ. وإذا امتنعَ امتنعَ ملزومُه.

فإذا امتنعَ قياسُ العلة وقياسُ الشبهِ وجبَ عليكَ الحملُ علىٰ الأصلِ في الأسماءِ، وهو التذكير، فتُذكر لفظَ (الكمبيوتر). ومثلُه أيضًا لفظُ (الإنترنت)، فإنه مذكر، وتأنيثُه خطأ.

وبذلك يتبيَّن أنَّ ما سُمِعَ عن العربِ وجبَ التزامُه، وامتنعتِ الصيرورةُ حينَ إذٍ إلىٰ القياسِ. فأما ما لم يبلغنا عنِ العرب فيه سماعٌ فإنا نحملهُ علىٰ أشبهِ شيءٍ بهِ. ويُخْطِئ من يّظنّ أن الأصلَ في مفرداتِ العربيةِ وأحوالِ أبنيتِها القياسُ، بلِ الأصلُ فيها السّماعُ. والقياسُ إنما هو سبيلٌ إلىٰ إدراكِ مذاهبِ العربِ متىٰ ما عُدِم السماعُ.

وبما تقدَّمَ بيانُه يظهرُ أنَّ المجمعَ خلطَ بينَ هذه المسائلِ وجعلَ حُكْمَها واحدًا معَ أنّ حكم (رئيس) غيرُ حكمِ (أستاذ) وحكمَ (أستاذ) غيرُ حكم (عضو).

قلة الاستفادة من القرآن في اختيار الألفاظ والأساليب الفصيحة[1]

كثيرٌ من مّن يحفظ القرآن ويقرؤه بكرة وعشيًّا لا ينتفع به في اختيار اللفظ الجيّد والأسلوب العالي.

فمن ذلك أنهم يقولون: (وصلك). وفي القرآن ﴿لَن يَصِلُوٓاْ إِلَيْكَ﴾ [هود: ٨١].

ويقولون: (رياء) بالياء. وقرأ أكثر القراء ﴿رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢٦٤] بالهمز.

ويقولون: (مفاتيح). وفي القرآن ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾ [القصص: ٧٦].

ويقولون: (أحفاد). وفي القرآن ﴿بَنِينَ وَحَفَدَةً﴾ [النحل: ٧٢].

ويقولون: (استغاث به). وفي القرآن ﴿فَٱسْتَغَٰثَهُ﴾ [القصص: ١٥].

ويقولون: (يعُضّ) بضم العين. وفي القرآن ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ﴾ [الفرقان: ٢٧] بفتحها.

ويقولون: (كسِب) بكسر السين. وفي القرآن ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ [البقرة:

(١) في قضية التصحيح اللغوي.

نُشر مفرّقًا في تويتر وفسبك في أوقات مختلفة. وبعضه لم يُنشر من قبل.

١٣٤] بفتحها.

ويقولون: (يكسَب) بفتح السين. وفي القرآن ﴿ وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً ﴾ [النساء: ١١٢] بكسرها.

ويقولون: (حرِصت) بكسر الراء. وفي القرآن ﴿وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء: ١٢٩] بفتحها.

ويقولون: (تحرَص) بفتح الراء. وقرأ أكثر القراء ﴿ إِن تَحْرِصْ عَلَىٰ هُدَىٰهُمْ ﴾ [النحل: ٣٧] بكسرها.

ويقولون: (خطَف) بفتح الطاء. وقرأ أكثر القراء ﴿ إِلَّا مَنْ خَطِفَ ٱلْخَطْفَةَ ﴾ [الصافات: ١٠] بكسرها.

ويقولون: (يخطُف). وقرأ أكثر القراء ﴿فَتَخْطَفُهُ ٱلطَّيْرُ ﴾ [الحج: ٣١].

ويقولون: (صلُح). وقرأ عامة القراء ﴿وَمَن صَلَحَ مِنْ ءَابَآئِهِمْ ﴾ [غافر:٨].

ويقولون: (ينزَع ثيابه). وفي القرآن ﴿يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ [الأعراف: ٢٧].

ويقولون: (يغفَل). وفي القرآن ﴿وَدَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ ﴾ [النساء: ١٠٢].

ويقولون: (عجِزت) بكسر الجيم. وقرأ جمهور القراء ﴿قَالَ يَـٰوَيْلَتَىٰٓ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَـٰذَا﴾ [سورة المائدة:٣١] بفتحها.

ويقولون: (أشغلني). وفي القرآن ﴿شَغَلَتۡنَآ أَمۡوَٰلُنَا﴾ [الفتح: ١١].

ويقولون: (أرجعه). وفي القرآن ﴿ فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ ﴾ [التوبة: ٨٣] و﴿ثُمَّ ٱرۡجِعِ ٱلۡبَصَرَ﴾ [المُلك: ٤].

ويقولون: (أوقفَه). والأفصح (وقفَه يقِفُه). وفي القرآن ﴿ وَقِفُوهُمۡ ﴾ [الصافات: ٢٤].

ويقولون: (خاف منه). والأفصح (خافه). وفي القرآن ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم ﴾ [النحل: ٥٠].

ويقولون: (حذّرته منه). والأفصح (حذّرته إياه). وفي القرآن ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفۡسَهُۥ﴾ [آل عمران: ٢٨].

ويقولون: (شكرته). وفي القرآن ﴿وَٱشۡكُرُواْ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢].

ويقولون: (نصحته). وفي القرآن ﴿وَأَنصَحُ لَكُمۡ﴾ [الأعراف: ٦٢].

ويقولون: (أغاظه يُغيظه). وفي القرآن ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلۡكُفَّارَ﴾ [الفتح: ٢٩].

ويقولون: (أنقصه يُنقصه). والأفصح (نَقصه يَنقصه). وفي القرآن ﴿ثُمَّ لَمۡ يَنقُصُوكُمۡ شَيۡـٔٗا﴾ [التوبة: ٤] و﴿أَوِ ٱنقُصۡ مِنۡهُ قَلِيلًا ٣﴾ [المزَّمل: ٣] و﴿وَإِنَّا لَمُوَفُّوهُمۡ نَصِيبَهُمۡ غَيۡرَ مَنقُوصٖ ١٠٩﴾ [هود: ١٠٩].

ويقولون: (سخر به). وفي القرآن ﴿إِن تَسۡخَرُواْ مِنَّا﴾ [هود: ٣٨].

ويقولون: (أنفَخ). وفي القرآن ﴿فَأَنفُخُ﴾ [آل عمران: ٤٩].

ويقولون: (يعبّر الرؤيا) بالتشديد. وفي القرآن ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴿٤٣﴾﴾ [يوسف: ٤٣] بالتخفيف. واسم الفاعل منه (عابر). وكأن العامة عدلوا عن ذلك إلىٰ لفظ (معبِّر) حملًا علىٰ (مفسِّر) لأنه بمعناه، أو أرادوا الفرق بينه وبين نحو قولهم: (عابر سبيل).

ويقولون: (يستحِي). وقرأ عامّة القراء ﴿لَا يَسْتَحْيِۦٓ أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا﴾ [البقرة: ٢٦].

ويقولون: (أشكي). وفي القرآن ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ﴾ [يوسف: ٨٦].

ويقولون: (نَهْر). وقرأ عامّة القرّاء ﴿مُبْتَلِيكُم بِنَهَرٍ﴾ [البقرة: ٢٤٩] و﴿فِى جَنَّٰتٍ وَنَهَرٍ ﴿٥٤﴾﴾ [القمر: ٥٤].

ويقولون: (هذه البيت). وفي القرآن ﴿فَلْيَعْبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلْبَيْتِ ﴿٣﴾﴾ [قريش: ٣].

ويقولون: (هذه البَلَد). وفي القرآن ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ﴿١﴾﴾ [البلد: ١] و﴿وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ﴿٣﴾﴾ [التين: ٣].

ويقولون: (بئر عميق) فيذكرونها. وفي القرآن ﴿وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [سورة الحج:٤٥]، فأنثها.

ويقولون: (رأسه كبيرة) فيؤنثونه. وفي القرآن ﴿ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُۥٓ إِلَيْهِ﴾ [سورة الأعراف:١٥٠]، فذكّره.

ويقولون: (سأمرّك). وفي القرآن ﴿لَتَمُرُّونَ عَلَيۡهِم﴾ [الصافات: ١٣٧] و﴿مَرُّواْ بِهِمۡ﴾ [المطفّفين: ٣].

ويقولون: (صديق سُوء) فيضمّون السين مع الإضافة. وفي القرآن تُفتَح كلمة (سوء) إذا أُضِيفت في قراءة أكثر القراء، نحو: ﴿عَلَيۡهِمۡ دَآئِرَةُ ٱلسَّوۡءِ﴾ [التوبة: ٩٨] و﴿مَثَلُ ٱلسَّوۡءِ﴾ [النحل: ٦٠] و﴿مَطَرَ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفرقان: ٤٠].

ويقولون: (سأفرَغ لذلك). وقرأ عامّة القرّاء ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ﴾ [الرحمن: ٣١] بضم الراء.

ويقولون: (لعلّي أن أفعل) أو (لعلّني). وفي القرآن ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦﴾ [غافر: ٣٦] و﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ﴾ [القصص: ٣٨].

ويقولون: (هألاء بنينٌ). وفي القرآن ﴿وَخَرَقُواْ لَهُۥ بَنِينَ﴾ [الأنعام: ١٠٠] و﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ﴾ [الكهف: ٤٦].

ويقولون: (هذه سنينٌ). وفي القرآن ﴿أَخَذۡنَآ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ بِٱلسِّنِينَ﴾ [الأعراف: ١٣٠] و﴿تَزۡرَعُونَ سَبۡعَ سِنِينَ﴾ [يوسف: ٤٧].

ويقولون: (يا قومي) و(يا ربّي) ونحوهما بإثبات ياء المتكلّم بعد النداء. وفي القرآن ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجۡنُ﴾ [يوسف: ٣٣] و﴿وَيَٰقَوۡمِ مَا لِيٓ﴾ [غافر: ٤١].

ويقولون: (أحسّ بذلك). وفي القرآن ﴿فَلَمَّآ أَحَسَّ عِيسَىٰ مِنۡهُمُ ٱلۡكُفۡرَ﴾ [آل عمران: ٥٢].

ويقولون: (يأسُره). وقرأ عامة القراء ﴿وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا ﴿٢٦﴾﴾ [الأحزاب: ٢٦].

ويقولون: (استبدلت الثوب القديم بالجديد) فيدخلون الباء على المأخوذ. وفي القرآن ﴿أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ٦١]، فأدخلها على المتروك.

ويقولون: (لا مرية فيه). وفي القرآن ﴿فَلَا تَكُ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [هود: ١٧] و﴿أَلَآ إِنَّهُمْ فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآءِ رَبِّهِمْ﴾ [فُصِّلت: ٥٤].

ويقولون: (يختفي منه). وفي القرآن ﴿يَسْتَخْفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [النساء: ١٠٨].

ويقولون: (عيوني) يعنون جمع (عين) لآلة الإبصار. وهو صحيح، ولكن لم يستعمَل في القرآن في أكثر من ٢٠ موضعًا إلا (أعيُن) نحو ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤] و﴿سَحَرُوٓا۟ أَعْيُنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الأعراف: ١١٦].

ويقولون: (أنا أكفَله) بفتح الفاء. وهي لغة. وفي القرآن ﴿أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾ [سورة آل عمران:٤٤] بالضمّ.

ويقولون: (القُبول) بضم القاف. وفي القرآن ﴿فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ [سورة آل عمران:٣٧] بالفتح.

وزادني أخي النجيب عبد الحميد هوساوي:

ويقولون: (فيه سِعَة). وفي القرآن ﴿لِيُنفِقۡ ذُو سَعَةٖ﴾ [الطلاق: ٧].

ويقولون: (يكاد أن يفعل). وفي القرآن ﴿يَكَادُونَ يَسۡطُونَ﴾ [الحج: ٧٣] من غير (أن).

ويقولون: (أضَلّ الطريق). وفي القرآن ﴿ضَلُّواْ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الفرقان: ١٧].

ويقولون: (يستأذن منه). وفي القرآن ﴿حَتَّىٰ يَسۡتَـٔۡذِنُوهُ﴾ [النور: ٦٢].

ويقولون: (آسفُ له). وفي القرآن ﴿يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤].

ويقولون: (نعتبرهم من الأصدقاء). وفي القرآن ﴿نَعُدُّهُم مِّنَ ٱلۡأَشۡرَارِ ٦٢﴾ [ص: ٦٢].

ويقولون: (نتفرّغ). وفي القرآن ﴿سَنَفۡرُغُ لَكُمۡ﴾ [الرحمن: ٣١] و﴿فَإِذَا فَرَغۡتَ فَٱنصَبۡ ٧﴾ [الشَّرح: ٧].

ويقولون: (نقِمَ الرجل علىٰ فلان) فيكسرون قاف (نقِم) ويعدّونه بـ(علىٰ). وفي القرآن ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ﴾ [البروج: ٨]. وفتحُ القاف هو قراءة عامة القراء.

ويقولون: (يعتذر منك). وفي القرآن ﴿يَعۡتَذِرُونَ إِلَيۡكُمۡ﴾ [التوبة: ٩٤].

ويقولون: (بعيد عنك). وفي القرآن ﴿وَمَا هِيَ مِنَ ٱلظَّٰلِمِينَ بِبَعِيدٖ ٨٣﴾ [هود: ٨٣].

ويقولون: (يخشون منه). وفي القرآن ﴿وَيَخۡشَوۡنَ رَبَّهُمۡ﴾ [الرعد: ٢١].

ويقولون: (لا عِوَجَ فيه). وفي القرآن ﴿لَا عِوَجَ لَهُۥ﴾ [طه: ١٠٨].

ويقولون: (قَسّمَ يُقِسّم) بالتشديد. وفي القرآن ﴿أَهُمۡ يَقۡسِمُونَ رَحۡمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزُّخرف: ٣٢] بالتخفيف.

ويقولون: (ضحِكَ عليه) فيُعدّونه بـ(على). وفي القرآن ﴿مِنَ ٱلۡكُفَّارِ يَضۡحَكُونَ ٣٤﴾ [المُطفِّفين: ٣٤] بتعديته بـ(من).

ويقولون: (انتصروا عليهم) فيُعدّون بـ(على). وفي القرآن ﴿لَٱنتَصَرَ مِنۡهُمۡ﴾ [محمد: ٤] بتعديته بـ(من).

ويقولون: (تأكيد الأمر) بالهمز. وفي القرآن ﴿بَعۡدَ تَوۡكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١] بالواو.

ويقولون: (فلان لوَحدِه) فيُقحِمون اللام. وفي القرآن: ﴿فِي ٱلۡقُرۡءَانِ وَحۡدَهُۥ﴾ [الإسراء: ٤٦] بلا لام.

ويقولون: (ينحَت من الصخر) بفتح الحاء. وقرأ عامّة القرّاء ﴿قَالَ أَتَعۡبُدُونَ مَا تَنۡحِتُونَ ٩٥﴾ [الصَّافات: ٩٥] بكسرها.

ويقولون: (نحن نتألّم) من الرّباعيّ. وفي القرآن ﴿إِن تَكُونُواْ تَأۡلَمُونَ﴾ [النساء: ١٠٤] من الثلاثيّ.

ويقولون: (يميّزه) بالتشديد. وقرأ أكثر القراء ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ﴾ [الأنفال: ٣٧]

بالتخفيف.

ويقولون: (مؤقّت). وفي القرآن ﴿كِتَٰبًا مَّوۡقُوتًا ١٠٣﴾ [النساء: ١٠٣].

ويقولون: (وعدته بالأمر). وفي القرآن ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ جَنَّٰتٍ﴾ [التوبة: ٧٢].

ويقولون: (يحسِده). وقرأ عامة القراء ﴿أَمۡ يَحۡسُدُونَ ٱلنَّاسَ﴾ [النساء: ٥٤].

ويقولون: (أمنيَة) و(أمانٍ) بالتخفيف. وقرأ جمهور القراء ﴿لَا يَعۡلَمُونَ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّآ أَمَانِيَّ﴾ [البقرة: ٧٨] و﴿أَلۡقَى ٱلشَّيۡطَٰنُ فِيٓ أُمۡنِيَّتِهِۦ﴾ [الحج: ٥٢] بالتشديد.

ونقلت الأستاذة عائشة عن الطناحي أنه قال:

(يقول الناس في كلامهم: «كبُر الولدُ يكبُر»، فيضمُّون الباء في الماضي والمستقبل، والصواب بالكسر في الماضي، وبالفتح في المستقبل: (كبِر يكبَر). وهذا يكون في السنِّ والعمر، يقال: (كبِر الرَّجلُ يكبَر كِبَرًا فهو كبير)، أي: طعن في السِّنِّ. ومنه قوله تعالى عن أموال اليتامى والنهي عن أكلها: ﴿وَلَا تَأۡكُلُوهَآ إِسۡرَافٗا وَبِدَارًا أَن يَكۡبَرُواْۚ﴾ [سورة النساء:٦]. أمَّا (كبُر يكبُر) بالضم في الحالتين فليس من السِّنِّ، وإنَّما هو بمعنى عظُم، ضد صغُر، وشواهده في الكتاب العزيز كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقۡتًا عِندَ ٱللَّهِ أَن تَقُولُواْ مَا لَا

تَفۡعَلُونَ ﴿٣﴾ [سورة الصف:٣]، وقوله -عز وجل-: ﴿قُل كُونُواْ حِجَارَةً أَوۡ حَدِيدًا ﴿٥٠﴾ أَوۡ خَلۡقٗا مِّمَّا يَكۡبُرُ فِي صُدُورِكُمۡۚ﴾ [سورة الإسراء:٥٠، ٥١]) انتهىٰ من «مقالاته» (١/ ١٥٥). ثم ذكَر أمثلةً أخرىٰ مضىٰ التَّنبيه عليها في هذا الحديث.

❁ ❁ ❁

الصَّرف

مسائل صرفية متفرقة(١)

- خطّأ الزمخشري إبدال همزة (أئمة) ياءًا صريحة. ولنا أن نحتج له بحجتين: من النقل ومن النظر.

أما النقل فلأن من القراء العشرة من قرأ بالتسهيل، ولكن أكثر علماء القراءات على أنه بين بين لا ياء خالصة.

وأما النظر فلأنه إذا اعتُدّ بالكلمة بعد الإدغام (أئمّة) لا قبله (أأْمِمة) فحقها أن تلحق بباب (أإِنّ). وتسهيله بين بين لا بالياء الخالصة.

- س: هل يصح قولنا: (توضيت) بمعنى (توضأت)؟

ج: نعم. وقد سمع ذلك أبو زيد الأنصاري عن أبي عمْر الهذلي. وانظر تفصيل هذه المسألة في مقالتي «المساوئ أبالهمز هي أم بالياء؟».

- بعض المتأخرين يطردون قياسية تحويل الماضي إلى باب (فعُل) للمبالغة ثم يفرعون على هذا تحويل مضارعه أيضًا ويولدون له مصدرًا قياسيًّا كما أجاز بعضهم (السيولة) و(الخطوبة) و(الليونة) وغيرها. ولا أرى هذا صحيحًا، فالثابت عن العرب إنما هو تحويل الماضي فقط إلى باب (فعُل) في باب المدح والذم فقط على خلاف بين النحاة في قياسية ذلك.

- س: هل يجوز الجمع بين الساكنين في مثل (جاء مدرسُوْ الْجامعة) خشية

(١) نُشر في ملتقى أهل اللغة وتويتر وفسبك وآسك في أوقات مختلفة.

التباسه بالمفرد إن حذفنا أول الساكنين؟

ج: نعم، يجوز ذلك. وقد جمعت العرب بين الساكنين في ما لا لبس فيه إمعانًا في البيان نحو (التقت حلقتاْ الْبطان) و(له ثلثاْ الْمال)، فلأن يكون ذلك في ما فيه لبس أولى وأوكد.

- يجوز في واو الجماعة المفتوح ما قبلها إذا لقيها ساكن نحو (رجوا الخير) خمس لغات:

١- الضم. وهو لغة قريش وأكثر العرب. وهو الأفصح، فتقول: (رجَوُ الخير).

٢- الكسر، (رجَوِ الخير).

٣- الفتح، (رجَوَ الخير).

٤- إبدالها همزة، (رجَؤُ الخير)، لغة لقيس.

٥- حذف الواو وضم ما قبلها (رجُ الخير).

- لا يجتمع في حشو الشعر ساكنان إلا في عروض المتقارب. ولك أن تتخلص من ذلك بأحد ثلاثة أوجه:

١- إبدال أولهما همزة مفتوحة، (الضأَلّون). وهو أفصحها.

٢- حذف ثانيهما (الضالُون). ومنه:

فنعلفهـــــا دوابَ المســـــــلمينا

٣- فك الإدغام (الضالِلون). ومنه:

وإن رأيـــت الحجـــج الـــروادِدا

أي الرُّوادّ. وهما ضرورة.

- س: ما الصحيح في نطق (الترضىٰ) في بيت الفرزدق:

ما أنت بـالحكم الـترضىٰ حكومتـه

أهو (الْترضىٰ) بالإظهار أم (التُّرضىٰ) بالإدغام؟

ج: نصّ ابن هشام علىٰ أن اللام مدغمة، فتقول: (التّرضىٰ)، وخطّأ الإظهار. وأرىٰ الإظهار جائزًا أيضًا علىٰ أن تكون (ال) هذه بقية (الذي) الموصولة - وهو قول السيرافي والرضي، وهو الذي أراه راجحًا-. ولازم هذا القول جواز الإظهار والإدغام كما في قوله: (هل تنقمون)، ووجوبُ رسمها مفصولة (ال تُرضىٰ).

- س: يستعمل الزبيدي في «التاج» لفظ (قلاقة) كقوله: (في عبارة المصنف قلاقة ظاهرة)، فهل هو صحيح؟

ج: لا أراه صحيحًا لأن مصدر (قلِق) هو (القلق). وهو القياس أيضًا. ولم يُسمع (القلاقة). وكأنه قاسه علىٰ ضده، وهو (السلاسة). وإلحاق الشي بضده لا ينقاس، فلا يقال مثلًا: (فُرْح) حملًا علىٰ (حُزن).

- س: أيٌّ أجود (أشرُف بزيارتك) أم (أتشرّف بزيارتك)؟

ج: (أتشرّف) أجود لأن بناء (فعُل) دالّ علىٰ الغرائز اللازمة، فإذا قلتَ: (أشرُف) فكأنك لم تكن شريفًا حتىٰ زارك. أما إذا قلت: (أتشرّف) فكأن

زيارته (شرّفتك) أي ضاعفتْ في شرفك الثابت لك أصلُه فـ(تشرّفتَ) بها، فبناء (تفعّل) هنا لمطاوعة (فعّله).

- لم أر من قال من العلماء بقياسية بناء (أفعولة). وقد استقريت كثيرًا من المسموع منه فظهر لي أنه ينقاس في ما يدل علىٰ لهو أو باطل أو نحوهما مثل أحجية وأحدوثة وأرجوحة وأرجوزة وأضحوكة وأكذوبة وألعوبة ونحوها. ومن المولّد الصحيح الأقصوصة والأنشودة.

- أجاز الجرمي والزجاج إبدال الهمزة ياءًا خالصة في نحو (قائل) و(بائع) و(رسائل). ونصّ كثير من العلماء علىٰ أن هذا لحن.

- أجاز ابن جني همز واو (داوود)، فتقول: (داؤود). ومنعه الأكثرون. قلت: ولكن قراءة القرآن بذلك خطأ إذ لم يقرأ به أحد. ويجوز حذف إحدىٰ الواوين رسمًا فيُكتب (داود).

- قال ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في «شافيته»: (وكوجوب الفتح في نحو رُدَّها، والضمِّ في نحو رُدُّهُ، علىٰ الأفصح. والكسر لُغَيَّةٌ. وغُلِّط ثعلبٌ [(ت٢٩١هـ)] في جواز الفتحِ) أي في جواز أن يقال: (رُدَّهُ)).

قلت: يريدُ قوله في «الفصيح»: (وازررْ عليك قميصَك وزُرَّه وزُرُّه وزُرِّه). والحقّ أن ثعلبًا مسبوقٌ إلىٰ حكاية الفتح، فقد ذكر ذلك قبلَه قطربٌ (ت بعد ٢١٠هـ) في «معانيه ل٧٧٨٣»، فليس هذا الأمر من تفرُّداتِه.

- يجوز في أعلام البلدان والأماكن التذكير علىٰ معنىٰ المكان، والتأنيث علىٰ معنىٰ البقعة فتقول (هذا العراق، وهذه العراق) و(هذا نجد، وهذه نجد).

- بناءُ العرب مصدرَ (عبَرتُ الرؤيا) علىٰ (عِبارة) بزنة (فِعالة) دليل علىٰ أنها صناعة ومهنة لأنه يكثر مجيء هذا الوزن في هذا المعنىٰ.

- (فَم) علىٰ زِنة (فَع). وفي تعيين اللام المحذوفة قَولان، أحدُهما أنَّها هاءٌ، والأصلُ (فَوْهٌ)، فلمَّا حُذِفت الهاءُ أبدِلت الواو ميًا. والآخَر أنَّها ميمٌ، والأصلُ (فمٌّ). وهي لغةٌ حكَاها اللِّحياني (ت٢٢٠هـ) وابن السكِّيت (ت٢٤٤هـ)، وأنشدَ:

يـا ليتهـا قـد خرجَـت مـن فمِّـهِ

وليست بدَلاً من الواوِ بدليلِ قولِهم في الجمعِ (أفمَام). ولو كانَت بدَلاً لكانَ الوجه أن لا يعتدّ بها في الجمع.

وعلىٰ ذلك يكون لهذه الكلمةِ جذرانِ (ف و ه) و(ف م م). وذكروا أيضًا جذرين آخَرين، وهما (ف م و) و(ف م ي) لقولهم: (هذا الفما) وتثنيته علىٰ (فموان) و(فميان). وهذا الاتفاق بينها في المعنَىٰ مع افتراقِ أصولها سُنَّة معروفةٌ من سنن العربيَّة. وقد سماها ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ) في «خصائصه» (تصاقبَ الألفاظ لتصاقب المعاني).

وأما (فُوك) فوزنُها عندَ مَن يرىٰ أن إعرابها بالحروفِ، وهو هشام (ت٢٠٩هـ) ومَن تبِعه أو بالحركات الظاهرة علىٰ ما قبلَ هذه الحروف وأنَّ هذه الحروفَ إشباعٌ، وهو المازنيّ (ت٢٤٧هـ)، هو (فُوْكَ) علىٰ مِثال لفظِها، وذلكَ أنها إذا كانت دليلاً علىٰ الإعراب فإنَّها تكونُ زائدةً كألف (الرجلان)

وواو (المسلمون)، ولا يصِحّ أن تكونَ من بِنية الكلمة. وكذلك إذا كانت إشباعًا لحركة ما قبلها. وأمَّا مَن يرىٰ أنَّ إعرابها بالحركاتِ المقدَّرة علىٰ هذه الحروف، وهو سيبويه (ت١٨٠هـ) وغيرُه فإنَّ وزنَها علىٰ مذهبِهم (فُعْلَ) لأنَّها أصلٌ.

❀ ❀ ❀

مسائل متفرقة في التصغير[1]

- س: ما تصغير كلمة (اضطراب)؟

ج: (اضطراب) علىٰ ستة أحرف قبل آخرها حرف لين، فيجب ردّها إلىٰ خمسة أحرف لتصغَّر علىٰ بناء (فُعيعيل)، فتحذف همزة الوصل لأنها حرف زائد. وإنما كانت أولىٰ بالحذف لأنك تحرك الحرف الثاني بعد التصغير فتسقط الحاجة إليها. ثم تردّ الطاء المبدلة من التاء إلىٰ أصلها لزوال علة إبدالها طاءً، وذلك أن من شروط إبدالها إسكانَ الضاد، وقد تحرّكت بالتصغير فاحتُمل التنافر بين إطباق الضاد وانفتاح التاء لحَجز الحركة بينهما، فتقول: (ضُتَيريب).

وثعلبٌ يرىٰ إبقاء همزة الوصل وحذف الطاء لأنها أقرب إلىٰ الطرف فيصغرها علىٰ (أُضَيريب).

والأول أصحّ.

- س: هل يجوز تصغير كلمة (رِواية) مع أنها مصدر؟ وما هو؟

ج: (الرِّواية) في الأصل مصدر (روَىٰ يَروي). وقد منع بعضهم تصغير المصادر إلا إذا انتقلت إلىٰ العلمية أو صارت اسمًا غيرَ مصدر. والصحيح جواز تصغيرها مطلقًا إن احتمل المعنىٰ كما يجوز علىٰ الصحيح جمعها. ولا متعلَّق لهم في دلالتها علىٰ القليل والكثير لأن المتكلم قد يحتاج أحيانًا إلىٰ النصّ علىٰ

---

(١) نُشر في آسك وتويتر في أوقات مختلفة.

التقليل أو التكثير. وكما لا يمتنع أن تقول: (ضرب قليل) فكذلك لا يمتنع أن تقول: (ضُريب) لأن معناهما واحد.

فأما (الرِّواية) مرادًا بها القصة الطويلة فهي اسمٌ غير مصدر، أصله المصدر لأنها بمعنى اسم المفعول (المرويّة)، فيجوز تصغيرها بلا نُكر. وتُصغَّر على (رُوَيَّة). والأصل (رُوَيِّيَة)، فاجتمعت ثلاث ياءات إحداها ياء التصغير فوجب حذف آخرها. وهذا قانون مطرد من قوانين التصغير.

- س: ما تصغير كلمة (مَقال)؟

ج: تصغيره (مُقيِّل) لأنه رباعي فيُصغّر على موازن (فُعيعِل) فيكون (مُقَيْاِل) فتقع الألف بعد ياء التصغير، وياءُ التصغير تقتضي كسر ما بعدها، فتُبدَل ياءًا.

- القياس تصغير (شيخ) على (شُييخ) لأن عينه ياء. وأجاز الكوفيون تصغيره على (شُويخ). والصواب منعه لأنه لم يُسمع، ولم يبلغنا من نظائره إلا ألفاظ قليلة جدًّا قيل: إنها مسموعة. وفي ثبوتها شكٌّ.

-يُصغَّر (الذي) و(التي) على (اللَّذيّا) و(اللَّتيّا) بفتح اللام شذوذًا. ويجوز (اللُّذيّا) و(اللُّتيّا) بضمّها.

❀ ❀ ❀

مسائل في الاشتقاق[1]

- يجوزُ لكَ الاشتقاقُ من أيام الأسبوع إذا أردتَّ بيانَ الدخولِ فيهِنَّ. ويكونُ ذلكَ علىٰ بِناء (أفْعَلَ) اللازمِ، فتقولُ: (أسبتَ) و(آحَدَ) و(أثْنَىٰ) و(أثْلَثَ) و(أرْبَعَ) و(أخمسَ) و(أجمعَ). وهنَّ قياسٌ. ولم يُسمَعْ منهنَّ إلا اثنتانِ: (أجمعَ)، رواها الفرَّاء في «معاني القرآن»، ولم أجِدها في المعاجم. وربَّما استعملُوها يريدونَ بها انقضاءَ جمعةٍ لا دخولَها مجازًا. والثانيةُ (أسبتَ) كما قرأ الحسنُ: ﴿وَيَوْمَ لَا يُسبِتون لَا تَأْتِيهِمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣]. وقراءة الجمهورِ: ﴿لَا يَسْبِتُونَ﴾. وليست بقياسٍ وإنْ كانتِ الأكثرَ في الاستعمالِ.

وإنما أجَزْنا الاشتقاق من أيَّام الأسبوعِ لأنَّ من سُننِ العربِ أن يَشتقُّوا من غيرِ المصادرِ وإنْ كان ذلكَ لم يكثر كثرتَه في المصادر. وهو علىٰ ضربينِ شاذٍّ ليس له قاعِدةٌ تجمَعُ نِظامَه، ومقيسٍ مطَّرِدٍ يَجوزُ ارتجالُه عندَ قِيام الحاجة المعنويَّة. ومنه مجيءُ (أفْعَلَ) للدلالةِ علىٰ الدخولِ في زمانٍ أو مكانٍ.

فمِن أمثلة المكانِ قولُهم: (أجبلَ) و(أسْهَلَ) و(أحْزَن) و(أتْهَم) و(أنجَد) و(أغارَ) و(أخْيَفَ) و(أعْرَق) و(أعْمَن): إذا دخلَ في (الجبَل) و(السَّهْل) و(الحَزْن) و(تِهامَة) و(نجد) و(الغَوْر) و(الخَيفِ خَيْفِ منًىٰ) و(العِراق) و(عمان).

---

(١) نُشر في ملتقىٰ أهل اللغة وتويتر في أوقات مختلفة.

ومن أمثلةِ الزمانِ قولُهم: (أَشْهَر) و(أَحْوَل) و(أخرَف) و(أربعَ) و(أشتَىٰ) و(أعتمَ) و(أضحَىٰ) و(أفجَر) و(أَلْيَلَ): إذا دخلَ في (الشَّهر) و(الحولِ) و(الخريفِ) و(الربيعِ) و(الشتاء) و(العتَمة) و(الضُّحَا) و(الفجر) و(الليلِ).

وهذا هو متعلَّقُ القياس في هذه المسألةِ.

- من لطيف الاشتقاق تسميتهم عشيرة الرجل ورهطه الأدنين (أُسرة) تشبيهًا لهم بـ(الأُسرة)، وهي الدّرع الحصينة، لأنه يحتمي بهم.

ومن لطيف الاشتقاق أن (الفقير) فَعيل بمعنىٰ مفعول، أي مفقور، كأن العوَز والإعدام قد أصاب فَقار ظهره حتىٰ كسرَها.

ومن لطيف الاشتقاق أن (التأزير) و(المؤازرة) بمعنىٰ المعاونة والمناصرة مشتقة من (الإزار) لأنها تشدّ المرءَ وتقوّيه كما يُشدّ الإزارُ علىٰ الحقوين.

- من غامض الاشتقاق أن (القَتْل) مشتق من (القَتَال)، وهو النفْس، فقولهم: (قتله) بمعنىٰ (أصاب قتاله) كرأسَه إذا أصاب رأسه، وجلَده إذا أصاب جلده.

ومن غامضه أن (أربأ بك عن كذا) معناه (أرفعك عن كذا). وهو راجع إلىٰ معنىٰ (المَربأة)، وهي المكان المُشرف، و(الربيئةِ)، وهو الطليعة يكونُ عليها.

ومنه أنهم سموا رئيس القوم (عميدًا) لأن الناس يعمِدونه أي يقصدونه، فهو (فعيل) بمعنىٰ (مفعول).

ومنه أن (الافتيات) في مثل قولهم: (الافتيات علىٰ ولي الأمر) هو من (الفوت) علىٰ الراجح. وروىٰ ابن شُميل وابن السكيت همزه (الافتئات)،

فكلاهما إذن صحيح.

في كتب الصرف[1]

- س: ما أقدم كتب الصرف المطبوعة؟

ج: من أقدم كتب الصرف المطبوعة «التصريف» للمازني (ت٢٤٧هـ)، طُبِع مع شرحه العظيم «المنصف» لابن جنّي، و«دقائق التصريف» لابن المؤدب (ت نحو٣٥٠هـ)، و«التكملة» لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، و«التصريف الملوكي» لابن جني (ت٣٩٢هـ)، و«شرح التصريف الملوكي» للثمانيني (ت٤٤٢هـ)، و«رسالة الملائكة» لأبي العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، و«شرح التكملة» و«العمد في التصريف» و«المفتاح في الصرف» ثلاثتها لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، و«نزهة الطرف في علم الصرف» للميداني (ت٥١٨هـ).

- «الوافية نظم الشافية» ليست للنيساري، وإنما هي لرجل اسمه قوام الدين محمد بن محمد السيفي القزويني، توفّي بعد ١١٣٣هـ. وقد أخبرتُ بهذا أستاذنا الدكتور حسنًا العثمان قبل سنواتٍ وذكرتُ له مرجعه وشاهده فوعد بإصلاح النسبة في الطبعة الثانية.

- «المغني في تصريف الأفعال» لعضيمة هو الكتاب الذي عقد حبالي بالصرف وحبّبه إليّ.

(١) نُشر مفرَّقًا في آسك وملتقى أهل اللغة في أوقات مختلفة.

- س: هل «شرح ابن عقيل» للألفية مع «شرح ابن الناظم» للامية الأفعال مستوعبان لجميع أبواب الصرف؟

ج: هما مستوعبان لأغلبها. وفاتتهما أبواب كالقلب المكاني، وتقسيم الفعل إلى صحيح ومعتل، ومعاني أبنية الثلاثي المزيد فيه، وجمع الجمع، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، والإلحاق، والتقاء الساكنين.

مسائل صرفية في التثنية والجمع[1]

- س: كيف أجمع كلمة (طواف)؟

ج: لك أن تجمع المصدر (طواف) علىٰ (أطوفة) و(طوافات) فتقول: طفت سبعة أطوفة وطوافات. ولك أن تجمع المصدر (طَوْف) علىٰ (أطواف) فتقول: سبعة أطواف (وهو الأجود لأنه مسموع). ولك أن تجمع اسم المرّة، وهو (طَوْفة)، علىٰ (طوْفات) [وفتح الواو لغة هذيل] فتقول: سبع طوَفات. ويجوز أن يراد بالطواف هنا الدورة الواحدة، ويجوز أن يكون جمعًا للدورات السبع التي يتم بها الطواف. وإذا خُشي اللبس بينهما قيل للدورة الواحدة: (شوط)، وللسبع: (أسبوع). وتقول في جمعه: (طفت ثلاثة أسبوعات أو أسابيع).

- س: هل يجوز لغةً أن نجمع كلمة (قرآن)؟ وكيف جمعها إن جاز؟

ج: كلمة (قرآن) مصدر نكرة لـ(قرأ يقرأ) نُعت به القرآن الكريم علىٰ جهة المجاز المرسل من باب إطلاق المصدر مرادًا به اسم المفعول نحو (خلق الله) أي مخلوقه. ثم صار علمًا عليه بالغلبة. فلو أريد جمعه لقيل: (قَرَائِينُ) و(قُرْآنات).

- س: هل يصحّ في اللغة قولهم: (الأقصىٰ ثالث الحرمين) مع أنه ليس حرمًا؟

---

(١) نُشرت في تويتر وفسبك وآسك في أوقات مختلفة.

ج: هذا جائز علىٰ جهة (التغليب). وقد مثل له سيبويه بقوله: (هذا خامس أربع نسوة). وكذلك (ثالث الحرمين)، فلا يوجب جعله ثالثًا لهما أن يكون حرمًا مثلهما كما لم يكن الرجل امرأة بكونه خامسًا للنسوة. وإنما هذا تغليب كما ذكرت. وبابه واسع.

- س: هل يجوز جمع (النتيجة) علىٰ (نواتج) كقولهم: (نواتج التعليم)؟

ج: (نواتج) صحيحة علىٰ أن تكون جمع (ناتج). ولا يجوز أن تكون جمع (نتيجة). ومعناهما واحد.

- س: هل (القرطاسة) لواحد (القراطيس) صحيحة؟

ج: المعروف عن العرب استعمال (القرطاس) للواحد، و(القراطيس) للجمع، قال تعالىٰ: ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ﴾ [الأنعام: ٧] وقال: ﴿تَجْعَلُونَهُۥ قَرَاطِيسَ﴾ [الأنعام: ٩١]. ولم أجد من حكىٰ (القرطاسة)، ولا أرىٰ لها وجهًا.

- س: هل يجوز أن يقال: (هي إحدىٰ طلبتي)؟

ج: (الطَّلَبة) جمع (طالب). وهو وزن خاص بالمذكر، ولكن يجوز هذا الأسلوب علىٰ جهة التغليب. ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَكَانَتْ مِنَ ٱلْقَٰنِتِينَ ١٢﴾ [التحريم: ١٢] مع أن (القانتين) جمع مذكر سالم، وقول العَرْجيّ:

إني أُتيحت لي يمانيّة ... إحدىٰ بني الحارث من مَذحِجِ

فقال: (إحدىٰ بني) مع أن (البنين) في أصل الوضع خاصّ بالذكور.

وعلىٰ هذا لو قيل: (هي إحدىٰ طلبتي) لجاز.

- س: زعم بعضهم أن (الأجاويد) تُطلق علىٰ كرام الخيل، ولا تطلق علىٰ كرام الناس، فما صحّة ذلك؟

ج: (الأجاويد) جمع (أجواد). و(أجواد) جمع (جَواد)، فهو إذن جمع الجمع. والجواد يطلق علىٰ الفرس الجيّد وعلىٰ الرجل الكريم. وسُمع أيضًا (أجاوِد). وهو قياس عند الكوفيين لأنهم يجيزون حذف الياء من مماثل (مفاعيل) محتجين بقوله تعالىٰ: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ [الأنعام: ٥٩] إذ (مفاتح) عندهم جمع (مِفتاح)، وأصله (مفاتيح).

علىٰ أنه لو لم يُسمع (أجاويد) في جمع (أجواد) بمعنىٰ الرجل الكريم، فالكوفيون يجيزون إشباع مماثل (مفاعِل) قياسًا. وقولهم صحيح، وشواهده متوافرة، فتقول إذن (أجاوِد) و(أجاويد) بالمعنيين المذكورين.

- (الحليب) و(العصير) صفتان في الأصل، ولكنهما انتقلا إلىٰ الاسمية، فلك أن تجمع (الحليب) علىٰ (أحلِبة) و(حُلُب). والأول مسموع عن العرب في قول الشاعر:

شرّاب أحلبةٍ أكّال أحورةٍ

وتجمع (العصير) علىٰ (أعصِرة) و(عُصُر). فأما (عصائر) فلا يصح أن يكون جمعًا لـ(عصير)، وإنما هو جمع لـ(عصيرة) بالتاء، أو (عُصارة).

- في قولهم: (اللهم اغفر لوالدينا) الوجه الجيّد الجمع (والدِينا) بكسر

الدال. وتجوز التثنية (والدَينا) اتساعًا كقول الراجز: (في حلقكم عظم وقد شجينا) أي: حلوقكم.

- يجوز لك إذا ثنيت الممدود أن تُقرّ همزته وأن تقلبها واوًا أو ياءًا سواء أكانت الهمزة أصلًا أم غير أصل، نحو (بيضاءان، بيضاوان، بيضايان).

- (الأخطبوط) كلمة يونانية الأصل، معناها ذو الأرجل الثمانية. وتجمع على (أخطبوطات) باتفاق و(خطابيط) على قياس مذهب سيبويه و(أخاطيب) على قياس مذهب المبرد. ويجيز بعضهم (خطابِط)، و(أخاطِب).

- س: ما توجيه عود ضمير الجمع على المثنّى في قوله تعالى: ﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ ٱخۡتَصَمُواْ فِي رَبِّهِمۡ﴾ [الحج: ١٩] لأن بعض الملاحدة يعترض على ذلك؟

ج: للَفظ (الخصم) في هذه الآية اعتباران: اعتبار التثنية لأن المراد (طائفتان)، واعتبار الجمع لأن في كل طائفة جمعًا لا فردًا واحدًا. وذلك من جهة أن (خصمًا) في الأصل مصدر، فيجوز أن يوصف به المفرد والمثنى والجمع، والمذكرُ والمؤنث بلفظ واحد كما قال: ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ إِذۡ تَسَوَّرُواْ ٱلۡمِحۡرَابَ ٢١﴾ [ص: ٢١]. فإن اعتُبرتِ التثنية قيل: (اقتتلتا). وإن اعتُبرَ الجمع قيل: (اقتتلوا). وعلى هذا الاعتبار جاءت الآية الكريمة. ونظيرها قوله: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ﴾ [الحجرات: ٩].

وهذان الاعتباران إنما يسوغان في المثنّى الذي مفردَه دالٌّ على جمع

كـ(خصمان) و(طائفتان). فأما ما سوىٰ ذلك نحو (هذان رجلان) فلا يصِحّ فيه إلا اعتبار التثنية فتقول: (اختصما). ولا يجوز أن تقول: (اختصموا) إلا علىٰ قول من يرىٰ أن أقلّ الجمع اثنان.

- س: هل (الوالدان) و(الأبوان) و(القمَران) ملحقاتٌ بالمثنىٰ لأنهنّ تثنية لفظين مختلفين، وهما (والد ووالدة) و(أب وأم) و(قمر وشمس)؟

ج: الصواب أنّ ما ثُنّي بعد تغليب أحد لفظَيه علىٰ الآخر كالأمثلة المذكورةِ ليس ملحقًا بالمثّنىٰ لأنّ تثنيته إنما وقعت بعد ادّعاء صدقِ لفظ المغلَّب علىٰ الآخر وانطباقه عليه، وذلك لآخيّة معقودة بينهما سوّغت هذا التغليب علىٰ سبيل التجوّز.

وتأويل ذلك أن (الأمّ) مثلًا لا تسمّىٰ أبًا في حقيقة اللغة، ولكنّها لما كانت أقربَ شيءٍ إلىٰ الأب، وكان عملُها في الأبناء شبيهًا بعمل الأب من مبتدأ خلقِهم فولادتهم فتنشئتهم والحنوّ عليهم واستيجابِ برِّهم ونحوِ ذلك، وكانوا ربّما أرادوا الإخبار عنهما بخبر واحد يعمّهما من قبَل أن حكمهما في الغالب سواء، ادّعوا أن الأم (أبٌ) في هذا الأسلوب خاصةً لحاجتهم إلىٰ هذا التغليب التماسًا للاختصار، ثم ثنّوا (أبًا) و(أبًا) فقالوا: (أبوان). وهكذا أمرُ سائر الأمثلة.

وفي هذا يقول ابن هشام: (والذي أراه أن النحويين [يعني المتقدمين] يسمون هذا النوع [يعني نحو القمرين] مثنًّىٰ، وإن لا لذكروه في ما حُمِل علىٰ المثنّىٰ [أي أُلحِق به]. وإنما غايته أن هذا مثنًّىٰ في أصله تجوّز).

علىٰ أني لا أرىٰ صحّة دعوىٰ الإلحاق بالمثنّىٰ وجمع السلامة برمّتها لأن اللفظ إذا نُحِلَ حكمًا من الأحكام فإنه ينبغي أن يُعدَّ من أهلِه وأن يحمل اسمَه غيرَ مدافعٍ سواءٌ أكانَ أصابَ هذا الحكم باستحقاقٍ منه لاستيفائِه شروطَ القياس أم بغير استحقاق. ولا يجوز أن يُتبعَ المنَّ ويعيّرَ الإلحاقَ ويُحطّ درجةً عن نظائرِه الجارية علىٰ القياس، لأنه لما أُجري عليه حكمُها صارَ مثلَها ولم يمتنع عن الخضوع لشيء من قانونها.

ونديدُ هذا صوغُ أفعل التفضيل من ما اختلّ فيه شرطُ القياس كصوغه من المبنيّ للمجهول نحو (أزهَىٰ)، فإنك لا تسمّيه ملحقًا بأفعلِ التفضيل. وكذلك ما جُمِع علىٰ بناء من أبنية جموع التكسير شذوذًا كجمع (كلب) علىٰ (كَليب) لأن (فَعلًا) لا يُجمع في القياس علىٰ (فَعيل)، فإنك تسمّيه جمع تكسير لا ملحقًا به.

وشبيهٌ بذلك أيضًا ما ناب مَناب المصدر فانتصب مفعولًا مطلقًا نحو (ضربتُه عشرين ضربةً)، فإنك تسمّيه مفعولًا مطلقًا لا نائب مفعول مطلق ولا ملحقًا به. وهكذا.

- س: هل يقال حلَقات إذاعية أو حلْقات؟ بسكون اللام أو فتحها؟

ج: لا يجيز النحاة في (حلَقات) ونحوها من ما هو جمع لـ(فَعْلة) اسمًا إلا الفتح ولا يكادون يذكرون خلافًا في هذا، غير أني وجدت قطربًا وأبا بكر الأنباري وابن المؤدب وأبا العلاء المعرّي يجيزون الإسكان (حلْقات) ويجعلونه لغة لا ضرورة. ونسب ابن عصفور إجازة ذلك أيضًا إلىٰ الفرّاء.

وابن جنّي يجيزه في المعتلّ اللام فقط نحو (ظبْيات).

- يجوز لك في تثنية (ذات) أن تقول: (ذاتا) و(ذوَاتا) نحو (هما ذاتا حُسن وذوَاتا حُسن). والثانية لغة القرآن كما قال تعالىٰ: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ ﴿٤٨﴾﴾ [الرحمن: ٤٨] و﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ﴾ [سبأ: ١٦].

- س: ما جمعُ (قاضي القضاة)؟

ج: يُستغنىٰ فيه بجمع المضاف فيقال: (قُضاة القُضاة). فإن أريد المحافظة علىٰ هذا اللقب من تغيير صورته لوقوع اللبس بذلك فيجوز أن يقال: (ذوُو قاضي القضاة أو أصحاب قاضي القضاة أو المتسمون بقاضي القضاة) أو تقول مثلًا: (جاء رجال كلٌّ منهم قاضي القضاة) ونحو ذلك.

- س: وجدتّ أحدهم يقول: (مُسلِمة هذا الزمان) يريد (مسلمِي هذا الزمان)، فهل هذا جائز؟

ج: نعم، هذا جائز سماعًا وقياسًا.

أما السّماع فقول حماس الدِّيلي:

ولحِقتنا بالسيوفِ المُسلِمهْ

أي المسلمون، قال ذلك في فتح مكة.

وأما القياس فإنّ الفرقة من الناس متىٰ استقلّت بمذهبٍ أو اتّصفت بصفة لازمة لها تُزايلُ بها غيرَها جاز لَحاق التاء لاسمِها إن كان من المشتقّات التي يصِحّ دخول التاء عليها. وذلك علىٰ تقدير موصوف لها بمعنىٰ الفرقة أو

الجماعة. ومنه (الرافضة) و(الخارجة) وجمعُهما (الروافض) و(الخوارج). وقالوا أيضًا: (المرجئة). و(المُلحِدة) وكثيرًا غير ذلك.

- كل اسم مختوم بتاء التأنيث يجوز جمعه جمع مؤنث سالمًا. واستثنىٰ بعض النحاة من ذلك ألفاظًا معدودة، وهي (شفة) و(شاة) و(امرأة) و(مِرآة) و(أمة) و(فُلة). والراجح أنه لا يستثنىٰ من هذا الإطلاق شيء لأن القياس إذا اطرد جدًّا حتىٰ لم يشذ عنه إلا أفراد قليلة فإنه يجوز استعماله وإن جاء السماع بخلافه.

- س: هل يجوز جمع المصادر؟

ج: في جمع المصادر خلافٌ بين النحاة، فمنهم من أجاز قياسه إذا اختلفت أنواعه، ومنهم من لم يُجزه البتةَ. والصواب جواز جمعه مطلقًا لكثرة السماع الوارد فيه عن العربِ سواءٌ أردتّ به التكثير أم التنويع. ولا حجّة للمتعلّقين بالمنع بدلالته علىٰ القليل والكثير لأن في جمعه فائدةً ليست في الإفراد، وهي النصّ علىٰ الكثرة ونفي احتمال القلّة والإغناء عن الحاجة إلىٰ نعتِه بما يدُلّ علىٰ الكثرة، فبدَلَ أن تقول: (عندك وهْم كثير) تقول: (عندك أوهامٌ) وإن كانت هذه الأوهام من نوع واحد. وبدَلَ أن تقول: (أنا ذو غمّ كثير) تقول: (أنا ذو غموم). وكلاهما مسموع عن العرب.

ويشهد لهذا جمعهم أسماء الجنس الإفرادية مع كونها تدل علىٰ القليل والكثير كالماء والتراب واللبن ونحوها.

وأما قول من قال: إنه لا يُجمع إلا إذا خرج من المصدرية إلىٰ الاسميّة،

فهذا قَيد لا تحصيل له لأن ذلك قد يضِح في نحو جمعهم الصيد والبَعث علىٰ صيود وبعوث إذ كانا بمعنىٰ اسم المفعول، فهما يدُلّان في الحقّ علىٰ ذاتٍ لا حدثٍ، وكذلك في العِلم لأنه بمعنىٰ اسم المفعول وإن كان معنًى لا ذاتًا، ولكن هذا لا يُطيع لك في نحو الهمّ والغمّ والوهم والظنّ فإنها دالّة علىٰ أحداث محضةٍ ولا تدل علىٰ ذواتٍ ولا هي بمعنىٰ المشتقّات.

- الصحيح أن (الأحباب) جمع (حِبّ) لا حبيب، و(النُّحاة) جمع (ناحٍ) لا (نحويّ)، و(الكُماة) جمع (كامٍ) لا (كميّ) و(العُداة) جمع (عادٍ) لا (عدوّ) و(الدلائل) جمع (دلالة) لا (دليل).

- س: كيف أقول في القطعتين من الأحذية اللتين يلبَسهما الشخص الواحد في يمنىٰ قدَميه ويسراهما؟ أأقول: (حذائِي) أم (حذاءايَ) أم (أحذيتي)؟

ج: الأصل أن تقول: (حذاءَايَ) بالتثنية، ولكن يجوز الإفراد فتقول: (حذائِي) والجمعُ فتقول: (أحذيتي). ونظيرها (العين)، فإن لك أن تقول: (بكت عينِي وعيناي وأعيني أو عيوني)، قال امرؤ القيس في الإفراد:

فقلت له: لا تبكِ عينُك، إنما ... نحاول ملكًا أو نموتَ فنُعذرا

وقال زهير:

كأن عينِي وقد سال السليل بهم ... وعبرةٌ ما همُ لو أنهم أَممُ

وقال امرؤ القيس في التثنية:

وما ذرفت عيناك إلا لتضــربي بســهميك في أعشــار قلــب مقتّــلِ

وهذا مقيس في كلّ اثنين مصطحبين عملُهما واحدٌ.

وقال الآخر في الجمع:

تقتّلنــي منهــا عيــونٌ كأنهــا عيــونُ المهــا مــا طــرفهنّ بحــادجِ

وذلك أن أقلَّ الجمع اثنان على الراجح.

وكذلك تقول أيضًا: (نظّارتي) و(نظارتاي) و(نظّاراتي) للقطعة الواحدة التي فيها عدستان.

(فيْ الابتداء) بحذف الياء أم (فيْ لِابتداء) بإثباتها؟ حكم الساكن قبل لام التعريف المحركة لالتقاء الساكنين(١)

إذا اتصلتْ (أل) باسم مبدوء بهمزة وصلٍ نحو (الانتهاء) و(الاستغفار) و(الاسم) و(الاثنين) فهل تُعَدّ لام (أل) متحركة فتُحذف همزة الوصل منها عند الابتداء بها ولا يُتخلّص من سكون ما قبلها إذا كان ساكنًا، أم تُعدّ ساكنة مراعاة لأصلها فتثبت همزة الوصل عند الابتداء بها ويُتخلّص من التقاء الساكنين؟

جواب ذلك أنه يجوز في المسألة الوجهان المذكوران:

الوجه الأول: أن تعتدّ اللام ساكنةً في الحكم وإن كانت متحرّكةً في الحالِ، فينبني علىٰ ذلك أمران:

أحدهما: أن تُثبت نطق همزة الوصل في الابتداء فتقول: (الانتهاء) (الاستغفار) (الاسم) (الاثنين) ولا تحذفها مع ذهاب الغرض الذي جيء بها من أجلِه، وهو التوصُّل إلى النطق بالساكن، وذلك بتحرّكِه، لأنك تقدِّر بقاء سكونه إذ كان ذلك هو الأصل.

ثانيها: إذا وقع قبلها كلمة آخرها ساكنٌ أجريتَ عليه حكم التقاء

---

(١) في التقاء الساكنين.

نُشر في المجلة الثقافية في ١٢/ ٢/ ١٤٣٨هـ.

الساكنين من تحريك نحو (منَ الانتهاء)، (عنِ الاستغفار)، (واجبٌ [= نِ] الاحترامُ) أو حذفٍ نحو (في الاسم) بحذف ياء (في) نطقًا.

الوجه الثاني: أن تعتدّ اللام متحرّكةً لا ساكنة كما هو ظاهر حالها، فينبني على ذلك أمران:

أحدهما: أن تحذف همزة الوصل في الابتداء فتقول: (لِانطلاقُ) (لِاستغفارُ) (لِاتّجاهُ) (لِاسمُ) (لِاثنين).

ثانيهما: إذا وقع قبلها كلمة آخرها ساكنٌ لم تُجرِ عليه أحكام التقاء الساكنين، فتقول: (منْ لِانتهاء)، (عنْ لِاستغفار)، (واجبٌ [=نْ] لِاحترامُ)، (فيْ لِانطلاق) بإثبات ياء (في) نطقًا، تفعلُ ذلك لأن اللامَ في تقديرك متحرّكةٌ لا ساكنةٌ.

والحجّة لذلك السّماع والقياس.

أما السّماع فقد حكى الفرّاء (ت٢٠٧هـ) أن (العرب تقول: قمْ لَان، وقمِ الَانَ، وصُمِ الاثنين، وصُمْ لِاثنين)[1]، فذكر جواز الوجهين. وحركة لام (الاثنين) حركة التقاء الساكنين، فهي من جنسِ حركة (الابتداء) و(الاستغفار) ونحوهما.

---

(١) «معاني القرآن» ٣/ ١٠٢. وقد وقع فيه بعض التحريف. وانظر أيضًا الحجة لأبي علي الفارسي ٦/ ٢٣٩. وصواب هذه العبارة فيه (اضرب اثنين، وأكرم ابنين) هو (اضربَ الاثنين، وأكرمَ الابنين). وهي موضع الشاهد.

وأجاز بعض القرّاء الابتداء بـ(الاسم) في قوله تعالىٰ: ﴿بِئْسَ ٱلِاسْمُ﴾ [الحجرات: ١١] بإثبات الهمزة مراعاةً للأصل، وبحذفها مراعاةً للعارض[1].

وحكمُ (الاسم) و(الاثنين) حكمُ (الابتداء) و(الاستغفار) ونحوِهما لأنّ حركة اللام فيهنّ لالتقاء الساكنين.

وأما القياس فإنه يؤيِّد الوجه الأول، وهو اعتداد اللام ساكنةً، من طريقين:

الطريق الأولىٰ: القياس علىٰ الأصول. وذلك من وجهين:

الوجه الأول: أن أصلَ لام (أل) السكون. وهذا هو معقِد جِبِلّتِها ومبتدأ نشأتِها وقانون استعمالها في عامّة أحوالِها وجمهرة تصرّفاتِها كـ(القمر) و(الشّمس) ونحوها. وبكَرهٍ ما أخرجوها عن أصلِها هذا في نحو (الانتهاء) و(الاستغفار) و(الاثنين) فحرّكوها بالكسر، إذِ اضطرَّهم إلىٰ ذلك شدّة الخَلّة وتضايقُ المحَلّة بالتقاء الساكنين. كما أخرجوها عن أصلها أيضًا في نحو (الَان) تخفيف (الْآن) و(الُولىٰ) تخفيف (الْأُولىٰ) و(الِيمان) تخفيف (الإيمان) فحرّكوها بالفتح والضمّ والكسر بعد نقل حركة المحذوف بعدها إليها.

الوجه الثاني: أن هذا التحريكَ مع عُروضِه وكونه اضطرارًا لا اختيارًا هو أيضًا قليلٌ إذْ لا يكون إلا في المبدوء بهمزة وصلٍ من الأسماء، وهي الأسماء العشرة، علىٰ أن من النحاة من منع لحاق (أل) لبعضها كـ(امرئ) و(امرأة)،

---

(١) «النشر» لابن الجزري ٢/ ٤٤٠، تح أبو الجود.

ومصدرُ الخماسي كالابتداء والانتهاء، ومصدرُ السداسي كالاستغفار. وإلا في ما وليَ (أل) فيه همزةٌ كـ(الَان) ونحوها. وهذه الألفاظ مع قلّتِها هي لغةٌ لا يتكلّم بها إلا بعض العرب من من مذهبُه تخفيف الهمز، فقد رأيتَ أن الألفاظ التي تُحرّك فيها (أل) ضئيلةٌ جدًّا إذا قِيست بعامّة الأسماء سواءٌ أكانت اللام فيها قمريّة ظاهرة أم شمسية مدغمةً.

الطريق الثانية: القياس علىٰ النظائر. وذلك أن العلماء حكَوا جواز الوجهين مراعاةِ الأصل ومراعاةِ العارض في الساكن قبل (أل) المتحركة بحركة الهمزة المحذوفة بعدها كـ(الَحْمر) في (الأحمر)، فيجوز أن تقول مثلًا: (مِنَ الَحمر) و(مِنْ لَحمر). ومن من ذكر ذلك الفرّاء في نصّه المنقول آنفًا، والأخفش (ت٢١٥هـ)[1] وغيرُهما. وقد التزم ورشٌ في القراءة بمراعاة الأصل في نحو ﴿عنِ الَاخرة﴾ [الروم: ٧]، ﴿منَ الَرض﴾ [الروم: ٢٥]، ﴿وألقَى الَلْواح﴾ [الأعراف: ١٥٠]، ﴿قالوا الَان﴾ [البقرة: ٧١] [2]. ويجوز أيضًا إثبات همزة الوصل عند الابتداء بها مراعاةً للأصل نحو (الَحمر)، وحذفُها مراعاةً للعارض نحو (لَحْمر). وهما وجهان جائزان لورش وغيرِه[3].

ولا فرقَ مؤثرًا بين حركة التقاء الساكنين وحركة النقل، فكلاهما حركةٌ

---

(١) في «معاني القرآن» له ١/ ١١٣. وانظر أيضًا كتاب «الادّغام» لأبي سعيد السيرافي ص١١٦، و«الحجة» لأبي علي الفارسي ٦/ ٢٣٨، و«التكملة» له ص٢٣٠، تح كاظم المرجان.

(٢) «النشر» ٢/ ٤٤١.

(٣) «النشر» ٢/ ٤٤٠.

عارضةٌ. وإذْ بلغَنا عنهم مراعاة الأصل ومراعاة العارض في (أل) إذا تحرّكت بحركة النقل كذلك ينبغي أن يكون حكمها إذا تحرّكت بحركة التقاء الساكنين.

وزعم ابن جنّي (ت٣٩٢هـ) أنّ بين حركة التقاء الساكنين وحركة النقل فرقًا، فأجاز في ما حركته حركةُ نقلٍ كـ(الَان) الوجهين، ولم يُجز في ما حركته حركةُ التقاء ساكنين إلا مراعاةَ الأصلِ، فلا يجوز على رأيه أن تقول: (فيْ لِانتظار) بإثبات ياء (في) ولا (منْ لِابتداء)، قال: (لأن حركة التقاء الساكنين أضعف من الحركة المنقولة من الهمزة المخفّفة لأن حركة الهمزة المخففة في الحقيقة قد كانت ملفوظًا بها في حرف صحيح مقدَّر، فلما حذفتَه نقلتَه إلى ما قبله... وحركة التقاء الساكنين لا تلزم لزوم هذه لأنه إذا زال أحدهما زالت معَه)[1].

وهذه التفرقة منه بين الضربين مدفوعةٌ بحكاية الفرّاء عن العرب استعمالَ الوجهين، وذلك قولُهم: (صمِ الاثنين، وصمْ لِاثنين). والسماع حاكم على القياس.

على أن هذا القياس نفسَه لا يُسلّم به، إذْ كما أنّ حركة التقاء الساكنين تزول إذا زال أحد الساكنين فكذلك حركةُ النقل تزولُ إذا رُدّ المحذوف في لغة

---

(١) «الفسر» ٣/ ٨٨، تح رضا رجب. وقد عرفتُ موضع هذا الكلام من الأستاذة عائشة بنت علي في الحديث (٦٦٥٠) في ملتقى أهل اللغة. وانظر أيضًا «الخصائص» ٣/ ٩٠، تح النجار.

من يهمز، بل إنّ ردّ المحذوف أكثرُ وأفشَىٰ وأعرفُ من زوال أحد الساكنين، فما أكثر ما يقال في (الَرض): (الْأرض)، ولكنا لا نجد لام (الِابتداء) و(الِاسم) تسكن إلا إذا قُطعت همزة الوصل بعدها في ضرورة الشعر فقيل: (الْإبتداء) و(الْإسم). هذا مع أن حركة النقل ليست لها صورةٌ واحدةٌ لأنها تكون فتحة وضمّة وكسرة كما مضىٰ بيانُه، وحركة التقاء الساكنين لا تفارق الكسرةَ. فإن لا تكن حركة التقاء الساكنين أقوىٰ وأشدّ لزومًا من حركة النقل فإنهما بمنزلةٍ سواءٍ.

وتفسير عِلّة هذا الوجه، وهو مراعاة الأصل، أنّ العربَ لما وجدوا هذا التحريك عارضًا لا دائمًا، وضرورةً لا اتّسَاعًا، وقسرًا لا اختيارًا لم يشملوه بعنايتهم ولم يحطّوا إليه رحالَهم ولم ينوِّلوه من الحدَب والحَفاوة إلا بالقدرِ الذي يرونه مجزئًا عن نفعه لهم وقيامه بخدمتهم، وأعناقُهم معَ ذلك صُوْرٌ إلىٰ أصلِه ونفوسُهم متطالّة إليه وأفئدتهم لا تنفكّ تنازِعهم إلىٰ سرعة مراجعته والأوبة إليه. وكأنهم أرادوا بذلك أن يحطُّوا العارض دون الأصلِ درجةً إذْ كان وجودُه تابعًا لوجودِه ومنوطًا به، فنصبوا بالصّدود عنه وقلّة الحفْلِ به دَليلاً علىٰ منبِتِه ومَنبهةً علىٰ أرومتِه. كما كرِهوا أن يسوُّوا الأثيلَ التليدَ بالطارِف الجديد، ويعدِلوا القديمَ الثابتَ بالمستأنَفِ الحادثِ، ويعلِّقوا أحكامَهم علىٰ ما يعلمونَ

سرعةَ تحوُّله ووشْكانَ رحيلِه. وهذا شاهدٌ علىٰ بعد غورهم ونفاذ فطنتهم[1].

وقد علمتَ أيضًا أن الكلم التي تُحرك لام (أل) فيها هي مع عروضِها قليلةٌ غير غالبةٍ، فعرفوا أنهم لو اعتدّوا بهذا القليلِ العارضِ لأحوجهم ذلك إلىٰ أن يتحّولوا عن قديم إلفهم وينقضُوا مستحصِد عادتِهم فيغيِّروا حكم ما يتقدَّمها من تحريكٍ أو حذفٍ، ويسقطوا همزةَ الوصل منها إذا ابتدءُوا بها، وفي النُّقلةِ ومفارقةِ العادةِ العناءُ والنّصبُ والاستهانةُ بالإخاء والحُئولُ عن العهدِ. فساموا هذا القليلَ الفاذَّ حكم الجمهور الأعظمِ من ما تلحقُه أل، وأهلكوه فيه لغوًا ولم يعبئوا بتحرّك لامه إذْ كان هذا قليلًا نادرًا. وسهَّل لهم ركوبَ هذه الخطّة أنَّهم لو لم يفعلوا ذلكَ لاحتاجوا إلىٰ أن يردّوا ما اعتادُوا إسقاطَه ويعودوا إلىٰ الافتقار إلىٰ ما عرفوا من أنفسهم القدرةَ علىٰ الاستغناء عنه فيرجعوا بذلك إلىٰ مرارةِ الثّقَلِ بعد أن ذاقُوا حلاوةَ الخِفّةِ ويعانُوا مشقَّة الصعود وقد جرَّبوا راحةَ النزولِ، وذلك حين يقولون: (فيْ البيت أو في الدّار) بحذف ياء (في) نطقًا إلىٰ ما لا يُحصىٰ من نظائرِ هذا كثرةً وذيوعًا ثم إذا صاروا إلىٰ ما أوّله همزة وصل قالوا: (فيْ لِابتداء) بإثبات الساكن قبل (أل). وهذا ثقيلٌ مستكرَهٌ.

وقد وجدنا العربَ تطّرح العِلّة التي قد خلا في سُنَنها الاعتداد بمثلِها

---

(١) وانظر مسألة الاعتداد بالأصل والعارض في مقالتي (تقويم التقييم) المنشورة في ملتقىٰ أهل اللغة في الحديث (٧٤٤٤)، ففيها شيء من البسط والبيان.

وبناءُ الأحكام عليها، وذلك إذا كانت أفرادُ هذه العلّة قليلةً معدودةً، ألا تراهم احتملوا ثِقَلَ الواو في مضارع المثال من (فعُل يفعُل) كـ(وضُؤ يَوضُؤ) و(وسُم يَوسُم) فلم يحذفوها مع أنهم أبوا احتمالها في (فعَل يفعِل) كـ(يعِد) و(يجِد)، وذلك لقلّة أفراد الأوّل وكثرة أفراد الثاني.

ومن ذلك أيضًا أنهم يكسرون نون (مِن) إذا وليها ساكنٌ نحو (مِنِ ابنِك) جريًا على الأصل في التخلص من التقاء الساكنين، ولكنهم يمتنعون من ذلك إذا كان هذا الساكن لام (أل) نحو (مِنَ البيت) فيفتحونها. فأساغُوا ثِقَل توالي كسرتين في الضرب الأول لقلّتِه، وبهظَهم ذلك في الضرب الثاني لكثرتِه وذيوعِه ففرّوا منه إلى الفتح.

ومن أجلِ القلّة أيضًا شحُّوا على الاسم الخماسيِّ ببناءِ تصغيرٍ مخصوصٍ به، وألحقوه بالرباعيّ، وكان حذْفُ حرفٍ منه وإن كان أصليًّا آثرَ عندهم وأحبّ إليهم من افتراع بناء مستقلٍّ له، وذلك لقلّة المستعمَل منه.

وهم كثيرًا ما يجعلون القليلَ بمعنى المعدوم ويوقعونه موقِعه كما قال تأبط شرًّا:

قليـلُ التشـكّي للمهـمّ يصـيبُه　　كثير الهوى شـتّى النـوى والمسـالكِ

لا يريد أنه يتشكّى أحيانًا، وإنما يريد نفي تشكّيه البتةَ.

وكأن الذي حملَهم على ذلك أنهم لما كانوا إذا أرادوا المبالغة في الإثبات جاءوا بلفظ (كثير) توهّموا أنّ ما يقابِله من اللفظ، وهو (قليل)، يفيد ضدّ هذا المعنى، وهو المبالغة في النفي كما هي العادة في الألفاظ المتقابلة كـ(العظيم

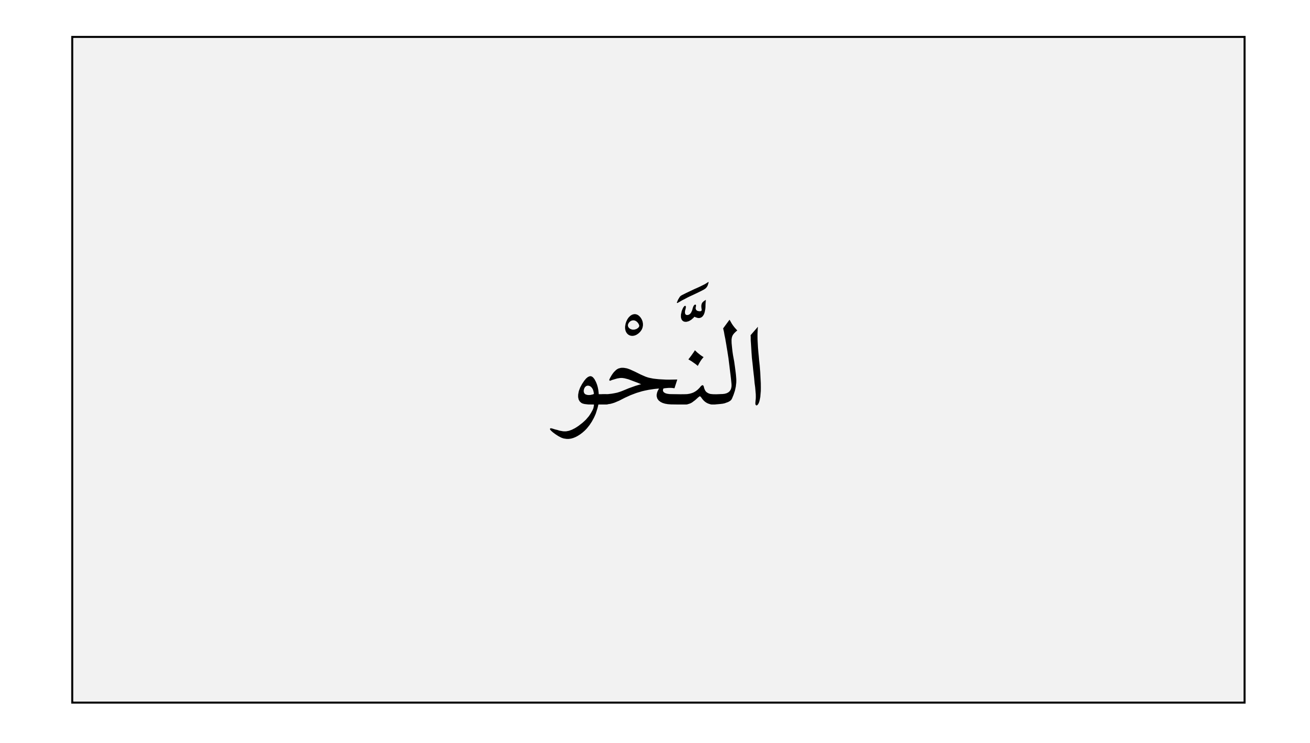
والحقير) و(الكبير والصغير) ونحوها. ومدَّهم في هذا الوهم قربُ ما بين القليل والمعدوم في المعنَىٰ.

وأما الوجه الثاني، وهو اعتداد اللام متحرّكةً، فإن تأويلَه من جهة القياس حملُه علىٰ نظيرِه، وهو ما كانَت حركة اللام فيه للنقلِ كـ(الَان) و(الَرْض). وقد ذكرنا آنفًا أن العربَ يراعون فيه الأصالة والعُروض. ومن شواهد مراعاة العُروض قول عنترة:

وقد كنتَ تُخفي حبّ سمراءَ حقبةً فبُحْ لَانَ منها بالذي أنت بائحُ

وذلك أن الاعتداد بالعارض وإن لم يكن قياسًا مطّردًا وسنةً متّبَعةً فإن العرب من ما يحفِلون به في بعض المسائل كما قالوا في (رُوْيا) مخفف (رؤْيا): (رُيّا)، كأنّهم وجدوا في مراعاة الأصلِ مشقّةً وعنَتًا، ومحافظةً وجمودًا، فآثروا النظرَ إلىٰ الحال علىٰ تكلُّف ملاحظة المآل. وكلا الوجهين حسنٌ إلا أنّ الاعتداد بالأصلِ هو الكثير الغالب والسائر المنقاد. ولولا أنّا سمِعنا اعتدادَهم بالعارض في هذه المسألة وفي نظيرها لما جازَ لنا القياس عليه.

فقد ظهر إذن جواز هذين الوجهين في هذه المسألة بشهادة السماع والقياس. وأعلىٰ الوجهين وأفصحهما هو الوجهُ الأوّل لما بينتُ لك.


النَّحْو

تحقيق ثبوت قراءة ﴿قالوا ساحران تظَّاهرا﴾ [1]

هذه القراءة ﴿قالوا ساحران تظَّاهرا﴾ [سورة القصص:٤٨] من حجج بعض النحويين المتأخرين علىٰ جواز حذف نون الأفعال الخمسة لغير ناصب ولا جازم. وقد تقصيتها فوجدتها معزوّة إلىٰ خمسة من القرّاء، هم:

١- أبو عَمْر بن العلاء، رواها عنه اثنان:

أ- العباس الأنصاري[2].

ب- أبو محمد اليزيدي[3].

وهي مخالفة لجميع الروايات والطرُق عن أبي عَمْر من طريق هذين الراويين عنه وغيرهما، ومنها المتواتر عن راويَيه السوسي والدوري. ومدار التفرد فيها علىٰ اثنين، أحدهما أبو محمد الفحام، فهو الذي رواها عن العباس عن أبي عَمْر، وعن اليزيدي عن أبي عَمْر. والآخر أبو خلاد عن اليزيدي، قال الداني: (وأخطأ أبو خلاد في هذا الموضع)[4].

---

(١) في باب الأفعال الخمسة.

نُشر في تويتر وفسبك في ١٩/ ١/ ١٤٤٢هـ. وهو مستلّ من بحث الدكتوراه.

(٢) «المستنير لابن سوار ٢/ ٣٥١» و«الروضة للمعدَّل ٣/ ٢٩٢».

(٣) «المنتهىٰ للخزاعي ٢/ ٨٩١» و«الروضة للمعدَّل ٣/ ٢٩٢».

(٤) «جامع البيان ٦٦٣».

٢- ابن عامر من طريق ابن مجاهد عن عبد الحميد بن بكار عن أيوب عن يحيا عنه.

وهي مخالفة للمتواتر عنه. وقد شكّك في صحة نقلها الداني فقال: (ولم يذكر ابن جرير هذا الحرف عن عبد الحميد في جامعه ولا ذكره عبد الحميد في مجرده، فلا أدري من أين نقله ابن مجاهد)[١].

٣- الحسن البصري من طريق محبوب. حكىٰ هذا أبو حيان في «البحر المحيط»[٢]. وأراه أخذه من «اللوامح» لأبي الفضل الرازي (ت٤٥٤هـ). ولم أقف عليه لأنه غير مطبوع، ولكني أصبت هذه الرواية في منظومته المخطوطة «طوالع النجوم»[٣] لأبي الحسن الديواني (ت٧٤٣هـ). ورواية محبوب هذه عن الحسن تخالف ما هو أصحّ منها، وهو رواية أبي علي الأهوازي (ت٤٣٦هـ) في «مفردته» التي رواها عن عيسىٰ بن عمر الثقفي عن الحسن، فإنه لم يرو ذلك، ولا ذكره أيضًا الهذلي (ت٤٦٥هـ) في «كامله» وقد روىٰ قراءة الحسن عن خمسة من تلامذته غير عيسىٰ، علىٰ انقطاع في سنده ذكره المحقق[٤].

٤- يحيا بن الحارث الذماري[٥]. وإسناد قراءته الذي ذكره الهذلي

---

(١) «جامع البيان ٦٦٣».

(٢) «٨/ ٣١٢».

(٣) «ل١٠٥ ب».

(٤) «الكامل ١/ ٤٥٥» الحاشية.

(٥) «الكامل في القراءات ٢/ ١٢٤٦».

منقطع[1].

٥- أبو حيوة[2]. وقد أخذ عن أبي البَرَهْسَم. وقد ذكر الذهبي أن إسناد قراءة أبي البرهسم هذا مظلم[3]. ومع ذلك فإنه قد تفرّد بهذه القراءة، علىٰ أنه لم يكن معروفًا بالإتقان أو حذق العربية، فلا يصح إذن الاحتجاج بها. ولهذا خطّأها القراء بله النحويين فقال عنها الكرماني: (وهو بعيد لا وجه له)[4] وقال الهذلي: (ولا معنىٰ له)[5] وقال الخزاعي: (وهو غلط)[6] وقال الداني: (وذلك لحن)[7] وقال ابن الجزري: (ومثال ما نقله ثقة ولا وجه له في العربية ولا يصدر إلا علىٰ وجه السهو والغلط وعدم الضبط ويعرفه الأيمّة المحققون والحفاظ الضابطون... ما رواه أبو علي العطار عن العباس عن أبي عمْر ﴿ساحران تظّاهرا﴾)[8]. ومن النحويين ابن خالويه إذ قال: (تشديده لحن)[9]

---

(١) «الكامل في القراءات ١/ ٣٧٦». وانظر حاشيته.

(٢) «الكامل في القراءات ٢/ ١٢٤٦».

(٣) «تاريخ الإسلام ٤/ ٢٥٩».

(٤) «شواذ القراءات ٣٦٨».

(٥) «الكامل في القراءات ٢/ ١٢٤٦».

(٦) «المنتهىٰ ٢/ ٨٩١».

(٧) «جامع البيان ٦٦٢».

(٨) «النشر في القراءات العشر ١/ ١٤٧».

(٩) «مختصر في شواذ القرآن ١١٤».

والعكبري إذ قال: (وهو بعيد... وهو فاسد في العربية)[1].

فلا يصِحّ إذن الاحتجاجُ بقراءة أنكرها القرّاء أنفسهم وشكّوا في ثبوتها وهم أهلُ الصناعة.

وهذا مثال على حاجة القراءات التي يحتج بها بعض النحويين إلى بحث وتحقيق، وأنه لا ينبغي أن لا يُقبَل منها شيء إلا بعد الاستيثاق من صحّة نقله.

---

(١) «إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٢٦٣».

عشرة كتب تغني المتخصص والمؤصل في النحو والصرف عن غيرها[1]

من أراد أن ينشئ لنفسه مكتبة في النحو والصرف لا تتجاوز عشرة كتب، تكفيه إن رام الرسوخ فيهما وتعينه علىٰ تدريسهما أو مراجعة مسائلهما عند الحاجة تعرض له، فإني أختار له هذه الكتب، فهي بمجموعها حاوية لعلمي النحو والصرف أصولِهما وفروعهما وتنظيرهما وتطبيقهما، لا يكاد يعزب عنها شيء ذو بال. وقد رتّبتها بحسَب وفيات مصنفيها:

١- «شرح المفصل» لابن يعيش (ت٦٤٣هـ)، تح إبراهيم عبد الله، أو عبد اللطيف الخطيب.

٢- «شرح الكافية» للرضيّ الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تح يوسف حسن عمر.

٣- «شرح الشافية» للرضيّ أيضًا، تح محمد نور الحسن وصاحبيه.

٤- «التذييل والتكميل» لأبي حيان (ت٧٤٥هـ)، تح حسن هنداوي (طُبع منه حتى الآن ١٧ جزءًا).

٥- «الدر المصون» للسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تح أحمد الخراط.

---

(١) في بنية النحو وتاريخه وكتبه.

نُشر في تويتر وفسبك في ٧/ ٨/ ١٤٤١هـ.

٦- «مغني اللبيب» لابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح فخر الدين قباوة، أو مازن المبارك وصاحبه.

٧- «الاقتراح في أصول النحو» للسيوطي (ت٩١١هـ)، تح محمود فجال، أو محمود ياقوت.

٨- «الأشباه والنظائر في النحو» للسيوطي أيضًا، أي طبعة.

٩- «النحو الوافي» لعباس حسن (ت١٣٩٨هـ).

١٠- «المورد النحوي الكبير» لفخر الدين قباوة.

تفصيل القول في ياء (ثماني)[1]

تُشكِل ياء (ثماني) علىٰ كثير من الناس من جهة إثباتها وتحريكها. وهذا بيانها:

الحالة الأولىٰ: أن تكون (ثماني) غير مركّبة مع (عشرة). وفيها لغتان:

اللغة الأولىٰ: أن تُعامل معاملة (قاض). وهي الفُصحىٰ. فتقول: (جاء ثمانٍ من النسوة وثمانيْ نسوةٍ) و(رأيت ثمانيَ نسوةٍ). فإن وقعت منصوبة غير مضافة جاز فيها وجهان:

أ- الصرف. وهو الأجود. ومنهم من يوجبه. فتقول: (رأيت ثمانيًا من النسوة).

ب- المنع من الصرف. أجازه بعضهم. فتقول: (رأيت ثمانيَ من النسوة). وجاء في بيت من الشعر.

اللغة الثانية: أن تُعامل معاملة (صباح)، حكاها الكوفيون وأنشدوا لها بيتًا من الشعر. فتقول: (جاءت ثمانُ نسوةٍ وثمانٌ من النسوة) و(رأيت ثمانًا من النسوة وثمانَ نسوةٍ).

الحالة الثانية: أن تكون (ثماني) مركبة مع (عشرة). وفيها أربع لغات:

---

(١) في باب العدد.

نُشر في تويتر وفسبك في ٢٧/ ٢/ ١٤٤١هـ.

إثبات الياء مع فتحها أو إسكانها، وحذف الياء مع كسر النون أو فتحها، فتقول في جميع أنواع الإعراب من رفع أو نصب أو جر: (جاءت ثمانيَ عشْرةَ امرأة) و(ثمانيْ عشرةَ امرأة) و(ثمانِ عشرةَ امرأة) و(ثمانَ عشرةَ امرأة).

نقض القول بمجيء (أل) اسمًا موصولًا[1]

إذا اتصلت (أل) بصفة محضة كـ(الضارب) و(المضروب) و(الحسَن) فجمهور العلماء علىٰ أنها حين إذٍ اسم موصول لا حرف تعريف. ونُسب إلىٰ الأخفش أن (أل) لا تكون اسمًا موصولًا، وإنما هي في هذا الموضع حرف تعريف كما هي حرفُ تعريف إذا اتصلت باسم جامد كـ(الغلام).

وقول الأخفش عندي هو الراجح لحجج منها:

١- تقدُّم الجار والمجرور عليها في فصيح الكلام، قال تعالىٰ: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ ٢٠﴾ [يوسف: ٢٠] وقال الحماسي:

تقول وصكت صدرها بيمينها: أبعليَ هذا بالرحى المتقاعسُ؟

فلو كانت اسمًا موصولًا لم يجُز ذلك. ولمَّا تورّط القائلون بموصوليتها هنا اضطرهم ذلك إلىٰ تكلُّفِ التقديراتِ العجيبة.

٢- أنها لو كانت اسمًا موصولًا لكان لها محلٌّ من الإعراب كسائر الأسماء. ودعواهم أنها اسم لا محلّ له من الإعراب خروج عن الأصل المطّرد.

٣- أنَّه قد ثبت بيقين وقوعها حرفَ تعريف، فلا يُترك الثابت اليقين الذي يُمكن الحمل عليه إلىٰ غيره لأدنىٰ شبهة.

---

(١) في باب الاسم الموصول.

نُشر في ملتقى أهل اللغة في أوقات متباعدة أولها ١٣/ ١٠/ ١٤٢٩هـ.

٤- أنَّ هذا يفضي إلىٰ شيءٍ من العَنتِ في نحو (زيد هو القائم)، فإن الكوفيَّ كما حكىٰ ابن عصفورٍ يقدِّر في (القائم) ضميرين: الأول يعودُ علىٰ الخبر. والثاني يعودُ علىٰ (أل).

٥- أنه لا يجوز حذف الضمير المتصل المنصوب بالوصف الذي دخلت عليه، فلا يقال: (جاءتني الضاربُ زيدٌ) في (جاءتني الضاربُها زيدٌ) كما جاز (جاءتني التي ضرب زيد) في (جاءتني التي ضربها زيد).

٦- أنك لا تقدِّم وصفها عليها، فلا تقول: (جاء ال زيدًا ضاربُ) كما تقول: (جاء الذي زيدًا ضربَ). ولا اعتدادَ بما ردُّوا به هذا.

٧- أنه لم يُسمع حذفُ وصفها ولو شذوذًا كما سُمِع في (الذي) وغيرها نحو قوله:

نحن الألىٰ فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا

٨- أنها لو كانت اسمًا موصولاً لكان يجب أن تكونَ صلتُها جملةً كما في سائر الأسماء الموصولة، ألا ترىٰ أنه لا يتِمّ المعنىٰ بقولك: (جاء الذي زيدٌ) إذا قدَّرتَه مفردًا حتىٰ تقول: (جاء الذي هو زيدٌ).

٩- أنها لو كانت اسمًا موصولاً لما كان في تخصيصها بالوصف الصريح معنًىٰ إذ يجري هذا التقدير أيضًا علىٰ غير الوصف الصريح، ألا ترىٰ أنه يمكن أن تقدِّر (أكرمت الرجل) بـ(أكرمت الذي هو رجلٌ).

١٠- أنها لو كانت اسمًا موصولاً لكان يجوز لك أن تراعي لفظَها ومعناها كما في (مَن) و(ما)، فكنت تقول: (هألاء القوم هم الضاربهم زيد

والضاربه زيدٌ) كما تقول: (هألاء القوم هم من ضربَهم زيدٌ ومن ضربه زيدٌ). وهذا لا يُقال.

١١- أنك لا تقول: (المجتهد فهو ناجح) فتدخل الفاءَ في خبرِ ما اتصلت به. ولو كانت موصولةً لجاز لك أن تحملَها علىٰ (مَن) الشرطية كما حملتَ عليها (الذي) وغيرَها من الموصولات فتقول: (الذي يجتهد فهو ناجحٌ).

١٢- أنك تقول: (نعم الضارب زيدٌ) ولا تقول: (نعم الذي ضرب زيدٌ). ولو كانت موصولةً لامتنعت كما امتنعت سائرُ الموصولاتِ. هذا هو الوجهُ، وإن لا فقد تتوسع العرب في كلامها فتختصّ بعض الألفاظِ بأحكامٍ دونَ نظائرها استغناءًا كما استغنوا بـ(ترك) عن (ودع) و(وذرَ) وكما استغنوا بـ(مثله) عن (كه) وكما استغنوا بجمع القلة عن الكثرة وبجمع الكثرة عن القلة وكما استغنوا بـ(إليه) عن (حتاه) ، وبـ(افتقر) عن (فقر)، ولكنَّ الحمل إنما يكون علىٰ الغالبِ. والأدلة الظنية إذا كثُرت نزلت منزلةَ القطعية.

أما احتجاجهم بعود الضمير إليها في نحو (جاءتني الضاربُها زيدٌ) فمردودٌ، فإن الضمير عائدٌ علىٰ الموصوف المحذوف. وقد حذفوه في نحو:

وكــم مــالئ عينيــه مــن شيء غــيره إذا راح نحوَ الجمرة البِيض كالدُّمىٰ

ولولا أنّه مقدَّر لما ساغَ عمله عمل اسم الفاعل.

حركة ياء المتكلم الفتح أم الإسكان؟[1]

س: هل من ضابط لتحريك ياء المتكلم وتسكينها إذ أجدها في كتب الحديث وغيرها مرّة بالفتح ومرة بالإسكان؟

ج: الأصلُ في ياء المتكلّم الفتح. والإسكان فرعٌ عنه، يدُلّ علىٰ ذلك أمران:

الأول: قياسها علىٰ نظائرها ككاف المخاطب.

الثاني: أنّ التحريكَ تثقيل والإسكان تخفيف، فلو كان الإسكان هو الأصل لم يحرّكوه لأن من عادة العرب أن يفرّوا من الثّقَل إلىٰ الخفّة وليس العكس.

وهما لغتان كثيرتان في كلامهم. وقد اختلَفت القُرّاء اختلافًا ظاهرًا في فتح الياء، وإسكانها في القرآن.

غيرَ أن الإسكانَ أشيعُ وأجوَدُ. والحُجّة له أن العرب وإن كانوا لا يستثقلون الياء المفتوحة إذا انكسَر ما قبلَها في الجملة كما في المنقوص المنصوب نحو (رأيت القاضيَ) فإنّهم قد يستثقلونها إذا لحِقتها عِلّة أخرىٰ تدعو إلىٰ التخفيفِ. ولهذا خفّفوا نحو ياء (معديْكرب) لأنَّه لمّا اجتمع إلىٰ الياء المتحرّكة

---

(١) في باب الضمائر.

نُشر في آسك في ١٣/ ٣/ ١٤٣٦هـ.

وهي قد تُحتمَل، ثِقَلُ التركيب استوجبَ هذا عندهم تخفيفَها.

بل إنّ من العربِ من يسكن ياء المنقوص في النصب فيقول: (رأيتُ القاضيْ) مع ما لها من حُرمةِ الإعرابِ.

فلمّا كثُر استعمالهم ياء المتكلّم وكانت تتّصل بالاسم والفعل والحرف مع كونها حركةَ بناءٍ لا إعرابٍ خفّفوها بالإسكانِ. وهو أجود اللّغتين كما ذكرتُ. وقد يفضُلُ الفرعُ الأصلَ كما فضّلت (يا غلامِ) علىٰ (يا غلامي) وهي فرعها، وكما شاعَت (نِعْم وبِئْس) دون (نَعِم وبَئِس) وهي فرعُها أيضًا.

ويُستثنىٰ من ذلك حالتان، فإنه يُستحَبّ فيهما فتح الياء علىٰ إسكانها. وهما:

الأولىٰ: أن يليَ الياء ساكنٌ، نحو (مررت بصاحبيَ الكريمِ) لأنك لو أسكنتَها لاضطررت لحذفها لالتقاء ساكنين هي ولام أل بعدها. وفي هذا إجحاف وإلباسٌ أحيانًا إذ يُظَنّ كما في المثال السابق أن الصاحب مضاف إلىٰ الكريم. ومثال ذلك قول الحماسيّ:

فـــــدًىٰ لفـــــوارسيَ المعلميـــــــ ـــن تحـت العجاجـة خـالي وعَـمْ

الثانية: أن تكون الياء ثاني أحرف الكلمة، نحو (لي) و(بي)، فتحرّكها لتقويَها بذلك وتكثّرَها. ومثاله قول الحماسي:

إذِ الأرض لم تجهــل عــلي فروجهــا وإذْ ليَ عـــن دار الهــوان مــراغَمُ

واجتمعا في قول طرفة:

وليَ الأصـــــل الـــذي في مثلـــه يُصـــلح الآبـــر زرعَ المـــؤتبِرْ

واستثناء هاتين الحالتين هو رأيٌ كنت رأيتُه بالنظر والقياس وبتصفّح شعر العرب ثم وجدتّ بعد ذلك الكسائيَّ والفرّاء ينصّان عليهما، فلَشدّ ما سرّني ذلك!

لماذا يكره أكثر الطلبة النحو؟ هل هذا لصعوبته؟[1]

س: لماذا يكره أكثر الطلبة النحو؟ هل هذا لصعوبته؟

ج: لا أُنكِر أنَّ في النَّحو مقدارًا من العُسر والصّعوبة، ولكنَّ هذه طبيعةُ كلِّ عِلمٍ محكَمِ الصَّنعةِ مُدمَج الخلقِ شديدِ الأسرِ. وذلك أنه قد ناءَ بوضع علم النحو خواصُّ العلماء الموسومون بالذّكاءِ والفِطنةِ القارحِو البصيرةِ كالخليلِ بن أحمدَ الذي لم يكن بعدَ الصّحابةِ أذكَىٰ منه، وسيبويهِ الذي أمسىٰ يُعدُّ كتابه في النَّحو من مفاخرِ العلومِ كلِّها.

ثمَّ إنَّهم حينَ وضعُوه لم يكن غرضُهم من ذلك إفهامَ غثراءِ الناس وغوغائِهم من مّن يستثقلون كدَّ النظرِ وتستحسِرُ أذهانُهم عن كُلفةِ التفهُّم، وإنّما وضعُوه لنظرائِهم من أهلِ العِلم وذوي العقولِ القابلةِ للتعلّم، بل ربَّما تعمّدَ بعضُهم الإعناتَ والتعسيرَ ليَظلَّ الناسُ محتاجينَ إليهِ مفتقرين إلىٰ عِلْمِه كالذي رَواه الجاحظُ عن أبي الحسن الأخفشِ، وكالذي ذكره سعيد الفارقيُّ (ت٣٩١ هـ) من أن المُبرَّد إنما جعلَ المسائل المُشكلة في صدر كتابه (المقتضَب) (ليصونَه بها عن ابتذالِ مَن لم تبلغ طبقتُه قراءة مثلِه ويَحوطَه فيها من تلاعب من قصرت رتبتُه عن التشاغل بشَكلِه... فرأىٰ أن يُقدِّم في كتابه مسائلَ تصدّ من قصد له عن التعرُّض له إلا بعد إحكام أصولِها مِن سواه وإتقانِ أبوابِها في

(١) نُشر في آسك في ٢٧/ ١/ ١٤٣٦هـ.

ما عداه).

وقد كانَ عملُهم هذا سديدًا صائبًا لأنّهم لو شذَّبوا النَّحو وتخوَّنوه بالحذفِ والتسهيلِ مجاراةً لأفهامِ العامَّةِ لعادَ هذا علىٰ بنائِه بالتقوُّضِ وعلىٰ نَسجه بالهَلهلةِ ولخَرَج رِخوًا رذْلًا لا يصمُد علىٰ وجه الدهر . ويجبُ أن يبقَىٰ ذلك كذلك وأن لَّا يدعَ المختصُّون فيه بعضَ ما هو مِنه وتضيقَ به صدورُهم إذعانًا لرغباتِ الناس ونزولًا عند حُكمهم.

ولكن النّحاةَ لم ينشبوا أن حملَهم استصلاحُ أمرِ العامَّة وغيرِ المختصَّين علىٰ أن وضعوا لهم نحوًا تعليميًّا يلائِمهم وجعَلوه وفَقًا لحاجاتِهم لا يشِفُّ عليها ولا يقصُرُ دونَها. وهذا منهَج حسنٌ، ولكن علىٰ أن يبقَىٰ النَّحو كما هو بأبوابِه وشواهِده وخلافاتِه وعللِه تامًّا موفَّرًا للمختصِّين. ويكون لغير المختصِّين نحوٌ مهذَّبٌ ميسَّرٌ صالحٌ لهم.

علَىٰ أنَّ هذا النَّحوَ التعليميَّ لا يعرَىٰ من آفاتٍ وهَناتٍ في طريقةِ تدريسِه. ومن أهمِّها في رأيي اثنتان:

الأولىٰ: إغراقُ الطُّلابِ بتفاصيل النّحو وفضول مسائلِه التي قلّما يحتاجون إليها في كلامِهم ومخاطباتِهم، فيلتبسُ عليهم المهمُّ بغيرِه ويتداخلُ الأصلُ والفرعُ، فلا يَلبثون بعد مُديدةٍ أن يَنسوا الأصلَ والفرعَ أو ينسوا بعضَ الأصلِ وبعضَ الفرعِ. وربما ثبتَ في صدورِهم الفرعُ وسقطَ الأصلُ. وهذا أطمُّ، قال ابن المقفّع: (فإن كثيرًا من الناس يطلبون الفصول مع إضاعة الأصول، فلا يكون دركهم دركًا). ومتَىٰ أرَّبَ الأستاذ علىٰ الأصلِ وأدمن تَكرارَه وإعادتَه

بقيَ في ذهنِ الطالبِ، فلا يضُرُّه بعد ذلك أن يذهبَ عليه ضبطُ بعضِ الفروعِ أو نسيانها.

الثانية: قِلَّة التطبيقِ. وهذا خلَلٌ مستفحِلٌ، فكثيرٌ من مدرِّسي النّحو يُلقون إلى الطلابِ بالمسائلِ مجرَّدةً من وسائلِ تطبيقِها، فلا يقعُ في يدِ الطالبِ من النحو إلا حفظُ هذه المسائلِ، ولا يعرفُ كيفَ يستفيدُ منها، ويقومُ بينَه وبينها حجازٌ منصوبٌ من الوحشةِ والهَيبةِ، فإذا تكلَّم أو كتبَ لحنَ ما شاءَ أن يلحنَ. ولعلَّك لو فاتشتَه لوجدتَّه حافظًا لبعضِ المسائلِ التي من شأنِها أن تعصِمه من ذلك! والنَّحو مَلَكةٌ. ولا تستوي للطالبِ حتَّى يُكثِر من التمرّن والدُّربةِ ويقشَع عنه غيايَة الخوفِ من المحاولةِ ووهْم العَجز عن الفَهم وحتَّى يعانيَ مزاولةَ النصوص المتفاوتةِ من الكلامِ العربيِّ ويُدفَعَ إلى مضايقِها. وما الذي يَمنع الأستاذ إذا فرغَ من درسِ الأسماء الستّة مثَلًا من أن يكلِّف كلّ طالبٍ من طُلّابِه بإحضار ثلاثة أمثلةٍ للأسماء الستة من القرآن في الدرس القادم ويناقشهم فيها؟ وما الذي يَمنعُه أيضًا من أن يتلوَ عليهم قِصَّة ممتعةً أو يُنشِدَهم قصيدةً متخيَّرةً ويطلبَ منهم أن يقيِّدوا ما يمرُّ بهم من الأفعال الخمسة أو الضمائر أو جمع المذكر السالمِ أو نائب الفاعلِ ويبيِّن لهم أخطاءَهم فيها؟

فمثلُ هذه الطريقةِ في التعليمِ خليقةٌ أن تقرِّب النحو إلى الطُلّاب وتحبِّبه إليهم وتباعدَ عنهم صعوبتَه وعُسره.

❀ ❀ ❀

ردّ على قول لبعض المحدَثين في منع (أشياء) من الصرف[1]

ظهَر قبلَ مُدَّةٍ قولٌ مستحدَثٌ لبعضِ المعاصِرين يرَون فيه أنَّ (أشياء) ليست في الأصلِ ممنوعةً من الصرفِ لأنَّها علىٰ زنةِ (أفعال). وإنما مُنِعت من الصرف في قولِه تعالَىٰ: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ [المائدة: ١٠١] لعلَّة الاستثقالِ في هذا الموضع من قِبَلِ أنَّ في ذلكَ تَكرارَ حرفينِ علَىٰ الوَلاء، وذلكَ قولُه: (ءٍ إنْ). وهذه صورتُها (إنْ إنْ). وزعموا أن العربَ كانت تصرفُها. واحتجُّوا ببعضِ الأبياتِ من الشعر كقولِ الأعلم حبيب بن عبد الله الهذليّ:

جَـزَىٰ اللهُ حبْشـيًّا بـما قـالَ أبؤسًـا ... بـما رامَ أشـياءًا بنـا لا نرومُهـا

وقولِ أبي قيس بن الأسلت:

أَرَبَّ النّاسِ، أشْياءٌ ألَمّتْ ... يُلفُّ الصَّعبُ منها بالذَّلُولِ

وقولِ قيس بن الخطيم الأوسي:

ثأرتُ عديًّا والخَطيمَ فلم أضِع ... ولايـة أشياءٍ جُعِلتُ إزاءها

وقول بشار بن برد:

أَمّا الحياة فكلُّ النّاسِ يَحفظُها ... وفي المعيشـةِ أشـياءٌ منـاكيرُ

وقد تزعَّمَ هذه المقالةَ محمود البشبيشي، وكتبَ في مجلة الرسالة عام

(١) نُشر في ملتقى أهل اللغة في ٣/ ١١/ ١٤٣٢هـ.

١٣٦٧هـ كلامًا يحتجّ به لذلك. وتبِعَه علىٰ هذا نفرٌ من الباحثينَ كرمضان عبد التواب، وغيره[1].

وهذا القولُ لا جرمَ قولٌ ساقطٌ ضعيفٌ. وهو منبتٌّ عن مذاهبِ العربِ في كلامِها وتصرُّفاتِها في أحكامها. والردُّ عليه من وجوهٍ سبعةٍ:

الأول: أنَّ منع (أشياء) من الصرف ليس في كلامِ الله تعالَىٰ وحسبُ، وإنما هو كلامُ العربِ جميعًا لا يعرِفونَ غيرَه. وقد نصَّ علىٰ هذا بعضُ العلماءِ، كصاحب (العين) الخليلِ بن أحمدَ (ت١٧٥هـ) أو غيرِه، قالَ: (والعربُ لا تصرِف أشياء)[2]، وأبي حاتمٍ السجستانيِّ (ت٢٥٥هـ)، قالَ: (أشياء أفعالُ مثلُ أنباءٍ. وكان يجب أن تنصرف إلا أنّها سُمعت عن العرب غير مصروفة فاحتال لها النحويون باحتيالات لا تصحّ)[3]. ولو كانَ العربُ أو بعضُهم يصرِفون هذه الكلمةَ لنقلَ النُّحاة ذلكَ عنهم وهم الذين لقوهم وخالطُوهم وسمِعُوا عنهم. ويدلُّك علىٰ هذا أيضًا أنَّ القرَّاء مجمِعونَ علىٰ منعِ هذه الكلمةِ من الصرفِ في قراءاتِهم المتواترة والشاذة معَ أنَّك لا تكادُ تجدُ لكلمةٍ من القرآنِ وجهًا في العربيَّةِ يجوزُ الحملُ عليه وإنْ كانَ ضعيفًا إلا وجدتَّهم قد قرءوا به.

---

(١) انظر في ذلك مجلة الرسالة، العدد ٧٨٨ و٧٨٩ و٧٩٠، وأقوال العلماء في صرف أشياء لأبي أوس الشمسان ١٧، ٢٠، والتطور اللغوي بين القوانين الصوتية والقياس لرمضان عبد التواب ١٩.

(٢) ٦/ ٢٩٥.

(٣) إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٤٢، ٤٣.

فلولا أنَّ هذه لغةُ العربِ جميعِهم لرأيتَ من يقرأ بصرفِها.

كما وردت في الشِّعر ممنوعةً من الصرفِ، قال أُحيحة بن الجُلاح:

وأُعرِض عن أشياءَ لـو شئتُ نلتُها   حيـاءً إذا مـا كـانَ فيهـا مقـاذِعُ

وقالَ زهير بن أبي سلمىٰ:

قلـت لهـا: يـا اربَعـي أقـل لـكِ في   أشـياءَ عنـدي مـن علمهـا خـبَرُ

وقال معن بن أوس المُزنيُّ:

وإني عـلىٰ أشـياءَ منـكَ تَريبنـي   قديمًا لـذو صـفحٍ عـلىٰ ذاك مجمِـلُ

وقالَ المقنَّع الكِنديُّ:

يعـاتِبني في الـدَّين قـومي، وإنـما   ديـونيَ في أشـياءَ تَكسِـبهم حمـدا

وقال عَمْر بن أحمر الباهليّ:

وأشياءُ من مَّا يعطِف المرءَ ذا النُّهىٰ   تشـكّ عـلىٰ قلبـي، فـما أسـتبينها

وقالَ توبة بنُ الحُميِّر:

رمـاني ولـيلَىٰ الأخيليَّـةَ قومُهـا   بأشـياءَ لم تُخلـق ولم أدرِ مـا هيـا

وقال عُمَر بن أبي ربيعة:

دعـاه إلىٰ هنـدٍ تصـابٍ ونَظـرةٌ   تـدُلُّ عـلىٰ أشـياءَ فيهـا متـالفُ

وقال مزاحِم العقيليُّ:

بأشياءَ من مَّا يأشِبُ الناس لـو رمَـوا   بها البدرَ أضحَىٰ لونُه وهو كاسِـفُ

وغيرُها كثيرٌ.

فإن قالُوا: ولكن قد يجوز أن تكونَ هذه الكلمةُ مصروفةً، وإنما منعُوها من الصرفِ في هذه الأبياتِ اضطرارًا.

قلتُ: هذا الاعتراض مدفوعٌ من ثلاثةِ أوجهٍ:

الأول: أنَّهم لو كانوا كما زعمتم لبلغَنا عنهم شواهدُ قاطعةٌ تثبت أنهم كانوا يصرِفونَ هذه الكلمةَ. وقد أعياكم أن تأتوا علىٰ ذلك بشاهدٍ صحيحٍ بريءٍ من الطعنِ.

الثاني: أنَّا نحتجُّ بقانونِ البقاءِ علىٰ الأصلِ أو استصحابِ الحالِ، فإنَّ مجيء الكلمةِ في هذه الأبياتِ وغيرِها ممنوعةً من الصرف هو الأصلُ. ولا تُقبَل دعوَىٰ الخروجِ عن الأصلِ إلا بدليلٍ.

الثالث: أنَّا لم نجِد العربَ تمنعُ المصروفَ في شعرِها إلا نَزْرًا حتَّىٰ أبَاه البصريُّونَ. والشواهدُ التي احتجَّ بها الكوفيُّون كلُّها أو جلُّها كانَ الممنوعُ فيها من الصرفِ للضرورة أعلامًا. وكأنَّ ذلكَ لاستحبابِهم خِفَّةَ الأعلامِ وسهولتَها. ولذلكَ أجازوا ترخيمَها في النِّداءِ بإطلاقٍ، كما أفردَها الكوفيُّون بترخيم التصغير. فإذا كانَ العربُ لا يكادُونَ يمنعُون العلمَ المصروفَ في الشِّعر معَ ما رأيتَ من استحبابِهم خِفَّة الأعلامِ ومع أنَّ الشِّعرَ موضعُ اضطرارٍ فلأن يتحاشَوا ذلكَ في غيرِ الأعلامِ أولَىٰ وأجدَرُ. وقد رأيتَ ما سقتُه لكَ من الشواهدِ التي جاءَت فيها كلمة (أشياءَ) ممنوعةً من الصرفِ. ومَن عرفَ مذاهبَ العربِ وتحقَّقَ بأساليبِها عَلِمَ أنَّ من المَحالِ أن يكونَ ذلكَ علىٰ جهةِ الاضطرارِ لأنَّ هذه الشواهدَ كثيرةٌ متوافِرةٌ. ولو كانَ الأمرُ كما زعَموا

لوجدناهم يمنعونَ نحوَ (أشياءَ) من الصرفِ كـ(أفياء) و(أسماء) و(أبناء) وغيرِها. وهذا ما لم يرتكِبُوه. ولا يكادُ المنقِّر المستقصي يَظفَر بشاهدٍ واحدٍ من صحيحِ الشِّعر المحتَجِّ به وقعت فيه هذه الأسماءُ وأمثالُها ممنوعةً من الصرفِ فضلاً عن أن يجِدَ للكلمةِ الواحدةِ منها أكثرَ من شاهدٍ كما في (أشياء).

فأما ما أوردوه من الأبيات التي ادَّعوا أن (أشياء) وردت فيها مصروفةً فلا حجَّة فيها.

أما بيتُ حبيب بن عبد الله فإنَّه لا شيءَ يوجِب قراءَته بصرفِ (أشياء)، إذ يمكن أن يقرأ بمنعها من الصرف، ويكون في البيتِ زِحاف الكفِّ. وهو زِحافٌ جائِزٌ.

وكذلكَ بيت أبي قيس بن الأسلت، إذْ يجوز أن يُقرأ بمنع الكلمة من الصرف، ويكون في البيت زِحاف النقص.

وأما بيت قيس بن الخطيم فمعدولٌ عن الرِّواية الصحيحة. والصواب (ولايةَ أشياخٍ). وكذلك رَواه أبو تمامٍ (ت٢٣١هـ) في (حماسته)[1] وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في (المعاني الكبير)[2] وغيرُهما.

وأمَّا بيت بشارٍ فلا يُحتجّ به لأنَّه مولَّد. علىٰ أنَّه يجوز أن يقرأ بالمنع من الصرف علىٰ أن يكونَ في التفعيلةِ زحافُ الطيِّ.

---

(١) ص ٥٩ برواية الجواليقي، تح عبد المنعم صالح.

(٢) ٢/ ١٠٢٤، تصحيح المعلمي.

الثاني: أنَّ ما علَّلوا به من الاستِثقال غيرُ قائمٍ، إذْ لو صُرِفت هذه الكلمةُ في القرآنِ لم يؤدِّ ذلكَ إلىٰ ثقَلٍ، بل تكون عذبةً في السَّمعِ خفيفةً علىٰ اللِّسان. ويصدِّق هذا أنَّه قد جاءَ في القرآن نظيرُه، قالَ تعالَىٰ: ﴿وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحۡمَٰنُ مِن شَيۡءٍ إِنۡ أَنتُمۡ إِلَّا تَكۡذِبُونَ ۝١٥﴾ [يس: ١٥]، فلو قالَ: (أشياءٍ إنْ)، لكانَ مثلَ شيءٍ إنْ. علَىٰ أنَّ في النونِ غنَّةً تقرِّبُها من حروفِ المدِّ، فهم يستخِفُّونها لذلك كما يستخِفُّون حروفَ المدِّ. ولذلك كثُرت زيادتُها وحذَفوها من نحو (لم يكن) لشبهِها بها وحذفوها أيضًا لالتقاء الساكنينِ في قولِه:

فلستُ بآتيهِ ولا أستطيعُه ولاكِ اسقِني إن كانَ ماؤكَ ذا فضلِ

وزادُوها في أوَّل المضارِع كما زادُوا حروفَ المدِّ فقالوا: (أذهبُ وتذهب ويذهب ونذهب). وتاءُ (تذهب) مبدَلة من الواو.

ولو كانوا يستثقِلون نحو (إنْ إنْ)، لكانَ أخلقَ بهم أن يستثقِلوا ما هو أجْلَدُ من النونِ. وقد رأيناهم قالُوا في المكسور: (الخِمخِم) و(السِّمْسِم) ونحوَهما، وقالُوا في المفتوحِ: (صَرْصَر) و(دمدمَ) ونحوَهما، وقالُوا في المضمومِ: (فُلْفُل) و(جُلْجُل) ونحوَهما. وهذا كافٍ في إبطالِ العِلَّة التي زعمُوها.

الثالث: أنَّ العربَ لا تكادُ تعبأُ بالاستثقالِ إذا كانَ ناشئًا من كلمتينِ. وذلكَ لعروضِه، ألا تراهم لم يوجِبوا إدغامَ المثلينِ إذا كانا في كلمتينِ نحو (ذهبَ بَكرٌ) كما أدغموهما في (هبَّ)، ولم يُبدلوا الواو ياءًا معَ سكونِها في نحو (القاضيْ وَصل) كما أبدلوها في (سيِّد)، ولم يبدلُوا الواوَ ألفًا في نحو (حضرَ

وَفد) مع تحركها وانفتاحِ ما قبلَها كما أبدلُوها في (قالَ).

الرابع: أنَّ الاستثقالَ لا يستوجِب في كلامِهم المنعَ من الصرفِ، وإنما تمنعُ الكلمة من الصرف لكونِها فرعًا من وجهينِ كالفعلِ. كذلك قالُوا.

الخامس: أنَّ العرب ربَّما احتملَت العِلَّة التي من شأنها أن توصَلَ بحُكمٍ إذا كانت قليلةَ العُروضِ في كلامِهم، ألا تراهم احتمَلُوا ثِقَل اجتماعِ ياءَين إحداهما مكسورةٌ في (عَيِيَ)، و(حَيِيَ)، ولم يوجِبُوا الإدغامَ لقلَّةِ هذا الضربِ وندورِه.

السادس: أنَّه لا نظيرَ لهذه الآيةِ يشهَدُ باطِّراد هذا الحكم في ما كانَ مثلَها، سواءٌ أكان ذلك في كلامِ الله تعالَىٰ أم في كلامِ العربِ.

السابع: أنَّ الكلمةَ إذا استحقَّت المنع من الصرفِ فإنَّها تُمنَع البتةَ أيًّا كانَ اللفظُ الذي بعدَها.

ومراعاةُ النظائرِ في كلامِهم أمرٌ مُهِمّ لأنَّها هي التي تعرِّفُك العللَ التي يلحظُونها والأحكامَ التي يوقِعونها وتقِفُك علىٰ ما يستثقِلونَ وما يستخِفُّون وما يحبُّون وما يكرهونَ. ومتَىٰ قضيتَ في مسألةٍ قضاءًا لا نظيرَ له في كلامِهم كنتَ حامِلاً عليهم ما لا يعرِفونَه وناسبًا إليهم ما ليس من مذهبِهم ولا طريقتِهم. وفي هذا الزَّيغُ والجَورُ.

مسائل متفرقة في بنية النحو وتاريخه وكتبه[1]

- انتهى علم النحو إلى ابن مالك (ت٦٧٢هـ) وأبي حيان (ت٧٤٥هـ) وابن هشام (ت٧٦١هـ). ولا تكاد تجد في مصنفات من جاء بعدهم شيئًا ذا بال.

- قلما اغتبطت بكتابٍ اغتباطي بكتاب "الشواهد الحديثية في الأبواب النحوية" وأخيه السابق "الاستشهاد بالحديث في المسائل النحوية" كلاهما للدكتور ياسر الطريقي. وهو كتاب محكَم غزير الفائدة، سدّ مكانًا لم يكن سُدّ من قبلُ.

- سقط من طبعة دار الكتب المصرية لـ«شرح كتاب سيبويه» للسيرافي تسعة عشر بابًا بين الجزء السابع والثامن، اثنا عشر منها ثابتة في طبعة دار الكتب العلمية. وسقط من طبعة دار الكتب العلمية تسعة وعشرون بابًا موضعها بعد الباب الثاني من الجزء الثالث. ولا أدري أنبه أحد على هذا أم لا.

- كتاب «التّمام في تفسير أشعار هذيل» لابن جني إنما هو كتاب تطبيقات نحوية وتصريفية، وليس فيه من تفسير الشعر شيء.

- س: ما رأيك في تحقيق البكاء لـ«كتاب سيبويه»؟

ج: عمله في تبويب الكتاب وتفقيره عمل جيّد، فقد كشف عن عبقرية

---

(١) نُشر مفرّقًا في تويتر وآسك في أوقات مختلفة.

مؤلفه ولاءم بين أوصاله وأسقط بعض وعورته.

وأما تحقيقه فدون ذلك، وليس بالدُّون.

- في كتاب «الكفاف» للصيداوي هذيان كثير واستخفاف بمسائل العلم وهزل مشوب بجدّ وإنكار قبل التفهّم وجزم عن غير إحاطة.

- من أوسع كتب النحو التي قلما يعزب عن جميعها مسألةٌ من مسائله «التذييل والتكميل»، ولم يتمّ، و«ارتشاف الضرب» كلاهما لأبي حيان، و«المغني في النحو» لابن فلاح، وطبع منه جزء يسير، و«النهاية في شرح الكفاية» لابن الخباز، ولم يطبع كاملًا، و«تمهيد القواعد» لناظر الجيش و«همع الهوامع» للسيوطي.

- «شرح الأشموني للألفية» عامته منقول من «شرح الألفية» للمرادي و«شرح الكافية الشافية» لابن مالك حتى إنه لينقل منهما بالأسطر نقلًا حرفيًّا.

ومن محاسنه:

١- أنه من أوسع شروح الألفية.

٢- أنه مزج الشرح بمتن الألفية، فهو من هذا الوجه صالحٌ لحافظها.

٣- أنه خُدِم بحاشية الصبان عليه.

- في كتاب إحياء النحو« لإبراهيم مصطفى إعمال نظر والتماس للتحقيق. وهو حسنة تُذكر له وإن كنت لا أستجيد أكثر رأيه فيه.

- «المقاصد الشافية» للشاطبي شرح كبير الحجم، وهو من أوسع شروح الألفية، ولكن فوائده ليست كثيرة بالنظر إلى حجمه، فليس هو من كتب النحو

الواسعة في استقصاء المسائل والخلاف والعلل والحجج. وأنفع ما فيه قسمُ الصرف. ومن محاسنه أنه يعلّم قارئه الدقّة في استعمال الألفاظ والتبصر بدلالتها وما يعطيه منطوقها ومفهومها.

- أربعة كتب لم يؤلَّف في النحو مثلهن: «كتاب سيبويه»، و«شرح السيرافي» له، و«المغني» لابن فلاح، و«التذييل والتكميل» لأبي حيان. ومن المؤسف أن الكتب الثلاثة الأخيرة كلّها لما تطبع طبعة علمية كاملة!

- في الكتب التي حشَّىٰ عليها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمه الله نفع عظيم لأنها جمعت مع البسط وجودة الشرح والإيضاح إعرابَ الشواهد، وذلك كـ«شرح قطر الندىٰ» و«شرح شذور الذهب» و«شرح ابن عقيل» و«شرح ابن هشام للألفية» و«مغني اللبيب». وهي حرًىٰ أن ترسّخ قدمك في النحو والإعراب.

- من أحسن من رأيتُ من المصنفين المعاصرين شرحًا لمسائل النحو وإبانةً عنها محمد محيي الدين عبد الحميد في شروحه ولا سيما شرحه علىٰ «أوضح المسالك»، وعباس حسن في كتابه «النحو الوافي». فإذا تعذّر عليك فهم مسألة نحوٍ فالتمس بيانها عندهما.

- «المعلّىٰ» للدكتور محمد خليل الزروق كتاب هذّب فيه مؤلفه «شرح قطر الندىٰ» لابن هشام ثم جمع لكل مسألة شواهدها من القرآن والحديث والشعر الرفيع. وهو كتاب نافع جدًّا.

- عملُ اللغوي هو أن يجمع كلام العرب بالفعل. وعملُ النحوي هو أن

يستخرج كلام العرب بالقوّة.

- النحو من أكثر العلوم إمتاعًا لمن أخذه بعلله وأسراره لأنه علم يخاطب العقل والذوق معًا.

- حقيق أن يكره النحو من لا يعرف غير كتب ابن هشام. وحقيق أن يبغض الصرف من لا يعرف غير «العزي» و«اللامية» و«البناء». وحقيق أن يمقت اللغة من لا يعرف غير «الفصيح» و«الكفاية». وحقيق أن يعيب البلاغة من لا يعرف غير «التلخيص» و«الإيضاح»، وذلك أن من انتهىٰ إليها وجعلها غايتَه في تحصيل العلم أورثته ضيقًا في النظر وكلالًا في الحدّ ووهنًا في الملكة بما حُرِمَ من التفرّج برحابة هذه العلوم وانفساح آفاقها ومن لذّة الاطلاع علىٰ اختلاف مشاربها ومساربها ومن متعة التكشيف عن أصولها والامتحان لعللها والمراجعة لأحكامها، وذلك لما يغلب عليها من شدّة الإيجاز والمبالغة في الاختزال والإهمال لذكر الخلاف والإسقاط للعلل.

- داء مصنفات النحو الذي لا تبرأ منه أبدًا ذكر مصطلحاتٍ في أبوابه الأولىٰ لم يأت بيانها كجعل دخول حروف الجر من علامات الاسم قبل بيان معنىٰ الحروف، وكجعل العلمية من علل المنع من الصرف في العلامات الفرعية قبل ذكر باب النكرة والمعرفة كما في «شرح القطر» وغيره، وكجعل عدم الإضافة في (قبل) و(بعد) ونظائرهما شرطًا لبنائها علىٰ الضمّ مع أن باب الإضافة متأخر عن هذا الباب.

وكثير من هذا راجع إلىٰ فساد التصور المنطقي القائم علىٰ الانتقال من

الجزء إلى الكل ومن الإفراد إلى التركيب ومن إدراك علائق الهيكل العام للعلم.

وهذا من أسباب عسر النحو على كثير من الطلاب لما فيه من ما يشبه الدور السبقي، لأن المصنف يقدّر أن الطالب يعرف هذه الأبواب قبل ذكرها، ولو عرف الطالب ذلك لما احتاج إلى تعلّمه. ويمكن معالجة ما لا بد من ذكره قبل بابه بتعريفه بإيجاز وبيان أنه سيرد ذكره في ما بعد.

ولذا أرى أن ذكر باب النكرة والمعرفة بعد الإعراب مخالف للترتيب المنطقي لأن الأول يتعلق بالكلمة مفردة، والآخر يتعلق بها مركبة، والإفراد سابق للتركيب.

- س: ما فرق ما بين النحو والصرف؟

ج: لكلٍّ من هذين العلمين مباحثه التي ينفصِل بها عن الآخرِ. ومن الفروق بينهما:

١- النحو يبحث في الحرف الأخير من الكلمة فقط غالبًا. والصرف يبحث في جميع حروف الكلمة.

٢- النحو يبحث في حكم واحد من أحكام الحرف الأخير، وهو أتتغيَّر حركته بتغيّر موقع الكلمة في الجملةِ أم لا؟ وهو ما يُسمى بالإعراب والبناء. وينظر في علل هذا التغيّر وشروطِه. ويبحث أيضًا في أحكام أخَر كالتقديم والتأخير، والحذف والذِّكر ما يجوز منها وما لا يجوز. والصرف يبحث في جميع أحكام حروف الكلمة ما عدا الإعراب والبناء. وهي على ضربين: أحكام

معنويّة، وهي التي يتغيّر بها المعنى كالتصغير والجمع. ولفظيّة، وهي التي لا يتغير بها المعنى كالإبدال والإعلال.

٣- النحو لا تنشأ أحكامه ولا تُعرف إلا بعد تركيب الكلمة في جملة. والصرف تُبحث أحكامه سواء أكانت الكلمة مفردة أم مركبة.

مسائل نحوية متفرقة[1]

- لاستعمال (كي) الداخلة علىٰ المضارع صور كثيرة، تقول في الإثبات: (جئت كي أتعلم) (ولكي أتعلم) و(كي أن أتعلم) و(كيما أتعلم) و(كي لِأتعلم) و(لكي أن أتعلم) و(لكيما أتعلم) و(لكيما أن أتعلم) و(كيما أن أتعلم) بالنصب، و(كيما أتعلمُ) بالرفع. وتقول في النفي: (جئت كي لا أتعلم) و(لكي لا أتعلم) و(كيما لا أتعلم) و(لكيما لا أتعلم).

- نسبَ ابنُ مالك وأشياعه إلىٰ الزمخشري أنه يرىٰ أن (لن) تفيد التأبيد. والثابت عنه أنه يراها تفيد التوكيد، قال في «المفصل»: (و«لن» لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل)، وقال في «الأنموذج»: (و«لن» نظيرة «لا» في نفي المستقبل، ولكن علىٰ التأكيد)، وقال في «الكشاف»: («لا» و«لن» أختان في نفي المستقبل إلا أن في «لن» توكيدًا وتشديدًا). فلعل لفظ (التأكيد) تصحّف علىٰ ابن مالك. علىٰ أن دلالتها علىٰ التأبيد في رأيي صحيحة إذا فهمنا أن المراد بالتأبيد أنها تدلّ عليه في الأصل ما لم ينتقض ذلك بقيد مذكور نحو ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾ [مريم: ٢٦] أو مقدّر مدلولٍ عليه بالسياق نحو ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]. ودلالة السياق في هذه الآية علىٰ التقييد هي وقوعه جوابًا لسؤاله الرؤيةَ في الحال، لأن موسىٰ حين قال: (أرني أنظر إليك) إنما كان

(١) نُشر مفرَّقًا في تويتر وملتقىٰ أهل اللغة وفسبك في أوقات مختلفة.

يطلب الرؤية في الحال لا في الآخرة، فكان نفي الرؤية مصروفًا إلىٰ ذلك، كما لو قال لك صاحبك: (أنا في البيت، فهل لك أن تأتيني؟) فقلت: (لن آتي) فإنه سيفهم من ذلك نفيك الإتيان ذلك اليوم لا آخر الأبد.

- إذا وقعت كلمة (بنت) صفة بين علمين فالوجه عند يونس وسيبويه تنوينها إن كانت مصروفة. وذكر يونس أنه سمِع هذا عن العرب. فيقال: (هذه هندٌ بِنت زيد) علىٰ وجه صرف (هند)، وذلك لأن علة حذف التنوين قبل (ابن) نحو (محمدُ بْن زيد) هو التقاء الساكنين التنوينِ والباءِ مع كثرته في الكلام، ولم يلتقِ ساكنان في (بنت). والوجه عند أبي عمْر التنوين لأن العلّة عنده كثرتها في الكلام وإن لم يلتق ساكنان.

فتقول: (تزوج ابنُ الزبير أمَّ عمْرٍ بنتَ منظورِ بن زبّانَ الفزاريةَ) علىٰ مذهب يونس وسيبويه. وتقول علىٰ مذهب أبي عمْر: (تزوج ابنُ الزبير أمَّ عمْرِ بنتَ منظورِ بن زبّانَ الفزاريةَ).

- س: هل يجوز إسكان آخر الفعل الماضي إذا كان ياءًا نحو (لقِيْ)؟

ج: اختلف النحاة في ذلك فعده ابن عصفور من الضرائر وأجازه ابن مالك في الكلام. وهو الراجح. ومن شواهده قراءة الحسن ﴿وَذَرُواْ مَا بقيْ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ﴾ [البقرة: ٢٧٨] والأعمش ﴿فنسيْ وَلَمۡ نَجِدۡ لَهُۥ عَزۡمٗا ١١٥﴾ [طه: ١١٥] وأبيات من الشعر معروفة.

- س: هل يجوز كسر همزة (إن) في نحو (أشهد إِنك مجتهد)؟

ج: الفتح في مثل ذلك هو الأصل. ويجوز الكسر علىٰ أن تكون (شـهد) بمعنىٰ (قال). وهي لغة لقيس حكاها مؤرج. أو تكون جارية مجرىٰ القسم. وقرأ ابن عباس والحسن البصري ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ إنه لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ١٨] بالكسر.

- س: أيُجرّ ما بعد (مذ) و(منذ) أم يرفع؟

ج: أخصر جواب لذلك أن نقول: الأجود جرّ ما بعدهما سواء كان ماضيًا أو حالًا إلا في (مذ) إذا كان ما بعدها ماضيًا، فالأجود رفعه. فمثال الجر (ما رأيته منذ اليومِ ويومين) و(ما رأيته مذ اليومِ). ومثال الرفع (ما رأيته مذ يومان) لأن (مذ) دخلت علىٰ ماض.

- س: أجد في كثير من كتب التراث نحو هذا المثال: (الأصمعي: كل مضيقٍ بين جبلينِ مأزِمٌ)، فكيفَ أقرؤه؟ أأقول: (قال الأصمعي) أم أقول: (عن الأصمعيِّ) أم ماذا؟

ج: في رأيي أنه يجوز أن يُقرأ مثلُ هذا بوجهين:

الأول: أن تضيف قبله عند القراءة كلمة (قال) علىٰ تأويل حذف المصنف لهذه الكلمة اختصارًا كما يكتبون (ص) وهم يريدون (صلىٰ الله وعليه وسلم) ويقرءونها (صلىٰ الله عليه وسلم). ولا تُقرأ (صاد). وكذلك سائر الاختصارات.

الثاني: أن تقرأه كما هو من غير إضافة شيء إليه، وذلك علىٰ تقدير

(الأصمعي) ونحوه فاعلًا محذوفًا فعلُه لدلالة الحال.

ولا يصح تقدير حرف الجرّ كـ(عن) لأن حرف الجرّ لا يجوز حذفه في غير الضرورة.

- س: قرأت بيتًا لبعض الشناقطة الأقدمين يقول فيه:

أهـــلًا بـــه مـــن صـــالحٍ طـــامحٍ   للخـــير لم -لغـــيره- يطمـــحِ

فهل يجوز هذا الفصل بين (لم) الجازمة والفعل المجزوم؟

ج: نعم، يجوز هذا في ضرورة الشِّعر. ومنه قول ذي الرّمة:

فأضـــحت مغانيهـــا قفـــارًا رســـومُها   كأن لم -سوىٰ أهلٍ من الوحشِ- تُؤهَلِ

- يُكتب في بعض بطاقات الأعراس (الداعيان: فلان وفلان). والأصوب أن يقال: (الداعي فلان وفلان) لأنه ينبغي أن يكون المبتدأ معروفًا لدىٰ المخاطَب ومستقرًّا في نفسه، وكالجواب عن سؤال سأله، كأنه قال: (من الداعي إلىٰ العرس). وهو لا يقول: (من الداعيان إلىٰ العرس؟) لأن هذا لم يشِع بحيث يكون هو الأصل وهو العادة. وإذن تقول أيضًا: (رئيس ذلك البلد فلانة) و(معلّمنا امرأة) و(الكتب المقترحة عليك كتاب سيبويه فقط) و(الماشطة رجل) و(الشاهد الأول في تلك القضية فلانة).

- الصحيح في رأيي جواز الابتداء بالنكرة مطلقًا إذ لا فرق بين (في الدار رجلٌ) و(رجلٌ في الدار)، ولكنه ضعيف بلاغيًّا لأن الابتداء للمهمّ، و(رجل) نكرة.

- س: هل يصِحّ أن يقال: (معرفة حالِ بعضِهم البعض)؟

ج: نعم، يصِحّ هذا علىٰ أن يكون المصدر (معرفة) مضافًا إلىٰ مفعولِه، ويكون (البعض) فاعلًا له مرفوعًا. وقد أجاز هذا سيبويه وغيرُه، ومنعه بعضهم.

والأجود إضافتُه إلىٰ فاعله وذكرُ مفعولِه بعدَه منصوبًا به، فيقال: (معرفة بعضِهم حالَ بعضٍ) أو (البَعضِ).

- س: هل قال أحد بجواز إثبات حروف العلة في فعل الأمر أو المضارع المجزوم نحو (صلِّي يا رجل) و(لم تصلِّي يا رجل)؟

ج: أجاز ذلك الفراء في «معاني القرآن». وفيه نظر لأنه لم يقطع بسماعه عن العرب في كلامهم المنثور، وإنما ساق لذلك شواهد من الشعر.

- تسمية الكلمة حرفًا اصطلاح شائع جدًّا في القرون الأولىٰ عند اللغويين والنحاة. وهو الوجه الراجح الذي ينبغي أن يُحمل عليه قول النبي عليه السلام: (.. ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف).

- س: ما الذي ينقسم إلىٰ اسم وفعل وحرف؟ أهو الكلمة أم الكلام؟

ج: إن شئتَ جعلتَه الكلِمةَ. ويكون ذلك من انقسام الشيء إلىٰ جزئياتِه، أي: أنواعِه. وذلك أنَّ الاسم والفعل والحرف كلٌّ واحدٍ منها يسمَّىٰ (كلِمة). وإن شئتَ جعلتَه الكلامَ، أي: جعلتَ الكلامَ ينقسِم إلىٰ هذه الثلاثة. ويكون من انقسام الشيء إلىٰ أجزائِه. والمرادُ أنَّ كلامَ العرب قائمٌ علىٰ هذه الأقسام كلِّها. وليس المراد كلامَ المتكلِّم، فإنّه ربَّما قامَ ببعض هذه الأقسام كقولك:

(محمد كريم) و(جاء محمد).

ومن مّن جعلها أقسامًا للكلمةِ الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في (المفصل) وابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) في (الكافية) وابن مالك (ت٦٧٢هـ) في (التسهيل). وعليه جمهور المتأخِّرين.

ومن مّن جعلها أقسامًا للكلام المبرّدُ (ت٢٨٥هـ) في (المقتضب) وابن السراج (ت٣١٦هـ) في (الأصول) والزجاجي (ت٣٤٠هـ) في (الجمل) وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) في (الإيضاح) وابن جني (ت٣٩٢هـ) في (اللمع) وغيرُهم. وهو أكثرُ صنيع المتقدِّمين.

- تقول عند إضافة (سنين) علىٰ إعراب جمع المذكر: (سِنُوْك). وهو الأجود. وعلىٰ إعراب جمع التكسير:(سنينُك). وتقول: (سُنِيُّك) علىٰ لغة من يجمعها علىٰ (سُنِيّ).

- يجوز أن تقول: (ابنُ قيسِ الرقيَّاتِ) فتضيف (قيسًا) إلىٰ (الرقيّات). ويجوز أن تقول: (ابن قيسٍ الرقياتُ)، تجعلها بدلاً من (ابن).

- تقول: (الله أكبرُ الله أكبر) فتضم الراء الأولىٰ. وهو الأصح. ويجوز أيضًا (الله أكبرْ ألله أكبر)، و(الله أكبرَ الله أكبر)، فتسكن وتفتح. أما الإسكان فعلىٰ إجراء الوصل مجرىٰ الوقف. وأما الفتح علىٰ نقل حركة الهمزة بعد الإسكان علىٰ قياس (منَ انت).

- أجاز ابن جني تسمية النبي عليه السلام (المُحمَّد). وأل هذه للمح الصفة. ولم يرِد هذا اللفظ وصفًا إلا في بيت واحد:

- س: كيف أقف على الضمير (أنتِ) للأنثى؟ هل أقف عليها بالسكون مع أن ذلك ملبِس بـ(أنتَ) للمذكّر؟

ج: يوقف على (أنت) بالسكون سواء أكانت لمخاطبة مذكر أم مؤنث. ويجوز أيضًا الوقف عليها بهاء السكت فتقول: (أنتَهْ) و(أنتِهْ). وهذا رافع للّبس الذي قد يعرض، وهو قليل لأنّ في قرينة الخطاب الذي يقتضي في الغالب المواجهة والإقبال ما يدلّ على نوع المخاطب. ولا يجوز الوقف عليها بالحركة كما يفعله بعض الناس. وليس لتجويز بعضهم (أنتي) وجه من السماع ولا القياس.

- قولُ الناس: (إليك الخبرَ) ونحوُه بمعنى (خذِ الخبرَ) جائز في قول الكوفيين. أما البصريون فلا يجيزون استعمال (إليك) إلا لازمًا بمعنى (تنحّ).

- س: ما وجه تنوين نحو كلمة (هدًى) وفتحها أبدًا في جميع أحوال إعرابها؟

ج: إنما نُوّنت لأنها اسم منصرف كـ(رجل) و(قلم). والألف في آخرها مبدلة من الياء، وليست ألف تأنيث. وأما فتحها أبدًا بقولك: (هذا هدَن) و(رأيت هدَن) و(علمت بهدَن) خلافًا لكلمة (رجل) مثلًا، فإنك تُحرك آخره بحسب محلّه من الإعراب فتقول: (هذا رجلُن) و(رأيت رجلَن) و(مررت برجلِن) فذلك أن الفتحة اللازمة في (هدى) هي فتحة الدال، وليست حركة

الإعراب. أما حركة الإعراب فحُذفت مع الياء المحذوفة. والأصل (هُدَيُنْ)، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفًا فصارت (هُدَانْ) فالتقى ساكنان الألف المبدلة من الياء، والتنوينُ فحُذفت الألف فصارت (هُدَنْ = هُدًى)، فيقال في إعرابها في نحو (هذا هدًى): خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة.

- س: ما الصواب (لا داعيَ لكذا) أم (لا داعٍ لكذا)؟

ج: الوجه (لا داعيَ) من غير تنوين لأنه مبنيّ على الفتح. والأصل (داعيًا) فحُذف التنوين من أجل البناء. ولا يصح (داعٍ) لأن الياء إنما تُحذف إذا كانت ساكنة بسبب التقاء الساكنين الياء والتنوين، ولا تسكن إلا إذا كانت في محل رفع أو جرّ، وهي هنا مفتوحة في محل نصب.

أما (لا داعٍ) فجائزة عند من يرى إعمالها عملَ ليس أو عند مَن يرى لَحَاقها مهمَلة غيرَ مكرّرة. والأصل فيها حين إذ (لا داعيٌ = داعيُنْ) ثم أُعلّت إعلال (قاضٍ) فصارت (داعيْنْ) فالتقى ساكنان فحُذفت الياء فآلت إلى (داعنْ = داعٍ).

- يجوز أن تقول: (جاءت المرأتان كلتاهما وكلاهما). والأول أجود.

- في (امرئ) ثلاث لغات:

١- إتباع الراء حركة الإعراب (هذا امرؤ، رأيت امرَءًا، مررت بامرئ). وهي أجودها.

٢- فتح الراء مطلقًا (امرَأ).

٣- ضم الراء مطلقًا (امرُؤ).

- في حركة نون المثنّىٰ ثلاث لغات:

١- كسرها أبدًا (جاء رجلانِ، رأيت رجلينِ، مررت برجلينِ). وهي الجيدة العالية.

٢- فتحها في النصب والجر (شكرت رجلينَ ولرجلينَ) عن الفراء.

٣- ضمها في الرفع (جاء رجلانُ) عن أبي عَمر الشيباني.

- يجوز أن تقول: (عليك الصبرُ) و(عليك الصبرَ) و(عليك بالصبرِ) بالرفع والنصب والجرّ.

- تقول: (عَمْرَكَ اللهَ) بمعنىٰ أسألك باعتقادك تعميرَ اللهِ، أي بقاءَه. وهو الوجه. ويجوز (عَمْرَكَ اللهُ) و(عَمْرُكَ اللهَ).

- الاعتلالُ لجعلهم حركة نون المثنىٰ الكسرة وحركةَ نون جمع المذكر الفتحة، وليس العكس، اعتلال غيرُ واجبٍ لأنه اعتلالٌ للوضعِ، والأصلُ في الأوضاعِ أن لا يُعتلَّ لها لأنه مفضٍ إلىٰ امتناعِ الحُكْمِ أو التناقضِ عندَ عدَمِ المزيَّةِ، ألا ترَىٰ أنَّك لو أردتَّ أن تخبرَ عن مجيء أخَوينِ توءمينِ أحدُهما اسمُه محمدٌ والآخَر اسمُه خالدٌ، ولا تعلَمُ بينَهما فرقًا ولا تدري أيُّهما أكبرُ، فقلتَ: (جاءَ محمدٌ وخالدٌ) لقيلَ لك: (ولِمَ قدَّمتَ محمَّدًا؟). ولو قلتَ: (جاء خالدٌ ومحمدٌ) لقيلَ لك: (ولِمَ قدَّمتَ خالدًا؟). فلمَّا لم يكن لأحدِهما عندكَ مزيَّة علَىٰ الآخَر وكنتَ معتقِدًا وجوبَ تقديمِ ما له مزيَّةٌ كانَ هذا يُسلِمُك إلىٰ أحدِ أمرين:

أحدُهما: أن تنقطِع عن الكلامِ. وهذا بيِّنُ البُطلانِ لأنَّ به فواتَ الغرض.

والثاني: أن تقدِّمَهما جميعًا أو تؤخِّرَهما جميعًا. وهذا من المستحيلاتِ العقليَّة لأنَّ فيه تناقضًا لأنَّك لا تقدِّم الشيء علىٰ غيرِه إلا إذا كانَ غيرُه مؤخَّرًا عنه. وكذلكَ العكس.

وإذن فلا يجبُ أن يكونَ لكلِّ شيءٍ من هذا القبيلِ عِلَّة.

علىٰ أنّه لو أرادَ امرؤ أن يلتمسَ العِلَّة في اختيارِهم الكسرَ للمثنَّىٰ والفتحَ للجمعِ أمكنَه أن يخمّنها، ولكنَّها عِلَّة ضعيفةٌ غيرُ مستحكِمةٍ لأنَّها قاصِرةٌ لا أفرادَ لها يُعرَف بها اطِّرادُ الحُكْمِ من عدمِه. ولذلكَ فإنَّ من العربِ - وهم بنو أسد - من يفتحُ نونَ المثنَّىٰ كما حكَىٰ الفرَّاء، قالَ الشاعر:

علىٰ أحوذيَّيْنَ استقلت عشيَّةً ... فما هيَ إلا لمحةٌ وتغيبُ

وقد فعلُوا العكسَ فكسرُوا نونَ الجمعِ اضطرارًا كما قالَ ذو الإصبَع العَدواني:

إنِّي أبيٌّ أبيٌّ ذو محافظةٍ ... وابنُ أبيٍّ أبيٍّ من أبيِّينِ

وأصحُّ العِلل لذلكَ أنّهم استثقلُوا كسرَ نونِ الجمعِ فكرِهوا أن يقولوا: (جاءَ الزيدونِ) و(رأيتُ الزيدينِ) فاختارُوا الأخفَّ، وهو الفتحُ، ثم اختاروا للمثنَّىٰ الكسرَ ليَفرُقوا بينَ النوعينِ. وبعضُهم يختارُ الأخفَّ في المثنَّىٰ فيفتحُه كما فتحَه في الجمعِ ولا يبالي بعِلَّة الفرقِ.

- زعم سيبويه أن حذف ياء المنقوص غير النكرة ضرورة. والصحيح

جوازه. وفي القرآن ﴿يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦] ﴿يُنَادِ ٱلْمُنَادِ﴾ [ق: ٤١] ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [الإسراء: ٩٧]. ومنه عَمر بن العاصِ.

- قال سيبويه: (وأما بايعته يدًا بيدٍ، فليس فيه إلا النصبُ) [الكتاب ١/ ٣٩١]، فمنعَ الرفع لأنك لا تريدُ أنك بايعتَه ويدُك في يدِه حقيقةً، وإنما تريدُ أنك بايعته بالتعجيلِ سواءٌ وضعتَ يدَك في يده أو لم تضعها.

وفي هذه العلة نظر، وذلك أنه يجوز أن يكون هذا الكلام كنايةً غالبةً يُراد ملزومُها وإن لم يقع لازمُها في جميع أحوالها كما تقول: (فلان جبان الكلب) تريدُ أنه كريمٌ وإن لم يكن لديه كلبٌ. (قرَعَ الرجلُ سنَّه) تريدُ أنه ندِمَ وإن لم يفعل هذا. وكما جاز هنا أن يرادَ المعنى الكنائيُّ دونَ المعنى الحقيقيّ فإنه يجوز هذا أيضًا في (يدٌ بيدٍ) إذ كانَ الأصل في التعجيلِ أن يكونَ ويدُ البائع في يدِ المشتري ثم غلبَ هذا حتى صارَ كنايةً فلم يتعيَّن من بعدُ أن يوجدَ اللازم.

ولو صحّت هذه العلّة لامتنع أن تقول: (كلمتُه فوه إلى فيَّ) إذا كلمتَه وقد مِلتَ بوجهِك عنه قليلاً لأن فاكَ حينَ إذٍ ليس قِبَل فيه.

والذي أراه أن الرفع إنما امتنع لأنه ليس في الجملة رابط يعود على صاحب الحالِ. ولا مسوِّغَ لتقديرِ ضميرٍ محذوفٍ لأنَّه إنما يُقدَّر إذا كان ما قبلَه دالاًّ عليه وكان يقتضيه أيضًا كما فعلوا هذا في الخبر، قالوا: (السمن منوان بدرهم) أي: منه، لأن المنا مكيالٌ من مكاييل السمن، فكأنك قلت: (السمن جزء بدرهم)، فهو بعضُ المبتدأ، فالدلالةُ فيه إذن دَلالة الكلِّ على الجزء. هذا

مع اقتضاء المبتدأ الخبرَ وطلبِه له بخلافِ الحالِ، فلا يقتضيها صاحبُها ولا يدلّ عليها. فلذلك وجبَ أن تكونَ الدّلالة عليها بالقرائنِ اللفظية. وقد عرف العربُ هذا فجعلوا لها رابطينِ رابطَ الواو ورابطَ الضمير كما قال: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة: ٢٢] ، وليس كذلك جملةُ الخبرِ. وربّما استغنوا عن أحدِهما اكتفاءً بالآخَر. فأمَّا أن يستغنوا عنهما جميعًا فلا يَكونُ.

- إن سمعت أحدًا يقول: (كان زيدٌ قائمٌ) فلا تعنّفه، فقد أجاز ذلك الجمهور على تقدير ضمير الشأن، وابن الطراوة على إلغاء عمل (كان). وله شواهد.

- س: لم لا نعرب اسم (كان) وأخواتها فاعلًا، وخبرها مفعولًا به؟

ج: لأن المفعول هو الذي يقع عليه فعل الفاعلِ، فإذا قلت: (ضربَ محمدٌ زيدًا) فإن الفعل وهو الضرب وقع من محمدٍ على زيدٍ، وهذا لا يسوغ في (كان) وأخواتها لأنك إذا قلت: (كان محمدٌ كريمًا) فالفعلُ وهو الكون لم يُوقعه محمدٌ بـ(كريم) لأن الكون فعلٌ لازمٌ لا يتعدّى، والكريم هو محمدٌ نفسُه. ويزعم بعض النحاة أنه لا يدلّ على حدثٍ، وإنما يدُلّ على مجرّد الزمانِ لأنك تقول: (محمدٌ كريمٌ)، فإذا أدخلت عليه (كان) فإنك لا تعدو أن تكون نقلتَ زمان الجملةِ الاسميّة من الاستمرار إلى المضيِّ.

- س: (لمَ) (لما) (لمَهْ) هل هذه الأوجه جائزة في الاستفهام؟

ج: نعم، كلها جائزة. وذلك أنه يجوز لك أن تقول: (لِمَا فعلت ذلك؟) بإثبات الألف. وقد قُرئ: ﴿عن مّا يتساءلون﴾ [النبأ: ١]، وقال حسان:

علىٰ ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرّغ في رمادِ؟

والأكثر حذفها. فإن حذفتها فلك في الوقف عليها وجهان:

الأول: أن تقف عليها بهاء السكت فتقول: (لِمَه). فعلىٰ هذا تكتبها بالهاء وإن وصلت لأن الرسم موضوع علىٰ الوقف والابتداء.

الثاني: أن تقف عليها بغير الهاء فتقول: (لِمْ) فتكتبها كذلك للعلة السابقة.

- س: أشكل عليّ مثال التنازع (ضربني وضربت زيدًا)، فما شرحه؟

ج: إن أعملتَ الأول في (ضربني وضربتُ زيدًا) وجبَ رفع (زيد) فتقول: (ضربني وضربتُ زيدٌ) لأنه يطلبُه علىٰ جهة الفاعلية. والأصل إضمار المفعول، فتقول: (ضربني وضربتُه زيدٌ). وهو الأحسن. ويجوز الحذف لأنه فضلة فتقول: (ضربني، وضربتُ زيدٌ).

وإن أعملتَ الثاني فقلتَ: (ضربني وضربتُ زيدًا) فلا يُشكِل عليه ذكر المفعول، وهو ياء المتكلم في (ضربني) لأنه إنما يجبُ حذفه إذا كان يعودُ إلىٰ المتنازَع كقولك: (ضربتُه وضربني زيدٌ) لما يلزم منه من الإضمار قبل الذّكر لغير ضرورة لأن المفعول فضلة. أما (ضربني وضربتُ زيدًا) فياء المتكلم في (ضربني) إنما تعودُ إلىٰ المتكلّم لا إلىٰ المتنازَع (زيد)، فيجب ذكرُها.

وأنصح لك بقراءة هذا الباب في (الإيضاح في شرح المفصل) لابن

الحاجب، فقد أجاد في عَرضِه وتِبيانه.

❁ ❁ ❁

هل يجيز العلماء نحو (استمعت إلى معانيَ مفيدة) بإثبات الياء في (معاني) في حال الجرّ؟[1]

لا يجيز العلماء في نحو (معانٍ) مجرورًا إلا حذف الياء والتنوين، وذلك كقولك: (استمعت إلى معانٍ مفيدة). ولا يقال: (استمعت إلى معانيَ مفيدةٍ) إلا في ما كان علمًا، قالَ المبرّد :(إن احتاج الشاعر إلى مثل جوارٍ فحقه - إذا حرك آخره في الرفع والخفض- أن لا يجريه، ولكنه يقول: مررت بجواريَ كما قال الفرزدق:

فلـو كـان عبـد الله مـولًى هجوتـه ولكـــن عبـــد الله مـــولى مواليـــا

فإنما أجراه للضرورة مجرى ما لا علة فيه) [المقتضب / ١: ١٤٣]، وقالَ ابن جني: (وكذلك قوله:

أبيـــت عـــلى معـــاريَ فـــاخراتٍ بهـــن ملـــوَّب كـــدم العبـــاطِ

هكذا أنشده: على معاريَ، بإجراء المعتل مجرى الصحيح ضرورة. ولو أنشد: على معارٍ فاخرات، لما كسر وزنًا ولا احتمل ضرورة) [الخصائص / ٢: ٢٩٨، هنداوي]. وقالَ ابن مالك: (المنقوص الذي نظيرُه من الصحيح غيرُ منصرفٍ إن كان غيرَ علمٍ كجوارٍ وأعيمٍ، تصغير أعمى، فلا خلافَ أنه في

---

(١) في الممنوع من الصرف.

نُشر في ٢٣/ ٨/ ١٤٢٨هـ.

الرفعِ والجرّ جارٍ مجرىٰ قاضٍ في اللفظِ، وفي النصبِ جارٍ مجرىٰ نظيره من الصحيح، فيقال: هألاء جوارٍ... ومررت بجوارٍ... ورأيتُ جواريَ... وكذا إن كان علمًا في مذهبِ الخليلِ وسيبويه وأبي عمْر وابن أبي إسحاق. وأما يونس وأبو زيدٍ وعيسىٰ والكسائي فيقولون في قاضي، اسم امرأة: هذا قاضي، ومررت بقاضي...) [شرح الكافية الشافية / ٢: ٩٦، دار صادر]، وقالَ الشاطبي: (هذا لا تقوله العربُ في السعةِ أصلاً) [شرحه علىٰ الألفيةِ / ٥: ٦٨٦].

أما ما نُقِلَ إلينا من ما يخالف هذا عن بعضهم فغلطٌ منهم إذ خلَطوا بينَ مسألة (جوار) نكرةً ومسألةِ (جوارٍ) علمًا. وقد ذكرتُ آنفًا مقالات العلماء في التفريقِ بينهما وأنَّ العربَ (لا تقولُ ذلك في السعةِ أصلًا).

ولِيتبيَّنَ وجه الغلطِ أسودَ مظلِمًا وازن بينَ قولِ المحلّي –وليس بالمعروف– وقولِ ابن مالكٍ.

قال المحلي:

(الإعراب فيه [يعني نحو جوارٍ] مقدر إلا عند يونس وأبي زيد والكسائي، فإنهم يظهرون الأخيرة فيقولون: مررت بجواريَ. ومنه عندهم قول الفرزدق :

ولكــــن عبـــد الله مـــولىٰ مواليـــا

وهو عند غيرهم محمول علىٰ الضرورة).

وقال ابن مالكٍ:

(وكذا إن كان علمًا في مذهبِ الخليلِ وسيبويه وأبي عمْر وابن أبي إسحاق. وأما يونس وأبو زيدٍ وعيسىٰ والكسائي فيقولون في قاضي، اسم امرأة: هذا قاضي، ومررت بقاضي).

ولِيتبينَ الغلطُ أكثرَ من ذلك انظر إلىٰ ما قالَ سيبويه في «كتابه»:

(وأمّا يونس فكان ينظر إلىٰ كلّ شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حال نظيره من غير المعتل معرفة، فإذا كان لا ينصرف لم يصرف، فيقول: هذا جواريْ قد جاء، ومررت بجواريَ قبل. وقال الخليل: هذا خطأ، لو كان من شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجرّ لكانوا خلقاء أن يلزموها الجر والرفع إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتلّ في موضع الجرّ، ولكانوا خلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجرّ فيقولوا: مررت بجواريَ قبل ، لأنَّ ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة علىٰ حال واحدة) [الكتاب / ٣: ٣١٢، هارون].

فأنت تراه نقلَ عن يونسَ شيخِه أنَّ خلافَه إنما هو في نحوِ (جوارٍ) إذا كانَ معرفة، أي: علمًا.

ولو كانَ يونسُ يقولُ بهذا لم يلزمه الخليلُ برأي يقولُ به إذ قالَ: (ولكانوا خلقاءَ أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجرّ فيقولوا: مررت بجواري قبل، لأنَّ ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة علىٰ حال واحدة).

فإذا كانوا كما ترىٰ قد أخطئوا في نقلِ قولِه فجائزٌ أن يخطئوا في نقلِ قولِ

غيره.

هذا ما كتبته بما بدا لي من الرأي والنظر ثم وقفت بعد ذلك على نصّين نفيسين يظاهران ما ذهبتُ إليه ويبيّنان صوابه:

١- قال أبو حيان – وهو غاية في سعةِ الاطلاعِ ومعرفة الخلافِ -: (وما آخره ياءٌ قبلَها كسرةٌ يكونُ جمعًا متناهيًا نحو: جوارٍ... فهذا يُنوَّن في الرفع والجر وتظهر الفتحة بغير تنوين في النصب. وما كان منه علمًا فمذهب يونس وأبي زيد وعيسى والكسائي وأهل بغداد أن الفتحة تظهر في حالة الجر كما تظهر في النصب ويمنع التنوين مطلقًا فتقول: قام جواريْ، ورأيتُ جواريَ، ومررت بجواري... ومذهب أبي إسحاق وأبي عمْر والخليل وسيبويه وجمهور أهل البصرة أنه يُنوَّن رفعًا وجرًّا وتحذف ياؤه فيهما ويُتمّ في النصب ولا ينون. وما ذكره أبو علي من أن يونسَ وهألاء ذهبوا إلى أنه لا تحذف الياء إذا كان جوارٍ نكرةً ولم يُسمّ به فتقول: هن جواريْ ومررت بجواريَ، فلا يُنون، وهَم وخطأ ومخالفة للغة العرب والقرآن) [ارتشاف الضرب / ٢: ٨٨٩، ٨٩٠، مكتبة الخانجي.

٢- قال ابن عقيل في شرح قول ابن مالك في «التسهيل»: (ويُحكم للعلم منه عند يونسَ بحكم الصحيح إلا في ظهور الرفع)، قالَ ابن عقيل:

(فإذا سميتَ بجوارٍ قلت عند يونس: هذا جواري، بإثبات الياء وإسقاط التنوين، ومررت بجواريَ... وهو أيضًا قول أبي زيد وعيسى والكسائي والبغداديين. ومذهبُ سيبويه وجمهور البصريين أنه يبقى على ما كان قبل

العلمية... وقوله [أي: قول ابن مالك]: (للعلمِ منه) يُخرج النكرة، فلا يفعل يونس فيها ذلك، بل هو فيها كغيره، وكذا من ذكر معه من القائلين بقوله. ووقع للفارسي وهم في ذلك فنقل عنهم في النكرة أيضًا ما قالوه في العلمِ) [المساعد / ٣: ٣٠، ٣١، طبعة أم القرىٰ].

قلتُ: لعلّ مَن قالَ بقولِ الفارسيّ ناقلٌ عنه ومعوِّلٌ عليه، فبخطئِه أخطأ.

تذييل[1]:

ثم وجدت بعد ذلك بنحو عشر سنين أبا جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) في «صناعة الكتّاب ١٤٥» يجيز إثبات الياء في نحو (معاني) مجرورًا نكرة كان أو علمًا. وهو غير مذهب يونس الذي أثبتنا أنه مقصور علىٰ العلم. فيجوز علىٰ مذهب أبي جعفر أن يقال: (استمعت إلىٰ معانيَ مفيدة). وأجدني أميل إلىٰ ذلك لحجج ليس هذا موضع بسطها وبيانها إذ كان الغرض من هذا الحديث تحقيق مذاهب العلماء في هذه المسألة.

***

(١) كُتب في ٨/ ٣/ ١٤٤٠هـ.

لِمَ لا تكون (مِن) اسمًا؟ وحديث في التعارض بين حدّ الكلمة وعلاماتها(١)

لو ادَّعى مدَّعٍ أنَّ (مِن) اسمٌ بدليلِ أنّها تقعُ موقعَ (بعضٍ) وأنّها تقعُ في موضع الفاعل حيثُ لا فاعلَ، وموضعِ المفعول حيث لا مفعولَ. فأمّا وقوعُها موقِع (بعض) فأوضح مثالٍ عليهِ قراءة الجمهور: ﴿لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] وقراءة ابن مسعود: ﴿حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ بعضَ ما تحبون﴾. وأمّا وقوعُها موضع الفاعل حيثُ لا فاعلَ فمثلُ قوله: ﴿وَلَقَدْ جَآءَكَ مِن نَّبَإِى۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [الأنعام: ٣٤]. وأمَّا وقوعها موضع المفعول حيثُ لا مفعولَ فمثلُ قوله: ﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

فما أصرحُ دليلٍ على الفرق بينهما يمكنك أن تُجيب به؟

المعوّل عليهِ في التفرقة بين أصناف الكَلِم هو الحَدُّ لا العلاماتُ إذ الحدُّ موضوعٌ لبَيانِ حقيقةِ الشيءِ وتمييزِه عن غيره. فإذا أردنا معرفةَ شيءٍ من الكلمِ وإلى أيِّ صنفٍ من الأصنافِ الثلاثةِ ينتمي عرَضناه على الحدِّ بعدَ تمحيصِه والاطمئنانِ إلى سلامتِه والاستيثاق من دوَرانه طردًا وعكسًا .

فإذا استبهمَ علينا الحدُّ ولم يهدِنا النظَرُ فيهِ ثمّ النظرُ إلى الكلمةِ المرادِ معرفةُ

---

(١) في أنواع الكلمة.

نُشر في ملتقى أهل اللغة في ١٤/ ١/ ١٤٣٠ هـ.

صنفِها إلىٰ يقينٍ قاطعٍ استعنَّا بالنظر في العلاماتِ والخواصِّ التي أعطيَتها هذه الكلمةُ إذ لكلِّ صِنفٍ من الأصنافِ خواصُّ لا يشرَكه فيها غيرُه توجَد في بعض أنواعِه دونَ بعضٍ. وهي خواصُّ اقتضتها طبيعتُه كدخولِ حرف التعريف علىٰ الأسماء دونَ غيرِها، فإنما ذلكَ لأنَّ الفعلَ ليسَ اسمًا لشيءٍ ثابتٍ فيقبلَ التعريفَ والتنكيرَ ولأنَّ الحرفَ ناقصُ الدّلالةِ لا يتِم معناه إلا بغيرِهِ.

وينبغي قبلَ النظر في العلاماتِ أن ننظرَ في الحدودِ لأنَّ العلاماتِ ربَّما تخلَّفت كما في (عدا، وخلا) في الاستثناء، وربَّما انتقضت كما في (أقائلُنَّ أحضروا الشهودا)، وربَّما اختُلِفَ فيها كما في لحاقِ ياء المتكلم معَ نون الوقاية اسمَ الفعلِ (عليكَني)، علىٰ أنَّ ادِّعاءَ أنّ ما يسمونَه (أسماءَ فعالٍ) أسماءًا فيهِ نَظرٌ.

أمَّا الحدودُ فإنها متىٰ أُحكِمت لم يتطرَّق إليها خللٌ ولم يمسسها خوَرٌ. والنحاةُ كثيرًا ما يُقدِّمون حكمَ العلامات علىٰ حكمَ الحدودِ كما فعلوا في (ليسَ) فعدوه فِعلاً، والحقُّ أنه حرفٌ كما قالَ أبو بكر بنُ شُقيرٍ وأبو علي الفارسيّ. وذلكَ لدلالةِ الجنس ودلالةِ العلاماتِ المطردةِ والغالبةِ. أمَّا لَحاق التأنيث الساكنة وضمائر الرفعِ بها فله توجيهٌ ليس هذا موضع بسطه.

ونرجعُ إلىٰ حدي الاسمِ والحرف.

حدُّ الاسمِ: كلمةٌ دالَّة علىٰ معنًىٰ في نفسِها غيرِ مقترنٍ بزمنٍ محصَّلٍ.

وحدُّ الحرفِ: كلمةٌ دالّةٌ علىٰ معنًىٰ في غيرِها فقط.

وإذا نظرنا في (بعضٍ) وجدناها تدلُّ (بنفسِها) علىٰ ذاتٍ، تقولُ: (هألاء

بعض الناسِ، وهألاءِ بعضٌ)، فلا تحتاج إلىٰ اسمٍ بعدها تتمِّمُ به معناها لأنّ (بعضًا) تُفهِم بنفسِها صورةً تامَّةً إذا كانَ معلومًا بالسياقِ الجنسُ الذي يُنمىٰ إليه هذا (البعض) كما تقولُ: (هألاءِ نِصف الناسِ، وهألاءِ نِصفٌ). ولولا أنَّ (بعضًا) و(نصفًا) من الألفاظِ العامَّةِ التي تُطلَق علىٰ أجناسٍ متعدِّدة مختلِفةٍ لما احتجتَ إلىٰ وضعها في كلامٍ ليستبينَ لك معناها تامًّا. وليس صوابًا قولُ مَن ادَّعىٰ أنَّ التنوين في (بعضٍ) تنوينُ عوضٍ، فإن تنوينَ التمكين سابقٌ لهُ، فأيَّ شيءٍ أفادَ هذا التنوينُ الجديدُ. والذي أدخلَ عليهم اللبسَ أنَّ هذا اللفظَ ونحوَه كـ(جزء) و(كلّ) و(نصفٍ) منَ الألفاظِ العامَّة التي ليسَ لها حقيقةٌ ثابتةٌ، وإنما تطلَقُ علىٰ كلِّ ذي أفرادٍ من أيِّ جنسٍ كانَ. فلهذا كان قولُك: (هألاءِ بعضٌ) كقولك: (هألاءِ قومٌ) إلا ما ذكرتُ من اختلافِ النوعينِ من جهةِ الانحصارِ والعمومِ.

أما (مِن) فإنها وإن قاربت (بعضًا شيئًا من المقاربةِ فبينَهما عندَ التحقيقِ فرقٌ، وهو أنَّ (مِن) لا يُفهَم معناها إلا بغيرِها، فلا تقول: (هألاء مِن) حتىٰ تأتيَ بعدَها باسمٍ.

فهذا بشيءٍ من الاختصارِ بيانُ الاختلافِ بينهما في الحدِّ وصدقِ انطباقِه عليهما.

أمَّا الخواصُّ فضربان: خواصُّ مطَّرِدةٌ وخواصُّ غالبةٌ، فالخواصُّ المطرِدةُ يكتفَىٰ بها وتوجِب المصيرَ إلىٰ لازمِها. والخواصُّ الغالبةُ يؤخذ بها متىٰ عُدِمت المطرِدة ولم ينكشف الحدُّ. وهي التي تُسمَّىٰ في (قوانين الاحتجاج) بـ(الحمل

علىٰ الغالبِ)، علىٰ أنَّ ذكرَها هنا داعٍ للاستئناسِ وتثبيتِ الرأيِ.

وإنَّما احتجنا إلىٰ النظر في الخواصِّ لأنَّ الحدَّ ربّما يخفَىٰ أحيانًا أو يكونُ غيرَ صريحِ الدِّلالةِ أو ربما لا نعلَم قصدَ العربِ في اللفظِ نفسِهِ، ولأنَّ النظرَ في الخواصِّ أيسرُ أيضًا وأقلُّ مئونةً علىٰ الناظرِ.

أمَّا الخواصُّ المطردةُ فمنها أنك تقول: (إن من البيانِ لسحرًا) وتقولُ: (إنَّ بعضَ البيانِ لسحرٌ). وهذه علامةٌ تركيبيةٌ بيِّنةٌ كلَّ التبيُّنِ.

ومنها عدمُ قَبولها علامةً من علاماتِ الأسماء.

وأمَّا الخواصُّ الغالبةُ فمنها:

١- عدمُ اشتقاقِ الكلمةِ.

٢- كونُها علىٰ حرفينِ كما يغلب علىٰ الحروف.

٣- بناؤها.

٤- أنَّ معنىٰ التبعيض فيها لم يدلَّ عليه اللفظُ بالوضعِ إذ الأصل في معنىٰ (مِن) الابتداءِ كما أن الأصل في معنَىٰ الباء الإلصاقُ، وإنما دَلَّ عليه بالتفرّع عن المعنَىٰ الأصليِّ. وهذا أشبهُ بالحروف.

وبقِيَ أيضًا أن نذكرَ قانونًا من قوانينِ الاحتجاجِ آخرَ، وهو قانونُ عدمِ تردُّد الشيء الواحد بينَ حقيقتينِ أو معنيينِ ما أمكنَ، وذلكَ أنك إذا جعلتَ (مِن) مرةً اسمًا ومرةً حرفًا كانَ هذا أقربَ إلىٰ أن يخالِفَ ناموسَ اللغةِ لأنَّ حقيقةَ الاسميةِ مباينةٌ كلَّ المباينةِ حقيقةَ الحرفيةِ. والحرفُ إذا وُضِع لمعًنىٰ مَّا وكان له حقيقةٌ ثابتةٌ لم ينتقل من حقيقته إلا بمجازٍ مقبولٍ أو توسُّع متصوَّرٍ في

الذهنِ جارٍ علىٰ عوائدِ التطوُّرِ. ولذلك ذكر سيبويه أنَّ جميع معاني الباء راجعةٌ إلىٰ الإلزاق والاختلاط.

أمَّا (ما) فإنما كانت في بعض حالاتها اسمًا وفي الأخرىٰ حرفًا لأنهما وضِعتا علىٰ هاتين الحقيقتين وضعًا واحدًا واتفقتا في الصورة. وليس أحدُهما تطورًا من الآخر أو توسُّعًا فيه لمناقضة هذا لقوانينِ التطور. وهذا يَجري علىٰ أكثرِ حروفِ الجرِّ، فإن كثيرًا من النحاةِ، ولا سيَّما مَن يقِف عند المعنىٰ الظاهرِ كابن مالكٍ [وقد أشار إلىٰ هذا الشاطبيُّ في أكثر من موضعٍ] لا ينظرونَ إلىٰ أصولِ المعاني وأسبابِ التوسُّع فيها. وظنِّي أن الذي حملَهم علىٰ هذا وَلوعهم بالاستكثارِ من الإحصاءِ كما فعلوا في علاماتِ الاسم ومسوغات الابتداء بالنكرةِ وإنْ كانت كلُّها ترجعُ إلىٰ شيءٍ واحدٍ.

أمَّا استدلال هذا المدَّعي اسميتها بوقوعها موقِع (بعض) فليس دليلاً لأنّ اسم الفعلِ – وهو اسمٌ علىٰ رأيِهم – يقعُ موقِع الفِعل، تقولُ: (انزل) و(نزالِ) و(اسكت) و(صه)، ولأنّ (ليس) – وهو فعل عندهم – يقع موقِع (ما) وهي حرف، ولأنَّ بعض حروف الجرِّ كحرف الباء يقعُ أيضًا موقع الاسمِ (بدل) ونحوِه، وهو حرفٌ باتّفاقٍ في ما أعلمُ.

وأما وقوعُها موقِع الفاعل حيثُ لا فاعلَ، وموقع المفعول حيث لا مفعولَ فعلىٰ حذفِ الفاعلِ والمفعولِ لدلالتِها عليهِما كما حُذف المبتدأ في قوله: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعۡلُومٌ ١٦٤﴾ [الصافات: ١٦٤] وغيره.

❀ ❀ ❀

لا شكَّ أن النظَر إلىٰ الكلمةِ بعد تركيبِها ابتغاءَ معرفةِ حقيقتِها من مَّا يُحتاجُ إليهِ، ولكن علىٰ أن لا يناقِضَ ذلكَ الحدودَ الموضوعةَ أو يفرِّق بينَ المتماثلين. وأنا ذاكرٌ الآنَ شيئًا من أثرِ التركيبِ في الاستدلالِ علىٰ الحقائقِ، وذلكَ في صنفين:

الأول: أن يلتبس الغرضُ من وضعِ العرب للفظٍ من الألفاظِ فيُفزع إلىٰ العلاماتِ لمعرفته. من ذلكَ اختلافُهم في (لمَّا) و(إذْما) و(مهما) أسم هي أم حرفٌ. وهذا مذهبٌ صحيحٌ مقبولٌ.

الثاني: أن يكونَ الحدُّ دالاًّ علىٰ نوعِ الكلمةِ، ولكن يعارِضُه بعضُ العلاماتِ فيأخذَ النحاةُ بها ولا يلتفتوا إلىٰ دلالةِ الحدِّ. وهذا المذهبُ مرفوضٌ لأنَّ العلاماتِ دَلائلُ تركيبيةٌ، والحدودَ دلائلُ إفراديةٌ، والعلاماتِ من لوازمِ الجنسِ، وقد تتخلَّف أو توجد في غيرِ موضعِها، وربَّما لم يسلَّم بها، والحدود هي السبيلُ إلىٰ معرفة الجنسِ ذاتِه لا لازمِهِ. والنظرُ إلىٰ المفردِ مقدَّم علىٰ النظرِ إلىٰ التركيبِ، والنظر إلىٰ الجنسِ مقدَّم علىٰ النظر إلىٰ لازمِه. ومن أمثلة ذلك عندهم:

١- ادِّعاؤهم أنَّ (هلمّ) في لغة الحجاز اسمٌ، وفي لغةِ تميم فِعلٌ، لا لفرقٍ في الدلالة، وإنما لأنَّ الأول لا تتصل به الضمائر، والثاني تتصلُ بهِ.

٢- ادِّعاؤهم أنَّ (عسىٰ) فِعلٌ، ولكنَّه إذا اتصلَ بها ضميرُ نصبٍ صارت حرفًا من أخواتِ (إنَّ) الناصبةِ كما قال الشاعرُ:

فقلتُ: عساها ضوءُ نارٍ، وعلَّها

معَ أنَّ دلالتَهما واحدةٌ.

٣- ادِّعاؤهم أنَّ الكافَ و(علىٰ) و(مِن) حروفٌ، ولكنَّه إذا دخلَ عليها حرفُ جرٍّ أصبحت أسماءًا كقول الراجز:

يضحكن عن كالبَرَدِ المنهمِّ

والآخرِ:

غدت مِن عليه بعد ما تمَّ ظمؤها

والآخر:

مِن عن يميني مرَّةً وأمامي

٤- ادِّعاؤهم أنَّ (أل) حرفٌ، ولكنه إذا وليَها صفةٌ صريحةٌ فهي اسمٌ.

٥- ادِّعاؤهم أنَّ (إذ) اسمٌ، فإذا كانت للتعليلِ والمفاجأة كانت حرفًا (وهذا رأي بعضهم).

٦- ادِّعاؤهم أنَّ (ما) تكون اسمًا في مواضعَ وحرفًا في مواضعَ أخَرَ.

٧- ادِّعاؤهم أنَّ (عدا) و(خلا) تكونان أفعالاً وتكونانِ حروفًا.

٨- ادِّعاؤهم أن واو الجماعة وألف الاثنين أسماءٌ، فإذا وقعتا في لغة (أكلوني البراغيث) كانت حروفًا.

وهذا الصنف مطَّرَحٌ مرفوضٌ في مُعظَمه إما لعدمِ ثبوت الدليلِ علىٰ اختلافِ الحقيقتينِ كما في (أل)، أو لثبوت أن أحدَهما أعمُّ من الآخرِ وأنه أصلُه

كما في (إذْ)، أو غير ذلك.

ولا يُصار إلىٰ ادِّعاء أن العربَ وضعتِ الكلمةَ علىٰ وضعينِ إلا إذا امتنعَ حملُ إحداهما علىٰ الأخرىٰ كما في (ما) الحرفية والاسميةِ، و(خلا) و(عدا).

ولا يُعتدُّ بالنظر في العلاماتِ باديَ الرأيِ لإثبات التفرقةِ لأن العلاماتِ أمرٌ عارضٌ بعد التركيب، والتركيبُ لا يغيِّر الحقائقَ إذ هي ثابتة قبله، ولكنَّه من مّا يستدَلّ به عليها عند عدَم معرفتِها.

وأمّا (منذ) و(مذ) فمِن الصنفِ الأولِ لأنا لم ندرِ غرض العربِ منه، أفأرادوا في نحو قولهم: (ما رأيته منذ يومانِ) أن يجعلوا (منذ) لفظًا مستقِلاً بنفسِه معناه (أمدُ ذلك) أم أرادوا أن يجعلوه لفظًا معناه لغيرِه، فيكون بمعنىٰ (مِن)؟

فلَمّا اشتبه علىٰ النحاة أمرُه انقسموا ثلاثة أقسامٍ، فبعضهم رأىٰ حرفيتَه وأوَّلَ ما أوهمَ الاسميَّة من استعمالاته، وبعضٌ رأىٰ اسميَّته وأوَّل ما أوهم الحرفيةَ. وبعضٌ رأىٰ اسميته في مواضع وحرفيته في مواضعَ أُخَرَ.

وعندي أنَّ أضعفَها الوجهُ الثالثُ لأنَّه لا فرقَ بين معنىٰ ما ادُّعي فيه الاسمية منهما ومعنىٰ ما ادُّعي فيه الحرفيةُ. ألا ترىٰ أنهم يقولون: (إذا وليَهما مجرورٌ فهما حرفانِ، وإذا وليَهما مرفوعَ أو جملةٌ فهما اسمانِ)، فعلَّقوا معرفة حقيقتها علىٰ ما بعدَها إذا رُكِّبت لا علىٰ معناها.

والأرجح عندي أنهما حرفانِ لأسبابٍ يطولُ ذكرُها.

❁ ❁ ❁

أعاريب متفرقة[1]

- س: ما إعراب (الحي القيوم) في قولنا: (أستغفر الله الذي لا إله إلا هو [الحي القيوم] وأتوب إليه)؟

ج: يجوز في (الحيّ) الرفع والنصب.

أما الرفع فعلىٰ أن يكون عطف بيان من (هو) أو نعتًا مقطوعًا للفظ الجلالة (الله).

وأما النصب فعلىٰ أن يكون صفة للفظ الجلالة.

و(القيوم) يتبع في إعرابه (الحيّ).

- س: (هذا كونٌ لا متناهٍ) ما إعراب (لا متناهٍ)؟

ج: هذا الأسلوب جائز في قول المبرد وابن كيسان. وتكون (متناهٍ) حين إذ نعتًا لـ(كون)، وذلك أنهما لا يوجبان تكرار (لا). وهو الراجح. والجمهور لا يجيزون هذا الأسلوب ويوجبون التكرار كأن تقول: (هذا كون لا متناهٍ ولا محدودٌ)

- س: قال الشاعر:

رمضان يا عرس الزمان وبهجة تقضي علىٰ الأحزان والآهات

ما الأوجه الإعرابية الممكنة في كلمة (بهجة)؟

---

(١) نُشر مفرّقًا في تويتر وآسك وملتقىٰ أهل اللغة في أوقات مختلفة.

ج: يجوز في (بهجة) النصب والبناء على الضم. أما النصب فعلى أن تكون شبه مضاف لأنها موصوفة بالجملة بعدها. وهو أجود. وأما البناء على الضم فعلى أن تكون نكرة مقصودة، ونُوّنت ضرورة، والجملة بعدها استئناف. ومنه قول الشاعر:

يـــا دار حســـــرها الـــبلى تحســـيرا

والفراء يجيز بناء المنادى الموصوف على الضم مطلقًا حتى وإن لم يمكن تقدير صفته جملة استئنافية خلافًا لسيبويه.

- س: قال الشاعر:

كذاك أُدِبْتُ حتى صار مـن خُلُقـي   أني وجـدت مـلاك الشـيمة الأدب

ما إعراب (الأدب)؟

ج: قوله: (إني وجدت ملاكُ الشيمة الأدبُ) يروى مرفوع القافية. ورواه أبو تمام بالنصب ثانيَ بيتين لبعض فَزارة.

أما النصب فلا إشكال فيه. وأما الرفع فضرورة. وله تخريجات منها:

الأول: أن تجعل (وجدت) ملغاة مع تقدمها. وهذا ضعيف.

الثاني: أن تجعل (وجدت) عاملة معلقة عن العمل بلام ابتداء مقدر.

الثالث: أن تجعل (وجدت) عاملة أيضًا وتجعل مفعولها الأول ضمير الشأن، والثاني جملة (ملاك الشيمة الأدب). والتقدير (وجدته ملاكُ الشيمة الأدبُ) أي وجدت الشأن.

- س: قال عنترة:

فســـينبيكِ أنَّ في حـــدِّ ســـيفي   ملـــكَ المـــوتِ حـــاضرٌ لا يغيـــبُ

ما إعراب (حاضر)؟ و هل يجوز نصبها حالًا؟

وعليكم السلام.

ج: في هذا البيت أربعة أوجه:

١- (في حدّ سيفي ملكُ الموتِ حاضرٌ) برفع (ملك) مبتدءًا و(حاضر) خبرًا. وتكون الجملة في محل رفع خبرًا لـ(أنّ). و(في حد سيفي) متعلّقان بالخبر. واسمها ضمير الشأن محذوف. وهذا جائز في ضرورة الشّعر.

٢- (أن في حدّ سيفي ملكَ الموتِ حاضرًا) بنصب (ملك) اسمًا لـ(أنّ) و(حاضرًا) حالًا من خبرِ أنّ المتقدّم (في حدّ سيفي).

٣- (أنّ في حدّ سيفي ملكُ الموتِ حاضرًا) برفع (ملك) علىٰ أن يكون مبتدءًا خبرُه الجار والمجرور (في حدّ سيفي). و(حاضرًا) حالٌ من الخبر. والجملة في محل رفع خبر أنّ. واسمها ضمير الشأن محذوف. وهذا خاصّ بالشّعر.

٤- (أنّ في حدّ سيفي ملكَ الموت حاضرٌ) بنصب (ملك) اسمَ أنّ ورفع (حاضر) خبرًا لها. و(في حد سيفي) متعلّق بالخبر (حاضر). وتقدّم معمول الخبر علىٰ الاسم والخبر جائز عند سيبويه. ومنعه الأخفش.

وأجودُ هذه الأوجه الوجه الثاني لاتفاقهم علىٰ جوازِه ولرُجحانِ نصب

(حاضرًا) علىٰ الحالية دون الخبرية لأنك لو وقفتَ علىٰ (ملك الموت) لتمّ الكلام.

هذا مع التنبيه علىٰ أن هذا البيت مصنوعٌ علىٰ عنترة.

- لك أن تقول: (أحسنْ إلىٰ الناس سواء أأحسنوا إليك أم لم يحسنوا) برفع (سواء) ونصبه. الرفع علىٰ الخبرية، والنصب علىٰ الحالية.

- س: ما نوع (مِن) في قولهم لأشعب: (ما بلغَ من طمعِك)؟ وما نوعها في ما جاء في السيرة: (حتىٰ اجتمعوا عنده من رجل ورجلين)؟ وهل يصِحّ أن تكون (مِن) هنا زائدةً ويكون (رجل) حالًا؟

ج: أما المثال الأول فالجيد أن تكون (ما) مبتدءًا، وفاعل (بلغ) ضميرًا مستترًا يعود إلىٰ (ما)، ويُقدّر لـ(بلغ) مفعولٌ محذوفٌ تقديره (الغاية)، و(مِن) لبيان جنس (ما). ووقوعها بهذا المعنىٰ بعد (ما) كثيرٌ لإبهامِها. ويكون المعنىٰ (ما الذي هو من طمعك قد بلغَ الغايةَ؟).

ولا يجوز أن تكون هنا زائدةً لأنها إنما تزادُ في قول البصريين بعد الاستفهام إذا كان بـ(هل) خاصةً ولأنّه يقال في الجواب: (بلغ من طمعي) فتثبُت. ولو كانت زائدةً لسقطت لأنها لا تثبت في الواجب.

وأما المثال الثاني فالظاهر أن (مِن) زائدة و(رجل) حالٌ. وزيادة (مِن) في الإيجاب وفي الحال أيضًا نادرةٌ خارجةٌ عن القياس.

- س: ما إعراب (مطلقًا) في قول المناطقة: (أعم مطلقًا وأخص مطلقًا)؟

ج: يجوز أن يكون (مطلقًا) اسم مفعول من (أطلق) فتعرب حالًا موكدة

لمضمون الجملة قبله. ويجوز أن يكون مصدرًا ميميًّا فيكون بمعنى (إطلاقًا) ويعرب مفعولًا مطلقًا موكدًا لمضمون الجملة قبله أيضًا. وذلك أنه لما قال: (هو أعمّ) دلّ ذلك على أنه مطلق غير مقيّد، ولم تفد كلمة (مطلقًا) معنًى جديدًا إذ كان هذا هو الأصل، ولكنه ذكره توكيدًا لرفع الشكّ ونفي الاحتمال.

- س: ما الصحيح من هذه الجمل: (جاء رجل عقلاءُ أبناؤه) و(جاء رجل عاقلةٌ أبناؤه) و(جاء رجل عاقلٌ أبناؤه)؟

ج: الصحيح جوازُ هذه الجمَل كلِّها.

أمّا (جاءَ رجلٌ عُقَلاءُ أبناؤه) فلها توجيهان:

الأوّل: أن يكون (عُقلاء) نعتًا لـ(رجلٌ). وبعض العلماء يقدِّم هذا الوجهَ على الإفرادِ كما في الجملةِ الثالثة.

الثاني: أن يكون (عقلاءُ) خبرًا لـ(أبناؤه) مقدَّمًا وتكون جملة (عقلاءُ أبناؤه) في محل رفعٍ نعتًا لـ(رجل).

وتظهر فائدةُ هذا التوجيه في غير الرفعِ، نحو (رأيتُ رجلًا عُقلاءُ أبناؤه)، فإنه يجوز لك الرفعُ كما يجوز النصب.

أما (جاء رجلٌ عاقلةٌ أبناؤه) فلها توجيهانِ أيضًا:

الأول: أن تكون (عاقلةٌ) نعتًا لـ(رجل). وذلك أن النعتَ إذا كانَ سببيًّا جرَىٰ في التذكير والتأنيث مَجرىٰ فعلِه. ولما كان يجوز في فعلِه أن تقول: (جاءَ رجلٌ عقَلَت أبناؤه) من قِبَل أن جمع التكسير يُذكّر المسنَد إليه ويؤنّث، فكذلك يجوز في النّعت.

الثاني: أن يكون (عاقلة) خبرًا مقدّمًا لـ(أبناؤه)، وجملته في محلّ رفعٍ نعت.

أما (جاءَ رجلٌ عاقلٌ أبناؤه) فظاهرة. وهي نعتٌ لـ(رجل). ولا يجوز أن تكون خبرًا مقدّمًا لـ(أبناؤه) لأنك لا تقول: (الأبناء عاقل).

- س: أيّ الصواب (أنثىٰ لا ذكرَ معها) أم (أنثىٰ لا ذكرٌ معها)؟

ج: كلاهما صواب.

أما الفتحُ فعلىٰ أن تكون (لا) نافيةً للجنس. وأما الرفع فعلَىٰ إعمالِ (لا) عمَلَ ليسَ. وهو وجهٌ قائمٌ. وقد مثَّل له سيبويه بقوله: (لا أحدٌ أفضلَ منك). والمبرِّد يجيز أن تكون (لا) هنا غيرَ عاملةٍ لأنه لا يشترِط التَّكرار.

والفتحُ أجْوَد لكثرتِه وشيوعِه في كلامِهم.

- رأيي في توجيهِ قراءة ﴿وَيَخْشَ ٱللَّهَ وَيَتَّقْهِ﴾ [النور: ٥٢] بإسكان القاف أنَّه خفَّفَها تخفيفَ (كَتِف). وهذا جائزٌ مطَّرِدٌ في الاسمِ والفعلِ إذا اتّصلَ بهما ضميرٌ كما يجوز في الكلِمة الواحدةِ، وليس شاذًّا ولا مقصورًا علىٰ الشِّعر كما يقول البصريونَ. وقد حكَاه أبو عَمْر بنُ العلاءِ [المحتسب ١/ ١٠٩]، والفرّاءُ [لغات القرآن له ٣٠] عن تميمٍ وأسدٍ وبعضِ أهلِ نجدٍ. ومنه قراءة ﴿فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بارِئْكم﴾ [البقرة: ٥٤] و﴿وبعولتْهن أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، و﴿ورسلْنا لَدَيۡهِمۡ يَكۡتُبُونَ ٨٠﴾ [الزخرف: ٨٠]، فـ(رِئك) كـ(إِبِل)، و(لَتُه) كـ(عَضُد)، و(سُلُن) كـ(عُنُق). ومنه أيضًا من الشِّعر قوله:

سيروا بني العَمّ، فالأهوازُ منـزلُكم أو نهرُ تِـيرىٰ، ولا تعـرِفْكم العـربُ

وقولُه:

رُحــتِ وفي رجليــكِ مــا فــيهما وقــد بــدا هَنْــكِ مــن المئــزرِ

فأما قولُ امرئ القيس:

فــاليومَ أشربْ غــيرَ مســتحقِبٍ إثــمًا مــن اللهِ ولا واغــلِ

فضرورةٌ لأنَّه غيرُ جارٍ علىٰ هذا الحدِّ إذْ لم يتَّصِل بآخرِ الكلِمة ضميرٌ.

-لا يجوز إعراب (الجنّة) في قوله تعالىٰ: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ ۝٦﴾ [الناس:٦] مضافًا إليه علىٰ تقدير (من شرّ الجنة) لأنه إذا حُذِف المضافُ ونابَ المضافُ إليه مَنابه فإنه يخلفه في إعرابه، فلا يقال في (من الجنَّة): إن (الجنَّة) مضافٌ إليه، والمضاف (شرّ) محذوف. بل تكون (الجنَّة) علىٰ تقدير المعنىٰ المذكور اسمًا مجرورًا بحرف الجرِّ. ومن ما يدلك علىٰ صواب ذلك نحوُ قوله تعالىٰ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، فإنَّ (القرية) في الأصلِ اسمٌ مجرور بإضافة (أهل) إليه. فلما حُذِف هذا المضاف وكان منصوبًا علىٰ المفعولية أُعرِب المضافُ إليه إعرابَه. وقد يخطئ بعض المعرِبين من العُلماء وغيرِهم فيعرِب نحو قوله: (سرتُ حثيثًا) إما بأن يجعلَ (حثيثًا) نائب مفعول مطلق أو نعتًا لمفعول مطلَقٍ محذوفٍ - وذلك في قول غير سيبويه -. فأمَّا الأول فلا يصِح لأنَّه ليس من وظائف الكلمة بعدَ التركيب هذه الوظيفة. وأمَّا الثاني فممتنعٌ من حيث إنَّ التابعَ - كالمضاف إليه - يقومُ مَقام المتبوع إذا حُذِف. وآية ذلكَ أنك تعرب

نحو (مررت بجالسٍ يضحَك) فتقول في (جالس): (اسم مجرور بالباء). ولو أنَّا لم نعطِه الوظيفة التي كانت لموصوفه المحذوف لقدَّرنا حذفَ الاسم المجرور بالحرف، وهذا لا يجوز البتةَ كما هو معلومٌ. كما أنا لو قدَّرنا ذلك لم يجُز أن نجعلَ جملة (يضحك) وصفًا لـ(جالس)، وإنما تكونُ وصفًا للاسم المحذوف. وهذا ما لا يَقول به من يقول في إعراب (حثيثًا): نعتٌ لمفعول مطلق محذوف.

❀ ❀ ❀

الرأي في تغيير بعض اصطلاحات النحو بحجة التأدب مع الله تعالى[1]

وضع الناس ألفاظ كلامهم وقوانينه بالنظر إلى ما يعرفونه ويقع عليه إدراكهم من المخلوقات. فمتى شئنا أن نخبر عن الله تعالى أو نصفه بشيء منها حملناه على الأشرف منها ثم لم يمنعنا هذا من أن نعرِّفها بما لا يُوصف به الله تعالى لأنّ الشيء إنما يعتبر بمعظمه ويُوسم بأكثره. ومن التكلّف أن نغيّر اصطلاحاتها أو تعاريفها حذرًا من ذلك.

ومن أمثلة هذا:

١- المفعول به في نحو (اتق الله).

٢- صيغ المبالغة في نحو (الله غفور رحيم) لأن المبالغة توهم تجاوز القصد.

٣- صيغ التعجّب في نحو (ما أعظمَ الله) لأن (ما) عند البصريين اسمٌ نكرةٌ بمعنى (شيء)، فمقتضى هذا أن يكون المعنى (شيءٌ أعظمَ اللهَ). وبهذا احتجَّ الكوفيون على البصريين.

٤- تخصيص (مَن) بأنها للمذكّر العاقل مع أنها تُطلق على الله تعالى وهو

---

(١) في بنية النحو.

نُشر أصله في ملتقى أهل اللغة في ١/ ٩/ ١٤٢٩هـ.

لا يوصف بتذكير ولا عقل.

٥- إذا قال الإنسان: (عسىٰ) فمعناها الترجي. وقد وقعت في القرآن في مواضع كثيرة، والله تعالىٰ لا يجوز عليه الترجّي.

٦- فعل الأمر في نحو ﴿رَبِّ ٱغۡفِرۡ لِي﴾ [ص: ٣٥]، والله تعالىٰ لا يؤمر.

٧- أصل معنىٰ (علىٰ) الاستعلاء مع أنه قال: ﴿فَأَجۡرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورىٰ: ٤٠] و﴿تَوَكَّلۡتُ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [هود: ٥٦].

وفي ذلك يقول أبو سعيد السيرافيّ في (شرح كتاب سيبويه) يحتجّ لكلمة (ما أعظمَ الله):

(وفيه وجه رابع . وهو أن الألفاظ الجارية منّا علىٰ معانٍ لا تجوز علىٰ الله. فإذا رأينا تلك الألفاظ مُجراة عليه حملناها علىٰ ما يجوز في صفاته ويليق به، ألا ترىٰ أن الامتحان منا والاختبار إنما هو بمنزلة التجربة، وإنما يَمتحِن ويختبِر منا من يريد أن يقفَ علىٰ ما يكون وهو غير عالم به، والله يمتحن ويختبر ويبلو بمعنىٰ الأمر لا بمعنىٰ التجربة وهو عالم بما يكون.

ومن ذلك أن (لعلّ) يستعمله المستعمل منا عند الشكِّ، وإذا جرىٰ في كلام الله فإنما هو بمعنىٰ (كي). و(كي) يقع بعدها الفعل الذي هو غرضُ ما قبلَه، كقوله: ﴿وَتُوبُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٣١﴾ [النور: ٣١]، معناه: كي تفلحوا. فالفلاح هو الغرض الذي من أجله أمرَهم بالتوبة. ومثل هذا كثير).

قلت:

وإذا أبينا إلا تغيير بعض هذه المصطلحات كقول بعضهم: («إن مَن» للعالم لا للعاقل و«اغفر لي» فعل دعاء لا أمر و«دعوت الله» منصوب على التعظيم) فإنه يلزمنا أن نطرُد هذا فنمتنع من تسمية (غفور) صيغة مبالغة، و(عسى) في كلام الله فعلَ ترجّ، و(على) في نحو ﴿فَأَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٤٠] حرف استعلاء، ونمتنع من تسمية الأسماء المذكرة مذكرةً لأنها تُطلق على الله تعالى، وهكذا. وفي هذا مع التكلف المذموم تغييرٌ لحقائق الأشياء، وذلك أنك إذا قلت مثلًا في: (رب اغفر لي): اغفر: فعل أمر. فمرادك أن الأصل فيه أنه يؤمر به، وليس يجب أن يجري هذا المعنى في هذا الموضع وفي كل موضع. وإذا قلت: الرحمن: لفظ مذكّر. فإنك تريد أنه على قياس الأسماء المذكرة لا المؤنثة. ولا تريد أن مسمّاه، وهو الله تعالى، مذكّر. وقد ذكرتُ أنّ الله تعالى يُستعمل في وصفه والإخبار عنه من الصيغ أشرفُها وإن لم يكن موصوفًا بها.

والمكر معروف، والاستهزاء معروف، والسخرية معروفة، فهل نغير ما استقرّت عليه معانيها لأن الله تعالى وصف بها نفسه في القرآن؟

مسائل متفرقة في الضمائر[1]

- الأصل أن يعود الضمير إلى أقرب مذكور، فإن كان هذا المذكور مضافًا فالأصل أن يعود الضمير إليه لا إلى المضاف إليه. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [سورة إبراهيم:٣٤]. وذلك أن المضاف هو المتحدَّث عنه، وهو الذي يتقلّب في مواقع الإعراب فيتسلط عليه الحكم، وإنما المضاف إليه كالتتمة له. ولكن يجوز أن يعود الضمير إلى المضاف إليه إذا أُمِن اللبس. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبًاۚ﴾ [سورة غافر:٣٧]. أي: أظن موسى. وبهذا التقرير ردّ بعضهم قول ابن حزم بأن الضمير في قوله تعالى: ﴿أَوۡ لَحۡمَ خِنزِيرٖ فَإِنَّهُۥ رِجۡسٌ﴾ [سورة الأنعام:١٤٥] عائد إلى (خنزير) لا إلى (لحم).

ونظير هذا مجيء الحال من المضاف إليه، فإن من النحويين من منع ذلك، ومنهم من أجازه بشروط، إذ الأصل أن تجيء الحال من المضاف لا من المضاف إليه.

- س: هل يجوز أن يقال: (أيهما أفضل كذا أم كذا) مع ما في هذا من عودة الضمير إلى متأخر عنه لفظًا ورتبة؟

ج: يُستثنى من منع عودة الضمير إلى متأخر عنه لفظًا ورتبةً مواضعُ، منها

---

(١) نُشر مفرّقًا في تويتر وآسك في أوقات مختلفة.

أن يكون الضمير مبدلًا منه عائدًا إلىٰ بدله. ومنه قول العرب: (مررت به المسكينِ). والضمير في (أيهما) متصل بالمبدل منه، فيجري مجراه، فكما يجوز أن تقول: (ظفرت بهما العلمِ والمالِ) كذلك يجوز (أيهما أفضل العلم أم المال). وعلىٰ هذا أراه جائزًا.

- س: ما وجه إخبار المتكلم الواحد عن نفسه بضمير الجمع كأن يقول: (وقد ذكرنا وقلنا)؟

ج: يُراد بذلك غالبًا إما حكاية قول يشاركه فيه غيره من أهل مذهبه فيكون كأنما يتحدث بألسنتهم لموافقتهم له، وإما علىٰ أن يجعل قارئ الكلام أو السامع له بمنزلة المشارك له، كأنه موافق له ومساير عليه، وذلك كما يقول المعلّم لطلابه: (قد ذكرنا في المحاضرة الماضية كذا وكذا) وإن كان هو المتكلم وحده. وكذلك شأن الكاتب.

- يجوز لك أن تشبع الفعل في نحو: (أنتِ صنعتي ذلك وأنتِ فعلتيه) سواء أتصلت به الهاء أم لم تتصل. وهي لغة عدي الرِّباب، حكاها أبو عبيد عن أبي عبيدة عنهم بإسناد عالٍ لا شكّ في صحته. ودقته. فأما إشباع (أنتي) هكذا فخطأ محض. ولم يثبته أبو عبيدة وهو الحاكي لهذه اللغة. وقد وقع في كتاب «البديع» لابن الأثير وغيره تصحيف لهذه الكلمة إذ جُعلت بالياء فانخدع بذلك بعضهم.

- يجوز أن تحرّك ميم الجمع في مثل قول الشاعر: (لا يفطنون لعيبِ جارِهم) بالكسر (جارِهِمِ). وهو أقْيَس. وبه ضبطَ محمد محيي الدين عبد

الحميد نظائر هذا في (شرح حماسة أبي تمام) للتّبريزيّ. ويجوز أن تحرّكه بالضم (جارِهِمُ). وهو أشهرُ وأجودُ.

- في ميم الجمع لغتان الإشباع والإسكان. ولم تُنسبا إلىٰ قبيلة بعينها، قال الفراء: (والعرب مشتركون في جزم الميم ورفعها في قولهم: منهم ومنهمو، وعليكم وعليكمو، وكنتم وكنتمو. لا نعرفها خاصة في قوم بإحدىٰ اللغتين، كلهم يقولون القولين). وقد جمع بينهما لبيد في قوله:

وهــمُ فوارســها وهــمْ حكامهــا

- س: ما فرق ما بين تاء الفاعل للمخاطبة نحو (ذهبْتِ)، وتاء التأنيث الساكنة نحو (ذهبَتْ)؟

ج: تاء الفاعل اسم ضمير له محل من الإعراب، وتاء التأنيث حرف لا محل له من الإعراب.

والذي يدل علىٰ ذلك أن تاء الفاعل لا يليها فاعل لأنها هي الفاعل. فأما قولهم: (ذهبتِ أنتِ) فـ(أنت) توكيد، وليس فاعلًا بدليل أنه يجوز حذفه وإن لم يتقدمّ له ذكر.

أما تاء التأنيث فيليها الفاعل، تقول: (ذهبَتْ هند). وقد يكون ضميرًا مستترًا نحو (هند ذهبَتْ) أي هي.

فدلّ هذا علىٰ أنها حرف دالّ علىٰ تأنيث الفاعل وحسب لا اسم لأنها لو كانت اسمًا لوجب أن يكون لها محلّ من الإعراب، ولا محلّ لها كما بينّا.

- إذا ولِيت هاء الغائب ساكنًا صحيحًا نحو (منْه، أصابتْه) فسيبويه يختار الإشباع (منْهو، أصابتْهو). وبه قرأ ابن كثير. والمبرّد يختار الاختلاس. وبه أقرأ أكثر القرّاء.

فأما إن كان الساكن حرف لين نحو (إليْه، عليْه) فسيبويه والمبرد متفقان علىٰ رجحان الاختلاس.

- يجوز لك أن تقول: (الرجال قامُوا وقامُ) فتستغني بالضمة عن واو الجماعة. وهي لغة حكاها الفرّاء ونسبها إلىٰ هوازن وعُليا قيس.

- س: هل يجوز أن يقال: (فينِي حزنٌ) بإلحاق نون الوقاية؟

ج: لا يجوز هذا لأن نون الوقاية لا تلحق من حروف الجرّ إلا (مِن) و(عن) نحو (منّي) و(عنّي)، وإنما تقول: (فيّ) كما قال ابن كناسة:

فيّ انقباضٌ وحشمةٌ، فإذا صادفتُ أهل الوفاء والكرَمِ
أرسلتُ نفسي علىٰ سجيتها وقلتُ ما قلتُ غيرَ محتشمِ

- إذا حكيتَ كلام متكلم عنك بضمير المخاطب فلك أن تبقيه ولك أن تحوله للمتكلم فتقول إذا ادعىٰ إنسان أنك ظلمته: (قلتَ: إنك ظلمتني) و(قلتَ: إني ظلمتك).

ومن الثاني قول الشميذر الحارثي:

فإن قلتم: إنا ظلمنا، فلم نكن ظلمنا، ولكنا أسأنا التقاضيا

وهم إنما قالوا: (إنكم ظلمتم) فحوله لضمير المتكلم.

إعراب (جوعًا) في قوله: تموت الأسد في الغابات جوعًا(١)

س: ما إعراب (جوعًا) في قول الشاعر:

تمـوت الأُسْـد في الغابـات جوعـًا

ج: تُعرَب كلمة (جوعًا) مفعولاً لأجلِه علىٰ الراجح، وذلك أنَّ الجوع هو سببُ الموتِ. وأنا أبيِّن إن شاء الله كيفَ كان الجوعُ سببًا ثم أحقُّ المفعول لأجله أن يكون سببًا أم حقُّه أن يَكون مسبَّبًا؟ ولِمَ لا يُعرَب حالاً؟

فأما كونه سببًا فجليٌّ، ولكني أذكرُه ليُستهدَىٰ به إلىٰ ما يُشكِل من الأمثلة الأخرَىٰ فأقول:

إنما كان الجوع سببًا لأمرينِ لا يتخلّفان في كل سببٍ، أولُهما أنَّ وقوعَ مسبَّبه، وهو الموت، إنما هو متعلِّق بوقوعه، فلما وُجِد الجوعُ وُجِدَ الموتُ. وثانيهما أنَّه متقدِّمٌ عليه في الزَّمَن، وذلك أنَّه لا يكونُ الشيءُ متعلِّقًا وجودُه بآخرَ حتىٰ يكونَ ذلك الآخَر سابقًا له في الوجودِ كما تقضي بذلك البديهة العقليَّة. والجوعُ كما هو معلومٌ سابقٌ للموت. وهذا الأمر الثاني لازمٌ من لوازمِ الأوَّلِ.

وهذه جملةٌ من الأمثلة نُجري عليها ما قـدَّمنا مـن الكـلام، فمنها قولُـه

---

(١) في المفعول لأجله.

نُشر في ملتقى أهل اللغة في ٢١/ ٥/ ١٤٣٠هـ.

تعالىٰ: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩]، فهل كان الحذرُ سابقًا للفِعل أم كان الفِعلُ سابقًا للحذرِ؟

لا ريب أنَّ الحذرَ هو السابقُ إذ هو الذي حملَهم علىٰ أن يجعلوا أصابعهم في آذانهم.

وقال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ﴾ [النساء: ١١٤]. وظاهرٌ أنَّ ابتغاءَه مرضاةَ الله هو الذي جعلَه يفعلُ ذلك، فهو إذن سابقٌ له.

ومثالٌ آخر علىٰ ذلك قوله:

لا أقعـــدُ الجـــبنَ عـــن الهيجـــاءِ

وليس أحدٌ يقعد عن الحرب يريدُ بذلك الجبنَ، ولكنَّ الجبنَ هو الذي يُقعِد عن الحربِ.

وتقول: (جئتُ رغبةً في التعلم) وأنت لم تجئ لترغبَ في التعلُّم، ولكنَّ الرغبةَ في التعلُّم هي التي جاءت بك، فهي سابقةٌ للمجيءِ.

ولما كانَ المفعولُ لأجله هو الباعثَ علىٰ الفعلِ كان يجِب أن يكونَ من أفعالِ الباطنِ التي لا تظهر علىٰ الجوارحِ كالخوف والمحبة ونحوِها. ومنها الجوعُ، فإنَّه فِعلٌ كامنٌ لا تمثِّله الحواسُّ.

ولكن قد يأتي المفعولُ لأجلِه وظاهرُه أنه من أفعال الحواسِّ ويكون علىٰ تقدير مضافٍ محذوفٍ إذا كان معلومًا بالسِّياقِ كقولِك: (جئتُك ضربَ زيدٍ) تريدُ جئتُك ابتغاء ضربِ زيدٍ. وقد أجاز هذا من النحاة أبو عليّ الفارسيّ، وهو

صواب لدليلِ القياس في الحذفِ ودليـل السـماعِ كقولـه: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُواْ﴾ [البقرة: ٢٣١] والضِّرار من أفعال الحواسِّ لا الباطنِ، وإنـما ذلـك عـلىٰ حذفِ مضافٍ مقدَّر بــ(ابتغاء)، فيكـون حـدّ الكـلام (ولا تمسـكوهنَّ ابتغـاءَ الضِّرار) ويكون (ابتغاء الضِّرار) سابقًا للإمساكِ.

ومنه أيضًـا قولُـه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [النسـاء: ٣٨]، وذلك أن الرئاء فعلٌ حسيٌّ، فيكون التقدير: (والذين ينفقون أموالهم طلبًا لرئاء الناس).

وتقول علىٰ هذا: (ضربت الابن تأديبًا له) أي: ضربتُه طلبًا لتأديبه لأن التأديب من أفعال الحواسِّ وليس هو السببَ الذي حملك علىٰ ضربِه، إنما الذي حملك علىٰ ذلكَ طلبُه.

وأمَّا إعراب (جوعًا) حالًا فإنه لا يصح أن يُّعرب المصدر حالاً إلا إذا جعلتَ صاحب الحالِ هو المصدر نفسَه علىٰ جهة المبالغةِ كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُۥ عَمَلٌ غَيْرُ صَٰلِحٍ﴾ [هود: ٤٦] وكما قالت العرب: (رجلٌ عدْل وصومٌ وضيفٌ وزورٌ وفِطرٌ...)، فتقول: (جاء زيدٌ فرَحًا) بفتح الراء، إذا أردتَّ أن تبالغَ في فرحِه فتجعله كأنَّه هو الفرحُ نفسُه. فأمَّا إذا لم يكن في المعنىٰ ما يدعو إلىٰ المبالغة فلا يجوز أن يأتيَ المصدرُ حالاً، وذلك أنَّه إنما جاءَ حالاً مجازًا لا حقيقةً، فأما في الحقيقة فهما شيئان متباينان، فالمصدرُ دالٌّ علىٰ المعنىٰ وحده، والاسم المشتقّ دال علىٰ المعنىٰ وصاحبه، فلم يكن العربُ ليضعوا هذا موضع هذا إلا لضربٍ

من العَلاقة بينهما هو ما ذكرتُه لكَ. ولولا ذلكَ لم يجُز.

أمَّا الآياتُ التي استُدلَّ بها علىٰ كثرة مجيءِ الحالِ مصدرًا فبعضها مفعولٌ لأجله كقوله: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦] وقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَٰلَ ٱلْيَتَٰمَىٰ ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، وبعضُها مفعولٌ مطلقٌ كقوله: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ۝٨﴾ [نوح: ٨] لأنَّ الجهار نوعٌ من أنواعِ الدعوةِ. وبعضٌ قليلٌ يجوزُ أن يكون مفعولاً مطلقًا ويجوز أن يكونَ حالاً علىٰ جهةِ المبالغةِ إذا اقتضاها المَقامُ كقوله: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَكُمُ ٱلْعَذَابُ بَغْتَةً وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ ۝٥٥﴾ [الزُّمَر: ٥٥]. وقلَّ أن يحتملَ المصدرُ الحاليَّة وحدَها دونَ غيرِها، وهذا كالمثال المتقدِّم ذكرُه: (جاء زيدٌ ضحِكًا) إذا أردتَّ أن تبالغَ في بيان ضحكِه. ولا يجوز أن يكون مفعولاً مطلقًا لأن الضحكَ ليس من أنواعِ المجيءِ.

وإذن فليس الأمرُ كما زعموا من أنَّ المصادرَ جاءت أحوالاً بكثرةٍ. والعجيب أنَّهم مع ادِّعائهم كثرةَ ورودها لا يقيسونها، وقياسُها لازمٌ لهم.

❁ ❁ ❁

إعراب (نحو) و(مثل) ونظائرهما[1]

لـ(نحو) و(مثل) ونظائرهما حالتان:

الأولى: أن تأتيَ بعد تمامِ الكلامِ.

الثانية: أن تأتيَ قبلَ تمامِ الكلامِ.

فإن جاءت بعدَ تمامِ الكلامِ كقولِك: (الفاعل مرفوعٌ نحو «ذهبَ الرجلُ») فيجوزُ فيها الوجهانِ الرفعُ والنصبُ.

أما النصبُ فلأنَّها كلمةٌ واقِعةٌ في جملةٍ مكمِّلةٍ لجملةٍ قبلَها، وما كان كذلكَ جازَ نصبُه سواءٌ أكانَت الجملةُ توكيديَّةً نحوَ (هذا ابني حقًّا). ومنه قوله: ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ﴾ [الروم: ٦] وقوله: ﴿صُنْعَ ٱللَّهِ ٱلَّذِىٓ أَتْقَنَ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [النمل: ٨٨] أو تشبيهيةً نحوَ قولِ امرئ القيس:

نطعنُهم سُلكَى ومخلوجةً ... كرَّك لأمينِ على نابلِ

وقولِ عُروةَ بنِ الورْدِ العبْسيّ:

وإن بعُدوا لا يأمنون اقترابَهُ ... تشوُّفَ أهلِ الغائبِ المتنظَّرِ

أو تمثيليةً. ويدخُلُ في التمثيليةِ موضِعُ المسألةِ (نحو) و(مثل). وتُعرَبُ في هذه الأنواعِ مفعولاً مطلَقًا عاملُه فِعلٌ محذوفٌ حذفًا واجبًا، وتقدِّرُه من جنسِ

---

(١) نُشر في ملتقى أهل الحديث في ٢/ ١٢/ ١٤٢٩هـ وفي ملتقى أهل اللغة في ٦/ ١٢/ ١٤٢٩هـ.

المصدرِ، فعلىٰ هذا تقدِّره في موضِع المسألة (ينحو). وهذه الأنواعُ يجمعُ بينَها أنَّها تفصيلٌ لكلامٍ مجمَلٍ قبلَها فيهِ دَليلٌ عليها ولو باللزومِ، ألا ترَىٰ أنَّك لو سمعتَ قائلاً يقولُ: (الفعل المضارع يُجزم إذا دخلت عليه «لم») ثم سكَتَ لأمكنكَ أن تستخرجَ لذلكَ مِثالاً وإن لم يكن لك بذلك سابقُ علمٍ إذا عرفتَ معنَىٰ الجزْمِ. فإذا قالَ بعدَها: (نحوَ لم يذهبْ) لم يزِد إلىٰ علمِك علمًا، ولكنَّه أطنبَ وفصَّلَ ودرأ الرِّيَبَ وحملَ عنك مئونةَ النظرِ في اللوازمِ، فلذلكَ امتنعَ ذِكر الفعلِ فيها إذ كان ذكرُه لغوًا.

ويجوزُ أن تعربَه حالاً وتُئوِّله بمشتقٍّ نكرةً كما أولتَه في قولِك: (مررتُ برجلٍ مثلِك) أي مماثلٍ لكَ.

أما إعرابُها مفعولاً بِهِ لفعلٍ محذوفٍ تقديرُه (أعني) فلا يصِحُّ لأنَّه تقديرٌ غيرُ جارٍ علىٰ كلامِ العربِ ولا موافقٍ أقيستَها. ولو أجزناه لجاز أن يقال: (جاء رجلٌ محمدًا) علىٰ تقديرِ (أعني محمدًا).

وأما الرفعُ فعلىٰ أن تعربَه خبرًا لمبتدأ محذوفٍ تقديرُه (وذلك) أو (وهذا). وإنما جازَ حذفُ المبتدأ هنا للقرينةِ المقاليَّة لأنَّ في ما تقدَّم من الكلامِ دَليلاً عليهِ. وقد قرئ: ﴿ذَٰلِكَ عِيسَى ٱبۡنُ مَرۡيَمَ قولُ ٱلۡحَقِّ﴾ [مريم: ٣٤] برفعِ (قول) ونصبِهِ، فالرفع علىٰ أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والنصبُ علىٰ أن يكون مفعولاً مطلَقًا لفعلٍ محذوفٍ. وقرئ أيضًا: ﴿صبغة ٱللَّهِۖ﴾ [البقرة: ١٣٨] برفع (صبغة) ونصبها. وقرئ أيضًا: ﴿وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فريضة مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٦٠] برفع

(فريضة) ونصبها، كلُّها علىٰ التقدير المتقدِّمِ.

فإن جاءت قبلَ تمام الكلامِ فإنك تعربُها بحَسَب موقِعِها، تقولُ: (الاسمُ مثلُ زيدٍ دالٌّ علىٰ ذاتٍ)، فتعربُ (مثل) نعتًا لـ(الاسم) وإن كانَ غيرَ موافقٍ له إذ (مثل) و(غير) و(نحو) من الكلمات الموغلة في الإبهامِ، فلا يُشترَط فيها ذلكَ، ألا ترىٰ أنك تقولُ: (مررت برجال مثلِك) و(رجلين مثلِك) علىٰ تأويلِها بمشتقّ نكرةٍ موافقٍ. وحكىٰ سيبويه من الصفةِ: (ما يحسن بالرجلِ مثلِك أن يفعلَ ذاك). وتئوِّلُه بالمعرفةِ المشتقّة، أي بالرجلِ المماثلِ لك. ومنه قوله: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧]. ويجوز أن تجعلَه بدلاً من (الاسم). ويجوز أيضًا أن تجعلَه حالاً علىٰ تأويلِه بالنكرةِ.

وتقولُ أيضًا: (هذا الشيءُ مثلُ ذلك الشيء) فتعربُ (مثل) خبرًا. وتقولُ: (سرتُ نحوَ البيت) فتعربُ (نحو) ظرفَ مكانٍ. وعلىٰ هذا القياسُ.

❀ ❀ ❀

- س: هل ثبت عن العرب قديمًا إلزام (أبو) الواو رفعًا ونصبًا وجرًّا؟[1]

ج: زعم ذلك كثير من المتأخرين. واحتجوا بأنهم وجدوا بخطّ علي رضي الله عنه: (علي بن أبو طالب) ووجدوا أيضًا بخطّ بعض المتقدّمين نحوًا من ذلك في ما شاكلَه من الأعلام. وقد غلِطوا في ذلك، فإنهم كانوا يرسمونها واوًا ويقرءونها بحسب إعرابها، نصّ على هذا الفراء. وناهيك به، قال: (وبلغني أن كتاب علي بن أبي طالب رحمه الله كان مكتوبًا «هذا كتاب من علي بن أبو طالب» كِتابها (أبو) في كل الجهات، وهي تُعرب في الكلام إذا قرئت) «معاني القرآن ٣/ ١١٤». وهذا نصّ بيّن كافٍ. ويُفهمه أيضًا قول ابن قتيبة: (ولذلك كانوا يكتبون «علي بن أبو طالب» و«معاوية بن أبو سفيان» لأن الكنية بكمالها صارت اسمًا. وحظّ كل حرف الرفع ما لم ينصبه أو يجرّه حرفٌ من الأدوات والأفعال، فكأنه حين كُنّي قيل: أبو طالب. ثم تُرك ذلك كهيئته وجُعِل الاسمان واحدًا) «تأويل مشكل القرآن ٢٥٧». وقد احتجّ بهذا النصّ بعضهم على صحة إلزام (أبو) الواوَ. ولعله حجة عليهم، فإن الظاهر أن ابن قتيبةَ يقصر ذلك على الخطّ دون اللفظ، ولهذا قال: (يكتبون).

---

(١) نُشر أصله في كتاب «مجيء أبو في موضع نصب أو جر على الحكاية» للدكتور إبراهيم المديهش في ذي القَعدة عام ١٤٣٧هـ.

ولو كان الأمر كما ادَّعوا لعرفه المتقدّمون. ولو عرفوه لنقلوه، وذلك لكثرة ذكر أبي طالب وأبي سفيان وأبي لهب وأمثالهم.

ولو كان عليّ بن أبي طالب إنما كتبها بالواو لأنه كان يلزِمها الواو في جميع أحوال الإعراب لكانت هذه لغته. ولو كانت لغته لكانت لغة قريش ولغة النبي ص على الأقلّ. ولو كان الأمر كذلك لكان حكم كنية أبي لهبٍ كحكم كنية أبي طالب. ولو صحّ هذا لقرأ جميع القراء أو أكثرهم ﴿تَبَّتۡ يَدَآ أبو لهب وَتَبَّ ١﴾ [المسد: ١] لأن القرآن نزل على لسانهم في الغالب. وهذا علَم، وحقّ الأعلام أن تُحفظ ولا تغيّر. ونحن لا نجد أحدًا قرأ بذلك إلا ما حكاه ابن خالويه من أنه قُرئ بذلك من غير أن ينسبها إلى قارئ بعينه.

فأما هل يجوز أن نُلزم العلم في زماننا الواو إذا كان لا يعرف إلا بها مثل (أبو ظبي)؟ فهذه مسألة أخرى. وأجدني أميل إلى تصحيح ذلك لأنه صار جزءًا من العلمية وتغييره قد يخلّ بذلك. ومثله قولك: (أرسطو) و(خوفو) بالواو وإن لم يكن في العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة، وذلك حفاظًا على صورة العلم من التغيير.

وقد يشهد لهذا لزوم الواو في نحو (سورة المؤمنون) للعلة نفسها.

- س: ما الأوجه الجائزة في إعراب نحو (محمود شاكر)؟[1]

ج: يجوز فيه وجهانِ:

---

(١) نُشر في آسك في ٤/ ١/ ١٤٣٧هـ.

الأول: البدَل. وكذلك أسماء الأَسَرِ. وهو بدَلُ يعُمّ كلّ أفراد الأسرةِ لأنك تقول لكلّ منتسب إلىٰ أسرة شاكرٍ: (قال شاكرٌ وفعل شاكرٌ)، فهو بدل كلّ من بعضٍ.

الثاني: الإضافة إن كان مفردًا كما في (محمود شاكر). وقد وجدت بيتًا رواه المفضَّل يشهد لهذا مع أن عموم القياس كافٍ في تصحيحه، وهو قول الحُصين بن الحُمام:

جـزَىٰ الله عنّـا عبـد عَمْـرٍ ملامـةً   وعُـدوانَ سَـهمٍ مـا أدقّ وألأمـا!

وعُدوان هو ابن سَهم.

فعلىٰ هذا تقول: (قال محمودٌ شاكرٌ) و(محمودُ شاكرٍ).

- [1]هذه الأسماءُ (شوقِي وحمدِي ورمزي وحُسني وجِنِّي [والد أبي الفتح عثمان بن جنِّي. وهو منقول عن الرومية، وليس منسوبًا إلىٰ (جِنٍّ)] وأمثالُها أسماءٌ منقولةٌ من الأعجميَّةِ إمَّا بلفظِها وإمَّا بطريقةِ تركيبِها، وذلك أنَّه ليس في العربيَّةِ اسمٌ معرَبٌ مختومٌ بياءٍ في جميع أحوالِه، فإذا أردتَّ أن تحكيَها باللِّسانِ العربيِّ وجبَ عليكَ أن تجريَها مُجرَىٰ الأسماءِ العربيَّةِ.

وأنت حينَ إذٍ بينَ أمورٍ ثلاثةٍ:

أحدُها: أن تلحِقَها ببابِ قاضٍ فتقولَ: (جاءَ شوقٍ ورأيتُ شوقِيًا ومررتُ

---

(١) نُشر في ملتقىٰ أهل اللغة في ١٨/ ٢/ ١٤٣٣هـ وفي المجلة الثقافية في ٢٤/ ٣/ ١٤٣٣هـ.

بشوقٍ). وهذا ضعيفٌ مرذولٌ لأنه يوجِبُ إحالةَ الاسمِ عن وجهِهِ والإخلالَ بصورتِه بالحذفِ.

والثاني: أن تلحِقَها بالمختومِ بياءِ النّسب فتقولَ: (جاءَ شوقيٌّ ورأيتُ شوقيًّا ومررتُ بشوقيٍّ). وهذا أيضًا يقتضِي تغييرَ صورةِ الاسمِ بالزِّيادةِ.

والثالثُ: أن تلحِقها بالمسمَّىٰ بالمضافِ إلىٰ ياءِ المتكلِّمِ نحو رجلٍ سمَّيته بـ(غلامي). وهذا أشبَه بالصَّوابِ إذْ كان أحفَظَ للاسمِ من التصرُّف والتغييرِ، فتقول: (جاءَ شوقِيْ ورأيتُ شوقِيْ ومررتُ بشوقيْ) وتعرِب الياءَ بالحركاتِ المقدَّرةِ علىٰ آخِره التي منعَ من ظهورها الحكايةُ. وإنَّما لزِمتَ الحكايةَ ولم تجعَلْ آخِرَه مُعْتَوَرًا للإعرابِ لأنه معمولٌ فيه قبلَ التسميةِ، وما كان معمُولاً فيه قبلَ التسميةِ فإنه يَبقَىٰ علىٰ حالِه بعدَ التسمية إذا كانَ عامِلُه بعضَ الاسمِ وكان ثابِتًا غيرَ محذوفٍ، قال أبو بِشر رحمه الله: (ولو سمَّيتَ رجلاً بغلامه أو غلامهما لم تحرّف واحدًا منهما عن حاله قبلَ أن يكون اسمًا ولتركتَه علىٰ حالِه الأوَّلِ في كلِّ شيء) [الكتاب ٢/ ٢٢٧]، وقالَ أبو العباس المبرّد رحمه الله: (إذا سمَّيتَ رجلاً لِتَقُمْ أو لم تقُمْ أو إن تقُمْ أقُمْ، فالحكاية لأنه عامل ومعمول فيه إذا جئتَ بالعاملِ معه) [المقتضب ١/ ٣٥] وقد يجوز لك أن تفتَح الياءَ فتقولَ: (جاءَ شوقيَ ورأيتَ شوقيَ ومررتَ بشوقيَ) كما تقولُ: (جاءَ غلاميَ ورأيتُ غلاميَ ومررتُ بغلاميَ) لأنَّك لما ألحقتَه بنحو (غلامي) جازَ لك فيه ما يجوز في يائه من الفتحِ والإسكانِ إلا أنَّ الإسكانَ أعْدَلُ وأبقَىٰ لصورةِ الاسمِ. وهو مقصَدٌ من المقاصِدِ المرعيَّةِ في العربيَّةِ.

- [1](ابن سيده) و(ابن ماجه) ونحوهما لا يجوز في رأيي إلزام أواخرها السكون، بل يجب أن تخضع لقانون العربية فتعرب إعراب ما لا ينصرف. ويجوز إبدال هائها تاءً.

- س: ما الأوجه الجائزة في (الاثنين) علمًا علىٰ اليوم؟[2]

ج: يجوز في (الاثنين) علَمًا أربعةُ أوجهٍ، وهي باختصار:

الأوَّل: إعرابُه بالألفِ رفعًا وبالياءِ نصبًا وجرًّا لأنَّ لفظَه لفظُ المثنَّىٰ، تقولُ: (الاثنانِ [الرفع] – الاثنينِ [النصب]– الاثنينِ [الجرّ]).

الثاني: إلزامُه الألفَ وإعرابُه بالحركاتِ الظاهرة علىٰ آخِرِه لأنَّ مدلولَه واحدٌ، تقولُ: (الاثنانُ – الاثنانَ – الاثنانِ)، قالَ الشاعرُ:

ألا يــا ديــارَ الحــيِّ بالســبُعانِ   أمــلَّ عليهــا بــالبِلَىٰ المَلَــوانِ

و(السَّبُعان) اسم موضع. وهو تثنية (سبُع).

الثالث: إلزامُه الياءَ وحكاية كسر النونِ فيه، تقول: (الاثنينِ – الاثنينِ – الاثنينِ). وإنما جازَ هذا لكثرةِ ذكرِه مضافًا إليه في نحو (يوم الاثنينِ)، فلما أوقَعُوه موقِع رفعٍ كرِهُوا أن ينقلُوه عن مَّا ألفُوه. ومثلُ هذا (المؤمنونَ) للسورة

---

(١) نُشر في تويتر في ٢٢/ ٨/ ١٤٣٤هـ.

(٢) نُشر في ملتقىٰ أهل اللغة في ٢٨/ ٣/ ١٤٣٢هـ وفي المجلة الثقافية في ١٢/ ٤/ ١٤٣٢هـ.

المعروفة، فإنَّه كثُر دورانُها في كلامِهم مرفوعةً، فلما أدخلوا عليها (سورة) وأضافوها إليها لم يشاءوا أن يغيِّروا صورتَها فقالُوا: (سورةُ المؤمنونَ). وتقولُ أيضًا: (هذا كتابُ الاختيارين للأخفش الأصغر). فإذا حذفتَ كلمة (كتاب) ووقعتِ (الاختيارين) في موضعِ رفعٍ جازَ لك أن تقولَ: (هذا الاختيارينِ). وهكذا في حالِ النصبِ والجرّ.

الرابعُ: إلزامُه الياءَ مع تركِ حكايته وإعرابُه بالحركات الظاهرة علىٰ آخِره، تقولُ: (الاثنينُ – الاثنينَ – الاثنينِ)، وذلكَ أنه طالَ عليهم استعمالُه محكيًّا حتىٰ نسُوا أصلَه واعتدُّوه مفردًا علىٰ وَفق مدلولِه، يدلُّك علىٰ هذا قولُهم: (البحرينُ – البحرينَ – البحرينِ) للبلد المعروف. وأصلُ هذا قولُهم: (بلد البحرينِ) ثمَّ (البحرينِ)، ثمَّ (البحرينُ). وذلك في حال الرفع.

وكلُّ هذه الأوجه صحيحٌ إن شاء الله. والمتَّفق عليه منها الوجه الأول ثمَّ الثاني. أما الثالث والرابع فاجتهادٌ منِّي.

❀ ❀ ❀

مسائل متفرقة في باب الوقف[1]

- س: في الدعاء المعروف: (اللهم أرنا فيهم يومًا أسودَ) هل يجوز الوقف على (أسود) بالألف (أسودا) مع أنه ممنوع من الصرف؟

ج: يجوز لك في الوقف على (أسود) ونحوه وجهان:

الأول: الإسكان (أسودْ) لأنه ممنوع من الصرف، فلا ينون، والألف إنما يؤتى بها في الوقف بدلًا من التنوين.

الثاني: الوقف بالألف (أسودا). وذلك أن الرؤاسي والكسائي حكيا أن من العرب من يقف على ما لا ينصرف في النصب بالألف لبيان الفتحة. وذكر قطرب في «معانيه» عن رؤبة أنه كان يقول: (رأيت عُمَرا، وأحمرا).

وبهذا الوجه قرأ أبو عمْر وغيره ﴿إِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَلَٰسِلَاْ﴾ [الإنسان: ٤] بالمنع من الصرف في الوصل وإثبات الألف في الوقف.

- من الأخطاء الشائعة في إنشاد الشعر الوقف على تنوين المنصوب في آخر الصدر بإبداله ألفًا، فيُوقف مثلًا على قوله:

تقول وقد مال الغبيط بنا معًا

بالألف (معَا).

والصواب إثبات التنوين (معًا = معَنْ)، وذلك أن إنشاد البيت من الشعر

---

(١) نُشر مفرّقًا في فسبك وتويتر في أوقات مختلفة.

قائم علىٰ وصل صدره بعجزه، فإذا وُقف علىٰ صدره فإنما هو علىٰ نية الوصل، فيُعطىٰ لذلك حكم الوصل. ويدلّ علىٰ صحة هذا امتناع الوقف علىٰ تنوين المرفوع والمجرور بالإسكان كما يقتضيه حكم الوقف نحو:

وما فقدَ الماضون مثل محمدٍ

وكذلك امتناع الوقف علىٰ المختوم بتاء مربوطة بالهاء نحو:

ففاضت دموع العين مني صبابةً

وكما وجب في مثل هذه مراعاة حكم الوصل كذلك يجب الوقف علىٰ نظيرها، وهو تنوين النصب، بالتنوين لأنه هو مقتضَىٰ مراعاة الوصل.

رسالة في مسألة (كل عام وأنتم بخير)[1]

مقدِّمة

اللهمّ إنا نسألكَ عِلْمًا راسخًا وفهمًا قاصدًا وحُكْمًا صادقًا ونعوذُ بكَ من بوارقِ الشُّبَه ونوازعِ الغَواية ونستهديكَ إلىٰ كلِّ خيرٍ ونستكفيكَ من كلِّ شرٍّ ونعتصِمُ بكَ من جورِ الطريقِ ومتاهةِ الدَّليلِ ونستعينُك علىٰ قلَّة السَّالك وترصُّد المهالك، إنكَ واسعُ الطَّول شديدُ الحَوْل.

أما بعد:

فهذه رسالةٌ وضعتُها في أحكامِ مسألة (كلُّ عامٍ وأنتم بخيرٍ) بجميعِ صُوَرِها مفصِّلاً فيها بمقدارِ ما أسعَفت به الحالُ. وقد كانَ الباعثَ لي علىٰ ذلكَ

---

(١) فرغتُ من هذه الرسالة في ذي الحِجّة ١٤٣٠هـ وطبعتُها في كتاب مستقِلّ في صفر ١٤٣١هـ. وهذه نسخة ثانية مصحَّحة منقَّحة لها فرغت منها في المحرّم ١٤٤٢هـ. والشُّكر للأخ حسين بن أبي بكر إذ قرأ عليّ النسخة الأولىٰ وقد بعُد عهدي بها فاضطرّني ذلك لمراجعتها مرة أخرىٰ والإصلاحِ منها. والشكر أيضًا لأخويّ الكريمين عمار الخطيب والدكتور نبيل اللحيدان إذ نبّهاني علىٰ بضعة أخطاء طباعية. وقد كان عنوان النسخة الأولىٰ الكاملُ هو «رسالة في مسألة كل عام وأنتم بخير متضمِّنة مسائل نادرةً في النحو والتصريف والبلاغة وأصولهن». وكتبتُ في إهدائها: (إهداء إلىٰ من نشَّأني علىٰ الفضائل وعلّمني محاسن الأخلاق أبي رحمه الله ورضي عنه، وأمّي أطال الله بقاءها (بأنعم حالَيْ غبطة وسرورٍ)، وإلىٰ أستاذنا الفاضل ذي الخُلُق الرفيع والمروءة الوافرة التصريفي الكبير د. حسن بن أحمد العثمان أدام الله أنسنا به). وألحقت بها فهرسًا مفصَّلًا. وكنت خطّأت الصورة الرابعة ثم تراجعت عن ذلك لِما يأتي بيانه في موضعه.

شِدَّةُ ما وقعَ فيها منَ الاختلافِ بينَ المتعاطينَ للتصحيحِ اللُّغويِّ وكثرةُ من خاضَ فيها من غيرِ سلطانٍ يحاجُّ به أو أصلٍ يعتمِد عليهِ. ثمَّ إني رأيتُ هذه الكلمةَ منَ الكلماتِ التي يَحتاجُ إليها كلُّ ناطقٍ باللِّسانِ العربيِّ لدوَرانِها في الأعيادِ والمناسباتِ الموقَّتةِ، لا يستأثِر بها طبقةٌ عن طبقةٍ ولا يختصُّ بها قومٌ دونَ قومٍ، فجرَّدتُّ همَّتي للنظرِ فيها وتجليةِ الغامضِ من أمرِها على ضعفِ المُنَّةِ وقُصورِ الباعِ. وقد أقبلَ بي ذلكَ على مسائلَ مشكلاتٍ، فلم يكن ليَ بُدٌّ من أن أداورَها وأطيلَ مِراسَها. فإن وجدتَّ ذلكَ صوابًا فمن الله تعالَى. وإن وجدتَّه على غيرِ ذلكَ فـ(الرأيُ فيه مخطئٌ ومصيبُ)، و:

قد يُصيبُ الفتى المشيرُ ولم يَجـ ـهَدْ ويُشوي الصَّوابَ بعد اجتهادِ

وبالله التوفيقُ.

أبو قصي

فيصل بن علي المنصور

بُريدة

١٢/ ١٢/ ١٤٣٠هـ

مَدْخَل

(كل عام وأنتم بخير) كلمة تقال في أيام الأعياد، يُهنِّئ بها الرجل أخاه ويدعو له بطول السلامة ودوام النِّعمة في ما يستقبل من أعوام كما تمَّ له ذلك في عامه هذا.

وهذه الكلمة تُستعمَل بالواو وبدونها. فإذا فرضنا للواو حكمين رفعَ (كلّ) ونصْبَها، وفرضنا هذين الحكمين للكلمة بعد إسقاطها منها كان الحاصل أربعَ صُوَرٍ نذكرُها بشيء من التفصيل ثم نبيِّن أيُّ هذه الصُّور أبلغ.

الأولىٰ:

(كلُّ عامٍ أنتم بخيرٍ)

برفع (كلّ) وإسقاطِ الواو

وهي صحيحة.

وذلك علىٰ أن تعرِب (كلُّ) مبتدءًا، و(عام) مضافًا إليه، و(أنتم) مبتدءًا، و(بخير) جارًّا ومجرورًا متعلقين بخبر محذوف تقديره (كائنون)، وجملة (أنتم بخير) خبرًا للمبتدأ الأول (كلُّ). وأما العائد من جملة الخبر علىٰ المبتدأ فمحذوف. ويكون تقدير الكلام: (كلُّ عام أنتم بخير فيه).

ودليلُ جواز الحذف القياس. ونحن ذاكروه مرتَّبًا الأدنَىٰ فالأدنَىٰ.

الأول: القياس علىٰ ما كان العائد المحذوف فيه من جملة الخبر.

ومنه قراءة ابن عامر: ﴿وكلٌّ وعدَ الله الحسنَىٰ﴾[1] [الحديد:١٠]، أي: وعَدَه.

وقراءة أبي عبد الرحمن السُّلَمي وإبراهيم النخعي ويحيا بن وثّاب: ﴿أفحكمُ الجاهليَّة يبغون﴾[2] [المائدة:٥٠]، أي: أفحكمُ الجاهليَّة يبغونه.

وقولُ العربِ: (شهرٌ ثرَىٰ، وشهرٌ ترَىٰ، وشهرٌ مرعَىٰ)[3]، أي: وشهرٌ ترَىٰ فيه النباتَ.

---

(١) السبعة لابن مجاهد ٦٢٥.

(٢) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ٣٩، والمحتسب لابن جني ١/ ٢١٠.

(٣) رواه سيبويه في كتابه ١/ ٨٦، ورواه الأصمعي في كتاب النبات ٣٠ عن من يرويه عن رؤبة.

وقولُ امرئ القيس(١):

فأقبلتُ زحفًا على الركبتينِ   فثوبٌ نسِيتُ وثوبٌ أجُرْ

أي: فثوبٌ نسِيتُه وثوب أجرُّه.

وقولُ تأبَّط شرًّا في بعض الرِّوايات(٢):

يماصِعُه، كلٌّ يُشجِّعُ قومُه   وما ضربُه هامَ العِدا ليُشجَّعا

وقولُ الأسودِ بن يعفُر النهشليِّ(٣):

وخالدٌ يحمَد أصحابُه   بالحقِّ، لا يُحمَد بالباطلِ

أي: يحمدُه أصحابُه.

وقولُ عديٍّ بن زيد العِباديِّ(٤):

---

(١) رواه برفع (ثوب) سيبويه في كتابه ١/ ٨٦ والسكَّريُّ في روايته لديوان امرئ القيس ٢/ ٦٢٣.

(٢) هذا البيت لا أعرف أحدًا احتجَّ به من النحاةِ. وقد رواه برفع (قومُه) أبو تمام في حماسته في كما في شرح المرزوقي ٢/ ٤٩٣ وغيرِه.

(٣) رواه الخليل كما في في شرح أبيات سيبويه المنسوب إلى النحاس ٤٩. ولم أجِده ثابتًا في كتب المتقدِّمين إلا في كتاب الجمل في النحو المنسوب إلى الخليل ١٣٦! على أن ابن مالك ذكر في شرح الكافية الشافية ١/ ٥٩ وشرح التسهيل ١/ ٣١٣ أن أبا بكر الأنباري أنشدَه. ولم أجده في ما بينَ يديَّ من كتبه المطبوعة. وراجع أيضًا أنساب الأشراف للبلاذري ١٢/ ٥٠٩٦.

(٤) رواه الفراء في المذكر والمؤنث ٨٩ وأبو عبيدة كما حكى عنه أبو سعيد السكريّ في شرح أشعار الهذليين ١/ ٥، وقطرب في الفرق ١٨٨وابن السكِّيت في الأضداد المنسوب إلى الأصمعي ٤١، وأبو =

مَــن رأيــتَ المنــونَ عــدَّينَ أم مَــن ذا عليـــه مـــن أن يُضـــام خفـــيرُ

برفع (المنون) ونصبها. فإذا رفعتَ كان أحدَ وجهي إعرابِه أن تلغيَ (رأيت) وتجعلَ (مَن) مبتدءًا، وجملة (المنونُ عدَّينَ) في محل رفع خبرًا. ويكونُ العائد محذوفًا. والوجه الآخَر أن تُعملَ (رأيتَ)، فتكون (مَن) في محلِّ نصبٍ مفعولاً أوَّلَ، وجملة (المنونُ عدَّينَ) في محلِّ نصبٍ مفعولاً ثانيًا. ويكونُ العائِد من جملة المفعول الثاني علىٰ الأول محذوفًا أيضًا. وهذان الوجهان ذكرَهما أبو علي في «كتاب الشعر»[1]. ولم يجِز النصبَ. وأجازَه ابن الشجري في «أماليه»[2] علىٰ أن تجعلَ (مَن) مبتدءًا، و(المنونَ) مفعولاً أوَّلَ، وجملة (عدَّينَ) مفعولاً ثانيًا، وجملة (رأيت) وما دخلت عليه في محلِّ رفعٍ خبرًا لـ(مَن). والعائد محذوفٌ. ويكونُ التقدير: (مَن رأيتَ المنونَ عدّينَه). وعندي وجهٌ آخَر يجوز أن يخرَّج عليه النصب، وهو أن تعربَ (المنونَ) مفعولاً أوَّلَ، وجملةَ (عدَّينَ) مفعولاً ثانيًا، و(مَن) في محلِّ نصب مفعولاً لـ(عدَّينَ). وهذا الوجه أسَدُّ من مَّا ذكرَ أبو عليّ وابن الشجريِّ لسلامتِه من الحذفِ.

حاتم السجستاني في المذكر والمؤنث ١٧٧، وابنُ قتيبة في الشعر والشعراء ١/ ٢٢٥، وغريب الحديث ١/ ٥٧١، وغيرِهما، والبحتريُّ في حماسته ١/ ٢٣٨، ٢٧٨.

(١) ١/ ٢١٦.

(٢) ١/ ١٤٠.

وقولُ النمْر بن تولَب[1]:

فيـــومٌ علينـــا، ويـــومٌ لنـــا ويـــومٌ نُســـاءُ، ويـــومٌ نُسَـــرْ

أي: ويوم نُساء فيه، ويوم نُسَرّ فيه.

وقولُ أبي النجمِ[2]:

قــد أصــبحت أمُّ الخِيــار تــدَّعي

عــليّ ذنبًــا كلُّــه لم أصــنعِ

أي: لم أصنعه .

وقولُ الآخَر[3]:

ثـــلاثٌ كلُّهـــنّ قتلـــتُ عمـــدًا فـــأخزَىٰ الله رابعـــةً تعـــودُ

أي: قتلتُهنَّ عمدًا.

وقول الآخَر[4]:

شَرُّ يومَيهـــا وأخـــزاه لهـــا ركِبـــت هنـــدٌ بحِـــدج جمَـــلا

---

(١) رواه سيبويه في كتابه ١/ ٨٦.

(٢) رواه سيبويه في كتابه ١/ ٨٥ برفع (كلّ) والفراء في معانيه ١/ ١٤٠، ٢٤٢ و ٢/ ٩٥ بالرفع والنصب، وأبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/ ٨٤، ولم ينصّ علىٰ ضبطها. وراجع الانتصار لابن ولاد ٥٧.

(٣) رواه سيبويه في كتابه ١/ ٨٦ .

(٤) رواه أبو عبيد في كتاب الأمثال ٨٧. وراجع فصل المقال ١١٠.

أي: ركِبت هندٌ بحِدج جملًا فيه.

الثاني : القياس علىٰ ما كان العائد المحذوف فيه من جملة الصلة.

ومنه قوله تعالَىٰ: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَـٰنُهُمُ ٱلَّذِى بَنَوْا۟ رِيبَةً فِى قُلُوبِهِمْ﴾ [سورة التوبة:١١٠] أي: الذي بنوه.

وهو كثير فاش.

الثالث : القياس علىٰ ما كان العائد المحذوف فيه من جملة النعت.

ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [سورة البقرة:٤٨، ١٢٣] أي : لا تجزي فيه .

وهو أيضًا كثير فاش.

ولا فرق بين هذه المواضع الثلاثة، فالحذف فيها كلِّها جائِز حسنٌ علىٰ أن يكون العائد مرفوعًا أو منصوبًا. ولا يجوز أن يكون مجرورًا، إذْ لو جاز حذفُ المجرور لوجب حذفُ ما أضِيف إليه من اسم أو حرف. وهذا إجحافٌ بيِّنٌ، إلا أن يكونَ المبتدأ بعضًا من مَّا هو عائدٌ عليه، فإنهم قد أجازوه كما قالوا: (السَّمنُ منَوانِ بدرهم)، إذ المنوان بعضُ السَّمن. وهذا نظيرُ قولِهم: (ضُرِبَ زيدٌ اليدُ والرِّجلُ)[1] يريدون: اليدُ والرجلُ منه.

فإن قالَ قائلٌ:

فما بال المجرور حُذِف مع ما أضيف إليه في قوله تعالىٰ: ﴿وَٱتَّقُوا۟ يَوْمًا لَّا

(١) الكتاب ١/ ١٦٠.

﴿تَجۡزِي نَفۡسٌ عَن نَّفۡسٖ شَيۡـٔٗا﴾ وفي قول العرب: (شهرٌ ثرَىٰ، وشهرٌ ترَىٰ، وشهرٌ مرعَىٰ) وفي قول النمْر بن تولب:

فيومٌ علينا، ويومٌ لنا ويومٌ نُساءُ، ويومٌ نُسَرْ

وغيرِها.

قيلَ:

ما ذكرناه في بيان المحذوف فيها إنما هو تفسير معنًىٰ لا تفسير إعراب، إذ أصلُها: (لا تجزيه) و(تراه) و(نُسَاؤه) و(نُسرُّه) علىٰ أن تكون هذه الضمائر مفعولاً فيها.

وقد زعم النحاة أنَّ المفعول فيه لا ينوب عنه ضميرُه وأنَّ انتصابَه في هذه الشواهد انتصابُ المفعول به مجازًا. وهو زعم باطل لأمرين:

الأول: أنَّه خروج عن الأصل لغير موجِب.

الثاني: أنّ معنىٰ المفعول به غيرُ معنىٰ المفعول فيه. ولا يجوز أن يحلَّ أحدُهما مكان الآخَر إلا لضرب من المجاز. وهو ممتنع هنا، إذ لا يستقيمُ أن تدَّعي في قول الشاعر مثلًا[1]:

ويومٍ شهِدناه سُليمًا وعامرًا شديدٍ لدَىٰ الطَّعن النِّهالِ نوافلُه

أن (اليومَ) مشهودٌ، لأن (شهِد) يتعدَّىٰ إلىٰ مفعول، فلو جعلناه هو

---

(١) رواه سيبويه في كتابه ١/ ١٧٨.

المفعول لما كان لـ(سُليمًا) موضعٌ من الإعرابِ إلا البدليَّة. وهي غير مرادة هنا، والقرينة الدالَّة عليها ضعيفة. ومثلُه قولُك: (اليومَ قمتُه) لأنَّ (قامَ) فعلٌ لازمٌ.

وقد يكون (اليوم) ونحوُه مفعولاً به علىٰ جهةِ الحقيقةِ إذا صلَح معناه لذلك ولم يكن مضمَّنًا معنىٰ (في) كما لو قلتَ: (شهدتُّ اليومَ)، فإذا قلتَ: (شهدتُّ اليومَ الصلاةَ) وجبَ أن يكون (اليومَ) مفعولاً فيه، إذْ كان مضمَّنًا معنىٰ (في). ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴿١٠٣﴾﴾ [سورة هود:١٠٣]. كما يجوز أن يكونَ مفعولاً به علىٰ جهةِ المجازِ كما في قراءة أنسٍ رضي الله عنه وغيرِه: ﴿مَلَكَ يومَ الدِّينِ﴾[1] [الفاتحة:٤] وكما قالَ أبو كبيرٍ الهذليُّ[2]:

حمَلَـــتْ بـــه في ليلـــةٍ مـــزءودةٍ كَرهًـــا وعَقـــدُ نِطاقِهـــا لم يُحلَـــلِ

ولكَ أن تحمِلَ ذلكَ علىٰ المجازِ المرسَلِ الذي عَلاقتُه المحلِّيَّة[3] لأنَّ المذكورَ الزَّمَنُ والمراد ما فيهِ، من قِبَل أنَّ الزمَن وعاءٌ للأحداثِ والذواتِ ومحلٌّ لها. ووجهُ البلاغةِ في الآيةِ الكريمةِ ترسيخُ الدّلالةِ علىٰ تمامِ الملكِ وإحاطتِه، فكأنَّه قال: (ملكَ كلَّ ما في يومِ الدِّين). ويجوز أن يكونَ ذلكَ استعارةً مكنيَّة،

---

(١) إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس ١/ ١٧٢ ومختصر الشواذ لابن خالويه ٩ وإعراب القراءات السبع وعللها له ١/ ٤٨ وإعراب ثلاثين سورة من القرآن له أيضًا ٢٣.

(٢) رواه عيسىٰ بن عمر كما نقلَه عنه ابن قتيبة في غريب الحديث ٣/ ٧١٥ من طريق الزيادي عن الأصمعي عنه، ورواه أبو تمام في حماسته كما في شرح المرزوقي ١/ ٨٧ وغيرِه.

(٣) لم يذكر البلاغيّون العلاقة الزمانيَّة من علاقات المجاز المرسَل. وهي في رأيي داخلةٌ في (العلاقة المحليَّة).

فيكون شبَّه اليومَ بالأشياء الحسيَّة التي تُملَك، وحذف المشبَّه به، ودلَّ عليه بشيءٍ من لوازِمه، وهو الملِك. وكلٌّ حسَنٌ جميلٌ. والوجه الثاني أحبُّ إليَّ.

فلمَّا كان الضمير منصوبًا علىٰ أن يكون مفعولاً فيه حذفوه كما حذفوه حين كان مفعولاً به في نحو (محمدٌ رأيت). فإن لم يكن منصوبًا علىٰ إحدىٰ هاتين المنزلتين امتنع حذفُه، فلا يجوز أن تقول: (زيدٌ مررتُ) تريدُ (مررتُ به).

فإن قالوا:

إنما امتنعَ عندنا نيابةُ الضمير عن الظروف لأنَّ الضميرَ يَردُّ الأشياءَ إلىٰ أصولها، والأصل في الظروف أن يتعدَّىٰ إليها الفِعل بـ(في). ألا ترَىٰ أنك تقولُ: (قدِمت يومَ الجمعة) و(قدِمت في يومِ الجمعة)، فإذا أبدلتَ من الاسم الظاهر ضميره وجب عليك أن تظهرَ حرفَ الجرِّ المحذوفَ، إذْ كانَ الأصلَ.

فالجواب أن يقال:

هاتانِ مقدِّمتان ادَّعيتم صحَّتَهما ثم بنيتم الحكم عليهما.

أما الأولَىٰ فهي أنَّ الأصلَ في الظروف أن يتعدَّىٰ إليها الفِعْل بـ(في). وهذه مقدِّمة غير صحيحةٍ لأنَّه ليس لك أن تدَّعيَ في شيء من الأشياء أنه أصلٌ لغيره إلا إذا امتنعَ استقلالُ المدَّعىٰ فيه الفرعيَّةُ لعلّةٍ من العللِ أو جازَ أن يستقِلَّ عنه، ولكن قامَ من العللِ ما يرجِّح فرعيَّتَه. فأمَّا ما امتنعَ استِقلالُ المُدَّعىٰ فيه الفرعيَّةُ فنحوُ قولهم: (ذهبتُ الشامَ)[1]، إذِ الأصلُ فيه أن يُجرَّ

(١) رواه سيبويه في كتابه ١/ ٣٥.

بالحرفِ، فتقول: (ذهبتُ إلىٰ الشام) لأنَّ (الشام) اسمٌ غيرُ مبهَمٍ لا يجوز انتصابه علىٰ الظرفيَّة المكانيَّة لأنه ليس في الفعلِ دَليلٌ عليه. وإذن فهو فرعٌ عن غيره.

وأمَّا ما جازَ أن يستقِلَّ بنفسِه، ولكن قامَ من العللِ ما يرجِّح فرعيَّته فنحوُ نونِ التوكيد المخفَّفةِ، فإنها فرعٌ عنِ المثقَّلةِ وإنْ كانَ جائزًا أن تستقِلَّ عنها. وذلكَ أنا لما وجدناها نونًا واحدةً، ووجدنا المثقَّلة نونينِ ورأينا معناهما واحدًا وأكثرَ أحكامهما لا تختلِفُ أشعرَنا هذا أنها فرعٌ عنها، إذْ كان من دأبِ العربِ أن يتخفَّفوا من مَّا يكثر دوَرانه في كلامهم. وقد يفعلون هذا في الحروفِ معَ عدَم تصرُّفها كما قالوا في (سوف): (سوْ)، حتىٰ أبقَوا منها السينَ وحدَها، وكما خفَّفوا (إنَّ) المشبهةَ بالفعلِ فقالوا: (إنْ) وحذفوا من (منذ) فقالوا: (مُذ). فلمَّا كانت علىٰ هذا الوجهِ ادَّعينا فرعيَّتَها. ولو أنكرَ أحدٌ فرعيَّة هذا الضربِ كانَ إنكارُه محتمَلًا.

فأمَّا ظروفُ الزمانِ فهي منتصبةٌ أصالةً لأنَّ في الفعلِ دَليلاً عليها، وذلكَ أنَّ الفعلَ يتضمَّن دلالتين، الدلالة علىٰ الحدث بحروفه، والدلالة علىٰ الزمانِ ببِنيته. ولا يوجِب تساوي الشيئين في المعنَىٰ أن يكونَ أحدُهما أصلاً للآخَر. ألا ترىٰ أنَّ (سبِط) ليس أصلًا لـ(سِبَطْر)، و(دمِث) ليس أصلًا لـ(دِمَثْر) وإن كان بمعناه. وليس التقارُب بينَ الظرفِ والاسم المجرور بالحرفِ مثلَ الذي بينَ (سوف) والسينِ، أو (إنَّ) و(إنْ) حتىٰ يَكونَ حكمُهما واحدًا.

وهذا الأصلُ الذي عرضْنا له هو أحدُ أنواعِ الأصولِ في النحوِ، وهو ما

أسمِّيه (الأصلَ الواقعيَّ)[1].

وأما الثانية فهي أنَّ الضمائرَ تردُّ الأشياءَ إلىٰ أصولِها. وهذه قاعدةٌ غيرُ مطَّردة أولًا، ومنتقِضةٌ عليهم في أكثر الأمثلةِ التي أوردوها ثانيًا، فإنّهم يزعمون أنَّ الإضافة المحضة علىٰ نيَّة حرف الجرِّ، ولكنَّك إذا أضفتَ الاسم إلىٰ الضمير لم تردُّه إلىٰ أصلِه، تقول: (هذا كتاب زيدٍ) و(هذا كتابه). وكذلك تقول: (هذا دمٌ)، فإذا أضفتَه إلىٰ الضمير قلتَ: (هذا دمُه) ولم تردّ الحرف المحذوف. وتقولُ: (هذا تراث)، ثم تضيفُه إلىٰ الضمير فتقولُ: (هذا تراثُه) ولا تردُّ التاء إلىٰ أصلها. وتقول: (علَىٰ) و(إلىٰ)، فإذا وصلتَهما بالضمير قلتَ: (عليه) و(إليه) فرددتَّ الألفَ إلىٰ الياء وهي ليست أصلًا لها، وإنما هي مجهولةُ الأصلِ لما علِمتَ من أن هاتين الكلمتين حرفان، والحروفُ لا اشتقاقَ لها.

وأمَّا ما ذكرُوا من الأمثلة التي يَزعمون أنَّ الضميرَ لما اتَّصل بها ردَّها إلىٰ أصلِها فمنها ما لم يوجِب الضميرُ فيه الردَّ. ومنها ما وقعَ فيه الردُّ، ولكن ليس لأجل الضمير، إذْ ليس في اتصالِ الضمير بالكلمة مناسبةٌ تقتضي الحُكْمَ بالردِّ، وإنما هو لعللٍ أخرَىٰ نذكرُها إن شاء الله.

فمن ذلك قولُهم: (لِزيد مالٌ)، فيكسِرونَ اللام، فإذا وصلوها بالضمير فتحوها فقالوا: (لَه مالٌ). والأصل في اللام الفتح. والعِلَّة الصحيحة لذلك ليست اتّصالَهَا بالضميرِ، وإنما هي في ما أرىٰ مردودةٌ إلىٰ تداخل اللغات لأن

---

(١) احتجّ أبو علي الفارسيّ في الإغفال ١/ ٢٠٥ لفرعيَّة انتصاب ظروف الزمان بما لا يَشفي.

من العرب من يفتح اللام معَ الظاهر فيقول: (هذا المال لَزيدٍ). وقرأ سعيد بن جبير: ﴿وإنْ كانَ مكرُهم لَتزولَ منه الجبالُ﴾[1] [إبراهيم:٤٦]. ومنهم مَن يكسرها مع المضمَر فيقول: (هذا المال لِك)، فتداخلت اللغتان كما تداخلَ قولهم: (مُتُّ أموت) و(مِتُّ أمات) فقالوا: (مِتُّ أموتُ) وكما تداخلَ قولهم: (قلَىٰ يقلِي) و(قلِي يقلَىٰ) فقالوا: (قلَىٰ يقلَىٰ). ويجوز أن تكونَ عِلَّة ذلك ما ذكره سيبويه، وهو أنهم كسروها مع الظاهر لأَن لَّا تلتبسَ بلام التوكيد، فإذا اتصلت بالمضمَر ردُّوها إلىٰ أصلها، وهو الفتح، لزوال اللبسِ لأنَّ لام التوكيد لا تتصل بضمائر الجرِّ.

ومنه قولُهم: (أعطيتكمْ)، فإذا وصلوها بالضمير قالوا: (أعطيتكموه) إذْ كانَ أصلُ ميمِ الجمع الإشباعَ. وهذا الردُّ غيرُ واجبٍ، فقد حكىٰ يونسُ عن العرب أنهم يقولون: (أعطيتكمْه). وقد قالَ سيبويه بعقِبِ هذه الحكايةِ: (إن الوصلَ أكثر وأعرف)[2]، فدلَّ هذا علىٰ أن التسكين معروفٌ. وإذنْ فلم يوجِب الإضمارُ الردَّ كما ترَىٰ.

ومنه قولهم: (هذا كَزيد)، فإذا وصلوه بالضمير قالوا: (هذا مثلُه) ولم يقولوا: (هذا كَه). وهذا غيرُ مسلَّم به، فليست (مِثل) أصلًا للكاف، بل هما

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ١/ ٣٢٨، ٣٩٠. وراجع الجنىٰ الداني للمرادي ١٨٢.

(٢) الكتاب ٢/ ٣٧٧.

كلمتان منفصلتان. كما أنهم أضافوها إلىٰ الضمائر، قالَ العجَّاج[1]:

وأمَّ أوعـــالٍ كهـــا أو أقربـــا

وقال رؤبة[2]:

فــلا تــرَىٰ بعــلًا ولا حلائــلا

كـــهُ ولا كهـــنّ إلا حـــاظلا

فإن حملناه علىٰ الاضطرار كما ذكرَ سيبويه فإنا نقول: إنَّه ليس الإضمار ذاتُه هو الداعيَ إلىٰ منعِهم إضافتَها إلىٰ الضمائر، ولكنَّهم لما علِموا أن ذلك قد يُلجِئهم إلىٰ أن يقولوا: (هذا كَكَ) وفي هذا ثِقَل ظاهرٌ عدلُوا عنه إلىٰ (مثل)، إذْ كانت بمعناه، ولَم يضيفوها إلىٰ سائرِ الضمائرِ حتىٰ يأتلِف البابُ ويجريَ علىٰ صورةٍ واحدةٍ كما حذفُوا الهمزةَ من مضارع (أفعلَ) وما يتصرَّف منه كراهيةً لاجتماعِ همزتينِ في أوَّل الكلمة إذا هم قالوا: (أُؤَكرِمُ) مثلًا، ثم حذفوها مع سائر حروف المضارعة لهذه العِلَّة. وكما حذفوا الواوَ إذا كانت فاءًا لفعلٍ مضارع علىٰ زنة (يفعِل)، وذلك لوقوعها بين ياءٍ وكسرة، ثم حذفوها معَ سائر أحرف المضارعة للعِلَّة المتقدِّمة. ومن هذا الضربِ عندي خلافًا للصرفيِّين إبدالُهم عينَ المضارع في ما كان من الأجوف علىٰ (فعِل يفعَل). وذلك أنَّه لما قامَ

---

(١) رواه سيبويه في كتابه ٢/ ٣٨٤ والأصمعي في كتاب الإبل ١٢٣.

(٢) رواه سيبويه في كتابه ٢/ ٣٨٤.

سبب (التبادل الحرَكيِّ)[1] فيما قالوا في (يخْوَف) مثلًا: (يَخَوْف)، فكرهوا أن تخالفَ بابَي (نصرَ) و(ضربَ)، إذْ كانتِ العينُ فيها تصير بعدَ (التبادل الحركيِّ) حرفَ مدٍّ نحو: (يقُوْل) و(يبِيْع)، فأجروها مُجراها فأبدلوها ألفًا طلبًا للتجانس والتشاكلِ. وأمَّا ما زعموه من أنهم أبدلوها ألفًا لتحرُّكها في الأصل وتحرُّك ما قبلَها قبلَ (التبادل الحركيِّ) فعلَّة في غاية الفساد لأنَّ من شرط صِحَّة العِلَّة أن تكونَ قريبةَ المتناوَل للعقلِ الباطنِ جائِزًا أن يكونَ العربيُّ قد لحظَها بطبيعتِه. وأمرٌ آخَر، وهو أنَّ تحرُّك الياء أو الواو وانفتاحَ ما قبلَهما إنما يقتضي الإبدالَ إذا كان في حالٍ كما في (قامَ) و(باعَ)، فأمَّا أن يكونَ ذلكَ في حالينِ فلا نظيرَ له أولًا، ولا مناسبةَ فيه ثانيًا، لأنهم إنما أبدلُوها ألفًا لعلّةٍ صوتيَّةٍ نشأت عن اجتماعِ الواو أو الياء المفتوحة معَ فتحةٍ قبلَهما، فإذا لم يجتمعا في حالٍ فلا موجِبَ للإبدالِ.

ومن مَّا ادعوا أن الإضمار ردَّه إلى أصلِه قولُهم: (آل)، فإذا وصلوها بالضمير قالوا: (أهله) ولم يقولوا: (آله) لأنَّ أصلَ الهمزةِ الثانية هاءٌ. وهذا وهم قديمٌ مرجِعُه إلى أبي الحسن الكسائيِّ، وذلكَ أنَّها أضيفت إلى المضمَر في قولِ خُفاف بن ندبة[2]:

---

(١) التبادل ضربان، تبادلٌ حرفي، وهو ما يسمونه القلب المكاني. وتبادل حرَكي، وهو ما يسمّونه الإعلال بالنقل.

(٢) راجع الاقتضاب للبطليوسي ١/ ٣٥.

أنا الفارس الحامي حقيقةَ والدي وآلي كما تحمي حقيقةَ آلكا

وفي شواهدَ غيرِه.

ومنه قولُهم: (واللهِ لأفعلنَّ) في القسمِ، فإذا أضافوا الواو إلى الضمير قالوا: (بِكَ لأفعلنَّ) لأنَّ الباء أصلٌ للواو. وهذا الردُّ ليس لأجلِ الضميرِ، ولكن لأنَّ الباء هي أمُّ حروف القسمِ، فهي تتصرَّف ما لا يتصرَّف غيرُها، والعربُ من مَّا تختصُّ بعضَ كلامِها بخصائص دونَ بعضٍ لغيرِ ما علةٍ إلا التفنُّنَ في الأوضاعِ. وهي عِلَّة شبيهةٌ بالاعتباطيَّة، والعِلَّة الشبيهة بالاعتباطيَّة هي التي ليس شيءٌ من الكلام أولَى بها من الآخَر. وإنما جعلناها كالاعتباطيَّة لأن اعتدادَ العرب بها في موضعٍ من المواضعِ وتركَهم الاعتدادَ بها في مواضعَ أُخَرَ لا تفسيرَ له لأن كلَّ موضعٍ يطلبُها لنفسِه، وذلكَ نحوُ الاستخفافِ والتوسُّع. ألا ترَىٰ أنَّهم أضافوا اسمَ الفاعلِ إلى مفعوله فقالوا: (هذا ضاربُ زيدٍ) معَ أنه لا ثِقَل في قولهم: (هذا ضاربٌ زيدًا) وحذفوا حركة ياء المتكلِّم إذا أُضِيفَ إليها المنادَىٰ معَ أنه لا ثِقَل فيها. وعلّةُ التفنُّن التي ذكرناها تَجري هذا المَجرَىٰ، فإنهم خصَّصوا الواوَ بجرِّ الظاهرِ وأرسلُوا الباء كما خصَّصوا (ذو) بإضافتها إلى أسماء الأجناس، ولم يفعلوا ذلكَ في (صاحب) مع أن معناهما واحدٌ. وكما منعُوا إدخال (أل) علىٰ (بعض)، ولم يمنعوا إدخالَها علىٰ (جزء) مع أنهما

سواءٌ[1]. وكما ألزموا (إذا) و(إذْ) الإضافةَ إلى الجملِ، ولم يفعلوا هذا بما يرادِفُهما في المعنَى كـ(حينٍ) وغيرِها. وهذا بابٌ من الأصولِ لطيفُ المسلكِ خفيُّ المأخذ، إذا أنت تدبَّرتَه وحذَقتَه أدركتَ من فقهِ العربيَّة والبصرِ بقوانينِ العربِ في كلامِها ما لا تجورُ به عن القصد إن شاء الله.

ومنه حذفُهم النون من مضارعِ (كان) المجزومِ كما قال تعالى: ﴿ وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾ [سورة غافر:٢٨]، فإذا وصلوه بالضمير ردُّوا المحذوفَ فقالوا: (إن يكنْه) كما قال أبو الأسودِ الدُّؤَلي[2]:

فـــإن لَّا يكنْهـــا أو تكُنْــه فإنـــه أخوهـــا غذتْـــه أمُّـــه بلِبانِهـــا

وهذا الردُّ ليس لذاتِ الضمير، وإنما لأنَّ النونَ من (يكن) حرفٌ صحيح أصليٌّ. وإنما حذفوه لعلّةٍ مركَّبةٍ من ثلاثة أشياءَ : مشابهةِ النونِ لحروفِ العلَّة، وكثرةِ استعمالِ هذه الكلمةِ، وتطرُّفِها. وقد شبَّهوها بالمعتلِّ الناقصِ من الأفعالِ إذْ كانَ يُحذَف في الجزمِ، تقول: (لم يمشِ) و(لم يقِ) ونحوَها. فلمَّا اتصل بها الضمير أزالها عن تطرُّفِها فضعُفت قبضةُ الحُكْم عنها، إذ كانت قد أدركته بالشبهِ لا بالأصالةِ، فنقصُوها عنه درجةً من حيث إن المشبَّه لا يقوَى قوَّة المشبَّه

(١) اعتلَّ بعضهم لعدم دخول (أل) على (بعض) بعلة لا تثبت عند التمحيص. راجع شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٣٠.

(٢) رواه سيبويه في كتابه ١/ ٤٦ وابن السكيت في إصلاح المنطق ٢٩٧ وابن قتيبة في أدب الكاتب ٤٠٧ والسكري في ديوانه ١٦٢.

به.

فهذا عَرضٌ لبعضِ ما زعموا أنَّ الضميرَ ردَّه إلىٰ أصلِه. فمنه ما بيَّنَّا أنَّ الضميرَ لم يوجِب فيه الردَّ. ومنه ما ردَّه الضميرُ إلىٰ أصلِه، ولكن لعللٍ أخرَىٰ. وإذن فهذه القاعدة غيرُ كلِّيَّة، فلا تقوَىٰ علىٰ إخراجِ المسألة عن أصلِها. وقد علمتَ أنَّ الأصلَ في الضمائرِ أن تنوبَ عن الظروفِ كما تنوبُ عن المفعول به والمفعول المطلَقِ، ولا سيَّما أن السَّماعَ قد جاءَ في ذلكَ بشواهدَ كثيرةٍ، منها قوله تعالىٰ: ﴿فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ ٱلشَّهۡرَ فَلۡيَصُمۡهُۖ﴾ [سورة البقرة:١٨٥] ثم قول الشاعرِ[١]:

ويــومٍ شــهِدناه سُــليمًا وعــامرًا   شديدٍ لـدَىٰ الطَّعـن النِّهـالِ نوافلُـه

وقوله[٢]:

في ســـاعةٍ يُحبُّهـــا الطّعـــامُ

فقد تحصَّل لنا في هذه المسألة قياسانِ:

الأول: القياس علىٰ سائرِ المنصوباتِ التي نابَ الضميرُ مَنابَها.

والآخَر: القياس علىٰ ما سُمِع من الشواهدِ الصحيحة التي نابَ الضميرُ فيها منابَ الظروفِ. وقد أوردنا بعضَها آنفًا.

وعلة الحذف في هذه الأضرب الثلاثة[٣] كما نرَىٰ هي التخفُّف من ذِكر ما

(١) رواه سيبويه في كتابه ١/ ١٧٨.

(٢) رواه الفراء في معانيه ١/ ٣٢.

(٣) وهي حذف عائد الخبر والنعت والصلة.

لا حاجة إليه اعتمادًا علىٰ القرينة اللفظيَّة المغنية عن هذا الذِّكر. ألا تراهم حذفوا المبتدأ والخبر والفعل والفاعل وغيرَها في مواضعَ كثيرةٍ لهذه العِلَّة.

ونحن نبيِّن حدَّ القرينة اللفظيَّة المسوِّغة للحذف فنقول: إنها تقتضي أمرين:

الأول: وجود ما أغنَىٰ عن المحذوف بلفظه أو معناه سابقًا لموضع الحذف.

الثاني: وجود قرينة دالَّة ظنيًّا علىٰ أن هذا المتقدِّمَ للمحذوف هو الذي أغنَىٰ عن المحذوف.

وكلاهما ثابت هنا، فإن قولك مثلًا: (محمد رأيت) المحذوفُ منه، وهو الضمير المنصوب من (رأيت)، عائدٌ علىٰ (محمد) المتقدِّمِ ذِكْرُه. فهذا أمر. وأمَّا الأمر الآخَر، وهو ما يَدلّ علىٰ أن هذا المذكور هو الذي أغنىٰ عن المحذوف، فمستفاد من طريق الانحصار إذ ليس في الكلام غيرُه.

فهذا حدُّها، عرَضنا له بشيء من الإيجاز.

وقد ذهبَ سيبويه إلىٰ أنَّ ثَمَّ فرقًا بين حذف عائد الصلة والصفة، وحذف عائد الخبر، فذكر أنه في الصلة والصفة جائِز مستحسَن، وفي الخبر ضعيف. وذكر أن الفرق بين القبيلَين أن الصلة من تمام الموصول، فكرِهوا طوله كما كرِهوا طول (اشهيباب) فقالوا: (اشهِباب) فحذفوا الياء منه. وكذلك الصفة. وليس هذا في الخبَر، فإنه اسم منقطِع عن مَّا قبلَه، فلا طول في ذِكر الهاءِ فيه.

وإنما حذفُوا الهاءَ فيه تشبيهًا له بالصلة والصفة من بعض الوجوه[1].

وهو قول مردودٌ من وجهين:

أولهُما: عدمُ اطراد العِلّة في مذهبه، إذ استحسنَ حذفَ الضمير من نحو (الذي رأيته فلان) ليكون (الذي رأيت فلان)، واعتلَّ لذلك بأن الموصول مع صلته كالكلمة الطويلة. وهي من مَّا يُستثقَل. واستضعفَ حذفَ الضمير المرفوع في نحو: (كفَىٰ بنا فضلاً علىٰ مَن هو غيرُنا)، واعتلَّ لذلك بأنه من تمام الصِّلة[2]. مع أنَّ كَلِم الصِّلة في كلا المثالين ثلاث.

وهاتان العِلَّتان متضادتان. فإما أن يَطرُد الأولَىٰ فيستحسِن حذفَ الضمير المرفوع كما استحسن حذف الضمير المنصوب، إذ العِلة فيه ثابتة، وهي استثقال طول ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة. وإما أن يطرُد الثانية فيستضعِف حذفَ الضمير المنصوبِ، إذِ العلة فيه أيضًا ثابتة، وهي كونه من تمام الصِّلة. وإما أن يدَّعيَ بينهما فرقًا مؤثِّرًا. وإما أن يثبتَ القياسَ في أحدهما دون الآخر.

فإن قالَ بطرد الأُولَىٰ لزِمَه أن يرجِع عن استضعاف حذف الضمير المرفوع.

وإن قال بطرد الثانية كانت علَّته فاسدة لأنها استحسان في مقابل القياس، إذ حذفُ الضمير المنصوب في الصِّلة ثابت في كلام الله تعالىٰ وفي الفصيح من

(١) الكتاب ١/ ٨٧.

(٢) الكتاب ٢/ ١٠٧.

كلام العرب.

وإن ادَّعىٰ الفرق فلا فرقَ إلا في كون أحدِهما ضمير رفع وهو عمدة، وكون الآخَر ضميرَ نصب وهو فضلة، أو في كون أحدِهما أولًا وكون الآخَرِ طرفًا.

وهما فرقان لا يؤثّران في الحكمِ شيئًا.

أما الأول فإنا وجدنا العربَ لا تبالي إذا أَمِنت اللبس أن تحذفَ ما هو في الكلام عمدةٌ حذفَها للفضلة إما استخفافًا لعدم الحاجة كما في باب التنازع في قول الكسائي نحو (قام وقعد زيدٌ) وكما يُحذف المبتدأ والخبر إذا كانا جوابًا لنحو (كيف زيد؟) و(من عندك؟)، وإما استثقالًا كما في المضارع المسنَد إلىٰ واو الجماعة أو ياء المخاطبة إذا اتصلت به نون التوكيد نحو (لتأمُرُنَّ بالمعروف) و(لتُكرِمِنَّ اليتيمَ). وهذا نظير حذفهم الحروف الأصلية والزائدة من الكَلِم كقولهم في الأصليِّ: (يعِد) (سَه) (أبٌ) وقولهم في الزائد: (اسطَاع) في (استطاع).

وأما الآخَر فإنا نقول: إنَّ التطرُّف أو مجاورة الطرَف لا تكون في كلام العرب علة لإيقاع الحذف ولا علة لمنعه، وإنما يُعتلُّ بها إذا قامت الحاجة إلىٰ الحذف وتردَّد الرأي بين شيئين فأكثر أيُّها أحقُّ بذلك كما في ترجيح حذف دال (فرزدق) في التصغير لشبهها بالتاء التي هي من حروف الزِّيادة ومجاورتِها الطرفَ. وقد تكونُ عِلَّة لكثرة الحذف كما في كثرة حذف اللام من الأسماء الثلاثية نحو (أب) دون قلبِها ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا في

(عمَىٰ) و(رِبا)، أو جزءًا من عِلَّة مركَّبةٍ كما تقدَّم ذكرُه في (يَكنْه)، أو عِلَّة لكثرة الإبدال كما في كثرةِ إبدالهم (فُعَّلاً) جمعًا دونَ (فُعَّال) كما قالوا: (صُيَّم)، وقلَّ نحوُ (صُيَّام).

فإذا استقرَّ هذا جازَ أن يكون علَّة لكثرة حذف العائد المنصوب دون المرفوع ، إذْ كان المرفوع أدنَىٰ إلىٰ وسط الكلام من المنصوب.

وإن ادَّعىٰ القياس في أحد النوعين دونَ الآخر رُدَّ عليه بأن القياس ثابت فيهما معًا. فأما حذف الضمير المنصوب فقد تقدَّم. وأما حذف الضمير المرفوع فمقيس علىٰ قراءة: ﴿تمامًا علىٰ الذي أحسنُ﴾[1] [الأنعام:١٥٤]. وهي قراءة يحيا بن يعمَر والحسن البصريِّ وابن أبي إسحاق والأعمش برواية الشنبوذي عنه.

ومقيس أيضًا علىٰ قول العرب: (ما أنا بالذي قائلٌ لك شيئًا)[2] وقولهم: (ولا سيَّ ما زيدٌ)[3]وقولهم: (دعْ ما زيدٌ)[3] وعلىٰ قول الشاعر[4]:

---

(١) الكتاب ٢/ ١٠٨ وتفسير الطبري ١٢/ ٢٣٦ روايةً عن أبي عبيد. ويظهر أنه نقلَه من كتابه الذي لم يصل إلينا في القراءات، ومعاني القراءات لأبي جعفر النحاس ٢/ ٥٢٠ ومفردة الحسن البصري لأبي علي الأهوازي ٢٨٤ والمبهج في القراءات الثمان لسبط الخياط ٢/ ٤٧٩.

(٢) رواه سيبويه في كتابه ٢/ ١٠٨ عن الخليل عنهم.

(٣) رواه سيبويه في كتابه ٢/ ٢٨٦ عن الخليل عنهم. والصواب كتابتُها هكذا لأن (ما) فيها موصولة.

(٤) رواه سيبويه في كتابه ٢/ ١٠٥، ١٠٧ والفراء في معانيه ١/ ٢١ ٢٢. وهو كذلك في الجمل المنسوب إلىٰ الخليل ٨٩.

فكفَىٰ بنا فضلًا علىٰ مَن غيرُنا   حُبُّ النبيِّ محمدٍ إيانا

فإن قيل:

ولكنَّ البيت لا حُجَّة فيه إذ رُوِي روايةً أخرَىٰ[٤]:

فكفَىٰ بنا فضلًا علىٰ مَن غيرِنا

أو يكون محمولًا علىٰ الضرورة.

قلتُ:

لا يقدَح في البيت من الشِّعر أن يكونَ مرويًّا رواية أخرَىٰ إذا كانت الرِّواية الأولىٰ منقولة عن عالم ثقة متَّصل الإسناد بمَن يُحتجّ به من العرب ولم يكن فيها ما يدعو إلىٰ ترجيح الوهم. وذلك أنّ العرب ربما أنشدت البيت الواحد علىٰ أكثر من وجه، فيتلقاه كلّ عالم كما سمِعه، وتكون الرِّوايات كلُّها صحيحة، قال ابن ولاد: (لأن الرواة عن الفرزدق وغيره من الشعراء قد تغيِّر البيت علىٰ لغتها وترويه علىٰ مذاهبها من مَّا يوافق لغة الشاعر ويخالفها. ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد. ألا ترىٰ أن سيبويه قد يستشهد ببيت واحد لوجوه شتَّىٰ. وإنما ذلك علىٰ حسب ما غيرته العرب بلغاتها لأن لغة الراوي من العرب شاهد كما أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين)[١]، وقال ابنُ السيرافي: (لأن العربيّ الذي غيَّر الشِّعر وأنشده علىٰ وجه دون وجه

(١) الانتصار ٥٥.

قولُه حُجَّة. ولو كان الشِّعر له لكان يُحتجّ به)[1]، وقال ابن هشام: (فقد كانت العرب يُنشد بعضهم شعرَ بعض، وكلٌّ يتكلّم علىٰ مقتضىٰ سجيته التي فُطِر عليها. ومن هنا تكثّرت الرّوايات في بعض الأبيات)[2].

وإنما أوردنا شيئًا من نصوصِ العلماء في ذلك لكثرةِ من يغفُل عن هذا الأصلِ مِنَ المتأخِّرين.

وقد نصَّ الفراء في «معانيه» علىٰ ثبوت الرِّوايتين في هذا البيت .

وأما ادِّعاء كونه ضرورة فنقول:

حدُّ الضرورة: أن يكثر عُروض المسألة في كلامهم ثم لا ترِد إلا في الشعر، فإنَّ هذا من مَّا يغلِّب علىٰ الظنِّ أنها من الضرائر.

فإن قلَّ عُروضُها وأمكنَهم التغيير بإبدال حرف بحرف أو حركة بحركة من غيرِ وقوعٍ في زحافٍ ثم لم يفعلوه ولم يحكِ أحدُ العلماء الثقاتِ الذين شافَهوا العربَ أنهم لا يقولون هذا إلا في الشِّعر فلا ضرورةَ.

فإذا أجرينا هذا الأصل علىٰ هذا البيت لم نجد ثَم ضرورةً، إذ كثُر عُروض هذه المسألة في كلامِهم، ولكنها وردت في غير الشِّعر – كما تقدَّم –.

فإن قيل:

قد سلَّمنا بتساوي المسألتين مسألة العائد المرفوع ومسألة العائد

---

(١) شرح أبيات سيبويه له ٢/ ١٢٤.

(٢) شرح شواهد المغني له ٢/ ٩٤٤.

المنصوب، ولكن ما تُنكِر أن يكون هذا من قبيل ما فرَّقت فيه العرب بين الموضعين اللذين ليس بينهما فرق مؤثِّر البتةَ فخصَّت أحدَهما بحُكم دونَ الآخَر كما فعلت في تابعي المضمومين حيث لزِمت رفع تابع (أيُّها) في النداء فقالت: (يا أيُّها الرجلُ) وأجازت الرفع والنصب في تابع غيرها من المضمومات إذا كان معرَّفًا بأل، تقول: (يا زيدُ الكريمُ والكريمَ) معَ أنهما سَواءٌ، وكما لزِمت نصب تابع المنادىٰ المضموم إذا كان مضافًا إضافة محضة نحو (يا زيدُ صاحبَ عَمْر) وأجازت الرفع والنصب في تابعه إذا كان مفردًا نحو (يا رجلُ زيدٌ وزيدًا) مع أنهما أيضًا سواءٌ؟

قلتُ:

الأحكام ضربان، فضربٌ يلحَق الألفاظ قبل تركيبها الإعرابيِّ أو بعدَ تركيبها من مَّا لا صلةَ له بالإعرابِ وأحكامِه. وهذا ربَّما فرَّقت العربُ فيه بين المتماثلين كما جعلَتْ مصدر (فهِمه) (فَهْمًا) ومصدر (علِمه) (عِلْمًا). وكما تركت استعمال (وذر) ماضي (يذر) واستغنت بـ(ترك)[1]، ولم تفعل هذا في سائر الكلم التي بينها ترادُف، فلم تستغن بـ(أتىٰ) عن (جاء) ولا بـ(دنا) عن (اقترب). وكما وضعَتْ لبعض المفردات جموع قلَّة وجموع كثرة لعلةٍ صحيحة، وهي الحاجة المعنوية، ولكنَّها لم تفعل هذا بسائر المفرداتِ مع عروض هذه الحاجة فيها. وذلك أن عِلل المفردات أكثرُها عِلل وضعيَّة، والأصل في الوضع

(١) الاستغناء ليس علَّة، وإنما هو حُكم. ومن الخطأ في ما أرىٰ إدخاله في العِلل.

أنه لا يجري علىٰ قياس.

و كلُّ أمرينِ متماثلينِ فرَّقت العربُ بينَهما في الحكمِ فإنَّ فيهما اعتلالينِ. أولُهما الاعتلالُ لثبوتِ الحكمِ في كلِّ منهما. ولا يكونُ إلا قاصِرًا، أي: لا يتعدَّىٰ موضِعَه. وغايةُ هذا الأمرِ القولُ بجوازِ (تخصيصِ العللِ) في أحكامِ الإفرادِ. وأمَّا الاعتلال الآخَر فهو الاعتلالُ للتفرقةِ بينَهما. ومرجعُه جميعًا إلىٰ عِلَّة التفنُّنِ في الأوضاعِ. وقد تقدَّم ذِكرُها. وسيأتي بيانٌ لهذه المسألةِ بأوسعَ من هذا.

وضربٌ آخر من الأحكام، وهو ما يلحق الألفاظ بعد تركيبها من علامات الإعراب أو التقديم والتأخير أو الحذف والذكر أو نحوها، فهذا لا يجوز أن يتخلَّف الحكْم فيه إذا وُجِدت العلة، إذْ كان كلامًا تامًّا، والأصلُ في الكلام التامّ القياسُ والمحاكاةُ. فكلّ ما ثبت فيه السماع وصحَّت به الرِّواية من غير ضرورة أو تأويل سائغ يصرفه عن وجهه، أو اتِّهام مقبول لصاحبه بالوهَم والخطأ جاز القياس عليه بعد إحكامِ حدِّه وضبطِ علَّته وإن كان شاهدًا واحدًا.

ولا يجوز التفرقة في الحكم بين ما لا فرقَ فيه مؤثِّرًا.

فأما المسألة الأولَىٰ الموردَة في الاعتراض فقد أجاز فيها أبو عثمان المازنيُّ القياس[1]، فتقول: (يا أيُّها الناسُ) و(يا أيُّها الناسَ) مع أنه لم يُسمع فيها إلا الرفعُ. وذلك أنه لم يرَ فرقًا بينها وبين (يا زيدُ الكريمُ) و(يا زيدُ الكريمَ) الذي ثبتَ فيه الوجهان الرفع والنصب.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٣ / ٤٠٩ .

وقد أصاب أبو عثمان في الاحتجاج بهذا الأصل حين أدرك أن العرب لا تفرِّق بين المتماثلين في الألفاظ بعد تركيبها، ولكنَّه لم يُحكم إجراءه علىٰ الفرع فسوَّىٰ بين المسألتين. وما هما بسواء، إذ بينهما فرق مؤثِّر، وذلك أن (أيُّها) اسمٌ موضوعٌ علىٰ الإبهامِ مجهولُ الجنسِ، فهو محتاجٌ أبدًا إلىٰ اسمٍ بعدَه يفسِّرُه. فلمَّا كان كذلك وجبَ أن يتبعَه هذا المفسِّرُ علىٰ اللفظِ وامتنعَ إتباعه علىٰ المحلِّ لأنك لا تتبعُه علىٰ المحلِّ حتىٰ تقدِّر انفصاله من مَّا قبلَه واستغناءَه عنه. وذلكَ ممتنعٌ هنا. ومن مَّا يشبِه هذا وإن كانَ ليس مثلَه استضعافُهم مجيءَ الحالِ من النكرةِ لأنَّ النكرةَ أحوجُ إلىٰ بيانِ حقيقتِها وتخصيصِها بالنعتِ منها إلىٰ بيانِ حالِها لأن النعتَ من تمامِ المنعوتِ، علىٰ خلافِ الحالِ.

ومن مَّا يبيِّن فساد مذهب المازنيِّ أن هذا الأسلوب من الأساليب الكثيرة الدوران في كلام العرب، فلو كانوا يرون ما ذهب إليه لبلغنا ذلك عنهم ولو في شاهد واحد، مع أنه قد بلغنا ما دون ذلك.

فقد تبيَّن بهذا بطلان قياسه وأنَّ القياس الصحيح موافِقٌ للسَّماعِ وأنَّ قولَه كما خالفَ هذا القياسَ فهو مخالِفٌ أيضًا للإجماعِ العدَميِّ للعربِ.

وأما المسألة الثانية فالصحيح فيها جواز الوجهين (يا زيدُ صاحبَ عَمْر وصاحبُ عَمْر) وِفاقًا للكوفيين، إذ سُمِع: (يا تميمُ كلُّكم)[1] و(يا زيدُ بنُ

(١) رواه الأخفش كما ذكر ابن مالك في شرح التسهيل ٣/ ٣٩٤.

عَمْرٍ)[1]. ولا فرق بين التوكيد وغيره من التوابع. وهو مبطِل ما ادَّعاه سيبويه من الإجماع. وأنَّىٰ له أن يعلم أن العرب قد اجتمعوا كلُّهم علىٰ هذا معَ تفرُّقِ منازلهم وقلَّة استعمالِه في كلامِهم. وأمَّا ما ذكرَه الخليلُ من القياس فضعيفٌ لا يقومُ.

ثانيهما[2]: أن الموصول بصلته ليس اسمًا واحدًا، وإنما هو مشبَّه بالاسم الواحد من حيث كان في تأويله. وإذا شُبِّه الشيء بالشيء لم يجب إجراؤُه علىٰ سننِه في كلِّ حالٍ، إذ لو كانَ كذلكَ لكان إياه. ألا تراهم شبَّهوا (لعلَّ) بـ(عسَىٰ) فأدخلوا (أنْ) في خبره، ولكنه لم يأخذ سائر أحكامه كإعراب مدخوله واتصال الضمائر به. وكما شبَّهوا الاسم الموصول باسم الشرط فأدخلوا الفاء علىٰ خبره ولم يعطوه سائر أحكامه، كحكمِ إعرابِ الفعلِ الذي يليه. وكما شبَّهوا (لا نولُك أن تفعلَ) بـ(لا ينبغي لك أن تفعلَ) فلم يكرِّروا (لا) فيه كما لم يكرِّروها في (لا ينبغي)، ثم لم يخرجه هذا عن اسميَّتِه. علىٰ أنا لو سلَّمنا أن الموصول بصلته اسم واحد علىٰ الحقيقة لما كان هذا مسوِّغًا لادِّعاء أن الطول فيه سببٌ للحذف، فإنا وجدنا العرب تحذفُ استخفافًا لكثرة الاستعمال ولعدمِ الحاجةِ أو استثقالاً لغيرِ الطولِ أكثر من مَّا تحذِف للطول كما فعلوا في (لم يكُ) و(لم أُبَلْ) و(لا أدرِ). وكما مثَّلنا سابقًا. ولا يكادون يحذفون من الكلمة

---

(١) رواه الأخفش كما ذكرَ ابن مالك في شرح الكافية الشافية ٢/ ٣٩ عن ابن خالويه عنه.

(٢) ثاني الأوجه التي يُردّ بها قولُ سيبويه.

شيئًا لطولِها إلا قليلًا، والحملُ علىٰ الكثير مقدَّم علىٰ الحملِ علىٰ القليلِ.

ونخلص من هذا كلِّه إلىٰ إبطالِ اعتلال سيبويه. وإذا ثبت هذا ثبَت أنَّ حذف العائد من جملة الخبر علىٰ المبتدأ في قولهم: (كلُّ عام أنتم بخير) جائز من غير قبح ولا ضعف، علىٰ أن يكون التقدير الإعرابيُّ: (كلُّ عام أنتم بخير إياه). ويُعرب الضمير مفعولاً فيه لا مفعولاً به.

الثانية:

(كلُّ عام وأنتم بخير)

برفع (كلّ) وإثبات الواو

وهي صحيحة.

وذلك علىٰ أن تعرب (كلُّ) مبتدءًا ، وهو مضاف، و(عام) مضافًا إليه، وخبره محذوف تقديره (يأتي) أو (يمرّ)، والواو حالية، و(أنتم) مبتدءًا، و(بخير) جارًّا ومجرورًا متعلقين بخبر محذوف تقديره (كائنون)، وجملة (أنتم بخير) في محل نصب حالاً من الضمير المستتر في الخبر المحذوف.

وإنما جاز حذف خبر (كلّ) للقرينة الحالية. وذلكَ أنَّ في سلامِ الرجلِ علىٰ الرجلِ إذا لقيَه في العِيدِ معنًىٰ يعرِفُه كلٌّ منهما، وهو أنَّ سنةً قد مرَّت وتمَّ تمامُها. ألا ترَىٰ أنَّ كلاًّ منهما يلقَىٰ صاحبَه وهو عالمٌ بانقضاء سنةٍ علىٰ العيدِ الماضي وحلولِ عيدٍ جديدٍ، فإذا قالَ لصاحبه: (كلُّ عامٍ وأنتم بخير) فكأنَّه يقولُ له: (إذا كانَ هذا العامُ قد أتَىٰ وأنتَ بخير فكلُّ عامٍ يأتِي وأنت بخير). فلمَّا كانَ هذا المعنَىٰ من مَّا انعقدت عليه قلوبهم استغنَوا عن ذِكرِه بلفظِه فحذفُوا (يأتي) لدلالةِ الحالِ عليها.

فإذا استبانَ أنَّ الحذفَ إنما كانَ لهذه الدلالةِ انبغَىٰ لنا أن نورِدَ نظائرَ تشهدُ لاعتداد العربِ بها سببًا للحذفِ الجائز لتكونَ حجَّةً لذلك وبرهانًا.

فمن هذه المواضعِ:

الأول: في الخبر:

وذلك قولهم: (حكمُك مسمَّطًا)[1]، أي: (حكمُك لك مسمَّطًا)، فحذفوا الخبرَ وما يتعلَّقُ به لهذه الدلالةِ، إذْ كانَ معنىٰ هذه الكلمةِ (أن حكمَك نافذٌ لا يُرَدُّ). وذلكَ أنَّها تقال للرجلِ إذا حُكِّمَ في قضيَّة وأجيزَ حكمُه، فكانَت هذه الحالُ المشاهدةُ دالَّةً علىٰ الخبَر المحذوفِ.

فإن قِيل:

ولكنَّ هذه الرِّواية شاذَّة.

قلتُ:

قد تقدَّم أنَّ ثَمَّ فرقًا بينَ الحالاتِ التي تعرِض بعد تركيبِ الكلامِ وبينَ ألفاظِ اللغة وأحوالها قبلَ التركيبِ، فقد ذكرنا أنَّ العربَ يجعلونَ لكلٍّ منهما حُكْمًا، وأنَّ الأصلَ في ما يعرِض بعد التركيب القياسُ، والأصلَ في الألفاظِ وما يختلِف عليها من الأحوالِ السَّماعُ، وأنَّ هذه القضيَّةَ جعلتهم يتصرَّفونَ في الضربِ الثاني بما يستهويهم وما تستحسِنُه طباعُهم من غير التزامٍ بقياسٍ متلئبٍّ، وأنهم ربَّما فرَّقوا بينَ المتماثلينِ. فإذا صارُوا إلىٰ التراكيب جعلُوا الحُكْمَ واحدًا لا يختلِفُ. فهذا أحدُ ما جرَّ إليه هذا الأصلُ في التفرقة بينَ الضربينِ.

---

(١) رواه النضر بن شُميل في أحدِ كتبِه المفقودةِ . وقد نقلَ ذلكَ عنه أبو منصور الأزهري في تهذيب اللغة ١٢/ ٣٤٧، وأبو زيد كما حكىٰ عنه ابن سيدة في المخصص ٣/ ٤٢٣، ولم أجد ذلك في ما بين يديَّ من مصنَّفاته ولا في الغريب المصنف لأبي عبيد، فلعلَّه من كتاب الأمثال له. وهو من الكتب التي حملَها أبو علي القالي معه إلىٰ الأندلس كما ذكر ابن خير الأشبيلي في فهرسه ٣٧١. ولا يزال مفقودًا.

وأمرٌ آخَرُ نذكرُه الآنَ، وهو أنَّ الألفاظَ وأحوالَها قد يكثُرُ الشيءُ منها حتىٰ يجريَ علىٰ حذوٍ واحدٍ، فإذا وجدناه كذلكَ ووجدناهم كلَّما عرضت لهم الحاجةُ المعنويَّةُ قصدوا إليه علِمنا أنَّه قد تمكَّن في كلامِهم حتىٰ صارَ عندَهم قياسًا، فجازَ لنا أن نقيسَ عليه كما قاسُوا. فإذا رأيناهم خالفُوا هذا القياسَ في بعضِ الألفاظِ حكمنا عليها بالشذوذِ واستعملناها كما استعملُوها ولم نقِس عليها. وذلكَ كما صحَّحوا عينَ (استفعلَ) فقالوا: (استحوَذ) فخالفُوا عن الجمهورِ الأعظَمِ من مَّا أعلُّوه، وكما قالوا: (استجابَ) فلم تفِد السينُ معنًىٰ زائِدًا عن (أجابَ) فخرجُوا عنِ الأصولِ التي اعتدُّوا بها في معاني السِّينِ. وكما جعلُوا لأكثر المفرداتِ في الجمْعِ قياساتٍ ثم خالفُوها. وكذلكَ فعلُوا في مصادرِ الثلاثيِّ. ولولا ما ثبتَ لنا بالاستقراء من طردِهم بعضَ الأبوابِ من هذا الضربِ طردًا غالبًا لكانَ الوجهَ أن يكونَ مرجِعُها جميعًا إلىٰ السَّماعِ.

وقد ذهب عباس حسن في «النحو الوافي»[1] إلىٰ إجازةِ استعمالِ ما يقضي به القياسُ في المصادر الثلاثيَّة معَ وجودِ السماعِ. واستظهرَ لذلكَ بنسبةِ هذا القولِ إلىٰ الفراءِ. وهذا الرأيُ مجانبٌ الصوابَ لما ذكرنا من أنَّ الأصلَ في المفرداتِ السَّماعُ، وأنَّ القياسَ إنما هو سبيلٌ إلىٰ إدراكِ مذاهبِ العربِ متىٰ ما فُقِد السَّماعُ. وأمَّا نسبةُ هذا القولِ إلىٰ الفرَّاء فقد تقدَّمه إليها بعضُ أهلِ العلمِ

(١) ٣/ ١٨٩.

السابقينَ. وما إخالُه إلا خطئًا، فقد روىٰ ثعلبٌ في «أماليه»[1] عن الفراء أنَّه قال: (إذا لم يُسمَع في المصدر شيءٌ يشترِك في الفَعْل والفُعُول). وقد كانَ ثعلبٌ حافظًا لكتبِ الفرَّاء عليمًا بمسائِله. والذي رَواه عنه كما رأيتَ أنَّه إنما يجيز هذا إذا لم يُسمع في المصدرِ شيءٌ. أمَّا إذا ثبتَ السَّماعُ فإنه لا يجيزُه، فهو في هذا موافقٌ لسيبويه.

وأمَّا الضربُ الثاني، وهو ما يتَّصل بأحوالِ الكلمةِ بعدَ التركيبِ، فإنَّه متَىٰ ثبَتَ الشاهدُ منها عنِ العربِ من غيرِ قادحٍ يقدَح فيهِ كانَ مقِيسًا وإنْ كانَ شاهدًا واحدًا. وإذا كانَ كذلك لم يصِحَّ وصفُه بالشذوذِ ثمَّ اطِّراحُه ومنعُ القياس عليهِ. ولذلكَ فإنَّ المسلِّم بقراءة حمزةَ: ﴿واتَّقُوا الله الذي تساءلونَ به والأرحامِ﴾[2] [النساء:١] لا محيصَ له عن إجازةِ عطفِ الظاهرِ علىٰ الضمير المجرور من غير إعادةِ الجارِّ اعتمادًا علىٰ هذه القراءةِ لأنَّ العطفَ من أحوالِ الكلمةِ بعد التركيبِ. وقد ذكرنا أنَّ ذلكَ مبنيٌّ علىٰ القياسِ.

فقد رأيتَ أنَّ الحكمَ بالشذوذ لا يكونُ إلا في الضربِ الأولِ، وأنَّه معَ ذلكَ جائِزٌ أن يستعمَلَ، بل ربَّما كانَ هو الأفصحَ. وأمَّا هذا الضربُ فإنَّ الحُكْم عليه بالشذوذ ممتنعٌ لأنَّه إن كانَ ضرورةً فلا يقالَ: هو شاذٌّ، وإنما يقالُ: هو ضرورةٌ. وإن كانَ خطئًا من قائله وسهوًا لم يوافقه عليه قومُه فهو خطأٌ وسَهوٌ.

---

(١) ١/ ٢٢٧. وراجع مثلاً ديوان الأدب للفارابي ٢/ ١٣٩والشافية لابن الحاجب ٢٦.

(٢) السبعة لابن مجاهد ٢٢٦.

ولا يجوز استعمالُه. وإن ثبتَ على وجهٍ لا يمكنُ أن يُحكَم عليه بالخطأ كأنْ يكونَ في كلامِ الله تعالَى فلا يقالُ : هو شاذٌّ. إلا أن يُرادَ بشذوذه أن ما جاءَ على مثلِه من الشواهد قليلٌ. فأمَّا أن يُرادَ بذلكَ أنَّه يُقبَل كما سُمِعَ ولا يقاسُ عليه فباطلٌ. أمَّا قولُهم في المثل: (عسَى الغويرُ أبؤسًا)[1] فهو عندَنا مَقيسٌ بحدِّه، فإنا نرى أن أصلَه (عسَى الغويرُ يبأس أبؤسًا)، وذلكَ أنَّ من الألفاظِ ألفاظًا تدخلُ على الجملة الاسميَّةِ لتُديرَها بينَ الإثباتِ والنفي والشروعِ في الإثباتِ ومقاربته ورجائه، فـ(كانَ) للإثباتِ في الزمنِ الماضي، و(صارَ) ونحوُها للإثباتِ بعدَ الزمنِ الماضي، و(ليس) للنفي، و(جعلَ) ونحوها للشروعِ في الأفعالِ المثبَتة، و(كادَ) لمقاربةِ الإثباتِ، و(عسَى) لرجاء الأفعال المثبَتة. فلمَّا كان الغرضُ من (صار) و(ليس) وسائرِ أخواتِهنَّ مجرَّدَ إثباتِ العلاقةِ بينَ مسنَد ومسنَد إليه أو نفيِها جازَ أن يكونَ الخبرُ فِعلًا واسمًا. ولَمَّا كانت (جعلَ) وسائر أخواتِها تدُلُّ على الابتداء في إيقاعِ الفعل أو على مقاربتِه لم يجئ خبرُها إلا فِعلاً مضارعًا لأنَّه هو الدالُّ على وقوعِ الفِعلِ واستمرارِه إلى الزمنِ الحاضرِ، تقولُ: (جعلَ زيدٌ يكتبُ). وأصلُ الكلامِ: (زيدٌ يكتبُ)، ثم أدخلتَ عليه (جعلَ). ولو قلتَ:

---

(١) رواه سيبويه في كتابه ١/ ٥١ والفراء في معانيه ١/ ٤١٥ وأبو عَمْرٍ الشيباني كما حكى عنه أبو عبيد البكريّ في معجم ما استعجم ١٠٠٩ من طريقِ أبي إسحاق الحربي. وكأنَّه نقله من الجزء المفقود من كتابه في غريب الحديث. وقد رواه أبو إسحاق عن عمْر بن أبي عَمْر الشيباني عنه. ولعلَّ ذلكَ من كتاب النوادر المفقود أيضًا. كما رواه أيضًا أبو عبيد في غريب الحديث ٤/ ٢١٨ والأمثال ٣٠٠.

(جعلَ زيدٌ كاتبًا) لاستحالَ المعنَىٰ لأنَّ هذه الألفاظَ موضوعةٌ لتطلبَ الفِعلَ لا الاسمَ من حيثُ كانت دالَّةً علىٰ الشروعِ فيهِ أو مقاربتِه. وما زعمَه ابنُ جنِّي من أن هذا من مَّا تركته العربُ علىٰ موافقتِه القياسَ فليس بصوابٍ، بل القياسُ لا يقتضي غيرَ ما التزَموا. علىٰ أنَّه من الجائزِ المحتمَل أن تُخرِجَ العربُ الشيءَ عن قياسِه لغيرِ علَّةٍ موجِبةٍ. وهو ممكنٌ في هذه المسألةِ لأنَّ هذا من تخصيص بعضِ الألفاظِ ببعضِ الأحكامِ دونَ بعضٍ والتفرِقةِ بينها، وقد فصَّلنا في جوازِه، ولكنَّ ذلكَ لم يثبُت فيها كما رأيتَ.

ونرجعُ إلىٰ ما كنَّا بسبيلِه.

فأمَّا (عسَىٰ) فجاريةٌ مجرَىٰ (جعلَ) إلا أنَّ (عسَىٰ) مطلوبٌ بها الفِعلُ في المستقبَل. ولذلك دخلتْ عليها (أنْ) معَ أنَّ الأصلَ ألا تدخُلَ لأنَّك لو حذفتَ (عسَىٰ) لقلتَ في نحوِ: (عسىٰ محمدٌ أن يقومَ): (محمدٌ أن يقومَ). وليس هكذا أصلُ الكلامِ قبلَ دخولِها، وإنما هو (محمد يقومُ) بحذفِ (أنْ)، ولكنَّهم أحدثُوا هذه الزيادةَ لطلبِ (عسَىٰ) لها. وقد يحذِفونَها كما هو الأصلُ. وإذا كان ذلك كذلكَ علِمتَ أنَّه لا يكونُ خبرُها إلا مضارعًا، وعلِمتَ أيضًا أنَّ (أبؤسًا) في المثلِ المشهورِ مفعولٌ مطلقٌ حُذِفَ عاملُه كما حُذِفَ في قولِه تعالَىٰ: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ ٣٣﴾ [سورة ص:٣٣]، إذِ الأصلُ، والله أعلمُ، (يمسحُ مسحًا). وهذه الآيةُ شاهدٌ علىٰ ما ادَّعينا.

وإنما جازَ حذفُ هذا الفعلِ في هذا الموضعِ من قِبَل أنَّ (مسحًا) مصدرٌ

موكِّدٌ له، فهو سواءٌ وقولك: (أنت سيرًا)[1].

فأمَّا ما وردَ فيه الخبرُ اسمًا مفردًا كقول تأبَّط شرًّا في أصحِّ الروايتين عنه[2]:

فأبــتُ إلىٰ فهــمٍ ومــا كــدتّ آئبًــا   وكــم مثلِهــا فارقتُهــا وهــي تصــفِرُ

وقولِ الراجزِ[3]:

لا تُكثِــرنْ، إني عســيت صــائما

فهو ضرورةٌ، وذلكَ أنَّ هذه الأفعالَ كثيرةُ التقلُّب والدَّوَران في كلامِهم، فلو كانَ من لغتِهم جعلُ خبرِها مفرَدًا لبلغَنا عنهم في غيرِ الشِّعرِ، فلمَّا لم نجِد هذا إلا في الشِّعر علِمنا أنه شيءٌ اضطُرُّوا إليه.

وتأويلُ ذلكَ أنَّ العربَ قد تتجوَّز في كلامِها علىٰ غيرِ سُبُلِ المجازِ القياسيِّ المعروفِ اعتمادًا منها علىٰ فَهم السَّامعِ للمعنَىٰ من مجمُوعِ الكلَامِ. وذلك كما أنابُوا عن بعض المصادرِ غيرَها من مَّا يلاقيها في الاشتقاقِ ويخالفُها في جريِها علىٰ الفعلِ كقوله تعالىٰ: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝٨﴾ [سورة المزمل:٨]، ثم قولِ

---

(١) المقتضب للمبرد ٣/ ٢٢٩، ٢٣٠ والأصول في النحو لابن السراج ٢/ ٢٩٩. وراجع التذييل والتكميل لأبي حيان ٤/ ٧٧ و ٩/ ٣٨.

(٢) كما زعم ابن جني في الخصائص ١/ ٣٩١ وإعراب الحماسة في ما نقله عنه البغدادي في الخزانة ٨/ ٣٧٤، وراجع الخاطريات ١٨٨. وكما زعمَ أبو الندىٰ في ما روىٰ عنه تلميذه الأسود الغندجاني في إصلاح ما غلط فيه أبو عبد الله النمري ٣٤.

(٣) لم أجده مرويًّا قبل أبي علي الفارسي. وقد ذكره في المسائل العضديات ٦٥.

القُطاميّ[1]:

فـإن الأمـر مـا اسـتقبلتَ منـه ... ولـيس بـأن تَتَبّعَـه اتّباعـا

فوضعَ (تبتيلًا) مكانَ (تبتُّلًا)، و(اتِّباعًا) مكانَ (تتبُّعًا).

وكما أضافُوا الظروفَ إلىٰ الجُمَلِ في نحو قوله تعالَىٰ: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [سورة المائدة:١١٩] مع أنَّ إضافةَ الاسمِ إلىٰ الفِعلِ من مَّا هو خارجٌ عن حدِّ المعنَىٰ، وذلكَ أنَّ الفِعلَ لا يَدلُّ علىٰ حقيقةٍ مستقِرَّة معيَّنةٍ في الخارجِ أو في الذهن، وإنما هو حكايةٌ عن أحداثٍ متجدِّدةٍ موقَّتةٍ. ومثْلُه في رأيي إخبارُهم عنِ الجملةِ في المثلِ: (تسمعُ بالمُعَيديِّ خير من أن تراه)[2]، وإسنادُهم الفِعلَ إلىٰ الجملة علىٰ الرأيِ الصحيح وفاقًا للكوفيِّين في قوله تعالَىٰ: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة يوسف:٣٥]. فكذلكَ تجوَّز الشاعرانِ في البيتين السابقين فأخبرَا عن تلكَ الأفعالِ بأسماء مفردَةٍ علىٰ غيرِ ما يقضي بهِ القياسُ.

فإن قيل:

---

(١) رواه سيبويه في كتابه ٤/ ٨٢ والأخفش في معانيه ٢/ ٤٢٥ وابن سلام في طبقاته ٢/ ٥٣٩ وابن قتيبة في أدب الكاتب ٦٣٠ وغيرِه.

(٢) لم أجد من نصَّ علىٰ رفع الفعل من الرواة وإن كان هو الظاهرَ من تفسيراتِهم. علىٰ أنَّه جائز قياسًا. وقد رواه بحذف (أن) المفضل الضبي في أمثال العرب ٥٥ وسيبويه في كتابه ٤/ ٤٤ وأبو عبيد في كتاب الأمثال ٩٧ وابن السكيت في إصلاح المنطق ٢٨٦.

ولِمَ إذْ نسبتَ ما ارتكبُوه إلىٰ الاضطرارِ ذهبتَ تلتمسُ وجهَ العِلَّة لهم؟

قلتُ:

قد يرتكبُ الشاعرُ الشيءَ يُضطَرُّ إليه ثم لا يكونُ ذلكَ مانعًا من أن يلتمسَ له وجهُ العِلَّةِ في ما ارتكبَه. وتُسمَّىٰ هذه العِلَّة عِلَّةً قاصِرةً، أي: أنَّ العربَ أو القائلَ اعتلَّ بها في محلِّها ولم يسُغ القياسُ عليها في السَّعةِ لكونها في المركب خطئًا أو ضرورةً وكونِها في المفرَد شاذة عن الأكثَر. ألا تراكَ تعتلُّ لقول الراجزِ[1]:

أقـــائلُنّ أحضِـــــروا الشـــــهودا

بأنه شبَّه اسمَ الفاعلِ بالفعل المضارعِ في معنَاه. معَ أنَّ هذا لا يجوزُ في سَعةِ الكلامِ.

وهذه العِلَّة يسمِّيها ابنُ جني (استحسانًا).

ومِن هذا النحوِ ما أخرجته العرب عن نظائره كتركِهم استعمالَ (وذرَ) وقولِهم: (أبَىٰ يأبَىٰ) معَ أنَّه ليس بحلقيِّ العين ولا اللامِ. فأمَّا الأُولَىٰ فتقولُ: إنهم تركوا استعمالَهَا طلبًا للإقلالِ من المترادِفاتِ. وتقول في الثانية: إنهم جعلُوها علىٰ (فعَل يفعَل) توهُّمًا منهم أنَّ الهمزةَ فيها في موضِع العينِ لا الفاء.

---

(١) هذا البيت رواه أبو عبيدةَ (أقائلُون) كما حكىٰ عنه ابن دريد في أماليه من طريق أبي عثمان التوَّزي. ونقلَ ذلكَ البغدادي في خزانة الأدب ١١/ ٤٢٢. ولم أجده في المطبوع من الأمالي. ورواه كذلك السكَّري في شرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٥١. وأول من رأيته رواه (أقائلُن) ابنُ جني في الخصائص ١/ ١٣٦. وفي روايته نظرٌ.

وبيانُ كونِها قاصِرةً أنَّ لمعترِضٍ أن يحتجَّ بوجودِ العِلَّة في مواضعَ أخرَ وفِقدانِ الحُكْم، فيقول: ولِمَ طلبُوا الإقلالَ من المترادفاتِ هنا ولم يطلبُوه في نحو (دنا) و(اقتربَ)، و(جاء) و(أتَى)، و(ماتَ) و(فاظ)؟ ويقول: ولِمَ توهَّموا في (أبَى يأبَى) أن العينَ همزةٌ ولم يتوهَّموا في (أخذَ يأخذ) و(أوى يأوي)؟

فهكذا رأيتَ أنَّ الاعتلالَ للشاذِّ عن القياسِ إنما هو اعتلالٌ قاصِرٌ لا يجاوِز موضِعَه الذي سُمِعَ فيهِ. وهو اعتلالٌ مقبولٌ غيرُ مردودٍ لما ذكرنا لكَ من أن العربَ تتصرَّف في كلامِها كما تشاءُ وأنها لا تبالي أن تفرِّقَ بين المتماثِلينِ.

ونحنُ نوجِز لكَ الكلامَ في ما سبقَ فنقولُ:

اعلمْ أنَّ العِلَّة إما متعدِّيَةٌ وإما قاصِرةٌ. فالمتعدِّية هي التي يَعتدُّ بها الواضِعُ في كلِّ موضعٍ تعرِضُ له أو في أكثرِ المواضعِ. والقاصرةُ هي التي يقترِن بها الحكمُ في بعضِ المواضعِ دونَ بعضٍ معَ كثرةِ عُروضِها لهم. فأمَّا المركَّبُ فلا تكونُ عِلَّتُه إلا متعدِّية لما علِمتَ من أنَّه مبنيٌّ على القياسِ. ولا تكونُ قاصِرةً إلا أن تكون محمولةً على الخطأ أو الاضطِرار. ولا يُوصَف الحُكْم فيها بالشذوذِ، وإنما يُحكَم عليها بالتخطئةِ أو الضرورةِ بحسَب الحالِ. وأمَّا المفرَد فتكونُ عِلَّتُه متعدِّيةً وقاصِرةً. فإذا وجدتَّهم يُمضُونَ الحكمَ كلَّما عرَضت لهم الحاجةُ أو أكثرَ ما تعرِضُ فعِلَّته متعدِّيةٌ. ويكونُ الحُكْمُ فيها مقيسًا. وإذا وجدتَّ العِلَّة تعرِضُ لهم كثيرًا فلا يُجرَون الحكمَ معَها فهي عِلَّة قاصِرةٌ. ويكونُ الحُكْم حينَ إذٍ شاذًّا لا يُقاسُ عليه.

وتنقسِم العِلَّة القاصِرة والمتعدِّية من جهةِ تمكُّنِها إلى علة اعتباطيَّة. ولا

تكونُ إلا قاصِرةً. وعلَّةٍ شبيهةٍ بالاعتباطيَّة، وعِلَّة متمكِّنةٍ . وتكونانِ قاصِرَتينِ ومتعدِّيتينِ.

فالعِلَّة الاعتباطيَّة هي الأصلُ في الأوضاعِ. وذلكَ كاختلافِ أبنيةِ أسماء الأجناسِ وأسماء المصادر من الثلاثيِّ وكاختلافِ حركاتِ البناء في المبنيَّاتِ كبناءِ (كيفَ) علىٰ الفتحِ و(حيثُ) علىٰ الضمِّ خلافًا لما يدَّعي النحاةُ. والعِلَّةُ الشبيهةُ بالاعتباطيَّة هي التي بيَّناها في ما خلا من القولِ. وتندرج تحتَها عِلَلٌ كعِلَّة التفنُّن وعِلَّة التوسُّع وعِلَّة الاستخفافِ. والعِلَّة المتمكِّنة هي التي تطلبُها بعضُ المواضعِ دونَ بعضٍ كعلَّة الاستثقال وعِلَّة الفَرْقِ ونحوِها.

وقد ذكرتُ آنفًا أنَّ العِلَّة المتعدِّية يكونُ الحُكْم فيها مقيسًا، ولا يكونُ شاذًّا. وأنا أذكرُ مثالين وقفتُ عليهما يعدُّهما النحاةُ شاذّين، والصوابُ خِلافُ ذلك لأنَّ علتَهما متعدِّيَة لا قاصِرةٌ. فأحدُهما زعْمُ بعضهم أنَّ جمعَ (سنينَ) جمع مذكَّر سالمًا شاذٌّ لأن القياسَ عندهم مقصورٌ علىٰ أن يكونَ علمًا أو صفةً لمذكَّر عاقلٍ خالٍ من التاءِ وأن يكونَ مؤنثُ الصفة قابلًا للتاءِ. واعتلُّوا لجمعِه علىٰ هذا الجمعِ بطلبِ العِوَض. والصحيح أنَّ هذه العِلةَ متعدِّيةٌ إلىٰ أكثر الأسماء الثلاثية التي حُذِفت منها اللامُ وعُوِّض عنها بتاء التأنيث. أوليس قد قالوا: (ثِبون) و(رئون) و(كرُون) و(عِزُون) و(عِضُون) وغيرَها ، فقد رأيتَهم أجرَوا هذا الحكْمَ لَمَّا عرَضت لهم الحاجةُ إلىٰ جمعِ هذه الأسماءِ. واعلمْ أنَّ الاعتدادَ إنَّما هو بنسبةِ إجراءِ الحُكْم إلىٰ عُروض الحاجةِ، وليس بالكثرةِ لأنَّه قد يقِلُّ الشيء في كلامِهم لقِلَّة حاجتهم إليه لا لتركِهم الاعتدادَ به. ولو احتاجوا لاستكثَروا

منه.

والآخَر زعمُهم أنَّ الباء في قوله تعالىٰ: ﴿وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[سورة البقرة:١٩٥] مزيدةٌ للتوكيدِ شذوذًا وأنَّها لم تُزَد في غيرِ ذلكَ من المفعولاتِ التي يُحتاجُ فيها إلىٰ التوكيدِ لكونِها عِلَّة قاصِرةً. والحقُّ أنَّها عِلَّة متعدِّيةٌ. ذلكَ بأنَّه لمَّا كانَ بعضُ الأحداثِ من مَّا يقتضي من الفاعلِ فيها غيرَ قليلٍ من الجهدِ مع احتياجِه إلىٰ ما يوكِّدُ وقوعَه جعلُوا الفِعلَ فيه متعدِّيًا بالباءِ. وهي تجتمِعُ كما ظهرَ لي ببعض الاستقراء إلىٰ معنًىٰ واحدٍ هو الإبعادُ بعُنفٍ. فمن ذلكَ الآيةُ المتقدِّمةُ. ومنه قولُهم (رماه) و(رمَىٰ به) و(طرحَه) و(طرحَ به) و(لفظَه) و(لفظَ به) و(طوَّحه) و(طوَّح به) و(زجلَه) و(زجلَ به) و(قذفَه) و(قذفَ به). ومرجِعُ هذه الزيادة في ما أرَىٰ أنَّه لما كانَ الرميُ أشهرَ هذه الألفاظِ وأسيرَها، وكانَ الأصل أن يقولوا: (رمَىٰ الحصاةَ)، ثم قالوا: (رمَىٰ زيدًا) بمعنَىٰ (أصابَه بالرمي) علىٰ جهةِ المجازِ المرسلِ الذي عَلاقتُه السببية، من حيثُ إنهم ذكرُوا السبب وهم يريدونَ المسبَّبَ، أدَّاهم هذا إلىٰ أن يقولوا: (رمَىٰ الحصاةَ) علىٰ الأصلِ و(رمَىٰ بالحصاةِ) علىٰ معنَىٰ (أصابَ بالحصاةِ). فلمَّا كان (الرمي) يكثُر فيه الدلالة علىٰ هذينِ المعنيينِ جرُّوه إلىٰ كلِّ ما قاربَ معناه، وأصبحَ معنَىٰ هذه الباء التوكيدَ. ومن مَّا يصحِّح لك ما ذكرنا أنَّ المحدَثينَ يقولون: (دفعته) و(دفعتُ به) جريًا علىٰ هذا القياسِ من غيرِ أن يشعُروا، معَ أنَّ تعدية (دفعَ) بالباء غيرُ مسموعٍ عنِ العربِ. وهو جائزٌ لتعدِّي هذه العِلَّة كما بيَّنَّا. وقد حملُوا

بعضَ الألفاظِ علىٰ ذلك حملَ الشيء علىٰ ضدِّه فقالوا: (أخذه) و(أخذ به) و(رضِيَه) و(رضِيَ به) كما حملُوا (غرثانَ) و(صديان) و(ظمآن) و(عطشانَ) علىٰ (شبعان) و(ريَّان) و(غضبانَ) ونحوِها من مَّا هو دالٌّ علىٰ امتلاءٍ، فبنَوها علىٰ (فَعلانَ)، وكما قالُوا: (رضِي عليه) حملًا علىٰ (سخِط عليه). وقد طردتِ العامَّة ذلكَ فقالت في: (قبِلَه): (قبِل به). وهذا من مَّا لا أعلمُه مسموعًا عنِ العربِ، وإنما حملُوه علىٰ نحوِ (أخذَه) و(أخذَ به). وهو حملٌ غيرُ جائزٍ لأنَّ ذلكَ لم يكثر في كلامِهم كثرةَ الأوَّلِ.

ونرجع إلىٰ حديث (عسىٰ الغوير أبؤسًا).

فإن قيلَ:

ولكنَّ هذا مثَلٌ، والأمثالُ تجري مجرىٰ الضرائرِ، فلا يُحتجّ بها.

قلتُ:

لو لم يكن لنا في قوله تعالَىٰ: ﴿فَطَفِقَ مَسۡحَۢا بِٱلسُّوقِ وَٱلۡأَعۡنَاقِ ٣٣﴾ [سورة ص:٣٣] حجَّةٌ كافيةٌ لكان في هذا المثَلِ أعظمُ الحُجَّةِ. وأمَّا أنَّ الأمثالَ تجري مجرَىٰ الضرائرِ فدعوىٰ ادَّعاها المبرّد[1]، وتبِعَه عليها أبو علي وابنُ جني[2] وغيرهما. و هي دعوَىٰ موغِلةٌ في البطلانِ، فإنَّ الأمثالَ من أصدقِ ما يصِف لكَ كلامَ العربِ وينقلُه إليكَ كما هو لأنَّ الأمثالَ لا تصنَع صِناعةً ولا يقولُها

---

(١) المقتضب ٤/ ٢٦١.

(٢) المحتسب ٢/ ٧٠.

القائلُ وهو ينوي أن يجعلَها مثلًا، وإنما تكونُ مثَلًا بعد ذلكَ. وإذا كان ذلكَ كذلكَ استبانَ لكَ أنَّ من الجائزِ مثلًا أن يُحذفَ حرفُ النداء إذا كان المنادَىٰ اسم جنس احتجاجًا بقولهم في المثلِ: (أصبحْ ليلُ)[1] و(أطرِقْ كرا)[2] و(افتدِ مخنوقُ)[3].

ونرجِعُ إلىٰ إتمامِ ما أوردناه من الأحكامِ التي تنبني علىٰ التفريقِ بينَ الكَلِم قبلَ تركيبها وبعد تركيبها. وقد ذكرنا حكمينِ.

والحكمُ الثالثُ أنَّ ما كانَ من الضربِ الأول فاستعملْتَه ثم سئلتَ الدليلَ عليهِ قلتَ: (هو السَّماعُ) كما لو استعملتَ: (عظيم) و(عِمَّة) و(مسهَب) ونحوَها لأنك قد سمعتَ هذه الألفاظَ بعينِها. ولكَ أن تحتجَّ لها أيضًا بالقياسِ إذا كانت جاريةً علىٰ الأكثرِ من كلامِهم. وهو ممكنٌ في المثالِ الأول، وممتنعٌ في المثالينِ الآخَرينِ لأن الأكثر في ما كان علىٰ (فعُل يفعُل) أن تكونَ الصفةُ المشبهةُ منه علىٰ (فعيل). وأمَّا (العِمَّة) فاسمُ هيئةٍ من (اعتمَّ)، وهو كما ترَىٰ غيرُ ثلاثيٍّ، والأكثرُ أن لا يُبنَىٰ اسمُ الهيئةِ إلا من الثلاثيِّ. وكذلكَ (مسهَب) اسمَ فاعلٍ، فإنَّ الأكثرَ المطَّرِد أن يكونَ اسمُ الفاعلِ من (أفعَل) علىٰ (مُفعِل) بكسر العينِ.

---

(١) رواه المفضل الضبي في أمثال العرب ١٢٣ وسيبويه في كتابه ٢/ ٢٣١.

(٢) رواه سيبويه في كتابه ٢/ ٢٣١ وصاحب العين ٥/ ٤٠٠ وأبو زكرياء الفراء في المنقوص والممدود ٣٥ وأبو حاتم في كتاب الطير كما نقل عنه أبو منصور الأزهري في التهذيب ١٠/ ٣٤١. وهو من كتبه التي لا تزال مفقودة.

(٣) رواه سيبويه في كتابه ٢/ ٢٣١.

وأمَّا الضربُ الثاني، وهو ما يعرض للكلمة بعد تركيبها من حالاتِ الإعراب وأحكامِه، فإنَّك لو سئِلتَ الدليلَ عليهِ لم يكن إلا (القياسَ) إلا أن تستعملَ الجملةَ المسموعةَ بعينِها. مثالُ ذلكَ أنك لو قلتَ: (قامَ حمدون) لم يكن لك أن تقولَ: (الدليلُ هو السَّماع)، ثم تورِدَ ما سُمِع من رفعِ الفاعلِ، بل الدليلُ هو القياس علىٰ المسموعِ، وإنما يكونُ الدليلُ السماعَ لو قلتَ: (ذهب الذين أحبُّهم) من قِبَل أن هذه الجملةَ مسموعةٌ بعينِها، وذلك قول عمْرِ بنِ معدِيْكربَ[1]:

ذهـبَ الـذين أحـبُّهم ... وبقِيـتُ مثـلَ السَّـيفِ فـردا

وكثيرٌ من النحاةِ يسمِّي الدليلَ من القياس في النحوِ سَماعًا. وهو خطأ.

وإذا عرفتَ الفرقَ بين الضربينِ حقَّ المعرفةِ لم يخفَ عليكَ أنَّ قولَهم: (حكمُك مسمَّطًا) لا يصِحُّ أن يوصفَ بالشذوذِ لأنه من شواهدِ أحوالِ الإعرابِ التي تعرِض بعد التركيبِ، وقد صحَّت روايتُه عن العربِ.

الثاني: في المبتدأ:

وذلكَ قولُك: (الهلالُ واللهِ)[2]، أي: (هذا الهلالُ واللهِ)، فحذفتَ المبتدأ لدلالة الحالِ لأنَّ في رؤيةِ الهلالِ طالعًا والإشارةِ إليهِ باليدِ أو النظرِ إليهِ ما يقومُ مَقامَ اللفظِ.

---

(١) رواه أبو تمام في حماسته كما في شرح المرزوقي ١/ ١٨١ وغيره.

(٢) هذه الكلمة لا أعرف من نصَّ علىٰ سماعها عن العرب، ولكنَّ لها شواهد كقول امرئ القيس:

إذا ذقـتُ فاهـا قلـتُ: طعـمُ مدامـةٍ ... معتّقـةٍ مـن مـا تجـيء بـه التُّجُـرْ

الثالث: في فِعل الأمر المتعدِّي:

وذلكَ قولك تحذِّر الرجلَ من أسدٍ يرصُده: (الأسدَ يا هذا)[1]، فتحذفُ الفعلَ لأنَّ في إظهارِكَ الفزعَ مع رفعِ الصوتِ والإشارةِ باليدِ ما يغني عن اللفظِ كلَّ الغَناءِ. وتقولُ لضيفِك بين يدي الطعام: (بعضًا من هذا)، تريدُ (خذ بعضًا من هذا).

الرابع: في النعت:

وذلكَ قولُك : (كان محمدًا رجلًا)[2]، تريد أنه كان رجلاً كريمًا فاضلًا. فاستغنيتَ برفعِ الصوتِ قليلًا مع تصريفِ نغمةِ الكلامِ عن ذكرِ النعتِ[3]. وهذا أمرٌ لا تكشفُه إلا المشاهدةُ.

فهذا ما حضرنا من المواضعِ التي أوقعوا فيها الحذفَ لدلالة الحالِ.

فإن قيلَ:

ولِمَ لا يكونُ قولُهم: (كلُّ عامٍ) مبتدءًا، و(أنتم بخير) خبرَه، وتكونُ الواوُ زائِدةً بينَهما؟

قلتُ:

---

(١) هذه الكلمة من أمثلة النحاة، ولها شواهد صحيحة من كلامهم كقوله تعالى : ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَـٰهَا ۝١٣﴾ [سورة الشمس:١٣] وقولهم: كِليهما وتمرًا.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٦٣.

(٣) والتنغيم نوع من أنواع الدلالة الحاليّة.

ليس شيءٌ من الحروفِ يكونُ لهُ معنًى ثم يدَّعى فيه الزيادةُ إلا وجبَ أن يكونَ له وجهٌ مَقبولٌ من التطوُّرِ. وهذه المسألةُ تنشَقُّ عن أصلينِ، أما الأصل الأولُ فهو قائِمٌ على منعِ الاشتراكِ اللفظيِّ في العربيَّةِ إلا قليلًا من مَّا وقعَ اتِّفاقًا. وأمَّا الآخَر فهو يفسِّرُ ما أوهَم الاشتراكَ بالتطوُّرِ اللُّغويِّ. ولولا خشيةُ أن نجاوِزَ بالكتابِ إلى حدِّ الإطالةِ لبسطنا الكلامَ في ذلكَ. وإذن فلا يصِحُّ أن يقالَ: إنَّ الواوَ تأتي لمعنَى الربطِ، ثم تأتي أيضًا زائدةً لغيرِ معنًى، إذْ لا عَلاقة بين الأمرينِ يجوز أن يقعَ بها التطوُّرُ. ثمَّ لم يثبت أيضًا هذا المعنَى في ما بلغَنا عنِ العربِ. وكلُّ ما أوردوه منها فمتأوَّلٌ على غير ذلكَ. وسندعُها جميعًا ونكتفي بالنظرِ في ما وقعتِ فيه الواوُ المدَّعى زيادتُها قبلَ المبتدأ والخبرِ لأنها تقارِبُ مسألتنا هذه.

فمنها قولُ ابنِ مقبلٍ[1]:

فإذا وذلكَ يا كُبيشةُ لم يكن ... إلا كلَمّةِ حالمٍ بخيالِ

وقولُ أبي كبيرٍ[2]:

فإذا وذلكَ ليس إلا حينَه ... وإذا مضَى شيءٌ كأن لَّمْ يُفعَلِ

وقولُ الأسود بنِ يعفُر[1]:

---

(١) رواه الأخفش في معاني القرآن ١/ ١٣٢. وهو في ديوانه ١٨٩.

(٢) رواه الأخفش في معانيه ١/ ١٣٢ والأصمعي كما حكى عنه السكري في شرح أشعار الهذليين ٣/ ١٠٨٠ وابن قتيبة في الشعر والشعراء ٢/ ٦٧٢.

فـــإذا وذلـــكَ لا مَهـــاهَ لـــذكرِه   والـــدّهرُ يُعقِـــب صـــالحًا بفســـادِ

والجوابُ: أنَّ (إذا) الدالَّة علىٰ المفاجأةِ حرفٌ يليه مبتدأ وخبرٌ. والعربُ تحذفُ الخبرَ كثيرًا إذا كانَ في جملةٍ واقعةٍ صلةً لكلامٍ قبلَها. ألا تراهم يقولون: (كن كما أنت)[2] و(اجلس حيث زيدٌ)[3]. وقالَ تعالَىٰ: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٥٤﴾﴾ [سورة الأنعام:٥٤]، أي: (كما أنت كائنٌ) و(حيث زيدٌ جالسٌ) و(فالمغفرة كائنة)، فحذفوا الخبرَ بعدَ (إذا) كما حذفُوه في غيرِها وكما أوجبُوا حذفَه في نحوِ قولِ جريرٍ[4]:

وعهـــدي بهنـــدٍ والشـــبابُ كأنـــه   عســـيبٌ نمَـــىٰ في ريّـــةٍ فتقوّمـــا

وهو كثيرٌ . ثمَّ حذفُوا المبتدأ، وهم من مَّا يفعلون ذلكَ كما قالَ تعالَىٰ: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [سورة المائدة:٩٥] وقالَ: ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴿٤٩﴾﴾ [سورة فصلت:٤٩] [سورة فصلت:٤٩]، أي: (فهو ينتقم الله منه) و(فهو يئوس قنوط). وأصلُ الكلامِ: (فإذا نحنُ كائنونَ). وتكونُ الواوُ واوَ الحالِ. وإن جعلتَ (إذا) ظرفًا كما يرَىٰ بعضُهم فلا يختلِف الحُكْم، وتعلّقُه بالخبرِ بعدَه

---

(١) رواه المفضل الضبي في المفضليات ٢٢٠ وأبو عبيدة في مجاز القرآن ١/ ٣٧.

(٢) حكاه ابن جني في سر الصناعة ١/ ٣٢٠ عن أبي الحسن الأخفش.

(٣) هذا تمثيل. وله شواهد من كلامهم كقول عامر العَدواني:

ســـمَوا في المعـــالي رتبـــةً بعـــد رتبـــةٍ   أحلّـــتهمُ حيـــث النعـــائمُ والنســـرُ

(٤) رواه أبو عبيدة في ديوان النقائض ١/ ٦٥.

(كائنونَ)، ويكونُ حذفُ الخبرِ قياسيًّا لأنه كونٌ عامٌّ. وأمَّا القرينةُ المسوِّغة للحذفِ في هذا الموضعِ فهي القرينةُ اللفظيةُ. وذلكَ أنَّ الكلامَ كانَ عن الزمنِ الماضي، وكانَ الشاعرُ يذكرُ أحوالَه فيهِ، فلمَّا دخلت (إذا) قطعَته وانتقلت إلى الزمنِ الحاضرِ، فلمَّا جيء بواوِ الحالِ بعدَه، وكانَ ما بعدَها حديثًا عن تلكَ الأيامِ والذِّكَر عُلِمَ أنَّ صاحبَها هو المذكورُ في الكلامِ السابقِ، وهو (نحنُ).

فهذا بيانٌ موجَزٌ نرجو أن يكونَ قد أبانَ عن معنَى الواوِ في هذه الشواهدِ.

فإن قيلَ:

قد زعمتَ أنَّ (كلُّ عامٍ) تُعرَب مبتدأ محذوفَ الخبرِ لدلالة الحالِ، فهل يجوز أن تعربَه فاعلًا لفعلٍ محذوفٍ لدلالة الحال أيضًا؟

قلتُ:

لا يجوز هذا. وذلكَ أنَّه لما صادفنا هذه الكلمةَ ولم نجِد قبلَها شيئًا لم يكن بُدٌّ من أن نعتقِدَ أنها مبتدأ لأنَّ الأصلَ في الاسم الذي تبتدئ به كلامَك أن يكونَ مبتدأ لا فاعِلًا. ولا دليلَ على خلافِ الأصلِ.

الثالثة:

(كلَّ عامٍ أنتم بخير)

بنصب (كلّ) وإسقاطِ الواو

وهي صحيحة.

وذلكَ علىٰ أن تعربَ (كلَّ) ظرفَ زمانٍ متقدِّمًا متعلّقًا بالخبر المحذوفِ لـ(أنتم)، و(عامٍ) مضافًا إليه، و(أنتم) مبتدءًا وخبره محذوفٌ، تقديره (كائنون)، و(بخير) جارًّا ومجرورًا متعلقينِ بالخبرِ، أي: (أنتم كائنون بخير كلَّ عام).

وليس في هذه الصورةِ مشكِلٌ فنحتالَ لكشفِه والإبانةِ عنه.

الرابعة:

(كلَّ عامٍ وأنتم بخير)

بنصب (كلّ) وإثبات الواو

وهي صحيحة.

وذلكَ علىٰ أن تعرب (كلّ) مفعولًا به لفعل محذوف، تقديره (تلقَون) أو (تصادفُون) أو (تَقضون) و(عام) مضافًا إليه، والواو حالية، و(أنتم) مبتدءًا، و(بخير) جارًّا ومجرورًا متعلقين بخبر محذوف تقديره (كائنون)، وجملةَ (أنتم بخير) في محل نصب حالاً من واو الجماعة في الفعل المحذوف.

وإنما جاز حذف الفعل لقرينة الحال لأن في لقاء المهنِّئ بالمهنَّأ في يوم العيد معنًىٰ مضمرًا، تأويله: (إذا كنتم قد لقيتم هذا العامَ أو قضيتموه وأنتم بخير فتلقَون أو تقضون كلَّ عام وأنتم بخير). وتمام القول فيها كالقول في الصورة الثانية[1].

---

(١) كنت خطّأت هذه الصورة الرابعة في النسخة الأولىٰ المطبوعة، وذلك علىٰ أن يكون (كلَّ عامٍ) ظرف زمانٍ متعلّقًا بخبرِ (أنتم) المحذوفِ. وهذا لا يجوز لأن ما بعدَ حرفِ العطفِ لا يعمَل في ما قبلَه، مِن حيث كانَ يقطعُ ما بعدَه عن مَّا قبلَه. ثم لاح لي هذا التخريج الذي به تصحّ هذه الصورة.

فصلٌ:

في ذكرِ أيّ هذه الصورِ أبلغُ

اعلم أنَّ البلاغةَ في الكلامِ كالرُّوح في الجسدِ، فكما أنَّ الجسدَ بلا روحٍ لا حركةَ فيه فكذلكَ الكلامُ بلا بلاغةٍ لا تأثيرَ له. وقد يكونُ الكلامُ صحيحَ التركيبِ سليمَ النظمِ، ولكنَّه يُلقَىٰ علىٰ السامعِ فلا يعمَل فيه عملَه ولا يبلِّغُه المعنَىٰ الذي في نفسِ المتكلِّمِ. فمن أجلِ ذلكَ كانَ حقًّا علىٰ العارفِ بالنحوِ أن يأخذَ من أسبابِ البلاغةِ بطرفٍ وأن يتأمَّل في فروقِ ما بينَ الجُمَل فيتخيَّر أوفقَها لكلامِه وأشبهَها بحالِ خطابِه، فإنَّ من جمعَ هذا إلىٰ ذاكَ فقد استكملَ الأداةَ وأصابَ الغايةَ.

وقد تَخِذت العربُ إلىٰ درك البلاغةِ سبُلًا مختلِفةً، منها التصرُّف في أحكامِ النحوِ من تقديمٍ وتأخيرٍ، وذكرٍ وحذفٍ، وغيرِها. ومنها التصويرُ باللَّفظِ. وهو داخلٌ في جملةِ الفنونِ كالرسمِ والنحتِ. ألا ترَىٰ أن من صوَر التشبيهِ ما يبلغُ من براعةِ التطابقِ وحسنِ الائتلافِ وجِدَّة الفِكرة ما يستعصي علىٰ ريشةِ الرسَّام الماهرِ والنحَّات الحاذقِ. ومنها استعمالُ الإيقاعِ والتلعُّبُ به. وهو من مَّا يُسلَك في النَّغَمِ. وهذا حديثٌ طويلٌ. وإنما أردنا منه أن نبيِّنَ أنَّه يُراعَىٰ في هذه الأضربِ حالُ الخِطاب وحالُ المخاطَبِ أو أحدُهما خلافًا للبلاغيِّينَ، فإنَّهم يقصُرونَه علىٰ حالِ المخاطَبِ. ولا أراه صحيحًا، ألم ترَ إلىٰ قولِ الله تعالَىٰ: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ۝٤﴾ [سورة القلم:٤]، فوكَّد الكلامَ بموكِّدين. ولم يكن

النبيُّ صلىٰ الله عليه وسلَّم وهو المخاطبُ بهذا بالمنكِرِ ولا الشاكِّ. وإنما ذلكَ لتثبيتِ هذا المعنَىٰ والتمكينِ له. وتقولُ للرجلِ تهدِّده وتوعِدُه: (ستَعلمُ. والسَّلام) فتوجزُ الإيجازَ كلَّه رِعايةً لحالِ الخطابِ.

وقد تخطئ النحاةُ فتُدخِل البلاغةَ في النحوِ كما منعُوا الابتداء بالنكرةِ لعدَم الفائدةِ زعمُوا، فلا تقول: (رجلٌ في الدارِ) معَ أنك تقولُ: (في الدار رجلٌ). وأنا أرىٰ هذا جائِزًا نحويًّا، ولكنَّه ضعيفٌ بلاغيًّا. وللتفصيلُ فيهِ مَقامٌ أوسعُ.

فقد رأيتَ حاجةَ النحويِّ إلىٰ عِلْم البلاغةِ ليَفرُق بين ما يقتضيه كلٌّ من العِلْمين.

فأمَّا أيُّ الصور أبلغُ فهو قولُهم: (كلُّ عامٍ وأنتم بخير). وذلكَ لموافقتِها حالَ الخِطاب من ثلاث جهاتٍ:

الأولَىٰ: بناؤُها الكلامَ علَىٰ (كلُّ عامٍ)، فأفادَ هذا شدَّة العِنايةِ والاهتمامِ بأن يكونَ المخاطَبُ دائمَ السلامةِ في كلِّ سنةٍ تأتي. وهذه الجِهةُ يشاركُها فيه قولُهم: (كلُّ عام أنتم بخير)، ولا يشاركها فيه قولُهم: (كلَّ عامٍ أنتم بخير) ولا (كلَّ عام وأنتم بخير)، فإنَّ (كلَّ عامٍ) جاء فيها فضلةً. وهذا مجافٍ لحالِ الخِطابِ لأنه تهنئة بانقضاء عامٍ، فكانَ الأبلغَ أن يكونَ بناءُ الكلامِ عليهِ.

فإن قيلَ:

ولكنَّ الله تعالَىٰ يقولُ: ﴿كُلَّ يَوۡمٍ هُوَ فِي شَأۡنٖ ٢٩﴾ [سورة الرحمن:٢٩].

قلتُ:

ليسَ كلُّ ما قِستَه علىٰ كلامِ الله تعالىٰ كانَ بليغًا في كلِّ حالٍ لأنَّ لكلِّ حالٍ ما يناسِبُها من التقديم والتأخير ومن الإيجازِ والإطنابِ. ولو أنك جعلتَ تخاطب كلَّ أحدٍ وفي كلِّ حالٍ بكلامٍ واحدٍ كانَ كلامُك منحوسَ الحظِّ من البلاغةِ. ونحنُ نذكرُ فرقَ ما بينَ الآيةِ وما بينَ جملةِ التهنئةِ. فأمَّا جملةُ التهنئة فقد ذكرنا أنَّ انقضاء العامِ فيها أمرٌ رئيسٌ وأنَّ العِيدَ لم يقُم إلا من أجلِه. وأمَّا الآية الكريمةُ فعلىٰ غير ذلكَ، وإنما أرادَ الله تعالَىٰ أن يبيِّنَ أنَّه لا يَزالُ له الخلقُ والأمرُ دائمًا، فلم يحسُن أن يبنَىٰ الكلامُ علىٰ الزمانِ لأنَّه ليس الغرضَ الأولَ، وكانَ الاكتفاءُ بتقديمِه أوفقَ شيءٍ لحالِ الخِطابِ.

الثانية: ما فيها من الإيجازِ بالحذفِ، وذلكَ في حذفِ خبر (كلُّ عامٍ)، فدلَّت الجملةُ بذلكَ علىٰ معنًىٰ كثيرٍ بلفظٍ قليلٍ. وتشاركه الصورة الرابعة في ذلك. وهذا المعنَىٰ أفادَ ما ليس في الصورتين الأخريينِ، وهو النصُّ علىٰ إتيانِ كلِّ عامٍ، وتقديرُه بصيغة المضارعِ ليكونَ أدلَّ علىٰ الاستمرارِ في المستقبَلِ.

الثالثة: ربطُ دوامِ السلامةِ والخيرِ للمخاطَبِ بانقضاء كلِّ عامٍ. وفي هذا من البلاغةِ أنَّه جعلَ لكلٍّ منهما جملةً مستقِلَّة ثم ربطَ الثانيةَ بالأولَىٰ علىٰ أن تكونَ حالاً منها من غيرِ أن يخرِجه هذا عن المساواةِ إلىٰ حدِّ الإطنابِ، إذ لم يحتج إلا إلىٰ زيادةِ الواو وحسبُ. وهذه الجهةُ ليست سائر الصور.

فقد رأيتَ أنَّ قولَهم: (كلُّ عامٍ وأنتم بخير) أبلغُ أخواتِها وأجدرُ أن تكونَ لها الأَثَرةُ دونهنَّ.

عَلَىٰ أَنَّه لو تساوت هذه الصُّوَر في الصحة وكانت علىٰ مقدار واحد من البلاغةِ لكانَ الأحقَّ أن تستعملَ هذه الصورةُ لأنَّها قد جرَت في كلامِ الناس مَجَرَىٰ المثلِ.

❀ ❀ ❀

مسائل في الممنوع من الصرف[1]

- للعرب في صرف (سراويل) مذهبان:

الأول: المنع من الصرف، إما علىٰ أنه مفرد ملحق بالجمع وإما علىٰ أنه جمع (سروال). وهو مذهب الجمهور. وتشهد له بعض الأبيات.

الثاني: الصرف، علىٰ أنه مفرد غير ملحق بالجمع. وهو مذهب الفراء. وحكاه الأخفش عن بعض العرب. فتقول: (اشتريت سراويلَ وسراويلًا من السوق).

- كلمة (أول) لها استعمالان صحيحان:

أحدهما أن تكون صفة أفعل تفضيل. وهو الأصل نحو (هذا أولُ من هذا) أي أسبق (وجاء الأول). وتقع ظرفًا فتلحق بالغايات كـ(قبل) و(بعد) فيجوز قطعها عن الإضافة وبناؤها علىٰ الضم نحو (جئت أولُ) كما قال معن بن أوس المزني:

لعمرك ما أدري، وإني لأوجلُ　　　علىٰ أيِّنا تعدو المنيّة أوّلُ

وتجوز فيها أيضًا الأوجه الأخرىٰ الجائزة في (قبل) و(بعد).

والثاني: أن تكون اسمًا جامدًا كـ(أفكل) فتصرف ويقال في تأنيثها: (أوّلة). وقد سُمع عن العرب قولهم: (ما تركت له أولًا ولا آخرًا) بالصرف. وعلىٰ هذا

---

(١) بعضه نُشر في تويتر وفسبك في أوقات مختلفة. وبعضٌ منه إجابات خاصّة لم تُنشر من قبل.

يجوز أن تقول: (جئتُ أولَ من محمد) و(أولَ) و(أولُ) و(أولًا).

- (تبوك) يجوز فيها الصرف والمنع من الصرف. أما الصرف فعلىٰ أن تكون من (تبك) علىٰ زنة (فَعول) وتُئوّل بمذكّر كالمكان أو البلد. وأما المنع من الصرف فعلىٰ أن تكون من (بوك) علىٰ زنة (تفعُل)، فتمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل. أو تئول بمؤنث كالبقعة أو البلدة، فتمنع من الصرف للعلمية والتأنيث سواءٌ أجعلناها علىٰ زنة (فَعول) أم علىٰ زنة (تفعُل). والمنع من الصرف أجود. ويشهد له قول عَقيل بن عُلَّفة:

ألا ليت شعري هل أشُنّنّ غارةً   بغُضيانَ أو وداي تبوكَ المصوِّبِ

- يجوز في (حبيب) المنسوب إليه محمد بن حبيب البغدادي الراوية الإخباري النسّابة المتوفىٰ سنة ٢٤٥ وجهان: الصرف، والمنع من الصرف، ذكر هذا أبو العلاء في «اللامع العزيزي» وبيّن أن أكثر أهل العلم يصرفونه، وذكره السهيلي في «الروض الأنف»، واختار صرفه، وذكر أن ابن المغربي يرىٰ منعه. وهذا مبني علىٰ اختلافهم في (حبيب) أهو اسم أبيه أم اسم أمه.

- اختُلف في صرف (رحمن) في نحو (الله رحمن)، فمن يشترط للمنع أن يكون مؤنثه علىٰ (فعلىٰ) يصرفه كأبي حيان، ومن يشترط أن لا يكون بالتاء يمنعه كالرضي.

- يجوز لك في (ياقوت) و(قالون) علمينِ ونحوِهما من الأعجمي الذي سُمي به بعد النقلِ الصرفُ، وهو ظاهر مذهب سيبويه. والمنع، وهو قول

الجمهور.

- (الدُّنيا) مؤنث أفعل التفضيل. وقد انتقلت لكثرة الاستعمال من الوصفية إلىٰ الاسمية. ولذلك جاز لها فيها حكمان، تجريدها من «أل»، وتنوينها، (دنيًا). وقد حكىٰ تنوينَها ابن الأعرابي.

- (مِنىٰ) الموضع المعروف في مكة يجوز صرفه علىٰ تأويله بمذكَّر كالمكان. وهو الأجود. ويجوز منعه من الصرف علىٰ تأويله بالبقعة أو الأرض.

- (بشّار) يجب صرفه لأنه اسم عربيّ ولا سبب فيه يقتضي المنع.

- في الحديث (إن لكل نبيّ حواريًّا) بصرف (حواريّ) لأنها وإن كانت علىٰ صيغة منتهىٰ الجموع فهي مفردٌ لا جمع.

- (أسماء) علمًا لرجل لا ينصرف لألف التأنيث إن جعلناه (فعلاء)، أو لغلبة تسمية المؤنث به إن جعلناه (أفعالاً). مثالُه مالكُ بنُ أسماءَ بنِ خارجة.

- قلتُ في نظم ما عرضه أحد الإخوة من ما جاء من الأعلام علىٰ وزن (فُعَل) ممنوعًا من الصرف:

إمنع من الصرف علىٰ وزن فُعَلْ ... إحدىٰ وعشرين: جُحًا كذا زُحَلْ
وهُبَلًا وقزحًا كذا جُشَمْ ... وزُفَرًا وجُمَحًا طُوًىٰ عُصَمْ
وعُلَقًا وفُلَقًا أو كعُمَرْ ... ولُبَدًا وبُلَعًا أو كمُضَرْ
ودُلَفًا وقُثَمًا كذا غُبَرْ ... وعُدَسًا وجُرَشًا ثمّ هُصَرْ

علماء العربيَّة وأدباؤها

صفة النحاة[1]

من ما قيل في صفة النحاة:

- «قلما يكون النحوي ديّنًا» [السمعاني].
- «فيه ظرف النحاة وانبساطهم» [الذهبي عن أحد النحاة].
- «أهل النحو في ما نعلم معمّرون، لا يَكسر علينا إلا سيبويه» [الأخفش الأصغر].
- «أكثر النحويين فيهم رقاعة» [الأسود الغندجاني].

❀ ❀ ❀

(١) نُشر في تويتر وفسبك في ٥/ ١١/ ١٤٣٩هـ.

شذرات في تراجم علماء العربية وأدبائها[1]

- الأنباريون كثير، أشهرهم في العربية ثلاثة: أبو محمد (ت٣٠٤هـ) وابنه أبو بكر (ت٣٢٨هـ) وأبو البركات كمال الدين (ت٥٧٧هـ). وكلّهم يسمَّون (الأنباريّ) و(ابن الأنباري)، غير أن الأغلب أن يُقصد بـ(ابن الأنباري) في كتب العلماء أبو بكر. وربّما سموا الأب بـ(الأنباري الكبير).

- أشهر الملقّبين بـ(النحّاس) اثنان: أبو جعفر (ت٣٣٨هـ) وبهاء الدين (ت٦٩٨هـ). وكلاهما يسمَّى (النحّاس) و(ابن النحّاس)، غير أن الأشهر تسمية الأول بـ(أبي جعفر النحاس) وتسمية الآخر بـ(بهاء الدين بن النحّاس).

- من الوهم المشتهر أن سيبويه توفي في الثلاثين من عمره. والصحيح أنه توفي وقد بلغ الخمسين أو كاد أو جاوزها. ودليل ذلك أنه روى عن عيسى بن عمر، وقد توفي عيسى عام ١٤٩، فإذا كان أول سماعه منه عام ١٤٥ وكان عمره حين إذ ١٥ فإن سنه حين توفي عام ١٨٠ تكون ٥٠ سنة. وقد ذكر نحوًا من هذا ابن مسعر.

- من ما لا يكاد يُعرف من أمر الخليل بن أحمد رحمه الله أنه كان من أعبر الناس للرؤيا.

-أبو عَمْر الشيباني اللغويُّ الكوفيُّ (ت٢١٦هـ) اسمه إسحاق بن مِرَار.

---

(١) نُشر مفرَّقًا في تويتر وفسبك في أوقات مختلفة.

هكذا سمَّته لنا عامَّة كتب التراجِم وغيرُها. وربّما صُحِّف إلى (مُراد).

وسمّاه عليّ بن حمزة البصريُّ (ت٣٧٥هـ) في «تنبيهاته» (إسحاق بن مِرار بن زُرارة) فأثبتَ أنّ اسم جدّه هو (زرارة). ولم أجد هذا عند غيرِه، فليُستفَدْ.

- قال أبو علي الفارسي كما في «مختار التذكرة»: (سألت أبا علي [الصفار] عن موت ابن كيسان، فأخبرني أنه مات سنة ٢٩٩).

قلت: وهذا نصّ نادر عال حاسم للخلاف ومبطل للقول بأن موته كان سنة ٣٢٠هـ.

- أبو إسحاقَ الزجّاج هو إبراهيم بن السريّ بن سهْل (ت٣١١هـ). وأبو بكر بن السرّاج هو محمد بن السريّ بن سهْل (ت٣١٦هـ). هكذا تسميهما كثيرٌ من كتب التراجِم. وهذا يحتمل أحدَ أمور ثلاثة:

١- أن يكونا أخَوين. بيدَ أنا لا نجد من أثبتَ ذلك. ومثلُ هذا يبعُد أن لا يفطَن له المترجمون لو كان ثابتًا.

٢- أن يكون ذلك من قبيل الاتّفاق والمصادفات النادرة.

٣- أن تكون إثبات (سهْل) اسمًا لجدّ أحدِهما من سهو بعض المترجِمين وخلطِهم. وهو ما أميلُ إليه.

- لا شكّ أن الغالب على السيوطي النقل والجمع، ولكن ينبغي أن نعرف أيضًا أنه كان عالمًا بصيرًا بما ينقل. وله في كثير من مؤلفاته آراء ونظرات تفرّد بها.

- عقل أبي علي الفارسي عقلٌ منطقي يحبّ ردّ النظير إلى نظيره وإلحاق

الفرع بأصله. ولذلك تجده أبدًا مولعًا بتصحيح القياس وضبط حدوده. وعقل ابن جني عقلٌ فنّيّ جماليّ يحبّ تتبع مواطن الجمال وآيات البراعة والإحسان، ولا يبالي أن يستجيد القول وضدّه إذا أعجبه منزع الحجة ولطف الدليل.

- كان الفرّاء للكوفيين بعدَه كالبحر، كلُّهم يغرف منه. وكثير من علمهم راجع إليه ومأخوذ عنه.

- يعجبني من المنفلوطي جزالة نسجه ورقة معانيه، ومن الرافعي اقتداره علىٰ المعاني وحسن تصرفه في الأساليب، ومن الطنطاوي سهولة لفظه وطول نفسه وجمال ظرفه، ومن محمود شاكر تأنّقه في تجسيد المعاني وتجديده في ألفاظه.

- كاد المنفلوطيُّ يكونُ ساحرًا في ثياب أديب! فهو لا يكتب نثرًا، وإنما ينفُث سِحرًا!

-(محمد محيي الدين عبد الحميد) و(عبد السلام هارون) هذان الرجلان أجلُّهما لأنهما أفنيا عمرهما وهما يعملان صامتَين بلا تنفّش ولا فخفخة!

- لا ينقضي تعجّبي من ابن سيدةَ كيف استطاع أن يؤلّف وهو أعمىٰ كتابَي «المحكم» و«المخصص» مع ما فيهما من تمام الجمع والاستقصاء وبراعة التصنيف ودقّة الترتيب!

- رحم الله ناصر الدين الأسد، فقد كان باحثًا يقلّ نديده. وكتابه «مصادر الشعر الجاهلي» لا يكاد يجارَىٰ في حسن الاستيفاء والتأنّي والدأب والتدقيق!

- لبعض المحققين الكبار شجاعة في التحقيق دالّة علىٰ حِذقهم وعلوّ

كعبهم كما ترىٰ في رموز الميمني في تحقيقاته، وإطناب محمود شاكر في تعليقاته.

- إن شئت أن تعرف مذهب الأصمعي في الرواية واللغة ومواضع إقدامه وإحجامه وقبوله وردّه فاقرأ «فعلت وأفعلت» لتلميذه أبي حاتم لأنه عرضه عليه.

- النحو مَدين لابن مالك باستقصاء مسائله وترتيبها في «التسهيل»، ومدين لأبي حيان بجمع شتات خلاف النحاة فيها في «التذييل» و«ارتشاف الضرب».

- أبو عبيدة والأصمعي متقاربان في العلم غيرَ أن أبا عبيدة أكثر اتساعًا. وهو أعلم من الأصمعي بالنسب والأخبار والأيام. والأصمعي أعلم منه بالنحو والمواضع وأضبط منه في رواية الشعر وفهم معانيه.

- مِن أكثر من رأيتُ من المتقدمين معرفة بالشعر ومعانيه وصحيحه ومنحوله أحمد بن عُبيد. وتجد مصداق ذلك في شرحي المفضليات والقصائد السبع للأنباري وابنه.

❊ ❊ ❊

شواهد جلية على ضبط رواة العربية[1]

لا تَزالُ تسمَع ناسًا كثيرًا يطعُنونَ علىٰ أهلِ الأدبِ في ما يروونه ويشكِّكون في صحةِ أخبارِهم وينسُبونهم إلىٰ الكذبِ والتزريف [وهو التزيّد في الحديث]. ولسنا نَدفعُ أنَّ في أخبارِهم ما هو كذلكَ، ولكنَّا نزعم أنَّ الأخبارَ التي وقعت إلينا منهم علىٰ طبقاتٍ مختلفاتٍ تتفاوَتُ بحسَب تفاوُتِ رواتِها، فمنها الصحيح القائم، ومنها الموضوع الساقط، ومنها المزيد فيه والمُزال عن وجهِه. وسنسوقُ إليكَ بعض الشواهد الدالّة علىٰ أنَّ من اللُّغويِّين والأدباء مَن يُعنَىٰ بما يَروي ويُقيمُ التثبُّتَ والضبطَ في ما ينقل.

- روَىٰ أبو محمدٍ الأنباريُّ (ت٣٠٤) في «شرح المفضليات» خبرَ إغارة تأبَّط شرًّا وصحبِه علىٰ بَجيلةَ وذكرَ منه: (فقال لهم تأبَّط شرًّا: إن بالماء رصَدًا، وإني لأسمَع وجيبَ قلوب القوم. قالوا: والله ما نسمع شيئًا، وما هو إلا قلبُك يجِبُ) حتىٰ فرغَ من ذكرِ الخبرِ ثمَّ قالَ:

(وكذا روَىٰ أحمد بن حسين الخبرَ في ما أخبرني عن أبي عَمْرٍ الشيبانيِّ، غيرَ أنه قال: وما هو إلا قلبُك. ولم يقل: يجِبُ. وقال في روايته: فوضعَ يدَه علىٰ فؤاده. ولم يقل: علىٰ قلبِه) إلىٰ آخر ما فصَّل من الفروقِ الدقيقة بين الرِّوايات.

- روَىٰ أبو عليٍّ القالي (ت٣٥٦) في «أماليه» عن جَحظةَ البرمكيِّ وأبي

(١) نُشر أوله في ملتقى أهل اللغة في ٢٢/ ٧/ ١٤٣١هـ وآخره في ٣/ ٢/ ١٤٣٣هـ.

بكرٍ الأنباريِّ بسندٍ متصلٍ خبرًا في آخِرِه : (ثمَّ قالَ: لله درُّ أبياتٍ تأتينا بها يا إسحاق! ما أتقن أصولَها وأحسنَ فصولَها! وزاد جحظةُ: وأقلَّ فضولَها!).

- في «أمالي أبي علي»: (وأنشدنا أبو بكر محمد بن السري السراج قال: أنشدني، أو أنشدنا وكيع -الشك من أبي عليّ-).

- وروَىٰ أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨) في (شرح ديوان عامر بن الطفيل) كلامًا، قالَ:

(إن أبا عليٍّ بانَ من الناس بثَلاثٍ:

كانَ لا يعطَش حتىٰ تعطَش الإبِل ولا يضِلّ حتىٰ يضِلَّ النجم ولا يجبُن حتىٰ يجبُن الليلُ ولا يقِف حتىٰ يقفَ السيلُ. والحرف الرابع زيادة أبي العباس).

يريدُ أبا العباس ثعلبًا (ت٢٩١)، وكان قرأ ديوان عامرٍ عليه.

- وفي كتاب (الخيل) لأبي سعيد الأصمعي (ت٢١٦) تجِدُ الرجلَ الذي روَىٰ هذا الكِتابَ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ (ت٣٧٧) قراءةً عليه شديدَ الاجتهادِ في صحَّةِ الضبطِ وأمانةِ النقلِ. وهذانِ مثالانِ لذلك:

أ- ورد في متنِ الكِتاب: (وله أربع أسنان).. قالَ في الحاشية: (قرأتُ علىٰ أبي عليٍّ «أربعة»، وهي «أربع»).

ب- وردَ في المتن: (وقال ذو الرمة:

وقـرَّبْنَ بـالزُّرقِ الجمائـلَ بعـدما تقوَّبَ عن غِربان أوراكها الخَطْرُ).

قالَ الرواي في الحاشية: (أوَّل هذا البيت لم أقرأه علىٰ أبي عليٍّ: وقرَّبن بالزُّرقِ الجمائلَ بعدما).

- قال ابن سيدة (ت٤٥٨) في (المحكم):

(وحَمَّرَ الرجل: تكلم بِكَلام حِمْيَرَ. وَمِنْه قَول الملك الحِمْيَرِيّ ملك ظفار وقد دخل عَلَيه رجل من العَرَب، فَقَالَ له الملك: ثِبْ. و «ثِبْ» بالحِميَرِيَّةِ: اجلِسْ. فَوَثَبَ الرجل فاندقَّت رِجْلاه فَضَحِك الملك وقَالَ: لَيست عندنَا عَرَبِيَّتْ، من دخلَ ظفارِ حَمَّرَ. هَذِه حِكَايَة ابن جني يرفع ذَلِك إِلَىٰ الأصمَعِي. وأما ابن السّكيت فَإِنَّهُ قَالَ: فَوَثَبَ الرجل فتكسَّر، بدلَ قَوله: فاندقَّت رِجْلاه).

- وقال أبو زكرياء الفراء (ت٢٠٧) في (المذكر والمؤنث):

(«والمنجَنِيق» أنثىٰ. وبعض العرب يسميها «منجنوق». وقال الفراء: حُكِيت لي ولم أسمعها من العرب).

فهذه الأخبار دالةٌ علىٰ مبلغِ تحرُّز بعض علماء العربيَّة في الرِّوايةِ وشِدَّة ضبطِهم وعنايتِهم وعِظَم أمانتهم في تأدية الألفاظ وإن كان تغييرها غير مخلّ بالمعنىٰ.

الحجة على فضل عالم اللغة[1]

من الحجّة علىٰ فضل عالم اللغة علىٰ جميع العلماء أنه ليس أحد علىٰ وجه الأرض يخطّ حرفًا إلا وهو محتاج إليه ومفتقِر إلىٰ عِلمه. وهذه مزيّة ليست لشيء من العلوم البتة، فقد يكتب الرجل الأسفار الضخمة وهو لا يعرف شيئًا من الفقه أو الحساب أو غيرها، ولكنه لا يستطيع أن يكتب حرفًا قطّ إلا بعد أن يكون عارفًا بالحروف وصورها ووجوه تأليفها وبالمهم من قوانين النحو والتصريف. وهذا كله يُرجع في ضبطه إلىٰ علماء اللغة.

❀ ❀ ❀

(١) نُشر في فسبك وتويتر في ٤/ ٤/ ١٤٣٧هـ.

ضرورة معرفة وفَيَات العلماء وطبقاتهم[1]

يحتاج طالب علم العربيّة إلى أن يعرف طبقات علمائها وأزمانَهم وسِنيْ وفيَاتهم ويفصِلَ بين السابقِ واللاحقِ والمتقدِّم والمتأخِّر والشيخ والتلميذِ ويحترسَ من الاغترار باتفاقِ الأسماء والألقابِ، وما يُلحَق أحيانًا بالكتاب من الحواشِي. وما أكثرَ ما يدخل عليه الخلَل من جهة التقصير في درك هذا البابِ!

أ- وأبينُ مثالٍ على ذلك هو ما لا أنفكّ أراه في كثير من كتب العربية المطبوعة، وذلك قولُهم: (وروى أبو عبيدة عن الأصمعيّ كذا). وهذا تصحيفٌ فاشٍ جدًّا. والصواب (أبو عبيد). وهو القاسم بن سلّام المتوفَّى سنة ٢٢٤هـ. أما أبو عبيدة معْمر بن المثنّى المتوفَّى سنة ٢٠٩هـ فقد كان قِرنَ الأصمعيِّ ونديدَه، وكان بينهما من المنافرة والمشاحنة ما لا يخفَى. ولم يجلسْ أحدُهما إلى الآخرِ قطُّ يتعلّم منه ويأخذ عنه.

ب- ونحوه أيضًا ما جاءَ في (أخلاق الوزيرين ص٥٥) لأبي حيان التوحيديِّ، قال: (وأخبرنا المرزبانيُّ عن الصّوليِّ)، فترجمَ المحقق لإبراهيم بن العباسِ الصوليِّ المتوفّى سنة ٢٤٣هـ. وليس هو المرادَ، بل هو ابنُ أخيه أبو بكرٍ محمد بن يحيَا الصّولي صاحب التصانيفِ الكثيرةِ المتوفّى سنة ٣٣٥هـ. وهو الذي يَروي عنه أبو عبيدِ الله المرزُبانيُّ (ت ٣٨٤هـ). أما الأوَّل فقد توفّي قبل

(١) نُشر في ملتقى أهل اللغة في ٢/ ٦/ ١٤٣٥هـ وفسبك في ٢٤/ ٤/ ١٤٣٧هـ.

أن يولَد المرزبانيُّ بدهرٍ.

ج- ومنه أيضًا ما وردَ في كتاب (في اللغة والأدب ٢/ ٥١٥) للدكتور محمود الطناحيّ إذ يقول: (فهذا أبو زيدٍ الأنصاريُّ -وهو أحد شيوخ سيبويه- يأتي في كلامه ما يدُلّ على أن النّحاة كانوا يغيّرون الرّوايةَ أحيانًا ليثبتوا قواعدَهم...، فقال أبو زيدٍ: وأنشدَ هذا البيتَ أبو العباسِ محمدُ بنُ يزيدَ عن عمارةَ...).

وهذا من العجَب! فكيفَ يروِي أبو زيدٍ شيخُ سيبويه المتوفَّى سنة ٢١٥هـ عن المبرّد المتوفّى عامَ ٢٨٥هـ وهو في طبقةِ تلاميذِ تلاميذِ تلاميذِ تلاميذِه، وقد كانَت سِنُّ المبرّد حينَ ماتَ دون عشرة أعوامٍ؟

وإنما استزلَّه ما أُلحِق بنوادرِ أبي زيدٍ من حواشي رواتِه. وهذه الزِّيادة من كلامِ أبي الحسنِ الأخفشِ عليِّ بن سليمان (ت ٣١٥هـ) ألحقَها بالنوادر.

د- ومنه أيضًا ما جاء في كتاب (تحفة المجد الصريح ص١٩٢) للّبليّ إذ قال: (حكى ثعلبٌ في كتاب أَيمان العرب والدواهي له فقال:... فقال أبو الحسن الأخفش راويةُ الكتاب:...)، فترجم المحقّق للأخفش الأوسط أبي الحسن سعيد بن مسعدة المتوفى سنة ٢١٥هـ. والصواب أنه الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن سليمان المتوفّى سنة ٣١٥هـ. وهو تلميذ ثعلبٍ المتوفى سنة ٢٩١هـ.

فليتحفَّظ من هذا وأشباهِه.

❀ ❀ ❀

الكتب التي تبيّن أخلاق العلماء ومواضعهم من الصدق والضبط[1]

من أحبّ أن يعرف أخلاقَ علماء العربية المتقدّمين ومواضعَهم من الصّدق والضّبط وما بينهم من التفاوت حتى كأنه مخالطٌ لهم فعليه بهذه الكتب:



❀ ❀ ❀

---

(١) نُشر في تويتر في ٦/ ٣/ ١٤٣٦هـ.

كتبي وقضاياها

❁ **تمهيد[1]:**

كنت عزمتُ منذ سنوات علىٰ أن أخرج نسخة من المعلقات مضبوطة ضبطًا صحيحًا، فأخذت أجمع رواياتها من جميع كتب المتقدمين حتىٰ نهاية القرن الثالث كتابًا كتابًا، ومن كتب بعض أهل القرن الرابع بشروطٍ. وقد فرغت من ذلك بحمد الله.

ثم توخّيت أن أتخيّر من روايات كلّ موضع منها أصحَّها وأجودَها وأقربها إلىٰ لغة الشاعر وأسلوبه وأن أنفي عنها مصنوعها ومنحولها وأن أقيم ما اضطرب من ترتيب بعض أبياتها. وقد بدأت بذلك، ولكنْ لما كان هذا العمل محوجًا إلىٰ زمان مديد فقد رأيت أن أسعف طلاب العلم بنسخة مضبوطة أعتمد فيها رواية أبي بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) لتقدّمه وجودة روايته في الجملة إلا مواضعَ أُريتُ العدول عنها إلىٰ روايات أخرىٰ، مع تصحيح ما أخطأ عبد السلام هارون في ضبطه ومع إلحاق تسجيل صوتيّ لها إلىٰ أن يأذن الله تعالىٰ بإتمام ذلك العمل.

❁ **المعلقات السبع:**

---

(١) في نشرة المعلقات السبع.

نُشرت منجّمة في تويتر في مدّةٍ أولها ٨/ ١٠/ ١٤٣٦هـ وآخرها ١٩/ ٥/ ١٤٣٧هـ.

- المعلقات السبع بضبط فيصل المنصور مكتوبة في ملف واحد.

احتملْها من هنا:

https://drive.google.com/file/d/٠9B-PKUDG

ZxYUE/view٣FGd٣e_hXSVFvV

- المعلقات السبع مسموعة بإلقاء فيصل المنصور في اليتيوب:

https://www.youtube.com/playlist?list=PL-٧FT٩٩n

qr٥Gt٨FhxYcI٣dGJCRC٣g_HZ٩

- المعلقات السبع مسموعة في ملف واحد في موقع أرشيف:

احتملْها من هنا:

https://archive.org/details/almuallaqat

- المعلقات السبع منشدةً ملحَّنة بصوت عبد الله العوذلي:

https://www.youtube.com/watch?v=_voHhvgNCH

٠&list=PLq٦HrU-vua٧NwRqDCVz٤qnGXcZHaRIYdug

- المعلقات السبع مكرّرة للحفظ، من عمل بعض الإخوة:

https://www.youtube.com/playlist?list=PLfYnDZ٢

ITCHTn٤٧wYmAqj١MgtPBCrUDNe

❁ **تصحيحات[1]:**

---

(١) نُشر بعضها في تويتر، وبعضها لم يُنشر من قبل.

١- معلقة طرفة: (وإن يأتك الأعداءِ). الصواب (الأعداءُ).

٢- معلقة لبيد: (ولخير واصلٍ). الصواب (واصلِ) من غير تنوين.

٣- معلقة لبيد: (كدخانٍ مشعلة). الصواب (كدخانِ) من غير تنوين.

٤- معلقة لبيد: (كم مَّن ليلة). الصواب (كم مِّن) بكسر الميم المشددة.

❁ **تعليقات[1]:**

- المعلقات سبع لا عشر بالإجماع، غير أنهم اختلفوا في اثنتين منها، وهما قصيدتا عنترة والحارث. وعدُّهما من السبع هو ما وجد ابن طيفور الرواة مجتمعين عليه. ونسبه النحاس إلى أكثر أهل اللغة. وهو ما أخذت به.ومن جعلها تسعًا أو عشرًا فإنما ذكر هاتين القصيدتين وألحق بهما المختلَف فيه، وهي قصائد النابغة والأعشى وعَبيد.

- خير ما اطّلعت عليه من شروح المعلقات شرحان:

الأول: شرح الأنباري. وهو شرح جليل القدر جزل الفوائد يناسب المتقدِّم. وأفضل طبعاته طبعة عبد السلام هارون.

الثاني: شرح الزوزني. وهو شرح سهل حسن جدًّا يناسب المبتدئ وغيره. وأفضل طبعاته الطبعة التي بتحقيق بلال الخليلي وأحمد عبد الحميد، فقد استولت هذه الطبعة على الأمد ونسخت الطبعات السابقة للكتاب بما بذله فيها المحققان من جهد مضاعَف وتقَصّ مبسوط.

---

(١) نُشرت في فسبك وتويتر في أوقات مختلفة.

أما شرح النحاس فليس فيه كثير فائدة. وأما شرح التبريزي فملفّق من شرحي الأنباري والنحاس. وأما شرح الفاكهي فلا قيمة له.

- روىٰ الجمهور بيت امرئ القيس:

ترائبهـــا مصـــقولة كالســـجنجلِ

ورواه أبو عبيدة (بالسجنجل).

فمن رواه بالكاف قال: السجنجل: المرآة بالرومية. ومن رواه بالباء قال: السجنجل هو الزعفران.

ورواية الجمهور هي الأصحّ. ومن ما يُوهن رواية أبي عبيدة (ترائبها مصقولة بالسجنجل) أنا إذا جمعنا عامة مقالات المتقدمين في (السجنجل) وعرضناها علىٰ ما بيّنه المحدَثون في المعرَّب وجدنا أقرب أصل لها هو كلمةَ (sexsangulum) اللاتينية. ومعناها المسدَّس الزوايا. وهي صفة غالبة علىٰ المرايا في ذلك العصر. ولعلها كانت يوم إذ من الفضة المجلوَّة. فإذا صحّ هذا لم يكن معنىٰ السجنجل الفضّة إلا أن تكون مرآةً. علىٰ أن المطليّ بالفضة لا يُعدّ مصقولًا في ما أعلم، وإنما الصقلُ جِلاء الحديد ونحوه ونفي الصدأ عنه حتىٰ يعود أملس نقيًّا من الشوائب.

وأمر آخر، وهو أنه لو أراد هذا المعنىٰ لقال: (كأن ترائبها مصقولة بالسجنجل) فأتىٰ بما يدلّ علىٰ التشبيه.

هذا مع تفرّد أبي عبيدة بهذه الرواية من بين جميع الرّواة. وأكثر ما يتفرّد به

من رواية الشعر ليس بمرضيّ كما ظهر لي ببعض التتبع.

والذي يظهر لي أن امرأ القيس أراد أن يقول: إن ترائبها مصقولة، أي هي ملساء نقيّة وضّاءة متلألئة، حتى كأنها سبيكة فضّةٍ من السبائك اللاتي تُستعمَل كالمرآة لشدّة صقلها وجودة جِلائها.

وهذا معنًى معروف في شعرهم كقول امرئ القيس نفسه:

كأن على لباتها جمر مصطلٍ ... أصاب غضًى جزلًا وكُفّ بأجذالِ

وكما قال ذو الرمة:

برّاقة الجيد، واللباتُ واضحة ... كأنها ظبية أفضى بها لببُ

ويؤيده أيضًا تشبيه امرئ القيس عينَ فرسه بمرآة الصناع في قوله: (وعينٌ كمرآة الصناع...). ونظيره قول طرفة: (وعينان كالماويتين...) وقول ذي الرمة: (وخدّ كمرآة الغريبة أسجح).

وهذا يقوّي أن يكون أراد تشبيه الترائب في وضوحها ونقائها بالسجنجل الذي هو المرآة المصنوعة من الفضة.

بل إن من الشعراء من شبّه النحر بالفضة كقول بعضهم: (ونحرًا كفاثور اللجين...). ولم نرهم ذكروا أن الترائب أو الصدر أو النحر كالمصقول أو المطلي بالفضة.

- س: لماذا اخترتَ في معلقة طرفة رواية (ذلول بأجماع الرجال ملهد) على رواية (ذليل)؟

ج: (الذلول) ضد الصعب. وهو هنا أليق من (ذليل) لأنه أراد أن يذكر من أفعاله المشاهدة ما يقبّحه ويومئ إلىٰ خلُقه فدلّ في عجز البيت علىٰ مهانته وسقوط قدره بأمرين أنه يدفع بالأكف وأنه سهل الانقياد كالبعير الذلول. ولو قال: (ذليل) لخرج من رونق الكناية إلىٰ جفاف التصريح ولكان كالنقض لما اعتزمه منها ولذهبت المشاكلة بينه وبين التلهيد بالأكفّ لأن التلهيد صورة محسوسة يُكنىٰ بها عن المهانة، والذي يلائمها وصفه بأنه ذلول لا ذليل لأن ذلك من ما يُشاهد ويُحسّ ويُكنىٰ به عن المهانة أيضًا. والذليل هو المتصف بالذلّة التي هي بمعنىٰ المهانة، فهو حقيقة لا كناية.

علىٰ أنه روي (ذليل)، رواه أبو عبيد والتوزي والطوسي وغيرهم.

- تبلغ عدّة أبيات معلقة عنترة في الرواية التي أوردتُّ ٧٧ بيتًا. والذي اتفق عليه علماء البصريين والكوفيين منها ٧٣ بيتًا أو أقلّ.

وقد أوصلها صاحب (الجمهرة) الظَّنينُ إلىٰ نحو ١١٠. وأكثر هذه الأبيات المَزيدة غثّ مصنوع. ومنها البيتان الشهيران:

ولقد ذكرتكِ والرماح نواهل ... مني وبِيض الهند تقطر من دمي

فوددت تقبيل السيوف لأنها ... لمعت كبارق ثغرك المتبسمِ

فهذان من الشعر المصنوع وليسا لعنترة.

وقد حُمل علىٰ عنترة شعر كثير وضعه في ما يبدو مؤلف سيرته. ومنه قصيدة: (لا يحمل الحقد من تعلو به الرتب). وتشبه أن تكون مصنوعة بعد

القرن الثالث.

- ينسب لزهير في معلقته أربعة أبيات ليست له، أما الأولان فقوله: (وكائن ترىٰ من صامت..) وقوله: (لسان الفتىٰ نصف..). وهما للأعور الشَّنّي أو غيره.

وأما الثالث فقوله: (وإن سفاه الشيخ لا حلم بعده). وقد رواه البلاذري وغيره غير منسوب.

وأما الرابع فقوله: (سألنا فأعطيتم) ولم يروه العلماء له.

وهذان الأخيران مرفوعا القافية والمعلقةُ مجرورة. والذي أدخلهما في المعلقة في ما أعلم هو القرشيّ صاحب «الجمهرة».

- يروىٰ لعَمر بن كلثوم في معلقته بيتان، وهما (صددت الكأس..) إلىٰ قوله: (بصاحبك الذي لا تصبحينا). وهذا قول بعض البصريين كالخليل وسيبويه علىٰ شك، وأبي عبيدة والأصمعي. والراجح أنهما لعَمر بن عدي. وهو قول أيمة الكوفيين كحماد الراوية والمفضل الضبي وابن الكلبي ومن البصريين مؤرج. ولم يثبتهما ابن كيسان ولا الأنباري في معلقته.

ويروىٰ في هذه القصيدة أيضًا:

فإن نَغلبْ فغلّابون قدمًا   وإن نغلَب فغير مغلّبينا

والصحيح أنه لفروة بن مُسيك المرادي.

أما هذه الأبيات (لنا الدنيا وما أمسىٰ عليها...) و(ملأنا البر حتىٰ ضاق

عنا...) و(إذا بلغ الفطامَ لنا رضيع...) فرواهن بعض متأخري الرواة. والأشبه أن تكون موضوعة.

❁ **استفتاءات[1]:**

- س: لماذا اخترتَ حذف الياء من (خليلِ) في قول زهير:

تبصّر خليلِ هـل تـرىٰ مـن ظعـائنٍ

ج: اخترت حذف الياء والاجتزاءَ عنها بالكسرة لأن هذه أفصح اللغات وأجود الروايتين. وكان الأصمعي يرويها هكذا وينكر رواية إثبات الياء. وحكاها أبو عبيدة أيضًا.

ولا ينكسر الوزن بهذه الرواية، بل يقع في التفعيلة الثانية زحاف القبض. وهو جائز.

- س: رأيتك ضبطتَّ بيت لبيد بن ربيعة (حتّىٰ إذا سخنت وخفّ عظامُها) بكسر خاء (سخِنت) مع أنّ ثعلبًا نصّ في (الفصيح) علىٰ أن الفتح أفصح، فما وجه ذلك؟

ج: ضبطتها بالكسر لأنّه لغة قبيلة الشاعر، فقد حكىٰ ابن الأعرابي (ت٢٣١هـ) كما نقل عنه ابن سيدةَ [كذا بالتاء] (ت٤٥٨هـ) في (المحكم، سخن) أن الكسر لغة بني عامر. وحكىٰ كراع النمل (ت٣١٠هـ) في (المجرّد، سخ) أنه لغة هوازن. ولبيدٌ من عامر بن صعصعة من هوازن.

(١) نُشرت في آسك في أوقات مختلفة.

وأنا أرىٰ أنّ الشّعر ينبغي أن يُضبط بما هو أقرب إلىٰ لغة الشاعر لا بما هو أفصحُ. وقد جهدت جهدي في المعلّقات علىٰ أن أتقلّد هذا الرأي وأُمضيَه ما وسعني ذلك. وهو أحد المعايير التي اتكأت عليها في الترجيح والضبط. وأمثلتُه فيها كثيرةٌ، منها بيت عنترة (وكأنما التفتت بجيد جِداية)، فقد ضبطت جيم (جِداية) بالكسر مع أنها مضبوطة في جميع ما وقفت عليه من الكتب بالفتح، وذلك أنّ الكسر لغة قيس، حكىٰ ذلك أبو مسحل (ت نحو ٢٢٨هـ) في (نوادره ١/ ٢٥٢) عن شيخِه الكسائي (ت١٨٩هـ)، وأنشدَ بيت عنترة هذا، وعنترةُ قيسيّ كما هو معلومٌ، فهذه لغتُه أو أجدرُ أن تكون لغته.

- س: ضبطتَ (وقد تَّربع) و(لقد شَّربت) في معلقة عنترة بالإدغام، فما وجه ذلك؟

ج: الإدغام في مثل هذا هو مذهب عامة العرب والقُرّاء، قال أبو عمْر بن العلاء: (الإدغام كلام العرب الذي يجري علىٰ ألسنتها ولا يحسنون غيره)، وقال ابن مجاهد في إدغام الدال في التاء خاصة: (وأما ما لا يجوز إظهاره فقوله: ﴿قَدتَّبَيَّنَ﴾ [البقرة: ٢٦٥] ﴿وَلَقَدتَّرَكۡنَا﴾ [العنكبوت: ٣٥]... وما أشبه ذلك مدغم كله لا يجوز إلا ذلك... وهذا من ما أخبرتك أن إظهاره خروج من كلام العرب، وهو رديء جدًّا لقرب الدال من التاء وأنهما بمنزلة واحدة فثقُل الإظهار) [السبعة ص١١٥].

وقد قُرئ قوله تعالىٰ: ﴿قَدۡ شَّغفها حُبًّا﴾ [يوسف: ٣٠] بالإدغام، وهي قراءة

أبي عَمر وحمزة والكسائي وغيرهم.

- س: هل الإدغام في نحو (سحًّا وَّتسكابًا) واجب أم يجوز تركه؟

ج: إدغام النون الساكنة والتنوين في حروف (يرمُلون) واجب في القرآن وغيره من نثر أو شعر، قال ابن الحاجب في «الشافية»: (والنون الساكنة تُدغم وجوبًا في حروف يرمُلون). ومثلَ ذلك قال ابن عصفور في «الممتع» وغيرُهما.

❁ ❁ ❁

لم اخترت أن أسمي الكتاب «تدليس ابن مالك»؟[1]

يسأل عدد من الإخوة: لِمَ سمّيتَ كتابك «تدليس ابن مالك في شواهد النحو»؟ وهلّا عدلتَ عنه إلىٰ اسم آخر غير هذا الاسم؟

والجواب عن ذلك أن الكتاب ينطوي علىٰ أربع قضايا جوهرية، وهي عرْضُ جميع الأبيات التي تفرّد بها ابن مالك، والحكم عليه بأنه هو واضعها بأربعة براهين مفصلة، والحكم عليه بتدليسها بالبراهين أيضًا، وبيان أثرها عنده في أحكام النحو وعند من جاء بعده.

فإما أن يكون إنكارهم لهذا العنوان من جهة العلم، وإما أن يكون من جهة العاطفة.

فأما الأول فإما أن يقولوا: لأنه لم ينتظم هذه القضايا الأربع كلها، وإما أن يقولوا: لأنه وشىٰ بالنتيجة وكشف عنها.

فإن قالوا بالأولى فيجاب عن ذلك بأنه ليس من واجب العنوان أن يدلّ علىٰ جميع ما في الكتاب. وهذا كتاب «العين» و«الحماسة» وغيرها لا تدلّ إلا علىٰ جزء يسير من الكتاب. ويلزم من ذلك أيضًا أن يكون العنوان دالًّا علىٰ هذه القضايا الأربع كلها. وهذا متعذر. وقولكم ببعضها تحكّم.

(١) في كتاب «تدليس ابن مالك».

نُشر في ملتقى أهل اللغة في ١/ ٥/ ١٤٣٥هـ أولَ طباعة الكتاب والإعلانِ عنه وقبل توزيعه.

وإن قالوا بالثانية، وهي أنه دلّ علىٰ النتيجة، فيقال: أنتم بين أمرين: أن لا تأبوا النتائج التي انتهىٰ إليها الكتاب أو أن تأبوها، فإن كنتم لا تأبون إلا العنوان لأنه وشىٰ بالنتيجة فلا نسلّم لكم أن ذلك غير جائز. وعليكم الدليل. وإن كنتم تأبون نتائج الكتاب أيضًا، فتعلقكم بالعنوان تلبيس لأن خلافكم إنما هو في صلب النتيجة لا في العنوان.

وإن كان إنكارهم للعنوان من جهة العاطفة لا من جهة العلم. وذلك أن يقولوا: نحن نسلّم بالنتيجة أو نرىٰ إمكانها علىٰ الأقلّ، ولكنا نرىٰ في ذلك إساءة إلىٰ مقام ابن مالك وحطًّا من قدره أو نرىٰ أن في ذلك تجرئة للناس علىٰ العلماء وفتح باب في الطعن عليهم، فيُردّ عليهم بأنه متىٰ انبنىٰ علىٰ خطأ العالم فساد في العلم لم يجز السكوت عليه لأيّ وجه كان. ولذلك تكلّم أهل الحديث بالجرح والتعديل حرصًا علىٰ حفظ الحديث وتنقيته من شائبة الوضع والافتعال. وأبيات ابن مالك نحو من ٧٠٠. وهذا عدد ضخم، فالسكوت عن بيان أمرها يوجب قبولها والاحتجاج بها. وفي هذا من الضرر علىٰ العلم ما لا يخفىٰ.

فإن قيلَ: هَب أنا سلّمنا لك بذلك كلِّه فِلم آثرتَ أن تسمِّيه بهذه القضيَّة، وهي قضيَّة التَّدليس، دونَ سائرِ القضايا الثلاثِ، فهلّا سمَّيتَه مثلًا (الشواهد النحويّة التي تفرَّد بها ابن مالك) أو (الأبيات الموضوعة في كتب ابن مالك) أو (وضع ابن مالكٍ للشواهد النّحوية)؟

فالجوابُ عن ذلك أنَّه ليس يجب علىٰ المؤلِّف أن يحتجَّ لعنوانِ كتابِه. ولهذا

لم أذكرْه في صُلبِ البيانِ، وإنَّما اشتغلتُ بنقضِ الاعتراضاتِ عليه لأنها متىٰ انتقضَت فللمؤلِّف بعدَها حقُّ التصرُّف في اختيارِ العُنوانِ كما يشاءُ. علَىٰ أنَّه يَجوز أن تستويَ هذه القضايا الأربعُ في الأهميَّةِ والقَدرِ فلا يكون شيءٌ منها أولَىٰ من شيءٍ. وإذن لا تثريبَ عليَّ أن أسمِّي الكتابَ بما أشاءُ منها ولو اعتباطًا. وإنَّما يصِحُّ هذا السُّؤالُ لو كانَ مقطوعًا بفضلِ إحداها، ولكنَّه غيرُ معيَّنٍ، غير أني معَ ذلكَ أبيِّن العِلّة تنزُّلًا فأقول:

إنَّما سمَّيت الكتابَ بهذه القضيَّة دون غيرِها لأمورٍ، منها أنَّ التسمية بالوضعِ لا تستلزِم التدليس، فقد يكونُ وضعُ ابنِ مالكٍ لهذه الشواهدِ من بابِ التمثيلِ. أمَّا التدليسُ فيسلتزِم الوضعَ للملمِّ بصورةِ المسألةِ. فقد جمعَ هذا العنوانُ قضيَّتينِ في قضيَّةٍ، بل دلَّ أيضًا باللزومِ علىٰ القضيَّة الثالثةِ من قضايا الكِتابِ، وهي أن لهذه الأبياتِ، ولا بدَّ، أثرًا في كتبِ النحوِ التي أُلِّفت بعدَه لأنَّ التدليسَ يُوهِم غيرَ الواقعِ. وهذا بلا ريبٍ داعٍ لانخداعِ من بعدَه من العلماء بها. وهذا ما جرَىٰ حقًّا. وأمرٌ ثالثٌ، وهو أنَّ هذه القضيَّة هي التي ينفصِل بها هذا الكتابُ عن جميعِ من كتب في هذا الموضوعِ لأنَّ بعضهم رمىٰ ابنَ مالكٍ بالكذب، وبعضهم رأىٰ أنه وضعَها ابتغاءَ التمثيلِ غيرَ كاذبٍ في ذلك ولا مدلِّسٍ.

وإذن فهذه القضيَّة هي أهمُّ قضايا الكتابِ وأخطرُها وأبعدُها أثرًا وأدلُّها علىٰ ما وراءَها. وهي التي يبايِن بها هذا الكِتابُ ما سبقَه. ولذلك سمَّيتُه بها.

الأخطاء الطباعية والاستدراكات على كتابي «تدليس ابن مالك في شواهد النحو»[1]

الأخطاء الطِّباعية، والاستدراكات على كتاب (تدليس ابن مالك في شواهد النحو):

رقم الصفحة	رقم السطر، أو البيت	الخطأ	الصواب
٢٧	٩	وشيبًا رأسي	ورأسي شيبًا
٣٧	٧	هأولاء	هألاء
٥٢، ٦٩	٢، ٧	لا غيرُ أسلفتَ	أسلفتَ لا غيرُ
٥٢	الأخير	وهذه التساوق	وهذا التساوق
٦١	٢	الْقُرَبِ	القُرَبِ
٦١، ٦٢	الأخير، الأول	ويدعوه (إلى) الأزمان	يُحذف
٧١	١١	وقولُه:	وقولُ أمية بن أبي الصلت:
٨١	الحاشية ٢	(٢/ ٦٠٩)	(٢/ ٦٠٧)
٩٥	٨	فَعَلا مَ	فَعَلى مَ
١٠٤	الحاشية ٢	ارعوا كَ	ارعوا وُك
١٠٦	بيت رقم ٤١	فإن كان...	يُحذف لأنه لأمية بن أبي الصلت كما في (الزهرة ٢/ ٤٩٦) لابن داوود الأصفهاني
١٠٦	بيت رقم ٤٢	انطِق	إنطِق
١١٠	بيت رقم ٧٨	باريه	يمكن أن تُقرأ (بارئه) فيصح الوزن
١١٣	بيت رقم ١٠٨	لغَيرِ... مولَعٍ	لَغيرُ... مولَعٌ. والتصويب من (التذييل ١٢/ ١٣٦)
١٢٥	بيت رقم ٢٠٩	إذا أوقدوا...	يُحذف لأنه ورد في (فتح الوصيد ٣/ ٨١٩) للسخاوي
١٢٨	بيت رقم ٢٤٤	العادي	العاذلي. والتصويب من (التذييل ١٢/ ٩٨). ويكون من بحر الخفيف
١٢٩	بيت رقم ٢٥٢	ألا حبذا...	يُحذف لثبوته في (شرح الملوكي ٢٣٥) لابن يعيش
١٣٦	بيت رقم ٣١٤	فذاتَ حُسنٍ	فذاتِ حُسنٍ
١٥١	بيت رقم ٤٦٢	حيثما تستقم...	يُحذف لثبوته في (الكامل ١/ ٣٧٩) للمبرد
١٥٢	بيت رقم ٤٧٢	رُبَّ امرَءًا	رُبَه امرَءًا. والتصويب من (التذييل ١١/ ٣٠٥)
١٥٧	بيت رقم ٥١٣	قلتُ إذْ أذِنَت	قلتُ إذْ آذَنَت
١٥٩	بيت رقم ٥٣٤	مُنمِيًا	مُنمِيَا
١٦٩	بيت رقم ٢	ترهبُ السَّوطَ...	يُحذف لثبوته في (شرح ديوان ابن أبي حصينة ٢/ ١٩٣) لأبي العلاء منسوبًا إلى أبي زُبيد
١٧١	بيت رقم ٢١	اللُّبِّ	اللُّبِّ

(١) في كتاب «تدليس ابن مالك».

نُشر هذا الجدول في تويتر في ٣٠/ ١/ ١٤٣٦هـ.

١٧١	بيت رقم ٢٢	دُوَيهِيَةٌ داعي	مُؤَيِّهَةٌ داعي. والتصويب من (التذييل ١٢/ ٥٨)
١٧٢	بيت رقم ٢٨	من اليومِ...	يُحذف لثبوته في (أمالي ابن الشجري ١/ ٦) منسوبًا إلى كثيِّر. وليس في ديوانه
١٧٤	بيت رقم ٤٥	جمعا دام	جمعاءُ. والتصويب من (التذييل ١٢/ ٢٠٤)
١٧٥	بيت رقم ٤٦	وما كنَّا...	يُحذف لثبوته في (شرح عمدة الحافظ ١/ ٤٨٣) منسوبًا إلى عَمْر بن قُعيط
١٧٧	بيت رقم ٦٠، ٦١	كان...، يُلقي...	يُحذفان لثبوتهما في (شرح ديوان ابن أبي حصينة ٢/ ٢١٩)
١٧٩	٢	٦٨٨	٦٧٩
١٧٩	٤	٦١٥	٦١١
١٧٩	٥	٧٣	٦٨
١٧٩	الحاشية ٢	٨٩	٩٨
١٧٩	الحاشية ٤	٦٤١	٦٣٢
١٨١	٣	٦٨٨	٦٧٩
١٨١	٧	٦١٥، ٧٣	٦١١، ٦٨
١٨٢	٥	٦٨٨	٦٧٩

- أنشد ابن مالك في «شرح التسهيل ٣/ ٢٥٦» هذا البيت[1]:

تَــذكَّرَ مــا تَــذكَّرَ مــن سُــليمَىٰ   عــلىٰ حــينَ التراجــعُ غــيرُ دانِ

ولم أجده حين جمعتُ الأبياتَ التي تفرّد بها في كتاب قبله، علىٰ أن صدره مطابق لصدر بيت سوّار بن المضرَّب الذي أنشده الأصمعي في «اختياره ٢٤٠» من كلمةٍ له.

وقد رجّحتُ أنه بيتٌ قديمٌ صحيحٌ فأثبتّه في القسم الثاني من مَسْرد الأبيات، وهو الحاوي للأبيات غير المقطوع بوضعها. وكنت بينتُ في حاشيتها أنه من الممكن أن توجَد في بعض المصادر التي غابت عني.

ثم وقفتُ قبل أشهُر علىٰ هذا البيت في «معاني قطرب ل ٧٦٦١» بعد وِجدانه وفيه (المُراجعُ) مكانَ (التراجعُ).

- أنشد ابن مالك في «شرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٧٧»:

فــــذاكَ ولم إذا نحــــن امترينــــا   تكــن في النــاس يــدركك المــراءُ

وقد ذكرته في الأبيات غير المقطوع بوضعها. وأفادتني الأستاذة عائشة أنه في «رسائل أبي العلاء المعري ١٣٣، المطبعة الأدبية»، وصدرُه (فكيف ولم إذا سُمّيتَ يومًا) منسوبًا إلىٰ سُديف.

❁ ❁ ❁

---

(١) نُشر هذا الاستدراك في تويتر وفسبك في ٢/ ٧/ ١٤٣٧هـ.

كتابي «تدليس ابن مالك في شواهد النحو» وملحقاته[1]

- مقالتي التي سبقت تأليف الكتاب، وهي «وقفة مع وضع ابن مالك للشواهد النحوية» [نُشرت منجَّمة في ٨/ ١٤٣٢هـ]. وسيأتي عَرْضُها كاملة.

- كتابي «تدليس ابن مالك في شواهد النحو، عرض واحتجاج» [أصله بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير نوقش في الجامعة الإسلامية في ٢٤/ ٦/ ١٤٣٤هـ، ثم هذّبته وزدت فيه ونقصت منه ونشرته بهذا العنوان في ٤/ ١٤٣٥هـ].

احتملْه من هنا:

http://www.alukah.net/library/٠/٩٠٩٣٤/

- بحثي «نقض براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية».

وهو ردّ علىٰ بحثٍ عنوانه «براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية».

وهذا الردّ هو عندي أهمّ وأتمّ من كتابي الأصلِ "التدليس". وقد أتىٰ علىٰ عامّة الاعتراضات علىٰ هذه القضية وأجاب عنها [نُشر في ٧/ ١٤٣٧هـ]. وسيأتي عرضه.

* وقد دارت علىٰ كتابي هذا كثير من المناقشات والردود والتقريظات،

---

(١) في كتاب «تدليس ابن مالك».

منها:

- «تدليس ابن مالك» - أ.د. أبو أوس الشمسان:

http://www.al-jazirah.com/٢٠١٤/٢٠١٤٠٣٢٩/cu١١.htm

- «هل من براءة لابن مالك؟» - أ.د. أبو أوس الشمسان:

http://www.al-jazirah.com/culture/٢٠١٥/١٦٠٥٢٠١٥/fadaat٢٧.htm

- «ابن مالك بين التقديس والتدليس» - أ.د. فريد الزامل السليم:

http://www.al-jazirah.com/culture/٢٠١٥/٢٨١١٢٠١٥/fadaat٢.htm

- «معركة ابن مالك» - أ.د. عبد العزيز الحربي:

https://www.m-a-arabia.com/vb/showpost.php?p=٧٧٥٧&postcount=١

- «أبيات ابن مالك» - د. محمد خليل الزروق:

https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=٢٧٩٢٤٥٧٢٣٠٧٨٣٨٢٣&id=١٠٠٠٠٠٠٥٨٧٢١٧٩٠٠&__tn__=٪٢As٪٢AsH-R

- «عرض كتاب تدليس ابن مالك في برنامج الخزانة» - الشيخ عبد الله البطاطي:

xrmdEExn_Q؛https: / /www.youtube.com /watch?v=



وقفة مع وضع ابنِ مالكٍ للشواهد النحوية[1]

ابنُ مالكٍ علَمٌ كبيرٌ من أعلامِ النّحاة، لا يَجحَد علمَه إلا من يجحَد الشمسَ، ولا ينكِرُ مكانَه من الفضلِ إلا امرؤٌ لا يعرِف الفضلَ. وهو بلا شَكٍّ مجدِّدٌ من كِبار المجدِّدين ورأسٌ من رءُوسِهم. ولا تَزالُ مدرستُه هي الغالبةَ علىٰ المدارس اليومَ، ولكنَّ ذلكَ لا يوجِبُ التسليمَ له وتصديقَه في كلِّ ما يَنطِقُ به، لأنَّ الله تعالَىٰ لم يجعَل ذلكَ إلا لأنبيائِه المبلِّغينَ عنه. فأمَّا غيرُهم من البشرِ فهم عُرضَةٌ للخطأ والصواب، وهم عُرضَةٌ للنَّقدِ أيضًا. وتَعظُم الحاجةُ إلىٰ ذلك وتشتدُّ إذا كانَ فيها حِفظٌ للعلمِ وصِيانةٌ له من عَبَث العابثينَ وانتحالِ المبطِلينَ. وقِدْمًا مَّا تكلَّمَ أهلُ الحديثِ بالجَرح والتعديل لَّما استيقَنُوا أنَّهم لو سكَتُوا عن ذلك لقالَ مَن شاءَ ما شاءَ ولدخلَ علَىٰ الحديثِ، ثمَّ علىٰ الإسلامِ من جرَّاءِ ذلك باطلٌ وفسادٌ كبيرٌ.

وقد كنتُ ذكرتُ أنَّ نعيمًا البدريَّ زعمَ في كتابِه (صناعةِ الشاهدِ الشعريِّ عند ابن مالكٍ الأندلسيِّ) أنَّ ابنَ مالكٍ وضعَ نحوَ سبعِ مئةِ بيتٍ من الشِّعر وأدخلَها في كتبِه محتجًّا بها علىٰ مسائلَ من النَّحو. وذكرتُ أن هذا شيءٌ حاكَ في صدري منذ زمنٍ حتَّىٰ أمسَىٰ عندي كاليقينِ الذي لا يخامِرُه شكٌّ. وقد أفضيتُ به إلىٰ بعضِ أصحابي، وكنتُ أهُمُّ بالكتابةِ عنه، فتأبَىٰ عليَّ نفسٌ مولَعةٌ

(١) نُشر منجَّمًا في ملتقى أهل اللغة في ٨/ ١٤٣٢هـ.

بالإرجاءِ كارهَةٌ للخروجِ علَىٰ الناسِ بما لم يألفُوه، إذْ كانُوا أسرَع شيءٍ تكذيبًا لما فارقَ العادةَ وخرجَ عن الإلفِ. وهذا كثيرٌ في العامَّة ومن يتقيَّلُهم من المتعلِّمينَ. فأمَّا وقد قيلَ ما قيلَ وصارَت هذه الدَّعْوَىٰ علَنًا وخاضَ فيها مَن خاضَ فلا بُدَّ لي من كلِمةٍ أفصِّل بها بعضَ الحججِ علىٰ صدقِ هذه المقالةِ وأدلي بشيءٍ من مَّا حقَّقَها في نفسي لأنَّ صاحبَ الكِتابِ لم يستوفِ ذلكَ كلَّ الاستيفاءِ وترَكَ شيئًا كثيرًا من القولِ لو ذكرَه لكانَ أعزَّ لرأيِه وأشدَّ تثبيتًا.

وأيًّا ما يكن الأمر فحسبُه أنَّه كشَفَ الحُجُبَ عن باطلٍ لُبِّسَ علىٰ النَّاسِ زمانًا. وكأنَّ الذي وقفَ بهم دونَه ما ألقيَ في قلوبِهم من الإجلالِ لابنِ مالكٍ وتعظيمِه وما بلغَهم عنه من الثَّناءِ الغَمْر، فعاملُوه بحسنِ الظنِّ، ولكنَّ من حسنِ الظنِّ ما يَدخلُ في الغَفلةِ ويُنسَب إلَىٰ الغَباوةِ.

وقد وجدنا أنَّ أكثرَ من يخطئ الحقَّ أحدُ رجلينِ، رجلٌ يرفعُ العلماءَ فوقَ أقدارِهم حتَّىٰ تكون سيئاتُهم عندَه بمنزِلة حسناتِهم وحتَّىٰ يكون خطؤهم معدودًا في جملة صوابِهم وحتَّىٰ يعتقِد فيهم العِصْمةَ بفعلِه وإن أنكرَ ذلك بلِسانِه. ولقلَّما ظفِرَ هذا الرجلُ بصوابٍ لم يُسبَق إليه أو دَلَّ علىٰ خطأ لم يوقَف عليه لأنَّ غايتَه اقتفاءُ المتقدِّم، فإنْ أصابَ فبِما أصابَ المتقدِّم، وإن أخطأ، فبِما أخطأ. وما أحسنَ ما قالَ أبو عثمانَ رحمه الله: (ولكنْ للنّاس تأسٍّ وعاداتٌ وتقليدٌ للآباء والكبراء، ويعملون علىٰ الهوىٰ وعلىٰ ما يسبقُ إلىٰ القلوب، ويستثقلون التحصيلَ، ويُهملون النّظرَ حتىٰ يصيروا في حالٍ متىٰ عاودوه وأرادوه نظروا بأبصار كليلة وأذهان مدخولة) [الحيوان ٤/ ٤٨٢].

وأما الآخَر فرجلٌ لا يَزالُ دأبُه الغضَّ من العُلَماءِ والزِّرايةَ عليهم والمسارعةَ في تخطئتهم وتجهيلِهم. وَمثلُ هذا خليقٌ أن يُحرَم الإصابةَ ونُجْحَ الرأيِ لأنَّ العُلَماءَ كانُوا والزَّمانُ غَضٌّ والعِلْم لم يدرُس رسمُه ولم يمصَح أثَرُه، وكانَ حرصُهم عليه أشدَّ من حرصِنا واشتغالُهم به أكثرَ من اشتغالِنا، وعقولُهم يومَ إذٍ خِلْوٌ إلا مِنه، لم يكدِّر صفاءَها صخَبُ المدنيَّة وضوضاؤُها. وقد كانَ فيهِم أذكياءُ الدنيا وعباقِرتُها، فلا عَجَبَ أن تكونَ إصابتُهم أكثرَ من إصابتِنا ومذاهبُهم في العِلْم أسدَّ من مذاهبِنا.

فإذا خرجْتَ من أن تكونَ أحدَ هذين الرجلين وعصمَك الله من سَورةِ الهوَىٰ وجَوْرِ العاطفةِ وحلاَّك بحِلية الإنصافِ لم تعجَل علىٰ القولِ المحدَثِ بالطَّعْن حتَّىٰ تعرِف حججَه ثم تتدبَّرها في نفسِك، ولم يكن من المُحالِ عندَك أن يجمعَ الرجل بين خصلتينِ متنافرتينِ كالعِلْم والتدليسِ لأنَّه قد يكونُ الرجلُ عالِمًا وفيهِ خَصلةٌ ينهَىٰ عنها العِلْم. والنَّاسُ إذا أثنَوا علىٰ رجلٍ فإنما يُثنُون بما رأَوا وبما عرَفُوا، وقد تخفَىٰ عليهم كثيرٌ من أخلاقِه وسرائِره.

(وقد كنا زمانًا نعتذر من الجهل، فقد صرنا الآنَ نحتاج إلىٰ الاعتذارِ من العلم. وكنا نؤمِّل شكرَ الناس بالتنبيه والدّلالة، فصرنا نرضَىٰ بالسلامة. وليس هذا بعجيبٍ مع انقلاب الأحوالِ، و لا يُنكر مع تغيُّرِ الزمان. وفي الله خلفٌ. وهو المستعان) [ابن قتيبة في إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث ٤٦].

لا يُلفِــك الرَّاجــوكَ إلا مُظهِــرًا خُلُــقَ الكِــرام ولــو تكــونُ عــديما

ولكــنْ أخــو المــرءِ الــذين إذا دعــا أجابُوا بما يرضيه في السلم والحـربِ

ولــيس المــوافينِي ليُرفَــد خائبًــا فــإنَّ لــه أضــعافَ مــا كــانَ أمَّــلا

عهــدتُّ خلــيلي نفعُــه متتــابعٌ فــإن كنــتَ إيَّــاه فإيَّــاه كــن حقَّــا

مــا شــاء أنشــأ ربي، والــذي هــو لم يشــأ فلســتَ تــراه ناشــئًا أبــدا

مــا الله موليــك فضــلٌ فاحمدنْــه بــه فــما لــدىٰ غــيرِه نفــعٌ ولا ضررُ

واصِل خليلَك مـا التواصُـل ممكِـنٌ فلأنــتَ أو هــو عــن قريــبٍ ذاهــبُ

دمتَ الحميـدَ، فـما تنفَـكُّ منــتصِرًا علىٰ العِدا في سبيلِ المجـدِ والكـرَمِ

صــاحِ شَــمِّرْ ولا تَــزلْ ذاكــرَ المــو تِ، فنســــيانُه ضــــلالٌ مبــــينُ

وما كلُّ مـن يبـدي البشاشـةَ كائنًـا أخــاكَ إذا لم تلفِــه لــكَ منجِــدا

قهـرتُ العِـدا لا مسـتعينًا بعُصـبةٍ ولكــن بــأنواعِ الخــدائعِ والمكْــرِ

دُريتَ الوفيَّ العهدِ يا عروَ، فـاغتبِطْ فــإن اغتباطًــا بالوفــاءِ حميــدُ

تعلَّـمْ شِـفاءَ الـنفسِ قَهْـرَ عـدوِّها فبــالغْ بلطــفٍ في التحيُّــلِ والمَكْــرِ

آتِ المــوتُ تعلَمــون، فــلا يُــر هِبْكمُ من لظَـىٰ الحروبِ اضـطرامُ

خُمُــولاً وإهمــالاً وغــيرُك مولَــعٌ بتثبيــتِ أسـبابِ السـيادةِ والمجـدِ

أعوذُ بربِّ العـرشِ مـن فئـةٍ بغَـتْ عــليَّ، فــما لي عــوضُ إلاهُ نــاصِرُ

ها بيِّنًا ذا صريحُ النُّصحِ، فاصغ لـه وطُــع، فطاعــةُ مهــدٍ نصــحَه رشَــدُ

إنَّ وجــدي بــكَ الشــديد أراني عــاذرًا مــن عهــدتُّ فيــكَ عــذولا

إذا صحَّ عونُ الخالقِ المرءَ، لم يجِد	عسيرًا من الآمالِ إلا ميسَّرا
هجرًا المظهِر الإخاء إذا لم	يك في النائباتِ جدَّ مُعينِ
جوابًا به تنجو اعتمِدْ، فوربِّنا	لعن عمَلٍ أسلفتَ لا غيرُ تسألُ
إنارةُ العقلِ مكسوفٌ بطَوعِ هوًى	وعقل عاصي الهوىٰ يزدادُ تنويرا
رؤيةَ الفِكرِ ما يئولُ له الأمـ	ـرُ معينٌ علىٰ اجتنابِ التواني
لا تمَلَّنَّ طاعةَ الله، لا بَلْ	طاعةَ الله ما حييتَ استديما
لا يغرنَّكم أُلاءِ من القو	مِ جُنُوحٌ للسلم، فهو خِداعُ
ربِّ وفقني فلا أعدلَ عن	سَننِ الساعينَ في خير سَنَنْ
يابنَ الكرامِ ألا تدنو فتبصرَ ما	قد حدَّثُوكَ، فما راءٍ كمَن سمِعا

أرجو أن تقرأ هذه الأبياتَ قراءةَ متأمِّلٍ، فإن كنتَ من مَّن رزَقه الله طبعًا سليمًا وفطرةً نقيَّةً، وكنتَ طويلَ المِراسِ للشِّعر القديمِ كثيرَ النظَر فيه قادرًا علىٰ أن تفصِل بينَ صحيحه وسقِيمِه، وتعزِلَ جيِّدَه من رديئِه لم يخالجْك الشكُّ في أنَّ هذه الأبياتَ موضوعةٌ مصنوعةٌ ومزيَّفةٌ مفتعَلةٌ وأنَّ إلَّها من الشِّعر القديمِ كإلِّ السَّقبِ من رأْلِ النَّعامِ، ولم تخطئ ما فيها من سماجةٍ وبرودةٍ وثِقَلٍ وغَثاثةٍ، وأنَّها بشعرِ العلماءِ أشبَهُ وألصَقُ، وأنَّها إنَّما خرجَت من قريحةٍ واحدةٍ لتقاربِ أساليبِها وتشاكُلِ ألفاظِها ومعانيها، وأنَّه ما ينبغِي أن يكونَ واضعُها إلا ابنَ مالكٍ لأنَّه هو الذي بثَّها في كتبِه، ولم يكن شيءٌ منها معروفًا قبلَه. وقد ذكرَ المؤرِّخونَ أنَّ نظمَ الشِّعر كان سَهْلاً عليه. (ولَيسَ يشكل علىٰ أهل العِلم زِيَادَةُ

الروَاة ولا مَا وضعُوا ولا مَا وضع المولَّدون، وإِنَّمَا عضَّل بهم أَن يَقُول الرجل من أهل البَادِيَة من ولد الشُّعَرَاء أَو الرجل ليسَ من ولدهم، فيشكل ذَلك بعض الإشْكَال) [طبقات فحول الشعراء لابن سلام ١/ ٤٦].

وقد كانَ العُلَماءُ من البصرِ بالشِّعرِ والمعرفةِ بضروبِه وأجناسِه بحيثُ لا يلتبِسُ عليهم عصرُه. وذلكَ لقوَّةِ ملكتِهم وسلامةِ طِباعِهم. وكانُوا ربَّما ميَّزوا بينَ شِعر الشاعرينِ يكونانِ في عصرٍ واحدٍ، فهذا أبو عبدِ الله بنُ الجرَّاحِ (ت ٢٩٦ هـ) يَردُّ علىٰ رَوح بن عُبادة في قولِه: (كان امرؤ القيس أملكَ من أن يقول شِعرًا. وكلّ شعرٍ يُروىٰ عنه فهو لعَمْر بنِ قميئة) قال: (هذا القول إذا صحَّ عن رَوحٍ لا يخلو من قلَّة فهمٍ منه بما بين نمط شعر امرئ القيس وشعر عمْر بن قميئة... أو من عصبيَّةٍ علىٰ امرئ القيس لعَمْر) [من اسمُه عَمْر من الشُّعراء ٣٣]. وذلك أن روحًا من قيس بن ثعلبة القومِ الذين منهم عمْر بن قميئة. وهذا أبو الفرجِ الأصفهانيُّ (ت ٣٥٦ هـ) يقول عن قصيدةٍ منسوبةٍ إلىٰ امرئ القيس: (وأظنها منحولةً لأنها لا تشاكِل كلام امرئ القيس، والتوليد فيها بيِّنٌ، وما دوَّنها في ديوانه أحدٌ من الثقاتِ. وأحسبها من مَّا صنعه دارمٌ لأنه من ولد السموءل) [الأغاني ٩/ ٣٢١٧ دار الشعب]. كما روَىٰ أبو الفرجِ أيضًا أنَّ حمادًا الراويةَ (ت ١٥٥ هـ) قالَ للوليدِ بن يزيد: (ثمَّ لا أُنشَد شعرًا قديمًا ولا محدَثًا إلا ميَّزْتُ القديمَ منه من المحدَث) [الأغاني ٦/ ٢١٥١]، وروَىٰ أيضًا أن حمادًا الراويةَ قدِمَ علىٰ بلالِ بنِ أبي بردة البصرةَ وعند بلالٍ ذو الرمَّةِ، فأنشدَه حمادٌ شعرًا مدحَه به، فقال بلالٌ لذي الرمَّة: كيف ترىٰ هذا الشِّعرَ؟ قال: جيِّدًا،

وليس له. قال: فمن يقوله؟ قال: لا أدري، إلا أنه لم يَقلْه. فلما قضَىٰ بلالٌ حوائجَ حمَّادٍ، وأجازَه، قالَ له: إن لي إليكَ حاجةً. قال: هي مقضيَّةٌ. قال: أنت قلتَ ذلك الشِّعرَ؟ قال: لا. قال: فمن يقوله؟ قال: بعضُ شُعَراء الجاهليَّةِ. وهو شعرٌ قديمٌ. وما يرويه غيري. قال: فمن أين علِمَ ذو الرمة أنه ليس من قولك ؟ قال: عرَف كلامَ أهل الجاهليةِ من كلامِ أهلِ الإسلامِ. [الأغاني ٦/ ٢١٦٨]، وذكرَ ابن سلامٍ الجمحيُّ (ت ٢٣١ هـ) أنَّ خلفًا الأحمرَ (ت ١٨٠ هـ) كانَ أفرسَ الناسِ ببيتِ شِعْرٍ [طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٣]. وكانَ أبو عَمْر بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) يقول: (هذا البيت أنا قلته، وألحقته بشعر الأعشَىٰ [يريد:

وأنكرتْني، وما كـان الـذي نكِـرت   من الحوادثِ إلا الشيبَ، والصَّـلَعا]

قالَ: فكنتُ معجبًا به حتىٰ لقِيتُ أعرابيًّا فصيحًا فهِمًا فأنشدتُّه إياه، فقالَ: أخطأت استُ صاحبِه الحفرةَ! ما الذي يبقَىٰ بعد الشيب والصَّلَع؟ فعلِمتُ أني لم أصنع شيئًا. قالَ أبو عبيدة (ت ٢٠٩ هـ): سمِعتُ بشارًا قبلَ ذلك بعشر سنينَ يقول: ما يشبِه هذا شعر الأعشَىٰ) [معجم الأدباء ٣/ ١٣١٨]. فانظر كيفَ بلغَ من بصرِ بشارٍ بالشِّعر أنِ استطاعَ أن يستخرِجَ بيتًا موضوعًا من بينِ عشراتِ الأبياتِ الصحيحة!

وكذلكَ كلُّ علمٍ وفنٍّ، فإنك تجِد فيه من أهلِه مَن يقدِر علىٰ النظَرِ في أحكامِه علىٰ سرعةٍ من الخاطرِ والبديهةِ بما لا ينقادُ لغيرِه إلا بطولِ البحثِ والتروِّي وبمراجعةِ القوانينِ والأصولِ. وقد كانَ مِن أهلِ الحديثِ مَن يحكم

علىٰ الحديثِ بالوضعِ بالنظرِ في متنِه. ومِثلُ ذلك في القافةِ وأهلِ الفِراسةِ ومَن يعرِفونَ استقامةَ وزنِ الشِّعر واختلالَه بمجرَّد سماعِه وغيرِهم. وقد كانَت هذه الملَكة في العصرِ الأوَّلِ متينةً راسِيةً، إذْ كانوا أهلَ فِكرةٍ واجتهادٍ، فلمَّا جاءَ من بعدَهم وغلبَ عليهِم التقليدُ والاتِّباعُ خمَدت هذه الملكةُ من نفوسِهم إلا قليلاً. ولولا ذلكَ لكانَ لنا في هذه الحُجَّة مَقنعٌ عن تكلُّفِ الإسهابِ والتفصيلِ.

❀ ❀ ❀

قد علمتَ أنَّ هذه الأبياتَ التي تبلغُ نحوَ سبعِ مئةِ بيتٍ، والتي سُقنَا لكَ بعضَها هي من مَّا تفرَّدَ بروايتِه ابنُ مالكٍ، لم يروِها قبلَه أحدٌ من العُلماءِ. وابنُ مالكٍ كما تعلَمُ من أهلِ القرنِ السَّابعِ، إذْ تُوفِّي سنةَ (٦٧٢ هـ)، فهل يجوزُ أن تظلَّ مئاتُ الأبيات من الشِّعر سرًّا مكتَّمًا نحوًا من ستِّ مئةِ سنةٍ وهي تدِبُّ علىٰ غرَّةٍ من الدَّهْر وأهلِه، يورِّثُها السابِقُ اللاحقَ، ثمَّ لا يفضُّ أحدٌ ختمَها ولا يكشِف سرَّها حتَّىٰ تقعَ إلَىٰ ابنِ مالكٍ وحدَه، ثمَّ تطوَىٰ عن مَّن بعدَه وترجِعَ إلَىٰ عالَمِ الغيبِ فلا يقف أحدٌ علىٰ خبرِها البتةَ!

أوَليس هذا من مُحالاتِ العُقول؟

أوليسَ من العجَبِ العاجِبِ أن يكونَ ابنُ مالكٍ هو النحويَّ الوحيدَ الذي يتفرَّدُ بهذا المِقدارِ الهائلِ من الشِّعرِ. وقد كانَ قبلَه كثيرٌ من أيمَّةِ النَّحو ومقدَّميهِم كسيبويه (ت ١٨٠ هـ) والفراء (ت ٢٠٧ هـ) وأبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) والمبرد (ت ٢٨٥ هـ) وابن السراج (ت ٣١٦ هـ) والزجاجيِّ (ت ٣٤٠ هـ) وأبي سعيد السيرافيِّ (ت ٣٦٨ هـ) وأبي علي الفارسيِّ (ت ٣٧٧

هـ) وابن جنِّي (ت ٣٩٢ هـ) وغيرِهم، وكانُوا أقربَ إلىٰ العربِ الذين يُحتجُّ بشعرِهم وأحدَثَ عهدًا بالرُّواةِ الذين شافَهُوهم، ولكنَّك إذا تصفحتَ كتبَهم وجدتَّ شواهِدهم متقارِبةً معروفةً ومكرَّرةً مألوفةً، ولم تجِد الرجلَ منهم يتفرَّد بشيءٍ من الشِّعرِ إلا علَىٰ سبيلِ الفَرْط والقِلَّة مع أنَّ كثيرًا منها منسوبٌ إلىٰ قائلِه أو راويهِ.

وعلَىٰ أنَّا نقول:

هذه الأبياتُ التي تفرَّد بها ابن مالكٍ إمَّا أن يكونَ قد جمعَها من كتبِ النُّحاةِ فيكون قد سُبِقَ إلَىٰ الاحتجاجِ بها، وإمَّا أن يكونَ هو الذي استخرجَها بنفسِه من بطونِ الدواوينِ.

ولا يجوز الاحتِمالُ الأوَّل، لأنَّ كثيرًا من كتبِ النُّحاةِ مطبوعةٌ مبذولةٌ، ولسنا نجِد هذه الأبياتَ فيها. وقد يُقبَل هذا لو كانَ ما تفرَّد به بيتًا أو بيتينِ أو قريبًا منها. كما أنَّ العلماءَ الذي كانُوا في وقتِه وبعدَه وقد أدركُوا كثيرًا من كتبِ النَّحو قبلَ فِقدانِها كانُوا (يتحيَّرون في أمرِه) كما قالَ الصفديُّ (ت ٧٦٤ هـ) ولا يعرِفُون مصدرَ هذه الأبياتِ التي يَحتَجُّ بها وفيهم أبو حيَّانَ (ت ٧٤٥ هـ)، وهو أوسَعُ اطِّلاعًا منه، وكثيرًا ما ردَّ عليه دعوَىٰ الإجماع بما ينقضُه من الخِلافِ. ومِثلُه عبدُ القادرِ البغداديُّ (ت ١٠٩٣ هـ). وكانَ عالِمًا عارفًا بالكتب حاويًا لها. كما أنَّ شواهِد كتبِ النَّحو كما نرَىٰ متقارِبةٌ معروفةٌ، فمِن المُحالِ أن يستخرجَ هذا المِقدارَ الكبيرَ من المفقودِ منها لأنَّا إذا زعمنا أنَّ كلَّ كتابٍ منها تفرَّد بعشرينَ بيتًا لم يروِها غيرُه ولم ينقلها عنه أحدٌ من العلماءِ

المطبوعةِ كتبُهم، وهو عدَدٌ كثيرٌ، فمقتضَىٰ ذلكَ أن يكونَ ابنُ مالكٍ قد اطَّلعَ علىٰ ثلاثينَ كتابًا من كتبِ النَّحو كلُّها لم يصِل إلينا، وكلُّها لم يقع عليه أحدٌ من أهلِ عصرِه ولا من مَّن قبلَهم ولا من مَّن بعدَهم. وهذا منَ المُحالاتِ التي يأبَاها أهلُ العقلِ والمعرِفةِ.

وأمَّا الاحتِمال الثاني، وهو أن يكون قد استخرجَها من بطون الدواوينِ، فغيرُ جائزٍ أيضًا لأنَّه ليسَ في كلِّ قصيدةٍ يوجَد شاهدٌ، وذلكَ أنَّ أكثرَ الشواهِد إنما هي شواهدُ علىٰ مسائلَ نادرةٍ قليلةِ الورودِ. وإذا قلنا: إنَّ في كلِّ قصيدةٍ شاهدًا علَىٰ مسألةٍ، وقلنا: إنَّ متوسِّطَ القصيدةِ عشرون بيتًا، فلا بُدَّ أن يكونَ ابن مالكٍ قد اطَّلَع علىٰ ما لا يَقِلُّ عن سبعِ مئةِ قصيدةٍ أو علىٰ أربعةَ عشرَ ألفَ بيتٍ لم يطَّلع عليها أهلُ عصرِه من مَّن هم أمسُّ منه بالشِّعر وأجمعُ له. وهذا من الأمورِ التي لا يقبَلها العقلُ الصحيحُ.

وإذن فلا ريبَ أنَّه هو الذي وضعَها.

❁ ❁ ❁

وأمرٌ آخَرُ يصدِّق لك هذه الدعوَىٰ، وذلكَ أنَّ هذه الأبياتَ التي تفرَّدَ بها ابنُ مالكٍ كلُّها مجهولةُ القائلِ إلا أربعةً وعشرينَ بيتًا جاءَت منسوبةً إلَىٰ الطائيِّ أو إلَىٰ رجلٍ من طيِّئ كما ذكرَ البدريُّ. ولو كانَ أصابَها كما زعَموا في دواوينِ الشُّعراءِ لأثبتَ النِّسبةَ إليهم كما هو دأبُه في سائرِ الأبياتِ التي يعرِف قائليها. ولو كانَ وقعَ عليها في كتبِ اللغويِّين أو الأدباءِ أو النُّحاةِ لعزَا ذلكَ إليهم ولو في بعضِها. ومن شأنِه أن يفعلَ ذلكَ في ما تفرَّدَ به صاحبُه أو في ما قلَّ عندَ

غيرِه كقولِه: (وأنشدَ أبو علي في التذكرة) و(أنشد أبو الحسن).

وأما الأبيات التي نسبَها إلىٰ الطائيِّ أو إلَىٰ رجلٍ من طيِّئ فإنَّما عنَىٰ بذلك نفسَه، فهو طائيُّ النسَبِ كما هو معلومٌ. وهذا يدُلُّك أيضًا علَىٰ أنَّه لم يكن كذَّابًا كما زعمَ البدريُّ لأنَّه لو كان كذلك لفرَّق هذه الأبياتَ علىٰ الشُّعراءِ ولكانَ لسائرِ القبائلِ حظٌّ منها، فكنَّا نجِده ينسُبُ بعضَها إلىٰ هذيل وتميم وأسد وغيرِهم. وفي هذا رواجُ أمرِه وخفاءُ حيلتِه. وهو أيضًا دَليلٌ علَىٰ أنَّه هو واضِع هذه الأبياتِ لأنَّ في قبائلِ العربِ شعراءَ كثيرينَ فلِمَ لا نجِد بعضَ هذه الأبياتِ منسوبًا إليهِم كما نُسِب إلىٰ طيِّئ؟

وإذن فهذا الأمر يفضي بكَ إلىٰ حقيقتينِ، الأولَىٰ أنَّ ابنَ مالكٍ ليس بكذَّابٍ وإن كانَ ملتبِسًا بخَصلةٍ أخرىٰ سأبيِّنُها إن شاءَ الله، والثانية أنَّه هو واضِع هذه الأبياتِ. وهما أمرانِ لا تناقضَ بينَهما عندَ مَن يزِن الأمورَ بميزانِ العَدل والإنصافِ ويتجرَّد من نوازعِه وأهواءِ نفسِه.

فهذه الحججُ التي تتعلَّق بروايةِ الأبياتِ، وسبيلِ تأدِّيها. وقد بسطناها بالقدرِ الذي يقطعُ عذرَ المخالفِ إن شاءَ الله.

وقد بقِي النظَر في الأبياتِ نفسِها وما فيها من دلائلِ الوضعِ وأمارَاتِ الصَّنعةِ. وهذا بابٌ واسِعُ المضطَرَب متجافي الأطرافِ. وسنذكرُ منه نُتَفًا تغنيكَ عن شمولِ الإحاطةِ وتمامِ الاستقراءِ لأنَّا لم نجعلْ هذا الكلامَ بحثًا عِلميًّا فنلتزِمَ فيهِ طرائقَ البحثِ وشروطَه، وإنما آثرنا أن يكونَ كالمقالِ الأدبيِّ ليكونَ أعلقَ بالقلبِ وآنَقَ في السَّمْع.

فأَمَّا ألفاظُ هذه الأبياتِ فإنَّها سَهْلةٌ واضحةٌ، وليسَ فيها ألفاظٌ غريبةٌ. وهذا من أدلَّةِ وضعِها، إذْ لو كانت صحيحة النِّسبةِ إلىٰ العربِ الذين يُحتجُّ بشعرِهم لكُنَّا نجِد فيها اللفظَ الغريبَ كما نجِد فيها اللفظَ السَّهْلَ. وهذا بيِّنٌ معلومٌ.

وأمرٌ آخَر يَدُلُّك علىٰ أنَّ واضعَ هذه الأبياتِ شخصٌ واحِدٌ، وهو أنَّك إذا تصفَّحتَ ألفاظَها ألفيتَها متقارِبةً ووجدتَّ اللفظَ منها مكرَّرًا في أكثرَ من موضعٍ. وذلكَ أنَّ لكلِّ امرئٍ خِزانةً من اللفظِ لا يكادُ يجاوِزُها. وأمثِّل لك بامرئ القيسِ، فإنَّ ذلكَ ظاهرٌ في شِعرِه. وقد قالَ:

كـــأنَّ دمـــاءَ الهاديـــاتِ بنحـــرِهِ عُصـــارة حِنَّـــاء بشَـــيبٍ مرجَّـــلِ

وقال:

كـــأنَّ دمـــاءَ الهاديـــاتِ بنحـــرِهِ عُصـــارة حِنّـــاء بشـــيبٍ مفـــرَّق

وقال:

لـــه أيطـــلا ظبـــيٍ وســـاقا نعامـــةٍ وإرخـــاءُ سِرحـــان وتقريـــبُ تتفـــلِ

وقال:

لـــه أيطـــلا ظبـــيٍ وســـاقا نعامـــةٍ وصـــهوةُ عَـــيرٍ قـــائِمٍ فـــوقَ مَرْقـــبِ

وقالَ:

قعـدتُّ وصـحبتي لـه بـينَ ضـارجٍ وبـــين العُـــذيب بُعـــد مـــا متأمَّـــلِ

وقال:

قعـدتُّ وصـحبتي لـه بـينَ ضـارجٍ وبـــين تـــلاعِ يثلـــث فـــالعَريضِ

وهو أمرٌ لم يستطِع ابنُ مالكٍ أن يسترَه بلُطفِ الصَّنْعةِ ودِقَّة الحِيلةِ، فنمَّ عليه ووشَىٰ به. وسأسوقُ لكَ شواهِدَ علىٰ ذلك.

قالَ:

أخِـي حسـبتُك إيَّـاه وقـد مُلِئـت أرجاءُ صدرِك بالأضـغانِ والإحَـنِ

فقولُه: (وقد ملِئت أرجاءُ صدرِك) لهُ نظائِرُ، منها قولُه:

لبـئس المـرءُ قـد مُلـئ ارتياعـا ويـأَبىٰ أن يراعـي مـا يُراعَـىٰ

وقولُه:

علامَ ملئتَ الرعبَ والحربُ لم تقـد لظاها ولم تُستَعمل البِيضُ والسُّمْرُ

وقولُه:

مُلئـتَ رعبًـا وقـومٌ كنـتَ راجيَهم لمـا دهمتُـك مـن قـومي بآسـادِ

وقولُه:

لـنحنُ الألَىٰ قلـتم، فـأنَّىٰ مُلِئـتمُ برؤيتِنـا قبـل اهـتمامٍ بكـم رُعبَـا

وقد رأيتَ تَكرارَ كلمة (الرعب) مع (الملْء) أيضًا.

وقالَ:

من يُعنَ بالحمـدِ لم ينطِـق بـما سَـفَهٌ ولا يحِد عـن سـبيلِ الحِلْـم والكَـرَمِ

فقولُه: (يُعنَ) من ألفاظِه التي يكثِرُ تَكرارَها معَ نُدرتِها في الشِّعر القديمِ! وإنَّك لتمرُّ بآلافِ الأبياتِ فلا تلقَىٰ لها ذِكرًا! ومن ذلك قولُه:

لا تُعنيَنَّ بما أسبابُه عسُرت ... فلا يدي لامرئٍ إلا بما قُدِرا

وقولُه:

بما عُنيتَ به من سؤددٍ ونَدىٰ ... يحيا أباك رهينَي مِيتةٍ وبِلَىٰ

وقوله:

لقد حازَ من يُعنىٰ به الحمدَ إن أبَىٰ ... مكافأةَ الباغينَ والسُّفهاءِ

وقولُه:

إن تُعنَ نفسُك بالأمرِ الذي عُنِيَت ... نفوسُ قومٍ سمَوا تظفَر بما ظفِروا

وقولُه:

إذا كنتَ معنيًّا بجودٍ وسؤددٍ ... فلا تكُ إلا المُجمِلَ القولَ والفِعْلا

وقولُه:

وإن امرأ لم يُعنَ إلا بصالحٍ ... لغيرُ مُهينٍ نفسَه بالمطامعِ

وقولُه:

وفاقًا بني الأهواءِ والغَيِّ والونَىٰ ... وغيرُك معنِيٌّ بكلِّ جميلِ

وقولُه:

لعمري ليُجزَىٰ الفاعلون بفعلِهم ... فإياك أن تعنَىٰ بغيرِ جميلِ

وقد رأيتَ أيضًا تكرارَ كلمة (جميل) بعد كلمة (تُعنَىٰ).

وقولُه:

لم يُعــــنَ بالعليـــاءِ إلا ســـيِّدا

وقولُه:

مـــا دامَ معنيًّـــا بـــذكرٍ قلبَـــه

وأما (الحمد) فهو لفظٌ كثيرُ الذِّكرِ في أبياتِه، وكذلكَ (الحِلم) و(الكرم). ولا حاجةَ لإيرادِها خشيةَ الإطالة.

وقولُه: (سبيلِ الحِلْم والكرمِ) قد كرَّره أيضًا إلا أنَّه جعلَ مكانَ (الحِلْمِ) (المجدَ)، قالَ:

دمتَ الحميـدَ، فـما تنفـكُّ منتصِـرًا   علىٰ العِـدا في سـبيلِ المجـدِ والكَـرَمِ

علىٰ ما في ذلك من ركاكةٍ ظاهرةٍ وسذَاجةٍ في المعنىٰ.

وقولُه:

(دمتَ) من ألفاظِه في الدعاءِ. ومن ذلك قولُه:

دامــنَّ ســعدُكِ إن رحِمــتِ متــيَّمًا   لــولاكِ لم يــكُ للصــبابةِ جانِحــا

و(الحميد) مشتقٌّ من (الحمدِ). وهو من الألفاظِ الكثيرةِ الدورانِ في هذه الأبياتِ كما ذكرنا.

وقولُه: (تنفكُّ) له نظائرُ عِدَّةٌ في هذه الأبياتِ معَ قلتِها في شِعر مَن يُحتجُّ به. ومن ذلك قولُه:

إذا قلتُ: علَّ القلبَ يسلوُ، قيِّضت هــواجسُ لا تنفـكُّ تغريـه بالوجـدِ

وقولُه:

وقد علِموا ما هُنَّ كهْـي، فكيـفَ لي ســـلوٌّ ولا أنفـــكُّ صَـــبًّا متـــيَّما

ولعلَّك لاحظتَ أيضًا كلمة (يسلو) و(سلوّ).

وقولُه:

أمــا النِّســاءُ فــأهوىٰ أيَّهــن أرىٰ للحـبِّ أهـلاً، فـلا أنفـكُّ مشـغوفا

مع ما في هذا المعنَىٰ من البرودةِ والسُّخفِ.

وقولُه:

واثقـــتُ ميَّـــة لا تنفـــكُّ ملغِيـــةً قـولَ الوشـاةِ، فـما ألغـت لهـم قِـيلا

وقولُه: (منتصِرًا) من ألفاظِ معجَمه التي يكرِّرها. ومنه قولُه:

بنصرِكم نحـن كنـتم ظـافرينَ وقـد أغرَىٰ العِدا بكم استسلامُكم فشَـلا

وتأمَّلْ فسُولةَ هذا البيتِ وسوءَ نظمِه!

وقولُه:

لمــا رأَىٰ طــالبُوه مُصــعَبًا ذُعِــروا وكـاد لـو سـاعَد المقـدورُ ينتصِـــرُ

وقولُه:

لـولا زهـيرٌ جفـاني كنـتُ منتـــصِرًا ولم أكـن جانحًـا للسّـلم إذْ جنَحـوا

وقولُه في هذا البيتِ (جفَاني) من الألفاظِ المكرَّرةِ، كقولِه:

وإن تجفُــه يومًــا فلــيس مكافئًــا فيُطمِعَ ذا التزويرِ والوشيِ أن يُصغِي

وقولِه:

جفُـوني ولم أجـفُ الأخـلاءَ، إنَّنـي لغــيرِ جميــلٍ مــن خلــيلي مهمِــلُ

و(الأخلاء) ومشتقاتُها كثيرةٌ جِدًّا في أبياتِه هذه.

وقولُه: (جانحًا للسّلم) قد كرَّره في قولِه:

أذلاًّ إذا شــبَّ العِــدا نــارَ حــربِهم وزهــوًا إذا مــا يجنَحُــونَ إلى الســلمِ

وقولِه:

لا يَغــــرنَّكم ألاءِ مـــــن القـــــو مِ جُنــوحٌ للســلمِ، فهْــو خِــداعُ

وقولِه:

كي تجنَحـونَ إلى سـلمٍ ومـا ثُئـرت قـتلاكمُ ولظَـى الهيجـاءِ تضــطرِمُ

وذكرَ (الجُنُوح) في قولِه:

لزِمنــا لــدن ســالمتمونا وفــاقَكم فـلا يـكُ مـنكم للخـلاف جُنُـوحُ

وقد مرَّ بك أيضًا قولُه: (يك للصبابة جانحا).

و(السّلم) و(الحرب) و(الموالي) و(العِدا) من الألفاظِ التي يُكثِر من تَردادِها في هذه الأبياتِ.

ومن ذلك أيضًا وَلوعه بكلمةِ (مولَع) مع قلةِ ورودِها في الشِّعر القديمِ الذي يُحتَجُّ به، فمن ذلك قولُه:

خُمــولاً وإهمــالاً وغــيرُك مولَــعٌ بتثبيــتِ أسـبابِ الســيادة والمجـدِ

ومرَّ بك أيضًا تَكرار (الإهمالِ) في قوله: (لغير جميلٍ من خليلي مهمِلِ) مع أنك لا تكادُ تجِدها في شِعر مَن يُحتجُّ به بهذا المعنَى. كما كرَّر (الخمول) في قولِه:

رأيتُـك أحييـتَ النَّـدَى بعـد موتِـه فعاشَ الندى من بعد أن هو خامِـلُ

وقولُه:

تُمَــلُّ النــدامى مــا عــداني لأننــي بكــلِّ الــذي يهــوَى نــديمي مولَــعُ

ولا يخفَى عليكَ نُزورَةُ (لأنَّ) في الشعر القديم وشيوعُها لدى المتأخِّرين.

وقولُه:

لغـير مغتـبِطٍ مغـرًى بطَـوع هـوًى ونــادِمٍ مولَــعٍ بــالحزْم والرشَــدِ

وقولُه:

إذا كنتَ تهوَى الحمدَ والمجدَ مولَعًا بأفعــالِ ذي غَــيٍّ فلســتَ براشــدِ

وقولُه:

حبَّــذا الصــبرُ شــيمةً لامــرئٍ را مَ مبــــاراةَ مولَــــعٍ بالمعــــالي

ومن ذلك أيضًا لفظُ (ألغَى)، فإنه من لوازِمه مع أنك لا تكادُ تجِده في شِعر مَن يُحتجُّ به. وانظر قولَه:

خبـيرٌ بنـو لِهـبٍ، فـلا تَـكُ مُلغيًـا مقالَــةَ لِهبِــيٍّ إذا الطــيرُ مــرَّتِ

وقولُه:

يهولــك أن تمــوتَ وأنــتَ مُلــغٍ   لمــا فيــه النَّجــاةُ مــن العــذابِ

وقولُه:

فتًى هـو حقًّـا غـيرُ مُلـغٍ فريضـةً   ولا يتخــذْ يومًــا هــواه خلــيلا

وقولُه:

ومــن يلـغِ أعقـابَ الأمـورِ فإنَّـه   جـديرٌ بهُلــكٍ آجِـلٍ أو معاجِــلِ

وقولُه:

وألــغِ أحاديــثَ الوشــاةِ، فقلَّــما   يحــاوِل واشٍ غــيرَ تغيــيرِ ذي وُدِّ

وقد مرَّ بك قولُه: (لا تنفكُّ ملغيةً) في بيتٍ سابقٍ.

وكذلك سائرُ ألفاظِه، فإنه لا يكادُ يخرج عن ذكرِ (الهوَىٰ) و(الشغف) و(الوشاية)، و(العذل) و(الحب) و(المودة) و(الصبابة) و(الرضا) و(اللطف) و(الإباء) و(البغي) و(الرجاء) و(الأمل) و(الخوف) و(الوقاية) و(الندىٰ) و(البذل) و(العطاء) و(الرفد) و(الجود) و(الغنَىٰ) و(الإذعان) و(الهوان) و(الأسىٰ) و(المكافأة) و(العاقبة) و(الرشد) و(الأمن) و(العون) و(النجدة) و(الخيبة) و(الطاعة) و(الطمع) و(الرحمة) و(النجاح) و(الظفر) و(الطِّيب) و(العيش) و(الحقّ) ومشتقاتهنَّ وأمثالهنَّ. وكلُّها كما ترَىٰ ألفاظٌ متقارِبةُ المعنَىٰ، وكلُّها أيضًا دالَّةٌ علىٰ معانٍ غيرِ حسيَّةٍ.

كما أنَّك تجِد في هذه الألفاظِ ما لا يقَع في كلامِ العرب الأوائلِ علىٰ ذلك الوجهِ كقولِه:

قلوبُكما يغشاهما الأمن عادةً   إذا منكما الأبطال يغشاهمُ الذعرُ

فقولُه: (عادةً) وإن كانَ لفظًا عربيًّا صحيحًا فإنَّ العربَ لا يضعُونَه هذا الموضعَ، وإنما هو من استعمال المتأخِّرين.

ومنها ألفاظٌ قلَّما وُجِدت في شِعرٍ جاهليٍّ أو إسلاميٍّ كقولِه:

أرضُنا اللتْ أوَتْ ذوي الفقر، والذلْـ   ـلِ، فآضُوا ذوي غِنًى واعتزازِ

فإنَّ كلمة (اعتزاز) من مَّا لا يكادُ يوجَد في شِعر مَن يُحتَجُّ به. وقد كرَّرَها مع لفظِ (الغِنَى) في قولِه:

ليسَ يَنفكُّ ذا غِنًى واعتزازٍ   كلُّ ذي عِفَّةٍ مُقِلٍّ قَنُوعِ

وقد مرَّ بكَ أن كلمة (ينفكّ) من لوازِمه أيضًا.

وكذلك قولُه:

أما عطاؤُك يابنَ الأكرمينَ فقد   جعلتَ إيَّاه بالتعميمِ مبذولا

و(التعميم) كلمةٌ مولَّدة في ما أعلَم. وهي كثيرةٌ في كلامِ المتأخِّرينَ.

وقولُه:

عيَّنتْ ليلةً فما زِلتُ حتَّى   نصفها راجيًا فعدتُّ يئوسا

و(عيَّن) لا يُعرَف استعمالُه في العصرِ الأوَّلِ بمعنَى (خصَّص) متعدِّيًا، وإنما يقال: (عيَّن عليه). وهو كذلك من مَّا لا يوجَد في شعرٍ صحيحٍ في ما أعلَم.

ولعلَّ في هذا المِقدارِ كفايةً، فمن كان فطِنًا لقِنًا طالبًا للحقِّ لم يحتَج إلىٰ أكثر من هذا، ومن كان غيرَ ذلك لم ينتَفِع بالقليلِ ولا بالكثيرِ.

❀ ❀ ❀

وأمَّا معاني الأبياتِ فإنَّ أكثرَها في بابِ الحِكمةِ من التنبيه علَىٰ الأخلاقِ الحسنةِ كالكرَم والشجاعةِ والوفاء والنَّجدة والدعوةِ إليها والزَّجرِ عن الأخلاقِ المستهجَنة كالخيانة والبخلِ ونحوِها. وهذا من مَّا يعرِّفُك آياتِ الوضعِ فيها لأنَّ الحِكمةَ لم تكن هي غرضَ العربِ الأوَّلَ، وليست هي قِوامَ أشعارِهم، وإنَّما كانُوا يفصِّلونَ بها كلامَهم، وكانُوا يَكرهُونَ أن يجعلُوا القصيدةَ كلَّها حِكمًا حتَّىٰ عابُوا بذلك سابقًا البربريَّ، وقالُوا في ما زعمَ أبو عثمانَ: (لو أن شِعْرَ صالح بن عبد القدوس وسابقٍ البربريِّ كانَ مفرَّقًا في أشعارٍ كثيرةٍ لصارت تلك الأشعارُ أرفعَ من مَّا هي عليه بطبقاتٍ ولصارَ شِعْرُهما نوادرَ سائرةً في الآفاقِ، ولكنَّ القصيدةَ إذا كانت كلُّها أمثالاً لم تسِرْ ولم تجْرِ مجرىٰ النَّوادرِ. ومتىٰ لم يخرجِ السَّامعُ من شيءٍ إلىٰ شيءٍ لم يكن لذلك عنده موقعٌ) [البيان والتبيين ١/ ١٧٩].

ثمَّ هم علَىٰ ذلكَ ينبِذونَ بالحِكمةِ نَبذًا ويُخرِجُونها مُخرَجَ الكنايةِ والإيماءِ كقولِ زهيرِ بنِ أبي سُلمَىٰ:

فما كانَ مِن خيرٍ أتَوه فإنَّما ... توارَثَه آباءُ آبائِهم قبلُ
وهل يُنبِت الخَطِّيَّ إلا وَشيجُه ... وتُغرَس إلا في منابتِها النَّخْلُ

وربَّما ذيَّلوا بها البيتَ من الشِّعر كقولِ الحطيئة:

نزورُ فتًىٰ يُعطِي علىٰ الحمدِ مالَه ومن يُعطِ أثمانَ المحامِدِ يُحمَدِ

وقلَّما أفردُوا لها بيتًا. ومن ذلكَ قولُ امرئ القيس:

إذا المرءُ لم يَخزُن عليه لسانَه فليسَ علىٰ شيءٍ سِواه بِخَزَّانِ

ولا يستحِبُّونَ أن يجبَهُوا بها المخاطَب من طريقِ الأمرِ أو النَّهي خلافًا لما تراه في أبيات ابنِ مالكٍ من نحو قولِه:

تعلَّمْ شِفاءَ النفس قهرَ عدوِّها فبالغْ بلُطفٍ في التحيُّلِ والمكرِ

وقولِه:

غيرُ لاهٍ عِداكَ، فاطَّرِحِ اللَّهْـ ـوَ ولا تغترِرْ بعارضِ سِلْمِ

إذْ كانَ ذلكَ باعثًا علىٰ نفورِه وأنَفتِه، وهو بعدُ مجانِبٌ لطبيعةِ الشِّعر القائمِ علَىٰ اللمحةِ الدالَّة والكنايةِ الخفيَّة وعلىٰ لُطفِ التأتِّي والإقناعِ.

فهذا مذهبُ الشُّعراءِ الأوائلِ في وضعِ الحِكَمِ، وهذه سبيلُهم التي يسلُكُونَ. ولربَّما تصفَّحتَ القصائِد الطِّوالَ فلا تجِد من أبياتِ الحِكمة إلا النَّزْرَ القليلَ. وهذه شواهِد سيبويهِ مختلِفة الأغراضِ متنوِّعة المعاني، فهذا يصِف ناقتَه بقولِه:

تنفِي يداها الحصَىٰ في كلِّ هاجِرةٍ نفيَ الدنانيرِ تنقادُ الصياريفِ

وهذا يمدحُ قومَه بقولِه:

بنـــي أســـدٍ هـــل تعلَمـــونَ بلاءَنـــا   إذا كـــانَ يومًـــا ذا كواكـــبَ أشـــنَعا

وذلك يرثِي بقولِه:

لمـا أتَـىٰ خـبرُ الـزّبيرِ تضعضـعتْ   سـورُ المدينـة والجِبـالُ الخُشَّـعُ

وهذا يتوجَّع بقولِه:

أصـبحتُ لا أحمِـل السِّـلاحَ ولا   أملِـك رأسَ البعـيرِ إن نفـرَا

وإذا كانَت أبياتُ الحِكمة في الشعر القديم من القِلَّة بحيثُ علِمتَ فينبغي إذن أن تكونَ شواهِدها أقلَّ من شواهِد غيرِها كما هو مقتضَىٰ التناسُب، فكيفَ صارَت هي أكثرَ أبيات ابن مالكٍ؟

وأينَ ذهبت أغراضُ الشِّعر الأخرَىٰ؟

وما لَنا لا نجِد في هذه الأبياتِ ما يمثِّل حياةَ العربِ وألوانَ معيشتِهم ومختلِف أحوالِهم؟ وكيفَ لم نرَ فيها ذِكرًا لإبلِهم وخيلِهم ووقائعِهم وأسماءِ قبائلِهم ورجالِهم كما في شواهِد النُّحاةِ الصحيحة؟

علَىٰ أنَّ في هذه الأبياتِ كثيرًا من المعاني الإسلاميَّة كذكرِ الجنَّة والنَّار والحِساب والقدَر وغيرِها. وهذا ما لا يُعهَد في الشِّعر القديمِ الموثوقِ بصِحَّتِه، وإنَّما تجِد ذلك عندَهم قليلاً مفرَّقًا، وأكثرُه في الشِّعر الإسلاميِّ. ومنه قولُه:

أعوذ بربِّ العـرشِ مـن فئـةٍ بغَـت   عـليَّ، فـما لي عـوضُ إلاهُ نـاصِرُ

وقولِه:

ولو مثل تربِ الأرضِ دُرًّ وعسجدًا   بــذلتُ لوجــه الله كــانَ قلــيلا

وقولِه:

ألا لـيس إلا مـا قــضَىٰ الله كـائنٌ   ومـا يسـتطيع المـرءُ نفعًـا ولا ضرّا

وقولِه:

لا تـرجُ أو تخـشَ غـيرَ الله، إن أذًىٰ   واقيكَــه الله لا ينفــكُّ مأمونــا

كما أنَّ معظَم معاني هذه الأبياتِ في الغايةِ من السقوطِ والغثَاثةِ!

ودونَك مثَلاً قولَه:

مـا شـاءَ أنشـأ ربِّي، والـذي هـو لم   يشـأ فلسـتَ تـراه ناشـئًا أبـدا

وهل هذا إلا كقولِ الآخَر:

عجَـبٌ عجَـبٌ عجَـبٌ عجَـبُ   بقــرٌ تمــشي ولهــا ذنــبُ

ولهــا في بُزبزِهــا لــبَنٌ   يبــدو للنــاس إذا حلبُــوا

وقولَه:

دُرِيتَ الوفيَّ العهدِ يا عروَ، فـاغتبِط   فــإن اغتباطًــا بالوفــاءِ حَميــدُ

يريدُ أن يقولَ لهذا المسمَّىٰ بعروةَ: أنت وفيٌّ بالعهدِ، فافرحْ، فإنَّ الفرح بالوفاءِ أمرٌ محمودٌ.

فهل رأيتَ أسخفَ من هذا المعنىٰ؟

وقولَه:

غـيلانُ ميَّـةَ مشـغوفٌ بهـا هـو مـذ بــدَت لــه، فحِجــاه بــان أو كرَبــا

يريدُ أن يقول: إن ذا الرمة مشغوفٌ بميَّة، ولكنَّه لا يدري أذهبَ حجَاه من شغفِه بها أم كادَ يذهب، فتورَّع من أن يقطَعَ بأحدِهما!

وهذه الأبياتُ كما ترَىٰ نظمٌ ميِّتٌ لا روحَ فيه، ولا يمكِن أن تخرجَ من فمِ شاعرٍ.

ومن الدليلِ أيضًا علىٰ اختلاقِ هذه الأبياتِ أنَّ كلَّ بيتٍ مِنها مستقِلٌّ بنفسِه، لا يحوِج فَهمُه إلىٰ قراءةِ ما قبلَه ولا ما بعدَه. وهذا ينبئك أنَّه وُضِعَ فَرْدًا وليس بمنتزَعٍ من قصيدةٍ. وإذا نظَرت في شواهدِ النَّحْو الصحيحة كشواهدِ سيبويهِ مثَلاً فربَّما أعياك فهمُ البيتِ منها إلا بقراءةِ البيتِ الذي قبلَه أو الذي بعدَه. وذلك كبيتِ أبي ذؤيبٍ الهذليِّ الذي أنشدَه:

قــلَىٰ دينَــه واهتــاجَ للشــوقِ، إنَّهــا علىٰ الشـوقِ إخـوانَ العـزاءِ هَيُـوجُ

فإنَّك لا تفهَم معناه حتَّىٰ تقرأ البيتَ الذي قبلَه:

ليــاليَ سُـعدَىٰ لـو تـراءَت لراهــبٍ بدومــــةَ تَجْـــرٌ عنــــدَه وحجـــيجُ

وهذا كثيرٌ شائعٌ.

❁ ❁ ❁

وبعد،

فقد فرغنا الآنَ من ذكرِ الحججِ والأدلَّة بعدَ أن طالَ ذلك وامتدَّ حتَّىٰ خشِينا أن نكونَ قد أضجرنا القارئَ وأملَلْناه. وما ذاكَ من تعذُّرِ حُجَّةٍ ولا مِن

طولِ بَحثٍ، ولكنَّ الشيءَ إذا كانَ سَهْلاً واضِحًا وبيِّنًا ناصِعًا لم تنشَط النفسُ للإبانةِ عنه والاحتجاج له وبسطِ القولِ فيهِ، وكانَت مئونتُه أشدَّ من مئونةِ الصَّعبِ المعضِل.

وإني أحسب أنَّ القارئَ الكريمَ قد أقرَّ بهذا القولِ، ولكنَّه يأبَىٰ أن يُلزِمَ ابنَ مالكٍ بذلك ذنبًا أو يُلحِقَه عيبًا، ويقولُ: إنَّما أرادَ بذلكَ الاستئناسَ والتمثيلَ، ولم يدَّع أنَّ هذه الأبياتَ من الشِّعر الذي يُحتَجُّ به.

وأقولُ:

ودِدنا ذاكَ، ولكنَّ ابنَ مالكٍ وإن كانَ بريئًا من الكذبِ الذي رمَاه بهِ البدريُّ فليسَ بريئًا من التدليسِ. والتدليسُ هو استِعمالُ الألفاظِ الموهِمةِ ليَظنَّ المخاطَبُ غيرَ الواقِع. وإنَّما كانَ مدلِّسًا لأنَّه لمَّا وضَع هذه الأبياتَ لم ينسُبها إلىٰ نفسِه بقولِه: (وقلتُ)، وإنَّما نسبَها إلىٰ (الشَّاعر) ونسبَ بعضَها إلَىٰ (الطائيِّ) وإلَىٰ (رجلٍ من العربِ) ليوهِمَ القارئَ أنَّ قائلَها من أهلِ الاحتِجاجِ حتَّىٰ بلغَ من تدليسِه ما تَراه في هذه الأمثِلة:

١- أنشدَ ستةَ أبياتٍ ثلاثةٌ منها هو واضِعها، ثم قال: (والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنعِ مثلِ هذا. والصحيح جوازه لوروده عن العرب في الأبياتِ المذكورةِ، وغيرها) [شرح التسهيل ١/ ١٦١]. والأبياتُ المذكورة منها ما لا حُجَّة فيه. ومن أجلِ أن ينصُرَ مذهبَه وضعَها وأوهَم القارئَ أنَّ ذلك كلَّه ورادٌ عن العربِ الذين يُحتَجُّ بهم. ووجهُ التدليسِ أن يكونَ قد أرادَ بالإشارةِ بـ(هذه) الأبياتَ الثلاثةَ أو يكونَ أرادَ أنَّها جميعًا واردةٌ عن العربِ

لأنَّه داخِلٌ فيهم، فاستعمَل الألفاظَ المحتمِلةَ ليُلقِيَ في رُوع القارئ أنَّ هذه الأبياتَ كثيرةٌ. ولعلَّ القارئَ لو علِمَ أنَّها ثلاثةٌ لاستقلَّها ورغِبَ عن مذهبِه الذي خالفَ به النحويِّينَ جميعًا إلا أبا الفتحِ.

٢- قالَ: (ومن استعمال «اللتْ» قولُه:

أرضُنا اللَّتْ أوَت ذوي الفقرِ والـذلْ   لِ فآضـــوا ذوي غنًـــىٰ واعتـــزازِ)

[شرح التسهيل ١/ ١٩٠].

فيَظنُّ القارئُ أن المرادَ استِعمالُ العربِ الأوائلِ الذينَ يُحتَجُّ بهم.

٣- قالَ مرجِّحًا مسألةً من المسائل: (لأن ذلك ثابتٌ بالقياس والسماع... وأما السماع فمِنه قول حسانَ... ومنه قول بعض الطائيين:

مـا الـذي دأبـه احتيـاط وحـزمٌ   وهـــواه أطـــاعَ يســـتويان)

[شرح التسهيل ١/ ٢٣٥].

وهذا البيت الذي نسبَه إلىٰ بعض الطائيين إنما هو من وضعِه!

٤- قالَ: (وأما أبو الحسن الأخفش فيرىٰ ذلك حسنًا. ويدل علىٰ صحة استعمالِه قولُ الشاعر:

خبـيرٌ بنـو لِهـب، فـلا تـكُ ملغيًـا   مقالـــةَ لِهبـــيٍّ إذا الطـــيرُ مـــرَّتِ)

[شرح التسهيل ١/ ٢٧٣].

فانظر كيفَ جعلَ الدليلَ علىٰ صِحة الاستِعمالِ بيتًا من وضعِه هو!

٥- قالَ: (ومن حججِ البصريين قولُ الشاعر:

خـــيرًا المبتغيـــه حـــازَ، وإن لم   يقــضَ فالسـعي بالرشـاد رشـادُ)

[شرح التسهيل ١/ ٣٠٣].

وهذا البيتَ الذي زعمَ أنه من حججِ البصريِّين إنما وضعَه هو!

٦- قالَ: (والتزَمَ الزمخشري كون مجرورها [يعني حتَّىٰ] آخرَ جزء أو ملاقيَ آخر جزء. وهو غير لازم. ومن دلائل ذلك قول الشاعر:

إن سـلمىٰ مـن بعـد يـأسيَ همَّـت   لوصـال لـو صـحَّ لم يبـقِ بوسـا

عينـت ليلـة فـما زلـتُ حتَّـىٰ   نصـفِها راجيًـا، فعـدتُّ يئوسـا)

[شرح التسهيل ٣/ ١٦٨].

وهذان البيتانِ اللذانِ جعلَهما دَليلاً إنما هما من وضعِه. وذلكَ لينصرَ مذهبَه ويبطِل قولَ الزمخشريِّ!

٧- قالَ في (الكافية الشافية):

كقــولِ بعــضِ الفصــحاءِ منشِــدا   لم يُعــــنَ بالعليــــاءِ إلا ســــيِّدا

ولا يُعرَف أحدٌ أنشدَ هذا البيت قبلَه، وإنَّما هو الذي اختلَقَه وأنشدَه! وقد ذكرَ بعدَه في الشرح:

ولا شــجَا ذا الغــيِّ إلا ذو هــدىٰ

واستشهدَ في الموضعِ نفسِه بأبياتٍ من الرجزِ موضوعةٍ أيضًا، منها:

وإنـــما يـــرضِي المنيـــبُ ربَّـــهُ

مـــا دامَ معنيًّـــا بـــذِكرٍ قلبَـــهُ

وسِمةُ الوضعِ علىٰ هذه الأبياتِ بيِّنةٌ من جهةِ اللفظِ والمعنَىٰ. وإذن فهل كانَ ابنُ مالكٍ علىٰ هذا القدرِ من الاعتدادِ بنفسِه؟ وهل كانَ يعتقِد أنَّه من الفُصحاءِ الذين تؤخذ عنهم اللُّغة كالعجَّاج ورؤبةَ؟ لا ندرِي، فللنفوسِ أسرارُها ودفائِنُها!

وليسَ أدلُّ علىٰ بُطلانِ من قالَ: إنَّه أرادَ بذلكَ التمثيلَ والاستئناسَ أنَّ جميعَ مَن أتَىٰ بعدَه كانوا يظنُّون أنَّ هذه الأبياتَ من كلامِ العربِ الذينَ يُحتَجُّ بهِم، فهذا أبو حيَّانَ يجتهِدُ في (التذييل والتكميل ١/ ٢٤٣) في توجِيه بيتٍ وضعَه ابن مالكٍ، وهو:

خليلَيَّ مـا إن أنـتما الصـادقا هـوًىٰ إذا خِفـتُما فيـه عَـذولاً وواشـيا

قالَ أبو حيَّانَ: (ولا حُجَّة في هذا البيت علىٰ ما زعمه المصنف من أن النون حُذِفت لتقصير الصِّلة لأنه يجوز أن تكونَ حُذفت للإضافة فيكون هوًىٰ مخفوضًا بإضافة اسم الفاعلِ إليه...). ولو عَلِم أنَّ ابنَ مالكٍ هو واضِع هذا البيتِ الذي شغلَ نفسَه بتأويلِه لما قصَّر في تقريعِه ولما هابَ استسقاطَ كتبِه كلِّها لأنَّ التدليسَ خَصلةٌ ذَميمةٌ وخَلَّةٌ قبيحةٌ. وهو من مَّا يقدَح في تمامِ الأمانةِ وكمالِ الثِّقَة. ومَن تلبَّسَ به فقد أضاعَ الوِلاية التي جُعِلَ إزاءَها، وخاصَّةً إذا أدَّىٰ ذلك إلىٰ جَلْبِ مغنَمٍ أو دَفعِ مَغْرَمٍ كنصرةِ مذهبٍ أو إسكاتِ خَصْم أو

تكثُّرٍ بالسَّماعِ. علىٰ أنَّ الحقَّ وإنْ خفِي علىٰ بعضِ النَّاسِ في بعضِ الأزمانِ فإنَّه لا يخفَىٰ علىٰ كلِّ النَّاسِ في كلِّ الأزمانِ!

ومهما تكنْ عندَ امرئٍ من خليقةٍ وإن خالَها تخفَىٰ علىٰ النَّاسِ تُعلَمِ

وإذا كانَ ابنُ مالكٍ كما ذكرنا، وكانَت تُهَمةُ الوضعِ عليه ثابِتةً فكَمْ عِدَّةُ الأبياتِ التي وضعَها؟ وهل هي كما ذكَر البدريُّ؟

لعلَّ ما ذكرَه البدريُّ مقارِبٌ للصَّوابِ، ولكنَّه لعجَلتِه وقلَّة تثبُّتِه يتَّهِم ابن مالكٍ بالكذبِ في ما نسبَه إلىٰ أحدٍ بعينه من ما لم يجِده في مصدَر قبلَه كالأبياتِ التي نسبَها إلَىٰ حسَّان ومعاويةَ وابن أبي كاهلٍ وحُميد بن ثَور، وفي ما نسبَه إلَىٰ بعضِ العلَماءِ كأبي الحسن الأخفش وأبي علي الفارسي وابن طاهرٍ وغيرِهم. وابن مالكٍ كما ذكرتُ ليس بكذَّابٍ وإنْ كان مدلِّسًا. وعَددُ الأبياتِ التي وضعها ابن مالكٍ كما أحصاها البدريُّ ستُّ مئةٍ وستةٌ وتسعونَ بيتًا. فإذا أسقطنَا منها ما نسبَه ابن مالكٍ إلىٰ شخصٍ بعينِه وما ذكرَ أن بعضَ العلماء أنشدَه وأبياتًا زعمَ البدريُّ أنَّها لم ترِد في مصدرٍ قبلَ ابن مالكٍ وقد ورَدت، ثمَّ ألحقنَا بها ما لم يُدخِله في الحِسبةِ كقولِ ابن مالكٍ:

يهولُك أن تموتَ وأنت مُلغٍ لما فيه النَّجاةُ من العذابِ

كانَت عِدَّتُها في ما أقدِّر نحوًا من ستِّ مئةِ بيتٍ وخمسينَ بيتًا قد تنقص عن ذلك، وقد تَزيدُ. واستقصاؤها علىٰ وجهِ الدقَّة والاستيعابِ يحتَاج إلىٰ بحثٍ آخَرَ مفصَّلٍ.

ومِن الأبيات التي غابَ عن البدريِّ موضعُها في الكتبِ التي قبلَ ابن مالكٍ علىٰ سبيلِ التمثيلِ، وليس علىٰ سبيلِ الحصر:

١- ما أنشدَه ابن مالكٍ عن أبي علي الفارسيِّ:

إنَّ ابــن أحــوصَ معــروفٌ، فبلِّغْــه   في ســاعديهِ إذا رامَ العــلا قِصَــرُ

قالَ البدريُّ: (وهذا البيتان [يريدُ هذا البيتَ، وبيتًا ذكَرَه قبلَه] من ما صنعَه هو، ولم يردا في أي مصدر قبله).

قلتُ:

بل وردَ قبلَه، فقد ذكرَه ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) في (المحتسب) وغيرُه. وذكرَ ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ) في (ضرائر الشعر) أن أبا علي الفارسيَّ (ت ٣٧٧ هـ) أنشدَه.

٢- اتَّهم البدريُّ ابن مالكٍ بأنه وضعَ هذا البيت الذي نسبَه إلىٰ ابن طاهر (ت ٥٨٠ هـ) في تعليقه علىٰ كتاب سيبويه:

ولــيس بمعيينــي وفي النــاس مُمتــعٌ   صـــديقٌ إذا أعيــا عــليَّ صـــديقُ

بحجَّة أنه لم يرِد في أي مصدر قبله.

وبلَىٰ، قد ذكرَه ابن عصفور في (ضرائر الشِّعر) و(شرح جمل الزجاجي) كما أفاد محقِّق (التذييل والتكميل) حسن هنداوي.

٣- زعمَ أنه وضعَ أيضًا قولَه:

لإِن كـــان حبِّيـــك لي كاذبًـــا   لقـــد كـــان حُبِّيــك حقًّــا يقينــا

وقد ذكر حسن هنداويّ أنه في شرح الحماسة للأعلمِ الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ).

٤- زعمَ أن ابن مالك وضعَ هذا البيت:

مـــن القـــوم الرســـولُ الله مـــنهم　　　لهـــم دانـــت رقـــابُ بنـــي مَعَـــدِّ

وأنه (ليس ثَمّ ما يدل علىٰ جواز دخول «أل» علىٰ الجملة الاسمية غير هذا الشاهد)، وذكرَ أنه (يجب أن تحذَف هذه المسألة من كتب النحو). وهذا جزمٌ قبلَ التحقُّق! فقد روَىٰ هذا البيتَ الزجاجيُّ (ت ٣٤٠ هـ) في (اللامات)، ورواه أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) في (الإنصاف) مع اختلاف في رواية العجُز.

٥- زعمَ أيضًا أنه وضعَ قولَه:

إن النجـاةَ إذا مـا كنـتَ ذا بصَـــرٍ　　　مـن جانـب الغَـيِّ إبعـادٌ وإبعـادُ

وهذا البيت روَاه أبو علي القالي (ت ٣٥٦ هـ) في (أماليه) برواية:

إن النجــاء إذا مـــا كنـــتَ في نفـــرٍ　　　مـــن أجَّـــة الغـــيِّ إبعـــادٌ فإبعـــادُ

وهو للأفوه الأوديِّ. ولعلَّ اعتمَاد البدريِّ علَىٰ أقراصِه خدعَه عن الوقوع علىٰ هذا البيت لاختلافِ روايتِه.

٦- زعمَ أيضًا أنه وضعَ قولَه:

مـــن اللـــواتي والتـــي والـــلاتي

يــــزعمن أني كــــبِرت لــــداتي

وقد روَاه أبو عبيدة (ت ٢٠٩ هـ) في (مجاز القرآن) وغيرُه.

٧- زعم أيضًا أنَّ ابن مالك وضعَ بيتًا نسبَه إلىٰ أمية بن أبي عائذ الهذلي، وهو:

فهل لك أو من والد لك قبلنا ... يوشِّح أولاد العِشار ويفضلُ

وهذا البيت ثابِتٌ في (شرح أشعار الهذليين) للسكَّريِّ (ت ٢٧٥ هـ).

٨- زعمَ أنَّه وضعَ بيتًا، ونسبَ إلىٰ ثعلب (٢٩١ هـ) أنه أنشده، وهو:

واهٍ رأبتُ وشيكًا صدْعَ أعظُمِه ... وربَّه عطبًا أنقذتُ من عطَبِهْ

وقد صدَق ابن مالكٍ في هذا، فقد ذكر أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) في (الزاهر في معاني كلام الناس) أنَّ أبا العباس ثعلبًا أنشدَهم هذا البيت. ورواه أيضًا أبو منصور الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) في (التهذيب) عن أبي الهيثم الرازيِّ (ت ٢٧٦ هـ).

٩- نسبَ ابن مالك بيتًا لحُميد بن ثور، وهو:

وأمات أطلاء صغار كأنها ... دمالج يجلوها لتنفق بائعُ

وكذَّبَه البدريُّ في هذا بحجَّة أنه لا يوجَد في مصدر قبلَه. وبلَىٰ، هو في (منتهىٰ الطلب) لابن ميمون (ت ٥٩٧ هـ).

١٠-قالَ ابن مالك: (... فمن ذلك ما أنشد الفارسي في التذكرة من قول الشاعر:

يحايي بها الجلْدُ الذي هو حازِمٌ ... بضربة كفَّيه الملا نفسَ راكبِ)

قالَ البدريُّ معلِّقًا علىٰ هذا: (ولم أجد ذكرًا لهذا البيت قبلَ ابن مالكٍ. وكتاب (التذكرة) لأبي علي الفارسي مفقودٌ. والراجح لديَّ أن البيت من مخترَعات ابن مالك).

قلت: إذا كانَ كتاب (التذكرة) مفقودًا الآنَ، فلمْ يكن مفقودًا في عصرِ ابن مالكٍ، ولم يزل العُلَماء يذكُرونَه وينقُلونَ عنه حتَّىٰ عصرِ عبد القادر البغداديِّ (ت ١٠٩٣ هـ)، حيث ذكرَه في (خزانة الأدب) من جُملةِ مراجعِه ونقلَ عنه، فحتَّىٰ لو كانَ ابن مالكٍ كذابًا كما زعمَ البدريُّ فلن يبلُغ به الحمقُ والغَباءُ أن ينسب إلىٰ كتابٍ معروفٍ في عصرِه ما ليس فيه لأنَّ بإمكانِ كلِّ أحدٍ أن يرجِعَ إليه فيقِف علىٰ كذبِه.

علَىٰ أنَّ هذا البيتَ قد أنشدَه أبو عليٍّ الحاتمي (ت ٣٨٨ هـ) في كتابيه (الرسالة الموضحة في ذكر سرقات أبي الطيب) و(حلية المحاضرة) ونسبَه إلىٰ ذي الرمة وذكرَ بيتًا قبلَه وبيتًا بعدَه.

وقد تمَّت هذه المقالةُ بحمد الله. وأرجو أن أكون قد أصبت ثُغْرةَ الحقِّ وسواءَ القصدِ علىٰ شِرعةٍ من العَدْلِ والإنْصافِ. والله الموفِّق.

نقض بحث (براءة ابن مالك)[1]

مِهادٌ

لم يكن في نيّتي حين نشرت كتابي (تدليس ابن مالك في شواهد النحو) قبل نحوٍ من سنتين أن أعاودَ القول في قضيّة ابن مالك (ت٦٧٢هـ) مرّة أخرىٰ، فقد طويتُ الكشحَ يوم إذٍ علىٰ أن يكونَ ذلك آخرَ عهدي بها لأنَّه خُيِّلَ إليَّ أني قد أودعتُه من الحججِ المفصَّلةِ والبراهين اللائحةِ ما ينطِقُ عنه ويَنضح دونَه. ولم أرَ حاجةً إلىٰ إغراق النّزع في الحجّة واستفراغ المَيعة في المجادلة إذ كانت القضية واضحةً في نفسي كلَّ الوضوح، وكنت أرىٰ (أنّ الحقّ مكتفٍ بظهوره مُبينٌ عن نفسِه مستغنٍ أن يُستدلّ عليه بغيرِه)[2]، وكنت أقدِّر أنّها ستكون كذلك عند عامّة من يطّلع علىٰ أدلّتها، فلمّا نُشِر الكتاب تناهت إليَّ بعض الاعتراضات والمنازعات والإشكالات في مسائلَ عِدّةٍ منه، أحدُها بحثٌ نُشر في مجلّة مجمع اللغة العربية علىٰ الشبكة العالمية عنوانه (براءة ابن مالك من التدليس وصناعة الشواهد الشعرية)[3] للدكتور رفيع السُّلَمي. وقد رأيتُ أن أجيب عنه لا لقيمتِه في نفسه، فما في البحثِ من قيمةٍ إلا أنّه صار كالقرار الذي ذكرَه الفرزدقُ بحيثُ انصبّت إليه أكثر الشبَه التي أدلَىٰ بها من سبقَه من

---

(١) نُشر في ٧/ ١٤٣٧هـ.

(٢) رسائل الجاحظ ٢/ ١٤٤.

(٣) العدد السابع من شهر رجب عام ١٤٣٦هـ بين صفحتي ١٤٩ و٢١٢.

المعترضين وزادَ عليها غيرَها، وحاولَ أن يكسوَه سِربالًا مزيَّفًا من الموضوعيةِ في التناولِ والنَّصَفِ في الطرحِ، وما بينَه وذلك غَوطٌ نفانِفُ ومهامهُ فِيحٌ.

وبعض هذه الشبَه والاعتراضاتِ قد يجوزُ علىٰ كثيرٍ من الناس لأنَّه ليس كلُّ من نظر في هذه القضيّة يجد الوقتَ والقدرةَ علىٰ التفتيش في أدلّتها وموازنة حجج الخُصماء والفحصِ عن صدقِها وصحّتها مع استعمال الرويّة وإنعام التأمُّل. فمن أجلِ هذا أزمعتُ الردَّ علىٰ هذا البحث منذ أشهرٍ خلَتْ، ولكني كلَّما هممتُ به عدتْ عوادٍ دونَ ذلك تَشعبُ إلىٰ أن وجدتُّ بعض السَّعةِ في الوقتِ والإقبالِ من النفس، فكتبتُ هذا الردَّ مجيبًا فيه عن جميعِ ما ذكرَه إلا نُتَفًا لا خطرَ لها تركتُها، وفرّقت جوابي علىٰ ثماني تعليقاتٍ.

وهذا أوانُ الشُّروع فيها.

والله الموفِّقُ.

التعليقة الأولى:

مناقشة بعضٍ ما في المقدِّمة

قال المتعقِّب[1]: (فلقد احترت حين رأيت كتاب «تدليس ابن مالك في شواهد النحو» للباحث فيصل المنصور لما عرفتُه وعرفه غيري عن ابن مالك من متانة الدّين وعلوّ المنزلة وظهور بركة علمه على أجيال متتابعة من العلماء وطلبة العلم ولصعوبة خفاء مثل هذا الأمر على العلماء المتعاقبين على كتبه عناية ودراية لبعد تواطئهم على عدم ذكر ذلك في مؤلفاتِهم).

والمآخذ على هذا الكلام:

١- أن مساق بيانه لمعرفته لابن مالكٍ يوهم أنه يثبِته معرفة ويقتلُه خبرًا إلى الحدِّ الذي تنتفي معه كلّ ريبةٍ أو شبهةٍ عنه. ولعمري أَن لو كان وإياه كنَدمانَي جَذيمة أو كنخلتَي حُلوانَ أو كان جارًا مصاقبًا له في حيٍّ واحد أربعين سنةً لجاز لهذه المعرِفة أن تُخيل ولتلك المعاشرة أن تُخلِف، فكيف وإنما عِوَله وعِوَلنا جميعًا في معرفة ابن مالك على ما نقله المؤرّخون والمترجمون، وهم يصدُقون ويكذِبون. وقد يبالغون في التزيّد، وقد يُسرفون في التحيّف. وكما نقلوا دلائل تُشعر بتديّن ابن مالك وصلاحه ووقاره نقلوا أيضًا أشياء قد توجب إن صحّتِ القَدْحَ فيه عند من يرسمون في أذهانهم صُورًا ملائكيّة

---

(١) ص١٥١.

مطهّرة للعلماء المتقدِّمين كالذي نقلَه عنه الصفديّ (ت٧٦٤هـ)[1] والسيوطي (ت٩١١هـ)[2]. وهم علىٰ كلّ حال إنما يحكمون علىٰ الرجل بما يرون من ظاهر أمرِه. وقد تخفىٰ عليهم دقائقُ أخلاقه وبواطن أحوالِه.

وعلىٰ أنّ من عادة الناس إذا ترجموا لعلَمٍ أو لغيرِ علمٍ أن يسهبوا في ذكر فضائله ويُخفوا عيوبَه ورديء أخلاقه. وقد نرَىٰ مثل ذلك إلىٰ اليوم إذ نجد في بعض الأعلام عيوبًا قادحةً يعرفها خواصّهم ودُخلاؤهم، فإذا ماتوا طُويت ولم يذكرها المؤبّنون لهم والمترجمون، فلو جاء بعد دهرٍ من يذكر عن المترجَم له، شيئًا من هذا لكُذِّب بحجّة أنه لو كان صدقًا لذكره من ترجموا له. ولولا أنّ كتب التاريخ قيّدت لنا نُبَذًا من زلّات العلماء لم يقع لأحد تصديق ذلك.

٢- أنه جعل متانة الدّين كالمانع من التدليس. وهذا غير صواب، فلو سلّمنا أن ابن مالك كان من أصلح الناس وأتقاهم – وهو من أهل الصلاح والتُّقىٰ في ما نحسب – فليس هذا بمانعٍ له من الوقوع في الخطأ والزلَل لأنه بشر يصيب ويخطِئ ويجوز عليه ما يجوز علىٰ غيره. وقد وقع في التدليس من نحسبُه أتقىٰ منه وأورعَ كالحسن البصري (ت١١٠هـ) وسفيان الثوري (ت١٦١هـ). وذلك من قِبَلِ أن التدليس قد يجري من الرجلِ علىٰ جهة التأويل لا علىٰ تعمّدِ الإفساد، فلعلّ ابن مالك اعتلّ لنفسه حين فعلَ ذلك بأنه

---

(١) الوافي بالوَفَيَات ٣/ ٢٨٨، ط إحياء التراث.

(٢) حسن المحاضرة ٢/ ٩٦، ٩٧، ط البابي الحلبي. وراجع أيضًا ما سيأتي في ص٧٩١.

لم يكذب لعدم مخالفتِه الواقعَ وأنه لن يجرّ ضررًا إلىٰ النحو إما لأنه يضع البيت وفي المسألة أبيات أُخَر قديمة فصيحة يُبنىٰ عليها الحكم وإما لأنه يرَىٰ أن القياس الذي قدَّمَه هو القاضي في المسألة لا البيت الذي وضعَه، فهو يعتدّ ذلك بمنزلة التمثيل وإن أخفَىٰ أنه قائله. وربّما يكون الحاملَ له علىٰ ركوبِ مثل هذا والتأوّلِ له هوًىٰ خفيٌّ في حبّ الإغراب والتفرّد عن غيرِه. والصالحون ليسوا بمعصومين من ذلك. وفي هذا يقول ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)[1]: (الرجل العظيم في العلم والدّين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلىٰ يوم القيامة أهل البيت وغيرهم قد يحصل منه نوع من الاجتهاد مقرونًا بالظنّ ونوعٌ من الهوىٰ الخفيّ فيحصل بسبب ذلك ما لا ينبغي اتباعه فيه وإن كان من أولياء الله المتقين).

٣- أنه جعل علوّ المنزلةِ كالمانع من التدليس! وليس لهذه الكلمة معنًىٰ إلا الحَشو والتهويل لأن علوّ المنزلة كيفما قلّبتَه وعلىٰ أيِّ وجه أدرتَه لا يمنع من التدليس سواءٌ أكان هذا العلوّ في علم أم جاه أم مال أم مُلك أم غير ذلك، بل قد يكون عالي المنزلةِ كافرًا فاجرًا وفاسقًا خبيثًا. وهذا بيِّن معلومٌ.

٤- أنه جعل ظهور بركةِ علمه علىٰ من بعده كالمانع من التدليس. وهذه قاعدةٌ جديدةٌ في الجرح والتعديل اخترعها هذا المتعقِّب، فعنده أن كلّ من ظهرت بركةُ علمِه واستفاد الناس منه فلا يصِحّ أن يقع منه التدليس. ويلزمه أن يمتنع أيضًا أن يوصفَ بما هو أشدُّ من التدليس كالكذب والفسق والمجون

---

(١) منهاج السنة النبوية ٤/ ٥٤٣. وانظر تفصيل هذه المسألة في ص٦٩٦ من هذا النقض.

والبدعة والكفر!

فعلَىٰ هذه القاعدة ينبغي أن يكون الجاحظُ (ت٢٥٥هـ) والزمخشريُّ (ت٥٣٨هـ) اللذان لا تزال تغمرنا بركةُ علمِهما سنيَّين حسنَي المعتقَد لا معتزليَّين ويكونَ ما قُرِفا به من الاعتزال من بغي المؤرّخين وإفكهم، وما وشىٰ بهذا الأمر من كتبهم فمنحولٌ عليهم، أو أن نصدِّق المؤرّخين في هذا الذي ذكروه عنهم فيلزمنا أن نجحَد بركةَ علمهم ونحقِّر منه لأن حضرةَ المتعقّب الفاضل يرىٰ أنّ مثل ذينك لا يأتلفان (حتّىٰ يُؤلَّف بين الضّبّ والنونِ). وينبغي أيضًا أن يكون ابن دريد (ت٣٢١هـ)[1] والتبريزي (ت٥٠٢هـ)[2] وابن عصفور (ت٦٦٩هـ)[3] وأضرابُهم بُرآءَ من ما غُمِزوا به من مجون أو شرابٍ لأنه لو صحَّ ذلك لم ننتفع ببركةِ علمهم!

بل لفظ كلامه يجب أن يشمَل أيضًا أصحاب المخترعات الحديثة من الكُفّار الذين ظهرت بركةُ علمهم علينا وانتفعنا بهم أكثر من بعضِ النّحاة واللّغويّين! وهكذا يقودنا الكلام العاطفي غيرُ العلميّ!

٥- زعمه صعوبةَ خفاء هذا الأمر علىٰ العلماء بعد ابن مالك. والصعوبة كلمة مبهَمة، والإبهام قنطرة الإيهام. فإن كان يريد بالصعوبة الاستحالة فهذا

---

(١) انظر مثلًا تهذيب اللغة للأزهري ١/ ٣١.

(٢) انظر مثلًا معجم الأدباء لياقوت الحموي ٦/ ٢٨٢٤.

(٣) انظر مثلًا الوافي بالوفيات ٢٢/ ١٦٦.

بيّن البطلان إذْ لا يقضي بذلك شرع ولا عقلٌ، بل الواقع يدُلّ على أن العلماء في بعض القرون قد تخفى عليهم بعضُ المسائل في سَرارةِ تخصّصاتهم وغيرها. واللُّغويون المحدَثون يوردون كثيرًا من النظريات في النحو والصرف والأصوات والبلاغة والنقد وغيرها لم يكن يعرِفها علماؤنا الأوائل، بل إنّ في بعضِها نقضًا لآرائهم وإزراءًا بعقولهم.

وهذا الأمر ينبغي أن يقال في حقِّ كلِّ من جاء برأي لم يُسبق إليه فيقال لأبي الأسود الدّؤليّ (ت٦٩هـ): (قد تحيّرنا في قَبول نقط الإعراب الذي جئت به لصعوبة خفاء هذا الأمر على الصحابة الذين رسموا المصحَف)، ويقال للخليل (ت١٧٥هـ): (يا أبا عبد الرحمن، قد نابَنا الشكّ في كثير من مّا جئتنا به كصورة الهمزة وكأوزان العروض إذْ كيف يخفى هذا على مَن قبلك!)، بل يقال لابن مالك نفسِه: (يا أبا عبد الله، لسنا نقبَل منك الاتّساع بالاحتجاج بالحديث مطلقًا في إثبات أحكام العربيّة لصعوبة خفاء هذا الأمر على من سبقَك من العلماء المتعاقبين على النحو عناية ودراية لبعد تواطئهم على عدم ذكر ذلك في مؤلفاتِهم على الوجه الذي صنعتَه في مؤلّفاتك). وهكذا.

وإن كان المتعقِّب يريد بالصعوبة حاقَّ معناها، وهو الإمكان القليل، فنقول: إذا كان هذا ممكنًا وإن كان قليلًا فلا حاجة إلى طول الضَّجاج والمماحكة لأن من الجائز أن تكون هذه المسألة من هذا القليلِ.

علَى أنّا نستطيع أن نحتجّ هنا على المتعقِّب بحجّة جدليّة ذكرها هو في ما

بعدُ[1]. وهي حجّة فاسدة، ولكنها لازمة له في هذا الموضع، وذلك أنه زعم أنه ليس كلّ ما اطّلع عليه ابن مالك أمكننا الاطّلاع عليه. وإذن يجوز عنده أن يكون ابن مالك قد اطّلع علىٰ عشرات الكتب المفقودة التي لا يعرفُها أحدٌ في عصره ولا بعده. فأقول: وكذلك ما يدريك لعلّ أحدًا من العلماء بعد ابن مالك قد نبَّه في كتابٍ له علىٰ هذه الأبيات وبيَّن ما فيها من الصّنعة والتوليد ثمّ فُقِد كتابه هذا ولم يصِل إلينا كما فُقِدت تلك الكتب التي ترىٰ أن ابن مالك اطّلع عليها.

۞ فأما عِلّة خفاء هذا الأمر علىٰ من بعد ابن مالك فقد عرضتُ لها في كتابي[2]، وأنا أُلِمّ إليها بإجمال.

فمن ذلك:

أ- أن أهلَ هذا العصر لم تكن لهم عنايةٌ بانتخال المسموعِ من كلام العرب والاستيثاق منه خلافًا للمتقدِّمين[3]، كأنّ بُعد عهدهم بالشعر المصنوع وطولَ السّلامة منه أشعرَهم الأمنَ وألهمهم حسنَ الظنّ وحلّ من نفوسهم قُوَا الاحتراس وصدق التوجّس، إذْ كانت الروايةُ عن العرب ومشافهتُهم قد انقطعت عنهم منذ قُرونٍ.

---

(١) ص١٦٥.

(٢) ص١٠ فما بعدُ.

(٣) انظر كتابي ص٢٢، ٢٣.

وأوضحُ بُرهان علىٰ هذا هو أنّهم لم يعرضوا قطُّ لهذه الأبيات بشيء من التصديقِ أو التكذيبِ ولا الإثبات أو النفي. ولا تقل: (إنهم سكتوا عنها لثقتهم بابن مالك) لأن هذا قد يصِحّ لو كانوا قد أثبتُوا معرفتَهم لها وأحصوا عدّتها وعرفُوا ما يُذكر من أدلّة وضعها ثم سكتُوا عنها بعد علمٍ بها. فأمّا أن يسكتوا عنها سكوتًا مطبِقًا ولا يذكروها بوجهٍ من الوجوهِ فهذا دليل علىٰ غفلتِهم التامّة عن هذا الأمر، وهو ما علَّلته آنفًا ببُعد عهدهم بالشِّعر المصنوع، إلا أن يكون ابن مالك قد بلغ عندهم من الوَثاقة مبلغًا تنحطُّ دون قُنّتِه الشكوك والأوهام بحيث لا يُسأل ولا يُحاسب ولا يُمتحَن ما يأتي به. وأعوذ بالله من هذا! ولهذا نستطيع أن نقلِبَ احتجاجَ المخالفِ بعدمِ تنبيههم علىٰ هذه الأبيات فنجعلَه حجّة عليه، فإذا قال: (لو كانت هذه الأبيات موضوعة لنبَّهَ هألاء العلماء عليها) قلنا: (لو كانَ هألاء العلماء علىٰ الغاية من التثبُّت والتحقيق لدرسُوا هذه الأبياتَ دراسةً فاحصةً سواءٌ أخرجوا من دراستِها إلىٰ قبولها أم إلىٰ رفضها، فسكوتُهم التامُّ عنها يجعلُنا نشكِّك في مدىٰ تثبُّتِهم وتحقيقهم).

ب- أن عامّة من جاء بعد ابن مالك كانوا يعدّون أنفسهم أتباعًا لمذهبه وتلاميذَ لطريقتِه، فإذا عرفتَ هذا وعرفتَ أن عصرَهم بعيدٌ من تقليبِ الشعر وامتحانِه مع ما غلبَ عليهم من شعرِ المنظومات وشاعَ فيهم من الشِّعر المولَّد لم يكن بمستنكَر عندك أن يسلِّموا بهذه الأبيات دون أن تحدّثَهم أنفسُهم بالشكِّ فيها.

ولا نكاد نجِد بعد ابن مالكٍ من كان ينازعُه منازعةَ النِّدِّ للنِّدِّ غير أبي حيَّان (ت٧٤٥هـ)[1]، وهو رجلٌ واحدٌ، فمظنّة غفلتِه عن مثل هذا الأمر قويّةٌ. وهو بعدُ نحويّ مفسِّر، وليست له معرفةٌ فائقةٌ بالشِّعر صحيحِه ومنحولِه، ولم يتعاطَ التأليف فيه مع كثرةِ مصنّفاتِه وإنْ كان يحفَظ منه طرَفًا، فقد يجوز أن يكون قرأ أبيات ابن مالك مع الأبيات الصِّحاحِ فلم يُؤنس بينهما فرقًا ولا أحسَّ باختلافِ نمطَيهما فظنّها من الشِّعر القديم لأنَّ التفرقة بينهما يحتاج إلىٰ أمر زائد علىٰ العلم، وهو ملَكة التفرّس بالأساليبِ. وقد يكون الرجلُ إمامًا في العربيّة واسعَ العلم فيها وفي غيرِها ولكنّه يقرأ شعر امرئ القيس وشعرَ بعض العباسيين فلا يجد بينهما فرقًا ظاهرًا، ولعلّه لو قرأ بيتَ لَبيدٍ الذي سجدَ له الفرزدقُ عندما سمِعه:

وجلا السّيولُ عن الطّلولِ كأنها ... زُبُرٌ تُجِدّ متونَها أقلامُها

ثم قرأ بيت ابن مالكٍ:

---

(١) ليس بصحيح ما يتوهّمه بعض المعاصرين من أن أبا حيّان كان عدوًّا أو مبغضًا أو شديد الخلاف علىٰ ابن مالك، بل كان يعرف له فضلَه وعلمَه بآية أنه هو الذي جسَّر الناس علىٰ مصنّفاته وكان لا يُقرئ إلا في كتاب سيبويه أو التسهيل، وشرحَ ألفيته وتسهيله، ولكنّه مع ذلك لا تلبث أن تُنتقض عليه أحيانًا عقدة المعاصرة فتجرِّئه علىٰ الغلظة في الردّ عليه أو الحطّ منه وخاصّة إذا خالف بعض المتقدّمين كسيبويه. وهو أمرٌ من جنس الغَيرة لا العِداء، وكما يحطّ أبو حيان أحيانًا من ابن مالك كذلك كان ابن مالك يحطّ من الزمخشري وابن الحاجب، انظر ص٧٩٦. وللتفصيل في هذا موضع آخر.

رؤيــةُ الفِكــر مــا يئــولُ لــه الأمــــ ـــرُ معــينٌ عــلىٰ اجتنــابِ التــواني

وقيل له: (إنهما لشاعر واحد أو لشاعرين في عصر واحد) لم ينكِر هذا ولم يمارِ فيه. وفي هذا يقول أبو حيَّان: (وكان بعض شيوخنا من من له التبحُّر في علم لغة العرب إذا أسقط من بيت الشّعر كلمةً أو ربع البيت وكان المعيَّن بدون ما أسقط لا يدرك ما أسقط من ذلك... فهذه كلُّها من مواهب الله تعالىٰ لا تؤخذ باكتساب)[1]. ويقول: (... بل أكثر أئمة العربيّة هم بمعزِل عن التصرّف في الفصاحة والتفنّن في البلاغة... وقلّ أن ترىٰ نحويًّا بارعًا في النظم والنثر كما قلّ أن ترىٰ بارعًا في الفصاحة يتوغّل في علم النحو. وقد رأينا من يُنسب للإمامة في علم النحو وهو لا يحُسن أن ينطق بأبيات من الشعر فضلًا عن أن يعرف مدلولهَا أو يتكلّم علىٰ ما انطوت عليه من علم البلاغة والبيان)[2].

ونظير هذا ملَكة الأذنِ الإيقاعيّة، وهي التي تَميز بالسماع وحدَه بين الشّعر الموزون والشعر المكسور، فقد يُوهبُها من لا يعرف العروضَ، ويُحرمُها العالم المتحقِّق به.

وكذلك قَرضُ الشّعر، فقد يستوفي الرجلُ علومَه ثم يعجِز عن نظم شيءٍ صالح فيه. ومن هذا قول أبي علي الفارسيّ (ت٣٧٧هـ) لبعض أصحابه: (إني

(١) البحر المحيط ١/ ١١٠، ط دار الكتب العلمية.

(٢) البحر المحيط ١/ ١١١.

لأغبطكم علىٰ قول هذا الشعر، فإن خاطري لا يواتيني علىٰ قوله مع تحقّقي للعلوم التي هي من مواردِه)[1].

وكذلك تأويل الرُّؤىٰ، فربّما برّز فيه المضعوفُ القليلُ العلم وقصُر عن إدراكه العالم الذكيُّ.

ج- أن هذه الأبيات مفرَّقة في أبواب كتبِه، لكلّ باب منها جزءٌ مقسومٌ. وليس كلّ من جاء بعد ابن مالك قد اطّلع علىٰ جميع كتبِه وعرف ما فيها. وليس كلّ من اطلع عليها جميعًا يجب أن يكون قد فطن لضخامة عددها. وذلك لتفرّقها. وأحسب أنها لو جُمِعت في موضع واحد ثمّ عُرِضتْ علىٰ بعض العلماء الذين خلفوا ابن مالك لخالطهم الشكّ فيها ولبَعثَهم ذلك علىٰ القول في شأنها لأن عددها كبير جدًّا لم يتفرّد بمثله ولا قريبٍ منه أحد من النّحاة حتّىٰ سيبويه (ت١٨٠هـ) المشافهُ للعرب! أجَلْ، حتّىٰ سيبويه المشافهُ للعرب[2]!

فكيف إذا رأىٰ تشابَه ألفاظِها ومعانيها ووازنَ بعضَها ببعضٍ؟ أتراه حين إذٍ سيخفَىٰ عليه أن هذين البيتين خرجا من وعاء واحد؟ وهما قوله:

أرضُنا الَّتْ أوتْ ذوي الفقر والذُّلْـ ــــلِ فآضــوا ذوي غِنًــىٰ واعتــزازِ

وقوله:

(١) معجم الأدباء ٢/ ٨١٧.

(٢) نبّهَ علىٰ عدم تفرّد سيبويه بنحو هذا العدد ولا قريبٍ منه الأستاذ صالح العَمري في المنازعة ٣٦ فما بعدَها من الحديث ١٠١١٧ في ملتقىٰ أهل اللغة.

لــيس ينفــكُّ ذا غِنًــىٰ واعتــزازٍ كــلّ ذي عِفّـــة مقـــلّ قَنـــوع

وهو يرَىٰ اجتماع (ذا) و(غنىٰ) و(اعتزاز) علىٰ هذا الترتيب مع أنهما شاهدان علىٰ مسألتين مختلفتين في بابَين اثنينِ!

وهل تراه يسوّغ أن يكون هذا تصادفًا بين شاعرين؟

ومثلُهما قوله:

لعمري ليُجـزىٰ الفـاعلون بفعلهـم فإيــاك أن تُعنــىٰ بغــير جميــل

وقوله:

وِفاقًا بني الأهـواء والغـيِّ والـونىٰ وغـــيرُك معنـــيٌّ بكـــلّ جميـــل[1]

وهكذا لو أجرَىٰ سائر أدواتِ النظر في هذه الأبيات.

ومع هذه العِلل كلِّها فقد تعجَّبوا من كثرةِ هذه الأبيات وشكُّوا في توليدِ بعضها لمّا رأوا أسلوبَها لا يُشبِه أسلوب الشِّعر القديم. وذلك كقول العينيّ (ت٨٥٥هـ) في بيتٍ منها: (لم أقفْ علىٰ اسمِه. والظاهر أنه من كلام المحدَثين)[2] وقولِه عن آخر: (قيل: إن قائلَه من المولَّدين)[3].

۞ ثمَّ قال المتعقِّب بعدُ[4]: (... الأحكام التي ذكرها الباحث لا يمكن

(١) وفي كتابي ص٣٩ فما بعد أمثلة أخرىٰ.

(٢) المقاصد النحوية ٣/ ١١٦١، ط دار السلام.

(٣) المقاصد النحوية ٣/ ١٣١٨. وانظر كتابي ص١٥ و ٨٦.

(٤) ص١٥٢.

التسليم بها لـ... أنَّ نشرها يُعدّ قدحًا في أمانة ابن مالك وتقليلًا من شأنه وشأن النحويين المتأخرين عنه، وستوقع الدارسين في لَبس...).

ثم ذكر أن من أسباب ردّه هذا الذبّ عن العلماء.

وفي هذا الكلامِ مناقدُ منها:

١- يرىٰ المتعقِّب أنه لا يمكن التسليم بما ذكرتُه في بحثي لأسباب منها أن في هذا قدحًا في أمانة ابن مالك. وهذا منهجٌ عامّيّ لا علميّ لأن مجرّد أداء القول إلىٰ قدح في عالم لا يوجب ردّه، وإنّما يُردّ القول بعد النظر في هذا القدحِ وتعرّف أدلّته وبراهينه. ولو كان اشتمال القول علىٰ قَدح كافيًا في إبطاله لما كان ثَمّ حاجة إلىٰ الفحص عن أدلّته وابتلاء صدقها من كذبها.

٢- أنا لو سلّمنا بأن هذا قَدحٌ مع أن الرأيَ أنه قَدح نِسبيّ لا مطلَقٌ، فيقال: إما أن يكون هذا القَدح حقًّا وإما أن يكون باطلًا، فإن كان حقًّا فليس علىٰ المرء جَناح أن يصف به من يستحقّه، ويجب أيضًا التسليم به. وإن كان باطلًا فيُردّ لفساد أدلّته لا لأنه قَدْح إذ مجرّد كونِه قدحًا لا يقضي بردّه وإنكارِه.

٣- زعمُه أن في الحكم بوضع الأبيات تقليلًا من شأن النحويين المتأخّرين عن ابن مالك زعمٌ باطلٌ لأنّ الحكم بعدم معرفتهم ذلك لا يوجب التقليل من شأنهم لأن العلماء قد تخفَىٰ عليهم في بعض القرون بعضُ المسائل[١].

٤- أنه جعلَ من الأسباب التي توجِب ردّ الأحكام التي أوردتّها في

---

(١) انظر ما ذكرناه قبلُ في ص٦٧٢.

كتابي إيقاعَها الدارسين في لَبْس. وهذا القول مردودٌ إذ يقال أيضًا: إما أن تكون هذه الأحكام التي أوردتّها حقًّا وإما أن تكون باطلًا، فإن كانت باطلًا فإنما تُردّ لبُطلانها سواءٌ أوقعَت في لبس أم لم توقع. وإن كانت حقًّا فإن الحقّ لا يوقِع في لَبس، بل اللَّبس كلُّه في وأده وكِتمانه.

واللبسُ أيضًا في أن نوحي إلىٰ طلاب العلم أن يصدّقوا بأن رجلًا في القرن السابع تفردّ بمئات الأبيات من شواهد النّحو لا يعرفها أحدٌ من علماء عصره ولا مَن قبلهم ولا مَن بعدهم! ثمّ يكون هذا العدد الذي تفرّد به لم يتفرّد بمثله ولا قريبٍ منه أحدٌ من علماء النحو المشافهين للعرب حتّىٰ سيبويه!

واللبس أيضًا في أن يقرءوا قول ابن مالك عن بيتٍ من غير أبياتِه: (... فلا حُجّة فيه لشذوذِه، إذ لا يُعلَم له تتمّةٌ ولا قائلٌ ولا راوٍ عدلٌ يقولُ: سمِعتُ ممّن يُوثَق بعربيّتِه. والاستدلالُ بما هو كذا في غايةِ الضّعفِ)[1] ثم يخالفوه فيحتجّوا بما أوردَه من هذه الأبيات وهو لم يقل في شيء منها: (سمعتُه عن العرب أو عن من يُوثَق بعربيّتِه)!

واللبس أيضًا في أن يروا ما بين هذه الأبيات من شدّة التشابه في الألفاظ والأساليب والمعاني علىٰ وجهٍ لا يسوغ فيه إمكان التصادُف ثمّ يسامُوا التصديقَ بأن هذه الأبيات لعشرات الشعراء أو مئاتهم!

٦- ذكر المتعقِّب أن من الأسباب التي حملَتْه علىٰ الردّ (الذبّ عن

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٩٩. وسيأتي حديث عنه ص٧٦٢.

العلماء). وهذا غير مقبولٍ لأن الذبّ عن العلماء بإطلاقٍ ليس غرضًا صحيحًا يُسعىٰ إليه، إذ قد يكون فيه الجورُ والعصبيّة والعُقوق للعلمِ والمأْثمُ، فلو أن أحدًا ألّف كتابًا في إنكار تدليس الحسن البصري بحجّة الذبّ عن العلماء لكان متعصّبًا جاهلًا وجنىٰ بذلك علىٰ أحاديث النبي صلىٰ الله عليه وسلم لأنّ إنكار تدليس الحسن البصري يوجِب قبول جميع ما عنعن فيه وتصحيحَه والعملَ به مع أن بعضه ضعيفٌ، وإنما يُشرع الذبّ عن العلماء إذا كان ما عِيبوا به باطلًا لا دليل عليه كما يُشرع الذبّ عن كلّ مسلم أيضًا.

❁ ❁ ❁

التعليقة الثانية:

مناقشة معنىٰ التدليس وما يلتبس به ووصف صنيع ابن مالك

عقد المتعقّب فصلًا(١) أجرىٰ فيه الحديث عن التدليس وما يلتبس به كالكذب والوضع ونحوهما. وسأذكر رأيي في هذه المسألة بشيء من التفصيل ثم أعود إلىٰ ما ذكرَه فأبيِّن خطأه وخطَله.

فأقول: ها هنا ألفاظ تلتبس وتتداخل ويقع الخلْط بينها، فنحتاج إلىٰ كشفها وتِبيانها، وهي (التدليس) و(الكذب) و(الوضع).

۞ فأما التدليس فهو في اللُّغة مشتقّ من (الدلَس) و(الدُّلْسة)، وهي الظُّلمة(٢)، كأنّ بِناء (فعَّل) فيه دالٌّ علىٰ التعديةِ، فمعنىٰ (دلَّس الأمرَ تدليسًا) جعلَه مظلمًا، وذلك بكِتمان بعض عيبِه علىٰ من يضرّه الجهلُ به. ويشهد لكونِ هذا العيب من ما يضرّ الجهلُ به قولهم: (فلان لا يدالس) أي لا يخادع. والمخادعةُ ضررٌ محضٌ بلا شكّ. وقد كثُر استعمالهم له في البيع، فيقولون: (دلَّس فلان السّلعة) إذا أخفَىٰ عيبَها علىٰ مشتريها، فكأنه جعل جانبًا منها مظلمًا لا يبيِّنُ للناظر مع ضررِ هذا الكتمان عليه.

ثم اصطلحَ أهل الرِّواية والنظرِ في الأسانيد من المحدِّثين وغيرِهم علىٰ

---

(١) ص١٥٤.

(٢) أدب الكاتب لابن قتيبة ٤٨، والزاهر لأبي بكر الأنباري ٢/ ٨٤، وتهذيب اللغة للأزهري ١٢/ ٣٦٢.

تخصيصِ عموم معنىٰ التدليس، وهو جعلُ الشيء مظلمًا، بكِتمان بعض عيب ألفاظ السنَد التي يضرّ المخاطَبَ الجهلُ بها إذْ كان هذا من ما يجعلُها مظلِمةً غيرَ مضيئةٍ له. وفي الظّلمة الخفاءُ والاستبهامُ. وذلك من طريقِ التورية والتعريض، وذلك بذكر لفظ يحتمل معنيينِ من طريق الاشتراك اللّفظي أو غيره أحدُهما قريب إلىٰ فهم السّامع بالقرائن، والآخر بعيدٌ من فهمه مع إرادة المعنىٰ البعيد الذي لا يبدُر إلىٰ فهمِه ولا يقعُ بادئ الرأي في وهمِه. وذلك كقول الراوي: (عَن فلان) فيظنّ المخاطَب أن الراوي سمِع هذه الرواية من فِلان فاه لفيه لدلالة القرائن علىٰ ذلك من جهة أن الأصل في الإسناد السّماعُ والاتصالُ ولشيوع هذا أيضًا في عُرفهم واستعمالهم، غير أن الراوي لم يرِد هذا المعنىٰ إذ لم يسمع هذه الرواية عن فلانٍ، وإنما سمِعها عن من سمِعها عنه، فاستعمل (عن) بمعناها الآخر الذي لا يخطر في ذهن المخاطَب، قصدًا منه، وذلك ابتغاء التعمية لغرضٍ في نفسِه.

فالتدليس إذن في معنىٰ التورية والمعاريض غيرَ أنه يخالفهما في أنه لا ينفكّ عن ضرَرٍ يدخل علىٰ المخاطَب أو المعامَل من جهةِ جهله هذا العيبَ المخفَىٰ عنه كما بينّا آنفًا. ولهذا يستعملونه في كِتمان عيب السّلعة كما يستعملونه في كِتمان عيب السند. وفي هذا يقول ابن تيمية: (وأكثر معاريض السلَف كانت من هذا. ومن هذا الباب التدليسُ في الإسناد، لكنْ هذا كان مكروهًا لتعلّقه بأمر الدّين

وكون بيان العلم واجبًا)[1]، فجعل التدليس ضربًا من المعاريض ثمّ فرّق بينهما بأن جعل التدليس مكروهًا لتعلّقه بالدين أو العلم.

أمّا التورية والتعريض فلا يجبُ أن يقترن بهما شيءٌ من الضّرر والمخادعة، بل قد يكون فيهما أحيانًا نفيُ الضرَر عن المتكلِّم كأن يُجبره ظالم على يمين ويُكرهه عليها فيتنصّل بالمعاريض اتّقاءً لأذاته. ولهذا ألّف المفجّع (ت قبل ٣٣٠هـ) كتابًا في ذلك سمّاه (المنقذَ في الأيمان)[2]، وألّف ابن دُريد أيضًا كتابًا سمّاه (المَلاحن) قال في صدره: (هذا كتاب ألّفناه ليفزع إليه المجبَر المضطهد على اليمين المكرَه عليها فيعارِضَ بما رسمناه ويضمرَ خلاف ما يظهر ليسلم من عادية الظالم ويتخلّص من جنَف الغاشم)[3].

وقد تكون التورية والمعاريض أحيانًا من باب المزاح كقول النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يدخل الجنّة عجوز)[4]. وقد تكون من باب التملُّح والمفاكهةِ، وهي التي نجدُها في الشِّعر، وخاصّة في شعر المتأخرين[5].

❁ وأمّا الكذب فهو أن يكون للكلام معنًى واحدٌ لا يحتمِل غيرَه مخالفٌ

---

(١) الفتاوى الكبرى ٦/ ١٢٣، ط دار الكتب العلمية.

(٢) الفهرست للنديم ١/ ٢٥٦. وتصحّف فيه إلى (الإيمان).

(٣) ص٥٥.

(٤) رواه الترمذي مرسلًا في الشمائل في الحديث ذي الرقم ٢٤١، تح الجليمي. ورُوي موصولًا من أوجه أخرى.

(٥) راجع في بَسط هذا فضّ الختام للصفدي، وكشف اللثام لابن حجة الحموي.

للواقع كأن يقول المتكلّم: (قال فلان كذا) وهو لم يقل ذلك مع أن كلمة (فلان) هذه لا تحتمِل معنًى آخر موافقًا للواقع. والكذبُ محرّم بإجماع. وهو موجب لإسقاط عَدالة فاعله واطّراح الثقة به وترك جميع روايتِه.

ومع أن التدليس مذمومٌ مكروهٌ فليس هو كذبًا البتةَ إذ ليس فيه مخالفةٌ للواقع إلا في أحدِ الوجهَين اللذين يحتملُهما اللفظُ، وهو الوجه الذي يذهب إليه وهَلُ المخاطَب لدلالة القرائن على تعيينه، ولا يُريده المخاطِب، وإنما يريد الوجه الآخر الموافق للواقعِ مع ضعف القرائن الدالّة عليه أو عدمِها ومع علمِه بأن المخاطَب سيذهب ذهنه إلى ذلك الوجه الذي لا يريده، فإذا قلت للمحدِّث المدلِّس مثلًا: (لم قلتَ عَن فلان وأنت لم تسمع منه؟ أليس هذا كذبًا؟) فقد يقول: (عن تحتملُ السماع المباشر وتحتمل غيرَ المباشر، وليست هي كسمِعت أو حدّثني، فأنا أريد بعن الاحتمال الثاني لأن اللفظ يُجيزه، وهو غير مخالِف للواقع). فهذا من تدليس الإسناد. ومثلُه تدليس الأسماء أو الشيوخ، وهو أن يغيّر اسمَ شيخه المشهورَ إلى اسمٍ له غير مشهورٍ، فهو في الحقيقة لم يكذب، ولكنَّه أوهمَ خلافَ الواقع لأنَّ الغالبَ أن يضِلّ المخاطبُ عن معرفتِه أو يلتبس عليه بغيرِه من من هو أوثقُ منه.

وإذن فخطأ المدلّس ليس من طريق كذبه كما ترى، وإنما هو من طريق إيهامه المخاطَبَ أنه يريد المعنى المخالف للواقع وهو في الحقّ يريد المعنى الموافق له. ومن أجل هذا سُمّي تدليسًا نظرًا لمعناه اللغويّ كما فسّرتُ آنفًا. وفي هذا يقول ابن الصّلاح (ت٦٤٣هـ): (وهذا لأن التدليس ليس كذبًا، وإنما هو

ضربٌ من الإيهام بلفظ محتمِل)[1]. ويقول المعافىٰ الجريري (ت٣٩٠هـ): (والمدلّس من هألاء ليس بكذّاب في روايته)[2]. وهذا بيِّن معروفٌ.

وقد بقِيتْ بعض القضايا المتّصلة بالتدليس سيأتي ذِكرها إن شاء الله.

❁ وأما الوضْع فالناس يستعملونه بمعنىٰ إنشاء الكلام وصنعِه، فيقولون: (وضع فلانٌ كتابًا في كذا) و(وضع الشاعرُ قصيدةً)، ولكن أهلَ الرّواية لا يستعملونه إلا مقرونًا بالكذب، فلا يقولون: (فلان وضّاع) إلا إذا وضع كلامًا من حديث أو نثر أو شعر ثمّ نسبَه إلىٰ غيرِه نسبةً واضحةً صريحةً لا تحتمِل التوريةَ كأن يضع حديثًا ثمّ ينسبَه إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلم أو يضع مواعظ ثم ينسبها إلىٰ الحسن البصري أو يضع أبياتًا ثم ينسبها إلىٰ الشافعي أو مجنون ليلىٰ، فهو إذن وضّاع وكذّاب أيضًا، فمن قِبَل أن الوضعَ عندهم يستلزم الكذبَ البحْتَ صارَ الوضّاع عندهم كذّابًا لا من قِبَل مجرّد الوضعِ لأنّ كلّ شاعر وكلّ ناثر هو في الحقّ واضعٌ، وإذا أردنا المبالغة فيه قلنا: وضّاع. وأهلُ الحديثِ يكتفون بتسميتِه وضّاعًا لاصطلاحهم علىٰ قَصر هذا اللفظ عليه. وذلك لأن عمَل الراوي إنما هو نقل الحديثِ كما سمِعه إلىٰ غيرِه، فمتىٰ وضعَ فيه حرفًا فلا بدّ أن يكون كذبًا. ولا وجه لأن يكون تمثيلًا أو نحوَه خلافًا لشواهد العلوم.

---

(١) مقدّمته ص٧٥، تح عتر.

(٢) الجليس الصالح ٢/ ٤٢٨.

وإذن فقد يكون الرجلُ بحسَب أصل اللغةِ واضعًا أو وضّاعًا فقط. ويدخلُ فيه كلّ من أنشأ قولًا من شِعر أو نثر.

وقد يكون وضّاعًا كذّابًا، وهو الذي يضعُ الشيءَ ثم ينسبُه إلىٰ غيرِه، وهو ما يسميه أهلُ الرّواية بالوضّاع.

وقد يكون مدلسًا فقط، وهو ما مضَىٰ شرحُه آنفًا. وقد وجدتُّ نصًّا عاليًا يثبت وقوع أحد علماء العربيّة فيه، وهو المبرَّد (ت٢٨٥هـ)، فقد قال في (الكامل): (وقال آخر في صفة مصلوبٍ، وهو الأخطل) وعلّق علىٰ هذا تلميذُه الأثيرُ أبو الحسن الأخفش الأصغر (ت٣١٥هـ) فقال: (الأخطل الذي يَعنيه رجلٌ محدَثٌ بصريّ، ويُعرف بالأخيطِل. وهو يُعرف ببرقُوقا. وذكر أبو الحسن [وهو الأخفش] أن المبرّد كان يُدلّس به)[1]!. وذلك ليُظنّ أنه الأخطل المشهور. وهذا كما ترىٰ كلام تلميذِه العارف به وليس كلامي.

وقد يكون الرجل مدلّسًا واضعًا. والمراد بالوضع هنا الوضع اللُّغوي، وهو الوضع الذي يُراد به صُنع شيء من القول من شِعر أو نثرٍ. والوضع وحدَه كما ذكرنا ليس من ما يُذمّ، وإنما يُذمّ إذا صحبه الكذب في النسبة. وكلُّ وضع ذمَّه المحدِّثون فإنما هو الوضع المقرون بالكذب. ومن أجلِ التباسه بالكذب ذمُّوه. فإن صحبَه التدليس ذُمّ لأجل التدليس لا لأجل الوضع، فقد آل بنا الأمر إذن إلىٰ التدليس.

---

(١) الكامل ٣/ ٩٤٤، تح الدالي.

ومثالُ هذه الصّورة ما ذكره أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) عن الليث (ت بعد ١٧٥هـ) إذ قال: (فمن المتقدّمين اللّيث بن المظفر الذي نحلَ الخليل بن أحمد تأليف كتاب العين جملة لينفّقه باسمه ويرغّب فيه من حوله. وأُثبتَ لنا عن إسحاق بن إبراهيم الحنظليّ الفقيه [وهو الإمام إسحاق بن راهويه المتوفىٰ سنة ٢٣٨هـ] أنه قال: كانَ اللّيث بن المظفّر رجلا صالحًا، ومات الخليل ولم يفرغ من كتاب العين فأحبَّ اللّيث أن ينفِّق الكتاب كلّه فسمَّىٰ لسانه الخليل، فإذا رأيت في الكتاب (سألتُ الخليل بن أحمد) أو (أخبرني الخليل بن أحمد) فإنّه يعني الخليل نفسَه. وإذا قالَ: (قالَ الخليلُ) فإنما يعني لسان نفسه. قالَ: وإنّما وقع الاضطراب في الكتاب من قِبَل خليل اللّيث.

قلت: وهذا صحيح عن إسحاق، رواه الثّقات عنه)[1].

ففي هذا الفعل من اللّيث تدليس مقرونٌ بالوضع، فأما التدليس فمن جهةِ استعمالِه لفظًا يحتمل أمرين علىٰ الوجه الذي ذكرناه في الكلام علىٰ التدليس، وهو لفظ (الخليل). وأما الوضع فهو الكلام الذي أنشأه هو وأدخله في كتاب العين من طريق هذا التدليس.

وسواءٌ أصحّ هذا الأمر عن الليث أم لم يصِحّ فإنا لم نرَ أحدًا رماه

(١) تهذيب اللغة ١/ ٢٨. وقبلَه ذكر ذلك أبو الطيّب اللغويّ في مراتب النحويين ص٥٧. وقد سبقَ أن ساق هذا النصَّ الأستاذ صالح العَمْري مستدلًا به علىٰ وقوع الوضع (أي بمعناه اللغويّ) من رجل موصوف بالصلاح. وذلك في المنازعة ٤ من الحديث ٣٣٠٦٨٣ في ملتقىٰ أهل الحديث.

بالكذب ولا جعلَه وضَّاعًا بالمعنىٰ المصطلح عليه عند أهل الحديث، بل إنّ الأزهريَّ نفسَه سماه في موضعٍ آخر تدليسًا لا كذبًا فقال: (وكلما قال [يعني الليثَ]: قلت للخليل فقال. أو قال: سمعت الخليل. فهو الخليل بن أحمد لا تدليس فيه. وإذا قال: قال الخليل. ففيه نظر)[1] أي فيه تدليس بدلالة مفهوم المخالفة.

وقد وصفَه ابن راهويه مع ذلك بالصّلاح ولم يرَ تدليسه مناقضًا له ولا مانعًا منه، ولم يتعقّبه الأزهري في هذا.

ففي هذين النصّين عن اللّيث والمبرّد شاهدٌ علىٰ أن التدليسَ ليس مصطلحًا خاصًّا بأهل الحديث كما زعم بعضهم، وشاهدٌ أيضًا علىٰ أنّه قد وُصف بالتدليس بعضُ اللّغويين أحدُهم إمامٌ من أكبر أيمّة النحو، والآخر إمامٌ متّبَع في اللّغة. وشاهدٌ علىٰ أن التدليس المقرونَ بالوضع لا ينافي الصّلاح. وإذا علمنا أنه قد وقع في مثل هذا نفرٌ من أيمّة الحديث وصُلحائهم وفي حديث النبي صلىٰ الله عليه وسلم فكيف نستبعد أن يقع فيه بعض علماء اللغة وفي شواهد من اللُّغة وهم في الغالب أقلُّ تديّنًا وتورّعًا!

۞ وإذا نظرنا في صنيع ابن مالك رحمه الله وجدناه أقربَ ما يكونُ إلىٰ صنيع اللَّيث. وذلك أن ابن مالك نسبَ نحو ثلاثة وأربعين بيتًا من الأبياتِ التي تفرّد بذكرِها إلىٰ (الطائي) أو (رجلٍ من طيِّئ) أو نحوِ ذلك. فأوّل الأمر

(١) التهذيب ٣/ ٤٣٦.

أنه لا يُسمّىٰ بذلك (كاذبًا) لأن لفظ (الطائي) يحتمل أمرين، أحدهما أن يُراد به طائيّ قديمٌ يُحتج به. وهو الاحتمال القريب السابق إلىٰ ذهن لدلالة القرائن عليه كما هو بيّن. والآخر أن يريدَ به نفسَه لأنه طائيُّ النسَب. وهذا المعنىٰ هو المقصود، ولكن المخاطَب يظنّ المقصود هو الأول لا هذا. وذلك لضَعف دلالة القرائن علىٰ هذا الاحتمال. ومثل أيضًا قوله: (قال رجل من العرب) أو (قال آخر). وهو داخلٌ في (تدليس الأسماء). وقد ذكرتُ في كتابي الدلائلَ علىٰ وقوع هذا التدليس، وذكرت أيضًا امتناع أن يكون تمثيلًا[1]. وأمرٌ آخر، وهو أنّه لا يُسمّىٰ أيضًا وضّاعًا لأن الوضع إذا أُطلِق فإنما يُراد به الوضع المقترن بالكذب. فإن أريد بالوضّاع أنه وضعَ أبياتًا فنعم، ولكن هذا وحده ليس من ما يُذمّ به أحدٌ لأن كلّ من صنعَ كلامًا فهو واضع له ووضّاع علىٰ المبالغةِ، وإنما يُذمّ بنسبته الكلامَ إلىٰ غيرِه، فإن كذبَ في هذا فمن جهةِ الكذب يُذمّ لا من جهةِ الوضع، ألا ترىٰ أنه لو كذبَ ولم يضع شيئًا لكان جُرمه وجرم الكاذب الواضع سواءًا؟ وإن نسبَه إلىٰ غيره من طريق التدليس فبسبب التدليس يُذمّ لا بسبب الوضع لأن من حقِّه أن يضع ما شاءَ من كلام ولو في كتب العلوم كالنحو والتصريف مثلًا لغرض التمثيل، ولكن ليس من حقِّه أن يوهِم في نسبتِه. وينبغي حين إذٍ أن يعامَل معاملة المدلّس لا معاملة الوضّاع المراد به عند أهل الحديثِ الكذّابُ.

---

(١) ص٧٧ فما وراءُ. ويأتي لذلك مزيد بيان ص٦٩٩.

ولو قال ابن مالك في شيء من الأبيات التي وضعَها: (قال طرفة بن العبد) مثلًا أو (قال حسان بن ثابت) أو نحو هذا من الأسماء التي لا تحتمِل معنيين أحدهما موافق للواقع لكان بذلك كذّابًا، ولكنه لم يفعل شيئًا من ذلك، وإنما ذكر لفظ (الطائيّ)، وهو كما ذكرتُ يحتمِل معنيين أحدُهما موافقٌ للواقع والقرينة عليه ضعيفة. وهذا هو التدليس.

وإذن فابن مالك ليس كذّابًا ولا وضّاعًا، وإنما هو مدلّس. والمُراد بالتدليس هنا التدليس المعروف عند أهل الحديثِ لا التدليس المشتهر علىٰ ألسنة العامّة لأن العامّة قد ابتذلُوه حتّىٰ صيّروه رديفًا للكذبِ، فكثيرًا ما تسمعهم يقولون: (هذا كذب وتدليس). ولهذا ذكر بعضهم أنَّ (التدليس اسمٌ ثقيلٌ شنيعُ الظاهر لكنّه خفيفُ الباطن سهلُ المعنىٰ)[1] يعني بالنسبة إلىٰ الكذب. وربما عطف بعض المتقدّمين التدليس علىٰ الكذب، ولكن ليس هذا أصلَ معناه.

۞ وها هنا مسائل مهِمّة تتعلّق بالتدليس لا بدَّ من بيانِها بإيجازٍ، وهي هل التدليس يناقض الصلاح والتديّن؟ وهل هو مسقطٌ لعدالة فاعله وللثقة به؟ وهل هو موجبٌ لاطراح رواية فاعله؟ وهل يلزم من فِعلِه سوءُ النيّة وخبثُ القصد وإرادةُ الإفساد في العلم؟ وهل يُلحق بالكذِب أحيانًا؟

وسأجيبُ عنها واحدًا واحدًا إن شاء الله.

---

(١) النكت علىٰ مقدمة ابن الصلاح للزركشي ٢/ ٦٧، ط أضواء السلف.

أما **الأول والثاني**، وهو هل التدليس يناقض الصلاح والتديّن، وهل هو مسقِط لعدالة فاعلِه وللثقةِ به، فسأدعُ كلِمات العلماء تُجيب عنه، قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): (وقال خلقٌ كثيرٌ من أهل العلم: خبرُ المدلّس مقبول لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذّاب ولم يروا التدليس ناقضًا لعدالته)[١]. وقال ابن حجر (ت٨٥٢هـ) عن أحدهم: (ثقة مدلّس)[٢]. وقال عن آخر: (ثقة حافظ عارف بالقراءة ورِع، لكنه يدلّس)[٣]. وقال يحيا بن معين (ت٢٣٣هـ) عن أحد الرّواة: (صدوق مدلّس)[٤]. وقال أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ) عن آخر: (صدوق يدلّس)[٥]. وقال المعافىٰ الجريريّ: (والمدلِّس من هألاء ليس بكذّاب في روايته ولا مجروح في عدالته ولا مغموص في أمانته، وأعلام الفقهاء يحتجّون في الدّين بنقله)[٦]. وقال ابن تيمية: (فإن تدليس الرواية والحديث أعظم من تدليس المبيع، لكنّ من فعله متأولٌ فيه، فلم يُفسَّق)[٧] . وأمثال هذا فاشٍ كثيرٌ لا يؤتَىٰ عليه. وفي ما ذكرتُ كفايةٌ ومَقنعٌ.

---

(١) الكفاية في علم الرواية له ٣٦١، ط المكتبة العلمية.

(٢) تقريب التهذيب ٢٧٤، ط دار العاصمة.

(٣) تقريب التهذيب ٤١٤.

(٤) أخبار القضاة لوكيع ٢/ ٥٤.

(٥) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ١٥٦، ط دار إحياء التراث.

(٦) الجليس الصالح ٢/ ٤٢٨.

(٧) المستدرك علىٰ مجموع الفتاوىٰ ٢/ ٩٢. و(متأول) خبر (لكنّ).

وأما **الثالث**، وهو هل التدليس موجِبٌ لاطّراح رواية فاعلِه، فالجواب أنه لا تُقبَل روايته إلا إذا عزَاها بلفظٍ صَريح لا يحتمِل معنيين بحيث يُؤمَن تدليسُه، قال الشافعي (ت٢٠٤هـ): (ومن عرفْناه دلّس مرّة فقد أبان لنا عورتَه في روايته. وليست تلك العورةُ بالكذب فنردَّ بها حديثَه ولا النصيحةِ في الصدق فنقبلَ منه ما قبِلنا من أهل النصيحة في الصدق، فقلنا: لا نقبل من مدلّس حديثًا حتىٰ يقول فيه حدثني أو سمعتُ)[١].

وأما **الرابع والخامس**، وهو هل يلزم من فِعلِه سوءُ النيّة وخبثُ القصد وإرادةُ الإفساد في العلم؟ وهل يُلحق بالكذِب أحيانًا؟ فالحقُّ أنه ليس من غرضِ المدلّس ولا أَرَبِه في التدليس أن يتّخذَه سبيلًا إلىٰ التلعّب بالعلم أو إفسادِه أو دسِّ الزَّيف والاضطرابِ فيه، وإنما الحامل له عليه أغراضٌ مختلِفةٌ مِلاكها طلبُ الحظّ للنفس بالتزيّن وابتغاء التميُّز عن الأقران. وهذا من الهوىٰ الخفيّ الذي قلّما يسلَم منه أحدٌ[٢]، وهو من قبيل حبّ الرئاسة والشَّغف بالحمد وذهاب الصِّيت. ومن هذا ينشأ التنافُر بين الأقران والمتعاصرين وذوي الصِّناعة الواحدة ونحوِهم وإن كانوا من العلماء الموسومين بالصّلاح والتقوىٰ. ومن تصفَّحَ أخبارَ العلماء وسِيَرَهم لقيَ من شواهد هذا عجبًا!

ولو كان من غرضِ المدلِّس إفسادُ العلم وإدخال الخوَر عليه والوهنِ فيه

---

(١) الرسالة فقرتا ١٠٣٣- ١٠٣٥، تح شاكر.

(٢) راجع ما ذكرنا ص٦٧١.

لكان ينبغي أن لا يضطرّه شيءٌ إلىٰ احتمال التدليس مع ما فيه من ضِيقٍ، والرغبةِ عن الكذب مع ما فيه من سعةٍ لأن هذا الغرض لا تنطوي عليه إلا أضلاعُ رجلٍ خِيطت علىٰ بِغضة للعلم ونَصْبٍ له وفرَح بمُصابِه، فأيُّ ورعٍ بعد هذا قد يحجزُه عن الكذب؟

وقد بيّنت آنفًا أن التدليس ليس كذبًا باعتبار حقيقتِه، ولكنا نجِد من العلماء من شدَّد في التدليس وغلَّظ جُرمَه، من ذلك قول شعبة بن الحجّاج (ت١٦٠هـ): (التدليس أخو الكذب) وقوله: (لأن أزني أحبُّ إليّ من أن أدلِّس)[1]. وهذا القولُ منهم محمولٌ علىٰ اعتبار مآل التدليس لا حقيقتِه لأن التدليس قد يؤدّي أحيانًا إلىٰ ما يؤدّي إليه الكذب من التباس الحقِّ بالباطل وعُسر التمييز بينهما. وهو مع ذلك قولٌ مردودٌ عليهم، فإن حقيقة الكذب كما ذكرتُ مباينة لحقيقة التدليس. والشيء إنما يعرف اسمُه بالنظر في حقيقته لا بما لعله يحصُل من مآلاتِه. وفي هذا يقول ابن الصّلاح: (وهذا من شعبة إفراط محمول علىٰ المبالغة في الزجر عنه والتنفير)[2].

۞ وإذا صحّ هذا كلّه فمن الخطأ أن يقال: (كيف يكون ابن مالك مدلّسًا وقد وُصف بالصّلاح والعبادة والصّدق؟) إذْ لا تضادّ بين هذه الأوصافِ، فقد تجتمع في رجلٍ واحدٍ.

---

(١) الكامل لابن عدي ١/ ١٠٧، ط دار الكتب العلمية.

(٢) المقدمة ص٧٥.

ومع ذلك فتدليس الأسماءِ، وهو الذي وقعَ فيه ابنُ مالكٍ، أخفُّ كراهيةً من تدليس الإسناد، قال ابن الصّلاح: (وأما القسم الثاني [وهو تدليس الشيوخ أو الأسماء] فأمرُه أخفُّ. وفيه تضييع للمرويِّ عنه وتوعيرٌ لطريق معرفتِه علىٰ من يطلُب الوقوفَ علىٰ حاله وأهليّتِه. ويختلِف الحالُ في كراهة ذلك بحسب الغرض الحاملِ عليه)[1].

ومن الخطأ أيضًا أن يظنّ أن وقوعَه في التدليس موجبٌ لفساد النيّة وخبثِ القصد تجاهَ العلم، فإن هذا من صفةِ الوضّاع أي الكذّاب لا المدلّس. وقد بينتُ أن ابن مالكٍ ليس وضّاعًا بالمعنىٰ الاصطلاحيّ المعروف.

۞ فإذا شئنا أن نتناهىٰ إلىٰ الغاية في حسن الظنِّ به والتأوُّل له في الوقوع في هذا التدليس فإنا نقول:

إنَّ المسائل التي وضع فيها ابن مالك أبياتًا علىٰ ضربين:

أ- ضرب أراه إعمالُ القياس فيها رأيًا، ولكن أعْوزه الشاهدُ من السّماع عن العرب، فوضعَ بيتًا أو أبياتًا لتكونَ كالتمثيل لما يراه في هذه المسألة من حكمٍ مبنيّ علىٰ مجرّد القياس ثمّ دلَّس هذا التمثيل.

والظاهر أن من ما حملَه علىٰ ذلك إرادتَه تقويةَ رأيه الذي بنَاه علىٰ القياس بشاهدٍ قد يُظنّ سماعًا صحيحًا. وفي هذا تنفيقٌ لرأيه ومظاهرةٌ له وحملٌ للناس علىٰ قَبولِه. وكأنّه يرَىٰ أنه من القوّة بحيث ينبغي الأخذ به والمصيرُ إليه لأنه

(١) المقدمة ص٧٦.

متىٰ سهُل علىٰ من بعدَه منازعتُه في صحّة القياس الذي قدّمه ثمّ رأىٰ الشاهدَ من الشِّعر وخالَه حجّةً فإنه سينكصُ دونَه ويذعنُ له ولن يكون في طوقِه أن يدفَعَه لأنه سماع لا قياس. وقد أوردت في كتابي أمثلةً لاغترار من بعده بمثل هذا[1].

وسأذكر لذلك مثالين:

١- رأىٰ ابن مالك أن القياس يقضي بمجيء الخبر جملةً طلبيّةً إذ لا فرق بينه وبين المفرد الطلبيّ، وقد جاء الخبر مفردًا طلبيًّا في قولهم: (كيف أنت؟)، ولكنَّه لم يجد علىٰ هذا نصًّا من السّماع، فوضعَ بيتًا، وقال: (وأيضًا فإن وقوع الخبر مفردًا طلبيًّا نحو: كيف أنت؟ ثابتٌ باتّفاقٍ، فلا يمتنع ثبوتُه جملةً طلبيّةً بالقياس لو كان غير مسموع. ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب كقول رجل من طيّئ:

قلبُ من عيلَ صبرُه كيف يسلو ... صاليًا نارَ لوعةٍ وغرام؟)[2]

٢- أدَّاه القياس إلىٰ أن (كان) وأخواتِها لها مصادر بحجة دخول (أنْ) عليها، وهي تئوّل وصلتَها بمصدر، ولكنه لم يجد شاهدًا من السماع علىٰ ذلك فوضع فيها بيتًا، وقال: (... أن هذه الأفعال لو لم يكن لها مصادر لم تدخل عليها أنْ، كقوله تعالىٰ: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ﴾ [الأعراف: ٢٠] لأنّ أنْ هذه وما

---

(١) ص٩٣ فما بعد. وهو مهمّ.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣١٠. وانظر أيضًا ص٧٨٧ من النقض.

وُصلت به في تأويل المصدر، وقد جاء مصدرها صريحًا في قول الشاعر:

ببــذلٍ وحلــم ســادَ في قومِـه الفتـىٰ وكونُـــك إيّـــاه عليـــك يســـيرُ)[1]

ب- وضرب من المسائل ساعفَه فيها الشاهد الصحيح الصريح عن العرب، ووضعَ فيها مع ذلك بيتًا أو أكثر، فهذا من ما أحسب أن الباعثَ له عليه إما إيهامُ كثرة الشواهد الواردة في المسألة ليخلُص من ذلك إلىٰ جواز القياس عليها، وإما الشّغف بالتكثّر والإغرابِ والبُسوقِ علىٰ غيرِه بذكر شواهدَ لا يعرفونها[2].

وسأذكر أيضًا مثالين لهذا:

١- ذكرَ ابن مالك ثلاثة شواهد صحيحة في عوْد الضمير علىٰ متأخر عنه لفظًا ورتبةً وزادَ عليها ثلاثة أبيات من وضعِه ثم قال: (والنحويون إلا أبا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا. والصحيح جوازُه لوروده عن العرب في الأبيات المذكورة وغيرها)[3]، فهذه من ما وضعه إيهامًا لكثرة الشواهد في المسألة.

٢- عرَضَ لمجيء الحال مؤكّدة لعاملها الموافق لها لفظًا ومعنًى فذكر

(١) شرح التسهيل ١/ ٣٣٩. وانظر اغترار السيوطي به في همع الهوامع ٢/ ٧٤.

(٢) وانظر مزيد بيان لهذا في ص٧٣٩، ٧٨٩.

(٣) شرح التسهيل ١/ ١٦٠.

مثالين من القرآن ومثالًا صحيحًا من الشّعر وزادَها بيتًا من وضعِه[1]، فهذا وأمثالُه من ما يظهرُ أنّ علّته حبُّ التكثّر والإغراب.

وهذا كلُّه يرجع إما إلى تقوية الرأي ونصرتِه وإما إلى الرغبة في الانفراد بشواهدَ غريبةٍ لا يعرفها غيرُه ونحوِ ذلك من الأغراض التي من أجلها يدلِّس المدلِّسون وإن كانوا من الصالحين. وأيًّا ما يكن ذلك فليس من بين هذه الأغراض القصدُ إلى إفساد العلمِ والعبثِ به.

۞ فإن قيل:

صحيحٌ أنّ ابن مالك لم يصرِّح مرَّة واحدةً بنسبة هذه الأبيات إليه، وإنما نسبَ ما نسبَه منها إلى (رجلٍ من العرب) ونسبَ بعضها إلى (الطائيِّ) أو (رجلٍ من طيّئ)، وصحيحٌ أنَّ هذا من ما يوهِمُ أنَّ قائلَها من الشعراء الذين يُحتجُّ بهم كما وقع هذا حقًّا، ولكن ذلك لا يقطع بتعمُّدِه التدليسَ، إذ لعلَّه أرادَ بها مجرَّد التمثيلِ لأنه لمّا كان الأمرُ عند سَوْقها متردِّدًا بين أن يقول: (كما قلتُ) وبين أن يقول: (كما قال الشاعر) أو (كما قال الطائيُّ) نزع إلى الوجهِ الثاني اتِّفاقًا من غيرِ إرصادٍ لذلك ولا قصدٍ إلى التعميةِ على المخاطَب، وذلك لطولِ إلْفِه لطريقةِ إنشاد الشِّعر في كتب النّحو إذِ المعهودُ أنها تساق بغيرِ ضميرِ المتكلِّم. وإنما لم يتكلَّف التنبيه على أنها من وضعِه لأنَّه لم يرَ الحاجةَ داعيةً إلى هذا إذْ هي عنده شواهدُ للتمثيلِ، وغفَل عن كون من بعدَه قد يخالفُه في صحَّة

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٥٧.

الاحتجاج بالقياس الذي أدلَىٰ به، فإذا رأىٰ هذه الشواهدَ التي وضعها للتمثيلِ انقاد لها وأخذ برأيِه. ولولا ذلكَ لم يأخذ به.

فالجواب عن هذا من وجهين:

الأول: أنَّ ابن مالك لم يكن من الغفلةِ وقلَّة الفِطنة بحيثُ يخفىٰ عليه مثلُ ذلك، فها هو ذا قد انتبَه لعدمِ تمثيل سيبويه لمسألة واحدةٍ في كتابِه، فجعلَه من شواهد أمانته وكمال عدالته حين ترك التمثيلَ لأن لا يُعتقد أنه من ما استعملتْه العرب، فقال في ذلك: (وما يوجد في كتب النحويين من نحو ما قام سعدٌ لكن سعيدٌ، ولا تزر زيدًا لكن عمرًا. فمن كلامهم لا من كلام العرب. ولذلك لم يمثّل سيبويه في أمثلة العطف إلا بـ"ولكن". وهذا من شواهد أمانته وكمال عدالته لأنه لا يجيز العطف بها غير مسبوقة بواو. وتركَ التمثيلَ به لأن لا يُعتقد أنه من ما استعملتْه العرب)[1]، فهو كما ترىٰ عارفٌ بخطَر التمثيلِ في موضع الاستشهادِ وأنَّ فعلَه مع ترك التنبيه عليه مُخِلٌّ بكمال الأمانة والعدالة لأدائه إلىٰ اعتقاد أنه من شواهد العرب الصِّحاح، فكيفَ يظنّ ظانٌّ أنه قد يفارقُه مثل هذا الانتباه في نحو سبعِ مئة بيت فرّقَها علىٰ ستّةٍ من كتبِه مستغرقًا في نظمها السنينَ الطِّوالَ، فليست هي بيتًا ولا بيتين ولا هي بنتُ ليلتِها فيجوزَ أن تفرُط منه قبلَ أن يتفكّر في آثارِها ويسألَ نفسَه ما دَبيرُها وتتأوَّبَه الفكرةُ بعد الفكرةِ في شأنِها وفي إمكان اغترار المخاطَب بها؟ هذا مع إصرارِه علىٰ كِتمان هذا الأمرِ

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٤٣.

البتةَ عن طلابِه وخاصّتِه في هذه المدّة الطويلة. ومثل هذا لا يمكن أن يكون عفوًا.

الثاني: أنّ ابن مالكٍ لم يكتفِ بنسبة ما نسبَه منها إلى (رجل من العرب) وإلى (الطائيِّ)، وإنما نسبَ بعضها إلى (رجل من فصحاء طيِّئ)[1] وإلى (بعض الفصحاء) كما قال[2]:

كقــولِ بعــض الفصــحاء منشــدا:

لم يُعــــنَ بالعليــــاءِ إلا ســــيِّدا

مريدًا بذلك نفسَه. ولو كانَ غرضه من إخفاء نسبة هذه الأبيات مجرَّدَ صرفها عن ضمير المتكلِّم إلى ما يجاري المعهود في إنشاد الشِّعر لم يحتج إلى نعتِ نفسِه بالفصاحةِ، فإن ذلك لا يكون إلا عن إرادةٍ للتعمية على المخاطَب لكي يحسب هذا الشِّعر من ما يُحتجُّ به. وهذا هو عين التدليس

وزدْ على هذا أيضًا وصفَه لبعضها بأنها من (حجج البصريين) أو (من السماع) أو (الوارد) أو (دليل على صحة الاستعمال) أو (من أظهر الشواهد على صحّة الاستعمال)[3]، فهذا كلُّه ينفي أن يكونَ إخفاء النسبة قد وقع من ابن مالكٍ عفوًا من غير قصد ولا تعمّد.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٤٥، وشرح التسهيل ٢/ ٣٢٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٠٧.

(٣) انظر تفصيل هذا في كتابي ص٨١ فما بعدُ.

❁ وقد جرَّ هذا التدليس آثارًا منكَرةً منها:

أ- أن طائفة من من جاء بعدَه رأوا في هذه الأبيات الموضوعة شواهدَ صريحةً لا يسعُهم العدولُ عنها فرجَّحوا بعض آرائِه اغترارًا بها. ولو علِموا أنَّها موضوعةٌ وأن لَّيس في تلك المسائل إلا مجرَّدُ القياس فربّما رجّحوا غيرَها. وقد عرضتُ في كتابي عددًا من الأمثلة لذلك[1].

ب- أنّه وردَت في بعض هذه الأبيات ألفاظٌ وأساليبُ لا تُعرَف في شِعر الاحتجاجِ لم يتعمَّد ابن مالك إيرادَها إذْ لم يستشهِد بها علىٰ صحّة هذه الألفاظ أو الأساليبِ، وإنما استشهدَ بها علىٰ مسائلَ أخَرَ، فاحتجَّ بها من جاء بعدَه. ومثالُ ذلك أسلوب (لا غيرُ)، فإنّه لم يرِد في نثرٍ ولا شِعر صحيحٍ. وقد وضعَ ابن مالك هذا البيت[2]:

جوابًا به تنجو اعتمِد، فوربّنا ... لعَن عملٍ أسلفتَ لا غيرُ تُسأل

واستشهد به علىٰ دخول اللام علىٰ معمول جواب القسم في (لَعن عمل)، فاحتجّ به بعض من جاء بعدَه علىٰ صحّة أسلوب (لا غيرُ) كالفيروزبادي (ت٨١٧هـ)، فإنه قال: (قيل: وقولهم: لا غيرُ. لحنٌ[3]. وهو غير جيّد لأنه مسموع في قول الشاعر:

---

(١) ص٩٣ فما بعد.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٢٠٩.

(٣) راجع مثلًا مغني اللبيب لابن هشام ص٢٠٩، تح المبارك.

جوابًـا بــه تنجــو اعتمِــد، فوربِّنــا   لعَــن عمــل أســلفتَ لا غــيرُ تُســأل

وقد احتجّ به ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل)[١].

ومثالٌ آخرُ تصدير (ما دام) نحو (ما دام زيدٌ مجتهدًا فسينجح)، فإنّه من الأساليب التي لا تُعرَف في عصر الاحتجاجِ. وقد وضع ابن مالكٍ هذا البيت:

ما دامَ حافظَ سرّي مـن وثقـتُ بـه   فهْو الذي لستُ عنـه راغبًـا أبـدا[٢]

شاهدًا علىٰ توسيط خبر (دام) التي تعمَل عمل (كان)، فاحتجّ به مجمع اللغة في القاهرة علىٰ صحّة الأسلوب السابق[٣].

ج- أنّ هذه الأبيات أحدثت ضروبًا من الخَلْط في نسبتِها فنُسِب بعضها إلىٰ شعراء قُدماء وربّما أُلحِقت بدواوينِهم، وذلك كتأبّط شرًّا وزياد بن سيّار والكلحبة اليربوعي وعبد الله بن رواحة وكعب بن زهير وبُجير بن زهير ومحمد بن عيسىٰ التيمي أو مهلهل الكناني ومجنون ليلىٰ ورؤبة بن العجّاج

---

(١) القاموس المحيط (غير). وانظر أيضًا تحفة الغريب للدماميني ١/ ١/ ٥٥٨، ومجيب النِّدا للفاكهي ص٣٣.

(٢) ليس في كتبه المطبوعة، ولكن نسب إنشاده إليه ابنُ هشام في تخليص الشواهد ص٢٤٠، وناظرُ الجيش في تمهيد القواعد ٣/ ١١١١. ونقلُ الأخير يدلّ علىٰ أنه من إحدىٰ نسخ شرحه للتسهيل كما يتبيّن لك إذا وازنته بشرحه المطبوع ١/ ٣٤٨. وانظر في الكلام علىٰ نُسَخ التسهيل ص٧٧٠ من هذا النقض.

(٣) في أصول اللغة ٣/ ١٤١. وهذا الأسلوب في رأيي صحيح، فهو مقيس علىٰ نحو ﴿ فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ ﴾ [سورة التوبة:٧]، ولكنه لم يُسمع بنصّه.

والفرزدق وذي الرمّة. وأُدخِل بعضُها في شعرِ طيِّئ[1]. ونُسِب إنشاد بعضِها ضلّةً إلىٰ بعض المتقدّمين كسيبويه والأخفش (ت٢١٥هـ) والأصمعي (ت٢١٦هـ) وكراع النمل (ت٣١٠هـ) وأبي علي الفارسي وابن جني (ت٣٩٢هـ) وابن الخباز (ت٦٣٩هـ) ورضي الدّين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)[2]. وهذه جنايةٌ عظيمةٌ لا حدّ لها!

❁ فإن قيل:

فكيف يمكن أن يفعلَ ابن مالك هذا مع ثنائه علىٰ صنيع سيبويه حين ترك التمثيلَ لأن لا يُعتقَد أنه من كلام العرب؟

فالجواب أنه ليس يجِب في كلِّ من قال قولًا أو اعتقَدَه أن يفعلَه، فما أكثر من يقبِّح الشيء ويأتيه ويحسِّن الشيء ويجتنبُه. وأنت ترىٰ هذه الخَلَّة مستوليةً علىٰ أكثر النَّاس باختلاف طبقاتِهم وتباين مراتبِهم، فما أكثر ما ترَىٰ الرجلَ الخئونَ الغادر يمدحُ الأمانة، وترىٰ الفاجرَ الأثيمَ يدعو الناس إلىٰ التقوَىٰ!

وفي هذا يقول عبد الله بن همّام السَّلوليّ:

وذمُّوا لنا الدنيا وهم يرضعونها ... أفاويقَ حتّىٰ ما يدُرّ لها ثُعْلُ

ويقول مالك بن دينار (ت١٣٠هـ): (لربما رأيتُ الحجّاج يتكلمُ علىٰ

(١) انظر شعر طيئ وأخبارها لوفاء السنديوني ٢/ ٧٨٢، ٧٨٥، ٧٩٢.

(٢) يأتي بيانٌ لبعض ذلك في هذا النقض. وانظر حواشي كتابي ص١٠١، ١٠٥، ١١١، ١١٦، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٣٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٦٣.

منبره ويذكر حسنَ صنيعه إلىٰ أهل العراق وسوءَ صنيعهم إليه حتىٰ إنه ليخيّل إلىٰ السامع أنه صادقٌ مظلومٌ!)[1].

فلا يلزَم إذن من إعجاب ابن مالك بفعلِ سيبويه أن يفعلَ مثلَه إما متأوّلًا وإما غيرَ متأوّل. وأنت تعلَم أن بعض من وُصِفوا بالتدليس كانوا من أهلِ الصّلاح والورعِ والعبادةِ، ففعلُوا معَ ذلك بتأوُّلِهم ما لا يُشكّ في ذمِّه.

۞ وإذْ فرغنا من هذا التمهيدِ فلنعلِّقْ علىٰ بعض ما ذكرَه المتعقِّب في هذا الصدّدِ.

قال المتعقّب[2]:

(وقد ابتدع الباحث معنًىٰ مبهَمًا للتدليس الذي فعله ابن مالك حيث قال: التدليس هو أن يكون للّفظ معنيان أحدُهما مخالف للواقع، وهو القريب إلىٰ فهم السّامع بالقرائن، والآخر موافق للواقع، وهو بعيد عن فهم السامع، فتستعمل هذا اللفظ مع علمك بأن السامع لن يفهم منه إلا المعنىٰ القريب غير المراد...

قال المتعقّب: وهذا كلام فيه نظر لأنه لو كان السامع لا يفهم من إيراد ابن مالك لتلك اللفظة الموهمة إلا الكذب لما خفِي تدليس ابن مالك علىٰ النحويين المتأخرين عنه).

---

(١) البيان والتبيين ٢/ ١٣٥.

(٢) ص١٥٤.

وفي هذا الكلام مآخذ عدَّةٌ، منها:

١- أنه زعم أني مُبتدع تفسير التدليس بهذا. وهذا غير صحيح، ذلك بأنّ التدليس في معنىٰ التورية والمعاريض إلا أنه يتعلَّق بما يجبُ بيانه ولا يجوز كِتمانه. وقد عرَّف العلماء التوريةَ والمعاريض بنحو تعريفي. وهذا ابن تيمية عرَّف المعاريض بقوله: (هي أن يتكلّم الرجل بكلام جائز يقصد به معنًىٰ صحيحًا ويتوهّم غيره أنه قصد به معنًىٰ آخر...)[1]. ثم قال بعدُ: (ومن هذا الباب [أي باب المعاريض] التدليسُ في الإسناد، لكن هذا كان مكروهًا لتعلّقه بأمر الدّين وكون بيان العلم واجبًا)[2]، فجعلَ معنىٰ التدليس راجعًا إلىٰ معنىٰ التعريض إلا أن التدليس يُكرَه لتعلّقه بأمر الدين. وهذا عينُ ما بينتُه في كتابي، فقد قلت: (وهو [أي التدليس] في معنىٰ التورية والمعاريض، ولكنّه في العلم تدليسٌ)[3].

٢- زعمُه أن هذا التعريف مبهَمٌ. وأنا أجد التعريف واضحًا لا إبهام فيه ولا غموض. ولو كان كذلك لما أمكنَه فهمُه. وقد أفضتُ آنفًا في تفسيره وبيانه.

٣- ذكر المتعقِّب أنه لو كان السامع لا يفهم من إطلاق اللفظ الموهم غيرَ

---

(١) الفتاوىٰ ٦/ ١٢٠.

(٢) الفتاوىٰ ٦/ ١٢٢.

(٣) ص٧٧.

الكذب لعرفوا أنه كذبٌ. وهذا عجبٌ عاجبٌ منه، فإن الكذب المحض قد يسمعه المرء فلا يعرف أنه كذبٌ، أرأيتَ لو أن أحدًا قال لك: إن في مصرَ رجلًا اسمُه عبد القادر بن حسن يجيد سبع لغاتٍ، وكان هذا الرجلُ كاذبًا، أفكنتَ تستطيع الحكم عليه بالكذبِ؟

وذلك أن الكذب إنما يُعرف بالتفتيش عن مطابقتِه للواقع من عدمها، وليس في قدرة كلّ أحد أن يصلَ إلىٰ الواقع الذي يحكي عنه الكاذبُ ليعلم أهو مطابقٌ لكلامه أم لا.

وخذ مثالًا علىٰ هذا من الأدباء واللُّغويين أبا عمر الزاهد (ت٣٤٥هـ) وصاعدًا الربَعيّ (ت٤١٧هـ)، فإن الخلافَ في ما يرويانه ما يزال قائمًا، فمن الناس من ينسبُهما إلىٰ الكذب والوضع، ومنهم من يبرّئهما من ذلك، فلو كان كلّ كذبٍ لا يمكن أن يخفىٰ لانقطع الخلاف فيهما ولانتهىٰ العلماء في ذلك إلىٰ رأيٍ جازم[1].

۞ ثم قال المتعقّب[2]:

(وهبْ أننا سلّمنا بصناعة ابن مالك لتلك الأبيات فإنه لا يسوغ أن يُنعت ابن مالك بالتدليس، وإنما يُنعت بالكذب لأن صناعته للأبيات تعني الوضع في المتن. وإذا وَضع في المتن قياسًا علىٰ ما رآه علماء الحديث فقد كذبَ،

(١) انظر ص٢٢ من كتابي.

(٢) ص١٥٤.

يقول السمعاني: (وأما من يدلّس في المتون فهذا مطّرح الحديث مجروح العدالة، وهو من من يحرّف الكلم عن مواضعه، فكان ملحَقًا بالكذّابين ولم يُقبل حديثه[1]).

والمآخذ علىٰ هذا الكلام:

١- زعمَ أن صناعة الأبيات تعني الوضع المعروف في مصطلح الحديث قطعًا. وهذا باطلٌ. وقد بينت آنفًا أن الوضع نفسَه لا يستلزم الكذب إلا إذا نُسِب الكلام الموضوع إلىٰ غيرِ واضعِه نسبةً واضحةً صريحةً لا تحتمِل التوريةَ كأن يضع حديثًا ثمّ ينسبَه إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلم أو يضع مواعظ ثم ينسبها إلىٰ الحسن البصري أو يضع أبياتًا ثم ينسبها إلىٰ الشافعي أو مجنون ليلىٰ. وبينتُ أن وضع ابن مالكٍ اقترن به تدليس، فمن أجلِ التدليس يُذمّ لا من أجلِ مجرّد الوضعِ. وليُراجَعْ ما سبق.

٢- احتجاجُه بكلام السمعاني هو في الحقِّ حجّة عليه لا له لأن السّمعانيّ قال: (وأما من يدلّس في المتون) ثم قال: (فكان ملحقًا بالكذّابين)، فدلَّ هذا علىٰ أن السمعانيّ يراه من حيث معناه الأصليّ تدليسًا لا كذبًا لأنه وصفَه أوّلُ بالتدليس ثم جعلَه ملحقًا بالكذب لا كذبًا محضًا، وإنما ألحقَه بالكذب اعتبارًا بمآله لا بحقيقة حالِه. وما أحسن ما قال ابن تيميّة: (جميع ما يحتجّ به المبطِل من الأدلّة الشرعية والعقليّة إنما تدلّ علىٰ الحق، لا تدلّ علىٰ قول المبطل. وهذا

(١) في قواطع الأدلة ٢/ ٣٢٣.

ظاهر يعرفه كلّ أحد، فإن الدليل الصحيح لا يدلّ إلا علىٰ حقّ لا علىٰ باطل... وهذا عجيبُ!)[1].

والذي يظهر لي أن الوضع في المتن علىٰ ثلاث صور:

الأولىٰ: أن يُدرج في متن الحديث ما ليس من كلام النبي صلىٰ الله عليه وسلم علىٰ جهة الغفلة بحيثُ لا يقصد من ذلك إلىٰ التعميةِ علىٰ من يسمعُه بحِسبانه من كلام النبي صلىٰ الله عليه وسلم.

الثانية: أن يُدرج في متن الحديثِ ما ليس من كلام النبي صلىٰ الله عليه وسلم علىٰ جهة العمْد مريدًا بذلك التلبيس علىٰ سامع الحديثِ بحيث يظنّ أنه من كلام النبي. ولا يكون في مساقِ ذكرِه لكلامِه الذي أدرجه كلمة تحتملُ التدليس، وذلك بأن يصلَ كلامه بكلام النبي صلىٰ الله عليه وسلم من غير فَصْلٍ.

الثالثة: كالصورة الثانية إلا أنه يسوق كلامَه المدرَج بعبارةٍ توهم التدليس أو يسكت بعد ذكر كلام النبي صلىٰ الله عليه وسلم سكتةً يسيرةً ثم يورد كلامَه هو كأنّه جملةٌ مستقلّة منفصلة عن ما قبلها.

ولا ريب أن السمعاني يقصدُ إلىٰ الصورة الثالثة لأنها هي التي ينطبق عليها اسمُ التدليس كما ذكر. وإنما ألحقَ مرتكبها بالكذّابين اعتبارًا بشناعة فعلِه إذْ كان يؤدّي يقينًا إلىٰ ظنّ ما ليس من كلام النبي صلىٰ الله عليه وسلم من

---

(١) مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٢٨٨، ط مجمع الملك فهد.

كلامِه. وهذا عينُ ما يؤدّي إليه الكذبُ الخالصُ. ومع ذلك فهذا الفعل في الحقّ ليس كذبًا، وإنما هو ملحَق بالكذبِ. ولو اعتبرنا المآل في مثل هذا فسنجعلُ التدليس كلَّه كذبًا كما نُقِل عن بعض السّلف[1] سواءٌ في ذلك تدليس المتون وتدليس الأسانيد وتدليس الشيوخ لأن ذلك يؤدّي في أحيانٍ كثيرةٍ إلى ظنّ بعض الأحاديث الموضوعة أو الضعيفة من صحيح كلام النبي صلى الله عليه وسلم. وأقلُّ أحواله أنه يُوهِم غير الواقعِ. وهذا ما يفيدُه الكذبُ، ولكن الصحيحَ أن التدليس من حيثُ حقيقة معناه ليس كذبًا كما بينتُ.

أما الصّورة الثانية فهي كذبٌ محضٌ. وأما الصورة الأولى فليست من ما يُثلب صاحبُه إذْ وقعت من بعض الصحابة رضي الله عنهم.

وأيًّا ما يكن الأمرُ فلو تأمّل المتعقّب كلام السمعاني فإنه لن يجد فيه حجّة له ولا مستمسكًا، بل سيجده مؤيّدًا لما قرّرتُ لأن السمعاني جعلَ وضع شيءٍ من الكلام في أثناء حديثٍ منسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم، وفي هذا ما يوجبُ غايةَ التحرّج والتذمُّم ويقتضي لزومَ الصّدقِ لعِظَم جُرم الكذب عليه، جعلَه تدليسًا، فأقرّ باستحقاقِه هذا الاسمَ في أصلِ اللغة، ثم حينَ رأى نَقْلَه عن التدليس الذي يستحقّه بأصل اللغة لم يجعل مرتكبَه كذابًا، وإنما جعلَه ملحقًا بالكذّابين.

وإذا نظرنا في صنيع ابن مالك ألفيناه شبيهًا بما ذكرناه في الصّورة الثالثة،

---

(١) انظر ص٦٩٥ من هذا النقض.

فهو يضع شعرًا من نظمه الذي لا يُحتج به في سياقِ الاستشهادِ بشعر العرب الذي يُحتجّ به، ولكنّه لم يقدّم له بكلامٍ لا يحتمل معنيين فيكون كذبًا كما في الصورة الثانية. وذلك كأن يقول: (قال امرؤ القيس)، وإنما قدّم له بألفاظٍ توهم معنيين كما في الصورة الثالثة. وهذا تدليسٌ بلا ريبٍ عند السّمعاني وغيرِه.

فقد تبيّن إذن أن فعل ابن مالك ليس كذبًا في أصل اللغة.

❁ فإن قيل: فلمَ لا يُلحق بالكذّابين؟

فالجواب أنّ ابن مالكٍ إنما وضع هذه الأبيات في مسائل نحويةٍ، وليست في أحاديث نبويّة. ثمّ إنها لا تعدو أن تكون مقوّياتٍ لآرائه ومكثِّراتٍ لشواهدِه. ولم يختلق بها مسائلَ موضوعةً لا أصلَ لها. وقد سبقَ أن فصَّلتُ في ذلك[1]، فيبقَىٰ علىٰ ما يستحقّه فِعلُه في حقيقة اللغة، وهو التدليس، ولا يتجاوزه إلىٰ أن يُسلَك في زمرة الكذابين ويُلحقَ بعِدادهم إذْ لا تبلغَ جسامة فعله جسامة فعلِ من يدلّس في متن حديث منسوب إلىٰ النبي صلىٰ الله عليه وسلم.

٣- أن المتعقِّب اعتمد علىٰ هذا النصِّ الفرْد الذي لم يُحسن فهمه أو أراد أن لا يُحسن فهمه وبنَىٰ عليه عامَّة تعقيبِه وألزمني به فجعل الحكم بوضع ابن مالك موجبًا للحكم بكذبِه لأنّه أعجزَه أن يجِد تناقضًا بين الوقوع في التدليس

(١) ص٦٩٦ من هذا النقض فما بعدُ.

وبين الصّلاح والتقوىٰ والعبادة، فجعلَ وضعَه للأبيات موجبًا لوقوعه في الكذب، وذلك ليتمهَّد له الطريق إلىٰ إيجاد هذا التناقض. ثم اندسَّ إلىٰ نيّتي فزعم أني أتّهمه في نفسي بالكذب فقال في آخر تعقيبه[1]: (لا اختلاف بين بحث فيصل المنصور... وبحث نعيم البدري...، ففي كلّ منهما اتهامٌ لابن مالك بالكذب إلا أن اتهام نعيم البدري كان مباشرًا، واتهام فيصل المنصور له غير مباشر)!

هكذا وبعجلة وقلّة إنصافٍ حوَّل وصفي لابن مالك بالتدليس فجعلَه كذبًا غيرَ مباشرٍ، فألزمني بذلك ما لا أقولُ به ولا يلزمني!

ألا فليعلم هذا المتعقِّب وغيره أنه لو صحَّ ذلك عندي بالأدلّة الناصعة لقلتُ به غير متهيِّب ولا وجِلٍ، ولكنّ الأدلّة التي بين أيدينا تأبَىٰ اتّهامَ ابن مالك بالكذب. والله يُحِبّ الإنصافَ.

والذي يُبطِل هذا الكلامَ الجائرَ أنَّ ابن مالكٍ تفرّد بعدد من الأبيات لم نجدها عند غيرِه، ولكنَّه نسبَها نسبةً صريحةً لا تحتمِل التدليس إلىٰ شعراء بأسمائِهم كبيتٍ نسبه إلىٰ معاوية رضي الله عنه وآخر نسبَه إلىٰ رجل لا نعرفه، وهو عبد الله بن عَمْر اللَّخمي[2]، ومع ذلكَ رأيتُ قَبول هذه الأبياتِ وإن لم نجِدها عند غيره تصديقًا له إذْ صرَّحَ، فلو كنتُ أتَّهِمُه بالكذب لم أفرّق بين ما

---

(١) ص٢٠٧.

(٢) انظر ص٨٤ من كتابي.

نسبَه منها وما لم ينسبه.

۞ ثمّ أورد المتعقب[1] ثلاثَ شهادات يرىٰ أنها تدلّ علىٰ صدق ابن مالك في ما يرويه وينقله، وهي الشّهادة بصلاحه وتديّنه، والشهادة بالثقة بنقله، والشهادة بكثرة حفظه ومراجعته واطّلاعه.

وهذه الشهادات صحيحةٌ في الجُملة، ولكنّها لا تؤدّي إلىٰ النتيجة التي ذكرها. وذلك:

١- أنّ الصّلاح والتديُّن واتّصافَ الرجل بأنه ثقةٌ لا ينافي الوقوع في التدليس كما فصّلت ذلك آنفًا. وأنا أعيد بعضَه. قال الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ): (وقال خلقٌ كثيرٌ من أهل العلم: خبرُ المدلّس مقبول لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذّاب ولم يروا التدليس ناقضًا لعدالته)[2]. وقال ابن حجر (ت٨٥٢هـ) عن أحدهم: (ثقة مدلّس)[3]. وقال عن آخر: (ثقة حافظ عارف بالقراءة ورع، لكنه يدلّس)[4]. وقال يحيا بن معين (ت٢٣٣هـ) عن أحد الرّواة: (صدوق مدلّس)[5]. وقال أبو حاتم الرازي (ت٢٧٧هـ) عن آخر:

---

(١) ص١٥٨- ١٦٣.

(٢) الكفاية في علم الرواية له ٣٦١.

(٣) تقريب التهذيب ٢٧٤.

(٤) تقريب التهذيب ٤١٤.

(٥) أخبار القضاة لوكيع ٢/ ٥٤.

(صدوق يدلّس)[1].

فجميعُ ما حشدَه من النصوص في تقرير ذلك لا يغني فَتيلًا. وإنما ترِد هذه النصوص علىٰ من وصفَه بالكذب.

٢- أما كثرة حفظِه ومراجعته واطّلاعه فمسلّم بها، ولكن من اليقين أنها لا توجب تبرئة أحد من كلِّ قادح في روايتِه ولا تفضي حتمًا إلىٰ قَبول كلِّ ما ينقلُه وإن خالف دلائل العقل واشتملَ علىٰ أمارات الغرابة والنكارة ومناقضة طبائع الأشياء. وأنت ترىٰ أن ابن الكلبي (ت ٢٠٤هـ) علىٰ ما نُعت به من سعة الحفظ والاطلاع الذي لا يبلغ ابن مالك معشارَه لم يجعله ذلك بمنجاةٍ من غمزِه واتهامه بالكذب والتزيّد. ومثلَ ذلك صنعوا مع أبي عمر الزاهد مع عظيم حفظِه، ومع صاعد الربَعيّ أيضًا وغيرِهم[2]. وهذا معروفٌ لا يُنكَر، ولكنّ المنكَر غير المعروف أن يتعلَّق أحد بمثل هذه الحجّة الواهية!

أعيتك حمرُ الوحش أن تصطادَها   فعبأتَ رُمحَك للحمارِ الآهلِ

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٣/ ١٥٦.

(٢) انظر ص٢٢ من كتابي. والمراد أن سعة الحفظ والاطلاع لا توجب قبول ما يتفرّد به المرء، وليس المراد أن ابن مالك متَّهم بالكذب كهألاء، كما بينّا غير مرة.

التعليقة الثالثة:

مناقشة الاعتراضات علىٰ دليل التفرُّد

ثم أنشأ المتعقِّب مبحثًا[1] يزعم أنه يتناول فيه أدلّتي علىٰ الوضع ويردّ عليها فبدأ بدليل التفرّد. والمراد به أن ابن مالك تفرّد بنحو سبع مئة بيت لا توجد في كتاب قبله ولا يعرفها أحدٌ بعدَه. وهذا عدد موغلٌ في الكثرة. ولم نجد أحدًا بعد سيبويه تفرد بهذا العدد ولا بمعشارِه!

قلتُ: كنتُ ذكرت هذا في كتابي[2]. وأنا الآن أقولُ: بل لم يتفرّد بهذا العدد ولا خمسِه ولا أقلَّ من ذلك سيبويه إمامُ النّحاة أيضًا مع مشافهته للعربِ كما مضىٰ تِبيانُه.

وقد أجاب المتعقّب عن هذا الدليل بإنكاره أن يسمّىٰ دليلًا لعللٍ مجملُها شهادات العلماء لابن مالك بالصّلاح والتديّن والثقة بالنقل والعدالة، وعدم وجود نص يدلّ علىٰ شكّ بعض العلماء الذين جاءوا بعده في هذه الأبيات مع كثرتهم وكثرة مؤلفاتهم وعنايتهم به وبكتبه، وكثرة محفوظه واطّلاعه، وتفرّده بأمور ليست عند أمثاله كترتيب الأبواب واستعمال غريب المصطلحات وحشد نوادر المصطلحات والإكثار من الاحتجاج بالحديث، ومن هذه العلل التي ذكرها وجوب إحسان الظنّ بالعلماء.

---

(١) ص١٦٤.

(٢) ص٢٣.

والجواب عن اعتراضاته هذه من وجوهٍ:

١- أن هذا الدليل علىٰ عظَم خطَره واحتفال متقدّمي العلماء بمثلِه ليس هو الدليلَ الأوحد فيسهلَ نقضُه وبَهرَجتُه، ولكنه دليلٌ من أدلّة عِدَّة.

أوليس من عجبٍ أسائلُكم كيف يأتي رجلٌ في القرن السابع بعدد ضخم من شواهد النّحو لم يأتِ بمثلِه ولا بعشره أحدٌ من النّحاة حتىٰ المتقدّمون منهم، ثم إنك إذا ألطفتَ النظر فيها وجدتَّ بعضها أشبهَ ببعضٍ من الذّباب بالذّباب وتوسّمتَ فيها من دلائلِ النّسبة والألفاظ والمعاني ما يفضحُ لك أنفاسَ التوليد الكامنةَ فيها، وألفيتَ الشبهةَ فيها مفضيةً إلىٰ الظنِّ، والظنَّ منها مؤازرًا للظنّ والدليلَ فيها مصدِّقًا للدليلِ حتَّىٰ يُسلمَك ذلك إلىٰ ثلَج اليقين.

فلو كنَّا حين رأينا التفرّد وقضينا العجَب منه وعلِهنا نتبلَّد في شأنه وجدنا الأبياتَ منسوبةً لشعراءَ من أهل عصر الاحتجاج بأسمائهم لنكلنا عن عزيمة الجزمِ بوضع هذه الأبيات وقلنا: شكٌّ، وقد أخطأ، ورأيٌ، وقد فالَ! ثم التمسنا المخرجَ من مأزِق التفرّد بضروبٍ من الحُججِ، ولكنَّا لما نظرنا في الأبيات ألفيناها أغفالًا غيرَ منسوبةٍ فرأينا شكَّنا الأوّل قد أردفَه من خلفِه شكٌّ ثانٍ يؤيّده ويؤازرُه، ثم وجدنا ما نُسب منها إنما نُسِب إلىٰ (الطائيّ) وهذان شكٌّ ثالثٌ ورابعٌ، فالثالثُ من جهة النسَب إلىٰ الطائيّ قبيلةِ ابن مالكٍ. وهذا مدخلٌ للتدليس. ولم نجد شيئًا منها منسوبًا إلىٰ قبيلةٍ أخرىٰ لأنه لا يُمكن التدليسُ إلا بما يحتمل معنيين. وأما الرابعُ فهو أن هذا الذي نسبَه منها إنما اقتصر فيه علىٰ النسبة إلىٰ القبيلة دون ذكر اسم القائلِ نفسِه، فلم يقل في شيء منها مثلًا: (قال

عامر الطائي) أو (مالك بن سعد الطائي) لأنَّ التصريح بمثل ذلك يمنع من التدليس ويضطرّ إلىٰ الكذب.

ثم لما أخذنا في تقليب متون الأبيات ورَوْزها وجدنا شكًّا خامسًا وسادسًا وعاشرًا وأكثر. وذلك من قِبَل ما يُنبي عن عصْر هذه الأبيات لما فيها من الألفاظ المولَّدة التي لا تُعرف في عصر الاحتجاج، ومن قِبَل ما يدلُّ علىٰ أن هذه الأبياتَ كلَّها قد خرجت من مشكاةٍ واحدةٍ. وذلك من وجوهٍ مختلِفةٍ كشفتُ عنها في كتابي. ثمّ ما فيها من المعاني التي تنمُّ أيضًا علىٰ زمنها وعلىٰ شخص قائلها.

فأنت ترَىٰ أن القرائنَ متساوقةٌ متآخيةٌ لا يكذّب بعضها بعضًا ولا يطعُن بعضُها علىٰ بعضٍ، لا بل يصدِّق بعضُها بعضًا.

فالدليل علىٰ هذه القضيّة ليس دليلَ التفرّد وحدَه كما ترىٰ، إذن لأمكن التفصِّي منه ببعضِ الحجج، ولكنّها أدلَّة كثيرةٌ مجتمعةٌ متضافرةٌ.

٢- أنّ ما اعترض به المتعقِّب لا ينهضُ أن يسّمىٰ اعتراضًا. وهذا تفصيله:

أ- أما اعتراضه بصلاحه وتديّنه وثقته وعدالته فقد مضىٰ الجوابُ عنه غيرَ مرّة وقلنا: إنّ الصالح المتدين العدلَ الثقةَ قد يدلِّس. فلا تناقض بين الأمرين.

ب- أما عدم وجود نص يدلّ علىٰ شكّ بعض العلماء الذين جاءوا بعده في هذه الأبيات مع كثرتهم وكثرة مؤلفاتهم وعنايتهم به وبكتبه، فهو اعتراضٌ عاميّ فاسدٌ، فإنّ المسألة إذا قامت أدلّتها فلا يسقطها أنّ علماء قرن من القرون

لم يقولوا بها إلا أن يكون هناك دليلٌ شرعيٌّ يقضي بعصمتهم ويُحيلُ غفلتَهم. وقد بينّا هذا في ما سبقَ، فلا نتكلّف إعادتَه[1].

نعمْ، قد نستأنسُ بهذا الاعتراض الذي أورده المتعقّب لو كانت القضيّة خِلْوًا من الأدلّة، فيمكن حين إذٍ أن يقال: نسكتُ كما سكتَ من قبلنا. فأما وقد ظهرت الأدلّة ونشِّرت وبُسِطت فلا يجوز إسقاطُها تعلّقًا بهذا الاعتراض. على أنّ العلماء لم يعرِضوا لهذه القضيّة أصلًا بإثبات ولا نفي. وإنما غايةُ ما في الأمر أنهم سكتوا مع ضرورة التبيين، والسكوتُ لا يعني دائمًا الرضا والتأييد، فقد يكون الحاملُ عليه أحيانًا الغفلةَ أو نقصَ الاطّلاع على تفاصيل المسألة أو حاجزَ الجبن أو أُخذةَ التعظيم أو إسارَ التقليد أو غير ذلك. فليس من الحقّ إذن أن نجعلَ سكوتهم عن أبيات ابن مالكٍ تبرئةً لها بعد معرفةٍ وتوثيقًا لها عن اختبار.

وإنما مثَل هذا الاعتراض كالمثل الذي ذكره ابن المقفّع (ت١٤٥هـ)[2]، وهو أن رجلًا علِق امرأة ذات بعل وعلِقته، فحفرتْ له سرَبًا إلى الطريق وجعلت مخرجه عند حُبّ الماء تخوفًا أن يفاجئها زوجها أو أحد وهو عندها، فبينما هي ذات يوم وهو عندها إذْ بلغها أن زوجها بالباب فقالت للرجل: اعجَل واخرج من السرَب الذي عند الحُبّ، فانطلق الرجل إلى ذلك المكان

(١) ص٦٧٢.

(٢) كليلة ودمنة ص٦٦، ط الشروق.

فوافق الحُبّ قد رُفِع من ذلك المكان فرجع إلى المرأة فقال: قد انتهيتُ إلى حيث أمرتِ فلم أجد الحُبّ. فقالت المرأة: أيها المائقُ، وما تصنع بالحُبّ؟ وهل سميتُه لك إلا لتستدلّ به على السرَب؟ قال: لم تكوني حقيقةً أن تذكريه لي فتغلّطيني به! قالت المرأة: ويحك! انج بنفسك ودع التردّد والحمق. فقال: كيف أذهب وقد خلّطتِ عليّ؟ فلم تزل تلك حالتَه حتى دخل زوجها فأوجعه ضربًا ثم رفعه إلى السلطان!

وأنا أقول للمتعقّب كما قالت هذه المرأة: وما تصنع بسكوت العلماء الذين بعدَه وقد لاحت لك أدلَّة الوضع ساطعةً مُبينةً؟ وهل نحتاج إلى رأيهم إلا لنستدلّ به على الحقِّ. فأما وقد ظهرت الأدلَّة من غير طريقهم فأيّ معنًى بعد ذلك في الاستمساك بسكوتهم الذي قد يكون ناشئًا عن غفلةٍ أو تقليدٍ أو غير ذلك من ما ذكرتُ؟

ولو أن رجلًا قد عوّد آخرَ أن ينبّهه من نومه كلّما طلعت الشمس، فانتبَه ذات يوم من تلقاء نفسِه فإذا الشمس طالعةٌ وإذا الرجلُ الذي عوَّده أن ينبّهه لم يفعلْ هذه المرَّة! أفتراه يكذِّب عينيه ويكفُر برؤية الشّمس لأن هذا الرجل لم ينبهه؟!

ج- أما كثرة محفوظه وسعة اطّلاعه فإن ذلك لا يبلغُ بحالٍ حفظ سيبويه والمبرّد والزجاج (ت ٣١١هـ) وابن السراج (ت٣١٦هـ) وأبي علي الفارسي وابن جني وغيرهم، وهم مئاتٌ أو يزيدون. وكلُّهم مع حفظهم واطّلاعهم ومع مشافهتهم للعرب أو قربِهم من زمان الرِّواية لم يتفرّدوا بهذا العدد ولا

بمعشارِه، فهل يصدِّق عاقلٌ قطُّ أن الله سبحانه وتعالىٰ لم يخلق في أمّة محمدٍ صلىٰ الله عليه وسلم رجلًا يبلغ حفظُه واطّلاعُه معشارَ حفظ ابن مالكٍ واطّلاعِه ولا من أهل القرون الأوائلِ؟ أو أنَّ الله تعالىٰ يحجبُ عشراتِ الكتب في العربيّة عن عيون الناس جميعًا مئات السنين ثم لا يزال ينقّلها من يدٍ إلىٰ يدٍ حَصانًا من تفتيش اللامسينَ حتَّىٰ يضعها في يد ابن مالكٍ فيستخرج خبأَها ويُرفع له الحجابُ عن مستودَع سرِّها ثم يتعمَّد طيَّها وإخفاءَها، فلا يقفُ علىٰ خبرها بعد ذلك أحدٌ؟!

هذا مع أن كثرة الحفظِ وسعة الاطلاعِ لا توجب التسليمَ بكلِّ ما يرويه المرءُ كما ذكرنا آنفًا.

د- أما تفرّده بأمور ليست عند أمثاله كترتيب الأبواب واستعمال غريب المصطلحات وحشد نوادر المسائل والإكثار من الاحتجاج بالحديث، فليت شعري كيف يكون مثلُ هذا حجّة تُسلم إلىٰ قَبول ما تفرّد به من الرّواية لأن أكثر هذه الأمور التي ذكرها المتعقِّب ليست من ما تفرَّد به، ثم إنَّها علىٰ التسليمِ بتفرّده بها إنما ترجع إلىٰ الدِّراية لا إلىٰ الرِّواية، ومن يتفرَّد بشيء من الدِّراية فلا يجب أن يتفرّد بمثلِه من الرّواية ولا يسوّغ هذا ذاك له.

هـ- أما وجوب إحسان الظنِّ بالعلماء فهو كلامٌ مجمَل يحتمل حقًّا وباطلًا. وذلك أن من حسن الظنّ ما هو محمودٌ، ومنه ما يدخلُ في الغفلة ويُنسب إلىٰ الغَباوة ويؤدّي إلىٰ وخيم العاقبة.

أرأيتَك لو أنَّ علماء الحديث عدّلوا كلَّ موصوفٍ بالدِّين والصّلاح من

الرّواةِ ألم يكن هذا أدخلَ في حُسن الظنّ؟ بلىٰ، ولكنّهم كانوا في موضع لا يصلُح معه حسنُ الظنِّ لما يفضي إليه من إفساد الرّواية وتفشي الوضع والاضطراب فيها. ولهذا ما قال عبدُ الرحمن بنُ مهديّ (ت١٩٨هـ): (خَصلتان لا يستقيم فيهما حسنُ الظنّ: الحُكم [أي القضاء]، والحديث). قال ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) شارحًا لكلامه: (يعني لا يُستعملُ حسنُ الظنّ في قبول الرّواية عن من ليس بمرضيّ)[1].

فكذلك لو حملْنا ابن مالك علىٰ حسن الظنِّ فقبِلنا أبياتَه وأقنعنا أنفسَنا أنها من الأبيات القديمة الصِّحاح التي يُحتجّ بها وأعرضنا عن ما فيها من مخايل الوضع والتشابه واستغشينا ثيابَنا فإنّ ضررَ هذه الأبيات إن كانت موضوعةً ضررٌ متعدٍّ مخلٌّ بالعلم، ورعايةُ حقِّ العلم أولَىٰ وأوجبُ ولا سيّما أن كثيرًا من هذه الأبيات قد دخلَ في تفسير كتاب الله تعالَىٰ. وحسبُك بهذا خطَرًا!

فلا بدّ إذن من اطِّراح حسن الظنِّ إن كان حسنُ الظنِّ هذا سيكون حائلًا دون النظر بعين الإنصاف والتثبُّت في هذه الأبياتِ أو يكونُ ذريعةً إلىٰ إدخال الوضع والافتعال والخلل في النحو أو غيرِه.

علَىٰ أنّ حسنَ الظنِّ إنما يكون متىٰ تردد الرأي بين أمرين متساويين أو متقاربين، أما إذا قام البرهانُ علىٰ إثبات أحدهما فلا يصِحّ تفنيده وإغماض الطَّرف عنه والمصير إلىٰ الأمر الآخر بحجّة حسنِ الظنِّ.

---

(١) الجرح والتعديل ٢/ ٣٥.

هذا مع أنّ وصف ابن مالكٍ بالتدليس هو في الحقيقةِ من إحسان الظنّ به لأنّه كان يُمكن وصفُه بالكذب كما فعلَ بعضهم. فالقول بالتدليس، وهو الذي توصلُ إليه الأدلّة التي بين أيدينا، أهونُ بكثير من وصفِه بالكذب[1] لأنَّ التدليس لا ينافي الصّلاح ولا التديّن ولا العدالةَ ولا الثقةَ.

ولو أطلقنا إحسان الظنّ لوجبَ أن يشمَل كلَّ عالم أيضًا لا أن يكون مقصورًا علىٰ ابن مالك فينبغي حين إذٍ أن نبرّئ كل النّحاة وغيرَ النّحاة من من نقتدي بهم ونستقي من علمهم، من كلّ بدعة أو قادح في دين أو خلُقٍ. ومن المعلوم أن كثيرًا منهم مطعونٌ في ديانته مغموزٌ في خُلُقِه. وكتب التراجِم حافلةٌ بذلك. وذلك كالزمخشري المعتزليّ[2] ورضيّ الدّين الأستراباذي الرافضيّ[3] وابن دُريد والتبريزي وابن عصفور وغيرهم من من حُكِي عنهم ما لا يليق من شراب أو مجون[4]!

فهذا هو الجواب الأوَّل من جوابَيِ المتعقِّب عن دليل التفرّد. وقد بينّا

---

(١) لأن ابن مالك قد تفرّد أيضًا ببعض الأبيات المنسوبة إلىٰ شعراء بأسمائهم لا تُعرَف عند غيرِه. انظر ص٧١٢ من هذا النقض.

(٢) وفيات الأعيان ٥/ ١٧٠.

(٣) انظر مقدمة المحقق يوسف عمر لشرحه علىٰ الكافية ص٦. وانظر في تلبّس بعض علماء العربية بمذاهب المبتدعة كتاب مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلىٰ نهاية القرن الرابع الهجري لمحمد الشيخ محمد من ص٤٤٩ فما بعدُ.

(٤) انظر ص٦٧٢ من هذا النقض.

خطلَه وانتقاضَه.

❁ ❁ ❁

التعليقة الرابعة:

مناقشة دعوىٰ استدراك ثلاثين بيتًا لم يتفرّد بها ابن مالك

ثم أوردَ المتعقّب[1] جوابًا ثانيًا يرىٰ أنه ناقضٌ لدليل التفرّد، فذكر أنه (بالبحث غير المستقصي تبيّن براءة ابن مالك من ثلاثين بيتًا من الأبيات التي جزم الباحث بصناعته لها). ثم عرضَها.

وهذا الاعتراضُ باطلٌ لأنا لو سلّمنا ببراءة ابن مالك من جميع هذه الأبيات الثلاثين فإن الباقي ٥٨١ بيتٍ بل أزيدُ لا تعرف إلىٰ الآن قبلَ ابن مالك ولا بعدَه، بل لو وجد المتعقِّب أو غيره بالبحث ٣٠٠ بيت – وهذا عندي محالٌ – فإنه يبقَىٰ ٣١١ بيتٍ لا تُعرَف عند أحدٍ سواه. وإنَّ هذا من عددٍ لكثيرٌ كثيرٌ!

وإذن فلا يصحّ الاعتراض بمثل هذا لأنّك إذا أسقطتَ عن ابن مالك ثلاثينَ بيتًا بدعوَىٰ وِجدانها فما تفعلُ بـ٥٨١؟ وهو عدد ضخمٌ جدًّا! أليس قد تفرَّد بها؟

فالتفرَّد ثابت قطعًا في مئاتِ الأبيات بشهادةِ العلماء والمحققين والباحثين قديمًا وحديثًا، فلا يُمكن ادّعاءُ خلافِه.

أمّا هذه الأبيات الثلاثون التي زعم المتعقِّب أنها قد وُجِدت بالبحث غير المستقصي فهي علىٰ ثلاثة أصنافٍ:

---

(١) ص١٦٦.

الصنف الأول: أبياتٌ تفرّد بها العينيّ في كتابه (المقاصد النحوية). وهي ١٢ بيتًا من ٣٠، أي أكثر من الثلث. وهي البيت ١، ٣، ٧، ٨، ٩، ١١، ١٢، ١٥، ١٦، ١٩، ٢١، ٢٦.

وقد كنتُ ذكرت في كتابي أني لم أعتدّ بما تفرّد به العينيّ[1]، وذلك بعد اطّلاعي عليه كلِّه صفحةً صفحةً. وليس ذلك لهوًى ولا هو عن تخرُّصٍ، ولكني رأيتُ له عددًا من الأوهام في النسبةِ، فمن العبثِ والتلبيس أن يعرضها المتعقّب زاعمًا أنها وُجدت بـ(البحث غير المستقصي)! لأنها لم تكن غائبةً أصلًا حتى توجد! ومن عجبٍ أن المتعقِّب نبَّه في الحاشية على رأيي في تفرُّد العينيّ[2]، ولكنه مع ذلك لم يرضَ حتّى أوردَ تفرّداتِه إمعانًا في التلبيس على القارئ ليهوّل عليه بكثرة ما يزعمُ أنه وجدَه بالبحث!

وقد دللتُ في كتابي على بعض أوهامِ العينيِّ في نسبتِه، فمن ذلك قوله:

لأجـــدّلنّك أو تملّـــكَ فتيتـــي   بيـــدَي صـــغار طارفًـــا وتليـــدا

فقد زعم العيني أن سيبويه أنشدَه[3]. وهذا وهمٌ، فليس هذا البيت في كتاب سيبويه ولم يذكره أحدٌ من شُرّاح شواهده ولا نسبَ إنشادَه له أحدٌ غير العيني.

---

(١) ص١٠١ الحاشية.

(٢) ١٦٧.

(٣) المقاصد النحوية ٤/ ١٨٦٧. وانظر كتابي ص١١٦.

ومنه أيضًا قوله:

لمـا رأىٰ طـالبُوه مصـعبًا ذُعِـروا   وكـادَ لـو سـاعد المقـدورُ ينتصِـرُ

فقد نسبه العيني إلىٰ أحد أصحاب مصعب بن الزبير[1]. وهو وهمٌ بينتُ علّته في كتابي[2].

ومن ذلك أيضًا:

تعلَّـمْ شـفاءَ الـنفس قهـرَ عـدوّها   فبـالغ بلطـفٍ في التحيّـل والمكـرِ

فقد نسبه العيني إلىٰ زياد بن سيّار[3]. وهو وهمٌ عجيبٌ تعرف سببَه إذا راجعتَ (تخليص الشواهد)[4] لابن هشام (ت٧٦١هـ). وقد وجدتّ عبد القادر البغداديّ (ت١٠٩٣هـ) غلّط العينيّ أيضًا في هذه النسبةِ وذكر نحوًا من ما ذكرتُ.

ومنه أيضًا قوله:

كي تجنحـون إلىٰ سـلم ومـا ثُئـرت   قـتلاكمُ ولظـىٰ الهيجـاء تضـطرمُ؟

فقد زعم العيني أن سيبويه أنشدَه[5]. وهو وهمٌ ظاهرٌ، فهذا البيت لا

---

(١) المقاصد النحوية ٢/ ٩٥٩.

(٢) ص١٢١.

(٣) المقاصد النحوية ٢/ ٨٢٥.

(٤) ص٤٢٦. وانظر أيضًا كتابي ص١٢٣.

(٥) المقاصد النحوية ٤/ ١٨٥٦.

يعرفه أحد في كتاب سيبويه ولا يُوجَد في الكتب المؤلَّفة في شرح شواهده. وقد نبّه علىٰ هذا الوهم البغدادي أيضًا[1]، فهل البغدادي أيضًا (يتقول بلا مستنَد) كما يقول المتعقّب عن اطّراحي لتفرّد العيني[2]؟

ومن ذلك أيضًا قوله:

نـــدمَ البغـــاةُ ولات ســـاعة منـــدم والبغـــي مرتـــع مبتغيـــه وخـــيمُ

فقد نسبه العينيّ إلىٰ محمد بن عيسىٰ التميمي [كذا والصواب التيميّ] أو مهلهل الكناني[3]. وهو وهمٌ، إذ التبس عليه هذا البيت ببيت آخر في معناه يُنسب إلىٰ هذين الرجلين، وهو قوله:

فـــلا تعجـــل عـــلىٰ أحـــدٍ بظلـــم فـــإن الظلـــمَ مرتعُـــه وخـــيمُ

وسأبيّن الآن أوهامَ العينيِّ في بعض الأبيات التي أوردَها المتعقِّب.

١- البيت ذو رقم ٣ من الأبيات الثلاثين، وهو قوله:

كـــربَ القلـــبُ مـــن جـــواه يـــذوبُ حـــين قـــال الوشـــاة: هنـــد غضـــوب

نصّ العيني علىٰ أنه يقال: إن قائله كلحبة اليربوعي[4]. وبهذا أدخله المتعقِّب في الأبيات الثلاثين. وهذا وهمٌ منه أو من من نقله عنه إن كان قد نقلَه

---

(١) شرح أبيات مغني اللبيب ٤/ ١٥١.

(٢) في ردّه ص١٦٧ الحاشية.

(٣) المقاصد النحوية ٢/ ٦٦٨. وانظر تفصيل ذلك في كتابي ص١٤٨ الحاشية.

(٤) المقاصد النحوية ٢/ ٦٩٥.

عن غيره. وسبب هذا الوهم أنَّ ثَمّ بيتًا يذكرُ كثيرًا مع هذا البيتِ، وهو:

إذا المرءُ لم يغشَ الكريهةَ أوشكتْ حبالُ الهُوينَىٰ بالفتَىٰ أن تَقطَّعا

وهذا البيتُ معروفُ النِّسبةِ إلىٰ الكلحبةِ اليربوعيِّ بلا ريبٍ. وهو من أبياتٍ له في (المفضليَّات)[1]، والأوَّل شاهدٌ لـ(كرب)، وهذا شاهد لـ(أوشك)، وكلاهما يساقانِ مقترِنَينِ في باب (أفعال المقاربة)، فالتبس الأمرُ علىٰ العينيِّ أو المنقول عنه فنسبَ بيتَ ابنِ مالكٍ إلىٰ الكلحبةِ. ولا يجوزُ أن يكونَ البيتان كلاهما للكلحبةِ، فإنه لا يُعرَف هذا البيت في شِعرِه، ومنشأ الوهم واضحٌ. ويكاد يستحيلُ أيضًا أن يجيء شاهدان من مَقُول شاعر مغمورٍ في مسألتينِ متجاورتَينِ، فهذه مصادفةٌ قلّما تتّفق. ثم إن ابن مالك نفسَه نصَّ علىٰ نسبة هذا البيت إلىٰ (رجل من طيِّئ)[2]. والكلحبة من تميم لا من طيِّئ. ومتَىٰ نسبَ ابنُ مالكٍ بيتًا من الأبيات التي تفرَّد بها إلىٰ (الطائيّ)، أو (طيّئ) فهو له قطعًا. وهذه مسألةٌ تتبعتُها فوجدتُّها مطَّرِدة لا تتخلَّفُ.

٢- البيت ذو رقم ٨، وهو قوله:

لا تركننّ إلىٰ الأمر الذي ركَنت أبناءُ يعصر حين اضطرّها القدرُ

عزاه العيني إلىٰ كعب بن زهير[3]. وهو وهمٌ أيضًا، فهذا البيت لا يُعرف

(١) ص٣٢.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨١٤.

(٣) المقاصد النحوية ١/ ٤١٥.

في ديوانه الذي رواه أبو سعيد السكري (ت٢٩٠هـ) ولا في كتابٍ قبل ابن مالك. ثمّ إن العيني ذكر أن قبل هذا البيت بيتًا آخر، وهو:

إن تُعنَ نفسُك بالأمر الـذي عُنيـت   نفوس قوم سموا تظفَـرْ بـما ظفِـروا

وهذا البيت الآخر ذكر ابن مالك أنّ قائله رجلٌ من طيِّئ[١]، فإن سلّمنا للعيني أن قائلهما واحدٌ فيجب أن يكونا لرجل من طيّئ لا لكعب بن زهير، وهو ابنُ مالكٍ كما بينتُ غيرَ مرَّةٍ. وإن حملناه على الوهم وقلنا: هما بيتان لشاعرين اثنين. بطَلت دعوى نسبة هذا البيت إلى كعبٍ.

وسببُ وهم العيني في هذا البيت التباسُه عليه ببيت مشهور لكعب، وهو قوله:

لو كنت أعجبُ من شيءٍ لأعجبنـي   سعيُ الفتى وهو مخبوءٌ لـه القـدرُ[٢]

فهذه تجليةٌ لبعض أوهام العيني في الأبيات التي تفرّد بها ابن مالك فقط دون غيرِها. وهو ما استطعنا أن نتعرَّفه بالموازنة. وله أوهامٌ أخرى في غير أبيات ابن مالك. ومن كانت هذه حاله فإن ضرورة الاحتياطِ للعلمِ وصيانتِه من الوضع والتحريف تقضي بأن لا يُستنام إلى ما يتفرّد به دون الناس جميعًا في نسبة الأبياتِ، سواءٌ أتبينّا منشأ وهمه كما مضى أم لم نتبينْ، وبخاصّة أن نسبته

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٩٣.

(٢) ديوانه ص٢٢٩. وقد استفدتّ تِبيان منشأ الوهم في هذا البيت من الأستاذ صالح العَمْري في المنازعة ٦ من الحديث ١٠١١٧ في ملتقى أهل اللغة.

مبهمةٌ غيرُ مفصَّلةٍ ولا مؤيَّدةٍ بشاهدِ صدقٍ إذْ لم يزد علىٰ نسبة الإنشاد إلىٰ بعض العلماء المتقدّمين دون ذكر شيء آخر كأسماء كتبهم التي نقل منها.

الصنف الثاني: أبيات تفرّد بنسبتها غيرُ العينيّ من من جاء بعد ابن مالك إلىٰ شاعر قديم يُحتجّ به أو حكىٰ إنشادَها عن عالمٍ قبل ابن مالك أو يرىٰ المتعقِّب أن ابن مالك صرَّح بنسبتها إلىٰ غيرِه، وذلك من ما لم يرِد في كتابٍ مطبوعٍ مؤلّف قبله، وهي ١٤ بيتًا من ٣٠، وهي ٤، ٥، ٦، ١٠، ١٣، ١٨، ٢٠، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠.

وأنا مفصِّلها بيتًا بيتًا.

١- البيت ذو رقم ٤ من الأبيات الثلاثين، وهو قوله:

مـا المـرءُ أَخْـوَك إن لم تلفِـه وزرًا   عنـد الكريهـة معوانًـا علىٰ النُّـوبِ

ذكر المتعقّب أن الشنقيطي (ت١٣٣١هـ) نصّ علىٰ أن كراع النمل استشهد به. وذكر أنه لم يجده في شيء من كتبه المطبوعة[1].

قلتُ: من تأمَّل في ألفاظ هذا البيتِ رأىٰ عليه ختمَ ابن مالك. وانظر مثلًا في هألاء الكلمات (ألفىٰ، وزر، عون) ومشتقاتها، فهي فاشية في الأبيات الأخرىٰ. وزدْ علىٰ ذلك أنّ ابن مالك نسب هذا البيت إلىٰ الطائي[2]. وهذا كما ذكرتُ قرينةٌ قويّةٌ تدلُّ علىٰ أنه هو واضعه.

---

(١) ص١٦٨.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٤٥.

أما زعم المتعقِّب أن الشنقيطيّ ذكر أن كراع النمل استشهد به فإنا إذا رجعنا إلىٰ كلام الشنقيطي وجدناه يقول بعد إيراده للبيت: (استشهد به [يعني السيوطيَّ] علىٰ أن الأخ فيه لغةٌ علىٰ وزن (دَلْو). وهي لغة ذكرها كُراع واستشهد عليها بالبيت)[1].

ومن فضلِ الله عز وجل أنّ كتاب كراع الذي حكىٰ فيه هذه اللغة قد وقع إلينا، وهو (المجرَّد)، فلننظرْ ما قالَ فيه. قال: (ويقال للأخ: أَخْو علىٰ مثال فَعْل)[2]. ولم يستشهد بهذا البيتِ ولا غيره.

أما كلام السيوطيِّ فليس فيه ما يوجب أن يكون المستشهد بالبيت كراعًا إذْ يجوز أن يُقرأ: (واسُتشهِدَ عليها بالبيت) بالبناء للمجهول، أي واستشهدَ بعضهُم علىٰ حكاية كراع بهذا البيت.

٢- البيت ذو رقم ٥، وهو قوله:

خبيرٌ بنو لهب، فلا تك ملغيًا مقالةَ لهبيّ إذا الطير مرّتِ

ذكر المتعقِّب[3] أن ابن هانئ (ت٧٧١هـ) نصّ علىٰ أن الأخفش استشهد به وأن أبا علي الفارسي أنشده برواية مختلفة عن رواية الأخفش. وهذا نصّ كلام ابن هانئ: (وأجاز الأخفش ذلك، فيجوز عنده قائم أخواك وإخوتك

(١) الدرر اللوامع ١/ ٣٣، ط الباز.

(٢) ص٩٠.

(٣) ص١٦٨.

وما أشبه ذلك. ومن ما استشهد به قوله:

خبـيرٌ بنـو لهـب، فـلا تـك ملغيًـا مقالــةَ لهبــيّ إذا الطــير مـــرّتِ

هكذا أنشده أبو علي. وغير أبي علي (مقالة لهبي). وما أنشده أبو علي أقعد في المعنىٰ)[١].

قلت: هذا البيتُ قد اجتمعت فيه قرائنُ غيرُ التفرّد تدلّ علىٰ أنه من أبيات ابن مالكٍ، منها أنه نسبَه إلىٰ الطائيّ[٢]. وهذا كما سبق أن بينتُ قرينةٌ من قرائن الوضع.

ومنها كلمة (مُلغيًا)، فإنها من لوازمه التي يكرّرها مرّة بعد مرّة. وقد عرضتُ بعض شواهدها في كتابي[٣].

أما ما ذكره ابن هانئ من أن الأخفش استشهد به فأرىٰ أنه يجوز ضبطها (ومن ما استُشهِد به). أي ومن ما احتُجّ به لقول الأخفش. وليس في كلامه نصّ قاطع علىٰ أن الأخفش نفسَه استشهدَ به. ويصحح لك ذلك أنه قال بعد ذكر البيت: (هكذا أنشده أبو علي). ولم يقل: (هكذا أنشده الأخفش)، فلو كان المراد أن الأخفش هو المستشهد به لقال: (هكذا أنشده الأخفش وأبو علي) أو لقال: (وهكذا أنشده أبو علي) بإثبات واو العطف. ثم قال بعدُ (وما أنشده أبو

---

(١) شرح ألفية ابن مالك له ١/ ١٦٥.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٣.

(٣) ص٤٦.

عليّ أقعد في المعنىٰ) فلم يذكر إنشاد الأخفش له.

أما أبو علي فإن كان يريد أبا عليّ الفارسيّ كما يظهر فهو وهمٌ بلا شكٍّ، فهذا البيت مع ظهور آيات الوضع فيه لا يُعرف في شيء من مصنفات أبي علي الفارسي وقد انتهىٰ إلينا معظمها ولا في شيء من مصنفات تلميذه ابن جنّي مع أهمّية هذه المسألة ودورانها في كتبهم، ولا نجده أيضًا في كتب من بعدَهما. علىٰ أن ابن هانئ نفسَه ظنينٌ في روايتِه كابن مالكٍ، فهو يروي في كتبِه أبياتًا كثيرةً جدًّا لا تُعرف وظاهرُها التوليدُ. والفصل في أمرِها يحتاجُ إلىٰ نظرٍ وتحقيقٍ.

٣- البيت ذو رقم ٦، وهو قوله:

بنـــا أبـــدًا لا غيرِنـــا تُـــدرك المنـــىٰ وتُكشـف غـمّاء الخطـوب الفـوادح

ذكر المتعقّب[١] أن محمد محيي الدين عبد الحميد (ت١٣٩٢هـ) نصّ علىٰ أن ابنَ الناظم (ت٦٨٠هـ) والعينيَّ ذكرا أن الأخفش احتجّ به ولم ينسبه إلىٰ أحد[٢].

قلت: هذا البيتُ نصّ ابن مالك علىٰ أن قائله رجلٌ من طيِّئ[٣]. وهذه قرينةٌ من قرائن الوضع. وفيه أيضًا من القرائن قوله: (تُدرك المنىٰ)، فهو من ألفاظه المركبة المكررة. وقد ورد في قوله:

(١) ص١٦٩.

(٢) الانتصاف من الإنصاف ص٣٨١، ط المكتبة العصرية.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٣٧٧.

لأستسهلنّ الصعب أو أدركَ المنىٰ فما انقادتِ الآمال إلا لصابرِ

وقد ورد أيضًا نحوُ ذلك كبلوغ المنىٰ والسّؤل والأمل ونيلِها في شواهدَ كثيرةٍ من أبيات التفرُّد.

وإنّ عجبًا أن يتّكئ المتعقِّب علىٰ إحالة محمد محيي الدين عبد الحميد هذا البيتَ إلىٰ ابن الناظم مع أنه معاصرٌ ولم يكن عندَه من كتب ابن الناظمِ أكثرُ من ما عندنا. ونحن إذا رجعنا إلىٰ شرح ابن الناظم للألفية وجدناه يقول: (وقول الآخر) ثم يورد البيت من دون أن ينسب إنشادَه إلىٰ الأخفش[1]. فلا شكّ أن هذا وهمٌ من محمد محيي الدين عبد الحميد. وإنما نسبَ إنشادَه إلىٰ الأخفش العينيُّ[2]: لا ابن الناظم، فيكون هذا البيت من تفرّدات العيني التي ضربنا صفحًا عن الاعتداد بها لغلَبة الوهم عليه في النّسبة.

٤- البيت ذو رقم ١٠، وهو قوله:

لا تعذل الذِ لا ينفكّ مكتسبًا حمدًا وإن كان لا يبقي ولا يذرُ

ذكر المتعقِّب[3] أن محقّق (شرح الكافية الشافية) نصّ علىٰ أنه جاء في ثلاث نسخ خطّيّة منسوبًا إلىٰ رجل من طيّئ وأن إحدىٰ النسخ الثلاث فيها

(١) ص٥٤٦، ط عبد الحميد السيد.

(٢) المقاصد النحوية ٤/ ١٦٥٠.

(٣) ص١٧١.

زيادةٌ تبيِّن أن ابن الأنباري أنشدَه في (أماليه) عن الأصمعي[1].

قلت: الحقُّ أن هذه الزّيادة لم ترد إلا في نسخة واحدةٍ فقط من النسخ الأربع لا الثلاث التي اعتمدها المحقّق، وهي نسخة (هـ). وهذه النسخة قريبةُ الشبَه بنسخة الأصلِ إلا أن الأصل أسبقُ منها زمنًا وأصحّ وأضبطُ وهي مقابلة أيضًا بأصلٍ عليه خطُّ المؤلِّف. وليس في نسخة الأصل هذه الزيادة ولا في النسختين الأخريين، فغالبُ الظنِّ أن ذلك تحريف من الناسخ أو المحقق بانتقال نظر أو نحوه أو سهوٌ من ابن مالكٍ نفسِه لم ينشب أن رجع عنه كما نرىٰ ذلك في النسخ الثلاث الأخرىٰ التي منها نسخة الأصلِ.

٥- البيت ذو رقم ١٣، وهو قوله:

وِفاقُ كعبُ بجيرٍ منقذ لك من تعجيل تهلكة والخلد في سقرا

ذكر المتعقِّب[2] أن أبا حيّان[3] وابن عقيل (ت٧٦٩هـ)[4] والعيني[5] والشنقيطي[6] نصوا علىٰ أنه لبُجير بن زهير.

قلتُ: ونعوذ باللهِ من أن ينطقَ عربيٌّ فصيحٌ بمثل هذا البيت الذي يكتنفُه

---

(١) ١/ ٢٥٥.

(٢) ص١٧٢.

(٣) التذييل والتكميل ١٢/ ١٤٦.

(٤) المساعد ٢/ ٣٧١.

(٥) المقاصد النحوية ٣/ ١٣٨٩.

(٦) الدرر اللوامع ٢/ ١٦٣.

من قبح التركيبِ ومن الغَثاثة ما يكتنفُه، وإنما هو من أبيات ابن مالك. ومن ما يشهَد لهذا غير التفرّد لفظُ (وِفاق)، فإنه من الألفاظ الخاملة المكرّرة في أبيات ابن مالك. ومن نظائره قوله[1]:

لزمنا لدُن سالمتمونا وِفاقكم فلا يكُ منكم للخلاف جُنوحُ

وقوله:

وِفاقًا بني الأهواء والغيّ والونىٰ وغيرُك معنيٌّ بكلّ جميلِ

ويشهد لذلك أيضًا شبهُه ببيتٍ آخر من أبيات التفرّد، وهو قولُه:

كعبًا أخوه نهىٰ فانقاد منتهيًا ولو أبىٰ باءَ بالتخليد في سقرا

ووازنْ آخر البيت الأول (والخلد في سقرا) بآخر البيت الثاني (بالتخليد في سقرا). وانظر في ذكر (كعب) وأخيه في البيتين واتفاقِهما في البحر والقافية، فلو سلّمنا أن البيت الأول لبُجير فلِمن البيت الثاني؟ إن قيل: إنه لبُجير أيضًا لشدّة تشابه الألفاظ علىٰ نحو لا يقع إلا من شاعرٍ واحدٍ فكيف يحكي عن نفسِه بضمير الغائب؟ وإن قيل: هما لشاعرين. فإن شدّة التشابه في الألفاظ تأبَىٰ ذلك كلَّ الإباء.

هذا مع أنا لا نجدُهما في كتاب قبل ابن مالكٍ مع شهرة هذه القصّة وذيوعها في كتب السّير والتاريخ وذِكرها للأبيات الصّحيحة المرويّة في ذلك

(١) هذا البيت وغيرُه من ما أُوردُه من أبيات ابن مالك تجده في مسرد الأبيات في كتابي. وثَمّ مراجعُه.

لبُجيرٍ وكعبٍ[1].

ولا ريبَ أن البيتين جميعًا لابن مالكٍ، نظمهما في مسألتين مختلفتين مستلهمًا خبرَ بُجيرٍ مع أخيه كعبٍ.

أما نسبةُ أبي حيّان هذا البيتَ إلىٰ بُجير فهو استظهارٌ منه بالأسماء الواردة فيه. ومَن بعده إما مقلِّدون له في ذلك أو مستظهرونَ بالأسماء أيضًا.

٦- البيت ذو رقم ١٨، وهو قوله:

لعـن عمـل أسـلفتَ لا غـيرُ تُسـألُ | جوابًـا بـه تنجـو اعتمِـد، فوربِّنـا

ذكر المتعقّب[2] أن الدماميني (ت٨٢٧هـ) قال في هذا البيت بعدما ذكر أن ابن مالك أنشده: (والظاهر أنه شاهد عربي)[3] وقالَ: (والظن بإمامته وعدالته وكثرة اطلاعه وسعة حفظه أنه لا يستشهد به إلا بشاهد عربيّ)[4].

قلت: من العجبِ أن يُدخِلَ المتعقّب هذا البيت في جملة الأبيات المستدركة مع أن الدمامينيّ لم يثبتْه في كتاب قبل ابن مالكٍ، وإنما ظنَّ أن ابن مالك رواه عن عربيٍّ، والظنُّ لا يغني من الحقّ شيئًا. والمتعقِّب يعيبُ عليَّ الاعتماد علىٰ الظنِّ المؤيَّد بالدليلِ[5]، ثم يرتكبُه في الظنِّ العاري من الدليل في

(١) انظر مثلًا الروض الأنف ٤/ ٢٧٨، ط دار الكتب العلمية، وجميع من ذكرَ قصّتهما.

(٢) ص١٧٣.

(٣) شرح مغني اللبيب له ص٧٩٤، تح العسيلي.

(٤) تحفة الغريب ١/ ١/ ٥٥٩.

(٥) انظر ردّه ص١٥٢.

هذا الموضع وغيرِه! وقد يكون الدماميني معذورًا في هذا الظنّ لأنه لم يحصِ الأبياتَ التي تفرّد بها ابن مالك ولم يعرف مقدار كثرتِها ولا تبيّن أدلّةَ الوضع فيها والتشابهِ بينها، فحملَ هذا البيت علىٰ ما يقتضيه الأصل من الثقةِ في رِواية العلماء.

وبحسبِك دليلًا علىٰ وضع هذا البيت تركيب (اعتمِدِ الجوابَ)، فإنه من استعمال المولّدين في ما أعلمُ. وكذلك تركيب (لا غيرُ)، فإنه لا يُعرف في شعر صحيح ولم يُنقل عن العرب. ولذلك تنوزع في صحّتِه. هذا مع معناه الإسلاميّ الساذَج (أي التقريري المباشر) ونظمِه المهلهَل المتكلَّف. وانظر أيضًا ما فيه من تساوق اللفظ في كتابي[1].

٧- البيت ذو رقم ٢٠، وهو قوله:

لا طِيب للعيش ما دامت منغصةً   لذّاتُه بادّكار الموت والهرَم

ذكر المتعقّب[2] أن البغدادي نصّ[3] علىٰ أن ابن الخباز أوردَه في شرحه لألفية ابن معطٍ. ونقل كلامَ البغداديّ.

قلتُ: أجَلْ، ذكر هذا البغداديُّ، ولكنّ شرح ألفية ابن معطٍ لابن الخبّاز قد وصلَ إلينا بحمد الله. وهذا نصُّه: (وأما ما دام فما رأيت أحدًا منع تقديم

---

(١) ص٥٢.

(٢) ص١٧٤.

(٣) في شرح شواهد شرح التحفة الوردية ١/ ١٦٣. وأخطأ المتعقب فسماه شرح التحفة الوردية.

خبرها على اسمها إلا يحيا... الوجه الثاني: أن تقدُّم خبرها على اسمها قد جاء في الشعر، أنشدَ المفضَّل لمزرِّد أخي الشمّاخ:

وأحبسُها ما دامَ للزيتِ عاصرٌ ... وما طاف فوقَ الأرضِ حافٍ

انتهى كلامُه[1]. وليس فيه هذا البيت. والظنُّ أن البغداديَّ نقلَ كلامَ ابن الخباز بمعناه فزاد هذا البيت وهمًا بدليل أنه لم يلتزم بلفظ المؤلِّف.

٨- البيت ذو رقم ٢٢، وهو قوله:

أتحسبني شُغِفت بغير سلمى ... وسلمى بي متيّمةٌ تهيمُ

لم يجده المتعقِّب في مصدر قبل ابن مالك، ولكنه مع ذلك ذكرَه في الأبيات التي (تبيَّن براءة ابن مالك من وضعها)[2] لأنه ورد مع بيتين أحدُهما صحيح النسبة لتأبط شرًّا والثاني لا يُعرف قبلَه أيضًا. وهو يرى أن من غير المعقول أن يضع ابن مالكٍ بيتًا لا شاهدَ فيه.

قلتُ: لم يخفَ عليّ أن أحدَ البيتين اللذين أنشدَهما ابن مالك مع هذا البيت هو لتأبَّط شرًّا[3]، ولكني لم أرَ ذلك مانعًا من الوضع، فقد ذكرتُ قبلُ أنّ ابن مالك قد يضعُ أحيانًا بعض الأبيات التماسًا للإغراب وحبًّا للتكثُّر[4]. وإذا

---

(١) لوحة ٧٢ من نسخة قديمة نُسخت عام ٦٨٥هـ أي بعد وفاة ابن الخباز بنيّف وأربعين سنة.

(٢) ص١٧٥.

(٣) ديوانه ص٢٠٢.

(٤) انظر ص٦٩٨ من هذا النقض.

علمتَ ما ذكروه من سهولةِ النظم عليه لم ترَ هذا بِدعًا ولا مستنكرًا، فإن من يسهُل عليه الشيء الذي يصعُب على غيرِه فإنه يجِد في فعلِه لذاذةً ومتنفَّسًا[1].

والأبيات الثلاثة هي:

أتحسبني شُغِفتُ بغير سلمى ... وسلمى بي متيّمةٌ تهيمُ

وسلمى أكمل الثقلينِ حسنًا ... وفي أثوابِها قمرٌ وريمُ

نِيافُ القُرط غرّاء الثنايا ... ورئد للنساء ونعم نِيمُ

فالبيتُ الأول لم أجده في كتاب قبل ابن مالكٍ وآنستُ فيه ملامح الوضعِ، وذلك من جهة لفظه ومعناه، أما اللفظ فقوله: (شُغِفت)، فقد وردَ ذلك غير مرّةٍ بالبناء للمجهول في أبياتِه، منها قوله:

شُغِفت بك التِ تيمتك، فمثلُ ما ... بك ما بها من لوعةٍ وغرام

وقوله:

مشغوفةً بك قد شُغفتُ، وإنما ... حُتِم الفراق، فما إليه سبيلُ

وقوله:

إن جُملَ التي شُغفتُ بجملِ ... ففؤادي وإن نأتْ غيرُ سالِ

وأما المعنى فقوله: (وسلمى بي متيّمةٌ تهيمُ)، فهو عينُ معنى البيت المذكور آنفًا:

---

(1) وانظر ص ٧٨٩ من هذا النقض.

شُغِفت بك التِ تيمتك، فمثلُ ما ... بك ما بها من لوعةٍ وغرام

وأما البيت الثاني:

وسلمىٰ أكمل الثقلينِ حسنًا ... وفي أثوابِها قمرٌ وريمُ

فلم أجده مذكورًا قبلَ ابن مالكٍ، ولكني مع ذلك لم أقطع بوضعِه كما قطعتُ في الأوّلِ. وأنا اليومَ أجدني أميلُ إلىٰ وضعِه أيضًا لأنَّ لفظ (الثقلين) بمعنىٰ الجنّ والإنس لا يُعرف في الجاهلية في ما أعلَم[1]. وهذا البيت لو صحَّ لكان لتأبّط شرًّا لأنّه مسوقٌ معَ بيتِه الصحيح النسبة إليه، فإذا بطَل أن يكون له لأنه جاهليٌّ، وهذا اللفظ غيرُ معروف في الجاهليّة كما ذكرتُ، فهو لابن مالك كالبيت الأوّل.

٩- البيت ذو رقم ٢٣، وهو قوله:

لك العزّ إن مولاك عزّ، وإن يهُن ... فأنت لدىٰ بحبوحة الهُون كائنُ

ذكر المتعقّب[2] أن الدلائي (ت ١٠٨٩هـ) نصّ علىٰ أن أبا الفتح أنشدَه[3].

---

(١) ثم وجدت الطاهر بن عاشور يقول في (التحرير والتنوير) عند تفسير قوله عز وجل: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾ [سورة الرحمن:٣١]: (وأظن هذا اللفظ لم يُطلق علىٰ مجموع النوعين قبل القرآن، فهو من أعلام الأجناس بالغلبة. ثم استعمله أهل القرآن).

(٢) ص١٧٦.

(٣) في نتائج التحصيل ٣/ ١٠٧٩.

قلت: قد سبقَه السيوطيُّ إلىٰ هذه الدعوىٰ(1). وكلاهما متأخِّر جدًّا. وذلك أن النحاة ينقلون عن ابن جني إجازتَه ذكر الخبر إذا كان كونًا مطلقًا عاملًا في ظرف أو جار ومجرورٍ، فلما رأىٰ السيوطي وغيرُه هذا البيتَ مؤيِّدًا لقولِه خالُوه من إنشادِه، فهذا وجهٌ. ووجهٌ آخر أن يكون ذلك من قبيل التجوّز في حمل أدلّة بعض أصحاب المذهب الواحد علىٰ بعضٍ إذ كان القائلون بالمذهب إنما يراهم من هو خارجه كالرجُل الواحد، فالأدلَّة التي يُدلي بها بعض أصحابِه لو عُرِضت علىٰ غيرِه من الموافقين في المذهب لأدلَوا بها في الغالب ولسُرُّوا بها لما فيها من تصويب آرائهم وتقويتِها. وهذا كما يُنسب إلىٰ الإمام الشافعي أو أحمدَ (ت241هـ) وغيرهما ما هو جارٍ علىٰ قياس أصولهم وإن لم يقُولوا بها. وأنت تجِد الأنباري (ت577هـ) مثلًا يحكي في (الإنصاف) من حُجج البصريين والكوفيين ما لعلهم لا يعرفونه ولا قال به أحدٌ منهم. وربّما حكىٰ وهو وغيرُه من الحجج لآراء بعض المتقدِّمين في النحو ما لم يُؤثَر عنهم، فيقولون: (وحجة الأخفش كذا)، و(حجة الكسائي كذا). وهذا معروفٌ بيِّنٌ.

ثمّ إنا نجدُ بعدُ رضيّ الدِّين الأستراباذي عصريَّ ابن مالك يقول في هذه المسألة: (فلا يقال: زيدٌ كائن في الدار. وقال ابن جنّي بجوازه. ولا شاهدَ له. وأما قوله تعالىٰ: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾... [النمل: 40])(2). فذكرَ الآية وأجاب

(1) همع الهوامع 5/ 135.

(2) شرح الكافية 1/ 244.

عنها ولم يذكر هذا البيت. فهذا شاهدٌ مظاهرٌ لما ذكرتُ.

١٠- البيت ذو رقم ٢٤، وهو قوله:

قومى ذُرا المجد بانوها وقد علمت بكنـــهِ ذلـــك عـــدنانٌ وقحطـــانُ

ذكر المتعقّب[1] أن ابن مالكٍ نصّ نصًّا واضح الدّلالة علىٰ أن بعض النحويين أنشدَه قبله، وذلك قوله: (... لورود ذلك في كلام العرب كقول الشاعر [وذكر البيت ثم قال:] وتكلّف بعض المتعصّبين فقال: تقدير البيت الأول قومي بانو ذُرا المجد بانوها... والصحيح حمل الأبيات علىٰ ظاهرها دون تكلّف ما يتمّ المعنىٰ بعدمِه)[2].

قلتُ: ولستُ أرىٰ هذا صريحَ الدلالةِ بحيثُ لا يحتمِل التدليس، فقوله: (لورود ذلك في كلام العرب كقول الشاعر) يُحمَل علىٰ أن ما ورد عن العرب مماثلٌ لهذا البيت. وما نقلَه عن بعض المتعصّبين لا يلزَم أن يكونَ قد قيلَ في هذا البيتِ نفسِه، ولكنّه قيلَ في نظائرِه، فقدّرَه ابن مالك في البيتِ، أي من يقدِّر هذه المسألة هذا التقديرَ يقدِّر مثلَه في هذا البيتِ. وهذا تدليسٌ قبيحٌ. ومن يقول: (قال الطائيُّ) أو (قال (رجلٌ فصيح من طيِّئ) أو (ومن الدليل علىٰ صحة الاستعمال قول الشاعر) أو (ومن حجج البصريين قول الشاعر) أو

---

(١) ص١٧٦.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٠٧.

(ومن السماع قول الشاعر)[1] ثم يورد أبياتًا من وضعِه فليس بمستغرَب أن يقولَ ما قالَه في البيت السابق، فإنهنّ من بابة واحدة.

١١- البيتان ذوا رقمَي ٢٧و ٢٨، وهما قوله:

لا أقعــدُ الجــبنَ عــن الهيجــاءِ

ولــو توالــتْ زُمَــرُ الأعــداءِ

ذكر المتعقّب[2] أن ابن هانئ ذكر أنهما ليسا له، وإنما هما للعرب استشهد بهما[3].

وهذا ظنٌّ محضٌ لم يذكر له سندًا، فلا يعاجُ به. وانظر ما ذكرناه آنفًا.

١٢- البيتان ذوا رقمَي ٢٩و ٣٠، وهما قوله:

مــا برئــت مــن ريبــة وذمِّ

في حربنــا إلا بنــاتُ العــمِّ

ذكر المتعقّب[4] أن ابن هشام وخالدًا الأزهريَّ (ت٩٠٥هـ) نصّا على أن الأخفش أنشدَهما، قال ابن هشام: (وقولهم: حضر القاضيَ اليومَ امرأةٌ. والتأنيث أكثرُ إلا إن كان الفاصل (إلّا) فالتأنيث خاصّ بالشعر. ونصّ عليه

(١) راجع كتابي ص٨١.

(٢) ص١٧٧.

(٣) في شرحه للألفية ١/ ١٠٤.

(٤) ص١٧٧.

الأخفش، وأنشد علىٰ التأنيث...)[1] وذكرَ البيتين.

قلت: قوله: (وأنشد) يحتمل أن يقرأ بالبناء للمجهول (وأُنشِد)، فلا يكون نصًّا علىٰ أن الأخفش أنشدهما كما زعم المتعقِّب. ويحتمل أيضًا أن يكون هذا من قبيل التجوّز كما ذكرنا آنفًا عند البيت الذي نسب السيوطي والدلائي إنشادَه إلىٰ ابن جنّي[2].

ثمّ إن هذين البيتين لا يُعرفان قبل ابن مالك مع شهرةِ هذه المسألة وتقرير النُّحاة لها في غيرِ موضع، بل إن أبا عليّ الفارسيّ نقلَ معنىٰ كلام الأخفش في هذه المسألة فقال: (ومن ما يقوّي ذلك أنهم في الكلام وأكثر الاستعمال يقولون: ما جاءني إلا امرأة. فيذكّرون حملًا علىٰ المعنىٰ. ولا يكادون يؤنّثون ذلك في ما زعم أبو الحسن إلا في الشعر كقوله: ...)[3] وذكر بيتين ولم يذكر بيتَي ابن مالك. وأصرحُ منه ما صنعَه أبو حيّان، فإنه ذكر بيتَي ابن مالك ثم قال بعقبِهما: (قال الأخفش: يقولون: ما جاءني إلا امرأة. فيذكّرون حملًا علىٰ المعنىٰ في أحد. ولا يؤنّثون إلا في الشعر نحو قوله:

.... فما بقِيت إلا الضلوع الجراشعُ)[4].

---

(١) أوضح المسالك ١/ ٢٠٧، تح حمودي.

(٢) ص٧٤١.

(٣) الحجة ٤/ ٣٦٩، و٣/ ١٦٩، و٦/ ١٨٧.

(٤) التذييل ٦/ ١٩٩.

فذكرَ البيتين ثم نقلَ كلام الأخفشِ نصًّا، فلم يجعلهما من إنشادِه.

فهذه الأبيات التي جمَّعها المتعقِّب زاعمًا أن ابن مالك لم يتفرَّد بها هي في الحقِّ (من ما قمشتَ وضمَّ حبلُ الحاطبِ) كما يقول الحماسيُّ، فلا يصِحّ منها بيتٌ واحدٌ.

وأوهام العلماء في نسبةِ الأبيات خاصَّةً كثيرةٌ جدًّا، يدلُّك علىٰ ذلك اختلافُهم الشديد في نسبةِ الآلافِ من شواهد النحو وغيرِها إلىٰ قائليها. ومن المقطوع به أن كلَّ بيتٍ منها إنما هو لشاعرٍ واحدٍ لا يشرَكه فيه أحدٌ، فينبغي أن يكون لكل بيتٍ مختلَفٍ في نسبتِه نسبةٌ واحدةٌ صحيحةٌ علىٰ الأكثرِ، وتكون سائرُ الأقوالِ أوهامًا خالصةً، منها ما قد نعرف منشأَه وعلَّتَه ومنها ما نجهلُه.

الصنف الثالث: أبيات وُجِدت في مصادرَ مؤلَّفة قبلَ ابن مالك، وهي ٤ أبيات من ٣٠، وهي ٢، ١٤، ١٧، ٢٥.

وهذه الأبيات أسلِّم ببراءة ابن مالكٍ منها، غيرَ أن المتعقِّب لم يستدرك منها بيتًا واحدًا، وإنما أنا الذي استدركَ بيتين منها قبل أن ينشر المتعقِّب ردَّه[1]، واستدركَ اثنين آخرينِ أحدُ الإخوة. وقد أشار المتعقِّب إلىٰ ذلك بطريقةٍ لا تخلو من تلبيس وإيهامٍ فقال في الحاشية: (إن بعض الإخوةِ بما [كذا] فيهم الباحث

(١) آخرها في ١٥/ ٨/ ١٤٣٥هـ وذلك في ملتقىٰ أهل اللغة في الحديث ١٠٤٢٦، أي قبل نشر التعقيب بنحو سنة.

نفسُه قد سبقني إلىٰ براءة ابن مالك من بعض هذه الأبيات الثلاثين)[1] وسردَ أرقامها.

فقوله: (سبقني) يوهمُ أنه وقفَ عليها من طريق (البحث غير المستقصي) كما يزعمُ ثم وجدني قد سبقتُه إليها وأنَّ هذا إنما جرىٰ علىٰ سبيل الاتّفاقِ. والحقُّ أنّه نقلَ هذه الأبيات مني ومن الأخ المستدرِك، فكان ينبغي أن ينصّ علىٰ ذلك. والدليلُ علىٰ أنه ناقلٌ لا مجرَّد مسبوقٍ أنه لم يستطِع أن يزيد عليها بيتًا واحدًا يبرهنُ به علىٰ (بحثِه) وقد مُلِّي حولًا كميلًا!

وقوله: (بالبحثِ) يوهِم أنه قد نفضَ الأسفار وأطال التنقيب فيها حتّىٰ استطاع أن ينسب ثلثي الأبيات أو نصفها أو ثلثها أو ربعها أو خمسها أو عشرها، وما هي إلا أربعةُ أبياتٍ ليس هو واجدَها. علىٰ أني لا أُحيلُ لُقيانَ شيءٍ من الأبياتِ ولا أَدفعُه، فقد يجوز أن أخطئ في عددٍ قليلٍ من هذه الأبيات. وسيأتي بيانٌ لهذا.

وقوله: (غير المستقصي) يوهم أيضًا أنه لو طال به زمان وسمَت به همَّة في البحث والتفتيش لوجدَ كثيرًا من الأبيات غيرَها. وهذا محالٌ، فإنّ المئات من هذه الأبيات لا يُمكن لُقيانُها قطعًا لأنّ العلماء والباحثين والمحققين بعد ابن مالك ظلُّوا عاجزينَ عن الوقوف عليها قرونًا طِوالًا، فتفرُّده بمئات الأبيات أمرٌ ثابتٌ لا يُمكن دفعُه ولا إنكارُه، وإنما قد يُختلَف في تعيين البيت والبيتين

---

(١) ص١٦٦.

منها وحسبُ أهو من ما تفرَّد به أم لا.

إذن فصنفٌ منها – وهو الأبيات الصحيحة – نقلَه المتعقِّب مني ومن شخصٍ آخر، ونبَّه علىٰ ذلك في الحاشيةِ تنبيهًا موهِمًا. وصنفٌ غالطَ فيه ولبَّسَ لأنه زعمَ أنّ الأبيات التي تفردّ بذكرها العيني من ما يُستدرَك عليَّ وكأنَّها كانت خفيَّة فأظهرَها أو قصيّة فقرَّبَها مع أني عمدًا علىٰ عينٍ تركتُها! وصنفٌ وهو ما ذكرَه غيرُ العينيِّ فإنه قرارُ أوهامٍ ومجمَعُ أغلاطٍ كما بينتُ. فدعواه استدراكَ ٣٠ بيتًا هي دعوىٰ مبنيّة علىٰ المغالطة والتلبيس وعلىٰ الحَطْب والتقميش. وليس فيها شيءٌ من إعمال النظر والتأمُّل والتحقيق!

۞ ونرجعُ إلىٰ القولِ في الأبيات الأربعة التي صحَّ استدراكُها، فهذه الأبيات كنت ذكرتُها في كتابي مع الأبيات المقطوع بوضعها التي تبلغُ عدّتها ٦١٥. ونسبة ٤ من ٦١٥ بيتٍ تساوي ٠،٠٦٪ أي لا تصل إلىٰ ١٪. وهذا شيءٌ نزرٌ جدًّا لا يُعبأ بمثلِه. وإنه لجائزٌ أن يقعَ مثلُه في مثل هذا العدد الضخم الوافرِ من الأبياتِ. وذلك أنه بعدما ثبتَ عندي بيقينٍ وضعُ ابن مالكٍ لمئاتٍ من الأبيات من خلال تصفُّح الكثير منها كان لا بدَّ لي من تعيينها والنصِّ عليها، فاستعرضتُ لذلك جميع شواهده من جميع كتبه المطبوعة شاهدًا شاهدًا، ثمّ أسقطتُ ما ذكرَ أحد العلماء أو المحققين أنه ثابتٌ في كتاب قبلَه، ثم عطفتُ علىٰ الباقي فما زلتُ أساقطُ منها البيتَ إثر البيتِ بالبحث الطويل والتنقير المُلِحّ في صغار الكتب وكِبارِها حتّىٰ إني راجعتُ لأجل ذلك بعض المخطوطاتِ مستفرغًا في هذا وسعي، ثم نظرتُ في الأبياتِ الباقية، وهي نحو ٧٠٠ بيتٍ

فوجدتُّ أكثرَها متشابهةً في معانيها وألفاظها وأساليبِها، ورأيت عددًا قليلًا منها يزيد علىٰ السبعين بيتًا لا تُشاكل تلك الأبيات وتشبه أن تكون أبياتًا قديمةً، ولكنّي لم أجدها ولا غيري إمّا لقصور بحثنا إذْ لم نُحط بكلّ كتاب مطبوع، وإمّا لأنّ ابن مالكٍ أصابَها في كتاب قبلَه لم يصِل إلينا. وهذا ممكنٌ في العدد القليل من الأبيات الذي لم تقُم قرائنُ من اللفظ والمعنىٰ والنسبة علىٰ وضعِه. وقد يتفرّد العلماء بمثلِ هذا القليل[1]. ثمّ وجدتُّ بعد طباعة الكتاب ستةَ أبياتٍ منها.

ولا ريبَ أنّي حين قسمتُ الأبياتَ قسمينِ قسمَ الأبيات المنسوبة إلىٰ الوضع، وهي الأكثر، وقسمَ الأبيات غير المقطوع بوضعها، وهي قليلةٌ، أردتُّ من وراء ذلكَ أن لا أحملَ علىٰ ابن مالكٍ ما لم يقلْه فأَقعَ في الظّلم والبَهت، إذْ من المعلومِ أنه ليس كلُّ ما تفرَّد به من الشعر فإنه يجب أن يكون من وضعِه. فوجدتُّ من الأبيات ما يستيقنُ المرء أنَّه موضوعٌ مولَّدٌ وأنّه متأخّر الميلاد وأنَّه لابن مالكٍ، ومنها ما يستيقن المرءُ أنّه موضوعٌ مولّدٌ متأخّر الميلاد وحسبُ دونَ أن يظهرَ فيه من العلامات ما يدلُّ علىٰ أنه لابن مالكٍ، ومنها ما يستيقن المرء أنه موضوعٌ مولَّدٌ دونَ أن يتبيَّن فيه عصرَ توليدِه، ومنها ما يرجِّح بعض ذلك ظنًّا لا يقينًا. ومن الأبيات ما لا يزال قارئُها مميِّلًا الرأي فيها، فتارةً يميلُ إلىٰ وضعها وحينًا يميلُ إلىٰ أنها من قديمِ الشِّعر. فما بلغَ عندي القطعَ من

---

(١) انظر كتابي ص٨٤.

الأبيات أو غلبَ علىٰ ظنّي أنه من الأبيات الموضوعة ألحقتُه بها. وما كان دونَ ذلك فإني جعلتُه في القسم الثاني.

وقد كانَ طبيعيًّا أن يعروَ هذا العملَ، وهو عمَل فادحٌ ناصبٌ، شيءٌ من النقص أو الخلَلِ. ولذلك قلتُ معلّقًا علىٰ الأبيات المنسوبة إلىٰ الوضع: (والخطأ جائز محتمَل)[1] لأنه وإن كانت هذه الأبيات مدرجةً في الأبيات المنسوبة إلىٰ الوضع أي المقطوعِ بوضعها فليست كلُّها علىٰ درجةٍ واحدةٍ في هذا القطعِ ولا هي سواءٌ في تبيُّن دلائل الوضع والصّنعة عليها، بل هي متفاوتةٌ في ذلك كما بيّنتُ. ولكنَّ العمَل إنما هو علىٰ الجمهور الأغلب. ولو كنتُ أرىٰ أنَّ القطعَ في وضعها عامٌّ في كلِّ بيتٍ منها علىٰ وجهٍ لا يمكن انتقاضه لم أذكر أن الخطأ جائز محتمَل!

وهذا الخطأ في الأبيات الأربعة يجوز أن يكون سببه كثرةَ الأبيات وضخامةَ عددها، فإن كثرة العمَل وتراكبَ بعضه علىٰ بعض مفضٍ أحيانًا إلىٰ نقص الإحكام وفوات الإتقانِ في شيءٍ منه. وهذا داعٍ إلىٰ أنه قد يقع شيء من الغَفلة في البضعةِ من الأبيات، فلا أوفّيها حظّها من النظَر والتدقيق فتندّ عن ذلك وتُحسَب مع الأبيات الموضوعة خطئًا. علىٰ أني لو وفّيتُ كلَّ بيتٍ حظَّه من النظر والتدقيق وتلوَّمت عليه ولم أُبرِم الرأيَ فيه إلا عن تفرُّغ له فإن التذوُّق والتفرُّس وإن كان صحيحًا صادقًا فليس هو بمأمَن من طروء الخطأ عليه

(١) ص١٠١ الحاشية.

أحيانًا، ألا ترىٰ لو أنّ رجلًا خبيرًا بتمييز البَخور الجيِّد من الزائفِ الرديء عُرضت عليه آلافُ القطعِ منه فحكم علىٰ ستّ مئة قطعةٍ منه بالزَّيف دون البقيَّة ثمّ تعقَّبوا عملَه وفحصوا عن مقدار إصابتِه فأدخلوا جميع القِطَع في آلةٍ دقيقةٍ فصدّقته في ٥٩٦ قطعةٍ منها وخطّأته في ٤ قطَع فقط أفيكون هذا دليلًا علىٰ حِذقِه ودقّتِه إذْ لم يخطئ بتفرّسه وحدَه إلا في ٤ من ٦٠٠ أم يكون هذا دليلًا علىٰ بُطلانِ فراستِه وضعفِ بصرِه؟

وكذلك هذه الأبيات الأربعة، فإنّ الخطأ فيها غيرُ قادحٍ لأنه ضئيلٌ جدًّا لا يبلغُ ١ ٪ من مجموع الأبيات. ومِثلُ هذا قد يقع في الأجهزة البارعة العالية الدقَّةِ إذْ لا تخلو من نسبةِ خطأ وإن ضؤُلت. ويصحّح لك هذا أنّ الأبيات التي وقفتُ عليها من القسم الثاني بعد طباعة الكتاب، وهي التي لم أقطع بوضعها، عدّتها ٦ من ٧٣ بيتًا أي ٨،٢ ٪. فأنت ترىٰ ارتفاعَ نسبة ما وُجد منه خلافًا للقسم الأوّل.

علىٰ أنَّ التذوُّق في الأبيات الكثيرة والقصيدة الطويلة أصدقُ وأجدرُ بالإصابة منه في البيت والبيتين، فإن البيت والبيتين لقصرَهما قد تستبهِمُ فيهما أحيانًا آيات الصنعةِ ودلائلُ التوليد. ولذلك خفي علىٰ الأصمعيِّ وهو الأستاذ النقَّادةُ الخبير بالشِّعر أنّ بيتي إسحاق الموصليِّ (ت٢٣٥هـ) مولّدان فاستحسنهما وقرَّظهما حتَّىٰ عرَّفَه إسحاق ذلك[1]. بل قد يذهبُ علىٰ بعض

---

(١) انظر القصة في أمالي أبي علي القالي ١/ ١٩٦، ط دار الكتب.

العلماء الجزمُ في نسبة بعض القصائد بين قديمٍ فصيح ومولَّد محدَثٍ، ألا ترىٰ كيف خفي علىٰ ابن الأعرابيِّ (ت٢٣١هـ) حين قرئت عليه أرجوزة لأبي تمّام أنها له حتىٰ بُيِّن له ذلك فقال: (خرِّقْ خرِّق)[١] وكيف تنازعوا في نسبةِ لامية العرب بين من يرىٰ أنها للشنفرَىٰ ومن يرىٰ أنها من صُنع خلف الأحمر (ت١٨٠هـ)[٢]. وأمثلةُ هذا كثيرةٌ.

وليس المراد من ذلك التوهينَ من قُدرةِ التذوّق علىٰ الفصلِ بين الشِّعر القديم الصحيح والشِّعر المولَّد المصنوع، فإن التذوُّق قد يبلغُ من دقّته وحذاقتِه أن يفرُق بين شعر الشاعرين المتعاصرينِ كما بيّنت هذا في كتابي مفصَّلًا[٣]، وإنما المراد من هذا أنَّ العلماء في امتلاكِهم لهذه القدرةِ وحيازتهم لهذه الآلة أخيافٌ متفاوتونَ وأنَّ الشِّعر نفسَه متباينٌ في مطاوعتِه لهذا وقَبولِه له، فالبيت والبيتان لا يُبلي فيهما التذوُّق بلاءَه في القصيدةِ الطويلة. والمراد أيضًا أن القصيدة الطويلة قد يحسرُ التذوُّق عن القطعِ فيها فتصطرِع فيها آراء العلماء بحسب فراستِهم ودقّتِهم وعلىٰ مقدارِ علمِهم بالشِّعر وتمكُّنهم منه، وذلك إذا كانَ صانعُها شاعرًا مفلِقًا وعالمًا مرتاضًا بشعر الأوائلِ رحبَ المعرفةِ طويلَ التمرُّس به. وهذا علىٰ كلّ حالٍ أمرٌ قلّما يستطيعه إلا النفرُ من الناس كخلف الأحمر

---

(١) أخبار أبي تمام للصولي ص١٧٥، ط لجنة التأليف.

(٢) انظر مثلًا أمالي أبي علي ١/ ١٥٦.

(٣) ص١٢ فما بعد.

ونظرائِه.

۞ ثمَّ إن الأبياتَ الأربعةَ المستدرَكة وإن بَرَأ ابن مالك من وضعها فلم تبرَأ هي كلَّ البراءة من احتمال أن تكونَ من توليدِ غيرِه، فهي ليست من صِحاحِ الأبيات القديمة المقطوعِ بصحّتها كصحيح شعرِ امرئ القيس وذي الرمّة وجرير والفرزدق.

وهذا تفصيلُ القولِ فيها.

١- البيت ذو رقم ٢، وهو:

فإن كان شيءٌ خالدًا أو معمرًا ... تأمَّلْ تجد من فوقه الله غالبا

منسوب لأمية بنِ أبي الصَّلت برواية (باقيا)[١]. ومن المعلوم أن أكثر الشعر المنسوب إلى أمية مكذوبٌ مصنوعٌ عليه لرداءة نظمه وهَلهلة نسجه ولشدَّة مشابهته للقرآنِ[٢]. وغالبُ الظنِّ أنّ هذا البيت منها، فهو إذن إن لا يكن لابن مالكٍ فهو لمولَّد آخرَ.

٢- البيت ذو رقم ١٤، وهو:

إذا أوقدوا نارًا لحرب عدوّهم ... فقد خابَ من يصلَىٰ بها وسعيرِها

(١) الزهرة لابن داوود الأصفهاني ٢/ ٤٩٦.

(٢) وانظر في هذا تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١/ ١٧١، والمفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام لجواد علي ٦/ ٤٩٥.

أقدمُ من رأيناه رواه هو السَّخاوي (ت٦٤٣هـ)[١]. وهو عصريُّ ابن مالك. ولم ينسُب هذا البيت ولا ذكر منشدَه من القدماء ولا في أيِّ كتاب وجدَه ولا من أي قصيدةٍ هو، فجائزٌ أن يكون بيتًا مصنوعًا أو لمولَّدٍ لا يُحتجّ به.

٣- البيت ذو رقم ١٧، وهو:

ألا حبــذا غُـنمٌ وحســنُ حــديثِها   لقـد تركـت قلبـي بهـا هـائمًا دنِـفْ

أقدمُ من رأيناه رواه هو ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) في (شرح الملوكي)[٢]. وهو عصريُّ ابن مالك وشيخُه. والعجبُ أنَّه لم يذكر هذا البيتَ عندما عرض لهذه المسألة وساق شواهدَها في (شرح المفصل)[٣] مع أن ذلك حاقُّ موضعِه. والقولُ في هذا البيت كالقول في البيت السابق.

٤- البيت ذو رقم ٢٥، وهو:

حيــثما تســتقِمْ يقــدِّر لــك اللـــ   ـــه نجاحًـــا في غـــابرِ الأزمـــانِ

ذكرَه المبرّد في (الكامل)[٤] ولم ينسُبه أو يُسنِده. ولم أقِف بحسب بحثي غيرِ المستوعِب علىٰ نحويٍّ استشهدَ به بعدَ المبرّد وقبل ابن مالك. وإن وُجِد

(١) في فتح الوصيد ٣/ ٨١٩.

(٢) ص٢٣٥.

(٣) ٩/ ١٣٤، تح إبراهيم عبد الله.

(٤) ١/ ٣٧٩.

فهو نادرٌ، فلا أدري لمَ اطَّرحوه! وما أحراه أن يكون موضوعًا أو يكونَ لمولَّد لا يُحتجّ به، وذلك أنه غيرُ منسوبٍ ولا يُعرف من أيِّ قصيدةٍ هو، ولم ينشده المبرّد في (المقتضب) مع أنه أحقُّ به إذ هو كتاب نحو و(الكامل) كتاب أدبٍ. ولا أراه أيضًا يُشبِه الشِّعر الصحيح الذي يُحتجّ به، فلعلّه وضعَه هو تمثيلًا أو نقلَه من شعر بعض المحدَثين. ولا تستنكِر هذا، فإن النّحاةَ ربّما وضعُوا بعض الأبيات واستشهدوا بها في مسائل النَّحو[1]. والمبرَّد خاصّةً متَّهمٌ بتغيير رِواية الشِّعر معروفٌ بذلك. وفي هذا يقول علي بن حمزة البصري (ت٣٧٥هـ): (وهذا من فعل أبي العباس [المبرّد] غيرُ مستنكَر لأنه ربّما ركِب المذهبَ الذي يخالف فيه أهلَ العربيّة واحتاج إلى نصرته فغيَّر له الشِّعر واحتجَّ به)[2]. وقد بينّا أيضًا في ما خلا وقوعَ التدليس منه بشهادة تلميذه الأخفش[3]، فمثلُه لا يُستبعَد أن يضعَ بيتًا من الشِّعر ثم لا يبيّنه.

ومهما يكن فإن هذه الأبيات الأربعة مع نزورتها وضئولة نسبتِها في جنب مجموع الأبيات فهي ليست من الشِّعر المقطوع بصحّتِه، فلَإِن برَأ ابن مالكٍ منها لَمَا برَأت هي من احتمال التوليد ولم يثبُت بيقين كونُها لشعراء قدماءَ يُحتجّ بشعرِهم.

---

(١) انظر مثالًا لهذا كتاب سيبويه ٣/ ٦١.

(٢) التنبيهات ص١١٠.

(٣) انظر ص٢١.

فـــإن لا يكنهـــا أو تكنـــه فإنّـــه أخوهـــا غذَتْـــه أمُّـــه بلِبانِهـــا

وقد ذكرتُ آنفًا أن من الأبيات ما استيقنت أو غلب علىٰ ظنِّي أنها مولَّدة وإن لم تلُح لي وجوهٌ قاطعةٌ من الشبَهِ لها بأبيات ابن مالكٍ، وهي قليلةٌ، فألحقتُها بها حملًا علىٰ الغالبِ الأكثرِ إذْ غالبُ ما ظهرَ لي أنه مولَّد ظهرَ لي أنه لابن مالكٍ إما بنسبته إلىٰ الطائيِّ وإمّا بتشابه ألفاظه ومعانيه بسائر الأبيات بعضِها ببعضٍ وإما بهما معًا.

هذا مع أني لا أُحيلُ خطئي في نسبةِ أبياتٍ من المقطوع بوضعها إلىٰ شعراء قديمًا، فهذا جائزٌ ممكنٌ كما ذكرتُ في كتابي[1]، وهو إن كان سيكونُ نزرًا جدًّا نزورةً تسدِّد القاعدةَ وتثبتُها ولا تنقضُها. وربَّ خطأ يعمل في تقوية القاعدةِ ما لا يعملُه الصواب فيها. ولكني إنما أحكي ما وقعَ.

۞ ثمّ انتقل المتعقِّب إلىٰ حديث آخر[2]، فذكر أني (لبّست) علىٰ القارئ وأنّي وقعت في (التعجّل) و(عدم التحرّي) وفي (إغفال) النصوص المعارضة وأني (أغمضت) عيني عنها وأني (أبرزت ابن مالك في صورة النازح عن النحويين والمتَّهم المُدان [كذا، والصواب المَدين])! وذلك أني ذكرتُ أن من المسائل التي تفرّد ابن مالك بإيراد شواهد لها دون غيرِه من النّحاة مسألةَ التمييز إذا كان فعلًا متصرّفًا، وذكرتُ أنه لم يرِد بيتٌ صريحٌ غير قول الشاعر:

---

(١) ص١٠١ الحاشية.

(٢) ص١٧٨ وما بعدها.

أتهجــرُ لــيلىٰ للفــراق حبيبَهــا   ومــا كــان نفسًــا بــالفراق تطيــبُ

ثم قلتُ: (فمن أين لابن مالك بعد هذا كلِّه بالبيتين اللذين ساقهما في هذه المسألة، وهما قوله:

ضيعتُ حزمـيَ في إبعـاديَ الأمـلا   وما ارعويـتُ ورأسي شـيبًا اشـتعلا

وقوله:

أنفسًــا تطيــب بنيــل الْمُنــىٰ   وداعـي المنـون ينـادي جهـارا؟)[1]

مع أنّ ابن مالك استشهد بأربعة أبيات لا بيتين أحدُها لشاعر جاهلي، وهو ربيعة بن مقروم الضبيّ، وذلك قوله:

رددت بمثــل السِّــيد نهــدٍ مقلّــصٍ   كمــيشٍ إذا عطفــاه مــاءً تحلّبــا

والآخر هو:

ولســتُ إذا ذرعًــا أضـيقُ بضــارعٍ   ولا يائسٍ عند التعسّر مـن يسـرِ[2]

ثم ذكر المتعقِّب أن أبا حيّان نقلَ هذه الأبيات وزاد عليها بيتًا خامسًا نسبَه إلىٰ بعض الطائيين، وهو:

إذا المـرءُ عينًـا قـرّ بالأهـل مثريًـا   ولم يُعـنَ بالإحسـان كـان مـذمّما[3]

ثم تعجّب المتعقِّب من مقالتي تلك مع كون كتاب أبي حيّان من

---

(١) كتابي ص٢٦.

(٢) في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

(٣) التذييل ٩/ ٢٦٥.

مصادري، بل إني أحلت إليه. وقال: (ولا أدري لمَ تجاهلَ نصَّ أبي حيَّان).

ولو اكتفَىٰ المتعقِّب بقوله: (لا أدري) لبينَّا له وجه العِلَّة ووقفناه علىٰ سِرّ ترك هذه الأبيات الثلاثة وإغفالِها، فدَرَىٰ، ولكنه لم يرضَ بمرتبة الجهل بهذه المسألة حتَّىٰ رقَّىٰ نفسَه زورًا إلىٰ مرتبة العلم بها، ثم لم يقنع بمرتبة العلم الكاذب بها حتَّىٰ صارَ يزجُر ويشنِّع ويُرشد ويعلِّم!

وبيان ذلك أنّ هذه الأبيات الثلاثة ليست شواهدَ صريحةً علىٰ تقدّم التمييز علىٰ عاملِه المتصرّف، فـ(عطفاه) مثلًا في بيت ربيعةَ هو عند البصريين فاعلٌ لفعلٍ محذوفٍ يفسّره المذكورُ. والتقدير (إذا تحلَّب عطفاه ماءًا تحلَّبا). وإذن فالناصبُ للتمييز (ماءًا) هو فِعلٌ متقدِّمٌ محذوفٌ وليس الفعلَ المذكورَ. وإنَّما قُدِّر محذوفًا لأن (إذا) لا يلِيها إلا فِعلٌ ظاهرٌ أو مقدَّرٌ في قولِ عامَّة البصريِّينَ[1]. وكذلك البيتان الآخران. وفي هذا يقول ابن الشّجري (ت٥٤٢هـ) بعد ما ذكر بيت ربيعةَ بن مقروم: (إن احتجّ محتجّ لمن أجاز عرقًا تصبّبتُ، فالدافع له أن يقول: إن العامل في الماء هو الرافع للعطفين من حيث كان التقدير إذا تحلّب عطفاه ماءًا، كقولك: إذا زيدٌ راكبًا خرجَ أكرمته. وإنما احتجت إلىٰ إضمار الفعل بعد إذا لأنها تطلب الفعل كما تطلبه إن الشرطية)[2]. ويقول ابن الدهّان (ت٥٦٩هـ) أيضًا: (واستدلّ بعضهم بجواز تقديم المميّز

---

(١) راجع مثلًا التذييل والتكميل ٧/ ٣١٤.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/ ٤٨.

علىٰ العامل بقول الشاعر:

وزعـت بمثـل السِّـيد نهـدٍ مقلّـصٍ كمـــيشٍ إذا عطفـــاه مـــاءًا تصـــبّبا

فقال قوم: قدّم المميّز علىٰ عاملِه، وهو (تصبّب). وليس الأمر كذلك لأن (عطفيه) مرتفعة بفعل مضمر يفسّره هذا المظهر، فالرافع للحقوين هو الناصب للماء. وعلىٰ هذا لا حجّة فيه)[1].

ولهذا قلتُ: (لم يرد بيتٌ صريحٌ غيرُ هذا البيت)، فقولي: (صريحٌ) مخرِجٌ لهذه الأبيات غير الصريحة.

فمن الذي وقعَ في (التعجّل) و(عدمِ التحرّي) إذن؟

(١) الغرة في شرح اللمع ١/ ٤٤٠.

التعليقة الخامسة:

مناقشة الاعتراضات علىٰ دليل النِّسبة

حاول المتعقب بعد ذلك[1] أن يُجيب عن دليل النّسبة. ومختصر دليل النسبة هو أن جميع الأبيات التي تفرَّد بها ابن مالك، وهي نحو سبعِ مئةٍ، كلّها مجهولة القائل إلا بضعة أبياتٍ فقط. ومنها نيِّف وأربعون بيتًا منسوبة إلىٰ الطائيِّ[2]. فاستدللتُ بهذا علىٰ تقوية القولِ بالتدليس لأن المدلِّس لا يستطيعُ أن ينسُب القول إلىٰ نفسِه لفوات التدليس بذلك، ولا يستطيعُ أن ينسُبه إلىٰ غيرِه لأداء هذا إلىٰ الكذب، فهو إما أن يُعريَه من النسبة فيجعلَه غُفلًا وإما أن ينسبه نسبةً موهِمةً تحتملُه وتحتملُ غيرَه علىٰ أن يكون الوجه الذي يَحتمِله لا يقع في ذهنِ المخاطب عادةً ليجوز بذلك تدليسُه ويأمَن التردِّي في الكذب الصريحِ.

وكذلك فعلَ ابن مالكٍ، فقد ترك هذه الأبياتَ التي تشامُّ سبع مئة بيتٍ أغفالًا لأن لا يضطرّه ذلك إلىٰ الكذب. وحينَ نسب منها نيِّفًا وأربعين بيتًا نسبَها إلىٰ الطائيِّ فقط، ثمّ لم يسمِّ هذا الطائي أو هألاء الطائيين أيضًا. وهذه نسبةٌ تقبلُ التدليس وتعزِّزُه وتساوقُه ولا تجفو عنه، وذلك من جهة احتمالِها له في ما أخلاه من النِّسبة وفي ما نسبه إلىٰ الطائيِّ، ومن جهة اطِّرادها في جميع

---

(١) ص١٨٠.

(٢) انظر كتابي ص٢٩ فما بعد.

الأبيات التي تفرّد بها إلا بضعةَ أبياتٍ نسبَها إلىٰ شعراء مسمَّين وأسلوبُها لا يشبه أسلوب المجهولة القائلِ أصلًا، ثمَّ في تخلُّف هذا في شواهد النَّحو عامَّة كشواهد سيبويه مثلًا، ذلك بأن نسبة الأبيات المجهولة من جميع ما تفرّد به ابن مالك تبلغ تقريبًا ٩٨ أو ٩٩٪. وتبلغُ من جميع ما تفرَّد به من ما رأيتُ بعضَه يشبِه بعضًا في اللفظ والمعنىٰ والأسلوب وغيرها ١٠٠٪ ! علىٰ حينِ تبلغُ نسبة الأبيات المجهولة القائل في كتاب سيبويه بالنسبة إلىٰ جميعها ١٠٪ أو أقلَّ. هذا والشّعر في عهده مفرَّقٌ غير مجموعٍ ومتناثرٌ غير منظومٍ. وذلك قبل أن يتوفّر العلماء علىٰ صناعة الدواوينِ وجمعِ شعر كلّ شاعر علىٰ حدةٍ وقبل أن يُعنوا بتحقيق نسبة كلِّ بيت إلىٰ قائلِه.

وزد علىٰ هذا أيضًا أن لابن مالك عنايةً بنسبة أبياتِه إلىٰ قائليها إن عرفهم كما يظهر لمن يتصفَّح كتبَه، فلو كان من عادتِه إغفال النسبة وإن كانت معروفةً لديه لقلنا تنزُّلًا: (جرَىٰ علىٰ عادته في هذه الأبيات فأغفل نسبتها مع معرفتِه بأسماء قائليها). فأما وعادتُه النِّسبة في الغالب فمن غير المعقولِ أن تسقطَ هذه النسبةُ في عامّة الأبيات التي تفرَّد بها!

فالذي أردتُّه من الإدلاء بهذا الدليلِ تقوية القولِ بالتدليس وبيانُ أن النِّسبة تدلُّ عليه وتومئ إليه. وهذا دليلٌ واضحٌ منطقيٌّ يفهمه المرء بأدنىٰ نظَر، ولكن المتعقِّب مع أنه تصدَّىٰ لممارسة هذه المسائلِ والردّ عليّ فيها فهِمَه فهمًا مركوسًا، ففهم أني أردتّ الاستدلال بجهالة القائل علىٰ ردِّ أبيات ابن مالكٍ، فطفِق يستدني مقالاتِ العلماء في قبول الأبيات المجهولة القائل إذا صدَرت عن

ثقةٍ!

علىٰ أنَّا لو جاريناه في هذا الفهم الذي فهِمه فإنا نقول: إن ابن مالكٍ ثقةٌ في ما يصرِّح به كما أن الحسن البصري وسفيان الثوريّ وغيرهما ثِقات في ما يصرِّحون به، فإذا سمَّىٰ ابن مالك قائلَ البيت تسميةً صريحةً قبلنا ذلك منه وصدَّقناه فيه وإن لم نجده في مصدرٍ قبلَه لأنَّه لم يثبُت عليه ما يناقضُ الصِّدقَ[1]. وقد بينتُ آنفًا القولَ في ما وصفَه به أهلُ عصره ومن بعدَه من العدالة والوثاقة والصِّدق. وذلك من حيثُ صحَّةُ ذلك من بطلانه ومن حيثُ إمكانُ مناقضته للتدليس وعدم إمكان ذلك[2].

علىٰ أن ابن مالكٍ نفسَه يُبطِلُ ما ادَّعاه المتعقِّب وتكلَّفَ حملَه عليه فيقول عن بيتٍ من غير أبياتِه: (... فلا حُجّة فيه لشذوذِه، إذ لا يُعلَم له تتمّةٌ ولا قائلٌ ولا راوٍ عدلٌ يقولُ: سمِعتُ ممّن يُوثَق بعربيّتِه. والاستدلالُ بها هو كذا في غايةِ الضّعفِ)[3]!

ونحن نحاكمُه إلىٰ قوله هذا فلا نقبلُ الأبياتَ التي تفرّد بها لأنه لم يقل في شيءٍ منها: (سمعتُه من من يوثَق بعربيّتِه). وهذه محاكمةٌ في غاية الإنصافِ لأنَّا حاكمنا الرجلَ إلىٰ ما سنَّه هو ورضيَه. (وأولُ راضي سنةٍ من يسيرُها).

---

(١) انظر أمثلة لهذا في كتابي ص٨٤.

(٢) ص٧١٣.

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٩.

أما قول ابن مالك الذي أوردَه المتعقِّب: (ولا حجّة في قول من خفيَ عليه ما ظهر لغيرِه، بل الزيادة من الثقة مقبولةٌ) فقول مجملٌ، وقد فصَّلَه كلامُه السابقُ، فإن زيادةَ الثقة مقبولةٌ إذا صرّح بسماعها من من يوثَقُ بعربيّتِه. ولو كانت زيادة الثقةِ مقبولةً بإطلاق لاكتفى ابن مالك بقوله: (إذ لا يُعلم له تتمة ولا قائل ولا راوٍ عدلٌ) ولم يحتج إلى أن يقيِّده أيضًا بنصّه على سماع ذلك من من يوثَقُ بعربيّته. وهذا واضحٌ. على أن في الاحتجاج بقول ابن مالك لتبرئة ابن مالك نظرًا لا يخفى.

۞ ثم حاولَ المتعقِّب[1] أن ينقضَ الاحتجاج بكون المنسوب من الأبيات التي تفرَّد بها إنما نُسِب إلى (الطائيّ) أو (رجلٍ من طيِّئ) فقط دون سائر القبائلِ، فذكر أمورًا خمسة:

الأول: أنّه ثبتَ أن بعض ما نسبَه ابن مالك إلى طيّئ استشهد به أو أنشدَه الفراء أو الأخفش أو الأصمعي أو أبو علي الفارسيّ.

قلتُ: هذا باطلٌ لا يصِحُّ، فقد تناولت هذه الأبيات وغيرَها وبيّنتُ ما فيها من الأوهامِ وأنَّه لا تصحّ دعوى استشهادِ هألاء العلماء المتقدّمين بها وإنشادِهم لها.

الثاني: أنّ ابن مالك (عرَّف بنفسه في كتبه المنظومة بابن مالكٍ أو المالكي ولم يعرّف نفسَه بابن طيء [كذا. والصواب طيِّئ] أو الطائيّ... فلو كان نسبه

(١) ص١٨٦ فما وراءُ.

الطائيُّ أحبّ إليه لآثر ذكرَه في هذه المنظومات أو علىٰ الأقلِّ زاوجَ بينه وبين نسبِه المالكيّ. وأيضًا هذه النسبة أعني ابنَ مالك أو المالكيَّ هي المتعارف عليها عند النحويين، بل لم أجد في ما وقفت عليه من كتب النحويين بعد ابن مالك من يقول: قال الطائي. يريد به ابن مالك، وإنما يقول: قال ابن مالك أو المالكي أو الناظم).

قلتُ: ردُّ المتعقِّب بهذا الردّ دالٌّ علىٰ أنه لم يفهم التدليس فهمًا صحيحًا، ذلك بأنّ التدليس كما هو معلومٌ هو أن يستعمِلَ المدلِّس لفظًا يحتمِل معنيين أحدُهما قريبٌ إلىٰ فهم المخاطَب لكنه غيرُ مرادٍ، والآخر بعيدٌ من فهمه وهو المراد. وكذلك لفظُ (الطائي)، فهو يحتمِل أن يُرادَ به طائيّ قديم يُحتجّ به. وهذا هو المعنىٰ القريب من فهم المخاطَب، لكنه غيرُ مراد، وإنما المراد معنًىٰ بعيدٌ قد لا يخطُر علىٰ باله لضعف القرائن الدالَّة عليه. وكلَّما كان هذا المعنىٰ المُرادُ أبعدَ مع صدقه كان آثرَ عند المتكلّم لتمكّنه من التدليس به. فلو كانَت نسبة ابن مالكٍ إلىٰ طيِّئ أشهر أسمائه ونِسَبِه لما استطاع أن يدلِّس بها لأنّه سينكشف بذلك. ولهذا لو قال ابن مالكٍ في هذه الأبيات بدلَ الطائيّ: (قال المالكيُّ) مثلًا لاستدلَّ عليه المخاطَب بذلك لشهرةِ دلالة هذه النسبة عليه. فمن عجبٍ أن يستشكِل المتعقِّب مثل هذا مع وضوحِه وأن يجعلَه دليلًا له وهو في الحقِّ دليلٌ عليه!

الثالث: أن الأبيات المنسوبة إلىٰ الطائي لا نجدها منظومة إلا علىٰ غير بحر الرجز. وابن مالك معروفٌ بالنظم علىٰ الرجز. وهذا دليل علىٰ أنّه لم يرد

بالطائيِّ نفسَه إذْ لو أراد ذلك لصدَّر بهذه النسبة أبياتَ الرجز.

قلت: وهذه الحجّة باطلةٌ أيضًا، فقد نظم ابن مالك علىٰ بحر الرجز كما في كافيته وخلاصتها، وعلىٰ بحر الطويل كمالكيّته في القراءات والنظم الأوجز وتحفة المودود، وعلىٰ بحر البسيط كلامية الأفعال، وعلىٰ بحر الكامل منظومةَ الأفعال التي جاءت لاماتها بالواو والياء. بل نظم أيضًا علىٰ الخفيف والمتدارك وغيرِهما[1]. وقد نصَّ علىٰ هذا الذهبيُّ (ت٧٤٨هـ) إذْ قال: (وكان نظم الشعر سهلًا عليه رجَزُه وطويلُه وبسيطُه وغيرُ ذلك)[2].

فقد ثبتَ أنه نظم علىٰ أكثر البحور. ولو سلَّمنا جدَلًا بأنه لم ينظم إلا علىٰ الرجز أو أن غالبَ نظمِه عليه فهذا طبيعيٌّ لأنَّ منظوماتِه علميّةٌ، والرجَز أحملُ البحور للعلمِ وأليَطُها به، فإذا أراغَ أن يقرضَ شِعرًا في غير العلمِ فلا يلزم أن يقرضَه علىٰ بحرِ الرجَز أيضًا، بل هو حقيقٌ حين إذٍ أن يقرضه علىٰ غيرِه.

فمن ذلك مثلًا أبياتٌ رواها له الصفديُّ علىٰ بحر الوافر أولُها:

إلَى ابـنَ الخـير عـن ضررًا خشـيتا   فحُسـنَ الحـزمُ رأيًـا أن دُهيتـا[3]

أما علَّة عدم نسبةِ شيء من الأبيات الرجز المنسوبة إلىٰ الوضع إلىٰ الطائيِّ فهي لقلّتها وقلَّة ما نسبَه إلىٰ الطائيِّ من غيرِها. وذلك أن الأبيات المنظومة علىٰ

(١) راجع أيضًا كتابه نظم الفوائد.

(٢) تاريخ الإسلام ١٥/ ٢٤٩، ط دار الغرب.

(٣) الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٧.

غير الرجز تبلغُ ٥٣١ بيتٍ. والذي نسبه منها إلىٰ الطائيِّ ٤٣ بيتًا. وهذا يساوي ٨٪. وعدد أبيات الرجز ٨٠ بيتًا، ولكنه ينشدُها في كتبِه بيتين بيتين أي يجعلُ نسبة البيتين واحدة، فهي في حساب ٤٠ بيتًا. فلو قِسناها بالأبيات المنظومة علىٰ غير الرجز لكان ينبغي أن يذكر نسبة الطائيِّ فيها ٣ مراتٍ فقط. وبين أن يذكرها ٣ مراتٍ وبين أن لا يذكرها البتةَ بونٌ قليلٌ يُحتمَل مثلُه ولا يدعو إلىٰ العجبِ لأن قُرب الشيء من المعدَّل الطبيعيّ كافٍ في إساغتِه.

علىٰ أنّا نستطيع أن نُدلي هنا بحجّة جدليَّة فنقول: إنّ المتعقِّب يرىٰ أنّ شاعرية ابن مالك عُرفت من خلال بحر الرجَز، فنقول: لعل ابن مالك خشيَ إن هو نسبَ أبيات الرجز إلىٰ الطائيِّ أن يُستدلّ بهذا عليه لكثرةِ نظمه علىٰ هذا البحر. ولم يبالِ أن ينسب بعض الأبياتِ الأخرىٰ إلىٰ الطائيِّ لأنّه لم يُعرف بالنظم علىٰ هذه البحور، فهو في مأمنٍ من أن يُستدلّ بالنسبة إلىٰ الطائيِّ عليه. وهذه الحجّة جاريةٌ علىٰ رأي المتعقِّب في غلبة بحر الرجز عند ابن مالك دون غيرِه. وهو أمر بينّا بطلانَه.

الرابع: ذكرَ المتعقِّب (أن ابن مالك استشهد في كتبه بأبيات للطائيين مصرّحًا حينًا بأسمائهم كقوله: ومثله قول الأسد الطائي. وكقول حاتم الطائي. وأحيانًا لا يصرّح بأسمائهم، فقد استشهد للحريث بن عتاب [كذا. والصواب عنّاب بالنون] الطائي وبعض بني بولان من طيء [كذا. والصواب طيِّئ] وجابر بن رآلان [كذا. والصواب رألان] الطائي وعَمْر بن ملقط الطائي). ثم ذكر المتعقِّب أنه إذا كان الأمر كذلك فما الذي يمنعُ ابن مالك أن يكون علىٰ

علم بأسماء هألاء الطائيين في الأبيات الثلاثة والأربعين، لكنه لم يصرّح بأسمائهم كما ينسب أحيانًا بعض الأبيات إلىٰ رجلٍ من العرب أو بعض الأنصار أو رجل من سعد مناة.

قلت: الذي يمنعُ من هذا أمورٌ، منها:

١- أنا لا نكاد نجد في جميع شواهده، وهي آلافٌ، بيتًا نسبه إلىٰ (الطائي) أو (رجلٍ من طيِّئ) إلا في هذه الأبيات التي تفرَّد بها. فأما هذا البيت:

نستوقد النبلَ بالحضيض ونصـ   ـطادُ نفوسًا بُنت علىٰ الكرَمِ

فهو لبعض بولانِ من طيّئ، رواه أبو تمامٍ (ت٢٣١هـ) في (حماسته)[1]. ولم ينسبه ابن مالكٍ إلىٰ (الطائي) أو (رجل من طيئ) كما نراه يفعل في الأبيات الثلاثة والأربعين، وإنما قال بعد ذكرِه لغةً لطيِّئ: (... بل علىٰ لغة لطيِّئ كما قال شاعرُهم)[2] وذكر البيتَ، فأنت ترىٰ أنّ الذي جرَّه إلىٰ ذكر أنه لطائيٍّ مجيءُ بيته علىٰ لغتهم. وفرقٌ بين هذا وبين أن يقول ابتداءًا من غيرِ سببٍ: (قال الطائي) أو (قال رجل من طيِّئ). وإنما لم يذكر اسمَ هذا الطائيّ لأن أبا تمامٍ لم يسمِّه.

٢- أنَّه لو صحّ هذا لرأينا أبياتًا من أبيات التفرُّد منسوبة إلىٰ شعراء من قبائل أخرىٰ فيقول مثلًا: (قال الأسدي) و(قال البكري) و(قال الكلابيّ)

---

(١) ١/ ١٠١، تح عسيلان.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٨.

ونحو ذلك. وليس من المعقولِ أن تستأثرَ طيئ بكلِّ هذه الأبيات المنسوبة دون جميع قبائلِ العربِ! وابن مالك متأخِّر عن زمن الرِّواية وعن بلاد طيِّئ، فلا يُمكن أن يُدَّعىٰ أنه وارثُ شعرِ طيِّئ وأنّ دواوينَهم آلتْ إليه وحدَه معَ أنَّه ليس له من طيِّئ إلا اسمُها لنأيِ دارِه وتأخُّر ميلادِه. ولذلك لا يمكن أن يصلَ إليه علمُها وشعرُها وأخبارُها إلا من طريق العلماء المتقدِّمين الذين جمعُوا أخبارَ طيِّئ وأشعارَها أو عُنوا بها كأبي تمام في (حماسته) وكأبي سعيد السكّري، فقد ذكر النديم (ت٣٨٥هـ) أنه عمِل أشعار طيئ[1]، وكالآمديّ (ت٣٧١هـ)، فقد ذكر اطّلاعه علىٰ ديوان شعرِهم وذكر أنّ له مختارًا فيه[2]، فليس شعرُهم كما ترىٰ بالمغمَّر الخفيِّ. ثمّ إن هذه الأبياتَ ليست كأحدٍ من الأبيات لأنّ أكثرها شواهدُ علىٰ مسائل نحويّة نادرةٍ. ومثلُ هذه لو كانت مسطورةً في عمل السكريِّ أو الآمدي أو غيرِهما لعُرِفتْ ولاستشهدَ بها نحويّو عصرِهم. ولو صحّت أيضًا لكان ينبغي أن تكون مستخرجةً من قصائدَ كثيرةٍ لا يعرِفها أحدٌ قبل ابن مالكٍ، فلو قلنا: إن كلّ بيتٍ من الثلاثة والأربعين من قصيدةٍ أو مقطّعةٍ، فهذه ثلاث وأربعون قصيدةً أو مقطَّعةً لا يعرِفُها أحدٌ في العالمين إلا ابنُ مالكٍ!

٣- أنّ هذه الأبياتَ فيها من الضَّعف والرداءة ما نجزمُ به أنها لا تصدُر

---

(١) الفهرست ١/ ٤٩٨، تح أيمن سيد.

(٢) المؤتلف والمختلف ص٣٦، ٤٣، تح عبد الستار فراج.

عن شاعرٍ قديمٍ مطبوعٍ. ثم إن هذه الأبيات المنسوبة إلى الطائيِّ يشبه بعضها بعضًا في الألفاظ والأساليب والمعاني، فلا تقبل دعوى أنها لعدّةٍ من الشعراء. ثمّ إنّها تشبِه أيضًا الأبيات الأخرى غير المنسوبةِ من هذه الأوجهِ، فهذا ينفي النفيَ كلَّه أن تكونَ لجماعةٍ من الشعراء. وقد فصَّلت هذا ومثَّلت له في كتابي[1].

٤- أنّ الاقتصار على نسبة بعضها إلى الطائيِّ دون غيرِه مؤيِّد للقول بالتدليس وجارٍ معَه ومصدِّقٌ لسائرِ الأدلَّة والقرائنِ كما بينّا آنفًا.

الخامس[2]: أنَّ نسبةَ الطائيِّ في الأبيات التي لا تعرَف قبل ابن مالك ليست خاصَّةً به، فقد نسبَ أبو حيَّان أيضًا أحد الأبيات إلى الطائيِّ، وهو بيتٌ لا يُعرف قبل أبي حيان وليس من أبيات ابن مالكٍ لأنه غيرُ موجود في كتبه، وهو:

إذا المرء عينًا قرَّ بالأهلِ مثريًا ولم يُعنَ بالإحسانِ كان مذمّما

قلت: هذا البيتُ من وضع ابن مالكٍ. فمن ما يشي بذلك غير نسبته إلى الطائيّ لفظ (مثريًا)، فإنه من الألفاظ القليلة في الشعر القديم مع تَكرارها في أبيات التفرُّد كقوله:

إن الذي وهْو مثرٍ لا يجود حرٍ بفاقةٍ تعتريه بعد إثراء

---

(١) ص٣٥- ٧٣.

(٢) من الأمور الخمسة التي أجاب بها المتعقّب.

ومعنىٰ هذا البيت أيضًا قريبٌ من معنىٰ البيت السابق!

وقوله:

كـلُّ مشـرٍ في رهطـه ظـاهرُ العـزْ ... زِ وذي غربـــةٍ وفقـــرٍ مهـــينُ

وقوله:

يـا حبّـذا مرجـوًّا المثـري السـخي

ومنها لفظ (يُعنىٰ) فهو من الألفاظ الخاملة في الشعر القديم مع كثرة دورانه في أبياته. وقد سقتُ أمثلة ذلك في كتابي[1].

أما ما ذكرَه المتعقِّب من تفرُّد أبي حيّان بإنشاده منسوبًا إلىٰ الطائيِّ فقد كنت ذكرتُ في كتابي أنّ أبا حيّان ربّما أوردَ في شرحه كلامًا أو أبياتًا منقولةً بالنصِّ من (شرح التسهيل) أو غيرَ منصوص علىٰ نقلِها ومع ذلك لا نجدُها في (شرح التسهيل) المطبوع. وتأويلُ ذلك أنّه كان بين يديه أكثرُ من نسخةٍ للمتن وللشرح، يدلُّك علىٰ هذا قولُه في إثبات تعدد نسخ المتن: (ويوجد في بعض نُسَخ هذا الكتاب القديمة باب معقود للتحذير والإغراء وما أُلحق بهما... ولمّا شرح ما شرح من الكتاب أسقطَ هذا الباب)[2]. ويقول في تعدد نسخ الشرح: (وقد أنشد المصنّف في نسخة أخرىٰ من الشرح قول الراجز...)[3].

---

(١) ص٤٧.

(٢) التذييل ٧/ ٥٣.

(٣) التذييل ٣/ ٣٨. وانظر مزيد بيان لذلك في كتابي ص١٠١ الحاشية.

فهذا البيتُ وإن لم ينصَّ أبو حيّان على نقلِه من بعض نُسخ التسهيلِ فهو منه قطعًا. وقد أصبتُ بحمدِ الله شاهدًا ينفي الشكَّ في هذا، وذلك أنّ ناظر الجيش (ت٧٨٧هـ) نقلَه منسوبًا إنشادُه إلى ابن مالك في شرحِه للتسهيل. وسأنقلُ نصَّ ابن مالكٍ من طريق شرحه المطبوع ثم أتبعُه بنصِّه من طريق ناظر الجيش.

قال ابن مالك: (... وبقولهم أقول قياسًا على سائر الفضَلات المنصوبة بفعل متصرِّف ولصحّة ورود ذلك في الكلامِ الفصيح بالنقل الصحيح كقول ربيعة بن مقروم الضبيّ:

وواردةٍ كأنها...)[1].

وقال ناظر الجيش: (قال المصنّف: وبقولهم أقول قياسًا على سائر الفضَلات المنصوبة بفعل متصرِّف ولصحّة ورود ذلك في الكلامِ الفصيح بالنقل الصحيح كقول بعض الطائيين:

إذا المـرء عينًـا قـرَّ بالأهـلِ مثريًـا ... ولم يُعـنَ بالإحسـانِ كـان مـذمّما

وكقول ربيعة بن مقروم الضبي:

وواردةٍ كأنها...)[2].

---

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

(٢) تمهيد القواعد ٥/ ٢٣٩٠. وانظر أيضًا تعليق الفرائد للدماميني ٦/ ٣٣٠. وانظر أيضًا مثالًا لبعض الأبيات التي سقطت من النسخ التي اعتمد عليها محقّقا (شرح التسهيل) المطبوعِ ما في التذييل والتكميل ٤/ ١١٩ وغيرِه.

فقد تبيَّن إذن أن هذا البيت كان ثابتًا في بعض نُسخ شرح التسهيل لابن مالكٍ بدليل نقلِ ناظر الجيش له ناصًّا على أن ابن مالكٍ أنشدَه في كتابه. وبذلك يبطلُ تعلُّق المتعقِّب به و(استبعادُه جدًّا)[1] ما لا يُستبعَد من ما لم يُحط به علمًا، وتبيَّن بذلك أن ظنِّي فيه كان صائبًا وليس متكئًا على (سلسلة من الاحتمالات)!

أما نسبةُ البغداديِّ هذا البيتَ إلى حسّان بن ثابت[2] فهو وهمٌ بَحتٌ، فالبيت قد نسبَه قبلَه ابن مالك إلى بعض الطائيين، وحسّان أنصاريّ كما هو معلومٌ، ولا يُعرف هذا البيت في ديوان حسّان ولا قبل ابن مالك. هذا مع ما يلوح على محيَّاه من دلائل الوضع وآيات الشبَه بينه وبين بعض أبيات ابن مالك كما سبقَ تِبيانُه.

❀ ❀ ❀

(١) ص١٨٨.

(٢) شرح أبيات مغني اللبيب ٧/ ٢٥.

التعليقة السادسة:

مناقشة الاعتراضات علىٰ دليل اللَّفظ

ثم عرضَ المتعقِّب بعدُ[1] لدليل اللفظِ فاقتضبَ الجواب فيه اقتضابًا في صفحتين أو أقلَّ وانسلَّ منه كما (ينساب من مكمنِه الأرقمُ) مع أنّ دليلَ اللفظ هو عمودُ هذه القضيَّة وهو أجلَىٰ أدلّتها، وقد مددتُّ القولَ فيه حتَّىٰ استغرق ذلك ٢٥ صفحةً من الكتاب.

وقد كنتُ ذكرتُ أنّ من الأدلَّة التي تثبِت أن هذه الأبيات لرجلٍ إسلاميٍّ متأخِّرٍ عن زمن الاحتجاجِ ما فيها من الألفاظ المولَّدة كـ(عيَّن) متعدّيًا (وعمَّم الشيءَ)[2] ونحوهما. فكانَ جواب المتعقِّب عن هذا هو أن هذه الأبيات لشعراء مولَّدين لأنّ من منهج ابن مالك التوسُّع في زمن الاستشهاد بالشِّعر، وذكرَ أمثلةً لهذا كاستشهاده بشعر بشارِ بن بردٍ وأبان اللاحقيّ والمتنبي وأبي العلاء المعرّي. ولهذا ليس غريبًا أن توجد في هذه الأبيات ألفاظٌ مولّدةٌ.

قلتُ: وهذه الحجّة أرسلَها المتعقِّب علىٰ طريقتِه في العجلةِ وقلّة التحقيق. وهي لا تصِحّ بحالٍ. والردّ عليها من وجوهٍ:

١- أنه لا تصِحّ دعوَىٰ أنّ ابن مالك له منهجٌ يُجيز التوسع في الاستشهاد بالشعر، فمنهج ابن مالك في ذلك كمنهج غيرِه من النّحاة كابن الشجريّ

---

(١) ص١٨٩ فما بعد.

(٢) كتابي ص٣٦.

ورضي الدّين الأستراباذي وغيرِهما. والأسماء التي مثّل بها من نقلَ عنه المتعقِّب إمّا أن يكون ابن مالك مسبوقًا إلىٰ الاستشهاد بها كبيت أبان اللاحقيّ، فإنه من شواهد سيبويه[1]. وكذلك أبو عطاءٍ السنديّ، فقد استشهد سيبويه أيضًا ببيت يُنسب إليه وإلىٰ أبي الهنديِّ[2]، وهما متعاصران. وقد قال أبو بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) عن أبي عطاءٍ: (كان فصيحًا)[3]. ومنهم من أوردَ ابنُ مالك أبياتًا له علىٰ جهة التمثيلِ أو الاستئناس أو التخريج لا علَىٰ جهة الاستشهادِ الملزِم به. وذلك كالمتنبي وأبي العلاء المعرِّي. وهذا معروفٌ من عمَل النّحاةِ. ولو نظرتَ في كتبهم لوجدتَّ فيها أبياتًا قليلةً تُنسبُ إلىٰ بعض المولّدين لإحدىٰ العلل التي ذكرنا.

ولو عرضَ المتعقِّب هذه الأبياتَ لفنّدناها بيتًا بيتًا. فأمّا وقد أجملَ الدعوىٰ فنُجمل الجواب عنها.

٢- إذا بطَلت الدعوىٰ السابقة بطَل ما بني عليها، ولكنا نزيد علىٰ ذلك فنذكر أيضًا من وجوه ردِّها أنَّ شعر المولَّدين هو في الغالب مجموعٌ مدوَّن معروفٌ، فلو صحَّ أن هذه الأبياتَ لهم فإنه ينبغي أن يكون ابن مالك قد استأثَرَ بالاطّلاع علىٰ ثلاثين كتابًا أو علىٰ اثني عشر ألف قصيدةً لا يعرِفها

(١) الكتاب ١/ ١١٣.

(٢) الكتاب ٢/ ٩٨، والشعر والشعراء لابن قتيبة ٢/ ٦٨٢.

(٣) الزاهر ١/ ٢٦٦، ٢٦٧.

أحدٌ. وانظر تفصيل هذا في كتابي[1].

٣- أنّ من يقرأ الأبيات متذوّقًا لها يقطَع بأنها أبيات ناظمٍ لا شاعرٍ، فليس من الجائز أصلًا أن تكون لشعراءَ قدماء يُحتجّ بهم ولا لشعراءَ مولَّدين صحيحِي الطَّبع في الشِّعر.

٤- أنَّ في الأبيات من البراهين الظاهرةِ في ألفاظها ومعانيها ما يدلُّ علىٰ أن قائلَها رجلٌ واحدٌ. وقد بيّنّا هذا في غير موضع.

٥- أنها لو كانت صحيحةً لنسَبها ابن مالك كلَّها أو جلَّها إلىٰ قائليها، إذْ من عادته النسبةُ غالبًا، ولا سيّما أن الاختلافَ في نسبةِ شعر المولَّدين إلىٰ أكثر من شاعرٍ أقلُّ من الاختلاف في نسبة شعر الجاهليّين والإسلاميين لأن دواوينَهم في الغالب محصَّلةٌ مضبوطةٌ.

٦- أنّ هذا لا يفسِّر سببَ اقتران سقوطِ النّسبة بأبيات التفرُّد، إذْ ما بالُ كلّ الأبيات التي تفرَّد بها إلا بضعةَ أبياتٍ مجهولةَ القائلِ؟ أليس كانَ من المنطق لو كانت هذه الأبيات لشعراء مولّدين أن ينسبَ بعضها ولو نصفَها أو ربعَها إلىٰ قائليها؟

ثمّ ما بالُ النسبة إلىٰ الطائيِّ لا نكاد نجدُها في الأبيات المعروفة قبلَه علىٰ حين نجد ثلاثة وأربعين بيتًا من أبيات التفرُّد منسوبةً إلىٰ الطائي؟

وما بالُنا أيضًا لا نجدُ في الأبيات التي تفرّد بها إلا النسبةَ إلىٰ الطائيِّ؟

---

(١) ص٢٥.

فهذه الوجوهُ تصحِّح ما ذكرتُ من وضع ابن مالك لهذه الأبيات وتُبطِل ما احتجّ به المتعقِّب.

۞ ثم انتقلَ المتعقِّب إلىٰ ردِّ أحد أدلَّة اللفظ، وهو دليل الألفاظ المركّبة المكررةِ. وبيانه أنّ في أبيات التفرّد تراكيبَ غيرَ جارية مجرىٰ الأمثال تكّررت بأعيانِها في هذا العدد القليل بالنسبة إلىٰ الشعرِ كلِّه، فلو كان قائلها مجموعة من الشعراء لكان من المستبعد ومن نوادر الاتفاقات أن يتكّرر مثلُ ذلك. وقد ذكرتُ عددًا من الأمثلة لهذا في كتابي[1].

وكان من الأمثلة التي ذكرتُها تكرُّر لفظي (الروح) و(الجسد) بعطف الثاني علىٰ الأول آخرَ البيتِ كقوله:

يا ليتَ شعري هل يُقضىٰ انقضاء نوًىٰ ... فيجمعَ الله بين الرّوح والجسدِ؟

وقوله:

أرجو وأخشىٰ وأدعو الله مبتغيًا ... عفوًا وعافيةً في الروح والجسدِ

وغيرِهما[2].

فما كان جوابَ المتعقِّب إلا أن قالَ: (إن تكرار كلمتي الروح والجسد قد وردَ عند أكثر من شاعرٍ بالترتيب نفسِه) وذكرَ أمثلةً لذلك، واحدًا من شعر

---

(١) ص٣٩.

(٢) كتابي ص٤٠.

أبي تمام وآخر من شعر ابن الرومي وثالثًا من شعر بشّار[1].

وفهمُ المتعقِّب لهذه الحجّة خطأ عجيبٌ! فإنما مثلي ومثَلُه كمثل رجل قال لآخر: إنه من المستبعَد ومن نوادر الاتفاقات بل يكاد يكون من المحالِ أن يجتمع ستُّ مئة رجلٍ من أفناء النّاس في عُرسٍ من الأعراسِ ثم يكون من بينهم أربعةُ رجالٍ كلُّ واحد منهم اسمُه (عبد السميع بن ناصر) مثلًا من غيرِ اتّفاقٍ بينهم. فقال الآخر: استبعادُك لاجتماع هألاء غيرُ صحيح، فقد وُجِد في دمشق في القرن السادس رجلٌ اسمُه (عبد السميع بن ناصر) ووُجد في اليمن في القرن العاشر رجلٌ آخرُ يحمل هذا الاسم!

وقد أذكرتْني هذه المسألة طرفةً أوردها المبرّد، قال: (وخُبّرتُ أن قاصًّا كان يكثرُ الحديث عن هرِم بن حيان، فاتفق هرم معه مرّةً في المسجد وهو يقول: حدثنا هرم بن حيان. مرةً بعد مرةٍ بأشياء لا يعرفها هرم، فقال له: يا هذا، أتعرفني؟ أنا هرم بن حيان! والله ما حدّثتك من هذا بشيء قط. فقال له القاصّ: وهذا أيضًا من عجائبك! إنه ليصلّي معنا في مسجدنا خمسة عشر رجلًا اسمُ كلّ رجل منهم هرم بن حيان، فكيف توهمتَ أنه ليس في الدنيا هرم بن حيان غيرُك!)[2].

فاجتماعُ خمسة عشر رجلًا اتّفاقًا في مسجدٍ واحدٍ كلٌّ منهم اسمُه (هرم بن

---

(١) ص١٩١.

(٢) الكامل ٢/ ٧٤٦.

حيّان) كاجتماعِ بعضِ الألفاظ المركَّبة وتكرّرِها في أبيات عدّتها ستُّ مئةِ بيتٍ، فإن صدَّقتَ بهذا فصدِّقْ بذاك!

فهذا هو المرادُ بدليلِ الألفاظ المركَّبة المكرَّرةِ، فمن العجَب أن يفهمَه المتعقِّب مع أهميّتِه فهمًا مغلوطًا وقد نصب نفسَه للمناقشةِ والردِّ!

التعليقة السابعة:

مناقشة الاعتراضات علىٰ دليل المعنَىٰ

ثم تناول المتعقِّب دليل المعنىٰ[1]. وهو الدليلُ الذي يدلُّ علىٰ وضع هذه الأبيات من خلال النظر في معانيها وما فيها من كثرة المعاني الإسلامية وانحصارها في معانٍ محدَّدةٍ لا تكاد تغادرُها ورداءتها وغلبة التقرير الساذَج عليها واستقلال كلِّ بيت بنفسِه دون أن يُحوِج فهمه إلىٰ بيت قبله أو بعدَه وتساوقِ المعاني أي أن يَتبع البيتَ بيتٌ آخرُ بعقِبِه له المعنىٰ نفسُه أو قريبٌ منه.

وقد أجاب المتعقِّب عن كثرة المعاني الإسلامية وشيوعِها شيوعًا لا نعرِفه في الشّعر الجاهلي ولا الإسلامي أيضًا بقوله: (هذا الدليل منقوض بما نُقض به الدليل السابق، وهو أن من منهج ابن مالك التوسّع في الاستشهاد بالشعر، فقد استشهد بشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ومولّدين، فلا غرابةَ أن نجد في شواهدِه الشعريّة معاني دينية).

قلت: ولأنَّا نقضنا الاعتراض السابق فهذا الدليلُ منقوض أيضًا لأنّه مبنيٌّ عليه، وذلك أنا بينّا آنفًا بُطلان دعوىٰ استشهاد بابن مالك بشعر شعراءَ مولَّدين[2]. وإذا كان ذلك كذلك فيجب أن يكون نصفُها علىٰ الأقلِّ لشعراء جاهليين ومخضرمين ونصفُها لشعراء إسلاميِّين يُحتجّ بشعرِهم. وهألاء لو

---

(١) ص١٩١ فما بعد.

(٢) ص٧٧٣ من هذا النقض.

تصفَّحتَ أشعارهم لوجدتَّ المعاني الإسلاميّة نزرةً فيها ووجدتَّ معانيَهم التي يتعاورونها ويأرزون إليها هي المديح والهجاء والوصف والنسيب ونحوها، فلو كانت هذه الأبياتُ لهم لرأينا هذه المعاني هي الأكثر ورأينا المعاني الإسلاميّة في جنبها قليلةً غيرَ غالبةٍ.

وحتّىٰ لو سلّمنا جدلًا بأنَّ كلَّ هذه الأبيات لشعراءَ مولَّدين فإنا لا نعرِفُ في الشعراء المولّدين هذا التعلُّق الشديد بالمعاني الإسلامية كالتزوّد ليوم القيامة وتذكّر الموت والأمر بطاعة الله والنهي عن أكل مال اليتيم[1]. واقرأ مثلًا ديوان بشار وأبي نواس وأبي تمام والبحتري والمتنبي وأبي العلاء فإنك تجد مصداقَ ذلك.

۞ ثم ذكر المتعقِّب (أن من الطبيعي أيضًا أن الباحث لما استصفىٰ من شواهد ابن مالك الشعرية الكثيرة أبياتًا غير منسوبة وليس بها سِمات الشعر الجاهليّ فإنه واجد لا محالة في تلك الأبيات المستصفاة كثرةً من المعاني الدينية وقلّة من المعاني غير الدينية، فالكثرة ناشئة من استبعاد الشعر الجاهليّ. والقِلَّة ناشئة من الأبيات غير المنسوبة)[2].

قلت: قد أقرَّ المتعقِّب وهو في غمرة حماسته للدِّفاع عن هذه الأبيات من غير أن يشعُر بأنّ هذه الأبياتَ ليست من الشِّعر الجاهليّ وأنها لا تشاكلُ سائرَ

---

(١) انظر هذه المعاني في أبيات ابن مالك ص٦٠ فما بعد.

(٢) ص١٩٣.

شواهدِ النَّحو. أما زعمُه أني استصفيتُ هذه الأبياتَ واستبعدتُّ الشِّعر الجاهليَّ فأنا لم أفعل شيئًا من هذا، فإن كان يريدُ تقسيمي الأبيات قسمين قسمًا منسوبًا إلى الوضعِ وآخر غيرَ مقطوع بوضعه، فالحقّ أن عدد الأبيات التي تفرّد بها ابن مالك من ما عرضتُه في الكتاب يبلغ ٦٨٨ بيتٍ، وقد رأيتُ أنّ من الإنصافِ والدقَّة أن أستبعدَ منها ٧٣ بيتًا لاحتمال أن يكون بعضُها لا كلُّها من أبيات الاحتجاجِ، وليس لأنها جاهليَّة كما ذكر المتعقِّب، فجعلتُها في قسم الأبيات غير المقطوع بوضعها ولم أُدخلها في البحث والمناقشة.

فتكون إذن ٩٠٪ من أبيات التفرُّد بإقرار المتعقِّب ليست من الشّعر الجاهلي ولا الإسلاميّ أيضًا لأنِّي كما ذكرتُ قد استبعدتُّ ما يحتمل أن يكون من شعر هذين العصرينِ لا الشعر الجاهلي وحدَه! وهذا مبطلٌ لقولِه قبلُ: (من منهج ابن مالك التوسّع في الاستشهاد بالشعر، فقد استشهد بشعراء جاهليين ومخضرمين وإسلاميين ومولّدين، فلا غرابةَ أن نجد في شواهدِه الشعريّة معاني دينية)، فالحقُّ أن جميع أبيات القسم الأوّل بإقرار المتعقِّب هي من الشِّعر المولَّد.

۞ ثم قال بعدُ: (وقولُه في الصورة نفسِها [أي قولي أنا]: إنها تدلّ على أن العلم أغلبُ عليه من الشعر. غيرُ مقبولٍ لأنه لو كان الأمر كذلك لوجدنا في مقابل ذلك وفرةً من الألفاظ الاصطلاحية في علميِ النّحو والتصريف على النحو الذي وجدناه في نظمي ابن مالك الألفية والكافية الشافية كالقلة

والكثرة والندرة والقياس والإجماع وما إلىٰ ذلك)[1].

قلت: هذا إلزامٌ غريبٌ! وذلك لأنه إن كان يريدُ استعمال مصطلحاتِ النّحو بمعانيها الاصطلاحيّة لا اللُّغوية فهذا لا يكون عادةً إلا بضرب من التكلُّف والتملُّح، وهو نوعٌ من أنواع البديعِ. ومثلُ هذا حرًىٰ بابن مالكٍ أن يهرُب منه كي لا يوقَف به علىٰ حقيقة وضعِه لأنَّ استعمال مصطلحات النَّحو بمعانيها لا يُعرف في الشِّعر الذي يُحتجُّ به. ولذلك حينَ أنشدَ بيتًا من وضعِه ونسبَه إلىٰ رجلٍ من طيِّئ نعَتَه بقوله: (إسلاميّ)، فقال: (قال رجل من طيِّئ إسلامي:

ألَيّة ليحيقن بالمسيء إذا ... ما حوسِب الناس طرًّا سوءُ ما عمِلا)[2]

كأنَّه خشيَ تعجُّب المخاطب من أن يقول مثلَ هذا المعنىٰ الإسلاميّ طائيٌّ يُحتجّ به، فالتمس نفيَ ذلك ببيان أنه إسلاميٌّ.

وإن كان يريد استعمال مصطلحاتِ النَّحو بمعانيها اللُّغويّة فإن هذه المصطلحاتِ قليلةٌ إذا قيست إلىٰ المعاني التي يقصد إليها في أبياتِه ، فلا تكاد تفِي إلا بالإبانةِ عن قليلٍ منها. ومع ذلك نجد فيها عددًا من مصطلحات النحو والصرف وغيرِهما من ألفاظ العلوم كـ(الإلغاء) و(الإهمال) و(التعليق) و(الحال) و(الفاعل) و(الصحّة) و(المراعاة) و(الصّرف) و(التعذُّر) و(المقدَّر)

---

(1) ص١٩٤.

(2) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٥٤.

و(التابع) و(الإغراء) (المنُوط) و(الاقتضاء) و(الخِلاف) و(العَزو) و(الدليل) و(التضمُّن) و(الاحتمال) و(الفِكر) و(الاحتياط) و(النيّة). ولولا كراهية الإملالِ لسردنا أبياتَها. وهذا يَنقض ما ادّعاه المتعقّب.

۞ ثم أجاب المتعقِّب عن تساوق المعاني بأنَّ ذلك قد يقعُ بين الأبيات الصحيحة. وذكرَ مثالًا على ذلك بيتًا أوردَه ابن مالك من إنشاد سيبويه، وهو:

أخاك أخاك، إنّ من لا أخا له   كساعٍ إلى الهيجا بغير سلاحِ)[1]

وأنَّه ذكرَ بعقبِه نصًّا للفراء أنشدَ فيه:

إنّ قومًا منهم عميرٌ وأشبا   هُ عُميرٍ ومنهم السفّاحُ

لجديرون بالوفاء إذا قا   لَ أخو النجدةِ: السلاحُ السِّلاحُ[2]

وزعمَ أن بين هذين البيتين توافقًا في المعنى كما هو ظاهرٌ لا خَفاء به[3].

قلت: وهذا غيرُ صحيحٍ، بل بينَهما اختلافٌ ظاهرٌ لا خفاء به في المعنى، وإنما غرَّ المتعقِّبَ ذكرُ السِّلاح فيهما، فالبيت الأول يحضُّ فيه الشاعر على الاستمساكِ بالأخِ وحفظِ ودِّه، ثمّ شبّهَ فِقدانَه بفِقدان السّلاح في الحرب. والبيتان الآخران يمدحُ الشاعر قومًا أو يحضُّهم على الوفاء والنَّجدةِ إذا قامت الحربُ وتداعى الناس إلى السِّلاح.

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٨٥٤.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٨١.

(٣) ص١٩٥.

ولو سلّمنا جدَلًا بأنَّ بينهما توافقًا في المعنَىٰ فإنَّ هذا مثالٌ واحدٌ، فيُحمَل علىٰ المصادفةِ، وقد تفعلُ المصادفةُ أحيانًا أعجبَ من هذا كما نرَىٰ في الواقع، ولكن ذلكَ لا يكون إلا في الغايةِ من النُّدرةِ، فأمّا ما نراه من التساوقِ بين أبيات ابن مالكٍ في الألفاظ والمعاني فأمثلتُه كثيرةٌ ذكرتُ بعضها في الكتاب. وذلك من ما يأبَىٰ دعوَىٰ المصادفةِ.

۞ ثم أجاب المتعقِّب عن احتجاجي باستقلال كلِّ بيتٍ من أبيات ابن مالك بمعناه بطعنِه في بيتينِ منها، وهما قوله:

بكـــمُ الأكـــابرِ والأصـــاغرِ فخرُنـــا أبـــدًا بـــذاكَ نـــزالُ معترفينـــا

وقوله:

فأخــذتُّ أســأل والرســومُ تجيبنــي وفي الاعتبـــار إجابـــة وســـؤالُ

فذكر أنّ الضمير في البيت الأول يعودُ إلىٰ بيتٍ قبلَه، وذكر أن الثاني مرتبطٌ ببيت قبلَه أيضًا[1].

قلت: ليس هذا ما أردتُّه باستقلالِ كلِّ بيتٍ بمعناه، فإنَّ هذين البيتين يفهمُهما السامعُ من غيرِ حاجةٍ إلىٰ بيتٍ قبلهما غيرِ مذكورٍ. وعدمُ معرفتِه بمن يعودُ إليه ضمير المخاطَب في البيت الأوَّل لا يُخِلُّ بفهمِه له، فمن البيِّن أن الشاعر يمدحُ قومًا بأنّ كبيرَهم وصغيرَهم فخرٌ له وأنّه لن يزالَ مقرًّا لهم بذلك. ومع ذلك لم تطمئنّ نفس ابن مالك حتَّىٰ قال قبلَه: (ومنه قول رجل من

(١) ص١٩٦.

طيئ يخاطب عليًّا وسائر بني هاشمٍ)[1]. وهذا من قرائنِ وضعِه لأنّ العادةَ في شواهدِ النّحو الصِّحاح أن لا يقدِّم النّحاةُ لها بمثلِ هذا الإيضاحِ الذي لا يُحتاج إليه أصلًا. هذا غيرُ نسبتِه إلىٰ رجلٍ من طيّئ. وهي قرينةٌ أخرىٰ.

وأما البيت الثاني فمعناه ظاهرٌ جدًّا، فالشاعر يذكرُ أنه مرَّ بدارٍ فأخذ يسألُها فلا يجيبُه إلا رسومُها.

ولكنَّ مرادي باستقلالِ كلِّ بيت بمعناه أن لا يكون خبرًا لم يُذكر مبتدؤه أو جواب شرطٍ لم يُذكر فعلُه أو جارًّا ومجرورًا لم يذكر متعلَّقُه أو نحوَ ذلكَ. ومثّلتُ له في الكتاب بشاهدِ سيبويه الصحيح:

قـلَىٰ دينَـه واهتـاجَ للشـوقِ، إنها ... علىٰ الشّـوق إخـوانَ العـزاء هَيـوجُ

فإنك لا تعرف من الذي قلَىٰ دينَه ومن الهَيوجُ حتىٰ تراجعَ ديوان الشاعرِ[2].

ومنه أيضًا شاهدُ سيبويه:

في ليلـةٍ لا نـرىٰ بهـا أحـدًا ... يحكـي علينـا إلا كواكبُهـا[3]

ونظائرُهما من شواهد سيبويه وغيرِه كثيرةٌ معروفةٌ.

---

(١) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٥٨٨.

(٢) وانظر بيان هذا في كتابي ص٧٣.

(٣) الكتاب ٢/ ٣١٢.

التعليقة الثامنة:

مناقشة الأمور التي تنفي الوضعَ

بعد إذْ حاول المتعقّب الطعن في أدلَّة الوضع ذكر أمورًا يرىٰ أنَّها تثبت عدمَ الوضع[1].

فمن ذلك أنّ هناك مسائلَ ارتضاها ابن مالك من جهة القياس، لكنّه لم يجزها لعدم ثبوت سماعٍ عن العرب فيها كقوله: (ولو قيل: حمون في حم لم يمتنع، لكن لا أعلَم أنه سُمِع)[2] وقوله: (... وما رووه حسنٌ لو عضده سماعٌ، لكن السّماع فيه لم يثبت، فكان الأخذ به ضعيفًا)[3] وغيرِ ذلك.

قال المتعقّب: (فلو كان ابن مالك صانعًا لهذه الأبيات علىٰ ما قطع به الباحث دون أن يمنعه ضميرُه من ذلك لصنع لهذه المسائل أبياتًا. أفليس القادر علىٰ صناعة الكثير من الأبيات قادر [كذا!] علىٰ صناعة القليل في مثل هذا؟).

قلت: لا يلزَم من وضع ابن مالكٍ أبياتًا لتقوية رأيه الذي أدَّاه إليه القياس في بعض المسائلِ أن يعمَّ بهذا كلَّ مسألةٍ من هذا القبيل فيضعَ لها بيتًا أو أبياتًا تعضدُها. وذلك أنّ المسائلَ التي يرىٰ ابنُ مالك القياسَ مقتضيًا لجوازها أو منعِها تتفاوَت في قوَّة اقتضاء القياس لذلك فيها وتتفاوتُ أيضًا في شهرتِها بين

(١) ص١٩٧.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٩٨، وتمهيد القواعد ١/ ٣٩١.

(٣) شرح التسهيل ٣/ ٤١٨.

النّحاة واختلافِهم فيها واحتياج الناس إليها، فمثلُ إجازة القياس لـ(حمون) في رأي ابن مالكٍ أمرٌ هيّنٌ لندور هذه المسألة وقلّة الاحتياج إليها وعدَمِ ذكر جميع النحاة أو أغلبِهم لها، فالبواعث علىٰ وضع بيتٍ فيها ضعيفةٌ أو معدومةٌ، وإنما تقوىٰ البواعثُ إذا كانت المسألةُ مشهورةً والخلافُ فيها دائرٌ. ولذلك نرىٰ ابن مالكٍ في بعض المسائلِ يحمَىٰ حتّىٰ يجعل بيتَه الموضوع دليلًا علىٰ صحّة الاستعمال. وذلك كقوله: (وأما أبو الحسن الأخفش فيرىٰ ذلك حسنًا. ويدل علىٰ صحة استعمالِه قولُ الشاعر:

خبيرٌ بنو لِهبٍ، فلا تكُ ملغيًا   مقالةَ لِهبيٍّ إذا الطيرُ مرّتِ)[1]

ويوهِم في بعضها أنّ كلامه من المسموع عن العرب فيقول: (وأيضًا فإن وقوع الخبر مفردًا طلبيًّا نحو: كيف أنت؟ ثابتٌ باتّفاقٍ، فلا يمتنع ثبوتُه جملةً طلبيّةً بالقياس لو كان غير مسموع. ومع ذلك فهو مسموع شائع في كلام العرب كقول رجل من طيّئ:

قلبُ من عيلَ صبرُه كيف يسلو   صاليًا نارَ لوعةٍ وغرامِ؟)[2]

ولهذا شواهدُ تصدِّقه من الواقع، فمن الناس مثلًا من يسرِق الألف والألفين والمِليون، ولكنّك لو غلِطتَّ في محاسبته فزدتَّه ريالًا أو ريالينِ لردّهما إليك. وذلك أنه كلَّما قويَ الدافعُ أو اشتدَّ داعي التنافس تحرّكت الرغبةُ في

---

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٧٣.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٣١٠.

الفِعل. وهذا أمرٌ معروفٌ.

۞ ثم احتجّ المتعقِّب علىٰ امتناع وضع ابن مالك لهذه الأبيات بحجّة أخرىٰ، وهي أن ابن مالك ساق في أحد عشر موضعًا بيتين أو أكثر مع أن الشاهدَ في بيت واحد منها. وذكرَ مثالين لذلك[1].

قلت: بل هذا دليلٌ علىٰ العكس، وهو وضعه لهذه الأبيات لأنَّه لو كان نقلَه عن غيرِه لاكتفىٰ بذكر البيت ذي الشاهدِ كما هي عادةُ النحاةِ في ذكر شواهد النحو، حتّىٰ إنهم ربَّما اكتفوا بنصفِ البيت، بل بالكلمة والكلمتين كما يفعل أبو علي الفارسي أحيانًا[2]، ولا سيَّما أنّ فهمَ هذه الأبياتِ لا يحوِج إلىٰ أبياتٍ قبلَها. فمثال ذلك بيتُ ابن مالك:

إذا كنتَ تهوَىٰ الحمدَ والمجدَ مولَعًا ... بأفعالِ ذي غَيٍّ فلستَ براشدِ

ولستَ وإن أعيا أباكَ مَجادةً ... إذا لم ترُم ما أسلفاه بماجِدِ[3]

فالشاهدُ في كلمة (أباك) في البيت الثاني. وهو مستغنٍ تمامًا عن ذكرِ ما قبلَه.

فهذا وأمثالُه دليلٌ علىٰ أنَّ هذه الأبيات من وضعِه. وذلك أنَّه لم يتهيّأ له التوصُّل إلىٰ بيت الشاهدِ إلا بوضع بيتٍ قبله يُزلِف إليه أي كما نقول (يُدخِلُه

---

(١) ص١٩٩.

(٢) انظر مقدمة الطناحي لكتابه الشّعر ١/ ٧٣.

(٣) شرح التسهيل ١/ ١٠٤.

في جوِّ هذا المعنىٰ). ولأنّه من وضعِه أوردَه مع بيت الشاهِد. ولو كانَ منقولًا من كتابٍ لاطَّرحَه واكتفىٰ ببيت الشاهد. وهذا راجعٌ إلىٰ ما سبقَ ذكرُه، وهو أنَّ من بيِّنات الوضعِ استقلالَ كلِّ بيتٍ بمعناه لأن الواضع المفتعِل يشُقُّ عليه أن يضعَ بيتًا علىٰ وجهٍ يوهِمُ به أنَّه مستلٌّ من قصيدةٍ أو أبياتٍ متلاحمةِ الأجزاء متَّحدة الغرضِ. ولهذا يضع البيت مستقِلًّا لا ارتباطَ له بشيء قبله ولا بعدَه، فإن لم يطاوِعه ذلك إلا بنظم بيتين أو أكثرَ نظمَها، ولكنَّه قد يغفُل عن حذفِها وإسقاطِها مع أنَّه إنما احتاج إليها ليتمهّد له الطريق بها إلىٰ نظم بيت الشاهد.

علىَ أنَّ نظم الشِّعر كان سهلًا علىٰ ابن مالكٍ، وكان يجري من نفسِه مَجرىٰ الطّبع والغريزة من غير أن يلقَىٰ في ذلك كثيرَ مشقَّةٍ أو عناءٍ[1]، يدلُّك علىٰ هذا كثرة منظوماتِه جدًّا. ومن شأن من يسهُل عليه ما يصعُب علىٰ غيره من المواهبِ والملَكاتِ أن يحتفِلَ بها، وربّما التذَّ بمزاولتِها. وقد صرفَ ابن مالكٍ هذه الموهبةَ إلىٰ النظم العلميِّ. فلمّا وضعَ مئاتِ الأبيات، وهي أبيات التفرُّد، محاكيًا بها أبيات العربِ التي يُحتجُّ بها وخارجًا عن مّا ألِفَه واعتادَه من شِعر النظمِ الجافِّ إلىٰ لونٍ غريضٍ أُنُفٍ، وجدَ فيه متنفَّسًا مديدًا ومعرِضًا رحبًا يوسِّع فيه من مجالِ نظمِه ما ضيَّقه عليه النظمُ العلميُّ. وهذا التأويلُ يفسِّر لنا أمرينِ أحدُهما وضعُه أحيانًا أبياتًا من الشِّعر في مسائلَ لا يُعوِزها الشاهدُ الصّريحُ عن العربِ. والآخر وضعُه بيتين أو أكثرَ مع أن الشاهدَ في واحدٍ

(١) راجع شهادة الذهبيّ له بذلك في تاريخ الإسلام ١٥/ ٢٤٩. وقد مضىٰ نقلُها هنا.

منها.

وبهذا تتبيّن علّة وضعه لبيت أو بيتين مع بيت صحيح النِّسبة إلىٰ تأبّط شرًّا. وهي:

أتحسبني شُغِفتُ بغير سلمىٰ وسلمىٰ بي متيّمةٌ تهيمُ

وسلمىٰ أكمل الثقلينِ حسنًا وفي أثوابِها قمرٌ وريمُ

نِياف القُرط غرّاء الثنايا ورئد للنساء ونعم نِيمُ

فالبيت الثالثُ لـ(تأبّط شرًّا). والبيتان اللذان قبلَه من وضعِه[1].

۞ ثم احتجّ المتعقِّب أيضًا علىٰ براءته من الوضع بأنه لو كان (صانعًا لهذه الأبيات لكان مزكّيًا لنفسه بأسلوب فجٍّ) لنسبته بعض الأبيات إلىٰ (رجلٍ من فصحاء طيِّئ) ونسبتِه إنشادَ بعضها إلىٰ رجلٍ (من أئمة العربيّة)[2] وجعلِه بعضَها (من أفصح النظم)[3]. وهذا ممتنعٌ عند المتعقِّب لأمرين:

الأول: غرابةُ هذا الأمر، إذ يبعُد أن يفعلَه عالم جليلٌ كابن مالك.

الثاني: مناقضتُه لكلامِه الثابت عنه، ذلك أن المستقريَ لكتبه يجد أنه لا يزكِّي نفسَه. ومثّلَ لذلك بأمثلة منها قولُه في ألفيّتِه:

---

(١) وسبق الكلام علىٰ هذه الأبيات في ص٧٣٩ من هذا النقض.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٩٨٧.

(٣) شواهد التوضيح ص٦٧.

وتقتضـــي رضًـا بغـيرِ سُـخطِ فائقـةً ألفيـةَ ابـنِ معـطِ
وهـو بسـبقٍ حـائزٌ تفضـيلا مسـتوجبٌ ثنـائيَ الجمـيلا
والله يقضـي بهبـاتٍ وافـرهْ لي ولـه في درجـاتِ الآخـرهْ

فإثباتُه السبقَ لابن معطٍ ودعاؤه له بما يحبّ لنفسه وعدمُ تبجّحه وعدمُ انتقاصِه من قدرِه مناقضٌ لوصفِه نفسَه بالفصاحةِ وبأنه من أئمّة العربيَّة[1].

قلت: أما الأخير، وهو جعلُه أحدَ الأبيات من نظمِه فهذا نصُّ قول ابن مالك، قال: (الاتصال ثابت في أفصح الكلام المنثور... وفي أفصح الكلام المنظوم كقول الشاعر:

لجـاري مـن كانـه عـزّةٌ يُخـال ابـن عـمٍّ بهـا أو أجـلْ)

ولا يجب أن يُحمَل علىٰ أن المرادَ أنّ كلامه (أفصح الكلام المنظوم)، فإنه مهما بلغَ رأيُه في نفسِه فلا يمكن أن يعتقِد فيها هذا الاعتقادَ، ولكنّه يُحمل علىٰ أنّه أراد أن أفصح الكلام المنظوم الذي وردَ فيه ذلك الأسلوب نظيرٌ لهذا البيتِ، فكاف التشبيهِ في قوله: (كقول الشاعر) مشبِّهة لأفصح المنظوم ببيتِه من جهةِ الأسلوب النحوي الوارد فيه فحسبُ. وهذا تدليسٌ، لكن ليس فيه تزكيةٌ[2].

أما نعتُه نفسَه بالفصاحة وبأنّه من أئمّة العربيّة فأنا لا أستبعدُ أن يرىٰ ابنُ

---

(١) تعقيب ص٢٠١ فما بعد.

(٢) وانظر شبيهًا لهذا في ص٧٤٣ من هذا النقض.

مالكٍ نفسَه كذلك، بل من قرأ سيرتَه وعرفَ أخبارَه علِمَ أنَّ هذا شبيهٌ جدًّا بطِباعه، (وبعضُ السّجايا ينتسبنَ إلىٰ بعضِ) كما يقول ابنُ الروميِّ. وعندي الدليل المصدِّق لذلك، وذلك أنّهم ذكروا أنّ ابن مالك قدّم لصاحب دمشقَ قِصّة يقول فيها عن نفسه: إنه أعلم الناس بالعربيّة وبالحديث[1]. ونقل السيوطيُّ عن ابن هشامٍ أنه قال: (من غريب ما رأيت علىٰ كراريس من تسهيل الفوائد بخط الشيخ جمال الدين بن مالك في أواخرها صورة قصّةٍ رفعها الفقير إلىٰ رحمة ربه محمد بن مالك: يقبّل الأرض ويُنهي إلىٰ السلطان أيّد الله جنوده، وأبّد سعوده، أنه أعرف أهل زمانه بعلوم القراءات والنحو واللغة وفنون الأدب. وأمله أن يُعينه نفوذًا من سيد السلاطين، ومبيد الشياطين، خلّد الله مُلكه، وجعل المشارق والمغارب مِلكه، علىٰ ما هو بصدده من إفادة المستفيدين، وإفادة المسترشدين، بصدقة تكفيه همَّ عِياله، وتغنيه عن التسبّب في صلاح حاله، فقد كان في الدولة الناصرية عناية تتيسر بها الكفاية مع أن الدولة من الدولة الظاهرية كجدول من البحر المحيط، والخلاصة من الوسيط والبسيط. وقد نفع الله بهذه الدولة الظاهرية الناصرية خصوصًا وعمومًا، وكشف بها عن الناس أجمعين غمومًا، ولم بها من شعَث الدين ما لم يكن ملمومًا، فمن العجائب كون المملوك من مزيد خيراتها وعن يمين عنايتها غائبا محرومًا، مع أنه من ألزمِ المخلصين للدعاء بدوامها، وأقوم الموالين بمراعاة زِمامها، لا

---

(١) نفح الطّيب للمقّري ٢/ ٢٢٩.

برحت أنوارها زاهرة، وسيوف أنصارها قاهرة ظاهرة، وأياديها مبذولة موفورة، وأعاديها مخذولة مقهورة، بمحمد وآله)[1]!

وأنت ترىٰ مع وصفِه نفسَه بأنه أعرف أهل زمانِه بعلوم القراءات والنحو واللغة وفنون الأدب شدَّة ضراعتِه للسلطان وتذلُّلـه إليه.

فهذه الصفات التي وصفَ بها نفسَه أعظمُ من وصفِه نفسَه بأنه من الفصحاء وبأنه من أئمة العربيّة. وقد كان في غنًىٰ عن (مثل تلك الألفاظ التي لا يقبلها أصاغر الطلاب) كما يقول المتعقِّب[2]!

وأزيدُك أيضًا علىٰ هذا ما ذكره الصفديُّ من أنه (حكي عنه أنه كانَ يومًا في الحمام قد اعتزل في مكانٍ يستعمل فيه الموسىٰ فهجم عليه أمرد وقال له: ما تصنع؟ فقال له: أكنس لك الموضع الذي تقعد عليه!)[3]. وهذه الحكايةُ وإن استبعدَها الصفديُّ فإن هذا لا يَنفيها لاحتمالِها للثبوت أيضًا وخاصة أنه ذكَرَ أن هذا (ليس مستبعدًا من لطف النحاة وطباع أهل الأندلس).

ولم أكن أحبُّ ذكرَ مثلِ هذه الأخبار لأنّه لم يكن من طيّتي ولا همّي يومًا تتبُّع معايب العلماء والتماس أخطائِهم إلا أن أخشَىٰ ضررَها علىٰ العلمِ، ولكن (شرٌّ ما أجاءك إلىٰ مخّة عرقوب) و(لو تُرِك القطا لنامَ) إذِ اضطرّني المتعقِّب إلىٰ

---

(١) حسن المحاضرة ٢/ ٩٦.

(٢) ص٢٠٣.

(٣) الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٨.

ذلك بغلّوه في الثناء على ابن مالك ونفيِ كلِّ قادحٍ أو عَيبٍ عنه بمجرَّد استغرابِه أن يكون ذلك فيه!

وتزكيةُ بعض العلماء أنفسَهم وثناؤُهم عليها معروفٌ ثابتٌ في مؤلّفاتِهم وتراجمِهم. وخذ مثالًا على ذلك السيوطيَّ، فإنه ينطبقُ عليه ما وصفَ به المتعقِّب ابن مالك من أنه (العالم الجليل الذي له من الإخلاص في العلم دلائل لا تُنكر)[1]. ومع ذلك يقول في مقدِّمة كتابه (شرح شواهد المغني): (فإن لنا حاشيةً على مغني اللبيب لابن هشام مسماةً بالفتح القريب أودعتُها من الفوائد والفرائد والغرائب والزوائد ما لو رامَه أحدٌ غيري لم يكن له إلى ذلك سبيلٌ ولا فيه نصيبٌ)[2]. وهذا ليس ثناءًا على النفس، بل هو فوق الثناء لأنّه جعلَ ما صنعَه معجزًا للناس جميعًا. وهو أمرٌ كما يرى المتعقِّب (لا يقبله أصاغر الطلاب). وأمثلةُ هذا كثيرةٌ مبذولةٌ.

فقد أثبتنا من كلام ابن مالكٍ نفسِه ومن كلام غيرِه أنّ هذا ليس مستغربًا من صنيع أهلِ العلمِ.

أما احتجاجُ المتعقِّب بمناقضة هذا لكلامه الثابت عنه في مصنَّفاتِه كمقالته عن ابن معطٍ في صدر ألفيّتِه، فالحقُّ أنه ليس في هذه المقالة ما يدلُّ على التواضعِ، بل قد يكون فيها ما يدُلُّ على خلافِه لأنّه إنما أعطى ابنَ معطٍ السبقَ

---

(١) ص٢٠٣.

(٢) ١/ ٩.

الزمانيَّ. وهذا أمرٌ ليس في طوق أحد إنكارُه ومدافعتُه أصلًا. ولو أنكرَه لأنكر أمرًا تاريخيًّا ثابتًا، وفي هذا ما يستخرجُ السخريّة. ثمّ حرَمَه التفوُّق عليه مع أنه الغايةُ التي عليها يتنافسُ المتنافسونَ! أرأيتَ لو أن رجلًا ألّف كتابًا في النّحو وقال: (لسيبويه عليّ فضلُ السبق إلىٰ تأليف كتاب واسع في النحو، ولكن كتابي يفوقُه جودةً وإتقانًا) أفيكون هذا منه تواضعًا وغمطًا للنفس أم هو أقربُ إلىٰ التبجُّح والثناء علىٰ النفس؟

وإنما المثالُ الصحيح للتواضع وغمط النفس ما حُكي عن أبي بكر بن السرّاج أنه كان يُقرأ عليه كتابه (الأصول) الذي صنّفه، فمرّ فيه بابٌ استحسنه بعض الحاضرين فقال: (هذا والله أحسنُ من كتاب المقتضب). فأنكر عليه أبو بكر ذلك وقال: (لا تقل هذا. وتمثَّلَ ببيتٍ، وكان كثيرًا ما يتمثّل في ما يجري له من الأمور بأبيات حسنة، فأنشد حين إذٍ:

ولكن بكَت قبلي فهاج ليَ البُكىٰ ... بُكاها فقلت: الفضلُ للمتقدِّمِ[1]

ومثالُه أيضًا قولُ الحريريّ في مقدِّمة (مقاماته): (هذا مع اعترافي بأن البديعَ رحمه الله سبّاق غايات، وصاحب آيات، وأن المتصدّي بعده لإنشاء مقامة، ولو أوتي بلاغة قدامة، لا يغترف إلا من فُضالته، ولا يسري ذلك المسرىٰ إلا بدلالته)[2]، فأقرَّ له بالسبق الزمانيّ، وأقرّ له أيضًا بالسّبقِ في الصنعة

(١) تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي ٣/ ٢٦٤، تح بشار عواد.

(٢) ص٦، ط بولاق.

علىٰ سبيل التواضع.

علَىٰ أنّا لو سلّمنا جدلًا بأنّ بين هذه النصوص تناقضًا فإنّ هذا قد يرجع إلىٰ أن الإنسان قد يقولُ في السِّرِّ وبين خاصّتِه وحين يأمَن المطّلِعَ عليه والمستقفيَ له ما لا يقولُه علانيةً وعلىٰ الملأ من الناس. ولهذا شواهدُ نعرفُها في الواقع. فيُمكن إذن عقلًا وواقعًا أن ينعتَ ابن مالك نفسَه بالفصاحة وبأنه من أئمّة العربيّة إذْ كان هذا النعتُ مَسُوقًا في كلامٍ مدلَّسٍ فيه بحيثُ لن يُعرَف أنه يريدُ بذلك نفسَه. وإذا كان قد كتبَ رقعتين يذكرُ فيهما أنه أعلم الناس بالعربيّة مع اطِّلاع بعض الناس علىٰ ذلك منه، فكيف يُستبعَد أن يقولَه في كلامٍ يغلبُ علىٰ ظنّه أنه لن يُعلَم أنه يريد به نفسَه؟ وها هو ذا أيضًا يحطُّ من كتابين من أشهرِ متون النَّحو المتعاوَرة في عصرِه وأنفعِها ويغضُّ من قدر صاحبَيهما، وهما (المفصَّل) للزمخشري، و(الكافية) لابن الحاجب (ت٦٤٦هـ)، فيقول عن ابن الحاجب في ما حكاه عنه الصفديُّ: (ابن الحاجب نحوُه من نحوِ المفصَّل، وصاحبُ المفصَّل نحويٌّ صغيرٌ)[1]! وهذا الكلام الذي يقولُه في بعض مجالسِه مخالفٌ لما ذكرَ به ابنَ معطٍ في ألفيّته التي كتبَها بنفسِه ليطّلع عليها الناس لو سلَّمنا أصلًا أنَّ في ذكرِه له ثناءًا عليه أو تواضعًا وهضمًا للنفس.

۞ ومن ما احتجَ به المتعقِّب أيضًا علىٰ براءة ابن مالك من وضع هذه الأبيات أن المطّلع عليها (يجد بكلّ وضوح اختلافًا كبيرًا في ما بينها من حيث

(١) الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٨.

سهولة الألفاظ وجزالتها وضعف الأسلوب وقوّته بما لا يُعتقَد البتةَ أن قائلَها رجلٌ واحدٌ هو ابن مالك، فالذي يسمو فيقول مثلًا:

مـا بـالُ عينـك دمعُهـا لا يرقـأ وحشـاكَ مـن خفقانِـه لا يهـدأ؟

ويقول:

لولا ابن أوسٍ نأىٰ ما ضيم صاحبُه يومًـا ولا نابَـه وهـنٌ ولا حـذَرُ

... فإنه من غير المعقول أن يهبط فيقول:

مـا شـاء أنشـأ ربي، والـذي هـو لم يشـأ فلسـتَ تـراه ناشـئًا أبـدا

ويقول:

جُـد بعفـوٍ، فـإنني أيهـا العبـ ـدُ إلىٰ العفـو يـا إلهـي فقـيرُ

...)[1].

قلت: من البيِّن أنّ المتعقِّب منحوسُ الحظّ من معرفة الشِّعر، فليس في هذين البيتين شيءٌ من السموّ كما يزعم. وكذلك جميع أبيات ابن مالك ولا أستثني، بل هي نظمٌ باردٌ لمعانٍ مطروقة مبتذَلة مكرَّرة، فلا تجد فيها صورةً طريفةً ولا معنًىٰ بديعًا ولا نُكتةً مستملَحةً، مع تناهيها أحيانًا إلىٰ الغايةِ في الركاكةِ والمعاظلةِ، فالبيت الأول مثلًا: (ما بال عينك) لم يزد فيه علىٰ أن سأل نفسَه عن سرّ بكائه الذي لا ينقطِع وخفقانِ قلبِه الذي لا يهدأ. وهذا معنًىٰ

(١) ص٢٠٥.

خَلَقٌ بالٍ. وهو يشبِه نظم المبتدئين في قرضِ الشِّعر.

والبيت الثاني يذكرُ أنه لولا بُعْدُ ابن أوسٍ عن صاحبِه لم يُظلَم ولم يضعُف ولم يحذر. وهذا إخبارٌ مجرَّدٌ ليس فيه شيءٌ من البلاغةِ ولا السموّ المزعومِ! هذا مع أنّ (الحذر) ليس من ما يُعّظم به شأنُ بُعدِ ابن أوسٍ هذا ويُستدلّ به علىٰ مكانتِه من النصرة والنجدة!

أين هذا مثلًا من قولِ فاطمة بنت الأجحم ترثي أباها:

قــد كنــتَ لي جــبلًا ألــوذ بظلِّــه فتركتَنــي أمشــي بــأجرد ضــاحِ

فــاليومَ أخضــعُ للــذليلِ وأتقــي منــه وأدفــعُ ظــالمي بــالرّاحِ[1]

أو من قول أخت الوليد بن طريف ترثيه:

فقــدناك فِقــدان الربيــع، وليتنــا فــديناكَ مــن دهمائنــا بــألوفِ[2]!

وقولُها: (فِقدان الربيع) كلمةٌ بكلِّ أبيات ابن مالك!

أو أين هذا من قول أبي زُبيد الطائيِّ يرثي ابن أخته:

غــير أن اللجــلاجَ هــدّ جنــاحي يــومَ فارقتُــه بــأعلىٰ الصــعيدِ[3]

فهكذا يكون الشعورُ بقرب المولىٰ والصاحب، فهو كالجبل الذي يُلاذ بظلّه، وكالربيعِ الذي به تحيا الدّنيا ويفيض الرّزقُ وتلذّ الأعينُ، وكالجناح

(١) حماسة أبي تمام ١/ ٤٤٤، ٤٤٥.

(٢) الوحشيات ص١٥١.

(٣) الاختيارين للأخفش ص٥٢٠.

الذي به يُنهَض وعليه يُعتمَد. وأثرُ فِقدانه كفِقدان الجبَل أو كفِقدان الرّبيع أو كهدِّ الجناحِ! فهذا لعمرُكَ الشِّعر! فأما أن يجعلَ من أثرِ فِقدانه أنه صار ينوبُه الحذرُ فهذا معنًى فسلٌ منبتُّ العُرا بالشِّعر وليس فيه من السموّ مثقال حبّة من خردلٍ!

فانظر هل تجد في أبياتِ ابن مالك شيئًا من هذه المعاني الجَزلةِ البديعةِ؟

وهذا المعنى أيضًا مكرَّر معروفٌ في أبيات ابن مالك كقوله:

حاربتُ عنك عِدًا قد كنتَ تحذرُهم فنلتَ بي منهمُ أمنًا بلا حذَرِ

وقوله:

أتيناكمُ قد عمَّكم حذرُ العِدا فنِلتم بنا أمنًا ولم تعدموا نصرا

وغيرِهما.

ووازنْ أيضًا بين قوله في البيت قبل الأخير: (فنلتَ بي منهمُ أمنًا) وقوله في البيت الأخير: (فنلتم بنا أمنًا)، فإنه من الألفاظ المركّبة المكرَّرة. وهي من أدلَّة الوضع أيضًا[1].

---

(١) بقي أن أنبّه على كثرة ما وقع فيه المتعقّب من الأخطاء النحوية واللغوية والإملائية وإلى أخطائه أيضًا في رواية الأبيات وضبطها بحيثُ أدَّى ذلك إلى اختلال الوزن وإلى زوال موضع الشاهد في بعضها. وقد بينتُ شيئًا من ذلك في هذا النقض. ومن ما لم أنبّه عليه قوله: (أنّ ثعلب) ص١٧٤. وبيت (إذا صحّ عون الله المرءَ) ص١٧١. والصواب في إنشاد العيني (ألمرء) بالقطع. وكذلك (بكم الأكابرُ والأصاغرُ) ص١٩٦. والصواب الجرّ. وكذلك (لديّ المنى والأمنُ في اليسر) ص١٧١. والصواب (والأمنَ في العسر واليسر) بنصب (الأمن) وإلحاق (العسر) وغيرها.

متن اللُّغة

تأصيل لفظَي (اللبن) و(الحليب) في الاستعمال الحديث[1]

(اللبن) في اللغة اسمٌ يشمل كلّ ما يخرج من الضرع سواء الطريُّ منه والرائبُ.

والناس اليوم يسمُّون الطريّ الذي لم يُمخَض (حليبًا). وهو جائز، إذ أصله (اللبنُ الحليبُ) أي المحلوب، (فعيل) بمعنى (مفعول)، سمّي (محلوبًا) لأنه حديث الحلب وإن كان كلّ لبن محلوبًا. ونظيره قولهم: (ثوب جديد) أي مجدود، والمجدود المقطوع، كأن الحائك جدَّها حديثًا. وهو استعمال فصيح، ومنه قول الشاعر:

وقعْـــب وجِيئـــةٍ بُلّـــتْ بـــماءٍ   يكـــون إدامَهـــا لـــبنٌ حليـــبُ

فحذفوا الموصوف استغناءًا عنه. وذلك كثير جدًّا في كلام العرب كقولهم: (الطبيعة) و(الخليقة) و(الحاجب) لحاجب العين، والباب، و(المارّة) و(الكَريهة) للحرب، و(الدنيا) و(الآخرة).

وقد سُمِع عن العرب استعمالهم (الحليب) مستغنيًا عن موصوفه كقول الشاعر:

رويدَك حتى ينبُت البقلُ والغضَى   فيكثـــرَ إقْـــطٌ عنـــدهم وحليـــبُ

---

(١) في التأصيل.

نُشر في تويتر وفسبك في ٢١/ ١٠/ ١٤٤١هـ.

ويسمّون الرائب المَخيض (لبنًا) مع أن لفظ (اللبن) في أصل اللغة يشمل الطريّ أيضًا. وذلك جائزٌ أيضًا، إذ ليس فيه أكثر من تغليب استعمال اللفظ على بعض أفراده. وله نظائر كثيرة، منها قولهم: (مصيبة) لما يصيب من النوائب المؤذية مع أن مقتضى لفظها أن يُطلق على كل ما أصاب، وتغليبُهم (الزكاة) على الفرض دون النافلة، و(الحجّ) على قصد مكة والمشاعر بصفة مخصوصة، و(الجِهاد) على قتال الكفّار، و(اللقيط) على الصبيّ الملقوط دون سائر ما يُلقَط، و(الذَّفَر) على الرائحة المنتنة مع أنه في الأصل يشمل الرائحة الطيّبة، و(العَرف) على الرائحة الطيّبة دون المنتنة مع أنه يشملهما أيضًا، و(الطرَب) على خفّة الفرح دون خفّة الجزع، على أنه في الأصل يشملهما. ومثله تغليب العامة اليوم (الهلاك) على موت المستراح منه مع أنه في الأصل دالّ على كل موت.

❀ ❀ ❀

نقد دعوى الفوائت الظنّية[1]

سعىٰ الدكتور عبد الرزاق الصاعدي منذ سنوات خلت – وما يزال – إلىٰ تنفيق قضية سمّاها (الفوائت الظنية) وحشر لها فنادىٰ، وأدار عليها «مجمع اللغة الافتراضي» الذي أنشأه علىٰ الشبكة.

ودعوىٰ (الفوائت الظنية) هذه تعني أن ألفاظًا عربية فصيحة كان العرب يعرفونها ويستعملونها في عصر الاحتجاج وأيامِ نقاوة السليقة فات العلماءَ تدوينُها، وأننا قادرون علىٰ استخراجها من كلام العامّة اليوم بالظنّ، وأن الظنّ كافٍ في قبولها والاعتداد بها ونسبتها إلىٰ العرب واستدراكها علىٰ المعاجم[2].

ونعم، قد يجوز أن يكون فات العلماءَ شيء من اللغة لم يدوّنوه، ولكن ينبغي أن نعلم أن ذلك متىٰ قيس إلىٰ ما دوّنوه وحفظوه كان نزرًا متضائلًا، فقد غبَرَ العلماء نحوًا من ثلاث مئةٍ سنين يسعون دأبًا في تقرّي اللغة وتحسّسها واستقصائها لا يفتُرون عن ذلك ولا يكِلّون. ومن شواهد ذلك قول الأصمعي (ت٢١٦هـ): (سمعت رجلًا من باهلة مذ خمسون سنة قبل خروج إبراهيم بسنة ينشد:

كـــأنّ الليـــل لا يغسَـــىٰ عليـــه إذا زجـــر الســـبنتاةَ الأَمونـــا

(١) نُشرت في تويتر وفسبُك في ٢٨/ ٦/ ١٤٤٠هـ.

(٢) انظر كتابه «فوائت المعاجم ١/ ٨، ٩، ١٠، ٢٩، ٣٦، ٣٧ و ٢/ ٩٥٨».

ثم سمعت بعد ثلاثين سنة «وليلٌ مغسٍ» ثم مكثت زمانًا ثم سمعت «غسا يغسو»)[1]. وقول المبرَّد (ت٢٨٥هـ): (لربما روَّأت في الحرف سنة لتضِح لي حقيقته)[2]. وحكىٰ ابن خالويه (ت٣٧٠هـ) لفظًا استدركه علىٰ غيره ثم قال: (وجدت هذه اللفظة بعد سبعين سنة)، قال الصغاني (ت٦٥٠هـ): (وأنا وجدت هذه اللفظة بعد سبعين سنة)[3]. وكانوا يسلكون لدرك ذلك كلّ سبيل ويبذلون فيه كل نفيس، فمن ذلك أنهم كانوا يتوخّون من يقدَم إلىٰ الحواضر من الأعراب فيسائلونهم ويستقطرون أخبارهم، وهم كثير لا يُحصون، وذلك في الأيام الكثيرة والمُدد المتطاولة، وقد كان هألاء الأعراب من قبائل وبطون مختلفة. ومن شواهد ذلك ما ذكره أبو عبيدة (ت٢٠٩هـ) من أنه أدخل أعرابيًّا من غَنيٍّ منزله فرأىٰ شُويهة مضرورة فقال: (ما بال هذه علىٰ ما أرىٰ؟) فقلت: (إنا لنَعلفها)، قال: (كذب عليك البزرَ والنوىٰ)، قال أبو عبيدة: (فأتيت به يونس بن حبيب فكتبها عنه وكتب بعد ذلك منه علمًا كثيرًا)[4]. وإدخال أبي عبيدة للأعرابي منزلَه دالّ علىٰ مبلغ تودّده إلىٰ الأعراب وطول مخالطته لهم والأخذ عنهم. ومنه ما ذكره أبو محمد الأموي (ت٢٠٣هـ) من أنهم دخلوا

---

(١) «فعلت وأفعلت ١٠٤، ١٠٥» لأبي حاتم السجستاني.

(٢) «مجالس العلماء ٩٧» للزجاجي.

(٣) «الشوارد» للصغاني ٢٠٧.

(٤) «النوادر ١/ ١١٤، ١١٥» لأبي مسحل. وانظر أيضًا خبر أبي الزهراء في «العقد الفريد ٣/ ٤٩٠» لابن عبد ربه.

علىٰ أبي ثَوَابة الأسدي فقال: (ما جاء بكم؟ ما عندي طعام مُسنِق [أي مشبع] ولا حديث مؤنق)[1]. وما كان ليقول لهم هذا إلا لأنهم انتابوه مرارًا وأكثروا محاورته وسؤاله حتىٰ أبرموه. وذكروا أيضًا أن أبا مَهديّة الأعرابي كان به عرَض من مسّ فكان ربما قعد علىٰ زُبالة عالية فكان الرواة من العلماء يقعدون أينما قعد لحرصهم علىٰ الأخذ منه[2]، فتأمّل هذا! بل إن كثيرًا من العلماء رحلوا بأنفسهم إلىٰ البادية وشافهوا العرب وأخذوا عنهم، كأبي عمْر بن العلاء (ت١٥٤هـ) الذي ذُكر أنه جاور البدو أربعين سنة[3] وخلف الأحمر (ت١٨٠هـ) وأبي محمد الأُموي ويونس بن حبيب (ت١٨٢هـ) ومؤرِّج السدوسي (ت بعد ٢٠٤هـ) والخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ). وقد ذُكِر أن الكسائي (ت١٨٩هـ) سأل الخليل: (من أين أخذت علمك؟) قال: (من بوادي الحجاز ونجد وتهامة). فخرج الكسائي إلىٰ البادية ورجع وقد أنفد خمس عشرة قنّينةً حبرًا في الكتابة عن العرب سوىٰ ما حفظ[4]. ومنهم النضر بن شُميل (ت٢٠٣هـ). وقد أقام في البادية أربعين عامًا[5]. وأبو عمْر الشيباني

---

(١) «الفهرست ١/ ١٢٤» للنديم.

(٢) «الفهرست ١/ ١١٩، ١٢٦» و«إنباه الرواة ٤/ ١٨٣» للقفطي.

(٣) «مجالس العلماء ١٣٠».

(٤) «مجالس العلماء ٢٠٣» و«تهذيب اللغة ١/ ١٦» للأزهري و«تاريخ بغداد ١٣/ ٣٤٦، ٣٤٧» للخطيب البغدادي.

(٥) «نزهة الألبّاء ٨١» للأنباري.

(ت٢١٣هـ). وقد ذكروا أنه دخل البادية ومعه دَسْتيجتان [أي إناءان] حبرًا، فما خرج حتى أفناهما بكَتب سماعه عن الأعراب[١]. ومنهم أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ). وقد كان يقول: (لست أقول: «قالت العرب» إلا إذا سمعته من هؤلاء بكرِ بن هوازن وبني كلاب وبني هلال أو من عالية السافلة أو سافلة العالية، وإن لا لم أقل: قالت العرب)[٢]. وكان مع ذلك ملازمًا للمِربد الذي فيه مَجمع الأعراب[٣]. ومنهم الأصمعي، فقد رحل غيرَ مرّة وشافه الأعراب في حمى ضريّة وغيرها[٤]. ومنهم أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) الذي أسره الأعراب وأقام فيهم دهرًا طويلًا يسمع كلامهم ويتحفظه. وقد أودع بعض ذلك كتابَه «تهذيب اللغة». وكذلك صنع الجوهري (ت٣٩٣هـ) صاحب «الصحاح»[٥] وغيرُهم. وهؤلاء العلماء قد توغّلوا في بلاد العرب وخالطوا معادن الفصاحة فيهم. وقد رأيتَ أن الخليل أخذ علمه من بوادي الحجاز ونجد وتهامة، وأن أبا زيد الأنصاري كان قد ألزم نفسه أن لا يأخذ إلا منهم ولا يروي إلا عنهم إرادةً منه للاستيثاق والتماسًا لتمام الصحّة. ومع ذلك فقد كان واسع الرّواية. واعتبِر اتساع روايته بكتابَيه «النوادر» و«اللغات». وثانيهما

---

(١) «تاريخ بغداد ٧/ ٣٤٤».

(٢) «المزهر ١/ ١٥١» للسيوطي عن ثعلب في «أماليه». وليس في المطبوع منه.

(٣) «مراتب النحويين ١٤١» لأبي حامد.

(٤) انظر مثلًا «أمالي القالي ١/ ٦٦، ٢/ ٢٨٧».

(٥) «الصحاح ١/ ٣٣».

مفقود، ولكن أبا علي القالي (ت٣٥٦هـ) نقلَ كثيرًا منه في كتابه «البارع» الذي وصل إلينا جزء منه. ولعلّ منه أيضًا بعضَ ما نقله ابن السكيت (ت٢٤٣هـ) عن أبي زيد في «إصلاح المنطق» كقوله: ([قال] أبو زيد: سمعت أبا مُرّة الكلابي وأعرابيًّا من بني عُقيل يقولان: «فَكاك الرقبة والرهن» جميعًا. وقال غيرهما: «فِكاك»)(١). وهذا لعمري تقصّ باهر! ومثله ما تجده في «لغات القرآن» للفرّاء (ت٢٠٧هـ) الذي نُشر حديثًا، وكتابِ «النخلة» لأبي حاتم السجستاني (ت٢٥٥هـ). فهذه الكتب وأمثالها دليل صدق على مبلغ تصفح العلماء لقبائل العرب وبطونها وحسن إحاطتهم بلغاتها. ويوكّد لك ذلك ما تراه في كتاب «الجيم» لأبي عمْر الشيباني، فقد حكى فيه عن كثير من الأعراب على اختلاف قبائلهم وبلدانهم، منهم السعدي والأسَدي والقيني الأسدي والوالبي الأسدي والمُزَني والبكري والكلابي والطائي والغنوي والعبسي والنهدي والعذري والكلبي والسُّلمي والثقفي والشيباني والمُدلجي والعقيلي والمكي والبحراني والتَّبالي واليماني وغيرهم. ومن الأعراب من أقام في الحاضرة وأُخذت عنه اللغة كأبي مهدية وأبي سوار الغنوي وأبي الدّقيش وأبي البيداء الرياحي وأبي صاعد الكلابي وأبي المجيب الرَّبَعي وأبي دثار الفقعسي، بل إن منهم من صنّف في اللغة كأبي زياد الكلابي الذي أقام في بغداد أربعين سنة تؤخذ عنه اللغة، وكأبي شنبل العُقيلي وأبي خَيرة العدَويّ وأبي مِسْحَل الأعرابي صاحب

---

(١) «الإصلاح ١٥٦».

«النوادر» المطبوع، وأبي مالك عمْر بن كِركِرة الأعرابي الذي نُعِت بأنه يحفظ اللغة كلها، ودهْمَج النصري ومحمد بن عبد الملك الفقعسي راوية بني أسد الذي صنّف كتابًا في مآثر بني أسد وأشعارها، وحتىٰ وجدنا من الأعرابيات من صنّفت في اللغة أيضًا كأم البُهلول الأسدية. وهم أكثر من أن يؤتَىٰ علىٰ عدّهم[١].

ويذكرون أيضًا أن عبد الله بن طاهر (ت٢٣٠هـ) لما قدم نيسابور أقدمَ معه جماعة من أدباء الأعراب، منهم عرّام بن الأصبغ السلمي وأبو ليلىٰ وأبو العَمَيثل ومبتكر وزائدة وعوسجة، وأمر بأن يُعرض علىٰ كل واحد منهم شعرُ قبيلته فيصحّحه ويفسّر ألفاظه ومعانيه. وبهم تخرّج أبو سعيد الضرير (ت بعد ٢٥٠هـ)[٢]. وقد روىٰ بعض حكاياتهم أبو الوازع الخراساني (ت نحو ٢٥٠هـ) في كتابه «نوادر الأعراب» وأبو تراب (ت٢٧٥هـ) في كتابه «الاعتقاب». وهما مفقودان، ولكن الأزهري نقل عنهما في «تهذيبه». ولبعض هألاء الأعراب كأبي ليلىٰ وعرّام وغيرهما تعاليق علىٰ كتاب «العين». وظاهرٌ أنه قُرئ عليهم. وفي «شرح ديوان الخنساء» المنسوب إلىٰ ثعلب (ت٢٩١هـ)

---

(١) سرَدَ بعضَ أسمائهم وتراجِمهم النديمُ في «الفهرست ١/ ١١٨» والمرزباني في «معجم الشعراء ٥٠٧» والقفطي في «إنباه الرواة ج ٤».

(٢) «مراتب النحويين ١٤٤» لأبي حامد و«تهذيب اللغة ١/ ٢٤، ٣٣» و«معجم الأدباء ١/ ٢٥٤» لياقوت.

روايات كثيرة عنهم[1].

هذا مع شغف هألاء العلماء بالعلم وشدّة صبابتهم بالفائدة والنادرة، حالُهم في ذلك كحال الشافعي (ت٢٠٤هـ) حين سئل عن مقدار شهوته للأدب فقال: (أسمع بالحرف منه من ما لم أسمعه فتود أعضائي أن لها أسماعًا تتنعّم به مثلما تنعمت الأذنان). وقد بلغ من ذلك أن أبا عمْر بن العلاء كان مستخفيًا من الحجاج فسمع أعرابيًّا يقول: (مات الحجاج). وأنشد:

ربّــما تكــره النفــوس مــن الأمـــ ـــرِ لـــه فَرجـــة كحـــلِّ العِقـــالِ

قال أبو عمْر: (فما أدري بأيّ الأمرين كنت أفرح، أبموت الحجّاج أم بقوله: «فَرجة»، وإنما كنا نرويها «فُرجة»)[2]. والشغف بالشيء داعية إلى التماسه ونيله. وهو حريّ أن يذلّل صعبه ويقرّب بعيده ويفتق وجوه الحيَل والتدبير فيه ويبعث على الجوَلان والخِطار من أجله.

وقد انضمّ إلى شغفهم هذا بالعلم اختلافُ عللهم وأسبابهم وتباينُ مذاهبهم وطباعهم وكثرةُ المنتسبين منهم إلى هذه الصناعة، وفي هذا ما يحملهم على التقدّم في المعرفة وعلى التنافس في إحكام الصنعة. وأنت ترى شاهدًا على ذلك كثرةَ تصانيفهم في الباب الواحد من العلم كالمذكر والمؤنث والمقصور والممدود والإبل والخيل وفعلت وأفعلت والأضداد ونحوها، وترى أيضًا

---

(١) رجّح بعض الباحثين، وهو الدكتور محمد جبار المعيبد أنه لأبي سعيد الضرير. وهو به أشبَه.

(٢) «أنساب الأشراف ٧ب/ ٢٦٤» للبلاذري.

مسارعة بعضهم إلىٰ الاستدراك علىٰ بعض وإلىٰ نقده وتغليطه. ولا شكّ أن هذا من ما يضطرّهم إلىٰ التنطّس في الاستقصاء وإلىٰ الحرص الموفور علىٰ محاولة إحصاء كلام العرب وضبطه حتىٰ لا يفوتهم منه شيء ما أمكنهم ذلك.

وقد اجتمع لهم مع ذلك معرفتُهم بالقرآن ووجوهِ قراءاته ومعانيه، وقد كان كثير منهم قراءًا. ومنهم من ألّف في معاني القرآن. وكان لهم أيضًا توفّر علىٰ الشعر وإحاطة بمشهوره ومغموره وكلَف عجيب بتتبّعه وجمعه. وقد جمعوا منه قدرًا عظيمًا. ومن شواهد ذلك ما ذكروه من أن علي بن المبارك الأحمر (ت١٩٤هـ) كان يحفظ ثلاثين ألف بيت من المعاني والشواهد[١]، بل ذكروا أن أبا بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ) كان يحفظ ثلاث مئة ألف بيت شاهدٍ في القرآن[٢]، وأن الأصمعي كان يحفظ أربعة عشر ألف أرجوزة[٣]، وأن بندارَ (ت نحو ٢٥٠هـ) كان يحفظ مئة قصيدة أولُ كلّ قصيدة منها (بانت سعاد). وقيل: سبعَ مئة[٤]. وروي أن حمادًا الرواية (ت١٥٦هـ) ذكر للوليد بن يزيد (ت١٢٦هـ) أنه يستطيع أن ينشد علىٰ أي حرف من حروف المعجم مئة قصيدة سوىٰ المقطّعات من شعر الجاهلية، فقال: (سأمتحنك). وأمره بالإنشاد، فأنشده حتىٰ ضجر، ثم وكّل الوليد من استحلفه أن يَصدُقه عنه ويستوفي عليه

---

(١) «تهذيب اللغة ١/ ١٨».

(٢) «طبقات النحويين واللغويين ١٥٣» للزّبيدي.

(٣) «فحولة الشعراء ٤٣» لأبي حاتم.

(٤) «طبقات النحويين واللغويين ٢٠٨» و«معجم الأدباء ٢/ ٧٦٦».

فأنشده ألفي قصيدة وتسع مئة قصيدة للجاهليين[1]. وهذا عدد هائل! ورُوي أيضًا أن الواثق (ت٢٣٢هـ) سأل أبا محلِّم السعدي (ت٢٤٥هـ) يومًا عن شاهد من الشعر فيه ذكرُ (المَرْت) فأنشده للعرب مئة بيت معروف لشاعر معروف في كل بيت منها ذكر (المرت)[2]، وأن حازمًا القرطاجنّي (ت٦٨٤هـ) علىٰ تأخّر زمنه عنهم كان في مجلس فذكر بعضُهم أنه لم يجئ لفظ (كائن) في الشعر إلا في بيت واحد، فأنشدهم ألف بيت جاء فيها هذا اللفظ[3]. وأمثال هذا كثير.

فقد رأيت أن هؤلاء العلماء مع علمهم بالقرآن وألفاظه ومعانيه ومع اطلاعهم الواسع علىٰ الشعر واشتغالهم بشرحه وتفسير ألفاظه ومعرفتهم بأمثال العرب- وفي كلّ هذا قدر كبير من ألفاظ اللغة - لم يدعوا أيضًا أن يلاقوا الأعراب في الحواضر ليسمعوا منهم حتّىٰ بلغ من حرصهم علىٰ ذلك أن يتبعوا أعرابيًّا به مسّ من جنون وأن يقعدوا علىٰ المزابل حيث يقعد. ولم يكن هؤلاء الأعراب اثنين أو ثلاثة فيجوز أن يفوتهم كثير من اللغة، ولا كان سماعهم منهم في الزمن اليسير فيجوز أن يقصّروا في مساءَلتهم واستخراج خبيئة علمهم، ولم يكونوا من قبيلة واحدة فتكون معرفتهم مقتصرة علىٰ

(١) «الأغاني ٦/ ٥٥» لأبي الفرج.

(٢) «نور القبس ٢١١» لليغموري.

(٣) «التذييل والتكميل ١٠/ ٦١» لأبي حيان.

قبيلتهم، بل كانوا كثيرين جدًّا، وكانوا من جميع قبائل العرب ومن مختلِف الأصقاع، وكان سماع العلماء منهم في مدّة ثلاث مئة سنة. وخلالَ ذلك كان العلماء يجمعون اللغة ويستقرون الشعر ويعرفون مواضع نقصهم ولا تزال تنجم لهم الفينة بعد الفينة بعض المسائل المشكلة وهم في كلّ ذلك يراجعون الأعراب ويفيئون إليهم ويستهدون بهم. بل إن من الأعراب من قرئ عليه معجمٌ من معاجمهم كمعجم «العين». ومنهم من أقام في الحاضرة سنين طوالًا تؤخذ عنه اللغة، ومنهم من صنّف فيها كتبًا. وفي تراخي المدّة وطول السماع واختلاف السائلين والمسئولين والعلل الباعثة على ذلك ما يسدّ الخَلّة ويدلّ على مواضع النقص ويحمي من دوام الغفلة والنسيان، فما يكُ فاتهم من اللغة في نأنأة أمرهم وفي ابتداء سماعهم فلا بدّ أنهم مدركوه بعد ذلك.

ورأيت أيضًا أن العلماء لم يرضوا بذلك حتى رحلوا إلى البادية واحتملوا مشقّة السفر ومكابدة الغربة ثم لم يقنعوا بالأخذ عن من جاورهم حتى أفضوا إلى قبائل الحجاز ونجد وتهامة المشتهَرة بالفصاحة وحتى أوجب بعضهم كأبي زيد الأنصاري على نفسه أن لا يعتدّ إلا بأفصحهم. ثم إنهم مع هذا كتبوا عنهم علمًا كثيرًا حتى أنفد بعضهم، وهو الكسائي، خمس عشرة قنينة، وحتى أفنى أبو عمْر الشيباني دستيجتينِ حبرًا، وجاورهم أبو عمْر بن العلاء أربعين سنة، وأقام فيهم النضر بن شميل مثلها يسمع منهم ويأخذ عنهم. وما ظنّك بالقدر الذي يمكن أن يسمعاه من الأعراب في هذه الأربعين سنة! ومع ذلك فإن رحلات العلماء إلى البادية لم تزل متداركة إلى زمن أبي منصور الأزهري الذي أقام في

الإسار مدّة يسّمّع من العرب بأذن واعية وقلب حاضر ونفس مَشُوقة إلىٰ العلم مغرَمة بالنادرة. وكذلك أبو نصر الجوهري الذي شافه العرب في البوادي وحاله حال أبي منصور من حضور المعرفة وحدّة الرغبة والبصرِ بمواضع الحاجة ووجوهِ النقص التي وجدها عند من سبقَه. وهذا من ما يعين علىٰ شدة الاستقصاء وحسن اللّقْن للرواية.

❁ ❁ ❁

فإذا كان الأمر كذلك علمتَ أن في تسمية الدكتور الصاعدي لهم بـ(العلماء العراقيين) وتسمية معاجمهم التي صنعوها بـ(المعاجم العراقية)[1] هضيمة لهم وتنقّصًا من معرفتهم، وذلك أن جميع معاجمنا التراثية من «العين» إلىٰ «التاج» هي في رأي الصاعدي معاجم عراقية أو في عِداد العراقية، فأيَّ شيء أراد إذن من وصفها بذلك؟ وهل بين أيدينا معاجم حجازية ونجدية فنحتاج أن نميزها منها؟

لقد أراد الصاعدي بذلك أن يوحي إلىٰ القارئ أن العلماء الذين جمعوا اللغة كانوا عراقيين وأن البلاد التي ينبغي أن تؤخذ عنها اللغة هي الحجاز ونجد وتهامة. ويسميها بلاد المنبع[2]. وأن هألاء العلماء العراقيين لا يعرفون

---

(١) «فوائت المعاجم ١/ ١١ الحاشية، ٣١» و«مصطلح المعاجم العراقية أو معاجمنا العراقية» المنشور في مدونة المجمع علىٰ الشبكة.

(٢) «فوائت المعاجم ١/ ٣١».

هذه البلاد التي هي منبع اللغة ولم يشافهوا أهلها إلا تحليلًا [أي أدنىٰ القليل كتحلّة القسَم]، وأنه قد فاتهم من لغة أهلها الشيء الكثير، وأن أولىٰ الناس أن يستخرج هذا الفائت هم أهلها اليوم. وسبحان الله! وهل علمنا إلا مستفاد من علمائنا العراقيين هألاء رحمهم الله. وهل نسري إلا بدلالتهم. وهل نتعلّم ونبحث ونناظر إلا بفضل ما تركوه لنا من علومهم. ولَإنْ كانوا عراقيّي الدار إنهم لعلىٰ معرفة تامة بلغات نجد والحجاز وتهامة ودقيق علومها فضلًا عن جليلها. ولقد بيّنا بطلان هذه الدعوىٰ وذكرنا من الشواهد والبراهين ما يُبهرجها وينقضها.

❀ ❀ ❀

ومن ما يدلّك علىٰ ما ذكرتُ من جودة تقصّي العلماء للغة وكثرة ما حصَّلوه منها أنا نجدهم يروون في كثير من الألفاظ عددًا من اللغات، فمن أمثلة ذلك أنهم أحصوا لـ(إصبع) عشر لغات تستوعب جميع احتمالات الكلمة وزيادة، وكلُّها مسموع، ولـ(جبريل) أربع عشرة لغة، بل إنهم حكوا في (أفّ) خمسين لغة وفي (رُبّ) سبعين لغة. وأحصوا أيضًا لـ(راجل) عشرين جمعًا ولـ(عَبد) أكثر من عشرين جمعًا ولـ(لقِي) أربعة عشر مصدرًا ولـ(شنِئ) خمسة عشر مصدرًا. وأشباه هذا كثير. فإذا كان بلغ من تقصيهم أن يعرفوا ما في اللفظ الواحد من اللغات الكثيرة سماعًا عن العرب فبعيدٌ أن يفوتهم سماع الكثير من ألفاظ اللغة ولو مرّة واحدة وبلغة واحدة.

ومن البرهان علىٰ ذلك أيضًا استقلالهم ما لم يسمعوه إلا من واحد أو

اثنين من العرب. ومن ذلك قول الخليل: (قال أبو الدُّقيش كلمة لم أسمعها من أحد «نِهاء النهار»: ارتفاعه)[1] وقول الكسائي عن (ينمو): (لم أسمعه بالواو إلا من أخوين من بني سليم)[2] وقوله: (لم أسمع من يقول: [«فِكاك الرَّهْن»] بالكسر إلا رجلين)[3] وقول أبي زيد الأنصاري: (يقال أيضًا للفحل: «الصَّمّ». قال: ولم أسمعه إلا من واحد)[4] وقول أبي حاتم السجستاني: (سألت أمّ الهيثم عن الحَبّ الذي يُسمىٰ (أسفيوش): «ما اسمه بالعربية؟» فقالت: «أرني منه حبّات» فأريتُها فأفكرتْ ساعة ثم قالت: «هذا البُخذُق». ولم أسمع ذلك من غيرها)[5]. وكذلك نصُّهم أحيانًا علىٰ الألفاظ التي لم يصيبوها إلا في بيت واحد من الشعر، وذلك لندورها وخروجها عن الغالب المعهود. ومن أمثلته قول أبي جعفر أحمد بن عبيد (ت٢٧٣هـ): (ولا يكون التأبين للأحياء. ولم يجئ في شيء من أشعار العرب إلا في بيت الراعي، فإنه قال:

فرفّع أصحابي المطيّ وأبّنوا   هُنيدة فاشتاق العيون اللوامحُ)[6]

وقد أورد السيوطي (ت٩١١هـ) في «المزهر» عددًا من الأمثلة لذلك[1].

---

(١) «العين ٤/ ٩٣» للخليل.

(٢) «الغريب المصنف ٢/ ٦٨٢» لأبي عبيد.

(٣) «شرح الفصيح ٢/ ٣٦١» للزمخشري.

(٤) «النخلة ٦٧» لأبي حاتم السجستاني.

(٥) «الجمهرة ٢/ ١١١٦» لابن دريد.

(٦) «شرح المفضليات ٢/ ٦٥، ٦٦» لأبي محمد الأنباري.

علىٰ أنا وجدنا العلماء يصرّحون أحيانًا بكثرة سماعهم اللفظَ الواحد من الأعراب. ومن ذلك قول أبي حاتم السجستاني: (حدثني أبو زيد أنه سمع من الأعراب مَن إذا قيل: "أين فلانة؟" وهي حاضرة، قال: "ها هو ذِه". فأنكرته وتعجبت فرددته عليه مستفهمًا فقال: "سمعته من أكثر من مئة نفس". وكان صدوقًا)[٢]. وقول ابن الأعرابي (ت٢٣١هـ) عن مَثَل رواه الأصمعي: (سمعته من ألف أعرابي خلاف ما قاله الأصمعي)[٣] وعلىٰ ما في هذا الخبر من مبالغة دعاه إليها نَفرته من الأصمعي فلا شكّ أنه يدلّ علىٰ أنه سمع هذا المثل وحدَه مرارًا كثيرة.

ومن ما يشي أيضًا بكثرة سماعهم للفظ الواحد قولُ أبي عمر الجرمي (ت٢٢٥هـ): (خرجت من الخندق – يعني خندق البصرة – حتىٰ صرت إلىٰ مكة، لم أسمع أحدًا يقول: «اضرب أيُّهم أفضل»)[٤] وقول أبي عمْر بن العلاء عن (المسك) في قول العرب: (ليس الطيب إلا المسك)، قال: (ليس في الأرض

---

(١) «المزهر ١/ ٢٥١». وقد جمعت بعض ما صادفني من شواهد ذلك غيرَ مستوعب. وهي منشورة في مدونتي بعنوان (الألفاظ التي لم تُسمع إلا في بيت واحد من الشعر). وزاد عليها الإخوة في «ملتقىٰ أهل اللغة» شواهد أُخَرَ.

(٢) «المذكر والمؤنث ٢٤١» لأبي حاتم.

(٣) «تاريخ بغداد ٣/ ٢٠٣». وانظر أيضًا «شرح ما يقع فيه التصحيف ١٤٩» لأبي أحمد العسكري.

(٤) «شرح كتاب سيبويه ٩/ ١٢٩» للسيرافي.

حجازي إلا وهو ينصب ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع)[1]. وما كان ليجزم بهذا لولا ثقته بكمال استقرائه للغات القبائل وبطونها. ويدخل في هذه البابة أيضًا استثناؤهم أحيانًا من الجميع كقول أبي عبيدة في كلمة رواها: (هكذا سمعتها من العرب، يرفعون بها... ما خلا أعرابيًّا من غنيّ - وكان فصيحًا -، فإنه نصبَ)[2].

وشاهدٌ آخر علىٰ ذلك، وهو أن معجم «العين» علىٰ تقدّمه وقلّة ما فيه بالقياس إلىٰ من جاء بعده قُرئ علىٰ بعض الأعراب كما ذكرنا فلم يزيدوا عليه إلا شيئًا يسيرًا، وأن أبا منصور الأزهري علىٰ تحققه بعلم اللغة وشدّة نَهمته فيها لما أسره الأعراب وأقام في (بلاد المنبع) مدّة طويلة يسمع كلامهم ويتتبع نوادرهم ثم أطلقوه لم يحكِ عنهم في «تهذيبه» إلا حكايات قليلة تدلّ علىٰ أن ما جمعه العلماء قبلَه كان وافرًا جدًّا وأن ما فاتهم من اللغة لم يكن كثيرًا.

فأما قول أبي عمْر بن العلاء: (ما انتهىٰ إليكم من ما قالت العرب إلا أقلُّه. ولو جاءكم وافرًا لجاءكم علم وشعر كثير)[3] فإنما كان يخاطب به أهلَ طبقته وناس عصره. وهو يخبرهم أن ما درس من كلام العرب في الجاهلية ونسُوه وتركوا استعماله قبل التدوين وقبل أن ينهض العلماء والرّواة بعد

---

(١) «مجالس العلماء ٣» للزجاجي.

(٢) «نوادر أبي مسحل ١/ ١١٢، ١١٤».

(٣) «طبقات فحول الشعراء ١/ ٢٥» لابن سلام.

الإسلام لجمعه كان كثيرًا. وليس يريد أن علماء عصره لا يستطيعون أن يجمعوا من كلام العرب الذي لا يزال مستعملًا في زمان التدوين إلا الأقلّ. ويشهد لذلك قول الكسائي: (قد درس من كلام العرب شيء كثير)[1] أي سقطَ ونُسي وصار العرب أنفسهم لا يستعملونه ولا يعرفونه. فمَن بعدهم أجدرُ أن لا يعرفه. فأما ما ظلّ مستعمَلًا من كلامهم حتىٰ عصر الرّواية فإن العلماء قد أحاطوا بجملته ولم يشذّ عنهم إلا النادر منه. فليس في مقالة أبي عمْر هذه حجة للفوائت، بل فيها لو تأمّلتَ حجّة عليها، وذلك أنه يدلّ علىٰ سرعة دروس الكلام ونسيانه، فلو سلّمنا أن الرّواة قد فاتهم كثير من كلام العرب الذي كان مستعملًا في عصر الرواية فما أخلقَه أن يدرُس في هذا الأمد المتطاول الذي يزيد علىٰ ألف سنة قبل أن يصل إلينا كما درس كثير من كلام العرب قبل زمان أبي عمْر.

❀ ❀ ❀

فإذا عرفنا أن العلماء لم يُغفلوا من كلام العرب الذي كان مستعملًا إلا الأقلَّ فما قدرُه؟

نستطيع أن نخمّن هذا علىٰ وجه التقريب بالنظر في الألفاظ التي لم تُذكر في المعاجم وذُكرت في الشعر أو غيره. وإذا نحن اتخذنا «المفضليات» مثَلًا لذلك فإنا سنجدها تحوي ٢٧٢٧ بيتٍ. ومتوسطها كما خرج لي باستقراء نماذج

(١) «تهذيب اللغة ٤/ ٣٤٧».

عشوائية نحو ٧ ألفاظ، دون الألفاظ الكثيرة التكرار كالضمائر والحروف. فإذا ضربنا ٧ في ٢٧٢٧ كان المجموع ١٩٠٨٩. وقد ظهر لي بالإحصاء أيضًا أن نحو عشرها مكّرر، فإذا قدّرناه العشر كان الناتج ١٧١٨١ كلمة. وفائت المعاجم منها عدّته ١٧٠ كلمة كما أحصيته من الفهرس الذي صنعه المحقّقان، فتبلغ نسبة ما فات إلىٰ ما حُفِظ ٠.٩٪ أي أقلّ من ١٪. وهذه أيضًا نسبة الفائت في سائر دواوين الشعر، تزيد قليلًا أو تنقص. وهذا قد يدلّنا علىٰ أن ما أحصاه العلماء في معاجمهم من كلام العرب الذي كان مستعمَلًا في زمانهم يبلغ أكثر من ٩٩٪ وأن ما فاتهم فلم يذكروه في معاجمهم وورد في غيرها أقلّ من ١٪، وإذن فمتىٰ وجدتّ لفظًا في شعر الاحتجاج فاحتمال أن لا تجده في المعاجم لا يبلغ ١٪. وإنما امتحنتُ إحاطة العلماء باللغة من خلال الشّعر لأن واضعي المعاجم لم يضعوها وشعرُ العرب كلّه بين أيديهم وتحت أعينهم، وإنما وضع كلّ امرئ منهم معجمه علىٰ بعض ما حصَّله ونقله من السماع المعتمد علىٰ بعض الشعر وعلىٰ غيره من ضروب السماع. وقد رأينا أننا كلما عرضنا شِعر العرب كلمة كلمة علىٰ هذه المعاجم- وشعرُ العرب هو ديوان علمهم ومستودع كلامهم- وجدنا أنّ ما فات العلماء لا يكاد يتجاوز هذه النسبة مع أنه لا شكّ أن منه ما لم يعرفه أو يتقصّ ألفاظَه صُنّاعُ المعاجم. ولو وضعوا معاجمهم عن تقصّ منهم للشعر واستقراء تامّ لغريبه لما استطعنا أصلًا أن نظفر بألفاظ فائتة.

فإذا سلّمنا أنّ ما فات العلماء فلم يذكروه في شيء من معاجمهم مع ثبوته

في الشعر يبلغ ٠.٩٪ فإنه لا بدّ أن يكون ما فات العلماء من الألفاظ التي لا نجدها في شعر ولا غيره- وهي التي يسميها الصاعدي الفوائت الظنّية- أقلَّ في الاحتمال لا أكثرَ، وذلك من قِبَل أن هذه الألفاظ استطاعت أن تتوارىٰ من استقراء أصحاب المعاجم جميعًا وأن تتوارىٰ أيضًا من جميع الشّعر الذي وصل إلينا مع أنه بالآلاف الكثيرة ومع أنه قد امتدّ نحو ستّ مئة سنة ومع أن من عادة اللفظ أيِّ لفظ أن يتعاوره الشعراء فيوجد في أكثر من بيت كما ذكرنا آنفًا، فضلًا عن أن يُغفلوه البتة! فإذا كان ذلك أقلّ من الـ ٠.٩٪ كما ظهر لنا فلنقدّره شطرَها أخذًا بالوسط لأنه يجوز أن يكون أكثر من ذلك ويجوز أن يكون أقلّ ولا دليل يقطع بأحدهما، فتكون نسبته ٠.٥٪ بالجبر. وإذن فالفوائت الظنّية- وهي التي أخطأها شعراء الاحتجاج وغيرهم فلم نرها في ما انتهىٰ إلينا من شعرهم، وفات العلماءَ نقلُها وتدوينها فلم يودعوها معاجمهم ولا غيرها من كتبهم- يجوز أن تكون نسبتها ٠.٥٪ من مجموع ألفاظ العرب المستعملة زمن الاحتجاج، ويكون قدر ما جمعه العلماء ودوّنوه منها ٩٩.٥٪ .وهذه النسبة أو ما يقاربها أدنىٰ أن تكون هي الصواب. وأما ما ذكره الدكتور الصاعدي من أن العلماء قد جمعوا في تقديره ٦٠٪، وفاتهم ٤٠٪[1] فقول ظاهر الشطط بيّن الغلط!

ثم نحتاج بعد ذلك أن نحصي ما نقله العلماء في معاجمهم من ألفاظ اللغة

(١) ذكر هذا في مقطع في اليُتْيُوب عنوانه (ما هي فوائت المعجم؟).

لنعرف عدد هذا الفائت. ولم أجد من أحصاها بالاستقراء التامّ. وحسبنا من هذا التقريبُ والتقديرُ من طريق معرفة المتوسّط الحسابي، وذلك بالنظر في أوسع معاجم اللغة، وهو «تاج العروس». وعدّة جذوره المستعمَلة ١١٩٧٨، الثلاثيُّ منها ٧٥٩٧، والرباعي ٤٠٨١، والخماسي ٣٠٠[١]. وقد وجدت بالإحصاء العشوائي الكافي أن متوسط المسموع من ألفاظ اللغة للجذر الثلاثي الواحد دون ما يولّده ضروري القياس يبلغ ٢٠ لفظًا، فتكون عدّة ألفاظه ١٥١٩٤٠. ومتوسط عدد ألفاظ الجذر الرباعي الواحد كما أحصيت لا يتجاوز خمسة ألفاظ، فتكون عدّتها ٢٠٤٠٥. وعدّة ألفاظ الخماسي لا أحسبها تتجاوز اللفظين فتكون عدّتها ٦٠٠، وإذن يكون عدد الألفاظ التي جمعها العلماء في المعاجم ما خلا الألفاظ القياسية التي لا تحتاج إلى إذن من السماع هو ١٧٢٩٤٥[٢]. وإذا كان العلماء قد جمعوا ٩٩.٥٪ من ألفاظ اللغة المسموعة

---

(١) «دراسة إحصائية لجذور معجم تاج العروس ٩» لعبد الصبور شاهين وعلي حلمي موسى، و«الأفعال والجذور والأبنية في اللغة العربية ٣٨، ٣٩» ليحيا مير علم.

(٢) أما إذا أحصينا جميع ألفاظ اللغة المسموع منها والمقيس كالفعل المضارع والأمر وأسماء الفاعل والمفعول والمكان والزمان والجموع المطردة والمصادر القياسية ونحوها فقد تبلغ مليون كلمة. وقد سرت بأَخَرةٍ شائعةٌ تزعم أن عدد كلمات العربية أكثر من اثني عشر مليونًا. وهذا خطأ بيِّن لأن ذلك إنما هو عدد الجذور العربية الثنائية منها والثلاثية والرباعية والخماسية التي يولّدها قانون التباديل الرياضي، على أن في هذا نظرًا. وقد نسب ذلك حمزةُ الأصفهاني (ت٣٦٠هـ) إلى الخليل في كتاب «العين»، ولم نجده فيه. [المزهر ١/ ٧٤]. ولم تستعمل العربية من هذه الجذور إلا أقلّ من اثني عشر ألفًا كما ذكرنا.

زمن الاحتجاج فسيكون مجموع ألفاظ اللغة المدوَّن منها وغير المدوَّن هو ١٧٣٨٠٩ . وهذا يعني أن العلماء قد يجوز أن يكون فاتهم من ألفاظ اللغة ٨٦٤ لفظٍ. ولنجعلها ١٠٠٠ لفظ.

علىٰ أن هذا الـ ١٠٠٠ إنما هو قدر الفائت الذي كان معروفًا عند عرب ذلك العصر من ما لم يُذكر في معجم ولا في شعر ولا غيره، فإذا عرفنا أن هذا الفائت ظلّ مستخفيًا يجوس خلال قبائل العرب زيدًا علىٰ ألف سنة حتىٰ عصرنا هذا فلا شكّ أن منه ما سيدرُس ويَبيد لأن ألف سنةٍ زمانٌ متناهي الطول، وفي أقلّ منه يُمكن أن تُحرّف لغات البشر بل تضمحلّ وتَغيض حتىٰ تنقرض عن آخرها. وقد ذكرنا أن في كلام أبي عمْر ما يدلّ علىٰ أن كثيرًا من الكلام الذي كان يعرفه أهل الجاهلية قد درس. والقياس علىٰ ذلك يقتضي أن كثيرًا من كلام العرب الذي كان مستعملًا في عصر أبي عمْر- ومنه الفائت الذي لم يُدوَّن- سيدرُس قبل أن يصل إلىٰ عصرنا هذا. وأنا أقدِّر أن تكون نسبة الفائت الذي استطاع أن ينجو من الحدَثان هي العشر، فتكون النسبة ٠.٠٥٪. وإذن يكون عدد الألفاظ الفائتة الناجية من الدروس والنسيان إلىٰ عصرنا هذا ١٠٠ لفظ علىٰ الأكثر. ودليل ذلك أن ما لا يزال يستعمله الناس في عصرنا من ألفاظ المعاجم لا يبلغ العشر، فإذا لم يُحفظ منها إلا العشر فكذلك ينبغي أن يكون مقدار ما حُفِظ من الفائت لأنه جزء منها. ولنا أيضًا شاهدٌ حيّ علىٰ سرعة دروس الألفاظ، وهو الألفاظ التي كان يستعملها الناس

قبل جيل أو جيلين ثم قضت أو كادت[1].

ثم لا شكّ بعدُ أن بعض هذه الـ ١٠٠ سيناله التحريف كما نال أترابه من الفصيح المدوَّن. وهو ما توجبه قوانين التطوّر. وقد عمَدت إلىٰ كلام مسموع لأعرابي معاصر محرَّم [أي بعيد من الحضارة] من ساكني بلاد المنبع كما يسميها الصاعدي وأحصيت بعض ألفاظه فوجدتّ الفصيح غير المحرَّف منها يبلغ الثلث تقريبًا مع أني لم أحسُب التحريف المطّرد للحروف ولا اطّراح الإعراب. ولنجعله النصف تنزّلًا. فإذا جعلناه النصف لم يبق لنا من هذه الـ ١٠٠ إلا ٥٠ كلمة تقريبًا هي مجموع الفائت الفصيح الذي يجوّز الاحتمالُ وقوعه في كلام العامة اليوم.

❀ ❀ ❀

ولكن هل ستكون جميع ألفاظ العامّة التي لم تُذكر في المعاجم من هذا الفائت؟

كلّا، لأنا إذا نحّينا من ألفاظ العامّة الفصيحَ المدوَّن واستبقينا ما سوىٰ ذلك فسنجده مؤلَّفًا من أربعة أصناف، فصنف منه فائت فصيح. وهو الذي قلنا: إن النظر يجوّز أن يكون نحو ٥٠ كلمة. وصنف ثانٍ أصله فصيح مدوَّن أو فائت، ولكن التحريف قد تخوّنه وأزاله عن وجهه علىٰ مرّ الأيام إما بالحذف أو الزيادة أو القلب أو تغيير الحروف أو الحركات أو التطور الدلالي. وهذا أمر

---

(١) انظر مثَلًا علىٰ هذا كتاب «كلمات قضت» لمحمد العبودي.

معروف لا يُجحد. وهل صُنّفت كتب لحن العوامّ منذ العصر الأول مع قربه من الفصاحة إلا لبيان ذلك. ولا جرم أن اللحن سيكون في عصرنا أضعاف ما كان في ذلك العصر. وصنف ثالث يضمّ ألفاظًا لم تنبت على عرق من الفصاحة، وإنما ارتجلها العامّة بعد عصر الاحتجاج. ومن الطبيعي أن يولّد العامّة في هذه القرون التي أعقبت عصر الاحتجاج ألفاظًا جديدة لم تكن في أسلافهم. وصنف رابع يضمّ الألفاظ الأعجمية التي استعملوها فعُرِف موضعها من العُجمة أو جُهِل ذلك لتصرفهم فيها.

فإذا أخرجنا الألفاظ التي عرفنا عُجمتها أو شككنا في عجمتها، وهو الصنف الرابع، ثم قدّرنا أن عدّة الألفاظ العامية غير الأعجمية التي لا يزال يستعملها الناس في بلاد المنبع اليوم ٣٠٠٠ لفظ فسيكون في هذه الآلاف الثلاثة ٥٠ كلمة فائتة على الأكثر، ونسبتها من الجميع ١.٦٪. وهذا الفائت الفصيح مغمور ببحر من الألفاظ غير الفصيحة كما رأيت، فإذا أردنا أن نستخرجه لنلحقه بكلام العرب فنحن بين أمرين، أحدهما أن نُلحِق جميع الألفاظ العامية بكلام العرب فندخل ٣٠٠٠ كلمة ليست من كلام العرب في كلامهم لأن من المحتمل أن يكون فيها ٥٠ كلمة فصيحة. وفي هذا افتئات عظيم على اللغة. والآخر أن نهتدي إلى حيلة تمكّننا من أن نثبِته معرفةً فنستلّه من سائر الألفاظ غير الفصيحة. وهذا ما ادَّعاه الدكتور الصاعدي، فإنه ذكر أنه وإن كان لا برهان له باستخراج هذا الفائت فإن عنده قرائن ثلاثًا يسمّيها المعايير متى تحقّقت في لفظ من هذه الألفاظ فإن غالب الظنّ أنه من الصنف

الأول، وهو الفوائت الفصيحة التي لم تُحرّف[1].

فهل هذه المعايير الثلاثة توصلنا إلى غلبة الظنّ كما يقول؟

أول هذه المعايير (المعيار اللفظي)، وهو أن يكون اللفظ موافقًا لأصوات العربية وأبنيتها. ومع ما في هذا المعيار من إبهام وإجمال فإنه لا يزيد على أن يُخرج بعض الصنف الرابع، وهو الألفاظ الأعجمية المعروفة العُجمة، وقد أخرجناه من الحسبة السابقة أصلًا. ويُخرج أيضًا بعض المحرّف من المدوَّن أو الفائت الفصيح وبعضَ الألفاظ العامية المرتجلة، ولا يخرج الباقي، وهو الجمهور الأعظم، وذلك أن كثيرًا من المحرَّف من المدوَّن أو الفائت الفصيح والألفاظ العامية المرتجلة موافق لأصوات العربية وأبنيتها. وانظر إلى ما عدّه العلماء قديمًا من اللحن تجد أصواته عربية ووزنه واشتقاقه عربيًّا، فقول الناس: (غَليتُ الماء) وقولهم: (العصاة) بالتأنيث و(اللثّة) بالتشديد و(الكُورة) للكُرة و(خَصلة شعر) بفتح الخاء كلّه يُعدّ من اللحون القديمة وقد تحقق فيه مع ذلك المعيارُ اللفظي. فهذا المعيار إذن لا يستطيع أن يفصل لنا بين هذين القبيلين، وإنما قصاراه أن يخرج بعض ألفاظ العامة التي لا يتحقق فيها لأنها مؤلّفة من نسيج أو بناء ليس من أبنية العربية. وهذا قليل، وقد يكون عدة ذلك ٥٠٠ لفظ.

والعجيب أن هذا المعيار لا يوجب عند الدكتور الصاعدي أن يكون

---

(١) «فوائت المعاجم ١/ ٥٢- ٥٦».

اللفظ من جذر مستعمَل ولا أن يكون ارتباطه بجذره ظاهرًا إن كان له جذر مستعمَل، فقد جعل الصاعدي مثلًا من الفوائت الظنية قول العامة: (بغط)[1] و(اندلش)[2] مع أن جذريها مهملان. وجعل منها أيضًا (خثع)[3] مع أن جذرها شبه مهمل. وجعل منها كذلك (بغَر) مع أنه لا صلة له بمعاني جذره المسموع البتة بإقرار الصاعدي نفسه[4]، وغيرها. وجعل منها لفظ (الخشير) الذي هو في كلام العامة بمعنى (الشريك). وحاول ردّه إلى معاني جذره بتكلف شديد فذكر له ثلاثة أوجه أعجبُها أنه جعله مشتقًّا (من «مخاشر المِنجل»، فكأن المتخاشرين متساويان في الكسب والخسارة والحقوق والواجبات كأسنان المنجل أو المشط)[5]. وأين أسنان المِنجل من الشريكين؟ وتشابه الشيئين بوجه ما لا يقتضي إلحاق أحدهما بالآخر باشتقاق أو غيره لأن الذهن السليقي لا يفطَن إلا لما قوي شبهه وطالت ملاحظته واستعلن على غيره. وليست أسنان المنجل كذلك. ثم إن (المخاشر) اسم آلة مشتقّ، وهم قلّما يشتقّون من المشتقّ. والأظهر في رأيي أن تكون (المخاشر) مقلوبة من (المَخارش) لأن جذر (خشر) لا يدلّ على هذا المعنى. والخَرْش هو الخدش،

(١) «فوائت المعاجم ٢/ ٦٤٨».

(٢) «فوائت المعاجم ٢/ ٧٠٨».

(٣) «فوائت المعاجم ٢/ ٦٨١».

(٤) «فوائت المعاجم ٢/ ٦٤٨».

(٥) «فوائت المعاجم ٢/ ٦٨٥».

يقال: (تخارشت الكلاب) إذا تخادشت ومزق بعضها بعضًا، و(خرشَ الغصنَ) إذا ضربه بالمِحجن يجتذبه إليه. ثم سمّوا به الكسب لما فيه من معنىٰ المجاذبة والأخذ والانتزاع فقالوا: (خرش الرجل لأهله) إذا اكتسب لهم. وهذا مروي في المعاجم. فالأظهر إذن أن يكون أصل (الخشير) هو (الخريش) أي المشارك في الكسب. و(فعيل) هنا بمعنىٰ (مُفاعل) الدالّ علىٰ المشاركة كـ(جليس) و(شريك) و(قعيد). و(الخريش) لم تُذكر في المعاجم، فجائز أن تكون فائتًا محرّفًا بالقلب المكاني، وجائز أن تكون قد ارتُجلت بعد عصر الاحتجاج ثم حُرّفت بالقلب. ولا شيء يرجّح أنها من الفائت المقلوب في زمن الاحتجاج.

علىٰ أنه لا يعجِز أحدٌ بالتكلّف أن يدّعي اشتقاق لفظ من لفظ، فلو كان العامة يقولون مكان الخشير (الشريخ) لقلنا علىٰ طريقة الصاعدي: (إنه مشتقّ من شرخَي الرّحل، وهما حرفاه وجانباه، لأن الشريكين متساويان في الحقوق والواجبات كتساوي هذين الجانبين) وهكذا. بل لو لم يكن للخشير جذر مستعمل لما منع ذلك الصاعديَّ من أن يجعله من الفوائت الظنية كما فعل في الأمثلة التي أوردنا آنفًا.

ومن أمثلة ذلك أيضًا جعْلُه قول العامة (يوايق) بمعنىٰ (يتطاول للرؤية) من الفوائت الظنية[1]. وقد حاول ربطه بأصل فصيح فذكر أنه مبدل من قول العامة (يهايق) وأن (يهايق) قد يكون مشتقًّا من (الهَيق)، وهو المفرِط الطول،

---

(١) «فوائت المعاجم ٢/ ٨٢٧».

فأبعد النُّجعة جدًّا. وإنما أصل (يوايق) في كلام العامة هو (واق يويق)، و(واق يويق) مقلوبة قلبًا مكانيًّا من (آق يئُوق)، قال أبو عمْر الشيباني: (مُراد وجميع مذحِج يقولون: يئُوق: يطّلع من مكان مشرف)[1]، فدلّ هذا علىٰ سعة استقراء المتقدّمين وأن ما يستعمله العامة اليوم إنما هو تحريف له، وظهرَ أيضًا بُعد ما تكلفه الصاعدي من دعوىٰ الاشتقاق.

وثانيها (المعيار الدلالي)، وهو أن يكون مسمىٰ اللفظ من مألوف حياة العرب قديمًا. وهذا المعيار إنما يُخرج بعض الصنف الرابع، وهو بعض الألفاظ الأعجمية المستحدَثة. وقد يُخرج قليلًا من الألفاظ العامية المرتجلة. ولا يخرج ما سوىٰ ذلك، وهو الكثرة الغالبة. وغاية ما يُمكن أن يخرجه من الألفاظ ٥٠٠ لفظ، فيبقىٰ لنا إذن ٢٠٠٠ لفظ. فإذا قِسنا الـ ٥٠ لفظًا التي يُحتمل أن تكون فائتًا بما تحقق فيه هذان المعياران، وعدّته ٢٠٠٠ لفظ، صارت نسبته ٢.٥٪.

وثالثها (المعيار الجغرافي)، وهو أن تكون الكلمة فاشية في كثير من القبائل والبلدان. ولم يفسّر وجه اقتضاء هذا المعيار لفصاحتها ودلالته علىٰ صحة نقلها. فإن كان يريد أن العامة اليوم لا يجتمعون إلا علىٰ ما هو عربيّ محض فهو رأي بيّن البطلان إذ الشواهد التي تنقضه أكثر من أن تحصىٰ.

وأجود تعليل نعلمه لذلك أن نقول: إنه أراد به أن الكلمة لا تشيع في الناس اليوم إلا كان ذلك دليلًا علىٰ تواترها لأنها لم تشع إلا لأن كل أفراد قبيلة

---

(١) «الجيم ١/ ٥٤».

من القبائل التي تستعملها قد أَثَروها عن آبائهم ثم أَثَرها هألاء الآباء عن آبائهم، وهكذا حتىٰ ينتهوا إلىٰ عرب الاحتجاج، فاتفاق هذه القبائل وهذه البلدان علىٰ استعمال هذه الكلمة دليل علىٰ أنها موروثة عن من يُحتج بكلامهم وليست مولدة بعد ذلك.

وهذه الحجة في غاية الوهم والوهن، فإن التواتر لا يصدق علىٰ ذلك، إذ التواتر هو اتفاق الجمّ الغفير الذين يستحيل تواطؤهم أو أخذ بعضهم عن بعض في جميع الطبقات حتىٰ يتصلوا بالمروي عنه. ونحن إذا سلمنا بتواتر الكلمة المدّعىٰ فواتها في طبقتنا المعاصرة وفي طبقتين أو ثلاث أو أربع قبلها أو أكثر، أي مدّةَ أربع مئة سنة أو خمس مئة، وثبت لنا ببرهان مّا أنه لم يقع أخذُ بعضهم عن بعض فمن أين لنا أن نعلم تواترها في خمس مئة السنة التي قبلها إذ يجوز أن يكون توليدها قد حدث حين إذ. وهيهات ذلك، فقد عميت علينا أنباء هذه القرون، وذلك أنه يجوز أن تكون قبيلة ما في القرن السابع الهجري مثلًا قد اخترعت لفظًا لم يستعمل من قبل أو حرّفت لفظًا عربيًّا قديمًا في بنيته أو معناه أو استعارت لفظًا أعجميًّا من بعض جيرانها من الأعاجم، فلم يزل هذا اللفظ ينمي ويغِلُ في القبائل في مدّة أربع مئة سنة أو خمس مئة حتىٰ صار شائعًا في القبائل ومشتهَرًا في البلدان. ولا تنس أن بيننا وبين عصر الاحتجاج أكثر من ألف سنة، فقريبٌ أن يولَّد اللفظ في هذه الحقبة التي بدأ فيها فساد اللغة ثم يفشو حتىٰ يكون مستعملًا في كلّ صُقع وجاريًا علىٰ كل لسان. ونحن نعلم بالتجربة والمشاهدة في عصرنا هذا أن من الألفاظ ما ينشأ في أهل بلد ما

فلا تنقضي خمسون سنة أو مئة علىٰ الأكثر حتىٰ يفشو ويعُمّ ويُعرف. وهذا كلّه لو سلّمنا أن العرب إنما هم نقلَة أَمَنة لألفاظ اللغة وحسب، وما كان الأمر كذلك، بل كانوا يستعملونها استعمال أهلها الأولين ويجرون فيها علىٰ مقادير حاجاتهم وعلىٰ وَفق أغراضهم فيزيدون فيها ويرتجلون وينقصون منها ويحرّفون. وهذا مناقض لحقيقة التواتر.

وإذن فهذا المعيار الثالث، وهو المعيار الجغرافي، لا يمكن أن يدلّنا علىٰ شيء من الفوائت الصحيحة، لا بل قد يدلّنا علىٰ الضدّ من ذلك، وهو أنه متىٰ انطبق علىٰ كلمة كانت أجدرَ أن لا تكون فائتًا، وذلك أن هذا المعيار يقتضي كما بينّا آنفًا أن تكون الكلمة مستعملة عند العرب طبقة عن طبقة حتىٰ تتصل بعصر الاحتجاج، ثم يقتضي أيضًا أن تكون مستعملة في جماعات كثيرة متفرقة من غير أن تستفيدها واحدة منها عن الأخرىٰ، وإنما نقلتها عن آبائها وورثتها من أسلافها. ولو صحّ هذا للزِمَ أن يكون اللفظ شائعًا منتشرًا في القبائل حين كان الشعراء القدماء يقرضون أشعارهم الفصيحة خلال ست مئة سنة في الجاهلية وبعد الإسلام، وحين كان العلماء متوفرين علىٰ جمع اللغة من القبائل بكلّ سبيل خلال ثلاث مئة سنة. ولو كان الأمر كذلك لما تنكّبها الشعراء ولما ضلّ عنها الرواة جميعًا.

علىٰ أن هذا المعيار مناقض لما ذكره الصاعدي من أن من أسباب فوات

الفوائت انعزال بعض القبائل في أماكن نائية لم يصل إليها اللغويون[1]، لأنها إذا كانت منعزلة في القديم فليس يصِحّ أن تكون شائعة في الحديث إلا بأن يكون بعضهم قد تلقّاها من بعض ولم يرثها من سلفه. وفي ذلك نقض لهذا المعيار إذ لا يعصمنا حين إذ من أن يكون اللفظ المدَّعى فواته بهذا المعيار قد وُلِّد أو حُرِّف ثم فشا بعد ذلك.

ومن أمثلة ذلك أن الدكتور الصاعدي عدّ من الفائت الظني لفظ (الجُغمة)[2] الذي هو في كلام العامة بمعنى الجُرعة. والمنقول في المعاجم عن العرب هو لفظ (الغُمجة). واحتجّ لذلك بتحقق المعايير الثلاثة فيها. وقد ذكرنا أن ما تحققت فيه هذه المعايير فإن احتمال أن يكون من فائت كلام العرب لا يتجاوز ٢.٥٪. والاحتمال الأكبر، وهو ٩٧.٥٪، أن يكون محرَّفًا أو مرتجلًا أو معرّبًا، فقد يجوز أن يكون الناس قلبوا (الغُمجة) العربية الفصيحة إلى (الجُغمة) قلبًا مكانيًّا، وذلك في القرن السادس أو السابع أو الثامن أو نحو ذلك ثم ظلّت تتعاورها الألسنة زمنًا طويلًا حتى عمّت وساحت في القبائل والبلدان. ونحن نعلم أن القلب سريع إلى الكلِم، فمن العامة من يقول في (زواج): (جواز) وفي (نضج): (نجض) وفي (تنصّت): (تصنّت). وقديمًا كانوا يقولون في (أصوع): (آصع). وقد عدّ بعضهم ذلك من اللحن.

---

(١) «فوائت المعاجم ١/ ٨٥».

(٢) «فوائت المعاجم ٢/ ٦٦٥».

وعدَّ أيضًا من الفائت الظني لفظ (ربشه فارتبش) بمعنىٰ اضطرب[1]، فإن كانت شينه مبدلة من كاف (ارتبك) فبأي وجه يغلب علىٰ ظنّنا أن هذا الإبدال وقع في عصر الاحتجاج؟ وإن كان من جذر (ربش) فإنه لا علاقة له بمعاني هذا الجذر. ومع ذلك فإنه يجوز لو سلّمنا أنه كان مستعمَلًا أن يكون لفظه قديمًا (تربّش) أو (ربَش) أو (ربِش) أو (استربش) أو (أربَش) ثم حرفه العامة حين بدأ فساد لغتهم إلىٰ (ارتبش).

وعدّ منه أيضًا لفظ (لفاه فهو لافي) بمعنىٰ زار وقدم[2]. وليس يعرف العرب ذلك، وإنما يعرفون (ألفَىٰ الشيء فهو ملفٍ) بمعنىٰ وجده. ولا دليل يوجب غلبة الظنّ بأنها من الفائت لأنه يجوز أن يكون هذا تحريفًا من العامة إذ حرّفوا (ألفىٰ) إلىٰ (لفَىٰ). وهذا هو الاحتمال الأكبر كما ذكرنا.

وقد وجدنا كثيرًا من أعلام المواضع محرَّفة في لسان العامة كتسميتهم جبلَ (ابنَي شمام) بـ(أذني شمال) و(لُغاط) بـ(الغاط) و(الرّيب) بـ(الرّين) و(قَرَماء) بـ(ضرما) و(صُبيغ) بـ(صُبيح) و(الجَريب) بـ(الجرير). ولو شئت أن أزيد لزدتّ. والأعلام أصدق شاهد علىٰ إسراع الفساد في كلامهم لأنه لا يمكن أن يُدَّعىٰ أن هذا التغيير لغة أخرىٰ فائتة لأن العلَم لا تكون فيه إلا لغة واحدة علىٰ خلاف أسماء الأجناس. فإذا كان تغيّر ألفاظ الأعلام تحريفًا لا ريب فيه

---

(١) «فوائت المعاجم ٢/ ٧١٣».

(٢) «فوائت المعاجم ٢/ ٧٩٠».

فكذلك ينبغي أن يكون تغيّر ألفاظ أسماء الأجناس كـ(الجغمة) و(اللافي) ونحوهما.

فقد رأيتَ أن المعيار الثالث لا يغني شيئًا البتة، بل قد يوجب ضدّ هذه الدعوىٰ، وأن المعيارين الأولين إنما غاية غَنائهما أن يُخرجا من كلام العامة الذي قدّرنا عدّتَه ٣٠٠٠ لفظٍ نحوَ ١٠٠٠ لفظ مقطوع بأنها ليست من الفائت، فيبقىٰ ٢٠٠٠ لفظ، منها ٥٠ لفظًا من المحتمَل أن تكون فائتًا، والباقي غير فائت، فنسبة الفائت من غير الفائت ٢.٥٪. وكلا الضربين يتحقّق فيه هذان المعياران. وهذا يقتضي أن تُعدّ جميعًا من الفوائت. ومثال ذلك لفظ (حِنّا) بمعنىٰ (إنّا) و(نبي) بمعنىٰ (نبغي) و(اللّي) بمعنىٰ (الذي) وكثير غيرها، وكلّها تنطبق عليها هذه المعايير الثلاثة، فإبدال همزة (إنا) حاءًا له نظائر في العربية كقولهم في (أما واللهِ): (حما واللهِ)[1] . وهو مع ذلك شائع في الناس. وحذفُ الغين من (نبغي) والذال من (الذي) له نظائر كثيرة، فإن العرب من ما يحذفون ما كثر استعماله كما قالوا: (لم أكُ) و(لا أدرِ) و(مُ الله) في (لم أكن) و(لا أدري) و(أيمُن الله) وغيرها. وهما مع ذلك فاشيتان في القبائل والبلدان، فهل سيعدّ الدكتور الصاعدي هذه الألفاظ وأشباهها من الفائت الظني لانطباق هذه المعايير الثلاثة عليها؟

❊ ❊ ❊

(١) «الإبدال ٢/ ٥٥٠» لأبي الطيب اللغوي.

فإذْ تبيّن لنا أنه ليس في طوق هذه المعايير الثلاثة أن تفصل بين هذين الضربين المختلطين علِمنا أن كلّ لفظ من ألفاظهما يحتمل أن يكون فائتًا بنسبة ٢.٥٪ سواءٌ ما سلكه الصاعدي منها في الفوائت الظنية كـ(الخشير) و(الجغمة) و(اللافي) و(الارتباش)، وما لم يسلكه فيها كـ(حنّا) و(نبي) و(اللّي) وغيرها، فجعلُ بعضها من الفوائت الظنية دون بعض تحكّم محض.

وعلِمنا أيضًا أنه لا يجوز أن يُدَّعىٰ أن هذه الألفاظ (فوائت ظنية)، وذلك أن (الظنّ) في اصطلاح العلماء عبارة عن ترجح أحد الاحتمالين في النفس علىٰ الآخر من غير قطع، فإذا قوي هذا الظنّ حتىٰ يقارب اليقين فبعضهم يسميه (غلبة ظنّ)، قال الباجي (ت٤٧٤هـ): (الظنّ تجويز أمرين فما زاد، لأحدهما مزيةٌ علىٰ سائرها. وغلبة الظن زيادة قوة أحد المجوزات علىٰ سائرها)[1] وقال الآمدي (ت٦٣١هـ): (لهذا يفرَّق بين قول القائل: «ظنّ» و«غلبة ظنّ» لأن غلبة الظن ما فيه أصل الظنّ وزيادة)[2]، فالظنّ إذن ما جاوز الـ ٥٠٪، وغلبة الظنّ ما جاوز الـ ٩٠٪ تقريبًا، واليقين ما كان ١٠٠٪. والصاعدي إنما يريد بمصطلح (الفوائت الظنية) غلبة الظنّ المقارب اليقين لأنه قال: (فحين نقول: إن هذه الكلمة من الفوائت الظنية يعني هذا القول غلبة الظنّ بأنها من

(١) «إحكام الفصول ٤٦».

(٢) «الإحكام في أصول الأحكام ٣/ ٥٢».

الفوائت)[1] وقال: (واجتماع هذه المعايير الثلاثة في كلمة أو دلالة لهجية حريّ أن يقرّبها من درجة اليقين حين يُحكم بأنها من الفوائت)[2]. واحتمال ٢.٥٪ لا يبلغ الظنّ فضلًا عن غلبة الظنّ، على أنه لا يُشترَط اليقين لقبول ألفاظ اللغة أصلًا، وإنما يكفي في ذلك غلبة الظنّ. وأكثر ما نقله لنا العلماء في معاجمهم من ألفاظ اللغة ليس بيقين لجواز وقوع الوهم فيه والسهو والافتعال والتصحيف والتحريف وغير ذلك من آفات الرواية، فإذا انحطّ احتمال ثبوته عن العرب ولو إلى نسبة ٩٩.٩٩٪ صار غلبة ظنّ لا يقينًا[3]، فنحن إذن لا نمنع قبول اللغة بغلبة الظنّ، ولكن (الفوائت الظنّية) التي يشتغل بها الدكتور الصاعدي ليست ظنًّا ولا غلبة ظنّ، وإنما حقّها أن تُسمّى في اصطلاح العلماء (الفوائت الوهمية) لأن ما كان احتماله دون الـ ٥٠٪ فهو وهم، قال الكفوي (ت١٠٩٤هـ): (فإن استوى الطرفان كان شكًّا، وإن لّا كان الراجح ظنًّا والمرجوح وهمًا)[4] وقال الحموي (ت١٠٩٨هـ): (فإن ترجّح أحدهما ولم يطرح الآخرَ فهو ظنّ، فإن طرحه فهو غالب الظنّ. وهو بمنزلة اليقين. وإن لم

---

(١) «فوائت المعاجم ١/ ٥٦».

(٢) «فوائت المعاجم ١/ ٥٦».

(٣) ولذلك فإن الألفاظ التي يسميها الصاعدي (فوائت قطعية)، وهي التي نجدها في غير المعاجم، هي في الحقّ فوائت ظنّية. وهي مع ذلك مقبولة صحيحة.

(٤) «الكليات ٧٩٤».

يترجّح فهو وهم)[1].

وإذا كان الأمر كذلك فإن الفائت الفصيح الذي جوّزنا من جهة النظر وقوعه في كلام العامة إنْ كان قد وقع في الحقيقة فإنه مختلطٌ بأضعافه من كلام العامة غير الفصيح. ولا تغني المعايير الثلاثة ولا غيرها شيئًا في تمييزه من غيره، فمن ادّعى القدرة على استخراجه فقد قفا ما ليس له به علم وافتأت بذلك على العربية افتئاتًا عظيمًا وادَّعى ما لا سبيل إلى معرفته إلا بوحي منزَل.

وأخيرًا قال محمود شاكر (ت١٤١٨هـ): (العامية لا تخدم الفصحى أبدًا. العامية لغة الجُهّال، فكيف تخدمها؟ ولكن اللغة العربية هي التي تخدم العامية).

(١) «غمز عيون البصائر ١/ ١٩٣». وقد اضطُررت إلى الإكثار من ذكر الأرقام والإحصاءات لأني وجدت هذه الدعوى قائمة في عُظْمها على أمور غيبية كتقدير الفوائت وعلى ألفاظ مبهمة كلفظ (الظنّية). وذلك من ما يحوِج إلى التفصيل والوضوح التامّ.

التعليق على «تدليس المنتقد» وبيان سقوط دعوى (الفوائت الظنية)[1]

❁ **مِهاد:**

قرأتُ الردّ الذي كتبه الدكتور عبد الرزاق الصاعدي على مقالتي «نقد دعوى الفوائت الظنية» وسمّاه **«تدليس المنتقد»**، فألفيتُه ضعيف الحجَّة واهي الاعتراض، فآخرُه يتبرّأ من أوله، ومقدّماته لا تُفضي إلى نتائجه، وإسهابُه أشبَهُ بحَصَره، وسِمَنُه أدلُّ على هُزاله. وقد وجدتُّه على ثلاثة أقسام، فقسم منه أفاض فيه القولَ في قضايا، منها ما ليس محلًّا للنزاع، ومنها ما تحقيقه لا يعود على محلّ النزاع بتأييد ولا نقض، وذلك كنحو حديثه عن وزْن فصاحة العامة ومقدار موافقتها للفصحىٰ في بعض الألفاظ، وما نُقِل من فصاحة أهل جبلَي العكوتين وجبل عكاد، وعن سَعة كلام العرب وأمثلة الفوائت القطعية والظنيّة والمعايير المرجحة وغير ذلك. وكثيرٌ من ما أورده منقول بالنسخ والإلصاق من كتابه «فوائت المعاجم». وجلُّه من ما نعرفه ونؤمن به ولا نختلف عليه، فلا حاجة إلى ملء الصفحات به لأنه لا يقضي بتصحيح دعوى (الفوائت الظنية). ولذلك لن أعلِّق عليه بشيء.

وقسم آخر خلَّل به أنحاء ردّه حتى لا تكادُ تخلو منه صفحة، وهو ما بثّه

---

(١) نُشرت في تويتر وفسبُك في ٤/ ١/ ١٤٤١هـ.

عليّ من مُرسَل التُّهَم وعُوران الكلام. ولن أعقِّب علىٰ شيء من هذا لأني لم أشغل نفسي بالنظر فيه، ومتىٰ ما أعرضَ لي تخطّيته (وعدَّيتُ، كلٌّ من هواه علىٰ شغلِ) كما يقول الشاعر النجاشي، وذلك أن موضع الخلاف بيننا هو قضية (الفوائت الظنّية) وليس جرحي أو تعديلي. والله يغفر له ما زلَّ به قلمُه.

وقسم ثالث عرَضَ فيه لصُلب القضية ومثابة الخلاف منها وكابدَ الاحتجاج لها والمحاماةَ عليها ولقي في ذلك مئونة شديدة وعنتًا فادحًا. وهذا القسم لا يصل إلىٰ الربع من مجموع الردّ. وسأقصر تعليقي عليه لأن غرضي هو أن أبيّن هل استطاع الصاعدي بردِّه هذا أن يثبت إمكان استخراج الفوائت من كلام العامة اليوم أم لا. وسأختصر القولَ في ذلك ما أمكنني لأني لا أرىٰ إعطاء هذه القضية فوق ما تستحقّه من الوقت والجهد، علىٰ أني لو شئت بيان كلّ غلط وتقويمَ كل أَوَد لطال الردّ طولًا فاحشًا، ولكنك لا تحتاج لإسقاط التمثال المصنوع من الورَق إلىٰ أكثر من أن تنفُخ عليه نفخة واحدة، فإذا هو ساقط.

غير أنا محتاجون قبل أن ندلِف إلىٰ صميم القضية أن نحرِّر محلّ النزاع تحريرًا جليًّا لأن في استبهام ذلك وغموضه دخولَ كثير من اللبس والحِيَل والمغالطات. وقد كان ذلك.

۞ تحرير محلّ النزاع:

أ- القضايا التي هي خارج محلّ النزاع:

ليس داخلًا في محلّ النزاع هذه القضايا:

- **جمع كلام العامة وتدوينُه**، فإني أرىٰ أن ذلك غاية محمودة وعمَل مرضيّ، وأنه ينبغي مبادرته قبل اندثاره وضياعه من قِبَل أنه جزء من التراث الشعبي، ولم أنكِر ذلك قطُّ، ولكن الدعوة إلىٰ جمعه لا تعني تصحيح دعوىٰ الفوائت الظنية التي يقول بها الصاعدي، فلا يصِحّ التوصُّل بهذا الأمر الحسن المتفَق علىٰ قبوله إلىٰ قضية أخرىٰ فاسدة، وهي قضية الفوائت الظنية، ولا التلبيس علىٰ الناس بذلك. وإذن فجميع ما كتبه الصاعدي في هذه القضية هو من ما لا صلة له بمحلّ النزاع.

- **الكلام علىٰ فصاحة ألفاظ الناس اليوم**، فإني أرىٰ أن كثيرًا من ألفاظهم إما فصيح وإما محرّف عن الفصيح. ولم يقل أحد قطّ: إن كلام الناس اليوم مجلوب من الهند أو الصِّين! علىٰ أن هذا ليس خاصًّا بالأرض التي يسميها الصاعدي (أرض المنبع)، بل إنك لتجد في سائر البلدان كالعراق واليمن والشام والسودان وليبيا والجزائر وغيرها من الألفاظ الفصيحة ما لا تجده أحيانًا في أرض المنبع، ولكن ذلك لا يقتضي أن نحكم بغلبة الظنّ علىٰ بعض ألفاظهم التي لا تُعرف في شيء من كتب التراث بأنها فائتةٌ وأنها كانت معروفة قبل أكثر من ألف سنة. فكلّ ما سردَه الصاعدي من هذا الباب لا صلة له بمحلّ النزاع.

- **الدعوة إلىٰ إلحاق بعض كلام العامة بالمعاجم لا من جهة الادّعاء بأنها فائت قديم،** ولكن من جهة أن للعامة اليوم من الحقّ في ارتجال اللغة وفي تصريف الألفاظ مثلَ ما كان لأسلافهم. فهذه قضية لا نرىٰ صحتها، ولكنها غير قضيتنا. ولها موضع آخر.

- **ثبوت نقص إحاطة العلماء بجميع كلام العرب في زمن جمع الرواية،** فهذا أمر مسلَّم به. وقد أثبتُّ في ردّي أن العلماء فاتهم شيء من اللغة. فكلّ ما أورده الصاعدي من الشواهد التي تدلّ علىٰ احتمال الفوات لا حجّة فيها ولا حاجة إلىٰ إيرادها، وإنما تصِحّ شواهده لو كانت تدلّ حتمًا علىٰ أن الفائت بالآلاف، وهي لا تدلّ علىٰ ذلك، بل لو سلّمنا تنزّلًا أنها بالآلاف فلا دليل علىٰ أنها ظلّت محفوظة سليمة من التحريف مدّة ألف سنة حتىٰ انتهت إلىٰ عصرنا، بل الأدلّة علىٰ خلاف ذلك. والصاعدي كأنه يتوهّم أنه لا يزال في عصر أبي منصور الأزهري وأنه قادر علىٰ أن يلتقط من الألفاظ الفصيحة ما لعله عزب عن أبي منصور وأن يستدرك عليه ما عسىٰ أن يكون قد فاته سماعُه مدّةَ أسرِه مع أن بيننا وبينه أكثر من ألف سنة!

- **ثبوت الفوائت في كلام العامة اليوم،** فإني أرىٰ أنه يجوز من جهة الإمكان المحض أن يقع في كلام العامّة بعض الفوائت السليمة من التحريف واللحن، ولكنّ ذلك إن وقع- وقد لا يقع - فإنه سيكون قليلًا جدًّا، وسيكون مغمورًا ببحر من الألفاظ المولّدة والملحونة وغيرها بحيث لا يُمكن تمييزها منها إلا بوحي. فكلّ ما أطال فيه الصاعدي من الكلام علىٰ سعة لغة العرب

وكثرة القبائل وتفرّقهم في الأصقاع واحتمال وقوع الفوائت لا معنىٰ له لأني لا أدفع ذلك ولا أنازع فيه، وإنما أنكرُ القدرة علىٰ استخراجها إن وقعت.

- **الجزم بتقدير الفوائت القطعية والظنية،** فإن هذا أمر متعذّر لا يستطيعه أحد إما لأنه يحتاج إلىٰ استقراء تامّ كَئود كما في الفوائت القطعية، وإما لأنه من أمر الغيب كما في الفوائت الظنية، فقصارىٰ ما نستطيعه هو أن نقرّب ذلك تقريبًا وحسب. وهذا ما بينتُه في ردّي غير مرّة[1]. فكلّ موضع من الإحصاء ماحكَ فيه الصاعدي ليرفع الرقم الذي ذكرتُه إلىٰ رقم أعلىٰ منه أو أدنىٰ منه بيسير لا وجه له لأني لم أدّع في الأرقام التي أوردتها الجزْمَ، وإنما أردت التقريب.

ب- القضية التي هي محلّ النزاع:

إذا عرفتَ هذا فاعلم أن محلّ النزاع في هذه القضية هو:

هل يُمكننا بعد إذ اتفقنا علىٰ الإمكان النظري لوقوع الفوائت في كلام العامة كثيرةً كانت أو قليلةً أن نستخرج هذه الفوائت ونميزها من غيرها بأي معيار كان، ثم يكون استخراجنا لها وحكمنا عليها بأنها من الفوائت من طريق غلبة الظنّ أم لا يمكننا ذلك؟

فالصاعدي يرىٰ أنه يستطيع ذلك بمعايير ثلاثة وضعها هو. وأما أنا فأرىٰ أن هذا غير ممكن لأنا إذا طبقنا هذه المعايير الثلاثة علىٰ الألفاظ التي لا

---

(١) «النقد ١٣، ١٤».

توجد في المعاجم ولا غيرها فإن احتمال أن تكون من الفوائت الظنية هو (٢.٥٪) فقط كما بينتُ بالإحصاءات. ومهما نازعتَ في بعض الإحصاءات فما هي ببالغةٍ (٩٠٪) أبدًا. ونسبة (٢.٥٪) وهمٌ، وليست ظنًّا، فضلًا عن أن تكون غلبة ظنّ.

وهذه الدعوىٰ بالغة الخطر، ولها تبِعات قد تخفىٰ علىٰ كثير من الناس، فهي بِنتُ الدّعوة إلىٰ العامية وخِرِّيجتها. وهي الدعوة التي تولَّىٰ كِبرَها المستشرقون وراموا تنفيقها قبل حقبة من الزمان، وذلك من جهة احتفالهما جميعًا بكلام العامة أو ببعضه والاعتداد به والعمل علىٰ تدوينه في المعاجم وتسويغ استعماله في الكلام الأدبيّ وتبجيل أهل الأرض من العامّة الذين يُرام أخذ كلامهم والتزهيدِ في الأسلاف أو في جهودهم، غير أن دعاة العامية يأخذون بجميع كلام العامة وينبذون الفصحىٰ، والصاعدي يأخذ ببعضه مع الإبقاء علىٰ الفصحىٰ. ودعاة العامية كانوا يرفعون من شأن الحضارة المصرية ليرفعوا من شأن اللهجة المصرية، والصاعدي يرفع من شأن بعض بِقاع الجزيرة ويسمِّيها باسم تسويقيّ خادع، وهو (أرض المنبع) ليرفع من شأن كلامهم (العامّيّ) ويزيِّن القول بفصاحته. ولكن الدعوة إلىٰ العامية وإن كانت شرًّا من دعوة الفوائت الظنية من وجوهٍ كثيرة فهي أهون منها من أوجهٍ أَخَرَ، وذلك أن أصحابها لا يسمُّون كلام العامة باسم آخر أنيق مهذَّبٍ إرادةَ التلبيس علىٰ الناس، والصاعدي يسمِّي بعض كلام العامة الذي لا يُعرف في شيء من المعاجم ولا كتاب من كتب التراث بـ(الفوائت الظنية) ليتمهّد له بذلك الطريقُ

إلى الحكم عليه بالفصاحة ثم إلحاقه بالمعاجم. وقد فعل ذلك من خلال مشروع «معجم العربية الشامل» الذي اقترحه وصنع خطّته وحمَلَ بنفوذه طلابَ الدراسات العليا عليه إذ ذكر أن من منهج المشروع (إثبات ما وُجِد في بعض الجذور من الفوائت الظنية)![1].

ودعاة العامية لا ينسبون إلى العرب الأوائل من اللغة ما لا برهانَ لهم به. والصاعدي ينسب إليهم بالظنّ ما لا برهان له به ويدّعي أن هذه الفوائت كانت مستعملة قبل أكثر من ألف سنة وأنها من عربيّة القرآن. وإذا كانت من عربية القرآن فيجوز لنا أن نحتجّ بها في مسائل العربية ونبني عليها القواعد ونسترشد بها لمعرفة أساليب العرب وأحوالهم وطرائق معيشتهم، بل يجوز لنا أن نفسِّر بها كلام الله تعالى! وقد وجدت للصاعدي تصريحًا بهذا الأمر النُّكُر إذ قال: (قد تساعد الفوائت على تفسير قراءات قرآنية)[2]، ومعلوم أن القراءات الصحيحة جزءٌ من القرآن، وإذن نستطيع أن نفسِّر كلام الله تعالى الذي نزل قبل أكثر من أربع مئة وألف سنة بألفاظ العامّة التي لا توجد في معجم من المعاجم ولا تُعرف في كتاب قطّ من كتب التراث بعد أن يختارها الصاعدي ويختم عليها بختم الفصاحة بناءًا على معاييره الظنّية!

ودعاة العامية لا يعبثون بتاريخ الألفاظ ولا يحكمون على الحديث منها

---

(١) «دليل مشروع معجم العربية الشامل ٢٢».

(٢) «فوائت المعاجم ١/ ٨٦».

بالقِدَم من غير بيّنة، والصاعدي يحكم بالظنّ علىٰ بعض الألفاظ التي تتحقق فيها معاييره بالقِدَم. ودعاة العامية لا يتبعون في مذهبهم مرجِّحات الظنون، بل يسيرون علىٰ منهج صريح واضح وإن كان فاسدًا. والصاعدي يقضي بالظنون ويتجانف عن منطق البحث العلمي ويحتكم إلىٰ معايير هُلامية من صنعِه هو ظاهرةِ التذبذب عاجزةٍ عن الفصل والتمييز. ودعاة العامية يزهَدون في التراث ويزهِّدون فيه، والصاعدي يزهِّد من جهود علماء التراث من اللغويين والرُّواة من خلال تسميتهم باسم مُوهِم، وهو (العلماء العراقيون) وتسميةِ معاجمهم جميعًا حتىٰ المعاجمِ غير العراقية بـ(المعاجم العراقية) ليتأتّىٰ له الحكم عليهم بقصور الإحاطة ونقص الراوية والجهل بلغات أهل نجد والحجاز[1]!

ومهما يكن فإنه إذا أراد الصاعدي أن يُحِقَّ دعواه هذه ويثبت صحتها وينفي عنها المطاعن فلا سبيل له إلىٰ ذلك إلا بأن يرفع بالإحصاءاتِ الصحيحةِ نسبةَ احتمالِ أن تكون الألفاظ التي تنطبق عليها المعايير من الفائت الظنّي من (٢.٥٪) إلىٰ (٩٠٪) علىٰ الأقلّ لتتحقّق فيها غلبة الظنّ التي ادّعاها، وإن لا بطَلت دعواه وسقطت ولم يجُز الاعتداد بها.

فهل استطاع الصاعدي في ردّه أن يفعل ذلك؟

❁ ❁ ❁

(١) انظر في شأن هذه القضية كتابَ «تاريخ الدعوة إلىٰ العامية وآثارها في مصر» لنفوسة زكريا سعيد.

۞ سقوط دعوىٰ الفوائت الظنية:

هل يؤدّي تشكيك الصاعدي في بعض أرقام الإحصاء إلىٰ رفع نسبة الاحتمال من (٢.٥٪) إلىٰ (٩٠٪) أو أزيد ليتحقق في ما يدّعيه من الفوائت غلبةُ الظنّ؟

سأجيب عن هذا السؤال، ولن أناقش سوىٰ المسائل المؤثرة في النسبة مُعرضًا عن ما لا أثر له من التفاصيل لأن لّا يتشعب الحديث ويتمزق ويحجبَ غيرُ المهمّ منه المهمَّ، ومتحرِّيًا النَّصْف (والنَّصفُ يكفيك من التعدِّي) كما يقول بشارٌ، ومتنزّلًا معه في إحصاءاته غاية التنزل لأبيّن أننا مهما تسمّحنا فيها فإن النتيجة ستكون واحدة.

أ- تقدير عدد الفوائت الظنية:

ذكرتُ في ردّي أنا نستطيع أن نخمّن عدّة الفوائت علىٰ وجه التقريب بالنظر في الشعر، واتخذت «المفضليات» مثلًا، وبينت أن عدة فوائته القطعية كما أحصىٰ محققاه أحمد شاكر وعبد السلام هارون (١٧٠) كلمة، وهذا يبلغ (٠.٩٪) من مجموع ألفاظ أبياته. وذكرتُ أن نسبة الفائت في دواوين الشعر تزيد قليلًا علىٰ ما في «المفضليات» أو تنقص[1].

والطريقة الصحيحة لنقض هذه الدعوىٰ هي:

أ- أن يغلّط إحصاء المحققين لفوائت «المفضليات» فيذكر بالدليل أنها

---

(١) «النقد ١٣».

أكثر كثيرًا من هذا بحيث لا تقلّ عن (١٠٪) ليُبطل اتخاذي لهذا الكتاب مثلًا.

ب- أو يحصيَ فوائت ما شاء من دواوين الشعر ثم يَخرج منها بمتوسط حسابي يكون مرتفعًا ارتفاعًا بائنًا عن نسبة (٠.٩٪) ليبطل ادّعائي أن نسبة الفائت في دواوين الشعر تزيد قليلًا علىٰ ما في «المفضليات» أو تنقص.

ولكن الذي عمله هو:

أ- أنه غلّط إحصاء المحققين لفوائت «المفضليات»، ولكن الغريب أنه لم يرفع من عدتها ليكون ذلك أقوىٰ لحجته في ادعاء كثرة الفوائت، بل حطّ منها فجعلها (٩٥) كلمة بدلًا من (١٧٠) كلمة، وذكر أنه حقق بعض ألفاظها قبل ثلاث سنوات عند اشتغاله بإعداد كتابه «فوائت المعاجم»، وذكر أيضًا أن «المفضليات» من الشهرة بمكان رفيع، (فكيف يفوت منها (١٧٠) كلمة؟)[1].

وفَعلته هذه طريفة جدًّا من وجهين:

الأول: أنه نسي أنه ذكر في كتابه «فوائت المعاجم» الذي خرج قبل ثلاث سنوات أن عدة الفوائت بإحصاء محققَيه (١٦٩) كلمة من غير أن يعترض علىٰ ذلك[2] مع أنه يستنكرُه الآن بحجة شهرة «المفضليات» ومع أنه ذكر أنه حقّق هذه الألفاظ أو بعضها خلال إعداده لهذا الكتاب!

الثاني: أن حطَّه من قدر فوائت هذا الكتاب أدعىٰ إلىٰ إضعاف حجّته

(١) «تدليس المنتقد ٦٥- ٦٧».

(٢) «فوائت المعاجم ١/ ٨٢».

وتوهين رأيه لأن نسبة الفوائت الظنية مبنية علىٰ نسبة الفوائت القطعية في «المفضليات»، وقد كانت نسبة الفوائت القطعية (٠.٩٪) فأضحت الآن (٠.٥٪)!

ب- ثم شكّك في اتخاذ «المفضليات» مثلًا للمقايسة والتقريب بحجة أنه ملء السمع والبصر، ولكنه لم يحصِ فوائت ما شاء من دواوين الشعر القصية الخاملة النائية عن تعاور العلماء ليثبت أن بين عدة فوائتها وعدة فوائت «المفضليات» بونًا بعيدًا وفرقًا مؤثّرًا، بل سرد مجموعة من الكتب، منها دواوين شعر، ومنها معاجم وكتب لغة وغيرها، وذكر عدد فوائتها من غير أن يذكر نسبة فوائتها إلىٰ عدد ألفاظها مع أن هذا هو محلّ الخلاف[1]. ولو فعل لما وجدها إلا نحوًا من ما قدّرتُ.

وبهذا ثبت انقطاعه في هذه المسألة، بل ثبت بإحصائه هو لفائت «المفضليات» أنها أقلّ من ما ذكرتُ. وهذه حجة لي عليه ساقها هو بنفسه.

ثم إنه دسّ مع بعض الدواوين التي ذكر عددَ فوائتها من غير ذكر للنسبة، بعضَ كتب اللغة والمعاجم، واتخذ من «الجيم» مثلًا في أن عدد الفوائت قد يكون كثيرًا جدًّا. وقد ذكر هذه المرّة نسبتها من مجموع الألفاظ حين توهّم أنها مؤيّدة له، فذكر أنها تبلغ (١٩٪)[2]. وقد غلط في هذا غلطًا كبيرًا لأن «الجيم»

(١) «تدليس المنتقد ٦٤، ٦٥».

(٢) «تدليس المنتقد ٧٢».

ليس من دواوين الشعر، وقد بينت في كلامي غير مرة أني إنما أستخرج نسبة الفائت من خلال الشعر[1]، وذلك لأن غرضنا أن نبلو حالَ جامعي اللغة في جمعهم لها ونتبيّن محلّهم من استقرائها وما نسبة ما فاتهم منها إلىٰ ما حصّلوه منها، وليس غرضنا الذي نتمارىٰ فيه هو أن نمتحن قدر استيعاب أهل المعاجم لكتب من سبقهم من اللغويين ورسائلهم وإحاطتهم بما دُوِّن فيها من ألفاظ اللغة. وتقصيرُ صُنّاع المعاجم في سرد ألفاظ اللغة في معاجمهم لا يوجب تقصير جميع العلماء في جمع اللغة من أفواه العرب ثم تدوينِها في أيّ كتاب من كتبهم معجمًا كان أو غير معجم. وطريقنا إلىٰ تبيُّن ذلك الفائت هو أن ننظر في دواوين الشّعر، والشعرُ وإن كان متضمّنًا ألفاظًا من اللغة فليس هو بمعجم لغة، وإنما هو كلام العرب الغُفْل الساذَج. وقد علمنا أن صُنّاع المعاجم لم يضعوا معاجمهم بعد أن أحاطوا بشعر العرب جميعًا ثم فرزوه لفظًا لفظًا وألحقوا كلّ لفظ منه ببابه مفسَّرًا، بل وضعوا معاجمهم علىٰ بعض الشّعر وغاب عنهم كثير منه. فأيّما شعر أصبناه ووجدنا ألفاظه كلّها أو بعضها مفسّرة في المعاجم فهو دليل علىٰ حظّ هألاء العلماء من الجمع وعلىٰ درجتِهم من السّبر والتقصّي. وهب أنا وقفنا علىٰ قصيدة جاهلية في مخطوط قديم لم يعلم بشأنها ولا اطلع عليها أحد من علماء اللغة أفكنتَ تظنّ أنك واجدٌ شطرَ ألفاظها أو عامتَها غير مفسّرة في المعاجم أم تظنّ أن فائتها سيكون قريبًا من فائت «المفضليات»

(١) «النقد ١٣».

وغيرها من دواوين الشعر ومختاراته!

ولما كان هذا غرضنا الذي إليه نحونا لم يكن صوابًا ما صنعه الصاعدي من إحصاء ما فاتَ المعاجم من ما تضمّنه كتاب «الجيم» لأن هذا الكتاب معجم أو شبه معجم أو سمِّه ما شئتَ، ولكنه ليس بديوان شعر، فالألفاظ التي فيه ألفاظٌ مستخرَجة مفسَّرة مفرَدة وليست مدرَجة في عُرض شعر، فما يُوجد فيها من ما ليس في المعاجم فإنه لم يفت اللغويين، وإنما فات أصحاب المعاجم، كما أنه لا يُعدّ ما في «التاج» مثلًا من ما لا يوجد في غيره من المعاجم فائتًا ولا يُستدلّ به علىٰ قدر ما فات اللغويين بكلام العرب. وإذن فليس في هذا حجة للصاعدي، بل لنا أن نحتجّ به عليه لأنه يدلّ علىٰ شدّة بلاء العلماء وعِظَم غنائهم في جمع اللغة وأنّ كتبهم المعاجمَ منها وغيرَ المعاجم قد وعتِ الجمهور الأعظم من كلام العرب وأنّ ما فات الأول منهم عرفه الآخِر، وما فات الآخِر لم يعزُب عن الأول، وما سقط من معاجمهم وجدناه في سائر كتبهم إلا ما ندرَ، وأن الرواية قلّما تذهب علىٰ الجميع. وغفلةُ الصاعدي عن تبيُّن الفرق بين هذين الضربين وعن العلّة التي اختصصتُ بها دواوين الشعر بالإحصاء أوقعته في أخطاء كبيرة في ما استدركه عليّ من إحصاءات وفي ما بناه علىٰ ذلك من نتائج.

علىٰ أنا لو سلّمنا جدَلًا أنه يصِحّ الاستدلال بما فات المعاجم من ما يوجَد في كتب اللغة وغيرها فإن طريقته في استخراج نسبة فائتها مجانبة للصواب، وذلك أنه عمَد إلىٰ أكثرها فائتًا، وهو «الجيم» واتخذه أسوةً ومثَلًا يُبنَىٰ عليه.

والطريقة الصحيحة هي أن يستخرج المتوسط الحسابي من جميع الكتب التي ذكرها أو من بعضها، وإذن لا يجدَها تبلغ (١٩٪) ولا نصفها ولا قريبًا من ذلك. هذا لو سلمنا بصحّة الاعتداد بكتب اللغة وغيرها في معرفة نسبة الفائت.

فقد تبيّن إذن بطلان احتجاجه بنسبة فوائت «الجيم»، وتبين أيضًا بطلان ما التمس إحصاءه من عدد فوائت كتب اللغة وغيرها، مع خلل كبير في طريقته في إحصائها لا نحتاج إلىٰ تفصيله لأنه إذا سقط الأصل سقط معه الفرع.

وإذا كان الأمر كذلك كان ما ذكرته من الإحصاء سليمًا من النقض، فيصبح عدد الفائت الظنّي نحو (٥٠٠) كلمة بإحصائه هو لـ«المفضليات». وهذا أقلّ من ما قدرته سابقًا، وهو (١٠٠٠) كلمة، أي أن الصاعدي لم يزد بعد جميع كلامه المسهب هذا علىٰ أن قلّل من قدر الفوائت فأثخن رأيه وهنًا وضعفًا!

ثم ذكرتُ في ردّي أن (هذا الـ (١٠٠٠) [الذي صار الآن (٥٠٠)!] إنما هو قدر الفائت الذي كان معروفًا عند عرب ذلك العصر من ما لم يُذكر في معجم ولا في شعر ولا غيره) و(وأنا أقدِّر أن تكون نسبة الفائت الذي استطاع أن ينجو من الحدَثان هي العشر، فتكون النسبة (٠.٠٥٪) [صارت الآن أقلّ من (٠.٠٣٪)]. وإذن يكون عدد الألفاظ الفائتة الناجية من الدروس والنسيان إلىٰ عصرنا هذا (١٠٠) لفظ علىٰ الأكثر [صارت الآن (٥٠) لفظًا]. ودليل ذلك أن ما لا يزال يستعمله الناس في عصرنا من ألفاظ المعاجم لا يبلغ

العشر، فإذا لم يُحفظ منها إلا العشر فكذلك ينبغي أن يكون مقدار ما حُفِظ من الفائت لأنه جزء منها)[1]. فاستدللت لهذه الدعوىٰ بأن ما لا يزال يستعمله الناس في عصرنا من ألفاظ المعاجم لا يبلغ العشر، والفائت جزء منها.

والطريقة الصحيحة لنقض هذه الدعوىٰ هي أن يأخذ معجمًا كاملًا يمثّل ألفاظ العرب بأنواعها غريبِها ومأنوسِها، أو يأخذَ نماذج عشوائية كافية من المعجم، فيها من كل أنواع الألفاظ من أسماء أعيان وأسماء أجناس وجموع وأفعال وغيرها فيعرضها علىٰ من شاء من العامة فيُثبت أنهم لا يزالون يستعملون ثلث ألفاظ المعاجم أو نصفها أو أكثر فينقض بذلك دعواي في أن المستعمل منها لا يبلغ (١٠٪).

ولكن الصاعدي لم يفعل ذلك لأنه عالم أنه لن يسلِمه إلىٰ النتيجة التي يحبّ، بل راغ إلىٰ تجربة انتخاب خمسة نصوص من النثر والشعر ثم عرضها علىٰ عدد من الأعراب المسنّين، وأعانه عليها قوم آخرون، وانتهىٰ من ذلك إلىٰ أن المستعمل من ألفاظ المعاجم نحو (٨٦٪)[2]. وهذا قول يكفيك من ردِّه ذكرُه. ولو قلت لأحد من الناس عالمًا كان أو جاهلًا: إن العامّة اليوم لا يزالون يستعملون في كلامهم العاميّ (٨٦٪) علىٰ الأقلّ من جميع الألفاظ المذكورة في «لسان العرب» أو «تاج العروس» لسخر منك!

---

(١) «النقد ١٥».

(٢) «تدليس المنتقد ٧٩- ٨٩».

فإذا كان الأمر كذلك فكيف انتهىٰ الصاعدي إلىٰ هذه النتيجة الخاطئة؟

الذي أدّاه إلىٰ ذلك أنه أقام تجربته علىٰ دعوىٰ أخرىٰ غيرِ الدعوىٰ التي ادعيتُها، وذلك أني ادّعيت أن ما لا يزال العامة يستعملونه اليوم من ألفاظ المعاجم لا يبلغ العشر. والصاعدي حرَفَ الدعوىٰ إلىٰ ما لا يزال العامة يعرفونه من كلام العرب مفرَدًا أو بسياقه، وسواء كانوا يستعملونه أو لم يكونوا يستعملونه، وذلك من خلال نصوص معيّنة انتخبها هو وتخيّرها علىٰ وفق هواه.

فأول ما يُردّ به علىٰ ذلك هو أن فرقًا بين ما لا يزال الناس يستعملونه في كلامهم وبين ما يعرفونه (حين سمعوه وتدبّروا ألفاظه)[1] كما قال. وتأمّل في قوله: (تدبروا ألفاظه)، فهو يبيّنُ أن بعض ما عرفوه لم يكونوا يستعملونه، ولكنهم فهموا معناه من خلال السياق، وذلك أن الأعرابي لا يحتاج إلىٰ أن يتدبّر لفظًا من الألفاظ التي يستعملها في كلامه حتىٰ يعرفه. ويجوز أيضًا أن يكونوا عرفوا بعض ذلك من استماعهم لبعض الكلام الفصيح في خُطبة جمعة أو إذاعة أو نحوها.

وأمر ثانٍ، وهو أنه عرض عليهم نصوصًا معينة انتخبها هو عن توخٍّ منه وتخيّر، قال: (وراعيت فيها الاتصال بحياة الناس ومآربهم المختلفة)[2]، ونكّب

(١) «تدليس المنتقد ٨٨».

(٢) «تدليس المنتقد ٧٩».

فيها عن الحوشي والغريب والمهجور النادر البعيد عن حياتهم وعن المبتذل المرذول كما يقول. وهذا الأمر وحده ناقض للإحصاء من أسِّه لأنه لا يصحّ للمحصي أن يختار نصوصًا يراعي فيها خصالًا يشاؤها ثم يعُمّ بنتيجتها الدعوىٰ كلها، فهذه النصوص المختارة إنما تدلّ علىٰ نسبة ما لا يزال العامة (يفهمونه) من ألفاظ اللغة التي راعىٰ فيها هذا الأمر، ولا تدلّ علىٰ نسبة ما لا يزال العامة (يستعملونه) من جميع ألفاظ المعاجم باختلاف أنواعها وتعدّد مجالاتها. ولا سبيل لنقض دعواي إلا بما قدّمت بيانه، وهو أن يعرض عليهم معجمًا كاملًا من أوله إلىٰ آخره، أو يختار اختيارًا (عشوائيًّا غير متحيّز) من جذور متفرّقة شاملة لأنواع ألفاظِ معجم واسع كـ«اللسان» و«التاج». وإذن تبقىٰ النسبة التي ذكرت، وهي (١٠٪) سليمة من النقض. وعلىٰ ذلك لا يبقىٰ من الـ(٥٠٠) كلمة التي هي تقدير الفائت الظني بحسب إحصاء الصاعدي لـ«لمفضليات» إلا (٥٠) كلمة.

وقد ذكرت في ردّي أن من المحتمل أن يكون (٥٠٪) منها علىٰ الأقلّ قد ناله التحريف، وذلك من غير حساب التحريف المطرد للحروف ولا اطّراح الإعراب. وانتهيت إلىٰ هذه النسبة من سماعي لكلام أحد الأعراب[1]. والمراد بالتحريف المطّرد إبدال بعض الحروف أصواتًا أخرىٰ كنطق القاف كافًا مجهورة والضاد ظاءًا ونحو ذلك، ولكن الصاعدي نقضَ هذه التجربة بتجربة أخرىٰ

(١) «النقد ١٦».

أقامها على بعض القصائد الشعبية انتهى فيها إلى أن النسبة الصحيحة للألفاظ المعجمية الفصيحة غير المحرفة هي (٨٨٪)[1].

وسبب اختلاف النسبة بين التجربتين هو أن الصاعدي أغفل إحصاء الضمائر وحروف المعاني والأسماء الموصولة وغيرها من الأدوات كما نصّ هو على ذلك. واحتجّ لذلك بأمرين، أحدهما أنها ليست من أهدافه في الفوائت، والآخر أن التحريف فيها ظاهر. وليس ذلك بحجة، وذلك أن المراد من هذه التجربة ليس هو هذه الألفاظ بأعينها، وإنما المراد الاستدلال بها على المقدار الذي يمكن أن يصيب الألفاظ من اللحن، فنحن إنما نعتبر المجهول بالمعلوم ونستدلّ على الغائب بالشاهد، فجميع ما أسقطه ينبغي أن يُعتدّ به. وقد فاته أيضًا إحصاء عدد من الألفاظ المحرَّفة مثل (دُعاهم) إذ الأصل (دعاء). وليس هذا بضرورة، بل هو كلامهم في السعة أيضًا. وكذلك (هَجْ) و(تصفَى) و(المراجل) و(المشاحي) و(شفت) وغيرها. على أني أحصيت في تجربتي جميع اللحون الحركية، وذلك كنطقهم: (اللَّيالي) بكسر اللام (اللِّيالي) ونطقهم (يُصلّون) بكسر الياء (يِصلّون)، ولم يحص الصاعدي شيئًا من ذلك. وأراني أميلُ الآن إلى أن ينوب عن الألفاظ التي وقع فيها لحون حرَكيةٌ قانونها واحد لفظ واحد لأنها وإن كثرت أفرادها فهي واحدةٌ في حقيقتها لأنها كليّة لا جزئية. وعلى ذلك ينبغي أيضًا أن تُحصى جميع التغييرات الصوتية والإعرابية،

(١) «تدليس المنتقد ٨٩- ١٠٢».

ويُكتفىٰ من حساب النوع الواحد من التغيير بلفظ واحد. وقد أجريت إحصاءًا آخر بهذه الضوابط علىٰ نموذج من القصائد التي عرضها الصاعدي فوجدت الصحيح منها (٦٠٪) تقريبًا. ولنجعله (٧٠٪)، فالأمر قريب.

وإذن لا يبقىٰ لنا من هذه الـ(٥٠) لفظًا إلا (٣٥) لفظًا هي مجموع الفائت الظنّي السالم من التحريف الذي يجوّز الاحتمال وقوعه في كلام العامّة اليوم. وهذا العدد أقلّ من ما قدّرته سابقًا، وهو (٥٠).

❁ ❁ ❁

ب- طريقة استخراج هذه الفوائت:

هذه الفوائت التي قدّرناها بـ(٣٥) لفظًا إنْ وقَعت في كلام العامة اليوم فإنها ستكون مبهمة غير معروفة. وقد كنت قدّرت عدد الألفاظ العامية غير المدوّنة في المعاجم بـ(٣٠٠٠) لفظ[1]. وإنما مِلت إلى تقليل العدد مع أنه قد يكون أكثر من ذلك ليكون هذا أحظّ للخصم وأقطع للشغْب، ومع ذلك فقد اعترض الصاعدي على هذا العدد وذكر أنه أحصى منها في سبع سنوات (٤٠٠٠) لفظ، وأنها قد تبلغ بعد سبع سنوات (٨٠٠٠) لفظ[2]. وهذا أمر عُجاب لأنه لم يفطن إلى أن رفعه للعدد سيُقلِّل من عدّة الفوائت ويُضعف احتمالها لأنا إذا قلنا: إنها (٨٠٠٠) لفظ. وقد علمنا أن في هذه الـ(٨٠٠٠) (٣٥) لفظًا فائتًا شائعًا فإن احتمال أن يكون كلّ لفظ من هذه الألفاظ الـ(٨٠٠٠) أحدَ الفوائت الـ(٣٥) هو (٠.٤٪) أي أقلّ من نصف (١٪)! وقد كانت بتقديري (١.٦٪)، فقد كان تقديري لعدد الألفاظ العامية أبرَّ له وأكثر إنصافًا!

غير أنه يذكر أن عنده معايير ثلاثة قادرة على أن تخرج هذه الفوائت من ركام الألفاظ العامية بحيث تكون نسبة احتمالها للفوات هي غالب الظنّ، أي أكثر من (٩٠٪). وقد نقضت هذه المعايير في ردّي السابق وبينت عجزها عن

---

(١) «النقد ١٧».

(٢) «تدليس المنتقد ١٢٨».

ذلك، ولكنه عاد فحاول الدفاع عنها مرة أخرىٰ. وسأجمل القول في تفنيد اعتراضه فأقول:

أما المعيار الجغرافي فقد بيّنَ أن علة كونه معيارًا يُعرف به الفائت من المولّد هي أنه إذا كان خاصًّا غيرَ فاشٍ فإن هذه قرينة توليده المتأخّر لأنه لو كان فائتًا لأمكنه أن يشيع في القبائل والبلدان في هذه المدة الطويلة[1]. وهذه العلة واهية جدًّا لأنه يجوز أن يظلّ اللفظ خاصًّا محصورًا في بعض القبائل أو الأقاليم وهو فائت قديم، فلا يجاوزهم إلىٰ غيرهم كما نرىٰ اليومَ في كثير من الألفاظ العامية غير الشائعة مع أنها فصيحة مذكورة في المعاجم. ويجوز أيضًا أن يكون اللفظ الشائع مولَّدًا غير فائت لأن مدّة ألف سنة طويلة جدًّا، فـ(يجوز أن تكون قبيلة ما في القرن السابع الهجري مثلًا قد اخترعت لفظًا لم يُستعمل من قبل أو حرّفت لفظًا عربيًّا قديمًا في بنيته أو معناه أو استعارت لفظًا أعجميًّا من بعض جيرانها من الأعاجم، فلم يزل هذا اللفظ ينمي ويغِلُ في القبائل في مدّة أربع مئة سنة أو خمس مئة حتىٰ صار شائعًا في القبائل ومشتهَرًا في البلدان. ولا تنس أن بيننا وبين عصر الاحتجاج أكثر من ألف سنة، فقريبٌ أن يولَّد اللفظ في هذه الحقبة التي بدأ فيها فساد اللغة ثم يفشو حتىٰ يكون مستعملًا في كلّ صُقع وجاريًا علىٰ كل لسان)[2]. فهذا المعيار كما ترىٰ يَضيم الألفاظ الخاصة غير

---

(١) «تدليس المنتقد ١٢٩- ١٣٢».

(٢) «النقد ٢٠».

الشائعة ويُخرجها بلا بينةٍ، ويدخل كثيرًا جدًّا من الألفاظ غير الفائتة من مولَّد وملحون وغير ذلك من ما ارتُجِل أو حُرِّف خلال ألف سنة. ولم يُجب الصاعدي عن هذا الإشكال بما يرفعه.

وأما المعيار الدلالي فغَنَاؤه قليل لأنه لا يعدو أن يُخرج من كلام العامة الألفاظ التي لا تناسب معانيها حياة العرب القُدامىٰ. وهي ألفاظ قليلة جدًّا. ولا عملَ له في أكثر الألفاظ العامية. ولم يتكلّم الصاعدي عليه، وإنما اعترض علىٰ تقدير عدد ما يُخرجه هذا المعيار وحسبُ[1].

وأما المعيار اللفظي فقد كنت ذكرتُ أنه لا يستطيع أن يُخرج إلا (بعض المحرّف من المدوَّن أو الفائتِ الفصيح وبعضَ الألفاظ العامية المرتجلة، ولا يخرج الباقي، وهو الجمهور الأعظم)[2]. والباقي أنواع أربعة، وهي بعض الألفاظ المولّدة المرتجَلة، وبعض الأعجمي المستبهم الأصل، وبعض الفصيح الملحون لحنًا مسالمًا للقياس، والمتطوِّر الدلالة.

وقد أقرّ الصاعدي بأنه لا يستطيع أن يُخرج جميع المولَّد فذكر أن المولَّد (أحد وجهي الاحتمال) وأنه (ليس ثمة ما يُقطَع به لأحدهما)[3].

وأما ما أصله فصيح فحُرِّفَ ولُحن فيه فقد أجاب عنه الصاعدي بأنه إن كان من الأنواع الكثيرة الدور في الكلام كالضمائر وأسماء الإشارة والأسماء

(١) «تدليس المنتقد ١٢٨- ١٢٩».

(٢) «النقد ١٧».

(٣) «تدليس المنتقد ١١٧».

الموصولة وحروف الجرّ فإنه يخرج بهذا المعيار لأن هذه الأنواع متكّررة في النصوص، فهو يطمئن إلىٰ حصر النحويين لها. وإن كان من غير هذه الأنواع فإن كان وقع فيه إبدال أو قلب مكاني من لفظ فصيح مدوَّن قضىٰ له بالفوات الظنّي لأن هذا من مألوف الكلام، وهو كثير في عصر الاحتجاج. وإن كان وقع فيه تغيير علىٰ غير هذا الوجه كالحذف في (نَبي) خرجَ لأن أصله معلوم، وهو (نبغي)، والحكم للأصل.

ولم يجب عن الأعجمي المجهول الأصل ولا عن المتطوِّر الدلالة ويذكرْ وجه إخراج هذا المعيار لهما.

هذا تِبيان رأيه في هذا المعيار. وقد حاولت تلخيصه وترتيبه كما ترىٰ[1]. وأرجو أن أكون فهمته كما أراده. وهو معيار بيِّن الفساد لأنه ليس بجامع ولا مانع.

فأما كونه ليس بجامع فلأنه يُخرج الأنواع الكثيرة الدور كالضمائر وأسماء الإشارة مع أنها أحقّ أن تدخل فيه لأن هذه الأنواع لكثرة استعمالها تكثر لغاتها. وما كثرت لغاته كان أدنَىٰ أن يقع فيه فوات لصعوبة حصرها جميعًا. ومثال ذلك كلمة (الذي)، فقد حكوا فيها ستّ لغات أو أكثر، فما يدريك لعلّ قول العامّة: (اللّي) لغة سابعة فائتة كانت في ذلك الزمان لغة لفخذ من قبيلة نائية في عمان أو اليمن ثم ذاعت بعد ذلك وفشَتْ كما يقضي بذلك منطقه. فبأي

---

(١) «تدليس المنتقد ١١٦- ١٢٧، ١٣٣- ١٤١».

وجهٍ يُخرجها هذا المعيار وأمثالَها؟

ويُخرج هذا المعيار أيضًا من غير هذه الأنواع ما وقع فيه نحوُ ما وقع في (نبي) من الحذف، إذ أصلها (نبغي). وهذا منقود لأنه يجوز أن تكون هذه لغة قديمة لم تدوَّن، والعرب من ما يحذفون ما يكثر استعماله. ومعرفتنا بأصلها (نبغي) لا يقتضي ردَّها لأنها قد تكون لغة أخرىٰ فيها كما قالوا في (لم أبالِ): (لم أبَلْ)، وفي (لم أكنْ): (لم أكُ) ونحو ذلك.

وأما كونه ليس بمانع فإنه يُدخل ما وقع فيه إبدال أو قلب مكاني. ومعلوم أن ما كان كذلك فإنه يجوز أن يكون فائتًا ويجوز أن يكون لحنًا حادثًا، ولا وجه للحكم بالفوات الظنّي علىٰ هذا الضرب لأنه لا دليل علىٰ ترجيح هذا الاحتمال، بل الدليل يوجب ضعفه كما سيأتي في ما بعد. والقلب والإبدال وإن كانا كثيرين في عصر الاحتجاج فاللحن فيهما كثير أيضًا في العصور التي أعقبت عصر الاحتجاج. ونحن نجد العلماء قد نبهوا علىٰ كثير من لحون العامة في ذلك.

ويُدخل هذا المعيار أيضًا كثيرًا من المولّد المرتجل، وذلك أن عامة هذا الضرب علىٰ قياس العربية في أصواته وأبنيته. ومثال ذلك لفظ (هوجسَ) العامي الذي أدخله الصاعدي في الفوائت الظنية[1]، فإنه يجوز أن يكون مولَّدًا من قِبَل العامة بعد عصر الاحتجاج. ولا شيء يقتضي ترجيح الفوات. وأشباه

(١) «فوائت المعاجم ٢/ ٨١٣».

هذا كثير جدًّا.

ويُدخل هذا المعيار أيضًا اللفظ الفصيح المحرَّف بتطوّر الدلالة. ومثاله (حَبَّه) بمعنىٰ (قبَّله)، فإنه كما يحتمل الفوات فهو يحتمل أن يكون تطوُّرًا دلاليًّا متأخّرًا لـ(حبّه) بمعنىٰ (ودَّه) لأن التقبيل من علامات المحبّة. ومع ذلك فقد سلكه الصاعدي في الفوائت الظنية[1].

ويُدخل هذا المعيار أيضًا الأعجمي المعرَّب بعد عصر الاحتجاج تعريبًا يوهم أنه عربيّ الأرومة. ومن أمثلة ذلك قديمًا (الأشائب) و(البازي) و(الشهر) وغيرها، فمن رآها أعجميّة ذكر لها أصلًا في الأعجمية. ومن رآها عربية لم يعوِزه ردُّها إلىٰ بعض معاني جذرها في العربية. فليس شيء إذن يمنع من أن يكون بعض كلام العامة الذي لا يوجد في المعاجم من هذا الضرب.

فهذه المعايير الثلاثة كما رأيت لا يصلح الاحتكام إليها ولا التعويل عليها فُرادىٰ ولا مقترنةً، فهي تُخرج بعض الفوائت الظنية وتُدخل كثيرًا من ما ليس من الفوائت الظنية، فلا يُمكن بذلك الفَصل بين النوعين لأن كلّ ما انطبقت عليه هذه المعايير يحتمل أن يكون فائتًا ويحتمل أن لا يكون فائتًا، وكلّ ما لم تنطبق عليه هذه المعايير يحتمل أن لا يكون فائتًا ويحتمل أن يكون فائتًا أيضًا.

(١) «فوائت المعاجم ٢/ ٦٦٩».

ج- **نسبة احتمال الفوات بعد تطبيق المعايير:**

إذا تغاضينا عن النظر في ما لا تنطبق عليه هذه المعايير الثلاثة واطّرحناه مع احتمال أن يكون فائتًا فإن جميع ما تنطبق عليه هذه المعايير يحتمل الفوات وعدمَه كما فصّلنا آنفًا، فما نسبة احتمال الفوات؟ وما نسبة احتمال عدم الفوات؟

لنا في ذلك طريقتان، طريقةٌ مبنيّةٌ على ما قدّمناه من الإحصاءات ومن تقدير عدد الفوائت الظنية من خلال الفوائت القطعية في دواوين الشعر. وهذه الطريقة هي التي نراها أصحّ وأصوب.

وطريقة أخرى نتنزَّل فيها غاية التنزُّل فنلغي جميع ما تجشمناه من الإحصاء ونقول بقول الصاعدي عن الفائت الظني: إنه (لا يُعرف تقديره على وجه الدقة)[1].

فأما الطريقة الأولى فإنا إذا طبقنا هذه المعايير الثلاثة على ألفاظ العامة التي لا تُعرف في معجم ولا كتاب فلا بدّ أن نعرف أولًا تقدير عدد ألفاظ العامة. وقد قدّرتها في ردّي بـ(٣٠٠٠) كلمة، وقدّرت الفائت الظني كما أدَّتنا إليه الإحصاءات بـ(٥٠) كلمة، فإذا أخرجت المعايير بعد تطبيقها على هذه الـ(٣٠٠٠) كلمة (١٠٠٠) كلمة - وهي لا تكاد تُخرج أكثر من ذلك - فقد يكون في هذه الـ(١٠٠٠) كلماتٌ فائتة اهتضمتها هذه المعايير كالفصيح القليل

---

(١) «فوائت المعاجم ١/ ٨٤».

الشيوع والأنواع الكثيرة الدور ونحوها، ويبقىٰ بعد إذٍ (٢٠٠٠) كلمة موافقة لهذه المعايير. وقد بينا آنفًا أن ما يوافق هذه المعايير ليس هو الفائت فحسب، بل هو صنفان، فصنف منه هو الفائت، وصنف آخر يضمّ أشتاتًا مختلفة، وهي بعض الألفاظ المولّدة المرتجَلة، وبعض الأعجمي المستبهم الأصل، وبعض الفصيح الملحون لحنًا مسالمًا للقياس، والمتطوِّر الدلالة. وليس شيء يستطيع أن يعزِل الصنفين أحدَهما من الآخر. فإذا أخذنا بنظرية الاحتمالات كان كلّ لفظ من هذه الألفاظ محتملًا أن يكون فائتًا بنسبة (٢.٥٪) ومحتملًا أن يكون غير فائت بنسبة (٩٧.٥٪).

ولكن الصاعدي اعترض علىٰ بعض الإحصاءات المتعلقة بالفائت الظني كما بيّنّا. وقد أفضىٰ بنا هذا إلىٰ أن أصبح عدد الفائت (٣٥) لفظًا. واعترض أيضًا علىٰ عدد ألفاظ العامة غير المدوَّنة في المعاجم فذكر أنه جمع منها (٤٠٠٠) لفظ وأنها قد تصل بعد سنوات إلىٰ (٨٠٠٠) لفظ، فإذا قلنا: إنها (٨٠٠٠) كما يحبّ، وقدَّرنا أن ما يخرج منها بعد تطبيق هذه المعايير (١٠٠٠) لفظ كما قدّرنا سابقًا بقي (٧٠٠٠) لفظ، فيكون كلّ لفظ من هذه الـ(٧٠٠٠) محتملًا أن يكون فائتًا بنسبة (٠.٥٪) أي نصف (١٪)، ومحتملًا أن يكون غير فائت بنسبة (٩٩.٥٪). وهذا أقلّ من تقديري السابق.

وإذا تنزّلنا أكثر من هذا فجعلنا هذه المعايير قادرة علىٰ أن تخرج من هذه الـ(٨٠٠٠) (٧٠٠٠) لفظ فإنه سيبقىٰ فيها (١٠٠٠) لفظ، فتكون نسبة احتمال أن يكون كلّ لفظ منها فائتًا هي (٣.٥٪)، ونسبة احتمال أن يكون غير فائت

هي (٩٦.٥٪)! فقد رأيت أنّنا كيفما قلبنا الاحتمالات فستظلّ نسبة الفوات ضئيلة جدًّا.

وأما الطريقة الثانية فهي أن نلغي جميع ما ذكرناه من التقدير ونأخذ بقوله في الحكم بجهالة مقدار الفائت الظنّي، فإنا إذا طبقنا المعايير الثلاثة حين إذٍ علىٰ ألفاظ العامة غير المدوّنة فسنقضي أولًا بأن يكون جميع ما تنطبق عليه فائتًا بنسبة (٧٠٪) لأنا عرفنا بتجربة سابقة أن نسبة سلامة كلام العامة من اللحن قد تصل في أقصىٰ تقدير إلىٰ هذه النسبة، ولكن هذه الـ(٧٠٪) ليست خالصة لاحتمال الفوائت لأنها إن كانت قد أحصت احتمال اللحن فلم تحص احتمال التوليد، فسيكون فيها إذن ما هو فائت وما هو مولّد مرتجَل وشبهُه. ولأنا لا نعلم عدد هذا ولا عدد ذاك فنقسمها بالسويّة بينهما فتكون نسبة احتمال الفوات (٣٥٪) ونسبة احتمال التوليد (٣٥٪) كما أن نسبة احتمال اللحن (٣٠٪). فإذا علمنا أن باب التوليد كان مباحًا للعامَّة غير محظور طوال ألف سنة وأنه لم يتجشّم أحد من العلماء تتبّعه وتدوينه، وعلمنا أن الفائت جزء من الفصيح وأن العلماء كانوا حُرَصاء علىٰ جمعه واستقرائه وتدوينه في كتبهم وأن عامته مذكور في القرآن أو الحديث أو الأمثال أو الشعر أو غيره وأخذنا باعتراف الصاعدي حين ذكر أن العلماء دوّنوا جمهور لغة العرب وجَمّها[1]، [أي معظَمها]، أيًّا كان عدده فسيَضعف جانب الفوات وينخفض احتماله ويقوَىٰ

(١) «فوائت المعاجم ١/ ٨، ٦٩».

جانب التوليد ويرتفع احتماله، فإذا جعلنا احتمال التوليد ضِعْف احتمال الفوات - وهذا أقلُّ تقدير - كان كل لفظ من ألفاظ العامة غير المدوّنة في المعاجم بعد تطبيق المعايير فائتًا بنسبة (٢٣٪). وهذا كما ذكرتُ على أقصى درجات التنزُّل معه. فأما التقدير الأدقّ فهو لا يصل إلى (٤٪) كما بينت آنفًا.

وقد ذكر الصاعدي أن غلبة الظن تتحقق بحساب نسبة الألفاظ الفصيحة في كلام العامة اليوم. وقد كان قدّرها بـ(٨٨٪) وذكرنا أنها لا تتعدى (٧٠٪). واحتجّ لهذا بأن الأصل في ألفاظ الناس الفصاحة، وأن البقاء على الأصل الذي يسمّى استصحاب الحال حجّةٌ في اللغة[1]. واقتصاره على حساب هذه النسبة غلطٌ بيّن، فإن هذا قد يصِحّ لو ثبت لنا شيئان، أحدهما أن نضمن أن العامة لم يولِّدوا كلمة قطّ في مدّة ألف سنة. والآخر أن يكون العلماء لم يتوفّروا على جمع اللغة وتقصيها وينفقوا في هذا غاية جهدهم وطاقتهم. فأما والعامّة لم يعطونا عهدًا وثيقًا بأنهم لم يولّدوا شيئًا من الألفاظ. وأما والعلماء قد دوّنوا جميع ما سمعوه وعرفوه من ألفاظ اللغة فالأصل أن كلام العرب القديم الفصيح مدوَّن، فما فات منه فهو خلاف الأصل، وليس العكس. وعلى ذلك تكون النسبة على التسليم بهذه الطريقة (٢٣٪).

وقد اعترض الصاعدي على إغفالي لذكر المعايير الأربعة المرجحة المساعدة وذكرَ أن ذلك (عمل غير صالح في الأخلاق وفي موازين العلم وأدبياته) وأنني

(١) «تدليس المنتقد ١٤٤، ١٤٥».

أخفيتها ودلست وأوهمت وخالفتُ مبادئ البحث العلمي ونافيت الأدبيات والأخلاقيات وأن هذا لا يُستغرَب مني وأنه عادتي[1]. وهذا من البغي بغير الحقّ، وذلك أني لا أحتاج أن أذكرها لأنه يرىٰ أن الثلاثة التي ذكرتُها كافية لتحقيق الفوات الظني متىٰ انطبقت علىٰ كلمة. وهذه الأربعة إنما تزيد الاحتمال عنده قوة ظنٍّ بعد أن يكون قد استحقّ بلوغ درجة الظنية بالمعايير الثلاثة، فتخلّفها عن كلمة من الكلم لا يُسقط أصل الظنّ ولا ينحّي الكلمة من احتمال الفوات الظني عنده. وأنا إنما أخالفه في ثبوت أصل الظنّ. ولا يعنيني رأيه في تفاوت الظنّ لأن هذا لا يؤثّر في اسمها ولا في ما ينبني عليها من أحكام.

❁ ❁ ❁

(١) «تدليس المنتقد ١٠٥، ١١٦».

د- تسمية احتمال الفوات بعد بيان النسبة:

هذه النقطة هي صميم القضية ومثابتها ومحلّ الحسم منها، ولكن الصاعدي اضطرب فيها وتحيّر. وذلك أني بينت أن نسبة احتمال الفوات التي انتهينا إليها بالإحصاء تبلغ (٢.٥٪)، وهذا لا يبلغ الظنّ فضلًا عن غلبة الظنّ التي يدّعيها في الفوائت الظنية. ولا جرم أنه قد عرف ذلك وعلم أن جميع اعتراضاته على الإحصاءات التي ذكرتُها، وجميع التجارب التي صنعها لن تسلمه إلى نسبة (٩٠٪) أو أزيدَ ليتحقق في هذه الفوائت غلبة الظنّ، فما كان منه إلا أن فعل أمرين:

الأول: أنه لم يستمر في الإحصاءات التي أخذ فيها ولم يبنِ بعضها على بعض إلى أن ينتهي إلى إثبات أن نسبة احتمال الفوات تبلغ (٩٠٪) أو أزيد، وأنها ليست (٢.٥٪)، وذلك ليتحقق فيها غلبةُ الظن ومقاربة اليقين التي نصّ عليها في كتابه.

الثاني: أنه أدخل الشكّ على معنى (الظنّ) كما فسَّرتُه، وهو رجحان أحد الاحتمالين على الآخر، فذكر أن للظنِّ معنًى آخر، وهو أن يكون بمعنى الشكّ مطلقًا. وزعم أني أخفيت هذا المعنى كعادته في استسهال إرسال التُّهَم.

ولعله لم يفطن إلى أنه باعتراضه هذا قد جعل مذهبه في الفوائت الظنية جُذاذًا (وتلك لعمري نُهية المتعجِّبِ). وذلك أنه إما أن يريد بالفوائت الظنية رجحان أحد الأمرين على الآخر، أي ما كانت نسبة احتماله فوق (٥٠٪). وإما أن يريد بها مطلَق التردّد بين أمرين سواءٌ تساويا أو رجح أحدهما على الآخر،

أي ما فوق الـ(٠٪) ودون الـ(١٠٠٪).

فإن قال بالأول – وهو نصّ ما ذكره في كتابه - فإنه يُعترض عليه من وجهين:

الأول: أنه لا معنىٰ لاستدراكه للمعنىٰ الثاني ولا معنىٰ أيضًا لاتهامي بإخفائه.

الثاني: أنه لم يستطع أن يقيم البيّنة علىٰ ذلك ونكَلَ عن المضي في الإحصاءات ثم ذكْرِ نتيجتها النهائية وبيان بلوغ نسبة الاحتمال إلىٰ (٩٠٪).

وإن قال بالثاني – وهو ظاهر اعتراضه هذا - فإنه يُردّ عليه من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه حكمَ علىٰ مذهبه هذا بالبطلان وكفانا مئونة تفنيده لأنه أثبتَ أنه يريد بالظنّ في مصطلح (الفوائت الظنّية) مطلَق التردّد، أي ما فوق الـ(٠٪) ودون الـ(١٠٠٪). والعلماء جميعًا لا يبنون علىٰ الظنّ ولا يعتدّون به إلا إذا كان راجحًا. فأما ما لم يتجاوز (٥٠٪) فإنه وإن سماه بعضهم ظنًّا فإنه لا يبني عليه حكمًا، فخلافهم في تسميته إنما هو خلاف لفظيّ.

الثاني: أنه ناقض كلامه السابق حين ذكر أنه (حين تقول: إن هذه الكلمة من الفوائت الظنية. يعني هذا القول غلبة الظنّ بأنها من الفوائت) وأن (اجتماع هذه المعايير الثلاثة في كلمة أو دلالة لهجية حريّ أن يقرّبها من درجة اليقين

حين يُحكم بأنها من الفوائت)[1]، فهذا النصّ يدلّ علىٰ أنه يرىٰ أن الفوائت الظنيّة قد تحققت فيها غلبة الظنّ وقاربت اليقين وأن المعايير الثلاثة كافية في ذلك. وقد ذكرنا أن غلبة الظنّ ومقاربة اليقين لا توجب مجاوزة الـ(٥٠٪) وحسب، بل توجب مقاربة الـ(١٠٠٪).

الثالث: أنه ناقض إنكاره السابق للدكتور سليمان العيوني حين سمَّىٰ فوائته بـ(الفوائت الشكيّة) فجعل هذا إسقاطًا سلبيًّا وتشويهًا للمصطلح وتقبيحًا مع أنه نقل هنا عن النووي أن الشكّ والظنّ مترادفان! فإن كانا مترادفين فما باله كرِهَ تسميتها باسم (الفوائت الشكّية)؟[2] وإن كان لا يقِرّ بما ذكره النووي فلماذا يذكره كالمستدرك به ويشنّع عليّ في إخفائه؟

❁ ❁ ❁

---

(١) «فوائت المعاجم ١/ ٥٦».

(٢) في هذه التغريدة:

https://twitter.com/sa2626sa/status/1091732732223373313 .

۞ **الخاتمة:**

وإذن فنسبةُ احتمال أن تكون الألفاظ العامية التي لا تُعرف في معجم ولا توجد في كتاب قطُّ فائتًا فصيحًا غير مدوَّن تبلغ عند المقلِّل (٠.٠٥٪) أي أقلّ من (١٪) وتبلغ عند المكثِّر وعلىٰ التنزُّل الشديد (٢٣٪). وكلا النسبتين وهمٌ في اصطلاح العلماء لأن ما لم يبلغ (٥٠٪) فهو وهمٌ، فحقّ اسمها أن يكون (الفوائت الوهمية). ولا يجوز بناء الأحكام عليها لأن العلماء مجمعون علىٰ أنه لا يُعمل بالوهم، وإنما يُعمل بالظنِّ الراجح، فالتعلّق بهذه الدعوىٰ تعلّق بالخرافة وركون إلىٰ الأوهام وصدوف عن المنهج العلمي في البحث والاستدلال، مع ما في هذا من تفخيم أمر العامّية والتنبيهِ من ذكرها وإلحاق كثير من الألفاظ بكلام العرب القديم والادِّعاء عليهم بما لا تسنده حجة صحيحة ولا برهان أبلج، والجراءة علىٰ تفسير كلام الله تعالىٰ بألفاظ ظنينة، فلعلّ الدكتور عبد الرزاق الصاعدي يراجع مذهبه هذا وقد بيّنّا له اضطرابه واختلال معاييره ومخالفته لمنهج البحث العلميّ، فإن الرجوع إلىٰ الحقّ وإنصاف المخالف في الرأي خصلة من خصال أهل العلم وسمة من سمات ذوي الفضل.

❀ ❀ ❀

عقبه أم عقيبه؟ وكيف تُضبط؟[1]

س: ما الصواب (ذكرته عقبه) أم (عقيبه)؟ وكيف تُضبط؟

ج: الأفصح أن تقول: (ذكرته عُقْبَه) بضم العين وسكون القاف كما تقول العامة و(عُقُبَه) بضمتين و(بعقبه وفي عقبه وعلىٰ عقبه). ومعناها (بَعدَه). وأجاز اللحياني (عَقِبه) بفتح فكسر كما تقول الخاصة و(عَقْبه) بفتح فسكون.

ويجوز (عُقيبَه) بالتصغير للتقريب كما تقول: (بُعيدَه).

وأما (عَقِيبه) بفتح العين فلم نجد العرب تستعملها ظرفًا. وقد نصّ علىٰ نحو من ذلك الرازيُّ، وإنما هي (فَعيل) بمعنىٰ (مُفاعِل) أي معاقب، مثل (جليس) و(شريك). وهي كثيرة في كلام العلماء قديمًا. وهي جائزة علىٰ أن تكون حالًا أو تكون ظرف زمان علىٰ تقدير (ذكرته وقتًا عقيبًا له)، ذكر ذلك الفيوميّ ومثّل له بقولهم: (يفعل ذلك عَقيب الصلاة) أي وقتًا عقيبًا لوقت الصلاة، فحُذف (الوقت) ونابت عنه صفته. وله نظائر معروفة.

❁ ❁ ❁

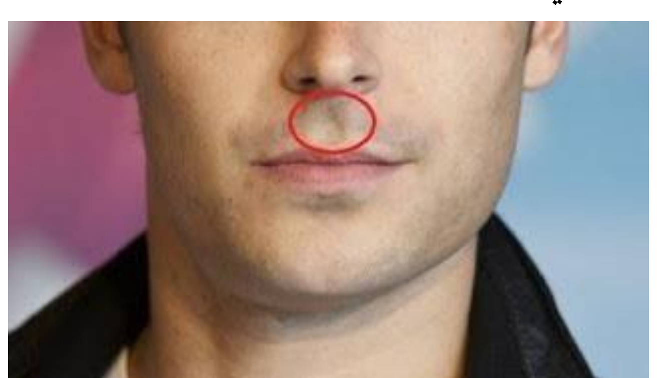
(١) نُشر في تويتر وفسبك في ٩/ ٣/ ١٤٤٠هـ.

مسائل متفرقة في البديل الفصيح من ألفاظ اللغة[1]

- يقال: (رجلٌ سَطحيّ) أي: ظاهري غير عميق، نسبةً إلى (السطح). وهو مولَّد. وقد وجدتّ ابن المقفع يستعمل في موضعه (الجافي).

- يقول الناس اليوم: (سأفعل هذا لاحقًا أو مستقبلًا أو في المستقبل). وهي مولّدات صحيحة. والعرب تقول في موضعها: (سأفعله من ذي قَبَلٍ، ومن ذي قِبَلٍ) و(في ما بعدُ). وهذه الأخيرة لا تزال مستعملة. ويقولون أيضًا: (فعلته مؤخَّرًا). وهي صحيحة. والعرب تقول: (فعلته أُخُرًا وبأَخَرةٍ وأخيرًا).

- تُسمىٰ الفرجة التي تحت طرف الأنف بينَ الشاربين (نَثْرة) و(لَعْقَطة).



- الجُند الذين يتقدّمون موكب الأمير يفسحون له الطريقَ يُسمّون (المُطرِّقة). وقد ورد ذكرُ هذا في «الأغاني».

(١) نُشر مفرَّقًا في تويتر وفسبك وآسك في أوقات مختلفة.



- لنا أن نسمّي المصاب بجنون العظمة (أبْلَخ)، قال أبو عَمر الشيباني: (الأبلخ: الفخور في نفسه كأنه مجنون من عظمته وكبريائه).

- (الرسالة الجماعية) أو (الرسالة العامّة) يصحّ أن نسميها (العَميمة) كما قالت الخنساء:

أبلغْ خُفافًا وعمرًا غير مقصرةٍ (عَميمةً): سوف يبدو كلُّ أسرارِ

أي أبلغهم برسالة عميمة أي عامة أو جماعية. واستغنت بالصفة عن الموصوف.

- يقول العرب في (السنوي): (الحوليّ). ومنه قول الحطيئة: (خير الشعر الحوليّ المحكّك) وحوليات زهير. و(العامِيّ) نسبةً إلى العام. وله شواهد. وأما (الشهري) و(اليومي) فلم يمرا بي. ولا أدري أستعملوهما أم لا، غير أنهما يجوزان قياسًا. ويجوز أيضًا أن يقال: (سنويّ).

- الخَزيز: العوسج الذي يُجعل على رءوس الحيطان ليمنع التسلّق [لسان العرب].

قلت: يصح تسمية الأسلاك الشائكة بهذا الاسم.



- القشرة التي تعلو الجُرح عند البُرء اسمها في لغة العرب (جُلْبة).



- أقترح تسمية (الشهادة الوهميّة) باسم (الشهادة المُبهرَجة)، قال الليلي: (الدرهم المُبهرَج: هو المضروب في غير دار الأمير. ولا يباع به).

- في سعة العربية مضطرَب عن أن تسمي التغريدات المسلسَلة باللفظ الأعجمي (ثريد). سمّها إن شئت (سَرْدًا) أو (سِلسلة) أو (نظَمًا) [بفتح الظاء، اسم لما يُنظم] أو (منظومة) أو (عِقدًا) أو (نسَقًا) أو (سِمطًا) [وهو الخيط الذي يكون فيه النظم] أو (نضَدًا) [وأصله ما نُضِد بعضه فوق بعض أي وُضِع] أو نحو ذلك.

- يمكن تسمية التخطيط الإستراتيجي بـ(التخطيط المستشرِف) أو (المُجلِّي)، من (جلّى الصقر ببصره) إذا نظر إلى صيده من بعيد لحدّة نظره.

- قول الناس اليوم: (بالكاد فعل كذا) يقاربه من كلام العرب لفظ

(بالتكاليف)، قال الحماسي:

وبالتكــاليفِ تــأتي بيــتَ جارتهــا تمــشي الهـوينىٰ ومـا تبـدو لهـا قـدمُ

- تُسمّىٰ الهدية التي يهديها الرجلُ إذا قدمَ من سفرٍ (العُرَاضة).

- اللفظ الفصيح المرادف لكلمة (التوتُّر) هو (الزَّمَع). وفي «اللسان»: (الزَّمَع رعدة تعتري الإنسان إذا همّ بأمر). واستعمله الجاحظ في «الحيوان».

- يُسمىٰ كَيّ الثياب قديمًا (الصِّقال). وفي «الأغاني»: (فإذا بشر بن مروان عليه غلالة رقيقة صفراء وملاءة تقوم قيامًا من شدة الصّقال).

- المكعبات التي تُشعَل بها النار ليس لها عند الناس اسم صالح، وإنما يسمونها (البِيض). وهو اسم عام. وأرىٰ تسميتها (ذُكىٰ)، جمع (ذُكوة) و(ذُكية). والذُّكوة والذُّكية في كلام العرب ما ألقيتَه في النار من حطَب أو بعَر ليزداد تلهّبها واشتعالها.



- الوسادة الصغيرة تسمىٰ في لغة العرب (حُسْبانة).



- يقال: وُثِئت يدُه، وأصابه وَثْءٌ، وهو أن يصيب العظمَ وصمٌ لا يبلغُ الكسرَ. قلتُ: وهو ما نسمِّيه في عاميتنا (شَعَر).

- العُقدة التي يسهل حَلّها تُسمّىٰ في كلام العرب (أنشوطة). والتي يصعب حَلّها تسمّىٰ (أُربة). و(العُقدة) تشمَل ذلك كلَّه.

[أنشوطة]



[أُرْبة]



- الذي يأكل كثيرًا ولا يسمَن تسمّيه العرب (المَهْلوس).

- من طريف الأساليب قول سيبويه: (وليس في الدنيا اسم صفته كذا) وفي معناه قول الجاحظ كثيرًا: (وليس في الأرض) مكانَ قولنا: (لا يوجد اسم صفته كذا).

- تُسمّىٰ هذه في كلام العرب (مِقبَضًا) و(مَقبِضًا) و(مِقبَضة) و(مَقبِضة) و(عُروة) و(أُذُنًا).



- لم تدَعِ العرب أن تضع اسمًا لبيض النّمل، وهو أدقّ الأشياء وأحقرها،

فسمّته (المازِن)!



بل إنهم لم يُغفلوا ما هو أغمض من ذلك وأقلّ. وذلك تسميتهم الشوك الذي في ساقي الجرادة (التأشير)!



أصول بعض الألفاظ والأساليب والمعاني العامية والعصرية[1]

- هذا نصّ نفيس نادر لقطرب (ت بعد ٢١٠هـ) في نسبة لغة حذف ياء المتكلم بعد نون الوقاية إلى من يتكلم بها من العرب، قال [بتصرف]: (وبعض طيئ يقول: ضربَنِ زيد. فيقف بغير ياء ويصلها بحذفها أيضًا ويدع النون ساكنة مثل قوله: (فيقول ربي أكرمن). وقد حكاها يونس لنا عن أعرب الناس من بني سليم).

- تسمية العامّة النارَ بـ(الضوّ) فصيحة، منها قول الحماسيّ:

وإني لأدعو الضيف بالضوء بعد ما كسا الأرضَ نضاحُ الجليد وجامدُه

أراد بالضوء النارَ، من باب إطلاق العام على الخاصّ. ويجوز قياسًا تخفيف همزتها بالحذف والنقل (ضَوٌ)، وبالإبدال والإدغام (ضَوّ) كما تقول العامة.

- أسلوب (على ضوء) كقولك: (امشِ على ضوء هذه الإرشادات) أسلوب فصيح قديم، منه قول الحطيئة:

نمشي على ضوء أحساب أضأنَ لنا كما أضاءت نجوم الليل للساري

- استعمال (بعُنفٍ) في نحو قولك: (ضربته بعُنف) ليس استعمالًا معاصرًا، بل هو قديم، منه قول بشار بن برد:

---

(١) نُشر مفرقًا في تويتر وفسبك في أوقات مختلفة.

نفِســـــتهم عـــــليّ أمُّ المنايــــا (فأنــــامتهمُ بعُنــــفٍ) فنـــاموا

- قول بعض العامة: (مرحبًا ألف) معروف في قديم الدهر، منه قول وضاح اليمن (ت٩٠هج):

طـــرق الخيـــال، فمرحبًـــا أَلْفـــا بالشـــاغفات قلوبنـــا شـــغْفا

وقول الآخر:

طــــرق الخيـــــال، فمرحبًـــا أَلْفًـــــا برؤيــــــة زينبـــــا

- قول الناس: (لكلّ بارز أعداءٌ) في معنى قول الشاعر القديم:

عـــادَوا مروءتنـــا، فضُـــلِّلَ ســعيُهم ولكــــلّ بيــــت مــــروءة أعـــداءُ

- قول العامة: (طرّار ويتشرّط) يقاربه مثَلٌ عباسيّ قديم ورد استعماله في «الأغاني» وغيره، وهو قولهم: (طُفيليّ ويقترح).

- قول العامة: (هذا كلام ما ينقال) صحيح مسموع. وهو مطاوع (قلته).

- قول العامة: (الحمدِ لِله) بكسر الدال واللام صحيح فصيح. وهي قراءة الحسن البصري وغيره، وذلك أنه لما كثر استعمال هاتين الكلمتين مقترنتين عُدّتا كالكلمة الواحدة فاستُثقل فيها توالي الضمة والكسرة اللتين هما أثقل الحركات فأتبعوا الأول الثاني.

- قول الشاعر العامّي:

يـــا ليتنـــا مــــن حجّنـــا ســـالمينا كان الـذنوب الـلي علينـا خفيفـات

قد سبقه إليه الأحوص في قوله:

تعـــرّضُ ســـلماك لمـــا حَرمـــتَ ضـــلّ ضـــلالكَ مـــن محـــرِمِ

تريـــد بـــه الـــبرّ، يـــا ليتـــه كفافًـــا مـــن الـــبرّ والمـــأثمِ

ونظيره قول الآخر:

وخرجـــتُ أبغـــي الأجـــر محتســـبًا فرجعـــت موفـــورًا مـــن الـــوزرِ

- س: تقول العامة: (ونعم بالله)، فهل زيادة الباء هنا صحيحة؟

ج: نعم، صحيحة. وقد حكىٰ ذلك الفراء عن العرب.

- قول العامة: (ريِّس) بمعنىٰ (رئيس) فصيح. ومنه قول الكُميت:

تُهـدَىٰ الرعيـة مـا اسـتقام الـريِّسُ

- قول العامة: (خنقته العَبرة) فصيح مليح، منه قول أبي الشيص الخزاعي (ت١٩٦):

وقـــد خنَقَتهـــا عَـــبرة، فـــدموعها علىٰ خدّها بِيض وفي نحرها صُـفرُ

- تشبيه المحبوب بالملح مضافًا إلىٰ جنسه أو نحوِه قديم، قال العوام بن عقبة بن كعب بن زهير:

وإن تـك سـوداء العشـيةَ فارقـت فقد مات ملـح الغانيـات ونورهـا

- قول العامة (أظنّي) بحذف إحدىٰ النونات الثلاث فصيح، قال تأبط شرًّا:

أظُنّـــي ميّتًـــا كمـــدًا ولمـــا أطـالع طلعـةً أهـل الكـرابِ

ووقع في كلام لأبي الغمر.

- قول المضيف للضيف: (البيت بيتك) معروف قديمًا، منه قول عروة بن الورد:

فراشي فراش الضيف، والبيت بيته ولم يُلهني عنه غزال مقنّعُ

- في أصل (سَمْ) ثلاثة أقوال:

الأول: أنه (سمعًا وطاعة).

الثاني: أنه (بسم الله).

الثالث: أنه (سمِّ). وهو فعل الأمر من (سمَّى يُسمّي). وهو الصحيح. والمراد (سمِّ ما تريد)، أي اذكر لي اسم ما تريد أفعلْه. ولذلك تدخل عليها ياء المخاطبة فيقال: (سمّي). وهي عربية فصيحة.

- قال المرزوقي في بعض كلامه: (هذا تطنُّز من القول). وهو من لغة العامة. والمعروف في المعاجم (الطَّنز). وبمثل هذا علق المحقق عبد السلام هارون.

- كان العامّة قديمًا يسمون (الكُرَة) (الأُكرة)، ذكر هذا ابن درستويه (ت٣٤٧) ثم صاروا يقولون: (الكُورة) كما نقول اليوم، ذكر هذا ابن مكيّ (ت٥٠١).

- (السواليف) و(الهواجيس) في كلام العامة صحيحتان على مذهب الكوفيين الذين يجيزون الإشباع في نحو هذا. والأصل (سوالف) و(هواجس).

- (الجُغْمة) في كلام العامة بمعنى الجُرعة من الشراب مقلوبةٌ من

(الغُمْجة) في كلام العرب بالمعنىٰ نفسِه. وقد فات العبوديَّ أن يذكرها في معجمه.

- قال الأصمعي: (يقال إذا أصبح الرجلُ كسلانَ: أصبح فلانٌ خاثِرَ النفس). وهو من العامي الفصيح.

- قول العامة: (ريِّض) أصله في ما أظنّ من قول العرب: (ريِّث) بمعنىٰ (بطيء).

- تقول العامة: (مزرَ شعره)، إذا جذبه وشدّه حتىٰ كاد ينقطع في يده. وأصله من قول العرب: (مزرَه) إذا قرصه بأطراف أصابعه. ذكره الصغاني في (تكملته).

- (السَّعابيل) في كلام العامة أصلها عند العرب (السَّعابيب).

- قال المفضَّل بن سلمة (ت٢٩٠): ([وتقول:] فقأتُ عينه. والعامّة تقول: فقعت). وهذا نصّ نادر.

- قول الرجل لخصمه تحدّيًا: (إن كنتَ رجلًا فافعل كذا) استعمال قديم ورد في قول رجل لعاصم بن عمر بن الخطاب في أرض كانا يتنازعانها.

- قول الناس: (فلان خوش رجل) منقول من الفارسية. و(خوش) عندهم بمعنىٰ (حسَن). وقد ورد في شعر للأعشىٰ. كما أنهم قدموا الصفة علىٰ الموصوف. وهذا نادر.

- قول بعض العامّة: (ما كاري) بمعنىٰ (هذا أمر لا دخل لي فيه وليس هو من صنعتي ولا عملي) مأخوذ عن الفارسية لأن (الكار) فيها هو المهنة

والصنعة.

- كسر لام الجرّ مع الضمير في كلام العامّة نحو (لِنا) و(لِكم) موافقٌ للغة خُزاعة.

- الوزّة (في كلام العامّة موافقة للغة تميم. وجمعها (وَزّ). و(الإوزّة) لغة أهل الحجاز. وجمعها (إوَزّ). وقد نسبَها هذه النسبةَ يونسُ بن حبيب في «نوادره»، نقل ذلك عنه البطليوسي. ولم ينسبها صاحب «اللسان» ولا صاحب «التاج».

❁ ❁ ❁

مسائل متفرقة في الفروق اللغوية[1]

- يقال: أرّخَه يؤرّخه تأريخًا وتاريخًا (على قياسِ مذهبِ التخفيف)، وورَّخَه يورّخُه توريخًا.

قلتُ: أراه أعجميًّا لأمرينِ:

الأول: أنه ليس له من الاشتقاقِ ما يشهدُ له.

الثاني: أنهم ذكروا أن التاريخ قد أخذه العربُ من العجمِ، والعادةُ أنَّ أدواتِ الحضارةِ يتلقّفها الآخذُ باسمِها من أهلِها.

ولمّا كانَ أعجميًّا فقد استعملته العربُ بالواو والهمز لأن العرب تتصرفُ في الكلمِ الأعجميّ ما لا تتصرفُ في غيرِه، من ذلك أنّ في (جبريلَ) ثلاثَ عشرةَ لغةً. ولكونِه أعجميًّا لم يكن مصيبًا من قالَ: إنَّ أحدَهما مبدَلٌ من الآخرِ. ثم إنّ كليهما متصرّفٌ، فكيفَ نعلمُ أن أحدَهما هو الأصلُ؟

أما الترجيحُ بينَهما فإنْ أردتَّ العِلْمَ فالأشهرُ تركُ الهمز (التاريخ) لأنه غلبَ عليه، ربما لأنّ التاريخَ ذاعَ عن قريشٍ وكانوا لا يهمزونَ فتلقاه الناسُ عنهم بلسانِهم كما ذاع لفظُ (النبي) مخفّفًا غيرَ مهموزٍ لهذه العلةِ في ما أرىٰ، إذ الأرجح فيه أن يكون مشتقًّا من (ن ب أ) فيكون (فعيلاً) بمعنى (مُفعِل) أو (مُفعَل).

(١) نُشر مفرَّقًا في ملتقى أهل اللغة وتويتر في أوقات مختلفة.

وإذا أردتَّ بِهِ المصدرَ فالأشهر الهمزُ (التأريخ).

وإنما سمّوا العلمَ بالمصدر من بابِ المجاز المرسَلِ الذي عَلاقتُه السببيةُ لأن العلمَ هذا لا يكونُ إلا بالمصدرِ.

- (المدح) الثناء علىٰ الصفات الخِلقية كالجمال، والاختيارية كالكرم. و(الحمد) علىٰ الاختيارية فقط، و(الشكر) علىٰ صفة الإحسان من الاختيارية فقط.

- الصوابُ أنه لا فرقَ بين (الإتيان) و(المجيء). وما ادعاه أبو هلال العسكريُّ في «فروقِه» باطلٌ إذ لا دليلَ علىٰ ما زعمَ من حيث الأصلُ، بل الأمر يثبت خلافَه، قالَ الحماسيّ:

فجاءت به سبطَ العظام كأنما ... عِمامتُه بينَ الرجالِ لواءُ

وقالَ أبو كبيرٍ الهذليّ في «الحماسةِ»:

فأتت به حُوش الفؤاد مبطَّنًا ... سُهُدًا إذا ما نامَ ليلُ الهوجلِ

فكيفَ عرفَ أن هذا هو الأصل وأن الآخرَ محمولٌ عليه؟

ثم لو كانَ ذلك لم يكن له أثرٌ في الكلامِ لأن معناهما في الاستعمالِ واحدٌ، قالَ تعالىٰ: ﴿قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبۡلِ أَن تَأۡتِيَنَا وَمِنۢ بَعۡدِ مَا جِئۡتَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩] وقالَ: ﴿أَمۡ جَآءَهُم مَّا لَمۡ يَأۡتِ ءَابَآءَهُمُ ٱلۡأَوَّلِينَ ٦٨﴾ [المؤمنون: ٨٦].

أما لِمَ استعملَ القرآن هذا مكان هذا فذلك - والله أعلمُ - من بابِ التنويعِ لما له من الترويح عن النفوسِ والاستمالةِ للقلوبِ. ومن الخطأ أن يُظنَّ

أن لكل شيء من ذلك علةً غيرَ علةِ التنويعِ. وحسبُك بعلة التنويع علةً حكيمة مرعيّة.

- الكلامُ علىٰ إمكانِ الترادفِ في الكلِمِ يطولُ. والصحيحُ الذي أرضاه وأرىٰ العللَ تُسنِدُه وتُظاهره أنه يقعُ في كلامِ العربِ وفي كلامِ الله تعالىٰ. ومن الخطأ أن نقصُرَ البلاغةَ في مسالكَ معدودةٍ، إذ من البلاغةِ التنويعُ. ووجهُ عَلاقتِه بالبلاغةِ مراعاتُه حالَ المخاطبِ بطردِ المللِ واجتلابِ الجِدّةِ في الحديثِ وتجنّبِ التَّكرارِ لما له من ثِقَلٍ علىٰ النَّفوسِ. وللمعارضِ لهذا أن يلتمسَ التأويلاتِ، ولكنَّ التزامَه ذلكَ سيفضي بهِ إلىٰ ما هو أشدُّ مما هربَ منه من مَّا لا يَرضاه أحدٌ لكلامِ الله. والذي يدلُّك علىٰ ثبوتِ الترادفِ أنَّ الكلمةَ الواحدةَ في السياقِ الواحدِ والغرضِ الواحدِ تُقرأ عدَّةَ قراءاتٍ نحو (نزَّلَ وأنزل)، فلو فرقتَ بينها في المعنىٰ لأسلَمَكَ هذا إلىٰ التناقضِ. وإذا كانت العربيةُ لغةً كسائر اللغاتِ يعتورها ما يعتورُها، وإذا كانت ليست كلّها منطِقًا خالصًا، وإنما مرجعُها العقلُ البشريُّ بما فيهِ من منطقٍ وتجوّزٍ وتوهُّمٍ وتشبيهٍ فلا بِدْعَ أن يكونَ في العربيةِ الألفاظُ المترادِفةِ، بل لو منعنا مثلَ هذا لأسأنا إلىٰ اللغةِ من حيث أردنا الإحسانَ، وذلك بالاكتفاءِ بلفظٍ واحدٍ للمعنىٰ الواحدِ، فإن هذا ليس بمحمودٍ. وكلامُ الله منزّلٌ علىٰ ما يُوافق نِظامَ العربِ في كلامِهم، وإنّما يمنعُ بعضُهم الترادفَ فيهِ لتوهّمهم أنَّه أمرٌ مذمومٌ. وهذا لا يصِح لمخالفتِه العقلَ والفطرةَ البشريةَ ولأنَّ الترادفَ لهُ علّةٌ وجيهةٌ بيّنّا ذكرَها. ووجدتُّ ابنَ

عاشورٍ يقولُ عندَ قوله: ﴿قَالُوٓاْ أُوذِينَا مِن قَبۡلِ أَن تَأۡتِيَنَا وَمِنۢ بَعۡدِ مَا جِئۡتَنَا﴾ [الأعراف: ١٢٩]: (والإتيان والمجيء مترادفان، فذكرُ المجيء بعد الإتيان ليس لاختلاف المعنىٰ، ولكنه للتفنُّنِ وكراهيةِ إعادة اللفظ) [التحرير والتنوير ٤ / ٦١].

ومن نظائر ذلك أيضًا قوله تعالَىٰ: ﴿وَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تُقۡسِطُواْ فِي ٱلۡيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۖ فَإِنۡ خِفۡتُمۡ أَلَّا تَعۡدِلُواْ فَوَٰحِدَةً أَوۡ مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۚ﴾ [النساء: ٣]، فغايَر بين اللفظينِ (تُقسِطوا) و(تعدِلوا) والمعنَىٰ واحدٌ.

وقـالَ: ﴿فَإِن تَوَلَّوۡاْ فَخُذُوهُمۡ وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ وَجَدتُّمُوهُمۡۖ﴾ [النساء: ٨٩] ثـمَّ قال بعدَها بآيـة: ﴿فَإِن لَّمۡ يَعۡتَزِلُوكُمۡ وَيُلۡقُوٓاْ إِلَيۡكُمُ ٱلسَّلَمَ وَيَكُفُّوٓاْ أَيۡدِيَهُمۡ فَخُذُوهُمۡ وَٱقۡتُلُوهُمۡ حَيۡثُ ثَقِفۡتُمُوهُمۡ﴾ [النساء: ٩١] و(وجدَه) و(ثقِفَه) بمعنًىٰ واحدٍ.

وقـالَ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي﴾ [المائدة: ٣] و(الكمال) و(الإتمام) بمعنًىٰ واحدٍ علَىٰ الصحيح.

(اللغة) اشتقاقها ودلالتها[1]

اختلفت كلمةُ الناس في لفظ (اللغة) من جهة اشتقاقها ودلالتها اختلافًا طويلاً. وقد دعاني هذا إلى أن أنتحيَها وأضطلِعَ ببحثِها ومعالجتِها. ورأيتُ أن يكونَ التأتِّي إليها من خلال تحقيقِ مادَّتها علىٰ مَنهجٍ لي كنتُ اختططتُه من قبلُ، ثمَّ بيانِ صلتِها بالمادَّة وكيفَ تفرَّعت منها.

١- تحقيق المادَّة:

للَّام والغين والواو أصول ثلاثة:

الأصلُ الأوَّل: (معنويٌّ)

وهو: سقوطُ القيمةِ.

= تصاريفُه:

(اللغْو) اسمُ عينٍ جامِدٌ. وهو في الأصلِ مصدرٌ لم يشتَقَّ منه فِعلٌ، ثمَّ تنوسِيَ أصلُه فاشتَقُّوا منه بعدَ أن صارَ اسمَ عينٍ فقالُوا: لغَا يلغُو، ولغَا يلغَىٰ (لأنَّ ثانِيَ الأصولِ فيها الغينُ، وهي من حروفِ الحلْقِ) ولغِيَ يلغَىٰ (من بابِ نصَرَ وفتَحَ وفرِحَ): إذا أتَىٰ باللغوِ. وهو علىٰ غيرِ الغالبِ من معاني (فعَل) لأن الغالبَ أن يكونَ المعنَىٰ (عرضَ له اللغوُ، وهو سقوطُ القيمة). وهذا ليس بمرادٍ هنا، وإنما المرادُ أنَّه (أتَىٰ بما سقطت قيمتُه) لا أنَّه (سقطت قيمتُه هو)، ألا

---

(١) نُشر في ملتقى أهل اللغة في ٩/ ١٢/ ١٤٣١هـ.

ترَىٰ أنك تقولُ في نظائرِه مثَلاً: (فسَد الشيءُ): إذا عرضَ له التغيُّر إلىٰ الأسوأ. ولا تريدُ أنه أتَىٰ بما عرضَ له التغيُّر إلىٰ الأسوأ.

والمصدرُ (اللَّغْو)، وهو لـ(لغَا). و(اللَّغَا)، وهو لـ(لغِيَ)، و(الملغاة). والثلاثة قياسٌ. و(اللَّغوَىٰ) علىٰ غيرِ قياس.

وقالُوا: (لاغٍ)، قالَ تعالَىٰ: ﴿لَّا تَسۡمَعُ فِيهَا لَٰغِيَةٗ ١١﴾ [الغاشية: ١١]. و(لاغية) بمعنَىٰ (آتيةٍ باللَّغْو) لأنَّها اسمُ فاعلٍ من (لغَا) : إذا أتَىٰ باللغْو. والتاء فيها للمبالغةِ. وتكونُ المبالغةُ راجعةً إلىٰ النفي كما في قولِه تعالَىٰ: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ٤٦﴾ [فصلت: ٤٦] وقوله: ﴿لَيۡسَ لَهَا مِن دُونِ ٱللَّهِ كَاشِفَةٌ ٥٨﴾ [النجم: ٥٨]. ويُحتمَلُ فيها أيضًا ثلاثةُ وجوهٍ أخَرُ، أحدُها أن تكونَ التاءُ للتأنيثِ علىٰ تقدير الموصوف مؤنَّثًا، كأنَّه قالَ: (شَفةً لاغيةً) أو (نفْسًا لاغيةً). وهو وجهٌ مَقبولٌ وإن كان دونَ الأوَّلِ. والثاني أن تكون (لاغية) مصدرًا كـ(العافية) و(العاقبة). وهذا لم يثبت أصلاً لأنَّ كلَّ ما ادَّعَوا فيه المصدريَّة من هذا البِناءِ محتمِلٌ البقاءَ علىٰ الأصلِ، فلا يُحمَل عليه. والثالث أن يكونَ بناءُ (فاعلٍ) هنا للنسبِ، وليس جاريًا علىٰ الفعلِ. وذلكَ أنَّه لما طالَ عليهم استِعمالُ (اللَّغْو) اسمَ عينٍ اشتقُّوا منه فقالُوا: (لاغٍ)، أي: ذو لغوٍ. كما قالُوا: (دارعٌ) نسبةً إلىٰ (الدرع) و(تامر) نسبةً إلىٰ التمر و(لابِنٌ) نِسبةً إلىٰ (اللَّبَن). وهذه النِّسبةُ لم نجدها تصِحُّ في غير اسمِ العين. ويشهَد لهذا الوجهِ الحديثُ: (والحَمولة المائرة لهم لاغيةٌ)، أي: مُلغَاة. فإن (لاغية) في هذا الموضعِ

لا تحتمِل غيرَ النسبِ. وإذا صحَّ ثبوتُها بهذا المعنَىٰ في هذا الموضع جازَ أن تكونَ واردةً في غيرِه.

وقالوا: ألغاه يُلغِيه إلغاءًا، إذا أسقطَ قيمتَه.

واستلغَاه: طلبَ منه أن يلغُو (علىٰ القياس).

والملاغاة: المهازَلةُ. وذلكَ أنَّ الهَزْل ضربٌ من اللَّغْو. وقد يأتي بِناءُ (فاعلَ) في المعنَىٰ الذي يكثُر فيه المقابلةُ وإن لم تقعْ كما قالَوا: (شاتَمَه) للبادئ بالشتم وإن لم يقابله المشتومُ بالمثلِ. وكذلكَ (الملاغاة)، ألا تَرىٰ أنَّ الرجلَ قد يهازِلُ صاحبَه ثمَّ لا يقعُ منه ذلكَ موقِعَه ولا يصيبُ لديه موضِعَه. فهذا بيانٌ لهذه المسألة أردنا لكَ أن تحيطَ بصورتِها وتأنَسَ إليها.

= وجوه استعماله:

وقد سمَّوا بـ(اللَّغْو) ساقطَ القيمةِ علىٰ سبيلِ المجاز المرسَلِ ذي العَلاقةِ التلازميَّة لأنَّ (اللَّغْو) في الحقيقةِ معنًىٰ، وهم وسمُوا بهِ ما قامَ به هذا المعنَىٰ كمثلِ تسميتِكَ الشيءَ الفاسِدَ فسادًا. ويجُوز أن يكونَ من بابِ الاستِعارةِ حيثُ لم يَرضَوا أن يجعلُوا هذه الأشياءَ متلبِّسَةً بـ(اللَّغو) حتىٰ جعلُوها هي اللغوَ نفسَه إيغالاً في المبالغةِ والتوكيدِ كما قالُوا: (هو عَدْلٌ ورِضًا). ثمَّ تُنُوسِيَ الاستِعمالُ الحقيقيُّ للكلمةِ وحلَّ الاستِعمالُ المجازيُّ مكانَه وأصبحَ حقيقةً عرفيَّةً.

= ومن وجوهِ استعمالِه علىٰ هذا النحوِ إطلاقُه علىٰ:

١- ما لا خيرَ فيه ولا نفعَ من الكلامِ. ومنه قولُه تعالَىٰ:

﴿وَٱلَّذِينَ هُمۡ عَنِ ٱللَّغۡوِ مُعۡرِضُونَ ۝٣﴾ [المؤمنون: ٣] وقولُه: ﴿ لَّا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوًا ﴾ [مريم: ٦٢].

٢- ما لم ينعقِد عليه القلبُ من الأيمانِ. ومنه قول الله تعالَىٰ: ﴿لَّا يُؤَاخِذُكُمُ ٱللَّهُ بِٱللَّغۡوِ فِيٓ أَيۡمَٰنِكُمۡ ﴾ [البقرة: ٢٢٥].

٣- أولاد البهائم ما عدا أولادَ الإبِلِ. وذلكَ أنَّها إذا بِيعت أمَّهاتهنَّ تبِعنَهنَّ بلا ثَمَنٍ.

٤- ما لا يُعدُّ من أولادِ الإبِل في الدِّيَة، قالَ ذو الرمةِ:

ويهلِــك بينَهــا المَرئــيُّ لغــوًا ... كــما ألغيــتَ في الدِّيــة الحُــوارا

= وقد استعملُوه علىٰ سبيلِ المجازِ:

١- فسمَّوا به أصواتَ البهائمِ، وخاصَّةً الطيورَ لأنَّهم لا يَفهمونَ عنها ولا يفقَهونَ معانيَ أصواتِها، فشبَّهوها بما لا قيمةَ له ولا نفعَ علىٰ جهةِ الاستعارةِ التصريحيَّةِ وإن كانت في نفسِها ذاتَ نفعٍ لمن يَفهَم منطِقَها من أبناء أمَّتِها. قالَ ثعلبةُ بنُ صُعيرٍ المازنيُّ:

بــاكرتُهم بسِــباءِ جَــونٍ ذارعٍ ... قبـلَ الصَّـباح وقبـلَ لَغْـوِ الطـائرِ

٢- وقالوا: (اللَّغْو) و(اللغَا) و(اللغْوَىٰ). وهي مصادر. ثمَّ أطلقُوها علىٰ لازِمِها كإطلاقها علىٰ ما لا خيرَ فيه من الكلامِ. وهو مجازٌ مرسَل عَلاقتُه التلازميَّة. وهو مذهبٌ شائعٌ في كلامِهم. ومنه قولُ العجَّاج:

عــن اللَّغَــا، ورفَــثِ الــتكلُّمِ

الأصلُ الثاني: (مَعْنويٌّ)

وهو: لزُومُ الشيءِ واللهَج به.

= تصاريفه:

يقالَ: لغِيَ ولغَا يلغَىٰ (علىٰ مِثال فرِحَ وفتَحَ) لغًا.

= وجوه استعماله:

من وجوه استعماله، وكلُّها حقيقةٌ، قولُهم:

١- لغِيَ بالماء.

٢- لغِيَ بالشَّراب.

٣- لغِيَ بالكلامِ.

= التفريعاتُ الاشتقاقيَّة لهذا الأصل:

خصَّصتِ العربُ بعضَ أفرادِ (اللَّغَا)، وهي لزومُ الكلامِ خاصَّةً، بمصدرٍ لا يشرَكها فيه غيرُها، وهو (اللُّغَة). وذلكَ ما نسمِّيه (التخصيصَ بالوضع)، أي: تخصيصَ بعضٍ ما يجُوز دخولُه تحتَ لفظٍ من الألفاظِ بلفظٍ خاصٍّ به مقصورٍ عليه ينفصِل به عن غيرِه. وهو طريقٌ مستَتِبٌّ مُعمَلٌ. وفيه ما يؤذِنك ببَراعةِ العربيَّة ولُطفِ اشتقاقِها وانفساحِ مطارحِها. ونظيرُ هذا قولُهم: (أثامٌ) و(إثامٌ) لعقوبةِ الإثمِ، فأفردوها بمصدرٍ معَ أنَّ عقوبةَ الإثمِ من مَّا يشتمِلُ عليه (الإثْمُ) من طريقِ المجازِ. ثمَّ إنهم تصرَّفوا بـ(اللغة) متصرَّفًا آخرَ فركِبوا بها سبيلَ المجازِ حيثُ خرجُوا بها من دلالتِها علىٰ الحدَث إلىٰ أن سمَّوا بها الألفاظَ المتكلَّمَ بها من طريقِ المَجاز المرسَل ذي العَلاقةِ التلازمية. وذلك أنَّهم ذكرُوا

(اللغة) وهي في الأصل دالة علىٰ الحدثِ، وأرادوا بها لازِمَها، وهو الكلامُ. وليس هذا بمستنكَرٍ في مذهبِهم، ألا ترىٰ أنَّ معنَىٰ (اللفظ) إخراجُ الشيءِ من الفمِ، وقد سمَّوا به الملفوظَ علىٰ هذا النحوِ. ومثلُه (القولُ) أيضًا. فأمسَىٰ معنَىٰ (اللغة) ما يلزَمه الإنسانُ من أصواتٍ وألفاظٍ ودلالةٍ يقعُ بها التفاهمُ بينَه وبينَ قومِه. وقد تراهم بنَوا اشتِقاقَها بالنظر إلىٰ أبْيَنِ صفاتِها، وهو اللزومُ، من حيثُ كانت (اللغة) من الأشياء التي تَجري مجرَىٰ العاداتِ التي تختصُّ امرأ دونَ امرئٍ وقومًا دونَ قومٍ ولا تنفكُّ عن صاحبِها أو تزايلُه.

= تصاريفه:

قالوا: (لُغَة). وأصلُها (لُغْوَة)، ثمَّ حُذِفت الواو منها كما حُذِفت في (قُلَة) و(بُرَة) و(ثُبَة) وغيرِها، وفُتِحت الغينُ لمناسبة التاء. وتُجمَع علىٰ (لغات) و(لُغًا) و(لُغِينَ). والثلاثةُ قياس.

الأصل الثالث: (معنَوِيٌّ)

وهو: الميلُ.

= وجوه استعماله:

١- لغَا فلان عن الطريق. (حقيقة)

٢- لغَا فلان عن الصواب. (مجاز)

= تصاريفه:

يقالُ: لغَا عنه يلغو (من باب نصر). وقياس المصدر (اللغو). ولم يُسمَع.

وهذا الأصل تفرَّد به ابن الأعرابيِّ (ت ٢٣١ هـ). وفي «اللسان»:

(التهذيب: لغَا فلان عن الطريق، وعن الصواب: إذا مالَ عنه. قالَه ابن الأعرابيِّ)[1]. بيدَ أنَّا إذا رجعنا إلىٰ «التهذيب»، وجدنا هذا المعنَىٰ غُفْلاً من النِّسبة إلىٰ راوٍ. وذلكَ يوحِي بسقطٍ في المطبوع. وتصديقُ ذلكَ أن أبا منصورٍ الجواليقيَّ (ت ٥٣٩ هـ) حكَىٰ أيضًا في «شرح أدب الكاتب»[2] ذلكَ الكلامَ عينَه عن ابن الأعرابيِّ. وابنُ الأعرابيِّ ثِقةٌ عَدْلٌ لا يضرُّه تفرُّدُه إذا عرِيَتْ رِوايتُه من المغامزِ والرِّيَب.

وقد أثبتَ ابن فارسٍ (ت٣٩٥هـ) من هذه الأصول الأوَّلَ والثانيَ، ولم يُثبت الثالثَ[3]. ولا مريةَ من ثبوتِه كما هو ظاهرٌ.

٢- تعليقات علىٰ المادَّة:

١- ذكرَ صاحبُ «العين»[4] أن (لغَا) في قوله صلىٰ الله عليه وسلَّم: (من قالَ في الجمعة والإمام يخطب: صه. فقد لغاَ) بمعنَىٰ (تكلَّمَ). وهذا قولٌ مردودٌ، فإنَّ (لغَا) لا تكونُ بهذا المعنَىٰ. وقد سُقنا من البيانِ ما يقطَع أنَّ (اللغو) لا يجيء بمعنَىٰ (الكلامِ) عامَّةً، وإنما يأتي بمعنَىٰ (الكلام الساقط المطَّرَح) إذْ كانَ الكلامُ داخلاً في عمومِ (الشيءِ الساقط المطَّرَح)، فهو يصدُقُ عليه كما يصدُق علَىٰ أولادِ البهائم ما عدَا الإبِلَ وغيرِها. فانبغَىٰ إذن أن يقيَّدَ

---

(١) مادة لغو.

(٢) ص ٣٢.

(٣) مادة لغو.

(٤) مادة لغو.

هذا التفسيرُ بلفظِ (تكلَّمَ بالباطلِ) أو نحوِه.

٢- زعمَ النضر بن شُمَيلٍ (ت٢٠٤هـ) في «غريب الحديث» (وهو مفقودٌ) كما نقلَ عنه أبو منصور الأزهريُّ (ت٣٧٠هـ) في «التهذيب»[(١)] في قوله : (من تكلّم يوم الجمعة والإمام يَخطبُ فقد لغَا) أن تفسير (لغا): خابَ. قالَ: وألغيتُه: خيَّبتُه.

قلتُ:

وهذا لا يسوغُ إلا علَىٰ أن يُحملَ علىٰ تفسير اللفظِ بمسبَّبه لأنَّ من تكلَّمَ بالباطلِ خابَ.

٣- ذكرَ أبو عَمْر الشيبانيُّ (ت٢١٣هـ) في «الجيم»[(٢)] أن (اللَّغَا): الصوتُ بلغةِ أهل الحجاز. وهذا قولُ منكَرٍ. وذلكَ من جهةِ مخالفتِه الاشتِقاقَ لأنَّ اللغوَ يشمَل المطَّرحَ الساقطَ أو ما شُبِّه به وليس كلُّ صوتٍ يكونُ كذلك. وإنما الثابتُ الذي تنصرُه الشواهدُ إطلاقُه علىٰ أصواتِ الحيَوان والطَّير. وعلَىٰ أنَّ هذا القولَ من مَّا تفرَّدَ به أبو عَمْرٍ، لم يواطئْه عليه غيرُه من الرُّواة.

٤- قالَ أبو منصور الأزهريُّ في «تهذيبه»[(٣)]: (وقالَ أبو سعيد: إذا أردتَّ أن تنتفعَ بالأعراب فاستلغِهم).

---

(١) مادة لغو.

(٢) ٣/ ١٩٤.

(٣) مادة لغو.

قلتُ:

أبو سعيدٍ هذا هو الضرير البغداديُّ (ت بعد٢٥٠هـ). وليس عبدَ الملكِ بنَ قُريبٍ الأصمعيَّ (ت٢١٦هـ). وذلكَ أنَّ من دأب أبي منصور في كتابه أن يسمِّيَه (الأصمعيَّ) ويسمِّيَ (الضريرَ) (أبا سعيدٍ). وقولُه: (استلغِهم) بمعنَىٰ (اطلب لغتَهم). وعلَىٰ أنَّ هذا علَىٰ شرعةٍ من القياسِ تغني عن تطلُّب السَّماع فإنَّه من كلامِ أبي سعيدٍ ولم يُحكَ عن فصحاء العربِ الذين يُحتَجُّ بهم. فلذلك لم نذكره في أصلِ الكلامِ، إذْ كان غرضنا قصْرًا علىٰ جمع المسموع وتشقيقه والاحتجاج له.

٥- وردَ في بعض المعاجم ألفاظٌ أُخَرُ غيرُ هذه كـ(اللَّغَاة) بمعنَىٰ (الصوت)، و(لغا ثريدتَه) إذا روَّاها بالدَّسَم، و(يلغُو) بمعنَىٰ (ينطِق بعامَّةٍ). بيدَ أنَّها لم تُنْمَ إلىٰ راوٍ أُمَنَة موثوق، وبعضُها لم يُنصَّ علىٰ سَماعِه عن العرب. فلذلك أسقطنا ذِكْرَها.

٣- ذِكْرُ رواةِ الأصل الثاني:

قد علِمتَ أنَّ (اللغة) مشتقَّةٌ من قولِهم: (لغِيَ بالشيءِ) إذا أولِع به. وسنذكرُ لكَ من عرَفْنا من العلماءِ المتقدِّمين الذين روَوا هذا المعنَىٰ ونعزو ذلك إلىٰ كتبهم أو كتب من نقلَ عنهم استيثاقًا في الحجَّة وإتمامًا للمنفعة. واقتصرنا علىٰ هذا الأصل إذْ كانَ هو الأصلَ الذي اشتُقَّت منه (اللغة).

فقد روَىٰ هذا الفعلَ عن العرب أبو الحسن الكسائيُّ (ت١٨٩هـ) كما

حكَىٰ عنه أبو عبيدٍ (ت ٢٢٤ هـ) في «الغريب المصنف»[١]، ورواه تلميذه أبو زكرياءَ الفراءُ (ت٢٠٧هـ) كما حكَىٰ عنه الوزير المغربي (ت٤١٨هـ) في «أدب الخواص»[٢] وأبو عَمْرٍ الشيبانيُّ في «الجيم»[٣] وأبو الحسنِ الأخفشُ (ت٢١٥هـ) في «معانيه»[٤] وأبو مِسحل الأعرابيُّ (ت بعد المئتين) في «نوادره»[٥] وابنُ الأعرابيِّ كما حكَىٰ عنه الوزير في «أدب الخواص»[٦] وابنُ السكيت (ت٢٤٣هـ) في «إصلاح المنطق»[٧] وأبو سعيدٍ الضريرُ كما حكَىٰ عنه أبو منصورٍ في «التهذيب»[٨].

٤- زعمٌ داحضٌ:

زعمَ بعض المحدثين كحسن ظاظا (ت ١٤٢٠ هـ) وغيرِه أنَّ (اللغة) كلمةٌ يونانيةُ المنبِت، أصلُها logos[٩]. وهذا باطلٌ، فإنَّ لهذه الكلمةِ وجهًا من الاشتِقاقِ في العربيَّة يَجوزُ أن تُرَدَّ إليه. ولا يوجب تقارب اللفظينِ في المعنَىٰ أن

(١) ١/ ٢٥٤.

(٢) ص ١١٧.

(٣)٣/ ١٩٤.

(٤) ١/ ١٧٤.

(٥) ص ٢٥٤.

(٦) ص ١١٧.

(٧) ص ٢٠٥ .

(٨) مادة لعو (بالعين المهملة).

(٩) اللسان والإنسان له ص ١٢١.

يكون أحدهما أصلاً للآخر، ألا ترَىٰ أن (سَبِطًا) ليس أصلاً لـ(سِبَطْر) و(دَمِثًا) ليس أصلاً لـ(دِمَثْر) وإن كانَ بمعناه[1]. فإذا كان هذا بين ألفاظِ اللغة الواحدة فكيفَ إذا كانَ ذلك بين ألفاظ اللغةِ واللغاتِ الأخرَىٰ.

وقد كنتُ ذهبتُ هذا المذهبَ زمنًا لخفاء وجه اشتِقاقِها وقلَّة تعاورِها بينَهم، ثمَّ فُتِحتْ لي مسارِبُ من النظر ردَّتني إلىٰ الصواب إن شاء الله.

وقد حكَىٰ هذه الكلمةَ عن العربِ فريقٌ من العلماءِ هم أكثرُ من أن نحيطَ بهم ونستقصيَ ذِكْرَهم، من أولهم صاحبُ «العين»[2].

فإن قِيلَ:

فما لنا لم نجدها في كلام من يُحتَجُّ به من العرب؟

قلتُ:

بلَىٰ. قد وُجِدت في شواهدَ من الشِّعرِ والنثرِ. فمن الشِّعر قولُ ذي الرمةِ:

مـن الطنـابير يَزهَـىٰ صـوتَه ثمِـلٌ   في لحنِه عـن لغـات العُـربِ تعجـيمُ

ومن النثرِ قولُهم: (سمعتُ لُغاتَهم)، روَىٰ ذلك الكسائيُّ كما حكَىٰ عنه الوزير المغربي في «أدب الخواص»[3] والفراءُ في «معانيه»[4] عن أبي الجرَّاح.

---

(١) راجع كتابي (رسالة في مسألة كل عام وأنتم بخير) ص٢٠.

(٢) مادة لغو.

(٣) ص ١٢٥.

(٤) ٢/ ٩٣.

٥- من النظائر المستعملة:

ليس خافيًا أنَّ (اللغة) وإنْ كانت مستعمَلةً في كلامِ العربِ الأوَّلِ فإنَّ ذلكَ علىٰ قلَّةٍ. وكانُوا يستعمِلونَ مكانَها كلمتينِ أخريينِ، هما (اللِّسان). ومنه قولُه تعالَىٰ: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [الشعراء: ١٩٥]، و(اللَّحْن). وقد رواها الأصمعيُّ وأبو زيدٍ كما حكَىٰ عنهما أبو بكرٍ الأنباريُّ في «الزاهر»[١]، وعنه نقلَ تلميذه أبو علي القالي في «أماليه»[٢]، ورواها أيضًا ابن قتيبة في «غريب الحديث»[٣]. ومنه قولُ الراجز:

تـراطنَ الـزنجِ بلحـنِ الأزنـجِ [٤]

ومِن اللُّغويِّين مَن يحتجُّ لذلكَ بمثلِ قولِ الشاعرِ:

باتـا عـلىٰ غُصْـن بـانٍ في ذُرا فـنَنٍ ... يـــردِّدان لحونًـــا ذاتَ ألـــوانِ

ويزعمُ أن (اللحون) في هذا البيت بمعنَىٰ (اللغات). وليس هذا بيقينٍ، فقد يجوزُ أن يكونَ معناها (الأنغام). وهو معنًىٰ صحيحٌ ثابِتٌ ومحتمَلٌ في هذا

---

(١) ١/ ٤١٧.

(٢) ١/ ٥.

(٣) ٢/ ٦١.

(٤ قولُه: (بلحن) صُحِّف في جميع ما وقفت عليه من كتبٍ كالمحكم (وهو أصل التصحيف) واللسان والتاج إلىٰ (بزجل) و(برحل). وقد أقامَه علىٰ الصواب أبو عمر الزاهد (ت٣٤٥هـ) في كتابه (العشرات في غريب اللغة) ص١٣٢ روايةً عن المفضل الضبي (ت١٧٨هـ) من طريق ثعلب (ت٢٩١هـ) عن ابن الأعرابي. وذلك في معرِض حديثه عن (اللحن).

الموضع.

❧ ۞ ۞ ۞ ☙

مسائل متفرقة في رواية اللغة وكتبها[1]

- علمت بالتجارب أن في «المحيط» لابن عباد و«الأساس» للزمخشري و«المصباح المنير» للفيومي جملة من ألفاظ اللغة لا توجد في «اللسان» ولا في «التاج».

- عجبت كيف لمتخصص أن يعزو لـ«لسان العرب» وهو منقول بالحروف من كتبٍ كلُّها مطبوع!

لا أذكر أني عزوت له في بحث أو مقال قط.

- أقدم كتاب مطبوع في المذكر والمؤنث كتاب الفراء (ت٢٠٧هـ). وأوسع كتاب في ذلك كتاب أبي بكر الأنباري (ت٣٢٨هـ).

- كلهم يعيبون معجم «العين» ويضعون منه وهم عيال عليه.

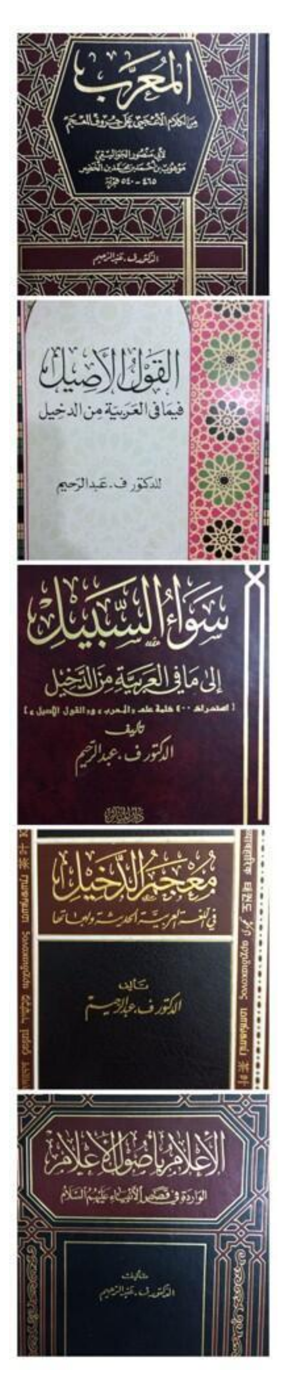
- لا يجوز الإنكار على من يجزم بنسبة «العين» إلى الخليل فيقول: (قال الخليل في «العين»)، فهذا دأب كثير من المتقدمين كابن دريد والأنباري وابن درستويه والقالي وابن فارس وغيرهم.

- كتاب «معجم الدخيل في اللغة العربية الحديثة ولهجاتها» للعلامة ف عبد الرحيم من أنفس ما أُلِّف من كتب العربية وأمتعها في العصر الحاضر. أنصح به.

---

(١) نُشر مفرَّقًا في تويتر وآسك في أوقات مختلفة.

- مؤلفات اللغوي المحقق ف عبد الرحيم نفيسة جدًّا. وفيها دقّة ومتعة وتحقيق.



- س: هل من كتب تتحدث عن الدعاء للمرء أو الدعاء عليه في كلام العرب؟

ج: أفرد بعض العلماء هذا الباب بالتصنيف. ومن ذلك كتاب أبي العباس ثعلب (ت٢٩١) «الأيمان والدواهي». وقد نقل منه أبو علي القالي في «أماليه ٣/ ٥٥»، أو نقله برمّته. كما أنشأ ابن السكيت (ت٢٤٣) في كتابه «الألفاظ» فصلين أحدهما في الدعاء للإنسان، والآخر في الدعاء عليه.

- س: هل في اللغة كتب تذكر كُنَى العرب عن الأشياء؟

ج: للثعالبي (ت٤٢٩) كتاب اسمه «ثمار القلوب» جمع فيه نيّفًا على ألفٍ من الكنايات والمركبات المشتهرة. وزاد عليه المحبي (ت١١١١) سبعة آلاف في كتابه «ما يعوّل عليه في المضاف والمضاف إليه». وللثعالبي أيضًا كتاب آخر اسمه «الكناية والتعريض».

مرادف لفظ (الزعل) في العربية[1]

سأل سائل عن المرادف الفصيحِ للفظ (الزعل) في كلامِ العامَّة.

والجوابُ عن ذلك أنَّ لها أكثر من مرادف، فمنها (السّخط). ومنه قولُه تعالىٰ: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِي ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴿٥٨﴾ ﴾ [التوبة: ٥٨] وقولُ هُدبة بن الخشرم:

أنــا المــرءُ لا يخشــاكم إن غضــبتمُ   ولا يتــوقَّىٰ سُــخطَكم إن تغضَّــبا

فـ(السخط) في هذين الموضعين دالٌّ علىٰ ما يَدلُّ عليه (الزعل).

ولها مرادف آخر، وهو (الموجدة)، يقال: (وجد في نفسه علىٰ فلان) إذا عثر له علىٰ ما يكرهه فأسرّه في نفسه وتغيّر عليه بسببه.

ولها مرادِفٌ ثالث، وهو (الغضب) إذ (الغضب) في العربية يشمل الحدثَ العارضَ المعروفَ الذي ينتابُ الإنسانَ، ويشمل أيضًا ما ينشأ عنهُ من ما يقع في النفس من النفورِ والهِجران للمغضوب عليه. وهو ما نسمّيه نحن (الزعَل). وإطلاقُه علىٰ الأول إطلاق حقيقيّ. وأما إطلاقُه علىٰ الآخَر فمجاز مرسَل عَلاقته السببية لأن الغضب هو المسبّب له والمفضي إليه، ثمَّ صارَ يسمَّىٰ بهذا

---

(١) في البديل الفصيح.

نُشر أوله في المجلة الثقافية في ٢٣/ ٤/ ١٤٣١هـ وسائره في ملتقى أهل اللغة في ١٩/ ٥/ ١٤٣١هـ.

الاسم وإن لم يتقدّمه المعنَى الأول.

فأما النوع الأول من الغضب فهو الشائع. ومنه قولُ جرير:

أبنـي حنيفـة، أحكِمـوا سـفهاءَكم   إني أخـافُ علـيكمُ أن أغضـبا

وقولُ الحماسيّ:

وأيّ ثنايـا المجـد لم نطلـع لهـا   وأنـتم غِضـاب تحرُقـون علينـا

وأمَّا النوع الثاني فمن شواهدِه قولُ النبي عليه السلام لعائشة رضي الله عنها: (إني لأعلم إذا كنتِ عني راضيةً وإذا كنتِ عليَّ غضبى. فقالت: من أين تعرف ذلك؟ فقال: أما إذا كنتِ عني راضية فإنك تقولين: لا وربِّ محمد. وإذا كنتِ غضبى قلتِ: لا وربِّ إبراهيم. قالت: أجل. والله يا رسول الله، ما أهجرُ إلا اسمَك) [متفقٌ عليه].

فالمرادُ بغضبها هنا هو ما نسمّيه (الزعل) الذي يعقبُ الغضبَ عادةً. ولو كان المرادُ بذلكَ الغضبَ الذي تحمرّ منه العين، وتنتفخ منه الأوداج لكان ذلك أمرًا بيِّنًا ولم يحتَجْ إلى أن يلتمسَ عِرفانَه بقسمِها بربِّ إبراهيمَ. ولذلكَ جعلَ (الغضب) مقابلَ (الرضا) كما أنَّ (الزعلَ) في كلامِ العامة يقابلُه (الرضا) أيضًا.

ومنه قولُ جميل:

فإن تغضبوا من قسـمةِ الله حظَّكـم   فللـه إذْ لم يعطكـم كـانَ أبصـرا

والمعنَى المرادُ هنا ليس المعنَى الأولَ للغضب، وإنما هو المعنَى الثاني الذي

نسمِّيه نحن (الزعل).

ومنه قول الآخَر:

وما أنا للشيءِ الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقئولِ

وحاصلُ هذا كلِّه أنَّ (السخط)، وكذلكَ (الغضب) في أحدِ معنييه يُقابلانِ لفظَ (الزعل) في كلامِ العامَّة. وأمَّا (الزعَل) فله في العربية معانٍ لا تدلُّ على معنى (السخط) أو (الغضب) إلا أن بعضَها أدنَى إلى المعنَى الذي تعرِفه العامَّة وأخلقُ أن يكونَ هو الأصلَ، ثم دخلَه التحريفُ.

و(الزعَل) في العربيَّةِ يرجِعُ إلى أصلٍ واحدٍ هو (النشاط والخِفَّة التي تعتري الشيءَ حتى لا يستقِرُّ).

وقد قالوا: (زعِلَ يزعَل زعَلاً، فهو زعِلٌ وزعلانُ) بمعنَى (قلِقَ وضجِرَ وأظهرَ الضِّيقَ والتلوِّي من مرضٍ أو همٍّ أو جوعٍ أو نحو ذلك).

غيرَ أنَّه بهذا المعنَى وقعَ فيه تبادلٌ حرَكيٌّ (قلبٌ مكانيٌّ) من (العلَز). ومعناه معناه. وإذا كان كذلك لم يثبُت به أصلٌ ثانٍ للجذرِ.

وفي بعض المعاجمِ (والزعِل: المتضوّر من الجوع). وهو بهذا التقييد غيرُ صحيحٍ من جهةِ أنَّ (الزعَل) في الحقيقةِ يشمَلُ التضوُّرَ من الجوعِ أو المرض أو الهمِّ كما ذكرنا. والذي يشهَد لذلكَ ثلاثةُ أمورٍ:

١- ما رواه أبو منصورٍ الأزهريُّ في «تهذيبه» عن أبي زيدٍ من أنّ (الزعِل) هو (المتضوِّر) من غيرِ تقييدٍ. و(التضوُّر) في اللغةِ لا يختصُّ به الجوعُ كما هو

ثابتٌ في المعاجمِ وغيرِها.

٢- ما ذكرَه أبو عمْرٍ الشيبانيُّ في (الجيم) من أنَّه هو المتضوِّر من الوجعِ لا يصبِر عليه. فإن لم تكن (الوجع) مصحَّفةً كانَ من المحتمَل أن تكونَ قد تصحَّفت في سائر المعاجمِ إلى (الجوع) أو يكون هذا تفسيرًا من بعض أصحاب المعاجم لكلام أبي زيدٍ السابقِ ذكرُه.

٣- ما تواردَ عن عددٍ من علماء اللغةِ من أنَّه لا يختصُّ به الجوع كصاحبِ «العين» وابن السكيت معَ غيرِهم من مَّن فسَّر (الزعل) بـ(العلَز).

وقالوا أيضًا: (زَعْلة)، وهي (النعامة). وهي مبدَلة عن (الصَّعلة) كما حكى يعقوب في «إبداله»، فلا يثبت بها أصلٌ آخَرُ.

وقد يكونُ استِعمالُ العامَّةِ للزعَلِ بمعنى (السخط) و(الغضب) تطوّرًا دلاليًّا للمعنَى الثاني المتقدِّمِ ذكرُه، وذلكَ أنَّهما (أي: الضجَر والقلقَ والتلوِّي، والسخط والغضب) يفيدانِ جميعًا الانفعالَ وعدمَ الطُّمَأنينةِ والاستقرارِ النفسيِّ.

❀ ❀ ❀

أسماء أصوات الآلات الحديثة[1]

ماذا نسمّي أصوات الآلات الحديثة كالسيارة والطائرة والدبابة والدراجة والثلاجة ونحوها؟

هذا سُؤالٌ مُهِمٌّ، والحاجة اليومَ إلىٰ جوابه مُلحِفةٌ. وسأذكرُ لك ما حضرَني من مذاهبِ العربِ في ذلك ثمَّ أدلُّك علىٰ القياسِ المستمرِّ الذي يشُكُّ لكَ الشاهدَ والغائِبَ ويحتازُ إليكَ القريبَ والبعيدَ.

اعلمْ أنَّ للعربِ في تسميةِ أصواتِ الأشياءِ مذاهبَ:

الأوَّل: أن يجعلُوها علىٰ حدِّ الثنائيِّ المكرَّر. وهذا كثيرٌ عندَهم، وهم به أعْلَقُ وإليه أركَنُ، وذلك نحوُ قولهم: (حمحَم) و(صرصرَ) و(جرجرَ) و(قهقه) و(غقغقَ) لصوت الفرَس والطير والبعير والضحك والغراب. وأمثلتُه تُضعِفُ علىٰ الحَصْرِ.

الثاني: أن يجعلُوها علىٰ حدِّ ما عينُه ولامُه من جنسٍ واحدٍ. وهو دونَ الأوَّلِ. ومنه قولُهم: (فحَّ) و(أزَّ) و(صرَّ) و(أنَّ) لصوتِ الأفعَىٰ والمِرجل والطَّيرِ والمريض. والغالبُ أن يجعلُوا المصدر منها علَىٰ (فَعِيْل).

الثالث: أن يجعلُوها علىٰ غيرِ ذلك. والكثيرُ أن يبنُوا المصدرَ منها علىٰ

---

(١) في البديل الفصيح.

نُشر في ملتقى أهل اللغة في ٢٠/ ١٢/ ١٤٣١هـ وفي المجلة الثقافية في ٣/ ١/ ١٤٣٢هـ.

(فَعيلٍ) أو (فُعَالٍ) نحو (صَهِيْل) و(نُبَاح) لصوتِ الفرسِ والكلبِ.

فهذه مذاهبُهم التي يؤمُّونها إذا أرادوا تسميةَ صوتٍ من الأصواتِ. وقد رأيتَهم في الضربِ الأوَّلِ كيفَ آدَمُوا بينَ اللفظِ والمعنَىٰ ووصلُوا بينَهما بآصرةٍ حصيفةٍ وجعَلُوا اللفظَ شافًّا عنِ المعنَىٰ نامًّا عليه، ألا ترَىٰ أنَّه لو قرعَ سَمعَ امرئٍ لم يكن سمِعَه لتهدَّىٰ به إلىٰ استبانة دلالتِه ولآنَسَ من تناسُقِ حروفِه علىٰ ذلكَ النَّحوِ ما احتجَبَ من معناه. وقد جرَّأهم علىٰ هذه الخُطَّة ونهَجَ لهم هذا السبيلَ ما وجدوه من التآخِي بينَ الاسمِ والمسمَّىٰ لأنَّ الاسمَ صوتٌ كما أنَّ المسمَّىٰ صوتٌ. فلما استوسقَ لهم أمرُ التوفيقِ بينَهما واستمكنُوا من زِمامِه استمسكوا به ولم يُفيتُوه لأنَّ غايةَ البيانِ أن يكونَ في اللفظِ دليلٌ علىٰ المعنَىٰ وإشارةٌ إليه. وذلكَ أمرٌ لا ينقادُ لهم في سائرِ المسمَّياتِ، ألا ترَىٰ أنَّ كلمةَ (رجُلٍ) ليس في حروفِها إخبارٌ عن مسمَّاها ولا دَليلٌ عليه، فلو جعلتَها اسمًا لمسمًّىٰ آخَرَ لساغَ ذلك ولم يكن مستنكَرًا.

وكانَ سبيلهم في ذلك أن جعلُوا الاسم علَىٰ حرفينِ مضاهًىٰ بهما الصوتُ نفسُه ثمَّ كرَّروهما علىٰ ترتيبِهما مَنْبهةً علىٰ أنَّ من شأنِ الصوتِ أن يتكرَّرَ. ومثالُ ذلكَ كلمةُ (القهقهة)، فإنَّهم وجدُوا الضاحكَ يصدُر منه لفظُ (قَهْ) مكرَّرًا فسمَّوه بمثلِ لفظِه وكرَّروه كما كانَ مكرَّرًا في الواقع فقالوا: (قَهْقَهَ).

وأمَّا الضربُ الثاني فإنَّه قريبٌ من الأوَّل، وذلكَ أنهم حاكَوا به الصوتَ واجتزءُوا بتكرارِ الحرفِ الثاني عنِ الأوَّلِ. وذلكَ نحوُ (الأزيز)، فإنَّه اسمٌ للصوتِ (أَزْ). وتَكرارُ الزاي دلالةٌ علىٰ تَكرارِ الصوتِ حينَ يقعُ. وفي الياء

امتدادٌ واستطالةٌ تناسِبُ الصوتَ أيضًا.

وأمَّا الضرب الثالث فإنَّهم أخلُّوا فيه بمحاكاةِ الصوتِ واكتفَوا ببِنائه علىٰ (فَعِيْل) و(فُعَال) وجعلُوا الياءَ والألفَ في هاتين البِنيتين دليلاً علىٰ خصِيصةٍ من خصائصِ الأصواتِ، وهي الامتدادُ والاستطالةُ.

فهذا بيانٌ لمذاهب العربِ ألحقنا به تفسيرًا له وإيضاحًا.

فأمَّا ما يجوزُ للمحدَثِ قياسُه منها فالضربُ الأوَّل، وذلكَ أن يستمِع إلىٰ الصوتِ وينظُرَ أيُّ الحروفِ هو إليها أقربُ ويجعلَه علىٰ حرفينِ ويكرِّرَهما. فإذا استمعَ إلىٰ صوتِ السيَّارةِ ووجدَه قريبًا من حرفِ العينِ تتبعُه النونُ فإنَّه يكرِّرُهما ويجعلُهما علىٰ مثال (فَعْلَل) فيقول: (عنعنتِ السيَّارة عنعنةً). وهذا قياسٌ لا ينكسِرُ.

وإذا أمكنَه أن يُلحِقَ بعضَ الأصواتِ الحديثةِ ببعضِ الأصواتِ المسمَّاةِ قديمًا ويسمِّيَها بمثلِ ما سُمِّيت به فهو جائزٌ. وذلكَ مثلُ أن يُلحِق صوتَ الطائِرة أو الدبَّابةِ بأزيزِ المِرجلِ فيسمِّيَه (أزيزًا) أو يُلحِقَ صوتَ المِكنَسة أو الثلاجةِ بفحيحِ الأفعَىٰ أو صفيرِ الطائرِ لتقاربِهما فيسميَه (فحيحًا) أو (صفيرًا). وهذه استِعارة لفظيَّة أو غيرُ مفيدةٍ كما سمَّاها عبد القاهرِ في «أسرارِ البلاغة». وهي في الأصلِ قَصْرٌ علىٰ السَّماعِ، ولكنْ جازَ قياسُها في هذه المسألة لموضعِ الحاجةِ.

مسائل متفرقة في ضبط بعض الألفاظ ومعانيها ولغاتها(١)

- المسموع عن العرب في (إكراء الدار) من لفظ (أجر) ثلاث لغات:

١- أجَره يأجُره الدار أجرًا، فهو آجر وذاك مأجور. وكذا الدار.

٢- آجره يؤجِره إيجارًا، فهو مؤْجِر وذاك مؤجَر. وكذا الدار.

٣- آجره يؤاجره مؤاجرة، فهو مؤاجِر وذاك مؤاجَر. وكذا الدار.

فأما (أجّره يؤجّره تأجيرًا) كما هو شائع فلم تُسمع، واختُلف في جوازها.

- استعمال (الانتحار) بمعناه المعروف عربي قديم. ومنه قول العجاج:

وزاده فضــلًا، فمــن شــاء انتحــرْ

- س: ما الأوجه الجائزة في ضبط دال (الدّلالة)؟ وما أفصحها؟

ج: إن أردت الحرفةَ والمهنةَ إمّا الهدايةَ في الطُرُق كقولك: (فلان دليل حاذق بالدلالة) أو السمسرةَ كقولك: (فلان دلّال حسن الدّلالة) فالأفصح الكسر لأن ذلك هو القياس في الحِرَف والصناعات. والفتحُ جائز. وإن أردت مطلَقَ الهداية والإرشادِ من غير أن يكون ذلك صناعةً كقولك: (هذا الأمر يدلّ دلالة واضحة علىٰ كذا) فالأفصح الفتح. والكسر جائز. وبعض اللّغويين يجعلُ الفتح مطلقًا أفصح من الكسر ولا يفرِّق.

وتفرد الفيروزبادي (ت٨١٧هـ) في «القاموس»، و«الدرر المبثثة» فأثبت

---

(١) نُشر مفرّقًا في ملتقى أهل اللغة وتويتر وآسك وفسبك في أوقات مختلفة.

ضمّ الدال أيضًا. وهذا غريب، إذ لم أقف عليه في معاجم المتقدمين ولا في ما بين يدي من كتب المثلثات.

- اختلف العلماء في ضبط ميم (الحِمّص) على قولين:

الأول: أنه بكسر الميم (الحِمِّص). وهو قول سيبويه والمبرد.

الثاني: أنه بفتحها (الحِمَّص). وهو قول ابن الأعرابي وثعلب.

فأما قول العامة: (الحُمُّص) فخطأ.

- (القَبول) بفتح القاف كما قال تعالى: ﴿ فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ ﴾ [آل عمران: ٣٧]. على أن ضمها كما يشيع عند العامة ليس بخطأ، فقد حكاه الأصمعي في ما نقل عنه أبو عبيد «الغريب المصنف» إن لم يكن مزيدًا، وابنُ الأعرابي وابن درستويه، وأجازه الفراء والزجاج. وقول الزبيدي: (لم يحكها إلا ابن الأعرابي) فيه نظر.

- يُطلق (الزعم) على القول الذي يروِيه ناقلُه كما بلغَه غيرَ متحمِّلٍ تبعتَه. وهو قولٌ قد يكونُ حقًّا وقد يكونُ باطلاً. ومن ما يدل على ذلك قولُ المسيَّب بن علس الشاعر الجاهلي يمدحُ القعقاع بنَ معبدٍ:

ولذلكم زعمت تميمٌ أنه   أهل السماحة والندى والباعِ

ولو كانَ الزَّعمُ لا يكونُ إلا باطلاً لاستحالَ مديحُه هذا هِجاءًا لأنه جعلَ ما يذكرُه الناسُ من خلاله الصالحات باطلاً.

وقولُ الجُميح الأسديّ يهجو بني عامرٍ:

أنــتم بنــو المــرأة التــي زعــم النــــ ـــناسُ عليهــا في الغــيِّ مــا زعمــوا

ولو كان الزعمُ لا يكون إلا باطلاً لكانَ هجاؤُه هذا مدحًا إذ جعلَ قذفَ الناس لأمهم باطلاً.

هذا هو الأصلُ في كلام العربِ ثمَّ غلب من بعدُ علىٰ الباطل معَ جَواز أن يستعمَل في الحقّ.

وعِلَّة هذا التطوُّر الدّلالي أنَّه لما كانَ معنَىٰ الزّعم في الأصلِ هو حكايةَ القولِ مع البراءة من تحمُّلِ تبعتِه أو الحُكْمِ عليه بشيء من الرأيِ كانَ هذا من ما يُشعر في بعض الأحوالِ بالكنايةِ الخفيَّةِ عن فسادِ هذا القولِ في اعتقادِ المتكلِّم وإن لم يَدُلَّ عليه بلفظه إذْ لو كانَ يعتقِدُ صحَّتَه لأتَىٰ مكانَه بلفظٍ لا يُفهِم هذا المعنَىٰ كـ(ذكرَ) أو (قالَ).

وإذن فمَن يستعمِل الزَّعمَ وهو لا يريدُ بهِ إلا الباطلَ ولا يَفهم منه إلا ذلكَ فإنما يستعمله علىٰ جهةِ الكناية. وإن لا فالحقيقةُ أنه محتمِلٌ الدلالة علىٰ الأمرينِ الحقِّ والباطل.

- يقع في كلام الجاحظ كثيرًا لفظُ (الخَطَاء) بمعنىٰ (الخطأ). وقد فطنَ لهذا عبد السلام هارون رحمه الله بلُطف نظرِه وفقهِه فأثبتَه في كلّ موضع ورد فيه علىٰ هذا الوجهِ ولم يجعله تصحيفًا فيردَّه إلىٰ الشائع المشهور، وهو (الخطأ). ونبَّه علىٰ ذلك أيضًا فقال: (الخطاء بالمدّ: لغة في الخطأ. وللجاحظ وَلوع باستعماله) [البرصان والعرجان ص٣٢].

قلت: والذي يَظهر أن (الخطاء) بالمدّ كان فاشيًا في لغة الخاصّة من أهل البصرةِ، يدلُّك على هذا قراءة الحسن البصريِّ (ت١١٠هـ): ﴿إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خَطَاءًا كَبِيرًا ﴿٣١﴾﴾ [الإسراء: ٣١]، وقولُ خلفٍ الأحمر (ت١٨٠هـ) شيخ الجاحظِ (ت٢٥٥هـ)، وكلاهما بصريٌّ:

لنا صاحبٌ مولَعٌ بالخِلافِ كثيرُ الخطاءِ قليلُ الصَّوابِ
أشدُّ لَجَاجًا من الخنفساءِ وأزهى إذا ما مشى من غُرابِ

- (السَّفِلة) بهذا الضبط بمعنى غوغاء الناس هو في ما أرىٰ صفة مشبهة كـ(فَرِحٍ)، من الفعل (سفِلَ). وأصله نعت لجمع تقديره (القوم السَّفِلة) كـ(الرافضة) و(العامّة). ولهذا لا يجوز إطلاقه علىٰ الواحد. ويصحّ تخفيفه إلىٰ (سِفْلة) سماعًا وقياسًا علىٰ باب (كَبِد) وتخفيفُه إلىٰ (سَفْلة) قياسًا.

- يقولون: (أمن وأمان). وهما مصدران مترادفان لا اختلاف بينهما في المعنىٰ. وذلك جائز علىٰ جهة التوكيد.

- س: ما معنىٰ (مَلاك)؟

ج: لها معنيان محتمَلان:

١- أن تكون بمعنىٰ قِوام الأمر ومرجِعه وأصلِه الذي يَنتظمه كقولك: (الصبرُ مَلاك الخير كلّه). وفيه لغة أخرىٰ، وهي كسر الميم.

٢- أن يكون أصلها (ملْأك)، وهو الملَك، كما قال الشاعر:

فلستَ لإنسيٍّ، ولكن لملْأكٍ تنزَّل من جوِّ السماء يصُوب

وتخفيفه القياسيّ هو (مَلَك) بحذف الهمزة بعد نقل حركتها إلىٰ ما قبلها كتخفيف (مسألة) إلىٰ (مسَلَة)، ولكن بعضَ العرب يخفّفها مثلها بإبدالها ألفًا فيقال في (ملأك) علىٰ هذا الوجه: (ملَاك). ومثلُه تخفيف (الكمأة) و(المرأة) إلىٰ (الكمَاْة) و(المرَاْة). وهذا شاذٌّ عند سيبويه، فلا يجوّز قياس (ملأك) عليه، ولكن أجازَه الكوفيون.

- قولهم: (أقرَّ الله عينك) يحتمل أن يكون من القُرّ أي البرد لأن دمع السرور بارد، أو من القرار، وهو السكون، وذلك بأن تنال أمانيك فلا تطمح إلىٰ غيرها.

- قال ابن حبيب: (كل (عَديّ) في العرب فهو بفتح العين إلا (عُدَيّ) بن ثعلبة الطائي، فإنه بالضم).

قلت: أما المعاصرون فيميلون إلىٰ الضم.

- الراجح ضبط (النمْر بن تولب) بسكون الميم كما نصّ علىٰ هذا أبو حاتم. فأما قوله:

أبقىٰ الحوادث والأيام من نمِرٍ أسبادَ سيف قديم أثره بادِ

فأراه اضطُرّ فأجراه علىٰ لغة الحجازيين، يدلّ علىٰ ذلك مع حكاية أبي حاتم أن لغة قومه تميم إسكان عين (فعِل) كـ(نمر) و(فخذ)، فكيف إذا كان علمًا؟ إذ الأعلام موضع تخفيف. والشعراء من ما يُغيّرون الأعلام إذا دعتهم الضرورة إلىٰ ذلك. وشواهد هذا كثيرة معروفة.

- س: هل الجارية تأتي بمعنى الشابة؟

ج: المشهور أن الجارية تكون بمعنى الشابّة، ولكن ذكر الزمخشري في «شرح الفصيح» أن الجارية هي التي لم تتزوج وإن بقيت في بيتها ستين سنة.

- (الطيِّب) من الألفاظ التي يستعملها الجاحظ وغيرُ يريدون به المزّاح الخفيف الروح. وجمعُه (طِيَاب)، وليس (طُيَّاب)، كـ(جيِّد) و(جِياد).

- س: هل لتسمية العالم شيخًا وجه في اللغة؟

ج: نعم، من باب الاستعارة تشبيهًا للعالم وإن كان شابًّا بالكبير في السنّ بجامع وجوب التوقير والاحترام في كلٍّ.

- س: ما وجه مجيء (يسوغ) بمعنى (يجوز)؟

ج: السَّوغ في حقيقة اللغة يطلق على سهولة دخول الطعام والشراب في الحلق ومرّهما به مرًّا رفيقًا لا يعتاقهما شيء من غصَص أو شرَق أو جأز. ومنه قوله تعالى: ﴿سَآئِغًا لِّلشَّٰرِبِينَ ٦٦﴾ [النحل: ٦٦] وقوله: ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ [إبراهيم: ١٧] ثم قول الشاعر:

فساغ ليَ الشرابُ، وكنتُ قبلًا ... أكاد أغَصّ بالماء الحميمِ

وقوله:

إن الذين يسوغُ في أحلاقهم ... زادٌ يُمَنّ عليهمُ للئامُ

وإطلاقه على الجواز المعنوي كقولهم: (هذا لا يسوغ لك) من باب الاستعارة. وقد أثبته الزمخشري (ت٥٣٨) في «أساس البلاغة». وذلك على

تشبيه الشيء المقبول الصحيح الذي يُسرعُ الدخول إلى العقل ويسهل التصديق به لا يعترضه دون ذلك شيء من نقض أو نقد أو ريبة، بالشراب السائغ في الحلق.

ومثلُ ذلك (الجواز)، فإنهم يقولون: (جاز فلان الوادي) إذا قطعه. ومنه قول امرئ القيس:

فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحى   بنا بطن خبتٍ ذي قفافٍ عقنقلِ

وهذا معناه الحقيقي.

ثم جعلوه بالمعنى المجازي المعروف بنحو ما ذكرنا من التأويل في السَّوغ.

- كان الرجل قديمًا ربما سمّى أباه (شيخي)، قال امرؤ القيس:

والله لا يذهبُ شيخي باطلا

ويسمي الرجل أيضًا أمَّه (عجوزي) كما قال أرطاة بن سُهيّة:

إذا أنا لم أمنع عجوزيَ منكمُ   فكانت كأخرى في النساء عقيمِ

- إذا قلتَ: (جاء القوم عامّتُهم) فسيبويه يرى أنها بمعنى (كلّهم)، والمبرّد يرى أنها بمعنى (أكثرهم).

- كلمة (أحد) لها معنيان: الأول بمعنى (واحد). ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]. الثاني أن يراد به العموم. ولا يكون إلا في نفي أو شبهه، نحو (ما جاءني أحد).

- في اسم حرف (ز) ست لغات: زاء وزاي وزِيّ وزَيّ وزا بالقصر وزًا بالتنوين.

- (اللّوىٰ) هو ما بين الرمل والجدد، فمنهم من يجعله آخر ما يلقاك من الرمل حيث يتصل بالجدد، ومنهم من يجعله أول الجدد. وسقطه منتهاه.

وقيل: هو بمعنىٰ اللوىٰ، وأضافه إليه لاختلاف اللفظ. وهم يستحبون أن ينزلوا فيه لاطمئنانه. ومن كلامهم: (ألويتم فانزلوا). وهذه صورة صورتُها أحسبها مقاربة له:



- كثير من الناس لا يميزون بين النمر والبَبْر والفهد. وهذه الصورة توضح الفرق بينها:



مسائل متفرقة في المولد والمعرب والدخيل[1]

- إذا وجدتَّ أحد العلماء المتقدمين يصف كلمة ما بأنها (رومية) فهي يونانية غالبًا، وليست لاتينية كما قد يُظنّ. وإذا وصفها بأنها (نبطية) أو (سوادية) فهي سريانية. وإذا وصفها بأنها (شامية) فهي إما يونانية أو سريانية.

- تعجبني شجاعة العامّة في الاختزال من الألفاظ الأعجمية كقولهم في (إنستقرام): (إستقرام) وفي (وتساب): (الوتس) وفي (سناب شات): (السناب) وفي (الفيسبك): (الفيس). ومثله قديمًا تسميتهم (أرسطوطاليس): (أرسطو) و(النردشير): (النرد).

- (الحياد) في اللغة مصدر (حايده) إذا جانبه ومال عنه. واستعماله بمعناه المعروف عند المعاصرين استعمال محدَث. وهو صحيح سائغ لأن الانحياز إلى الشيء يُعدّ ميلًا إليه كما قال تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، فكذلك يُعدّ عدم الانحياز إليه ميلًا عنه. وهو (الحياد) و(المحايدة).أما (الحيادية) فلا أراها تصحّ إذ لا وجه لها.

- لا تعرف العرب (المِنطَقة) بمعنى القطعة من الأرض، وإنما المِنطقة عندهم النّطاق، وهو الحزام الذي يُشدّ به الوسط، فجعله المعاصرون اسمًا للإقليم مجازًا مرسلًا بعد استعارة إذ شبهوا الحدود بالمنطقة ثم أطلقوها على ما

---

(١) نُشر مفرّقًا في تويتر وفسبك وآسك وملتقى أهل اللغة في أوقات مختلفة.

تشتمل عليه من الأرض. وهي بكسر الميم وفتح الطاء، اسم آلة. ومنه قول علي رضي الله عنه في النطاق، وهو بمعنىٰ المنطقة: (اتسع نطاق الإسلام). وقد صحّح مجمع اللغة بالقاهرة ضبطها بفتح الميم وكسر الطاء (المَنطِقة) علىٰ أن يكون اسم مكان، بتخريج فيه بعض التكلف لأن فيه مع ارتكاب الاستعارة والمجاز ارتجالًا كثيرًا من جهة القياس، وهو إحداث فعل ثلاثي مجرد، وهو (نطق)، وجعل مضارعه علىٰ مماثل (يضرب) وصوغ اسم المكان منه وإلحاقه التاء. والقياس الفرد ظن وتخمين، فكيف إذا كان مركّبًا!

- في المعاجم (تغفّله) و(استغفله) إذا تحيّن غفلته. وليس فيها - ما خلا حكايةً محتملة في «العين»- (اغتفله) إلا أنها وقعت في رواية خبرٍ في «الأغاني». وليس في المعاجم أيضًا (غافله) كما يشيع عند المعاصرين، وأجازها مجمع القاهرة.

- س: ما حركة ميم (المناخ) الضم أو الفتح؟

ج: حركتها الضم (المُناخ) لأنها اسم مكان من (أناخ) الرباعي بمعنىٰ (أبرك بعيرَه). وقد يُراد به عموم الإقامة والنزول علىٰ الاتساع. ومنه الأبيات: (ومُناخ غير تئية عرّسته) (كذب العواذل، لو رأين مُناخَنا) (ومُناخ نازلةٍ كفيتُ وفارسٍ) وغيرها.

ولا يُعرف (ناخ) الثلاثي، بيد أنه سُمع عنهم (النَّوخة) بمعنىٰ الإقامة، وظاهره أنه اسم مرة من الثلاثي (ناخ)، فقد يجوز أن يكون استُعمل وأميت، وقد يجوز أن لا يكونوا استعملوه قط كمفرد (المحاسن)، وقد يجوز أن يكون

من (أناخ) علىٰ غير قياس كـ(العِمّة) و(الخِمرة) إذ هما من (اعتمّ) و(اختمر). ولهذا لا ينبغي أن يُقدم علىٰ إجازة (ناخ) إلا ببرهان ظاهر.

وإطلاقُ (المُناخ) علىٰ حالة الجوّ مولّد حادث علىٰ سبيل التشبيه. وذلك أنهم يلتمسون في أماكن إقامتهم أن تكون مطمئنة سهلة غير غليظة. ولهذا قال الشاعر:

وبـــــما أبركهـــــا في مُنـــــاخٍ جعجـــع ينقَـــب فيـــه الأظـــلُّ

- قد يُشبه اللفظ الأعجمي الألفاظَ العربية في الحروف والوزن فيظنه الناس عربيًّا. ومن ذلك لفظا (الرصيد) و(الرجيم)، فالأول فارسي والثاني فرنسي.

- أقدم من وجدته استعمل قولهم: (بيّض الله وجهك) هو البراء بن ربعي. ولعله جاهلي، قال:

وكـــان سُـــليم بـــيّض الله وجهـــه يمـــدّ لنـــا بنيـــان مجـــد ويرفـــعُ

أنشده ابن الأعرابي في «مقطعات مراثٍ».

- إذا عُرّب الاسم الأعجمي المبدوء بساكن فإن للعرب فيه طريقتين: أن يحرّكوه نحو (خِوان) أو يجتلبوا له همزة قطع نحو (إقليم) و(أسطوانة).

- استعمال كلمة (أيضًا) في حشو الكلام عربي فصيح، وليس مولدًا، قال الفراء: أنشدني بعضهم [من قيس]:

أخـــوك في الله، وأيضًـــا في الـــرِّحِمْ

ومنه قول الشاعر:

ليبغضـــني وأبغضـــه وأيضًـــا يـــــراني دونـــــه وأراه دوني

- (تويتر) علم أعجمي علىٰ هذا الموقع المعروف، فإذا أُريد استعماله في العربية وجب حمله علىٰ أبنية العرب وعلىٰ المُنقاد من قوانينهم، فيُردّ إلىٰ (تُوَيْتِر) ليكون علىٰ زنة (دُرَيهِم). ووزنه (فُويعِل).

أما (آسْك) فلا يصح اللفظ به علىٰ هذا الوجه لما فيه من اجتماع ساكنين. ويُغيّر إلىٰ وجهين صحيحين:

١- (آسَك) بفتح السين، فيكون علىٰ زنة (فاعَل). وهو موافق لاسم موضع قديم ذكره الخارجي حين قال:

أألفـــا مســـلم في مـــا زعمـــتم ويقـــتلهم بآسَـــكَ أربعونـــا؟

٢- (آسِك) بكسر السين، فيكون علىٰ زنة (فاعِل).

ونظير هذا كلمة (دانق)، فإنها فارسيّة الأصل. وهم ينطقونها بإسكان النون وفتحها. فلما استعملها العرب استعملوها بفتح النون وزادوا فيها الكسر. وهو عندهم أفصح، وذلك لقلة ما جاء علىٰ (فاعَل) وكثرة باب (فاعِل).

ومثلها أيضًا كلمة (طابق)، فإنها كلمة فارسية. وهي في الفارسية مفتوحة الباء. فلما عرّبوها أبقوا الباء علىٰ سكِنتها وألحقوا بها وجهًا آخر، وهو الكسر.

و(آسك) في الوجهين ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة.

- (التلاشي) كلِمة منحوتة من (لاشيء)، تصريفُها: (لاشاه فتلاشَى)، كأنَّهم يريدونَ أنه أصبح (لاشيء). والتاء ليست من لفظِ (لا شيء)، وإنما هي زائِدةٌ للمطاوَعة كالتاء في قولِك: (تباعَد). وهي كلِمةٌ مولَّدةٌ قديمًا. وهي من ألفاظِ المتكلِّمين. وهم الذين استحدَثُوها إرادةَ الاتِّساع في المعانِي. وقد ذكرَ ذلك أبو عثمان الجاحظ، قالَ: (قالوا: وقبيحٌ بالخطيب أن يقومَ بخُطبة العيد أو يومَ السِّماطين أو على منبر جماعةٍ أو في سُدّة دار الخلافة أو في يوم جمعٍ وحَفْلٍ أو في إصلاحٍ بينَ العشائرِ واحتمالِ دماءِ القبائل واستلالِ تلك الضَّغائنِ والسَّخائمِ فيقولَ كما قال بعضُ من خطبَ على مِنبر ضخمِ الشأنِ رفيعِ المكان: «ثم إن الله بعد أن أنشأ الخلق وسوّاهم ومكّن لهم لاشاهم فتلاشوا». ولولا أن المتكلمَ افتقرَ إلى أن يلفظَ بالتلاشي لكان ينبغي أن يؤخَذ فوقَ يدِه)، ثم قالَ: (وإنما جازت هذه الألفاظُ في صناعة الكلام حين عجَزت الأسماءُ عن اتساع المعاني)، وقالَ: (ولأن كبارَ المتكلمين ورؤساءَ النظّارين كانوا فوقَ أكثر الخطباء وأبلغَ من كثير من البلغاء. وهم تخيَّروا تلك الألفاظَ لتلك المعاني، وهم اشتقُّوا لها من كلام العرب تلك الأسماءَ، وهم اصطلحوا على تسميةِ ما لم يكن له في لغةِ العربِ اسمٌ فصاروا في ذلك سلفًا لكلِّ خلفٍ وقدوةً لكلِّ تابعٍ. ولذلك قالوا: العرض والجوهر وأيس وليس، وفرَّقوا بين البطلانِ والتلاشي).

وليس بصحيحٍ قولُ من زعمَ أن أصلَها (لشَا) بمعنى خسَّ بعد رفعةٍ، لأنَّ هذه الكلِمة معروفةُ الميلادِ. كما أن معناها ليس هو معنَى (لشا) لأنَّ (التلاشِي) معناه (الاضمحلالُ)، وهو مباينٌ تمامًا لـ(الخِسَّة). وذلك أنَّ الشيء

قد يضمحِلُّ من غيرِ أن يتَّضِع، وقد يتَّضِع ولا يضمحِلُّ.

- (الخُلف) بمعنىٰ (الخلاف) يكثر في كلام المتأخرين، قال أبو إسحاق الشاطبي: (عادة المتأخرين استعمال لفظ (الخُلف) مرادفًا لمصدر (خالفه في كذا مخالفة وخلافًا). ولست منه علىٰ تحقيق أنه استعمالٌ لغوي).

- (الفُوطة) غير عربية. وذُكرت في «العين» وغيره. وذكر ابن بطوطة أن الداخل لحمامات بغداد يعطىٰ ثلاث فوط. وفي مقامات «البديع» أنها تلبس علىٰ الرأس.

- (اللِّتر) كلمة يونانيّة الأصل. ومن الطريف أنها عُرِّبت قديمًا بصورة (رطل). وهو مقلوب (لِطْر). راجع (معجم الدخيل) لف عبد الرحيم.

- (النّصْب) لا يدلّ في كلام العرب علىٰ معنىٰ الاحتيال، وإنما أخذه الناس من (نصْب الفخّ أو الحِبالة). وعلىٰ هذا فهو توليد صحيح.

- (السَّلَطة) كلمة مأخوذة من التركية. ومعناها المملَّحة. وأصلها لاتيني (sal) بمعنىٰ (المِلح). ولك أن تقول فيها أيضًا: (صلطة) و(زلطة) بلا نُكر.

- (الطَّماطِم) كلِمةٌ مكسيكيّة النِّجار أصلُها (tomatll). وقد دخلت في كثير من اللغاتِ. وقبسَها العربُ حديثًا من الصيغة اللاتينية (tomatum) إذْ لم يكن هذا النباتُ معروفًا لديهم قديمًا.

وهذا اللفظُ له صورتان في كلام الناس اليومَ:

١- (طَماطِم). وهي الصورة الرسميّة. وهي تُستعمل اسمَ جنس جمعيًّا مفردُها (طَماطِمة). وقد وافقت صيغةَ منتهىٰ الجموع، فتُمنع من الصرف

فتكون نظير (سراويل) فتقول: (أكلتُ طماطِمَ) ولا تنوّنُها.

ويجوز لك أيضًا أن تجمعها بالألف والتاء فتقول: (طَماطِمات).

٢- (طَماط) أو (طُماط) بفتح الطاء أو ضمّها مع حذف الميم. وهي أعربُ وأخفُّ. وهي مصروفةٌ. ومفرَدها (طَماطة) أو (طُماطة).

ولك أيضًا أن تجمعها بالألف والتاء فتقول: (طَماطات) و(طُماطات).

- ينبغي ردّ الألفاظ الدخيلة إلىٰ أوزان العربية عند إرادة إدخالها في الكلام الفصيح فيقال: (أيْفُون) علىٰ مثال (ديجور)، و(تُوَيْتِر) علىٰ نحو (دُرَيهم)، و(قَوْقَل) علىٰ وزن (جعفَر).

- (ساذج) كلمة فارسية. ولفظها فيها (سادَك). وقد عُرّبت قديمًا بلفظ (ساذَج). وبعضهم يكسر الذال فيقول: (ساذِج) ليُدخلها في باب (فاعِل). وهو أرحبُ وأوسع.

ثم دخلت إلىٰ العربية حديثًا من طريق التركية التي أخذتها من الفارسية، وذلك بلفظ (سادَه).

وتُطلق علىٰ الشيء الباقي علىٰ أصل طبيعته لم يُخالطه غيرُه. ويُراجع في هذا «حواشي المعرب للجواليقي» للدكتور ف عبد الرحيم.

❀ ❀ ❀

مسائل متفرقة في لزوم بعض الألفاظ وتعديها[1]

- س: خطّأ بعضهم استعمال (عن) في نحو (قال عنه البخاري: منكر الحديث). والصواب عنده أن يقال: (قال فيه البخاري: منكر الحديث)، فما رأيك في هذا؟

ج: كلاهما صحيح لأن مبنى معاني حروف الجر في رأيي على القياس، فإذا قلت: (قال في هذا الرجل كذا) فعلى أن المراد (قال في شأن هذا الرجل) فحُذف (شأن) لدلالة السياق عليه. ومثله قوله تعالى: ﴿يُحَآجُّونَ فِي ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ١٦] و﴿يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ﴾ [الحج: ٣] و﴿هَاجَرُواْ فِي ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٤١]. ويكون الشأن ظرفًا لوقوع القول.

وإذا قلت: (قال عن الرجل كذا) فـ(عن) هنا نظير (عن) في (تحدث عنه) ومثله: (ألفت كتابًا عنه). وكل ما يمكن وضع كلمة (موضوع) فيه مكان (عن) فـ(عن) فيه صحيحة، ألا ترى أنك تقول في (تحدثت عنه): (تحدثت، موضوع حديثي هو). وكذلك (قال عنه). ومعنى (عن) فيه للمجاوزة لأن من يتحدث مثلًا في رجل ما عند غيره فإنه يكون منصرفًا عنه لإقباله على المحدَّث. وبهذا يتحقق معنى المجاوزة.

- س: أيجوز أن يقال: (اتصلت عليك) فيُعدّى بـ(على)؟

(١) نُشر مفرَّقًا في تويتر وفسبك وآسك وملتقى أهل اللغة في أوقات مختلفة.

ج: لا يجوز أن يتعدَّىٰ (اتّصل) بـ(علَىٰ) علىٰ جهةِ الحقيقةِ، لأنَّ معنَىٰ (الاتصال) (الالتقاء والارتباط)، وهو معنًىٰ لا تلائمه (علَىٰ) الدالَّة علىٰ الاستِعلاء، وذلك أن الاتصالَ لا يقعُ علىٰ المتعدَّىٰ إليه بالحرف لا حقيقةً ولا مَجازًا. فلمَّا كانَ (الاتصال) لا يقبلُ هذا وكانَ تحقُّقُه قائِمًا علىٰ طرفٍ آخرَ يلتقي به ويلتصِقُ كانَ تعدِّيه بالباء الدالَّة علىٰ معنَىٰ (الإلصاق).

وإذن لا يجوز إلا (اتصلتُ به).

- س: أيقال: (تعرّفتُ علىٰ الشيء) أم (تعرّفته) أم (تعرّفت إليه)؟

ج: يقال في هذا المعنىٰ (عرفَه) و(تعرَّفه) و(تعرّف إليه). وبينهنّ فروقٌ.

أما (عرفَه) فمعناه أوقع المعرفة عليه فصار عنده معروفًا بعد إذْ كان مجهولًا.

وأمّا (تعرّفه) فمتعدّ إلىٰ واحدٍ كـ(عرفَه)، بيدَ أنه مطاوع (عرّفه كذا) المتعدي إلىٰ اثنين، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿عَرَّفَ بَعۡضَهُۥ وَأَعۡرَضَ عَنۢ بَعۡضٖ﴾ [التحريم: ٣] وحذف المفعول الأول، فإذا قلتَ (تعرّفت الرجلَ) فكأن شيئًا ألقَىٰ في رُوعِك طلبَ معرِفته فتطلّبتَها شيئًا فشيئًا حتىٰ أدركتَها. وهي بهذا تفارق معنىٰ (عرفه) لدلالة بناء (تفعَّلَ) علىٰ قَبول التكثيرِ. وعلىٰ هذا جاء قول طَريف العنبري:

فتعرّفوني إنني أنا ذاكمُ ... شاكٍ سلاحيَ في الحوادثِ مُعلمُ

وتقول: (عرَفتُ المسألة) إذا فقِهتَها بسهولةٍ، و(تعرَّفتُ المسألة) إذا تكلّفتَ ذلك وحاولتَه حتىٰ عرفتَها وأسمحَتْ لك.

أما (تعرَّف إليه) فهو مطاوع (عرَّفتُ الشيءَ) إذا جعلتَه معروفًا كقولك (عرّفتُ فلانًا فتعرَّف)، فإذا قلتَ: (تعرّفتُ) فمعناه (صرتُ معروفًا) فإذا وصلتَه بـ(إلىٰ) فقلتَ: (تعرّفتُ إلىٰ فلان) فمعناه صِرت معروفًا عنده. ومن المعلوم أن (إلىٰ) تدُلّ في أصلِ وضعها علىٰ الغايةِ. وهي في هذا المثالِ لا تفيد هذا المعنىٰ لأن الغائيّة إنما تصِحّ في الحدث الذي يقع علىٰ مكانٍ ممتدٍّ من الأرضِ يبدأ فيه من موضعٍ وينتهي عند موضعٍ آخر منه كـ(مشَىٰ)، فإن المشي لا يتحقّق معناه حتّىٰ يجري في رُقعة من الأرضِ. ولا يمكن أن يمشي الإنسان وهو ثابتٌ في مكانِه إلا في عصرنا هذا العجيبِ.

فمن هنا جاز أن تقول: (مشيتُ إلىٰ المسجدِ) مثلًا.

والتعرُّف أي كونُ المرء معروفًا لا يصدُق عليه ما يصدُق علىٰ المشي ونحوِه، وإنما يُراد بـ(إلىٰ) فيه الاتّجاهُ. وذلك من قِبَل أن الغايةَ تستلزِم هذا المعنَىٰ لأن كلّ من قصدَ إلىٰ شيءٍ وجعلَه غايتَه فلا بدّ أن يكون وجهُه إليه. وإذن فقولك: (سأتعرَّف إلىٰ فلان) معناه سأكون معروفًا عند فلانٍ لا غيرِه، فأفادت (إلىٰ) النسبة إليه. وهي في هذا نظير قولهم: (وقف إلىٰ فلان، وجلس إليه)، فإن الوقوف والجلوس يقعان في مكان واحدٍ خلافًا للمشي، فـ(إلىٰ) فيهما خارجةٌ عن معنىٰ الغائية إلىٰ الدلالة علىٰ القصد والاتجاه والنظر لأن هذه المعاني من لوازم الغائية كما بيّنتُ. وفي الحديث (تعرّف إلىٰ اللهِ في الرّخاء يَعرِفك في الشدّة) أي اطلبْ أن تكون معروفًا عنده في الرخاء باتّباع أوامره واجتناب نواهيه ليعرفَك في الشدّة. وليس المعنىٰ اعرِفِ الله في الرّخاء.

وإذن فقولك: (تعرّفت فلانًا) معناه عرَفته بعد التماس، فالتعريف واقع عليه. و(تعرّفت إلى فلانٍ) بمعنى صرتُ معروفًا بالنسبة إليه أو التمستُ أن أكون كذلك بتقديم نفسي إليه.

وقولهم: (تعرّفت عليه) كما يشيع عند المعاصرين خطأ لا يُسنده سماعٌ ولا قياسٌ.

- س: لم يتعدّى الشكّ والريب بـ(مِن) في كتاب الله تعالى؟

ج: لعلةٍ ما وجدنا الشك والريب والمرية تُعدّى بـ(مِن) في كتاب الله تعالى كقوله: ﴿وَإِنَّنَا لَفِى شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ ﴿٦٢﴾﴾ [هود: ٦٢] ﴿بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّنْهَا﴾ [النمل: ٦٦] ﴿بَلْ هُمْ فِى شَكٍّ مِّن ذِكْرِى﴾ [ص: ٨] ﴿وَإِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣] ﴿إِن كُنتُمْ فِى رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ﴾ [الحج: ٥] ﴿وَلَا يَزَالُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى مِرْيَةٍ مِّنْهُ﴾ [الحج: ٥٥]. وهذا غالبه في الحديث عن الكفّار. وذلك أن تعدية هذه الألفاظ بـ(في) وإن كان حسنًا صالحًا فليس يعدل تعديته بـ(من) لأن أصل معنى (من) الابتداء أي أن الحدث يبتدئ من مجرورها، فكأن الشكّ من الأمر والمرية منه يقضي بأن الشاكّ كأنما خرج من الأمر محلّ الشكّ وفصل عنه فِعلَ المحاذر المتوجّس الذي يمنعه الارتياب والتردّد وسوء الظن أن يلج في الشيء ويفحص عن حقيقته، فهو لا يزال يرقبه عن عُرُض مزوارًّا عنه غير مخالط له ولا متعمّق فيه.

وكذلك فعلُ الكفّار، فإن شكّهم ومريتهم ليس من جنس الشكّ الذي

يدعو إليه طلب الحقّ والرغبة في إصابته، بل هو في الحقّ شكّ نَفرة وصدود وإعراض.

- س: أيهما أفصح (إهداء لفلان) أم (إهداء إلىٰ فلان)؟

ج: الأصل في الفعل (أهدىٰ) أن يتعدّىٰ بـ(إلىٰ) فتقول: (أهديتُ إلىٰ فلان هديّةً) كما قال الحماسيّ:

رسولَ امرئٍ يُهدي إليك رسالةً   فإن معشرٌ جادوا بعرضك فابخلِ

وذلك أن معنَىٰ الإهداء يقتضي أن يكون له غايةٌ مكانيّة ينتهي إليها، وهي المُهدَىٰ إليه، لا يتحقّق هذا المعنىٰ إلا بذلك لأن الهديّة تبدأ من المهدِي وتُجاوزُه حتّىٰ تتّصِل بالمهدىٰ إليه.

ولكن يجوز لك أن تقول: (أهديتُ له) باللامِ علىٰ تأويلينِ:

١- أن تريد باللام المِلْك لأنّ هذه الهديّة قد صارتْ بتناولِه لها مِلكًا له.

٢- أن تكون دالّةً علىٰ الغايةِ كـ(إلىٰ)، فتخرج بذلك عن أصلِ وضعِها لعلّةٍ مليحةٍ. وذلك أن اللامَ تجيء في أصلِ وضعها بمعنىٰ التعليلِ، وغايةُ الشيءِ المكانيّة تستلزِم أن تكونَ أيضًا عِلّةً له، ألا ترىٰ أنك إذا قلتَ: (سافرتُ إلىٰ مكةَ) فـ(إلىٰ) هنا غائيةٌ لأن معنىٰ السفَر ينقطعُ إليها من جهةِ المكانِ، وهي أيضًا باللزومِ عِلّة للسفَر لأنّك لم تسافر ووجهُك إليها إلا من أجلِ أن تصلَ إليها، فكما أنها غايةٌ فهي أيضًا عِلّة وسببٌ، فلو قلتَ: (سافرت من أجل مكّة) لصحّ الكلام لأن قصدَها هو الذي بعثَك علىٰ إنشاء السفّر.

فلما كانَت الغائية تستلزِمُ التعليلَ جاز أن تَخرج اللامُ عن أصلِ وضعها وتطّرِدَ إفادتُها للغائيّة كما تفيدُها (إلىٰ) فيتعاورَا في الدلالة علىٰ هذا المعنىٰ فتقول: (سرت إليه وله، ومشيت إليه وله وذهبت إليه وله، وهَديته إلىٰ الطريق وله). وقسْ علىٰ هذا.

وبينهما أيضًا وجوهٌ أُخَرُ من التشابه لا يتّسع هذا الموضع لبسطها.

وهذه سبيلُ كلّ حرفٍ استُعمِل في غير معناه الأوَّل، فإنك لا بدّ أن تجِد له مخرجًا حسنًا سائغًا إن لَمستَه. ومعاذ اللهِ أن تكونَ الحروف قد تتناوَبُ اعتباطًا لغيرِ سرٍّ ولا مَغزًىٰ كما يزعم الكوفيّون.

ومن شواهد ذلك قول الحماسي:

لَإن كان يُهدىٰ بردُ أنيابها العُلا لأفقرَ مني إنني لفقيرُ

وإذن تقول: (إهداء إلىٰ فلان) و(إهداء لفلان).

- (اختصَّ) لازم متعدّ، تقول: (اختصصتُه بالأمر فاختصّ هو). وعلىٰ الوجهين حُمل قوله تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَخۡتَصُّ بِرَحۡمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ١٠٥] بجعل (مَن) فاعلًا أو مفعولاً به.

- س: هل يجوز أن يقال: (هذا من ما يؤسَف له)؟

ج: الوجه أن يقال: (من ما يؤسف عليه) كما قال تعالىٰ: ﴿وَقَالَ يَٰٓأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٤]، ولكن القياس يجيز (أسف له) كما يقال: (حزنت عليه وله)، و(بكيت عليه وله). وبينهما فرق دقيق ليس هذا موضع بسطه. واللام

هنا تفيد معنىٰ السببية. وهو راجع إلىٰ معنىٰ الاختصاص. والتعدية إلىٰ أكثر من حرف جر مقيسة علىٰ الصحيح وليست قصرًا علىٰ السماع.

- س: هل يجوز تعدية الاعتذار بـ(عن) في نحو (اعتذر إليه عن هذا الذنب) مع أن المسموع تعديته بـ(مِن)؟

ج: تعدية الاعتذار بـ(من) و(عن) صحيحة قياسًا كما تقول: خرج منه وعنه وبعُد منه وعنه وانفصل منه وعنه ورحل منه وعنه وهرب منه وعنه وانصرف منه وعنه وهاجر منه وعنه وانفضَّ منه وعنه... إلخ. وذلكَ أنَّ كلَّ فعلٍ لازمٍ دالٍّ علىٰ معنَىٰ الخروجِ أو الانفصالِ يجوزُ أن تعدِّيه بـ(مِن) و(عن)، قالَ تعالىٰ: ﴿أُوْلَـٰٓئِكَ عَنۡهَا مُبۡعَدُونَ ١٠١﴾ [الأنبياء: ١٠١] ثم قال الشاعرُ:

بعيــدٌ مــن الآفــاتِ طــلاعُ أنجُــدِ

فإن عدَّيتَه بـ(مِن) فذلكَ أنك أردتَّ ذكرَ مبتدأ وقوعِ الحدثِ، وإن عديتَه بـ(عن) فذلك أنك أردتَّ ذكرَ أن ذهابَه وخروجَه كان إلىٰ غيرِ الجهةِ التي فيها ما بعدَ (عن).

وقولك: (اعتذرَ) علىٰ هذا الحذوِ، ألا ترىٰ أن الاعتذارَ طلبٌ للخروجِ عن اللومِ أو العقاب، فإذا قلتَ: (اعتذر عن ذنبه) فقد أردتَّ أنه التمس الخلاصَ والخروجَ من ذنبِهِ بتقديمِ العُذرِ. وإذا قلتَ: (اعتذر من ذنبه) فقد أردتَّ أن ابتداء عذرِهِ كان من ذنبِه. ولا أجِدُ بينَهما فرقًا في الاستعمالِ وإن كانا يختلِفانِ في التأويلِ.

- (الاحتمال) متعدّ إلىٰ واحد، و(التحميل) متعدّ إلىٰ اثنين، تقول: (احتملت الشيء) كما قال تعالىٰ: ﴿فَٱحْتَمَلَ ٱلسَّيْلُ زَبَدًا رَّابِيًا﴾ [الرعد: ١٧]، و(حمّلتُه غيري) كما قالت الخنساء:

يحمّله القومُ ما عالهم   وإن كان أصغرَهم مولدا

وعلىٰ هذا تقول: (احتملت الملفّ) أو (حَمَلْته) إذا أردت الإخبار عن إنزاله في جهازك. ويجوز أيضًا أن تقول: (حمّلتُ الملفّ) بتضعيف الميم، علىٰ حذف المفعول الثاني، أي حمّلته جهازي بمعنىٰ جعلتُ جهازي يحمله. والأول أجود لاستغنائه عن تقدير محذوف.

- (نظر) بمعنىٰ (رأىٰ) يتعدىٰ بنفسه كما يتعدىٰ بـ(إلىٰ)، تقول: (نظره) كما تقول: (نظر إليه)، حكىٰ ذلك بعضُ أصحاب المعاجم. وأصبت له شواهد من الشّعر. غير أن سيبويه منعَ تعديَه بنفسه إذْ لم يبلغه ذلك فقال: (وأنت لا تقول: نظرت زيدًا).

الألفاظ التي لم تُسمع إلا في بيت واحد من الشعر[1]

لم يدع سلفنا الكرام من علماء العربيّة سبيلًا ذلولًا ولا وعْرًا يعلمون أن فيه خدمة للعربيّة وحفظًا لها إلا سلكوه، لا يألون في ذلك جهدًا ولا يدّخرون عنه مُنفِسًا. والشواهد علىٰ ذلك كثيرة متوافرة أجتزئ منها في هذه المقالة بشاهد واحد، وهو سَرْد ما وقفت عليه من ألفاظ اللغة التي ذكروا أنّهم لم يجدوا اللفظ منها بمعناه الذي استُعمل به إلا في بيت واحد من الشِّعر. وذلك دالٌّ علىٰ تمام تقرّيهم وجودة تقصّيهم لأنهم إذا كانوا لم يسمعوا هذه الألفاظ إلا في بيت واحد من الشّعر فمقتضىٰ ذلك أنهم سمعوا غيرَها في أبيات كثيرة.

علىٰ أنّي لم أتكلّف البحث عن هذه الأمثلة التي أنا موردُها ولا جمعَها، وإنما كنت أقيّد ما ألقاه منها حينًا بعد حينٍ حتىٰ اجتمع لي منها طائفة صالحة. وقد مرّ بي غيرُها أيضًا فأغفلت تقييدها تفريطًا مني.

فمن ذلك:

- في (شرح المفضليات) لأبي محمد الأنباري عن أحمد بن عبيد:

(ولا يكون التأبين للأحياء. ولم يجئ في شيء من أشعار العرب إلا في بيت الراعي، فإنه قال:

---

(١) في رواية اللغة وكتبها.

نُشر في ملتقىٰ أهل اللغة في أوقات متلاحقة أولها ١١/ ٥/ ١٤٣٢هـ.

فرفّــع أصــحابي المطــيّ وأبّنــوا هنيــدةَ فاشــتاقَ العيــونُ اللــوامحُ).

- في (المحكم) لابن سيدة:

(قيل: جاء الأخطل بحرفين لم يجئ بهما غيرُه. وهما التِّينانُ الذئب. والعيثوم أنثىٰ الفِيَلة).

- في شرح (ديوان امرئ القيس) للسكري:

(قال: والحال: موضع اللِّبد. قال: ولم أسمع به إلا في هذا).

قلت:

يريد بيت امرئ القيس:

كُميتٍ يـزِلّ اللِّبـد عـن حـال متنِـهِ

علىٰ أنه سُمِعَ.

- في (شرح الفصيح) لابن خالويه:

(قال الأصمعي: لم أسمع بالصَّيدن أنه الثعلب إلا أنه في بيت كثيِّر، قال:

كــأن خَليفَــي زورهــا ورحاهمــا بَنِــي مكَــوينِ ثُلّــما بعــد صَــيدنِ).

قلت: وهو في (الوحوش) للأصمعي بقريب من هذا اللفظ.

- في (المحكم) لابن سيدة ذكر أن ابن الأعرابي أنشد قول الفِند:

تركــــتُ الخيـــلَ مــــن آثـــا رِ رمحــــي في الثُّبـــا العــــالي

وقالَ: (الثُّبا: العالي من مجالس الأشراف. وهذا غريبٌ نادرٌ لم أسمعه إلا في شعر الفِند).

- في (الشرح المنسوب إلى التبريزي للّامية المنسوبة إلى الشنفرى):

(وأحاظةُ في ما ذكر أحمدُ بن يحيى قبيلةٌ من الأزدِ. وقال لي غيرُه: هي قبيلة من اليمَن. ولم يعرفها أبو العباس محمدُ بنُ يزيد. ولم أسمع باسمها إلا في هذا الشعر).

- في (التمام في تفسير أشعار هذيل) لابن جني قالَ عند قولِه:

إذا مــا قتلنــا بالمحمَّــدِ مالــكٍ   سراةَ بنــي لأيٍ فــزاح غلــيلي

قال: (المحمَّد الذي يُحمد من الرجال. لم يمرُر بي هذا اللفظ صِفةً إلا في هذا الموضع).

- في (اللِّسان):

(قالَ الأغلب العجليُّ:

غِــرٍّ جُنــافيٍّ جميــلِ الــزِّيِّ

الجُنافي: الذي يَتجانف في مشيته، فيَختالُ فيها ... وقالَ شمر: ...، ولم أسمع جُنافيًّا إلا في بيتِ الأغلب).

- في (المخصص) لابن سيدة:

(قالَ أبو عليّ: ولم أسمع بالقِنَّسْرِيِّ إلا في شعر العجاج:

أطَرَبًــا وأنــت قِنَّــسْرِيُّ

والقِنَّسرِيُّ: الكبيرُ السِّنِّ).

- في (اللِّسان):

(قال ابن بَرِّي: والحَفيضة: الخَلِيَّة التي يُعسَّل فيها النَّحلُ. وقال: قال ابن خالويه: وليست في كلامهم إلا في بيت الأعشَىٰ، وهو:

نَحْــلًا كــدَرداقِ الحفيضــةِ مَــرْ هوبًــا لــه حــولَ الوَقــودِ زَجَــلْ).

- في (شرح القصائد السبع) للأنباري:

(قال الشاعر:

لهــا رطــلٌ تكيــل الزّيــتَ فيــه وفــلاّحٌ يســوق بهــا حِمــارا

ولم يُسمَع (الفلاّح) المُكارِي [أي: بمعنىٰ المُكاري] إلا في هذا البيت).

- وفي (شرح القصائد السبع) أيضًا:

(قال أبو عبيدة: هذه كلمة قلَّما وجدنا لها شاهدًا في كلامهم، أن يقال للنِّعَم: أيامٌ. إلا أن عَمْر بن كلثوم قد قال: وأيامٍ لنا غُرٍّ طِوالٍ، فقد يكون جعلَها غُرًّا طِوالاً لإنعامهم علىٰ الناس فيها).

- في (تاج العروس):

(وأنشدَ أبو زيدٍ في نوادره للبَعيث في الشَّمَل بالتحريك:

وقــد يــنعَش الله الفتــىٰ بعــد عثــرةٍ وقد يجمع الله الشــتيتَ مــن الشَّــمَلْ

قال أبو عَمْرٍو الجرميّ [كذا. والصواب أبو عُمَر]: ما سمِعتُه بالتحريك إلا في هذا البيت.

- وفي (التاج) أيضًا:

(قيل: أراد بالصَّالبِ الصُّلبَ. وهو قليل الاستعمال. قاله ابن الأثير. قال

شيخنا: قلتُ: زعم غير واحد أنه لم يُسمع في غير هذا الشعر. انتهى. قلتُ [القائل الزَّبيدي]: بل قد ورد في شعرٍ غيرِه:

بـــين الحيـــازيمِ إلى الصّـــالبِ).

- وفي (التمام) لابن جني:

(وفيها:

يمشـــون بـــين نابـــلٍ ودارقٍ

استعملَه كتارسٍ من التُّرس. ولم أسمعه من الدرقة إلا هنا).

- في (الإبل) للأصمعي:

(قال علقمة:

قد عُرّيت زمنًا حتى استطفّ لها　　كِترٌ كحافة كِير القين ملمومُ

قال: ولم أسمع بالكِتر إلا في هذا البيت).

- في (شرح ديوان عدي بن الرِّقاع العاملي) لثعلب:

من اللواتي إذا استقبلن مهمهةً　　نجَّينَ من هولها الركبانَ والثَّقَلا

وزعمَ أنه لم يَسمع تأنيث (المهمهة) إلا في هذا البيت. وهي الأرض البعيدة الأطراف).

- في (شرح مقصورة ابن دريد) لابن خالويه:

(بسَروِ حِميَر أبوالُ البِغال به　　أنَّى تسدَّيتِ وهنًا ذلكِ البِينا؟

أبوالُ البِغال في هذا البيت (السَّراب). وهذا حرفٌ غريبٌ حدّثناه أبو عُمَر الزاهد).

- في (شرح ديوان الحطيئة) لابن السكيت:

(ولم يأت الصَّناع إلا في بيت لصخر الغيّ:

[ولا أرقعنّـــك رقـــع الصديـــــ ـــع لاءم] فيــه الصَّــناعُ الكتيفــا).

- في (وشي الحلل) للبلي:

(قال النمَري: ليس في كلام العرب بيت مرفوع كلّه إلا قول المتلمس:

فهــذا أوانُ العِــرضُ حــيٌّ ذبابُــه زنـــــابيرُه والأزرقُ المـــــتلمّسُ).

قلت: في روايةٍ.

- في (التهذيب) للأزهري:

(وأنشد غيره [أي غير الكسائي] عن قُرَيبة الأعرابية:

قعيــدَكِ عَمــرَ الله يــا بنــت مالــكٍ ألم تعلمينــا نعــمَ مــأوَىٰ المعصِّــبِ

قالَ: ولم أسمعْ بَيتًا اجتمع فيه العَمْر والقَعيد إلا هذا).

قلت: قد سُمع في بيت أنشده أبو عمْر الشيباني في (الجيم).

- وفي (التهذيب) أيضًا:

(وأنشد ابن الأعرابي لكُثَيِّر:

أَتِيٌّ ومفعـــــوم حَثيـــــث كأنـــــه غُروب السـواني أترعتهـا النَّوَاضِـح

قال: وهو مثل قوله:

قال: ولم أسمعه إلا في هذا).

- وزد علىٰ ذلك الألفاظَ التي تفرد بها عمْر بن أحمر الباهلي. وقد عقد لها ابن جني بابًا في (خصائصه) عنوانه (باب في الشيء يسمع من العربيّ الفصيح لا يسمع من غيره).

من خواطري

من آداب الاستفتاء[1]

إذا استفتيتَ أحدًا فأبطأ عن جوابك ساعة أو ساعتينِ أو يومًا أو يومينِ فلا تستعجِلْه، فإنَّ ذلك ضربٌ من النزَق والخفّة وسوءِ الأدبِ إلا أن تطولَ المُدَّةُ طولًا يغلبُ علىٰ ظنِّك معه أنّه لم يبلغْه سؤالُك أو بلغَه ولكن نسيَ الجوابَ عنه.

ومتىٰ رأيتَ شيئًا من الأماراتِ التي تشي بقراءتِه لسؤالِك واطّلاعِه عليه كتغريدِه في تويتر أو فسبك إن كان السؤال في أحدهما أو دخولِه الوتسَ إن كان في الوتسِ فلا ينبغي لك أن تفعلَ معَه فِعلَ الشّرطيّ صادف لِصًّا هاربًا فتريَه أنك قد قبضتَ عليه بتهَمة الفِرار من جوابِك وتجعل برهانَك علىٰ ذلك الظفرَ به متلبّسًا بالدخولِ أو التغريدِ بعد إرسالك السؤالَ، فإنّه ليس وراءَ هذا من القِحة وصلابة الوجهِ معدًىٰ ولا مطّلَعٌ.

واعلم أن السائل طالبُ علمٍ ومن الحقِّ علىٰ طالبِ العلمِ لطفُ التوصُّلِ وخفضُ الجناحِ ودماثة الجانب، والمجيبَ متفضّلٌ محسنٌ، وما علىٰ المحسنين من سبيلٍ.

علىٰ أني لو شئتُ أن أذكرَ لك الأعذارَ التي ربما منعتْه من جوابك في الحالِ لذكرت لك أكثر من سبعين عذرًا كلُّها موجبٌ للإمهالِ وإحسان الظنِّ، فمن

---

(١) نُشر في فسبك وتويتر في ٢٤/ ١١/ ١٤٣٧هـ.

ذلك أن يكون الخاصُّ عنده في تويتر أو فسبك متعطِّلًا أو عرضَ له العطَبُ، أو يكون دخلَ على عجلٍ وتخطَّى الخاصَّ ولم يتصفّحه، أو يكون تصفَّحه فقرأ أسئلة غيرك وعميَ عن سؤالك، أو يكون قرأ سؤالكَ ولكنّ في الخاصِّ من مثلِه مئةَ سؤالٍ سابقٍ كلُّها ينتظر الجواب فهو يجيبُ عنها الأولَ فالأولَ، أو يكون قرأه وهو في حالٍ لا تُمكن فيها الكتابةُ كحالِ قيادة السيارة، أو يكون قرأه فلما همَّ بالجواب عنه انقطع به النّتّ أو نابَه أمرٌ جسيمٌ شغلَه عن كلّ شيءٍ، أو يكون قرأه وهو محمومٌ وقيذٌ لا يقوَى على النظر والكتابة، أو وافاه سؤالُك وهو مهمومٌ تالفُ النفسِ ضيقُ الصّدر ممزّقُ القلب لنازلةٍ ألّمت به، أو زاحمتْه الشغولُ وتراكمت عليه الأعباءُ فاستأثرت بوقتِه وحالت بينه وبين وَشْك الجواب، أو لعلّه قرأ سؤالك فجعلَ يديرُه في ذهنِه أو يستوثقُ له بمراجعةِ كتبه ليكون جوابُه لك عن فكرةٍ وبحثٍ ورويّةٍ.

قال تعالى: ﴿وَلَوۡ أَنَّهُمۡ صَبَرُواْ حَتَّىٰ تَخۡرُجَ إِلَيۡهِمۡ لَكَانَ خَيۡرٗا لَّهُمۡۚ﴾ [الحُجُرات: ٥].

ثم قال بشار بن برد:

ولـــيس للملحِـــفِ مثـــلُ الـــردِّ

كلمة في العتاب[1]

لم أزل أسمع من الناس مَن يصوّب العتاب ويحسّنه ويزعم أنه من ما يحفظ المودّة ويرُمّها ويستلّ الأضغان ويطيِّب النفوس. وكنت أومن بذلك وأنتحله، حتىٰ إذا تراخت بي الأيام وجرّبت الناس وبلوتهم وسبَرت أخلاقهم وأحوالهم نكِرته وسؤتُ به ظنًّا وعرفت أنه من ما يُحدث البِغضة ويورث الوحشةَ ويُلوي بالمودّة، وذلك أن العتاب إنما يجري بين الأصدقاء. وقد كان ينبغي حين اجتبيتَه صديقًا أن تكون قد رضيت إخاءه وأمِنتَ غيبَه واطمأننت إلىٰ صحة ودّه، فمتىٰ أنكرتَ منه خصلة أو وقفت له علىٰ ريبة فولِّدْ له في نفسك من الأعذار الجائزة والعلل المحتمَلة ما لا تحتاج بعده إلىٰ مساءلته وإلىٰ سماع عذرِه لأنّ من كان مثلَه في صدق الإخاء ومتانة الودّ خليق أن يكون معذرًا. ولو أنك عاتبته فربما وجّه عتابك له علىٰ سوء الظنّ به وعلىٰ الوَلوع بحفظ زلّاته وتتبّع عثراته، وذلك أن العتاب نوع من المحاسبة ودليل علىٰ التقصّي وبرهانٌ علىٰ قلّة الإغضاء وتركِ التغافل. وهذه خصلة منفّرة وخلق مكروه ولا سيما بين الأصدقاء. وعسىٰ أن يَهيج هذا العتاب نقمته ويحرّك ضِغنه فلا يزال يتربص بك مثلَها حتىٰ يصيبَه، فإذا أصابه سُرّ به وعدّه ظفرًا له وتبرئة لساحته وجازاك حين إذٍ عتابًا بعتاب وأدّىٰ إليك الكيل صاعًا بصاع.

---

(١) نُشر في فسبك في ٤/ ٨/ ١٤٣٩هـ.

علىٰ أنّ العتاب من ما يضطرّ الصديق المعاتَب إلىٰ المعاملة بالتكلّف والتصنّع. وفي هذا تركُ التبسّط والتبذّلِ ولزومُ التحفّظ والحذر. ومتىٰ صارت الصداقة إلىٰ مثل هذا فقد صارت إلىٰ الوهن والاضمحلال وآذنت بالصّرم والانفساخ.

هذا مع أنك إن عجِلتَ إلىٰ صاحبك باللوم والعتاب فأظهر لك منه عذرًا بيّنًا وحجةً بالغة رجع ذلك عليك بالحرج والخجل وصرتَ عنده بمنزلة الطائش العقل، القليل التثبّت، الفرِح بزلات الأصحاب.

وأمر آخر، وهو أن العتاب في حقيقته نوع من الذِّلّة وعلامة علىٰ الاستكانة لما فيه من الإقرار بالحاجة والاعتراف بالألم، ومن طبيعة النفوس أن تستضعف من تؤنس منه ذلك، وربما تاهت عليه واستهانت به.

فإذا رابك من صاحبك شيء فاجعل ما تعرفه من مودته لك حجيجًا عنه وكفيلًا له بتسويغ فعلِه والاعتذار له إن كان معذرًا، واحتمالِ خطئه إن لم يكن كذلك. واعلم أنك متىٰ أسرعت إلىٰ سوء الظنّ به ونفي العذر عنه فقد دللتَ علىٰ شكّك في ولائه وتجويزك لخيانته. ومثلُ هذا حرًىٰ أن لا تتخذه صديقًا وأن لا تستنيم إلىٰ إخائه أو تركن إلىٰ صحبته.

ولا يغرنك قولهم: (ويبقىٰ الودّ ما بقي العتاب)، فقد يُحتمل هذا المرة والمرتين وبعد الجنايات الكثيرة وبعد أن يضيق عليك واسع العذر حتىٰ لا تجد منفذًا. وفي هذا يقول الشاعر:

معاتبة الإلفينِ تحسن مرةً فإن أكثرا إدمانها أفسدا الحبّا

وقد يجوز ذلك إذا كان تركه مفضيًا إلى إسرار الحقد أو حصولِ الهجر فيكون من باب (آخر الدواء الكيّ). وعلى هذا قولُهم: (ظاهر العتاب خير من مكتوم الحقد) وقولهم: (معاتبة الأخ خير من فقده). فأما أن يكون ذلك عادة متبعة وسنة مسلوكة ويجري على الصغيرة والكبيرة والشاذة والفاذة وعلى الوهم والريبة فأمره كما وصفتُ.

وكما قالوا في مدح العتاب فقد قالوا في ذمِّه أيضًا:

فدع العتاب، فربّ شرْ رٍ هاج أولَه العتابُ

وقال عبد الله بن جعفر لابنته: (إياكِ والمعاتبة، فإنها تورث البِغضة). وقال الجاحظ: (واعلم أن كثرة العتاب سبب للقطيعة، واطّراحه كله دليل على قلة الاكتراث لأمر الصديق).

وأحسنَ من قال:

إن بعض العتاب يدعو إلى البغـ ـضِ ويؤذي به الحبيبُ الحبيبا

وإذا ما القلوب لم تضمر الودْ دَ فلن يَعطف العتابُ القلوبا

ومن قال:

أقللْ عتاب من استربتَ بودّه ليست تُنال مودةٌ بعتابِ

خواطر متفرقة[1]

- أحبُّ الفتىٰ يطرب للنادرة حين يسمعها ويُسرّ بها ويوفّيها حقّها من التعجّب، فأَنخله النصيحة من نفسي وأخلِصه بخالصة منّي. وتنقبض نفسي عن من يتلقّىٰ النادرة بالجفاء، فلا تَعرف بهجتَها في وجهه ولا تجد صداها في نفسه ولا تسمع شكرها علىٰ لسانه، فأطوي دونه رغائبي وأقطع عنه حبائل آمالي.

- إن لي وردًا دائمًا لا أنفكّ أراجع به ما بقي في ذاكرتي من لوازم كلامك وخواصّ هيئتك وإشاراتك مخافةَ أن يأتي عليها النسيانُ، إذ كانت هي الذخيرة الباقية لي منك، وهي الزاد الذي أتقوّىٰ به علىٰ نوائب الدهر ما امتدَّت بي الحياةُ.

- اصنع المعروف إلىٰ الناس وإن لم يكافئوك يقيِّضِ الله تعالىٰ لك من يكافئك وإن لم تصنع له معروفًا.

- يسعىٰ الحاسد بكل سبيلٍ إلىٰ أن يَكيد محسوده ويحطّ منه ويَشين ذكره، ويأبىٰ الله إلا أن يجعل سعيه رفعة لمحسوده وتنبيهًا علىٰ فضائله ودلالة علىٰ إحسانه ليزيده بذلك غمًّا إلىٰ غمّه وغيظًا فوق غيظه. ولولا خبث نية الحاسد في ما يفعله لكان مستوجبًا للشكر من محسوده.

---

(١) نُشرت في تويتر وفسبك في أوقات مختلفة.

- لا تكذّب صوت حدسك في اللقاء الأول، فما أكثر ما تعرّفك التجارب الكثيرة والتكشيف الطويل أنه كان صوابًا وأنه لم يكن من الخير لك تكذيبه.

- خير الأصوات ما لامس من صدرك أحاسيس غامضة لا تستطيع ملامستها، وخير الروائح ما سافر بك إلىٰ دنيا غير دنياك، وخير المناظر ما أذكَرَك نعيم الجنة.

- ما توجّع الكرام من شيء توجّعَهم من جحود المعروف ومن خذلان الصديق.

- الفراغ يجلبُ الفراغ. والعمل يأتي بالعمل.

- أكثرُ مصائب الإنسان راجعة إلىٰ أمرين: قلّةِ التفكير، وقلّةِ الصبر. وتأمَّلْ تجد صدق ذلك.

- لا تمازحْ ما لم تكن قادرًا علىٰ احتمال المزاح.

- إذا اصطنعتَ إلىٰ أحدٍ معروفًا فجازاك بالإساءة فأعرض عنه ولا تجازِه بمثلها لأن مجازاتك له بالإساءة تجعله بمَنجاة من عذاب الضمير ولو بعد حين.

- ما شيء من الدنيا ألذ عندي ولا أطيب من مجالسة رجلٍ نابه العقل رحيب الأفق سهل الخلق يذاكرني مسائل العربية وأذاكره ويباحثني في دقائقها وأباحثه.

- لا بدّ للفاضل أن يتخذ له بعضًا من الأعداء ليذيعوا فضائله وينبهوا الناس علىٰ إحسانه لأن الأصدقاء لا يستطيعون وحدَهم أن ينهضوا بهذا

العمل الشاق.

- من حقك أن تبغض من شئت ولو لغير علة، ولكن ليس من حقك أن تعلّل بغضك له بالفرية عليه فتنسب إليه القبائح وتعرّيه من الفضائل وتردّ الحق إن جاء منه.

- إذا أحببت أحدًا فلا تكثر عتابه على قطيعته، فإنه إن كان يكِنّ لك الودّ فسيهديه الشوق إليك حتى وإن جفوتَه، وإن لّا فما أغناك عن ودّ يتكلفه لك!

- البصر بطبائع الناس وأخلاقهم ودوافعهم هو من العلم الذي ضَرّه أقربُ من نفعه.

- ينبغي للعاقل أن يحرص على تحصين نفسه من أن تغترّ بمدح المادح له أشدَّ من حرصه على تحصينها من أن تهن وتنكسر لقدح القادح.

- لا يستهين العاقل بزرع الأحقاد في صدور الرجال لأنه لا بد أن يجنيها شوكًا ولو بعد حين.

- لا يمنعنّك شغفُك بالكمال من إنجاز الأعمال.

- إن الكلمة لتقع إلى سمع الرجل مرارًا لا تحرّكه، فإذا حرّكته مرّة فكأنه لم يسمعها من قبل.

- الحاسد معجَب يكتم إعجابه.

- تكلّفَ جدًّا لتبدو صورته عفويّة جدًّا.

- لو أخذتَّ بجميع وصايا الأطباء لهلكتَ جوعًا أو لشغلتَ عامّة يومك بامتحان الأطعمة الصالحة والتفتيش عنها وشِراها، ولكن صدّقْ وكذّب، وخذْ

ودَعْ.

- ما تكلّف امرؤ خلُقًا أشقَّ من الإنصاف.

- من سرّه المدح فلا بدّ أن يسوءه الذمّ. وعلىٰ قدر الأول يكون الثاني.

- اتصال الخلطة يغطّي العيوب، ولكنه قد يغطّي المحاسن أيضًا.

- علّمتني الحياة أن الإنسان قد يستطيع أن ينال بالصّمت في أحايين كثيرة أضعافَ ما يمكن أن يناله بالكلام البليغ.

- ما من سفيهٍ يتعرَّض لك إلا لظنِّه أنك مِثلُه في السَّفَه، فلا تصدِّق ظنَّه فيك بمجاراته والردِّ عليه.

- ساعة تقضيها في الجلوس إلىٰ من تحبّ تناقلُه فيها الحديثَ وتبثُّه وساوسَ صدرك وخطراتِ نفسك أرجو أن تكفّر هموم شهرين شهرٍ ماضٍ وشهرٍ آتٍ.

- يدعوك إلىٰ الإبداع وهو خَليّ منه، ويحثّك علىٰ قبول الرأي الآخر وهو يحاربُه!

- لا تزال أشرف من شاتمك وأرفع قدرًا حتىٰ تجيبه، فإذا أجبتَه فإمّا ساويتَه وإمّا كنت دونه.

- خيرُ الجلساء من تنسىٰ حسابَ الزمن معه وتطّرح كُلفة التحفّظ منه ثم تفارقه حين تفارقه عن غير ملالٍ ولا ضجَرٍ.

- الأستاذ القليل العلم يضيق ذرعًا بالطالب الذكيّ لأنه لسوء ظنه بنفسه يظن أن الطالب قد عرف جهله فيحمل كل تصرف منه علىٰ أنه هزء به

وتعريض بجهله!

- أخذتّ عهدًا علىٰ نفسي مذ زمن أن لا أجادل سفيهًا ولا أمازحه ولا أجلس في مجلس هو فيه إلا ما كان اضطرارًا أو نسيانًا فوجدت ثمرة ذلك ولذّته.

- يخرج الرأي من صعلوكٍ فيُطّرح ويُستسخف ولا يؤبه له، فإذا خرج الرأي نفسُه من ذي منصب وجاه احتفي به كل الاحتفاء وعُدّ إبداعًا وعبقريّة!

- أردتُّ أن أتخذه صديقًا فأقللتُ من مخالطته.

- أشقّ الأعمال وأنصبها أن تسومَ قلبك مودّة من يُبغض وبِغضة من يوَدّ! الحبّ والبغض لا يُفسّران ولا يُقسَران، فخلّ قلبك وسَربَه.

- من دلائل كرم الناقة اجتنابها للمزاحمة، ففي المعاجم: (الرَّقوب من الإبل التي لا تدنو إلىٰ الحوض من الزحام. وذلك لكرمها)، فيا عجبَىٰ لبعض الناس!

- لكل إنسان أسلوب في الكتابة لا يشبه غيره حتىٰ إنك لتؤنس فيه حرارة أنفاسه وتسمع منه جرس صوته. ومتىٰ كنتَ خبيرًا بالأساليب عرفته وإن أخفىٰ اسمه.

- من أصدق الشِّعر وأحكمِه قولُ الشاعر - وربما ألفيتني أردِّدُه -:

يُقضَىٰ علىٰ المرء في أيّام محنتِه حتىٰ يرىٰ حسنًا ما ليس بالحسنِ

- ستّة لا يحاوَرون: الجاهل، والأحمق، والمقلّد، والمتعصّب، والحاسد،

والحاقد.

- لو كان الحَسُودُ رجلًا لقتلتُه.

- من الدليل على هوان العلم على طالب العلم أن لا يبالي أين باتت كتبه ولا في أي مكتبة وقعت ولا إلى أي يد خرجت. وبيوتهن خير لهن لو كانوا يعلمون! وكم من مستعير لكتاب لم يردّه. وربما ردّه بعد مِطال ولَيّان أو ردّه وقد مزّقه وكتب عليه واتخذه سفرة لطعامه وكرة بين أيدي صبيانه!

- ربما غبرتُ الليالي ذوات العدد خاليًا إلى نفسي لا أحادث فيها أحدًا قطّ فأجد عجبًا من صفاء النفس ويقظة العقل! فإذا عاودت الخلطةَ فسد كثير من ذلك!

- معاذ الله أن تمحو حبَّك يدُ الحدثان لأنه الحب الأول يوم أن لم يكن طمع ولا مصانعة! هو الحب الذي لا تفسير له إلا تآلف القلوب وتشاكل الأرواح!

- طول ممارسة عويص المسائل وغامضها واشتغال الفكر بها ربما عكّر المزاج وأورثَ الحدّة وسرعة الضجر. وقد سمعت رجلًا من أهل العلم من من طالت معاشرته للعلماء على اختلافهم يقول: خالطتُ نحو مئتين من أهل العلم (كلُّهم نفوسهم شينة) أي كلهم صعب الخلُق حادّ الطبع.

- ليكن تقديرك لنفسك مستمَدًّا من معرفتك بها لا من تقدير الناس لها لأنه متى كان كذلك لم يزل متذبذبًا مضطربًا وزائدًا ناقصًا.

- ألف ابن مالك لابنه الأسد الألفية وغيرها – إن صحّ –فلم ينبغ،

وهجر ابنةَ البدر فكان هو الـذي شرح ألفيتـه ولاميتـه وتسـهيله! ﴿لَا تَدۡرُونَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ لَكُمۡ نَفۡعًا﴾ [النساء: ١١].

- وما أنا للشيءِ الذي لـيس نـافعي ويغضـبَ منـه صـاحبي بقَئُـولِ

هذا البيت أصلٌ عظيمٌ في حُسن مراعاةِ الصديق ومداراتِه.

- قال لي: (لحوم العلماء مسمومة) قلت: (وبعض أفكارهم أيضًا).

- من أكثر التلفُّت للخلف اصطدمَ بما أمامَه.

- من أكثر الأمثال التي انتفعت بها قولهم: (أن ترد الماء بماء أكيسُ). أي إذا وردت ماءًا فاحمل منه ولا تتكل علىٰ ماء آخر يصادفك لأنك قد لا تجده.

- من إهانة العلم والإزراء به أن تهدي الكتاب لمن لا ينتفع به ولا يعرف قدره!

- لا ينفكّ الإنسان من شيء يغُمُّه ويكدِّر عليه، فإن هو لم يجد ذلك افتعَلَه.

- من رحِم (الواسطات) تولد الحياة.

- لا أحبّ اللقاءَ لأني أكره الفراقَ.

- من أنبل حكم العامّة وأشرفها قولهم: (الحِقران يقطّع المِصران)، يريدون أن الإعراض عن السفيه وترك مجاوبته يجعل مُصرانه تتقطّع من الغيظ.

- يعجبني مثل بليغ من أمثال العامة، وذلك قولهم: (الملزَّق يطيح) أي أن ما يرام تثبيته بمجرّد الإلصاق لا يلبث أن يسقط. يضرب مثلًا للمودّة

المصطنعة والإخاء المتكلَّف.

- مدحُ مَن لا يستحقّ ذمٌّ لَمن يستحقّ.

- الظَّرف قطعة من الذَّكاء. ولا تكاد تجد ذكيًّا إلا وفيه شعبةٌ من الظَّرف.

الذين يُغبطون[1]

ما أغبِط أحدًا كما أغبِط ثلاثة نفرٍ:

أما أحدهم فعثمان طاها في خطِّه للمصحف الذي شرَّق وغرَّب وأغار في البلاد وأنجدَ، وانتفعَ به من لا يحصيهم العَدّ من الناس قراءةً وحفظًا وتدبّرًا وعمَلًا.

وأما ثانيهم فمحمد صدّيق المنشاوي في تلاواتِه التي لا تزال تُتلىٰ بكرةً وأصيلًا فتلينُ بها جلودٌ وقلوبٌ إلىٰ ذكر الله وتَفيض بها أعينٌ من الدمع وتسارع بها نفوسٌ إلىٰ الخيرات وتُثمر أعمالًا صوالحَ.

وأما ثالثُهم فأبو العتاهية في قولِه:

فواعجبَىٰ كيف يُعصىٰ الإلـه　　　أم كيف يَجحدُه الجاحدُ

وفي كلّ شيءٍ له آيةٌ　　　تدلّ علىٰ أنه الواحدُ؟!

فإنّي أحسب أن المُلحِد لو اقتصر علىٰ التأمُّل في هذين البيتين ثم انطلق منهما إلىٰ التفكّر في نظام هذا الكون المحَكمِ وما فيه من البدائع العجيبة والآيات الباهرة لنكلَ عن كفره وإلحادِه ولردَّاه وحدَهما بعد هُدىٰ الله تعالىٰ إلىٰ الإيمان بالله واليوم الآخر ولاستصغرَ ما كان يتعلَّق به من حُجج واعتراضات ينسُبُها إلىٰ العقل والعقلُ منها براءٌ.

(١) نُشرت في فسبك وتويتر في ٧/ ٥/ ١٤٣٨هـ.

وإني لأرجو أن يكون الله تعالى قد غفر لأبي العتاهية بهما.

ولا شكّ أن الذين يُغبَطون كثيرٌ، ولكني ذكرتُ ما يقع في نفسي غير متكلّف لاستقراء أو مفاضلة.

❀ ❀ ❀

أثر تويتر في إماتة الخواطر[1]

رأيت تويترَ وقد بلوتُه زمنًا يُميت الخواطر ويحبس تدفّق الفِكَر ولا يزال يتخوّن الذهن حتى يغادره قريب الغَور قصير النظر يستثقل الإطالة والتفصيل ويرغب عن التفسير والتعليل. وربما يعجِز عن ذلك لو التمسه.

وكثير من المسائل لا يتناهى المرء إلى غايتها ولا يشفي النفسَ منها إلا بتشقيقها وبسط القول فيها، بل إن الكتابة فيها من ما يستدعَى به عازب الرأي ونافره ويذلّل به عصيّ الفكرة وشَموسُها. ولهذا ما أوصت الحكماء بتعهّدها واعتيادها.

وإن المرء ليشرع في المقالة وليس في ذهنه إلا معانٍ نَزرة غامضة بدا حاجب منها وضنّت بحاجب (كما يقول ابن الخطيم) أو كأنها بنات النقا تخفى مرارًا وتظهرُ (كما يقول ذو الرمّة)، فما هي إلا جولةٌ حتى تنثال عليه المعاني انثيالًا وينكشف له ما وُوري عنه منها. ومثل هذا لا يتأتّى إلا بالتطويل والإطناب، وهو ما يَعدَمه تويتر ويحظى به فسبك.

❁ ❁ ❁

(١) نُشر في فسبك وتويتر في ٥/ ٤/ ١٤٣٧هـ.

المسارعة إلى الإنكار[1]

سمعني مرةً ابني قصيّ، وكان عمره ثلاثة أعوام، أقرأ قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُمْ﴾ [المُلك: ٢٣] فقال لي: خطأ! الصحيح ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]. وكان قد حفظها وبعضَ قصار السور، ثم طار إلى حاسبه الصغير الذي كان يتحفّظ منه وجعل القارئ يقرأ ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١]، وقال لي: اسمع!

فشبّهته بحال الضَّحل العلم الغريرِ التجربة يسمع بالخبر لم يحط به علمه، والرأيِ لا يبلغه عقله، فيسارع إلى ردّه وإنكاره وكأن علمه هذا القليلَ هو معيار العلم، وعقلَه هذا القاصرَ هو ميزان العقول!

❀ ❀ ❀

(١) نُشر في فسبك وتويتر في ٦/ ٤/ ١٤٣٧هـ.

تواطؤ الناس على ركوب الأقوال الفاسدة[1]

كنت ماضيًا في طريق سفَر فاعترضني حاجز تفتيش، ورأيت ثَمّ مسارينِ أحدُهما فيه خمس سيّارات مترادِفة، والآخر خالٍ لا سيارةَ فيه، فسلكتُه لأعرفَ ألعلّةٍ رغِب عنه هألاء جميعًا واستخفّوا ثقلَ الازدحامِ ومشقّة الانتظار أم لغيرِ علَّةٍ. فلما سلكتُه لم أجد به بأسًا! فعلِمت أنّ الناس كما تحاشوا هذا المسارَ مع سلامته وإفضائه قد يركبون القول الفاسد أو الضعيف ويتحاشون القول الصحيحَ أو الأصحَّ لا لعلّةٍ إلا إيثارَ التقليد والأَنَسةَ بالكثرةِ والجبنَ عن مخالفة الشائع.

❀ ❀ ❀

(١) نُشر في فسبك في ٢٨/ ٧/ ١٤٣٧هـ.

في الاطمئنان إلى مودة المغالي قبل التجربة[1]

إيّاك أن تطمئِنّ إلىٰ من يقبل عليك بجميع ودِّه ويُصفيْكَ خالصَ إخائِه قبل أن تطول مخالطتُه لك ومعرفتُه بك وقبل أن يعاشرَك من كثبٍ ويبلوَ خلائقك دهرًا، فما أسرعَ ما يقلبُ لك ظهر المِجنّ عند أدنىٰ هفوة منك ويرجعُ عدوًّا مكاشحًا لك ناقمًا عليك ناثًّا في الناس معايبَك وإن لم يسمع عذرَك.

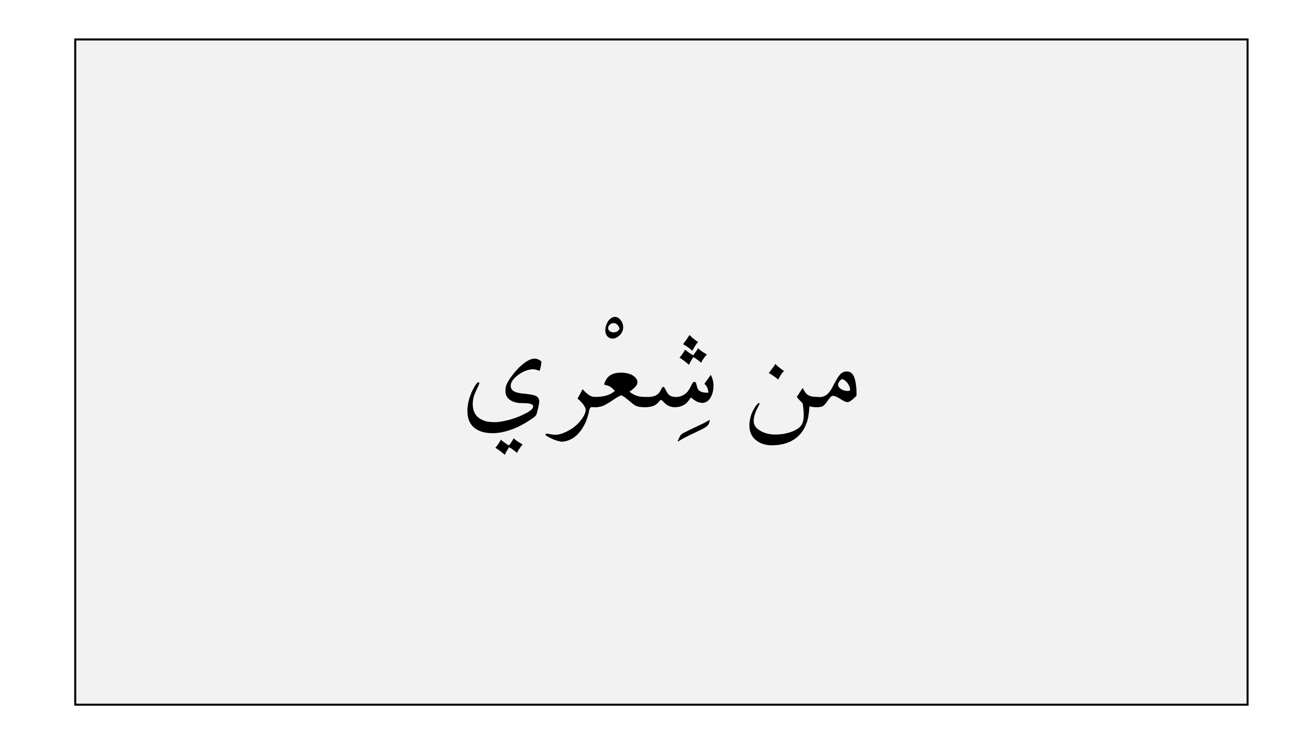
واهرب الهربَ كلّه من من تراه يغلو في مدحِك وتبجيلِك، فما هو إلا أن يعاين بعض أخطائك ويقف علىٰ بعض مساوئك حتّىٰ يغلو في ذمّك كما غلا من قبل في مدحِك وحتّىٰ تستحيلَ حسناتُك اللائي كان يثني عليك بسببهن سيئاتٍ يذمّك عليهنّ، كأنّه يجعلُ مبالغته في ذمّك تكفيرًا عن خطئِه في الغلوّ في مدحِك، فيصلِح خطئًا بخطأ!

وعليك بالاستمساكِ بصحبة العاقل المنصف الذي يحكِّم في الأمور عقلَه لا عاطفتَه ويتّبع فيها الحقّ لا الهوىٰ ويصدرُ في آرائِه عن تأنٍّ وتؤدةٍ لا طيشٍ أو عجلةٍ ويتحلّىٰ بأخلاق الكرام من الصبر والاحتمال وحسن الإعذار وسلامة الصّدر ولُطف المراعاة. واعتبرْه بأن تنظر كيف حديثُه عن عدوِّه، فإن رأيتَه لا يذكرُه إلا بما فيه ولا يدعوه بغضُه له إلىٰ طمس محاسنِه والافتراء عليه والبَهتِ له فذاك. وإن لا فاحذرْه، واعلمْ أنك قد تكون موضع عدوِّه هذا يومًا فيفتري

(١) نُشر في فسبك وتويتر في ٨/ ٣/ ١٤٣٨هـ.

عليكَ كما افترَىٰ عليه. ولهذا قال المتوكّل الليثيّ:

إحــذرْ وصــالَ اللئــيم، إنّ لــه عضْــهًا إذا حبــلُ ودِّه انقطعــا



مِن شِعْري

قصيدة (وسفيهٍ)[1]

وســـــفيهٍ مثمَّـــــل الحقـــدِ نـــذلٍ ... كلـــما زاد جهلُـــــه زدتُّ حِلـــــما

صرتُ من طول غفلتي ومـن الإعــ ... ــراض عنـه أصـمّ أبكـمَ أعمـى

ولـــوَ اني أشـــاءُ أثخنـــتُ فيـــه ... بـــذليق الكـــلام نثـــرًا ونظـــما

غـــير أن الكـــريم يُغـــضي حيـــاءًا ... أن يقولـــوا: قـــد شـــاتمَ اليـــوم فَـــدْما

وإذا أبـــصر امـــرؤ في طريـــقٍ ... جيفـــة ســـدّ أنفَـــه وتكمّـــى

ولقـــد يُطـــرق الهزبـــرُ ليســـطو ... ولقـــد يُصـــهر الحديـــدُ ليَحمـــى

فاســـألِ المعتـــدين قبلـــك عنّـــي ... يُعطِـــك المعتـــدون عنـــيَ علـــما

❁ ❁ ❁

---

(١) نُظمت في ٦/ ٨/ ١٤٤٠هـ ونُشرت في تويتر وفسبك.

نُتف شعرية

يـا جليـسي ويـا مـسرّة قلبـي ما لك الدهرَ معرضَ الوجه عنّا؟[1]

أهْـو واشٍ سـعَىٰ إليـك فنرضيـ ـكَ بعـذرٍ أم مـلّ قلبُـك منّـا؟

❁ ❁ ❁

مـا زال في الأيـام متّسَـعُ والهـمُّ غـيماتٌ وتنقشـعُ[2]

وإذا تكالبـتِ الخطـوبُ فـلا تجـزعْ، فـشرُّ الشِّـيمة الجـزعُ

ودعِ التخـوُّفَ مـن حِـذار غـدٍ مـا كـلُّ مـا قدّرتَـه يقـعُ

والنـاسُ لا تحفِـل بقـائلهم ذرهـم ومـا قـالوا ومـا صـنعوا

❁ ❁ ❁

شـكوتُ إلىٰ الطبيـب سَـقام عينـي فقـال ليَ الطبيـب: بهـا جفـافُ[3]

فقلـت: أجـل، لقـد نَزفَـت دمـوعي تصـاريفٌ وأيـام عجـافُ

❁ ❁ ❁

لَليلـةٌ بـتُّ أقضـيها بمكتبتـي مـا بـين درس وتفتـيش وتـدوينِ[4]

أشهىٰ إلىٰ القلب من بُنشاكَ لو علموا ومـن زِلَمِسـيْ ومـن جُـزْر الفلبّـينِ

---

(١) نُظمت في ٤/ ١٤٢٩هـ ووُضعت في الصفحة الترحيبية لجلساء ملتقىٰ أهل اللغة.

(٢) نُظمت في ١٠/ ١٠/ ١٤٣٤هـ ونُشرت في تويتر.

(٣) نُظمت في ٢٩/ ١١/ ١٤٣٨هـ ونُشرت في تويتر.

(٤) نُظمت في ٢٣/ ١٢/ ١٤٣٨هـ ونُشرت في تويتر.

لـــو كنـــتَ ذا شـــوق وذا مِقـــةٍ	لعـــدلتَ عـــن تحديـــدك الكُـــلّا[1]
وخصصـــتَ مـــن تهـــوىٰ بتهنئـــةٍ	أوْ لا فدعْـــــه ولا تكـــــن كَـــــلّا
هـــل يســـتوي في الفضـــل محتمِـــلٌ	جَهـــد الوصـــال وداعٌ؟ كَـــلّا!

(١) نُظمت في ١٠/ ١٢/ ١٤٣٩هـ (في عيد الأضحىٰ) ونُشرت في تويتر.

عهد الصبا[1]

هذي الدِّيار، فقِفْ واستنطِقِ الحجَرا ... واذرِف دموعَكَ في ساحاتِها دِرَرا

يا ليت شعري وقد قفَّت حمولُهُمُ ... ولم يُنيلوك من مَّا تشتهي وطَرا

هل واصلٌ حبلَ مَن أهوىٰ مودَّته ... أم عائدٌ ليَ من عيشي الذي غبَرا؟

نظرتُ فانفضَّ دمعي ما أكتِّمُه ... إن المُحِبَّ معنًّىٰ حيثُما نظرا

كنَّا وكانت لنا الأيامُ ضاحكةً ... تُرخي علينا – ولم نشعر بها – سُتُرا

أيامَ أهتزُّ ريَّانَ المُنىٰ طربًا ... كالعودِ يهتزُّ في أغصانه نضِرا

أغدو علىٰ اللهوِ واللذاتِ مغتبِطًا ... حينًا وأسحبُ ذيلَ الأنسِ مفتخرا

يا لهفَ نفسي علىٰ عهدِ الصِّبا، فلقد ... ولَّى وأعقبَ في قلبي له ذِكَرا!

ولَّى وللدَّهرِ في حالاتِه غِيَرٌ ... مستوفِزاتٌ، ومَن ذا يأمَنُ الغِيَرا؟

❀ ❀ ❀

---

(١) نُظمت في ٧/ ١/ ١٤٣٠هـ ونُشرت في ملتقى أهل اللغة.

متى نلتقي؟[1]

تعلَّـــم قلبـــيَ منـــك الجـــمالَ ... وأبحـــرَ في سُــــبُحاتِ الفِكَـــرْ
وأســـــقيتَه كـــلَّ سرٍّ خفـــيٍّ ... ولفـــظٍ رقيـــقٍ ومعنًـــى أغـــرْ
فأصـــبحَ كـــالفجرِ قـــد مزَّقـــت ... يـــداهُ ثيـــابَ الـــدجَى إذ ظَّهـــرْ
أو السَّـــــفْرِ أوفَىٰ عـــلىٰ موعـــدٍ ... مـــن الوصـــلِ بعـــدَ عنـــاءِ الســـفَرْ
أو المـــــاءِ يختـــالُ في روضـــةٍ ... تداعبُـــــه نسَـــــماتُ الســــحرْ
أو الحـــــبِّ كفَّـــاهُ مغلولتـــانِ ... كـــما مُنِـــعَ الفعـــلُ مـــن أن يُجَـــرْ
أو الوجـــدِ في خـــافقي عاشـــقٍ ... أضرَّ بـــهِ الهجـــرُ حتـــىٰ اســـتترْ
أوِ الغـــيمِ في الأفْـــقِ مســـتلقيًا ... يقبِّـــلُ في الليـــلِ خـــدَّ القمـــرْ
أراكَ فأبـــصرُ فيـــكَ الحيـــاةَ ... مزخرفـــةً ببـــديعِ الصـــورْ
وألمـــحُ فيـــكَ الهـــوىٰ باســـمًا ... كـــما يبسِـــم الـــوردُ بـــينَ الشـــجَرْ
تركـــتَ فـــؤادي في فتنـــةٍ ... وألقيتَـــه في ســـبيلِ القـــدَرْ
حبـــالَيَ مـــذ غبـــتَ مقطوعـــةٌ ... فقـــل لي متـــىٰ نلتقـــي يـــا مطـــرْ؟

❀ ❀ ❀

(١) نُظمت في ٢٨/ ١/ ١٤٢٩هـ ونُشرت.

ورحلتَ يا رمضان[1]

ورحلـتَ يـا شـهرَ الصّـيام مودِّعًـا بالحُـــبّ والإجـــلالِ والإكــــرامِ

ورحلـتَ يـا رمضـانُ غـير مـذمَّمٍ كالمـاء يُنـزَع مـن شـفاه الظـامي

يـا ليـتَ شـعري والحِـمامُ مقـدَّرٌ أأراك يـــا رمضـــانُ قبـــلَ حِمـــامي؟

أبكيـكَ يـا شـهرَ الصـيام بـأدمعٍ حـــرّىٰ وقلـــبٍ مشـــعَرٍ بضـــرامِ

أبكـي كـما يبكـي اليتـيمُ، وإننـي لأحـــقُّ أن أبكـــيْ مـــن الأيتـــامِ

والله لـو علمـتْ بفضـلك مقلـةٌ مـــا أســـبلتْ إلا بـــدمع دامِ

رمضانُ، يا ذكرىٰ القلوب إذا انتشت من روضـك الزاكـي شـذىٰ الأنسـامِ

عينـاك مـن نـور الهدايـة أشرقـت إشراقـــةً فانجـــابَ كـــلّ ظـــلامِ

وبوجهـكِ الـدّرّيّ فـيضُ قَسـامةٍ يُضـفي عـلىٰ الـدنيا سـنا الإسـلامِ

وبطَـيّ ثوبـك ألـفُ معنًـىٰ واضـح خفيـــت دلائلهـــا عـــلىٰ الأفهـــامِ

تـــأتي وفي كفّيـــك نبـــعٌ طـــاهرٌ يُـروي النفـوسَ الظامئـاتِ بجـامِ

تـأتي عـلىٰ الفقـراء أزكـىٰ رحمـةٍ وعـلىٰ رقـاب الكفـر غـربَ حسـامِ

يـا موسـم القـرآن، هـب لي نفحـةً من وحي رُوحك كـي تـزولَ سِـقامي

وانفُـخ بقلبـي نفخـةً عُلْويّـةً قدســيّة الأفكـــار والأحـــلامِ

---

(١) نُظمت في ٤/ ١٠/ ١٤٢٥هـ ولم تُنشر من قبل.

فـالآن روحـي مـن حنانـك أقفـرت واشـتدّ مـن بَعـد الفـراق غرامـي

قـل لي أيـا رمضـان، أنـىٰ أسرعَـت مثـلَ السـحابة دورةُ الأيـامِ

رمضـانُ، حبّـك في فـؤادي بـاطنٌ وهـواكَ يجـري في دمـي وعظـامي

رمضانُ، عاهدْني ـ وعهدُك صادقٌ ـ أن نلتقـيْ في مثـل هـذا العـامِ

❀ ❀ ❀

نعي صحبة[1]

منحتُ له صفوَ الودادِ ولم يكن … لديَّ من الدنيا سِواهُ حبيبُ

وأسكنتُه في مقلتيَّ ولم أُبَلْ … بما قالَ فيه حاسِدٌ ومُريبُ

أداريهِ في حقِّي وأُوفيه حقَّه … ومهما يشأْ من حاجةٍ فقريبُ

وأبسُطُ حبلَ الوصلِ بيني وبينَه … وأسألُ عنه القومَ حينَ يغيبُ

لبِثنا علىٰ هذا سنينَ طويلةً … كأحسنِ ما التفَّتْ عليه قلوبُ

فأنكرَ ودِّي واستهانَ بصُحبتي … كأنِّيَ من بعدِ الوِصالِ غريبُ

ولم يرعَ أيامًا حسانًا بهيجةً … إذا ذُكِرت كادَ الفؤادُ يذوبُ

فأرجيتُه دهرًا وقلتُ: لعلَّه … وما كلُّ ظنٍّ في الأنام يُصيبُ

فلـمَّا تمادىٰ الصدُّ منه تركتُه … وما كلُّ ظنٍّ في الأنام يُصيبُ

فلا تثِقَنْ بعدي بمُبدي مودَّةٍ … فأكثرُ من يُبدي الوِدادَ كذوبُ

---

(١) نُظمت في ٢٦/ ١٠/ ١٤٣٣هـ ونُشرت في ملتقىٰ أهل اللغة.

عذرًا ومغفرة[١]

يا سائلًا عني، ومَا حَزَني؟   أقصِرْ، فقلبيَ كادَ ينقدُّ

ما ظنُّكم بفتًىٰ جوانحُه   وجدٌ، وملءُ جفونِه سُهْدُ؟

وبقلبِه حُرَقٌ تساوِرُه   حينًا تغورُ وتارةً تبدو

متقلبُ العينينِ ليس لهُ   إلا البكاءَ من الجوىٰ جندُ

خدّاه فوقَ يديهِ، هاميةٌ   عبراتُه مستوحِشٌ فرْد

ويحفُّه قدَرٌ يطارِدُه   كالنحرِ حينَ يحُفُّه العِقدُ

ما لي وللأحزانِ تُحرقُني   ما لي وللكُرُباتِ تشتدُّ؟

أبكي لأطفئَ نارَ جانحتي   وبضدِّه يُستدفَعُ الضدُّ

لم تسبني سُعدىٰ وعاتكةٌ   كلا ولا هندٌ ولا دعْدُ

أنا شاعرٌ من أمةٍ صدَفتْ   عنها المُنىٰ وكبا بها الجَدُّ

كانت لها الأيامُ ضاحكةً   فاليومَ وجهُ الدهرِ مسودُّ

كانَت لها الحُسنىٰ وكانَ لها   ألعزُّ والتمكينُ والمجدُ

فارجع عُيونَك في مآثِرها   ترَها من الإكبارِ ترتدُّ

ويلومني خِلّي علىٰ حزَني   أتريدني يا صاحِ أن أشدو؟

إني نذرتُ الشعرَ أعذبَه   لكِ خالصًا صفوًا، وذا وعدُ!

(١) نُظمت في ٢١/ ١٠/ ١٤٢٨هـ ونُشرت في ملتقىٰ أهل اللغة.

هو[1]

كالشُّـعاعِ الرَّقيـقِ يُفـضِي بـهِ البـدْ رُ وكالشَّـــوقِ خــــانَهُ الأغـــلالُ
هــبطَ الأرضَ وهْــوَ بـينَ السَّــماوا تِ مــــدلًّى كـــما تُدلَّـــى الحِبـــالُ
هــبَطَ الأرضَ قلبُــه قلــبُ صَــبٍّ وبعينيــــــهِ فِكـــــرةٌ وســــــؤالُ
يـــتروَّى مـــن الهـــوَى ويُـــروِّي جـــدولَ العلـــمِ منـــه مـــاءٌ زُلالُ
ولـــهُ خــــاطرٌ أرقُّ مـــن السَّيْـــ ـــفِ وأمضـــى إذا يُـــرادُ النِّـــزالُ
وارتفــاعٌ عـــن الـــدنيِّ مـــن القَـــوْ لِ وحِلـــمٌ ورحمـــةٌ واحــــتمالُ
ولـــــهُ بـــينَ عقلِــــهِ وهــــواهُ وثَبـــاتٌ، لكـــلِّ شــــيءٍ مجـــالُ
هُـــوَ يَجـــري، لكنَّـــه لا يُجـــارَى وهْـــو يدنـــو، لكنَّـــه لا يُنـــالُ
فــإذا مــا انتضَـــى سِــنانَ قضــاءٍ فـــرَّ عـــن وقـــعِ حـــدِّهِ الأبطـــالُ
هــبَّ يســتفتِحُ الحُصــونَ ويمــضي بأمـــــانٍ كأنَّهـــــنَّ المُحــــــالُ
يُتبِــعُ القـــولَ بالفِعـــالِ إذا كـــذَّ بَ قـــولَ المقصِّـــرينَ الفِعـــالُ
فـــإذا الأرضُ جَـــنَّةٌ مـــن جَـــلالٍ وإذا الكــــونُ زِينــــةٌ وجَمــــالُ
وإذا العِلـــــمُ بَهجـــــةٌ وسَرورٌ وإذا الجــــهلُ شِـــقوةٌ وضــــلالُ

❊ ❊ ❊

(١) نُظمت في٢٢/ ٧/ ١٤٢٩هـ ونُشرت في ملتقى أهل اللغة.

أنت هنا![1]

زارني طيـــفُ حبيبـــي موهِنـــا | فنفَـــىٰ عـــن مقلتـــيَّ الوسَـــنا
قلتُ: من ذا؟ قالَ: لَنْ، قلـتُ: أجِـبْ | قـالَ لي: أنـتَ هنـا، قلـتُ: أنـا؟
كيـف هـذا؟ قـالَ: مـا تعرفنـي؟ | قلـتُ: هـل طيـفُ سُـعادٍ هـا هنـا؟
هـــي روحـــي وحيـــاتي كلُّهـــا | وغرامـــي وهُيـــامي والمُنـــىٰ
فـــإذا أبصـــرتهَا أبـــصرتَني | أبـــدًا لا فـــرقَ في مـــا بيننـــا
مـــا ســـعادٌ غـــيرُ روضٍ أُنُـــفٍ | ذي ريـــاحينَ وزهْـــرٍ وجنَـــىٰ
تعـــرِفُ البِـــشْرَ إذا مـــا أقبلـــت | وتـــرَىٰ وجهًـــا ودودًا حســـنا
لا تلمنـــي في هواهـــا، إنهـــا | خُلِقـــت لي فِتنـــةً بـــل فِتَنـــا

❁ ❁ ❁

(١) نُظمت في ٢٧/ ١٠/ ١٤٣١هـ، ولم تُنشر من قبل.

في ذكرى وفاة والدي رحمه الله[1]

رحلتَ وفي نفسي أحاديثُ لم أبُح ... إليكَ بها والقلبُ جمٌّ مسائلُه

رحلتَ علَىٰ حينَ استتمَّ شبابُه ... وأزهرَ منه روضُه وخمائلُه

وكنتُ أرجِّي أن أراكَ بجانبي ... تشجِّعُني في كلِّ أمرٍ أحاولُه

فدًىٰ لكَ وجهٌ لا يَريمُ مرزَّءًا ... لهُ كلَّ يومٍ أنَّةٌ لا تزايلُه

فدًىٰ لك وجهٌ كانَ فيكَ مقصِّرًا ... فإن لم تسامحْه فإنك قاتلُه

فدًىٰ لك وجهٌ يا أبِي كان مرَّةً ... يلومُك في أمرٍ هو الآنَ فاعلُه

وكنتَ له أحنَىٰ أبٍ وأبَرَّه ... فلم يدرِ حتىٰ عرَّفته نوازلُه

وحتىٰ رأَىٰ غدرَ الصديقِ ولؤمَه ... وتصريفَ دهرٍ لا تناهَىٰ غوائلُه

رعَىٰ الله أيامًا مضينَ قصيرةً ... كأني أرىٰ أطيافَه وأساجلُه

لقد كان عفَّ القلبِ من غير غفلةٍ ... ثقيلَ الحصاةِ ما تُغبّ نوافلُه

وقد كانَ أوَّابًا إلى الحقِّ صادقًا ... حييًّا، فما يخشَىٰ الأذىٰ من يعاملُه

فوالله لا أنساكَ ما هبّتِ الصَّبا ... وما حنَّ مشتاقٌ إلى من يواصِلُه

❁ ❁ ❁

(١) نُظمت في ٦/ ٢/ ١٤٣٥هـ.

من قضايا العربيّة

مسائل في الاعتزاز بالعربية الفصيحة وصيانتها[1]

- كلما اتصلتُ بدائرة حكومية أو شركة كبيرة وأجابني هاتفهم الآلي رأيت أيَّ جناية عظيمة واستخفاف بالغ يجترحونه بحقّ اللغة وأهلها!

- لا تعطِ الدنيَّة في لغتك. أعرف رجلاً إذا أراد أن يملأ سيارته بالوقود قال للعامل: (املأ)، فإذا استفهمه العامل: (فُل؟) قال: (لا، املأ)، فإن لم يفهم عنه تركه ومضى. قال لي: وقد انقطعت بي السيارة أكثرَ من مرّة!

- أيها الخطيب ما اعتذارك من كثرة اللحن وأنت تقرأ من ورقة؟ هلّا ضبطتها قبلُ؟

- إن من دلائل ضعفنا وهواننا أن يجعل لنا أعداؤنا يومًا عالميًّا نحتفل فيه بلغتنا!

ينبغي أن نعرف فضل لغتنا في كل وقت ونحتفل بها في كل يوم.

- ليس في العربية التقاء ساكنين ولا واو ممالة ولا كاف فارسية، فمتى استعملتَ كلمة أعجمية فيها شيء من ذلك فطوّعها للغتك.

هل سمعتم إنجليزيًّا ينطق (أحمد) بالحاء؟

-من طال اشتغاله بالعامية ثم رام تحقيق مسألة من مسائل العربية خانته مُنّته وفسخَه العجزُ وسوءُ الدُّربة عن ذلك وكان كمَن يصعَد جبلًا!

---

(١) نُشر مفرَّقًا في تويتر في أوقات مختلفة.

من شواهد سعة العربية[1]

من الدليل علىٰ سعة العربية وسماحتها أنه يجوز لك أن تقول: (عيناي بكَتا) و(عيناي بكَت) و(عينِي بكَت) و(عينِي بكَتا).

ومن الشواهد علىٰ ذلك أيضًا أنّ لك أن تقول: (يا زيدُ بنَ محمد) و(يا زيدَ بنَ محمد) و(يا زيدُ بنُ محمد).

ومن ذلك أيضًا أنّ لك أن تقول: (مُدَّ حبلَك) و(مُدِّ حبلَك) و(مُدُّ حبلَك) بفتح الدال وكسرها وضمها. وكذلك ما أشبهَه.

ومن ما ينبيك أيضًا بسعة كلام العرب وانفساح مذاهبه أن القرّاء قرأت ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢] بضم دال الحمد وفتحها وكسرها وضمها مع ضم لام (لله) وكسرها مع كسر اللام بعدها!

---

(١) نُشر مفرَّقًا في تويتر في أوقات مختلفة.

كلمة افتتاح ملتقى أهل اللغة[1]

نهدي هذا الملتقَى إلى لغتنا العربيةِ سيِّدةِ اللُّغاتِ وأشرفِها.

نهديهِ إلى اللغةِ الصامدةِ التي تواطأ على حربِها أعداؤها وأولياؤُها، فهي كما قالَ عروة بن الورد العبسيّ:

تجاوِبُ أحجارَ الكِناسِ وتشتكي ... إلى كلِّ معروفٍ تراهُ ومنكَرِ

أو كحالِ الحماسيِّ الذي يقولُ:

رأيتُ مواليَّ الأُلى يخذُلونني ... علَى حدَثانِ الدهرِ إذ يتقلَّبُ

فأما أعداؤُها فهم يسارعونَ في نقضِها وإفسادِها وإدخالِ الضيمِ عليها، يركبونَ إلى ذلكَ الصعْبَ والذلولَ، ويُنضُون في سبيل ذلكَ النجائبَ، ويشنّونَ الغاراتِ تتبعُها الغاراتُ، ولكنهم يعودونَ إلى رِحالِهم خائبينَ لم يصنعوا شيئًا:

كناطحٍ صخرةً يومًا ليوهنَها ... فلم يضِرْها، وأوهى قرنَه الوعِلُ

ولسانُ حالِ العربيةِ يقولُ لهم:

فاضرب بكفِّكَ إن أردتَّ بناءَنا ... ثهلانَ ذا الهضَباتِ، هل يتحلحلُ؟!

وما أحسنَ ما قالَ أبو الطيِّبِ المتنبي:

وفي تعَبٍ من يحسُد الشمسَ ضوءَها ... ويجهَدُ أن يَأْتيْ لها بضريبِ

غيرَ أنَّ أمرَ هألاءِ لَمٌّ لمكانِ القِدَم والتصريحِ من دعواهمِ، ولكنَّ الشأنَ

---

(١) نُشرت في ملتقى أهل اللغة في يوم افتتاحه الموافق ٢٣/ ٥/ ١٤٢٩هـ.

كلَّ الشأنِ في ألئكَ الذينَ يقولون: (إنا أولياءُ العربيةِ والساعونَ في مراشدها)، فإذا خلوا إلى محارمِها انتهكوها، وإذا وُكِّلوا بالنظرِ في شئونِها ضيَّعوها، وإذا استؤمنوا عليها لم يحفظوها وفعلوا بها ما لا يفعلُ الأعداءُ. هذا معَ تلكَ الأوصافِ التي يصفونَ بها أنفسَهم ومعَ تلكَ الراياتِ البرَّاقةِ التي يعملونَ تحتَها وينسبونها إلى العربيةِ، والعربيةُ تقولُ لهم:

عَرينٌ من عُرينةَ ليسَ منَّا   برئتُ إلى عُرينةَ من عَرينِ

فهألاءِ القومُ الذينَ يُظهرونَ خلافَ ما يُضمرون ويقولونَ غيرَ ما يُكنّون خطرُهم ظاهرٌ وضرُرهم بالغٌ والفتنةُ بهم أشدُّ والاغترارُ بهم أسرعُ، فما هم بالمصلحينَ، إنما هم مفسِدونَ مفسِدونَ! ﴿وَيَحۡلِفُونَ بِٱللَّهِ إِنَّهُمۡ لَمِنكُمۡ وَمَا هُم مِّنكُمۡ ﴾ [التوبة: ٥٦]. وأيُّ صلاحٍ في تتبعِ الشواذِّ والأخذِ بالنوادرِ والإعراضِ عن الأصولِ والعللِ وقوانينِ الاحتجاجِ ؟ وأيُّ خيرٍ يُبتغَى من وراءِ من لا يحسِنُ من العربيةِ إلا ما يحسِنه عامَّة الناظرينَ فيها، لا يفضُل عنهم شيئًا!

وإنَّ من الظلمِ المبينِ للعربيةِ والتضييعِ لها وخيانتِها أن نُسلِمَ لهم زِمامَ القضاءِ فيها والحكمِ في مسائلِها! معَ أنَّ كثيرًا منهم لم يُعرفوا بعلمٍ ولا شُهِدَ لهم بفهمٍ. وأحسنُهم حالاً مَن همُّه أن يترجمَ إلينا ما كتبَ الأعاجمُ ثم يزعمُ من بعدُ أنَّ هذا الكلامَ الذي ترجمَه عِلمٌ من علومِ العربيةِ حقٌّ على أهلِها أن يَدرسوه ويتعلموا ما فيهِ. وما أمرُ هذا العلمِ الملصَقِ بالعربيةِ إلا كما قالَ حسانُ

بنُ ثابتٍ:

وأنــتَ دعــيٌّ نــيطَ في آلِ هاشــم كما نِيطَ خلفَ الراكـبِ القـدَحُ الفَـرْدُ

ونقولُ في أمثالِ هألاءِ ما قالَ عبْدةُ بن الطبيبِ:

إنَّ الــذينَ تــرونَهم إخــوانَكم يشفي غليـلَ صـدورِهم أن تُـصرَعوا

ومن أجلِ ذلكَ أنشأنا هذا الملتقَىٰ آملينَ أن يكونَ دِرعًا حصينة يحمي العربيةَ من سهامِ المبطِلينَ ورماحِهم ويكونَ مولًى لها ونصيرًا في زمنٍ قلَّ فيه المولىٰ والنصيرُ.

وقد حاولنا ما وسِعنا أن نصلِح ما وقفنا عليه من ألفاظٍ وجُملٍ ملحونةٍ أو ركيكةٍ. ونحنُ نسألُكم أيها الكرامُ أن تخبرونا متىٰ ما لقيتم شيئًا من ذلكَ لنصلحَه.

إنَّ القليــلَ بالقليــلِ يكثُــرُ

إنَّ الصــفاءَ بالقَــذىٰ ليَكــدُرُ

وبالله نستعين.

إقصاء العربية في جامعة الملك سعود[1]

بين يديَّ مقال كتبه الدكتور أبو أوس الشمسان في عدد الثقافية ذي الرقم (٢٧٦) أنكر فيه قرار جامعة الملك سعود القاضيَ بنَسْخ افتراض موادّ العربيَّة علىٰ طلابِها وقد كانت قبلُ مفترَضةً عليهم. ولو أوتيت الجامعةُ من الجرأة أكثرَ من ما أوتيتْ وجرَت علىٰ طبيعتِها لألغت هذه الموادَّ إلغاءً تامًّا، ولكنه يحجزها عن ذلكَ شيءٌ من الحياءِ، والحياءُ خيرٌ كلُّه.

وهي معَ ذلكَ لا تتردَّد أن تزيدَ في دروس الإنجليزية ما وسِعها ذلكَ. وأحسبها لولا الحياءُ أيضًا لافترضت علىٰ طلابِها دِراسةَ العربيَّةِ بالإنجليزيَّة ما دامَ سوق العمل كما زعموا يتطلَّب ذلك.

ثمَّ لا تبالي الجامعة من بعدُ عاقبةَ هذه القراراتِ غير المدروسة علىٰ الأمَّة ولا يعنيها أن يخرجَ جيلٌ من وراء ذلك مقطوعُ الصِّلة بتراثِه مستلَبُ الوَلاءِ لحضارتِه ملفَّقُ الثقافة لا هو بالذي نالَ علمَ أمَّته ولا هو بالذي أحاطَ بعلوم الأمم الأخرىٰ، كما قال أحمد الزين في العقاد:

يحاول شعر الغَرب، لكن يفوته ويبغي قريضَ العُرب، لكن يُقصِّرُ

وقد كنا ننتظر من هذه الجامعة وغيرها أن تكونَ ظهيرًا للعربيَّة وموئلاً لها وقد ترَىٰ ما تلاقيه في هذا الزمانِ من التضييق وما أُحيطَ بها من البلاءِ والمكرِ

(١) نُشر في المجلة الثقافية في ٢٠/ ٤/ ١٤٣٠هـ.

السيِّئ. وقد ترَىٰ أيضًا صدودَ أبنائها وإعراضَهم عنها. كنَّا ننتظرُ منها ذلك، فإذا هي معَها علىٰ حالٍ لا تَسرُّ كلَّ محبٍّ لأمته غيور عليها ساعٍ في نهضتها ورقيِّها، فلم ترضَ أن تتركَها تقاسي ضعفَها حتىٰ زادتها ضعفًا علىٰ ضعفٍ وخذلتْها أشدَّ ما تكونُ حاجةً إلىٰ النُّصرةِ، حالُها حال الحماسي القائل:

أعانَ عليَّ الدهرَ إذ حكَّ بَرْكَه ... كفىٰ الدهرُ لو وكلتَه بي كافيا

مسكينةٌ أنت أيتها العربيَّة! أوكلَّما أحسَّ ناقصٌ فشلَه رجعَ عليكِ بالملامةِ وردَّ إليكِ الأسبابَ ونحَّاكِ عن طريقِه كأنه لا يبلُغُ العَلاءَ ولا يصيبُ المجدَ إلا إذا قطعَ معرفتَه بكِ ورفعَ يدَه عن بِرِّكِ! وقد علموا جميعًا ما لكِ إليهم من ذنبٍ ولا لكِ يدٌ في فشلِهم، ولكنَّهم كرِهوا أن يكاشفوا أنفسَهم ويفتشوا عن عيوبِهم فلم يجِدوا أضعفَ منكِ ناصرًا وأقلَّ عددًا، فحمَّلوك جريرةَ غيرِكِ:

كالثور يُضرَب لما عافتِ البقَرُ

ولو نظروا إلىٰ الأمم المتحضّرة التي يأخذون أنفسَهم باتباعها لوجدوها جميعًا تفتخرُ بلغاتِها وتعتزُّ بها ولا تفتأ تسارعُ في تحصينِها وحياطتها وطلبِ السلامة لها لعلمِهم أنَّ اللغةَ مكوِّن رئيس من مكوِّناتِ الحضارة وأنه لا يمكِن أن تنهضَ أمَّة إلا إذا كانَ لها ماضٍ تصِل به حبالَها وتتكئ عليه في نهوضها:

وما فخرُ مَن ليست له أوليَّةٌ ... تُعَدّ إذا عُدَّ القَديمُ ولا ذكرُ

وقد قلتُ من قبلُ: (ليس شيءٌ أضرَّ علىٰ الأمم وأسرعَ لسقوطها من خذلان أبنائها للسانها وإقبالهم علىٰ ألسنة أعدائها).

ولكنَّها عقدة النقصِ في بني قومي، تراهم لا يزالون يخادعون أنفسَهم

عن تلمُّس الأسبابِ الصحيحةِ للفشل الذي هم مرتكسون فيه ويخالفون إلىٰ غيرِ السبيلِ الذي يفضي بهم إلىٰ التقدُّم. وقد كانَ يحسنُ بهم أن يتأنَّوا في ذلكَ ويستشيروا أهلَ الرأيِ من المخلصين الناصحين، فربَّ زلَّةٍ يسيرةٍ لا يُلتفتُ لها لا تزال تعمل عملَها حتىٰ تكونَ في ما بعدُ سببًا من أسبابِ سقوط الأمة. وهذا القرار إنما هو حلقة واحدة من سلسلةٍ عرفنا طرفَها الأول ولسنا نعلمُ أين ينقطع طرفُها الآخَرُ! ومن قبله ألزموا طلاب الدراسات العليا أن تكون دِراستُهم للعربيَّة في بلاد غير عربيةٍ. ودونك، فاعجبْ!

فهل أصرِّح عن السبب الحقِّ وراءَ هذا الفشلِ؟

ليس السببُ اللغةَ، ولكنه بكلمةٍ واحدةٍ إسنادُ أمرِ التعليم إلىٰ غير أهله وإقصاءُ أهلِه عنه. وإن لّا ففي أبناء هذه الأمةِ – لو وجدوا معينًا – مَن هو قادرٌ علىٰ أن يأتيَ بأعظمَ من مّا جاءَ به الغربُ في الدراسات اللغوية ومَن في مكِنته أن يجدِّد في علوم العربيَّة تجديدًا يلائِم طبيعتَها وينشقُّ من داخلِها، ولكنْ (لكلّ جديدٍ لذة) ثم ترجع الأمور بعدُ إلىٰ مواضعها، فأما الزبد فيذهب جفاءًا، وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض. ويومَ إذٍ يعلمون أن جلّ هذه النظرياتِ الغربيةَ التي يتهافتون عليها ما هو إلا سرابٌ بقيعةٍ.

وبعدُ،

فلا يغيب عني أن أشكر كلَّ الشكر للدكتور أبي أوس علىٰ ما كتب، فقد عهدتّه غيورًا علىٰ لغتهِ طويل الهَمّ لها بعيدَ المطمح فيها. وحسبُه أنه تكلَّم حيث سكت الآخَرون.

مناهج تعلّم علوم العربيّة

منهج تعلم علم متن اللغة[1]

- س: ما المنهج الذي تقترحه في قراءة المعاجم؟

ج: ينبغي أن نعلم أولًا أن متن اللغة ليس من أوّل علوم اللغة التي يفضَّل البدء بها لمن كان عنده حظّ من العلم واطلاعٌ علىٰ كتب الأدب لأن كثيرًا من ألفاظ اللغة ستعرض له في قراءته للقرآن والحديث النبوي وفي كتب الأدب ودواوين الشعر، فإن كان مع هذا حافظًا لقدر جيّد من الشعر القديم عارفًا بمعاني ما حفظه كان هذا في حقّه أجدر لأنه سيحصّل بحفظه للشعر معرفة كثير من ألفاظ اللغة من غير تكلّف منه لقراءة معجم أو حفظه.

وإذن فينبغي الاشتغال بالعلوم المقنّنة كالنحو والصرف والإملاء والبلاغة ثم النظر في المعاجم بعد ذلك.

فإذا أراد أن يقرأ معجمًا فليبدأ بـ«تهذيب الصحاح» للزنجاني أو «مختار الصحاح» للرازي. والطريقة الجيدة السهلة للاستفادة منه أن يضع خطًّا تحت الألفاظ الغريبة التي قد تُستعمل، ويدع الألفاظ المعروفة التي لا يحتاج إلىٰ حفظها، ويدع أيضًا الغريب الوحشي الذي لا يكاد يُستعمَل. فإذا فرغ من قراءته كرّ عليه وحفظ ما اختاره منه. ثم ينتقل بعد ذلك إلىٰ «إصلاح المنطق»

---

(١) في تحصيل علم متن اللغة.

نُشر مفرَّقًا في آسك في أوقات مختلفة. وبعضه لم يُنشر من قبل.

لابن السكيت. ويُستحسَن أن يقرأه مرتين أو أكثر من ذلك حتىٰ يعيَه. ثم يقرأ بعده «فقه اللغة» للثعالبي.

فإن أراد الانتقال للمرحلة المتوسطة فليقرأ «الصحاح» للجوهري أو «المجمل» لابن فارس أو ما يقاربهما.

ونهاية ذلك أن يقرأ «لسان العرب» لابن منظور.

- س: هل ترىٰ حفظ «الفصيح» لثعلب؟ وما أحسن شروحه؟ وما الذي يُقرأ بعده من كتب التصحيح اللغوي؟

ج: رأيي أنه لا يلزم حفظه، وإنما يكفي تخوّلُه بالقراءة مرارًا.

وأهمّ من «الفصيح» شروحُه، فإن فيها من الاستدراكات والنّكت والذخائر شيئًا كثيرًا. وأجلها من جهة الدراية شرح ابن درستويه «تصحيح الفصيح». وأوفاها من جهة الرواية «تحفة المجد الصريح» للّبلي، ولكن المطبوع منه لا يزال ناقصًا. ومن أيسرها «لباب تحفة المجد الصريح» للبلي أيضًا. وهو كامل. وهو غزير الفائدة علىٰ صغره. و«إسفار الفصيح» لأبي سهل الهروي. وأوسع منهما شرح ابن هشام اللخمي.

وأنا لا أعدل بكتاب ابن درستويه وكتابَي اللّبلي شيئًا من شروح «الفصيح».

وهنا مسألة مهمة، وهي أن «الفصيح» ليس مناسبًا للمبتدئ كما يُظن لأن المبتدئ إلىٰ أن يعرف جواهر الألفاظ أحوج منه إلىٰ أن يعرف الأعراض التي تعرض لها من اللحن والخطأ ومخالفة الأفصح. وهو بعد ليس خالصًا في

الألفاظ التي يلحن فيها الناس، ففيه كثير من الألفاظ جاءت علىٰ خلاف الأفصح. وقد نبّه علىٰ ذلك ثعلب في مقدمته. ولذلك لا يستطيع قارئه أن يعلم هل اللفظ الذي اختاره ثعلب صحيح لا يجوز غيره، أو هو الأفصح الذي يجوز غيره إلا بمراجعة شروحه. وهذا يقلّل من فائدته.

علىٰ أنه ألّفه لأهل عصره. وقد جدّت بعد ذلك مئات اللحون والأخطاء لم يحوِها هذا الكتاب، فينبغي إذن أن يوضع في مكانته اللائقة به من غير غلوّ ولا جفاء.

ومن أهمّ كتب التصحيح اللغوي التي تُقرأ بعده «درة الغواص» للحريري مع شرحه للخفاجي و«المدخل إلىٰ تقويم اللسان» لابن هشام اللخمي وكتاب «تصحيح التصحيف وتحرير التحريف» للصفدي. وقد جمع الصفدي في كتابه هذا تسعة كتب ووضع لها رموزًا ورتبه علىٰ حروف المعجم.

وأما كتب المعاصرين فكثيرة. ومنها «معجم أخطاء الكتاب» لزعبلاوي و«لغويات وأخطاء شائعة» لمحمد علي النجار. وهما من أجودها نظرًا. ويُضمّ إليها علىٰ حذرٍ كتابا العدناني «معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة» و«معجم الأخطاء الشائعة» وكتاب «معجم الخطأ والصواب» لإميل يعقوب و«معجم الصواب اللغوي» لأحمد مختار عمر. وهذا الأخير أوسعها جمعًا، ولكن لا يوثَق بأحكامه.

- س: كيف ترتيب قراءة شروح «الفصيح» لثعلب؟

ج: للمبتدئ: «التلويح» أو أصله الذي اختُصر منه، وهو «إسفار

الفصيح». وكلاهما لأبي سهل الهروي.

وللمتوسط: «شرح الفصيح» لابن هشام اللخمي، و«لباب تحفة المجد الصريح» للّبلي.

وللمنتهي: «تحفة المجد الصريح» للبلي من جهة النقل (لما يُطبع كاملًا)، و«تصحيح الفصيح وشرحه» لابن درستويه من جهة العقل.

- س: هل توصي بحفظ «موطأة الفصيح» لابن المرحل؟

ج: لا أرىٰ حفظ «موطأة الفصيح» لأمرين:

الأول: أني لا أستحسن حفظ المنظومات. وقد كتبت في بيان هذا.

الثاني: أن «الفصيح» علىٰ ما فيه من النفع أقلّ وأيسر من أن يحفظ فيه ألف وثلاث مئة بيت! فهو لا يتجاوز منثورًا ستين ورقة. وإنما تكفي قراءته مرارًا. واعلم أن ما شغلت من وقتك وعقلك وجهدك في غير المهمّ أزرىٰ بك في المهمّ كما يقول ابن المقفع، فإعطاء الكتب الرديئة أو القليلة الفائدة فوق قدرها يَشغل ولا بدّ عن الكتب النافعة العظيمة الفائدة لأن جهد الإنسان محدود وساعاته معدودة.

منهج تعلم علم البلاغة[1]

- س: هل تقترح علينا منهجًا مناسبًا لتعلّم علم البلاغة؟

ج: يبدأ بـ«البلاغة الواضحة» لعلي الجارم أو «دروس البلاغة» لحفني ناصف. والأول أوسع إيضاحًا. وفيه تمارين. والثاني أخصر، ولابن عثيمين عليه شرح. ثم «الإيضاح» للقزويني أو شرحه «بغية الإيضاح» للصعيدي. وفيه تمارين. ثم «الإيجاز» أو «الطراز» ليحيا بن حمزة العلويّ (وقد يُستغنىٰ عنهما)، ثم «أسرار البلاغة» و«دلائل الإعجاز» للجرجاني، ثم كتب محمد أبو موسىٰ في البلاغة.

ويَنظر أيضًا في تاريخ البلاغة. ومن ما ألّف في هذا «الموجزُ في تاريخ البلاغة» لمازن المبارك. وهو وجيز. و«البلاغة تطور وتاريخ» لشوقي ضيف. وهو واسع.

❀ ❀ ❀

---

(١) في تحصيل علم البلاغة.

لم يُنشر من قبل.

وصية لمن يريد تقوية ملكته في البيان[1]

- س: رجل لا يعرف من ألفاظ اللغة إلا القليل ويغلب على أسلوبه الضعف والركاكة ويريد أن يكون فصيحًا بليغًا، فماذا يحفظ وماذا يقرأ؟

ج: يتخيّر له خمسين كتابًا أو أكثرَ من جِياد كتب الأدب التي ذكرتها في مقال «السبيل إلى البيان» ويقرؤها متذوقًا لألفاظها متأملًا لمعانيها متفكرًا في أساليبها، يجهر بصوته في بعضها ويحاول محاكاتها على الوجه الذي بيّنتُه في المقال. والرأي أن يقرأ في اليوم ما لا يقِلّ عن مئة صفحة إن استطاع، بحيث ينهيها في مدّة وجيزة لأن قراءتها مفرّقة في المدة الطويلة لا يستثير الملكة ولا يوري زَندها، خلافًا للقراءة المكثّفة المتتابعة. ولا جرم أنه سينتفع من ذلك على حسَب جودة قريحته وقوة ملكته.

وأما الحفظ فيبدأ بحفظ المعلقات أو بعض ما يتيسر له منها، ثم يحفظ من حماسة أبي تمام أو الحماسة البصرية ما يخفّ عليه ويروقه، ثم إذا مرّ به البيت أو الأبيات المعجِبة في كتب الأدب التي يقرؤها فلا ينسَ حظّه من حفظها كما يقول الجاحظ. وأسهل طريقة لذلك أن يتخذ دفترًا يقيّد فيه الأبيات الأولى من القِطَع أو القصائد التي يختار حفظها من ما يصادفه في كتب الأدب وغيرها،

---

(١) في تحصيل البيان.

نُشر في آسك في ٤/ ١١/ ١٤٣٥هـ.

ويكتب إحالاتها في الدفتر ثم يحفظها في كتبها التي وجدها فيها. وهذه طريقة الأصمعي.

وبهذا يحصّل قدرًا جيّدًا من المحفوظ يُنشده ويستشهد به ويطرّز به كلامه ويأخذ ما شاء من ألفاظه ومعانيه.

- س: لو سئلت عن اقتراح كتاب أو اثنين جامعين في الأدب لمن أراد تنشئة ولده فماذا تقترح؟

ج: أنصح له بكتب ابن المقفع «الأدب الكبير والصغير» و«كليلة ودمنة» ثم «عبرات المنفلوطي» وبعض كتب الطنطاوي اللِّطاف.

❀ ❀ ❀

منهج تعلم علمي النحو والصرف[1]

- س: سألتحق قريبًا بالدراسات العليا في تخصص النحو والصرف، فما الكتب التي ينبغي أن أقرأها وأشتغل بها؟

ج: أما النحو فأنصح لك بقراءة «شرح قطر الندىٰ» فـ«شرح شذور الذهب» قراءة ضبط واستظهار، ثم «شرح الألفية» للمرادي أو الأشموني أو ابن هشام بحواشي محيي الدين عبد الحميد واجعل لك في ما تختاره منها وردًا يوميًّا لا تُخلفه وإن قلَّ حتىٰ تستحضر عامّته. ثم «شرح المفصَّل» لابن يعيش. ثم تنتقل إلىٰ «مغني اللبيب».

وتقرأ في نشأة النحو وتراجم النحاة «مراحل تطور الدرس النحوي» للخثران و«مراتب النحويين» لأبي الطيب فـ«طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي.

وتقرأ في الأصول والعلل «الاقتراح» للسيوطي و«أسرار العربية» لأبي البركات الأنباري فـ«الخصائص» لابن جني. واستفد من كتاب «ضوابط الفكر النحوي» لمحمد الخطيب، فإنه جيّد محكَم غزير الفائدة.

وفي الخلاف تقرأ «الإنصاف» للأنباري.

---

(١) في تحصيل علمي النحو والصرف.

نُشر مفرَّقًا في ملتقىٰ أهل اللغة وآسك وتويتر وفسبك في أوقات مختلفة. وبعضه لم يُنشر من قبل.

ويكون عندك للمراجعة «كتاب سيبويه» و«التذييل والتكميل» لأبي حيان و«همع الهوامع» و«الأشباه والنظائر» كلاهما للسيوطي وغيرها من الكتب الموسَّعة للرجوع إليها عند الحاجة (مع أن قراءَتها خيرٌ لمن تتسع قدرته لذلك).

وتقرأ في الإعراب شيئًا من «المورد النحوي» أو «المورد النحوي الكبير» لفخر الدين قباوة أو «فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال» لمحمد علي الدرة، ثم شيئًا من كتب أعاريب القرآن التفصيلية المعاصرة، ثم تنظر في «الدر المصون» للسمين الحلبي.

وأما الصرف فأرىٰ أن تبدأ بـ«المغني في تصريف الأفعال» لعضيمة و«التبيان في تصريف الأسماء» لأحمد كحيل ثم «شذا العرف في فن الصرف» للحملاوي. واجعل لك فيه وردًا يوميًّا حتىٰ تستحضر جُملته. ثم «شرح الشافية» للرضي أو اليزدي أو الفسوي. والأول أوسعها وأحسنها تحقيقًا ونظرًا، والأخير أوجزها وأسهلها. واستعن بـ«القواعد والتطبيقات في الإعلال والإبدال» لعبد السميع شبانة و«معجم مفردات الإبدال والإعلال في القرآن الكريم» لأحمد الخراط.

علىٰ أنه قد يجوز الاكتفاء ببعض هذه الكتب عن بعض.

- من يسأل عن شرح متوسط لألفية ابن مالك يعكف عليه ويستغني به عن غيره فإني أقترح عليه «شرح المرادي» بتحقيق قباوة، فهو جامع لأكثر المسائل حاوٍ لعامة الخلاف مستوعب لكثير من الشواهد مشتمل علىٰ بعض الحجج والعلل.

- س: أحبّ العربية، ولكني لا أحبّ الإعراب، وأجدني أستثقله، فبم تنصح لي؟

ج: ليس بمستنكرٍ نفورك من الإعراب وأنت غير حاذق به، فهذا أمر فطري طبيعي، فكلّ من لم يضبط علمًا ولم يتحقّق به فإنه يستثقله ويستجفيه لما يجد في مكابدته من العناء والنصب ولما يلزمه من جهلِه به مع اعترافه بجسيم قدره وشرف موضعه من ضرورة لحاق النقص له. وطبيعة النفس تأبىٰ مثل هذا. بل ربما عادىٰ هذا العلم ونصَب له وحرَص علىٰ أن يجعله جهلًا كما يقول ابن المقفع.

فإذا أردت أن تحبّ الإعراب فأحكم أولًا معرفة النحو وتمرّس بكتب الإعراب ذوات الوجوه كـ«التبيان» للعكبري، و«الدر المصون» للسمين الحلبي، ثم حاول أن تعرب صفحاتٍ أو آيات من القرآن بنفسك واعرضها علىٰ هذه الكتب وعلىٰ كتب الإعراب المفصّلة الحديثة ككتاب درويش وكتاب محمود صافي لتعرف الصحيح منه فتثبته والخطأ فتصلحه. وعليك أيضًا بـ«المورد النحوي» لفخر الدين قباوة. وستجد في ذلك متعة فهم النحو ولذة وإحراز آلته ومعرفة جميع الوجوه المحتملة للكلمة قويِّها وضعيفِها ومقبولِها ومردودِها. وهو أمر حُرمه كثير من الناس عجزًا أو كسلًا.

- س: أريد حفظ متن منثور طويل في النحو، فماذا أحفظ؟

ج: إن كنتَ لِزاز حفظٍ وتعرف من نفسك الصبرَ عليه والاستمرار فيه، فدونك "التسهيلَ" لابن مالك، فإنه جامع شامل، وقد ذكر أبو حيان أن من

عرفه حقّ المعرفة لا يكون تحت السماء أحدٌ أعلم منه بالنحو. فإن عجَزت عن حفظه فأدمن قراءته ومطالعته والنظر في شروحه، ولا تُغفل مع ذلك جانب التطبيق.

- س: هل من كتاب في النحو يغنيني عن غيره أدمن النظر فيه وإن كان مطوَّلًا؟

ج: كل الصيد في جوف «التذييل والتكميل» لأبي حيان، غير أنه طبع منه سبعة عشر مجلدًا ولم يكتمل إلى الآن، ولكن يمكن إكماله بشرح المرادي أو ابن عقيل أو ناظر الجيش.

وهذا الكتاب عظيم النفع جدًّا، ولكن بشرط أن يكون قارئه متوسّطًا في النحو أو متقدّمًا.

وقد قال أبو حيان عن «التسهيل»: (من عرف هذا الكتاب حقَّ المعرفة لا يكون تحت أديم السماء أحدٌ أنحَىٰ منه). هذا قولُه في «التسهيل» فكيف إذا أدمتَ النظر في شرح أبي حيّان له، وهو «التذييل»!

ولو ضممتَ إليه «شرح المفصل» لابن يعيش و«شرح الكافية» للرضيّ و«الدر المصون» للسمين الحلبي فإنه لا يضرّك ما فاتك بعدهنّ. وذلك أن كتاب أبي حيّان هو أجمع كتاب في ذكر المسائل والخلاف بأسلوب واضحٍ، وكتاب ابن يعيش غاية في حسن التعليم والتعليل ولُطفِه، وكتاب الرضيّ من أفضل كتب النحو التي تُعلّم النظر والتحقيق، وكتاب السمين هو المنتهىٰ في الإعراب والتخريج، فإذا حزتَ هذه الكتب كلَّها أغنتك عن غيرِها في الغالب،

وإن لا فإنه لا يغني كتاب عن كتابٍ.

وإن أردت كتابًا عصريًّا فعليك بـ«النحو الوافي» لعباس حسن. وهو أقل مسائلَ خلافٍ، ولكنه جيّد من جهة الشرح والإبانة، وفيه مسائل حادثة وأمثلة معاصرة.

- س: ما الكتب التي تُقرأ بعد دراسة الألفية وشروحها؟

ج: أقترح قراءة «شرح المفصل» لابن يعيش، و«شرح الكافية» لرضي الدين الإستراباذي، أو أحدهما.

- س: هل من كتاب موجَز في النحو والصرف يصلح لغير المتخصص ليراجع به مسائلهما؟

ج: أختار لك كتاب «المنهاج المختصر في علمي النحو والصرف» لعبد الله الجديع، فقد جمع فيه مسائل النحو والصرف وبعض مسائل الإملاء على اختصاره بأسلوب حسن وتصنيف بديع. وتجده هنا:

https://waqfeya.com/book.php?bid=٨٣٧٠

- س: أريد كتابًا ميسَّرًا سهلًا للمبتدئ في علمي النحو والصرف.

ج: أما النحو فكتاب «النحو الواضح» لعلي الجارم.

وأما الصرف فكتاب «التطبيق الصرفي» لعبده الراجحي.

السبيل إلى البيان[1]

سألتَني – وفَّقك الله – أن أهديَك إلىٰ سبيلِ البيانِ وأن أدلَّك علىٰ كتبه التي يُتوصَّلُ إليه بها. ولستُ أجهلُ أنه لم يبعثك علىٰ هذا السؤالِ إلا حسنُ ظنِّك بي وجودةُ رأيك فيَّ. ولكنَّ هذا الحسنَ وهذه الجودةَ لا يُحمَدانِ إذا هما أصابا غيرَ موضعِهما وكانا ذريعةً إلىٰ تسويةِ المحسنِ بالمسيء وإلحاقِ المقصِّر بالسابقِ. وإنِّي لأكرَه أن أدَّعيَ ما ليس لي بحقٍّ أو أنتحلَ ما أعلمُ من نفسي خلافَه فأزعُمَ أني من البلغاء إذا عُدَّ البلغاء، أو من الأدباء إذا قيلَ: مَن الأدباء؟ وما حاجتي إلىٰ صنعةٍ محارَفٍ كسبُها مُصَرَّدٍ رزقُها صاحبُها طويلُ العَناء في باطلٍ كثيرُ التفكير في غير طائلٍ، يتكلَّمُ في كلِّ علمٍ ثقةً منه بقلمِه وبيانِه وإدلالاً منه بقوةِ حجاجِه وخِلابة منطقِه، ثم هو مُدافَع عن هذه العلومِ كلِّها غيرُ مسلَّمٍ له من أهلِها، فلا الفقهاءُ يعترفون بانتسابِه إليهم، ولا المفسِّرون يعدُّونه منهم، ولا النُّحاةُ يرضونَ أن يكونَ أحدَهم. وكذلكَ أهلُ كلِّ علمٍ، فهو كما قالَ أبو الطيِّب اللُّغويُّ في (مراتبه):

يتعـــــــــاطَىٰ كـــــــلَّ شيٍّ وهـــــو لا يُحسِـــــن شـــــيَّا

تراهُ يتحدَّثُ عن الزهَّاد والصُّلحاء ويحصي مناقبَهم ويروي أخبارَهم

---

(١) في تحصيل البيان.

نُشر في المجلة الثقافية في ٢٩/ ٥/ ١٤٣١هـ.

فتظنُّه الحسنَ أو ابنَ أدهَم، ثمَّ لا تلبثُ أن تراهُ يصِفُ المُجَّان والخُلعاء ويذكرُ طرائِفَهم ويحكي مُلَحهم، فلا تَشُكُّ أنه مِن أصحابِ أبي نُواس أو من نَدامَىٰ ابنِ الحُبابِ. وتراهُ يذكرُ أخبارَ المغنِّين وبدائعَ أصواتِهم ومستحسَن ألحانِهم ويُظهِر العُجْبَ بهم والثناء علىٰ مذهبِهم، فتظنُّه صاحبَ معبدٍ وموضعَ سرِّه وصفيَّه ونجيَّه، ثمَّ إذا هو يتحوَّل إلىٰ ذكرِ القُرَّاء ويستقصي حكاياتِهم ويَروي لك نوادرَهم ويُكثِر الشكوَىٰ من أدعيائهم والدُّخلاء فيهم من مَّن يتخذونَ القراءة سبيلاً ينالونَ به عرضَ الدُّنيا ويأكلون به أموالَ الناس، فيقع في وهمك أنه من خُلَّصِ أصحاب نافعٍ أو عاصمٍ أو محمدٍ أبي القاسم.

ثمَّ إنَّ أمرَ الأديبِ لا يقومُ إلا بالكذب في القول والتزيُّد في الكلام، وزخرفتِه وتزيينه. يسمَعُ الخبَرَ الصغيرَ التافه فلا يَزالُ ينمِّيه ويصِله بشَتَّىٰ الوُصَلِ حتىٰ يكونَ أخبارًا، وتمرُّ به الحجةُ الرِّخوة المتهتِّكة فيُكِبُّ عليها ينفُخ فيها ويرتُقُ ثآها ويحتالُ لها بوجوهِ الحيلِ حتىٰ يجعلَها في أعينِ الناسِ قويَّةَ النسجِ محكَمة الإبرام. فهذا بيان صنعةِ الأدبِ. وهي كما رأيتَ صنعة قِوامُها الكذب وركنُها الذي تنهَضُ به التزيُّد والمغالطة. فهل فيها بعدَ ذلكَ مرغَبٌ؟

فأما إذا زعمتَ أنَّك لا تريدُ أن تكونَ أديبًا، وإنما غرضُك أن تحوزَ من حسنِ الأسلوب ورشاقةِ العِبارة وحلاوةِ اللفظِ بمقدار ما تُبين به عن حاجاتِك وتنفِّقُ به آراءَك وتستميل قلوبَ الناسِ إلىٰ ما عندَك من الحقِّ، لا تلِطُّ دونه بباطلٍ، ولا تمذقُه بكذبٍ، ولا تستعين به علىٰ تقريرِ مذهبٍ فاسدٍ أو نحلةٍ زائغةٍ فإنِّي أذكرُ لك سبُلاً تبَلّغُك بعضَ ما سألتَ وتضعُ يدَك علىٰ ما أردتَّ إن

شاءَ الله تعالىٰ وإن كنتُ قدَّمتُ لك بعذري وكشفتُ لكَ عن داخلة أمري.

أيُّها السائلُ الكريمُ:

إن صحَّ منكَ العزمُ علىٰ أن تكونَ بليغًا إذا كتبتَ فصيحًا إذا حاضرتَ وأن يكونَ لفظك أنيقًا ومعناكَ بِكرًا وأسلوبُك حُوَّلاً مُتصرِّفًا فأقبل عليَّ بسمعِكِ وقلبِك، فإني مهديكَ من نصحي محضَه ومتخيِّرٌ لكَ من تجرِبتي لبابَها. ولا يَحملنَّك مكانُ العادةِ من نفسِك علىٰ أن تستوحشَ من مَّا لا تعرف أو تنقبِض عن مَّا لم تألف.

مِلاكُ البلاغة والبيان لفظٌ حسنٌ ومعنًىٰ فائقٌ وأسلوبٌ رائقٌ. فإذا أردتَّ أن تحصِّلَهما فأحكم هذه الأمورَ الثلاثةَ وتعهَّدها من نفسك وانظر ما أدركتَه منها.

وكأنِّي بك تسألني عن السبيلِ لذلكَ. فأقول:

ابدأ آثِرًا مَّا بالنحو والصرف، فالتمس من علمِهما ما يقيمُ كلامَك ويعصِمُك من اللَّحن.

ثمَّ تحفظُ بعد ذلك جملةً من ألفاظِ العربيَّة حتىٰ تكونَ لك ذخرًا ترجِعُ إليه عندَ الحاجة إلىٰ معرفةِ أسماءِ الأشياءِ وأنواعِها والتمييزِ بينَ درجاتِها وأحوالِها. وخيرُ ما أدلُّك عليه في ذلكَ كتبُ غريب الحديث ككتاب أبي عبيدٍ القاسم بن سلامٍ أو كتاب ابن قتيبة أو الخطَّابي أو الزمخشريِّ أو ابن الأثير. وكتابُ أبي عبيدٍ يفضُلُها لتقدُّمِه واعتمادِه علىٰ التلقِّي عن كبارِ العلماء كأبي عبيدةَ وأبي زيد والأصمعيِّ والكسائيِّ.

وتقرأ أيضًا في معجمات العربية المصنَّفة علىٰ الحروف. ومن أجلِّها وأصحِّها (تهذيب اللغة) لأبي منصور الأزهريِّ، فإنَّه كان ناقدًا، وكانَ طويلَ الأناة شديدَ التحرِّي في ما يَروي. وله حكاياتٌ عن الأعرابِ. وفي مقدِّمته التي افتتحَ بها كتابَه علمٌ غزيرٌ وفوائدُ جمَّةٌ.

وتقرأ أيضًا في معجماتِ العربيَّة المُدارةِ علىٰ المعاني. وهي علىٰ نحوين، فنحوٌ منها يعقِدُ البابَ ثم يذكرُ ما ينساقُ تحتَه من الألفاظِ ذاتِ المعنَىٰ الواحدِ. ونحوٌ يذكرُ الألفاظَ في جمَلٍ تامَّةٍ ابتغاءَ التيسيرِ علىٰ الكتَّابِ والمتأدِّبين. فأمَّا النحو الأول من الكتب فرائِدُها وسيِّدُها كتاب أبي عبيدٍ (الغريب المصنَّف) ثم كتاب (التلخيص في معرفة أسماء الأشياء) لأبي هلالٍ العسكريِّ لتقدُّمِه. ولا أغضُّ من (فقهِ اللغة) لأبي منصور الثعالبيِّ، فإنه غايةٌ في هذا الباب، وكذلكَ (المخصّص) لابن سيده، فإنَّه أوسعُها سَعةً وأجمعُها للعربيِّ القديمِ من الألفاظ. ولا أنصحُ بـ(كفاية المتحفظ) لابن الأجدابيِّ، فإنَّه يباعد القارئ عن فَهمِ الكلامِ العربيِّ ومعرفةِ فروقِ ما بينَ الألفاظِ علىٰ وجهِ التحقيقِ لما فيه من شِدَّة الإيجازِ الذي ربَّما أفضَىٰ إلىٰ الخلط والخطأ. ولهذا الأمرِ قدَّمتُ كتبَ غريبِ الحديثِ إذْ كانَت الألفاظُ فيها تُقرَأ في سياقاتِها، فيكون هذا أسرعَ في الحفظِ وأدنَىٰ إلىٰ الفَهم. وأمَّا النحو الثاني فعليكَ بكتابِ (الألفاظ الكتابية) للهمَداني. ومِن الكتب الحديثةِ (نُجعة الرائد) لإبراهيمَ اليازجيِّ.

فإذا أنت أطلتَ النظرَ وأدمنتَ الفِكرةَ في هذه الكتبِ التي عرضتُها لك، كلَّ ذلكَ تُردِّدها بصوتٍ مسموعٍ وتتحسَّسُ معانيَها علىٰ وجوهِها وتتقرَّاها

يداكَ بلَمسٍ فقد استوثقتَ من هذا البابِ بابِ الألفاظِ وخرجتَ منه أبجرَ الحقيبةِ، فمِلْ إلىٰ البابِ الذي بعدَه، وهو بابُ المعاني. وفائدةُ هذا البابِ أنَّه يُمكِّنك من تجليةِ أفكارِك وتوضيحِها والاحتجاجِ لها، ويبسُطُ ذرعَك في تشقيقِ الكلام ويَزيدُ في مادَّتك، ويقوِّي مقدرتك علىٰ حسنِ التذوقِ ودِقَّة التأمُّلِ. ومن أمثلِ كتب المعاني كتاب (المعاني الكبير) لابن قتيبة و(الموازنة بين أبي تمَّام والبحتريِّ) للآمديِّ و(الأشباه والنظائر) للخالديَّين و(الوساطة بين المتنبي وخصومه) للقاضي الجرجاني و(المنصف) لابن وكيع و(ديوان المعاني) لأبي هلال العسكري.

فإذا لبثتَ زمانًا من دهرك تتقلَّبُ بين هذه الكتب وتنفُذُ إلىٰ صميمها وتشاركُ مؤلِّفيها آراءَهم مؤيِّدًا ومخالفًا وتضمُّ المعنَىٰ منها إلىٰ شكلِه والنظيرَ إلىٰ نظيرِه وتُحسِن المفاضلةَ بينها فقد نِلتَ شطرًا كبيرًا من الفقهِ بالمعاني والبصرِ بها. ويحسُن حين إذٍ أن تقرأ في الكتب التي تشدُّ أيدَك في البحثِ القاصدِ والاستدلالِ الصائبِ ودرك الحجةِ وتحقيقِ المسائلِ ونقدِها. ومنها (كتابُ سيبويه) و(رسالة الشافعيِّ) و(الحيَوان) و(البخلاء) و(الرسائل) للجاحظ و(تفسير الطبريِّ) و(الخصائص) لابن جنِّي و(دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة) لعبدِ القاهرِ الجرجانيِّ. ومن الكتب الحديثة كتاب (علىٰ السفود) للرافعيِّ وكتابا محمود شاكر (نمط صعب ونمط مخيف) و(أباطيل وأسمار).

وبذلك تستكمِل آلةَ هذا الباب إن شاء الله.

فأمَّا الكتبُ التي ترتاض بها علىٰ جودةِ الأسلوب وعلىٰ التصرُّف في فنون

البلاغة والتي تُزلِفُك إلى محاسنِ البيان فأولُها كتابُ الله عزَّ وجلَّ ثم (نهج البلاغةِ) المنسوب إلى عليّ رضي الله عنه و(القصائد السبع) بشرح أبي بكرٍ الأنباريِّ و(المفضليات) بشرح أبي محمدٍ الأنباريِّ و(أشعار الستة الجاهليين) بأي شرحٍ و(ديوان الحماسة) بشرح المرزوقي و(البيان والتبيين) للجاحظ و(الكامل) للمبرِّد، و(الأمالي) لأبي عليٍّ القالي مع (اللآلي) لأبي عبيدٍ البكريِّ بتسميطِ الميمنيِّ و(زهر الآداب) للحُصْريِّ و(مقامات الحريريِّ).

ثمَّ هناكَ بعدُ كتبٌ أخرَىٰ تُقسَّم بحسَب الغالب عليها إلىٰ أقسامٍ مختلفةٍ. فمنها ما تستفيدُ منه أسلوبَ الأدبِ والحكمةِ كـ(الأدب الكبير) و(الأدب الصغير) لابن المقفَّع و(ديوان أبي تمَّام) و(ديوان المتنبي) و(سقط الزّند) و(اللزوميات) لأبي العَلاء.

ومنها ما تستفيد منه أسلوبَ القصص وسياقة الأخبار كـ(كليلة ودمنة) لابن المقفع وكتاب (الأخبار الطوال) لأبي حنيفة الدينوريِّ و(تاريخ الطبريِّ) و(الأغاني) لأبي الفرج الأصفهانيِّ. ومن كتب المحدَثين (عبَرات المنفلوطيِّ) والروايات التي ترجَمَها و(قصص من التاريخ) و(قصص من الحياة) و(الذكريات) للطنطاويِّ.

ومنها ما تستفيد منه أسلوبَ المقالة كـ(نظرات المنفلوطيِّ) و(وحي القلم للرافعيِّ) و(وحي الرسالة) للزيَّات.

أمَّا العملُ في كتب هذا الباب فعلَىٰ وجوهٍ مختلِفةٍ، فمن الفِقَرِ ما تكتفي بقراءته مرَّة واحدةً قراءةً متأنِّيةً متأمِّلة مع التفكُّر في أسلوبِ الكاتب وطريقتِه

في الانتقالِ من قضيَّة إلىٰ قضيَّة ومن غرضٍ إلىٰ غرضٍ والتدقيقِ في ألفاظِه التي يستعملُها في كلامِه وتحفُّظِ الجيِّدِ منها. ومن الفِقَرِ ما تحتاجُ إلىٰ أن تكرَّ عليها فتعيد قراءتها لشرفِها ونبلِها. وأنا أستحِبُّ لك أن تجهرَ بها وتُفصِح في نطقِك لها متروِّيًا متمهِّلًا وأن تقرأها قراءةَ مدقِّقٍ وقراءةَ منقِّرٍ وقراءةَ مَن يحترسُ أن تنِدَّ عنه لطيفةٌ أو تفوتَه نادرةٌ وأن تقِفَ علىٰ معانيها وألفاظِها (وقوفَ شحيحٍ ضاعَ في التُّربِ خاتمُه). ومن الكلامِ كلامٌ ينبغي حفظُه أو حفظُ قدرٍ منه كالقصائد السبع والمفضليات والحماسة. ولو أنَّ أحدًا حفظَهنَّ كلَّهنَّ لم يكن ذلك كثيرًا، وكبعضِ الخُطَبِ والحِكَمِ المبثوثةِ في ما سلفَ ذكرُه من الكتب.

ومن الطُّرقِ الحُسنَىٰ المجرَّبة أن تقرأ القطعةَ وتفهم معناها ثم تغلِق الكتاب وتحاولَ أن تكتبها بأحسنِ ما تقدِر عليه من البيان ثم تفتح الكتاب فتوازن بين تعبيرك وتعبير الكاتب. فإنَّك إذا فعلتَ ذلك عرفتَ مواضعَ إحسانك فلزِمتَها ومواطنَ إخفاقِك فاجتنبتَها. و(بضدِّه يتبيَّن الضِدُّ). وطريقةٌ أخرَىٰ، وهي أن تسجِّلَ ما يُعجِبُك من الكلامِ البليغِ بمسجِّل الصوت ثمَّ تأخذ في الاستماع إليه رائحًا غاديًا حتىٰ تطمئِنَّ إلىٰ أنكَ قد حفظتَه أو كدتَّ.

وبعد، فإن شئتَ أن تستعرِضَ الكتبَ التي قصدَ أصحابُها إلىٰ جمعِ ما لا بُدَّ للمتأدِّبِ من معرفتِه كـ(أدب الكاتب) لابن قتيبة مع شرحِه (الاقتضابِ) للبطليوسيِّ و(العمدة) لابن رشيق و(المثل السائر) لابن الأثير فقد بلغتَ الغاية وأبعد من الغاية.

فهذا بعضُ ما طاوعَني ذكرُه في هذا الأمرِ. علىٰ أنَّ ما أوردتُّ من الكتب

قليلٌ من كثيرٍ. وقد يغني بعضُ ذلكَ عن بعضٍ. وإنَّما صنَّفتُ هذه الكتبَ إلى أبوابٍ مختلِفةٍ معَ تداخلها وتشابكها، لأن الشيء إنما يُنسَب إلى معظَمِه والمشتهرِ من أحواله.

وفقني الله وإياكَ إلى الرأيِ النجيحِ والحجَّة الصحيحة، ورزقنا من حسنِ البيانِ ما ينوِّه بها ويُجلِّي عنها.

❁ تذييل:

وقد سجَّل هذا المقالَ بصوته الأستاذ يحيا فتحي في هذا المقطع:

https://www.youtube.com/watch?v=Jg5LxC4mgoE&feature=youtu.be

❁ ❁ ❁

منهاج الطَّلَب والنظَر والإفادة

إضاءات في طلب العلم والقراءة والنحو والأدب[1]

❁ **إضاءات في طلب العلم:**

o لا تكن قراءتك للكتب من غير تدبّر، ولا تقتنعْ بما يُلقى إليك حتى تمتحنه، وكن بصيراً بالفَجَوات والإشكالات التي تقع في ما تقرأه من كلام.

o يجب أن تشكّ في ما تقرأ، ولكن الشك لا يعني أن تكذّب بما تقرأ، بل الشكّ المراد هو ألا تراه حقّاً وإن بدا حقًّا، ولا باطلاً وإن بدا باطلاً، وإنما تبدأ نظَرَك فيه مُتوقِّفاً مُتحيِّراً، فليس هو عندك حقّاً ولا باطلاً حتى تعرضه على الدرس والفَحص وتستوثق من صحة أدلّته.

o لا بدّ أن تكون عندك جرأة شديدة محفوفة بالحذر الشديد، وذلك بأن تكون جريئاً في مَوضع الجُرأة والإقدام حَذِراً في مَوضع الحَذَر والإحجام. ولا بدّ أن تَزِنَ هذا فلا تُغلِّب أحدهما، فمَن غلَّبَ الجرأة كان مُتهوِّراً، ومَن غلَّبَ الحَذَر كان جامداً مُقلِّداً. واعلم أنّ كثيراً من أقوال العلماء مبنية على الظنّ وأن أكثر أحكام المسائل ليست قطعيّة.

o بعض أهل العلم يخشى أن يتجرّأ في الاجتهاد في بعض المسائل فيُخطئ. والذي ينبغي له أن يُقدِم إن كان عنده أداة العلم والنظر والاستنباط،

---

(١) نُشرت في تويتر وفسبك في ١٦/ ١٠/ ١٤٤١هـ. وقد التقطها من كلمةٍ لي وصنّفَها ونسقَها أخي الحبيب الأديب عبد الحميد هوساوي.

ونحن نجد في هذه الكتب التي بين أيدينا أقوالاً كثيرة غُلِّطَت ورُدَّ عليها وهي مع ذلك تُعدّ مَذاهب ولا تزال تُحكىٰ. وقد يكون قولٌ من الأقوال التي قال بها العالِم الفُلانيّ كان خَطَرَ علىٰ أحدٍ منّا، لكنّ ذلك العالم كان أجرأً فقال به فصار مَذهباً وإن ضُعِّفَ أو غُلِّط بحقّ أو بباطل، ونحن كنّا أجبَنَ فصمَتنا.

o عند بعض الناس خطأٌ في فهمه لطريقة القراءة، فهو يظنُّ أنّ القراءة يجب أن تكون علىٰ مستوىً واحد وأنّ الكلام كلّه يجب أن يُقرَأ إما قراءةً بطيئةً أو سريعةً. وهذا غير صحيح، إذ يمكن أن تمكث علىٰ صفحةٍ واحدةٍ يوماً كاملاً، ويمكن أن تقرأ مئة صفحة في يوم، وذلك أنك ستجد في غالب ما تقرأه من الكتب أنّ الكتاب يتكوّن من كلامٍ مهِمّ وكلامٍ متوسّط الأهمّيّة وكلامٍ ليس مهمّاً، فأمّا الكلام المهمّ فعليك أن تدقّق فيه وأن تتأمّله، وأمّا الكلام المتوسّط الأهمّيّة فأعطِه من العناية دون ذلك، وأمّا الكلام الذي ليس مهمّاً كالمُكرَّر والمعروف والذي فيه حشو فاقرأه قراءةً سريعة أو تجاوَزْه. وهذا أمرٌ مهمٌّ، وقد لا يُنبَّه عليه كثيراً.

o لا يَكُن همُّك أن تقرأ الكتاب كلمة كلمة حتىٰ تقول: إنّي قرأت الكتاب كله. فإنّك تُعَدُّ قارئاً للكتاب في رأيي إذا قرأت ٨٠٪ منه، فلا بأسَ إذن أن تتجاوز بعض الصفحات التي لا تزيدك علماً، إذ العمر قصير والكتب كثيرة. وهذا سرٌّ من أسرار القراءة.

o إذا أردت أن تَصقُل مَلَكتك وتقوّيها فيُستحسَن أن تُكِبّ في بعض أحيانِ دهرك علىٰ علمٍ من العلوم لا تقرأ إلا فيه، فيمكن أن تتفرّغ في شهرٍ مّا

للقراءة في كتاب (الأغاني) مثلاً أو للقراءة في كتاب من كتب النحو، ولا تقرأْ في أيّ كتاب آخر غيرِه ولا تَشتغِل بأيّ شيءٍ دونه، فتقرأ كلّ يومٍ مئة صفحةٍ من (الأغاني) أو مئة صفحةٍ من النحو فقط. وهذه مسألة مهمّةٌ، فاصنَعْها كلّ حين لتقوّي بها مَلَكَتك.

o ممّا يُفيد في طلب العلم عموماً أن يكون لك اطّلاعٌ علىٰ الكتب المُوَسَّعة في العلم، فينبغي أن تقرأ فيها وألا تكتفي بالكتب التعليميّة الصغيرة المُختصَرة التي فيها كَزازة في اللفظ والتركيب، فإنّ كثيراً من طلبة العلم يَقتصِر عليها فتجدُه لا يعرفُ حقيقةَ العلم ولا مقدار سَعَته ولا يكون قادراً علىٰ التجديد فيه، ففي النحو عليك أن تطَّلع مثلاً علىٰ الكتب الموسّعة في الخِلاف والعِلَل والمُناقَشات، كـ(التذييل والتكميل)، فتقرأه مرّةً أو مرّتين بتأمّل وبتقييد للفوائد وبإعمال نظر في ما يمرّ بك من الخلاف والعِلَل، وقِس علىٰ هذا في جميع العلوم، فإنّ لهذا أثراً كبيراً. والكتب المُوَسَّعة ممتعة جدّاً لأنّك ترىٰ فلاناً من العُلَماء يقول كذا وآخرَ يردّ عليه وثالثًا يؤيّده أو يُعارِضه، فتستمع إلىٰ هذا وتستمتع به حتىٰ كأنّك وإياهم في مَجلس واحد.

o لا تكن قراءتك فوضويّة، بل لا بدّ أن يكون عندك خطّة تسير عليها وجدول فيه قائمةٌ مرتّبة من الكتب والعلوم تقرأها بالترتيب ويكون لك وِرد تسير عليه، ولا تُضِف إلىٰ الكتب التي وضعتَها في الجدول كتابًا ليس منها إلا نادراً.

o ينبغي في مبتدَأ طلبك للعلم أن تعرف أولًا ما أنت؟ وما طباعك؟ وما

الذي يناسبك؟ وما عندك من الوقت؟ وما قدر صبرك؟ وما قوّة حفظك؟ وما الذي تحبّ من العلوم؟

o لا تظنّ أنّه سيُبعَث فيك النشاط والحيويّة بعد سنين وأنك ستُخلَق خلقاً آخر، لن يكون هذا بحال، بل ربما ازددت كسلاً لما سيأتيك من أشغال، فابدأ الطلب من الآن بعد أن تعرف طبيعة نفسك وما يناسبها وبحسب وسعك.

o محبّة العلم ليست كافيةً في الاشتغال به، بل ينبغي أن تعرف هل أنت صادق الرغبة فيه جادٌّ أم لست كذلك؟

o اطرحْ من خيالك أن تكون عالمًا مجدّداً في عدد من العلوم المتباعدة، فإنّ ذلك لا يكاد يتأتّىٰ لأحد، حتىٰ من تظنّ أنه قد تأتّىٰ له ذلك من العلماء هو في الحقيقة ليس كذلك، فغالباً تجده محقّقاً في بعضها ومُقلّداً في بعضها، وهَبْ أنه تأتّىٰ لواحدٍ أو اثنين، فما شأننا بالنوادر؟! نحن إنما نُعنىٰ بما يطّرد وما يُعرَف.

o حدّدِ العلوم التي تريد أن تكون محقّقاً فيها، ولا تتعدّ علمين أو ثلاثةً علىٰ الأكثر، وحدّد العلوم التي تريد أن تكون مُشارِكاً فيها، وحدّد العلوم التي تريد أن تكون مُلِمّاً بها بعض الإلمام، ثمّ انظر في ما عندك من الوقت والهمّة والقوّة، وبناءً علىٰ ذلك ضع لك جدولاً تحرص فيه علىٰ أن تركّز بنسبة ٧٠٪ أو ٨٠٪ أو ٩٠٪علىٰ العلم الذي تريد أن تكون راسخاً فيه محقّقاً، ولا تقسّم الوقت بالتساوي بين العلم الذي هو غايتك وبين غيره، بل اجعل الغلبة لعلمك ، وأعطِ العلم الذي هو دونه ٢٠٪ وأعط غيرهما ١٠٪، وهكذا.

o لا يأتينّك الشيطان من قِبَل الإطماع فيقولَ لك: اجعل همّتك عاليةً، ولا ترضَ من العلوم بالعلم الذي هو غايتك، بل لا بدّ أن تكون عالمًا كل العلم بتفسير كتاب الله تعالىٰ، فهو علم شريف عظيم، ولا بدّ أن تكون في حفظك للشعر كالأصمعي، ولا بدّ أن يكون أسلوبك كابن المقفّع والجاحظ، وهكذا دواليك، فإيّاك وهذا.

وأحسب أنّ كثيراً من طلبة العلم لو سَلِموا من هذا الخاطر لرَسَخوا في علومٍ عِدّة، لكنّ كثيراً منهم يريد أن يكون شيئاً عظيماً في كلّ شيء، فلا يكون شيئاً!

o ركّز علىٰ علومٍ معيّنة ولا تتشتّت، ولا تترك العلوم البعيدة عن علمك، بل أخّرها إلىٰ أن تُحكِم علمك وتجد عندك فراغاً في ما بعد.

o لا يستخفنّك الشيطان بالأمانيّ الكاذبة، ولا تُباعِد بين واقعك وبين أمانيّك وأحلامك، بل اجعل أمانيّك قريبةً من واقعك بحيث ترتفع لها قليلاً، ولا تجعلها بعيدةً فتَهلِك.

o لا بدّ من التخلية قبل التحلية، ففرّغ أولاً من ذهنك ما يَشغله ولا سيّما وسائل التواصل والتوافه، ومن كلّ ما يَحول بينه وبين تفهُّم العلم، فبهذا يكون ذهنك مهيَّأً ومُتقبِّلاً للعلم.

o اجعل برنامجك وطُرائقك في الطلب سهلةً خفيفةً، ولا تشقّ علىٰ نفسك فيَثقُلَ عليك العلم، وفتّتِ الهدف الكبير إلىٰ أهداف صغيرة، فإن هذا أحرىٰ أن يهوّنها عليك فتدركها.

o المتأخِّرون جمَّدوا المسائل وجعلوها قَطعِيّةً وجعلوا أحكام العلم في قَوالِب ثابتة.

o لا يلزمُ أن تحفظَ كلّ يوم، بل قيّد كل يومٍ ما تريد حفظه وحدّد لنفسك يوماً أو يومين للحفظ ومراجعة المحفوظ.

o لا أنصح بحفظ مختارٍ كامل أو ديوانٍ كامل وإن كان هذا جيّداً إلا أنه ليس مهمّاً، ولستَ مُلزَماً بذلك، بل احفظ ما يُعجِبك وما ترىٰ أنه يستحقّ أن يُحاضَر به، ومع الوقت ستجد أنّك حفظت مئات الأبيات أو آلافها! ولو أنّك حفظت في كلّ يومٍ بيتين فقط لحفظت في عامٍ واحدٍ نحو ٧٠٠ بيت!

❁ آفات القراءة:

هذا شرح لآفات القراءة، وهي خمس، سأذكرها لك ثمّ أبيّن لك كيف تتجنّبها.

١. ضعف التأمّل لما تقرأه.

فإذا قرأت في كتابٍ ما فيجب أن تحفظ ما تصادفه فيه من لفظٍ فصيحٍ، وإن وجدت أسلوباً عالياً فيجب أن تقف عنده وأن تَطرَب له وتحفظَه أيضاً، وإن وجدت تناقُضاً من المؤلّف فيجب أن تنتبه له وتقيِّدَه، وإن وجدت تصحيفاً أو تحريفاً أو خطأً أو كلاماً له نظائر مرّت بك فيجب أن تنتبه لذلك كلّه، ويجب أن تكون قراءتك دقيقةً. وكثير من الناس يقرأ الكلام ولا يدقّق فيه ولا يفطن لإشكالاته. والدليل على هذا أنه قد تمر به تصحيفات مُخِلّة بالمعنى فلا يحسّ بها لأنه يفهم المعنى العام ويكتفي بذلك ولا يتأمل ويسأل: لماذا قال المؤلف كذا ولم يقل كذا؟

٢. إغفال الحفظ للمهمّ.

فإذا مرّ بك شيءٌ مهمٌّ فاحفَظه. وبعض الناس في عصرنا يظنّ الحفظَ مَقصوراً على حفظ القرآن والحديث والمَنظومات، وهذا غير صحيح، بل ينبغي أن تحفظ أيضاً الشعر وتحفظ اللطائف كالمَقولات والحِكَم والإحصاءات والأمثال ومذاهب المسائل وخلافاتها، فمثلُ هذا يُحفَظ ولا يُقرَأ فقط. وطريقة الحفظ لذلك أن تضع تحته خطّاً بقلم الرصاص، ثمّ إذا انتهيت من الكتاب رجعت إلى ما وضعتَ تحته خطّاً فكررته.

٣. ترك التقييد للنادر.

إذا مرّ بك نادر في قراءتك فقيِّدْه ولا تتّكلْ علىٰ حفظك. واعتبِرْ بابن جِنّي الذي شكا مرةً من أنّه خَطَرت له خواطر فلم يُقيِّدها فنسِيَها ونَدِم، فقيِّد النادر الذي يُوجَد في غير مَظانّه، والذي يمكن أن تَبنِي عليه وتَرُدّ به وتستشهد به وتستنبِطَ منه. وطريقة التقييد بأن تتخذ لك دفاتر بحسب اهتماماتك، فإن كنت مثلاً مُشتغِلاً بالنحو مَعنِيّاً بأصوله فاجعل لك دفتراً فيه، واجعل لك دفتراً خاصّاً بالمُولَّد إن كنت مَعنِيّاً به، وهكذا، ومع الوقت تزيد الدفاتر، ولكن لا تقيِّد إلا المهمّ، ويجوز أن يمرّ أسبوع وأسبوعان وأنت لم تقيِّد شيئاً في هذا الدفتر، ولا تَشغَل نفسك بتقييد كلّ شيء، واترك المعروفَ الموجودَ في مظانّه. وإن مرّت بك فائدة عامّة أو مُستملَحة لا تحبّ أن تترَكها وليست من الفوائد التي تُقيَّد في دفاترك فقيِّدها في الصفحة الأولىٰ من الكتاب، ولا تُكثِر.

٤. ترك المراجعة للمحفوظ والمُقيَّد.

لا بدّ أن تراجع ما حفظته كلّ حين، وذلك بأن يكون لك موعد كلّ أسبوع أو أسبوعين تُراجِع فيه ما حفظت. وأمّا ما قيّدته فأنصح لك بأن تُراجِعه رأسَ كلّ شهر، وعوِّد نفسك هذا حتىٰ لا تنسىٰ. وربطُه برأس الشهر مما يعين علىٰ تذكره.

٥. قلّة تكرار الكتاب الجيّد.

إذا قرأت كتاباً جيّداً هو أصلٌ من الأصول وعُمدةٌ من العُمَد فينبغي أن تكرّره مرةً أو مرّتين بل مئة مرّة إن كان يستحقّ ذلك وكنتَ ترىٰ أنك لا تزال

تستفيد من قراءته في كل مرة.

❁ ❁ ❁

❁ **إضاءات في النحو:**

o من أراد أن يكونَ عالماً بالعربيّة فعليه أولاً أن يكون عارفاً بالقرآن حافظاً له أو لكثيرٍ منه متقناً لتجويده مطّلعاً علىٰ قراءاته، إذ القرآن هو الغاية في الفصاحة، وبمعرفته تتعرّف الأسلوب العالي وتعرف نطق الأصوات ومَخارجها.

وقلتُ: (مطّلعاً علىٰ القراءات) لأنّه يكفيه من القراءات اطّلاعه عليها، أما التخصّص فيها فيستغرق وقتاً طويلاً ويقتضي أن تفرّغ لها ذهنك من غير شِرْكة.

ثمّ لا بدّ أن يكون لك نصيبٌ من الأدب والشعر، فتحفظُ شيئاً من الشعر قلّ أو كَثُر علىٰ ألا يشغلك ذلك عن اهتمامك وعن علمك الأوّل. والذي أنصح به أن يكون عندك دفتر كدفتر الأصمعيّ تقيّد فيه رؤوس محفوظاتك (أوّل بيت من القصيدة مثلاً) التي تُصادِفها في كتب الأدب وغيرها، ثمّ انظر ما كتبته في هذا الدفتر كلّ يوم أو يومين أو أسبوع أو بحسَب ما يلائمك فاحفظْه في مكانه، فإنّه أيسر وأحرىٰ لقوّة الحفظ، لأنّك إذا حفظته في مكانه وبنوع خطّه وفي صفحة معيّنة وبلون معيّن قَوِيَ عندك الربط البصريّ. أمّا إذا كتبته في دفترك فستتشابه عليك الصفحات ولن يكون هذا مُقوّياً لحفظك.

o ليست غاية النحويّ شرحَ الآجرّوميّة والألفيّة كما يُتوهَّم، فإنّ النحو أعظم من ذلك، إذ ينبغي للنحويّ أن يُجدِّد في النحو وأن يُعيد النظر في الأصول وأن يُعالِج جميع ما يستعمله العامّة والمُوَلَّدون المُحدَثون وما يَرِد علينا

من التراجِم من الألفاظ والأساليب الحديثة ومن الإشكالات اللغوية.

o النحو في غاية اللّذاذة لمن عرفَ كيف يتأتّىٰ له وكيف يُعامِله وكيف يتجرّأ عليه، وإلا فهو من أثقل العلوم بصدقٍ، وأنا لا ألومُ أحداً من الناس يقول: إن النحو ثقيل. بل لو قال غيرَ ذلك لكذّبته، لأنّ النحو الذي ندرسه نحوٌ ثقيلٌ جداً، لكنْ إذا درستَه علىٰ أنّ لك حَقّاً في أن تنظر فيه وتُجادِل وأن تختار من الأقوال وتستدرك من الشواهد فإنّه سيكون في غاية اللّذاذة.

o قراءتي في مطلَع الصِّبا في (كتاب سيبويه) و(الأغاني) و(تبيان العكبري) و(لسان العرب) أفادتني إفادةً كبيرة، فقد عرّفتني العوالم الواسعة في هذه العلوم وبدأت أعرف أساليب القدماء وكيف يُباين أسلوب سيبويه مثلاً أساليب المتأخرّين وعرفت طرائقه في الاستدلال والنظر، وكانت قراءتي قديماً في الكتب التي يشتغل بها المتأخّرون قليلةً، وهذا مما جعلني أرىٰ أنه لا يلزم أن يسير الإنسان علىٰ الطريقة المعهودة، بل إنها قد تضرّه أحياناً.

o من المشكلات أنك تجد كثيراً من المعاصرين شرّاحاً ودارسين للنحو مَن يقول بقولٍ وهو يجهل لوازِمه، وتجد منهم من يرجّح كيفما اتّفق، وهذا قد يؤدّي إلىٰ مشكلات، منها التناقض. فلا بدّ أن تكون له أصول واضحة مطّردة محقَّقة، ولا يتأتّىٰ له إدراك هذه الأصول وضبطها والتمكّن منها إلا بعد سنوات، ثمّ لا بدّ من عرض فروع العلم علىٰ هذه الأصول وإجراء الأصول عليها والاطمئنان إلىٰ صحتها واستقامتها.

o من مشكلات تدريس النحو أن أكثره معنيٌّ به المبتدئون لا المتقدّمون،

وانظر في دروس النحو على الشبكة تجد أن عامتها للمبتدئين. والمبتدئون قد شبِعوا من هذه الدروس الموجودة، وليس لمبتدئٍ عذرٌ اليوم. ثم نسأل: لماذا ليس لدينا نحاة؟!

o يجب أن تُصرف هِمَمنا لتعليم المتقدّمين في النحو وأن تُنبَش مسائل النحو التي جمَدت وهمَدت وأن يُنفَض عنها الغُبار ويُنظَر في صحّتها.

o في وسائل التواصل ألفاظٌ مُتكاثرةٌ كلّ يوم تحتاج إلى علماء باللغة والنحو والصرف يدرسونها ويقضون فيها.

❊ ❊ ❊

❁ **إضاءات في الأدب:**

o الشعر يحتاج إلىٰ قوّة في الشعور وإلىٰ فَراغٍ في الذهن بحيث تظلّ تُدِيره في ذهنك وربما شغلك أياماً. وقوّة الشعور هي لِقاح الشعر.

o لا يمكن أن تكون نحويّاً راسِخاً وشاعِراً مُفلِقاً، بل لا بدّ أن يغلِب أحدُهما الآخر.

o المبتدئ يَبهَره اللفظ أكثر ممّا يَبهَره المعنىٰ.

o شوقي من عجائب هذا الزمن ومن النوادر الذين لا يتكرّرون بسهولة.

o لا تدع القراءة في كتب الأدب أبداً، بل اقرأ كلّ يومٍ ولو عشر صفحات علىٰ ألا يَشغلَك هذا عن علمك. وعشرُ صفحاتٍ لا تَشغَل عادةً.

o يُستحسَن أن تكون قراءتك في كتب الأدب بعد استيقاظك من النوم وبعد قراءتك للقرآن، إذ لا بدّ أن يكون لك أولًا نصيبٌ من القرآن يوميٌّ ولو صفحتين. والسبب في اختيار هذا الوقت أنّ الذهن يكون فيه صافياً. وبقراءتك لكتب الأدب فيه تطبَع عليه الكلام العالي البليغ، ثمّ خذ بعد ذلك في شأنك، وإن كان عندك وقت فاقرأ في نفس الكتاب قبل أن تنام عشر صفحاتٍ أو عشرين، واجعل باقي اليوم لعلمك.

o مهما غُلِبتَ علىٰ شيءٍ من كتب الأدب فلا تُغلَبْ علىٰ أن تقرأ في كتاب من كتبه ولأديب من أدبائه، وهما يغنيانك عن غيرهما. أمّا الكتاب فهو (الأغاني)، فإنّه لا يُمَلّ منه ولا تنقضي فوائده، وهو مفيد في التراجم وفي معرفة

حياة العلماء والشعراء والخُلفاء وفي إعطائك تصوُّراً صحيحاً لحياة القدماء وعادات العرب، وستجد فيه كثيراً من مختار الشعر، فقيّد رؤوسه لتحفظَه، كما أنّك ستجد فيه كثيراً من الأساليب والألفاظ القديمة والمُوَلَّدة وشيئاً كثيراً من النوادر لا يخطر لك علىٰ بال، كما أنّك ستجد فيه من الإمتاع شيئاً عجيباً.

وأمّا الأديب فهو الجاحظ، فاحرص علىٰ أن تقرأ في كل كتبه. ويمكن أن تُعاوِرَ بين كتبه وبين (الأغاني) إن كنت مَلولاً، فتقرأ مُجلَّداً من (الأغاني) ثمّ مُجلَّداً للجاحظ ثم ترجع إلىٰ (الأغاني) فالجاحظ، وهكذا. وإلّا فاقرأ (الأغاني) حتىٰ تنتهي منه ثمّ اقرأ كتب الجاحظ حتىٰ تنتهي منها، ثم ارجع إلىٰ (الأغاني)، وهكذا.

❀ ❀ ❀

رأي في حفظ المنظومات[1]

حفظ المنظومات صالح لمن يريد أن يقتصر في علم ما على مرحلة المبتدئين لا يجاوزها إلى ما هو أعلى منها. فأما من يريد التعمّق في العلم والرسوخ فيه فإن في حفظه للمنظومات أضرارًا كثيرة عليه، منها أنها تمنحه شعورًا خادعًا بالتضلّع العلميّ، إذ يظنّ أنْ ليس بينه وبين إحراز العلم إلا حفظ المنظومة وفهم معانيها، فإذا حفظها اتّكل عليها وزهد في مطالعة الأمهات وفي النظر في كتب المتقدمين ومراجعة أصول العلم، وشغلَتْه عن إدمان النظر وتقليب المسائل، إلا أن يفطن لذلك فلا يقف عندها وعند شروحها، بل يعدّي عنها إلى غيرها. وقلّ من يفعل ذلك. ولهذا لا تكاد تجد مولعًا بحفظ المنظومات مبدعًا في العلم أو مجدّدًا.

ومن ممّا يدلّك على ضرر المنظومات أن كثيرًا من حفّاظ المنظومات لا يستحضرون مسائل العلم حتى يستذكروا الأبيات التي تتضمنها من المنظومة، فإذا سألتَه عن مسألة لم يجبك حتى يسرد أبياتها، فإذا سرد الأبيات عرف الجواب، فهو حين سألته كان حافظًا للأبيات خالي الذهن من الجواب الذي هو العلم، فمثله كمثل من يُسأل فيفتح الكتاب فيعرف الجواب، فهو إذن لا يحفظ المسألة مباشرة، وإنما يحفظ الوسيلة التي إذا استعان بها عرّفته المسألةَ.

---

(١) نُشر أصله في تويتر في ٢٦/ ٦/ ١٤٣٥هـ.

والطريقة الجيدة للتعلّم هي استظهار متون العلم بكثرة النظر فيها وإدامة مطالعتها وتلخيصها. وهي طريقة عامة السلف. ولَأن تقرأ كتابًا من كتب العلم عشر مرات بتفهّم وإعمال ذهن أنفع وأمتع وأبقى أثرًا وأسرع استحضارًا من أن تحفظ فيه منظومة لأن المنظومة واسطة إلى مسائل العلم، والعلم أسهل وأقرب وآنس من أن تبتغي إليه الوسيلة بحفظ منظومة.

وإنما ينبغي أن يُشغل الذهن بحفظ ما يُحفظ لذات لفظِه كالقرآن والشعر وألفاظ اللغة والتواريخ ونسبة المذاهب. أما ما يُراد معناه كمسائل العلم فالأنفع والأسهل تحصيله بما ذكرته من تكرار النظر والمطالعة والمذاكرة والتدريس ونحو ذلك.

وقد يُحتاج إلى النظم في حالة واحدة، وذلك في العلم الذي تكثر اصطلاحاته وفي المسائل التي تكثر شروطها أو عدد أفرادها كالعروض وكحروف الجرّ ونحو ذلك. أما ما سوى ذلك فلا. أترى ملمًّا بالنحو يحتاج أن يحفظ بيتًا فيه أن الفاعل مرفوع؟ كلا لأنه قد حفظ هذا حفظًا لا يُحوج إلى نظم يضبطه به، فكذلك ينبغي أن تكون جميع مسائل العلم.

❀ ❀ ❀

لُمع متفرّقة في منهاج الطلب والنظر والإفادة[1]

- لا يكون الرجل مبدعًا حتىٰ يُقيم مُلاوةً من دهره يتأمّلُ في محاسن المبدعين وروائعهم ويتلمّس وجوه العجب منها ودقائق الفنّ فيها.

- لا قيمة للترجيح في المسائل الخلافية إلا إذا كان ذلك قائمًا علىٰ رؤية متلاحمة الفروع مترابطة الأجزاء، وعلىٰ أصول محقَّقة مطّردة سليمة من التناقض والاضطراب.

- علىٰ من يتصدّىٰ لنقض قضية ما والردّ عليها أن يعلم أنه إن لم يوفَّق إلىٰ كشف زيفها فهو لا بدّ كاشفٌ زيفَ نفسه، لا ثالث لهما.

- من جرَّب أن يتّخذ لنفسه دفاتر يقيِّد فيها ما يعِنّ له في قراءته من نوادر المسائل فسيجد من اللذَّة في جمعها وتدوينها ولزِّ بعضها إلىٰ بعضٍ أضعافَ ما يجده التاجر الشحيح من اللذَّة في جمع الدراهم وكنزها.

- إذا كررت قراءة كتابٍ ما بعد مدة من الزمان فوجدت فيه كثيرًا من الفوائد والنوادر التي لم تنتبه لها في القراءة الأولىٰ، فليكن منك الفرحُ والسرور بذلك لا الحزنُ والجزع، لأنه إنما أعثرك عليها وعرّفك فضلَها تطورُ فهمك واتساع معرفتك وتكامل فطنتك ونموّ ملكاتك. وعلىٰ قدر هذا يكون ذلك.

- لم أر مقوّيًا للحفظ كالإكثار من الحفظ. وإنما مثَلُه في ذلك كمثَل

---

(١) نُشرت مفرَّقة في تويتر وفسبك في أوقات مختلفة.

العضَلة، كلما أكثرتَ من تمرينها ازدادت قوةً وصلابةً، ومتىٰ أهملتَها وهَنتْ وضعُفتْ.

- إذا شئتَ أن يُفتح لك في العلم والنظر والإبداع فابدأ من حيث بدأ الآخرون لا من حيث انتهوا، لأنه قد يكون ما انتهوا إليه خطئًا لا صوابًا.

- ما أجملَ أن تستفتح صباحَك بقراءة وُريقات من كتب بعض المتقدّمين ككتاب سيبويه أو كُتب الجاحظ لتشحذ ذهنك وتَزيد فهمك وتشرح صدرك وتعينك علىٰ الطلب.

- كيف تريد أن تكون عالمًا وأنت تلقي إلىٰ العلم بفُتات وقتك وتضَنّ عليه بالحظّ الأجزل من ساعاتك وتزحَمه بكلّ تافهٍ من شغولك وأعمالك؟!

- العلم صاحبٌ لا يفارق ومنهاج حياة لا يتخلَّف. ومتىٰ ظننت أن بوسعك أن تدرك العلم بأن تخلِّل به أيام لهوك فقد ظننت عجزًا ورُمت محالاً!

- ليس العالم هو الغزير الحفظ أو التصنيف، ولكن العالم هو الذي يعلم ما يخرج من رأسه، فيعرف دليله وعلّته ولوازمه والاعتراضات عليه والجواب عنها، قال سعدون: قلت للكسائي: (الفراء أعلم أم الأحمر؟) فقال: (الأحمر أكثر حفظًا، والفراء أحسن عقلًا وأنفذ فكرًا وأعلم بما يخرج من رأسه).

- تردادُ الحفظ خمسين مرّة في خمسة أوقات متباعدة أفضل من ترداده مئة مرة في مجلس واحد.

- لا بدّ للعالِمِ أن يتحلّىٰ بقدر كبير من الجرأة محفوفٍ بقدر كبير من الحذر.

- متىٰ وُجد المعلّم الحاذق المُلهِم وُجد الطلاب الأذكياء.

- بعضُ العلوم يرجع سببُ صعوبتها إلىٰ أنها لا تحتاج إلىٰ ذكاء، وإنما تحتاج إلىٰ صبر طويل ودءوب مستمرّ.

- ينبغي للمفكّر وصاحب العلم أن يوازن بين الخلطة والعزلة، فإن أكثر الأفكار تنقدح في الخلطة وتختمر في العزلة.

- آفات القراءة خمس: ضعفُ التأمّل، وإغفالُ الحفظ للمهمّ، وتركُ التقييد للنّادر، وعدمُ المراجعة للمحفوظ والمقيَّد، وقلّةُ تَكرار الكتاب الجيّد.

- نحن إلىٰ إقامة دورات في (كيفية القراءة البطيئة) أحوجُ منا إلىٰ دورات في (كيفية القراءة السريعة).

- لن يبقىٰ لك من قراءتك إلا ما كرّرته فحفظته أو كتبته فراجعته أو لخّصته فدرَسته أو درّسته.

- بعض الأفكار لا تنقاد إليك ولا تجود بمكنونها عليك إلا إذا صددتّ عنها وعاقبتَها بالهِجران أيامًا وربّما سنينَ.

- أفضلُ الطُّرُق لإتقان علمٍ ما أو مسألةٍ ما هي علىٰ الترتيب: التأليف فيه، وتدريسه، وتلخيصه.

- أن تكون مجتهدًا مخطئًا خيرٌ من أن تكون مقلِّدًا مصيبًا.

- طولُ الاشتغال بالمسائل الجزئية يُضعف استحضارَ المسائل الكلية.

- في ظني أنه لا يستطيع أحد أن يطلع علىٰ كل علم ويقرأ في كل فنّ إلا بقدر من الغباء يعينه علىٰ ذلك. ويحتاج أيضًا إلىٰ قدر من الحمق ليفتي فيها كلها.

- لم تعمَل كلمةٌ في نفسي عملَها كقول إمامنا الخليل رحمه الله: (إني لأغلقُ عليّ بابي فما يجاوزه همّي)!

- لا يبني الناسُ غالبَ آرائِهم في عامّة القضايا علىٰ النظر المجرَّد المنصف إلىٰ أدلتها، وإنما يبنونها علىٰ الحدس أو الإلْف أو الاستحسان، ثم يطوّعون الأدلة لذلك.

- الردّ علىٰ القول المؤيَّد بالحجج الظاهرة باعتراضات سخيفة لا يزيد علىٰ أن يقوّيه وعلىٰ أن يدلّ علىٰ جهل الرادّ وعلىٰ أن يحرمَه الانتفاع بصوابه.

- نظرتُ في الكتب التي لا يزال أثرها ممتدًّا في نفسي فإذا هي الكتب التي حفظتها أو كرّرتها أو لخّصتها. أما الكتب التي قرأتُها مرّة واحدةً فبلأْيٍ ما أتبيّنُ أثرَها.

- إن استغلقت عليك اليوم مسألة فلا تيئس من معاودتها، فلعلها تُفتح لك غدًا، يقول ابن جني: (راجعت أبا علي نيفًا وعشرين سنة في مسألة حتىٰ تبينت لي!).

- توليد المعاني الدقيقة وتشقيقها صعبٌ، ولكن أصعبَ منه الإبانةُ عنها وجودةُ إبرازها للمخاطب حتىٰ يتصوّرها في نفسه ويعقلَها كتصوّر كاتبها لها وعقلِه إياها.

- لن تبلغ سماءَ الصواب إلا علىٰ رُكام الأخطاء. ولن تحسّ ببَرْد اليقين إلا إذا شواك لهيبُ الشَّكّ.

- لن تستطيع أن تشعب همّك علىٰ العلم وتوفّره علىٰ حسن النظر حتىٰ

تطويَه عن كثير من اللّغو وترغب به عن مّا يتهافت عليه غوغاء الناس وغثراؤهم.

- التأصيل الراسخ في العلم يسهّل عليك قراءة المطوّلات بعده ويُضاعف فهمك لها وبصرَك بانتزاع فوائدها والقدرة على ربطها بنظائرها وعدم نسيانها.

- لا بد لطالب العلم مهما بلغ فهمه وقوي عزمه من صاحب معين. وقد ذُكر أن سيبويه قال لصاحب له بعد موت الخليل: (تعال نتعاون على إحياء علم الخليل).

- أُولى خطوات طلب العلم أخذ الحظّ الكافي من النوم.

- قال عيسى بن عمر شيخ سيبويه: (ما زلت أكتب حتى انقطع سوائي) أي ظهري. وبمثلِ ذلك صاروا علماء!

- متى وجدتَّ أن نهمك في شِرَى الكتب أشدّ من نهمك في قراءتها والانتفاع بها فاعلم أنك قد بدأت تنحرف عن جادة العلم إلى هواية الجمع والمفاخرة!

- ليس يعيب الحقَّ ولا يصيِّره باطلًا استغلالُ بعض أصحاب المآرب له. ولو أن العلماء كلما عرفوا حقًّا تركوا قوله مخافةَ ذلك لضاع الحقّ وساد الباطلُ.

- يا طالبَ العلم، الحِفظ هو عِزّك وسُوددك، فخذ منه أو دَعْ، فكم من متظاهر بالعلم منتحلٍ رسمَه كشّفته المَحاضرُ وجلَت عنه المبادَهاتُ!

- ينبغي للمعلّم أن يُقبل على من يرى فيه مخايلَ الذكاء من طلابه وأن يقرّبه ويختصّه بضرب من المعاملةِ ليحبّب إليه العلم ويشجّعه على التحصيل.

وفي كتب التراجم أن الخليل كان إذا رأىٰ سيبويه رحّب به، وقال: (مرحبًا بزائر لا يُمَلّ). وكان أبو حيّان عظيم التقدير للطلبة الأذكياء، وكان يقبل عليهم وينوه بهم. ولذلك ظهر منهم المرادي وابن هشام وابن عقيل والسمين الحلبي.

- لا تَكثُر إصابة العالم حتىٰ يجتمع له مع العلم مقدارٌ من الإحساس بالفنِّ ومجالي الجمال يَكسبه صدقَ التوجّس وقوّة الحدس وفِراسة الظنّ.

- أسهل طريقة تستطيع أن تضبط بها علمًا من العلوم هي أن تختار كتابًا مناسبًا من كتبه وتختمه مرارًا علىٰ أوقات متفرّقة حتىٰ تستظهر أكثره!

- لا يزالُ الرجل مستورًا معافًىٰ حتىٰ يتكلَّم في غير فنِّه.

- إذا طالعتَ كتابًا وانتفعتَ به فلا تبخَل علىٰ مؤلِّفه بالدعاء له بالرحمةِ والمغفرةِ، فإن هذا من أدنىٰ حقِّه عليك.

- الاستغراق في بحث المسائل الدقيقة يجعل المرء أعلمَ الناس بها، ولكنه قد يصبح مع ذلك أجهلَ الناس بكل ما سواها.

- المذاكرة للاختبارات تكشف عن عجيب قدرة الإنسان علىٰ القراءة والحفظ متىٰ ما صحّ منه العزم! ذلك بأن كثيرًا من الطلاب يستطيع أن يستظهر في ليلة الامتحان عشرات الصفحات، وربما مئاتها! فكيف لو استمرّ علىٰ ذلك عامّة دهرِه؟

- خذوا هذه الوصيّة من أبي عثمان الجاحظ: (وإذا مرّ بك الشّعر الذي يصلح للمثَل والحفظ فلا تنس حظّك من حفظه).

وقبلَه قال ابن المقفع: (اعلم أنه ستمرّ بك أحاديث تعجبك إما مليحة

وإما رائعة. فإذا أعجبتك كنت خليقًا أن تحفظها، فإن الحفظ موكّل بها ملُح وراع).

- علمُك إذا لم تدرسه درَسَ.

- لا تظننّ أنك قادر على أن تُحكم العلم وتستحضر أبوابه بمجرد القراءة، بل لا بد لك من الحفظ والتكرار والتلخيص ووضع الجداول كما يفعل الطلاب الصغار!

- لا ينال الإنسان العلمَ حتى يكون هو شغلَه وهمَّه، قال أبو حاتم للأصمعي: (إنك تحفظ من الرجز ما لم يحفظه أحد!) قال: (إنه كان همَّنا وسدَمنا)!

- نقل صاحب (الفصوص) عن الأصمعي أنه كان له دفتر يقيِّد فيه رءوس محفوظاته من الشِّعر ليسهل عليه مراجعتها واستحضارها!

- يؤلّف الرجل من علمائنا الأوائل الكتابَ يعجِز عن (تحقيقه) العصبة أُلو القوة من الرجال على طول تعاورهم له وإمهال الزمان لهم. ألا ما أشدّ ضعفنا!

- طريقة ربط الحرف بالحرف للحفظ قديمة، قال ابن رستم: (سألت التوزي عن التحنيب والتجنيب، أيها في اليدين وأيها في الرجلين؟) فقال: (الجيم مع الجيم).

- لا يكون الرجل طالبَ علم حتى يكون حِلس بيته.

- من الكتب ما حقه الحفظ، ومنها ما حقه أن تجعل لك فيه وردًا، ومنها

ما يقرأ مرة، ومنها ما يقرأ مرات، ومنها ما يتصفح تصفحًا، فأعط كل ذي حقّ حقّه.

- حياةُ العِلم قتلُه.

- قد يُعاب العالم بقول (لا أدري) في ما استنباطه يسير، قال ابن جني: (وكان الأشبه بقدر سيبويه أن لا يقف في قياس ذلك وأن لا يقول لا أدري).

- إسقاط الحجة الضعيفة خير من الاعتضاد بها لأنه قد يكون في ذكرها متعلَّق للخصم يشغب به ويصرف به النظر عن الحجج القوية.



تم بحمد الله